

الرَّسَالَةُ

لِلْإِسْلَامِ الْمُطَابِقِ
مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ
١٥٠-٢٠٤ هـ

تَحْقِيقُ د. ر. م.
أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِر

دار الكتب - القاهرة
بيروت - لبنان





لِلْإِمَامِ الْمُطَهَّرِ
مُحَمَّدِ بْنِ دِيرِ الشَّافِعِيِّ

٢٠٤ - ١٥٠

لَمَّا نَظَرْتُ إِلَى رَأْسِ الشَّافِعِيِّ أَذْهَلَنِي
لَا تُنْفِي زَيْنَ كَلَامِ رَبِّكَ عَنِ الْفَضْلِ
فَلَوْ لَا كُنْتُ بِرَأْسِ الشَّافِعِيِّ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ

عن أصل بخط الريح بن سليمان
كتبه في حياة الشافعي

بمخفى وشرح
أحمد عبد شاكر

هذا السفرُ القيمُ يضمُّ بين دَفَّتَيْهِ :

١ — المقدمة

٢ — السماعات

٣ — اللوحات المصوّرة

٤ — كتاب الرسالة مشروحا محققاً :

الجزء الأول س ٠٠٥ — ٢٠٣

د الثاني ٢٠٤ — ٣٨٧

د الثالث ٣٨٩ — ٦٠١

٥ — الاستدراك ٦٠٣ — ٦٠٨

٦ — جريدة المراجع ٦٠٩ — ٦١٠

٧ — مفاتيح الكتاب :

١ — فهرس الآيات ٦١٢ — ٦٢٠

٢ — د الأبواب ٦٢١ — ٦٣٣

٣ — د الأعلام ٦٢٤ — ٦٤٦

٤ — د الأماكن ٦٤٧ — ٦٤٨

٥ — د الأشياء ٦٤٩ — ٦٥٤

٦ — د المفردات ٦٥٥ — ٦٥٨

٧ — د الفوائد النورية ٦٥٩ — ٦٦٢

٨ — الفهرس الملى ٦٦٣ — ٦٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . صلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .
هذا كتاب (الرسالة) للشافعي .

وكفى الشافعي مدحاً أنه الشافعي .

وكفى (الرسالة) تقريراً أنها تأليف الشافعي .

وكفاني غرّاً أن أنشر بين الناس علم الشافعي .

[مع إعلامهم نهيته عن تقليده وتقليد غيره]^(١) .

ولو جاز لعالم أن يقلد عالماً كان أولى الناس عندي أن يقلد - : الشافعي .
فإني أعتقد - غير غالٍ ولا مسرفٍ - أن هذا الرجل لم يظهر مثله في علماء
الإسلام ، في فقه الكتاب والسنة ، وفقود النظر فيهما ودقة الاستنباط . مع قوة
العارضة ، ونور البصيرة ، والإبداع في إقامة الحجة وإفحام مناظره . فصيحُ اللسان ،
ناصر البيان ، في الندوة العليا من البلاغة . تأدب بأدب البادية ، وأخذ العلوم
والمعارف عن أهل الحضرة ، حتى سما عن كل عالمٍ قبله وبعده . نبغ في الحجاز ،
وكان إلى علمائه مرجعُ الرواية والسنة ، وكانوا أساطين العلم في فقه القرآن ،
ولم يكن الكثير منهم أهل لسنٍ وجدلٍ ، وكادوا يعجزون عن مناظرة أهل الرأي ،
فجاء هذا الشاب يناظر وينافح ، ويعرف كيف يقوم بمجته ، وكيف يلزم أهل
الرأي وجوب اتباع السنة ، وكيف يثبت لهم الحجة في خبر الواحد ، وكيف

(١) التباس من كلام المزني في أول مختصره بحاشية الأم (ج ١ ص ٢) .

يُفَصِّلُ للناس طرقَ فهم الكتاب على ماعرف من بيان العرب وفصاحتهم ، وكيف يُلْطَمُ على الناسخ والنسوخ من الكتاب والسنة ، وعلى الجمع بين ما ظاهره التعارض فيهما أو في أحدهما . حتى سماه أهل مكة « ناضر الحديث » . وتواترت أخباره إلى علماء الإسلام في عصره ، فكانوا يفتدون إلى مكة للحج ، ينظرونه ويأخذون عنه في حياة شيوخه ، حتى إن أحمد بن حنبل جلس معه مرة ، فجاء أحد إخوانه يعتب عليه أن ترك مجلس ابن عُيينة - شيخ الشافعي - . ويجلس إلى هذا الأعرابي ! فقال له أحد : « اسكت ، إنك إن قاتك حديث بلوى وجدته بنزول ، وإن قاتك عقل هذا أخاف أن لا تجده ، مارأيت أحدا أهة في كتاب الله من هذا القتي » . وحتى يقول داود بن علي الظاهري الإمام في كتاب مناقب الشافعي : « قال لي إسحق بن راهويه : ذهبت أنا وأحمد بن حنبل إلى الشافعي بمكة فسألته عن أشياء ، فوجدته فصيحاً حسن الأدب ، فلما فارقتاه أعلني جماعة من أهل القهم بالقرآن أنه كان أعلم الناس في زمانه بمعاني القرآن ، وأنه قد أوتي فيه فهماً ، فلو كنتُ عرفته لكرمتُهُ . قال داود : ورأيتهُ يتأسف على ما فاتته منه » . وحتى يقول أحمد بن حنبل : « لولا الشافعي ما عرفنا قه الحديث » . ويقول أيضاً : « كانت أقضيتنا في أيدي أصحاب أبي حنيفة ماتتزع ، حتى رأينا الشافعي ، فكان أهة الناس في كتاب الله ، وفي سنة رسول الله » . ثم يدخل العراق ، دار الخلافة وعاصمة الدولة^(١) ، فيأخذ عن أهل الرأي علمهم ورأيهم ، وينظر فيه ، ويجادلهم ويحاجهم ، ويزداد بذلك بصراً

(١) دخل الشافعي بغداد ثلاث مرات ، الأولى وهو شاب سنة ١٨٤ أو قبلها في خلافة هرون الرشيد ، والثانية في سنة ١٩٥ ومكث سنتين ، والثالثة سنة ١٩٨ فأقام بها أشهراً ، ثم خرج إلى مصر .

بالفقه ، ونصراً للسنة ، حتى يقول أبو الوليد للكني الققيه موسى بن أبي الجارود :
 « كنا نتحدث نحن وأصحابنا من أهل مكة أن الشافعي أخذ كتب ابن جريج ^(١)
 عن أربعة أنفس : عن مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، وهذان قهيهان ، وعن
 عبد الحميد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، وكان أهلهم بابن جريج ، وعن عبد الله
 بن الحرث الخزومي ، وكان من الأثبات ، وانهت رئاسة الفقه بالمدينة إلى مالك
 بن أنس ، رحل إليه ولازمه وأخذ عنه ، وانهت رئاسة الفقه بالعراق إلى
 أبي حنيفة ، فأخذ عن صاحبه محمد بن الحسن جلاً ليس فيها شيء إلا وقد سمعه
 عليه ، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث ، فتصرف في ذلك ، حتى
 أصل الأصول ، وقعد القواعد ، وأذن له للوافق والخالف ، واشتهر أمره ، وعلا
 ذكره ، وارتفع قدره ، حتى صار منه ما صار » .

ثم دخل مصر في سنة ١٩٩ فقام بها إلى أن مات ، يعلم الناس السنة
 وفقه السنة والكتاب ، وينافز مخالفيه ويحاجهم ، وأكثرهم من أتباع شيخه
 مالك بن أنس ، وكانوا متعصبين لمذهبه ، فبهزم الشافعي بطله وهديه وعقله ،
 وأوا رجلاً لم تر الأعين مثله ، فلزموا مجلسه ، يفيدون منه علم الكتاب وعلم
 الحديث ، يأخذون عنه اللغة والأنساب والشعر ، ويفيدون في بعض وقته
 في الطب ، ثم يتعلمون منه أدب الجدل والمناظرة ، ويؤلف الكتب بخطه ،
 فيقرؤون عليه ما ينسخونه منها ، أو يملئ عليهم بعضها إملاء ، فرجع أكثرهم عما
 كانوا يتعصبون له ، وتعلموا منه الاجتهاد ونبتذ التقليد ، فلا الشافعي طباق
 الأرض علماً .

ومات ودفن بمصر ، وقبره معروف مشهور إلى الآن . وعاش ٥٤ سنة ،

(١) انهت رئاسة الفقه بمكة إلى ابن جريج .

ولد سنة ١٥٠ هـ بمكة ، ومات ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة بعد العصر آخر يوم من رجب سنة ٢٠٤^(١) (الجمعة ٢٩ رجب سنة ٢٠٤ يوافق ١٩ يناير سنة ٨٢٠ ميلادية ، ٢٣ طوبة سنة ٤٣٦ قبطية) .

وليس الشافعي ممن يترجم له في أوراق أو كراريس ، وقد ألف العلماء الأئمة في سيرته كتباً كثيرة وافية ، وجد بعضها وقد أكترها . ولعلنا نوفق إلى أن نجتمع ما تفرق من أخباره في الكتب والدواوين ، في سيرة خاصة به ، إن شاء الله .

وقد يفهم بعض الناس من كلامي عن الشافعي أنني أقول ما أقول عن تقليد أو عصية ، لما نشأ عليه أكثر أهل العلم من قرون كثيرة ، من تفرقهم شجراً وأحزاباً علمية ، مبنية على العصية للمذمومة ، مما أضر بالمسلمين وأخرم عن سائر الأمم ، وكان السبب الأكبر في زوال حكم الإسلام عن بلاد المسلمين ، حتى صاروا يحكمون بقوانين تخالف دين الإسلام ، خنوا لها واستكانوا ، في حين كان كثير من علمائهم يأيون الحكم بنير المذهب الذي يصعبون له ويصعب له الحكم في البلاد . وماذا أقد أن أرضى لنفسى خلة أنكرها على الناس ، بل أبحث وأجد ، وأتبع الدليل الصحيح حيناً وجد . وقد نشأت في طلب العلم وتفتحت على مذهب أبي حنيفة ، وملت شهادة المالية من الأزهر الشريف حقيقاً ، ووليت القضاء منذ عشرين سنة أحكم كما يحكم الإخوان بما أذن لنا في الحكم به من مذهب الحنفية . ولكني بجوار هذا بدأت دراسة الحنة النبوية أثناء طلب العلم ، من نحو ثلاثين سنة ، فسمعت كثيراً وقرأت كثيراً ، ودرست أخبار العلماء والأئمة ، ونظرت في أقوالهم وأدلتهم ، لم أنصعب لواحد منهم ، ولم أحد عن سنن الحق فيما بنا لي ، فإن أخطأت فكما يخطئ الرجل ، وإن أصبت فكما يصيب الرجل . أحترم رأيي ورأي غيره ، وأحترم ما اعتقده حقاً قبل كل شيء وفوق كل شيء . فمن هذا قلت ما قلت واعتقدت ما اعتقدت في الشافعي ، رحمه الله ورضي عنه .

(١) ذكر للرحوم مختار باشا في التوقيعات الالهامية أن الشافعي مات في ٤ شعبان ، وهو خطأ .

كتاب الرسالة

ألف الشافعي* كتباً كثيرة ، بعضها كتبه بنفسه وقراه على الناس أو قرؤه عليه ، وبعضها أملاه إملاء ، وإحصاء هذه الكتب عسير ، وقد فقد كثير منها . فألف في مكة ، وألف في بغداد ، وألف في مصر . والذى فى أيدي العلماء من كتبه الآن ما ألفه فى مصر ، وهو كتاب (الأم) الذى جمع فيه الربيع بعض كتب الشافعي ، وسماه بهذا الاسم ، بعد أن سمع منه هذه الكتب ، وما فاتته سماعه يئن ذلك ، وما وجدته بخط الشافعي ولم يسمعه بينه أيضاً ، كما يعلم ذلك أهل العلم ممن يقرؤون كتاب (الأم) . و (كتاب اختلاف الحديث) وقد طبع بمطبعة بولاق بحاشية الجزء السابع من الأم . و (كتاب الرسالة) . وهما مما روى الربيع عن الشافعي منفصلين ، ولم يدخلهما فى كتاب (الأم) .

ولمناسبة الكلام عن كتب الشافعي وكتاب الأم خاصة ، يجدر بنا أن نقول كلمة فيما أثاره صدقنا الأديب الكبير الدكتور زكى مبارك - حول كتاب (الأم) منذ بضعة أعوام ، فقد تعرض للجدل فى هذا الكتاب ، عن غير بينة ولا دراسة منه لكتب المتقدمين وطرق تأليفهم ، ثم طرق رواية المتأخرين عنهم لما سمعوه ، فأشبهت عليه بعض الكلمات فى (الأم) نظماً دليلاً على أن الشافعي لم يؤلف هذه الكتب . واستند إلى كلمة رواها أبو طالب السكى فى (قوت القلوب) ، وههنا منه الغزالي فى الإحياء ، منها : أن كتاب الأم ألفه البويطى ، ثم أخذه الربيع بعد موته فادعاه لنفسه . ثم جادل الدكتور زكى مبارك فى هذا ججالاً شديداً ، وألف فيه كتاباً صغيراً ، أحسن ما فيه أنه مكتوب بقلم كاتب بليغ ، والهجج على نفس كتابه متوافرة فى كتب الشافعي نفسها . ولو صدقت هذه الرواية لارتفعت الثقة بكل كتب العلماء ، بل لازتفت الثقة بهؤلاء العلماء أنفسهم ، وقد رويوا لنا العلم والسنة ، بأسانيدهم الصحيحة الموثوق بها ، بعد أن قد علماء الحديث سير الرواة وتراجهم ، وهوا رواية كل من حامت حول صدقه أو عدله شبهة ، والربيع المرادى من ثقات الرواة عند المحدثين ، وهذه الرواية فيها تهمة له بالتلبس والكذب ، وهو أرفع قدرأ وأوثق أمانة من أن نظن به أنه يخلط كتاباً ألفه البويطى ثم ينسبه لنفسه ، ثم يكذب على الشافعي فى كل ما يروى أنه من تأليف الشافعي ، بل لو صح عنه بعض هذا كان من أكذب الوضعيين وأجرئهم على الحرية !! وحاش لله أن يكون الربيع لاثمة أميناً . وقد رد مثل هذه الرواية أبو الحسين الرازى الحافظ محمد بن عبد الله بن جعفر المتوفى سنة ٣٤٧ ، وهو والد الحافظ تمام الرازى ، قال : « هنا لا يقبل ، بل

البوطي كان يقول: الريح أثبت في الشافعي متى ، وقد سمع أبو زرعة الرازي كتب الشافعي كلها من الريح قبل موت البوطي بأربع سنين . انظر التهذيب للحافظ ابن حجر (٢٤٦ : ٢) .

وقد يظن بعض القارئ أن أسوأ الرد على الدكتور ، ومصادقة أن أقصد إلى ذلك ، وهو الأخ الصادق الود ، ولكن ماذا أصنع ؟ وهو يرى أوتى رواية كتب الشافعي - الريح للمراي - بالكذب على الشافعي ، ثم يقتصر لرأيه ، ويسرف في ذلك ، ويغوه قلبه ، حتى يتل عن الأم فلا غير صحيح ، ينتهي به إلى أن يرى الشافعي نفسه بالكذب !! فيزعم في كتابه أن عبارة « أخبرنا » لا تدخل على السماع في الرواية ، وأن الإخبار معناه أحيانا النقل والرأي ، ثم يتل عن الأم أن الشافعي قال في (ج ١ ص ١١٧) « أخبرنا هشيم » ويقول : « إن الشافعي لم يقل هشيم ، فقد توفي هشيم ببغداد سنة ١٨٣ والشافعي إنما دخل إلى بغداد سنة ١٩٥ . وأصل هذا الاستدراك للسراج البلقيني ، وهو مذكور بحاشية الأم ، ولكن ليس في كلام الشافعي « أخبرنا هشيم » بل فيه « هشيم » فقط ، وهذا يسمى عند علماء الحديث تلقيا ، وذلك أن يروي الرجل ممن لم يلقه من الشيخ شيئا فيذكر اسمه فقط على تقدير « قال » ، أو يقول صريحا « قال فلان » . وليس بهذا بأس ، بل هو أمر معروف مقهور ، ولا مطعن على الراوي به . ولعلك بين البلقيني الأمر ، فان لكلامه بقية حذفها الدكتور ، وهي : « فلكونه لم يسمع منه يقول بالتلقين : هشيم ، يعني : قال هشيم » . ولكن الدكتور زكي مبارك قاله معنى هذا عند علماء المصطلح ، فحذفه . ثم زاد فيما قل من الشافعي كلمة « أخبرنا » ليؤيد بها رأيه القوي اندفع في الاحتجاج له .

❖ فائدة : أخطأ السراج البلقيني في هذا الموضوع ، في إيهامه أن الشافعي لم يدخل ببغداد إلا سنة ١٩٥ لأنه ثبت أنه دخلها سنة ١٨٤ وسمع من محمد بن الحسن كثيرا من العلم . كما أخطأ أيضا في حاشية أخرى كتبها بعد هذا الموضوع (الأم : ١ : ١١٨) عند قول الشافعي « أخبرنا ابن مهدي » فقال : « هكذا وقع في نسخة الأم أن الشافعي يقول : أخبرنا ابن مهدي » والشافعي لم يجمع ابن مهدي . ووجه الخطأ أن الشافعي وابن مهدي تماصرا ، وكلاهما دخل ببغداد ، والغالب أن ابن مهدي كان يدخل الحجاز ، والمعروف البديهي عند علماء الحديث أن الراوي العدل إذا قال « حدثنا » أو « أخبرنا » كان الحديث متصلا ، وأنه إذا قال « عن فلان » لمن ثبت لقاءه إليه ولو مرة واحدة حل على الاتصال أيضا ، لا يخالف أحد منهم في ذلك . (انظر الرسالة رقم ١٠٣٢) وإنما اختلفوا فيمن يقول « عن فلان » لشخص طاصره ولم يثبت أنه لقيه ولو مرة ، فالبخاري لا يجعله على الاتصال ، وسلم وأكثر أهل العلم يحملونه متصلا أيضا ، وهو الراجح الصحيح . ولا يخالف أحد من العلماء في أن الراوي الذي يقول « حدثنا » أو « أخبرنا » لما لم يسمع فأنما هو كذاب وضاع ، فالشافعي الصادق الأمين إذا قال « أخبرنا ابن مهدي » فقد أخبره ، لا يجوز فيه غير هذا .

و (كتاب الرسالة) ألفه الشافعي مرتين . ولذلك يعبه العلماء في فهرس مؤلفاته كتابين : الرسالة القديمة ، والرسالة الجديدة . أما الرسالة القديمة فالراجح

عندى أنه ألقاها في مكة ، إذ كتب إليه عبد الرحمن بن مهدى ^(١) « وهو شاب أن يضع له كتابا فيه معاني القرآن . ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة الإجماع وبيان الناسخ والنسخ من القرآن والسنة . فوضع له كتاب الرسالة » ^(٢) وقال علي بن المديني : « قلت لمحمد بن إدريس الشافعي أجبت عبد الرحمن بن مهدى عن كتابه ، قد كتب إليك يسألك ، وهو متشوق إلى جوابك . قال : فأجابه الشافعي ، وهو كتاب الرسالة التي كتبت عنه بالعراق ، وإنما هي رسالته إلى عبد الرحمن بن مهدى » ^(٣) . وأرسل الكتاب إلى ابن مهدى مع الحرث بن سريج النقال الخوارزمي ثم البغدادي ، وبسبب ذلك سُمي « النقال » ^(٤) .

والظاهر . عندى أن عبد الرحمن بن مهدى كان إذ ذاك في بغداد ، دخلها سنة ١٨٠ ، ولكن القمزر الرازي يقول في كتاب مناقب الشافعي (ص ٥٧) : « اعلم أن الشافعي رضى الله عنه صنف كتاب الرسالة ببغداد ، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب الرسالة ، وفي كل واحد منهما علم كثير » . وأيّا ما كان قد ذهبت الرسالة القديمة ، وليس في أيدي الناس الآن إلا الرسالة الجديدة ، وهي هذا الكتاب . وقد تبين لنا من استقراء كتب الشافعي الموجودة التي ألف بمصر أنه ألف هذه الكتب من حفظه ، ولم تكن كتبه كلها معه . انظر إليه يقول في كتاب الرسالة (رقم ١١٨٤) . « وغاب عني بعض كتي ، وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت ، فاختصرت خوف طول الكتاب ، فأبيت »

(١) عبد الرحمن بن مهدى الحافظ الإمام المصنف ، قال الشافعي : لا أعرف له نظيراً في الدنيا . وله سنة ١٣٥ ومات في جمادى الآخرة سنة ١٩٨ . (٢) رَوَاهُ الْحَظِيْبُ بِإِسْنَادِهِ فِي تَارِيخِ بَغْدَاد (٢ : ٦٤ - ٦٥) وَسَيَأْتِي فِي السَّامِعَاتِ بِرَقْمِ (٥٢) وَرَوَاهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ ، فَهَلَهُ عَنْهُ يَاقُوتُ فِي مَجْمَعِ الْأَدْبَاءِ (٦ : ٣٨٨ - ٣٨٩) . (٣) رَوَاهُ الْحَظِيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِإِسْنَادِهِ فِي الْإِنْتَاءِ (ص ٧٢ - ٧٣) . (٤) الْإِنْتَاءُ (ص ٧٢) وَالْأَسَابِ (وَرَقَّة ٥٧٦) وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ (١ : ٢٤٩) .

بعض ما فيه الكفاية ، دون تقصّي العلم في كل أمره . ويقول في كتاب اختلاف الحديث (ص ٢٥٢) : « وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حِطَّانَ الرَّقَاشِيِّ ، ولا أدرى أَدْخَلَهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بينهما فزالَ من كتابي حين حوَّلْتُهُ من الأصل أم لا ؟ والأصلُ يوم كتبتُ هذا الكتاب غائبٌ عني » .

والظاهر عندي أيضاً أنه أعاد تأليف كتاب الرسالة بعد تأليف أكثر كتبه التي في (الأم) ، لأنه يشير كثيراً في الرسالة إلى مواضع مما كتب هناك ، فيقول مثلاً (رقم ١١٧٣) : « وقد فُسرْتُ هذا الحديث قبل هذا الموضع » . وهذه إشارة إلى ما في الأم (٦ : ٧٧) .

والراجح أنه أملى (كتاب الرسالة) على الربيع إملاءً ، كما يدل على ذلك قوله في (٣٣٧) : « خَفَّفَ قَال : عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى . قَرَأَ إِلَى : فَاقْرَؤْا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ » . فالذي يقول « قرأ » هو الربيع ، يسمع الإملاء ويكتب ، فإذا بلغ إلى آية من القرآن كتب بعضها ثم يقول « الآية » أو « إلى كذا » ، فيذكر ما سمع الانتهاء إليه منها ، ولكن هنا صرَّح بأن الشافعي قرأ إلى قوله « فاقْرَؤْا ما تيسر منه » .

والشافعي لم يسم « الرسالة » بهذا الاسم ، إنما يسميها (الكتاب) أو يقول « كتابي » أو « كتابنا » . وانظر الرسالة (رقم ٩٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٧٣ ، ٦٢٥ ، ٧٠٩ ، ٩٥٣) وكذلك يقول في كتاب (جاء العلم) مشيراً إلى الرسالة « وفيما وصفنا ههنا وفي (الكتاب) قبل هذا » . (الأم ٧ : ٢٤٣) . ويظهر أنها سميت « الرسالة » في عصره ، بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي ^(١) .

(١) وقد غلبت عليها هذه التسمية ، ثم غلبت كلمة « رسالة » في عرف المتأخرين على كل كتاب مختار الحجم ، مما كان يسميه المتقدمون « جزءاً » . فهذا العرف الأخير غير جيد ، لأن « الرسالة » من « الإرسال » .

وهذا كتاب (الرسالة) أول كتاب أُتِف في (أصول الفقه) بل هو أول كتاب أُتِف في (أصول الحديث) أيضاً . قال الفخر الرازي في مناقب الشافعي (ص ٥٧) : « كانوا قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه ، ويستدلون ويعترضون ، ولكن ما كان لهم قانونٌ كليٌّ مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة ، وفي كيفية معارضتها وترجيحاتها ، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ، ووَضَعَ للخلق قانوناً كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع . فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطاطاليس إلى علم العقل » . وقال بدر الدين الزركشي في كتاب البحر المحيط في الأصول (مخطوط) : « الشافعي أول من صنف في أصول الفقه ، صنف فيه كتاب الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن ، واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان ، وكتاب جامع العلم ، وكتاب القياس » . وأقول : إن أبواب الكتاب ومسائله ، التي عرَضَ الشافعي فيها للكلام على حديث الواحد والحجة فيه ، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة ، وردَّ الخبر المرسل والمنقطع ، إلى غير ذلك مما يعرف من القهرس العلمي في آخر الكتاب _ : هذه المسائل عندى أدقِّ وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث ، بل إن للتفقه في علوم الحديث يفهم أن ما كُتِب بعده إنما هو فروعٌ منه ، وعالةٌ عليه ، وأنه يجمع ذلك وصنّفه على غير مثال سبق ، لله أبوه .

و (كتاب الرسالة) بل كتب الشافعي أجمع ، كُتِب أدب ولغة وثقافة ، قبل أن تكون كتب قه وأصول ، ذلك أن الشافعي لم تهجئه عجمة ، ولم تدخل على لسانه لكنة ، ولم تُحفظ عليه لحنة أو سقطعة . قال عبد الملك بن هشام النحوي صاحب السيرة : « طالت مجالستنا للشافعي فما سمعتُ منه لحنة قط ، ولا كلمة غيرُها أحسنُ منها » . قال أيضاً : « جالستُ الشافعي زماناً ، فما

سمحته تكلم بكلمة إلا إذا اعتبرها المعتبر لا يجد كلمة في العربية أحسن منها .
 وقال أيضاً: « الشافعي كلامه لغة يحتاج بها » . وقال الزعفراني : « كان قوم من أهل
 العربية يجتفون إلى مجلس الشافعي معنا ، ويجلسون ناحية ، قلت لرجل من
 رؤسائهم : إنكم لاتعاطون العلم فلم تختلفون معنا ؟ قالوا : نسمع لغة الشافعي » .
 وقال الأصمعي : « سمعتُ أشعار هذيل على فتي من قريش ، يقال له محمد بن
 إدريس الشافعي » . وقال ثعلب : « العجب أن بعض الناس يأخذون اللغة
 عن الشافعي ، وهو من بيت اللغة ! والشافعي يجب أن يؤخذ منه اللغة ، لا أن
 يؤخذ عليه اللغة » . يعني يجب أن يحتجوا بألفاظه نفسها ، لا بما نقله فقط . وكفى
 بشهادة الجاحظ في أدبه وبيانه ^(١) ، يقول : « نظرتُ في كتب هؤلاء النبعة ^(٢)
 الذين نبهوا في العلم ، فلم أر أحسن تأليفاً من اللطلي ، كأن لسانه ينظم الدر » .
 فكتبه كلها مثل راحة من الأدب العربي النقي ، في الذروة العليا من البلاغة ،
 يكتب على سجيته ، ويملي بفطرته ، لا يتكلف ولا يتصنع ، أفصح نثر قرؤه
 بعد القرآن والحديث ، لا سامية قائل ، ولا يدانيه كاتب .

وإني أرى أن هذا الكتاب (كتاب الرسالة) ينبغي أن يكون من الكتب
 المقررة في كليات الأزهر وكليات الجامعة ، وأن يُختار منه فقرات لطلاب
 الدراسة الثانوية في المعاهد والمدارس ، ليفيدوا من ذلك علماً بصحة النظر
 وقوة الحجة ، وبياناً لا يروون مثله في كتب العلماء وآثار الأدباء .
 وقد عني أئمة العلماء السابقين بشرح هذا الكتاب ، كما ظهر لنا من

(١) الجاحظ منو الشافعي ، ولد في أول سنة ١٥٠ التي ولد فيها الشافعي ، وممن نحواً من
 جنسهم ، مات في المحرم سنة ٢٥٥ (٢) « نبذة القوم » بفتح النون والباء : وسطهم .

تراجم بعضهم ومن كتاب (كشف الظنون) ، والذين عرفت أنهم شرحوه
خسةً قري:

١ — أبو بكر الصيرفي محمد بن عبد الله ، كان يقال : إنه أعلم خلق الله بالأصول بعد
الشافعي ، تفقه على ابن سريج ، مات سنة ٣٣٠ ذكر شرحه في كشف الظنون وطبقات
الشافعية (٢ : ١٦٩ - ١٧٠) والزركشي في خطبة البحر .

٢ — أبو الوليد النيسابوري الإمام الكبير حسان بن محمد بن أحمد بن هرون القرشي
الأموي ، تلميذ ابن سريج ، وشيخ الحاكم أبي عبد الله ، وصاحب المستخرج على صحيح مسلم ،
ولد سنة ٢٧٠ ومات ليلة الجمعة ٥ ربيع الأول سنة ٣٤٩ (الطبقات ٢ : ١٩١ - ١٩٢)
ولم يذكر شرحه ، وذكره الزركشي وكشف الظنون .

٣ — الفخار الكبير الشافعي ، محمد بن علي بن إسماعيل ، ولد سنة ٢٩١ ومات في آخر
سنة ٣٦٥ ذكره الزركشي وكشف الظنون والطبقات (٢ : ١٧٦ - ١٧٨) .

٤ — أبو بكر الجوزقي النيسابوري الإمام الحافظ محمد بن عبد الله الشيباني ، تلميذ الأمام
وأبي نعيم ، وشيخ الحاكم أبي عبد الله ، وصاحب المسند على صحيح مسلم ، مات في شوال
سنة ٣٨٨ وله ٨٢ سنة (الطبقات ٢ : ١٦٩) ولم يذكر شرحه ، وذكره كشف الظنون .

٥ — أبو محمد الجوزقي الإمام ، عبد الله بن يوسف ، والد إمام الحرمين ، مات سنة ٤٣٨
(الطبقات ٣ : ٢٠٨ - ٢١٩) ولم يذكر المرح ، وذكره الزركشي وكشف الظنون .

ولعل غيرهم شرحه ولم يصل خبره إلينا . ولكن هذه المصروف التي عرفنا أخبارها لم أسمع
من وجود شرح منها في أية مكتبة من مكاتب العالم في هذا العصر .

نسخ الكتاب

لم أر نسخة مخطوطة من (كتاب الرسالة) إلا أصل الربيع ونسخة ابن
جماعة . ولكننا نجد في السماعات - التي سيراها القارئ - أن أكثر الشيوخ وكثيراً
من السامعين كانت لهم نسخ يصححونها على أصل الربيع ، وأن نسخة ابن جماعة
قوبلت على أصول مخطوطة عديدة ، فأين ذهبت كل هذه الأصول إلا لأدري .
وقد طبع الكتاب في مصر ثلاث مرات :

١ — الأولى بالمطبعة الطلية سنة ١٣١٢ بتصحیح (یوسف صالح محمد الجزماوی) ، فی (١٦٠ صفحة) بقطع الثمن، وهی طبعة مملوءة بالأغلط . وهی التي تشير إليها بحرف (ج) .

٢ — الثانية بالمطبعة الصربية سنة ١٣١٥ فی (١٤٤ صفحة) بقطع الربیع ، وقد طبعت عن أصل الربیع بالواسطة ، قلها أولا (محمد مصطفی الكاتب بالکتابخانه الحدیوۃ سنة ١٣٠٨ ثم نسخت عنها نسخة فرغ منها کاتبها (فی يوم الأحد ١٤ صفر سنة ١٣١٠) علی ذمة ناسرها (الشیخ سلیم سید أحمد إبرهیم شرارة القبانی) ، وهذه النسخة أقل من سابقتها أغلطا فی الجزء الأول من تقسیم الربیع ، ثم یتظهر أن مصححها عارض بنسخ أخرى أو بالطبعة السابقة ، فکثرت مخالفته لأصل الربیع ، وکثرت فیها الأغلط ، ولكن میزتها أن فیها کل السماعات التي علی الأصل ، وإن أخطأ الناسخ فی قراءة کثیر منها ، وهو فی ذلك معذور . وهی التي تشير إليها بحرف (ش) .

٣ — الثالثة بمطبعة بولاق سنة ١٣٢١ علی نفقة السید أحمد بك الحسینی الهامی رحمه الله ، فی (٨٢ صفحة) بالقطع الکبیر ، وهی مملوءة بالأغلط ایضاً ، ومخالفة فی کثیر من المواضع لأصل الربیع ، ولا أدری عن أیّ النسخ طبعت ، وإن كنت أظن أن مصححی مطبعة بولاق رجحوا کثیراً إلی نسخة ابن جماعة . وهی التي تشير إليها بحرف (ب) .

وقد ذکرنا فی تعلیقنا علی الرسالة مواضع مخالفة هذه النسخ للأصل ، لیكون القارئ علی بینة من أمرها ، فلا یظن أننا أخطأنا فی مخالفتها ، أو قصرنا فی المقابلة ، ولیوقن أن هذه الطبعة أصح الطباعات وأجودها .

ویجمل بی فی هذه المناسبة أن أنوه بفضل إخوانی (أنجال المرحوم السید مصطفی البابي الحلبي) إذ ساروا علی الخطیئة المثلی ، خطیئة أبیهم رحمه الله ، فی إحياء الکتب العربیة القیمیة ، وإخراجها للناس تملأ العین وتسر القلب ، محافظین علی آثار سلفنا الصالح رضی الله عنهم ، فبدلوا ما بدلوا من جهد ومال ، فی سبیل إخراج هذا الکتاب ، فكان لی من تشجیعهم وأناتهم عون کبیر فی تحقیقه وشرحه ، حتی سلخْتُ فی ذلك نحو ثلاث سنین ، والحمد لله علی توفیقه .

أصل الريع

من أول يوم قرأتُ في أصل الريع من (كتاب الرسالة) أيقنتُ أنه مكتوبٌ كله بخط الريع ، وكلما درسته ومارسته ازددتُ بذلك يقيناً ، فتوقيعُ الريع في آخر الكتاب بخطه بإجازة نسخهِ إذ يقول : « أجاز الريعُ بن سليمان صاحبُ الشافعيّ نسخَ كتاب الرسالة ، وهي ثلاثة أجزاء في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين ، وكتب الريعُ بخطه »^(١) . - : فهم منه أنه كان ضنيفاً بهذا الأصل ، لم يأذن لأحدٍ في نسخه من قبلُ ، حتى أذن في سنة ٢٦٥ بعد أن جاوز التسعين من عمره ، وعبارةُ الإجازة تدلُّ على ذلك ، لخالفها المصوِّد في الإجازات ، إذ يميزُ العلماء لتلاميذهم الرواية عنهم ، أما إجازةُ نسخ الكتاب فشئٌ نادرٌ ؛ لا يكون إلا لمَنى خاصٍ ، وعن أصلٍ حجةٍ لاتصل إليه كلُّ يدٍ .

والخابرُ بالخطوط القديمة يجزمُ بأن هذه الإجازة كتبها اليدُ التي كتبت الأصل ، وأن القروى بين الخطين إنما هو فرقُ السنِّ وعلوها ، فاضطربت يدُ الكاتب بعد أن جاوز التسعين ، بما لم يوجد في خطه في فتوته لم يجاوز الثلاثين^(٢) وقد خشيتُ أن أثق برأى ونحى في ذلك ، فأردتُ أن أثبتَّ ، فاستشرتُ أحدَ إخواني ممن لهم خبرةٌ بينةٌ . وعلمُ بالخطوط ، فوافقني على أن كاتبَ الإجازة وكاتبَ الأصل وكاتبَ عناوين الأجزاء الثلاثة شخصٌ واحدٌ ، لا فرقَ بينها إلا أنه كتَبَ العناوين بالخط الكوفي ، وكتَبَ الإجازة وهو شيخ كبير .

(١) النظر - صورتها في اللوحة (رقم ٩) وفي (ص ٦٠١) من الكتاب .

(٢) ولد الريع سنة ١٧٤ ومات في ٢٠ شوال سنة ٢٧٠ .

وأنا أرجح ترجيحاً قريباً من اليقين أن الربيع كُتب هذه النسخة من إملاء الشافعي ، لما يفتُ فيما مضى ، ولأنه لم يذكر الترخُّم على الشافعي في أى موضع جاء اسمه فيه ، ولو كان كتبها بعد موته لدعا له بالرحمة ولو مرة واحدة ، كمادة العلماء وغيرهم .

وقد حاول الدكتور (ب . موريتس ^(١)) أن يُدخل الشك على تاريخ هذه النسخة ، فأدعى في كتاب الخطوط العربية أنها مكتوبة سنة ٣٥٠ تقريباً . فمن ذلك تردّد بعض إخواني ممن تحدثت إليهم في أن الربيع كتبها ، وزعموا أنها نسخة مكتوبة بعد الربيع بدهرٍ ، وأن ناسخها قلها ونقل نصّ الإجازة ، ثم لم يبين أنه قلها !! وهذا رأى لا يثبت على النقد ، لأن المعروف في نقل الكتب أن الناسخ إذا نسخ الكتاب وتاريخ كتابته وما كُتب عليه من إجازة أو سماعٍ مثلاً - : أثبت أن هذا نص ما كان على النسخة التي ينقل منها . ثم اتى ينقذه قضا ارتعاش القلم الظاهر في كتابة الإجازة ، فلو كانت منقولة من نسخة أخرى ما افترق خطها عما قبلها ، ولكان الجميع على نسق واحد .

وكان مما احتجوا به لرأيهم ورأى الدكتور موريتس أنها مكتوبة على الورق ، وأن الورق لم يكن معروفاً في ذلك العهد كثيراً ، بل كان جُسل الكتابة على البردي . وهذا مردود بأن الورق كثوفشا في القرن الثاني من الهجرة . (انظر مثلاً صبح الأعشى ٢ : ٤٨٦) . واحتجوا أيضاً بأن خطها ليس بالقلم الكوفي ، الذي كان يكتب به أهل القرن الثاني والثالث . ومن العجيب أن هذه الشبهة عرضت أيضاً لبعض العلماء الأتليين ، وردّها القلقشندي قال : « ذكر صاحب

(١) كان مديراً لدار الكتب المصرية من ١٢٥ أكتوبر سنة ١٨٩٦ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٩١١ .

إطاعة المنشئ أن أول ما نقل الخط العربي من الكوفي إلى ابتداء هذه الأقلام للسمعة الآن - : في أواخر خلافة بنى أمية ، وأوائل خلافة بنى العباس : قلت : على أن الكثير من كتاب زماننا يزعمون أن الوزير أبا علي بن مقلة^(١) هو أول من اجتمع ذلك . وهو غلط ، فانا نجد من الكتب بخط الأولين فيما قبل المائتين مائيس على صورة الكوفي ، بل يتغير عنه إلى نحو هذه الأوضاع المستقرة ، وإن كان هو إلى الكوفي أميل لقربه من قلبه عنه « (صحيح الأعشى ٣ : ١٥) » وكأن القلقشندي بهذا يصف نسخة الرسالة ، ففي حروفها شبه بالخط الكوفي ، ولم يكن الخط الكوفي مهجوراً في تلك العصور ، بل كانوا يكتبون به الهارق والوثائق ، وكانوا يتأقنون به في كتابة المصاحف وغيرها ، ولذلك نرى الربيع يكتب في عناوين الأجزاء الثلاثة كلمات (الجزء الأول . الجزء الثاني . الجزء الثالث) بالخط الكوفي ، ويكتب تحتها كلمات (من الرسالة رواية الربيع بن سليمان عن محمد بن إدريس الشافعي) بخط وسط بين الكوفي وبين خطه في داخل الكتاب (انظر اللوحات رقم ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) . والخطوط العربية القديمة التي وجدت في دور الكتب ودور الآثار تدل على أن هذا الخط كان معروفاً في القرن الثاني ، قبل ابن مقلة ، كما قال القلقشندي . ومن مثل ذلك أن من الأوراق البردية للوجدة بدار الكتب المصرية ورقة مؤرخة سنة ١٩٥ يشبه خطها خط كتاب الرسالة ، بل إن الشبه بينهما قريب جداً ، حتى يكاد اللطعم عليهما أن يظن أن كاتبهما تعلم الخط على معلم واحد ، وهذه الورقة منشورة في الجزء الأول من كتاب (أوراق البردي العربية) الذي ألقاه المستشرق جرومان وترجمه الدكتور حسن إبراهيم ، وطبع بدار الكتب

(١) الوزير أبو علي محمد بن علي بن الحسن ، من وزراء الدولة العباسية ، ولد سنة ٢٧٢ ومات سنة ٣٢٨

سنة ١٩ وهى (برقم ٥١ فى اللوحة رقم ٨) وقد صَوَّرناها ، وصوِّرنا قطعةً من (ص ٣٦ من الأصل) ووضعناها متجاورتين فى صفحة واحدة (لوحة رقم ١٠ ، ١١) ليسهل على القارئ المقارنة بينهما ، ورسمنا سهلاً أمام تاريخ ورقة البردى (سنة ١٩٥) . ومما لاشك فيه أن خط الربيع يعتبر من خط أهل القرن الثانى ، لأنه ولد سنة ١٧٤ والشافى دخل مصر فى أواخر سنة ١٩٩ فاتخذ الربيع خادماً له وتلميذاً خاصاً ، وكان الشافى يقول له : « أنت راوية كتبى » . وحين قدم الشافى مصر كان الربيع مؤذناً بالمسجد الجامع بفسطاط مصر - جامع عمرو بن العاص - وكان يقرأ بالألحان ، ومعنى هذا أنه كان كاتباً قارئاً فى أواخر القرن الثانى ، فقد تعلم الخط والقراءة صغيراً كما يتعلم الناس .

ثم يرفع كلُّ شك فى نسب هذه النسخة احتفالاً بالسَّاء العظماء ، والأئمة الحفاظ الكبار بها ، منذ سنة ٣٩٤ إلى سنة ٦٥٦ وإثباتُ خطوطهم عليها وسماعتهم ، بل إثباتُ أنهم صحَّحوا نُسَخَهم وقابلوها عليها ، كما ترى فيما يأتى من السماعات والتوقيعات ، ويحرصون على إثبات سماعتهم فيها طلاً بآ صئاراً ، ثم إسماعهم إياها لنيرهم شيوخاً كباراً . وترى الأسرَ الطلية الكبيرة يتسابقون إلى سماعها ، فيسجلون أسماءهم عليها .

فانك ترى - مثلاً - من أئمة الحفاظ الكبار من أهل العلم ، الذين سموا الكتاب فى هذه النسخة : الحافظ الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين ، وصديقه الحافظ الأمير ابن ماكولا (فى السماعات رقم ٨ - ١١) والحافظ أبا الفتيان الدهستانى (فى رقم ١٢) والحافظ الكبير ابن عساكر صاحب تاريخ دمشق (فى رقم ١٨ ، ٢١) والحافظ عبد القادر الراوى (فى رقم ٢٢ ، ٢٣)

والحافظ تاج الدين القرطبي (في رقم ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧) والحافظ زكي الدين البرزالي (في رقم ٢٧ ، ٢٨) .

وترى أن أسرة الحافظ ابن عساكر سمع منها في هذه النسخة أحد عشر رجلا : الحافظ ابن عساكر على بن الحسن بن هبة الله ، وأخوه محمد وأحمد ، وابناه : القاسم والحسن ابنا على ، وخفيده : محمد وعلى ولدا القاسم ، وأبناء أخيه : عبد الله وعبد الرحمن ونصر الله وعبد الرحيم : أبناء محمد بن الحسن (انظر السماطات ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥) . وأسرة الخشوعي سمع منها سبعة نفر : أولهم طاهر بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، ثم ابنه إبراهيم ، ثم بركات بن إبراهيم ، ثم أولاده : إبراهيم وأبو الفضل وعبد الله أبناء بركات بن إبراهيم ، ثم عثمان بن عبد الله بن بركات (انظر السماطات ١٢ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٢ - ٢٨) .

ثم الحافظ ابن عساكر لا يكتفيه أن يسجل اسمه في السماطات ، فيكتب بخطه أربع مرات على النسخة : « سمع جميعه وعارض بنسخته على بن الحسن بن هبة الله » (انظر التوقيع رقم ٣٩) . وكذلك غيره من الحفاظ والعلماء ، مما يظهر من التوقيعات (٣٢ - ٤٥) .

ثم يثلج الصدر ويملؤه يقيناً أن نجد شهادة بخط أحد العلماء الحفاظ الأثبات القدماء ، يسجل فيها أن هذه النسخة بخط الربيع ، فرى هبة الله بن أحمد بن محمد بن الألفاني (المتوفى في ٦ محرم سنة ٥٢٤ عن ٨٠ سنة) يكتب بخطه ثلاثة عناوين للأجزاء الثلاثة ، يسوق فيها إسناده إلى الربيع ، ثم يكتب فوق عنوان الأول منها مانصه : « الجزء الأول من الرسالة لأبي عبد الله الشافعي بخط الربيع صاحبه » . ويكتب فوق عنوان الثالث ما نصه : « الجزء الثالث

من الرسالة بخط الربيع صاحب الشافعي . وأما عنوان الجزء الثاني فقوة :
« الثاني من الرسالة » ويظهر أن باقي الكلام محو بمارض من عادات
الزمان . وتجد صورة عنوان الجزء الأول في (اللوحة رقم ١) قرى فيها في الزاوية
العليا اليمنى خط الحافظ ابن عساكر ، وبجواره خط شيخه ابن الأكفاني .
وقد ظننت أول الأمر أن هذه الشهادة بخط ابن عساكر ، ثم تبين لي من
دراسة خطوط السماعات والعناوين أنها خط ابن الأكفاني .

ثم نرى أيضاً أن هؤلاء العلماء - وهم أقرب منا عهداً بالربيع - يتكفون
النص في السماعات كلها أو أكثرها على اسم مالك النسخة ، إشارة إلى شدة
العناية بها ، وإشادة بما لملكها من ميزة وغر ، أن حاز هذا الأثر الجليل
النفس .

أفيظن ظان أو يتوهم متوهم أنهم يصنعون كل هذا للنسخة مزيفة مزورة ؟
أو يخفى عليهم من شأنها ما لم يخف على الدكتور موريتس ، وهم أخبر بالخطوط
وأعلم بالعلم ، وهم يروون الكتاب بأسانيدهم رواية سماع وقراءة ؟

وكثيراً ما عجبت : لماذا عين تاريخها الذي زعم ، سنة ٣٥٠ تقريباً ، ثم
تبينت من أين الوهم . فوجدت في حاشية نسخة العماد ابن جماعة بجوار الفقرة
(١٢٦ من الكتاب) مانصه : « بلغ مقابلة على أصل سمع مرات ، تاريخه
من حين نسخ ثلاثمائة وثمان وخمسون سنة » ثم كتب بحاشيتها
في مواضع أخرى : « بلغ مقابلة على النسخة المذكورة » . فرجحت من هذا أنه
رأى هذه الكتابة ، وليس بدار الكتب نسخ قديمة من الرسالة غير أصل
الربيع ونسخة ابن جماعة ، فظن أن نسخة ابن جماعة قوبلت على نسخة الربيع ،
وأن هذا يدل على أن نسخة الربيع كتبت حول سنة ٣٥٠ ولكن هذا النص

لا يودى هذا المعنى ، فإن نسخة ابن جماعة ترجّح أنها كُتبت له قبيل قراءتها على جدّه سنة ٨٥٦ وقوبلت على نسخة مضي عليها من حين كتابتها إلى حين مقابلة نسخة ابن جماعة عليها ٣٥٨ سنة ، أى أنها كُتبت قبيل سنة ٥٠٠ فالرقم (٣٥٨) هو عدد السنين التى تفرق بين النسختين ، لاثارىخ النسخة الأولى ، فهى غيرُ نسخة الربيع يقيناً .

وصف النسخة

عدد أوراقها ٧٨ ورقة ، منها ٦٢ ورقة هى أصل الكتاب الذى بخط الربيع ، والباقي أوراقٌ زيدت فى أوله وآخره ووسطه ، كُتب فيها السماعاتُ وغيرها ، وغُلفت النسخةُ بجِلدٍ قديم ، لا أستطيع الجزم بتاريخه ، ولعله فى القرن السادس أو السابع الهجرى . وطول الورقة من أصل الكتاب (٢٥٨ سنتيمتر) وعرضها (١٤ س) والكتابة تملأ الصفحة تقريباً ، فإن طول السطر الواحد (١٢٥ س) وعدد السطور يختلف فى الصفحات ما بين (٢٧ ، ٣٠) سطراً ، تشغل من طولها نحو (٢٤٨ س). وقد صورنا صوراً منها مصفرةً قليلاً إلى نحو الثلاثين ، حتى تتسع لها مساحة الورق الذى تطبع عليه ، وهى اللوحات (رقم ٦ - ٩) . والخط مقروء واضح لمن خَبَرَ هذه الخطوط القديمة ، إلا فى بعض المواضع النادرة ، مما يتبين لقارئ الكتاب بما علّقنا به عليه .

وقواعد الرسم التى كُتبت بها تختلف كثيراً عن القواعد التى يكتب بها المتأخرون ، وإحصاء ذلك لاتسمه هذه المقدمة ، ولكننا نذكر بعض أنواعها . فمن ذلك أنه يكتب كل ما ينطق ألفاً فى أواخر الكلمات بالألف ، وإن كان مما يكتب بالياء ، إلا كلمة « هكنا » وحرفى « إلى » و« على » فبالياء ، فيكتب مثلاً

« حقي » بالألف « حتا » . و « حكي » « حكا » . و « مستغنى » « مستغنا » .
 و « سيوى » « سوا » الخ . وإذا كانت الكلمة تنطق بإمالة الألف لم يكتبها ألفا ،
 بل كتبها ياء ، إشارة إلى الإمالة ، مثل « هؤلاء » كتبها « هاولى » وكذلك
 « الإيلاء » كتبها « الايلي » . ويحذف ألف « ابن » مطلقا ، وإن لم تكن بين
 علمين ، فيكتب مثلاً « عن بن عباس » . ويكتب كلمة « ههنا » « هاهنا » .
 وكلمة « هكذا » برسمين : الأكثر : « ها كذى » والبعض : « هكذى » .
 ويقسم الكلمة الواحدة في سطرين إذا لم يسعها آخر السطر ، فمثلاً كلمة « استدللنا »
 كتب الألف وحدها في سطر وباقيها في السطر الآخر (ص ٤٤ من الأصل
 س ١٠ ، ١١) وكلمة « زوجها » الزاى والواو في سطر والباقي في سطر (ص
 ٥٠ من ١٩ ، ١٨) . وهذا كثير فيها .

وأما الثقة بها فاشتت من ثقة ، دقة في الكتابة ، ودقة في الضبط ،
 كمادة المتقين من أهل العلم الأولين . فإذا اشتبه الحرف للهمل بين الإهمال
 والإعجام ، ضبطه بإحدى علامتي الإهمال : إما أن يضع تحته نقطة ، وإما أن يضع
 فوقه رسم هلال صغير ، حتى لا يُشبه فيتصحف على القارئ . ومن أقوى الأدلة
 على عنايته بالصحة والضبط ، أنه وضع كسرة تحت النون في كلمة « النذارة »
 (رقم ٣٥ ص ١٤ من الأصل) وهي كلمة نادرة ، لم أجدها في المعاجم إلا في
 القاموس ، ونص على أنها عن الإمام الشافعي . وهي تؤيد ما ذهبوا إليه
 من الثقة بالنسخة ، وتدل على أن الربيع كان يتحرى نطق الشافعي ويكتب عنه
 عن يئنه . ومن الطرائف للناسبة هنا أني عرضت هذه الكلمة على أستاذنا
 الكبير العلامة أمير الشعراء على بك الجارم ، فيما كنت أعرض عليه من عملي
 في الكتاب ، فقال لي : كأنك بهذه الكلمة جئت بتوقيع الشافعي على النسخة .
 وقد صدق حفظه الله .

ومما يلاحظ في النسخة أن الصلاة على النبي لم تكتب عند ذكره في كل مرة ، بل كتبت في القليل النادر ، بلفظ « صلى الله عليه » . وهذه طريقة العلماء المتقدمين ، في عصر الشافعي وقبله ، وقد شدد فيها المتأخرون ، وقالوا : ينبغي المحافظة على كتابة الصلاة والتسليم ، بل زادوا أنه لا ينبغي للناسخ أن يتقيد بالأصل إذا لم توجد فيه . وقد ثبت عن أحمد بن حنبل أنه كان لا يكتب الصلاة ، وأجابوا عن ذلك بأنه كان يصلي لفظاً ، أو بأنه كان يتقيد بما سمع من شيخه فلا يزيد عليه . والذي أختاره أن يتقيد الناسخ بالأصل الذي يعتمد عليه في النقل ، أما إذا كتب لنفسه فهو خير ، وليس معنى هذا أن يفعل كما يفعل الكتاب « المجددون ١١ » في عصرنا ، إذ يذكرون النبي باسمه « محمد » صلى الله عليه وسلم ، ولا يكتبون الصلاة عليه ، بل يذكره بصفة النبوة أو الرسالة أو نحوهما ، لأن الله سبحانه نهانا عن مخاطبته باسمه : ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ ولأن الله لم يذكره في القرآن إلا بصفة النبوة أو الرسالة ، أو باسمه الكريم مقرونا بإحداها . وانظر شرح المراقي على مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧٤ - ١٧٥) وتدريب الراوى (ص ١٤٣) وشرحنا على ألفية السيوطي (ص ١٥١) وشرحنا على مختصر علوم الحديث لابن كثير (ص ١٥٨ - ١٥٩) وشرحنا على الترمذي (٢ : ٣٥٤ - ٣٥٥) .

أصحاب النسخة

تبعث الساعات الآتية ، وعرفت منها أكثر ما ليكي. النسخة من أواخر القرن الرابع إلى منتصف القرن السابع . فأول مالكيها فيما أظن الأخوان : علي وإبراهيم ابنا محمد بن إبراهيم بن الحسين الحنثائي أو أحدهما ، إذ سما فيها الكتاب

من عبد الرحمن بن عمر بن نصر في سنتي (٣٩٤ و ٤٠١) ولكن لم ينص في سماعاتها على ذلك (رقم ١ - ٦). وإنما ظننت ذلك لأن ابني أخيهما الحسين بن محمد الحنائي ، وهما عبد الله وعبد الرحمن - : سمعا فيها على أبي بكر الحداد سنة ٤٥٧ ونص في السماعات على أنهما صاحب الكتاب (رقم ٨ - ١١) فظننت من هذا أن الكتاب كان في ملك عميهما علي وإبراهيم ، ثم انتقل إليهما بالميراث أو غيره . ولكن سرعان ما انتقل من ملكهما إلى ملك الحافظ هبة الله بن الألفي ، فسمع فيه على أبي بكر الحداد سنة ٤٦٠ ويظهر أن النسخة بقيت في ملكه إلى حين وفاته سنة ٥٢٤ أو على الأقل إلى آخر مجلس سمعت فيه عليه سنة ٥١٩ (رقم ١٩). ثم لم يتبين لي في ملك من كانت إلى شهر رجب سنة ٥٦٦ قد كتب الفقيه العالم ضياء الدين علي بن عقيل بن علي التلخي (الولود سنة ٥٣٧) أنه سمع الكتاب من أبي المكارم عبد الواحد بن هلال في سنة ٥٦٣ وأنه نقل سماعته إلى هذه النسخة في رجب سنة ٥٦٦ (رقم ٢٠) ثم سمع مرة أخرى على الحافظ ابن عساكر سنة ٥٦٧ ونص في مجلس السماع على أنه صاحب النسخة (رقم ٢١) ثم كذلك سمعه هو وابنه الحسن في سنة ٥٧١ على أبي للمعالى السلمي وأبي طاهر الخشوعي (رقم ٢٢ ، ٢٣) . ثم لم يتبين أيضا في ملك من كانت ، إلى أن ذكر في سنة ٦٣٥ أنها في ملك الإمام الحافظ تاج الدين القرطبي ، وتاج الدين القرطبي سمع الكتاب هو وأخوه إسماعيل قبل ذلك بثمان وخسين سنة ، فقد سمعاه على أبي طاهر الخشوعي في سنة ٥٨٧ (رقم ٢٤ - ٢٧) . فإما أن يكون أبوما أبو جعفر القرطبي (ولد سنة ٥٢٨ ومات سنة ٥٩٦) ملك الكتاب فأسمعهما فيه على أبي طاهر ، وإما أن يكون تاج الدين

تسعه ملكها بعد ذلك ثم سُمِّتَ عليه . ثم ثبت ملكها بعد في سنة ٦٥٦ للقاضي محي الدين عمر بن موسى بن جعفر (رقم ٢٨) . وكل هؤلاء الذين ملكوها كانوا في دمشق ، ولم نعرف ما كان من أمرها قبل ذلك من عهد الربيع (المتوفى سنة ٢٧٠) إلى عصر عبد الرحمن بن نصر في آخر القرن الرابع . ولم نعرف أيضاً ما كان من أمرها بعد القاضي محي الدين بن جعفر ، إلى أن دخلت في ملك الأمير مصطفى باشا فاضل ، وانتقلت مع مكتبته كلها إلى دار الكتب المصرية ، فبادت إلى بلدها الذي فيه أُلِّقَتْ وَكُتِبَتْ .

وأُلِّقَتْ عصاها واستقرَّ بها النوى * كما قرَّ عينا بالإياب المسافرُ .

نسخة ابن جماعة

لو اقررت لكنت أصلاً جيداً للكتاب ، ولكنها جاءت بجوار أصل الربيع ، فكانت فرماً ضئيلاً ، إذ خالفت في مواضع كثيرة ، وكان الأصل هو الأصل ، وأين الثرى من الثريا . عُني كاتبها بتجويد الخط ، ثم عُني صاحبها بمقابلتها وقراءتها ، ولكنه لم يتقن ذلك . ولعل عذره أن النسخة التي قابل عليها لم تكن عمدة ، وكتب بحاشيتها تقسيمها إلى أجزاء سبعة ، ولكنه نسي من التقسيم الأول والخامس ! فذكر عند الفقرة (٥٥١) « آخر الجزء الثاني » وعند (٨٢٧) « آخر الجزء الثالث » وعند (١١٢٨) « آخر الجزء الرابع » وعند (١٤٦٢) « آخر الجزء السادس » . وكتب بلاغات بالمقابلات على النسخة القديمة عند الفقرات (١٢٦ ، ٢٧٥ ، ٣٨٣ ، ٥١١ ، ٧٥٨) وسمعت على الجبال ابن جماعة ، جدَّ العماد ، في ستة مجالس ، كُتِبَتْ بلاغات أربعة منها بالحاشية

أمام الفقرات (٢٠٨ ، ٥٦٩ ، ٨٦٣ ، ١١٧٣) ولم يكتب الخامس ، وأما السادس فيتمى بآخر الكتاب .

وهي مكتوبة على ورق جيد ، بخط نسخي جميل واضح ، مضبوطة مشكولة في الأكثر . وعدد أوراقها ١٢٤ ورقة ، في الصفحة منها ١٩ سطراً ، وطول السطر (١١س) وتشغل السطور من طول الورقة (١٨٥س) وطول الورقة (٢٤و٧س) وعرضها (١٧و٥س) . وكانت أوراقها أكبر من ذلك ، ولكن لاندرى من الذي أعطاها لأحد المجلدين ، فانتقص من أطرافها ، حتى أضاع بعض ما كتب في حاشيتها . وقد صورنا منها الصفحة الأولى والأخيرة مصغرتين ، في اللوحتين (١٢ ، ١٣)

وبعد : فلست بمستطيع أن أختم هذه المقدمة قبل أن أؤدى ماوجب على من الشكر لإخواني الذين أقبلوا كاهلي بفضلهم ، بما لقيت من معونتهم في إخراج هذا الأثر الجليل ، والسفر النفيس : ابن عمي السيد محمد السنوسي الأنصارى . والأخ المخلص البار ، صديقي وزميلي من أول طلب العلم ، العالم المتقن المتفنن ، الشيخ محمد خنيس هيبه ، وقد قرأت عليه الكتاب حرقاً حرقاً ، ورجعت إليه في كل مشكل عرض لي فيه . والاخوان العالمان الجليلان : الشيخ محمد نور الحسن ، والشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، أستاذنا العربية بكلية اللغة بالأزهر ، وقد عرضت عليهما كثيراً من مشكلات العربية في الكتاب . ثم القأمون على نشر الكتاب (أنجال للرحوم السيد مصطفى الحلبي) وقد أتاحوا لي فرصة إخراجة وتحقيقه وشرحه ، فكانت منة لهم على وعلى كل قارئ ومستفيد .

واليد البيضاء التي لاتنسى ، ما لقيت من معونة أستاذنا العظيم ، العلامة الفيلسوف (الدكتور منصور فهمي بك) للمدير العام لدار الكتب المصرية ، فقد

أمر حفظه الله بأن تُصَوَّرَ لى نسخةُ الربيع كُلِّها ، وأمرُ بإعلاني نسخة ابن
جماعة ، وبأن يُسَهَّلَ لى كُلِّ ما أريد من مصادر ومراجع . أحسن الله جزاءه ،
ووقعه لخدمة العلم والدين .

ونسأل اللهَ للبتديِّ لنا بنعمه قبلَ استحقاقها ، المديمتها علينا ، مع تقصيرنا
فى الإتيان على ما أوجبَ به من شكره بها ، الجاعِلنا فى خير أمةٍ أخرجتْ
للناس : أن يرزقنا هُما فى كتابه ، ثم سُنَّةَ نبيه ، وقولاً وعملاً يؤدى به عنا
حقه ، ويوجبُ لنا نافلةَ مزيده^(١) . ونسأله سبحانه المصنَّة والتوفيقَ ما

كتب
أبراهيم
الحجَّاج

عن كوبرى القبة ضحوة الجمعة

{ ١٨ فى القعدة سنة ١٣٥٨ }
{ ٢٩ ديسبر سنة ١٩٣٩ }

(١) انقباس من الرسالة (رقم ٤٧) .

السماعات وما ألحق بها

السماعات المثبتة في أصل الربيع تبدأ من سنة ٣٩٤ وتنتهي في سنة ٦٥٦ وهي متتالية متصلة الأسانيد، أعنى أن الشيوخ الذين يُقرأ عليهم الكتاب أو يُسمع منهم نجدهم مسموه قبل ذلك من شيوخهم، وهكذا إلى عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشيباني، أقدم الشيوخ الذين أثبت إسماعهم للكتاب. ثم نسخة ابن جماعة فيها سماع واحد، سنة ٨٥٦ متصل الإسناد بسماعات الأصل، كما سيتبين القارئ. وقد جعلت لها كلها أرقامًا متتالية يشار إليها بها.

وسماعات الأصل ثبت بعضها على عناوين الأجزاء الثلاثة التي بخط الربيع (لوحة رقم ٣، ٤، ٥) وباقيها كتب في أوراق ألصقت بالأصل وألحقت به في أوائل الأجزاء وأواخرها. وأكثرها تكرر إثباته ثلاث مرات في الأجزاء الثلاثة. وقد أثبت كل السماعات مرتبة ترتيب وقوعها التاريخي، الأقدم فالأقدم. وتوخياً للاختصار ذكرت من كل سماع متكرر واحدًا منه، مع الإشارة إلى غيره وما فيه من زيادة فأثبت إن وجدت. ولم أستثن من ذلك إلا السماعات التي بخط عبد الرحمن بن نصر، لقيمتها التاريخية أولاً، ولأنها مصورة في اللوحات على عناوين الربيع ثانياً، ولأن صيغتها مختصرة ثالثاً. واستثنيت أيضاً بعض السماعات حين وجدت ضرورة لذلك. والسماعات هي (رقم ١ - ٢٨) ومن السماعات الأسانيد، وهي أسانيد كاتبيها من العلماء إلى الربيع راوى الكتاب رقم (٢٩ - ٣١)

ومن السماعات أيضاً نوع مختصر، يسجل أحد العلماء فيه سماعه بخطه، كأن يقول «سمه فلان» أو «سماع لفلان» ونحو ذلك. وكل الذين كتبوا ذلك ذكرت أسماؤهم في مجالس السماع إلا واحداً، هو أبو القاسم البُورى هبة الله بن

معدِّ الدُّمِيَّاطِي التَّوْفِي سَنَةِ ٥٩٩ (انظر رقم ٤٣) . وقد جمعتها كلها من ثنايا السَّمَاعَات ، وحذفتُ المكرر منها مع الإشارة إليه ، ورتبتها الأقدم فالأقدم ، وسميتها « التوقيعات » (رقم ٣٢ - ٤٥) .

وبما ألحق بالسَّمَاعَات في أصل الربيع ، بما كتب العلماء بخطوطهم - :
أحاديثُ وآثارُ رَوَّوها بأسانيدهم ، ذكرتها أيضاً بنصها (رقم ٤٦ - ٥٩) .
ثم يتلو ذلك ما كتب على نسخة العماد ابن جماعة ، من أسانيد وفوائد وسامعه على جده (رقم ٦٠ - ٦٨) .

والأعلام المذكورون في هذه السَّمَاعَات وما ألحق بها يزيدون على ثلاثمائة نفس ، أجصيتُهم كلَّهم في فهرسٍ في آخر هذه المقدمة . فأما الذين ذكرُوا في أسانيد الأحاديث والآثار فلم أقصد إلى ذكر تراجمهم ، خشية الإطالة ، ولأنه لا صلة بينهم وبين رواية الكتاب . وأما الآخرون : المذكورون في السَّمَاعَات والتوقيعات فقد بذلتُ الوسع في البحث عن تراجمهم ، فن وجدتُ منهم ترجمته ، أشرتُ إليها بإيجاز ، وأحلتُ القارئ إلى موضعها ، ومن لم أجِدْ سكَّته عنه ، ولا أدعى في ذلك غاية السَّكَّال ، فما ذلك لأحدٍ من الناس ، ولكني اجتهدتُ وتحرَّيتُ ، وحسبي هذا أداء للواجب عليّ . وقد تكون ترجمة الرجل ممن لم أجِدْ على طَرَفِ الثَّامِ مَنًى ، ثم أُخطئها من حيث لأدري . ومن وجدتُ ترجمته وضمتُ صورة نجم (*) بجوار اسمه في الفهرس .

وقد رمزت لكتب التراجم التي رجعت إليها بحروف طلبا للاختصار، وما هو اصطلاحى فيها :

ع	تاريخ دمشق للمحافظ ابن عساكر المتوفى سنة ٥٩٩ هـ . مخطوط بمكتبة تيمور باشا بدار الكتب المصرية .
مع	مختصر هذا التاريخ للرحوم الشيخ عبد القادر بدران
ش	شذرات الذهب لابن العماد الحنبل المتوفى سنة ١٠٨٩ طبع مصر ٨ أجزاء
ك	البنية والنهاية للمحافظ ابن كثير المتوفى سنة ٧٧٤ طبع منه بمصر ١٣ جزءاً
ح	تذكرة الحفاظ للمحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ طبع الهند ٤ أجزاء
ذ	ذيل تذكرة الحفاظ للحسين وابن فهد والسيوطي طبع مصر ١
ق	طبقات الثراء لابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ طبع مصر ٢
خ	الوفيات لابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ طبع بولاق ٢
ط	طبقات الشافعية لابن السبكي المتوفى سنة ٧٧١ طبع مصر ٦
ل	لسان الميزان للمحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ طبع الهند ٦
در	الدرر الكامنة د د د طبع الهند ٤
من	الغنى للامع السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ طبع مصر ١٢
لس	الأنساب للمحافظ السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢ طبع تصوير بأوردة

أصل الربيع

السماعات^(١)

١ — سماع على عبد الرحمن بن عمر بن نصر بخطه سنة ٣٩٤

في الجزء الأول

يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد^(٢) : إن علي بن محمد بن إبراهيم [١٢]
بن الحسين الحنّائي^(٣) ، بارك الله فيه ، سمع مني هذا الجزء ، وهو سماعي من أبي علي
الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصري^(٤) ، عن الربيع بن سليمان الرازي ،
في شعبان من سنة أربع وتسعين وثلاثمائة ، فنعنا الله بالعلم في الدنيا والآخرة ،
ولا جعله حجة ، وحسبنا الله وحده ، بقراءتي عليه من أصل كتابي .

٢ — سماع آخر عليه بخطه سنة ٤٠١

في الجزء الأول

وسمع هذا الجزء مني أبو عبد الله أحمد بن علي الشراي ، وإبراهيم بن محمد [١٢]
بن إبراهيم بن الحسين الحنّائي^(٥) ، بقراءة أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الله الشاشي ،

(١) الأرقام بالحاشية أرقام صحف الأصل وقد حافظنا على ألفاظ السماعات وإن كانت خطأ ،
أو شاذة في الإعراب .

(٢) عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد البزار اللؤب ، مات في ١٩ رجب سنة ٤١٠
(ش ٣ : ١٩٠) (ع ٢٣ : ١١٩) (ل ٣ : ٤٢٤) . (٣) « الحنّائي » نسبة إلى
بيع الحناء ، كما بينه السمعاني في الأنساب في ترجمة أخيه « أبي عبد الله الحسين بن محمد » وعلى
هذا مقرر محدث حافظ ، مات في ربيع الأول سنة ٤٢٨ وله ٥٨ سنة (ش ٣ : ٢٣٨) .
(٤) الحصري الفقيه راوي الأم عن الربيع ٢٤٢ — ٣٣٨ (ش ٢ : ٣٤٦) (ع ٩ :
٣٩٥) (ط ٢ : ٢٠٦) (ق ١ : ٢٠٩) . (٥) مات في ١٧ ذي الحجة سنة ٤٢٠
(ع ٤ : ٣٢٩) .

حفظهم الله . وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد ، في شهر رمضان من سنة إحدى وأربعمئة .

وسمع هذا الجزء مني أيضاً ظفر بن المظفر الناصري^(١) ، حفظه الله^(٢)

٣ — سمع في الجزء الثاني بخطه أيضاً سنة ٣٩٤

[٦٢] يقول عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد : إن علي بن محمد بن إبراهيم الحنثائي
تبع الله به سمعه مني مع ما قبله ، بما حدثني أبو علي الحسن بن حبيب بن
عبد الملك الحصري عن الربيع ، وذلك في شعبان من سنة أربع وتسعين وثلاثمئة ،
وأنا قرأته عليه وعارضه بأصل كتابي .

٤ — سمع في الجزء الثاني بخطه سنة ٤٠١

[٦٢] سمع هذا الجزء وما قبله أبو عبد الله أحمد بن علي الشراي ، وإبراهيم بن محمد
بن إبراهيم الحنثائي ، وعلي بن الحسين بن صدقة الشراي ، وعبد الله بن أحمد
بن الحسن النيسابوري ، وأحمد بن إبراهيم النيسابوري ، بقراءة الشيخ أبي بكر محمد
بن محمد بن عبد الله الشاشي ، في شهر رمضان من سنة إحدى وأربعمئة . وكتب
عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه .

وسمع هذا الجزء أيضاً ظفر بن المظفر الناصري ، ومحمد بن علي الحداد^(٣) ،
حفظهما الله ، وكتب بخطه^(٤)

(١) الحلبي التاجر الفقيه الشافعي ، مات في شوال سنة ٤١٩ (ع ١٨ : ٥٢٦) (ط ٣ :
١٩٨) وذكر تاريخ الرقعة سنة ٤٢٩ . (٢) يفهم مما يأتي في رقم (٦ ، ٩ ، ٣٠ ،
أن هذا السماع كان في سنة ٤٠٨) .

(٣) محمد بن علي بن محمد بن موسى أبو بكر السلي الحداد ، مات سنة ٤٦٠ (ع ٣٩ : ٩٠ -
١١) (ل ٥ : ٣١١) . (٤) لم يذكر هنا تاريخ هذا السماع ، ولكن علمنا مما سيأتي
في الاسناد (رقم ٣٠) أن سمع ابن الحداد كان في سنة ٤٠٨

٥ - سماع في الثالث بخطه (بدون تاريخ والمفهوم أنه سنة ٣٩٤)

سمع هذا الكتاب من أوله إلى آخره ، بقراءتي ومعارضة كتابي بهذا [١١٢]
الكتاب : أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي ^(١) حفظه الله ، وعلي بن محمد
بن إبراهيم الحنائي ، نفعه الله بالعلم ، ومحمد بن علي النصيبي كلاًه الله ، والحمد لله
كثيراً ، والصلاة على نبيه محمد وآله وسلم كثيراً ، وحسبنا الله وحده .
وكتب عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بخطه .

٦ - سماع بخطه على الثالث سنة ٤٠١

وسمع هذا الكتاب من أوله إلى آخره أبو عبد الله أحمد بن علي الشراي ، [١١٢]
وعبد الله بن أحمد النيسابوري الخفاف ، وأحمد بن إبراهيم النيسابوري
وأبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحنائي ، بقراءة الشيخ أبي بكر محمد
بن محمد بن عبد الله الشاشي ، في شهر رمضان ، من سنة إحدى وأربع مائة ،
وحسبنا الله وحده .

وسمع ظفر بن المظفر الناصري هذا الكتاب من أوله إلى آخره ^(٢)

(١) هو المحدث الهروي ، مرقى أهل الشام ، ولد في الحرم سنة ٣٦٢ ومات في ذي القعدة
سنة ٤٤٦ (ش ٣ : ٢٧٤) (ج ٢ : ٢٣٧) (مع ٤ : ١٩٤) (ق ١ : ٢٢٠) .
(٢) لم يؤرخ هذا السماع ، وظهر من الاسناد الآتي (برقم ٣٠) ومما مضى في (رقم ٤)
من سماع ابن الظفر مع ابن الحنبل أن هذا كان في سنة ٤٠٨

٧ - سماع على أبي الحسن الحنائي بخط حمزة القلانسي سنة ٤١٦

[١٢] سمع جميعه من الشيخ أبي الحسن على بن محمد الحنائي ، رضى الله عنه ، حمزة بن أحمد بن حمزة القلانسي^(١) ، وذلك في ربيع الأول . من سنة ست عشرة وأربعمائة . والحمد لله وحده ، وصلواته على محمد رسوله وعبداه ، وعلى أئمة الهدى من بعده ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

ثم كرر هنا بنحوه في (ص ١٠٣ أصل) وزاد في آخره (بعد القراءة والعارضه بالأصل) . وتلخيصه (جاءى الآخرة سنة ٤١٦) . ثم كرر ثالثا في (ص ١١١ أصل) ولكن ضاع أكثره وبقي منه سطران .

٨ - سماع على أبي بكر الحديد السلمي في سنة ٤٥٧ بقراءة الحميدى

[٥٣] سمع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الجليل أبو بكر محمد بن على السلمي الحديد : أصحابه أبو الحسن عبد الله^(٢) ، وأبو الحسين عبد الرحمن ، بقراءة

(١) كنيته أبو يعلى ، مات يوم الأربعاء ٤ جادى الآخرة سنة ٤٥٠ (ع ١١٠ : ٤٩٥) (مع ٤ : ٤٣٨) ويقتبه بأبي يعلى حمزة بن أسد بن على القلانسي ، صاحب التاريخ المطبوع في بيروت سنة ١٩٠٨ ، فهذا متأخر ، بدأ تاريخه من سنة ٣٦٠ تقريبا إلى مئذ سنة ٥٥٥ ومات في ربيع الأول سنة ٥٥٥ وهو في عصر التسعين ، وله ترجمة في مختصر ابن عساكر (٢ : ٤٣٩) .

(٢) هو عبد الله بن الحسين بن محمد الحنائي ، كما سيأتى (رقم ٩ ، ١١) وله ترجمة في (مع ٧ : ٣٦٨) وذكر أنه مات سنة ٤٦٠ ولم يحدث إلا لسر الدمشقي ، يبنى أبا الفتيان الآتي في السماع (رقم ١٢) . وأما أخوه عبد الرحمن فلم أجده . ولها أنخ ثالث اسمه « أبو طاهر محمد بن الحسين بن محمد الحنائي الدمشقي » من بيت الحديث والمدالة ، مات في جادى الآخرة سنة ٥١٠ عن ٧٧ سنة (ش ٤ : ٢٩) . ولأبيهم « الحسين بن محمد بن إبراهيم الحنائي » ترجمة في (لس ورقة ١٧٨) وذكر أنه من أهل دمشق وأنه مات سنة ٤٠٥ ، وهو خطأ من النسخ . وله ترجمة في (مع ٤ : ٣٥٥) وأنه مات سنة ٤٥٩ وهو الموافق (ش ٣ : ٣٠٧) .

الشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدى^(١)، الرئيس أبو نصر هبة الله بن علي
البغدادى^(٢)، والشيخ أبو محمد عبد الله بن الحسن بن طلحة التنيسى^(٣)،
وولده محمد وطلحة، وعبد الملك بن علي الحضري، ومعضد بن علي الداراني،
وحسين بن محمد الحوزي، وعبد الله بن أحمد السمرقندى^(٤)، وحيدرة بن عبد الرحمن
التربندى، ومحمد بن محمد بن علي الطرسوسى، ومحمد بن أبي الوفاء السمرقندى.
وذلك في سلخ صفر سنة سبع وخسين وأربعمائة .
وهو سماعه من تمام^(٥) وعبد الرحمن بن عمر بن نصر، جميعاً عن ابن حبيب
الحصائري، عن الربيع، في التاريخ المذكور والمدة .

(١) هو الحافظ الحجة، صاحب الجمع بين الصحيحين، مات في ذي الحجة سنة ٤٨٨ وله نحو
٧٠ سنة (ش ٣ : ٣٩٢) (ح ٤ : ١٧) .

(٢) كنا في هذا السماع، ويوجد في هذا العصر (أبو نصر هبة الله بن علي بن محمد البغدادى
الحافظ المتوفى سنة ٤٨٨ عن ٤٦ سنة) ولكن سيأتى في الثلاث سماعات بعده باسم (علي
بن هبة الله بن علي) وهو الأمير ابن ماكولا الحافظ الكبير للولود سنة ٤٢٢ والمتوفى سنة
٤٧٨ أو نحوها . وهو مترجم في (ش ٣ : ٣٨١) و (ح ٤ : ٢) وهو الصواب، وكان
ابن ماكولا صديقاً للحبيدي الحافظ الفارسي في هذا السماع .

(٣) هو أبو محمد المروفي بابن النحاس، من أهل تيس، قدم دمشق ومعه ابنه محمد
وطلحة، ومات سنة ٤٦٢ قاله ابن عساكر (مع ٧ : ٣٦٣) وذكره ياقوت في البلدان
(٢ : ٤٢٣) وأنه ولد سنة ٤٠٤ .

(٤) عبد الله بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث أبو محمد السمرقندى، سمع من الخطيب،
وأجاز لابن عساكر بعض مسوداته، مات يوم الاثنين ١٢ ربيع الآخر سنة ٥١٦ وله ٧٢
سنة (ع ١٩ : ٦٢٩) (ش ٤ : ٤٩) .

(٥) تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي الحافظ أبو القاسم، قال أبو بكر الحنّاد :
« ما رأيت مثلاً تمام في الحفظ والخبرة » . مات في ٣ محرم سنة ٤١٤ وله ٨٤ سنة (ش ٣ :
٢٠٠) (ع ٧ : ٣١٣) (مع ٣ : ٣٤٢) (ح ٣ : ٢٤٣) .

٩ - مَمَاعٍ آخِرُ عَلَيْهِ فِي سَنَةِ ٤٥٧

بِقِرَاءَةِ الْحَافِظِ الْحَمِيدِيِّ وَبِخَطِّهِ

[١٠٣] سَمِعَ جَمِيعَةً مِنَ الشَّيْخِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَدَّادُ: أَصْحَابُهُ ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنَا الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَنَائِيُّ ، وَالرَّئِيسُ أَبُو نَصْرٍ عَلِيُّ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ ، بِقِرَاءَةِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ عَبْدُ اللَّهِ الْحَمِيدِيُّ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ طَلْحَةَ الْقَنْبُزِيُّ ، وَوَلَدَاهُ مُحَمَّدٌ وَطَلْحَةُ ، وَمُعَاضِدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَارَانِيُّ . وَهُوَ مَمَاعٍ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَصْرٍ وَتَمَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ حَبِيبٍ . وَذَلِكَ فِي جُمَادَى الْأُولَى مِنْ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

١٠ - مَمَاعٍ آخِرُ عَلَيْهِ فِي سَنَةِ ٤٥٧ بِقِرَاءَةِ الْحَمِيدِيِّ

بِخَطِّينِ مُخْتَلَفَيْنِ ، وَلَكِنْ كُنِيَ فِيهِ (أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)

[١١١] سَمِعَ هَذَا الْجُزْءَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى الشَّيْخِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى السَّلْمِيِّ الْحَدَّادُ ، بِقِرَاءَةِ الشَّيْخِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرٍ الْحَمِيدِيُّ : الشَّيْخَانِ أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدُ اللَّهِ ، وَالشَّيْخُ الرَّئِيسُ أَبِي نَصْرٍ عَلِيُّ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ . وَذَلِكَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

وَهُوَ رِوَايَةُ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُوسَى السَّلْمِيِّ الْحَدَّادُ عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ تَمَّامُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ وَأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَصْرٍ جَمِيعًا عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ حَبِيبٍ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ الشَّافِعِيِّ .

١١ - سماع الكتاب على ابن الحداد بخطه نفسه سنة ٤٥٧

سمع منى هذا الجزء وما قبله من الأجزاء ، وهى رسالة أبى عبد الله الشافعى [١١١] رحمه الله ، وهو ، روى عن الشيخين المذكورين للمسيين أمام خطى هذا وعارض الشيخين^(١) صاحباه أبو الحسن عبد الله ، وأبو الحسين عبد الرحمن ابنا محمد الحنائى ، والشيخ الرئيس أبى نصر على بن هبة الله بن على ، بقراءة الشيخ أبى عبد الله محمد بن أبى نصر الحميدى . وذلك فى ربيع الأول سنة سبع وخمسين وأربعمائة . حامداً لله ومصلياً على رسوله وآله وسلم .

١٢ - سماع عليه أيضاً بخط ظاهر بن بركات الخشوعى سنة ٤٦٠

سمع جميعه على الشيخ الحافظ محمد بن على بن محمد الحداد السلمى : صاحبه [١٢] أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكفانى^(٢) ، بقراءة أبى الفتيان عمر بن أبى الحسن الدهستائى^(٣) ، وعبد العزيز بن على الكازرونى^(٤) ، وعبد الله بن أحمد السمرقندى ، وأبو الكرم الخضر بن عبد المحسن القراء^(٥) ، وكاتب الأسماء ظاهر

-
- (١) كذا بخطه ، وموضع التقط كلمات لم أستطع قراءتها .
 (٢) هو هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأكفانى الأنصارى البمشقى الحافظ ، مات فى ٦ محرم سنة ٥٢٤ وله ٨٠ سنة (ش ٤ : ٧٣) (تلخيص ابن الفلاس ص ٢٢٧) وابن الأكفانى سمع الجزء الأول أيضاً سنة ٤٥٨ وسجل سماعه بخطه (ص ٩ أصل) كما سيأتى برقم (٣٤) .
 (٣) عمر بن أبى الحسن عبد الكرم الدهستائى أبو الفتيان الحافظ ، ولد سنة ٤٧٨ ومات فى ربيع الآخر سنة ٥٠٣ (ش ٤ : ٧) (ع ٣٢ : ٨٦) (ح ٤ : ٣٣) .
 (٤) عبد العزيز بن على بن عبد الله أبو القاسم الكازرونى ، حدث بمسقى ، ذكره (ع ٢٤ : ٢٤١) وسمع من تلميذه ، ولم يذكر وقته .
 (٥) أبو الكرم الخضر بن عبد المحسن بن أحمد بن بكر القيسى القراء ، سمع منه أبو الفتيان . ذكره (ع ١٢ : ٥٠٢) ولم يذكر وقته .

بن بركات بن إبراهيم الخشوعي^(١). وسمع من أول الجزء إلى الزكاة إبراهيم بن حمزة الجرجرائي، وحيدرة بن عبد الرحمن الدربندي، ومحمد بن أحمد الدراجريدي، في شهر ربيع الآخر سنة ستين وأربعمائة .

ثم كرر هذا السماع بنحوه (س ٦٢ من الأصل) بخط طاهر الخشوعي في التاريخ المذكور، ولم يذكر فيه «إبراهيم بن حمزة» ومن بعده .

ثم كرر أيضاً بنحوه في (س ١٠٩ من الأصل) بخط طاهر، في جادى الأول سنة ٤٦٠ وزياد فيه بين السطور: (وسمع مع الجماعة عبد الله بن أبي بكر السمرقندي بالتاريخ) لأنه لم يذكر فيه . ثم كتب تحته بخط ابن الأكفاني (وعبد الله بن أحمد السمرقندي سمع مع الجماعة في التاريخ. وكتب هبة الله بن أحمد الأكفاني، وصح وثبت) .

١٣٠ - سماع علي هبة الله بن الأكفاني

بخط عبد الرحمن بن صابر السلمي سنة ٤٩٥

[١٠] سمع جميع ما في هذا الجزء، وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها (الجزء الأول من رسالة محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله^(٢)) على الشيخ الفقيه الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني رضى الله عنه - : الشيخ الفقيه أبو القفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي المصيصي^(٣)، وأبو الحسن محمد بن الحسين

(١) طاهر بن بركات بن إبراهيم بن علي بن محمد بن أحمد بن العباس بن هاشم، أبو الفضل القزويني المعروف بالخشوعي، سمع من الخطيب وغيره، وكتب عنه أبو الفتيان الدهستاني، سأل ابن عساكر ابنه: لم سموا الخشوعيين؟ فقال: كان جدنا الأعلى يؤم الناس، فتوفي في الهراب، فسمى الخشوعي. مات طاهر سنة ٤٨٢ (مع ٧: ٤٧)

(٢) الورقة البيضاء هي (س ٤ من الأصل) وعليها عنوان الجزء الأول بخط ابن الأكفاني، وهي الصورة في الورقة (رقم ١) وإياها (س ٥ من الأصل) صفحة بيضاء .

(٣) سمع أيضاً من الخطيب البغدادي، وهو آخر من حدث عنه بدمشق، مات سنة ٤٢٠ هـ في ربيع الأول وله ٩٤ سنة (ش ٤: ١٣١) (ع ٤٤: ٤٢٤) (ط ٤: ٣١٩) (ك ١٢: ٢٢٣) .

بن الحسن الشهرستاني ، بقراءة كاتب الأسماء عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي^(١) ، في سنة خمس وتسعين وأربعمائة ، في المسجد الجامع بدمشق .

١٤ — سماع عليه بخط محمد بن الحسين الشهرستاني سنة ٤٩٦

سمع هذا الجزء ، وهو الجزء الثاني من كتاب الرسالة ، على الشيخ الفقيه الأمين [٥٨] جمال الأسماء أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الألفاني ، بقراءة الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي ، والشيخ الفقيه الإمام أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوى المصيصي ، وكاتب السماع محمد بن الحسين بن الحسن القفني الشهرستاني . وذلك في التاسع والعشرين من رجب سنة ست وتسعين وأربعمائة ، وصح وثبت . وسمع مع الجماعة علي بن الحسن بن أحمد الحوراني القطان ، في تاريخه .

١٥ — سماع عليه أيضاً بخط علي بن الحسن المرّي سنة ٤٩٩

سمع جميع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الفقيه الأمين أبي محمد [١١١] هبة الله بن أحمد بن محمد الألفاني رضي الله عنه . : الشيخ الفقيه الإمام أبي الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوى المصيصي ، بقراءة أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد

(١) سمع منه المحافظ ابن عساكر ، وسمع بقراءته كثيراً ، وقال : « كان هبة متمزراً » . ولد في رجب سنة ٤٦١ (ع ٢٢ : ٢٩٩) وأرخ وفاته في ٧ رمضان سنة ٥٠١ وهو خطأ قطعا من النسخ ، لأنه سيأتي السماع بقراءته (رقم ١٧) في سنة ٥٠٩ ولأن ابن عساكر يقول « حضرت دفنه » وابن عساكر ولد سنة ٤٩٩ ولم أجده ترجمته في موضع آخر لأصح تاريخ وفاته .

بن علي بن صابر السلمي ، وأبو المعالي سعيد^(١) بن الحسن بن الحسن الشهرستاني ،
وأبو الفضل محمد^(٢) ، وأبو المكارم عبد الواحد^(٣) ، ابنا محمد بن المسلم بن هلال ،
وأبو منصور عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمي ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن
أحمد بن الحسن بن زرعة ، ومحمد بن عبيد بن منصور الملالي ، وسمع جميعه كاتب
الأسماء علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب للرزي . وذلك في شهر ربيع الآخر ،
وفي العشر الأول من جمادى الأولى سنة تسع وتسعين . وسمع النصف الأخير
أبو الحسن أحمد بن عبد الباقي بن الحسين القيسي مع الجماعة في التاريخ المذكور .
ثم كتب تحته بخط آخر : وسمع جميع الجزء مع الجماعة القاضي أبو المحاسن محمد بن
الحسين بن الحسن الشهرستاني ، وعارض بنسخته .

١٦ - سماع آخر عليه بخط عبد الباقي بن محمد التميمي سنة ٥٠٩

[١٠] سمع جميع ما في هذا الجزء ، وهو ما في الورقة البيضاء وعلى وجهها (الجزء الأول
من رسالة أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي) على الشيخ الفقيه الأجل
الأمين جمال الأمانة أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأكنافى رضى الله عنه ،
بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي - : ابنه
أبو المعالي عبد الله^(٤) ، والشيخ أبو الفضل محمد ، وأبو المكارم عبد الواحد ،
ابنا محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال ، وأبو البركات الخضر بن شبل بن الحسين

(١) لم أحسن قراءة هذا الاسم في الأصل ، فكتبت كما ظننت ١١ وقد يمكن أن يقرأ
(أسعد) . (٢) محمد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال أبو الفضل ، ولد سنة ٤٨٤
ومات ليلة الجمعة ٥ أو ٦ صفر سنة ٥٣٧ (ع ٣٩ : ٣٢٩) .
(٣) عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال أبو المكارم ، ولد سنة ٤٨٩ ومات
في ١٠ جمادى الآخرة سنة ٥٦٥ (ش ٤ : ٢١٥) (ع ٣٥ : ١١٩) .
(٤) أبو المعالي بن صابر النيلي ولد سنة ٤٩٩ ومات في رجب سنة ٥٧٦ (ش ٤ :
٢٥٦) وقال : « لب في شبابه ، وطاع أصول أبيه في شبابه بالهوان ، توفي في رجب على
طريقة حسنة »

الحارثي^(١) ، وأبو طاهر إبراهيم بن الحسن بن طاهر بن الحصني ، وأبو إسحق إبراهيم بن طاهر بن بركات الخشوعي^(٢) ، وأبو طالب بن غسن بن علي المطاردى ، وتمام بن محمد بن عبد الله بن أبي جميل ، وكاتب السباغ عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي بن محمد التميمي الموضلي . وسمع مع الجماعة أبو المعالي عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن تميم التميمي^(٣) . وسمع من (القرائض للنصوصة التي من رسول الله صلى الله عليه معها) القاضي أبو القوارس مطاعن بن مكارم بن عمار بن عجرة الحارثي ، وأبو الحسين أحمد بن راشد بن محمد القرشي ، وأبو القاسم نصر بن المسلم بن نصر النجار ، وابنه عبد الرزاق^(٤) ، وتمام^(٥) بن حيدرة الأنصاري . وذلك في جمادى الآخرة سنة تسع وخمسمائة ، بدمشق ، حماها الله تعالى ورسوله . والحمد لله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . وسمع الجماعة المذكورون بأعلى ظهر الجزء الأول أيضاً في التاريخ المذكور ، والحمد لله وحده . وسمع من (باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها) إلى آخر الجزء - :

-
- (١) الفقيه القاسمي ، عرف بابن عبده ، ولد سنة ٤٨٦ هـ ومات في ذي القعدة سنة ٥٦٢ هـ (ش : ٢٠٥) (ع : ١٢ : ٤٩٨) (مع : ٥ : ١٦٢) (ط : ٤ : ٢١٨) (ق : ١ : ٢٧٠) .
- (٢) إبراهيم بن طاهر بن بركات بن إبراهيم بن علي بن محمد أحمد بن العباس بن هاشم ، أبو إسحق القرشي المعروف بالخشوعي الرفا الصواف . (ع : ٤ : ٢٢٠) (مع : ٢ : ٢٢٠) وقال : « كُتِبَ عنه ، وكان ثقة خيراً ، توفي ليلة الجمعة ودفن يوم الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٤٤٣ هـ وفُهِدَتْ دَفْنُهُ بِيَابِ الْفَرَادِيسِ » .
- (٣) عبد الصمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الصمد بن محمد بن تميم بن غانم بن الحسن ، أبو المعالي التميمي (ع : ٢٤ : ١٣٥) وقال : « كان أميناً لم يعرف بتسفيح في شهادة » . وله في النصف من جمادى الأولى سنة ٤٩٣ هـ ومات في نصف رمضان سنة ٥٦١ هـ .
- (٤) عبد الرزاق بن نصر النجار ، مات في ربيع الآخر سنة ٥٨١ هـ عن ٨٤ سنة (ش : ٤ : ٢٧٧) ولم أجد ترجمة أبيه .
- (٥) هنا بين السطور كلمة ممحوة ولعل أصله (وسيدم بن تمام) وانظر ماسبقاً في رقم (١٧) .

أبو محمد عبد الحماد بن عبد الله الأنابكي^(١)، وأبو عبد الله محمد بن شبل بن الحنين الحارثي، في التاريخ المذكور. والحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وسلم.

هذا السماع مكرر بنحوه في الجزء الثاني (ص ١٠٩ أصل) بخط أحمد بن راشد بن محمد القرشي في نفس التاريخ، وفيه (وسيدم بن حيدرة الأنصاري) وسيأتي الكلام عليه في السماع بعده. ثم كرر في الثالث كذلك (ص ١٠٩ أصل) وفيه زيادة (وأبو تمام كامل بن أحمد بن محمد بن أبي جيل).

١٧ - سماع آخر عليه بخط أحمد بن راشد القرشي سنة ٥٠٩

[١٠] سمع من أول هذا الجزء إلى آخر (القرائن المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه معها) على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمانة أبي محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الأصفهاني، صان الله قدره ورضى عنه، بقراءة الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي، أبو الرضا سيدهم بن تمام بن حيدرة الأنصاري^(٢)، وأبو الجعد عبد الواحد بن مهذب التنوخي^(٣)، وأبو بكر محمد بن الفقيه أبي الحسن علي بن المسلم السلمي^(٤)، وكاتب الأسماء أحمد بن

(١) مما يلاحظ من دقة التوثيق في السماع : أن الأنابكي هنا كتب في أصل السماع بعد الحشوي، ثم ضرب الكاتب على اسمه، لأنه لم يسمع الجزء جميعه.

(٢) هكذا أرجح قراءة هذا الاسم، بمقارنته في خطوط السماعات، وقد ذكر في بعضها باسم « سيدم بن حيدرة » كأنه لسبب إلى جده، ولم أجده له ترجمة، وقد يستغرب اسم « سيدم »، ولكن رأيت في كتب التراجم هذا الاسم لبعض العلماء المتقدمين.

(٣) عبد الواحد بن محمد بن المهذب بن الفضل بن محمد بن المهذب التنوخي، مات سنة ٥٥٤ (ع ٢٥ : ١٢١).

(٤) هو محمد بن علي بن المسلم بن الفتح السلمي، لم أجده ترجمته، وسيأتي سماعه مع أبيه في (رقم ١٨).

راشد بن محمد القرشى المكبرى ، فى رجب سنة تسع وخمسمائة . وكل له
سماع الجزء جميعه .

١٨ - سماع آخر عليه سنة ٥١٨

بخط عبد الكريم بن الحسن الحصى

سمع جميع هذا الجزء ، وهو الجزء الأول ، على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمانة
أبى محمد هبة الله بن أحمد بن محمد الألفانى رضى الله عنه ، وعورض به
نسخة فيها ذكر سماعه - : الفقيه الأجل الأوحى أبو الحسن على بن السلم بن
محمد بن الفتح السلمى ^(١) ، وولده أبو بكر ، وسمع الشيخ أبو القاسم النجيب
يحيى بن على بن محمد بن زهير السلمى ^(٢) ، وأبو على الحسن بن مسعود بن
الوزير ^(٣) ، وأبو القاسم على بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله ^(٤) ،
وأبو عبد الله الحسين بن الخضر بن الحسين بن عبدان ، وأبو التمام كامل
بن محمد بن كامل التميمى ، وأبو بكر محمد بن على بن أحمد بن منصور النسانى ^(٥) ،

(١) ذكره النووى فى المجموع (٥ : ٣٦٧) فقال : « الإمام أبو الحسن طى بن السلم
بن محمد بن الفتح بن على السلمى دمشقى ، من متأخرى أصحابنا » وله ترجمة فى (ط : ٤ : ٢٨٣)
و (ش : ٤ : ١٠٢) ولقباه « جمال الاسلام » مات فى صلاة الفجر ساجداً فى ذى القعدة
سنة ٥٣٣ .

(٢) مات ليلة الثلاثاء ٣ رمضان سنة ٥٤٢ ودفن بقبرة الفراديس ، وسمع منه المحافظ
ابن عساكر شيئاً يسيراً (ع : ٤٦ : ٣٤٧) .

(٣) الحسن بن مسعود بن الحسن بن طى بن الوزير ، مات بمرو ، فى ١٧ محرم سنة ٥٤٣
(ع : ١٠ : ٣٠١) .

(٤) هو الإمام المحافظ الكبير ، محدث الشام ، نثر الأئمة ، ثقة الدين أبو القاسم بن عساكر .
مؤلف (تاريخ دمشق) فى ٤٨ مجلداً ، ولد فى أول سنة ٤٩٩ ومات فى ١١ رجب سنة ٥٧١
(ش : ٤ : ٢٣٩) (ط : ٤ : ٢٧٣) (ح : ٤ : ١١٨)

(٥) ترجم له ابن عساكر (ع : ٣٨ : ٤٩٧) وقال « الفقيه الشافعى ، ابن شيخنا أبو الحسن
اللاسكى ، وكان متميزاً فى العلم ، سمعت بعض أصحابنا يفضلوه على أبيه ، وتوفى فى حياته » =

وأبو القاسم الحسين بن أحمد بن عبد الواحد^(١) الاسكندراني ، وأبو التناء محمود بن معالي بن الحسن بن الخضر الأنصاري النجار ، وأبو بكر عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين القيسي^(٢) ، وكاتب السماع عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن يمان الحصني ثم الحموي^(٣) ، بقراءة الفقيه أبي القاسم وهب بن سلمان بن أحمد السلمي^(٤) ، وذلك في العشر الثاني من رمضان سنة ثمان عشرة وخمسمائة. وسمع مع الجماعة المذكورين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن أحمد^(٥) القيسي ، وعيسى بن نيهان الضرير البرداني ، وأبو طاهر يونس بن سلمان بن أحمد السلمي ، وبركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي^(٦) ، وعمر بن ناصر النجار ، وأبو عمر عثمان بن علي بن الحسن اليوسفي الربيعي ، في التاريخ .

ثم ذكر أنه ولد في غرة جادى الآخرة سنة ٤٦٣ هـ وهل عن أبي محمد بن الأكفاني أنه مات في يوم الأربعاء ٣ جادى الأولى سنة ٤٩٤ هـ وهذا خطأ في تاريخ الوفاة ، أرجح أنه من الناسخين . لأن سماعه ثابت هنا في سنة ٥١٨ هـ ولم أجده ترجمة في غير ابن عساكر ، وأما أبوه أبو الحسن المالكي النحوي الزاهد فهو شيخ دمشق ومحدثها ، مات سنة ٥٣٠ هـ وله ترجمة في (ش ٤ : ٩٥)

(١) لم أجده ترجمة وذكر في سماع الجزء الثاني باسم «الحسين بن أحمد بن عبد الوهاب» .
(٢) لم أجده ، وذكر في الثاني باسم «عبد الرحمن بن أبي الحسين القيسي القرشي» وفي الثالث «عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الباقي القيسي» .

(٣) القريء التاجر ، مات سنة ٥٥٤ هـ (ع ٢٤ : ٣١٩) .

(٤) للمروفي بابن الزيف الفقيه الشافعي ، ولد سنة ٤٩٨ هـ كما ذكره ابن عساكر ، ولم يذكر تاريخ وفاته . وسيأتي ذكر تسجيل سماعه بخطه برقم (٤٠) .

(٥) كنا هنا وفي الثالث . وذكر في الثاني باسم «إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن محمد» ولم أجده ترجمته .

(٦) بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي أبو طاهر ، مسند الشام ، ولد في صفر سنة ٥١٠ هـ ومات في ٧ صفر سنة ٥٩٨ هـ (ش ٤ : ٣٣٥) (ق ١ : ١٧٦) . وذكره الحافظ ابن كثير في تاريخه في وفيات سنة ٥٩٧ هـ (ك ١٣ : ٣٧) وقال : «شارك ابن عساكر في كثير من شيخه ، وطالت حياته بعد وفاته بسبع وعشرين سنة ، فألقى فيها الألفاظ بالأجناد» .

١٩ - سماع عليه بخط عبد الكريم أيضاً سنة ٥١٩

وسمع جميعه مع الجماعة المذكورة الشيخ الفقيه أبو القاسم علي بن الحسن بن [٧]
الحسن الكلابي^(١) ، والشيخ أبو العباس أحمد بن أبي القاسم بن منصور في العشر
الثاني من ربيع الثاني من سنة تسع عشرة وخمسة . وسمع من أوله إلى
أول (باب الناسخ والنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع) أبو عبد الله محمد ،
وأبو الفضل أحمد ، ابنا الحسن بن هبة الله بن عبد الله^(٢) في التاريخ .

هذا السماع واقى قبله تسكراً في مجلس واحد في الجزء الثاني (ص ٦٠ أصل) بخط
عبد الكريم الحسيني أيضاً في العصر الأخير من رمضان سنة ٥١٨ وفي آخره : أن عبداً وأحمد
ابنا الحسن بن هبة الله ، واما أخوا الحافظ ابن عساكر ، سمعا نصف الجزء الثاني فقط ، فيظهر
أنهما سمعا على الشيخ ثم سمعا في السنة التالية بنى الجزء الأول . ونس أول هذا السماع :
« سمع جميع ما في هذا الجزء على الشيخ الفقيه الأمين جمال الأمان أبي محمد هبة الله بن أحمد
بن محمد بن الأكفاني رضي الله عنه ، وهو الجزء الثاني من الرسالة ، بعد وقوفه على ذكر سماعة
من أبي بكر السليبي الحنبل : الشيوخ الفقيه الأجل الامام جمال الاسلام أبو الحسن علي بن نسيم
بن محمد بن الفتح السليبي وولده أبو بكر محمد ، الخ وزيد فيه من السامعين « أبو القاسم علي بن محمد
بن أبي السلاء المصيصي ، وعيسى بن قطان بن عبد الله الفرواني ، وأبو محمد عبد الله بن عثمان
السليبي ، وأبو بكر وأخوه عمر ابنا ناصر التجار ، ومحمد بن برص^(٣) الوزير ،
وأبو الفضل بن صرمة بن علي بن محمد الحراني التاجر ، وأبو محمد عبد الرحمن بن عبد الواحد
بن مرة » .

ثم كرر مختصراً في الثالث (ص ١٠٩ أصل) بخط « وهب بن سلمان بن أحمد
السليبي » في شهر ربيع الآخر سنة ٥١٩ .

- (١) في سماع الجزء الثاني « علي بن الحسين بن الحسن » وهو خطأ ، قال ابن السبكي :
« المعروف بجمال الأئمة ابن الماسح » ولد سنة ٤٨٨ ومات سنة ٥٦٢ (ط ٤ : ٢٧٢) .
(٢) محمد وأحمد هذان أخوا الحافظ ابن عساكر ، ولم أجد ترجمتهما ، وسيأتي ذكر تسجيل
محمد سماعة بخطه برقم (٤١) وسيأتي ذكر أولاده في السماع رقم (٢١) ووجدت ترجمة لحفيده
« محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن ابن عساكر » وقد سمع من الحافظ ابن عساكر عم والده ،
مات سنة ٦٤٣ (ش ٥ : ٢٢٦) .
(٣) حكنا هو بدون خط ، ولا أجزم بصحته ؟

٢٠ - سماع على أبي المكارم عبد الواحد بن هلال

بخط على بن عقيل بن علي سنة ٥٦٣ وكتب سنة ٥٧٠

[٥١] قرأتُ جميع كتاب رسالة الشافعي رحمه الله على الشيخ الإمام أبي المكارم عبد الواحد بن حمد بن المسلم بن هلال ، بحق سماعه من ابن الألفاني ، فسمع ابنه أبو البركات ، وحفيده أبو الفضل . وكتب على بن عقيل بن علي بن هبة الله الشافعي^(١) ، وذلك في مجالس ، آخرها يوم الأحد تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وستين وخمسمائة ، بدار الشيخ بدمشق . وصح وثبت . وقلت سماعي إلى هنا في رجب سنة ستين وست وخمسمائة^(٢) .

هذا السماع كرر بنعمه تقريبا بنفس الخط في (ص ١٠٣ أصل) .

٢١ - سماع على الحافظ ابن عساكر

بخط عبد الرحمن بن أبي منصور سنة ٥٦٧

[٧] سمع جميع هذا الجزء على سيدنا الشيخ الفقيه الإمام العالم الحافظ الثقة الدين صدر الحافظ ناصر السنة محدث الشام أبي القاسم على بن الحسن بن هبة الله

(١) على بن عقيل بن علي بن هبة الله بن الحسن بن علي ، أبو الحسن التتلي الفقيه الدمشقي ، ولد سنة ٥٣٧ . (ط ٥ : ١٢٥) ولم يذكر تاريخ وفاته .
(٢) يظهر من كلام على بن عقيل هنا أنه سمع على أبي المكارم عبد الواحد في نسخة أخرى سنة ٥٦٣ ثم ملك هذه النسخة (أصل الربيع) بالمرء أو غيره فمثل سماعه إليها تسجيلا له .

الشافعي أيده الله : - صاحبه الشيخ الفقيه الإمام العالم ضياء الدين أبو الحسن
على بن عقيل بن علي^(١) الشافعي رحمه الله بالعلم^(٢) ، وحافده^(٣) أبو طاهر محمد
بن الشيخ الفقيه أبي محمد القاسم ، وبنو أخيه أبو المظفر عبد الله^(٤) ،
وأبو منصور عبد الرحمن^(٥) ، وأبو الحسن نصر الله ، وأبو نصر عبد الرحيم^(٦) ،
بنو أبي عبد الله محمد بن الحسن^(٧) ، بقراءة القاضي بهاء الدين أبي اللوهاب
الحسن^(٨) ، وأخوه الشيخ الفقيه أبو القاسم الحسين ، ابنا القاضي أبي الفناهم
هبة الله بن محفوظ بن مصري^(٩) ، والشيخ الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد
بن سعد الله الحنفي ، والأمير أبو الحرث عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن منقذ

(١) هنا في صماع الجزء الثاني زيادة : [بن هبة الله التظلي] .

(٢) هنا في صماع الثاني و صماع الثالث زيادة : [وابنا المسع الشيخ الفقيه أبو محمد القاسم ،
وأخوه أبو الفتح الحسن] . والقاسم بن علي بن الحسن هو ابن الحافظ ابن عساكر ، وهو الحافظ
أبو محمد ، قال ابن السبكي : « كتب الكثير ، حتى أنه كتب تاريخ والمصنفين ، وكان حفيظاً له » .
وفي الثغرات : « كان محدثاً فهماً ، كثير المعرفة ، شديد الورع ، صاحب مزاج وفكاهة ،
وخطة ضيف عديم الإهتان » . ولد في جادى الأولى سنة ٥٢٧ . ومات في ٩ صفر سنة ٦٠٠
(ط : ٥ : ١٤٨) (ش : ٤ : ٣٤٧) (ح : ٤ : ١٥٥ - ١٥٨) وأما أخوه الحسن فلم أجده .
(٣) « حافده » يعني حافد المسع الحافظ ابن عساكر ، فهو ابن ابنه ، ولم أجده ترجمته .
(٤) هو ابن أخي الحافظ ابن عساكر ، ولد سنة ٥٤٩ ومات في ربيع الأول سنة ٥٩١
(ط : ٤ : ٢٣٦) .

(٥) هو غفر الدين أبو منصور عبد الرحمن بن محمد ، ابن أخي الحافظ ابن عساكر ، وهو
شيخ القاضي بالشام ، تفقه عليه جماعة ، منهم العزيز بن عبد السلام ، ولد سنة ٥٥٠ ومات في
رجب سنة ٦٢٠ (ش : ٥ : ٩٢) (ط : ٥ : ٦٦) (فوات الوفيات ١ : ٢٣٣) .
(٦) أبو الحسن نصر الله لم أجده ترجمته . وأخوه أبو نصر عبد الرحيم مات في شعبان
سنة ٦٣١ (ش : ٥ : ١٤١) .

(٧) بنو أخي الحافظ هؤلاء لم يذكروا في صماع الجزء الثاني ، وذكر في الثالث
الأولان فقط ،

(٨) الحسن بن هبة الله بن مصري ممن لزم الحافظ ابن عساكر وتخرج به ، ولد سنة ٥٣٧
ومات سنة ٥٨٦ (ش : ٤ : ٢٨٥) (ح : ٤ : ١٤٧) .

(٩) الحسين بن هبة الله مستند الشام شمس الدين ، ولد بعد سنة ٥٣٠ ومات في ٢٣ محرم
سنة ٦٢٦ (ش : ٥ : ١١٨) وسمى فيه « الحسن » وهو خطأ مطبعي . وأبو هبة الله
مات سنة ٥٦٣ (ش : ٤ : ٢١٠) .

الكناني^(١) ، وأبو عبد الله محمد بن شيخ الشيوخ أبي جعفر عمر بن أبي الحسن
الحوي^(٢) ، وأبو الحسين عبد الله بن محمد بن هبة الله ، ولفقيه أبو نصر محمد
بن هبة الله بن محمد^(٣) ، الشيرازيان ، وخالد بن منصور بن إسحق الأشنبي ،
وعبد الرحمن بن عبد الله^(٤) ، وأبو عبد الله الحسين بن عبد الرحمن بن الحسين
بن عبدان ، وأبو العليان الحسين بن محمد بن أبي نصر المداي^(٥) ، والحسن
بن علي بن عبد الله الباعيثاني^(٦) ، والخطيب عبد الوهاب بن أحمد بن عقيل
السلي ، وعلي بن خضر بن يحيى الأرموي ، وأبو بكر محمد بن الشيخ^(٧) الأمين
أبي القهم عبد الوهاب بن عبد الله الأنصاري^(٨) ، والوجيه أبو القاسم بن محمد
بن معاذ الحرثاني^(٩) ، ومسعود بن أبي الحسن بن عمر التقيسي ، وإسماعيل بن

- (١) يظهر أنه ابن أخى الأمير « أسامة بن مرشد بن علي بن متهد » مؤلف كتاب (لباب
الآداب) . وقد ترجمت لأسامة ترجمة وافية في مقدمة الكتاب ، وترجم ياقوت في معجم الأدباء
لكثير من أعلام هذه الأسرة الطيبة (٢ : ١٧٣ - ١٩٧) .
- (٢) في الثاني والثالث زيادة : [والقاضي أبو السالى محمد بن القاضي أبي الحسن علي بن محمد
بن يحيى القرمي وابن أخيه عبد العزيز بن القاضي أبي علي] .
- (٣) هو القاضي شمس الدين محمد بن هبة الله بن محمد بن هبة الله بن يحيى البمشقي الشافعي ،
ولد سنة ٤٤٩ هـ روى عنه الثوري والبرزالي وغيرهما ، وكان يصرف أكثر أوقاته في نشر
العلم ، مات في جمادى الآخرة سنة ٦٣٥ (ش : ٥ : ١٧٤) (ط : ٥ : ٤٣ - ٤٤) .
- (٤) في الثالث زيادة : [الحلبي] .
- (٥) بدله في الثاني والثالث : [وأبو علي الحسن بن علي بن أبي نصر المداي] ولعله ابن عمه .
و « المداي » واضحة في المواضع الثلاثة بالرجال ثم الراء ، وأعطتها نسبة إلى « المداي » بتشديد
الدا ، ويسمى به ثلاثة مواضع ، ذكرها ياقوت .
- (٦) بدله فيها : [وأبو علي الحسن بن محمد بن عبد الله الباعيثاني] وهذه النسبة غريبة ،
لأدنى أصلها ، وهي واضحة بهذا في المواضع الثلاثة .
- (٧) فيها : [وأبو الكلام عبد الواحد ، وأبو بكر محمد ، ابنا الشيخ] الخ .
- (٨) هو غير الدين بن التبرسي البمشقي ، أحد المدلين بها ، كان ثقة أميناً كيساً متواضعاً ،
ولد سنة ٤٤٩ هـ ومات يوم عيد الأضحى سنة ٦٢٩ (ابن كثير ١٣ : ١٣٣) .
- (٩) « الحرثاني » لم تنطق في الأجزاء الثلاثة ، ولم أجد ترجمة هذا الرجل ، وفي الأنساب
« الحرثاني » بضم الحاء للهامة وفتح الراء ، نسبة إلى « الحرثات » من جبهة ، و « الحرثاني »

عمر بن أبي القاسم الاسفندآبادي^(١) ، وموسى بن علي بن عمر الممداني ،
وعبد الرحمن بن علي بن محمد الجويني ، الصوفيون ، وحسن بن إسماعيل
بن حسن الاسكندراني ، وفضالة بن نصر الله بن حواش العرضي ، وعيسى
بن أبي بكر بن أحمد الضرير^(٢) ، وأبو بكر بن محمد بن طاهر^(٣)
البروجردى ، ومكارم بن عمر بن أحمد^(٤) ، وحمزة بن إبراهيم بن
عبد الله ، وأبو الحسين بن علي بن خلدون ، وبركاسنا بن فرجواز بن
فريون الديلمي ، وعثمان بن محمد بن أبي بكر الإسفراييني ، وعبد الله بن
ياسين بن عبد الله البيني ، وفارس بن أبي طالب بن نجا ، وفضائل بن طاهر
بن حمزة ، وإسحق بن سليمان بن علي ، وأحمد بن أبي بكر بن الحسين
البصري ، وأحمد بن ناصر بن طعان البصراني^(٥) ، وإبراهيم بن مهدي
بن علي الشاغوري ، وعبد القادر ، وعبد الرحمن ، ابنا أبي عبد الله محمد بن
الحسن العراقي^(٦) ، وعبد الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر الممداني^(٧) ،
وعثمان بن إبراهيم بن الحسين ، وكاتب الأسماء عبد الرحمن بن أبي منصور

بفتح الحاء المجمة مع سكون الراء ، نسبة إلى «خرقان» من قرى سمرقند ، فاقه أعلم لأبي
النسبتي هو ؟ وانظر تقييد هذا الرجل بالوجيه ، إذ لم يحز لقباً عليها يعرف به ، وكأنه ممن
نسبهم الآن «الأعيان» ، وكما يفضل أصحاب الصحف في عصرنا من إطلاق هذا اللقب على
الذين ليست لهم ألقاب رسمية من ألقاب الدولة ١١

(١) مكنا رسمت بدون نقط ، ولا أعرف هذه النسبة ، والتي في البلدان والأنساب
«أسفندآبادان» بفتح الهمزة وسكون السين وكسر الفاء وفتح القاف المجمة وآخرها نون ،
قرية من أصبهان ، أو نيسابور .

(٢) في الثالث : [العراق] بـ «الضرير» .

(٣) في الثالث : [وأبو بكر بن طاهر بن محمد] .

(٤) في الثاني : [ومكارم بن عمر بن أحمد الموصلي] . وفي الثالث : [وأبو المكارم سعيد
بن عمر بن أحمد الموصلي] .

(٥) في الثاني بـ «الحواراني» .

(٦) بـ «البغدادى» .

(٧) في الثاني والثالث زيادة : [وعبد الرحمن بن حميد بن حمز الأموي] .

بن نسيم بن الحسين بن علي الشافعي . وذلك في يوم الخميس والاثني عشر
صفر سنة سبع وستين وخمسمائة ، بالمسجد الجامع بدمشق حرمها الله تعالى ،
وحده ، وصلواته على محمد وآله .

كرر هذا السماع في الجزء الثاني (ص ٦٠ أصل) بتاريخ (الخميس والاثني عشر
وخمس عشر صفر) . ثم ككرر في الجزء الثالث (ص ١٠ ، أصل) بتاريخ (الخميس والاثني
ثامن عشر وثاني وعشرين صفر) من السنة المذكورة ، وكلاهما بخط الكاتب نفسه . وقد
يتنا الفروق بينهما وبين سماع الجزء الأول هذا في الحاشية .

٢٢ سماع على أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر السلمي
وأبي طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي
بخط عبد القادر الرهاري سنة ٧١٠هـ

[٥١] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الأول من (كتاب الرسالة) وما في باطن
القائمة البيضاء التي على أول الجزء^(١) ، على الشيخ أبي المعالي عبد الله بن
عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلمي ، بروايته عن الأمين أبي محمد
هبة الله الأكفاني في سنة تسع وخمسمائة ، وعلى الشيخ أبي طاهر بركات
بن إبراهيم الخشوعي - : الجزء دون الورقة التي في أوله البيضاء^(٢) ،
برويته عن الشيخ الأمين أبي محمد هبة الله في سنة ثمان عشرة وخمسمائة ،

(١) القائمة البيضاء هنا غير الورقة البيضاء المذكورة في السماع رقم (١٣) . فالراد
بالقائمة البيضاء هنا (ص ٨ من الأصل) وما في باطنها هو الآثار التي بخط هبة الله بن الأكفاني ،
(ص ٩ من الأصل) وسيأتي لس ما كتب فيها برقم (٥٢ - ٥٧)

(٢) انظر دقة التوثيق في تحرير السماع ، فان أبا المعالي سمع الجزء وما في باطن الورقة
بجراة أبيه عبد الرحمن بن صابر على ابن الأكفاني ، كما مضى في السماع (رقم ١٦) .
وأما أبو طاهر الخشوعي فانه سمع الجزء دون الورقة ، وقد مضى سماعه (برقم ١٨) .

بقراءة صاحب النسخة الشيخ الأجلّ الأمين ضياء الدين أبي الحسن عليّ بن عقيل بن عليّ التغلبي - : ولله أبو عبد الله الحسن جبره الله ، والشريف إدريس بن حسن بن عليّ الإدريسي ، وعبد الخالق بن حسن بن هياج ، وأبو إسحق إبراهيم بن عليّ بن إبراهيم الاسكندراني ، وإبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي^(١) ، وأحمد بن عليّ بن يعلى السلمي ، وأحمد بن صاكر بن عبد الصمد ، وأبو الحسن عليّ بن عسكر الحموي المعروف بابن زين النجار ، وكاتب السماع عبد القادر بن عبد الله الرهاوي^(٢) . وصح ذلك في جامع دمشق ، في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة إحدى وسبعين وخمسمائة . والحمد لله رب العالمين حدّا كثيرًا .

ثم كرر هذا السماع على الجزء الثاني (من ١٠٣ أصل) بخط الكتّاب في التاريخ ، ولكنه أخطأ فيه فجعل الشيخ أبا طاهر بركات الخشوعي أحد السامعين ، مع أنه أحد الفيخين الذين قرئ عليهما الكتاب . ثم كرر ثالثاً على الثالث بزيادات ، فأبنا إثباته بنصه ، وهو :

٢٣ - سماع عليّ أبي المعالي وأبي طاهر

بخط عبد القادر الرهاوي سنة ٥٧١

سمع جميع هذا الجزء على الشيخ أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن عليّ بن صابر السلمي بحق سماعه فيه من الأمين أبي محمد هبة الله

(١) إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، « آخر من سمع من عبد الواحد بن هلال » مات في رجب سنة ٦٤٠ وله ٨٢ سنة (ش : ٥ : ٢٠٧) .

(٢) الحافظ عبد القادر الرهاوي - ضم الراء - أبو محمد الخنلي ، شيخ ابن الصلاح والبرزالي ، ولد في جمادى الآخرة سنة ٥٣٦ ومات في ٢ جمادى الأولى سنة ٦١٢ (ش : ٥ : ٥٠) (ح : ٤ : ١٧٤)

الأكفاني في سنة تسع وخمسة ، وعلى الشيخ أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعي ، بحق سماعه فيه من الأمين أبي محمد هبة الله سنة تسع عشرة وخمسة - : أبو عبد الله الحسن ، بن صاحب النسخة الشيخ الأجلّ الأمين أبي الحسن علي بن عقيل بن علي التغلبي جيره الله ، وإبراهيم ، وأبو الفضل ، ابنا بركات بن طاهر الخشوعي ، وعبد الكريم بن محمد بن محلي الكفرطائي^(١) ، وإبراهيم بن علي بن إبراهيم الاسكندراني ، والشريف إدريس بن حسن بن علي الإدريسي ، وعبد الخالق بن حسن بن هياج ، وجامع بن باق بن عبد الله التميمي ، وأحمد بن علي بن يعلى السلي ، وعبد النقي بن سليمان بن عبد الله المغربي ، وأحمد بن عساكر بن عبد الصمد ، وكتب السماع عبد القادر بن عبد الله الرهاوي ، بقراته . وصح ذلك بجامع دمشق ، في العشر الأوسط من شهر رمضان من سنة إحدى وسبعين وخمسة . وكذلك سمع أبو عبد الله بن ضياء الدين أبي الحسن علي بن عقيل الجزء من الذين قبل هذا ، وصح ، الأول بقراءة أبيه ، والثاني بقراءة الرهاوي في التاريخ للذكور .

٢٤ - سماع علي أبي طاهر الخشوعي

بخط بدل بن أبي المعمر سنة ٥٨٧

سمع جميع هذا الجزء ، وهو الأول ، على الشيخ الامين أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي ، بحق سماعه فيه من ابن الأكفاني ، بقراءة الفقيه أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشي ، وأبو القاسم علي^(١) بفتح الكاف والفاء وسكون الراء نسبة إلى « كفر طاب » وهي بلدة بالشام ، بين المرة وحلب .

[٥١]

بن الإمام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي^(١) ، وأبو الحسن محمد ، وأبو الحسين إسماعيل ، ابنا الشيخ أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل القرطبي^(٢) ، والفقهاء أبو الفضل جعفر بن عبد الله بن طاهر ، ومثبت السماع بذلك بن أبي المعمر بن إسماعيل التبريزي^(٣) ، وآخرون بقوات . وذلك في شهر سنة سبع وثمانين وخمسمائة ، بجامع دمشق حرصها الله تعالى ، وصح . وسمع جميع هذا الجزء مع الجماعة في التاريخ أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن محمد القفصي^(٤) .

ثم كرر هنا السماع في الجزء الثاني (ص ١٠٣ أصل) بخط بدل بن أبي المبر [في مجالس آخرها في صفر سنة ثمان وثمانين وخمسمائة] وفيه [يعني إجازته] بدل [يعني جماعه فيه] ثم كرر في الثالث زيادات ، فأبينا إثبات نصه ، وهو :

(١) أبو القاسم علي بن القاسم هنا حفيد الحافظ ابن عساكر ، ولد في ربيع الآخر سنة ٥٨١ هـ ، فقد أسمعنا وهو ابن ست سنين . مات في ١٣ جمادى الأولى سنة ٦٢٦ (ش ٥ : ٦٩) (ط ٥ : ١٢٦) .

(٢) لم أجد ترجمة لإسماعيل . وأما محمد فهو تلج الدين أبو الحسن القرطبي ، إمام الكلاسة وابن إمامها ، ولد بدمشق في أول سنة ٥٧٥ هـ ، قال ابن ناصر الدين : كان حافظاً مضموراً ، وإماماً مكثراً مذكوراً . مات في جمادى الأولى سنة ٦٤٣ (ش ٥ : ٢٢٦) وقال ابن كثير في تاريخه : «مسند وقته وشيخ الحديث في زمانه رواية وصلاً» . (١٧١ : ١٣٥) وذكره الذهبي في وفيات سنة ٦٤٣ (ح ٤ : ٣١٦) وأبوها هو «أبو جعفر القرطبي القفصي الشافعي» ترجم له (ش ٤ : ٣٢٣) وقال : «إمام الكلاسة وأبو إمامها» ولد بقرطبة سنة ٥٢٨ هـ ثم قدم دمشق فأكثر من الحافظ ابن عساكر ، وكان عبداً صالحاً خيراً بالقرءات ، مات سنة ٥٩٦ هـ .

(٣) أبو الخير الحديث الحافظ التتمة الرحال ، ولد بعد سنة ٥٥٠ هـ ومات في جمادى الأولى سنة ٦٣٦ (ش ٥ : ١٨٠) .

(٤) لم أجد ترجمته ، ونظر في نسبه : فإما «القفصي» بضم القاف مع سكون الفاء ، نسبة إلى «قفص» بالضم ، قرية من متفرعات بغداد ، وإما «القفصي» بفتح القاف مع سكون الفاء ، نسبة إلى «قفصة» بالفتح ، بلدة بالمغرب . والله أعلم .

٢٥ - سماع على أبي طاهر الخشوعي بخط بدل سنة ٥٨٨

[١٥٥] سمع جميع هذا الجزء ، وهو الثالث ، على الشيخ الأمين أبي طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر القرشي الخشوعي ، بحق سماعه فيه من ابن الألفاني ، بقراءة الشيخ أبي محمد عبد القوي بن عبد الخالق بن وحشي السلي - : أبو القاسم علي بن الإمام الحافظ أبي محمد القاسم بن أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله ، وأبو الحسن محمد ، وأبو الحسين إسماعيل ، ابنا الإمام أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر القرطبي ، والفقهاء أبو بكر بن حرز الله بن حجاج ، وأبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد القفصي ، وابنه إبراهيم ، ومثبت السماع بدل بن أبي المعمر بن إسماعيل التبريزي . وسمع الجزء سوى خمس قوائم من أوله : أبو منصور بن أحمد بن محمد مصري ، وأبو عبد الله محمد بن راشد بن عبد الكريم بن الهادي ، وآخرون بفوات . وذلك في شهر صفر سنة ثمان وثمانين وخمسمائة ، بدمشق .

وفي هذا السماع من القوائد : أن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر القفصي سمع الأجزاء الثلاثة ، ولكن أباه محمد بن أبي بكر لم يسمع إلا الجزء الثالث . وأن الكتاب مسمى أوراق الكتاب (قوائم) .

٢٦ - سماع على تاج الدين محمد بن أبي جعفر القرطبي ، وعز الدين الإبرلي ، وإبراهيم بن أبي طاهر الخشوعي ، وزكي الدين البرزالي بخط عبد الجليل الأبهري سنة ٦٣٥

[١٥٣] سمع جميع هذا الجزء من (رسالة الشافعي رضي الله عنه) على المشايخ الأجلة الثقات ، صاحب الكتاب الامام العالم الحافظ تاج الدين أبي الحسن محمد بن

أبي جعفر بن علي القرطبي ، والقيقه الإمام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الإربلي ، وزكي الدين أبي إسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، بسمع الخشوعي فيه من والده ومن ابن صابر كما ترى ^(١) ، وسمع الإمام تاج الدين القرطبي وعز الدين الإربلي من أبي طاهر بركات حسب ، بقراءة الإمام الحافظ زكي الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي ^(٢) - : الولد تقي الدين أبو بكر محمد بن الإمام تاج الدين المسمع البدوي بذكره ، والحاج أبو علي حسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي ^(٣) ، وأبو المرجا سالم بن تمام بن عنان العرضي ، وابنه عبد الله ، وعبد الرحمن اليونسي بن يونس بن إبراهيم ، وآباء عبد الله : محمد بن يوسف بن أحمد السحاني ^(٤) ، ومحمد بن علي بن محمد البيني ، ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار ، ومحمد بن يوسف بن يعقوب الإربلي ^(٥) ، وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن الناسخ ، وإبراهيم بن داود بن ظافر الفاضلي ^(٦) ، ومخلص بن المسلم بن عبد الرحمن التكروري ، والشمس أبو محمد

(١) هذا السماع مكتوب في صفحة فيها سمع إبراهيم بن بركات من أبيه أبي طاهر ، ومن أبي المال بن صابر ، وقد أصرنا إليه فيما مضى في السماع (رقم ٢٢) ولذلك قال هنا كما ترى .
(٢) هو الحافظ الرحال محدث الشام ، ولد سنة ٥٧٧ هـ تقريباً . ومات ليلة ١٤ رمضان سنة ٦٣٦ (ش ٥ : ١٨٢) (ح ٤ : ٢٠٨) (ك ١٣ : ١٥٣) وهو جد الحافظ علم الدين البرزالي .

(٣) هو الأزدي القرشي الرجل الصالح ، إمام زاهد كبير القدر ، ولد سنة ٥٩٠ هـ ومات بدمشق في ٢٢ ربيع الآخر سنة ٦٦٩ (ش ٥ : ٣٢٨) (ق ١ : ٢١٩) .

(٤) هكذا بدون قط ، ولم أعرف من هو .
(٥) محمد بن يوسف الإربلي هذا شيخ الحافظ الذهبي ، روى عنه في التذكرة حديثاً بإسناده (٤ : ٢٠٩) قراءة عليه عن الحافظ البرزالي . ولد سنة ٦٢٤ هـ ومات في ربيع الأول سنة ٧٠٤ (ش ٦ : ١١) وفي الدرر الكامنة أنه مات في رمضان (٤ : ٣١٥) وعز الدين الإربلي أحد المسعين هم أبيه .

(٦) هو جمال الدين أبو إسحق الصقلاني ثم الدمشقي القرشي ، صاحب السخاوي ، إمام حافظ مشهور ، ولد سنة ٦٢٢ هـ ومات ليلة الجمعة أول جمادى الأولى سنة ٦٩٢ (ش ٥ : ٤٢٠) (ق ١ : ١٤) .

عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع الأبهري^(١) ، وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الواسع الأبهري^(٢) عفا الله عنه . وسمع ريبه إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الهمداني ، والعماد أحمد بن يحيى بن عبد الرزاق ، جميعه سوى المجلس العاشر ، وهو معلم في الحاشية بخط الإمام تاج الدين المسمع ، أوله (باب النعي عن معني دل عليه معني) . وسمع الشرف يوسف بن الحسن بن بلدر التالبي^(٣) ، والضياء أبو الحسن علي بن محمد بن علي البالسي^(٤) ، ومحمد بن سيد بن إبراهيم الخلاوي : جميعه سوى من أول المجلس الثاني عشر إلى آخر الجزء ، وهو وفات الضياء البالسي المجلس السابع أيضاً ، وهو معلم أيضاً بخط الإمام تاج الدين . وسمع
(٦) . . .

وصحح لهم ذلك في مجالس ، آخرها في جمادى الآخرة سنة خمس وثلاثين وستائة بالأسرفية .

هذا السماع مذکور في الجزء الأول (ص ٥١ أصل) ولكن آخره ضاع بأكمل الكتابة في ذيل الصفحة ، ولعلنا اكتفينا بآياته من الجزءين الثاني والثالث . وفي الجزء الأول زيادة بعد « محمد بن تاج الدين القرطبي » : [ويوسف بن الإمام زكي الدين البرزالي القاري*] وزيادة [عبد الرحيم بن] غلص بن المسلم ، بعد ذكر أبيه . ثم كرر في الثالث ورأينا إثبات له ، وهو :

(١) القاضي شمس الدين الأبهري ، نسبة إلى « أبهر » بفتح الهزة وسكون الموحدة ، مدينة بواحي قزوين ، ولد بها سنة ٥٩٩ هـ ، وسمع منه الحافظ التنوخي ، مات في شوال سنة ٦٩٠ (ش ٥ : ٤١٤) .

(٢) لم أجد ترجمته ، وذكر (ك ١٣ : ١٧١) في وفات سنة ٦٤٣ « المحدث الكبير تاج الدين عبد الجليل الأبهري » ، فلهذا هنا .

(٣) هو الحافظ أبو المنظر النمشقي ، كان فهما يقظا بحسن الحفظ مليح النظم ، ولد بعد سنة ٦٠٠ ومات في ١١ محرم سنة ٦٧١ (ش ٥ : ٣٣٥) .

(٤) « البالسي » باللام ، كما هو واضح في السماع ، نسبة إلى « بالس » مدينة بين الرقة وحلب ، وفي (ش ٥ : ٣١٠) « البالسي » وهو تصحيف . والضياء البالسي محدث خطيب ولد سنة ٦٠٥ ومات في صفر سنة ٦٦٢ .

(٥) هنا كتمان لم تقرأ :

(٦) هنا سطران لم يقرأ .

٢٧ - سماع على المشايخ الأربعة أنفسهم

بخط عبد الجليل الأبهري سنة ٦٣٥

سمع جميع هذا الجزء الثالث من (كتاب الرسالة ، للإمام المعظم الشافعي للطالبي [١٥٥] رضى الله عنه) على للمشايخ الثلاثة الأجلة الأمناء : صاحب النسخة الإمام العالم الحافظ تاج الدين شرف الحفاظ أبي الحسن محمد بن أبي جعفر بن علي القرطبي ، والفقير الإمام عز الدين أبي محمد عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الإربلي ، وزكي الدين أبي إسحق إبراهيم بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ، بحق سماعهم من أبي طاهر بركات الخشوعي ، وسماع ولده أيضاً من أبي العالي بن صابر ، بسماعهما عن ابن الأكفاني ، بقراءة الإمام العالم الحافظ زكي الدين أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد البرزالي - : الولد النجيب تقي الدين أبو بكر محمد بن الإمام تاج الدين القرطبي ، أحد المسمعين المبدوء بذكر اسمه ، والحاج أبو علي حسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي ، وأبو القاسم عبد الرحمن اليونسي بن يونس بن إبراهيم ، وأبو الفضل يوسف بن محمد بن عبد الرحمن المصري الناسخ ، والشمس أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أحمد بن خلف البحاني ، والعماد أحمد بن يحيى بن عبد الرزاق المقدسي ، وأبو عبد الله محمد بن يوسف بن يعقوب الإربلي ، ابن ابن أخى الشيخ عز الدين الإربلي أحد المسمعين ، ومحمد بن صديق بن بهرام الصفار ، وأبو إسحق إبراهيم بن داود بن ظافر القاضى ، والشمس أبو محمد عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع الأبهري ، وابن عمه كاتب السماع عبد الجليل بن عبد الجبار الأبهري عفا الله عنه . وسمع ريبه إبراهيم بن عبد الوهاب بن علي الممداني من أوله إلى آخر المجلس الرابع عشر ،

وهو معلم بخط الإمام تاج الدين ، وهو خمسة أوراق من أوله . وسمع سالم بن تمام بن عنان العرضي وابنه عبد الله جميعه سوى أربعة أوراق من آخره ، وهو المجلس التاسع عشر ، المجلس الأخير . وسمع عثمان بن أبي محمد بن بركات الخشوعي^(١) سوى خمسة أوراق من أوله ، مثل ما سمع إبراهيم الحمداني . وسمع مخلص بن المسلم بن عبد الرحمن التكروري وولده عبد الرحيم من أوله إلى آخر المجلس السابع عشر المعلم بخط الإمام تاج الدين ، وسمع الشهاب أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد اليمنى جميعه سوى المجلسين الخامس عشر والسادس عشر . وبلاغ المجالس كلها معلم في الأجزاء الثلاثة بخط الإمام الحافظ تاج الدين القرطبي أدام الله توفيقه ، يكشف منه عدد المجالس لأصحاب القنوت . وقراءة الكتاب كله في تسعة عشر مجلساً ، آخرها يوم الجمعة ثامن عشر شهر شعبان المبارك سنة خمس وثلاثين وستمائة ، بالكلاسة بزاوية الحديث الأشرفية الفاضلية بجامع دمشق المحروسة . وصح .

٢٨ — سماع على إسماعيل بن شاكر التنوخي ، وشرف الدين الإربلي ،
وشمس الدين بن مكتوم ، وعبد الله بن بركات الخشوعي
بخط علي بن المظفر الكندي سنة ٦٥٦

[٥٢] سمع جميع هذا الكتاب على المشايخ الأربعة : الإمام تقي الدين أبي محمد
إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله التنوخي^(٢) ، والإمام

(١) أبوه « أبو محمد » اسمه « عبد الله » كما سيأتي في (رقم ٢٨) .
(٢) هو تقي الدين مسند الشام ، له شعر جيد وبلاغة ، وكان مشكور البيرة ، أثنى عليه
غير واحد ، ولد سنة ٥٨٩ ومات في ٢٦ صفر سنة ٦٧٢ (ش ٥ : ٣٣٨)
(ل ١٣ : ٢٦٧) .

الأديب شرف الدين أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم بن الحسين الإربلي^(١) ،
والقرئ شمس الدين أبي الحجاج يوسف بن مكتوم بن أحمد القيسي^(٢) ،
والأصيل أبي محمد عبد الله بن بركات بن إبراهيم الخشوعي^(٣) ، بسامهم جميعه ،
سوى الإربلي فإن سماعه من الجزء الثالث من الأصل ، من أبي طاهر الخشوعي
وهو محدّد فيه - : صاحبه الإمام العالم القاضي الزاهد محي الدين أبو حمص
عمر بن موسى بن عمر بن موسى بن محمد بن جعفر الشافعي ، والإمام العالم
الفتي شمس الدين أبو الحسن علي بن محمود بن علي الشهرزوري^(٤) ، وابناه محمد
وأحمد ، والإمام سيف الدين داود بن عيسى بن عمر المكارري ، بعضه بقراءته
وأكثره بقرآتي ، والإمام العالم الحافظ فخر الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف
بن محمد النوفلي المعروف بالكنجي^(٥) ، وابنه جعفر حاضر ، والمفيد شرف الدين
أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن أبي طالب الأنصاري ، وشمس الدين
محمد^(٦) ، ومحيي الدين يحيى ، ابنا كمال الدين أحمد بن نعمة بن أحمد المقدسي ،
وعبد اللطيف بن الإمام المفتي تقي الدين محمد بن رزين الحموي^(٧) ، وجمال الدين

(١) ولد يوم الاثنين ١٧ ربيع الأول سنة ٥٦٨ بإربل ، وممبع بدمشق من الخشوعي
وغيره ، وكان يعرف اللغة معرفة جيدة ، وكان أدبيا فاضلا ، مات يوم الجمعة ٢ ذي القعدة
سنة ٦٥٦ بدمشق (ش ٥ : ٢٧٤) (بمع الوفاة ص ٢٣١) .

(٢) روى عنه الزكي البرزالي مع تقدمه ، مات في ربيع الأول سنة ٦٦٥ عن ٨١ سنة
(ش ٥ : ٣٢١) .

(٣) مات في صفر سنة ٦٥٨ (ش ٥ : ٢٩٢) .

(٤) حكنا هطلت الزاى الثانية في الأصل ، والمعروف « شهرزور » بفتح الشين وسكون
الماء وفتح الراء وضم الزاى وآخرها راء . ولم أجد ترجمة على هنا ولا ترجمة ابنه .

(٥) لم أجد ترجمته ولا ترجمة ابنه جعفر .

(٦) هو مدرس الشافعية ، برع في مناهج الشافعي ، وجمع بين العلم والدين التين ، مات في
١٢ ذي القعدة سنة ٦٨٢ . وأما أخوه يحيى فلم أجده ، ولها أخ ثالث اسمه « أبو العباس شرف
الدين أحمد » كان إماما في الفقه والأصول والعربية مات في رمضان سنة ٦٩٤ . (ش ٥ :
٣٢٩ - ٣٨٠) .

(٧) هو بدر الدين أبو البركات عبد اللطيف ، بن قاضي القضاة تقي الدين محمد بن الحسين بن

أحمد بن عبد الله بن الحسين ، وإبراهيم بن المسمع الأول^(١) ، وأحمد
وعبد الكريم ، ابنا الإمام كمال الدين عبد الواحد الزمكاني^(٢) ، وعبد القادر
بن مجد الدين يحيى بن يحيى الخياط ، وأخوه لأمه يوسف بن الإمام شمس
الدين محمد بن إبراهيم^(٣) ، أسباط المسمع الأول ، ومحمد بن مجد الدين بن عبد الله
بن الحسين ، وأبو بكر بن محمد بن أبي الفضل الأخلاطي ، الشافعيون ،
والفقيهان أبو العباس أحمد بن سليمان الزواوي ، وأبو محمد عبد الله بن نصرون
بن أبي الوليد الأندلسي ، المالكيان ، ومحمود بن علي بن أبي الغنائم المعروف
بأبن الفسّال الحنبلي ، وآخرون أسماؤهم على نسخة الإمام فخر الدين ، منهم
كاتب السماع علي بن المقفر بن إبراهيم الكندي ، وصح ذلك في مجالس ،
آخرها في يوم الاثنين سادس عشر رمضان سنة ست وخمسين وستائة ،
بجامع دمشق ، تحت قبة النّسر ، وأجاز المسمعون لمن سُمّيَ ما لهم روايته .

رزقن العاصري الحموي الأصل ، ثم المصري الشافعي ، كان من صدور الفقهاء وأعيان الرؤساء ،
ولي القضاء في حياة أبيه ، وخطب بالأزهر ، ولد بدمشق سنة ٦٤٩ ومات بالقاهرة
في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٧١٠ (ش ٥ : ٢٦) (ط ٦ : ١٣٠) (در ٢ : ٤٠٩) .
(١) هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي ، مات في جمادى الأولى
سنة ٧٠٢ (در ١ : ١٨) .

(٢) كمال الدين الزمكاني عبد الواحد بن عبد الكريم ، كان قوياً للمشاركة في فنون العلم ،
مات في المحرم سنة ٦٥١ وأما ابنه أحمد وعبد الكريم فلم أجدهما . وله ولد آخر هو «علاء
الدين» علي بن عبد الواحد ، الامام الملقب ، مات في ربيع الآخر سنة ٦٩٠ وقد نيف على الخمسين .
ولحقه هنا ابن هو واسطة عديم ، وهو «كمال الدين أبو للمالي» عبد بن علي بن عبد الواحد
الحافظ ، شيخ الحافظ الذهبي ، ولد في شوال سنة ٦٦٧ وقيل سنة ٦٦٦ ، ومات ببلييس
في رمضان سنة ٧٢٧ (ش ٥ : ٢٥٤ و ٤١٧ و ٦ : ٧٨) .

(٣) هو يوسف بن محمد بن إبراهيم بن عيسى الكندي ، سبط ابن أبي اليسر ، وله
سنة ٦٥٢ ، جمع منه الزاين جماعة وآخرون ، مات بأفراط في ذي الحجة سنة ٧٢٧
(در ٤ : ٤٦٨) فقد أسهموه الرسالة وهو ابن أربع سنين . وسيأتي اتصال إسناده السامد
ابن جماعة به في رواية الكتاب في نسخته (رقم ٦١) .

الأسانيد

٢٩ - إسناد في عنوان الجزء الأول بخط هبة الله بن الأكفاني

وهو مصور في اللوحة رقم (١) وقد سمع سنة ٤٥٨
كما سيأتي برقم (٣٤) وسنة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٢).

الجزء الأول من كتاب الرسالة عن أبي عبد الله محمد بن إدريس بن [٤]
العباس الشافعي رحمه الله عليه ، رواية أبي محمد الربيع بن سليمان الرازي المؤذن
عنه ، رحمه الله ، مما أخبرنا به الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى
السلي الحداد رضي الله عنه ، عن أبوي القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن
جعفر الرازي الحافظ ، وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني ،
رضي الله عنهما ، كلاهما عن أبي علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الثقفي
الحصائري رحمه الله ، عن الربيع بن سليمان المرادي ، عن أبي عبد الله محمد
بن إدريس الشافعي رحمه الله ، سمع هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله
الأكفاني ، نفعه الله بالعلم .

ثم كتب ابن الأكفاني بخطه في الدبل الأيمن من الصفحة مانصه :
توفي شيخنا أبو بكر محمد بن علي بن محمد السلي الحداد رحمه الله ليلة الأحد ،
وصلى عليه يوم الأحد الظهر في الجامع ، وذلك في اليوم العاشر من شهر
رمضان من سنة ستين وأربعمائة ، ودفن في باب الصغير ، رحمه الله ورضي عنه .
وقد تكرر العنوان وحده بهذا الإسناد في الجزء الثاني والثالث بخطه أيضاً (س ٨٠
و ١٠٨ أصل) وكتب علي بن عقيل بن علي تحت السطر الأخير من عنوان الجزء الثالث مانصه :
[مما أخبرنا به عنه الشيخ الأئمة أبو المكارم عبد الواحد بن محمد بن السليم بن هلال]
ثم كتب تحت ذلك : [سمع منه علي بن عقيل بن علي تقع به آمين] .
وعلى بن عقيل سمع الكتاب من عبد الواحد بن هلال سنة ٤٦٣ كما مضى بخطه في السماع
رقم (٢٠) ثم سجل مسمعه أيضاً بخطه في (س ١١ أصل) كما سيأتي برقم (٣٠) ثم كتب

بخطه أيضاً عنوانا الجزء الثانى وآخر الجزء الثالث كما سيأتى برقم (٣١) وأرجح أنه كتب كل هنا بعد أن ملك النسخة فى سنة ٥٦٦ هـ كما يثبت فى حاشية السماع (رقم ٢٠) وانظر ما يأتى برقم (٤٢) .

٣٠ - إسناد الكتاب بخط على بن عقيل بن على

[١١] بسم الله الرحمن الرحيم . إسناد الرسالة : أنا الشيخ الأمين أبو المكارم عبد الواحد بن محمد بن هلال ، قال : أخبرنا الشيخ الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد بن محمد بن هبة الله الأنصارى الأصفهاني رحمه الله ، قراءة عليه فى سنة تسع وخمسة ، قال : أخبرنا أبو بكر محمد بن على بن محمد بن موسى السلمى الحداد ، قراءة عليه ، فى شهر ربيع الآخر من سنة ستين وأربعمائة قال : أخبرنا أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازى الحافظ ، قراءة عليه فى بيته فى سنة ست وأربعمائة ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيبانى ، قراءة عليه فى سنة ثمان وأربعمائة ، قال : حدثنا أبو على الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه الحصارى ، قال : حدثنا الربيع بن سليمان المرادى المؤذن ، قال : أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعى رضى الله عنه .

٣١ - إسناد فى عنوان الجزء الثانى بخط على بن عقيل

[٥٦] الجزء الثانى من كتاب الرسالة . عن أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعى المطلبى . رواية الربيع بن سليمان المرادى عنه . رواية أبى على الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه عنه . رواية أبوى القاسم تمام بن محمد بن عبد الله الرازى .

وعبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني . كليهما عنه . رواية أبي بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد عنهما . رواية الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد بن الأكفاني عنه . أخبرنا به عنه الشيخ الأمين أبو الكارم عبد الواحد بن محمد بن هلال . والإمام العالم الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي . سماع منهما لملي بن عقيل بن علي الشافعي نُقِعَ به آمين .

وكرر هذا العنوان أيضاً في الجزء الثالث بخطه (ص ١٠٦ أصل) ويظهر من هذا أنها كتبا بعد سماع علي بن عقيل من الحافظ ابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله سنة ٥٦٧ هـ كما مضى في السماع (رقم ٢١) . وقد كتب الحسن بن علي بن عقيل تحت خط أبيه في الجزء بن سماعه أيضاً بما نصه : [ولابنه الحسن بن علي من الشيخ أبي المعالي عبد الله بن عبد الرحمن بن صابر علي بن الأكفاني] والحسن سمع مع أبيه في سنة ٥٧١ هـ كما مضى برقم (٢٢ و ٢٣) .

التوقيعات

نريد بالتوقيعات الساعات المختصرة التي يكتبها السامعون من العلماء بخطهم تسجيلاً لسماعهم على الكتاب ، وهذه مثلها مرتبة ترتيباً تاريخياً ، الأقدم فالأقدم :

٣٣ — « رواية أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر الحنفي عن أبي علي الحسن بن حبيب عنه . سماع لملي وإبراهيم ابني محمد بن إبراهيم الحنثائي ، قعهما الله بالعلم » .

هذا التوقيع مكتوب تحت عنوان الثالث الذي بخط الريح (ص ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٥) والظاهر أنه بخط أحد هذين السامعين ، وقد سمع أولهما من عبد الرحمن بن عمر بن نصر في سنة ٣٩٤ هـ ، والثاني في سنة ٤٠١ هـ كما مضى في الساعات (١ - ٦) وقد كتب نحوه في (ص ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) .

٣٣ - « جمع الكتاب كاملاً محمد السمرقندى »

هنا التوقيع مكتوب في (ص ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) ، وهو محمد بن أبي الوفاء السمرقندى ، مضى صماعة برقم (٨) سنة ٤٥٧ .

٣٤ - « بلغت سماط وطاهر بن بركات الحشوعى وسلمان بن حمزة الحداد وأخواه هبة الله وعبد الكريم^(١) . وذلك في رجب من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة . وصح »

هنا التوقيع في (ص ٩ أصل) وكلها بخط هبة الله بن الأكفاني .

٣٥ - « سماع لهبة الله بن أحمد الأكفاني نفعه الله به ، من الشيخ أبي بكر محمد بن علي الحداد ، رضى الله عنه » .

هنا التوقيع بخط هبة الله بن الأكفاني الذى جمع الكتاب سنة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٢) وقد كتبه على عناوين الأجزاء الثلاثة التى بخط الريح ، وهى (ص ١٢ ، ٦٢ ، ١١٢ أصل ، لوحات ٣ ، ٤ ، ٥) .

٣٦ - « فرغ من جميعه نسخاً وسماعاً وعرضاً عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر » .

هنا التوقيع مكتوب على الجزء الثالث (ص ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٥) وكتب أيضاً على الجزءين الأول والثانى (ص ١٢ ، ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٣ ، ٤) ولكن ضاع بعضه فيهما ، وعبد الرحمن بن صابر جمع سنة ٤٩٥ كما مضى في رقم (١٣) .

٣٧ - « سجع جميعه وعارض بنسخته محمد بن محمد بن المسلم بن هلال »

هنا التوقيع مكتوب على الصفحات (١٢ ، ٦٢ ، ١١٢ . أصل ، لوحات ٣ ، ٤ ، ٥) وسماعه في سنة ٤٩٩ وقد مضى برقم (١٥) .

(١) عبد الكريم بن حمزة السلمى الحداد أبو محمد مسند الشام ، مات سنة ٥٢٦ هـ في ذى القعدة (ش ٤ : ٧٨) .

٣٨ — «سمع جميعه وعارض بنسخته محمد بن علي بن السلم بن القتيح

السلمى» .

وهذا مكتوب في (س ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٤) ومكرر في (س ١٢ ، ١١٢ أصل) بمضى من الاختصار . وسماعه سنة ٥٠٩ وقد مضى برقم (١٧) .

٣٩ — «سمع جميعه وعارض بنسخته علي بن الحسن بن هبة الله»

هو المحافظ ابن عساكر ، وقد كتب هذه البارة بخطه أربع مرات : على عنوان الأول والثاني اللذين بخط ابن الأكفاني ، وعلى النوائين اللذين بخط الربيع (س ٤ ، ١٢ ، ٥٨ ، ٦٢ من الأصل) ولكن ليس في الأخيرة لفظ «جميعه» ، ولم يكتبها على عنواني الثالث ، أو لعله كتبها على طرف الصفحة ثم عاها إلى ، وانظر اللوحات (رقم ١ ، ٣ ، ٤) .

٤٠ — «سمع جميع هذا الجزء من أوله إلى آخره على الشيخ الفقيه الأمين أبي محمد هبة الله بن أحمد الأكفاني وهب بن سلمان بن أحمد السلمى بقراءته في آخرين ، في شهر رمضان . . .»

هذا التوقيع مكتوب في (س ٦٢ أصل ، لوحة رقم ٤) وتاريخ السنة غير واضح ، ولكنه مذكور في السماع الذي مضى برقم (١٨) وأنه في سنة ٥١٨ .

٤١ — «سمع أكثره وعارض بنسخته محمد بن الحسن بن هبة الله» .

هذا أخو المحافظ ابن عساكر ، وهو مكتوب في (س ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) وقد مضى سماعه برقم (١٩) في سنة ٥١٩ .

٤٢ — «سماع لعلي بن عقيل بن علي نُفِيعَ به»

وهذا مكتوب على عنوان الأول الذي بخط ابن الأكفاني (س ٤ أصل ، لوحة رقم ١) وقد كرهه في عنواني الثاني والثالث ، وزاد في الثالث «أمين» (س ١٨ ، ١٠٨ أصل) وله توقيعات أخرى أشرنا إليها في (رقم ٢٩ ، ٣١) .

٤٣ — « سمع هذا الكتاب وقابل به نسخته أبو القاسم هبة الله بن معد بن عبد العزيز بن عبد الكريم القرشي النميطي » .

كتب هذا التوقيع في (ص ١٢ أصل ، لوحة رقم ٣) ولم يبق ذكر هبة الله هنا في الساعات ، فهو فائدة جديدة . وهبة الله بن معد تقيه شافعي عرف بابن البوري ، نسبة إلى « بورة » وهي بلد قرب دمياط ، ينسب إليها السمك البوري ، تفقه على ابن أبي عصرون وابن الحثل ، ثم استقر بالاسكندرية ، ودرس بمدرسة السلي ، ومات سنة ٥٩٩ هـ وله ترجمة في (ش ٤ : ٣٤٨) (ط ٤ : ٣٢٢) ولم يذكر اسم جده « عبد العزيز » فيستفاد من خطه هنا .

٤٤ — « سمعه وما بعده على غير واحد ، وله نسخة : محمد بن يوسف بن محمد النوفلي القرشي المعروف بالكنجي ، وحضر ابني أبو الفضل جعفر جبره الله » .

هذا التوقيع مكتوب في الجزء الأول (ص ٤ أصل ، لوحة رقم ١) وقد كتب أيضاً بنحوه في (ص ٦٢ ، ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٤ ، ٥) وسماعه مضي برقم (٢٨) سنة ٦٥٦ هـ .
٤٥ — « الله خير حفظاً وهو أرحم الراحمين ^(١) . إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون . الحافظُ اللهُ . نعمَ القادرُ اللهُ . فَقَدَرْنَا فَنعْمُ القادرون . وديعة محمد بن أبي جعفر ، كتب الله سلامته » .

(١) اقتباس من الآية (٦٤) من سورة يوسف . وقد قرأها خمس وحزة والكسائي « حفظاً » وقرأ باقي السبعة « حفظاً » بكسر الحاء وسكون الفاء ، وقد كتبها تاج الدين القرطبي بدون الألف على هذه القراءة .

هذه البارة مكتوبة في رأس (ص ٨ أصل) وهي بخط الإمام تاج الدين محمد بن أبي جعفر
الفرطبي المتوفى سنة ٦٤٣ ، وقد صمغ الكتاب في سنن ٥٨٧ ، ٥٨٨ ثم صمغ عليه بعد
دخول الأصل في ملكه في سنة ٦٣٥ ، كما مضى في السجلات (٢٤ - ٢٧) ويظهر من هذه
البارة أنه كتبها عند دخول الأصل في ملكه ، أي قبل سنة ٦٣٥

الأحاديث والآثار^(١)

أحاديث رواها أحد السامعين من عبد الرحمن بن نصر عنه في سنة ٤٠١

٤٦ — حدثنا أبو القاسم بن نصر، قال : ثنا أبو علي الحسن بن حبيب قال : [١١٢]
ثنا ابن أبي سفيان بقيسارية ، قال : ثنا القرظي ، قال : نا إسرائيل عن سمالك
بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « نَصَّرَ اللَّهُ وَجْهَ امْرِئٍ سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَلَبَّاهُ كَمَا سَمِعَهُ ، فَرُبَّ مَبْلَغٍ
أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ »^(٢) .

٤٧ — وقال : أخبرنا عبد الرحمن بن حُبَيْش بن شَيْخِ الْفَرَاغَانِي ، قال : حدثنا
زكريا بن يحيى السجزي ، قال : حدثنا وهب بن جرير بن حازم ، قال : حدثنا
شعبة ، قال الشيخ : حدثني أبو يوسف يعقوب بن البرك^(٣) ، قال : حدثنا

(١) لم تذكر في الفهرس من رجال هذه الآثار إلا من ترجمنا له فقط .

(٢) الحديث رواه أحمد في المسند (رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧) من طريق
شعبة وإسرائيل عن سمالك بن حرب ، ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (ج ١ ص ٤٠)
من طريق شعبة عن إسرائيل . ورواه الشافعي في الرسالة عن سفيان عن عبد الملك بن عمير
عن عبد الرحمن عن أبيه (رقم ١١٠٢ و ١٣١٤) .

(٣) هكذا كتب الاسم ، فرسمته كما كتب ، ولم أعرف ضبطه ولا ترجمة صاحبه . وكنت
أظن أنه يقرأ « المبارك » ولكنني وجدت في الشفوات (٥ : ٢٣٢) اسم « البرك » بهذا
الرمز في نسب أحد العلماء ، فتركت ما هنا كما هو .

عبد الرحمن بن إسحاق المكي ، قال : حدثنا وهب بن جرير ، قال : حدثنا شعبة .
عن علي بن مدريك ، قال : سمعت أبا زرعة يحدث عن خُرَشَةَ عن أبي ذَرِّ الغفاري
قال : قال رسول الله صلى الله عليه : « ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ،
قلت : مَنْ هم يا رسول الله ؟ خابوا وخسروا ، قال : للسيل إزاره ، والمئان
والخنثال » ^(١)

٤٨ — وقرئ على الشيخ : حدثكم أبو إسحاق إبراهيم بن أبي ثابت ،
قال : حدثنا الحسن بن عرفة ، قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زُرِّ
بن حُبَيْش عن ابن مسعود قال : « كنت أرى غمّاً لُعْبَةَ بن أبي مُعَيْط ،
فرَّبني رسول الله صلى الله عليه وأبو بكر ، فقال : يا غلام ؟ هل من لبن ؟
قال : نعم ، ولكنني مؤتمن ، فقال : هل من شاة لم ينز عليها خل ؟ فأتيته
بها ، فسح ضرعها ، فنزل اللبن ، فشرب وسقى أبا بكر ، ثم قال : للضرع :
أقلص ، فقلص ، فأتيته بعد هذا فقلت له : يا رسول الله ؛ علمني من هذا القول ،
فسح يده على رأسي ، وقال : يرحمك الله ، إنك لتكلم معلم » ^(٢)

هذه الأحاديث الثلاثة مكتوبة في الصفحة التي فيها عنوان الجزء الثالث المكنون بخط الريح
(س ١١٢ أصل ، لوحة رقم ٥) ، وهي بخط أحد الرواة عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عمر
بن نصر ، كما هو ظاهر ، وكتب الكاتب بعدها : [قرئ على الشيخ جيمه ، وسمع من بلغ
له بخطه في الثاني] . ثم كتب تحتها حبة الله بن الأكفاني بخطه مانصه : [سمع حبة الله بن أحمد

(١) الحديث رواه الطيالسي في مسنده عن شعبة (رقم ٤٦٧) ورواه أحمد في المسند
بأسانيد كثيرة (ج ٥ ص ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ١٦٨ ، ١٧٧ —
١٧٨) ورواه مسلم (١ : ٤١) والترمذي (٢ : ٢٢٧ من شرح الباركفوري) وأبو داود
والنسائي وابن ماجه . وفي رواياتهم كلها : « المتفق سلخه بالخلف الكاذب » بدل « المختال » .
(٢) « غليم » بضم اللين المعجمة ، تصغير « غلام » ويبدل عليه ما في بعض الروايات « غلام
سلم » . والحديث رواه أحمد عن أبي بكر بن عياش (رقم ٣٥٩٨) ، ورواه أيضاً عن عفان
عن حماد بن سلمة عن عاصم (٣٥٩٩ و ٤٤١٢) (ج ١ ص ٣٧٩ و ٤٦٢) رواه الطيالسي
(رقم ٣٥٣) عن حماد بن سلمة ، ورواه أبو نعيم في الدلائل (س ١١٣) من طريق
الطيالسي . ونسبه ابن كثير في التاريخ (٦ : ١٠٢) لليهقي .

بن محمد الأكفاني من الشيخ أبي بكر محمد بن طي الحنابلة رضي الله عنه [. فالظاهر من هنا ومن مقارنة الخط بخط أبي بكر الحنابلة في السماع الماضي برقم (١١) (ص ١١١ أصل) أن هذه الأحاديث بخط أبي بكر الحنابلة ، وأنه هو الذي سمعها من عبد الرحمن بن نصر مع من سمع منه في السماع الثاني سنة ٤٠١ كما مضى في السماعات (رقم ٢ ، ٤ ، ٦) خصوصاً وقد ثبت من السماعات أن ابن الأكفاني لم يسمع الكتاب في هذا الأصل إلا من ابن الحنابلة وحده .

أثران رواهما أحد السامعين في السماع

(رقم ٨ سنة ٤٥٧)

٤٩ — حدثنا الشيخ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكتاني رضي الله عنه [٥٣]
لفظاً . قال : أخبرنا أبو المعمر المسدد بن علي بن عبد الله الأملوكي إمام جامع
حصص قدم علينا ، إجازة ، قال : حدثنا القاضي أبو بكر محمد بن عبد الرحمن
بن عمرو الرحبي سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، قال : حدثنا أبو العباس أحمد
بن منصور بن محمد البشيراني ، قال : سمعت أبا جعفر محمد بن عبد الله القرغاني
بنديسابور يقول : سمعت أبا بكر الشافعي يقول : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام ، قلت : يا رسول الله ، بما جُوزى الشافعي عن ذكره لك في كتاب
الرسالة ؟ قال : جوزى ألا يُوقف للحساب .

٥٠ — ثنا أبو العباس الشيرازي^(١) ، قال : حدثنا عبد الواحد بن
الحباب ، قال : سمعت أبا الحسن بن أبي صغير يقول : سمعت للزني يقول : سمعت
الشافعي يقول : من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن كتب الحديث قويت
حبته ، ومن نظر في الفقه نبُل مقدارُه ، ومن نظر في اللثة رَقَّ طبعه ، ومن لم
يَعْن نفسه لم ينفعه علمه .

(١) هنا الاستدلال تابع لما قبله ، والذي يقول « حدثنا أبو العباس الشيرازي » هو القاضي
أبو بكر الرحبي .

٥١ — وحدثنى بعض فقهاء الشافعيين أن هذه رسالة الشافعى إلى عبد الرحمن بن مهدى سأله فيها .

هذه الآثار الثلاثة مكتوبة في (٥٣ أصل) وتحتها السماع على أبي بكر الحداد سنة ٤٥٧ الهى مضى برقم (٨) ويظهر أنها كلها بخط كاتب السماع في ذلك المجلس . والشيخ المروى عنه هذه الآثار هو الحافظ عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن على التميمى الصوفى « الإمام المحدث مفيد دمشق ومحدثها » كما وصفه الذهبي في التذكرة ، وهو من شيوخ عبد الكريم بن حمزة السلى الحداد الهى سمع الرسالة سنة ٤٥٨ كما مضى برقم (٣٤) وهدية الله بن الأكفانى الهى سمعها سنة ٤٦٠ كما مضى برقم (١٢) وحدث عنه أيضاً الخطيب البغدادى والأمير ابن ماكولا . ولد سنة ٣٨٩ ومات في جمادى الآخرة سنة ٤٦٦ وله ترجمة في تذكرة الحفاظ (٣ : ٣٤٢) والأنساب السمعاني (ورقة ٤٧٥) والشفرات (٣ : ٣٢٥) . والآثر الأول روى نحوه ابن السبكي في الطبقات (١ : ٩٨) بإسناده عن ابن بيان الأصبهاني أنه رأى مثلاً مثله . والآثر الثانى سيأتى نحوه بإسناد آخر رواه ابن الأكفانى عن الخطيب البغدادى (برقم ٥٥) وعمل الحافظ ابن حجر في (توالى التأسيس ص ٧٢ طبعة بولاق) نحوه بدون إسناد ، وكذلك ابن السبكي في الطبقات (١ : ٢٤١) .

آثار مكتوبة في (ص ٩ أصل) بخط هبة الله بن الأكفانى

٥٢ — بسم الله الرحمن الرحيم . حدثنا الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب من لفظه في رجب من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ، قال أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن رزقويه ، قال : أخبرنا دعلج بن أحمد قال : سمعت جعفر بن أحمد الشاماني^(١) يقول : سمعت جعفر بن أخى أبي ثور يقول : سمعت عمى^(٢) يقول : كتب عبد الرحمن بن مهدى إلى الشافعى وهو شاب أن يضع له كتاباً فيه معانى القرآن ، ويجمع قبول الأخبار فيه ، وحجة

(١) « الشامات » كورة . كبيرة من نواحي نيسابور ، وجعفر هذا مات في ذى القعدة سنة ٢٧٢ وله ترجمة في أنساب السمعاني (ورقة ٣٢٧) ومجمع البیان (٥ : ٢١٧) .
(٢) هو أبو ثور إبراهيم بن خالد السكلى الفقيه البغدادى ، له ترجمة في تاريخ بغداد (٦٥ : ٦) والتهذيب وغيرها .

الإجماع ، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة ، فوضع له كتاب الرسالة .
قال عبد الرحمن بن مهدي : ما أصلى صلاة إلا وأدعو للشافعي رحمه الله فيها .
٥٣ — أخبرنا محمد ، قال : أنا دعلج ، قال أخبرنا الحسن بن سفيان ،
قال : ثنا الحرث بن سريج النقال ، قال : سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول :
ما أصلى صلاة إلا وأدعو الله تعالى فيها للشافعي رحمه الله تعالى .

٥٤ — أخبرنا محمد ، قال : أخبرنا دعلج ، قال : سمعت جعفر الشامي
يقول : سمعت المزني يقول : كتبت كتاب الرسالة منذ زيادة على أربعين سنة ،
وأنا أقرأه وأنظر فيه ويقرأ عليّ ، فما من مرة قرأت أو قرئ عليّ إلا واستفدت
منه شيئاً لم أكن أحسنه

ثم كتب ابن الأكفاني التوقيع الذي مضى برقم (٣٤) بعد هنا ، ثم كتب :

٥٥ — وحدثنا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت
الخطيب قراءة من لفظه ، قال : أخبرني أبو القاسم الأزهرى ، قال : ثنا
الحسن بن أحمد الصوفي ، قال : ثنا النيسابورى ، وهو عبد الله بن محمد بن زياد ،
قال : سمعت المزني ، ح وحدثنا أبو طالب يحيى بن علي بن الطيب الدسكرى لفظاً
بجلوان ، قال : ثنا أبو عروبة محمد بن جعفر النصيبي بمرجان ، قال : ثنا عبد الله
بن أبي سفيان بالموصل ، قال : سمعت المزني يقول : سمعت الشافعي يقول :
من تعلم القرآن عظمت قيمته ، ومن نظر في الفقه نبل مقداره ، ومن تعلم اللغة
— وقال الدسكرى : من نظر في اللغة — رقى طبعه ، ومن نظر في الحساب — وقال
الأزهرى : ومن تعلم الحساب — تجزّل رأيه ، ومن كتب الحديث قويت حجته ،
ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه .

بلغتُ سماعاً والحمد لله وحده ، وصح .

٥٦ — ونا الشيخ الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت من لفظه
في التاريخ ، قال : أنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن رزقويه ، قال : سمعت أبا بكر

أحمد بن علي بن محمد بن القاسم النيسابوري يقول : سمعت غسان بن أحمد يقول :
سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعي يقول : أردت مالك بن أنس ، وقد حفظت
للموطأ ، قدمت عليه ، فقال لي ، اطلب من يقرأ لك ، قلت له : إن أعجبتك
قراءتي ؟ قرأت عليه للموطأ كله حفظاً .

٥٧- وبه قال سمعت الشافعي يقول : إذا قرأت على العالم قل أخبرنا ،

وإذا قرأ عليك قل حدثنا .

[وسمع] ^(١) الجماعة المستون أعلى هذا ، وصح .

هذه الآثار كلها في (ص ٩ أصل) بخط هبة الله بن الألفاني ، ممعها من الخطيب
البغدادي صاحب التاريخ من كتاب (تاريخ بغداد) وقد بحث عنها فوجئت الأمر الأول منها ،
وهو (رقم ٥٢) في ترجمة الشافعي (ج ٢ ص ٦٤ - ٦٥) ووجدت أيضاً (رقم ٥٦) في
ترجمة ابن القاسم (ج ٤ ص ٣١٣) ولم أجد باقيها ، ولعلها مفرقة في مواضع منه يطول البحث
عنها . والأثر (٥٦) نقل نحوه ابن حجر في توالي التأسيس (ص ٥١) عن ابن أبي حاتم
من الربيع .

كلمة لأبي حاتم (ص ٤ من الأصل)

٥٨- قال أبو حاتم : إذا قال الشافعي رحمه الله في كُتبه « أخبرني

الثقة عن ابن أبي ذئب » فهو ابن أبي مُدَيْبٍ . وإذا قال « أخبرني الثقة
عن الليث بن سعد » فهو يحيى بن حسان . وإذا قال « أخبرنا الثقة عن الوليد
بن كثير » فهو عمرو ^(٢) بن أبي سلمة . وإذا قال « أخبرنا الثقة عن ابن جريج »
فهو مسلم بن خالد الزنجي . وإذا قال « أنا الثقة عن صالح » ولى التوأمة « فهو
إبراهيم بن [أبي] يحيى ^(٣) .

هذه القائمة مكتوبة فوق عنوان الأصل الذي بخط ابن الألفاني ، وأظنها بخطه أيضاً ،
وقد قلها العلماء من أبي حاتم وغيره ، وهؤلاء نحوها مع بعض اختلاف ، وانظر تدريب الراوي
للسيوطي (ص ١١٣ - ١١٤) .

(١) الزيادة ضائعة من الأصل بأكمل طرف الورقة ، فزادها لحاجة السلام إليها .

(٢) في الأصل « عمر » وهو خطأ ، وانظر الرسالة (رقم ١٠٩٣) .

(٣) في الأصل « بن يحيى » وهو خطأ .

شعر للصنوبرى فى مدح أبى الحسن بن يزيد الحلبي

٥٩ — على بن محمد بن إسحق بن يزيد الحلبي أبو الحسن الفقيه^(١)
 قرأت بخط الحافظ أبى القاسم بن عساكر : أنا الشيخ الإمام أبو السعد
 أحمد بن على بن الجلي^(٢) ، أنا الشيخ أبو منصور عبد المحسن بن محمد بن على^(٣)
 قراءة من لفظه ، فى المحرم سنة سبع وستين وأربعمائة ، أنشدنى أبو الحسن بن
 يزيد الحلبي^(٤) لأبى بكر الصنوبرى^(٥) فيه يمدحه :

يزيدُ الفقهَ والفقهاءَ حبًّا إلى [قلبى]^(٦) فقيهُ بنى يزيدِ
 تنهى ثم زاد على التناهى وأشرفَ أن يزيدَ على الزيدِ
 أبا الحسن ابتلى عمرًا مداهُ مدى لبيدٍ وليس مدى لبيدِ
 وعش عيشًا جديدًا كل يوم قريرَ العين بالمر المبيدِ
 فكم من مستفادٍ منه علمًا^(٧) بمدك إليك كفًا للمستفيدِ

هذه القطعة مكتوبة فى الأصل فى (ص ٨) ولم أعرف كاتبها ، وقد أجبت دعوة الشاعر
 للعالم ، فعاش مائة سنة .

(١) لم أجد هذه الترجمة فى تاريخ ابن عساكر المفوظ بالمكتبة التيمورية بدار الكتب ،
 لأن فيها نقصاً فى مواضع كثيرة ، منها هذا الموضع ، فترجمة « على بن أبى طالب » تبدأ فى
 (ج ٢٩ ص ١٩٦) وتنتهى فى (ج ٣٠ ص ١٨٤) ثم يمدحها ترجمة « على بن هبة الله »
 فسقط من آباء من اسمه « على » من باقى حرف البين إلى حرف الهاء .

(٢) له ترجمة فى (ش ٤ : ٧٣) ومات سنة ٥٢٥ .

(٣) هو أبو منصور الشيعى البغدady ، ولد سنة ٤١١ ومات سنة ٤٨٩ (ش ٣ : ٣٩٢)
 (ق ١ : ٥٦٤) (ن ٤٤٤ : ٢١٥٤) .

(٤) هو للفقيه أبو الحسن بن يزيد الحلبي الفاضل الشافعى ، المحدث الكبير ، نزيل مصر ،
 مات سنة ٣٩٦ عن ١٠٠ سنة (ش ٣ : ١٤٧) (قضاة مصر ص ٥٩٥) .

(٥) هو أحمد بن محمد بن الحسن الصنوبرى ، شاعر معروف ، له ترجمة فى (ع ٣ : ٧٠٩)
 (مع ١ : ٤٥٦) (لس ورقة ٣٥٥) (نوات الوفيات ١ : ٧٧) ولم يذكره تاريخ وفاة .
 وذكره فى معجم البلدان فى مادة « حلب » باسم « محمد بن الحسن » وهو خطأ فى طبعى
 أوربة ومصر .

(٦) فى الأصل « إلى » والزيادة ضرورية لوزن البيت ، فزدناها .

(٧) حكنا فى الأصل بالنصب ، وهو شاهد آخر على إنابة الجار والمجرور نائب الفاعل مع
 نصب المفعول ، كما تكرر فى الرسالة (انظر رقم ٤٥ من فهرس الفوائد القوية) .

نسخة العنناد بن جماعة^(١)

٦٠ - عنوان النسخة (لوحة رقم ١٢)

كتاب الرسالة من تصانيف الإمام الشافعى رضى الله عنه . رواية حرملة بن يحيى التنجي^(٢) ، والربيع بن سليمان المؤذن المصرى ، رحمهما الله ، عنه .

٦١ - إسناد العنناد إسماعيل بن جماعة بالكتاب (لوحة رقم ١٢)

أخبرنا بها إجازة معينة المسند عبد الرحيم بن محمد المصرى^(٣) ، بإجازته المعينة لها من الحافظ أبى عمر عبد العزيز بن محمد بن جماعة^(٤) ، بروايته لها

(١) هو عماد الدين إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ، وسبقنا بقاى نسبه فى ترجمة جده ، كنيته أبو الفداء ، وعرف كأسلانه بابن جماعة ، ولد بيت القدس فى ٢٣ رمضان سنة ٨٢٥ ، قرأ على الحافظ ابن حجر والجلال الحلى وغيرهما . ترجم له (ش ٢ : ٢٨٤) ولم يذكر تاريخ وقته ، وأظنه مات بعد السخاوى .

(٢) «التنجي» بضم التاء ، وحرملة كنيته أبو حفص ، وهو المصرى الحافظ ، صاحب الشافعى وابن وهب ، روى عنه مسلم فى صحيحه ، صنف الميسوط والمختصر ، وروى كتب الشافعى ، ولد سنة ١٦٦ ومات فى شوال سنة ٢٤٣ (تهذيب ٢ : ٢٢٩) (ش ٢ : ٦٣) (ش ٢ : ١٠٣) (ط ١ : ٢٥٧) (ش ١ : ١٩٥) .

(٣) هو عبد الرحيم بن محمد بن عبد الرحيم بن على ، ناصب الدين بن الفرات المصرى الحنفى ، ولد بانقاهرة سنة ٧٥٩ ، أخذ عن كثير من علماء عصره ، وأخذ عنه السخاوى وغيره ، مات يوم السبت ٢٦ ذى الحجة سنة ٨٥١ ، قال ابن حجر : «قد جاوز التسعين ممثما بسمعه وبصره ... وهو الآن مسند الديار المصرية» (ش ٤ : ١٨٦ - ١٨٨) وأخطأ السخاوى فذكر إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة فى شيوخ ابن الفرات ، مع أنه تلميذه كما هو ظاهر . والصواب ما ذكره بعد ذلك أنه «أجزله فى عاشر شعبان سنة ٧٦٥ المز أبو عمر بن جماعة فهرست مروياته بالسباع والإجازة» .

(٤) هو عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن صخر السكتانى ، عز الدين قاضى المسلمين ، ولد فى ٩ محرم سنة ٦٩٤ ، وولى قضاء الديار المصرية سنة ٧٣٨ ومات بمكة فى ١٠ من جادى الأولى سنة ٧٦٧ (ش ٦ : ٢٠٨) (در ٢ : ٣٧٨) (ط ٦ : ١٢٣) (ذ ١٤١ ، ٣٦٣) .

عن أبي الحسن يوسف بن محمد بن إبراهيم النمشقي^(١) مشافهةً ، قال :
أنا الحسين بن إبراهيم الإربلي ، ويوسف بن مكتوم القيسي ، وعبد الله بن بركات
القرشي ، وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، قالوا : أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم
الخشوعي سمعنا ، قال الإربلي : خلا الجزء الأول فإجازةً منه ، بسنده باطنها ،
إسماعيل بن جماعة .

٦٢ - إسناد آخر له

وأخبرني جدي عبد الله بن جماعة عن جع من أصحاب البدر بن جماعة
عنه^(٢) ، أنا الحسين بن إبراهيم الإربلي ، وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، عن بركات
الخشوعي ، بسنده .

٦٣ - إسناد آخر له

وأخبرني به الحافظ برهان الدين سبط ابن العجمي إجازةً^(٣) ، بساعة
للنصف الثاني منه من العلامة بهاء الدين أحمد بن حمدان الأذرمي^(٤) ، أنا عبد المؤمن

(١) هو سبط الإمام إسماعيل بن إبراهيم بن شاذان التنوخي ، وقد مضى سماعه منه ومن
التيالة منه في أصل الربيع برقم (٢٨) .

(٢) سيأتي الكلام على هؤلاء في (رقم ٦٨) .

(٣) هو الحافظ أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابنسي الحلبي ، سبط ابن العجمي ،
لكون أمه بنت عمر بن محمد بن أحمد بن العجمي الحلبي . ولد في ٢٢ رجب سنة ٧٥٣
وأخذ عن علماء عصره ، منهم البلقيني وابن اللقن والقيروزي والراقي ، وكتب بخطه
الحسن الديني شرح ابن اللقن على البخاري في مجلدين ، وأصله في ٢٠ مجلداً ، وشرح هو
البخاري في مجلدين أيضاً . مات بحلب يوم الاثنين ٢٦ شوال سنة ٨٤١ (ش ١ : ١٣٨ -
١٤٥) (ش ٧ : ٢٣٧) (ذ ٣٠٨ و ٣٧٩) .

(٤) هو شهاب الدين الأذرمي بفتح الراء ، نسبة إلى أذربعت ، بكسر الراء ، ناحية بالشام .
ولد سنة ٧٠٧ ، وله مؤلفات كثيرة ، مات بحلب في ١٥ جادى الآخرة سنة ٧٨٣ (ش ٦ :
٢٧٨) (در ١ : ١٢٤) .

بن عبد العزيز الحارثي، أنا إسماعيل بن إبراهيم التنوخي، ويوسف بن مكتوم،
بسندهما .

٦٤ - إسناد آخر له

وأخبرني به جعج عن ابن أمية^(١) . . . عن أبي الحسن علي بن أحمد
بن البخاري^(٢) إجازة ، بإجازته من أبي طاهر بركات بن إبراهيم ، بسنده .

العنوان (رقم ٦٠) مكتوب بخط نسخي هو خط كاتب النسخة ، ولم أعرفه ، ولم يذكر
تاريخ كتابتها ، والراجح عندي أنها كتبت للعماد إسماعيل بن جماعة ليقرأها على جده الحافظ
عبد الله بن محمد بن جماعة ، وسيأتي مجلس السماع (برقم ٦٨) وأما الأسايد (رقم ٦١ -
٦٤) فإنها كلها بخط العماد إسماعيل (لوحة رقم ١٢) .

٦٥ - فائدة مكتوبة على العنوان (لوحة رقم ١٢)

قال : أبو القاسم عثمان بن سعيد الأنماطي أخذ الفقه عن المزني والريعي ،
وأخذ عنه ابن سريج ، وكان سبب نشاط الناس في كتب الشافعي . قال عن
المزني : أنا أنظر في كتاب الرسالة عن الشافعي منذ خمسين سنة ، ما أعلم
أنني نظرت فيه مرة إلا وأنا أستفيد منه شيئاً لم أكن عرفته .

(١) هو عمر بن حسن بن يزيد بن أمية بن جمة الراعي ثم الحلبي ثم الدمشقي ثم المزني ،
للقهوق وابن أمية ، مسند النصر ، ولد في ١٨ رجب سنة ٦٧٩ قال ابن حجر : «ووم من
أرخه بعد ذلك» . حدث بالكثير ، ورحل إليه الناس ، وحدث نحواً من ٥٠ سنة ، مات في
٨ ربيع الآخر سنة ٧٧٨ وقد كاد يتم ١٠٠ سنة (ش ٦ : ٢٥٨) (در ٣ : ١٥٩)
(٢) هو الفخر بن البخاري ، مسند الدنيا ، علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي ، ولد
في آخر سنة ٥٩٥ ، وحدث بمصر ودمشق وبغداد وغيرها ، روى الحديث فوق ستين سنة ،
وسمع منه الأئمة الحفاظ ، منهم للنفري والميماطي وابن دقيق العيد وتقي الدين بن تيمية . مات
يوم الأربعاء ٢ ربيع الآخر سنة ٦٩٠ (ش ٥ : ٤١٤) (ك ١٣ : ٣٢٤) .

هذه ائمة مكتوبة بقلم ثخين ، وأظنها بخط إسماعيل بن جماعة أيضاً ، فحرب الشبه بين خطها وخط ما قبلها مع اختلاف القلم . وأبو القاسم الأعظمي للذكور مات بغداد في شوال سنة ٢٨٨ وهذه القائمة مذكورة بنصها تقريباً في ترجمته (خ ١ : ٣٩٢) وله ترجمة أيضاً في تاريخ بغداد (١١ : ٢٩٢) وفي (ش ٢ : ١٩٨) .

صورة أول النسخة

٦٦ — بسم الله الرحمن الرحيم . وهو حسبنا ونعم الوكيل . أخبرنا الأمين الثقة أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الحشوعي قراءة عليه ، قال : أخبرنا الشيخ الأمين أبو محمد هبة الله بن أحمد الأكلاني قراءة عليه وأنا أسمع ، في شهر سنة ثمان عشرة وخمسمائة ، قال : أخبرنا الشيخ أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن موسى السلمي الحداد قراءة عليه في شهر ربيع الآخر سنة ستين وأربعمائة . قال : أخبرنا الحافظ أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي قراءة عليه في بيته سنة ست وأربعمائة ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد الشيباني قراءة عليه سنة ثمان وأربعمائة ، قال : أخبرنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه الحصارى ، قال : أخبرنا الربيع بن سليمان المرادي ، قال : حدثنا الشافعي رضي الله عنه قال .

هذا الإسناد مكتوب في أول الصفحة الثانية من النسخة عند بدء الكتاب ، كمادة التضمين في ذكر أسانيدهم إلى المؤلفين في أوائل الكتب ، ويظهر من هذا أن هذه النسخة كتبت من نسخة لأحد السامعين من أبي طاهر الحشوعي ، ومن وصل إسماعيل بن جماعة إسناده بهم ، في الأسانيد الماضية (رقم ٦١ ب ٦٤) . وهذا الإسناد مصدق كل التصديقات المسماة للذكورة على أصل الربيع ، فانظر مصاح أبي طاهر من ابن الأكلاني سنة ١٨٠ (رقم ١٨) ومصح ابن الأكلاني من أبي بكر الحداد سنة ٤٦٠ (رقم ١٢) ومصح أبي بكر من تمام وعبد الرحمن سنة ٤٠٦ و ٤٠٨ (رقم ٤ ، ٣٠) .

إسناد آخر

٦٧ — طريق آخر ، بسم الله الرحمن الرحيم . أنا الشيخ أبو غانم أحمد بن الحسن بن أحمد بن البنا الفقيه^(١) رحمه الله قراءة عليه وأنا أسمع ، في جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين [وخمسة] ، قيل له : أخبركم الشيخ أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد الأبنوسى^(٢) قراءة عليه وأنت تسمع فأقرّ به ، قال : أخبرنا أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتّانى المقرئ^(٣) ، قال : أنا أبو الحسن موسى بن جعفر بن محمد بن قرين العثمانى^(٤) ، قال : أنا الربيع بن سليمان المرادى ، قال أنا الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعى رضى الله عنه .

هذا الاسناد مكتوب بحاشية الاسناد الذى قبله فى النسخة ، وكلمة « وخمسة » مكتوبة فوق السطر بالحرّة . وهو إسناد لا يتصل بأسانيد أصل الربيع ، بل هو طريق منابر لها .

(١) هو مستند العراقى البغدادى الحلبى ، مات فى صفر سنة ٥٢٧ وله ٨٢ سنة (ق ١ : ٤٥) (ش ١ : ٧٩) وذكر فيه باسم « أحمد بن على » وهو خطأ ، فأبوه الفقيه الزاهد المقرئ اسمه « الحسن بن أحمد بن عبد الله أبو على بن البنا » له ترجمة فى (ش ٣ : ٣٢٨) وطبقات الحنابلة لابن أبى عمير (ص ٣٩٧) .

(٢) لم أجد تاريخ وفاته ، وذكر فى (ق ٢ : ٨٧) وأنه روى الثراء عن أحمد بن عبد الله السوسنجردى سنة ٣٩٠ وروى عنه القراءة الأخوان أحمد ويحيى ابنا الحسن بن أحمد بن عبد الله . يبنى أبا غالب بن البنا وأخاه . ثم وجدت الأبنوسى هنا فى تاريخ بغداد (١ : ٣٥٦) ولأنه سمع من البارقلنى ، ولد سنة ٣٨١ ومات فى شوال سنة ٤٥٧ .

(٣) هو صاحب أبى بكر بن مجاهد ، قرأ عليه وسمع منه كتابه فى القراءات ، ولد سنة ٣٠٠ ومات فى ١١ رجب سنة ٣٩٠ (ش ٣ : ١٣٤) (ق ١ : ٥٨٧) (تاريخ بغداد ١١ : ٢٦٩) .

(٤) هو من شيوخ البارقلنى ، وكان ثقة ، ولد فى المحرم سنة ٢٤٦ ومات يوم الأربعاء ١٢ فى القعدة سنة ٣٢٨ (تاريخ بغداد ١٣ : ٦٠) .

السماع على الجلال ابن جماعة سنة ٨٥٦ (لوحة رقم ١٣)

٦٨ — الحمد لله وحده . قرأتُ جميع (كتاب الرسالة) هذا ، على مولانا شيخ الإسلام الخطيبى الجلالى أبى محمد عبد الله بن جماعة^(١) ، فسبح الله فى مدته ، وأخبر به قراءة عن العلامة أبى إسحق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد الشامى^(٢) ، والشرف أبى بكر بن الحافظ عز الدين عبد العزيز بن جماعة^(٣) إجازة ، قال : أنا قاضى القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة^(٤) ، أنا الحسين بن إبراهيم الإربلى ،

(١) هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن على بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله ، الكنانى المحوى للقدسى القاضى ، ولد فى ذى القعدة سنة ٧٨٠ ببيت المقدس ، من أسرة نبغ فيها كثير من العلماء الكبار ، عرف كل منهم بابن جماعة . أخذ عن شيوخ عصره ، منهم ابن الجزرى وابن اللقن والرافى والمهشبه ، وكان خيراً فقه متواضعاً ، كثير التلاوة والعبادة والتهجد ، مذكوراً بلبابة الدعوة ، مات بالرملة فى ذى القعدة سنة ٨٦٥ (ض ٥ : ٥١) (ش ٧ : ٣٠٥) .

(٢) هو الخوخى البطل الأصل ، الممشق المنشأ ، نزيل القاهرة ، ولد سنة ٧٠٩ وأخذ عن العلماء الكبار ، منهم البرزالى والمزى وأبو حيان ، ومهر فى القراءات ، وهو ممن أخذ عنه الحافظ ابن حجر ولازمه طويلاً ، وكان يعرف بالبرهان الشامى الضرير ، لما ذهبه بصره ، مات ليلة الاثنين ٨ جادى الآخرة سنة ٨٠٠ (در ١ : ١١) (ش ٦ : ٣٦٣) (ق ١ : ١٣)

(٣) هو أبو بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، يعرف كسلفه بابن جماعة ، ولد فى ٣ ذى القعدة سنة ٧٢٨ ، قال الحافظ ابن حجر : « كان يكتب خطأ حسناً ، ولديه فضائل ، رأيتُه يتناول الكتاب المكتوب للطوى ، فيقرأ ما فيه ، وهو فى كنه من غير أن يشاهد باطله ... وكان يدرى أشياء عجبية صناعية » . مات فى ١٤ جادى الأولى سنة ٨٠٣ (ض ١١ : ٤٧) (ش ٧ : ٢٧) .

(٤) هو شيخ الإسلام ، قاضى القضاة بمصر والشام ، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ، بدر الدين أبو عبد الله المحوى المصرى الشافى ، ولد عشية الجمعة ٤ ربيع الثانى سنة ٦٣٩ =

وإسماعيل بن إبراهيم التنوخي ، إجازة ، قالاً : أنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعي ، بسنده في أوله^(١) . فسمع جميع الكتاب والذي الخطيب الإمامي العالمي برهان الدين أبو إسحق إبراهيم ابن المسيع^(٢) ، وأخواه محمد وموسى ، والأخوان الملاحي النجمي محمد^(٣) ، ومحب الدين أحمد^(٤) ، والفضلاء زين الدين عبد الكريم بن أبي الوفاء ، وشمس الدين محمد بن الجلال يوسف بن الصفي المصري^(٥) ، وزين الدين عمر بن عبد المؤمن الحلبي^(٦) ، وعلى بن خليل بن أبي قيس ، وسمع مئوداً جماعة ، فسمع الأخ عز الدين من أوله ، وكذلك ناصر الدين محمد بن غرس الدين خليل الترجمان ، إلى (باب العلل في الأحاديث) ، والعز عبد العزيز فقط من (باب الاجتهاد) إلى آخر الكتاب ، وزين الدين

== بحمادة ، وتبحر في العلوم ، وتميز في التفسير والفقه ، وجمع وصنف ، وولى قضاء الاقليمين ، فحدث سيرته ، أضر بآخر عمره ، فاقطع العبادة قريبا من ست سنين ، ومات في جمادى الأولى سنة ٧٣٣ (در ٣ : ٢٨٠) (ش ٦ : ١٠٥٠) (ذ ٧ : ١٠٧) (ط ٥ : ٢٣٠) (١) يشير إلى الاسناد الماضي برقم (٦٦) .

(٢) هو والد إسماعيل ، وابن المسع عبد الله ، عرف كباقي أسرته بابن جماعة ، ولد سنة ٨٠٥ بيت المقدس ، وولى قضاء بلده وخطابها ، مات في آخر صفر سنة ٨٧٢ (ش ١ : ٧٢) .

(٣) هو أخو الصاد إسماعيل بن جماعة ، وهو أبو البقاء نجم الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة ، فاض القضاء ، شيخ الإسلام ، ولد بالقدس في أواخر صفر سنة ٨٣٣ ، سمع من جده ومن الحافظ ابن حجر وغيرهما ، مات بالقدس سنة ٩٠١ (ش ٨ : ٩٠) (ش ٦ : ٢٥٥) .

(٤) هو أخو الصاد بن جماعة أيضاً ، كان خطيباً بالمسجد الأقصى ، مات ليلة السبت ٥ رمضان سنة ٨٨٩ وقد زاد على ٥٠ سنة (ش ١ : ١٩٥) :

(٥) هو أبو الفتح محمد بن يوسف بن أحمد القاهري الشافعي ، ولد سنة ٨٢٤ ، ولازم الحافظ ابن حجر وسمع عليه الكثير ، مات في ذي الحجة سنة ٨٩٢ (ش ١٠ : ٨٩) .

(٦) ترجم له في (ش ٦ : ٩٩) وقال « الخليلي » بدل « الحلبي » . ولد سنة ٧٨٩ ولم يذكر تاريخ وفاته .

عبد الرحمن بن أحمد بن غازي^(١) من (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) إلى آخر الكتاب ، وكذلك على بن حسن بن الوزان ، وغرس الدين خليل بن الشهاب أحمد بن قطس^(٢) [سمع الكتاب خلا^(٣)] من قوله في (باب الحجة بتثبيت خير الواحد) : « قال الشافعي ثنا سفيان » فذكر حديث عمر « أذكر الله امرءاً سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً » الحديث ، إلى حديث سعيد بن جبير « قال قلت لابن عباس إن نوحاً البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل » الحديث ، ويوسف وإبراهيم ولدا تاج الدين عبد الوهاب قاضي الصلت^(٤) ، من (باب كيف البيان) إلى (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) ، وسمع إبراهيم قطط من (باب العلل في الأحاديث) إلى (باب الاجتهاد) ، وشرف الدين موسى بن شيخ التنكزية من (باب النعي عن معنى أوضح من معنى قبله) إلى (باب الاجتهاد) ، وعلاء الدين علي بن إبراهيم النري^(٥) من أول الكتاب إلى (باب الصنف الذي يبين سياقه معناه) ،

(١) سوا الزرعي المقدسي ، سبط المسح عبدالله بن جماعة ، لازم الكمال بن أبي شريف ، مات قبل الكهولة سنة ٨٨٩ (ش ٤ : ٥٥) .

(٢) مكث في السماع بدون قطط ، ولم أعرف من هو ؟

(٣) الزيادة مثبته بحاشية السماع بخطه وسيفير إلى توكيدها في آخره .

(٤) لم أجد ترجمة يوسف ، أما إبراهيم فقد ذكره السخاوي ، وأنه رآه في مكة مجاوراً على خير في سنة ٨٩٧ ولم يذكر وقته . وأبوهما عبد الوهاب بن أبي بكر بن أحمد بن محمد المثنى الشافعي ، ولد سنة ٨٢٣ هجرياً ، وولي قضاء الصلت في مات سنة ٨٩٣ (ش ١ : ٧٣) ، ٥ : ٩٩ ويظهر من هنا أن يوسف وإبراهيم كانا طفلين وقت السماع ، لأن أباها كان شاباً في سنة ٨٥٦

(٥) ذكره السخاوي فقال : « نزيل بيت المقدس المتوفى به في » ولم يذكر تاريخ الوفاة (ش ٥ : ١٦٠) .

وزين الدين عبد القادر بن قطلوشاه من حديث ابن عمر^(١) «أذكر الله امرءاً سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين شيئاً» إلى آخر الكتاب . وأجازم السمعُ روايةَ الكتاب وما يجوز له روايته ، لافظاً قوله عقب القراءة ، وكانت في ستة مجالس ، آخرها نهار الخميس سابع عشر صفر سنة ٨٥٦ قاله وكتبه إسماعيل بن جماعة والملحق على الماش [سمع الكتاب خلا] صحيح ما إسماعيل بن جماعة .

ثم كتب الشيخ السمع بخطه تحت ذلك مانصه :

« صحيح ذلك . كتبه عبد الله بن محمد بن جماعة ، غفر الله تعالى له . »

هذا مجلس السماع للثبت بخط إسماعيل بن جماعة في آخر نسخة المرقوءة على جده الجلال بن جماعة ، وتخته خط جده إثباتاً لصحته ، وهو المصور هنا (لوحة رقم ١٣) .

—

(١) كنا بخطه في السماع ، والحديث حديث عمر .

فهرس أعلام الساعات

وما ألحق بها^(*)

إبرهيم بن أحمد بن عبد الواحد الثاني ٦٨	* إبرهيم بن أحمد بن عبد الواحد الثاني ٦٨
٢٥	* إبرهيم بن إسماعيل بن إبرهيم بن شاكر
* إبرهيم بن محمد بن خليل سبط ابن الجعي	التنوخى ٢٨
٦٣	* إبرهيم بركات بن إبرهيم الخشوعي ٢٢
إبراهيم بن مهدي بن علي الفاغوري ٢١	٢٧، ٢٦، ٢٣
* أحمد بن إبرهيم بن عبد الله بن محمد بن بركة	إبرهيم بن الحسن بن طاهر بن الحصن الجوى
عبد الدين ٦٨	١٦
أحمد بن إبرهيم التيسابوري ٦، ٤	إبرهيم بن حمزة الجرجاني ١٢
أحمد بن أبي بكر بن أبي الحسن البصري	* إبرهيم بن خالد الكلي أبو نور ٥٢
٢١	* إبرهيم بن داود بن طاهر الفاضل ٢٦، ٢٧
* أحمد بن الحسن بن أحمد البنا ٦٧	إبرهيم بن طاهر بن بركات الخشوعي ١٦
* أحمد بن الحسن بن عبد الله بن عاكر ١٩	* إبرهيم بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨
* أحمد بن حمدان الأفرمي ٦٢	إبرهيم بن عبد الوهاب بن أبي بكر ابن قاضي
أحمد بن راشد بن محمد القرني ١٦، ١٧	الصلب ٦٨
أحمد بن سليمان الزواوي ٢٨	إبرهيم بن عبد الوهاب بن علي المهباني ٢٦
أحمد بن عبد الله بن الحنين ٢٨	٢٧،
أحمد بن عبد الباقي بن الحسين القيسي ١٥	إبرهيم بن علي بن إبرهيم الاسكندراني ٢٢
أحمد بن عبد الواحد الزمكاني ٢٨	٢٣،
أحمد بن عاكر بن عبد الصمد ٢٢، ٢٣	* إبرهيم بن محمد بن إبرهيم الخناني ٢، ٤، ٤،
أحمد بن علي الدبراني ٢، ٤، ٤، ٦	٣٢، ٧، ٦

(*) الأرقام أرقام الساعات . وكل اسم بجواره نجمة فله ترجمة في أول موضع ذكر فيه .

البدري بن جماعة = محمد بن إبراهيم بن جماعة

* بدل بن أبي العز بن إسماعيل التبريزي ٢٤،
٢٥

* بركات بن إبراهيم بن طاهر الخثومي ١٨،
٢٢ - ٢٨، ٦١، ٦٢، ٦٤، ٦٦،
٦٨

أبو البركات بن عبد الواحد بن محمد بن المسلم ٢٠
بركاستا بن فرجواز بن فرون الديلمي ٢١
برهان الدين سبط ابن العجي = إبراهيم بن
محمد بن خليل

أبو بكر بن حرز الله بن حجاج ٢٥
أبو بكر الصنوبري = أحمد بن محمد بن الحسن
أبو بكر بن طاهر بن محمد البروجردى ٢١
* أبو بكر بن عبد العزيز بن جماعة ٦٨

أبو بكر بن علي بن المسلم = محمد بن علي
أبو بكر بن محمد بن طاهر البروجردى ٢١
أبو بكر بن محمد بن أبي الفضل الخلاملي ٢٨
أبو بكر بن ناصر النجار ١٩

تمام بن حيدرة الأنصاري ١٦
* تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي
٨ - ١١، ٢٩، ٣١، ٦٦

تمام بن محمد بن عبد الله بن أبي جليل ١٦
أبو ثور = إبراهيم بن خالد الكلبي
جامع بن باقي بن عبد الله التيمي ٢٣
* جعفر بن أحمد القاماني ٥٢

جعفر بن عبد الله بن طاهر ٢٤
جعفر بن محمد بن يوسف النوفلي ٢٨، ٤٤
* حرمة بن يحيى التيمي ٦٥
الحسن بن إسماعيل بن حسن الاسكندراني
٢١

* أحمد بن علي بن الحلي ٥٩

أحمد بن علي بن محمود القهرزوزي ٢٨

أحمد بن علي بن علي السلي ٢٢، ٢٣

أحمد بن أبي القاسم بن منصور الجرجاني ١٩

* أحمد بن محمد بن الحسن أبو بكر الصنوبري
٥٩

أحمد بن ناصر بن طاهر البصراوي [الخوراني]
٢١

أحمد بن يحيى بن عبد الرازق اللدسي ٢٦،
٢٧

أحمد بن حسن بن علي الأديسي ٢٢،
٢٣

إسحق بن سليمان بن علي ٢١
إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد بن محمد القيسي ١٨

* إسماعيل بن إبراهيم بن شاذان التنوخي ٢٨،
٦١ - ٦٣، ٦٨

* إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة ٦٠،
٦٤، ٦٨

* إسماعيل بن إبراهيم بن محمد بن أحمد القيسي
١٨

إسماعيل بن أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي
٢٤، ٢٥

إسماعيل بن جماعة = إسماعيل بن إبراهيم
بن عبد الله

إسماعيل بن حمز بن أبي القاسم الاسفندبادي
٢١

ابن أميلة = عمر بن حسن بن يزيد
بن أميلة

- * حمزة بن أحمد بن حمزة البغلاسي ٧
- حيدرة بن عبد الرحمن البويندي ١٢، ٨
- عبد بن منصور بن إسحق الأشنعي ٢١
- * الحضرمي بن شبل بن الحسين الحارثي ١٦
- * الحضرمي بن عبد المحسن القراء ١٢
- خليل بن أحمد بن مطا ٦٨
- داود بن عيسى بن عمر الهكاري ٢٨
- سالم بن تمام بن عثمان العرشي ٢٧، ٢٦
- سعيد بن الحسن بن محسن القهرستاني ١٥
- سعيد بن عمر بن أحمد اللوصلي ٢١
- سلطان بن حمزة الحنابلة ٣٤
- سيدم بن تمام بن حيدرة الأنصاري ١٧، ١٦
- أبو طالب بن محسن بن علي الطارقي ١٦
- * طاهر بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ١٢، ٣٤
- * طلحة بن عبد الله بن الحسن بن طلحة التميمي ٩، ٨
- * ظفر بن الظفر الناصري ٦، ٤، ٤، ٢
- عبد الله بن أحمد بن الحسن التيسابوري
- الحفاف ٦، ٤، ٤
- * عبد الله بن أحمد السمرقندي ١٢، ٨
- * عبد الله بن بركات بن إبراهيم الخشوعي ٦١، ٢٨
- عبد الله بن جماعة = عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن
- * عبد الله بن الحسن بن طلحة التميمي ٩، ٨
- * عبد الله بن الحسين بن محمد الحنالي ٨ - ١١

- * الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصاربي ٦٦، ٣٢، ٢٩، ١١، ٨، ٣، ١
- * الحسن بن أبي عبد الله بن صدقة الصقلي ٢٧، ٢٦
- الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي ٥
- * الحسن بن علي بن الحسن بن عساكر ٢١
- الحسن بن علي بن عبد الله الباعثاني ٢١
- الحسن بن علي بن عقيل بن علي التلي ٢٢، ٣١، ٢٣
- الحسن بن علي بن أبي نصر المناري ٢١
- الحسن بن محمد بن عبد الله الباعثاني ٢١
- * الحسين بن مسعود بن الوزير ١٨
- * الحسين بن هبة الله بن محفوظ بن مصري ٢١
- أبو الحسن بن يزيد الحلبي = علي بن محمد بن إسحق
- * الحسين بن إبراهيم بن الحسين الأرملي ٢٨، ٦٨، ٦٧، ٦١
- الحسين بن أحمد بن عبد الواحد الاسكتلواني ١٨
- الحسين بن أحمد بن عبد الوهاب الاسكتلواني ١٨
- الحسين بن خضر بن الحسين بن عبدان ١٨
- الحسين بن عبد الرحمن بن الحسين بن عبدان ٢١
- أبو الحسين بن علي بن خلدون ٢١
- الحسين بن محمد المحوزي ٨
- الحسين بن محمد بن أبي نصر المناري ٢١
- الحسين بن هبة الله بن محفوظ بن مصري ٢١
- حمزة بن إبراهيم بن عبد الله ٢١

عبد الرحمن بن حصين بن حازم الأموى ٢١
عبد الرحمن بن أبي رشيد بن أبي نصر
المعداني ٢١

عبد الرحمن بن عبد الله الحلبي ٢١
عبد الرحمن بن عبد الواحد بن مرة ١٩
عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوهري ٢١
* عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشيباني
١ - ٨٤٦ - ٢٩٤١١ - ٤٦٤٣٢ -
٦٦٤٤٨ -

عبد الرحمن بن محمد بن الحسن العراقي ٢١
* عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن عساكر
٢١

* عبد الرحمن بن محمد بن مرشد بن معاذ ٢١
عبد الرحمن بن أبي منصور بن نعيم بن الحسين
٢١

عبد الرحمن بن يونس بن إبراهيم اليونسي
٢٦٤٢٦

* عبد الرحيم بن محمد بن الحسن بن عساكر
٢١

* عبد الرحيم بن محمد المصري ٦١
عبد الرحيم بن غلص بن السلم التكموري
٢٦٤٢٦

* عبد الرزاق بن نصر بن السلم بن نصر ١٦
* عبد الصمد بن الحسين بن أحمد التميمي ١٦
* عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني ٤٩ -

٥١
عبد العزيز بن عثمان بن أبي طاهر الأرملي
٢٦٤٢٦

عبد الله بن سالم بن تمام العرضي ٢٦
٢٧

* عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن صابر
١٦٤٢٢٤٢٦٤٢٧٤٣١

عبد الله بن عثمان السقلي ١٩
* عبد الله بن محمد بن الحسن بن عساكر ٢١
عبد الله بن محمد بن سعد الله الحنفي ٢١
* عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن جماعة
٦٨٤٦٤٤٦٢

عبد الله بن محمد بن حبة الله الشيرازي ٢١
عبد الله بن محمد بن ياسين بن عبد الله العمري
٢١

عبد الله بن نصرون بن أبي الوليد الأندلسي
٢٨
عبد الباقي بن محمد بن عبد الباقي التميمي ١٥٤١٦

* عبد الجليل بن عبد الجبار بن عبد الواسع
الأجري ٢٦٤٢٧

عبد الحافظ بن حسن بن هياج ٢٢٤٢٣

عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن زوزة ١٥
عبد الرحمن بن أحمد بن الحسين القيسي ١٨
عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الباقي القيسي ١٨

* عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر السلي
١٣ - ١٧٤٣٦

* عبد الرحمن بن أحمد بن فاذي ٦٨
عبد الرحمن بن أبي الحسين القيسي ١٨
عبد الرحمن بن الحسين بن محمد الحناني ٨ -
١١

* عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع

الأبهرى ٢٦ ، ٢٧

* عبد الوهاب بن أحمد بن عقيل البلي ٢١

عثمان بن إبراهيم بن الحسين ٢١

* عثمان بن سعيد الأعاطي ٦٥

* عثمان بن علي بن الحسن اليوسى الرضى ١٨

* عثمان بن أبي محمد بن بركات الخشوعي ٢٧

* عثمان بن محمد بن أبي بكر الأسفولقي ٢١

* عز الدين بن إبراهيم بن عبد الله بن جامعة ٦٨

* علي بن إبراهيم الفزى ٦٨

* علي بن أحمد البخارى ٦٤

* علي بن الحسن بن أحمد الحوراني النطان ١٤

* علي بن الحسن بن أحمد بن عبد الوهاب للرى

١٥

* علي بن الحسن بن الحسن الكلابي ١٩

* علي بن الحسين بن الحسن الكلابي ١٩

* علي بن الحسن بن حبة الله الحافظ بن حاكم

١٨ ، ٢١ ، ٣١ ، ٣٩

* علي بن حسن الوزان ٦٨

* علي بن الحسين بن صدقة العراقي ٤

* علي بن خضر بن يحيى الأرموى ٢١

* علي بن خليل بن أبي ليس ٦٨

* علي بن عسكر الخوى ابن زين النجار ٢٢

* علي بن عقيل بن علي ضياء الدين التلي

٢٠ - ٢٢ ، ٢٩ - ٣١ ، ٤٢

* علي بن القاسم بن علي بن الحسن بن حاكم

٢٤ ، ٢٥

* علي بن محمد بن إبراهيم الخاني ١ ، ٣ ، ٥٥

٣٢

* عبد العزيز بن أبي علي بن علي بن محمد بن يحيى

الفرقى ٢١

* عبد العزيز بن علي الكزروني ١٢

* عبد العزيز بن محمد بن جامعة ٦١

* عبد الله بن سليمان بن عبد الله للفرق ٢٣

* عبد القادر بن عبد الله الرهاوى ٢٢ ، ٢٣

* عبد القادر بن قطوشاه ٦٨

* عبد القادر بن محمد بن الحسن الرالى ٢١

* عبد القادر بن يحيى بن يحيى الخياط ٢٨٠

* عبد القوى بن عبد الخالق بن وحشى السلى

٢٤ ، ٢٥

* عبد الكريم بن الحسن بن طاهر بن يمان

الحصى ١٨ ، ١٩

* عبد الكريم بن حزة الجناد ٣٤

* عبد الكريم بن عبد الواحد الزملىكى

٢٨

* عبد الكريم بن محمد بن علي الكفرطاني

٢٣

* عبد الكريم بن أبي الوفاء ٦٨

* عبد القليل بن محمد بن رزين الخوى ٢٨

* عبد الحسين بن محمد بن علي ٥٩

* عبد الملك بن علي الحصرى ٨

* عبد المؤمن بن عبد العزيز الحارثي ٦٣

* عبد الحماد بن عبد الله الأتابكي ١٦

* عبد الواحد بن عبد الوهاب بن عبد الله

الأنصارى ٧١

* عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن

حلال ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٩ - ٣١

* عبد الواحد بن مذهب التوشى ١٧

* علي بن محمد بن إسحق بن يزيد الحلبي الفقيه
أبو الحسن ٥٩
* علي بن محمد بن علي البالي ٢٦
علي بن محمد بن علي بن أبي العلاء اللصبي
١٩
علي بن محمود بن علي الشهرزوزي ٢٨
* علي بن السلم بن محمد بن الفتح السلي ١٨
علي بن الظفر بن إبراهيم الكندي ٢٨
* علي بن هبة الله بن علي البغدادي الأسدي
ابن مأكولا ٨ - ١١
* عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني ٦٧
* عمر بن أبي الحسن الصمغاني ١٢
* عمر بن حسن بن مزيد بن أمية ٦٤
* عمر بن عبد المؤمن الحلبي ٦٨
عمر بن موسى بن عمر بن موسى ٢٨
عمر بن ناصر النجار ١٨
عيسى بن أبي بكر بن أحمد الضرير الرافعي
٢١
عيسى بن قحطان بن عبد الله الصرواني ١٩
عيسى بن نيهان الضرير البغدادي ١٨
فارس بن أبي طالب بن نجا ٢١
فضالة بن نصر الله بن حواش الرضوي ٢١
فضائل بن طاهر بن حمزة ٢١
أبو الفضل بن بركات بن إبراهيم الخشوعي
٢٢
أبو الفضل بن صرمة بن علي بن محمد الحارثي
١٩
أبو الفضل خفيد عبد الواحد بن محمد بن السلم
٢٠

* القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر ٢١
أبو القاسم بن محمد بن معاذ الحرثاني ٢١
كامل بن محمد بن كامل التيمي الكفرطاني
١٨
* محمد بن إبراهيم بن جماعة بدر الدين ٦١
٦٨
* محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة
تجيم الدين ٦٨
محمد بن أحمد النرابجدي ١٢
* محمد بن أحمد بن محمد الأبنوسي ٦٧
* محمد بن أحمد بن نعمة بن أحمد المقدسي ٢٨
محمد بن ريس الوزيري ١٩
محمد بن أبي بكر بن محمد الفصلي ٢٥
* محمد بن أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي
٢٤ - ٢٧ ، ٤٥
* محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر ١٩
٤١
محمد بن الحسين بن الحسن الصهرستاني
١٣ - ١٥
محمد بن خليل الترجان ٦٨
محمد بن راشد بن عبد الكريم بن الهادي
٢٥
محمد بن سيد بن إبراهيم الحلاوي ٢٦
محمد السمرقندي = محمد بن أبي الوفاء
محمد بن شبل بن الحسين الحارثي ١٦
محمد بن صديق بن بهرام الصفار ٢٦
٢٧

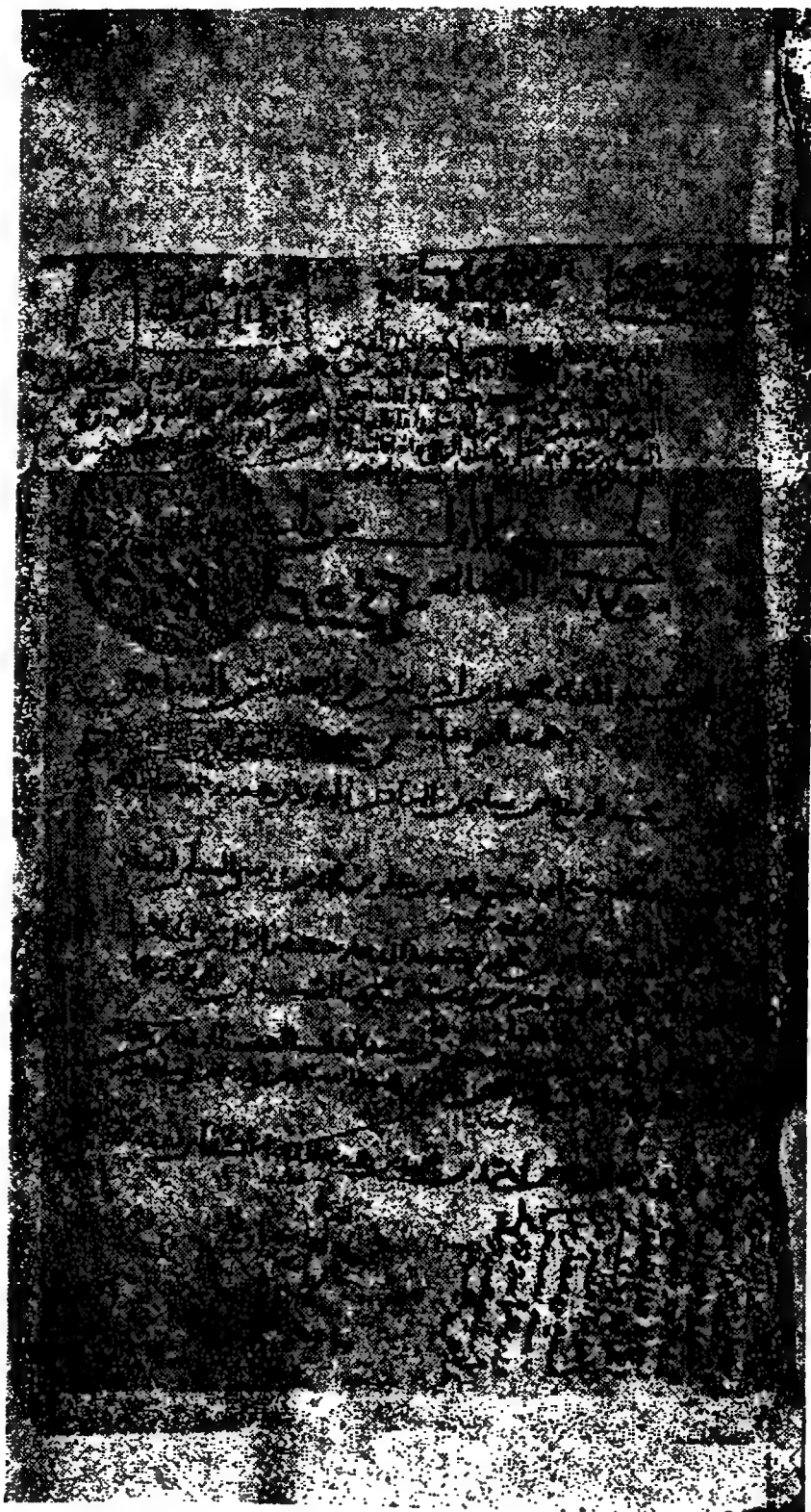
* محمد بن عبد الله بن الحسن بن طلحة التميمي ٩٠٨
 * محمد بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨
 * محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله الأنصاري ٢١
 * محمد بن عبيد بن منصور الهلالي ١٥
 * محمد بن علي بن أحمد بن منصور النضائي ١٨
 * محمد بن علي بن محمد بن موسى الحفاد السلي ٢١
 ٨٠٤ - ١١ - ٢٩ - ٣١ - ٣٥ - ٦٦
 محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي ٢١
 محمد بن علي بن محمد الميمى ٢٦ ، ٢٧
 محمد بن علي بن محمود المهرزوزي ٢٨
 * محمد بن علي بن المسلم بن الفتح السلي ١٧ ،
 ٣٨ ، ١٨
 محمد بن علي النصبي ٥
 محمد بن عمر بن أبي الحسن الجموي ٢١
 محمد بن أبي القاسم بن أبي طالب الأنصاري ٢٨
 محمد بن القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر ٢١
 محمد بن محمد بن أبي جعفر القرطبي ٢٦ ،
 ٢٧
 محمد بن محمد بن عبد الله الشاشي ٢ ، ٤ ، ٦
 محمد بن محمد بن علي الطرسوسي ٨
 * محمد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال ١٥ ، ١٦ ، ٣٧
 محمد بن محمد الدين بن عبد الله بن الحسين ٢٨
 محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحليدي ٨ -
 ١١
 * محمد بن حبة الله بن محمد الشيبازي ٢١
 محمد بن أبي الوفاء السمرقندي ٨ ، ٢٣
 محمد بن يوسف بن أحمد بن خلف الحلي ٢٦ ، ٢٧
 * محمد بن يوسف بن الصفي المصري ٦٨
 * محمد بن يوسف بن محمد البرزالي ٢٦ ، ٢٧
 محمد بن يوسف بن محمد التوفلي للبروف ٢٨ ، ٤٤
 * محمد بن يوسف بن يعقوب الإربلي ٢٦ ،
 ٢٧
 محمود بن علي بن أبي الفثام ابن الفصال ٢٨
 محمود بن معالي بن الحسن بن الحضر الأنصاري
 التجار ١٨
 عظم بن المسلم بن عبد الرحمن التكرودي
 ٢٦ ، ٢٧
 مسعود بن أبي الحسن بن عمر الظاهلي ٢١
 مطاعن بن مكلم بن مهابن بن جرمه الحارثي
 ١٦
 مضاد بن علي البراني ٨ ، ٩
 مكلم بن عمر بن أحمد الموصلي ٢١
 أبو منصور بن أحمد بن محمد بن مصري ٢٥
 * موسى بن جعفر بن محمد بن قرين الثاني ٦٧
 موسى بن شيخ التكرية ٦٨
 موسى بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨
 موسى بن علي بن عمر الممداني ٢١
 نصر الله بن محمد بن الحسن بن عساكر ٢١
 * نصر الله بن محمد بن عبد القوي للمبصبي
 ١٣ - ١٥
 * نصر بن المسلم بن نصر التجار ١٦

* محمد بن عبد الله بن الحسن بن طلحة التميمي ٩٠٨
 * محمد بن عبد الله بن محمد بن جماعة ٦٨
 * محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله الأنصاري ٢١
 * محمد بن عبيد بن منصور الهلالي ١٥
 * محمد بن علي بن أحمد بن منصور النضائي ١٨
 * محمد بن علي بن محمد بن موسى الحفاد السلي ٢١
 ٨٠٤ - ١١ - ٢٩ - ٣١ - ٣٥ - ٦٦
 محمد بن علي بن محمد بن يحيى القرشي ٢١
 محمد بن علي بن محمد الميمى ٢٦ ، ٢٧
 محمد بن علي بن محمود المهرزوزي ٢٨
 * محمد بن علي بن المسلم بن الفتح السلي ١٧ ،
 ٣٨ ، ١٨
 محمد بن علي النصبي ٥
 محمد بن عمر بن أبي الحسن الجموي ٢١
 محمد بن أبي القاسم بن أبي طالب الأنصاري ٢٨
 محمد بن القاسم بن علي بن الحسن بن عساكر ٢١
 محمد بن محمد بن أبي جعفر القرطبي ٢٦ ،
 ٢٧
 محمد بن محمد بن عبد الله الشاشي ٢ ، ٤ ، ٦
 محمد بن محمد بن علي الطرسوسي ٨
 * محمد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال ١٥ ، ١٦ ، ٣٧
 محمد بن محمد الدين بن عبد الله بن الحسين ٢٨
 محمد بن أبي نصر بن عبد الله الحليدي ٨ -
 ١١

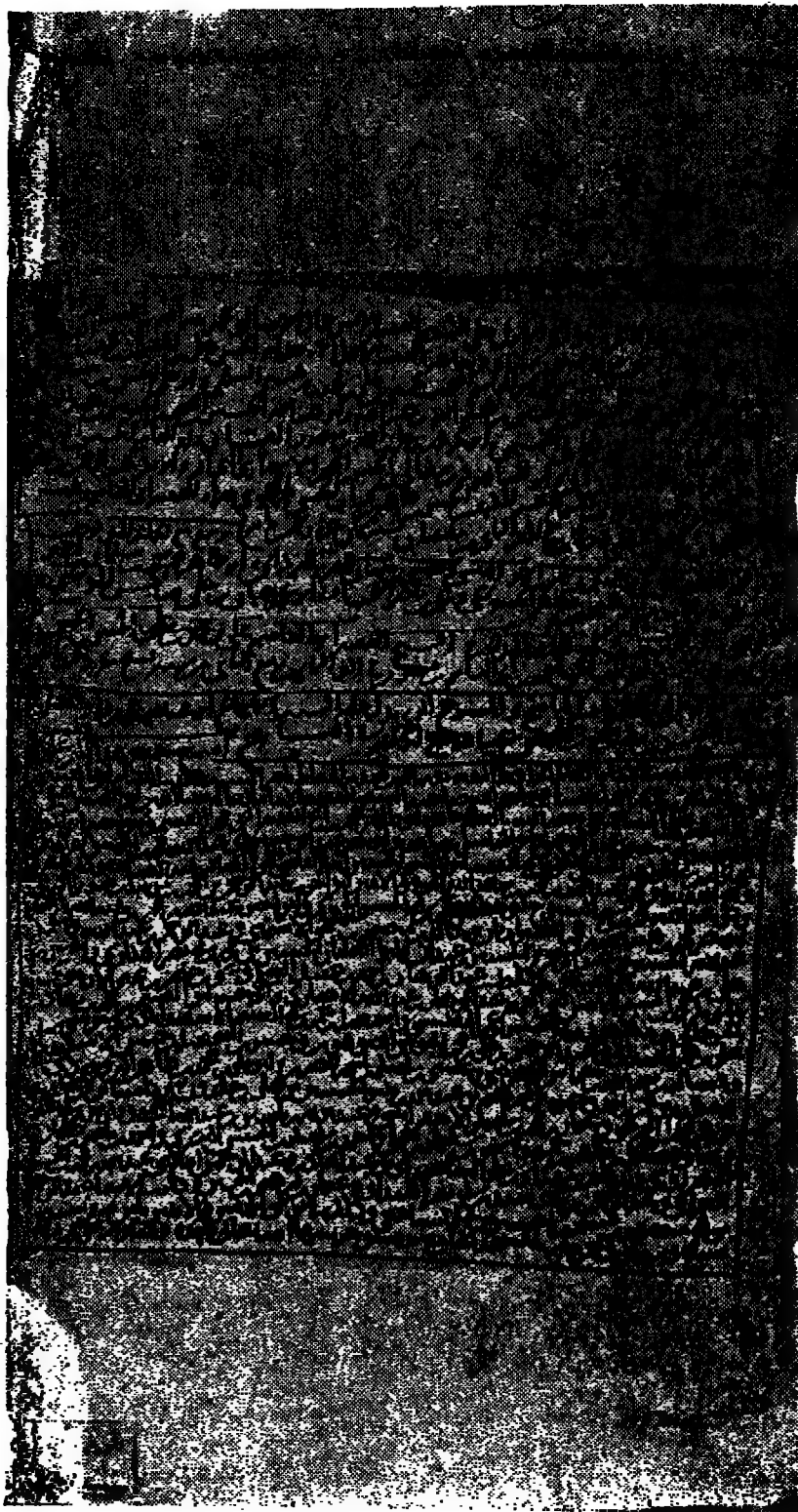
- * هبة الله بن أحمد بن محمد الأكفاني ١٢ -
٢٠، ٢٢ - ٢٥، ٢٧، ٢٩ - ٣١،
٣٤، ٣٥، ٤٠، ٥٢، ٥٨، ٦٦
هبة الله بن حزة الحنّاد ٣٤
هبة الله بن علي البغدادي = علي بن هبة الله
* هبة الله بن محمد بن عبد العزيز الفرسي ٤٣
* وهب بن سلمان بن أحمد السلي ١٨،
١٩، ٤٠
يحيى بن أحمد بن نعمة اللقبسي ٢٨
* يحيى بن علي بن محمد بن زهير السلي ١٨
- * يوسف بن الحسن بن بدر النابلسي ٢٦
يوسف بن عبد الوهاب قاضي الصلت ٦٨
* يوسف بن محمد بن إبراهيم الكردي البعشي
٢٨، ٦١
يوسف بن محمد بن عبد الرحمن المصري الناسخ
٢٦، ٢٧
يوسف بن محمد بن يوسف البرزالي ٢٦
* يوسف بن مكتوم بن أحمد القيسي ٢٨،
٦١، ٦٣
يونس بن سلمان بن أحمد السلي ١٨

لوحة رقم ١

(من ٤ من الأصل) وهو عنوان الجزء الاول بخط جبة الله بن الأكفاني للثوري سنة ٥٢٤ ومليه بخطه أيضاً مهادته بأن الأصل بخط الربيع



لوحة رقم ٢ —
(من ٧ من الأصل) وفيها الساعات (رقم ١٨ ، ١٩ ، ٢١)



لوحة رقم ٣ -



(من ٢٢ من الأصل) وهو عنوان الجزء الأول بخط الريح

٧ - مقدمة الرسالة



(ص ١١٢ من الأصل) وهي عنوان الجزء الثالث بخط الريح

(ص ١٣ من الأصل) وهي أول الجزء الأول من المخطاب بعد العنوان

[illegible]

[illegible]

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

لوحة رقم ١١ — الصورة رقم (٥١) من اللوحة (رقم ٧) من الجزء الأول من (كتاب الأوراق البوذية) وهي قطعة من مخطوط مؤرخ سنة ١٩٥

Handwritten text in a cursive script, likely a Buddhist manuscript. The text is arranged in vertical columns, typical of traditional East Asian writing. The ink is dark, and the background is a light, textured surface.

لوحة رقم ١٠ — قطعة من الزاوية اليمنى من (ص ٣٦ من الأصل) لخاتمة خطها لوحة رقم ١١ — الصورة رقم ١٠ —

Handwritten text in a cursive script, likely a Buddhist manuscript. The text is arranged in vertical columns. The right edge of the image shows a dark, irregular border, possibly indicating the edge of the original document or a binding.

[illegible]





لِلْإِمَامِ الْمُطَهَّرِ
مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَعْدٍ الشَّافِعِيِّ

١٥٠ - ٢٠٤

لَمَّا نَظَرْتُ إِلَى كِتَابِي أَذْهَبْتُ
لِيَأْتِيَنِي رَأَيْتُ كَلَامَ رَجُلٍ عَاطِلٍ فَصَنَعَ لِي
قَلْبِي لَا تُكْذِرُ الدَّعَاءَ لَهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ

بِتَحْقِيقِ
أَبِي الْأَيْشِبَالِ
أَحْمَدَ مُحَمَّدَ بْنَ شَيْخٍ

كان الشافعي كالشمس للدنيا ، وكالعافية للناس .
فانظر هل لهما من خلف ، أو منهما عِوض ؟ !
(الإمام أحمد بن حنبل)

طالت مجالستنا لشافعي ، فاسمعتُ منه لحنه قط .
ولا كلمة غيرها أحسن منها .
(عبد الملك بن مهيام النحوي صاحب السيرة)

الشافعي كلامه لئله يُحتج بها .
(ابن مهيام أيضاً)

ألم تر آثار ابن إدريس بلمه دلائلها في المشكلات لوامعُ
معالمُ يفتق السحر وهي خوالده وتنخفضُ الأعلامُ وهي فوارعُ
مناهجُ فيها للهدى مُتصرفُ مواردُ فيها للرشاد شرائعُ



فمن يك عِلمُ الشافعي إمامه فترتبه في باحة العلم واسعُ
(أبو بكر بن دريد صاحب الجمهرة)

كتب عبد الرحمن بن مهدي إلى الشافعي، وهو شاب، أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة: فوضع له كتاب «الرسالة».

قال عبد الرحمن بن مهدي: ما أصلي صلاة إلا وأنا أدهو للشافعي فيها.

وقال أيضاً: لما نظرت «الرسالة» للشافعي أذهلتني، لأنني رأيت كلام رجل عاقل فصيح ناصح، فإني لأكثر البكاء له.

قال اللزني [أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى، صاحب الشافعي، مات سنة ٢٦٤]:

قرأت كتاب «الرسالة» للشافعي خمسمائة مرة، ما من مرة منها إلا واستندت فائدة جديدة لم أستفدها في الأخرى.

وقال أيضاً:

أنا أنظر في كتاب «الرسالة» عن الشافعي منذ خمسين سنة، ما أعلم أني نظرت فيه من مرة إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته.

- ٥ -

المسود الأول

من المصاحف

زوايد الربيع وسليمان بن
محمد بن زياد

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الأول من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي

رموز نسخ الرسالة

الأصل : نسخة الربيع بن سليمان ، مخطوطة بدار الكتب
المصرية ، وهي أقدم الكتب الثابت تاريخها . وقد
كتب الربيع بخطه في آخرها إذاً بنسخها في
ذى القعدة سنة ٢٦٥ وأنا أجزم بأنها كلها بخط
الربيع ، وأنه كتبها في حياة الشافى ، أى قبل آخر
رجب سنة ٢٠٤

س : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الشرفية في سنة ١٣١٥
عن نسخة منقولة عن أصل الربيع .

ج : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة العلمية في سنة ١٣١٢

ب : نسخة مطبوعة بمصر بالمطبعة الأميرية ببولاق في
سنة ١٣٢١ مع كتاب « الأم » للشافى .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

... (١) الربيع بن سليمان قال :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان
بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب
بن عبيد مناف المطلبى ، أن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم :
١ - الحمد لله الذى خلق السموات والأرض ، وجعل
الظلمات والنور ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون .

٢ - والحمد لله الذى لا يؤدى شكر نعمته من نعمه

(١) موضع الياء غير واضح في الأصل بموادى الزمن على الورق . ولكنه مفهوم مما كتب في أول الجزء الثالث من «الرسالة» أنه : [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو على الحسن بن حبيب ، قال نا الربيع بن سليمان] . وعبد الرحمن بن نصر هنا هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر بن محمد بن طي بن عبد بن إبراهيم بن الحسين الشيباني الحنفى المتوفى سنة ٤١٥ ، وهو أحد راوى الرسالة عن أبي طي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الحصارى الفقيه المتوفى سنة ٣٣٨ ، والحصارى هو الذى رواها عن الربيع بن سليمان صاحب الشافعى .

إِلَّا نِعْمَةً مِنْهُ ، تُوجِبُ عَلَى مُؤَدِّي مَاضِي نَعِيمِهِ بِأَدَائِهَا : نِعْمَةٌ حَادِثَةٌ
يُحِبُّ عَلَيْهِ شُكْرُهُ بِهَا .

٣ - وَلَا يَتَلَوُّ الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ . الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ
نَفْسَهُ ، وَفَوْقَ مَا يَصِفُهُ بِهِ خَلْقُهُ .

٤ - أَمْحَدُهُ حَمْدًا كَمَا يَنْبَغِي لِكِرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ .

٥ - وَأَسْتَعِينُهُ أَسْتَعَانَةً مَنْ لَا حَوْلَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ ^(١) .

٦ - وَأُسْتَهْدِيهِ بِهَدَاهُ الَّذِي لَا يَضِلُّ مَنْ أُنْعِمَ بِهِ عَلَيْهِ ^(٢) .

٧ - وَأُسْتَغْفِرُهُ لِمَا أُرْزَقْتُ ^(٣) وَأُخْرِتُ - : أَسْتَغْفَرُ مَنْ
يُقَرِّبُ بِسُوءِئِهِ ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ ذَنْبَهُ وَلَا يُنْجِيهِ مِنْهُ إِلَّا هُوَ .

٨ - وَأُشْهِدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

٩ - بَعَثَهُ وَالنَّاسُ صِنْفَانِ :

١٠ - أَحَدُهُمَا : أَهْلُ كِتَابٍ ، بَدَّلُوا مِنْ أَحْكَامِهِ ، وَكَفَرُوا
بِاللهِ ، فَاقْتُلُوا كَذِبًا صَاغُوهُ بِالْأَسْنَتِهِمْ ، فَخَلَطُوهُ بِحَقِّ اللهِ الَّذِي
أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ ^(٤) .

(١) مَكْنَى فِي أَصْلِ الرِّيحِ ، وَهُوَ أَجُودٌ ، وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي سَوَاجٍ . وَفِي سِدِّ «إِلَّا بَالِقَةَ»
وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) فِي ج «مَنْ لَا ذَنْبَ عَلَيْهِ» وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي اللِّسَانِ : «وَأُزْلِفَ الْعَمَى قَرِيبَهُ» ، وَفِي التَّنْزِيلِ : [وَأُزْلِفَتْ الْجَنَّةُ لِلنَّعِيمِ] : أَيْ
قَرِيبَتْ ... وَأَصْلُ الزَّلْفِ : الْفَرَسُ . . . وَفِي الْمَدِيثِ : [إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ لِحَسَنِ الْإِسْلَامِ
يَكْفُرُ اللهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ أَرْزَقَهَا] أَيْ أَسْلَفَهَا وَقَرَّبَهَا . وَالْأَصْلُ لِيهِ الْقَرَبُ وَالْقُرْبُ .

(٤) فِي ج «عَلَيْهِمْ» وَهُوَ خَطَأٌ .

١١ - فَذَكَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(١) لِنَبِيِّهِ مِنْ كُفْرِهِمْ ، فَقَالَ :
(وَلَا إِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ
الْكِتَابِ ، وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ ، وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَمَا هُوَ
مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ^(٢)) .

١٢ - ثُمَّ قَالَ : (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ
ثُمَّ يَقُولُونَ : هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ، فَوَيْلٌ لَهُمْ
مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ ، وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ^(٣)) .

١٣ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَقَالَتِ الْيَهُودُ : عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ ،
وَقَالَتِ النَّصَارَى : الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ، ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ ، يُضَاهِئُونَ
قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٤)) مِنْ قَبْلُ . قَاتَلَهُمُ اللَّهُ . أَنَّى يُؤْفَكُونَ ؟
أَتُخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ .
وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا . لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ . سُبْحَانَهُ
عَمَّا يُشْرِكُونَ^(٥)) .

١٤ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْثَقُوا نَصِيبًا
مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا :

(١) في ج « فذكر الله تبارك وتعالى » ولفظ الجلالة ليس في أصل الريم .

(٢) سورة آل عمران (٧٨) .

(٣) سورة البقرة (٧٩) .

(٤) ذكر في الأصل من الآيين إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله يفركون » .

(٥) سورة التوبة (٣٠ و ٣١) .

هُوَ الَّذِي أَهْدَى مِنَ الدِّينِ آَمَنُوا سَبِيلًا . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ، وَمَنْ يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا^(١) .

١٥ - وَصِيفُ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَابْتَدَعُوا مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ ، وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَابًا وَخُشْبًا^(٢) وَصُورًا اسْتَحْسَنُوا ، وَتَبَزَّوْا^(٣) أَسْمَاءَ اقْتَمَلُوهَا ، وَدَعَوْهَا آلَهُ عِبْدُوهَا ، فَازَا اسْتَحْسَنُوا غَيْرَ مَا عِبَدُوا مِنْهَا الْقُوَّةُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَهُ فَعَبَدُوهُ : فَأُولَئِكَ الْعَرَبُ .

١٦ - وَسَلَكْتَ طَائِفَةً مِنَ الْعِجَمِ سَبِيلَهُمْ فِي هَذَا ، وَفِي عِبَادَةِ مَا اسْتَحْسَنُوا^(٤) مِنْ حُوتٍ وَدَابَّةٍ وَنَجْمٍ وَنَارٍ وَغَيْرِهِ .

١٧ - فَذَكَرَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ جَوَابًا مِنْ جَوَابٍ بِمَعْنَى مَنْ عَبَدَ غَيْرَهُ مِنْ هَذَا الصَّنَفِ ، فَحَكِيَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُمْ قَوْلَهُمْ : (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ^(٥)) .

١٨ - وَحَكِيَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمْ^(٦) : (لَا تَدْرُغْ آلِهَتُكُمْ وَلَا تَدْرُغْ وَدًّا وَلَا سُوءًا وَلَا يَنْوُثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ، وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا^(٧))

(١) سورة النساء (٥٠ و ٥٢) .

(٢) ضبط في أصل الربيع بفتح الحاء ، فيكون بالافراد ، وهو بالضم - على أنه جمع - أنسب لسياق وأجود .

(٣) « تبزوا » أي تقبوا ، والمصدر « التبز » بكون الباء ، والاسم « التبز » بفتحها .

(٤) في س « استحسنوه » وهو مخالف للأصل .

(٥) سورة الزخرف (٢٣) .

(٦) في س ، ب زيادة « أنهم قالوا » وهي زيادة ثابته بحاشية الأصل بخط مخالف لحظه ، ويظهر أنها زيادة من بعض الفارسيين فلم تستح لإثباتها .

(٧) سورة نوح (٢٣ و ٢٤) .

١٩ - وقال تبارك وتعالى : (وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ
لَئِنَّهُ كَانُ صَدِيقًا نَبِيًّا . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ : يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا
يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ؟) (١٩) .

٢٠ - وقال : (وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ . إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ :
مَا تَعْبُدُونَ ؟ قَالُوا : نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا مَا كَيْفِينَ . قَالَ : هَلْ
يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ؟ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ؟) (٢٠) .

٢١ - وقال في جماعتهم ، يَدْكُرُهُمْ مِنْ نِعْمِهِ ، وَيُخْبِرُهُمْ (٢١)
ضَلَالَتَهُمْ حَامَةً ، وَمَنْهُ (٢٢) عَلَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ،
وَكُنتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ (٢٣) فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا . كَذَلِكَ يُبَيِّنُ
اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (٢٤) .

٢٢ - قال (٢٥) : فَكَاتُوا قَبْلَ إِتْقَانِهِ إِبْرَاهِيمَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (٢٦) :
أَهْلَ كُفْرٍ فِي تَقَرُّفِهِمْ واجتماعهم ، يَحْتَمِلُهُمْ (٢٧) أَعْظَمُ الْأُمُورِ : الْكُفْرُ

(١) سورة بريم (٤١ - ٤٢) .

(٢) سورة الشعراء (٦٩ - ٧٣) .

(٣) في ج « ومخترم » وهو مخالف للأصل .

(٤) حكنا هو في أصل الربيع ، مضبوطا بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة . وهو
الصواب . وفي النسخ للطبوعة « ومنه » وهو خطأ .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية »

(٦) سورة آل عمران (١٠٣) .

(٧) في ج « قال الثاني » وما هنا هو للواقع للأصل .

(٨) حكنا في أصل الربيع : لم يذكر السلام .

(٩) في النسخ للطبوعة « مجتمهم » وما هنا هو الصواب ، قد ضبطت في الأصل

بضم الهاء .

- ١٢ -

بالله ، وابتداع ما لم يأذن به الله . تعالى عما يقولون علواً كبيراً ، لا إله غيره ، وسبحانه^(١) وبحمده ، رب كل شيء وخالقه ،

٢٣ - مَنْ حَيٍّ مِنْهُمْ فَكَمَا وَصَفَ حَالَهُ حَيًّا : حَامِلًا قَاتِلًا
بِسَخَطِ رَبِّهِ ، مُزْدَادًا مِنْ مَعْصِيَتِهِ .

٢٤ - وَمَنْ مَاتَ فَكَمَا وَصَفَ قَوْلَهُ وَصَلَهُ : صَارَ إِلَى عَذَابِهِ .

٢٥ - فَلَمَّا بَلَغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ، فَحَقَّ^(٢) قَضَاءُ اللَّهِ بِإِظْهَارِ دِينِهِ
الَّذِي اصْطَفَى^(٣) ، بَعْدَ اسْتِعْلَاءِ مَعْصِيَتِهِ الَّتِي لَمْ يَرْضَ - : فَتَحَ أَبْوَابَ
سَمَآوَاتِهِ بِرَحْمَتِهِ^(٤) ، كَمَا لَمْ يَزَلْ يَجْرِي - فِي سَابِقِ عِلْمِهِ عِنْدَ تَزُولِ قَضَائِهِ
فِي الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ - : قَضَاؤُهُ^(٥) .

٢٦ - فَإِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً
فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ^(٦)) .

٢٧ - فَكَانَ خَيْرُهُ الْمِصْطَفَى لَوْحِيهِ ، الْمُنْتَخَبُ لِرِسَالَتِهِ ،
الْمُفَضَّلُ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ ، يَفْتَحُ رَحْمَتَهُ ، وَخَتَمُ نُبُوَّتِهِ ، وَأَعْمَ مَا أُرْسِلَ بِهِ
مُرْسَلُهُ^(٧) قَبْلَهُ ، الْمَرْفُوعُ ذِكْرُهُ مَعَ ذِكْرِهِ فِي الْأُولَى ، وَالشَّافِعُ

(١) في س و ج « سبحانه » بدون واو العطف .

(٢) أى : ثبت وصار حقا . وفي ج « وحق » وفي س و س « غم » وكلها بخلاف للأصل .

(٣) في ج « اصطفاه » وهو بخلاف للأصل .

(٤) في ج « فتح أبواب سمواته لأمة » وهو بخلاف للأصل .

(٥) « قضاؤه » : فاعل « يجري » .

(٦) سورة البقرة (٢١٣) .

(٧) في ج « مرسلا » وعليه فيكون « أرسل » بفتح الميم مبنيا للفاعل . وما هنا هو الذى

في أصل الريس .

المُسْقَعُ فِي الْأُخْرَى ، أَفْضَلُ خَلَقِهِ نَفْسًا ، وَأَجْمَعُهُمْ لِكُلِّ خُلُقٍ
رَضِيَّةٍ فِي دِينٍ وَدُنْيَا . وَخَيْرُهُمْ نَسَبًا وَدَارًا - : مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ .
٢٨ - وَعَرَّفْنَا وَخَلَقَهُ نِعْمَةً الْخَاصَّةَ ، الْعَامَّةَ النَّفْعَ فِي الدِّينِ
وَالدُّنْيَا ^(١) .

٢٩ - قَال : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ ^(٢)
مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ^(٣)) .
٣٠ - وَقَالَ : (لِيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ^(٤)) . وَأُمُّ
الْقُرَى : مَكَّةُ . وَفِيهَا قَوْمُهُ ^(٥) .

٣١ - وَقَالَ (وَأُنذِرَ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ^(٦)) .

٣٢ - وَقَالَ : (وَإِنَّهُ لَدِكُّرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ ، وَسَوْفَ
تُسْأَلُونَ ^(٧)) .

٣٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : أَخْبَرَنَا ^(٨) ابْنُ عُيَيْنَةَ ^(٩) عَنْ ابْنِ أَبِي

(١) هذا هو الصواب للموافق لأصل الربيع . وجاءت هذه الجملة في « د وعرفنا خلقه
نعمة للعامة والخاصة ، والنفع في الدين والدنيا به » . وفي ج « د وعرفنا خلقه ونعمة
الخاصة والعامة ، والنفع في الدين والدنيا به » . وكلاما خطأ .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : رءوف رحيم » .

(٣) سورة التوبة (١٢٨) .

(٤) سورة الشورى (٧) .

(٥) في ج « ومن فيها قومه » وهو مخالف للأصل .

(٦) سورة الشعراء (٢١٤) .

(٧) سورة الزخرف (٤٤) .

(٨) كلمة « قال الشافعي » مكتوبة في الأصل بخطه ، وتأكل الورق فلم يظهر منها
إلا القليل ، وأظن أنها بخط الربيع . وكلمة « أخبرنا » هنا وفي كل ما سباني رصحت
في الأصل « أننا » اختصاراً على عادة المحدثين .

(٩) في ت وج « أخبرنا سليمان بن عينة » وما هنا هو الموافق للأصل .

نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ (وَلَا تَنْتَقِرُ لَكَ وَلَقَوْمِكَ) قَالَ : يُقَالُ :
يَمْنُ الرَّجُلُ ؟ فَيُقَالُ : مِنَ الْعَرَبِ ، فَيُقَالُ : مِنْ أَيْ الْعَرَبِ ؟ فَيُقَالُ :
مِنْ قَرِيشٍ ^(١) .

٣٤ - قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٢) : وَمَا قَالَ ^(٣) مُجَاهِدٌ مِنْ هَذَا يَتَّبِعُ فِي
الْآيَةِ ، مُسْتَعْنَى فِيهِ بِالتَّنْزِيلِ عَنِ التَّفْسِيرِ .

٣٥ - فَخَصَّ جَلَّ ثَنَاهُ قَوْمَهُ وَعَشِيرَتَهُ الْأَقْرَبِينَ فِي التَّنْذَارَةِ ^(٤) ،
وَعَمَّ الْخَلْقَ بِهَا بَعْدَهُمْ ، وَرَفَعَ بِالْقُرْآنِ ^(٥) ذِكْرَ رَسُولِ اللَّهِ ، ثُمَّ خَصَّ

(١) الْأَثَرُ رَوَاهُ أَيْضًا الطَّبْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٢٥ : ٤٦) عَنْ مَمْرُودٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَفْيَانَ .

(٢) فِي س « وَمَا قَالَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) ضَبَطَ فِي الْأَصْلِ بِكسر التَّوْنِ . قَالَ فِي الْقَامُوسِ : « التَّنْذِيرُ : الْإِنْذَارُ ،

كَالتَّنْذَارَةِ ، بِالْكَسْرِ ، وَهَذِهِ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ » .

قَالَ الزَّيْدِيُّ : « قُلْتُ : وَجِلَّةُ ابْنِ الطَّعَامِ مِنْ مَصَادِرِ [ثَبُوتِ الْعَمَلِ] إِذَا عَلِمَتْ » .

(٤) لَفْظُ « قُرْآن » مُضَبَّنٌ هُنَا وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَرَدَ فِيهِ فِي « الرِّسَالَةِ » بِضَمِّ التَّافِ وَفَتْحِ

الرَّاءِ مَحْفَظَةً وَسَبْطًا مَبْزُوزَةً . وَذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ - مُؤَلِّفِ الرِّسَالَةِ - فِي رَأْيِهِ

وَقَرَأَهُ . قَالَ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِ بَغْدَادِ (ج ٢ ص ٦٢) « أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ مُحَمَّدُ

بْنُ مُوسَى بْنِ الْفَضْلِ الصَّبِيِّ فِي بَيْتِهَا بَوْرٍ قَالَ نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَسْمَ قَالَ نَا

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ الْمَصْرِيِّ قَالَ نَا الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ نَا إِسْمَاعِيلُ

بْنُ قُسْطَنْطِينَ قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى شَيْبٍ ، وَأَخْبَرَ شَيْبٌ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ ،

وَأَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى مُجَاهِدٍ ، وَأَخْبَرَ مُجَاهِدٌ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ،

وَأَخْبَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَقَرَأَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَقَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ قُسْطَنْطِينَ ، وَكَانَ يَقُولُ : (الْقُرْآنُ)

اسْمٌ ، وَلَيْسَ بِمَهْمُوزٍ ، وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ (قَرَأْتُ) وَلَوْ أَخَذْنَا مِنْ (قَرَأْتُ) لَكُنَّا كُلُّ

مَاقِرٍ قَرَأْنَا ، وَلَكِنَّهُ اسْمُ الْقُرْآنِ ، مِثْلُ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، يَهْمَزُ (قَرَأْتُ)

وَلَا يَهْمَزُ (الْقُرْآنُ) . وَإِنَّا قَرَأْتُ الْقُرْآنَ : يَهْمَزُ (قَرَأْتُ) وَلَا يَهْمَزُ (الْقُرْآنُ) » .

وَهَذَا الْإِسْنَادُ رَوَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي تَوَالِيهِ التَّاسِيْسِ (ص ٤٧) بِإِسْنَادِهِ إِلَى الْخَطِيبِ ،

وَإِخْتِصَارَ اللَّتْنِ ، ثُمَّ قَالَ : « هُنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ بِالْإِسْنَادِ بِأُتَمَّةِ الْحَدِيثِ » . وَهَلْ

فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي مَادَّةِ (قَرَأَ) نَحْوُ هَذَا عَنِ الشَّافِعِيِّ ، وَزَادَ : « وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ

مُجَاهِدٍ الْهَرَمِيُّ : كَانَ أَبُو مَمْرُودٍ مِنَ الْعَلَاءِ لَا يَهْمَزُ (الْقُرْآنُ) ، وَكَانَ يَقْرَأُهُ كَمَا رَوَى عَنْ

قوته بالتذارة إذ بَشَّهْ ، فقال : (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) .

٣٦ - وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله قال :
« يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ! إِنْ اللَّهَ بَعَثَنِي أَنْ أَنْذِرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ ، وَأَنْتُمْ
عَشِيرَتِي الْأَقْرَبُونَ » (١) .

== ابن كثير . وهل الحافظ ابن الجزري في طبقات الفراء عن القاسم عن ابن لسططين
نحو ما نقل الخطيب (١ : ١٦٦) وهذا النقل عن القاسم هل رواية لقراءة والقلة ،
وهل رأى ورواية أيضا ، فإن قراءة ابن كثير - باري مكة - مروية أنه قرأ لفظ
(قرآن) بدون همز . والقاسم ينقل توجيه ذلك من جهة القلة واللى ، ولا يردده ،
فهو يعتبر رأيا له حين آخره . وهو حجة في القلة ورواية . قال ابن هشام -
صاحب السيرة المشهورة - : « جالست القاسم زمنا فاصحته تكلم بكلمة إلا إذا
اعتبرها الخبير لا يجد كلمة في الرية أحسن منها » . وقال أيضا : « القاسم كلامه لغة
يحتج بها » .

وهذا الذي قلنا كله يقرى اختياره أن لضبط اللفظ على ماقرأ القاسم واختار .
وهذا كان الأجدر بنا في تصحيح كتاب « الرسالة » أن نضبط كل آيات القرآن التي
يذكر القاسم على قراءة ابن كثير ، إذ هي قراءة القاسم كما ترى ، ولكي أحجبت
عن ذلك ، إذ كان شافعا على عصيا ، لأن لم أدرس علم الفراءات دراسة وافية ، والرواية
أمانة يجب فيها الحرص والاحتياط .

(١) لم أجد هنا الحديث بهذا اللفظ في أى كتاب من كتب السنة . ويظهر لي من تفسير
القاسم بقوله « وزعم بعض أهل العلم بالقرآن » أنه لم يكن حديثا مرويا عنده بالإسناد ،
بل هو من الأحاديث التي كانت تدور على ألسنة المفسرين ، كمثل الأحاديث التي تدور
في كتب الفقه والأصول على ألسنة الفقهاء والأصوليين ، وكثير من هذه الأنواع
لا يعرفه أهل العلم بالحديث . نعم قد روى البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي
هريرة قال : « قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله [وأنذر عشيرتكم
الأقربين] قال : يا معشر قريش ! - أو كلمة نحوها - اشترىوا أنفسكم ، لأنفسكم
من الله شيئا ، يا بني عبد مناف ! لا أغني عنكم من الله شيئا ، يا عباس بن عبد المطلب !
لا أغني عنك من الله شيئا » الحديث ، واللفظ للبخاري ، انظر فتح الباري (٨ :
٢٨٦) . وروى مسلم (١ : ٧٦) وغيره من حديث قبيصة بن الحارق وزهير بن
م عمرو قال : « لما نزلت [وأنذر عشيرتكم الأقربين] انطلق نبي الله صلى الله عليه وسلم
إلى ربيعة من جبل فلما أعلما حبرا ، ثم نادى : يا بني عبد مناف ! إني أنذر
الحديث . وجاءت الأحاديث أخرى بهذا المعنى . انظر الفهر للثوري (٥ : ٩٥-٩٨)
ولكن ليس في شيء منها ما يوافق اللفظ الذي هنا : أنه قال لهم : « وأنتم
عشيرتي » .

٣٧ - قال الشافعي : أخبرنا ابن عُيينة^(١) عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ) قال : لا اذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتُ مَعِيَ :
أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله^(٢) .

٣٨ - يعني^(٣) ، والله أعلم : ذِكرُهُ عند الإيمان بالله والأذان :
ويحتمل ذِكرَهُ عند تلاوة الكتاب^(٤) ، وعند العمل بالطاعة ، والوقوف
عن المعصية .

٣٩ - فصلَّى اللهُ على نبيِّنا^(٥) كلما ذكَّره اللهَا كِرُونَ ،
وغفَلَ عن ذِكرِهِ النافلون . وصَلَّى^(٦) عليه في الأولين والآخرين ،
أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ وَأَزْكَى مَا صَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ . وَزَكَّانَا وَإِيَّاكُمْ
بالصلاة عليه ، أَفْضَلَ مَا زَكَّى أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ بِصَلَاتِهِ عَلَيْهِ . وَالسَّلَامُ
عليه ورحمةُ اللهِ وبركاته . وَجَزَاءُ اللهِ عَنَّا أَفْضَلُ مَا جَزَى مُرْسَلًا عَنْ مَنْ
أُرْسِلَ إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّهُ أَتَقَدَّنَا بِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، وَجَعَلَنَا فِي^(٧) خَيْرِ أُمَّةٍ
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ، دَائِتِينَ بِدِينِهِ الَّذِي ارْتَضَى^(٨) ، وَاصْطَفَى بِهِ مَلَائِكَتَهُ
وَمَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ . فَلَمْ تُنْسِ بِنَا نِعْمَةً ظَهَرَتْ وَلَا بَطُنَتْ ، نِلْنَا بِهَا

-
- (١) في « وج » سفيان بن عيينة ، وما هنا هو الموافق للأصل .
(٢) الأثر رواه أيضا الطبري في التفسير (٣٠٠ : ١٥٠ - ١٥١) عن أبي كريب وعمر بن مالك عن سفيان .
(٣) في « وج » قال الشافعي : يعني ، وهذه الزيادة ليست في الأصل .
(٤) في « ج » « القرآن » بدل « الكتاب » وما هنا هو الموافق للأصل .
(٥) في النسخ الثلاث للطبوعة « على نبيينا عهد » ولكن الاسم العريف لم يذكر في أصل الربيع .
(٦) في « وج » « وصلى الله » ، وما هنا هو الموافق للأصل .
(٧) في كل النسخ للطبوعة « من » وما هنا هو الموافق للأصل .
(٨) في « ج » « ارتضاء » وهو مخالف للأصل .

حَظًا فِي دِينٍ^(١) وَدُنْيَا ، أَوْ دُفِعَ بِهَا عَنَّا^(٢) مَكْرُوهٌ^(٣) فِيهِمَا وَفِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا : إِلَّا وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ^(٤) سَبَبُهَا ، الْقَائِدُ إِلَى خَيْرِهَا ، وَالْهَادِي^(٥) إِلَى رُشْدِهَا ، الذَّائِدُ عَنِ الْهَلَكَةِ وَمَوَارِدِ السُّوءِ فِي خِلَافِ الرُّشْدِ ، الْمُتَبِّعُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تُورِدُ الْهَلَكَةَ^(٦) ، الْقَائِمُ بِالنَّصِيحَةِ فِي الْإِرْشَادِ وَالْإِنْتِذَارِ فِيهَا . فَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّى عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّهُ حَمِيدٌ عَجِيدٌ

٤٠ - وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ^(٧) فَقَالَ : (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ . لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^(٨)) فَتَقَلَّبَ^(٩) مِنَ الْكُفْرِ وَالْعَمَى ، إِلَى الضِّيَاءِ وَالْهُدَى . وَبَيَّنَ فِيهِ مَا أَحَلَّ^(١٠) : مَتَا بِالتَّوَسُّعِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَمَا حَرَّمَ : لِمَا هُوَ أَغْلَبُ بِهِ مِنْ حَظِّهِمْ فِي الْكَفِّ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى . وَأَبْتَلَى طَاعَتَهُمْ بِأَنْ تَعْبُدُوهُمْ بِقَوْلٍ وَعَمَلٍ ، وَإِمْسَاكِ عَنْ مَحَارِمَ حَتْمًا مُهُوَّمَا ، وَأَتَابَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ مِنْ

-
- (١) فِي ج « مِنْ دِينٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (٢) فِي ج « أَوْ دُفِعَ عَنْهَا بِهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (٣) فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الْمَطْبُوعَةِ « مَكْرُوهًا » بِالنَّصْبِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْقِيَمَةُ فِي أَصْلِ الرَّيْعِ .
 (٤) لَمْ يَذْكُرِ السَّلَامُ فِي أَصْلِ الرَّيْعِ .
 (٥) فِي ب وَ س « الْهَادِي » بِجَنْفِ الْوَاوِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْقِيَمَةُ فِي الْأَصْلِ .
 (٦) مِنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ « وَمَوَارِدِ السُّوءِ » إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنْ س وَذَكَرَ فِي ب وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي أَصْلِ الرَّيْعِ .
 (٧) فِي ج « وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْكِتَابَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .
 (٨) سُورَةُ فَصَّلَتْ (٤١ وَ ٤٢) .
 (٩) فِي ب وَ ج « فَتَقَلَّبَ بِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (١٠) فِي ب « مَا أَحَلَّ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

المخلود في جنته ، والنجاة من نقمته : مَا عَظُمَتْ^(١) به نعمته ، جل ثناؤه .
٤١ - وَأَعْلَمَهُمْ مَا أَوْجَبَ عَلَى أَهْلِ مَعْصِيَتِهِ مِنْ خِلَافِ
مَا أَوْجَبَ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ .

٤٢ - وَوَعَّظَهُمْ بِالْأَخْبَارِ عَمَّنْ كَانَ قَبْلَهُمْ ، مِمَّنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ
أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا ، وَأَطُولَ أَهْمَارًا ، وَأَحَدًا آثَارًا . فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَاقِهِمْ^(٢)
فِي حَيَاةِ دُنْيَاهُمْ ، فَأَذَانَهُمْ^(٣) عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِ مَنَائِهِمْ دُونَ آمَالِهِمْ ،
وَنَزَلَتْ بِهِمْ عِقُوبَتُهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ آجَالِهِمْ ، لِيَتَمَتَّعُوا فِي أَنْفِ الْأَوَانِ^(٤) ،
وَيَتَفَهَّمُوا بِحِكْمَةِ^(٥) التَّيْبَانِ ، وَيَتَذَبُّوا قَبْلَ رَيْنِ الْغَفْلَةِ^(٦) ، وَيَعْمَلُوا قَبْلَ
انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ ، حِينَ لَا يُعْتَبَرُ مُذْنِبٌ^(٧) ، وَلَا تُؤْخَذُ فِدْيَةٌ ، وَ (تَجِدُ
كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا ، وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ
يُنْتَهَا وَيَنْتَهَى أَمَدًا بَعِيدًا^(٨)) .

(١) فِي ج « بِمَا عَظُمَتْ » ، وَهُوَ غِلَافٌ لِلأَصْلِ .

(٢) « الْخَلَاقُ » الْحِطُّ وَالنَّصِيبُ مِنَ الْخَيْرِ . قَالَ الرَّحْمَنِيُّ فِي الْكَشَافِ : « هُوَ مَا خُلِقَ
لِلْإِنْسَانِ : أَيْ قَدْرٌ : مِنْ خَيْرٍ . كَمَا قِيلَ لَهُ قَسَمٌ : لِأَنَّهُ قَسَمٌ ، وَلِصِيبٍ ، لِأَنَّهُ نَصِيبٌ :
أَيْ أَهْلَتْ » .

(٣) كَذَا فِي أَصْلِ الرِّبْعِ ، وَهُوَ وَاضِحٌ . وَفِي ب وَ ج « فَأَذَانَهُمْ » أَيْ أَهْلِيَّتُهُمْ ،
وَالْمَعْنَى جِدٌّ ، وَلَكِنَّهُ غِلَافٌ لِلأَصْلِ .

(٤) « الْأَوَانُ » بَعْضَتَيْنِ : الْجَدِيدِ الْمُسْتَأْتَفِ ، يَرِيدُ هُنَا : فِيمَا يَسْتَقْبَلُ مِنَ الْأَوَانِ .

(٥) ضَبَطْتُ كَلِمَةَ « جَلِيَّةٌ » فِي أَصْلِ الرِّبْعِ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَلِاسْكَانِ اللَّامِ ، وَلَمْ أَرِ لَهَا وَجْهًا
يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ . وَأُظِّنُ أَنَّ الضَّبْطَ خَطَأً مِنْ بَعْضٍ مَنْ قَرَأَ فِي الْأَصْلِ .

(٦) « الرِّينُ » : الطَّبِيعُ وَالتَّنْفِيطُ . وَكُلُّ مَا غَطَى شَيْئًا قَدَرَانِ عَلَيْهِ .

(٧) « يَتَذَبُّ » ضَبَطْتُ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِ التَّاءِ . أَيْ لَا يَنْتَفِرُ عَنْهُ عِزْرًا يَقْبَلُ مِنْهُ .

(٨) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ (٣٠) . وَهَذَا اقْتِبَاسٌ ، وَأَوَّلُ آيَةٍ (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ) .

٤٣ - فكلُّ ما أُنزل في كتابه^(١) - جل ثناؤه - رحمةٌ وحبّةٌ، عِلْمُهُ مَنْ عِلْمُهُ، وَجَهْلُهُ مَنْ جَهْلُهُ، لَا يَلْمُ مَنْ جَهْلُهُ، وَلَا يَجْهَلُ مَنْ عِلْمُهُ.

٤٤ - وَالنَّاسُ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ، مَوَاقِعُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ فِي الْعِلْمِ بِهِ.

٤٥ - فَحَقٌّ عَلَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ بُلُوغُ غَايَةِ جُحْدِهِمْ فِي الْاِسْتِكْثَارِ مِنْ عِلْمِهِ، وَالصَّبْرُ عَلَى كُلِّ جَارِضٍ دُونَ طَلْبِهِ، وَإِخْلَاصُ النِّيَّةِ لِلَّهِ فِي اسْتِدْرَاكِ عِلْمِهِ: نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا، وَالرَّغْبَةُ إِلَى اللَّهِ فِي الْعَوْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ خَيْرٌ إِلَّا بِعَوْنِهِ.

٤٦ - فَإِنْ مِنْ أَدْرَكَ عِلْمَ أَحْكَامِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ^(٢) نَصًّا وَاسْتِدْلَالًا، وَوَقَّعَهُ اللَّهُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَا عِلِمَ مِنْهُ: فَازَ بِالْفَضِيلَةِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَاتَّقَتْ عَنْهُ الرِّيبُ، وَتَوَرَّتْ فِي قَلْبِهِ الْحِكْمَةُ، وَاسْتَوْجَبَ فِي الدِّينِ مَوْضِعَ الْإِمَامَةِ.

٤٧ - فَسَأَلُ اللَّهَ الْمُبْتَدِئُ لَنَا بِنِعْمِهِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، الْمُدَيِّمَهَا عَلَيْنَا^(٣)، مَعَ تَقْصِيرِنَا فِي الْإِثْيَانِ عَلَى مَا أُوجِبَ بِهِ مِنْ شُكْرِهِ بِهَا، الْجَاعِلِنَا فِي خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ: أَنْ يَرْزُقَنَا^(٤) فَهَمَّا فِي كِتَابِهِ،

(١) في س و ج « فكل ما أنزل الله في كتابه » ، وهو مخالف للأصل .

(٢) في ج « من كتابه » وهو مخالف للأصل .

(٣) حكنا في أصل الربيع ، وكذلك في س و ج . وفي س « أن يديمها علينا »

وهو خطأ وتحريف ، ينافي سياق الكلام .

(٤) في س « وأن يرزقنا » وهو يناسب قوله فيها « وأن يديمها » ولكنه مخالف

لأصل ، ولا يناسب السياق الصحيح .

ثم سَنَرِ نَبِيَّهٖ ، وَقَوْلًا وَعَمَلًا يُؤَدِّي بِهِ عَنَّا حَقَّهُ ، وَيُوجِبُ لَنَا نَافِلَةً مَزِيدَةً .

٤٨ - قال الشافعي : فليست تَنَزَّلُ بِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دِينِ اللَّهِ نَازِلَةً إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللَّهِ الدَّلِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى فِيهَا .

٤٩ - قال الله تبارك وتعالى : (كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ^(١)) .

٥٠ - وقال : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ^(٢) وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ^(٣)) .

٥١ - وقال : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ^(٤)) .

٥٢ - وقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ، مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا ^(٥) نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٦)) .

(١) سورة البرم (١) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النحل (٤٤) .

(٤) سورة الحل (٨٩) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى آخر الآية » .

(٦) سورة الشورى (٥٢) .

باب كَيْفَ الْيَبَانُ؟

٥٣ - قال الشافعي : والبيان ^(١) اسم جامعٌ لِمَعَانِي ^(٢) مجتمعةٍ
الأصولِ ، مُتَشَعِّبَةِ الفروع :

٥٤ - فَأَقْلُ مَا فِي تِلْكَ الْمَعَانِي الْمَجْتَمِعَةِ الْمُتَشَعِّبَةِ : أَنَّهَا يَبَانٌ
لِمَنْ خُوِطِبَ بِهَا يَمُنُّ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِ ، مُتَقَارِبَةُ الْإِسْتِوَاءِ عِنْدَهُ ،
وَلِإِنْ كَانَ بَعْضُهَا أَشَدَّ تَأْكِيدًا يَبَانٍ مِنْ بَعْضٍ ^(٣) . وَتُخْتَلَفُ عِنْدَ مَنْ
يَجْهَلُ لِسَانَ الْعَرَبِ .

٥٥ - قال الشافعي : جَمَاعُ مَا أَبَانَ اللَّهُ خَلْقَهُ فِي كِتَابِهِ ، مِمَّا
تَعَبَّدُ لَهُمْ بِهِ ، لِأَنَّهُ مَضَى مِنْ حُكْمِهِ جَلُّ تَنَاوُهُ : مِنْ وَجْهِهِ .
٥٦ - فَنَهَا : مَا أَبَانَهُ خَلْقَهُ نَهًا . مِثْلُ مُجَلِّ فَرَائِضِهِ ، فِي أَنْ
عَلَيْهِمْ صَلَاةٌ وَزَكَاةٌ وَحَجٌّ وَصَوْمٌ ، وَأَنَّهُ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا
وَمَا بَطَنَ ، وَنَهَى الزَّانَا ^(٤) وَالْحَزَرَ وَأَكَلَ الْمَيْتَةِ وَالْدَمَ وَالْحُمَ الْخَنْزِيرِ ،
وَيَبَيَّنَ لَهُمْ كَيْفَ فَرَضَ الْوُضُوءَ ، مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَبَيَّنُ نَهًا .

(١) فِي « وَس » الْبَيَانُ بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَهُوَ عَاطِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) كُنَّا فِي الْأَصْلِ بِأَبْيَاتِ الْإِيَاءِ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَفِي النُّسخِ الطَّبُوعَةُ بِحَذْفِهَا .

(٣) فِي ج « أَشَدُّ تَأْكِيدًا مِنْ يَبَانٍ بَعْضٌ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٤) فِي ج « وَحَرَّمَ الزَّانَا » ، وَهُوَ خَطَأٌ . وَيُظْهِرُ أَنَّ نَاسِخَهَا لَمْ يَهْمُ لِلرَّادِّ مِنْ قَوْلِهِ
« وَنَهَى الزَّانَا » فَخَرَفَهَا إِلَى مَا وَقَعَ فِي فَهْمِهِ . وَالرَّادُّ : وَمِثْلُ النَّسِ الْوَازِدِ فِي الزَّانَا
وَالْحَزَرَ الْخَ ، أَيْ الْحَكْمُ لِلنُّصُوصِ فِي شَأْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، مِمَّا هُوَ بَيِّنٌ وَاضِعٌ مِنْ لَفْظِ
الْآيَاتِ ، وَلَيْسَ بِمَا يُؤْخَذُ مِنْهَا اسْتِثْنَاءٌ ، وَلَا هُوَ بِمَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ . وَكَلِمَةُ « نَهَى »
فِي أَصْلِ الرِّبْعِ مَكْتُوبٌ تَحْتَهَا رَأْسٌ صَادٌّ مُفْرَدَةٌ هَكَذَا « نَهَى » تَأْكِيدًا لَهَا وَيَبَانًا ،
وَاحْتِرَازًا مَنْ عَرَفَهَا ، كَمَا دَرَأَ الْأَقْدَمِينَ فِي أَصُولِهِمُ الصَّحِيحَةَ لِلرُّتُوقِ بِهَا .

٥٧ - ومنه^(١) : ما أحكم فرضه بكتابه ، ويين كيف هو على لسان نبيه . مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها^(٢) ، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من^(٣) كتابه^(٤) .

٥٨ - ومنه^(٥) : ما سن رسول الله [صلى الله عليه وسلم]^(٦) [مما ليس لله فيه نص حكيم ، وقد فرض الله في كتابه طاعة رسوله] صلى الله عليه وسلم^(٧) [والالتناء إلى حكمه . فن قبل عن رسول الله فبقرض الله قبل .

٥٩ - ومنه : ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه ، وابتلى طاعتهم في الاجتهاد ، كما ابتلى طاعتهم في غيره . مما فرض عليهم^(٨) .

٦٠ - فإنه يقول تبارك وتعالى : (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى تَعْلَمَ

(١) كذا في أصل الربيع ، وله وجه يعنى من التأويل . وفي النسخ المطبوعة « ومنها » وهو الظاهر ، ولكنه مخالف للأصل .

(٢) كذا في أصل الربيع « وقتها » بضمير المفردة ، وفي النسخ المطبوعة « ووقتها » .

(٣) كذا في الأصل « من » وفي النسخ المطبوعة « و » .

(٤) يعنى الفرائض والأحكام التي جاءت في القرآن ، بحلة التصبوس ، لم تذكر حيثياتها ولا تفاصيلها ، وبينها رسول الله صلى الله عليه وسلم في سنته القولية والعملية . والفرق بين هذا النوع وبين النوع الذى قبله : أن الأول في أصل الفرض وأصل الحكم . كالصلاة : أصل فرضها ثابت بالكتاب ، فهذا من النوع الأول ، وتتمصيل نواقيتها وعدد ركعاتها ثابت بالسنة القولية والعملية ، فهذا من النوع الثانى . ومثل تحريم الربا : أصله ثابت بالكتاب نصا ، فهذا من النوع الأول ، وتتمصيل ما يدخل فيه الربا ، وكيف هو في التطبيق السلى ؟ : ثابت بالسنة القولية ، فهذا من النوع الثانى . وهكذا .

(٥) كذا في أصل الربيع . وفي النسخ . المطبوعة « ومنها » .

(٦) الصلاة على الرسول كتبت في أصل الربيع بين السطور بخط آخر جديد غير خطه .

(٧) في ج « مما فرض الله عليهم » ، وهو مخالف للأصل . وإظهار الفاعل في مثل هذا السياق لا يتناسب بلاغة الشافعى .

- ٢٣ -

الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَتَبَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ^(١) .

٦١ - وقال : (وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ^(٢)) .

٦٢ - وقال : (عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ^(٣) وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ^(٤)) .

٦٣ - قال الشافعي^(٥) : فَوَجَّهَهُمْ بِالْقِبْلَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وقال^(٦) : لَنَبِيهِ : (قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا^(٧) ، فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(٨)) .

٦٤ - وقال : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ،^(٩) وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ، لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ^(١٠)) .

٦٥ - ^(١١) فَدَلَّهْمُ جَلْ ثَنَاؤُهُ^(١٢) إِذَا غَابُوا عَنْ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ

(١) سورة محمد (٣١) .

(٢) سورة آل عمران (١٥٤) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأعراف (١٤٩) .

(٥) في س « وقال » . وزيادة الواو خطأ وخلاف للأصل .

(٦) في س وج « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة البقرة (١٤٤) .

(٩) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : عليكم حجة » .

(١٠) سورة البقرة (١٥٠) .

(١١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وليست في أصل الريب .

(١٢) في ب « فدلهم الله جل ثناؤه » .

— ٢٤ —

على صواب الاجتهاد ، ثم افرض عليهم منه ، بالعقول التي ركب^(١) فيهم ، المميزّة بين الأشياء وأضدادها ، والعلامات التي نصب^(٢) لهم دون عين المسجد الحرام الذي أمرهم بالتوجه شطره .

٦٦ — فقال : (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ^(٣)) . وقال : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ^(٤)) .
٦٧ — « فكانت العلامات جبالاً وليلاً ونهاراً ، فيها أرواح^(٥) معروفة الأسماء ، وإن كانت مختلفة المهاب . وشمس وقر ونجوم ، معروفة المطالع والمغرب والمواضع من الفلك .

٦٨ — ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام ، بما دله^(٦) عليه بما وصفت ، فكانوا ما كانوا مجتهدين غير مُزايلين أمره جل ثناؤه . ولم يجعل لهم إذا غاب^(٧) عنهم عين المسجد الحرام أن يصلّوا حيث شاؤوا .

(١) في ب وج « ركب » وهو غير جيد ، وخالف لأصل الريح .

(٢) في ج « نصبها » وهو خالف للأصل .

(٣) سورة الأنعام (٦٧) .

(٤) سورة النحل (١٦) .

(٥) هنا في ب وج زيادة « قال القاضي » وليست في أصل الريح

(٦) « الأرواح » : جمع ريح . قال الجوهري : « الريح واحدة الرياح والأرياح ، وقد تجمع على أرواح ، لأن أصلها الواو ، وإنما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها ، فإذا رجوا إلى الفتح عادت إلى الواو » . وأنكر بعضهم جمعها على « أرياح » وظلوا به شاذ .

(٧) كذا في أصل الريح ، والمعنى به واضح . وفي ب وج « بما دله » وهو واضح أيضا . ولكنه خالف للأصل .

(٨) في س « إذا غاب » وفي ب وج « إذا غابت » والكل خطأ ، وما هنا

- ٢٥ -

٦٩ - وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال : (أَيْحَسْبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ^(١)) والسُدَى التى لا يُؤْمَر ولا يُنْهَى ..
٧٠ - ^(٢) وهذا يدل على أنه ليس لأحد دون رسول الله ^(ص) أن يقول إلا بالاستدلال ، بما وصفت في هذا وفي المدل وفي جزاء الصبيد ، ولا يقول بما استحسن ، فإن القول بما استحسن شئ لا يُجِدُّهُ لَأَعْلَى مِثَالٍ سَبَقَ ^(٣)

٧١ - فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ . والمدل أن يعمل بطاعة الله ^(٤) ، فكان لهم السبيل إلى علم المدل والتى يخالفه .
٧٢ - وقد وُضِعَ هذا في موضعه ، وقد وَصَفَتْ ^(٥) مُجَلَّأً منه ، رَجَوْتُ أَنْ تُدَلَّ عَلَى مَاوراءها ، مِمَّا فِي مِثْلِ مَعْنَاهَا ^(٦)

هو الصواب الموافق للأصل .

(١) سورة القيامة (٣٦) .

(٢) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافى » وليست في الأصل .

(٣) لم تذكر الصلاة على الرسول هنا في أصل الريب ، وكذلك في أكثر المواضع من الكتاب .

(٤) هنا في ب و ج زيادة نصها : « ومنه ما دل الله تبارك وتعالى خلقه على الحكم »

فيه (في ج : على الحكم به) ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر ، فوجههم

بالقبلة إلى المسجد الحرام ، وجعل لهم علامات يهتدون بها في التوجه إليه « وفي ج

« لتوجه إليه » . وهذه الزيادة ليست في أصل الريب ، وهي كأنها خلاصة لبعض

ماضى ، فلا لزوم لها ، ولا ندرى من أين أتى بها الناسخون !!

(٥) في س « طاعة الله » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب و ج « وقد وصفت » وهو تصحيف ومخالف للأصل .

(٧) هنا في ب و ج زيادة « إن شاء الله تعالى » .

باب

البيان الأول^(١)

٧٣ - قال الله تبارك وتعالى في التمتع: (فَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ، فَن لَمْ يَجِدْ^(٢) فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ، تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ، ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ^(٣)).

٧٤ - فكان يئناً عند مَنْ خُوطِبَ بهذه الآية أن صوم الثلاثة في الحج والسبع^(٤) في المَرْجِع: عشرة أيام كاملة .
٧٥ - قال الله: (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) فاحتملت أن تكون زيادة في التبيين، واحتملت أن يكون أعلمهم أن ثلاثة إذا أُجِعت إلى سبع^(٥) كانت عشرة كاملة^(٦) .

(١) في ج « باب إجماع البيان الأول » ولو صحت لكان صوابها « جماع » بدون همزة ، ولكنها خطأ وخالفه للأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : حاضري المسجد الحرام » .

(٤) سورة البقرة (١٩٦) .

(٥) كنا في الأصل ، وله وجه من الرية ، وفي النسخ المطبوعة « والسبعة » .

(٦) في س « إلى سبعة » ، وفي ج « أن الثلاثة إذا جعت السبعة » وما هنا هو للوافق للأصل .

(٧) قال العلامة جبار الله في الكشاف (١ : ١٢١ طبعة مصطفي محمد) : « فان قلت : فما قائمة الفذلكة ؟ قلت : الواو قد تحيىء للإباحة في نحو قولك : جالس الحسن وابن سيرين . ألا ترى أنه لو جالسا جميعاً أو واحدا منهما كان مبتلا ؟ ففذلكت

هيا لتوهم الإباحة . وأيضا : قائمة الفذلكة في كل حساب أن يعلم العدد جملة ، كما علم تفصيلا ، ليحاط به من جهتين ، فيتأكد السلم . وفي أمثال العرب : علمان خير من علم » .

٧٦ - وقال الله^(١): (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً^(٢)).

٧٧ - فكانَ يَتَنَّا عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بِهِ هَذِهِ الْآيَةُ أَنْ ثَلَاثِينَ وَعِشْرًا أَرْبَعُونَ لَيْلَةً .

٧٨ - ^(٣) وقوله: (أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) : يَحْتَمِلُ مَا اخْتَمَلَتِ الْآيَةُ قَبْلَهَا : مِنْ أَنْ تَكُونَ : إِذَا مُجِعَتْ ثَلَاثُونَ إِلَى عَشْرِ كَانَتْ أَرْبَعِينَ ، وَأَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ .

٧٩ - ^(٤) وقال الله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ^(٥) لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٦)) .

٨٠ - وقال : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ^(٧) هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ، فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٨)) .

٨١ - ^(٩) فافترض عليهم الصوم ، ثم بين أنه شهر ، والشهر

(١) لفظ الجلالة لم يذكر في س و ج .

(٢) سورة الأعراف (١٤٢) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى فعدة من أيام آخر » .

(٥) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : فعدة من أيام آخر » .

(٧) سورة البقرة (١٨٥) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

عندم ما بينَ المِلائينَ ، وقد يكون ثلاثين وتسعاً وعشرين .
 ١٨ ٨٢ - فكانت الدلالةُ في هذا كالدلالة [في الآيتين ، وكان^(١)]
 في الآيتين قَبْلَهُ : في ابنِ جماعة « زيادةُ تَبَيَّنِ جاع العدد » .
 ٨٣ - ^(٢) وَأَشْبَهُ الْأُمُورِ بِزِيَادَةِ تَبْيِينِ مُجْمَلَةِ الْعَدَدِ فِي السَّبْعِ
 وَالثَّلَاثِ ، وَفِي الثَّلَاثِينَ وَالْعَشْرِ - : أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ ، لِأَنَّهُمْ
 لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ هَذَيْنِ الْعَدَدَيْنِ ^(٣) وَجَمَاعَهُ ، كَمَا لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ
 شَهْرَ رَمَضَانَ .

باب

البيان الثاني

٨٤ - ^(٤) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
 فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ^(٥) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
 وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ^(٦)) .
 ٨٥ - وَقَالَ (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ^(٧)) .

(١) الزيادة من س و ج ولم تتحقق من غتها في الأصل لتأكل الورق في السطر الأخير من الصفحة .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٣) في ج « يعرفون بهذين العددين » وفي س « بهذا العدد » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : فاطهروا » .

(٦) سورة المائدة (٦) .

(٧) سورة النساء (٤٣) .

٨٦ - ^(١) فَأَتَى كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الْيَابِ فِي الْوُضُوءِ دُونَ
الاستنجاء بالحجارة ، وفي الغسل من الجنابة .

٨٧ - ثم كان أقل غسل الوجه والأعضاء مرة مرة ، واحتمل
ما هو أكثر منها ، فبين رسول الله الوضوء مرة ، وتوضأ ثلاثاً ،
ودل ^(٢) على أن أقل غسل الأعضاء يُجزئ ، وأن أقل عدد
الغسل واحدة . وإذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار .

٨٨ - ودلت السنة على أنه يجوز في الاستنجاء ثلاثة أحجار ،
ودل النبي على ما يكون منه الوضوء ، وما يكون منه الغسل ، ودل
على أن الكعبين والمرقطين مما يُغسل ، لأن الآية تحتل أن يكونا
حدين للغسل ، وأن يكونا داخلين في الغسل ، ولما قال
رسول الله : « وَيَلُ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ ^(٣) » - : دل على أنه غسل
لا مسح .

٨٩ - ^(٤) قَالَ اللَّهُ : (وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ
إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ^(٥)) ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه الثلث ،

(١) هنا في - وج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٢) في - وج « فدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) حديث متواتر مفسر : رواه القاضي ومسلم وغيرهما من حديث عائشة ، ورواه
الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو ، ورواه مسلم من حديث أبي هريرة ،
والحديث طرق كثيرة في كتب السنة .

(٤) هنا في - وج زيادة « قال القاضي : و » وليست في الأصل .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « للبقوله : فلائمه السدس »

- ٣٠ -

فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ^(١) .

٩٠ - وقال : (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ^(٢) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍ ، وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ^(٣)) .

٩١ - ^(٤) فاستغني بالتبذيل في هذا عن خبر غيره . ثم كان لله فيه شرط : أن يكون بعد الوصية والدَيْن ، فدلَّ الخبرُ على أن لا يُحَاوَزَ بالوصية الثُّلُثُ .

(١) سورة النساء (١١) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى آخر الآية » .

(٣) سورة النساء (١٢) .

(٤) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

باب

البيان الثالث

٩٢ - قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ^(١)) .

٩٣ - وقال : (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٢)) .

٩٤ - وقال : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ^(٣)) .

٩٥ - ثم يبين على لسان رسوله عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها ومسننها ، وعدد الزكاة ومواقيتها ، وكيف تحمل الحج والعمرة ، وحيث يزول هذا ويثبت ، وتختلف سنته وتاتفق ^(٤) . ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة .

(١) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة النساء (١٠٣) .

(٣) سورة البقرة (٤٣) وفي مواضع أخرى كثيرة .

(٤) سورة البقرة (١٩٦) .

(٥) « تاتفق » فعل مضارع لم تدغم فيه فاء الاتصال ، بل قلبت حرفا لنا من جنس الحركة قبلها ، وهي لنة أهل الحجاز ، يقولون : « ايتفق ، ياتفق ، فهو موافق » . ولغة غيرهم الإدغام ، فيقولون : « اتفق ، يطق ، فهو متفق » . والشافعي يكتب ويحدث بلفظه : لغة أهل الحجاز . وفي جميع النسخ المطبوعة « وتفق » وهو مخالف للأصل .

باب البيان الرابع

٩٦ - قال الشافعي : كلُّ ما سنَّ رسول الله ﷺ مما ليس فيه كتاب^(١) ، وفيما كتبنا في كتابنا هذا ، مِنْ ذِكْرِ مَا مَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ تَعَلُّمِ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ - : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِكْمَةَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .

٩٧ - مع ما ذكرنا^(٢) مما افترض الله على خلقه مِنْ طَاعَةِ رَسُولِهِ ، وَبَيَّنَّ مِنْ مَوْضِعِهِ^(٣) الَّذِي وَضَعَهُ اللَّهُ بِهِ مِنْ دِينِهِ - : الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْبَيَانَ فِي الْفَرَائِضِ الْمَنْصُوصَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ أَحَدِ هَذِهِ الْوُجُوهِ :

٩٨ - منها : ما أتى الكتابُ على غَايَةِ الْبَيَانِ فِيهِ ، فَلَمْ يُحْتَجْ مَعَ التَّنْزِيلِ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ .

٩٩ - ومنها : ما أتى على غَايَةِ الْبَيَانِ فِي فَرْضِهِ ، وَافْتَرَضَ طَاعَةَ رَسُولِهِ^(٤) ، قَبْلَ رَسُولِ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ : كَيْفَ فَرَضَهُ ، وَعَلَى مَنْ فَرَضَهُ ، وَمَتَى يَزُولُ بَعْضُهُ^(٥) وَيَثْبُتُ وَيَحْبُ .

(١) في س « مما ليس في كتاب » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « مع ذكرنا » بخلف « ما » ، وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) في ب وج « وبين موضعه » وهو خطأ ، لا يناسب لسق الكلام وسياقه ، وهو أيضاً مخالف للأصل .

(٤) في ب وج « فافترض الله طاعة رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٥) هذا هو الصواب الذي في الأصل . وفي جميع النسخ المطبوعة : « ومتى يزول فرضه » .

- ١٠٠ - ومنها ما يَنْتَهَى^(١) عن سُنَّةِ نَبِيِّهِ ، بلا نَصٍّ كتاب . ١٩
- ١٠١ - وكلُّ شَيْءٍ مِنْهَا يَأْنُ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٢) .
- ١٠٢ - فكلُّ مَنْ قَبِلَ عَنْ اللَّهِ فَرَائِضَهُ فِي كِتَابِهِ : قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ سُنَّتَهُ^(٣) ، بِفَرْضِ اللَّهِ طَاعَةَ رَسُولِهِ عَلَى خَلْقِهِ ، وَأَنْ يَنْتَهُوا إِلَى حُكْمِهِ . وَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَعَنِ اللَّهِ قَبِلَ ، لِمَا اقْتَرَضَ اللَّهُ مِنْ طَاعَتِهِ .
- ١٠٣ - فيجمعُ القَبُولُ لِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) :
القَبُولُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ اللَّهِ ، وَإِنْ تَفَرَّقَتْ فُرُوعُ الْأَسْبَابِ الَّتِي قَبِلَ بِهَا عَنْهُمَا ، كَمَا أَحَلَّ وَحَرَّمَ ، وَفَرَضَ وَحَدَّ : بِأَسْبَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، كَمَا شَاءَ ، جَلَّ ثَنَاهُ ، (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ ، وَهُمْ يُسْأَلُونَ^(٥)) .

-
- (١) كُنَّا فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذَا النَّوعَ يَنْتَهَى عَنْهُ مِنَ السَّنَةِ ، وَلَمْ يَنْتَهَ مِنَ الْكِتَابِ بِالنَّصِّ فِيهِ عَلَيْهِ . وَفِي الشَّيْخِ الْمَطْبُوعَةِ « مِنْ » بِدَلْ « عَنْ » .
- (٢) فِي « قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَلِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهَا يَأْنُ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . وَفِي « قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا يَأْنُ فِي كِتَابِ اللَّهِ » . وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي السَّنَةِ يَأْنُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، أَوْ أَنَّ لَهُ يَأْنًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، بَلِ الْمُرَادُ : أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ السَّنَةِ لِنَعْمَا هُوَ يَأْنُ لِعَمْرٍاءِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ، فَالَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ الْمَيَّنُّ مِنْ رَبِّهِ ، وَالْمَأْمُورُ بِطَاعَةِ دِينِهِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (لَتَبِينَ لِقَائِ مَا تَزَلُ لِيَلِيمُ) . فَمَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ الْمُصْحِيحَةُ وَجِبَ الْأَخْذُ بِهِ وَالطَّاعَةُ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِي الْفَرَاغِ ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) . وَاسْتَرَى هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرًا فَمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، وَتَرَاهُ أَيْضًا فِي (كِتَابِ جَمَاعِ الْعِلْمِ) مِنْ كِتَابِ (الْأُمِّ) (ج ٧ ص ٢٥٠ - ٢٥٤) .
- (٣) فِي « وَج » « سُنَّتِهِ » بِالْأَفْرَادِ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَمَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْأَصْلِ .
- (٤) فِي « وَج » « وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ » . وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .
- (٥) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ (٢٣) .

باب البيان الخامس

١٠٤ - ^(١) قال الله تبارك وتعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ
فَوَلِّ وَجْهَكَ ^(٢) شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا
وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٣)) .

١٠٥ - ^(٤) ففرض عليهم حيث ما كانوا أن يولّوا وُجُوههم
شَطْرَهُ و « شَطْرُهُ » جِهَتُهُ ، في كلام العرب . إذا قلت : « أَقْصِدُ شَطْرَ
كذا » : معروف أنك تقول : أَقْصِدُ قَصْدَ عَيْنٍ كَذَا ، يعنى : قَصِدْ
نَفْسِ كَذَا . وكذلك « تِلْقَاءُهُ » : جِهَتُهُ ^(٥) ، أى : أَسْتَقْبِلْ تِلْقَاءَهُ
وَجِهَتَهُ ، وَإِنْ كُلُّهَا مَعْنَى وَاحِدٍ ^(٦) ، وإن كانت بالفاظٍ مختلفة .
١٠٦ - وقال خُفَّافُ بْنُ نُدْبَةَ ^(٧) :

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافى » وليست في الأصل .
(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى فولوا وجوهكم شطره » .
(٣) سورة البقرة (١٥٠) .
(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافى » وليست في الأصل .
(٥) في ج « تلقاءه وجهته » وزيادة الواو خطأ .
(٦) في س و ج « بمعنى واحد » وهو مخالف للأصل .
(٧) « خفاف » بضم الخاء المسببة وتخفيف الفاء . قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٨٨)
« خفاف وخفيف : واحد ، مثل : كبار وكبير » . و « ندبة » بضم النون
واسكان النال المهملة . ويقال بفتح النون . قال ابن دريد : « وندبة من قولهم :
رجل ندب وإمرأة ندبة : إذا كان سريع التهوش في الأمر » .
وخفاف هذا هو ابن عمير بن الحرث السلى ، وأمه ندبة : وكانت سوداء حبشية ،
ولها ينسب ، وهو ابن عم الحنساء الشاعرة المشهورة ، وهو من فرسان العرب
المعروفين ، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه ، وشهد غزوة الفتح . وكان أحد
أغربة العرب الثلاثة ، والآخران : عنترة بن شداد العبسى ، وأمه زبيبة وهى سوداء ،
والسليك بن عمير السدى ، وأمه سلكة - بضم السين وفتح اللام - وكانت سوداء .

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ سَمْعًا رَسُولًا وَمَا تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو

١٠٧ — وَقَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْةَ^(١) :

أَقُولُ لَأُمِّ زَيْبَاعٍ : أَقِيْبِي صُدُورَ الْعَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمٍ

١٠٨ — وَقَالَ لَقِيْطُ الْإِيَادِي^(٢) .

وَقَدْ أَظْلَكَكُمْ مِنْ شَطْرِ ثَمَرِكُمْ هَوْلٌ لَهُ ظُلْمٌ تَمَشَّاكُمْ قِطْعًا

١٠٩ — وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣) :

وانظر ترجمة خفاف في الإصابة (٢ : ١٣٨) والشراء لابن قتيبة (ص ١٩٦) والأغاني (١٦ : ١٣٤ - ١٤٠) وفي الأغاني (١٣ : ١٣٣) آيات لها كأنها من القصيدة التي منها البيت الذي ذكره الشافعي .

(١) « جُوَيْة » بضم الجيم وفتح الهززة وتشديد الياء للثناة الصحية ، بوزن « سمية » . وساعدة هنا لم أجد له ترجمة إلا كلمة مختصرة في كتاب اللؤلؤف والمختلف لأبي الفاسم الأمدى (ص ٨٣) وقلها عنه ابن حبر في الإصابة (٣ : ١٦١) والبغدادى في الخزانة (١ : ٤٧٦ طبعة بولاق) . وقال ابن قتيبة في الشراء في ترجمة أبي ذؤيب الهذلي (ص ٤١٣) : إن أبا ذؤيب كان راوية لساعدة بن جُوَيْة الهذلي .

والبيت الذي نسب الشافعي هنا لساعدة بن جُوَيْة ذكره صاحب اللسان (٦ : ٧٥) ونسبه لأبي زبباع الجندى ، والشافعي أعرف الناس وأعلمهم بغير هذيل .

(٢) هو لقيط بن يسر الإيادى ، وفي اسم أبيه خلاف . وانظر ترجمته في الشراء لابن قتيبة (ص ٩٧ - ٩٨) وللؤلؤف للأمدى (ص ١٧٥) وهذا البيت من قصيدة له ينثر قومه عزو كسرى ، وهي في كتاب مختارات ابن السجري : أول قصيدة فيه ، ومنها آيات في ديوان المعاني لأبي هلال السكرى (١ : ٥٥) .

(٣) لم يسم الشافعي هذا الشاعر . والبيت ذكره الطبري في التفسير (٢ : ١٣ - ١٤) ونسبه إلى شاعر هذلي لم يذكر اسمه ، وذكره أبو الهيثم اللبدي في الكامل (١ : ١١٢ و ٢ : ٣ طبعة الحيرية سنة ١٣٠٨) ولم ينسبه أيضاً ، وذكره صاحب اللسان في مادة (ش ط ر ٦ : ٧٥) ولم ينسبه ، وذكره في مادة (ح س ر ٥ : ٢٦٢) ونسبه إلى قيس بن خويلد الهذلي يصف ناقة ، وكذلك الجوهري في الصحاح ، وذكر أبو حيان في تفسيره : القطر الأخير منه شاهداً لمبنى « حسير » (٨ : ٢٩٩) في تفسير قوله تعالى في سورة الملك (آية ٤) : « يَهْلِكُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ » وذكره أبو سعيد السكرى في شرح أشعار الهذليين مع آيات أخرى (ص ٢٦١ - ٢٦٢ طبعة أوروبا سنة ١٨٥٤) . ونسبه إلى « قيس بن العيزارة » بفتح العين واسكان الياء الصحية للثناة وبالزاي ثم الراء ، وقال في (ص ٢٤٧) : « وهو أمه

إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَالٌ يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ^(١)

وبها يعرف ، وهو قيس بن خويلد أخو بني صاهلة . وليس هنا ترجمة مختصرة في معجم الشعراء للرزباني (ص ٣٢٦) ، والروايات في هذا البيت مختلفة كما ستري بعد . وقد وضع البيت في نسخة ب قبل بيت لقيط الإيادي ، وهو خطأ واضح لأن كلام الشامي بعده شرح له وليس شرحا لبيت لقيط .

(١) روايات نسخ الرسالة في هذا البيت مختلفة : فرواية ج :

« إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَالٌ فِي يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ »

وهو خطأ صرف . ورواية ب :

« إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَالٌ يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ »

وأنا أرجح أن هذا تعرف من مصححي الطبعة الأميرية بيولاقي ، ليوافقوا به من ما رأوه في كتب اللغة . ورواية س : موافقة لأصل الريح الذي سنيين ما فيه من خطأ ، وخلاف للروايات الصحيحة المعنى .

ورواية الصحاح واللسان والكامل والطبري لها :

« إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَالٌ يُخَامِرُهَا فَشَطَرَهَا نَظَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورٌ »

والخلاف بين رواية البيت في أصل الريح وبين سائر الروايات . عدا رواية شرح أشعار المذللين للسكري . فاتها مباينة لباقى الروايات . : هذا الخلاف بسيط في حرفين وجوهري في حرفين :

أولا : كلمة « يخامرها » على اسم الفاعل ، وفي ب « يخامرها » فعل مضارع والمعنى فيها واحد .

وثانيا : كلمة « بصر العينين » في جميع نسخ الرسالة ، وفي سائر الروايات « نظر العينين » ومعناها واحد أيضا .

وثالثا : كلمة « العسير » بالراء في آخرها ، ففي أصل الريح وس وج « العسيب » بالباء الموحدة بدل الراء . وهي مخالفة لسائر الروايات ، وخطأ في المعنى أيضا . لأن « العسيب » : عظم الذئب ، و « العسيب » أيضا : جريد النخل إذا كشط منه خوصه . ولا يصلح واحد من هذين المعنيين في هذا البيت . والصواب « العسير » بالراء ، وهي الناقة التي لم تدل ، قال في اللسان : « ناقة عسير : اعتسرت من الإبل فركبت أو حمل عليها ولم تلين قبل » . لأن البيت في وصف ناقة ، كما نس عليه صاحب اللسان في مادة (ع س ر) وكما قال أبو العباس المبرد في الكامل (١) : (١١٢) في شرح البيت : « والعسير التي تمسر بذنبها إذا حملت ، أى تشيله وترفضه ، ومنه سمى الذئب عوسراً ، أى تضرب بذنبها ، ومعنى ذلك أنه ظهر من جهدها وسوء خلقها ما أطيل معه النظر إليها حتى تحسر العينان ، والعسير : المعبي ، وفي القرآن :

١١٠ - قال الشافعي : يُريدُ : تِلْقَاءَ هَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ ، وَنَحْوَهَا :

تِلْقَاءَ جِهَتِهَا .

١١١ - وهذا كله - مع غيره من أشعارهم : يبين أن شطر الشيء

« يتقلب إليك البصر غاسقا وهو حسير » . وأيضا فإن البيت الذي بعده في أشعار المهذلين في الكلام على الناقصة ، كما سنذكر .

ورابعا : كلمة « مسحور » كتبت في أصل الربيع « مسجور » بالميم ، وكذلك طبع في س و ج وهي خطأ ليس لها معنى ، وأنا أرجح أن أصلها بالحاء المهملة ، وأن القطة وضعها تحت الحاء بعض الفارسيين في الأصل . ووصف البصر بأنه مسحور وصف معروف ظاهر للمعنى ، ومنه قوله تعالى في سورة الأعراف في الآية (١١٦) : (فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهموم) . والحق في سائر الروايات « محسور » : بتقديم الحاء على السين ، وقد سبق مثناه في كلام المبرد ، وقال في اللسان : « حسر بصره يحسر محسورا » : أي كل ما قطع نظره من طول مدى وما أشبه ذلك ، فهو حسير ومحسور » .

وأما رواية السكري في شرح أشعار المهذلين فإنها مبينة تماما لهذه الروايات . قال مالهه :

« وقال قيس بن عزة :

إِنَّ النُّعُوسَ بِهَا دَالٌ يُحَامِرُهَا فَنَحَّوْهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَحْزُورٌ
وَلَهَا لِقَعَةٌ إِذَا تَأَوَّبَهُمْ مِسْعٌ شَامِيَةٌ فِيهَا الْأَعَاصِيرُ
النُّعُوسُ : لِقَعَةٌ يُحَمَّدُ عِنْدَ اللَّيْلِ ، إِذَا حُلِبَتْ نَفَسَتْ . قَالَ :

نُعُوسٌ إِذَا دَرَّتْ جَزُورٌ إِذَا غَدَّتْ بُوَيْزِلٌ عَامِرٌ أَوْ سَدِيسٌ كَبَازِلٌ
يُقَالُ : خَزَرَ الْبَصَرَ يُخْزَرُ ، وَطَرَفَ أَخْزَرُ : إِذَا نَظَرَ مِنْ مُؤَخَّرِ عَيْنِهِ .
مِسْعٌ : اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّمَالِ ، مِسْعٌ وَنِسْعٌ ، يَقُولُ : إِذَا هَبَّتِ الشَّمَالُ فَبَرَدَتْ
فِيهَا مُسْتَمْتَعٌ » .

اتضح كلام السكري . وهو واضح ، وليس في الرواية عنده موضع الشاهد في أن الشطر مثناه الجهة . أو النحو . ورواية الشافعي أصح ، لأنه كان أعرف الناس بغير المهذلين .

(١) . هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

فَعَبْدُ عَيْنِ الشَّيْءِ : إِذَا كَانَ مُعَايِنًا بِالصَّوَابِ ، وَإِذَا كَانَ مُغَيِّبًا
فَبِالاجْتِهَادِ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يُمْكِنُهُ فِيهِ .

١١٢ - ^(١) وَقَالَ اللَّهُ : (جَعَلَ لَكُمْ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا ^(٢) فِي
ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ^(٣)) .

١١٣ - وَقَالَ : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ ^(٤) تُهْتَدُونَ ^(٥)) .

١١٤ - ^(٦) فَخَلَقَ لَهُمُ الْعَلَامَاتِ ، وَنَصَبَ لَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ،
وَأَمَرَ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ . وَإِنَّمَا تَوَجَّهُتُمْ إِلَيْهِ بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمُ ،
وَالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَهَا فِيهِمْ ، الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَلَامَاتِ .
وَكُلُّ هَذَا بَيَانٌ وَنِعْمَةٌ مِنْهُ جَلُّ ثَنَاؤُهُ .

١١٥ - وَقَالَ : (وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ^(٧)) وَقَالَ : (يَمُنُّ
تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ^(٨))

١١٦ - وَأَبَانَ أَنَّ الْعَدْلَ الْعَامِلُ بِطَاعَتِهِ ، فَمَنْ رَأَوْهُ حَامِلًا بِهَا
كَانَ عَدْلًا ، وَمَنْ عَمِلَ بِخِلَافِهَا كَانَ خِلَافَ الْعَدْلِ .

١١٧ - وَقَالَ جَلُّ ثَنَاؤُهُ : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ^(٩)) وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ،

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الأنعام (٩٧) .

(٤) سورة النحل (١٦) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٦) سورة الطلاق (٢) .

(٧) سورة البقرة (٢٨٢) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : هديا بالغ الكعبة »

وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذًا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ ^(١) .

١١٨ - فكان المثل - على الظاهر ^(٢) - أقرب الأشياء شَبَهَا

في العظم من البدن . واتفقت مذاهب من تكلم في الصيد من أصحاب رسول الله على أقرب الأشياء شَبَهَا من البدن . فنظرنا ما قُتِلَ من دَوَابِّ ^(٣) الصيد : أى شئ كان من النعم أقرب منه شَبَهَا فديناه به .

١١٩ - ولم يَحْتَمِلِ المثل من النعم القيمة فيما له مثل في البدن

من النعم - : لِأَمُتْكَرَهَا بَاطِنًا . فكان الظاهر الأعم أولى المعنيين بها . ^(٤) وهذا الاجتهاد الذى يطلبه الحاكم بالدلالة على المثل .

١٢٠ - وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هذا :

على أن ليس لأحدٍ أبدًا أن يقول فى شئ : حلٌّ ولا حَرْمٌ - : إلّا من ٢٠
جهة العلم . وَجِهَةُ العلم الخَبَرُ فى الكتاب أو السنة ، أو الإجماع
أو القياسُ .

١٢١ - ومعنى هذا الباب معنى القياس ، لأنه يُطلب فيه الدليل

على صَوَابِ التَّبَلُّهِ وَالْعَدْلِ وَالْمِثْلِ .

(١) سورة المائدة (١٠) .

(٢) بماشية الأصل زيادة كلمة « وهو » بخط مخالف لخطه ، ووضع كانها علامة فى هنا للوضع ، ليكون الكلام « وهو أقرب » ، وهذا صنيع غير جيد ، والمعنى صحيح بدون هذه الزيادة .

(٣) لم تنقط الكلمة . فى الأصل ، وهقطت . فى النسخ المطبوعة « ذوات » وهو تصحيح طريف .

(٤) هنا فى ج زيادة « قال الشافى » وليست فى الأصل .

١٢٢ — والقياسُ ما طُلِبَ بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم ،
من الكتاب أو السنة ، لأنهما عِلْمُ الحقِّ المفترضِ طلبُهُ ، كطلبِ
ما وَصَفَتْ قَبْلَهُ ، من القِبْلَةِ والعَدْلِ والمِثْلِ .

١٢٣ — وموافقته تكون من وجهين :

١٢٤ — أحدهما : أن يكون الله أو رسوله حَرَّمَ الشَّيْءَ منصوصاً
أو أَحَلَّهُ لِمَعْنَى ، فإذا وَجَدْنَا ما في (١) مِثْلَ ذلك المعنى فيما لم يُنصَّ فيه
بِعينه كتابٌ ولا سُنَّةٌ — : أحلناه أو حَرَّمناه ، لأنه في معنى الحلال
أو الحرام .

١٢٥ — أو نَجَدُ (٢) الشَّيْءَ يُشَبِّهُ الشَّيْءَ مِنْهُ والشَّيْءَ مِنْ غَيْرِهِ ،
ولا نجدُ شيئاً أقربَ به شَبْهاً من أحدهما : فنُلْحِقُهُ بأوَلَى الأشياءِ شَبْهاً
به ، كما قلنا في الصيد .

١٢٦ — قال الشافعي : وفي العلم وجهان : الإجماع والاختلاف .
وهما موضوعان في غير هذا الموضع (٣) .

١٢٧ — ومن جماعِ عِلْمِ كتابِ اللَّهِ : العِلْمُ بأن جميع كتاب الله
إنما نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ .

(١) وضع في أصل الريع على كلمتي « ما » و « في » علامتا تصحيح ، دلالة على صحة الكلام .

(٢) في س و س و « ونجد » بحذف الهزرة ، وهي ثابجة في أصل الريع وفي ج ، وهو الصواب ، لأن هذا هو الوجه الثاني من وجهي موافقة القيس للقيس عليه .

(٣) سيأتي في (كتاب الرسالة) كثير مما يتعلق بهذا المعنى ، في (باب العلم) وفي (باب الإجماع) وفيما بعده من الأبواب . وكذلك في (كتاب جماع العلم) من كتب الشافعي ، التي جمعت في (كتاب الأم) (ج ٧ ص ٢٥٠ - ٢٦٠) .

١٢٨ - والمعرفةُ يناسخُ كتابَ الله ومنسوخه ، والقرضُ^(١) في تنزيله ، والأدبُ والإرشادُ والإباحةُ .

١٢٩ - والمعرفةُ بالموضع الذي وَضَعَ اللهُ به نبيه : مِنَ الإِبَاطَةِ عنه ، فيما أَحْكَمَ قَرْضَهُ في كتابه ، وَيَتَنَّهُ على لسان نبيه . وما أَرَادَ بجميع فرائضه ؟ وَمَنْ أَرَادَ^(٢) : أَكُلَّ خَلْقِهِ أَمْ بَعْضَهُمْ دُونَ بَعْضٍ ؟ وما افْتَرَضَ على الناس من طاعته والانتهاء إلى أمره .

١٣٠ - ثم معرفةُ ما ضَرَبَ فيها من الأمثالِ الدوالِّ على طاعته ، الميئنةِ لاجتنابِ معصيته . وَتَرَكُ الغفلةَ عن الحظِّ ، والازديادُ من نوافِلِ الفضلِ .

١٣١ -^(٣) فالواجبُ على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا .

١٣٢ - وقد تَكَلَّمَ في العلم مَنْ : لَوْ أُمْسَكَ عَنْ بَعْضٍ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ^(٤) لكان الإمساكُ أوْلَى به وأَقْرَبَ من السلامة له ، إِنْ شَاءَ اللهُ .

١٣٣ - فقال منهم قائلٌ^(٥) : إِنْ فِي الْقُرْآنِ عَرِييًّا وَأَعْجَمِيًّا .

(١) « القرض » بالفاء ، كما هو واضح جداً في أصل الربيع . وفي النسخ المطبوعة « القرض » بالين ، وهو خطأ ، لأن المراد : معرفة ما جاء في الكتاب مفروضا ، وما جاء للأدب أو للإرشاد أو للإباحة . أي الفرق بين الأمر الذي هو للوجوب على أصله ، وبين الأمر الذي تدل الفرائض والأدلة على أنه ليس للوجوب .

(٢) في س « ومن أراد [بجميع فرائضه ، ومن أراد لكل فريضة من فرائضه] » . وما بين اللربين زيادة ليست في أصل الربيع ، ولا ندرى من أين عليها التماسخ ؟ ولها كانت بالحاشية ، وضاعت جأكل الورق ، ولكن ليس من دليل أو إشارة في الأصل إلى موضعها ، وهي زيادة مستغنى عنها في معنى الكلام وسياقه .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) كلمة « منه » سقطت من س وهي تاجية في الأصل :

(٥) في ج « قال قائل منهم » . وفي س « قال لي قائل منهم » ، وكلاما مخالف للأصل .

١٣٤ - ^(١) وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ

إِلَّا بِلِسَانِ الْعَرَبِ .

١٣٥ - ^(٢) وَوَجَدَ قَائِلُ هَذَا الْقَوْلِ مَنْ قَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ ، تَقْلِيداً

لَهُ ، وَتَرْكََا لِمَسْئَلَةٍ لَهُ عَنْ حُجَّتِهِ ، وَمَسْئَلَةٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ خَالَفَهُ .

١٣٦ - وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مَنْ أَغْفَلَ مِنْهُمْ ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ ^(٣) .

١٣٧ - وَلَعَلَّ مَنْ قَالَ : إِنْ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ لِسَانِ الْعَرَبِ وَقِيلَ

ذَلِكَ مِنْهُ : ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ خَاصّاً يَجْهَلُ بَعْضُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ .

١٣٨ - ^(٤) وَلِسَانُ الْعَرَبِ أَوْسَعُ الْأَلْسِنَةِ مَذْهَباً ، وَأَكْثَرُهَا

أَلْفَاظاً ، وَلَا تَعْلَمُهُ يُحِيطُ بِمَجْمِيعِ عِلْمِهِ إِنْسَانٌ غَيْرُ نَبِيٍّ ، وَلَكِنَّهُ

لَا يَذْهَبُ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى حَامَتِهَا ، حَتَّى لَا يَكُونَ مَوْجُوداً فِيهَا مَنْ يَعْرِفُهُ .

١٣٩ - وَالْعِلْمُ بِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ كَالْعِلْمِ بِالسَّنَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَقْهِ :

لَا تَعْلَمُ رَجُلًا جَمَعَ السَّنَنَ فَلَمْ يَذْهَبْ مِنْهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ .

(١) هنا في ج و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) الشافعي لا يرضى لأهل العلم أن يكونوا مقلدين ، وكان رضى الله عنه حرباً على التقليد ، وداعياً إلى الاجتهاد والأخذ بالأدلة الصحيحة . وعن هذا قال تلميذه أبو إبراهيم المزني (المتوفى سنة ٢٦٤) في أول مختصره الذى أخذه من فقه الشافعي - :

« اختصرتُ هذا الكتابَ مِنْ عِلْمِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ،

وَمِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ ، لِأَقْرَبِهِ عَلَى مَنْ أَرَادَهُ ، مَعَ إِعْلَامِيهِ نَهْيَهُ عَنِ تَقْلِيدِهِ

وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ ، لِيَنْظُرَ فِيهِ لِدِينِهِ ، وَيَحْتَاطَ فِيهِ لِنَفْسِهِ » . (ج ١ ص ٢ من

هامش كتاب الأم) .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

١٤٠ - فاذا مُجِعَ علمُ حَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا أَنِّي عَلَى السُّنَنِ ، وَإِذَا فُرِّقَ عِلْمُ^(١) كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ : ذَهَبَ عَلَيْهِ الشَّيْءُ مِنْهَا ، ثُمَّ كَانَ مَا ذَهَبَ عَلَيْهِ مِنْهَا مَوْجُودًا عِنْدَ غَيْرِهِ .

١٤١ - وَهُمْ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ : مِنْهُمْ الْجَامِعُ لِأَكْثَرِهِ ، وَإِنْ ذَهَبَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ . وَمِنْهُمْ الْجَامِعُ لِأَقَلِّ مِمَّا جَمَعَ غَيْرُهُ .

١٤٢ - وَلَيْسَ قَلِيلٌ مَا ذَهَبَ مِنَ السُّنَنِ عَلَى مَنْ جَمَعَ^(٢) أَكْثَرَهَا - : دَلِيلًا عَلَى أَنْ يُطْلَبَ عِلْمُهُ عِنْدَ غَيْرِ طَبَقَتِهِ^(٣) مِنْ أَهْلِ ٢١ الْعِلْمِ ، بَلْ يُطْلَبُ عِنْدَ نَظَرَاتِهِ مَا ذَهَبَ عَلَيْهِ ، حَتَّى يُؤْتَى عَلَى جَمِيعِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي ، فَيَتَّفَرَّدُ^(٤) جَمَلَةُ الْعُلَمَاءِ بِمَجْمَعِهَا . وَهُمْ دَرَجَاتٌ فِيمَا وَعَوْا مِنْهَا^(٥)

(١) فِي س « عَلَى » بَدَلَ « عِلْمٍ » وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ ، وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي س « عَلَى مَا جَمَعَ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فِي س وَج « عِنْدَ أَهْلِ غَيْرِ طَبَقَتِهِ » وَكَلِمَةُ « أَهْلِ » لَا تَوْجِدُ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي س وَج « فَيَتَّفَرَّدُ » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٥) هَذَا الَّذِي قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي شَأْنِ السُّنَنِ : نَظَرٌ بَعِيدٌ ، وَتَحْقِيقٌ دَقِيقٌ ، وَاطِّلاَعٌ وَاسِعٌ عَلَى مَا جَمَعَ الشُّيُوخُ وَالْعُلَمَاءُ مِنَ السُّنَنِ فِي عَصَرِهِ ، وَفِيهَا قَبْلَ عَصَرِهِ . وَلَمْ تَكُنْ دَوَائِرُ السَّنَةِ جَمَعَتْ لِذَلِكَ ، إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا جَمَعَ الشُّيُوخُ مِمَّا رَوَوْا . ثُمَّ اشْتَغَلَ الْعُلَمَاءُ الْحَفَاطُ بِمَجْمَعِ السُّنَنِ فِي كُتُبِ كِبَارٍ وَمُصَنِّفٍ ، فَصَنَّفَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - تَلِيذُ الشَّافِعِيِّ - مُسْنَدَهُ الْكَبِيرَ الْمُرُوفَ ، وَقَالَ يَصِفُهُ : « إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ قَدْ جَمَعَتْهُ وَأَهْتَمَّتْ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِمِائَةٍ وَخَمْسِينَ أَلْفًا ، فَمَا اخْتَلَفَ السَّلْمُونَ فِيهِ مِنْ حَدِيثٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَارْجَعُوا إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ ، وَلَا فَلَيسَ بِمِجْعَةٍ » . وَمَعَ ذَلِكَ قَدْ قَامَ شَيْءٌ كَثِيرٌ مِنْ صَحِيحِ الْحَدِيثِ ، وَفِي الصَّحِيحِ أَحَادِيثُ لَيْسَتْ فِي الْمُسْنَدِ . وَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ الْحَفَاطُ الْكُتُبَ السَّنَةَ ، وَفِيهَا كَثِيرٌ مِمَّا لَيْسَ فِي الْمُسْنَدِ ، وَبِجُمُوعِهَا مَعَ الْمُسْنَدِ يَحِيطُ بِأَكْثَرِ السَّنَةِ ، وَلَا يَسْتَوْعِبُهَا كُلُّهَا . وَلَكِنَّا إِذَا جَمَعْنَا مَا فِيهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ مَعَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي الْكُتُبِ الْأُخْرَى الْمَشْهُورَةِ ، كَسْتَدْرِكُ الْحَاكِمَ ، وَالسَّنَنِ الْكَبِيرَ لِلْيَمِينِيِّ ، وَالْمُتَّقِي لِابْنِ الْجَارُودِ ، وَسُنَنِ الْهَارِمِيِّ ، وَمُسَاجِمَ الطَّبْرَانِيِّ لِثَلَاثَةِ مَسْنَدِي أَبِي يَحْيَى وَالْبَزَارِ - : إِذَا جَمَعْنَا الْأَحَادِيثَ الَّتِي فِي هَذِهِ الْكُتُبِ اسْتَوْعَبْنَا السُّنَانَ كُلَّهَا =

١٤٣ — وهكذا لسانُ العرب عند خاصَّتها وخاصَّتها : لا يذهبُ منه شيءٌ عليها ، ولا يُطلبُ عندَ غيرها ، ولا يعلِّمه إلاَّ مَنْ قَبْلَهُ عنها ، ولا يَشْرَكُهَا فيه إلاَّ مَنْ اتَّبَعَهَا في تعلِّمها منها ، وَمَنْ قَبْلَهُ منها فهو من أهل لسانها .

١٤٤ — وإنما صار غيرُهم من غير أهلِهِ بِتَرْكِهِ ، فإذا صار إليه صار من أهلِهِ .

١٤٥ — وعِلْمُ أَكْثَرِ اللِّسَانِ في أَكْثَرِ العربِ أَعْمَمٌ من علم أَكْثَرِ السَّنَنِ في العلماء^(١) .

١٤٦ — ^(٢) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ نَجِدُ مِنَ الْعَجَمِ مَنْ يَنْطِقُ بِالشَّيْءِ من لسان العرب ؟

١٤٧ — فَذَلِكَ يَحْتَمِلُ^(٣) مَا وَصَفْتُ مِنْ تَعَلُّمِهِ مِنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ تَعَلَّمِهِ مِنْهُمْ فَلَا يَوْجَدُ يَنْطِقُ إِلَّا بِالْقَلِيلِ مِنْهُ ، وَمَنْ نَطَقَ بِقَلِيلٍ مِنْهُ فَهُوَ تَبَعٌ لِلْعَرَبِ فِيهِ .

١٤٨ — وَلَا تُنْكَرُ^(٤) إِذْ كَانَ اللَّفْظُ قِيلَ^(٥) تَعَلَّمَ أَوْ نَطَقَ

== إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَغَلِبَ عَلَى الظَّنِّ أَنْ لَمْ يَنْهَبْ عَلَيْنَا شَيْءٌ مِنْهَا ، بَلْ نَكَادُ هَطْعُ بِهِ .
وهنا معنى قول الشافعي : « فَاذَا جَمَعَ عِلْمَ طَائِفَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا آتَى عَلَى السَّنَنِ » وقوله « فَيُفْرَدُ جِلَّةُ الْعُلَمَاءِ بِجَمْعِهَا » . وَكَانَ الشَّافِعِيُّ قَدْ قَالَه نَظْرًا ، قَبْلَ أَنْ يَصْحَقَ بِالتَّأْلِيفِ مَعْلَاً ، فَهَـ دَرَهُ .

(١) في س و ج « في أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ » وهو مخالف للأصل .
(٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٣) في س « قد يحتمل » وزيادة « قد » خلاف للأصل .
(٤) في س و ج « ولا ينكر » بالبناء للجهول ، وهو مخالف للأصل .
(٥) « قيل » : من القول ، كما هو واضح في الأصل . وفي النسخ المطبوعة « قيل » من القبول ، وهو تحريف وخطأ .

به موضوعا - : أن يوافق لسانُ المعجم أو بعضها قليلاً من لسان العرب ،
كما ياتَّقِي^(١) القليلُ من ألسِنَةِ المعجم المتباينة في أكثر كلامها ، مع
تَنَائِي ديارها ، واختلافِ لسانها ، وِبُعْدِ الْأَوَاصِرِ^(٢) يَتَنَاهَا وَيَنْ مَن
واقفت بعضَ لسانه منها .

١٤٩ - فإن قال قائل : ما الحجةُ في أن كتابَ الله محضُ بلسان
العرب ، لا يَخْلُطُهُ^(٣) فيه غيره ؟
١٥٠ - فالحجةُ فيه كتابُ الله . قال الله : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ
رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ^(٤)) .

١٥١ - فإن قال قائل : فإن الرُّسُلَ قبل محمد كانوا يُرْسَلُونَ إلى
قومهم خاصّةً ، وإن محمداً بُعِثَ إلى الناس كافةً - فقد يَحْتَمِلُ أن يكون
بُعِثَ بلسان قومهم خاصّةً ، ويكونُ على الناس كافةً أن يتعلموا لسانه
وَمَا أَطَاقُوا^(٥) منه ، ويحتمل أن يكون بُعِثَ بألسنتهم : فهل مِنْ دليل
على أنه بُعِثَ بلسان قومهم خاصّةً دون ألسِنَةِ المعجم ؟

(١) في س و ج « يَتَّقِي » وهو يخالف للأصل . وانظر الحاشية رقم (٥) في
صفحة (٣١)

(٢) « الْأَوَاصِر » بالصاد والراء : جمع « آصرة » وهي . ما تكون سبباً للعطف ، من
رحم ، أو قرابة ، أو صهر ، أو معروف ، أو منة . وفي س « الْأَوَامِد » وفي ج
« الْأَوَاصِر » وكلاهما تحريف ، وخلاف للأصل .

(٣) في اللسان : « خلط القوم خلطاً وخلطهم : داخلهم » .

(٤) سورة إبراهيم (٤) .

(٥) في ج « أَوْ مَا أَطَاقُوا مِنْهُ » . وفي س « أَوْ مَا أَطَاقُوهُ مِنْهُ » . وكلاهما يخالف للأصل

- ٤٦ -

١٥٢ - ^(١) فإذا كانت الألسنة مختلفةً بما لا يفهمه بعضهم عن بعض : فلا بُدَّ أن يكونَ بعضهم تبعاً لبعضٍ ، وأن يكون الفضلُ في اللسان المتَّبِعِ على التابع .

١٥٣ - وأولى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي . ولا يجوزُ - والله أعلم - أن يكونَ أهلُ لسانه أتباعاً لأهل لسانٍ غير لسانه في حرفٍ واحدٍ ، بل كلُّ لسانٍ تبعٌ للسانه ، وكلُّ أهل دينٍ قبله فليتهم أتباعُ دينه .

١٥٤ - وقد بينَّ الله ذلك في غير آية من كتابه :

١٥٥ - قال الله : (وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْمَالِكِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ^(٢)) .

١٥٦ - وقال : (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ^(٣)) .

١٥٧ - وقال (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَ ^(٤)) .

(١) قوله « فإذا كانت الألسنة مختلفة » إلى آخره : جواب الاعتراض . ويظهر أن بعض قارئ الأصل لم يبين له وجه هذه الإجابة فزاد في حاشيته بخط آخر ماله : « فالدلالة على ذلك بينة في كتاب الله تعالى في غير موضع في اللسان . قال الشافعي » . وهذه الزيادة أثبتت في النسخ المطبوعة كلها ماعدا قوله في آخرها « قال الشافعي » فانها ليست في س . وهي زيادة غير جيدة ، وقوله فيها « في غير موضع في اللسان » ليس له وجه واضح . وفي س وج زيادة « قال الشافعي » قبل قوله « فالدلالة » .

(٢) سورة الشعراء (١٩٢ - ١٩٥) .

(٣) سورة الرعد (٣٧)

(٤) سورة الشورى (٧)

١٥٨ - وقال: (حُمّ). وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا^(١)
لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ^(٢) .

١٥٩ - وقال: (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ^(٣)) .

١٦٠ - قال الشافعي : فأقام حُجَّتَهُ بأن كتابه عربيٌّ ، في كل
آيةٍ ذَكَرَناها ، ثم أَكَّدَ ذلك بأن نَقَى عنه - جل ثناؤه - كلَّ لسانٍ
غيرِ لِسَانِ العرب ، في آيتين من كتابه :

١٦١ - فقال تبارك وتعالى : (وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا
يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ، لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبِي^(٤)، وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ
مُبِينٌ^(٥)) .

١٦٢ - وقال : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ
آيَاتُهُ ، أَعْجَبِي^(٦) وَعَرَبِيٌّ^(٧)) .

١٦٣ - قال الشافعي : وعَرَفْنَا نِعْمَةً^(٨) بما خَصَّنَا به من مكانه
فقال : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ^(٩) ، عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ،

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الزخرف (١ - ٣) .

(٣) سورة الزمر (٢٨) . وهذه الآية لم تذكر في الأصل ، ولكنها ثابتة في
النسخ المطبوعة .

(٤) سورة النحل (١٠٣) .

(٥) سورة فصلت (٤٤) .

(٦) في س و ج « وعرفنا قدره » وفي س « وعرفنا قدر لسه » وكل مخالف للأصل ،
والصواب ما هنا .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ ، بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ^(١) .

١٦٤ - وقال : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ^(٢) رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لِنِي ضَلَالٍ مُبِينٍ^(٣))

١٦٥ - وكان مما عَرَفَ اللَّهُ نَبِيَّهُ مِنْ أَنْعَامِهِ^(٤) أَنْ قَالَ : (وَإِنَّهُ لَكُرْكُوكٌ وَلِقَومِكِ^(٥)) تَخَصُّصٌ قَوْمَهُ بِاللَّهِ كَرَّمَهُ بَكِتَابِهِ .

١٦٦ - وقال (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ^(٦)) وقال : (لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا^(٧)) . وَأُمُّ الْقُرَى مَكَّةُ ، وَهِيَ بِلَدُهُ وَبِلَدُ قَوْمِهِ ، فَجَعَلَهُمْ فِي كِتَابِهِ خَاصَّةً ، وَأَدْخَلَهُمْ مَعَ الْمُنْذَرِينَ عَامَّةً ، وَقَصَّى أَنْ يُنْذِرُوا بِلِسَانِهِمُ الْعَرَبِيَّ : لِسَانِ قَوْمِهِ مِنْهُمْ خَاصَّةً .

١٦٧ - ^(٨) فَمَلَى كُلَّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا بَلَغَهُ جَهْدُهُ ، حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَيَتْلُو بِهِ كِتَابَ اللَّهِ ، وَيَنْطِقَ بِاللَّهِ كَرَفِيًا^(٩) اقْتِرَضَ عَلَيْهِ مِنَ التَّكْبِيرِ ، وَأَمَرَ بِهِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّشْهِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) سورة التوبة (١٢٨) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الجمعة (٢) .

(٤) في النسخ المطبوعة « من إنايمه عليه » وكلمة « عليه » مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٥) سورة الزخرف (٤٤) .

(٦) سورة الشراء (٢١٤) .

(٧) سورة الشورى (٧) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل ،

(٩) في الأصل « بما » وكتب فوقها بين السطرين بنفس الخط : فيها ، فالعالم أنه تصحيح وأن كاتب الأصل لم يأن يضرب على ما عدل عنه .

١٦٨ - وما ازداد من العلم باللسان ، الذى جملة الله لسان من ختم به نبوته ، وأنزل به آخر كتبه - : كان خيراً له . كما عليه يتعلم (١) الصلاة والدكر فيها ، ويأتى البيت وما أمر بإتياته ، ويتوجه لما وجه له . ويكون تبعاً فيما افترض عليه ونُذِب إليه ، لا متبوعاً (٢) .

(١) فى « وج » كما عليه أن يعلم « وزيادة » أن « خلاف لثابت فى أصل الريح » وحذف « أن » فى مثل هذا الموضع جائز قياساً على قول ، واختلف فى إعراب الفصل حيثخذ : فذهب الأكثرون إلى وجوب رفعه إذا حذف ، وذهب بعضهم إلى أنه إذا حذف بقي عملها . انظر مع المصاحف . (٢ : ١٧) والظاهر يكتب ويحذف بلفظه على سجيته ، فهو يتخير من لغات العرب ماشاء ، وهو حجة فى كلامه وعباراته .

(٢) فى هذا معنى سياسى وقومى جليل ، لأن الأمة التى نزل بلسانها الكتاب الكريم ، يجب عليها أن تعمل على نصر دينها ، ونصر لسانها ، ونصر طاعتها وآدابها : بين الأمم الأخرى ، وهى تدعوها إلى ملجأ به نبيها من الهدى ودين الحق ، لتجس من هذه الأمم الإسلامية أمة واحدة ، دينها واحد ، وقبلتها واحدة ، ولغتها واحدة ، ومقومات شخصيتها واحدة ، ولتكون أمة وسطا ، ويكونوا شهداء على الناس . فمن أراد أن يندخل فى هذه المصبة الإسلامية : فعليه أن يعتنق دينها ، ويتبع هديتها ، ويتبنى جهديها ، ويعلم لغتها ، ويكون فى ذلك كله كما قال العارفى رضى الله عنه : تبعاً لا متبوعاً .

وقد أشار إلى هذا المعنى والذى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد شاكر حفظه الله ، فى كتابه (القول الفصل فى ترجمة القرآن الكريم إلى اللغات الأجنبية (ص ١١ و ١٢) قال : « لا وجل يأمن أولئك الذين يشجعون انتشار الترجمة الانكليزية بين الشعوب الإسلامية هنا وهناك أن يصبحوا بأنفسهم من جملة العوامل فى وضع الحدود القاسية بين الإسلام الغرب والإسلام الانكليزى ، لاقى الأمم والشعوب غير العربية وحدها ، بل فى الأمم العربية أنفسهم ، بما حجب إلى الناس من التزوع إلى التقليد الأوروبي ، بما فى التجدد والانتقال ، وبمضا لكل قديم ، مما كان له من الآثار الصالحة فى تكوين تلك المصيبة التى ينظر إليها المستعمرون كما ينظرون إلى آلة الأعداء فى طرائق الاستعمار ومغالبة الشعوب الشرقية » ، ثم قال : « فهل يريد أولئك الذين أصابهم حمى التجدد والانتقال ، بشورتهم هذه على القرآن الكريم فى ثوبه الربى - : أن يهدموا آخر مصرع للجامعة الإسلامية ، إذ يجحدون فى الجمهورية التركية قرأنا تركيا ، وفى المستعمرات الانكليزية قرأنا انكليزيا . وفى مستعمرات الدول الأخرى قرأنا فرنسا ، وآخر طليانيا ، أو إسبانيا ، أو هولانديا » إلى آخر ما قال حفظه الله .

١٦٩ - (١) وإنما بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب دون غيره : لأنه لا يعلم من إيضاح مجل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب ، وكثرة وجوهه ، وجماع معانيه وتفرقاتها . ومن علمه اتفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها .

١٧٠ - فكان تنبيه العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصة - : نصيحة للمسلمين . والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه ، وإدراك نافلة خير لا يدعها إلا من سفة نفسه ، وترك موضع خطأ . وكان يجتمع مع النصيحة لهم قياماً بإيضاح حق . وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين من طاعة الله . وطاعة الله جامعة للخير .

١٧١ - (٣) أخبرنا سفيان (٤) عن زياد بن علاقة (٥) قال : سمعت جرير بن عبد الله يقول : « بَايَعْتُ النَّبِيَّ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ » .

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
 (٢) في س و ج « فكان » وهو خطأ ومخالف للأصل .
 (٣) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .
 (٤) في س و ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن التي في الأصل « سفيان » فقط .
 (٥) « علاقة » بكسر العين للمهملة وتخفيف اللام وبالقاف .
 (٦) هذا إسناد حال صحيح . والحديث رواه زياد بن علاقة وغيره عن جرير : فرواية زياد رواها أيضاً أحمد في المسند . (٤ : ٣٦٦) والبخارى (٥ : ٢٢٩) من فتح الباري) ومسلم (١ : ٣١) والبيهقي (٢ : ١٨١) والطحاوي عن شعبة عن زياد (رقم ٦٦٠) . والروايات الأخرى عن جرير : منها في المسند (٤ : ٣٥٨) و (٣٦٦) والبخارى (١ : ١٢٨) و ٦ : ٣ و ٢١٢ : ٤ و ٣١٠ : ٥ و ٢٢٩ : ٥ من فتح الباري) ومسلم (١ : ٣١) وأبو داود (٤ : ٤٤٢) والترمذي (١ : ٣٥٠) والنسائي (٢ : ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥) والدارمي (٢ : ٢٤٨) .

١٧٢ أخبرنا^(١) ابن عيينة^(٢) عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد^(٣) عن تميم الداري أن النبي قال : « إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة : لله^(٤) ، ولكتابه ، ولنبيه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم^(٥) » .

١٧٣ قال الشافعي : فإنما^(٦) خاطب الله بكتابه العرب

(١) في النسخ المطبوعة « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
(٢) في س و ج « سفيان بن عيينة » وكلة « سفيان » ليست في الأصل .
(٣) في النسخ المطبوعة « عطاء بن يزيد الليثي » وهو هو . ولكن كلمة « الليثي » ليست في الأصل .

(٤) في س و ج « الدين النصيحة » بحذف « إن » في المرات الثلاث . وهي ثابثة فيها في الأصل . ومكتوب فوقها في الثلاثة الموضع علامة الصلة () . ويظهر أن مصححي النسخين صححوا ذلك من متن الأربين النووية ، لعمرة الحديث فيه بحذف « إن » مع أنها ثابثة . في روايات أخرى كثيرة في الحديث .

وفي النسخ الثلاث المطبوعة بعد كلمة « النصيحة » ثلاث مرة زيادة « قالوا : لمن يارسول الله ؟ قال : » الخ . وهذه الزيادة صحيحة ثابثة في كثير من روايات الحديث ، ولكنها لم تذكر في الأصل ، وكان الشافعي يجمع الحديث مختصراً ، أو اختصره . ويظهر لي أن المصححين أخفوها أيضاً من متن الأربين . وهذا عندي صليح غير جيد ، وتصرف غير جائز ، لأنه نسبة شيء إلى رواية الشافعي ، ولم يثبت أنه رواه هنا . وإن ثبت وصح من رواية غيره ، أو من روايته نفسه في موضع آخر .

(٥) رواه أحمد في المسند (٤ : ١٠٢) من سفيان بن عيينة وغيره بألفاظ مختلفة ، ورواه مسلم (١ : ٣١) وأبو داود (٤ : ٤٤١) والنسائي (٢ : ١٨٦) كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن عطاء عن تميم الداري . وورد الحديث أيضاً من حديث أبي هريرة : فرواه أحمد (رقم ٧٩٤١ ج ٢ ص ٢٩٧) والترمذي (١ : ٣٥٠) كلاهما من طريق محمد بن مجلان عن القنقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة . ورواه النسائي (٢ : ١٨٦) من طريق زيد بن أسلم عن القنقاع عن أبي صالح ، ومن طريق ابن مجلان عن القنقاع وعن سمى وعن عبيد الله بن مقسم : ثلاثهم عن أبي صالح عن أبي هريرة . وهذه كلها أسانيد صحاح ، تؤيد صحة الحديث من حديث تميم الداري ومن حديث أبي هريرة ، خلافاً لمن زعم أن الصحيح حديث تميم ، وأن الاستناد الآخر وم ، كما نقله ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص ٥٥) .

(٦) في س و ج « وإنما » وهو خلاف الأصل .

٢٣ بلسانها ، على ما تعرف من معانيها ، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها . وأن قِطْرَتَهُ أَنْ يُخَاطَبَ بِالشَّيْءِ مِنْهُ عَامًّا ظَاهِرًا يُرَادُ بِهِ الْعَامُّ الظَّاهِرُ ، وَيُسْتَفْنَى بِأَوَّلِ هَذَا مِنْهُ عَنْ آخِرِهِ . وَعَامًّا ظَاهِرًا يُرَادُ بِهِ الْعَامُّ وَيَدْخُلُهُ الْخَاصُّ ، فَيُسْتَدَلُّ^(١) عَلَى هَذَا بِبَعْضِ مَا خُوطِبَ بِهِ فِيهِ . وَعَامًّا ظَاهِرًا يُرَادُ بِهِ الْخَاصُّ . وَظَاهِرًا يُعْرَفُ فِي سِيَاقِهِ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ غَيْرُ ظَاهِرِهِ . فَكُلُّ هَذَا^(٢) مَوْجُودٌ عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ أَوْ وَسَطِهِ أَوْ آخِرِهِ .

١٧٤ - وَتَبْتَدِئُ الشَّيْءَ مِنْ كَلَامِهَا يُبَيِّنُ أَوَّلُ لَفْظِهَا فِيهِ عَنْ آخِرِهِ . وَتَبْتَدِئُ الشَّيْءَ^(٣) يُبَيِّنُ آخِرُ لَفْظِهَا مِنْهُ^(٤) عَنْ أَوَّلِهِ .

١٧٥ - وَتَكَلِّمُ الشَّيْءَ تُعَرِّفُهُ بِالْمَعْنَى دُونَ الْإِيضَاحِ بِاللَّفْظِ ، كَمَا تُعَرِّفُ الْإِشَارَةُ ، ثُمَّ يَكُونُ هَذَا عِنْدَهَا مِنْ أَعْلَى كَلَامِهَا ، لَا تَفْرَادِ أَهْلُ عِلْمِهَا بِهِ ، دُونَ أَهْلِ جِهَاتِهَا .

١٧٦ - وَتُسَمَّى الشَّيْءُ الْوَاحِدَ بِالْأَسْمَاءِ الْكَثِيرَةِ ، وَتُسَمَّى بِالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدِ الْمَعْنَى الْكَثِيرَةِ .

١٧٧ - وَكَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الَّتِي وَصِفَتْ اجْتِمَاعُهَا فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهَا بِهِ - وَإِنْ^(٥) اخْتَلَفَتْ أَسْبَابُ مَعْرِفَتِهَا : مَعْرِفَةٌ^(٦) وَاضِحَةٌ

(١) فِي سِ « يَسْتَدَلُّ » بِدُونَ الْفَاءِ وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَاضِحَةٌ .

(٢) فِي سِ « وَج » وَكُلُّ هَذَا « وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ » .

(٣) فِي النُّسخِ الطَّبُوعَةُ زِيَادَةُ « مِنْ كَلَامِهَا » وَهِيَ ثَابِتَةٌ بِهَامِشِ الْأَصْلِ بِخَطِّ غَيْرِ خَطِّهِ .

(٤) فِي سِ « وَج » فِيهِ « وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ » .

(٥) فِي سِ « فَان » وَهُوَ خَطَأٌ . وَكَتَبْتُ فِي الْأَصْلِ « وَان » ثُمَّ وَصَلْتُ الْوَاوَ بِالْأَلْفِ بِخَطِّ يَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّهُ مُسْتَحْدَثٌ مِمَّنْطَنُجٌ ، وَوَضَعْتُ فَوْقَهَا هَمْزَةً ، فَصَارَتْ « فَان » وَأُظْهِرُ أَنَّ صَالِحَ هَذَا فِي نُسْخَةِ الْأَصْلِ لَمْ يَفْهَمْ سِيَاقَ الْكَلَامِ وَالْمَرَادُ مِنْهُ .

(٦) الْمَعْرِفَةُ مَعْدَرٌ اسْتَعْمَلَ هُنَا فِي مَعْنَى اسْمِ الْمَقُولِ أَيْ كَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ أَمْرًا مَعْرُوفًا

عندها ، ومستنكراً^(١) عند غيرها ، يَمْنُ^(٢) جَهْلَ هذا من لِسَانِهَا ،
وَبِلِسَانِهَا نَزَلَ الْكِتَابُ وَجَاءَتِ السَّنَةُ ، فَتَكَلَّفَ الْقَوْلَ فِي عِلْمِهَا
تَكَلَّفَ مَا يَجْهَلُ بَعْضُهُ .

١٧٨ - وَمَنْ تَكَلَّفَ مَا جَهْلَ وَمَا لَمْ تُثَبِّتْهُ مَعْرِفَتُهُ : كَانَتْ
مُوَافَقَتُهُ لِلصَّوَابِ - إِنْ وَاقَفَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْرِفُهُ - : غَيْرَ مَحْمُودَةٍ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ ، وَكَانَ بِمُخَاطَبَتِهِ غَيْرَ مَعْدُورٍ ، إِذَا مَا نَطَقَ^(٣) فِيمَا لَا يُحِيطُ عَلَيْهِ بِالْفَرْقِ
بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ فِيهِ .

بَاب

بَيَانِ مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ حَامِئًا يَرَادُ بِهِ الْعَامُّ
وَيَدْخُلُهُ الْخُصُوصُ

١٧٩ - ^(٤) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ
عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ^(٥)) وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (خَلَقَ السَّمَوَاتِ

وَالْأَرْضَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِاللِّسَانِ ، وَأَمْرًا مُسْتَكْرَأً عِنْدَ غَيْرِهِمْ .

(١) فِي س - « مُسْتَكْرَأٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي س وَ ج « فَن » وَهُوَ خَطَاٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي س - « إِذَا نَطَقَ » وَفِي (ج) « إِذْ نَطَقَ » وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ . وَفِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ

« قَالَ اللَّهُ » بِحَذْفِ وَاوِ الْعُطْفِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ الزُّمَرِ (٦٢) . وَفِي س - (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ)

وَهِيَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ (١٠٢) .

وَالْأَرْضِ^(١) وقال : (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ^(٢) إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(٣))
فهذا عامٌّ لا خاصٌّ فيه .

١٨٠ - قال الشافعي : فكلُّ شيء من سماء وأرض وذی
رُوحٍ وشَجَرٍ وغير ذلك : فَاللهُ خَلَقَهُ^(٤) ، وكلُّ دَابَّةٍ فعلى الله رِزْقُهَا ،
وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا .

١٨١ - وقال الله : (مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ
الْأَعْرَابِ^(٥) أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ
نَفْسِهِ^(٦)) .

١٨٢ - وهذا في معنى الآية قبلها^(٧) ، وإنما أريد به مَنْ أطاق
الجهاد من الرجال ، وليس لأحدٍ منهم أن يرغب بنفسه عن نفس
النبي : أطاق الجهاد أو لم يُطِقه . ففي هذه الآية الخصوصُ والمُوم^(٨) .
١٨٣ - وقال : (وَالْمُسْتَضْمِنِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ^(٩)
الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا^(١٠)) .

٢٤

-
- (١) سورة إبراهيم (٢٢) وفي آيات أخرى كثيرة .
 - (٢) كلمة « في الأرض » لم تذكر في الأصل سهواً من الريح ، وكتبت بين السطور بخط جديد .
 - (٣) سورة هود (٦) .
 - (٤) في س و ب « خالقه » وهو مخالف للأصل ، وإن كان المعنى واحداً .
 - (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٦) سورة التوبة (١٢٠) .
 - (٧) في س و ج « الآية التي قبلها » وزيادة كلمة « التي » مخالفة للأصل .
 - (٨) هنا في ج زيادة نصها « وهذا في معنى الآية قبلها » وهو مخالف للأصل ، وتكرار لافائدة له .
 - (٩) سورة النساء (٧٥) .

١٨٤ - ﴿١﴾ وهكذا قولُ الله : (حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا أَهْلَ قَرْيَةٍ ﴿٢﴾
أَسْتَطْعَمَ أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهَا ﴿٣﴾) ..

١٨٥ - وفي هذه الآية دلالةٌ على أن ﴿٤﴾ لم يستطعوا كلُّ أهل
قرية ﴿٥﴾ ، فمعى فى معناها

١٨٦ - وفيها وفى (القرية الظالم أهلها) : خصوصٌ ، لأن كلَّ
أهل القرية لم يكن ظالماً ، قد كان ﴿٦﴾ فيهم المسلم ، ولكنهم كانوا فيها
مكثورين ، وكانوا فيها أقل .

١٨٧ - ﴿٧﴾ وفى القرآن نظائرٌ لهذا ، يُكْتَفَى بِهَا ﴿٨﴾ إن شاء الله
منها ، وفى الشئنة له نظائرٌ موضوعةٌ مواضعها .

(١) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافى » وليست فى الأصل .

(٢) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة الكهف (٧٧) .

(٤) فى النسخة المطبوعة « على أنه » وهو مخالف للأصل وغير جيد ، بل هى « أن »
للصدرية .

(٥) فى النسخ المطبوعة « القرية » و « ال » مكتوبة فى الأصل ملصقة بالقاف بخط جديد .

(٦) فى س و قد كان « وهو مخالف للأصل » .

(٧) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافى » وليست فى الأصل .

(٨) فى س « يكتفى به » وفى س و ج « يكتفى بهذا » وكلها مخالف للأصل .

باب

بيان ما أنزل^(١) من الكتاب^(٢) عام الظاهر
وهو يجمع العام والخصوص^(٣)

- ١٨٨ - قال الله تبارك وتعالى: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ^(٤)).
- ١٨٩ - وقال تبارك وتعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ^(٥) كُلَّمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ. أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٦)).
- ١٩٠ - وقال: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا^(٧)).

١٩١ - قال^(٨): فَبَيَّنَّ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنَّ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ
العموم والخصوص:

- (١) في ب وج « نزل » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في ب « من القرآن » .
- (٣) في كل النسخ المطبوعة « والخاص » بدل « والخصوص » . وكلها مخالف لما في الأصل ، والحق فيه له وجه صحيح : أن يكون المصدر استعمل في معنى اسم الفاعل .
- (٤) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : لا ، أكرمكم عند الله أتقاهم » .
- (٦) سورة المجرات (١٣) .
- (٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فعدة من أيام أخر » .
- (٨) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤) .
- (٩) سورة النساء (١٠٣) .
- (١٠) كلمة « قال » محذوفة في س . وفي ب وج « قال الشافعي » وبه خلاف الأصل .

١٩٢ — فأما العمومُ منها^(١) ففي قول الله : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) : فكلُّ نفسٍ خُوطبت بهذا في زمان رسول الله وقبْلَه وَبَعْدَهُ مُخلوْقَةٌ من ذكرٍ وأُنْثَى ، وكلها شعوبٌ وقبائلٌ .

١٩٣ — والخاصُّ منها^(٢) في قول الله : (إِنَّا أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) : لأنَّ التقوى إنما تكون على مَنْ عَقَلَهَا وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم ، دون المخلوقين من الدوابِّ سوام ، ودون المغلوبين على عقولهم منهم ، والأطفال الذين لم يَتَلَفُوا وَعُقِلَ^(٣) التقوى منهم .

١٩٤ — فلا يجوز أن يُوصَفَ بالتقوى وخلافها إلا مَنْ عَقَلَهَا وكان من أهلها ، أو خَالَفَهَا فكان من غير أهلها .

١٩٥ — ^(٤) والكتابُ يَدُلُّ على ما وَصَفْتُ ، وفي السنة دَلَالَةٌ

(١) في س و ب « فأما العام منها » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « منها » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « عقل » بدون الواو ، فقرأ بفتح العين وإسكان الغاف منصوب على أنه مفعول « يلقوا » ، ولكن ذلك مخالف للأصل ، والحق فيه هو ما هنا « وعقل » ووضع فوق العين ضمة ، فيكون فعلا حاضيا مبليا لما لم يسم فاعله ، وهو الأصح ، لأن المراد : الأطفال الذين دون بلوغ الحلم ولكن عقل منهم أن يهوا الله ويؤفوا الواجبات ويمتنوا المحارم ، كما يربي الرجل النسل أولاده على الدين والصلاح . وإلى ذلك يشير قول الشافعي من قبل : « لأن التقوى إنما تكون على من عقلها وكان من أهلها من البالغين من بنى آدم » فهما شرطان في وجوب التقوى ، أو هما شرطتا التكليف : أن يكون الشخص بالغا ، وأن يعقل التقوى ، فإذا تحقق فيه أحد الشرطين دون الآخر لم تكن واجبة عليه ، فلم يدخل في هذا التفضيل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

عليها^(١) قال رسول الله : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ^(٢) : النَّائِمِ ^(٣) حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَالصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ ^(٤) » .
 ١٩٦ - ^(٥) وَهَكَذَا التَّنْزِيلُ فِي الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ : عَلَى الْبَالِغِينَ الْعَاقِلِينَ ، دُونَ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ وَمَنْ بَلَغَ يَمُنُّ غُلْبَ عَلَى عَقْلِهِ ، وَدُونَ الْحَيْضِ فِي أَيَّامِ حَيْضِهِمْ .

بَاب

بَيَانُ مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ بِعَامِّ الظَّاهِرِ
 يُرَادُ بِهِ كُلُّهُ الْخَاصُّ ^(٦)

١٩٧ - ^(٧) وَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ^(٨) فَاخْشَوْهُمْ ، فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا : حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ^(٩)) .

-
- (١) فِي « سَوَج » عَلَيْهِ ، وَهُوَ أَنْسَبُ ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَ لِلأَصْلِ .
 (٢) فِي « عَنْ ثَلَاثَ » وَهُوَ خَالَفَ لِلأَصْلِ .
 (٣) فِي النِّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « عَنْ النَّائِمِ » وَكَلِمَةُ « عَنْ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
 (٤) هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ : وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ ثَالِثَةَ ، وَطَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ : أَمَّا حَدِيثُ ثَالِثَةَ ، فَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤ : ٢٤٣) وَالنَّسَائِيُّ (٢ : ١٠٠) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ٣٢٢) وَالْحَاكِمُ (٢ : ٥٩) . وَأَمَّا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَهُوَ فِي الْمُسْنَدِ (رَقْمٌ ٩٤٠ وَ ٩٥٦ وَ ١١٨٣ وَ ١٣٢٧ وَ ١٣٦٠ وَ ١٣٦٢ ج ١ ص ١١٦ وَ ١١٨ وَ ١٤٠ وَ ١٥٤ وَ ١٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١ : ٢٦٧) وَابْنُ مَاجَةَ (١ : ٣٢٢) وَالْحَاكِمُ (١ : ٢٥٨ وَ ٢ : ٥٩ وَ ٤ : ٣٨٩) وَرَوَاهُ أَيْضاً الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ وَصَحَّحَهُ ، وَتَقْبَلُ التَّحْقِيقُ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ عِكْرَمَةَ بْنِ إِبرَاهِيمَ الْأَزْدِي ، وَهُوَ ضَعِيفٌ .
 (٥) هُنَا فِي « سَوَج » زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
 (٦) فِي « سَوَج » وَ« وَرَادَ » زِيَادَةُ الْعَاطِفِ ، وَفِي « يَرَادُ بِهِ الْخَاصُّ » بِمَحْذُوفِ كَلِمَةِ « كُلُّهُ » وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ الْأَصْلِ .
 (٧) هُنَا فِي « سَوَج » زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ . وَفِي كُلِّ النِّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ اللَّهُ » بِمَحْذُوفِ وَاوِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .
 (٨) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .
 (٩) سُورَةُ آلِ مِرَّانِ (١٧٣) .

١٩٨ - قال الشافعي فإذا كان^(١) مَنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ نَاسٌ^(٢)

غَيْرَ مَنْ جَمَعَ لَهُمْ مِنَ النَّاسِ ، وَكَانَ الْمَخْبِرُونَ لَهُمْ نَاسٌ^(٣) غَيْرَ مِنْ مُجِيعِ
لَهُمْ وَغَيْرَ مِنْ مَعَهُ يَمْنُ جَمَعَ عَلَيْهِ مَعَهُ ، وَكَانَ الْجَامِعُونَ لَهُمْ نَاسًا - :

فَالِدَلَالَةُ بَيِّنَةٌ^(٤) مِمَّا^(٥) وَصَفْتُ : مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا جَمَعَ لَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ
دُونَ بَعْضٍ .

١٩٩ - وَالْعِلْمُ يُحِيطُ^(٦) أَنْ لَمْ يَجْمَعْ لَهُمْ النَّاسُ كُلَّهُمْ^(٧) ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ

النَّاسُ كُلَّهُمْ ، وَلَمْ يَكُونُوا هُمْ النَّاسُ كُلَّهُمْ .

٢٠٠ - وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْمُ « النَّاسِ » يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْرٍ ،

(١) فِي س وَج « فَإِذَا كَانَ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٢) « نَاسٌ » - فِي الْمَوْضِعَيْنِ : مَنْصُوبٌ ، وَرَسْمٌ فِي الْأَصْلِ فَيُخْبِرُهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ ، وَرَسْمٌ
فِي الْمَرَّةِ الثَّلَاثَةِ الْأَتِيَةِ بِالْأَلْفِ ، وَالرَّسْمُ بِغَيْرِ أَلْفٍ جَائِزٌ ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي أَصُولِ صَحِيحَةِ
صَدِيقَةٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهَا ، بِمُخْطُوطِ عُلَمَاءِ أَعْلَامٍ ، فِي لِسْتَيْنِ مَخْطُوطَيْنِ
صَحِيحَتَيْنِ مِنَ الْجُلِيِّ لِابْنِ حَزْمٍ حَدِيثٌ « كَانُوا يُخْرِجُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفَطْرِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ » وَرَسِمَتْ كَلِمَةُ « صَاعٌ » بِدُونِ
أَلْفٍ ، انْظُرْ الْحَطِّي (٦ : ١٢٢) وَقَدْ صَحَّحْتَ ذَلِكَ عَلَى الْمَخْطُوطَيْنِ مِنْهُ وَرَأَيْتَهُمَا .
وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْمَطْبُوعِ يَبْلُغُ طَبْعًا لِلنَّسْخَةِ الْيُونَانِيَّةِ ، الَّتِي صَحَّحَهَا الْحَافِظُ الْيُونَانِيُّ
وَالْعَلَمَاءُ ابْنُ مَالِكٍ صَاحِبُ الْأَقْيَةِ (ج ٣ ص ٣) فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ « كَمْ احْتَمَرَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعٌ » فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِالنَّصْبِ ، وَفِي الْبَيْهَقِيِّ
وَفِي هَامِشِ النَّسْخَةِ مَخْلَا عَنْ الْيُونَانِيَّةِ : « عَلَى رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ رَسْمٌ بَيْنَ وَاحِدَةٍ ، عَلَى
لَفْظٍ رِيْعَةٍ ، مِنْ الْوَقْفِ عَلَى النَّصْبِ بِصُورَةِ لِلرَّفْعِ وَالْمَجْرُورِ . » وَفِي الْبُخَارِيِّ أَيْضًا
(ج ٣ ص ٣٢) : « سَمِعْتُ ثَابِتَ الْبَنَانِيَّ » وَبِهَامِشِهِ « هَكَذَا فِي الْيُونَانِيَّةِ بِصُورَةِ
الرَّفْعِ وَعَلَيْهِ فَضَحَانٌ » وَانْظُرْ شَرْحَ ابْنِ عِيْشٍ عَلَى الْمَقْصَلِ (ج ٩ ص ٦٩ - ٧٠)

(٣) فِي النَّسْخِ الطَّبُوعَةِ « فَالِدَلَالَةُ فِي الْفَرَانِ بَيِّنَةٌ » وَكَلِمَةُ « فِي الْفَرَانِ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
(٤) فِي س وَج « مِمَّا » وَفِي س « كَمَا » وَاقْتَضَى فِي الْأَصْلِ « مِمَّا » وَلَكِنْ رَسَمَهَا
غَيْرُ وَاضِحٍ تَمَامًا ، فَأَشْبَهَ الْأَمْرَ عَلَى النَّاسِخِينَ .

(٥) فِي س وَج « مُحِيطٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) هُنَا فِي س زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

وعلى جميع الناس ، وعلى مَنْ يَتَنَ جميعهم وثلاثةٍ منهم - : كان صحيحاً في لسان العرب أن يقال : (الذين قال لهم الناس) وإنما الذين قال^(١) لهم ذلك أربعةٌ قَرَّ (إن الناس قد جمعوا لكم) يَتَنُونَ المنصرفين عن أخذٍ .

٢٠١ - وإنما جماعةٌ غيرُ كثيرٍ من الناس ، الجامعون منهم غيرُ المجموع لهم ، والمُخْبِرُونَ للمجموع لهم غيرُ الطائفتين ، والأكثر من الناس في بلدانهم غيرُ الجامعين ولا المجموع لهم ولا المُخْبِرِينَ .

٢٠٢ - وقال : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبَ مَثَلٍ فَاسْتَمِعُوا لَهُ^(٢) ، إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ، وَإِنْ يَسْلُبْنَاهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ، ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ^(٣)) .

٢٠٣ - قال :^(٤) فَخَرَجُ اللَّفْظِ عَامٌّ عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ . وَيَتَنُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِلِسَانِ الْعَرَبِ مِنْهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْعَامُّ الْمَخْرُجُ بِغَضِّ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ ، لِأَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِهَذَا إِلَّا مَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا^(٥) ، تَعَالَى^(٦) عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ، لِأَنَّ^(٧) فِيهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

(١) كُنَّا فِي الْأَصْلِ « الَّذِينَ قَالُوا » وَبِحِجَابِ لَفْظٍ مِنَ التَّأْوِيلِ ، وَفِي النِّسْخِ الطَّبْعِيَّةِ

« الَّذِينَ قَالُوا » وَهُوَ تَصَرُّفٌ مِنَ الْمُصَحِّحِينَ أَوْ النَّاسِخِينَ .

(٢) فِي الْأَصْلِ لِي هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « لِي : وَالْمَطْلُوبُ » .

(٣) سُورَةُ الْحَجِّ (١٧٠) .

(٤) فِي س و ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي س و ج زِيَادَةُ « آخِرَ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي س و ج « تَعَالَى اللَّهُ » وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النِّسْخِ الطَّبْعِيَّةِ « وَلَئِنْ » وَلَيْسَتْ الْوَاقِفُ فِي الْأَصْلِ .

المفلوین^(١) على عقولهم وغير البالغين ممن لا يدعوا^(٢) معه إلها

٢٠٤ - قال^(٣) : وهذا^(٤) في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان ، والآية قبلها أوضح عند غير أهل العلم ، لكثرة الدلالات فيها .

٢٠٥ - قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى : (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ^(٥)) فالعلم محيط^(٦) . - إن شاء الله - أن الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله ، ورسول الله مخاطب بهذا ومن معه ، ولكن صحيحاً من كلام العرب أن يقال : (أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ) يعني بعض الناس .

٢٠٦ - وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها ، وهي عند العرب سواها . والآية الأولى أوضح عند من يجهل لسان العرب من الثانية ، والثانية أوضح عند من الثالثة ، وليس يختلف عند العرب وضوح هذه الآيات معاً ، لأن أقلّ البيان عندها كافٍ من أكثره ، إنما يريد السامع فهم قول القائل ، فأقل ما يفهم به كافٍ عنده .

-
- (١) في - « والمفلوین » والواو ليست في الأصل ، وزادتها غير جيدة في المعنى المراد .
 (٢) في - وج « من لا يدعوا » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
 (٤) في - وج « وهذه » وهو خلاف للأصل .
 (٥) سورة البقرة (١٩٩) .
 (٦) في - « والعلم محيط » وهو مخالف للأصل .
 (٧) في - وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

٢٠٧ - (١) وقال الله جل ثناؤه : (وَقُوْذُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ^(٢)) .
فَدَلَّ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا وَقُوْذُهَا ^(٣) بَعْضُ النَّاسِ ، لِقَوْلِ اللَّهِ :
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى ^(٤) أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ^(٥)) .

بَاب

الصَّنْفِ الَّذِي يُبَيِّنُ سِيَاقَهُ مَعْنَاهُ

٢٠٨ - (٦) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَسُئِلَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ ^(٧)
الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ، إِذْ يَمْعُدُونَ فِي السَّبْتِ ، إِذْ تَأْتِيهِمْ حَيَاتُهُمْ
يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّجًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ، كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا
كَانُوا يَفْسُقُونَ ^(٨)) .

٢٠٩ - فَابْتَدَأَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ذِكْرَ الْأَمْرِ بِمَسْأَلَتِهِمْ عَنِ الْقَرْيَةِ

٢٦ الحَاضِرَةِ الْبَحْرِ ^(٩) ، فَلَمَّا قَالَ : (إِذْ يَمْعُدُونَ فِي السَّبْتِ) الْآيَةُ - :

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٤) وسورة التحريم (٦) .

(٣) في ب و ج « إنما أراد وقودها » وزيادة « أراد » خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الأنبياء (١٠١) .

(٦) هنا في ب و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : بما كانوا يفسقون » .

(٨) سورة الأعراف (١٦٣) .

(٩) في النسخ المطبوعة « بمسألتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر » وهذا وإن كان صحيح المعنى في نفسه وموافقا لفظ الآية إلا أنه غير الذي في الأصل ، فإن الذي فيه هو ما ذكرنا هنا : « القرية الحاضرة البحر » وهذا صحيح المعنى أيضا . وقد كتب بهامش الأصل في هذا الموضع لفظ « التي كانت » بخط غير خط الأصل ، ووضع الكاتب

دلّ على أنه إنما^(١) أراد أهل القرية ، لأن القرية لا تكون عادةً ولا فاسقةً بالمعدوان في السبت ولا غيره ، وأنه إنما أراد بالمعدوان أهل القرية الذين بلام^(٢) بما كانوا يفسقون

٢١٠ - وقال : (وَكَمْ قَصَصْنَا مِنْ قَرْيَةٍ^(٣) كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنْشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ . فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسَانَا إِذَا تُمُّ مِنْهَا يَرْكُضُونَ^(٤)) .

٢١١ - وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها ، فذكر قصم القرية ، فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع أن الظالم إنما هم أهلها ، دون منازلها التي لا تظلم ، ولما ذكر القوم المنشئين بعدها ، وذكر إحساسهم بالبأس عند القصم - : أحاط العلم أنه إنما أحسّ البأس من يعرف البأس من الآدميين .

إشارة عند كلمة « القرية » ليدل على موضع الزيادة التي زادها ، ولكنه أتى كلمة « الماضية » بالتحريف ، ولم يصححها ، فظهر أن هذا تصرف غير سديد من صنعه وزاد في الأصل ما ليس منه .

- (١) كلمة « إنما » سقطت من س خطأ ، وهي ثابته في الأصل .
- (٢) في س وج « أبلاد » بزيادة الهجزة ، وما هنا هو اللواحق للأصل ، وهذا التعليل كما يأتي ثلاثاً يأتي رباعياً أيضاً ، خلافاً لظاهر من تصويب بعض اللماجم . قال الزخمرى في الأساس : « وأعلى الله العبد بلاه حسناً وسيئاً » ونحو ذلك في اللسان .
- (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : منها يركضون » .
- (٤) سورة الأنبياء (١١ و ١٢) .
- (٥) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
- (٦) في النسخ المطبوعة « هو » بدل « هم » وهو مخالف للأصل .

الصف^(١) الذي يدلُّ لفظه على باطنه دون ظاهره

٢١٢ - (٢) قال الله تبارك وتعالى ، وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم : (مَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا ، وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ . وَنَسْتَلِ الْقَرْيَةَ^(٣) الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ، وَإِنَّا لَصَادِقُونَ^(٤)) .

٢١٣ - (٥) فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها ، لا تختلف عند أهل العلم باللسان : لأنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير ، لأن القرية والعير لا يُنبئان عن صديقهم .

باب

ما نزل عامًّا دلت^(٦) السنة خاصة على أنه يُراد به الخاص

٢١٤ - (٧) قال الله جل ثناؤه : (وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ^(٨) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ^(٩)) .

-
- (١) في النسخ المطبوعة « باب الصف » الخ ، وكلمة « باب » ليست في الأصل .
 (٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٤) سورة يوسف (٨١ ، ٨٢) .
 (٥) هنا في ج و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٦) في ج « دلت » وهو مخالف للأصل .
 (٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
 (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فلأُمِّهِ الشُّدُسُ » .
 (٩) سورة النساء (١١) .

٢١٥ - وقال: (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ^(١) إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ ذَيْنِ، وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذَيْنِ، وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَّةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ ذَيْنِ غَيْرِ مُضَارٍ، وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ^(٢)).

٢١٦ - فأبان أن للوالدين والأزواج مما سَمِيَ^(٣) في الحالات، وكان عامَّ المخرج، فدلَّت سنة رسول الله على أنه إنما أريدَ به بعضُ الوالدين^(٤) والأزواج دونَ بعض، وذلك أن يكونَ دينُ الوالدين والمولود والزوجين واحداً، ولا يكون الوارثُ منهما قاتلاً ولا مملوكاً.

٢١٧ - وقال: (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ ذَيْنِ^(٥)).

٢١٨ - فأبان النبي أن الوصايا مُقتَصَرَةٌ بها على الثلث، لا يُتَعَدَّى، ولأهل الميراثِ الثلثان، وأبان أن الدين قبلَ الوصايا

(١) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة النساء (١٢) .

(٣) في « وج » « ما » بدل « مما » وهو مخالف للأصل .

(٤) هنا في « وج » زيادة « والمولودين » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) سورة النساء (١٢) .

والميراث ، وأن لا وصية ولا ميراث حتى يَسْتَوِيَ أهلُ الدين ، ديتهم .
٢١٩ - ولولا دلالةُ السنّةِ ثم إجماعُ الناسِ : لم يَكُنْ ميراثٌ
إلا بعدَ وصيةٍ أو دينٍ ، ولم تعدُ الوصيةُ أن تكونَ مُبدّاةً على الدينِ
أو تكونَ والدينِ سواءً .

٢٢٠ - وقال الله : (إِذَا قُتِلْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ^(١)
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى
الكَعْبَيْنِ ^(٢)) .

٢٢١ - فَقَصَدَ جل ثناؤه قَصَدَ القدمين بالنَّسْلِ ، كما قَصَدَ
الوجه واليدين . فكان ظاهرُ هذه الآية أنه لا يُجْزَى في القدمين إلا
ما يُمِزِي في الوجه من النَّسْلِ ، أو الرأس من المَسْحِ . وكان يحتمل أن
يكون أريدَ بنسْلِ القدمين أو مسحهما بعضُ المتوضئين دونَ بعضٍ .
٢٢٢ - فلما مَسَحَ رسولُ الله على الخُفَّين ، وأمر به مَنْ أَدْخَلَ
رجليه في الخُفَّين وهو كاملُ الطَّهَارَةِ : دَلَّتْ مُنَّةُ رسولِ الله على أنه إنما
أريدَ بنسْلِ القدمين أو مسحهما بعضُ المتوضئين دونَ بعضٍ .

٢٢٣ - ^(٣) وقال الله تبارك وتعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ^(٤)
فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءَ بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ^(٥)) .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : إلى الكعبين » .

(٢) سورة المائدة (٦) .

(٣) هنا في ج « باب قال النافى : قال الله » الخ ، وهو خلاف الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : نكالا من الله » .

(٥) سورة المائدة (٢٨) .

٢٢٤ - وَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ « لَا يَقْطَعُ فِي تَمْرِ وَلَا كَثَرٍ »^(١) ،
وَأَنْ لَا يُقْطَعَ إِلَّا مَنْ بَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فِصَاعاً .
٢٢٥ - وَقَالَ اللَّهُ : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا^(٢)) كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٣) .

٢٢٦ - وَقَالَ فِي الْإِمَاءِ : (فَإِذَا أُخْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ
فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ^(٤)) .

٢٢٧ - فَذَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُريدَ بِجَلْدِ الْمِائَةِ الْأَخْرَارُ دُونَ
الْإِمَاءِ . فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ النَّيْبَ مِنَ الزَّانَا وَلَمْ يَجْلِدْهُ - : دَلَّتْ
سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِجَلْدِ الْمِائَةِ مِنَ الزَّانَا : الْخُرَّانَ الْبِكْرَانَ ،
وَعَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ ، وَبَلَغَتْ سَرِقَتُهُ
رُبْعَ دِينَارٍ ، دُونَ غَيْرِهَا مِمَّنْ لَزِمَتْهُ اسْمُ سَرِقَةٍ وَزِنَانًا .

٢٢٨ - وَقَالَ اللَّهُ^(٥) : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ^(٦))

(١) « الكثر » بفتحين : جَارِ النَّخْلِ ، وَهُوَ شُجْحُهُ الْقِي فِي وَسْطِ النَّخْلَةِ ، فَالَهُ فِي
الْتَّهْيِةِ . وَالحديث رواه مالك في الموطأ (٣ : ٥٣) من حديث رافع بن خديج
مطولاً في قصة ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١١٨) عن مالك وعن سفيان
بن عيينة مختصراً ، ورواه أيضاً الطيالسي (رقم ٩٥٨) وأحمد في المسند (٣ : ٤٦٣)
و ٤٦٤ و ٤ : ١٤٠) والباري (٢ : ١٧٤) وأبو داود (٤ : ١٣٧ - ٢٣٨)
والترمذي (١ : ٢٧٣ - ٢٧٤) والنسائي (٢ : ٢٦١) وابن ماجه
(٢ : ٦٦) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النور (٢) .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في ج « قال العاصي : قال الله » الخ ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

فَإِنَّ لِلَّهِ ثَمْسَةَ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ
السَّبِيلِ^(١) .

٢٢٩ - فلما أعطى رسول الله بنى هاشم وبنى المطلب منهم
ذى القربى^(٢) : دلت سنة رسول الله أن ذا القربى^(٣) - الذين جعل الله
لهم سهماً من الخمس - : بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم .

٢٣٠ - وكل قرشي ذو قرابة^(٤) ، وبنو عبد شمس مساوية
بنى المطلب فى القرابة ، هم معاً بنو أب وأم ، وإن انفرد بعض
بنى المطلب بولادة من بنى هاشم دونهم^(٥) .

٢٣١ - فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بنى المطلب
دون من لم تُصنَّ ولادة بنى هاشم منهم : دل ذلك على أنهم إنما^(٦) أعطوا
خاصة دون غيرهم بقرابة جذم النسب^(٧) ، مع كينونتهم معاً مجتمعين
فى نصر النبي بالشعب^(٨) ، وقبلة وبعده ، وما أراد الله جل ثناؤه
بهم خاصاً .

(١) سورة الأنفال (٤١) .

(٢) فى س « ذى القرابة » وهو مخالف للأصل .

(٣) فى النسخ المطبوعة « دلت سنة رسول الله على أن ذا القربى » بزيادة « على » وهى
ليست من أصل الريع ، ولكنها مكتوبة بين السطور بخط مخالف لحط الأصل فى
الرسم والقاعدة ، وأوضح ما فى ذلك من الخلاف أن الكاتب كتبها « على » بالياء ،
فى حين أنها تكتب فى الأصل دائماً « عل » بدون ياء ، وأيضاً وضع كاتبها
تحت الياء هـ طين ، وهو خطأ ، ولم ترها منقوطة بذلك فى الخطوط العتيقة .

(٤) فى النسخ المطبوعة زيادة « به » وهى مكتوبة فى الأصل بين السطور بخط جديد .

(٥) فى س « من بنى هاشم وهم دونهم » وزيادة كلمة « وهم » خطأ ، وهى مكتوبة فى أصل
الريع بين السطور بخط مخالف لحط الأصل .

(٦) « الجذم » بكسر الجيم وإسكان التال المعجمة : أصل التى ، وقد تفتح الجيم أيضاً .

(٧) كلمة « إنما » سقطت من س خطأ .

(٨) كلمة « بالشعب » سقطت من س خطأ ، وهى ثابتة فى الأصل .

٢٣٢ - ولقد وَلَّيْتُ بنو هاشمٍ في قرشيٍّ فما أُعْطِيَ منهم أحدٌ
بولايتهم من الخمس شيئاً ، وبنو نَوْفَلٍ مُسَاوِيَتُهُمْ في جِذْمِ النَّسَبِ ،
وإن ائقردوا بأنهم ^(١) بنو أمِّ دُونَهُمْ ^(٢) .

(١) في س « فأنهم » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٢) روى القاضى في الام (٤ : ٧١) : « أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهرى أن

عبد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال : لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم
ذى القرنى بين بنى هاشم وبينى المطلب أنيته أنا وعثمان بن عفان ، قلنا : يا رسول الله ،
هؤلاء إخواننا من بنى هاشم لا ينكر فضلهم لكنا لك الأقرب وضعه الله به منهم ، أرأيت
إخواننا من بنى المطلب أعطيتهم وتركنا ، أو منعتنا ، وإعنا قرابتنا وقرابتهم
واحدة ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إعنا بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد ،
هكنا ، وشبك بين أصابعه .

و « مطرف » بضم الميم وفتح الطاء المهملة وكسر الراء للشددة وآخره فاء ،
وهو ابن مازن . وله ترجمة في تهذيب التهذيب ، فنقل عن النسائي وغيره أنه قال :
« ليس بثقة » . وعلى كل فإنه لم يتردد بهذا الحديث كما سيأتى .

و « جبير » بالجرم والباء للوحدة والتصغير ، و « مطعم » بضم الميم واسكان الطاء
وكسر العين المهملة .

ثم رواه الشافى أيضاً عن داود السطار عن ابن المبارك عن يونس عن الزهرى
عن ابن المسيب عن جبير ، ورواه عن الثقة عن عبد بن إسحق عن الزهرى عن
ابن المسيب عن جبير ، بمثل معناه . وقال الشافى بعد ذلك : « قلت لمطرف
بن مازن : إن يونس وابن إسحق روايا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب ؟
فقال مطرف : حدثنا معمر كما وصفت ، ولعل ابن شهاب رواه عنهما معا » .

ويظهر لى من هنا أن مطرفاً كان رجلاً حافظاً مثبته ، وأن الشافى كان يرضاه
في الرواية .

والحديث رواه أيضاً أحمد في المسند (٤ : ٨١) عن يزيد بن هرون عن ابن إسحق
عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن جبير بن مطعم ، بنحو رواية الشافى عن مطرف .
ورواه أيضاً (٤ : ٨٥) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك
عن يونس بمعناه .

وروى أيضاً (٤ : ٨٣) عن عثمان بن عمر عن يونس عن الزهرى عن سعيد
بن المسيب قال : « حدثنا جبير بن مطعم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقسم
لعبد خمس ولا لبنى نوفل من الخمس شيئاً كما كان يقسم لبنى هاشم وبينى المطلب ، وأن
أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن »

٢٣٣ - (١) قال الله : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ
خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ (٢)) .

٢٣٤ - (٣) فلما أعطى رسول الله السلب القاتل (٤) في

يعطى قرني رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعطيهم ، وكان عمر يعطيهم وعثمان من بعده : منه .
وهذه الرواية الأخيرة قطعة من نفس الحديث رواها أحمد منفصلة عنه ، وقد
رواها أبو داود مع الحديث ثمة له في السنن (٣ : ١٠٦) من طريق عبد الرحمن
بن مهدي عن ابن المبارك عن يونس ، ثم رواها بعده وحدها عن عبيد الله بن عمر
عن عثمان بن عمر عن يونس كرواية أحمد .
وروى أبو داود الحديث أيضاً (٣ : ١٠٦ - ١٠٧) عن مسدد عن هشيم
عن ابن إسحق عن الزهري .

ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف وعن يحيى بن بكير كلاهما عن الليث عن
عقيل عن الزهري ، وانظر فتح الباري (١٧٣ : ٦ - ١٧٤ - ٣٨٩ و ٧ : ٣٧١) .
ورواه النسائي أيضاً : (٢ : ١٧٨) من طريق نافع بن يزيد عن يونس
بن يزيد عن الزهري ، ومن طريق يزيد بن هرون عن ابن إسحق عن الزهري .
ورواه ابن ماجه (٢ : ١٠٧) من طريق أيوب بن سويد عن يونس
عن الزهري .

ورواه البيهقي في السنن الكبرى في مواضع (٦ : ٣٤٠ - ٣٤٢ و ٣٦٥) .
وقال البخاري (١٧٤ : ٦) عن ابن إسحق قال : « عبد شمس وهاشم
والطلب إخوة لأم ، وأسمهم مائة بنت مرة ، وكان نوفل أخا لهم لأبيهم » .
وسمي ابن جبر في الفتح أم نوفل : واقعة بنت أبي عدي ، وقيل عن كتاب النسب للزييد
بن بكير : « أنه كان يقال لهاشم والطلب : البهران ، ولبد شمس ونوفل :
الأهران » .

قال ابن جبر : « وهذا يدل على أن بين هاشم والطلب اختلافاً سري في أولادها
من بعدها ، ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بني هاشم وحسروم في
الشعب : دخل بنو الطلب مع بني هاشم ، ولم يدخل بنو نوفل وبني عبد شمس ..
وفي الحديث حبة الشافعي ومن واقعه أن سهم ذوى القرني لبني هاشم والطلب خاصة ،
دون بقية قرابة النبي صلى الله عليه وسلم من قريش » .

وانظر السنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٣٦٤ - ٣٦٧) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٢) سورة الأنفال (٤١) .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٤) في ج و ج « لقاتل » وهو مخالف لما في أصل الربيع ، وإن كان للمعنى
صحيحاً ، و « القاتل » مفعول ثانٍ لأعطى .

الإقبال^(١) : دلت سنة النبي^(٢) على أن الغنيمة الخموسة^(٣) في كتاب الله غير السلب ، إذ كان^(٤) السلب مَقْنُومًا^(٥) في الإقبال ، دون الأسلاب المأخوذة في غير الإقبال ، وأن الأسلاب^(٦) المأخوذة في غير الإقبال غنيمة تُخَمَّسُ مع ما سواها من الغنيمة بالسنة^(٧) .

(١) « الإقبال » بكسر الهمزة ، وسيأتي مثله . وفي س « الأخال » جمع « هل » . والكلمة مكتوبة في الأصل في أول السطر كما أثبتناها ، فجاء بعض قارئ الأصل فكتب بجوارها على يمين السطر « هال » لأنه يريد تصحيح كلمة « الإقبال » إلى « الأخال » ولكنه تصحيح غير مستند إلى أصل ثابت . والمعنى صحيح في الكلمتين ، ولكن ما في الأصل أعلى وأجود . وكذلك كتبت في النسخة المقروءة على ابن جماعة .

(٢) في س و ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) الفصل ثلاثي . تقول : « خمس مال فلان بخمسه » - بفتح اللام في الماضي وضمها في المضارع - : أخذ خمس ماله ، والمصدر « الخمس » بفتح الخاء واسكان اللام .

(٤) في ج « إذا كان » .

(٥) قوله « إذ كان السلب » سقط من س . وقوله « مقنوما » كتب في س « مفهومًا » وكل ذلك خطأ واضح .

(٦) في س « وإنما الأسلاب » وهو خطأ .

(٧) كلمة « بالسنة » قدمت في س بعد كلمة « تخمس » . وما هنا هو الموافق لأصل الريح .

و « الإقبال » ضد « الإديار » وللراد أن السلب الذي يطيه الاملم فلا للقاتل هو السلب الذي يؤخذ من المحارب القبل ، لامن المدبر المولى .

قال الشافعي في الأم (٤ : ٦٦ - ٦٧) : « ثم لا يخرج من رأس الغنيمة قبل الخمس شيء غير السلب . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين ، فلما التقينا كانت جولة للمسلمين ، فرأيت رجلاً من المدركين قد علا رجلاً من المسلمين ، قال : فاستدوت له حتى أتته من ورائه ، قال : فضربه على جبل عاتقه ضربة ، وأقبل على فضمتي ضمة وجدت منها ريع الموت ، ثم أدركه الموت فأرسلني . فلحقت عمر بن الخطاب ، فقلت له : ما بال الناس ؟ فقال : أمر الله ، ثم إن الناس رجعوا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلًا له عليه بيعة =

٢٣٥ — (١) ولولا الاستدلال بالسنة وحُكْمنا بالظاهر :

== فله سلبه . قمت قتل : من يهمل في ؟ ثم جلس ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه . قتل من يهمل في ؟ ثم جلس ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه . قمت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مالك يا أبا قتادة ؟ فقصصت عليه القصة ، فقال رجل من القوم : صدق يا رسول الله ، وسلب ذلك القتل عندى ، فأرضه منه . فقال أبو بكر : لاها الله إذا ، لا يمد إلى أسد من أسد الله عز وجل يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صدق ، فأعطه إياه . فأعطانيه ، فبعت البرع واجتبت به مخزوماً في بيعة سلمة ، فانه لأول مال تأثله في الإسلام . قال الشافعي : هنا حديث ثابت معروف عندنا . والذي لا أشك فيه : أن يعطى السلب من قتل والممرك مقبل يقاتل ، من أى جهة قتله ، مبارزاً أو غير مبارز ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزاً ، وأبو قتادة غير مبارز ، ولكن القتولين جميعاً مقلان . ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحداً قتل مولى سلب من قتله ، والذي لا أشك فيه أن له سلبه من قتل : الذي يقتل الممرك والحرب فأثمة والممركون يقاتلون ، ولقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم المقتول ، ولا أرى أن يعطى السلب إلا من قتل ممركا مقلان ولم ينهزم جماعة للممركين . وإنما ذهب إلى هذا : أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلاً إلا قاتلاً قتل مقلان . وفي حديث أبي قتادة مادل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قتل قتيلاً له سلبه يوم حنين : يمد ماقتل أبو قتادة الرجل . وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا ، فقال : لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الامام قبل القتال : من قتل قتيلاً له سلبه . وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد . وهنا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم ، وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع .

تليه : في نسخة الأم في حديث أبي قتادة « عام خير » وهو خطأ من الطبع ، صوابه « عام حنين » والحديث في موطأ مالك (٢ : ١٠ - ١٢) ورواه البخاري (٦ : ١٧٧ فتح) وفي مواضع أخرى ، ومسلم (٥٠ : ٥١) كلاهما من طريق مالك ، وكذلك رواه غيرهما . و « المحرف » بفتح الميم واسكان الحاء المسبوبة وفتح الراء : هو الحافظ من النخل . وقوله « تأثله » أى جعته ، يقال : « مال مؤثله » ومجد مؤثله » بوزن اسم المفعول : أى مجموع ذو أصل . و « بنو سلمة » بفتح السين وكسر اللام .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

قَطَعْنَا^(١) من لزمه اسمُ سَرِقَةٍ ، وَضَرَبْنَا مائةَ كُلِّ من زَنَى ، حُرًّا ثَبِيًّا ،
وَأَعْطَيْنَا سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى كُلِّ^(٢) من يَنْتَهِي وَيَنْتَهِي قَرَابَةً ، ثُمَّ خَلَصَ
ذلك إلى طوائفَ من العربِ ، لأنَّ له فيهم وَشَايِجَ^(٣) أَرْحَمَ ،
وَحَسَنَاتِ السَّلْبِ ، لأنه من المَغْنَمِ ، مع ما سواه من الغنيمة .

بيان^(٤) فرض الله في كتابه اتباعَ سُنَّةِ نَبِيِّهِ^(٥)

٢٣٦ - قال الشافعي : وَضَعَ اللهُ رَسُولَهُ^(٦) مِنْ دِينِهِ وَفَرَضِهِ
وَكِتَابِهِ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَبَانَ جَلًّا ثَنَاؤُهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ عِلْمًا لَدِينِهِ ، بِمَا افْتَرَضَ
مِنْ طَاعَتِهِ ، وَحَرَّمَ مِنْ مَعْصِيَتِهِ ، وَأَبَانَ مِنْ فَضِيلَتِهِ ، بِمَا قَرَنَ مِنْ
الإيمان برسوله مع الإيمان به .

٢٣٧ - فقال تبارك وتعالى : (فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ، وَلَا تَقُولُوا
ثَلَاثَةً^(٧) ، اتَّبِعُوا خَيْرَ الْكَلِمِ ، إِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ ، سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ
لَهُ وَلَدٌ^(٨)) .

(١) هكذا هو بحذف اللام في جواب «لولا» وهو جائز على لغة ، واستعمال الشافعي
إياه يدل على أنه فصيح صحيح . والشافعي لنته حجة .

(٢) كلمة «كل» سقطت من النسخ الثلاث المطبوعة ، وهي ناجية في أصل الربيع بين
السطور بنفس الخط .

(٣) الوشائج ، بدون الهمز وبالهمز أيضا : جمع «وشيجة» وهي الرحم للشبكة المتصلة ،
وأصله من «وشجت العروق والأغصان» أي اشتبكت ، وقطع من باب «وعد»

(٤) في النسخ الثلاث المطبوعة «باب بيان» وكلمة «باب» ليست في أصل الربيع .

(٥) في ج «باب» بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه ، وهو يخالف للأصل .

(٦) في ج «باب» نبيه ، وهو يخالف للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال ، «إلى : سبحانه أن يكون له ولد» .

(٨) سورة النساء (١٧١) .

والصحة لغة وكتابته ولأنبيائه . وقد أبى الله الصحة لكتاب غير كتابه ، كما

قال بعض الأئمة من السلف :

فان الشافعي - رضى الله عنه - ذكر منه الآية محتجا بها على أن الله قرن الإيمان =

== برسوله محمد صلى الله عليه وسلم مع الايمان به ، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة من
القرآن ، منها قوله تعالى في الآية (١٣٦) من سورة النساء : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ
الَّذِي أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ » . ومنها قوله تعالى في الآية (١٥٨) من سورة الأعراف :
« قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ
لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ » . ومنها قوله تعالى في الآية (٨) من سورة التوبة :
« قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّوْرِ الَّذِي أُنْزِلْنَا »

ولكن الآية التي ذكرها الشافعي هنا ليست في موضع الدلالة على ما يريد ، لأن
الأمر فيها بالايمان بالله وبرسوله كافة . ووجه الخطأ من الشافعي أنه ذكر الآية بلفظ
« قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ » بفراد لفظ الرسول ، وهكذا كتبت في أصل الربيع ،
وطبعت . في الطبقات الثلاث من الرسالة ، وهو خلاف التلاوة ، وقد خيل إلى
بديء في بدء أن تكون هناك قراءة بالافراد ، وإن كانت - إذا وجدت - لا عهد
في الاحتجاج لما يريد ، لأن سياق الكلام في شأن عيسى عليه السلام ، فلو كان اللفظ
« ورسوله » لكان للراد به عيسى ، ولكني لم أجد أية قراءة في هذا الحرف من
الآية بالافراد ؛ لا في القراءات المقررة ، ولا في غيرها من الأربع ، ولا في القراءات
الأخرى التي يسمونها « القراءات الشاذة » .

ومن يجب أن يبقى هذا الخطأ في الرسالة ، وقد مضى على تأليفها أكثر من ألف
ومائة وخمسين سنة ، وكانت في أيدي العلماء هذه القرون الطوال ، وليس هو من
خطأ في الكتابة من الناسخين ، بل هو خطأ علمي ، انتقل فيه ذهن المؤلف الإمام ،
من آية إلى آية أخرى حين التأليف : ثم لا ينبه عليه أحد ، أولاً يلتفت إليه أحد ،
وقد مكث أصل الربيع من الرسالة بين يدي عشرات من العلماء الكبار ، والأئمة
الحفاظ ، نحواً من أربعة قرون ، إلى ما بعد سنة ٦٥٠ : يتداولونه بينهم قراءة
واقراءاً ونسخاً ومقابلة ، كما هو ثابت في السهات الكثيرة المسجلة مع الأصل ،
وفيهامات العلماء أعلام ، ورجال من الرجال الأفذاذ : وكلهم دخل عليه هذا
الخطأ ، وقاته أن يتدبر موضعه فيصححه ، ويرد ذلك كله - فما نرى واقعه أعلم - :
إلى الأئمة ثم إلى التقليد ، فما كان ليخطر ببال واحد منهم أن الشافعي ، وهو إمام
الأئمة ، وحجة هذه الأمة - : يخطئ في تلاوة آية من القرآن ، ثم يخطئ في وجه
الاستدلال بها ، والموضوع أصله من بدسيات الاسلام ، وحجج القرآن فيه متوافرة ،
وآياته متلوة محفوظة . ولقد لم يكلف واحد منهم نفسه عناء المراجعة ، ولم يفكر في ==

٢٣٨ - وقال : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ،
وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ ^(١) عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ ^(٢)) .
٢٣٩ - فَجَعَلَ كَمَالُ ابْتِدَاءِ الْإِيمَانِ ، الَّذِي مَا سِوَاهُ تَبِعَ لَهُ :
الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ثُمَّ بِرَسُولِهِ ^(٣) .

٢٤٠ - فَلَوْ آمَنَ عَبْدٌ بِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ : لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ اسْمُ
كَمَالِ الْإِيمَانِ أَبَدًا ، حَتَّى يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ مَعَهُ .

٢٤١ - وَهَكَذَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَنْ امْتَحَنَهُ لِلْإِيمَانِ .
٢٤٢ - أَخْبَرَنَا ^(٤) مَالِكٌ ^(٥) عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ عَنْ عَطَاءِ
بْنِ يَسَارٍ عَنْ ثَمَرِ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ : « أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ بِجَارِيَةٍ ،
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، عَلَى رَقَبَةٍ ، أَفَأَعْتِقُهَا ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ : أَيْنَ
اللَّهُ ؟ فَقَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، فَقَالَ . وَمَنْ أَنَا ؟ قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ،
قَالَ ^(٦) : فَأَعْتِقُهَا ^(٧) » .

== صدر الآية التي أتى بها الشافعي للاحتجاج ، تقليداً له وحمية به ، حتى يرى إن كان
موضعها موضع الكلام في شأن نبينا صلى الله عليه وسلم ، أوفى شأن غيبه من
الرسول عليهم السلام .

وهول هنا ما قال الشافعي فيما مضى من الرسالة (رقم ١٣٦) : « وبالطهيد أغفل
من أغفل منهم ، والله ينفر لنا ولهم » .

- (١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٢) سورة النور (٦٢) .
- (٣) في النسخ المطبوعة زيادة « معه » وهي مكتوبة بمحاشية الأصل بخط جديد .
- (٤) رسمت في أصل الربيع « ارنا » اختصاراً ، على عادة المحدثين القدماء وغيرهم .
- (٥) في النسخ المطبوعة « ماتت بن أنس » .
- (٦) كلمة « أنت » سقطت من س وهي ناجة في الأصل .
- (٧) في س « فقال » والفاء مزينة في الأصل ملصقة بالكلمة بخط آخر .
- (٨) الحديث في الموطأ (٣ : ٥ - ٦) مطولاً . ورواه مسلم (١ : ١٥١) وأبو داود ==

٢٤٣ — قال الشافعي : وهو « معاوية بن الحكم » وكذلك^(١) رواه غير مالك ، وأظن مالك^(٢) لم يحفظ اسمه^(٣) .

٢٤٤ — قال الشافعي : فَرَضَ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ وَحْيِهِ وَسُنَنِ

رَسُولِهِ .

٢٤٥ — فقال في كتابه : (رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ)^(٤) يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ^(٥) .

٢٤٦ — وقال جل ثناؤه : (كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ)^(٦) يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُؤْتِيكُمْ مِمَّا تَكُونُوا تَعْلَمُونَ^(٧) .

== (١ : ٣٤٩-٣٥١) والنسائي (١ : ١٧٩-١٨٠) من طريق يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة ، وهو شيخ مالك هنا ، واسمه « هلال بن علي بن أسامة » ونسبه مالك إلى جده .

(١) في النسخ المطبوعة « كذلك » بدون الواو ، وهو مخالف للأصل .
(٢) مكنا رسم في أصل الربيع منصوبا بدون الألف ، وهو جاز ، كما قدمنا في التعليق على الفقرة (١٩٨) .

(٣) قال السيوطي في شرح الموطأ : « قال النسائي : كذا يقول مالك : عمر بن الحكم ، وغيره يقول : معاوية بن الحكم السلمي . وقال ابن عبد البر : مكنا قال مالك : عمر بن الحكم ، وهو وم عند جميع أهل العلم بالحديث ، وليس في الصحابة رجل يقال له عمر بن الحكم ، وإنما هو معاوية بن الحكم . كذا قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال أو غيره . ومعاوية بن الحكم معروف في الصحابة ، وحديثه هذا معروف له ، ومن ليس^١ على أن مالك وم في ذلك : البزار وغيره . انتهى » .

والحديث رواه أيضا أبو داود الطيالسي في مسند معاوية بن الحكم (رقم ١١٠٥) وكذلك أحمد بن حنبل في المسند (٥ : ٤٤٧ - ٤٤٩) .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : الحكيم » .

(٥) سورة البقرة (١٢٩) .

(٦) في الأصل إلى هنا ثم قال « الآية » .

(٧) سورة البقرة (١٥١) .

٢٤٧ - وقال : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ^(١) وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(٢)) .

٢٤٨ - وقال جل ثناؤه : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ^(٣) يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ^(٤)) .

٢٤٩ - وقال : (وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ ^(٥)) .

٢٥٠ - وقال : (وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ^(٦) ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(٧)) .

٢٥١ - وقال : (وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي يُتُورِكَ ^(٨) مِنْ آيَاتِ

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة آل عمران (١٦٤) . وهذه الآية ذكرت في س و ج . قبل الآية السابقة :

« كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ » . . ومنشأ ذلك : أن الكاتب في أصل الربيع لم يترك تلك الآية ، ثم كتبها في الحاشية وأشار إلى موضعها ، فأخطأ الناقلون سرفه موضعها ، وكتبوها مؤخرة عنه .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الجمعة (٢) .

(٥) سورة البقرة (٢٣١) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة النساء (١١٣) .

(٨) في الأصل لا ، هنا ، ثم قال « الآية » .

اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ^(١) .

٢٥٢ - ^(٢) قَدْ كَرَّاهُ الْكِتَابُ ، وَهُوَ الْقُرْآنُ ، وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ ،
فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ يَقُولُ : الْحِكْمَةُ : سُنَّةُ
رَسُولِ اللَّهِ .

٢٥٣ - ^(٤) وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قَالَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٢٥٤ - لِأَنَّ الْقُرْآنَ ذُكِرَ وَاتَّبَعَتْهُ الْحِكْمَةُ ، وَذَكَرَ اللَّهُ
مَنْتَهُ ^(٥) عَلَى خَلْقِهِ بِتَعْلِيمِهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ، فَلَمْ يَحْزَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
أَنْ يُقَالَ الْحِكْمَةُ ^(٦) هَاهُنَا إِلَّا سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ .

٢٥٥ - وَذَلِكَ أَنَّهَا مَقْرُونَةٌ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ اقْتَرَضَ
طَاعَةَ رَسُولِهِ ، وَحَتَّمَ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ - فَلَا يَحُوزُ أَنْ يُقَالَ لِقَوْلِهِ :
فَرَضَ ^(٧) إِلَّا لِكِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ سُنَّةِ رَسُولِهِ .

٢٥٦ - ^(٨) لِمَا وَصَفْنَا ، مِنْ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِيمَانَ بِرَسُولِهِ

مَقْرُونًا بِالْإِيمَانِ بِهِ .

(١) سورة الأحزاب (٣٤) .

(٢) هنا في س وج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٣) في س « من أرضاه » وهو خلاف الأصل .

(٤) هنا في س وج زيادة « قال القاضي » وليست في الأصل .

(٥) في س « منته » وفي س وج « منته » والكل خطأ ومخالف للأصل .

(٦) زاد بعض القارئين بحاشية الأصل حرف « إن » بعد كلمة « يقال » وهي زيادة
لا أصل لها ، ولا حاجة بالكلام إليها .

(٧) في النسخ المطبوعة « إنه فرض » وكلمة « إنه » ليست في الأصل ، وحذفها جائز ،
ويكون قوله « فرض » مقولا لقول على سبيل الحكاية ، أو خبرا لمخوف ، كأنه
يقول « هو فرض » .

(٨) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « وذلك » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط
غير خطه . .

٢٥٧ - وسنة رسول الله مبينة عن الله معنى ما أراد : دليلاً على خاصه وعامه . ثم قرن الحكمة بها بكتابه فأتبعها بإياه^(١) ، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله .

باب

فرض الله طاعة رسول^(٢) الله مقرونة بطاعة الله
ومذكورة وحدها

٢٥٨ - قال الله : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا^(٣) أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^(٤)) .

٢٥٩ - وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ^(٥) ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(٦)) .
٢٦٠ - فقال بعض أهل العلم : أولوا الأمر : أمراء سرايا رسول الله . والله أعلم . وهكذا أخبرنا^(٧)

(١) هكذا العبارة في الأصل والنسخ المطبوعة ، وتحتاج لشيء من التأمل أو التكلف .

والمراد واضح مفهوم .

(٢) في ب « رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأحزاب (٣٦) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة النساء (٥٩) .

(٧) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » وليس في الأصل .

(٨) في ب وج « وهكذا أخبرنا عدد من أهل التصير » وفي ب « وهكذا أخبرنا غير =

٢٦١ — وهو يُشبه ما قال ، والله أعلم ، لأن كل من كان حَوْلَ
مكة من العرب لم يكن يعرف إِمَارَةً ، وكانت تأتف أن يُعطى بعضها
بعضاً طاعة الإمارة .

٢٦٢ — فلما دانت لرسول الله بالطاعة لم تكن ترى ذلك يصلح
لغير رسول الله .

٢٦٣ — ^(١) فأمرُوا أن يطيعوا أُولى الأمر الذين أُمِرَهُمْ رسولُ الله ،
لا طاعةَ مطلقة ، بل طاعةٌ مُستثناة ، فيما لهم وعليهم ^(٢) ، فقال : (فَإِنْ
تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ) يعني : إن اختلفتم في شيء .

٢٦٤ — ^(٣) وهذا إن شاء الله كما قال في أُولى الأمر ، إلا أنه يقول
(فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ) يعني - والله أعلم - هُمْ وأمرؤهم الذين أمرُوا بطاعتهم ،
(فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) يعني - والله أعلم - : إلى ما قال الله

== واحد من أهل التصير . وكل ذلك مخالف لما في الأصل .

وقد كتبت في الأصل « وهكذا أرنا » و « أرنا » اختصار « أخبرنا » عند
المحدثين ، وكذلك يكتبها الريب في الرسالة ، ولكنه كتبها فوقها واخضع « أخبرنا » .
ويظهر أن بعض الفارسيين في الرسالة ظنوا أنها فعل مبنى للفاعل ، وأن في الكلام سقطاء
فزادوا في بعض النسخ « عدد من أهل التصير » كما رأيت في نسخة أخرى مقروءة
على شيخ الإسلام أبي عبد الله بن محمد بن جماعة في سنة ٨٥٦ . فكتب فيها
في أصلها « أخبرنا » فقط ، ثم زيد فيها في الهامش بخط آخر « عدد من أهل
التصير » . ولكن عدم وجود هذه الزيادة في أصل الريب دليل على أن الفعل
« أخبرنا » مبنى لما لم يسم فاعله ، ولذلك يكون الكلام تاماً صحيحاً ، لم يسقط
منه شيء . ويجوز أن يكون مبنيًا للفاعل ، ويكون الثاني مع هذا القول من
قائله .

(١) هنا في ج زيادة « قال » وليست في الأصل .

(٢) في ج « مستثنى فيها لهم وعليهم » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) هنا في ج و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

- ٨١ -

والرسولُ إن عرفتموه ، فإن لم تعرفوه سألتكم الرسولَ عنه إذا وصلتم^(١) ،
أومنَ وصلَ منكم إليه .

٢٦٥ - لأن ذلك الفرض الذي لا مُنَازَعَةَ لكم فيه . لقول الله :
(وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ
لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) .

٢٦٦ - وَمَنْ يَتَنَازَعُ^(٢) مِنْ^(٣) بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ رَدَّ الْأَمْرَ إِلَى
قَضَاءِ اللَّهِ ، ثم قضاء رسوله ، فإن لم يكن فيما تنازعوا^(٤) فيه قضاء ، نصاً
فيهما ولا في واحدٍ منهما - : رَدُّهُ قِيَاسًا عَلَى أَحَدِهِمَا ، كما وَصَفْتُ مِنْ
ذِكْرِ الْقِبْلَةِ وَالْعَدْلِ وَالْمِثْلِ ، مَعَ مَا قَالَ اللَّهُ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِثْلَ
هَذَا الْمَعْنَى .

٢٦٧ - وَقَالَ^(٥) : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ
أَنْعَمَ اللَّهُ^(٦) عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ، وَحَسُنَ
أُولَئِكَ رَفِيقًا^(٧)) .

(١) في س وج « إذا وصلتم إليه » وكلمة « إليه » ليست في الأصل .

(٢) حكنا كتبت الكلمة في الأصل ، بوضع قطعين فوق التاء وقطعين تحته ، لقرأ
بالوجهين : « تنازع » فعل ماض ، و « يتنازع » فعل مضارع ، والآخر يجوز فيه
الرفع ، على أن تكون « من » موصولة ، والجزم على أن تكون شرطية ، ولذلك
وضنا على آخر الفعل الحركات الثلاث .

(٣) في س وج « من » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « يتنازعون » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ج « قال » بخلف الواو ، وهو مخالف للأصل .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : رفيقا » .

(٧) سورة النساء (٦٩) .

٢٦٨ - وقال : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ^(١)) .

باب

ما أَمَرَ اللَّهُ مِنْ طَاعَةِ رَسُولِ اللَّهِ

٢٦٩ - قال الله جل ثناؤه : (إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ^(٢) ، يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ، فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمَسِيئَتُهُ إِجْرًا عَظِيمًا ^(٣)) .

٢٧٠ - ^(٤) وقال : (مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ^(٥)) . ٣٠

٢٧١ - فَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ سِيَمَتَهُمْ رَسُولَهُ يَسْمُهُ ؛ وكذلك أعلمهم أَنَّ طَاعَتَهُم طَاعَتُهُ ^(٦) .

٢٧٢ - وقال : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ^(٧) حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ^(٨)) .

-
- (١) سورة الأعراف (٢٠) .
 - (٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : أجرًا عظيمًا » .
 - (٣) سورة الفتح (١٠) .
 - (٤) هنا في ج : زيادة « قال العاصم » وليس في الأصل . وفيها أيضا « قال الله : ومن يطع الرسول » وهو مخالف للأصل ، وزيادة الواو في أول الآية خطأ ، لأنه خلاف التلاوة .
 - (٥) سورة النساء (٨٠) .
 - (٦) في س : « أن طاعتهم لياحه طاعته » وفي ب و ج : « أن طاعته طاعته » وكل ذلك مخالف للأصل . ويظهر أن الناسخين ظنوا أن المعنى غير واضح ، فصرف كل منهم في اللفظ بما ظنه مفيداً لإيضاح المعنى .
 - (٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٨) سورة النساء (٦٥) .

٢٧٣ - نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيمَا بَلَّغْنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِي رَجُلٍ خَاصِمِ الزُّبَيْرِ فِي أَرْضِي، فَقَضَى النَّبِيُّ بِهَا لِلزُّبَيْرِ^(١) .
٢٧٤ - وَهَذَا الْقَضَاءُ سَنَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، لَا تُحْكَمُ مِنْصُوصٌ فِي الْقُرْآنِ .

٢٧٥ - ^(٢) وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى مَا وَصَفْتُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَضَاءُ ^(٣) بِالْقُرْآنِ كَانَ حَكْمًا مَنْصُوصًا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأَشْبَهَ أَنْ يَكُونُوا إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا لِحُكْمِ كِتَابِ اللَّهِ نَعْمًا غَيْرَ مُشْكِلٍ الْأَمْرِ : أَنَّهُمْ لَيْسُوا بِمُؤْمِنِينَ ، إِذَا ^(٤) رَدُّوا حُكْمَ التَّنْزِيلِ ، إِذَا لَمْ يُسَلِّمُوا لَهُ ^(٥)

٢٧٦ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا ،

(١) الرجل الذي خاسم الزبير كان من الأنصار ممن شهد بدرًا ، واختصاف في ماء كاتا بغيان به أرضهما وغللها . والحديث مطول معروف في كتب السنة ، وفي آخره : « قال الزبير : ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك » . وقد ذكره السيوطي في البحر المنثور (٢ : ١٨٠) وسبه لعبد الرزاق وأحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن جبان والبيهقي من طريق الزهري عن عروة بن الزبير عن أبيه . ورواه أيضا يحيى بن آدم في المخرجات (رقم ٣٣٧) وانظر فتح الباري (٥ : ٢٦ - ٣١) .

(٢) هنا في ج زلفه « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٣) في ب « قضى » على أنه فعل ماضٍ ، لا مضارع . والقي في الأصل يجعل ذلك ، لأنه كتب « قضا » بالالف ، وكثيرا ما يكتب فيه الفعل للتلخيص بالالف .
(٤) في ج « إذ » وهو مخالف للأصل .
(٥) في س « إذ لم يسلموا » . وفي ب « فلم يسلموا » ، وكلاما مخالف للأصل .
(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : عناب أليم » .

- ٨٤ -

فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ^(١).

٢٧٧ ^(٢) وقال: (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ
إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ . وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ
مُذْعِنِينَ . أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ، أَمْ ارْتَابُوا ، أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ
عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ ؟ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ . إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ
إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ،
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ ،
فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ^(٣)) .

٢٧٨ - ^(٤) فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم إلى رسول الله
لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : دعاءهم إلى حكم الله ، لأن الحاكم بينهم رسول الله ،
وَإِذَا سَأَلُوا لِلْحُكْمِ رَسُولَ اللَّهِ^(٥) فَإِنَّمَا سَأَلُوا الْحُكْمَ^(٦) بفرض الله .
٢٧٩ - وأنه أعلمهم أن حُكْمَهُ حُكْمُهُ ، على معنى افتراضه
حُكْمَهُ ، وما سبق في علمه جل ثناؤه مِنْ إِسْعَادِهِ^(٧) بعصمته وتوفيقه ،
وما شهد له به من هدايته واتباعه أمره .

-
- (١) سورة النور (٦٣) .
(٢) هنا في س زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : الفاترون » .
(٤) سورة النور (٤٨ - ٥٢) .
(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
(٦) في س و ج « فَاذَا سَأَلُوا لِحُكْمِ اللَّهِ » وهو مخالف لما في الأصل .
(٧) في النسخ المطبوعة « له » والتي في الأصل « لحكمه » ثم ضرب عليها بعض القاريين
وكتب فوقها « له » بخط مخالف لخط الأصل .
(٨) في النسخ المطبوعة « إِسْعَادِهِ إِياه » وكلمة « إِياه » في الأصل بين السطور بخط آخر .

٢٨٠ - فَأُخْبِرَ قَرْصَةُ بِالْإِزَامِ خَلْقَهُ طَاعَةَ رَسُولِهِ، وَإِعْلَامِهِمْ^(١)
أَنَّهُ طَاعَتُهُ .

٢٨١ - فَجَمَعَ لَهُمْ أَنْ أُعْلِمَهُمْ أَنَّ الْفَرَضَ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعُ أَمْرِهِ وَأَمْرِ
رَسُولِهِ^(٢)، وَأَنَّ طَاعَةَ رَسُولِهِ طَاعَتُهُ، ثُمَّ أُعْلِمَهُمْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ
اتِّبَاعُ أَمْرِهِ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ .

باب

مَا أَبَانَ اللَّهُ خَلْقَهُ مِنْ قَرْصَتِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ^(٣)،
وَمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ اتِّبَاعِ مَا أَمَرَ بِهِ، وَمِنْ هُدَاهُ،
وَأَنَّهُ هَادٍ يَلِينُ اتِّبَاعَهُ

٢٨٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لِنَبِيِّهِ: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ
اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ^(٤)) وَالْمُنَافِقِينَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا .
وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ^(٥)، إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ
خَبِيرًا^(٦)) .

٢٨٣ - وَقَالَ: (اتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ^(٧)) .

(١) في «ب» «بإعلامهم» ونحو غلاف للأصل .

(٢) في النسخ للطبوعة زيادة «ما» وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٣) في النسخ للطبوعة «ما أوحى الله إليه» وزينة لفظ الجلالة مكتوبة بين السطور
بخط آخر .

(٤) في الأصل إلى هنا، ثم قال «الآية» .

(٥) في الأصل إلى هنا، ثم قال «الآية» .

(٦) سورة الأحزاب (١ و ٢) .

(٧) سورة الأنعام (١٠٦) .

٢٨٤ - وقال (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ^(١)) وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ^(٢)) .

٢٨٥ - ^(٣) فَأَعْلَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ مِنْهُ ^(٤) عليه بما سبق في علمه :
 مِنْ عَصِيَّتِهِ إِيَّاهُ مِنْ خَلْقِهِ ، قَالَ : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ
 إِلَيْكَ ^(٥) مِنْ رَبِّكَ ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ، وَاللَّهُ يَتَصَبَّحُ
 مِنَ النَّاسِ ^(٦)) .

٢٨٦ - ^(٧) وَشَهِدَ لَهُ جَلَّ ثَنَاهُ بِاسْتِمْسَاكِهِ بِمَا أَمَرَهُ بِهِ ،
 ٣١ وَالتَّوَكُّدِ فِي نَفْسِهِ ، وَهَدَايَةِ مَنْ اتَّبَعَهُ ، قَالَ : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ
 رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ^(٨) مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ
 جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ، وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ
 مُسْتَقِيمٍ ^(٩)) .

٢٨٧ - وقال : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ
 مِنْهُمْ ^(١٠) أَنْ يُضِلُّوكَ ، وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ ،

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الجاثية (١٨) .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « منه » وهو خطأ ، والصواب ما في الأصل ، وقد ضبطت
 فيه بفتح الليم .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : وإني أبعثك من الناس » .

(٦) سورة المائدة (٦٧) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » وليست في الأصل .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وإني أبعثك من الناس » .

(٩) سورة النور (٥٢) .

(١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : وكان فضل الله عليك عظيما » .

وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ،
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ^(١) .

٢٨٨ - ^(٢) فَأَبَانَ اللَّهُ أَنْ ^(٣) قَدْ فَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ ،
وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاغِ ^(٤) عَنْهُ ، وَشَهِدَ بِهِ لِنَفْسِهِ ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ لَهُ بِهِ ، تَقَرُّبًا
إِلَى اللَّهِ بِالْإِيمَانِ بِهِ ، وَتَوَسُّلًا إِلَيْهِ بِتَصَدِيقِ كَلِمَاتِهِ .

٢٨٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ^(٥) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى
الْمُطَّلِبِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ ^(٦) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَا تَرَكْتُ
شَيْئًا مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، وَلَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا
نَهَاكُمْ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ » ^(٧) .

٢٩٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَمَا أَعْلَمْنَا اللَّهُ مِمَّا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَخَتَمَ
قَضَائِهِ الَّذِي لَا يُرَدُّ ، مِنْ فَضْلِهِ عَلَيْهِ وَنِعْمَتِهِ - : أَنَّهُ مَتَّعَهُ مِنْ أَنْ يَهْبُوا
بِهِ أَنْ يُضْلَوْهُ ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَهُ مِنْ شَيْءٍ .

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .

(٣) في س و س « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « بالإبلاغ » وهي مكتوبة في الأصل « بالبلاغ » ثم أصلها بض
فارثيه إصلاحاً غير واضح ولا صحيح ، ويظهر أنه ظن أن كلمة « البلاغ » لا تناسب
اللفظ هنا ، وما في الأصل صواب ، قال في اللسان : « الإبلاغ » : الإيصال ،
وكذلك التبليغ ، والاسم منه : البلاغ ، يعني أنه اسم تام مقام المصدر الحقيقي .

(٥) في س و س « عبد العزيز بن محمد » وفي ج « عبد العزيز بن محمد
بن أبي عبيد » والقي في الأصل « عبد العزيز » وكتب في هامشه « بن محمد »
وكتب تحته « بن أبي عبيد » ، ووضع بينهما خط . وخط هاتين الزائدتين غير
خط الأصل .

وعبد العزيز هنا هو ابن محمد بن عبيد بن أبي عبيد الدراوردي ، وهو من هات
أتباع التابعين من أهل المدينة ، مات سنة ١٨٧ وقيل غير ذلك .

(٦) « حنطاب » بفتح الحاء والطاء للمهملتين وبينهما نون ساكنة .

(٧) سيأتي الكلام على هذا الحديث في (رقم ٣٠٦) .

٢٩١ - وفي شهادته له بأنه يَهْدِي إلى صراطٍ مستقيمٍ، صراطِ الله، والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره، وفيما وصفتُ مِنْ قَرْضِهِ طَاعَتَهُ وتأكيدِهِ إِيَّاهَا فِي الْآيِ ذَكَرْتُ^(١) - : مَا أَقَامَ اللَّهُ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَى خَلْقِهِ : بِالتَّسْلِيمِ لِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ^(٢) وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ .

٢٩٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا^(٣) لَيْسَ اللَّهُ فِيهِ حُكْمٌ - : فَيُحْكَمُ اللَّهُ - نَهْ . وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنَا اللَّهُ فِي قَوْلِهِ : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ . صِرَاطِ أَقِيهِ) .

٢٩٣ - ^(٤) وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ ، وَسَنَّ^(٥) فِيهَا لَيْسَ فِيهِ بَيِّنَةٌ نَصُّ كِتَابٍ .

٢٩٤ - وَكُلُّ مَا سَنَّ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهُ ، وَجَمَلَ فِي اتِّبَاعِهِ طَاعَتَهُ ، وَفِي الْعُنُودِ^(٦) عَنْ اتِّبَاعِهَا^(٧) مَعْصِيَتَهُ الَّتِي لَمْ يَعْزِرْ بِهَا خَلْقًا ،

(١) فِي النسخ الطَّبِيعِيَّةِ « فِي الْآيِ الَّتِي ذَكَرْتُ » . وَكَلِمَةُ « الْآيِ » مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ الطُّورِ بِحُطٍّ آخِرٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْآيِ زَادَهَا رَأْيُ التَّرْكِيبِ عَلَى غَيْرِ الْجُمْلَةِ فِي الْكَلَامِ ، مَعَ أَنَّ لَهُ وَجْهًا ظَاهِرًا مِنَ الرِّبَايَةِ : أَنَّ يَكُونُ قَوْلُهُ « ذَكَرْتُ » حَالًا مِنْ « الْآيِ » وَقَدْ يَجِيءُ الْحَالُ جَلَّةً لُغِيَّةً فَعَلَهَا مَا فِيهِ ، وَالْحَالُ فِي مَعْنَى الصِّفَةِ .

(٢) فِي س وَ ج « لِحُكْمِ رَسُولِهِ » . وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي س « مِمَّا » بِدَلِّ « فِيهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي س « وَيَنْ » بِدَلِّ « وَسَنَّ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَمُرَادُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَّ فِي أَشْيَاءٍ مُنْعَوَسٍ عَلَيْهَا فِي الْكِتَابِ ، يَتَأَمَّلُهَا ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ سَنَّ أَيْضًا أَشْيَاءَ لَيْسَ فِيهَا بَيِّنَةٌ لَهَا مِنَ الْكِتَابِ .

(٦) الْعُنُودُ - بِضَمِّ الْمِيمِ لِلْهَمْزَةِ - : التَّوْبَةُ وَالطُّغْيَانُ ، أَوِ الْمِيلُ وَالْإِعْرَافُ ، وَفَعْلُهُ مِنْ أَوْبَابٍ : « نَصَرَ وَصَمِعَ وَكَرَّمَ » ، وَأَمَّا الْعُنُودُ فَاتُّعِيبُ مَصْدَرٌ سَمَاعِيٌّ .

(٧) مَكْنَى فِي الْأَصْلِ ، وَتَأْنِيثُ الضَّمِيرِ عَلَى إِرَادَةِ السَّنَنِ الَّتِي أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهَا . وَفِي س وَ ج « اتِّبَاعَهُ » بِالتَّذْكِيرِ ، وَلِلْمَعْنَى صَحِيحٌ ، وَلَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْأَصْلِ .

ولم يجعل له من اتباع سُنَنِ رسول الله تَخَرُّجًا ، لما وصفت ، وما قال رسول الله (١) .

٢٩٥ - (٢) أخبرنا سُفيانُ عَنْ سالمِ أَبُو النُّضْر (٣) مولى مُعمرِ بْنِ عُبيدِ الله سَمِعَ عُبيدَ الله بْنَ أَبِي رَافِعٍ يَحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ الله قَالَ : « لَا أَتَقَبَّلُ أَحَدَكُمْ مُسَكِّنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ، ثُمَّ أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ - : فَيَقُولُ لَا أَدْرِي مَا وَجَدْنَا (٤) فِي كِتَابِ الله اتَّبَعْنَاهُ » .

(١) أى ولما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآتى عقب هذا .

(٢) هنا في ج زيادة « قال القافى » وليست في الأصل .

(٣) هكذا . في الأصل « من سالم أبو النضر » ، وكان هنا لم يجب بـ « النضر » فيه ، لخالفته للمعهور في استعمال الأسماء الخمسة ، فضرب على حرف الجر « عن » وكتب في الهامش بخط آخر « بن عينة قال أنا » ، وبذلك طبعت في النسخ المطبوعة ، وهو تصرف غير جيد من صنعه .

والقى في الأصل له وجه في العربة ، وإن كان غير معهود . قال ابن قتيبة في مشكل القرآن (ج ١ ص ١٨٥ من كتاب القرطبي) : « وربما كان الرجل الاسم والكنية ، فغلبت الكنية على الاسم ، فلم يعرف إلا بها ، كأبي طالب « وأبي ذر » ، وأبي هريرة ، وذلك كانوا يكتبون : على بن أبي طالب ، ومعاوية بن أبي سفيان ، لأن الكنية بكاملها صارت اسما ، وحظ كل حرف الرفع ، فلم ينصبه أو يجره حرف من الأدوات أو الأفعال ، فكأنه حين كنى قيل : أبو طالب ، ثم ترك كنيته ، وجعل الاسمان واحداً » .

وما هنا كذلك ، فإن سالا عرف واشتهر بكنيته « أبو النضر » وغلبت عليه . تنبيه : - أخطأ المصححون في تصحيح كتاب القرطبي في اللذين الذين ذكرهما ابن قتيبة ، فكتبوها على المباداة « على بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان » مع أن سياق كلامه واضح ، في أنه يريد كتابتهما بالواو ، كما صنعا هنا في قل كلامه . وانظر أيضا الكشاف للزحصرى في تفسير سورة السد .

(٤) الحديث بإسناده (رقم ٢٩٥ ، ٢٩٦) سيأتى مرة أخرى بهما في رقمى

(١١٠٦ ، ١١٠٧) وسيأتى بالاسناد الأول في رقم (٦٢٢) .

٢٩٦ قال سفيان : وحدثني محمد بن المنكدر^(١) عن النبي

مرسلاً .

(١) في مر « المنكدرى » وهو خطأ ظاهر .
(٢) الحديث رواه أبو داود (٤ : ٣٢٩) عن أحمد بن حنبل وعبد الله بن عبد الصلي ،
كلاهما عن سفيان عن أبي النضر ، ولم أجده في مسند أحمد عن سفيان . ورواه
أيضا ابن ماجة (١ : ٦) عن نصر بن علي الجهضمي : « حدثنا سفيان بن عيينة في
بيته ، أنا سأله عنه ، عن سالم أبي النضر ، ثم مر في الحديث قال : أوزيد بن أسلم
عن عبيد الله بن أبي رافع . » وهذا يدل على أن سفيان تردد فيه : هل هو عن سالم
أو عن زيد بن أسلم . ورواه أيضا الترمذي (٢ : ١١٠ - ١١١) طبعة بولاق
٢٧٤ : ٤ صرح المباركفوري (عن تقيية عن ابن عيينة عن محمد بن المنكدر وسالم
أبي النضر عن عبيد الله . وقال الترمذي بعد ذلك : « وروى مضمم عن سفيان
عن ابن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، وسالم أبي النضر عن عبيد الله
بن أبي رافع عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم . وكان ابن عيينة إذا روى هذا
الحديث على الأفراد بين حديث محمد بن المنكدر من حديث سالم أبي النضر ، وإذا
جمعهما روى حكنا . » ولما تردد من سفيان قال الترمذي « حديث حسن » ، وفي
بعض النسخ « حسن صحيح » .

ورواه أيضا الحاكم (١ : ١٠٨ - ١٠٩) من طريق الجيزي عن سفيان عن
أبي النضر عن عبيد الله عن أبيه . وقال : « قد أظلم سفيان بن عيينة هذا الاسناد ،
وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، واقفى عندي أنهما تركاه لاختلاف
الصرين في هذا الاسناد » . ثم رواه من طريق ابن وهب عن مالك عن أبي النضر
عن عبيد الله بن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ، وعن ابن وهب
عن الليث بن سعد عن أبي النضر عن موسى بن عبد الله بن قيس عن أبي رافع
موصولاً مرفوعاً .

وهذا الاختلاف لا يضر ، لأن رواية سفيان عرفنا أنها من الحديث عند أبي النضر
عن عبيد الله ، وكذلك رواية مالك ، وإن كانت مرسلة ، ورواية الليث أيدت أن
الحديث معروف عن أبي رافع أيضا ، لأنه رواه عنه موسى بن عبد الله بن قيس ،
وهو موسى بن أبي موسى الأشعري ، وهو تابعي ثقة .
فيكون لأبي النضر فيه شيخان : عبيد الله بن أبي رافع ، وموسى بن أبي موسى ،
كلاهما يرويه عن أبي رافع .

وقد وجدت متابة صحيحة لسفيان فيه أيضا ، ترفع احتمال التلليل أو الخطأ من
سفيان . فقد رواه أحمد في المسند (٦ : ٨) عن علي بن إسحق عن ابن المبارك عن
ابن لهبة : « حدثني أبو النضر أن عبيد الله بن أبي رافع حدث عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، وابن لهبة ثقة ، وقد صرح بالسماع من أبي النضر ، وهذا إسناد
صحيح ليست له علة .

وقد روى الحاكم شاهدين له باسنادين صحيحين :

٢٩٧ - [قال الشافعي: الأريكة: السرير^(١)].

٢٩٨ - ^(٢) وسُنَّ رسول الله مع كتاب الله وجهان: أحدهما: نص كتاب^(٣)، فاتبعه رسول الله كما أنزل الله. والآخر: جملة^(٤)، بين رسول الله فيه عن الله^(٥) معنى ما أراد بالجملة، وأوضح كيف فرَضها: عالماً أو خاصاً^(٦)، وكيف أراد أن يأتي به العبادة. وكلاهما اتبع فيه كتاب الله.

٢٩٩ - قال^(٧): قلم أعلم من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي من ثلاثة وجوه، فاجتمعوا^(٨) منها على وجهين.

٣٠٠ - والوجهان يحتملان ويتفرعان^(٩): أحدهما: ما أنزل الله

أولهما: حديث القدام بن سعدى كرب قال: «حرم النبي صلى الله عليه وسلم أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي وغيره»، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يوشك أن يبعد الرجل منكم على أريكته»، يحدث بحديثي، فيقول: بيني وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحلناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه. وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله.

وهذا حديث صحيح، رواه أحمد في السند من وجهين مختلفين (٤: ١٣٠ - ١٣١ و ١٣٢) ورواه الترمذي (١: ١٤٤) وأبو داود (٤: ٢٢٨ - ٢٢٩) والترمذي (٢: ١١١) وابن ماجه (١: ٦ - ٥) وروى أبو داود قطعة منه في الألفية بإسناد آخر (٣: ٤١٨ - ٤١٩).

(١) هذه الجملة موجودة في النسخ للطبعة، ولم تكن في الأصل، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط قديم، فيه شيء من الشبه بخط الأصل، ولكنني أرجح أنه غيره.

(٢) هنا في ب وج زيادة «قال الشافعي» وليست في الأصل.

(٣) في النسخ المطبوعة «نص كتاب الله» وهو مخالف لما في الأصل.

(٤) قوله «جملة» يريد: المجلد الذي بيته السنة، وتلك سيبيد الضمير تارة مذكراً، وتارة مؤنثاً: على المعنى وعلى اللفظ.

(٥) في س «بين رسول الله عن الله فيه» وتأخير كلمة «فيه» مخالف للأصل.

(٦) في ب وج «أعالمًا أم خاصاً» وما هنا هو للوافق للأصل.

(٧) في ب وج «قال الشافعي» وهو مخالف لما في الأصل.

(٨) في النسخ المطبوعة «فأجسوا» ولكن التاء واضحة في الأصل بين الجيم والميم.

(٩) في س «ويضفران» وهو مخالف للأصل.

فيه نصّ كتابٍ ، فَيَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِثْلَ مَا نَصَّ الْكِتَابُ . وَالْآخِرُ :
مِمَّا^(١) أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ مُجَلَّةَ كِتَابٍ ، فَيَنْ عَنِ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ . وَهَذَانِ
الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ لَمْ يَخْتَلَفَا فِيهِمَا .

٣٠١ - وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ : مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا^(٢) لَيْسَ فِيهِ
نَصٌّ كِتَابٍ ..

٣٠٢ - فَتَنَّهُمْ مِنْ قَالَ : جَعَلَ اللَّهُ لَهُ ، بِمَا افْتَرَضَ مِنْ طَاعَتِهِ ،
وَسَبَقَ فِي عِلْمِهِ مِنْ تَوْفِيقِهِ لِرِضَاهُ - : أَنْ يَسُنَّ فِيهَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ
كِتَابٍ .

٣٠٣ - وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَمْ يَسُنَّ سُنَّةَ قَطُّ إِلَّا وَلَهَا أَصْلٌ فِي
الْكِتَابِ ، كَمَا كَانَتْ سُنَّتُهُ لِتَبْيِينِ عَدَدِ الصَّلَاةِ وَعَمَلِهَا ، عَلَى أَصْلِ مُجَلَّةِ
فَرَضِ الصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ مَا سَنَّ مِنَ الْيُوعِ^(٣) وَغَيْرِهَا مِنَ الشَّرَائِعِ ،
لِأَنَّ^(٤) اللَّهَ قَالَ : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ يَتَسَكَّمُ^(٥) بِالْبَاطِلِ) وَقَالَ :
(وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٦)) فَمَا أَحَلَّ وَحَرَّمَ فَلَمْ نَعْمَا^(٧) يَنْ فِيهِ
عَنِ اللَّهِ ، كَمَا يَنْ الصَّلَاةَ

٣٠٤ - وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : بَلْ جَاءَتْهُ بِهِ رِسَالَةُ اللَّهِ ، فَأُثْبِتَتْ سُنَّتُهُ
بِفَرْضِ اللَّهِ .

(١) فِي س وَب « مَا » بَدَل « مِمَّا » وَفِي ج « مِثْلَ مَا » وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي س وَب « مِمَّا » بَدَل « فِيهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي ب « مَا سَنَّ فِي الْيُوعِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ . وَفِي س وَج « مَا سَنَّ فِيهِ مِنَ
الْيُوعِ » وَكَلِمَةُ « فِيهِ » لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ، وَزَيْدَتْ فِي حَاشِيَتِهِ بِخَطِّ مُخَالَفٍ لِحُطِّهِ .

(٤) فِي س « بَأَنَّ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) سُورَةُ النَّسَاءِ (٢٩) .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٧٥) .

(٧) فِي ب « لَمْ نَعْمَا » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

٣٠٥ - ومنهم من قال : أُلْتِيَ في رُوعه كلُّ ما ^(١) سَنَ ، وسُنَّتُهُ
الحِكْمَةُ : اللّٰهِي ^(٢) أُلْتِيَ في رُوعه عن الله ، فكانَ ما ^(٣) أُلْتِيَ في رُوعه
سُنَّتُهُ ^(٤)

٣٠٦ - ^(٥) أخبرنا عبدُ العزيز ^(٦) عن عمرو بن أبي عمرو ^(٧)
عن المُطَّلِبِ قال : قال رسولُ الله : « إِنَّ الرُّوحَ الأَمِينَ قد أُلْتِيَ في
رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوِيَّ رِزْقَهَا ، فَأَجِلُوا في الطَّلَبِ » ^(٨) .

- (١) « كل ما » رسمتا في الأصل « كلاء » وهو رسم معروف للقدماء .
- (٢) في ج « ألتى » وفي ب « لذى » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٣) في ب « ممّا » بدل « ما » وهو مخالف للأصل .
- (٤) زيد بحاشية الأصل بد كلمة « سنّته » : « عن الله » وهذه الزيادة بخط مخالف لحظ الأصل . وقد أدخلت هذه الزيادة في ج .
- (٥) وانظر في هذا المعنى ما نقلناه من الأم فيما سيأتي في حاشية الفقرة (٤٣٠) .
- (٦) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » وليست في الأصل .
- (٧) عبد العزيز : هو ابن عهد الراوردي القى سبق ذكره في هذا الاستناد في رقم (٢٨٩) . وقد كتب هنا بحاشية الأصل بخط غير خطه « الراوردي » . وقد زيد في اسمه هنا في ب « بن عهد » وليس ذلك في الأصل . وكتب في ج « عبد العزيز بن عهد الراوردي » وهو خطأ سخي .
- (٧) « عمرو » بفتح العين ، وكتب في ج « عمر » وهو خطأ .
وعمر بن أبي عمرو : هو مولى للطلب بن حنطب ، وهو من شيوخ مالك ،
قاضي مكة معروف . وقد كتب فوق اسمه في الأصل بين السطرين « مولى للطلب
بن حنطب » وذلك بخط مخالف لحظ الأصل . فأدخله الناسخون في صلب الكلام ،
وبذلك جاء في النسخ للطبوعة ، إلا أن ب جاء فيها « مولى للطلب عن الطلب
بن حنطب » و ج جاء فيها « مولى للطلب بن حنطب قال : قال رسول الله »
فأسقط من الاستناد شيخ عمرو ، وكل ذلك مخالف للأصل ، وبغضه خطأ واضح .
- (٨) جاء هذا الحديث في النسخ الثلاث للطبوعة هكذا : « ما تركتُ شيئاً مما أمركم
اللهُ به إلا وقد أمرتكم به ، ولا تركتُ شيئاً مما نهاكم اللهُ عنه إلا وقد
نهيتكم عنه . ألا وإنَّ الروحَ الأمينَ » الخ . وهذه الزيادة هي من الحديث
الذى مضى برقم (٢٨٩) جمعت مع الحديث الذى هنا ، وجمع بينهما بكلمة « ألا »

ثم وادى المظف . وإسناد الحديثين واحد ، وقد يكون الشافى رواهما في موضع آخر حديثاً واحداً ، كما جمعهما أبو العباس الأصبغ في مسند الشافى (ص ٨٠ من طبعة حركة المطبوعات العلمية و ص ٢٠٣ من هامش الجزء السادس من الأم) ولكنه لم يروهما في كتاب « الرسالة » إلا حديثين مفرقين في موضعين ، وإن كان إسنادهما واحداً . ولكن جاء بعض القارئين في أصل الربيع وزاد هذه الزيادة في هذا الموضع في حاشيته بخط آخر جديد ، وضاع بعض كلماتها من تأكل أطراف الورق .

والكلام على هذين الحديثين يستقيم الكلام على متنيهما وعلى إسنادهما : وقد قال أبو السعادات بن الأمير في شرحه على مسند الشافى (وهو مخطوط بدار الكتب المصرية) بعد أن نقلهما عن المسند حديثاً واحداً : « هنا حديث مشهور فائز بين العلماء ، وأعرف فيه زيادة لم أجدها في المسند ، وهي [ألا تأخروا الله] قبل قوله [فأجروا في الطلب] وهذا الحديث أخرجه الشافى في أول كتاب الرسالة ، مستدلاً به على العمل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يتضمنه القرآن » .

وقد جاء في معنى الحديثين حديث عن الحسن بن علي قال : « صَلَّى رسول الله

صلى الله عليه وسلم المنبر يوم غزوة تبوك ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنِّي مَا أَمَرُكُمْ إِلَّا مَا أَمَرَكم به الله ، ولا أنهاكم إِلَّا عن

مأنهاكم الله عنه ، فَأَجِروا في الطلب ، فوالذي قسم أبي القاسم بيده

إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَطْلُبُهُ رِزْقُهُ كَمَا يَطْلُبُهُ أَجَلُهُ ، فَإِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ

فَاطْلُبُوا بِطَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧١ -

٧٢) وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه عبد الرحمن بن عثمان الحاطي ،

منه أبو حاتم » . وعبد الرحمن هنا ليس ضعيفاً بمرة ، بل ذكره ابن جبان في

الثقات ، كما نقل ابن حجر في لسان الميزان . وكذلك نسب الثوري حديث الحسن هذا للطبراني في الكبير ، في الترغيب (٣ : ٨) .

وجاء أيضاً عن ابن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ليس

من عمل يقرَّبُ إلى الجنة إِلَّا قد أمرتكم به ، ولا عمل يقرَّبُ إلى النار إِلَّا

قد نهيتكم عنه . لَا يَسْتَبْطِئَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ ، إِنْ جَبُرَ لِي الْقِي فِي رُوعِي أَنْ

أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَكْمَلَ رِزْقَهُ . فَاتَّقُوا اللَّهَ ، أَيُّهَا النَّاسُ

وَأَجِروا في الطَّلَبِ ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَحَدُكُمْ رِزْقَهُ فَلَا يَطْلُبُهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ، فَإِنَّ

الله لَا يُنَالُ فَضْلُهُ بِمَصِيئَةٍ . رواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٤) وذكره
المنذرى في الترغيب (٧ : ٣) ولبه الحاكم فقط .
ومعنى الحديثين مضمونهما قال ابن الأثير ، بل هو من العلوم من الدين بالضرورة ،
وقد جاء في معنى الحديث الأول منها ، وهو رقم (٢٨٩) : أحاديث كثيرة ،
لا تحضرني الآن .
وجاء في معنى الحديث الثانى أيضا أحاديث آخر :

منها حديث جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيها الناس !
اتقوا الله وأجلوا في الطلب ، فإن تقسأ أن تموتَ حتى تستوفى رزقها ، وإن
أبطأ عنها ، فاتقوا الله وأجلوا في الطلب : خذوا ما حلَّ ، ودعوا ما حرم » .
رواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٤) وصححه على
شرط مسلم ، ووافقه القمى ، وهذه المنذرى في الترغيب (٧ : ٣) ونقل تصحيح
الحاكم له .

ومنها حديث جابر أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لَا تَسْتَبْطِلُوا
الرِّزْقَ ، فإنه لم يكن عَبْدٌ لِيَمُوتَ حتى يبلغَ آخرَ رزقٍ هو له ، فأجلوا في
الطلب : أخذ الحلال ، وترك الحرام » .

رواه الحاكم في المستدرک (٢ : ٤) وقال : « صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه »
ووافقه القمى ، وهذه المنذرى في الترغيب (٧ : ٣) ونقل تصحيح الحاكم لإياه ،
ولبه أيضا لابن حبان في صحيحه .

ومنها حديث أبى حميد الساعدي ، رواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٣) عن
أبى العباس محمد بن يعقوب الأعمى عن الربيع بن سليمان - صاحب الشافى وكناب
الرسالة - : « حدثنا عبد الله بن وهب أنبأنا سليمان بن بلال حدثني ربيعة
بن أبى عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد بن سويد عن أبى حميد
الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أَجِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا ،
فَإِنْ كَلَّ مُيَسَّرٌ لِمَا كُتِبَ لَهُ مِنْهَا » . قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على

شرط الشيخين ولم يخرجاه » ووافقه القمى ، وهذه المنذرى في الترغيب (٧ : ٣)
. قال تصحيح الحاكم لإياه ، ورواه ابن ماجه (ج ٢ ص ٣) من طريق إسماعيل بن عيسى

عن حمارة بن غزيرة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، بلفظ : « أجلوا في طلب الدنيا ، فان كلا ميسر لما خلق له » . وقال ابن ماجه : « هذا حديث غريب ، تفرد به إسماعيل » . وهمل شارحه السندى عن الزوائد قال : « في إسناده إسماعيل بن عياش ، يئلس ، ورواه بالضعف ، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة » . وقد ظهر من إسناده الحاكم أن الحديث صحيح ، وأن إسماعيل لم يتفرد به كما زعم ابن ماجه ، والظاهر أنه لم يعلم بهذا الاسناد الآخر .

ومنها حديث حذيفة قال : « قام النبي صلى الله عليه وسلم فلما الناس ، فقال : هلموا إلي . فأقبلوا إليه فجلسوا ، فقال : هذا رسول رب العالمين ، جبريل ، فثقت في روعي أنه لا تموت نفس حتى تستكمل رزقها ، وإن أبطلها ، فاتقوا الله وأجلوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تأخذوه بمعضية الله ، فان الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته » .
 همل السندى في الترغيب (٣ : ٧) وقال : « رواه البزار ، ورواه ثقات ، إلا قدامة بن زائدة بن قدامة ، فإنه لا يحضر في جرح ولا تعديل » ، وهمل أيضا الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧١) وقال : « رواه البزار ، وفيه قدامة بن زائدة بن قدامة ، ولم أجده من ترجمه ، وبقية رجاله ثقات » . ولأن قد بحث أيضاً عن ترجمة قدامة بن زائدة فلم أجدها .

ومنها حديث أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثقت رُوح القدس في روعي أن نفساً لن تخرج من الدنيا حتى تستكمل أجلها وتستوعب رزقها ، فأجلوا في الطلب ، ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمضية الله ، فان الله لا ينال ما عنده إلا بطاعته » .

همل الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٧٢) وقال : « رواه الطبراني في الكبير ، وفيه عفير بن معدان ، وهو ضعيف » . وهمل السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٢٢٧٣) ونسب لأبي نعيم في الحلية ، وأشار إليه بعلامة الضعف . وغير - بالتصغير - بن معدان الحمصي : ضعفه العلماء ، وقال أبو داود : « شيخ صالح ضعيف الحديث » .

وقوله « أجلوا في الطلب » أي اطلبوه بتؤدة واعتدال وبعد عن الإفراط ، وأصله من الجلال ، فاجلوا طلبوا الرزق كما أمروا كان طلبهم جيلاً مقبولا .

هنا عن متني الحديثين . وأما إسنادهما فانه من المشكلات الموهبة ، التي لم أجد أحداً تعرض لتحقيقها ، وقد تبعت في بحثه الأيام الطوال ، ووصلت إلى نتيجة لا أستطيع القطع بها ، وإن كنت أراها أقرب إلى الصواب ، وأرجح بها أن هذا الإسناد صحيح ، وعاشي أجد بعد نشر هذا الكتاب من يمتحن ذلك من العلماء ، فيؤيد ماوصلت إليه ، أو ينقضه ويؤيد غيره ، بالدليل القوي والحجة العلمية الواضحة ، فلا مقصد لنا إلا العلم الخالص . ويظهر لي أن أبا السادات بن الأثير وجد هذا الإسناد من المشكلات فتخلى عن الكلام عليه بته ، ولم يذكر عن الحديث إلا ماغلطنا عنه ، ثم استمر في شرح الحديث من جهة المعنى ، مخالفاً بذلك عادة في شرح للسند ، بتخريج كل حديث ، وبيان درجته من الصحة ، وكذلك فعل في كل الأحاديث التي رواها الشافعي بهذا الإسناد ، وقد تبعتها في شرحه حديثاً حديثاً ، فلم أجده تكلم على أساسينها .

وقد روى الشافعي الحديثين عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب عن المطلب . أما عبد العزيز وعمر وقتها فتان معروفان كما ذكرنا آخا ، وموضع الإشكال في الإسناد هو « المطلب بن حنطب » إذ أن ظاهر الإسناد الصحة ، وأن المطلب صحابي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عنه مولا عمرو بن أبي عمرو . وهذا الظاهر يقويه ما نعرفه عن الشافعي من أنه لا يرى الاحتجاج بالحديث المرسل إلا أن يمتضد بشيء آخر يقويه (انظر كتاب الرسالة ص ١٢٧ في الأصل وص ٦٣ في ب وص ١١٤ في س وص ١٢٢ في ج) وقد ذكر هذين الحديثين هنا - وحدهما - على سبيل الحجة والاستدلال ، فلا نراه - واثقه أعلم - يمتنع بهما إلا - وعنده أن إسنادهما هنا إسناد متصل غير مرسل . ولكننا إذا رجعنا إلى ترجمة « المطلب بن حنطب » في رجال الحديث : وجدنا ما يدل على أنه عندهم غير صحابي ، بل كأنه تابعي صغير .

قال الحافظ ابن حجر في التهذيب (١٠ : ٧٨ - ١٧٩) : « المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم المخزومي . وقيل بإسقاط المطلب ، وقيل : إنها اثنان » . ثم ذكر الصحابة الذين روى عنهم المطلب هنا ، ثم ذكر من روى عن المطلب ، فذكر منهم ابنه : عبد العزيز والحكم ، ومولاه عمرو بن أبي عمرو . ثم قال : « قال أبو حاتم في روايته عن عائشة : مرسل ، ولم يدركها . وقال في روايته عن جابر : يشبه أنه أدركه . وقال في روايته عن غيره من الصحابة : مرسل . قال : وعامة حديثه مراسيل ، غير أني رأيت حديثاً يقول فيه : حدثني خليل أبو سلمة » . ثم قل عن ابن سعد قال : « كان كثير الحديث ، وليس يمتنع بحديثه ، لأنه يرسل كثيراً ، وليس له لقي » ، وعامة أصحابه بدلسون » . ثم قل توثيقه عن يعقوب بن سفيان والدارقطني وابن حبان ، ثم قال : « قال البخاري في التاريخ : صحيح » . رسالة ٧ -

عمر ، لكن تنقبه الخطيب بأن الصواب : ابن عمر ، ثم ساق حديثه عن ابن عمر في
الوتر بركة ، وقال ابن أبي حاتم في الراشدين عن أبيه : لم يسمع من جابر ، ولا من
زيد بن ثابت ، ولا من مهران بن حصين ، ولم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل
بن سعد ومن في طبقته . وسيأتي ما يدل على أن كلام البخاري صحيح ، وأن تنقب
الخطيب لا موضع له .

وذكر الحافظ للزبي في تهذيب الكمال (المخطوط بدار الكتب) وهو أصل
تهذيب ابن حجر) - : قولاً ثالثاً في نسبه أنه « المطلب بن عبد الله بن المطلب بن
عبد الله بن حنطب » وذكر أنه عن أبي حاتم .

وقال ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل (مخطوط بدار الكتب) : « مطلب
بن عبد الله بن مطلب بن عبد الله بن حنطب : روى عن ابن عباس مرسلًا - ثم
ذكر أنه روى عن ابن عمر وأبي موسى وأبي رافع وأم سلمة وعائشة ، وأن ذلك
كله مرسل - وجابر ، ويشبه أن يكون أدركه . روى عنه عمرو بن أبي عمرو
والأوزاعي وكثير بن زيد ومسلم بن الوليد بن رباح وعبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى
بن كعب الثقفي وابناه الحكم وعبد العزيز ، سمعت أبي يقول ذلك . سئل أبو زرعة
عن المطلب بن عبد الله بن حنطب ؟ فقال : مدني ثقة . سئل أبو زرعة : هل سمع
المطلب بن عبد الله من عائشة ؟ قال : نرجو أن يكون سمع منها . وهل النوى
نحو ذلك في تهذيب الأسماء واللغات (٢ : ٩٨) .

وقد روى البيهقي في السنن الكبرى (٧ : ٧٦) حديث « ماتت شيثا » الخ
التي مضى برقم (٢٨٩) من طريق القاضي بهذا الإسناد ، ولم يسلم عليه ، لاهو
ولا ابن الترمذي في الجوهر النقي ، ولكن البيهقي قال في حديث آخر للمطلب
بن حنطب رواه من طريق الشافعي (٣ : ٣٥٦) - : « هنا مرسل » .

فأقولهم هذه صريحة في أن للمطلب - عندهم - تابعي ، وأن أحاديثه مرسل ، بل
هو في رأيهم لم يدرك التأخرين من الصحابة ، مثل ابن عباس (المتوفى سنة ٧٠ أو
قبلها) وعبد الله بن عمر (المتوفى سنة ٧٣) وأن في سماعة من جابر شيثا من القس ،
وجابر مات سنة ٧٣ أو سنة ٧٨ وأنه أدرك سهل بن سعد (المتوفى سنة ٨٨ تقريباً)
مع تصحيح أبي زرعة بأنه يرجو أن يكون المطلب أدرك عائشة (وقد ماتت سنة ٥٨)
فهذا أول شيء في اضطراب هذه الأقوال .

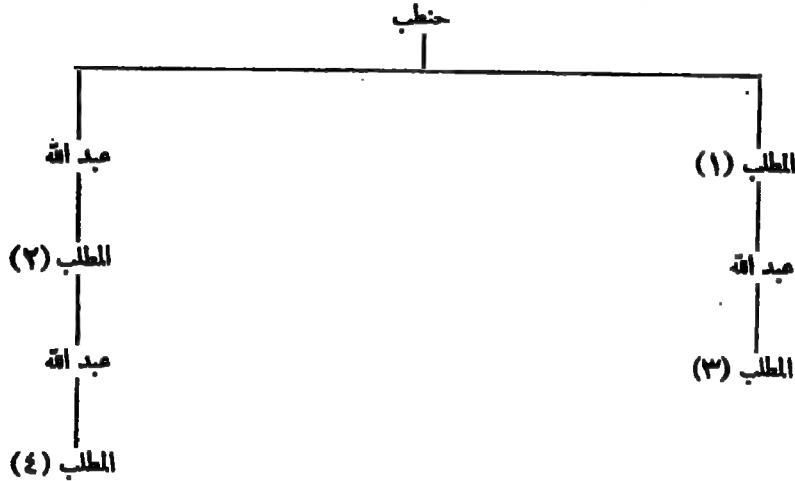
ومرج ذلك عندى إلى أن المؤلفين في تراجم رجال الحديث لم يمرروا تواريخ الرواة
من أجل مكة وأهل المدينة ، واضطرب قولهم فيها كثيراً ، وقد تبين لي هذا من
التبعية الكثير . ولكنهم حرروا تاريخ الرواة من أهل العراق وأهل الشام أحسن
تحرير وأدق . أول ما هنا من هم مجموعة التراجم التي وصلت إلينا مؤلفاتها ، بفقدان
كثير من الأصول القديمة التدوين .

وقد تبعت كل الأحاديث التي رواها الشافعي من حديث « المطلب بن حنطب »

من مسنده التي جمعه أبو الباس الأسم من كتب الشافعي : فإذا هي هذان الحديثان «
وحديثان آخران رواهما الشافعي عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن خالد بن رباح عن
الطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم (س ٢١ و ٢٨ من المسند) . وحديث خامس
قال فيه الشافعي : « أخبرنا من لاأتهم أخبرني خالد بن رباح عن الطلب بن حنطب »
مرفوعا . وقال الأسم بعد ذكره : « سمعت الربيع بن سليمان يقول : كان الشافعي إذا
قال أخبرنا من لاأتهم يريد به إبراهيم بن أبي يحيى » (س ٢٨) ، وحديث سادس
قال فيه الشافعي : « أخبرنا من لاأتهم حدثني عمرو بن أبي عمرو عن الطلب بن
حنطب » مرفوعا (س ٢٩) وهو في الأم (١ : ٢٢٤) وقال فيه الشافعي :
« أخبرنا إبراهيم عن عمرو بن أبي عمرو » فصرح باسم شيخه بعد أن أبهمه . وحديث
سابع رواه عن إبراهيم عن عمرو عن الطلب عن جابر بن عبد الله مرفوعا (س ٦٤) .
وهذه الأحاديث شرحها ابن الأثير في شرح المسند ، ولم يتعرض للكلام على أسانيدھا .
وهناك حديث ثامن سأذكره فيما بعد - إن شاء الله - في موضعه .
وهذه الأحاديث يروها الشافعي في معرض الاحتجاج بها . ولم يزل أى واحد
منها بالإرسال ، وما أظنه يدعيها من غير بيان إن كانت عنده من الأحاديث المرسلة .
ومما لاموضع الرية فيه أن هناك صحابيا قديما اسمه « الطلب بن حنطب » وهو
الطلب بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم . ذكره ابن إسحق في السيرة
فيمن أسر يوم بدر ومن عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير فداء (انظر سيرة
ابن هشام طبعة أوروبا س ٤٧٠ - ٤٧١) وله ترجمة في الاستيعاب وأسد الغابة
والإصابة . وقد ترجم له ابن حبان في الثقات فقال (خلا عن ترتيب ثقات ابن حبان
للحافظ الهيثمي ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية) : « الطلب بن حنطب بن
الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم ، أسر يوم بدر ، ومن عليه رسول الله صلى الله
عليه وسلم بغير فداء » .
ومما لاشك فيه أن هنا للطلب ليس المذكور عندنا في هذه الأسانيد ، بل إنه
ليست له رواية أصلا .

ومما لاشك فيه أيضا أن الطلب بن حنطب الذي روى عنه مولاة عمرو بن أبي
عمرو : شخص آخر متأخر من الأول ، ولكن موضع البحث والإشكال : هل كان
من بني حنطب - غير الطلب الأول - ممن سمى باسم « الطلب » فاس أكثر من
واحد ؟ أو هو شخص واحد اختلف في نسبة فقط ؟
أما أنا فاني أجزم بأن من سمى « الطلب » من بني حنطب - غير الأول - أكثر
من واحد : اثنان أو ثلاثة ، وأرجح أن الذي يروي عنه مولاة عمرو بن أبي عمرو :
صحابي ، من طبقة أس بن مالك وجابر بن عبد الله ، وأن وجود غيره في هذا النسب
هو الذي أوجب لاضطراب ، وجعل بعض الحفاظ يحزم بأن رواياته مرسلة ، وبأنه لم
يدرك عمر ولا غيره ممن ذكروهم من الصحابة .

ولا يضح ذلك أرسم شجرة لنسب هؤلاء الناس على اختلاف الروايات التي هلتها
فيها مضى ، وأضح بجوار كل من يسمى « المطلب » رقبا يعرف به في هذه الشجرة ،
ليكون أقرب إلى في التحدث عنهم .



فهؤلاء أربعة يسمون « المطلب » من بني حنطب، الأول منهم لاختلاف فيه ، والثلاثة
الآخرون موضع البحث . ولعل هؤلاء الثلاثة قد وجدوا فعلا ، وأن اختلاف الروايات
في هذا النسب اختلاف أشخاص ، لا اختلاف أقوال .
ولكن الذي هو موضع يقين أن « المطلب رقم ٢ » أقدم وجوداً من « المطلب
رقم ٣ » ومن « المطلب رقم ٤ » .
وأدلة ذلك :

أولاً : أن الشافعي روى في الأم (٥ : ٢٤٢) : « أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار
عن محمد بن عباد بن جعفر عن المطلب بن حنطب : أنه طلق امرأته البتة ، ثم أتى عمر
بن الخطاب ، فذكر ذلك له ، فقال له عمر : ما حملك على ذلك ؟ فقال : قد فلتت !
فقال عمر رضي الله عنه : أمسك عليك امرأتك ، فإن الواحدة [لا] ثبت . » ونقله
إلصم في مسند الشافعي (ص ٢٢١ من هامش الجزء ٦ من الأم وص ٩١ من طبعة
بكره للطبوعات العلمية) وذكره المزني في مختصره بدون إسناد (ص ٧٤ من هامش
الجزء ٤ من الأم) ورواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق الشافعي (٧ : ٣٤٣) .
فهذا الإسناد الصحيح ، واللفظ الصريح الواضح : يدل على أن المطلب بن حنطب
كان رجلاً في عصر عمر ، وأنه شافه عمر وسأله بنفسه . فقل هنا لا يكون ممن
يختلف في أنه أدرك جابر بن عبد الله ، ولا عائشة ، ولا غيرها ممن ذكرنا آفا .
تنبيه : قوله « فإن الواحدة [لا] ثبت » هكنا هو بزيادة « لا » في نسخي المسند
المطبوعين ، ولكن في الأم والبيهقي ومختصر المزني ونسخة مخطوطة عندي من المسند :

« فان الواحدة ثبت » بحذف « لا » وكذلك في شرح ابن الأثير على المسند ، وقال في شرح ذلك : « يريد أن الواحدة يجوز أن يطلق عليها البتة » . وعندى أن هذا خطأ ظاهراً ، لمناقته أول الكلام ، لأن قول عمر « أمسك عليك امرأتك » دليل على أنه يقول بعد ذلك إن الطلقة الواحدة لا تكون باءة وإنما تكون رجسية . ويؤيد هذا أن الزنى جاء بهذا الأثر للاستدلال به على أن الرجل لو قال لامرأته « أنت طالق يا ثمتا كانت واحدة يملك الرجعة » هنا لفظه ، فلو كانت الرواية بحذف « لا » كانت ردأ على ما يقوله ، لا دليلاً له .

ثانياً : أن مولاه الراوى عنه « عمرو بن أبي عمرو » تابعى ، « روى عن أس وسمع منه الكثير » كما قل ابن أبي حاتم و الجرح والتعديل عن أبيه ، وأُس بن مالك مات سنة ٩١ أو ٩٢ أو ٩٣ وروى أيضاً عن سعيد بن جبيرة المتوفى سنة ٩٥ وهو من شيوخ مالك ، ومات عمرو سنة ١٤٤ .

ثالثاً : أن ابن حبان ترجم له في الثقات فقال : « المطلب بن عبد الله بن حنطب الخزرجى القرشى ، يروى عن عمر وأبي موسى وعائشة ، روى عنه محمد بن عباد بن جعفر وأهل المدينة ، وكانت أمه أم أبان بنت الحكم بن أبي العاص ، وقد قيل إن أمه أم سلمة بنت الحكم بن أبي العاص بن أمية ، - يعنى ابن حبان بذلك أن أمه إحدى أخوة مروان بن الحكم - وقد إلى هشام بن عبد الملك ، فأذى عنه سبعة عشر ألف دينار ، وهو المطلب بن عبد الله بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن عمر بن مخزوم » . وهذا الذى قال ابن حبان جيد في تحرير ترجمته ونسبه ، إلا أنه اختلط عليه الشخصان أو الثلاثة ، فذكر حكاية وفوجه إلى هشام بن عبد الملك ، وهذه إن صححت فأنما تكون لشخص متأخر جداً عن الذى يروى عن عمر ، ويكون رجلاً يطلق امرأته في عهده (قبل آخر سنة ٢٣) لأن هشام بن عبد الملك ولي الخلافة سنة ١٠٥ ومات سنة ١٢٥ ولو كان المطلب هنا «رقم ٢» حياً في هذا العهد وهو من أهل المدينة لأدركه مالك وروى عنه ، لأن ما لا كان ولد سنة ٩٣ كما في تذكرة الحفاظ (١ : ١٩٨) كما روى عن مولاه عمرو ، أو لنقل أنه أدركه وأعرض عن الرواية عنه لعله من الملل .

رابعاً : أن البيهقي روى في السنن الكبرى (٤ : ٢٠) من طريق معن بن عيسى الفزاز عن هرون بن سعد مولى قريش - وهو ثقة - قال : « رأيت للمطلب بن عمروى سرير جابر » . ثم قل عن يعقوب بن سفيان أن الأثر مروى عندهم بأنه سرير « خارجة » بدل « جابر » وأن هشام بن عمار قال في روايته عن معن : « سرير جابر » . فهذا مطلب بن عبد الله بن حنطب متأخر ، حضر وفاة خارجة بن زيد بن ثابت سنة ٩٩ أو سنة ١٠٠ وقد ذكر في التهذيب في ترجمة خارجة أن المطلب يروى عنه . ولا يمكن أن يكون هو الأول الذى كان رجلاً في عصر عمر ، لأنه إنه كان هنا كان قد عاش بعد عمر أكثر من ستين سنة ، فقد نامز النمايين أوجاوز هالدين »

ولو كان قد عمر هذا العمر لكثرت الرواية عنه ، وقد ذكره المؤرخون في رجال الحديث ، لشدة عنايتهم بطول الاستناد ، والرواية عن الشيوخ الكبار الذين يحدّثونهم بروايات لا يسمعونها إلا بوسائل أكثر . وهذا شيء واضح معروف عند من عرف الروايات والأسانيد وتوسع في دراستها . ولعل هذا الذي حضر وفاة خالجه هو الذي هل ابن جبان أنه وفد إلى هشام بن عبد الملك .

خامساً : أن الحافظ ابن عساكر هل في تاريخ دمشق (٤ : ٤٠١) من مختصره المطبوع بدمشق) والأمير أسامة بن مقعد هل في باب الآداب (ص ٩٥ - ٩٦) قصة فيها أن رجلاً من بني أمية له قدر وخطر وحقه دين غرّج من المدينة إلى الكوفة ، يقصد وإلى العراق « خالد بن عبد الله القسري » وكان والياً من قبل هشام بن عبد الملك ، فلقى في طريقه رجلاً أكرمه وأعطاه عطاءً واسعاً ، أغناه عن الشغوص للأمير ، وأن هذا الرجل هو الحكم بن المطلب بن حنطب . وقد ترجم له ابن عساكر باسم « الحكم بن المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب » . وخالد بن عبد الله القسري كان والياً على العراق لهشام من سنة ١٠٦ إلى سنة ١٢٠ فهذا المطلب الذي كان أبنته الحكم رجلاً عظيماً كريماً : لعله المطلب الذي وفد إلى هشام والذي حضر وفاة جابر أو خالجه .

سادساً : أن أبا الفرج الأصفهاني هل في الأغاني (٤ : ٣٣٨) طبعة دار الكتب) أن للمطلب بن عبد الله بن حنطب كان قاضياً على مكة ، فقصده عنده أبو سعيد مولى قائد بصهادة ، وأنه رد شهادته ثم قبلها . وأبو سعيد مولى قائد : شاعر معروف ، قال أبو الفرج (٤ : ٣٣٠) « كان شاعراً مجيداً ومغنياً ، وناسكاً بعد ذلك ، فاضلاً مقبولاً الشهادة بالمدينة مدلاً ، وعمر إلى خلافة الرشيد » . فهذا المصلب القاضى الذي قبل شهادة أبي سعيد بعد سكة ، إذ يقول له : « إني ماعلت إلا دباباً حول البيت في الظلم مدمناً للطواف به في الليل والنهار » - : هذا القاضى لعله كان في أوائل دولة بني العباس ، أي بعد سنة ١٣٢ ولا يمكن أن يكون هو المطلب الذي طلق امرأته في عهد عمر .

سابعاً : وأخيراً : أن أبا الفرج هل في الأغاني أيضاً (٤ : ٣٩٤) : « أن ابن هرمة - بفتح الحاء وإسكان الراء - قال يمدح أبا الحكم المطلب بن عبد الله :

لَمَّا رَأَيْتُ الْحَادِثَاتِ كَنَفَنِي وَأَوْرَثَنِي يُؤَمِّسِي ذَكَرْتُ أَبَا الْحَكَمِ
سَلِيلُ مَلُوكٍ سَبْعَةٍ قَدْ تَدَبَّعُوا هُمُ لِلصَّفَقُونَ وَالصَّفَقُونَ بِالْكَرَمِ

فلاموه ، وقالوا : آمدهم غلاماً حديث السن يثقل هذا إذا قال : نعم .

وإبن هرمة هذا هو : إرميم بن علي بن سلمة بن هرمة ، شاعر مشهور ، له ترجمة في الأغاني (٤ : ٣٦٧) وما بعدها ، قال البغدادي في الحزاة الكبرى (١ : ٢٠٤) طبعة بولاق) : « كان من مخضرمي الدولتين ، مدح الوليد بن يزيد ، ثم

٣٠٧ - (١) فكان مما ألقى في رُوعه سُنَّتُهُ (٢)، وهي الحكمة التي ذكر الله، وما نزل به عليه كتاب (٣) فهو كتاب الله، وكل جاءه من نعم الله، كما أراد الله، وكما جاءته النعم (٤)، تجتمعها (٥) النعمة، وتفرق بأنما في أمور بعضها غير بعض (٦)، ونسأل (٧) الله العصمة والتوفيق.

أبا جعفر النصور، وكان متقطعا إلى الطالين، وكان مولده سنة ٧٠ ووفاته في خلافة الرشيد بعد سنة ١٥٠ هـ. فهما عرض القروض في وقت مدحه للمطلب هذا، فانا واجدوه متأخراً جداً، لأنهم لا يذكرون على ابن هرمة مدحه: إلا وابن هرمة قد كان شاعراً كبيراً لشعره أثر في اللحن والتم، حتى ينكر النكر عليه أن يبدع غلاماً صغير السن!! فلا يكون هذا التلام الصغير السن إلا رجلاً غير الذي كان ابنه الحكم من العظماء في عصر هشام بن عبد الملك.

هذه هي النصوص التي أمكن أن أجمعها بعد الفحص والتدقيق، ولم أستطع أن أجزم في هؤلاء السنين باسم «المطلب بن حنطب» بهي، إلا بهي واحد، هو أن «المطلب» الذي يروي له الشافعي، والذي يروي عنه مولاة «عمر بن أبي عمرو»، و«عبد بن عباد بن جعفر» - كان رجلاً في عصر عمر، وأنه من المختل جداً بل من الراجح الغريب من اليقين: أنه من صفار الصحابة، من طبقة ابن عمر وجابر، وأن من اليقين - الذي لا يدخله الشك - أنه إن لم يكن صحابياً فهو من كبار التابعين، وأن المحدثين الذين أعلوا رواياته بالإرسال وبأنه لم يدرك فلاناً وفلاناً من الصحابة، وأنه لم يسبق منهم - إنما شبه لهم هنا بالمطلب أو بالطلين المتأخرين عن عصره.

(١) هنا في ج زيادة «قال الشافعي» وكذلك في ب وزاد «رحم الله تعالى»
(٢) هكذا ضبط في الأصل منصوباً، وقد أيقنت بالتبعية أن الضبط الذي في الأصل صحيح جداً، إلا ما زاده غير الريح.

ولذلك لم أستجيز تغيير ضبط هذا الحرف إلى الرفع. وإن كان ظاهر إعرابه أن يكون اسم «كان» مؤخراً، ولكن لعل وجهه على النصب: أن يكون خبرها، ويكون اسمها «ما» على أن تكون «من» في «ما» زائدة، على منحنى من يميز زيادتها في الإثبات. وهناك أوجه أخرى لتوجيه هذا تظهر عند التأمل.

(٣) في ب «كتاب عليه» بالفتح والتأخير، وهو يخالف للأصل.
(٤) في ج «وكما جاءته به النعم» وزيادة «به» خطأ، وليست في الأصل.
(٥) في ج «بجمعها» وهو تصحيح.

(٦) يعني: أن السنة التي أوحى الله بها إلى نبيه، ولم تكن منصوبة في كتاب الله - هي نعمة أنعم الله بها على نبيه، كما أنعم عليه بالنبوة والرسالة، وكما أنعم عليه بتبليغ كتابه إلى الناس، وكما أنعم عليه بالتم الجلال التي لا يحصيها المد، ولا يحيط بها الفكر، وكل ذلك يجمعه اسم «النعمة» وتفرق أنواعها وأفرادها، فلا ينفك الإتيان عليه بهي منها الإتيان عليه بنيره، صلى الله عليه وسلم.

(٧) في د «فنسأل» وفي ج «قال الشافعي» ونسأل، وكلاماً غير موافق للأصل.

٣٠٨ - (١) وأى هذا كان فقد بين الله أنه فرض فيه طاعة رسوله (٢)، ولم يجعل لأحد من خلقه عذراً بخلاف أمر عرفة من أمر رسول الله، وأن قد جعل الله بالناس كلهم (٣) الحاجة إليه في دينهم، وأقام عليهم حجته بما دلتهم عليه من سنن (٤) رسول الله (٥) مما نبي ما أراد الله بفرائضه في كتابه، ليتعلم من عرف منها ما وصفنا أن سنته (٦) صلى الله عليه إذا كانت سنة مبينة عن الله معنى ما أراد من مفرؤضه (٧) فيما فيه كتاب (٨) يتلونه، وفيما ليس فيه نص كتاب أخرى (٩) - فهي (١٠) كذلك أين كانت، لا يختلف حكم الله ثم حكم

- (١) هنا في ب زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » وليست في الأصل .
- (٢) في ج « رسول الله » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في س « كلها » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٤) « سنن » كتبت واضحة في الأصل، ووضعت ضمة صغيرة فوق السين . وفي ب بدلها كلمة « تبين » وللمنى عليها صحيح ، ولكنها مخالفة للأصل . لأن قاعدة الكتاب واضحة جدا في الفرق في الرسم بين السين وبين مثل كلمة « تبين » . وأما ج فان مصححها جمع فيها بين الكلمتين فعبار « تبين سنن » وهو مخالف للأصل .
- (٥) في س وب « رسوله » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في س « أن سنة رسول الله » . وهو مخالف للأصل ، إذ فيه « سنته » ولكن كتب بعض الكتاتيب بين السطور بخط آخر « رسول الله » .
- (٧) في س وج « ما أراد الله من مفروضه » وهذا مخالف للأصل ، لأن لفظ الجلالة كتب في الأصل بين السطور بخط مخالف لحظه .
- (٨) في ب « نص كتاب » وكلمة « نص » زيادة عما في الأصل .
- (٩) كلمة « أخرى » صفة لموصوف محذوف ، هو « سنة » يعني أن السنة إذا كانت لبيان فيما ورد فيه قرآن وكانت سنة أخرى فيما ليس فيه نص من الكتاب : فهي كذلك على الحالين : طاعة الرسول فرض في النوعين ، « لا يختلف حكم الله ثم حكم رسوله » بل هو لازم بكل حال .
- وهذه الكلمة « أخرى » كتبت في الأصل بشكل يصعب قراءته إلا على من مارس مثل هذه المخطوط المتينة ، ولكن قاعدة الخط واضحة في أنها لا تقرأ إلا « أخرى » وقد كتبت في النسخة المخطوطة المقروءة على ابن جماعة « أخرى » بالألف بخط نسخي واضح جداً . وأما النسخ المطبوعة فقد اشبه معنى الكلام على مصححها ، فغيروا الحرف ، ففي س « آخر » كأنه بطله وصفاً لـ « كتاب » وفي ب وج « أخرى » بالهاء المهملة . وكلاهما خطأ ومخالف للأصل .
- (١٠) في ج « وهي » وهو خطأ ومخالف للأصل .

- ١٠٥ -

رسوله ، بل هو لازمٌ بكل حال .

٣٠٩ - ^(١) وكذلك قال رسول الله في حديث أبي رافع الذي

كتبنا ^(٢) قبل هذا ^(٣) .

٣١٠ - ^(٤) وسأذكر مما وصفنا من السنة مع كتاب الله ،

والسنة فيما ليس فيه نصٌ كتابي :- بعض ما يدلُّ على جملة ما وصفنا
منه ، إن شاء الله .

٣١١ - ^(٥) فأول ما نبداً ^(٦) به من ذكر سنة رسول الله مع

كتاب الله ^(٧) :- ذكر الاستدلال بسنته على ^(٨) الناسخ والمنسوخ

من كتاب الله . ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سن رسول الله ^(٩)

معهما . ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله عن الله كيف هي

ومواقيتها ^(١٠) . ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام ، والعام

الذي أراد به الخاص . ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نصٌ كتابي ^(١١) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « كتبناه » .

(٣) مضى الحديث في أوائل الباب . في رقم (٢٩٥) .

(٤) هنا في س و ج زيادة . « قال الشافعي » .

(٥) هنا في ج زيادة . « قال الشافعي » .

(٦) في ج « نهدى » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س و ج « مع ذكر كتاب الله » ، وكلمة « ذكر » ليست من الأصل ، ولكنها
مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر ، وزادتها خطأ .

(٨) في ج بدل كلمة « على » : « ثم علم » . وهو خطأ غريب .

(٩) في ج . « ومواقيتها » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(١٠) هنا بهامش الأصل هاتان : أحدهما نصه « بلغت ومممت » . والآخر « بلغ السماع »

في المجلس الثاني على الشافعي ، وسمع ابن محمد ، صحح .

ابتداء^(١) النسخ والنسوخ

٣١٢ — قال الشافعي : إن الله خَلَقَ الخَلْقَ لِمَا سَبَقَ فِي علمه

مِمَّا أَرَادَ بِمَخْلَقِهِمْ وَبَيْنَهُمْ ، لِمُتَقَبِّ حُكْمِهِ ، وهو سريعُ الحسابِ .

٣١٣ — وأنزل عليهم الكتابَ تبييناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدًى

وَرَحْمَةً ، وَفَرَضَ فِيهِ فَرَائِضَ أَثْبَتَهَا ، وَأُخْرَى نَسَخَهَا : رَحْمَةً

مُخْلَقِهِ ، بِالْتَّخْفِيفِ عَنْهُمْ ، وَبِالتَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ ، زِيَادَةً فِيمَا ابْتَدَأَهُمْ بِهِ مِنْ

نِعَمِهِ . وَأَتَانَهُمْ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ إِلَى مَا أَثْبَتَ عَلَيْهِمْ : جَنَّتُهُ ، وَالنَّجَاةَ مِنْ

عَذَابِهِ . فَكَمَّتَهُمْ رَحْمَتُهُ فِيمَا أَثْبَتَ وَنَسَخَ . فَلهُ الْحَمْدُ عَلَى نِعَمِهِ .

٣١٤ — وَأَبَانَ اللَّهُ لَهُمْ^(٢) أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ

بِالْكِتَابِ ، وَأَنَّ السَّنَةَ لَا نَاسِخَةَ لِلْكِتَابِ^(٣) ، وَإِنَّمَا هِيَ تَبَعٌ لِلْكِتَابِ ،

يُمَثِّلُ مَا نُزِّلَ^(٤) نَصًّا ، وَمُفَسَّرَةٌ مَعْنًى مِمَّا نُزِّلَ اللَّهُ مِنْهُ مُجَلًّا .

٣١٥ — قَالَ اللَّهُ : (وَإِذَا مُتَلَّى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَذْكُرُ الَّذِينَ

لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا^(٥) أَنْتَ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ ، قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ

(١) فِي ج « بَابُ اجْتِدَاء » وَكَلِمَةُ « بَاب » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي ب وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَفِي ب زِيَادَةٌ « رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى » .

(٣) فِي ب « وَأَبَانَ لَهُمْ » بِمَحْذُوفِ لَفْظِ الْحَلَالَةِ .

(٤) فِي ب وَ ج « لَا تَكُونُ نَاسِخَةٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ مِنْ زَادَ كَلِمَةً

« تَكُونُ » ظَنَّ أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ غَيْرُ جَيِّدٍ . وَهُوَ ظَنُّ خَطِئٍ .

(٥) فِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « هـ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ أَيْضًا زِيَادَةٌ غَيْرُ جَيِّدَةٍ .

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ يَكُنْ هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « لِي : عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ » .

- ١٠٧ -

أَبَدْلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي ، إِنْ أَتَّبَعْتُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ، إِنْ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمٍ عَظِيمٌ^(١) .

٣١٦ - فَأَخْبَرَ اللَّهُ^(٢) أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ مَا يُوحَى إِلَيْهِ ،

وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ تَبْدِيلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ .

٣١٧ - وَفِي قَوْلِهِ (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي) :

بَيَانُ مَا وَصَفْتُ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا كِتَابُهُ . كَمَا كَانَ الْمُبْتَدِئُ لِفَرْضِهِ^(٣) : فَهُوَ الْمَزِيلُ الْمُنْتَبِتُ لِمَا شَاءَ^(٤) مِنْهُ ، جَلَّ ثَنَاهُ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ .

٣١٨ - وَكَذَلِكَ قَالَ^(٥) : (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنَبِّتُ ، وَعِنْدَهُ أُمُّ

الْكِتَابِ^(٦))

٣١٩ - وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ - وَاللَّهُ

أَعْلَمُ - دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِرَسُولِهِ أَنْ يَقُولَ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ بِتَوْفِيقِهِ . فِيمَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ كِتَابًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٣٢٠ - وَقِيلَ^(٧) فِي قَوْلِهِ (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ) : يَمْحُو فَرْضَ

مَا يَشَاءُ ، وَيُنَبِّتُ فَرْضَ مَا يَشَاءُ .^(٨) وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قِيلَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) سورة يونس (١٥) .

(٢) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٣) في « فأخبرنا الله » ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في « بفرضه » وهو خلاف الأصل .

(٥) في ج « يشاء » وهو مخالف للأصل .

(٦) في « قال الله تعالى » .

٧ سورة الرعد (٣٩) .

(٨) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

(٩) في ج « قال الثاني : وقد قيل » وهو مخالف للأصل .

(١٠) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

٣٢١ - وفي كتاب الله دلالة عليه : قال الله : (مَا تَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ^(١) أَوْ تُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(٢)) .

٣٢٢ - فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنْ نَسَخَ الْقُرْآنِ وَتَأْخِيرَ إِنْزَالِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقُرْآنٍ مِثْلِهِ .

٣٢٣ - وقال : (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ ^(٣) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ^(٤)) .

٣٢٤ - ^(٥) وهكذا سنة رسول الله : لَا يَنْسَخُهَا إِلَّا سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ . ولو أحدث الله لرسوله ^(٦) في أمرٍ سَبَّحَ فِيهِ : غير ماسن ^(٧) رسول الله - : لَسَنَ ^(٨) فَمَا أَحْدَثَ اللَّهُ إِلَيْهِ ، حَتَّى يُبَيِّنَ ^(٩) لِلنَّاسِ أَنْ لَهُ سَنَةٌ نَاسِخَةٌ لَّتِي قَبْلَهَا تَمَّا يُخَالِفُهَا . وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم .

٣٢٥ - ^(١٠) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ وَجَدْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ يَنْسَخُ الْقُرْآنَ ، لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لِلْقُرْآنِ ، فَأَوْجِدْنَا ذَلِكَ فِي الشُّنَّةِ ؟

٣٢٦ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فِيمَا وَصَفْتُ مِنْ فَرَضِ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ .

-
- (١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٢) سورة البقرة (١٠٦) .
 - (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : قوله إنما أنت مفتر » .
 - (٤) سورة النحل (١٠١) .
 - (٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 - (٦) في ج « لرسول الله » .
 - (٧) في كل النسخ المطبوعة « غير ماسن فيه » وكلمة « فيه » ليست من الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .
 - (٨) في ج « ليس » بدل « لسن » وهو تصحيف قبيح .
 - (٩) في ج « يتبين » وهو مخالف للأصل .
 - (١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

«اتَّبَعَ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ^(١) : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ إِنَّمَا قُبِلَتْ
عَنِ اللَّهِ، فَمَنْ اتَّبَعَهَا فَبِكَتَابِ اللَّهِ تَبِعَهَا^(٢)، وَلَا نَجِدُ خَبْرًا أَلْزَمَهُ اللَّهُ
خَلْقَهُ نَصًّا يَدِينَا : إِلَّا كِتَابَهُ ثُمَّ سُنَّةَ نَبِيِّهِ . فَإِذَا كَانَتِ السُّنَّةُ كَمَا
وُصِفَتْ ، لَا شَيْئَ لَهَا مِنْ قَوْلِ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ - : لَمْ يَحْزُنْ أَنْ
يَنْسَخَهَا إِلَّا مِثْلُهَا ، وَلَا مِثْلَ لَهَا غَيْرُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ
يَحْمِلْ لَادِيٍّ بَعْدَهُ مَا جَعَلَ لَهُ ، بَلْ فَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَهُ ، فَأَلْزَمَهُمْ^(٣)
أَمْرَهُ ، فَالْخَلْقُ كُلُّهُمْ لَهُ تَبِعٌ ، وَلَا يَكُونُ لِلتَّابِعِ أَنْ يُخَالِفَ مَا فُرِضَ
عَلَيْهِ اتِّبَاعُهُ^(٤) ، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
خِلَافُهَا ، وَلَمْ يَقُمْ مَقَامُ أَنْ يَنْسَخَ شَيْئًا مِنْهَا .

٣٢٧ — ^(٥) فَإِنْ قَالَ : أَفَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لَهُ سُنَّةٌ مَأْثُورَةٌ قَدْ

نُسِخَتْ ، وَلَا تَوْثَرُ السُّنَّةُ الَّتِي نُسِخَتْهَا ؟

٣٢٨ — فَلَا يَحْتَمِلُ هَذَا ، وَكَيْفَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُؤْثَرُ مَا وَضَعَ

فَرَضُهُ ، وَيُتْرَكَ مَا يَلْزَمُ فَرَضُهُ ؟ وَلَوْ جَازَ هَذَا خَرَجَتْ طَائِفَةُ السُّنَنِ
مِنْ أَيْدِي النَّاسِ ، بَأَن يَقُولُوا : لَهَا مَنَسُوخَةٌ ۖ أَوَّلِيسَ يُنْسَخُ فَرَضُ
أَبَدًا إِلَّا أَثْبِتَ مَكَانَهُ فَرَضٌ . كَمَا نُسِخَتْ قِبْلَةُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَأُثْبِتَ

(١) فِي س «رَسُولُهُ» .

(٢) فِي س «اتَّبَعَهَا» وَفِي ج «اتَّبَعَهَا» وَمَا هُنَا هُوَ الَّتِي فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي س «وَأَلْزَمَهُمْ» .

(٤) فِي س «مَا فَرَضَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ اتِّبَاعَهُ» وَهُوَ غَالِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) هُنَا فِي س زِيَادَةٌ «قَالَ» .

مكانها الكعبة^(١) وكل منسوخ في كتاب سنة هكذا^(٢) .

٣٢٩ - ^(٣) فإن قال قائل هل تنسخ السنة بالقرآن ؟

٣٣٠ - قيل : لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي فيه سنة

تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة^(٤) ، حتى تقوم الحجة على الناس ، بأن الشيء يفسخ بمثله .

(١) هنا في ب زيادة « قال » .

(٢) هكذا في الأصل ، وهو صواب وواضح ، فجاء بعض من كان يدم الأصل فزاد بخط آخر بين الطرين لفظ الجلالة ووضع خطاً رأسياً بعد كلمة « كتاب » فصارت تقرأ « كتاب الله » ووضع خطاً مقوفاً إلى اليسار بعد كلمة « سنة » وكتب بالهامش « نبيه صلى الله عليه وسلم » . وبذلك طبت في النسخ المطبوعة ، إلا أن ج فيها « رسول الله » بدل « نبيه » وكل ذلك مخالف للأصل .

ثم أقول : فليُنظر للفيلون ، وليتأملوا ما يقول الامام الشافعي ، وما يقيم من الأدلة على وجوب اتباع السنة ، وأنه « لا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه » وأن « من وجب عليه اتباع سنة رسول الله لم يكن له خلافها » ، ولم يبق مقام أن ينسخ شيئاً منها . وليحذروا ما يقولون - في اعتناهم عن مخالفة الأحاديث الصحاح تقليداً لغيرهم - : إنه يجوز أن تكون هذه الأحاديث منسوخة أو مخرجة بغيرها . وهذا الذي خفي الشافعي رضي الله عنه أن يكون ، وخشى آثاره في العلماء والسادة ، إذ « لو جاز هذا خرجت طامة السنن من أيدي الناس » .

وليُنظر للفيلون إلى ما كان من أثر التقليد في هذه العصور الحاضرة : أن وضعت قوائم مأخوذة عن الإفرنج ، خرجة عن كل دليل من أدلة الاسلام ، وكادت أن تهضمها عقول المسلمين ، وأن يقدموها في معاملاتهم وأحوالهم على قواعد دينهم ، حتى لنفسي أن يخرجوا من الاسلام جملة . وكان من أثر التقليد : أن قام ناس زعموا لأفهامهم أنهم مجددون في الدين ، فوضعوا أنفسهم موضع من ينسخ السنة ، ثم يتأولون القرآن على ما يخطر لهم مما يرونه مصلحة للناس في عقولهم ونظرم ، حتى لنفسي أن يخرجوا من الاسلام جملة وتغصلا . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

(٣) هنا في س و ب زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٤) في النسخ المطبوعة كلها « الأخرى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن المراد السنة المتأخرة بعد الأولى المتقدمة ، كما يقال « صلاة العشاء الآخرة » فهي تأييد « الآخر » بكسر الخاء ، وأما « الأخرى » فلها تأييد « الآخر » بفتح الخاء ، بمعنى أحد الشيئين .

٣٣٣ — (١) فإن قال: ما الدليل على ما تقول (٢) ؟

٣٣٢ — قما وصفت من موضعه من الإبانة عن الله معنى ما أراد بفرائضه ، خاصاً ومائاً ، مما وصفت في كتابي هذا ، وأنه لا يقول أبداً بشيء إلا بحكم الله . ولو نسخ الله مما قال حكماً لسن رسول الله فيما نسخه سنة .

٣٣٣ — ولو جاز أن يقال : قد سن رسول الله ثم نسخ (٣) سنته بالقرآن ولا يؤثر عن رسول الله السنة النسخة : جاز (٤) أن يقال فيما حرم رسول الله من البيع كلها : قد يحتمل أن يكون حرماً قبل أن ينزل عليه (أحل الله البيع وحرم الربا) (٥) ، وفيمن رجم من الزناة : قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخاً : لقول الله (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٦)) ، وفي المسح على

(١) في ج « قال القاضي : فان قال قائل « وهو مخالف للأصل .

(٢) في س و ج « ما الدليل على ما تقول مما وصفت » وهذه الزيادة الأخيرة ليست في الأصل ، وليست ضرورية لصحة السؤال . وأما الجواب فهو قوله بعد ذلك : « قما وصفت » الخ .

(٣) في س « نسخ » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « جاز » وأظن أن زيادة اللام جاءت من بعض المخرئين لرسالة من العلماء المتقدمين رحمهم الله ، فلما منهم أن حذفها خطأ . وهو غلط . وكلام القاضي يمتح به في اللغة وعلوم اللغة : ثم قد قال العلامة ابن مالك في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح لمفردات الجامع الصحيح » (ص ١١٦) : « يظن بشئ التحوين أن لام جواب لو في نحو : لو فلت لفلت : لازمة ، والصحيح جواز حذفها في أفصح الكلام المنثور ، كقوله تعالى : « لو شئت أهلكتهم من قبل » الخ .

(٥) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٦) سورة النور (٢) .

الخفين : نَسَخَتْ آيَةُ الْوُضُوءِ الْمَسْخَ ، وِجَازٌ أَنْ يُقَالَ : لَا يُدْرَأُ^(١)
 عَنْ سَارِقٍ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ وَسَرَقْتُهُ أَقَلُّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ : لقول
 الله (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا^(٢)) ، لِأَنَّ اسْمَ « السَّرَقَةِ »
 يَلْزَمُ مِنْ سَرَقَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا^(٣) ، وَمِنْ حِرْزٍ وَمِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، وَلِجَازِ رَدِّ
 كُلِّ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، بَأَن يُقَالَ^(٤) : لَمْ يَقُلْهُ^(٥) ، إِذَا لَمْ يَجِدْهُ^(٦)
 مِثْلَ التَّبْزِيلِ ، وَجَازٌ^(٧) رَدُّ السَّنَنِ بِهِذَيْنِ الْوُجْهَيْنِ ، فَتَرَكْتُ كُلَّ سَنَةٍ
 مَعَهَا كِتَابٌ جَمَلَةٌ تَحْتَمِلُ سَنَّتَهُ أَنْ تُوَافِقَهُ^(٨) ، وَهِيَ لَا تَبْكَوْنَ أَبَدًا

(١) فِي كُلِّ النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ « لَا يُدْرَأُ الْطَّعْ » وَهُوَ الْمُرَادُ فِي الْكَلَامِ ، وَلَكِنْ هُنَا
 الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٢٨) .

(٣) فِي ج « أَوْ كَثِيرًا » وَهُوَ غَاثٌ لِلأَصْلِ .

(٤) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ . يُرِيدُ أَنْ مَنْ أَرَادَ رَدَّ الْحَدِيثِ سَهْلَ عَلَيْهِ أَنْ يَنْكَرَهُ وَيَقُولَ : إِنْ
 رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَقُلْ . وَيُظْهَرُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ كَانَ يَدْعُمُ الْأَصْلَ ظَنَّ أَنَّ فِي الْكَلَامِ هَهُمَا
 فَوْضَعَ بِجَوَارِ « يُقَالَ » خَطًا مَقْطُوعًا إِلَى الْيَمِينِ وَكُتِبَ فِي الْمَاشِ « لَهُ » لِصِغَرِ
 الْكَلَامِ « بَأَن يُقَالَ : لَهُ لَمْ يَقُلْ » وَبِذَلِكَ جَاءَتْ الْجَمَلَةُ فِي كُلِّ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَهَذِهِ
 الزِّيَادَةُ بِخَطِّ غَاثٍ لِلأَصْلِ ، وَالْمَعْنَى صَحِيحٌ بِدَوْنِهَا .

(٥) فِي س « لَمْ يَقُلْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ لَمْ يَطْعُ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ ، فَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهُ بِالْيَاءِ ، كَمَا اخْتَرْنَا هُنَا ، وَكَأَنَّ اخْتِارَ
 مَصْحُوحِ ج . وَيُمْكِنُ قِرَاءَتُهُ بِالْوَاوِ « نَجِدُهُ » كَمَا اخْتَارَ مَصْحُوحُ س وَب . وَفِي ج
 « إِذَا لَمْ يَجِدْهُ نَصًا » وَكَلِمَةُ « نَصًا » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ إِلَى ذَلِكَ خَطَأٌ فِي
 هَذَا الْمَقَامِ .

(٧) فِي س « وَلِجَازِ » .

(٨) فِي س « لَا تَحْتَمِلُ سَنَّتَهُ أَنْ تُوَافِقَهُ نَصًا » . وَزِيَادَةُ « لَا » فِي الْأَوَّلِ ، وَ« نَصًا » فِي
 الْآخِرِ - : خَطَأٌ وَخِلَافٌ لِلأَصْلِ ، بَلْ يُمْسِدُ الْمَعْنَى وَيُبْطِلُ بِذَلِكَ . لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذِهِ
 الْإِحْتِمَالَاتِ لَوْ جَازَتْ ، وَهَذَا الصَّنِيعُ لَوْ قَبِلَ مِنْ يَصْنَعُهُ - : كَانَ سَبِيحًا لَمْ تَرَ كُلَّ مَا وَرَدَ
 مِنَ السَّنَةِ الَّتِي تَبِينُ الْمَجْمَلُ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تُوَافِقَهُ ، فَيَأْتِي هَذَا الْمَشْكُوكُ
 وَيُمْسِدُ خِلَافًا بَيْنَ السَّنَةِ وَبَيْنَ الْكِتَابِ ، وَيَضْرِبُ بِبَعْضِ ذَلِكَ بَعْضًا ، وَرَدَّ بَيَانَ السَّنَةِ
 بِإِسْمِ الْكِتَابِ وَبِمَجْلِهِ ، وَيَزْعُمُ أَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لَهُ ، وَهِيَ لَا تَبْكَوْنَ أَبَدًا إِلَّا مُوَافَقَةً لَهُ .

— ١١٣ —

إلا موافقة له ، إذا ^(١) احتمل اللفظ فيما رُوى عنه خلاف اللفظ في ٣٥
التنزيل بوجه ، أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في
اللفظ في التنزيل ^(٢) ، وإن كان محتملاً أن يخالفه من وجه .

٣٣٤ — وكتابُ الله وسُنَّةُ رسوله ^(٣) تدلُّ على خلاف هذا

القول ، وموافقة ما قلنا

٣٣٥ — وكتابُ الله البيانُ الذي يُشَقَّى ^(٤) به من التمي ، وفيه

الدلالة على مَوْضِعِ رسولِ الله من كتابِ الله ودينه ، واتباعه له وقيامه
بِتَبْيِينِهِ عن الله .

الناسخُ والمنسوخُ ^(٥) الذي يدلُّ الكتابُ

على بعضه ، والسنة على بعضه

٣٣٦ — قال الشافعي : مما نَقَلَ ^(٦) بعضُ من سمعتُ منه من

أهل العلم : أن الله أنزلَ قرْضاً في الصلاة قبلَ فرضِ الصلوات الخمس ،

(١) في س و ب « وإذا » وزيادة الواو مخالفة للأصل وخطأ .

(٢) في س و ج زيادة « بوجه » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « نبيه صلى الله عليه وسلم » .

(٤) لم يقط الجرف الأول في الأصل ، فيمكن أن تقرأ « يشق » و « تشق » . وفي ج

« يشق » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باب بيان الناسخ » الخ ، وفي ج « باب الناسخ » الخ ، وهذه الزيادة فيها

ليست في الأصل .

(٦) في ج « كان مما نجل » .

قال: (يَا أَيُّهَا الْمُزْمَلُ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا. نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا. أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا^(١)) ثم نسخ هذا في السورة منه^(٢)، قال: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى^(٣) مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ ، وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ، عِلْمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ ، عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ، وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٤)) .

٣٣٧ - ^(٥) ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه إلا قليلاً أو الزيادة عليه فقال: (أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ) - : خَفَّفَ فقال: (عِلْمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) قرأ إلى ^(٦) (فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٨ - قال الشافعي^(٧) : فكان^(٨) يَتَنَبَّأُ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَسْخُ

(١) سورة الزمل (١ - ٤) .

(٢) في س «مها» وهي في الأصل «مه» وعلى المساء ضمة صغيرة ، وحاول بعض

الكتابيين تغييرها إلى الضمير المؤنث ، فألصق ألفا بالماء .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال «إلى قوله» : وآتوا الزكاة» .

(٤) سورة الزمل (٢٠) .

(٥) هنا في ب و ج زيادة «قال الشافعي» وفي ب «فلما» وهو مخالف للأصل .

(٦) سبق أن ذكرنا الآية بثلثها ، ولعلنا أثبتنا هنا ما في الأصل ، وقوله «قرأ إلى»

اختصار من الريح ، يعني أن الشافعي قرأ إلى هذا الحد عند الاستدلال بالآية .

(٧) قوله «قال الشافعي» ثابت في الأصل بهامشه نفس الخط ، ولم يذكر في ب و ج .

(٨) في ب «كان» بحذف الفاء .

قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه بقول الله :
(فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) .

٣٣٩ - فاحتمل^(١) قول الله (فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) : معنيين :

٣٤٠ - أحدهما : أن يكون فرضاً ثابتاً ، لأنه أزيل به
فرض غيره .

٣٤١ - والآخر : أن يكون فرضاً منسوخاً أزيل به غيره ، كما
أزيل به غيره ، وذلك لقول الله : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ
عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا) فاحتمل^(٢) قوله : (وَمِنَ اللَّيْلِ
فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) : أن يتهجد بغير الذي فرض عليه ، بما
تيسر منه .

٣٤٢ - قال^(٣) : فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على
أحد المعنيين ، فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة
إلا الخمس ، فصرتنا إلى أن الواجب الخمس ، وأن ما سواها من واجب

(١) في س و ج « قال الشافعي ثم احتمل » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وكانت فيه
« فاحتمل » ثم أصلحت بخط آخر « ثم احتمل » ويظهر أن هذا التغيير حديث جند .
لأن ناسخ س إنما نسخها في آخر فري الحجة سنة ١٣٠٨ وقد قل الحرف على
الصواب بالقاء .

(٢) سورة الإسراء (٧٩) .

(٣) في س « احتمل » وهو مخالف للأصل ، وفي س « واحتمل » ولكن الكلمة
كانت بالقاء واجبة ، ثم غيرت بقلم آخر إلى الواو ، ويظهر لي أن سبب ذلك أنه
القارئ لم يشخ لم وجه ويط الجمل بعضها بعض ، وهو ظاهر بالتأمل الدقيق .

(٤) في س و ج « قال الشافعي » .

من صلاة قبلها: منسوخ بها، استدلالاً بقول الله: (قَهَجْدَنِي نَافِلَةً لَكَ)، وأنها ناسخة لقيام الليل ونصفه وثله وما تيسر.

٣٦ ٠ ٣٤٣ — ولنسنا^(١) نُحِبُّ لِأَحَدٍ تَرَكَ أَنْ يَتَجَدَّ بِمَا يَسْرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ، مُصَلِّيًا بِهِ، وَكَيْفَ مَا أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

٣٤٤ — ^(٢) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ عَمِّهِ ^(٤) أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: «جَاءَ أَعْرَابِيٌّ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ، نَسَمِعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ، وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ» ^(٥) فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ، قَالَ ^(٦): «هَلْ عَلَى غَيْرِهَا؟» فَقَالَ ^(٧): «لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «هَلْ عَلَى غَيْرِهِ؟» قَالَ لَا، إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ. فَادْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: لَا أَزِيدُ ^(٨) عَلَى هَذَا وَلَا أَقْصُ مِنْهُ ^(٩). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ^(١٠): «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ» ^(١١).

-
- (١) في ج «لنسنا» .
 (٢) هنا في ج زيادة «قال الشافعي» .
 (٣) في كل النسخ المطبوعة زيادة «بن أنس» .
 (٤) كلمة «عمه» لم تذكر في س .
 (٥) في س «خمس صلوات كتبهن الله تعالى» . وهي زيادة ليست في الأصل ولا في الموطأ .
 (٦) في النسخ المطبوعة «فقال» والماء مزادة في الأصل ملصقة بالغاف بخط آخر .
 (٧) في س و ج «قال» وهو يخالف للأصل .
 (٨) في النسخ المطبوعة «واقه لا أزيد» . والزيادة ثابتة في الموطأ وليست في الأصل .
 (٩) كلمة «منه» لم تذكر في س . وهي ثابتة في الأصل والموطأ .
 (١٠) في س «قال النبي صلى الله عليه وسلم» .
 (١١) الحديث في الموطأ رواية يحيى (١ : ١٨٨ - ١٨٩) بأطول من هذا . ورواه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .

٣٤٥ — (١) ورواه (٢) عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ :
« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ ، فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ لَمْ يُضَيَّعْ مِنْهُنَّ
شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ : كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ » (٣) أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ (٤) ،

باب (٥)

فرض الصلاة لدى ذلك الكتاب ثم السنة على من تزول
عنه بالمعذر، وعلى من لا تُكْتَبُ صَلَاتُهُ بِالْمَحْصِيَةِ

٣٤٦ — (٦) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَخِيضِ ، قُلْ
هُوَ أَذَى ، فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَخِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ (٧) حَتَّى يَطْفُرْنَ ،
فَإِذَا طَفَرْنَ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ
وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٨)) .

٣٤٧ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : اقْتَضَى اللَّهُ الطَّهَارَةَ عَلَى الْمَصْلِيِّ ، فِي
الْوُضُوءِ وَالنَّسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَلَمْ تَكُنْ لغير طاهري صلاة . ولما

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
(٢) في النسخ المطبوعة « وروى » ولكن في س بحذف الواو، وكل ذلك خلاف الأصل ،
وما فيه هو الصحيح ، لأن المراد : وروى هذا المعنى عبادة ، وهو : أن « سنة
رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة إلا الحس » .
(٣) حكنا ضبط ، في الأصل بالنصب ، وعلى طرف الألف تضامن . وانظر ما سيأتي فيه
شرح القارئين (٤٤٠ و ٤٨٥) .
(٤) الحديث رواه مالك في الموطأ رواية يحيى (١ : ١٤٤ - ١٤٥) عن يحيى بن سعيد
عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن عمير عن عبادة . ورواه أبو داود (١ : ٥٣٤)
عن الثعني عن مالك . ورواه أيضا النسائي وابن ماجه . وهو حديث صحيح ، صححه
ابن عبد البر وغيره .
(٥) كلمة « باب » شائعة في الأصل ، ولكن عليها علامة الإلغاء ، وأرجح أن ذلك من
تصرف بعض القارئين .
(٦) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٨) سورة البقرة (٢٢٢) .

ذكر الله الحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يطهرن ، فإذا تطهرن
أتين^(١) . : استدللنا على أن تطهرهن^(٢) بالماء : بعد زوال الحيض ، لأن
الماء موجود في الحالات كلها في الحضر ، فلا يكون للحائض طهارة
بالماء^(٣) ، لأن الله إنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن ، وتطهرهن^(٤) :
زوال الحيض^(٥) ، في كتاب الله ثم سنة رسوله .

٣٤٨ — أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن
ثائفة : وذكرت إحرامها مع النبي ، وأنها حاضت ، فأمرها أن تقضي
ما يقضي الحاج^(٦) « غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري^(٧) » .

- (١) في س « أتين » وهو خطأ .
- (٢) في س و « على أن تطهرن » وفي س « على أن يطهرن » وكلاهما خطأ ومخالف
للأصل . و « تطهرهن » اسم « أن » و « بعد زوال الحيض » خبرها .
- (٣) من أن الحائض إذا اغتسلت بالماء لا تطهر ، فلا طهارة لها . وهو واضح ،
ولكن بعض قارئ الأصل لم يفهم هذا ، وظن في الكلام قصدا ، فزاد بحاشيته بخط
آخر ما ظنه إجماعاً له ، فأحال للمنفى إلى وجه آخر ، نصار الكلام هكذا : « فلا
يكون للحائض طهارة إلا بالماء بعد زوال الحيض إذا كان موجوداً » وهو تصرف
غير سديد ، وبذلك طبع في النسخ الثلاث .
- (٤) يريد أن طهر الحائض هو زوال الحيض ، كما دل عليه الكتاب والسنة . ويؤيد أن
هذا مراده : قوله بعد ذلك (رقم ٣٤٩) : « فاستدلنا على أن الله إنما أراد بفرس
الصلاة من إذا توضأ واغتسل طهر ، فأما الحائض فلا تطهر بواحد منهما » .
والناسخون لم يفهموا مراد القاضى فصيح كل منهم العبرة بما ظنه صواباً : ففي س
« وتطهرن بعد زوال الحيض » وفي س « ويطهرن زوال الحيض » وفي ج
« وطهورهن بعد زوال الحيض » ، وكل ذلك خطأ ومخالف للأصل .
- (٥) هنا في ج زيادة « قال القاضى » .
- (٦) في الأصل : « غير أن لا تطوف بالبيت ولا تطهري » فجاء بعض القارئ فكشط
الياء من « تطوف » وأكمل القاء ، ووضع خطأ لإلغاء الياء من « تطهري »
وكتب فوقها بين السطرين بخط آخر « تصلى حق » ليصير الكلام هكذا :
« غير أن لا تطوف بالبيت ولا تصلى حق تطهر » . وهو تصرف غريب ، يناق
الأمة العلمية ، وزاد في الحديث ما ليس منه ، وأخطأ فيما زاد / والحديث في
موطأ مالك (١ : ٣٦٢) مطولاً ، وفيه : « أصلي ما يجعل الحاج غير أن
لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري » . وقد اختصره الشافى ، اختصاراً

٣٤٩ - فاستدللنا^(١) على أن الله إنما أراد بفرض الصلاة مَنْ إذا تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ^(٢) طَهَّرَ ، فأما الحائض فلا تَطَهَّرُ بواحدٍ منهما ، وكان الحيضُ شيئاً خُلِقَ فيها ، لم تَجْتَلِبْهُ على نفسها فتكون حاصيةً به ، فزال عنها فرضُ الصلاةِ أيامَ حَيْضِها ، فلم يَكُنْ عليها قضاء ما تركتُ منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضُها .

٣٥٠ - وقلنا في الْمُغْنَى عليه ، والمغلوب على عقله بِالْعَارِضِ من أمر الله ، الذي لا جَنَاحَ له فيه ، قياساً على الحائض - : إِنَّ الصَّلَاةَ عنه مرفوعةٌ ، لأنه لا يَتَقَلَّبُها ، ما دام في الحال التي لا يَتَقَلَّبُ فيها .

٣٥١ - وكان طامئاً في أهل العلم أن النبي لم يأمر الحائضَ بقضاء الصلاة ، وطامئاً أنها أُمِرَتْ بقضاء الصوم ، فَرَقْنَا بين الفرضين : استدلالاً بما وصفتُ من تَقَلُّبِ أهل العلم وإجماعهم .

٣٧

منه على موضع الاستدلال ، ولكن الرقيم أخطأ في الكتابة ، فكتب « ولا » بدل « حتى » وأما القارئ المتصرف في الأصل ، فاته حرف الكلام من الخطاب إلى التثنية ، مع ثبوت ذلك في الأصل ، وزاد انتهى من الصلاة ، مع أنه لم يذكر في الحديث ، ولم يكن موضع سؤال عائشة في حجة الوداع ، وهي تعلم يقيناً أن الحائض لا تصلي ، بل إن هذا كان سبب سؤالها ، إذ خشيت أن تكون ممنوعة بحضها من جميع شعائر الحج ، كما منعت من الصلاة . وتلك قالت في أول الحديث : « قدمت مكة وأنا حائض ، فلم أطف بالبيت ، ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أفصل ما يغفل الحاج » الحديث . وكذلك رواه الشافعي في الأم مختصراً (١ : ٥١) وجاء فيه على الصواب : « أفصل كما يغفل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري » .

(١) في النسخ المطبوعة « فاستدللنا بهذا » والزيادة السابعة في رقم (٢٤٧) .

بحاشيته بخط الكاتب التي زاد الزيادة السابعة في رقم (٢٤٧) .

(٢) في س وج « أو اغتسل » والالف مكتوبة في الأصل بخط آخر .

(٣) هنا س وج زيادة « قال الشافعي » في الموضعين .

— ١٢٠ —

٣٥٢ — وكان^(١) الصوم مُفَارِقَ الصَّلَاةِ^(٢) في أن للمسافر تأخيرُهُ عن شهر رمضان ، وليس له تركُ يومٍ لا يُصَلِّي فيه صلاة السَّكَّرِ ، وكان الصومُ شهراً مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ شهراً ، وكان في أَحَدِ عَشَرَ شهراً خَلِياً من فرض الصوم ، ولم يكن أحدٌ من الرجال - مطيقاً بالفعل^(٣) للصلاة - خَلِياً من الصلاة^(٤) .

٣٥٣ — قال الله : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى^(٥) حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا قَابِرٍ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا^(٦)) .

٣٥٤ — فقال بعضُ أهل العلم : تَزَلَّتْ هذه الآية قبل تحريم الخمر^(٧) .

٣٥٥ — فَذَلَّ الْقُرْآنُ - والله أعلم - على الأصالة لسكران حتى يَعْلَمَ ما يقول ، إذ بدأ بنهيهِ عن الصلاة ، وذَكَرَ معه الجُنْبَ ، فلم يختلف أهل العلمُ الأصالة لجُنْبٍ حتى يَتَطَهَّرَ .

-
- (١) في - وج « فكان » وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في - وج « مفارقة للصلاة » وهو تصرف من الناسخين غير جيد .
 - (٣) في - « بالفعل » وهو تصحيح .
 - (٤) في ج « خليا من الصلاة في السكر » وهو خلط من الناسخ .
 - (٥) في ج زيادة « قال الشافعي » .
 - (٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٧) سورة النساء (٤٣) .
 - (٨) في ج زيادة « قال الشافعي » .
 - (٩) ثبت ذلك في حديثين صحيحين ، عن عمر بن الخطاب وعن علي ، رواهما أبو داود (٣ : ٣٦٤ - ٣٦٥) والترمذي والنسائي وغيرهم .
 - (١٠) في - وج زيادة « قال الشافعي » .

٣٥٦ - (١) وإن كان نَهَى السَّكَرَانَ عن الصلاة قبل تحريم
الخمر : فهو حين حُرِّم الخمرُ أَوَّلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا (٢) ، بأنه (٣) ماضٍ
من وجهين : أحدهما : أَنْ يُصَلِّيَ فِي الْحَالِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مِنْهَا (٤) ، وَالْآخَرُ :
أَنْ يَشْرَبَ الخمرَ (٥) .

٣٥٧ - (٦) وَالصَّلَاةُ قَوْلٌ وَصَلٌ وَإِمْسَاكٌ ، فَإِذَا لَمْ يَمْلِكِ الْقَوْلَ
وَالْعَمَلَ وَالْإِمْسَاكَ : فَلَمْ يَأْتِ (٧) بِالصَّلَاةِ كَمَا أَمَرَ ، فَلَا تُجْزِي عَنْهُ ، وَعَلَيْهِ
إِذَا أَفَاقَ الْقَضَاءَ .

٣٥٨ - (٨) وَيَفَارِقُ الْمَلُوبُ عَلَى عَقْلِهِ بِأَمْرِ اللَّهِ الَّذِي لَا حِيلَةَ
لَهُ فِيهِ - : السَّكَرَانُ (٩) ، لِأَنَّهُ أَدْخَلَ نَفْسَهُ فِي الشُّكْرِ ، فَيَكُونُ عَلَى
السَّكَرَانِ الْقَضَاءُ ، دُونَ خُلُوبٍ عَلَى عَقْلِهِ بِالْعَارِضِ الَّذِي لَمْ يَحْتَلِبْهُ عَلَى
نَفْسِهِ فَيَكُونُ حَاصِيًا بِاجْتِلَابِهِ .

٣٥٩ - (١٠) وَوَجَّهَ اللَّهُ رَسُولَهُ لِلْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ،
فَكَانَتِ الْقِبْلَةُ الَّتِي لَا مَحْلُثَ - قَبْلَ - نَسْخِهَا - اسْتِقْبَالُ غَيْرِهَا ، ثُمَّ نَسَخَ

-
- (١) فِي ج زِيَادَةِ « قَالَ الشَّافِي » .
(٢) فِي ج « مِنْهَا » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ خَطَأٌ أَيْضًا .
(٣) فِي ب « لِأَنَّهُ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ .
(٤) فِي السَّخِ الْمَطْبُوعَةِ « الْحَرَمُ » وَمَا هُنَا هُوَ الْقِي فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنْ بَعْضُ الْفَرَاغِ .
ضَرَبَ عَلَى كَلِمَةِ « الْحَرَمِ » وَكَتَبَ بِمَاشِيَةِ كَلِمَةِ « الْحَرَمِ » بِخَطِّ آخِرٍ .
(٥) فِي ب زِيَادَةِ « قَالَ » وَفِي ج « قَالَ الشَّافِي » .
(٦) فِي ب وَ ج « وَلَمْ يَأْتِ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ ، لِأَنَّهُ قَوْلُهُ « فَلَمْ يَأْتِ » -
جَوَابُ الشَّرْطِ .
(٧) فِي ج زِيَادَةِ « قَالَ الشَّافِي » .
(٨) « السَّكَرَانُ » مَفْعُولٌ « يَفَارِقُ » وَ « الْمَلُوبُ » فَاعِلُهُ ، وَيَجُوزُ الْمَكْسُ : فَيَكُونُ
« السَّكَرَانُ » مَرْفُوعًا ، عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ مُؤَخَّرٌ .
(٩) فِي ب زِيَادَةِ « قَالَ » وَفِي ج « قَالَ الشَّافِي » .

الله قِبْلَةً لِّبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَوَجَّهَهُ إِلَى الْبَيْتِ^(١)، فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ اسْتِقْبَالَ
بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبَدًا مَكْتُوبَةً، وَلَا يَحِلُّ^(٢) أَنْ يَسْتَقْبَلَ غَيْرَ
الْبَيْتِ الْحَرَامِ.

٣٦٠ - قَالَ^(٣): وَكُلُّهُ كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ، فَكَانَ التَّوَجُّهُ إِلَى
بَيْتِ الْمَقْدِسِ - أَيَّامَ وَجَّهَ اللهُ إِلَيْهِ نَبِيَّهُ - : حَقًّا، ثُمَّ نَسَخَهُ، فَصَارَ
الْحَقُّ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ أَبَدًا، لَا يَحِلُّ اسْتِقْبَالَ غَيْرِهِ فِي
مَكْتُوبَةٍ، إِلَّا فِي بَعْضِ الْخَوْفِ، أَوْ نَافِلَةٍ فِي سَفَرٍ^(٤)، اسْتِدْلَالًا
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

٣٦١ - ^(٥) وَهَكَذَا كُلُّ مَا نَسَخَ اللهُ، وَمَعْنَى «نَسَخَ» تَرَكَ
قَرَضَهُ: كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ، وَتَرَكَهُ حَقًّا^(٦) إِذَا نَسَخَهُ اللهُ، فَيَكُونُ مَنْ

(١) فِي ج «إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ» وَزِيَادَةُ «الْحَرَامِ» لِبَيْتِ فِي الْأَصْلِ.

(٢) فِي ج «وَلَا يَحِلُّ لَهُ» وَزِيَادَةُ «لَهُ» غَالِطَةٌ لِلأَصْلِ.

(٣) فِي ج «قَالَ الشَّافِي».

(٤) هَذِهِ الْبَارَةُ تَحْتَاجُ إِلَى إِضْحَاحٍ: فَإِنَّ اسْتِقْبَالَ الْمَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَوْ غَيْرِهِ فِي صَلَاةِ
الْخَوْفِ، إِذَا اقْتَضَى مَوْقِفَ الْخَوْفِ أَنْ يَسْرِفَ مِنْ جِهَةِ الْكِبَةِ، وَكَذَلِكَ اسْتِقْبَالَ
التَّنْفِثِ عَلَى النَّبَاةِ الْمَجْمُوعَةِ الَّتِي يَسِيرُ إِلَيْهَا: لَيْسَ اسْتِقْبَالًا لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَهُوَ الْقِبْلَةُ
لِلنُّسُخَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ رِخْصَةٌ أَعْمَ مِنْ ذَلِكَ، إِذْ رَخِصَ لَهُذِينَ أَنْ يَدْعُوا التَّوَجُّهَ قَبْلَ
الْكِبَةِ، تَزُولًا عَلَى حُكْمِ الْفَرُودَةِ الَّتِي اعْتَبَرَهَا الشَّارِعُ، وَلَا يُسَمَّى هَذَا عَلَى الْحَقِيقَةِ
اسْتِقْبَالًا لِقِبْلَةِ النُّسُخَةِ، إِذْ هِيَ وَغَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ الْمَجْمُوعَاتِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ.

وَكَلِمَةُ «سَفَرٍ» كُنَّا هِيَ فِي ب وَ ج، وَفِي س «السَّفَرِ» وَلَكِنَّهَا كَانَتْ فِي
الْأَصْلِ بِدُونِ «ال» ثُمَّ أُلْصِقَتْ فِيهَا بِحُطِّ غَالِطٍ لِحُطِّهِ.

(٥) حَتَّى فِي ج زِيَادَةُ «قَالَ الشَّافِي».

(٦) فِي ج «حَقًّا فِي وَقْتِهِ» وَزِيَادَةُ لَيْسَ فِي الْأَصْلِ.

أَدْرَكَ فَرَضَهُ مُطِيعًا بِهِ وَبَتَرَكِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ فَرَضَهُ مُطِيعًا بِاتِّبَاعِ
الْفَرَضِ النَّاسِخِ لَهُ .

٣٦٢ - قَالَ اللَّهُ لَنَبِيِّهِ : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ^(١))
فَلَنُؤَلِّينَاكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ، قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ
مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ^(٢)) .

٣٦٣ - ^(٣) فَانْ قَال قَائِلٌ : فَأَيْنَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُمْ حُوِّلُوا إِلَى قِبْلَةٍ
بَعْدَ قِبْلَةٍ ؟ .

٣٦٤ - فِي قَوْلِ اللَّهِ ^(٤) : (مَسِيئَتُكَ الشُّفْعَاءُ مِنَ النَّاسِ ^(٥))
مَا وَلَا تَمُّ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ؟ قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ،
يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٦)) .

٣٦٥ - ^(٧) مَالِكٌ ^(٨) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ مُرَّةٍ ^(٩)

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى : فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (١٤٤) .

(٣) هَذَا فِي « وَجْهِ زِيَادَةِ » قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٤) هَذَا جَوَابُ السُّؤَالِ ، أَيْ الدَّلَالَةُ فِي آيَةِ الْمَذْكُورَةِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى : صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ » .

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (١٤٢) .

(٧) هَذَا فِي « وَجْهِ زِيَادَةِ » قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٨) فِي « ج » أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَفِي « س » وَأَبُو إِسْحَاقَ مَالِكٌ ، وَبِهَا هَذَا الْمَوَاقِفُ لِلْأَصْلِ .
وَالْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ رَوَايَةُ يَحْيَى (١ : ٢٠١) وَرَوَايَةُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ (س ١٥٦)

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي كِتَابِ التَّضَرُّعِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ (١ : ٤٢٤)

و ٨ : ١٣١ مِنْ فَتْحِ الْبَارِي) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ أَيْضًا

(١ : ١٤٨) . وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ (١ : ٨١ - ٨٢) . وَرَوَاهُ

أَحْمَدُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عِيسَى عَنْ مَالِكٍ (رَقْم ٥٩٣٤ ج ٢ ص ١٢٣) .

(٩) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ » وَكَلِمَةُ « عَبْدِ اللَّهِ » مَكْتُوْبَةٌ بِمَحَاشِي الْأَصْلِ
يَخْطُ آخِرُ .

قال : « يَنْبَغِي^(١) النَّاسُ قِبَاءً^(٢) فِي صَلَاةِ الصَّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ :
 ٣٨ إِنْ النَّبِيُّ قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أَمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ^(٣) الْقِبْلَةَ^(٤) ،
 فَاسْتَقْبَلُوهَا^(٥) » ، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ .

٣٩٦ — مَالِكٌ^(٦) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ .

(١) فِي الْمَوْطَأِ رَوَايَةٌ يَحْيَى « بَيْنَا » بِحَذْفِ الْيَاءِ ، وَهُوَ يَوَاقِفُ رَوَايَةَ الْبَخَارِيِّ فِي كِتَابِ
 التَّحْقِيرِ . وَلَكِنْ الْقِي فِي شَرْحِ الزُّرْقَانِيِّ (١ : ٣٥٣) بِالْيَاءِ كَمَا هُنَا . وَهُوَ يَوَاقِفُ
 رَوَايَةَ عُمَرَ بْنِ الْحَسَنِ وَالْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ .

(٢) « قِبَاءٌ » بِضَمِّ الْقَافِ وَاللَّامِ ، وَيَجُوزُ صَرْفُهُ وَمِنْهُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا قَصْرُهُ
 بِحَذْفِ الْمِزَّةِ . وَهُوَ يَذْكُرُ وَيُؤْتِ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ ظَاهِرٌ لِلدِّينَةِ . قَالَ الْحَافِظُ
 فِي الْفَتْحِ : « وَالرَّادُ هُنَا مَسْجِدَ أَهْلِ قِبَاءٍ ، فَفِيهِ مَجَازُ الْحَذْفِ . وَاللَّامُ فِي النَّاسِ :
 لِقَبْدِ الْقِي ، وَالرَّادُ أَهْلُ قِبَاءٍ وَمَنْ خَضِرَ مَعَهُمْ » .

(٣) « يَسْتَقْبِلُ » بِأَلَاءٍ ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي
 سِرِّهِ « تَسْقِطُ » بِأَلَاءٍ ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي
 سِرِّهِ « تَسْقِطُ » بِأَلَاءٍ ، مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ ، وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفِي

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « الْكَعْبَةُ » بِدَلِّ « الْقِبْلَةِ » وَهُوَ غَلَطٌ لِلأَصْلِ ، وَأَعْلَنَ تَصْرِفًا
 مِنَ النَّاسِخِينَ أَوْ الْمُصْحِفِينَ ، وَهَذَا مُنَافٍ لِلْأَمَةِ الْعَلِيَّةِ فِي النُّقْلِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى
 وَاحِدًا ، لِأَنَّ الْقِبْلَةَ هُنَا هِيَ الْكَعْبَةُ ، وَلَكِنْ الرِّوَايَةُ بِالْمَعْنَى لِأَجْوَازِ فِي الْكُتُبِ
 لِلصَّنْفَةِ بِتَفْصِيلٍ فِيهَا مِنْهَا . وَيُظْهِرُ أَنَّ مَنْ تَصَرَّفَ هَذَا التَّصَرُّفَ رَجَعَ فِيهِ إِلَى الْمَوْطَأِ
 بِرَوَايَةِ يَحْيَى إِلَى الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ . وَلَكِنْ رَوَايَةُ عُمَرَ بْنِ الْمَوْطَأِ وَرَوَايَةُ الشَّافِعِيِّ فِي
 الْأَمِّ « الْقِبْلَةُ » كَمَا هُنَا .

(٥) قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ : « فَاسْتَقْبَلُوهَا : بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ ، لِأَنَّ كَثْرَ - يَتَنِي مِنْ رَوَاةِ
 لِسَخِ الْبَخَارِيِّ - أَيْ : فَتَحَوُّوا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، وَقَاعِلَ اسْتَقْبَلُوهَا : الْمُخَاطَبُونَ
 بِذَلِكَ ، وَهُمْ أَهْلُ قِبَاءٍ . وَقَوْلُهُ : وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى : تَفْسِيرٌ مِنَ الرَّائِي لِمَتَحَوَّلَ
 لِلذِّكْرِ . وَفِي رَوَايَةِ الْأَصْلِيِّ : فَاسْتَقْبَلُوهَا : بِكُسْرِ الْمَوْحِدَةِ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ ... وَيَرْجِعُ
 رَوَايَةُ الْكُسْرِ أَنَّهُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ - يَتَنِي الْبَخَارِيِّ - فِي التَّفْسِيرِ مِنْ رَوَايَةِ سَلْيَانَ بْنِ بِلَالٍ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِلَفْظٍ : وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ ،
 أَلَّا فَاسْتَقْبَلُوهَا . فَتَحَوَّلَ حَرْفُ الاسْتِفْخَاحِ يَفْعُرُ بِأَنَّ الْقِي بِدَهْ أَمْرٌ ، لِأَنَّهُ قَبِيَّةُ
 الْحَبَرِ الْقِي قَبْلَهُ .

أَقُولُ : وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ رَوَايَةُ أَحْمَدَ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (رَقْمُ ٥٨٢٧ ج ٢ ص ١٠٥) عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَفْيَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، وَفِيهِ : « وَقَدْ أَمَرَ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى
 الْكَعْبَةِ ، قَالَ : فَاسْتَدَارُوا » .

(٦) فِي جِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ » وَفِي سِرِّهِ « أَخْبَرَنَا مَالِكٌ بْنُ أَنَسٍ » وَكُلُّ ذَلِكَ
 غَلَطٌ لِلْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُ الْقَارِئِينَ فِيهِ بِحُطِّ آخِرِ بَيْنِ السُّطْرَيْنِ « أَنَا »
 اخْتِصَارًا « أَخْبَرَنَا » .

- ١٢٥ -

أنه كان يقول^(١) : « صَلَّى رسولُ الله^(ص) ستَّةَ عَشَرَ شهراً نحوَ بيت المقدس ، ثم حُوِّلَتِ القبلةُ قَبْلَ بَدْرِ بِشهرين^(٢) » .
 ٣٦٧ - قال^(٣) : « والاستدلالُ بالكتاب في صلاة الخوف قولُ الله : (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا^(٤)) وليس لِمُصَلِّي المكتوبة أَنْ يَصِلَ رَاكِبًا إِلَّا فِي خَوْفٍ ، ولم يَذْكُر الله أَنْ يَتَوَجَّهَ القبلة^(٥) » .

وهذا الحديث المرسل في موطأ يحيى (١ : ٢٠١) ولم يذكره محمد بن الحسن في موطأه الذي رواه عن مالك .

ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ١ ق ٢ ص ٤) عن يزيد بن هرون عن يحيى بن سعيد .

(١) في الموطأ « أنه قال » .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة نصها : « بعد قدومه المدينة » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . والتي في الموطأ : « بعد أن قدم المدينة » .

(٣) حديث ابن المسيب هنا حديث مرسل ، ولكنه اعتضد بمحدثين موصولين صحيحين :

أولهما : حديث البراء بن عازب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده ، أو قال أخواله ، من الأنصار ، وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً ، وكان يسجد أن يكون قبلته قبل البيت ، وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر ، وصلى معه قوم ، فخرج رجل ممن صلى معه ، فرأى أهل مسجد وهم راكعون ، فقال : أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة ، فداروا كما هم قبل البيت » . رواه البخاري في كتاب الإيمان (١ : ٨٩ - ٩٠ من فتح الباري) ورواه أيضا في مواضع أخر من صحيحه . ورواه مسلم (١ : ١٤٨) ورواه ابن سعد في الطبقات مختصرا ومطولاً (ج ١ ق ٢ ص ٥ و ج ٤ ق ٢ ص ٨٠ - ٨٢) ورواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٢٨٣ و ٢٨٨ - ٢٨٩ و ٣٠٤) ورواه أيضا أصحاب السنن إلا أبا داود .

الحديث الثاني حديث ابن عباس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه ، وبعد ما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً ، ثم صرف إلى الكعبة » رواه أحمد (رقم ٢٩٩٣ ج ١ ص ٣٢٥) ورواه أيضا (رقم ٢٢٥٢ و ٣٢٧٠ و ٣٢٦٣ ج ١ ص ٢٥٠ و ٣٥٠ و ٣٥٧) وصحح الحافظ في الفتح إسناده (١ : ٨٩) ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ٤ ص ٤) وذكره الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ : ١٢) وقال : « رواه أحمد والطبراني في الكبير والبخاري ، ورجال رجال الصحيح » .

(٤) في - و ج « قال الشافعي » .

(٥) سورة البقرة (٢٣٩) .

(٦) في النسخ المطبوعة « إلى القبلة » وكلمة « إلى » ملصقة في الأصل في أول السطر بخط جديد ، وما في الأصل صحيح ، على النصب بنزع الحافض .

- ١٣٦ -

٣٦٨ - وَرَوَى ابْنُ مُعْمَرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
فِي رَوَاتِهِ . « فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ أَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا ،
مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا ^(١) » .

٣٦٩ - ^(٢) وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ النَّافِلَةَ فِي السَّفَرِ عَلَى رَاحِلَتِهِ أَيْنَ ^(٣)
تَوَجَّهَتْ بِهِ . حَفِظَ ذَلِكَ عَنْهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ
وغيرهما ^(٤) . وَكَانَ لَا يَصِلِي الْمَكْتُوبَةَ مُسَافِرًا إِلَّا بِالْأَرْضِ مُتَوَجِّهًا
لِلْقِبْلَةِ ^(٥) .

٣٧٠ - ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ ^(٦) عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ عُمَانَ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ ^(٧) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ
يَصِلِي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُوَجَّهًا ^(٨) بِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْمَارٍ ^(٩) » .

(١) حديث ابن عمر رواه مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر (١ : ١٩٣) وروى
الشافعي في الأم بسنده عن مالك (١ : ١٩٧) ورواه البخاري عن عبد الله بن يوسف
عن مالك (٨ : ١٥٠ من الفتح) ونسبه السيوطي في الدر المنثور (٣٠٨ :)
أيضا إلى عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي ، وسيأتي أيضا في (٥١٣ و ٥١٤) .
(٢) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « أينما » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب بعض الناس في الأصل
بخط آخر كلمة « ما » فوق نون « أين » .

(٤) حديث جابر سيأتي الكلام عليه ، وحديث أنس رواه أحمد والشيخان وأبو داود
والنسائي ، ومن روى ذلك أيضا ابن عمر عند مالك والشافعي وأحمد وسلم والترمذي ،
وفي الباب أحاديث كثيرة . وانظر نيل الأوطار (٢ : ١٨٢ - ١٨٣) وفتح الباري
(٢ : ٤٠٦ - ٤٠٧ و ٤٧٣ - ٤٧٥) .

(٥) في ب « إلى القبة » وهو مخالف للأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « أخبرنا ابن أبي فديك » وفي ج أيضا زيادة « قال الشافعي » وكلها
مخالف للأصل ، وقد زاد بعض الناس فيه كلمة « أنا » اختصارا « أخبرنا » .

(٧) « سراقه » بضم السين المهملة وتخفيف الراء . وعثمان هذا : أمزيق بنت عمر بن الخطاب ،
وكانت أصغر أولاد عمر . انظر طبقات ابن سعد (٥ : ١٨١) والتهذيب .

(٨) ضبط في الأصل بكسر الجيم ، ومثناه صحيح . ويجوز أيضا فتحها كما هو ظاهر .

(٩) الحديث رواه الشافعي أيضا في الأم (١ : ٨٤) عن محمد بن إسماعيل ، وهو ابن أبي

٣٧١ - قال الله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لِكُلِّ مَسْجِدٍ وَلِكُلِّ مَأْكَلٍ وَلِكُلِّ مَسْكَنٍ وَلِكُلِّ مَسْجِدٍ وَلِكُلِّ مَأْكَلٍ وَلِكُلِّ مَسْكَنٍ)^(١) ،
إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ^(٢)) .

٣٧٢ - ثم أَبَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّهُ وَضَعَ عَنْهُمْ أَنْ يَقُومَ الْوَاحِدُ
بِقِتَالِ الْعَشْرَةِ ، وَأُثْبِتَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُومَ الْوَاحِدُ بِقِتَالِ الْإِثْنَيْنِ ، قَالَ :
(الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صَافِقًا^(٣)) ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ
مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ .
يَاؤِذِنِ اللَّهُ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ^(٤)) .

٣٧٣ -^(٥) أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ^(٦) عَنْ صَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
قَالَ : « لَمَّا تَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ

فذلك الذي رواه عنه هنا ، عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراقه عن
جابر : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ أَمْعَارِ كَانَ يَسْلِي عَلَى رَاحِلَتِهِ مَتَوَجِّهاً
قَبْلَ الْمَعْرَقِ » . وَرَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ وَكِيعٍ (رَقْمُ ١٤٢٤٩ ج ٣ ص ٣٠٠) وَرَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ عَنْ أَدَمَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ (٧ : ٣٣٣ مِنْ الْفَتْحِ) : كَلَامًا عَنْ ابْنِ أَبِي ذَئْبٍ .
وَلَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ مِنْ طَرَفِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَرَّاقَةَ
إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَحْدَهُ . وَلَكِنْ رَوَاهُ أَيْضًا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرَفِ أُخْرَى عَنْ جَابِرٍ بِأَلْفَاظٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَسَيَأْتِي أَيْضًا فِي (٤٩٧ وَ ٤٩٨) ..

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) سورة الأعراف (٦٥) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة الأعراف (٦٦) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في كل النسخ المطبوعة « سفيان بن عيينة » وهو هو ، ولكن كلمة « بن عيينة »

لم تذكر في الأصل .

يَعْلَمُوا مَا تَتَيْنِ) : كُتِبَ ^(١) عَلَيْهِمُ إِلَّا يَفِرَّ الْعَشْرُونَ مِنَ الْمَائَتِينَ ،
فَأَنْزَلَ اللَّهُ (الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا) إِلَى (يَعْلَمُوا
مَا تَتَيْنِ) فَكُتِبَ ^(٢) أَنْ لَا يَفِرَّ الْمِائَةُ مِنَ الْمَائَتِينَ ^(٣) .

٣٧٤ - قَالَ ^(٤) : وَهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَقَدْ يَنْ
اللَّهُ هَذَا فِي الْآيَةِ ، وَلَيْسَتْ تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ ^(٥) .

٣٧٥ قَالَ ^(٦) : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ ^(٧)
فَأَنْتُمْ شَاهِدُونَ عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي
الْيُتُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَاللَّذَّانِ

(١) بِالْبَاءِ لِلْفِعْلِ ، وَقَدْ ضُبِطَتْ كَذَلِكَ فِي النُّسخَةِ الْيُونَنِيَّةِ مِنَ الْبُخَارِيِّ (٦ : ٦٣)
وَكَذَلِكَ ضُبِطَتْ الْكَلَامُ فِي الْأَصْلِ بِالضَّم .

(٢) بِالْبَاءِ لِلْعَامِلِ ، وَكَذَلِكَ ضُبِطَتْ فِي الْبُخَارِيِّ وَعَلَيْهَا عَلَامَةُ الْمَعْدَةِ « س » وَكَذَلِكَ
وَضَعْتُ لَحْظَةً فَوْقَ الْبَاءِ فِي الْأَصْلِ .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا فِي الْأَمِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (٤ : ٩٢) وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ
ابْنِ الْمَدِينِ عَنْ سَفْيَانَ (انْظُرِ الْفَتْحَ ٨ : ٢٣٣ - ٣٣٥) وَزَادَ فِي آخِرِهِ « قَالَ
سَفْيَانُ : وَقَالَ ابْنُ شَبْرَةَ : وَأَرَى الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِثْلَ هَذَا »
وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ الشُّرُوحِ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ (٣ : ٢٠٠) وَلِسَبِّهِ أَيْضًا
لِابْنِ الْكُنَنِ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي الْعَبَّاسِ وَابْنِ مَرْدَوَيْهِ وَالْبَيْهَقِيِّ فِي شُعْبَةِ الْإِسْمَانِ ، وَقَالَ
فِي آخِرِهِ : « قَالَ سَفْيَانُ : وَقَالَ ابْنُ شَبْرَةَ : وَأَرَى الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ
الْمُنْكَرِ مِثْلَ هَذَا : إِنْ كَانَا رَجُلَيْنِ أَمْرَهُمَا وَإِنْ كَانُوا ثَلَاثَةً فَهُوَ فِي سَعَةِ مَنْ تَرَكَهُمْ » .
وَهَذَا قَاعَةٌ جَلِيلَةٌ وَلِظَرِّ تَأَقُّبِ ابْنِ شَبْرَةَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٤) كَلِمَةُ « قَالَ » تَأْتِي فِي الْأَصْلِ بِخَطِّهِ بَيْنَ السُّطُورِ ، وَحُذِفَتْ فِي س . وَفِي ج « قَالَ
الشَّامِيُّ » .

(٥) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ : « وَهَذَا كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، مُسْتَفْنًى فِيهِ
بِالنَّزِيلِ عَنِ التَّأْوِيلِ » .

(٦) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّامِيُّ » .

(٧) فِي الْأَصْلِ إِلَى هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : « إِلَى : سَبِيلًا » .

يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ^(١) فَأَذُوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(٢) .

٣٧٦ - ^(٣) ثم نَسَخَ اللَّهُ الْجَبَسَ وَالْأَذَى فِي كِتَابِهِ فَقَالَ :
(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ^(٤)) .

٣٧٧ - ^(٥) قَدَلْتُ السَّنَةَ عَلَى أَنْ جَلَدَ الْمِائَةِ لِلزَّانِيَيْنِ الْبِكْرَيْنِ .

٣٧٨ - ^(٦) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ^(٧) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ
عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي ، قَدْ
جَعَلَ اللَّهُ لِمَنْ سَبِيلًا : الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِيبُ عَامٍ ، وَالثَّيْبُ
بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ^(٨) » :

٣٧٩ - ^(٩) أَخْبَرَنَا الثَّقَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١٠) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ : « إِلَى آخِرِ آيَةِ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (١٥ وَ ١٦)

(٣) هُنَا فِي جِ زِيَادَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ »

(٤) سُورَةُ النُّورِ (٢) .

(٥) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « بِنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ التُّنُجِيِّ » وَهُوَ ، لَكِنْ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ مِنَ الْأَصْلِ ،
بَلْ كَتَبَتْ بِمِشْقَاتِهِ بِخَطِّ آخَرٍ ، وَضَاعَ بَعْضُهَا بِأَكْلِ الْوَرَقِ .

(٦) سَبَّأَتِي الْكَلَامَ عَلَى الْحَدِيثِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ التَّالِيِ بَعْدَ .

(٧) فِي جِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَخْبَرَنَا » وَهُوَ غَائِلٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) هُنَا الثَّقَةُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَبْنِي . وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ قَوَاعِدَ فِيمَا يَقُولُ فِيهِ الشَّافِعِيُّ

مِثْلَ هُنَا ، وَلَكِنَّهَا غَيْرُ مَطْرُودَةٍ ، فَقَدْ قَالَ الْأَصَمُّ فِي الْمُسْنَدِ الْقَدِيمِ جَمْعَ فِيهِ حَدِيثَ الشَّافِعِيِّ

(ص ١١٦ مِنْ الْمَطْبُوعِ بِهَامِشِ الْجُزْءِ السَّادِسِ مِنَ الْأَمِّ وَ ص ٢٨ مِنْ طَبْعَةِ الْمَطْبَعَةِ

الْعِلْمِيَّةِ) مِثْلَهُ : « سَمِعْتُ الرَّيِّحَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ : كَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا

قَالَ [أَخْبَرَنِي مِنْ لَا أَتَمُّ] يُرِيدُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى ، وَإِذَا قَالَ [أَخْبَرَنِي الثَّقَةُ] =

عن الحسن عن حِطَّانَ الرَّقَاشِيِّ^(١) عن عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ عن النبي: مثله^(٢).

== يريد به يحيى بن حسان . ومن الواضح جداً أن يحيى بن حسان غير مراد هنا . لأنه ولد سنة ١٤٤ و يونس بن عبيد مات سنة ١٣٩ .

(١) « حطان » بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين ، و « الرقاشي » بفتح الراء وتخفيف الفاف والثين المعجمة ، وهو « حطان بن عبد الله » وقد زيد في ج « بن عبد الله » وليس في الأصل . وحطان هنا تابعي ثقة ، وكان مقرناً ، قرأ على أبي موسى الأشعري مرضاً ، وقرأ عليه الحسن البصري .

(٢) ذكره القاضي أيضاً في « الأم » (٦ : ١١٩) مطلقاً بدون إسناده فقال : « روى الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادَةَ » . ورواه في كتاب اختلاف الحديث (بهامش الأم ٧ : ٢٥٢) عن عبد الوهاب بالاسناد الأول الذي هنا ، ثم قال : « وقد حدثني الثقة أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادَةَ : حطان الرقاشي ، ولا أدري أدخله عبد الوهاب بينهما فزال من كتابي حين حوِّله من الأصل أم لا ؟ والأصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب عنى » .

والظاهر أن الحسن البصري روى هذا الحديث عن حطان الرقاشي عن عبادَةَ ، وكان في سنن أحيائه يرسله عن عبادَةَ ويحذف شيخه فيه ، ولكنه لم يسمه من عبادَةَ .

ومن رواه عن الحسن عن عبادَةَ مرسلًا : جرير بن حازم ، عند الطيالسي (رقم ٥٨٤) وعند أحمد في المسند (٥ : ٣٢٧) . ورواه البيهقي (٨ : ٢١٠) من طريق يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد عن الحسن : « قال عبادَةَ » .

وقد رواه آخرون عن الحسن عن حطان الرقاشي عن عبادَةَ ، منهم : حميد الطويل عند أحمد (٥ : ٣١٧) . ومنهم : ابن فضالة ، عند الطيالسي (رقم ٥٨٤) .

ومنهم منصور بن زاذان ، عند أحمد (٥ : ٣١٣) والبارقي (٢ : ١٨١) ومسلم (٢ : ٣٣) وأبي داود (٤ : ٢٤٩) والترمذي (١ : ٢٧٠) وابن الجارود (٢٧١ - ٣٧٢) والطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٧٩) وأبي جعفر النعمان في التلخيص والنسوخ (ص ٩٧) والبيهقي في السنن (٨ : ٢٢١ - ٢٢٢) .

ومنهم قتادة ، عند أحمد (٥ : ٣١٧ و ٣١٨) والبارقي ومسلم وأبي داود ، في المواضع التي ذكرناها ، وعند الطبري في التفسير (٤ : ١٩٨ - ١٩٩) والطحاوي (٢ : ٧٧) والبيهقي (٨ : ٢١٠) .

وقد رواه قتادة أيضاً عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله عن عبادَةَ ، عند ابن ماجه (٢ : ٦٠) فقد سمعه قتادة إذن من شيخين عن حطان : الحسن البصري ويونس بن جبير .

والحديث ذكره السيوطي في الدر المنثور (٢ : ١٢٩) ولبه أيضاً لعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن النضر وابن أبي حاتم وابن حبان .

٣٨٠ - قال^(١) : فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ جَلَدَ الْمَائَةِ ثَابِتٌ
عَلَى الْبَكْرَيْنِ الْحُرَيْنِ^(٢) ، وَمَنْسُوخٌ عَنِ الثَّيْبَيْنِ ، وَأَنْ الرِّجْمَ ثَابِتٌ عَلَى
الثَّيْبَيْنِ الْحُرَيْنِ^(٣) .

٣٨١ - لِأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) : « خُذُوا عَنِّي » قَدْ جَعَلَ اللَّهُ

(١) فِي س و ج « قَالَ الثَّانِي » .

(٢) فِي س « عَلَى الْحُرَيْنِ الْبَكْرَيْنِ » بِالْتَّخْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) هُنَا فِي النُّسخِ الثَّلَاثِ الطَّبُوعَةُ زِيَادَةٌ نَصَبَهَا : « قَالَ الثَّانِي : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ وَسُفْيَانُ عَنْ
ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ : أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ فِي ابْنِهِ وَزَنَى - : وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ ، وَتَقْرِبُ عَلَيْهِمُ
قَالَ الثَّانِي » .

وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ كُلُّهَا لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، وَهَذَا لِلْمَوْضِعِ هُنَاكَ فِي السَّطْرِ الأَخِيرِ مِنْ
الصفحة ، بَلَاءٌ مِنْ الثَّانِيَيْنِ فَوْضَعَ عَلَى كَلِمَةِ « الْحُرَيْنِ » خَطًّا مَقْشُورًا إِلَى الْيَمِينِ ثُمَّ كَتَبَ
بِالْمَاشِيَةِ الْيَمِينِيَّةِ لِلصفحة بِحُطٍّ آخَرَ « قَالَ الثَّانِي » وَضَاعَ مِنْهَا الْحَرَفَانِ الأَخِيرَانِ « مَنِ »
ثُمَّ كَتَبَ سَطْرًا تَحْتَ السَّطْرِ الأَخِيرِ مِنَ الأَصْلِ ، ضَاعَ أَكْثَرُ كِتَابَتِهِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا
« هُرَيْرَةُ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ » ثُمَّ كَتَبَ بِالْمَاشِيَةِ الْيُسْرَى إِمَامًا لِلْكَلَامِ « قَالَ
لِرَجُلٍ فِي ابْنِهِ » ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ عَادَ إِلَى إِمَامِ الْحَدِيثِ فِي سَطْرٍ تَحْتَ السَّطْرِ الثَّانِي ضَاعَ
أَكْثَرُهُ ، فَضَاعَ كُلُّهُ ضَرُورَةً .

وَلَسْتُ أَدرَى مَا وَجَّهَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ هُنَا ١٢ أَمَّا الْحَدِيثُ فَهُوَ مَعْرُوفٌ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ
فِي المَوْطَأِ (٣ : ٤٠ - ٤١) وَهُوَ حَدِيثٌ مَطْوُولٌ ، وَرَوَاهُ الثَّانِي فِي الأمِّ عَنْ مَالِكٍ
(٦ : ١١٩ وَ ١٤٢ - ١٤٣) وَقَالَ : « وَقَدْ رَوَى ابْنُ حِينَةَ بِهَذَا الاسْتِدْلَالِ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » . وَرَوَاهُ أَيْضًا مُخَصَّرًا عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ بْنِ حِينَةَ فِي
كِتَابِ « اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ » (حَامِشُ الأمِّ ٧ : ٢٥١) .

وَلَكِنْ أَيْنَ وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْقِطْعَةِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّتِي زَادَهَا هَذَا الْكَاتِبُ
بِمَاشِيَةِ الأَصْلِ ١٢ لَمْ أَلِدْ أَنَّ الثَّانِيَّ يُشِيرُ إِلَى بَعْضِ الْحَدِيثِ فَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ « وَأَمْرٌ
أَيْسًا أَنْ يَفْعَلُوا عَلَى امْرَأَةِ الرَّجُلِ الأَسْلَمِيِّ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجُلًا » ، فَلَوْ هَلَّ الْكَاتِبُ هَذَا لِلْمَوْضِعِ
مِنَ الْحَدِيثِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ ، أَمَّا مَا أَتَى بِهِ فَإِنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ ، إِلَى أَنَّهُ تَصَرَّفَ بِأَنْ زَادَ فِي
الأَصْلِ مَا لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فِيهِ ١٢ .

وَالثَّانِي تَمَسَّهُ حِينَ احْتِجَّ لِلنُّسخِ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ - : لِأَنَّهُ احْتِجَّ مِنْ
هَذَا الْحَدِيثِ بِرَجْمِ امْرَأَةِ الرَّجُلِ الأَسْلَمِيِّ كَمَا احْتِجَّ هُنَا سِوَاهُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَمَرَ بِرَجْمِهَا وَلَمْ يَجْلِدْهَا ، وَأَمَّا ابْنُ الرَّجُلِ الْبَاقِلُ عَنْ الْحَكَمِ فَهُوَ كَانَ بَكْرًا فَأَمَرَ
بِجُلْدِهِ وَتَقْرِبِهِ ، وَهَذَا ثَابِتٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ .

(٤) فِي س « قَوْلَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٥) فِي س و « خُذُوا عَنِّي ، خُذُوا عَنِّي » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ الْحَدِيثِ =

لَمْ يَنْ سَبِيلًا: الْبَكْرُ بِالْبَكَرِ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَقْرِبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ
جُلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ - : أَوَّلُ مَا نَزَلَ، فَتُسَيِّخُ بِهِ الْحَبْسُ وَالْأَذَى
عَنِ الزَّانِينَ.

٣٨٢ - فَلَمَّا رَجَمَ النَّبِيُّ مَاعِزًا ^(١) وَلَمْ يَحْلِلْهُ، وَأَمَرَ أَنْ يَسَا ^(٢)
أَنْ يَنْدُو عَلَى امْرَأَةِ الْأَسْلَمِيِّ ^(٣) فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا - : دَلَّ عَلَى نَسِخِ
الْجُلْدِ عَنِ الزَّانِينَ الْحَرَمَيْنِ الثَّيْبِينَ، وَبَيَّنَّ الرَّجْمُ عَلَيْهِمَا، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ
[أَبَدًا] ^(٤) بَعْدَ أَوَّلٍ فَهُوَ آخِرٌ ^(٥).

= ولكن الظاهر أن القاضى اخصره عند حكاية ثانية للاستدلال به .

- (١) هو ماعز بن مالك الأسلمى .
- (٢) «أنيس» بالتصغير ، وهو ابن الضحاك الأسلمى .
- (٣) هكذا جزم القاضى بأن زوج المرأة أسلمى ، ولم أجد ما يؤيد ذلك ، والمفهوم من الروايات أنه أمرانى . والقصة فيها نزاع بين رجلين ، كان ابن أحدهما أجنبياً عند الآخر ، فزنى بإمرأته ، وأقنهما بعض الناس من الصحابة فتوى غير ثابتة ، فتخاصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم . قال الحافظ فى الفتح (١٢ : ١٢٣) : « لم أقف على أمثالهم ، ولا على اسم الخصمين ، ولا الابن ، ولا المرأة » وانظر تفصيل القول فى هذا الموضع كله ، فى الفتح (١٢ : ١٢٠ - ١٤٣) ، ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٩ - ٢٥٦) .

- (٤) هذه الكلمة مكتوبة بحاشية الأصل بخط صغير ، ولم أستطع الجزم بأنه خط الأصل أو مخالف له ، ولكن يرجح صحة إيجابها أن العلامة القوسية المتجهة إلى اليمين ، فوق كلمة «معى» - : مكتوبة بنفس القلم وقس الجبر المكتوب به الأصل .
- (٥) وضع هذا مقال القاضى فى كتاب « اختلاف الحديث » (هامش الأم ٧ : ٢٥١ - ٢٥٣) فقد روى حديث الأجير مع امرأة مستأجره ثم حديث عبادة « خنوا عني » ثم قال : « فكان هذا أول ما نسخ من حبس الزانين وأذاهما » وأول حد نزل فيها ، وكان فيه ما وصفت فى الحديث قبله : من أن الله أنزل حد الزنا للبكرين والثيبين ، وأن من حد البكرين الننى على كل واحد منهما مع ضرب مائة ، ونسخ الجلد عن الثيبين ، وأقر أحدهما : الرجم ، فرجم النبي صلى الله عليه وسلم امرأة الرجل ، ورجم ماعز بن مالك ، ولم يجلد واحداً منهما . فان قال قائل : ما دل على أن أمر امرأة الرجل وماعز بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم [الثيب بالثيب جلد مائة

٣٨٣ - ^(١) فذلّ كتابُ الله ، ثم سنةُ نبيه : على أن الزانيتين

المملوكتين خارجان من ^(٢) هذا المعنى .

٣٨٤ - قال الله تبارك وتعالى في المملوكات ^(٣) : (فَإِذَا أَحْصَنُ

فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٤)) .

٣٨٥ - والنصف لا يكون إلا من الجلد ، الذي يتبعض ،

فأما الرجم - الذي هو ^(٥) قتل - : فلا نصف له ، لأن المرحوم قد

=والرجم ؟ قيل : إذ كان النبي يقول : [خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب جلد مائة والرجم] - : كان هذا لا يكون إلا أول حدّ حدّ به الزانان ، فإذا كان أول فشكل شيء جدّ بعد مخالفه - : فالعلم يحيط بأنه بعده ، والذي بعد ينسخ ما قبله إذا كان مخالفه ، وقد أثبتنا هذا والذي نسفه في حديث المرأة التي رجمها أبيس ، مع حديث ماعز وغيره .

هذا ما ذهب إليه الشافعي - رضى الله عنه - في الإجابة عن حديث عبادة الداليّ على جلد الثيب مع رجمه ، وهو مذهب جيد واضح . وأما ابن جرير الطبري فقد ذهب إلى أن حديث عبادة ضيف ، فقال في تفسيره (٤ : ١٩٩) : « وأولى الأقوال بالصحة في تأويل قوله [أو يجعل الله لهن سبيلا] : قول من قال : السبيل التي جعلها الله جل ثناؤه للثيبين المحصنين الرجم بالحجارة ، وللبكرين جلد مائة وثني سنة ، لصحة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم ولم يجلد ، ولإجماع المجبة التي لا يجوز عليها - فيما تهلته بجمعة عليه - : الخطأ والسهر والكذب ، وصحة الخبر عنه أنه قضى في البكرين بجلد مائة وثني سنة ، فكان في الذي صح عنه من تركه جلد من رجم من الزناة في عصره - : دليل واضح على وهي الخبر الذي روى عن الحسن عن حطان عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : السبيل للمحصن الجلد والرجم » .

وحديث عبادة حديث صحيح ، ولم يأت الطبري بجمعة في تضعيفه . والراجح عندي ما ذهب إليه الشافعي رضى الله عنه .

(١) في س و ج « ودل » وفي ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « عن » وهو مخالف للأصل .

(٣) في ج « المملوكين » وهو خطأ .

(٤) سورة النساء (٢٥) .

(٥) في س و ج « فيه » بدل « هو » والذي في الأصل « هو » ثم غيرت فوقها بخط آخر لخصت « فيه » . والصواب ما في الأصل .

يموت في أول حجر يُرمى به ، فلا يُزَادُ عليه ، ويُرمى بألف وأكثر
فَيُزَادُ عليه^(١) حتى يموت . فلا يكون لهذا نصف محدود أبداً .
والحدود مَوْقَّةٌ بِإِتْلَافِ نفسٍ ، وإِتْلَافُ مَوْقَةٍ بِمَدِّ ضَرْبٍ
أَوْ تَجْدِيدِ قَطْعٍ^(٢) . وكل هذا معروف ، ولا ينصف للرجم معروف^(٣) .

(١) كلمة « عليه » سقطت من ج خطأ .

(٢) اشبه معنى الكلام على التابخين ، فنصرفوا فيه ليصحوه ، زعموا : فجاءه هكنا
كما في النسخ الثلاث المطبوعة : « والحدود موقّة [إتلاف] نفس ، والاتلاف
[غير] موقت » الخ فزادوا « لا » و « غير » ولكن في س الزيادة الأولى لقط .
ومعنى كلام الشافعي واضح بين : أن الحد موقت بأن لا يصل إلى إتلاف النفس ،
فالاتلاف ميمات للحد ، لا يهوز بعده . وأن الاتلاف موقت بالعدد الجائر في الجلد ،
وبالتقدير الجائر في القطع ، أي أنه خارج عنهما ، ولا يكون شيء منهما إتلافاً للنفس
مقصوداً . قال الشافعي في الأم (٦ : ٧٥) ، « وإذا أُلِمَّ السلطان حدّاً : من قطع ،
أو حدّ قلف ، أو حدّ زنا ليس برجم ، على رجل أو امرأة ، عبد أو حرّ - : فأت
من ذلك : فالحق قتله ، لأنه فعل به ما لزمه » وقال أيضاً (٦ : ١٢٢) : « فإن قيل :
قد يتلف الصحيح المحتمل فيما يرى ويسلم غير المحتمل ؟ قيل : إنما يصل من هنا على
الظاهر ، والآجال بيد الله » .

(٣) هنا في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة نصها : « قال الشافعي : أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني - وفي س
عن زيد : بخلف الواو ، وهو خطأ ، لأن الحديث معروف عنهما معاً - : أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن ؟ فقال : إن زنت
فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم يبعوها ولو بغير .
قال ابن شهاب : لأدري أيها الثالثة أو الرابعة ؟ والضعيف الجبل » .
وهذه الزيادة ثابته بحاشية الأصل بخط جديد غير خطه . وقد بلى الورق من
أطرافه فضاع كثير منها .

ويظهر أن المتن زادها ظن أن هذا الحديث سقط من أصل الرسالة ، لأن الشافعي
أشار إلى حديث « إذا زنت الأمة » ليستدل به على أن الأمة لا ترحم ، فبحث كاتب
الزيادة في أحاديث الشافعي : إما في كتاب « الأم » ، وإما في « مسند الشافعي »
التي جمه أبو العباس الأصم - : فوجد حديث أبي هريرة وزيد بن خالد ، فعلمه هنا .
وقد أخطأ فيما فعل ، لأن الحديثين وإن اتفقا في بنى معانها إلا أنهما يختلفان في
اللفظ والسياق . وأخطأ أيضاً في أن زاد في كتاب « الرسالة » ما ليس منه .
وهذا الحديث - أمي حديث أبي هريرة وزيد بن خالد - رواه مالك في الموطأ =

- ١٣٥ -

٣٨٦ - ^(١) وقال رسول الله ^(ص) : « إِذَا زَنَتُ أُمَةً أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا ، ولم يقل « يَرْجُمُهَا » ولم يختلف المسلمون في ألاَّ رَجَمَ عَلَى مَمْلُوكٍ فِي الزَّانَا .

٣٨٧ - ^(٢) وإحصاءُ الأُمَّةِ إسلامُها .

٣٨٨ - ^(٣) وإنما قلنا هذا استدلالاً بالسنة وإجماع أكثر أهل العلم .

٣٨٩ - ولما قال رسول الله : « إِذَا زَنَتُ أُمَةً أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا » ولم يقل « مُحْصَنَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ » - : استدلَّ لنا ^(٤)

== (٣ : ٤٤) ورواه الشافعي عن مالك في الأم (٦ : ١٢١) ورواه أيضاً أحمد والبخاري ومسلم وغيرهما .

وأما الحديث الذي أشار إليه الشافعي هنا فإنه حديث أبي هريرة مرفوعاً : « إِذَا زَنَتُ أُمَةً أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ » ولا يترتب عليها ، ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يترتب عليها ، ثم إن زنت الثالثة فليسها ولو يجبل من شعر » ، رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وغيرهم ، ولم أجده من رواية الشافعي . وقوله « لا يترتب عليها » قال الشوكاني في نيل الأوطار (٧ : ٢٩٤) : « بمقتضى تخية مضبوطة ومثلثة مفتوحة ثم راء مقددة مكسورة وبمعناها موجبة » وهو التصنيف . وقد ثبت في رواية عند النسائي بلفظ [ولا يمتنعها] وللرأى أن اللازم لها شرعاً هو الحد فقط ، فلا يضم إليه سببها ما ليس بواجب شرعاً وهو التثريب .

(١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو يخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا في س وج زيادة نصها [على أن الإحصان ههنا الإسلام ، دون النكاح والحرية والتحصين] وهي زيادة يضرب بها الكلام ، ولا ديمى إليها ، لأنها همهم مما يأتي . وهذه الزيادة ثابجة بمباشية الأصل بخط آخر جديد ، وكتب بجوارها « صح » ، وما هي بصحيحة .

- ١٣٦ -

على أن قول الله في الإماء (فَإِذَا أَحْصَيْتَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ ^(١))
فَمَلَكَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٢)) - : إِذَا اسْلَمْنَ ،
لَا إِذَا تُكَيِّنَ فَأُصِيبَ بِالنِّكَاحِ ، وَلَا إِذَا أُعْتِقْنَ وَإِنْ لَمْ يُصَبَّنِ .

٣٩٠ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : أَرَأَيْتَ تَوَقَّعُ الْإِحْصَانَ عَلَى مَعَانِي ^(٣) مُخْتَلَفَةٍ ؟

٣٩١ - قِيلَ : نَعَمْ ، جَمَاعُ الْإِحْصَانِ أَنْ يَكُونَ دُونَ التَّحْصِينِ
مَانِعٌ مِنْ تَنَاوُلِ الْحَرَمِ . فَلَا إِسْلَامَ مَانِعٌ ، وَكَذَلِكَ الْحَرِيَّةُ مَانِعَةٌ ،
وَكَذَلِكَ الزَّوْجُ وَالْإِصَابَةُ مَانِعٌ ، وَكَذَلِكَ الْجَبَسُ فِي الْبُيُوتِ مَانِعٌ ، وَكُلُّ
مَانِعٍ أَحْصَنَ . قَالَ اللَّهُ ^(٤) : (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُؤْسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمُ
مِنْ بَأْسِكُمْ ^(٥)) . وَقَالَ : (لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ ^(٦))
يَعْنِي : مَمْنُوعَةٍ .

٣٩٢ - ^(٧) قَالَ : وَآخِرُ الْكَلَامِ وَأَوَّلُهُ يَدُلُّ أَنْ عَلَى أَنْ مَعْنَى
الْإِحْصَانِ ، الْمَذْكُورُ عَامًّا ^(٨) فِي مَوْضِعٍ دُونَ غَيْرِهِ - : أَنَّ الْإِحْصَانَ ^(٩)

(١) فِي الْأَصْلِ لِي هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « آيَةٌ » .

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٠) .

(٣) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « مَعَانٍ » بِجَهْدِ الْبَاءِ ، وَهِيَ تَأْجِدُ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي س « وَقَدْ قَالَ اللَّهُ » وَزِيَادَةُ « وَقَدْ » مُوجُودَةٌ فِي الْأَصْلِ فَوْقَ السَّطْرِ ، وَلَكِنَّهَا
بِحِطِّ عِثَابِ لُحْطِهِ .

(٥) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ (٨٠) .

(٦) سُورَةُ الْحَجَرِ (١٤)

(٧) فِي س وَج « قَالَ الْقَافِي » .

(٨) فِي س « عَامٌ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٩) فِي س « لِأَنَّ الْإِحْصَانَ » وَفِي س وَج « لِإِذَا الْإِحْصَانَ » ، وَكُلُّ ذَلِكَ خَطَأٌ ، مُنْشِؤُهُ

إِسْتِبْهَامُ الْكَلَامِ عَلَى النَّاسِخِينَ أَوَّلًا لِلْمُصْحِفِينَ ، فَتَبَيَّرَ إِلَى مَا ظَهَرَ كُلُّ مِنْهُمْ صَوَابًا . فَنِي س

ظَنَّ النَّاسِخَ أَوَّلَ الْمُبْصَحِ أَنْ قَوْلَهُ « عَامًا » خَبَرَ قَوْلَهُ « أَنَّ مَعْنَى الْإِحْصَانِ » فَتَبَيَّرَ إِلَى =

ها هنا الإسلام ، دون النكاح والحرية والتحسين بالجنس والعفاف .
وهذه الأسماء التي يجمعها اسم الإحصان^(١)

الناسخ^(٢) والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع

- ٣٩٣ - قال الله تبارك وتعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ ٤٠
أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ^(٣) لِلَّذِينَ وَالِافْرِينَ
بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ^(٤))
٣٩٤ - قال الله : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ^(٥))

= « عام » بالرفع ، وجعل هو والآخرون أن قوله « أن الإحصان مهنا الإسلام » الخ :
تعليل لما قبله فنبهوا كلمة « أن » إلى « إذ » أو إلى « لأن » .
والصواب أن قوله « أن الإحصان مهنا الإسلام » جملة في موضع الخبر لقوله
« أن معنى الإحصان » وأن قوله : « المذكور عائداً في موضع دون غيره » وصف
لكلمة « الإحصان » الأولى وضع مقترناً بين اسم « أن » وخبرها . ويكون معنى
الجملة : أن الإحصان الذي ذكر عاماً في بعض المواضع : يراد به الإسلام ، وأن هنا
هو المراد بالإحصان هنا .

(١) في لسان العرب : « أصل الإحصان : المنع . والمرأة تكون محصنة بالإسلام والعفاف
والحرية والتزوج » . وفيه أيضاً : « قال الأزهرى : والأمة إذا زوجت جاز أن يقال :
قد أحصنت ، لأن تزويجها قد أحصنها ، وكذلك إذا أعطت فهي محصنة ، لأن عطيها
قد أحصنها ، وكذلك إذا أسلمت ، فإن إسلامها إحصان لها » . وقال الراغب
في المفردات : « الحصان - بفتح الحاء - في الجملة : المحصنة ، إما بفتحها أو تزويجها ،
أو جماع من صرفها وحرثتها » .

(٢) في س وج « باب الناسخ » الخ وكلمة « باب » ليست في الأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : المتقين » .

(٥) سورة البقرة (١٨٠) .

(٦) في س « وقال » وفي ج « قال الشافعي : وقال الله جل ثناؤه » . وكلاما مخالف

لما في الأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : في أهله من معروف ، الآية »

أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ، فَإِنْ خَرَجْنَ
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ^(١) .

٣٩٥ — فَأَنْزَلَ اللَّهُ^(٢) مِيرَاثَ الْوَالِدَيْنِ وَمَنْ وَرِثَ بَعْدَهُمَا
وَمَعَهُمَا^(٣) مِنَ الْأَقْرَبِينَ ، وَمِيرَاثَ الزَّوْجِ مِنْ^(٤) زَوْجَتِهِ ، وَالزَّوْجَةُ
مِنْ زَوْجِهَا .

٣٩٦ —^(٥) فَكَانَتِ الْآيَاتَانِ مُحْتَمِلَتَيْنِ لِأَنَّ تَثْنِيَّتَهُمَا^(٦) الْوَصِيَّةَ
لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ، وَالْوَصِيَّةَ لِلزَّوْجِ^(٧) ، وَالْمِيرَاثَ مَعَ الْوَصَايَا ،
فَيَأْخُذُونَ بِالْمِيرَاثِ وَالْوَصَايَا ، وَمُحْتَمَلَةٌ بِأَنْ تَكُونَ^(٨) الْمَوَارِيثُ نَاسِخَةٌ
لِلْوَصَايَا .

٣٩٧ —^(٩) فَلَمَّا احْتَمَلَتِ الْآيَاتَانِ مَا وَصَفْنَا كَانَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ
مَطْلَبُ الدَّلَالَةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، فَمَا لَمْ يَجِدُوهُ^(١٠) نَصًّا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، طَلَبُوهُ

-
- (١) سورة البقرة (٢٤٠) .
 - (٢) في ج « قال الثاني : وأنزل الله » .
 - (٣) في س « أو سهماء » . وهو خلاف الأصل .
 - (٤) في ج « عن » وهو خطأ .
 - (٥) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .
 - (٦) في ج « تثبت » بالافراد . وهو غير جيد إلا على تأويل .
 - (٧) في ج « للزوجية » وهو خطأ . وفي س « للزوجة » ، وهو صواب في المعنى ، لأن
المراد بالزوج هنا الزوجة ، و « الزوج » مما يطلق على كل من الزوجين ، وهي
اللفظة العالية ، وقد جاء بها القرآن .
 - (٨) في س « لأن تكون » وهو خلاف الأصل .
 - (٩) في ج « فلما لم يجدوه » وهو خطأ .

- ١٣٩ -

في سنة رسول الله ، فإن وجدوه فما قبلوا^(١) عن رسول الله فعن الله قبلوه ، بما افترض^(٢) من طاعته .

٣٩٨ - وَوَجَدْنَا أَهْلَ الْفُتْيَا وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي ، مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ - : لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ حَامَ الْفَتْحِ : « لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ ، وَلَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ » . وَيَأْتُرُونَهُ^(٣) عَنْ مَنْ حَفِظُوا عَنْهُ تَمَنَّى لِقَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي .

٣٩٩ - فَكَانَ هَذَا تَقْلًا مَائَةً عَنْ مَائَةٍ ، وَكَانَ أَقْوَى فِي بَعْضِ الْأُمُورِ^(٤) مِنْ تَقْلٍ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ . وَكَذَلِكَ وَجَدْنَا أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَيْهِ مُجْمِعِينَ^(٥) .

٤٠٠ - قَالَ^(٦) : وَرَوَى بَعْضُ الشَّامِيِّينَ حَدِيثًا لَيْسَ مِمَّا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ ، فِيهِ : أَنَّ بَعْضَ رِجَالِهِ مَجْهُولُونَ ، فَرَوَيْنَاهُ^(٧) عَنْ النَّبِيِّ . مُنْقَطِعًا^(٨) .

-
- (١) في ج « فيما قبلوا » وهو خطأ .
 (٢) في ج « مما افترض » وهو خطأ . وفي س و س « بما افترض عليهم » وكلمة « عليهم » تاجئة في الأصل بين السطرين بخط جديد يخالف خطه .
 (٣) « أثر الحديث » : قوله ، بابه : نصروا وضرب .
 (٤) في ج « الأمور » وهو خطأ ويخالف للأصل .
 (٥) في س و ج « مجتمعين » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في ج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
 (٧) في ج « ورويناه » وهو مخالف للأصل .
 (٨) يعني أنه رواه من جهة المجازين منقطعا ، ومن جهة الشاميين متصلا ، في إسناده رواة مجهولون .

- ٤٠١ - وإنما قبلناه بما وصفت^(١) من نفل أهل المغازي^(٢)
 وإجماع العامة عليه ، وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه ، واعتمدنا على
 حديث أهل المغازي طائفاً وإجماع الناس .
 ٤٠٢ - أخبرنا سفيان^(٣) عن سليمان الأحول عن مجاهد أن
 رسول الله قال : « لا وصية لوارث^(٤) »

- (١) في « بما وصفتنا » وفي ج « كما وصفتنا » وكلاما يخالف للأصل .
 (٢) في س وج « أهل العلم بالمغازي » وكلمة « العلم » مكتوبة بهامش الأصل بخط آخر ،
 وزاد كاتبها حرف الباء موصولا بكلمة « المغازي » وهو تصرف غير جيد عن صنعه .
 (٣) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٤) في س « أخبرنا ابن عينة » وفي ج « أخبرنا سفيان بن عينة » وهو هو ، ولكن
 الأصل ما أثبتنا .
 (٥) روى الشافعي الحديث بهذا الاسناد في الأم (٤ : ٢٧) ثم قال : « وما وصفت من
 أن الوصية للوارث منسوخة بآي الموارث ، وأن لا وصية لوارث - مما لا أعرف
 فيه عن أحد ممن لقيت خلافاً » .
 ورواه ثانياً بنفس الاسناد (٤ : ٣٦) ثم قال : « ورأيت متظاهراً عند عامة
 من لقيت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته عام
 الفتح : لا وصية لوارث . ولم أر بين الناس في ذلك اختلافاً » .
 ورواه ثالثاً - بالاسناد عينه فقال (٤ : ٤٠) : « فوجدنا الدلالة على أن الوصية
 للوالدين ، والأقربين الوارثين منسوخة بآي الموارث من وجهين : أحدهما : أخبار
 ليست بمتصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة المجازين . منها : أن سفيان
 بن عينة أخبرنا عن سليمان الأحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
 لا وصية لوارث . وغيره يثبت بهنا الوجه . ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثنا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم يمثل هذا المعنى . ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان يختلفوا في أن
 الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث » .
 هنا إسناد المجازين القوي أشار إليه الشافعي ، ولم أجد إسناد الثأمين من روايته ،
 ولكن وجدته من رواية غير الشافعي . وهو حديث صحيح بأسانيد صحاح ، ويظهر
 أن رواية الثأمين التي وصلت للشافعي كان في إسنادها رجال مجهولون ، أو كان في
 إسنادها من لم يعرفه الشافعي فلم يطمئن إلى الثقة بروايته . وقد جاء الحديث من رواية
 أبي أمامة ، ومن رواية عمرو بن خزيمة ، ومن رواية غيرهما :
 =

فروى الترمذى (٢ : ١٦ طبة بولاق و ٣ : ٦٨٩ - ١٩٠ من شرح للباكونورى)
من طريق إسماعيل بن عياش : « حدثنا شريحيل بن مسلم الخولاني عن أبي
أمامة الباهلي قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته في
حجة الوداع : إن الله قد أعطى لكل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث »
وذكر الحديث بطوله . قال الترمذى : « وهو حديث حسن صحيح » وفي بعض نسخته
« حسن » ولم يذكر التصحيح . وهو الذي نقله عنه ابن حجر في الفتح (٥ : ٢٧٨)
ولكن هل ابن الترمذى في الجوهر التي (٦ : ٢٦٤) من الترمذى تصحيحه .
ورواه أيضا أحمد في المسند (٥ : ٢٦٧) وأبو داود (٣ : ٧٣) وابن ماجه (٢ :
٨٣) والبيهقي (٦ : ٢٦٤) : كلهم من طريق إسماعيل بن عياش . وروى البيهقي عن
أحمد بن حنبل قال : « إسماعيل بن عياش مروي عن الثامنين صحيح ، وما روى عن
أهل الحجاز فليس بصحيح » ثم قال البيهقي : « وكذا قال البخاري وجماعة من
المفاتيح ، وهذا الحديث إنما رواه إسماعيل عن شامي » . وقال ابن حجر في الفتح :
« وهذا من روايته عن شريحيل بن مسلم ، وهو شامي ثقة ، وصرح في روايته
بالتحديث عند الترمذى » .
أقول : وإسماعيل ثقة ، قد تكلمت عنه بأسباب في فروع على الترمذى (١ :
٢٣٧ - ٢٣٨) وشريحيل تابعي شامي ثقة كما قال ابن حجر ، فالإسناد صحيح
لامتن به .
وقد وجدت الحديث عن أبي أمامة إسناداً آخر : قال ابن الجارود (ص ٤٢٤) :
« حدثنا أبو أيوب سليمان بن عبد الحميد البهراني قال ثنا يزيد بن عبد ربه
قال ثنا الوليد بن مسلم قال ثنا ابن جابر وحدثني سلم بن عامر وغيره عن
أبي أمامة وغيره ممن شهد خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ،
فكان فيما تكلم به : ألا إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ، ألا
لأوصية لوارث » . وهذا إسناد صحيح ، تكلموا في بعض رجاله بما لا يضيف حديثهم ،
وقد يكون هذا الإسناد هو الذي يشير الثامني إلى جهالة بعض رواة ، ولله سمع من
أحد الرواة عن الوليد بن مسلم ، فلم يقتب من إسناده ، وإله أعلم بذلك .
وروى الترمذى أيضا (٢ : ١٦) من طريق قتادة « عن شهر بن حوشب
عن عبد الرحمن بن عثم عن عمرو بن خارجة : أن النبي صلى الله عليه وسلم =

— ١٤٢ —

٤٠٣ — ^(١) فاستدلنا بما وصفت ، من ثقل مائة أهل المغازي .
عن النبي أن « لا » ^(٢) وصية لوارث « - : على أن الموارث ناسخة
للوصية للوالدين والزوجة ، مع الخبر المنقطع عن النبي ، وإجماع العامة
على القول به .

٤٠٤ — ^(٣) وكذلك قال ^(٤) أكثر العامة : إن الوصية للأقرين .

= خطب على ناقه ، وأما تحت جرائها ، وهي تقصع بجرتها ، وإن لعابها
يسيل بين كفتي ، فسمته يقول : إن الله أعطى كل ذي حق حقه ،
ولا وصية لوارث « وذكر الحديث . قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح »

ورواه أيضا ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ق ١ ص ١٣١ - ١٣٢) وأحمد في
السند بأحد عشر إسناداً (٤ : ١٨٦ - ١٨٧ و ٢٣٨ - ٢٣٩) والنسائي (٢ :
١٧٨) وابن ماجه (٢ : ٨٢ - ٨٣) والدارمي (٢ : ٤١٩) والبيهقي (٦ : ٢٦٤) :
كلهم من طريق قتادة . وهذا الحديث أيضا مما يحتمل أن يكون هو الذي أشار إليه
القاضي ، لأن في إسناده عند أحمد (٤ : ١٨٦) عن عبد الرزاق عن الثوري عن
اليث « عن شهر بن حوشب قال : أخبرني من سمع النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن
ابن أبي ليلى أنه سمع عمرو بن بخرجة » .

وأرجو أن أوفق إلى تحقيق هذا الحديث بأسايد عند الكلام عليه في شرحي على
الترمذي ، إن شاء الله تعالى ، وأسأله التوفيق والعون .

وقال ابن حجر في الفتح (٥ : ٢٧٨) بعد أن ذكر أحاديث آخر في الباب :
« ولا يخلو إسناده كل منها عن مقال ، لكن مجموعها يقتضي أن الحديث أصلاً ، بل
جنح القاضي في الأم إلى أن هذا المتن متواتر » ثم قل كلام القاضي الذي في « الرسالة »
هنا . وقد بحث عنه في « الأم » فلم أجد إلا ما هلت عنها آقا ، فله في موضع لم أراه .
ثم قال ابن حجر : « وقد نازع الفخر في كون هذا الحديث متواتراً » ومنازعة الفخر
ليست مبنية إلا على الاحتمالات العقلية ، ولم يحقق المسئلة على قواعد الفن الصبيحة .
انظر تفسير الفخر (١ : ٦٤٠ - ٦٤١ من طبعة بولاق الأولى) .

وقد ذهب ابن خزم أيضاً إلى أن هذا المتن متواتر ، فقال في المحلى (٩ : ٣١٦) :
« لأن الكوفاً قلت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا وصية لوارث »

(١) هنا في « و ج زيادة » قال القاضي .

(٢) روي في الأصل « ألا » .

(٣) هنا في ج زيادة « قال القاضي » .

(٤) في ج « قول » بدل « قال » وهو مخالف للأصل .

منسوخة زائلٌ فَرَضُها : إذا كانوا وارثين . فبالمراث ، وإن ^(١) كانوا
غير وارثين فليس بفرضٍ أن يُوصى لهم .

٤٠٥ - إلا أن طاوساً وقليلاً منه قالوا : نُسِختِ الوصيةُ
لِلوَالِدِينَ ، وَتَبَتَّ لِلقَرَابَةِ غير الوارثين . فَن أَوْصَى لغير قرابةٍ لم
يَجْزُ ^(٢) .

٤٠٦ - ^(٣) فلما احتملت الآيةُ ما ذهب إليه طاوسٌ ، من أن
الوصيةَ للقَرابةِ ثابتةٌ ، إذ لم يكن ^(٤) في خبر أهل العلم بالمنازى ٤١
إلا أن النبي قال : « لا وصيةَ لوارثٍ » - : وجبَ عندنا على أهل
العلم طلبُ الدلالةِ على خلافِ ما قال طاوسٌ ^(٥) أو موافقتهِ :

٤٠٧ - فوجدنا رسولَ الله حَكَمَ في سِتَّةِ مملوكين كانوا
لرجلٍ لا مالَ له غَيْرُهُمْ ، فَأَعْتَقَهُمْ عِنْدَ المَوْتِ - : فَجَزَّأَهُم النبيُّ ثَلَاثَةَ
أجزاءٍ ، فَأَعْتَقَ اثْنين وأَرْقَى أَرْبَعَةً .

(١) في س و - « وإذا » وكانت في الأصل « وإن » ثم غيرهما بعضُ الفارثين بخط
مخالف لخطه فجعلها « وإذا » .

(٢) في ج « لم تجز » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في - زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .

(٤) في س « إذا لم يكن » وهو مخالف للأصل ، وفي ج « إذ لم تكن » وهو خطأ ظاهر .

(٥) في النسخ الثلاث الطبوعة « على خلاف ما قال طاوس في الآية » وكذلك ، في النسخة

المقروءة على ابن جماعة . وزيادة « في الآية » مكتوبة بحاشية الأصل على بين السطور

بخط جديد ، ووضع كاتبها في الأصل علامة لموضعها بعد كلمة « موافقته » فأخطأ

الناسخون في إدخالها في الأصل ، وأخطأوا أيضاً موضعها التي أرادها كاتبها ، ولإلجاءة

بالكلام إلى زيادتها .

- ٤٠٨ - (١) أخبرنا بذلك عبد الوهاب (٢) عن أيوب (٣) عن أبي
قِلَابَةَ (٤) عن أبي المَهْلَبِ (٥) عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عن النبي (٦).
٤٠٩ - قال (٧): فكانت دِلَالَةُ السُّنَّةِ في حديث عِمْرَانَ
بن حُصَيْنٍ يَلْتَمِزُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَنْزَلَ عِتْقَهُمْ في المرض (٨) وصِيَّةً .

- (١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في س وج زيادة « الثقل » وليست في الأصل وهو : عبد الوهاب بن عبد المجيد
الثقل ، وهو همة ، ولد سنة ١٠٨ أو ١١٠ ومات سنة ١٩٤ .
(٣) في س و س زيادة « السخني » ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
و « السخني » بفتح السين المهملة وإسكان الخاء المعجمة .
(٤) « قِلَابَة » بكسر القاف وتخفيف اللام . وأبو قِلَابَة : هو عبد الله بن زيد الجرمي -
فتح الجيم وإسكان الراء - البصري .
(٥) « المهلب » بضم الميم وفتح الهاء وتقديد انلام المفتوحة . وأبو المهلب : هو الجرمي
البصري ، واختلف في اسمه . وهو عم أبي قِلَابَة ، وهو بصري تابعي ثقة .
(٦) في ج زيادة كلمة « الحديث » . وأما في س فانه ذكر الحديث كله نصاً ، وكلاهما
غائب للأصل . والحديث أشار إليه الشافعي في الأم في موضعين من كتاب الوصايا
(٤ : ٢٤ و ٢٧) ورواه في اختلاف الحديث (٧ : ٣٧٠ - ٣٧١ من هامش
الأم) : « أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قِلَابَةَ عن أبي المَهْلَبِ
عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ : أن رجلاً من الأنصار أوصى عند موته ، فأعتق
سبعة ممالك ، ليس له مال غيرهم ، أو قال : أعتق عند موته ستة ممالك ،
ليس له شيء غيرهم ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، قال فيه قولاً
شديداً ، ثم دعاهم فجزأهم ثلاثة أجزاء ، فأفرغ بينهم ، فأعتق اثنين
وأرق أربعة » .

- ورواه أيضا أحمد في السند (٤ : ٤٢٦ و ٤٢٨ وفي مواضع آخر) ومسلم (٢ :
٢٣) وأبو داود (٤ : ٥٠ - ٥١) والترمذي (١ : ٢٥٥) والنسائي (١ : ٢٧٨)
وان ماجه (٢ : ٣١) .

- (٧) في س وج « قال الشافعي » وهو غائب للأصل
(٨) في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة : « إن مات المتق في المرض » . وهي مكتوبة بحاشية
الأصل بخط جديد .

- ٤١٠ - والذي أعتقهم رجلٌ من العرب ، والعربي إنما يملك من لا قرابةَ بينه وبينه من العجم . فأجاز النبيُّ لهم الوصية .
- ٤١١ - فدلَّ ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة : بطلت للعبيد المعتقين ، لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق .
- ٤١٢ - ودلَّ ذلك على أن لا وصية لميت إلا في ثلث ماله . ودلَّ ذلك^(١) على أن يُردَّ ما جاوز الثلث في الوصية ، وعلى إبطال^(٢) الاستسعاء^(٣) ، وإثبات القسم والقرعة .
- ٤١٣ - وبطلت^(٤) وصية الوالدَيْن ، لأنهما وارثان ، وثبتت ميراثهما .
- ٤١٤ - ومن أوصى له الميت من قرابة وغيره : جازت الوصية ، إذا لم يكن وارثا .
- ٤١٥ - وأحبُّ إلىَّ لو أوصى لقرابته .
- ٤١٦ - وفي القرآن ناسخٌ ومنسوخٌ غيرُ هذا ، مُفرَّقٌ في مواضعه ، في كتاب (أحكام القرآن) .
- ٤١٧ - وإنما وصفت^(٥) منه مجللاً يُستدلُّ بها على ما كان في

(١) كلمة « ذلك » سقطت من جميع النسخ المطبوعة ، وهي ثابته في الأصل والسخة .
 (٢) في س و ج « ودل على إبطال » وزيادة « دل » ههنا بخلافه للأصل .
 (٣) في س « الاجتهاد » بدل « الاستسعاء » وهو تصحيف قبيح .
 (٤) في س و ج « فبطلت » وهو مخالف للأصل .
 (٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٦) في س « وضعت » وهو مخالف للأصل .

- ١٤٦ -

معناها^(١)، ورأيت أنها كافية في الأصل مما^(٢) سكّته عنه . وأسأل
الله العصمة والتوفيق .

٤١٨ - ^(٣) وأثبتت ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها
الله مفسّراتٍ ومُجَلِّلاً ، وسنن رسول الله معها وفيها ، ليعلم من علم
هذا من علم (الكتاب) - : الموضع الذي وضع الله به نبيه من كتابه
ودينه وأهل دينه .

٤١٩ - ويعلمون^(٤) أن أتباع أمره طاعة الله ، وأن سنته
تبع لكتاب الله فيما أنزل ، وأنها لا تخالف كتاب الله أبداً .

٤٢٠ ويعلم من فهم (هذا الكتاب) أن البيان يكون من
وجوه ، لا من وجه واحد ، يجمعها أنها عند أهل العلم بينة ومُشْتَبِهَةٌ
البيان^(٥) ، وعند من يقصر علمه مختلفة البيان .

(١) في النسخ الثلاث المطبوعة « في مثل معناها » وكلمة « مثل » مكتوبة في الأصل بين
السطور بخط غير خطه .

(٢) في « ما » بدل « مما » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في « و » زيادة « قال القاضي » .

(٤) في « ويعلمون » كأنه منصوب عطفاً على « يعلم » في الفقرة السابقة . ولكن هنا
مخالف للأصل ، والنون ثابته فيه واضحة ، وكذلك هي ثابته في النسخة المقروءة على
ابن جماعة ، فكان القاضي يريد هنا استئناف الكلام ، تهوية له ، وإن كان مسطوفاً
في المعنى على ما قبله .

(٥) يعني أن وجوه البيان عند أهل العلم بعضها بين لا يحتاج إلى إيضاح وإيمان ، وبعضها
مشتبّه ، يحتاج إلى دقة نظر وعناية ، ليعلم الناسخ من النسخ ، وليجمع بين الأدلة
التي ظاهرها التضارب . وأما عند غير أهل العلم فاتها كلها مختلفة البيان ، لا يدرك
وجه الكلام ، ولا يعرف ما يجمع به بين الأدلة ، وذلك كنحو ماضى في أنواع البيان ،
انظر الفقرات (٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥) . ويظهر أن هذا المعنى لم يوضح
لناسخين فغيروا الكلام بالحذف أو بالزيادة : ففي النسخة المقروءة على ابن جماعة « بينة

باب

الفرائض التي أنزل الله^(١) نصاً

٤٢١ — قال الله جل ثناؤه : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ^(٢))
ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ
شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ^(٣)) .

٤٢٢ — قال الشافعي : فالمحصنات^(٤) ما هنا البوائغ الحراير .
وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لما في مختلفة .

٤٢٣ — وقال : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ^(٥)) وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ
إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ .
وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ . وَيَذَرُهَا
الْعَذَابُ^(٦) أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ . وَالْخَامِسَةَ
أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ^(٧)) .

مشتبهة البيان ، بحذف الواو ، ووضع فوق موضع الواو بين الكلمتين علامة الصبة
« سم » بالعلم الأحمر ، وهو خطأ ظاهر ، لا يوصف أبداً بالصبة ، والواو تاجية في
الأصل واضحة . وأما في « وج » فكذب هكذا : « بينة غير مشتبهة البيان » وزيادة كلمة
« غير » إفساد للمنى .

- (١) في « وج » « أنزلها الله » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٣) سورة التور (٤) .
- (٤) في النسخ الثلاث المطبوعة « المحصنات » بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : إن كان من الكاذبين » .
- (٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إن كان من الصادقين » .
- (٧) سورة التور (٦ - ٩) .

٤٢٤ — ^(١) فلما فرّق الله بين حكم الزوج والقاذف سواء ، فحدّ القاذف سواء ، إلا أن يأتي بأربعة شهداء على ما قال ، وأخرج الزوج باللّعان ^(٢) من الحدّ - : دلّ ذلك على أن قذفة المحصنات ، الذين أريدوا بالجلد : قذفة الحرائر البوالغ غير الأزواج .

٤٢٥ — وفي هذا الدليل ^(٣) على ما وصفت ، من أن القرآن عربي ، يكون منه ظاهره ^(٤) جابّاً ، وهو يراد به الخاص ، لا أن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى ، ولكن كل واحدة منهما على ما حكم الله به ، فيفرّق بينهما حيث فرّق الله ، ويجمعان حيث جمع الله :

٤٢٦ — فإذا اتّعن الزوج خرج من الحدّ ، كما يخرج الأجنيون بالشهود ^(٥) ، وإذا لم يلتعن - وزوجته حرة بالغة - : حدّ .
٤٢٧ — قال ^(٦) : وفي السجّاني ^(٧) وزوجته أنزلت آية اللّعان ، ولاعن النبيّ بينهما ^(٨) فحكى اللّعان بينهما سهل بن سعد الساعديّ ،

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س « بالاتّعان » والكلمة مكتوبة في الأصل « بالعان » ثم تصرف فيها بعض الكاتبين فأصلحها إصلاً ظاهراً ليجعلها « بالاتّعان » .

(٣) في س وج « دليل » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « ظاهر » بدون الضمير ، وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في س « كما يخرج الأجنيون منه بالشهود » وكلمة « منه » ليست في الأصل .

(٦) في س وج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٧) « السجّاني » يفتح العين المهملة وإسكان الجيم والنون ، واسمه « عويمر » بالتصغير وآخره راء .

(٨) في س « ولاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما » ، وفي ج « فلاعن النبيّ صلى الله عليه وسلم بينهما » وكلاهما مخالف للأصل .

وحكاه ابن عباس ، وحكى ابن عمر حضور لعان^(١) عند النبي^(٢) ،
فاحكى منهم واحد^(٣) كيف لفظ النبي^(٤) في أمرهما باللعان .

٤٢٨ - وقد حكوا مما أحكاما لرسول الله ليست نصا في
القرآن ، منها : تفرقه بين المتلاعتين ، وقية الولد ، وقوله : « إن
جاءت به هكذا^(٥) فهو للذي يتهمه » جاءت به على الصفة^(٦) ، وقال :
« إن أمره لبين لولا ما حكى الله^(٧) » . وحكى ابن عباس أن النبي^(٨)
قال عند الخامسة : « قفوه ، فإنها موجهة^(٩) » .

٤٢٩ - « فاستدلنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه
من الحديث ، ويدعون بعض ما يحتاج إليه منه - وأولاه أن يحكى
من ذلك : كيف لأعن النبي^(١٠) بينهما - : إلا علما بأن أحدا قرأ كتاب

(١) « لعان » بالتكرار في الأصل ، وتحت الثون فيه كسرتان ، وفي س و ج « اللعان »
بالضرب ، وهو مخالف للأصل .

(٢) الطر روايتهم في امر المشور (٥ : ٢١ - ٢٤) .

(٣) في س « واحد منهم » بالتقديم والتأخير ، وهو خطأ من الناسخ .

(٤) في س و ج « كيف كان لفظ النبي » وزيادة « كان » خلاف للأصل .

(٥) في س و ج « كذا » بدل « هكذا » وهو مخالف للأصل .

(٦) في النسخ الثلاث للطبعة « على تلك الصفة » وكلمة « تلك » مزودة بحاشية الأصل
بخط آخر .

(٧) في س و ج « لولا ما حكم الله » وهو مخالف للأصل ، والراد : لولا ما حكم الله في
كتابه من اللعان . ويؤيده رواية البخاري وغيره « لولا ما مضى من كتاب الله لكان
لي ولها شأن » .

(٨) يعني : أن هذه المصيبة توجب التاب لمن حلف كاذبا ، إذ لو اعترف قبل أن يحلف
قصد وجب عليه الحد ، وهو كفارة لذنبه .

(٩) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(١٠) كلمة « النبي » لم تذكر في س سهواً من الناسخ ، وهي تاجبة في الأصل ، وفي س
و ج « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

- ١٥٠ -

اللهِ يَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا لَاعَنَ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ .

٤٣٠ - فَأَكْتَفَوْا بِآيَةِ اللَّهِ اللَّعَانِ بِالْمَدَدِ وَالشَّهَادَةِ لِكُلِّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، دُونَ حِكَايَةِ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ حِينَ لَاعَنَ يَنْهَمَا^(١) .

٤٣١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٢) غَايَةُ الْكِفَايَةِ مِنْ

اللَّعَانِ وَعَدَدِهِ .

٤٣٢ - ثُمَّ حَكَى بَعْضُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ فِي الْفُرْقَةِ يَنْهَمَا كَمَا

وَصَفَتْ .

٤٣٣ - وَقَدْ وَصَفْنَا سَنَنَ رَسُولِ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ هَذَا^(٣) .

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٥ : ١١١) :

« فِيمَا حُكِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ لَاعَنَ بَيْنَ أَخَوَيْ بَنِي الْمُجَلَّانِ ، وَلَمْ يَتَكَلَّفْ أَحَدُهُ حِكَايَةَ حُكْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي اللَّعَانِ ، أَنْ يَقُولَ : قَالَ لِلزَّوْجِ : قُلْ كَذَا ؛ وَلَا لِلرَّأَةِ : قُولِي كَذَا ، إِنَّمَا تَكَلَّفُوا حِكَايَةَ جُمْلَةِ اللَّعَانِ - : دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا نَسَبَ اللَّعَانَ حِكَايَةً فِي كِتَابِهِ ، فَإِنَّمَا لَاعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمُتَلَاعِنِينَ بِمَا حَكَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ ، وَقَدْ حَكَى مَنْ خَضَرَ اللَّعَانَ فِي اللَّعَانِ مَا احتِيجَ إِلَيْهِ ، مِمَّا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ » .

وَقَوْلُهُ « بِمَا حَكَّمَ اللَّهُ » أَرْجَحُ أَنْ سَوَاهُ « بِمَا حَكَى اللَّهُ » .

(٢) فِي « وَاس » وَفِي كِتَابِ اللَّهِ « وَالْوَاوُ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِحُطٍّ غَيْرِ خَطِّهِ » .

(٣) هُنَا فِي جُزْأَيْهِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) مَضَى فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا فِي (بَابِ مَا أَبَانَ اللَّهُ لِحُفَّتِهِ مِنْ فُرْسِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ مَا أَوْسَى إِلَيْهِ . الْحُجَّ فِي الْفُرَاتِ (٢٩٨ - ٣٠٩) .

وَالشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَصَّلَ عَنِّي جِدًّا ، كَتَبَهُ فِي الْأَمِّ (٥ : ١١٣ - ١١٤) يَجِبُ أَنْ نُلْصِقَهُ بِكَلَامِهِ هُنَا ، لِعَمَلِنَا لَهُ وَيَأْتِي ، لِأَنَّهُ بِمَوْضِعِ (الرَّسَالَةِ) أَشْبَهَ :

قال الشافعي : ففى حُكْم أَلْعَانِ فى كِتَابِ اللَّهِ ، ثم سَنَدَ رَسولُ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم - : دَلَالٌ وَاضِحٌ ، يَنْبَغى لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَنْتَدِبُوا بِمَعْرِفَتِهِ (١) ، ثُمَّ يَتَحَرَّوْا أَحْكَامَ رَسولِ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم فى غَيْرِهِ عَلَى مِثَالِهِ (٢) ، فَيُؤَدُّونَ (٣) الْقَرَضَ ، وَتَتَنَفَّى عَنْهُمْ الشُّبُهَةُ الَّتِى عَارِضٌ بِهَا مِنْ جَهْلِ لِسَانِ الْعَرَبِ وَبَعْضِ الشُّنَنِ ، وَغِيَرَةٍ عَنْ مَوْضِعِ الْحُجَّةِ .

مِنْهَا : أَنْ عُوَيْرًا سَأَلَ رَسولَ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم عَنْ رَجُلٍ وَجَدَ نَعِ امْرَأَتَهُ رَجُلًا ، فَكَرِهَ رَسولُ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم الْمَسْأَلَةَ . وَذَلِكَ أَنْ عُوَيْرًا لَمْ يُخْبِرْهُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ .

وَقَدْ أَخْبَرَنَا إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أبْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى اللَّهُ عليه وسلم قَالَ : « إِنْ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فى الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فَحْرًا مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ » . وَأَخْبَرَنَا أبْنُ عِيْنَةَ عَنْ أبْنِ شِهَابٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صلى اللَّهُ عليه وسلم مِثْلَ مَعْنَاهُ .

قَالَ اللَّهُ عزَّ وَجَلَّ : [لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدِّلَكُمْ تَسْؤُكُمْ ، وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ الْقُرْآنُ تُبَدِّلَكُمْ ، عَمَّا اللَّهُ عَنْهَا ، وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ . قَدْ سَأَلْنَا قَوْمَهُ مِنْ قَبْلِكَ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ (٤)] . قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : كَانَتْ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا فِيمَا لَمْ يَنْزَلْ ،

(١) كُنَّا فى الْأَمِّ ، وَلَمَّا جَعَلَهُ « لِمَعْرِفَتِهِ » بِاللَّامِ .

(٢) فى الْأَمِّ « أَمَّا » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) فى الْأَمِّ « فَهُوَ دُونَ » وَكُتِبَ مَصْحُوحًا بِحَاشِيَتِهَا مَا يُعِيدُ تَصْحِيحَهَا بِمَا أَثْبَتْنَا .

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (١٠١ وَ ١٠٢) .

إذا كان الوحيُ ينزلُ بمكروه ، لما ذكرتُ من قول الله تبارك وتعالى ،
ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيره فيما في معناه .

وفي معناه كراهية لكم أن تسألوا عما لم يُحرّم ، فإن حرّمه الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم : حرّم أبداً ، إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه ، أو ينسخ على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم سنة بسنة^(١) .

وفيه دلائل على أن ما حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرامٌ بإذن الله تعالى إلى يوم القيامة ، بما وصفتُ وغيره ، من افتراض الله تعالى طاعته في غير آية من كتابه ، وما جاء عنه صلى الله عليه وسلم ، بما قد وصفته في غير هذا الموضع .

وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وردت عليه هذه المسئلة ، وكانت حُكماً - : وقف عن جوابها ، حتى أتاه من الله عز وجل الحكم فيها ، فقال لعويمير : « قد أنزل الله فيك وفي صاحبك » فلاعن بينهما ، كما أمر الله تعالى في اللعان ، ثم فرّق بينهما ، وألحق الولد بالمرأة وثقاه عن الأب ، وقال له : « لا سبيل لك عليها » ولم يرّد الصداق على الزوج .

فكانت هذه أحكاماً وجبت باللعان ، ليست باللعان بعينه ، فالتول فيها واحد من قولين : أحدهما : أتى سمعتُ ممن أرضى دينه وعقله وعلمه يقول : إنه لم يقض فيها ولا غيرها إلا بأمر الله تبارك وتعالى ، قال :

(١) في الأم « لسنة » باللام ، وهو خطأ .

فَأَمَرُ اللَّهِ إِيَّاهُ وَجْهَان : أحدهما : وَحْيٌ يُنْزَلُهُ فَيُتْلَى عَلَى النَّاسِ ، والثاني : رسالةٌ تأتيه عن الله تعالى بأن أفضلَ كُفْلا ، فيفعله .

ولعلَّ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : [وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ]^(١) فَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْكِتَابَ هُوَ مَا يُتْلَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْحِكْمَةُ هِيَ مَا جَاءَتْ بِهِ الرَّسَالَةُ عَنِ اللَّهِ ، مِمَّا يَنْتَسِبُ سَنَةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِأَزْوَاجِ نَبِيِّهِ^(٢) : [وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ]^(٣) .

ولعلَّ مِنْ حُجَّةٍ أَنْ يَقُولَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي الزَّانِي بامرأة الرجل الذي صالحه على النِّمِّ والخلادِمَ : « وَالَّذِي قَسَمْتُ بِيَدِهِ ، لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ . أَمَا إِنْ النِّمِّ وَالْخَلَادِمَ وَدَّ عَلَيْكَ » . وَأَنْ امْرَأَةً رَجِمَتْ إِذَا اعْتَرَفَتْ ، وَجَلَدَ ابْنُ الرَّجُلِ مِائَةَ وَغَرَبَهُ عَامِلًا . وَلَعَلَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا انْتَهَرَ الْوَحْيَ فِي قَضِيَّةٍ لَمْ يُنْزَلْ عَلَيْهِ فِيهَا - : انتظره كذلك في كلِّ قَضِيَّةٍ

وقال غيره: سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهان : أحدهما : مَا يُبَيِّنُ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٤) ، الْمُبَيِّنُ عَنْ مَعْنَى مَا أَرَادَ اللَّهُ بِجَمَلَتِهِ ، خَاصًا وَعَامًا . وَالْآخَرُ : مَا أُلْهِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْحِكْمَةِ ، وَالْهَامُ الْأَنْبِيَاءُ وَحْيٌ . وَلَعَلَّ مِنْ حُجَّةٍ مَنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَنْ يَقُولَ : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهَا يَحْكِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ :

(١) سورة النساء (١١٣) .

(٢) في الأم « لأزواجه » وهو خطأ مطبعي واضح :

(٣) سورة الأحزاب (٣٤) .

(٤) في الأم « ما بين مما في كتاب الله » وهو تعريف ، صحته ما كتبنا .

[إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى ؟ قَالَ : يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمُرُ] ^(١) فقال غير واحد من أهل التفسير : رؤيا الأنبياء وحى ، لقول ابن إبراهيم الذى أمر به بذيجه : [يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمُرُ] ومعرفة أن رؤياه أمرٌ أمَرَ به ، وقال الله تبارك وتعالى لنبيه : [وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ] ^(٢)

وقال غيرهم : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحى ، وبيان عن وحى ، وأمرٌ جعله الله إليه ، بما أَلَمَّهُ من حكمته ، وخصه به من نبوته ، وفرض على العباد اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه .

قال : وليس تعدوا السنن كلها واحداً من هذه المعاني التى وصفت ، باختلاف من حكيت عنه من أهل العلم . وأيضاً كان قد أَلَمَّهُ الله تعالى خلقه ، وفرض عليهم اتباع رسوله فيه .

وفى انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي فى المتباعدتين ، حتى جاءه فلاعن ، ثم سنَّ القرقة ، وسنَّ نقي الولد ، ولم يزدِ الصداق على الزوج وقد طلبه - : دلالة على أن سنته لاتعدو واحداً من الوجوه التى ذهب إليها أهل العلم : بأنها تُبين عن كتاب الله : إما برسالة من الله ، أو إلهام له ، وإما بأمرٍ جعله الله إليه ، لموضعه الذى وضعه من دينه - . وبيان لأمرٍ : منها أن الله تعالى أمره أن يحكم على الظاهر ، ولا يقيم حداً بين اثنين إلا به ، لأن الظاهر يشبه الاعتراف من المقام

(١) سورة الصافات (١٠٢) .

(٢) سورة الإسراء (٦٠) .

عليه الحدُّ ، أو يئنه ، ولا يستعمل على أحدٍ - في حدٍ ولا حتى وجب عليه: دِلالةٌ على كذبه ، ولا يسطى أحداً بدِلالةٍ على صدقه ، حتى تكون الدِّلالة من الظاهر في العام ، لا من الخاص .

فإذا كان هذا ممكنًا في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم - : كان من بعده من الولاة أولى أن لا يستعمل دِلالةٌ ، ولا يقضى إلا بظاهر أبداً .

فإن قال قائلٌ : ما دلُّ على هذا ؟ قلنا : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين : « إن أحداً كما كاذبٌ » . فحكم على الصادق والكاذب حكماً واحداً : أن أخرجهما من الحدِّ . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن جاءت به أُخَيْرٌ فلا أراه إلا قد كَذَبَ عليها ، وإن جاءت به أَدْيَجٌ فلا أراه إلا قد صدَّقَ » فجاءت به على التمت المكروه . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره ليبنُّ لولا ما حكم الله ^(١) » . فأخبر أن صدق الزوج على المتعنة بدِلالةٍ على صدقه أو كذبه بصفتين ، فجاءت دِلالةٌ على صدقه ، فلم يستعمل عليها الدِّلالة ، وأخذ عليها ظاهراً حكم الله تعالى : من أدراء الحدِّ ، وإعطائها الصداق ، مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن أمره ليبنُّ لولا ما حكم الله ^(١) » .

وفي مثل معنى هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : « إنما أنا بشرٌ ، وإنكم تختصمون إلي ، ولعلَّ بعضكم أن يكون ألحنَّ

(١) انظر ما مضى في حاشية رقم (٤٢٨) .

بمحبتة من بعضي ، فأقضى له على نحو ما أسمع منه ، فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار . فأخبر أنه يقضى على الظاهر من كلام الخصمين ، وإنما يحل لهما ويحرم عليهما فيما بينهما وبين الله على ما تعلمان .

ومن مثل هذا المعنى من كتاب الله قول الله عز وجل : [إذا جاءك المناقون قالوا نشهد أنك لرسول الله ، والله يعلم أنك لرسوله ، والله يشهد إن المناقنين لكاذبون ^(١)] فحق رسول الله صلى الله عليه وسلم دماءهم بما أظهروا من الإسلام ، وأقرهم على المناكحة والموارثة ، وكان الله أعلم بدينهم بالسرائر ، فأخبره الله أنهم في النار ، قال : [إن المناقنين في الدرك الأسفل من النار ^(٢)] .

وهذا يوجب على الحكم ما وصفت : من ترك الدلالة الباطنة ، والحكم بالظاهر من القول أو البيعة أو الاعتراف أو الحجة . وكل أن عليهم أن ينتهوا إلى ما انتهى بهم إليه ، كما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم في التلاعنين إلى ما انتهى به إليه ، ولم يتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الله ، وأمضاه على الملائنة ، بما ظهر له من صدق زوجها عليها بالاستدلال بالولد : أن يتحدثا حد الزانية .

فمن بعد من الحكم أولى أن لا يتحدث في شيء ، الله فيه حكم ، أو لرسوله ^(٣) صلى الله عليه وسلم : غير ما حكاه به بعينه ، أو ما كان في معناه .

(١) سورة الناقون (١) .

(٢) سورة النساء (١٤٥) .

(٣) في الأم « ولا لرسوله » وهو خطأ واضح .

٤٣٤ - (١) قال الله : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى
الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ . أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ) (٢) . (فَمَنْ شَهِدَ
مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا) (٣) .

٤٣٥ - (٤) ثم يبين أي شهر هو ، فقال : (شهرُ رَمَضَانَ ٤٣
الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) (٥) هُدًى للناسِ وَيَنبَأُ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ،
فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ، وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ، يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ،
وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ، وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ ، وَلِتُكْمِلُوا
تَشْكُرُونَ) (٦) .

٤٣٦ - قال الشافعي : فاعلمتُ أحداً من أهل العلم بالحديث

وواجبٌ على الحكماء والمفتين أن لا يقولوا إلا من وجبَ لزِمَ من
كتاب الله أو سنة أو إجماع ، فإن لم يكن في واحدٍ من هذه للنازل
اجتهدوا عليه ، حتى يقولوا مثل معناه ، ولا يكون لهم - والله أعلم - أن
يُحَدِّثُوا حُكْمًا ليس في واحدٍ من هذا ولا في مثل معناه) .

(١) في ج « قال الشافعي : وقال الله » وهو مخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (١٨٣ و ١٨٤)

(٣) سورة البقرة (١٨٥) وهنا جزء من الآية ، وقد كتب في الأصل عقب ما قبله بدون
فصل ، فأومأ أنه متصل بما قبله ، ولذلك تصرفت الناس هنا : ففي ج زاد بينهما
كلمة « وقال » ليفصل بين الآيتين ، وفي ب ذكر من الآية الأولى إلى قوله « لعلكم
تتقون » ثم قال « الآية » ثم ذكر قوله « ثم بين أي شهر هو » الخ .

(٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة البقرة (١٨٥) .

قَبْلَنَا تَكَلَّفَ أَنْ يَرَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّ الشَّهْرَ الْمَفْرُوضَ صَوْمُهُ شَهْرُ
رَمَضَانَ الَّذِي بَيْنَ شَعْبَانَ وَشَوَّالٍ ، لِمَعْرِفَتِهِمْ بِشَهْرِ^(١) رَمَضَانَ مِنْ
الشُّهُورِ ، وَاكْتِفَاءً^(٢) مِنْهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَهُ .

٤٣٧ - وَقَدْ تَكَلَّفُوا حِفْظَ صَوْمِهِ فِي السَّفَرِ وَفَطْرِهِ ، وَتَكَلَّفُوا

كَيْفَ قِضَائِهِ^(٣) ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابِي .

٤٣٨ - وَلَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ احْتِجَاجَ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٤)

عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ : أَيُّ شَهْرٍ هُوَ ؟ وَلَا : هَلِ^(٥) هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا ؟

٤٣٩ -^(٦) وَهَكَذَا مَا أُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ جُمْلِ فَرَائِضِهِ : فِي أَنْ عَلَيْهِمْ

صَلَاةٌ وَزَكَاةٌ وَحَجٌّ عَلَى مَنْ أَطَاقَهُ^(٧) ، وَتَحْرِيمُ الزَّانَا وَالْقَتْلِ ،
وَمَا أَشْبَهَ هَذَا .

٤٤٠ - قَالَ^(٨) : وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَنًا^(٩) لَيْسَتْ

(١) فِي « شَهْر » بِحَذْفِ بَاءِ الْجَمْعِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) فِي ج « وَاكْتَفَى » وَهُوَ عَظَائِفٌ لِلْأَصْلِ وَخَطَأٌ أَيْضًا .

(٣) رَمَحَتْ فِي الْأَصْلِ « قِضَاءً » يَوْضَعُ الْهَمْزُ فَوْقَ الْأَلْفِ .

(٤) فِي « وَج » إِلَى لِلْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ عَظَائِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) كَلِمَةُ « هَلِ » سَقَطَتْ مِنْ سِ خطاً .

(٦) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٧) فِي س « أَطَاقَ » وَهُوَ عَظَائِفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ . وَفِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٩) كَتَبْتُ فِي الْأَصْلِ « سُنَنًا » ، وَوَضَعَ عَلَى الْأَلْفِ فَتْحَانِ ، وَكَانَتْ مَكْتُوبَةً فِي النُّسخَةِ
الْمَقْرُوءَةِ عَلَى ابْنِ جُمَاعَةَ بِالنَّصْبِ أَيْضًا ، ثُمَّ كَشَفْتُ الْأَلْفَ ، وَأَصْلَحْتُ لِقْرَأَ « سُنَنِ »
بِالرَّفْعِ بِمَدَادِيْنِ : أَسْوَدَ وَأَحْمَرَمَاءَ ، وَلَكِنْ مَوْضِعُ كَشْفِ الْأَلْفِ فِيهَا وَاضِحٌ ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ
أَنَّ صَحَّتْ فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ هَكَذَا . وَانْظُرْ مَا مَضَى فِي الْقُرَيْنِ (٣٠٧ وَ ٣٤٥) وَمَا
سَيَأْتِي فِي الْفَقْرَةِ (٤٨٥) .

نَصًّا فِي الْقُرْآنِ ، أَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِهَا ، وَتَكَلَّمَ
الْمُسْلِمُونَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ فُرُوعِهَا ، لَمْ يَسُنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا سُنَّةً مَنْصُوصَةً .
٤٤١ - فَمِنْهَا ^(١) : قَوْلُ اللَّهِ ^(٢) : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ ^(٣)) مِنْ
بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ
يَتَرَاجَعَا ^(٤) .

٤٤٢ - ^(٥) فَاحْتَمَلَ قَوْلُ اللَّهِ ^(٦) (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) :
أَنْ يَتَزَوَّجَا زَوْجٌ غَيْرُهُ ، وَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى مَنْ خُوطِبَ
بِهِ : أَنَّهَا إِذَا عُقِدَتْ عَلَيْهَا عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَقَدْ نَكَحَتْ .
٤٤٣ - وَاحْتَمَلَ : حَتَّى يُصِيبَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ ، لِأَنَّ اسْمَ
« النِّكَاحِ » يَقَعُ بِالْإِصَابَةِ ، وَيَقَعُ بِالْعَقْدِ ^(٧) .

٤٤٤ - فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَامْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا ثَلَاثًا
وَنَكَحَهَا بَعْدَهُ ^(٨) رَجُلٌ - : « لَا تَحِلُّ لَهٗ ^(٩) » حَتَّى تَذُوقِيَ عُسَيْلَتَهُ

(١) فِي ج « مِنْهَا » بِحُفِّ الْفَاءِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةُ « فِي الرَّجُلِ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ » التَّطْلِيقُ الثَّلَاثَةُ ، وَلَكِنْ . فِي ج

« الزَّوْجِ » بَدَلُ « الرَّجُلِ » وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى قَوْلِهِ : أَنْ يَتَرَاجَعَا » .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٢٠) .

(٥) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » .

(٦) فِي ج « قَوْلُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٧) فِي ج « وَقَعُ بِالْعَقْدِ مَعَهَا » وَزِيَادَةُ كَلِمَةِ « مَعَهَا » خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَإِفْسَادٌ لِمَعْنَى أَيْضًا
كَأَنَّ هُوَ ظَاهِرٌ .

(٨) فِي س « بَعْدَهَا » وَهُوَ خَطَأٌ مَطْبَعِيٌّ .

(٩) فِي س وَ ج « لَا تَحِلُّ لَهٗ » وَكَلِمَةُ « لَهٗ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ^(١) ، يعنى : يُصِيبُكَ زَوْجٌ غَيْرُهُ . والإِصَابَةُ
النِّكَاحُ^(٢)

٤٤٥ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : فَأَذْكَرَ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
بِعَازِ كَرْتٍ .

٤٤٦ - قِيلَ^(٣) : أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ^(٤) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ^(٥) عَنْ عُرْوَةَ^(٦)
عَنْ مَائِشَةَ^(٧) : « أَنَّ امْرَأَةً رَفَاعَةَ^(٨) جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ فَقَالَتْ : إِنَّ رِفَاعَةَ

(١) « السِّلَّةُ » بالتصغير . قال فى التَّهْيَاةِ : « شَبَّهَ لِقَّةَ الْجَمَاعِ بِذُوقِ الصَّلِّ ، فَاسْتَمَارَ لَهَا
ذُوقًا ، وَإِنَّمَا أَنْتَ لِأَنَّهُ أَرَادَ قِطْعَةً مِنَ الصَّلِّ ، وَقِيلَ : عَلَى إِعْطَائِهَا مَعْنَى النُّطْقَةِ ، وَقِيلَ
الصَّلِّ فِي الْأَصْلِ يَذْكَرُ وَيُؤْتَى ، فَمِنْ صَفَرِهِ مَوْثَاتًا قَالَ : عَيْلَةٌ ، كَقَوْلِهِ وَشَيْبَةُ ،
وَإِنَّمَا صَفَرُهُ إِشَارَةٌ إِلَى الْقَدْرِ الْقَلِيلِ الَّتِى يَحْصُلُ بِهِ الْحُلَّةُ » .
وقال الشريف الرضى فى المجازات النبوية (ص ٢٨٢ - ٢٨٣) : « هذه استعارة
كأنه عليه الصلاة والسلام كنى عن حلالة الجماع بحلولة الصل ، وكأن مخبر المرأة
ومخبر الرجل كالسلة المستودعة فى ظرفها ، فلا يصح الحكم عليها إلا بعد التوق منها ،
وجاء عليه الصلاة والسلام باسم السلة مصغراً : لسرّ لطيف فى هذا المعنى ، وهو أنه
أراد فعل الجماع دفعة واحدة ، وهو ما فعل المرأة به الزوج الأول ، فجعل ذلك بمنزلة
التوق من السلة من غير استئثار منها ، ولا معاودة لأكلها ، فأوقع التصغير على
الاسم ، وهو فى الحقيقة لفعل » .

(٢) جواب « لما » فى قوله « فلما قال رسول الله لامرأة » - : مخوف ، لعلم به وقبام
الليل من سياق الكلام عليه ، كأنه يريد : فلما قال ذلك رسول الله تبين أن المراد
بالنكاح فى الآية إصابة الزوج بإيها بعد الزواج .
(٣) فى ج « قيل له » وكلمة « له » ليست فى الأصل .
(٤) فى ج « سفيان بن عيينة » وهو هو ، لكن كلمة « بن عيينة » ليست فى الأصل .
(٥) فى ج « عن الزهري » والزهري هو ابن شهاب ، ولكن النسب الذى هنا هو الذى
فى الأصل .

(٦) فى ج « عن عروة بن الزبير » وزيادة « بن الزبير » خلاف الأصل .
(٧) فى ج زيادة « زوج النبي صلى الله عليه وسلم » وليست فى الأصل .
(٨) فى ج زيادة « القرظي » وليست فى الأصل .

- ١٦١ -

طَلَّقَنِي^(١) فَبَتَّ طَلَاقِي ، وَإِنْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزَّيْبِ^(٢) تَرَوَّجَنِي ، وَإِنَّمَا
مَعَهُ مِثْلُ هَذِهِ الثُّوبِ^(٣) ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ^(٤) : أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِنِي
إِلَى رِفَاعَةٍ ؟ لَا ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ^(٥) ،

٤٤٧ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَتَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ إِحْلَالَ اللَّهِ لَهَا
لِلزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ ثَلَاثًا بَعْدَ زَوْجٍ بِالنِّكَاحِ : إِذَا كَانَ مَعَ النِّكَاحِ إِصَابَةٌ
مِنَ الزَّوْجِ .

الْفَرَائِضُ الْمَنْصُوبَةُ^(٦) الَّتِي سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ مَعَهَا

٤٤٨ — قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(٧) وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

(١) فِي س وَب « إِنْ كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةٍ فَطَلَّقَنِي » وَمَا هُنَا هُوَ الْقِيَّاسُ كَانَ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ
تَصَرَّفَ بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ فَاصْلَحَ كَلِمَةً « إِنْ » بِزِيَادَةِ بَسِيطَةٍ فِي رَأْسِ النَّوْنِ ، لِقَرَأَةِ النَّوْنِ
وَالْيَاءِ ، ثُمَّ كَتَبَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ « إِنْ كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةٍ » وَلَكِنَّهُ لَيْسَ أَنْ يَصْلَحَ
كَلِمَةً « طَلَّقَنِي » فَلَمْ يَزِدْ الْفَاءَ فِي أَوَّلِهَا ، فَكَانَ هُنَا أَمَارَةٌ عَلَى خَطئِهِ فِي تَصْرِيفِهِ ،
وَعَدَمَ إِحْسَانِهِ لَهَا .

(٢) « الزَّيْبِ » هُنَا يَفْتَحُ الزَّيَّاءُ وَكُسِرَ الْيَاءُ لِلْوَحْدَةِ ، وَبَنَافَتُ فِي الْأَصْلِ .

(٣) قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : « أَرَادَتْ مَتَاعَهُ ، وَأَنَّهُ رَخْوٌ مِثْلُ طَرَفِ الثُّوبِ ، لَا يَنْتِجُ
عَنْهَا شَيْءٌ » .

(٤) فِي ج « فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ » ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ .

(٥) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا . فِي الْأَمِّ (٥ : ٢٢٩) بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ فِي
اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٣١٤ مِنْ هَامِشِ الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ) وَالْحَدِيثُ مَعْرُوفٌ ،
رَوَاهُ أَصْحَابُ الْكُتُبِ السَّتَةِ وَغَيْرِهِمْ .

(٦) فِي س وَج « بَابُ الْفَرَائِضِ الْمَنْصُوبَةِ » الْخ ، وَكَلِمَةُ « بَابُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) هُنَا فِي ج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٨) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « إِلَى فَاطَهُرُوا » .

وَأَرْجَلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْفُؤْهُمَا^(١) .

٤٤٩ - وقال : (وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ^(٢) حَتَّى تَغْتَسِلُوا^(٣)) .

٤٥٠ - فَأَبَانَ أَنْ طَهَارَةَ الْجَنْبِ الْغُسْلُ دُونَ الْوُضوءِ .

٤٥١ - ^(٤) وَمِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْوُضوءُ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ : فَغَسَلَ وَجْهَهُ

٤٤ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْقَيْنِ ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

٤٥٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ

عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ : « أَنَّهُ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً^(٦) » .

٤٥٣ - ^(٧) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ صَمْرُو بْنِ يَحْيَى^(٨) عَنْ أَبِيهِ : أَنَّهُ

قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَهُوَ جَدُّ صَمْرُو بْنِ يَحْيَى^(٩) : « هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ

(١) سورة المائدة (٦) .

(٢) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٣) سورة النساء (٤٣) .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً » وهو مخالف لسياق الأصل ، وإن كان المعنى واحداً .

والحديث رواه الشافعي في الأم (١ : ٢٧) عن عبد العزيز بن محمد مطولاً ،

واختصره هنا ، ورواه أيضاً أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه .

ونظر مرحنا على الترمذي في الحديث رقم (٤٢) .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « للمازني » وليست في الأصل ، ولكنها كتبت بحاشيته بخط آخر .

(٨) هو عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري المازني ، وعبد الله هو ابن زيد

بن طلحة بن كعب بن عمرو بن عوف الأنصاري . وعبد الله ليس جداً لعمرو بن يحيى ،

وقال السيوطي في شرح الموطأ (١ : ٣٩) عن ابن عبد البر قال : « هكنا في

تَرَيَّ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يَتَوَضَّأُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ^(١) : نَمَ ، فَلَمَّا بَوَّضُوهُ ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ، فَمَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ ^(٢) ، ثُمَّ مَضَمَضَ ^(٣) وَاسْتَدَشَقَ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْقَيْنِ ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ يَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا ^(٤) إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ^(٥) .

الموطأ عند جميع رواه ، وأورد به مالك ، ولم يتابعه عليه أحد ، ولم يقل أحد من رواة هذا الحديث في عبادة بن زيد بن جاسم أنه جد عمرو بن يحيى المازني : إلا مالك وحده ، وهل من الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الامام قال : « هنا وم قبيح من يحيى بن يحيى أو من غيره » . والظاهر أن الوم ليس من يحيى ، لأن الشافعي رواه هنا مثل رواية يحيى ، والغالب أن الخطأ جاء من اختصار الرواية ، فقد رواه البخاري : « حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه : أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد ، وهو جد عمرو بن يحيى : « أستطيع » الخ . قال الحافظ في الفتح (١ : ٢٥٢) : « قوله : أن رجلاً ، هو عمرو بن أبي حسن ، كما سماه المصنف في الحديث الذي بعد هذا من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى ، وعلى هذا قوله هنا : وهو جد عمرو بن يحيى [فيه تجوز] ، لأنه عم أبيه ، وسماه جدًا لكونه في منزله ، ووم من زعم أنه المراد بقوله [وهو] عبد الله بن زيد ، لأنه ليس جدًا لعمرو بن يحيى ، لاحقيقة ولا مجازاً . وأما قول صاحب الكمال ومن تبعه في ترجمة عمرو بن يحيى : إنه ابن بنت عبد الله بن زيد : فغلط ، فوه من هذه الرواية ، وقد ذكر ابن سعد أن أم عمرو بن يحيى هي حميدة بنت عبد بن لياس بن البكير ، وقال غيره : هي أم النعمان بنت أبي حبة » . وقال الحافظ في التهذيب نحو هذا أيضاً (٨ : ١١٩) .

- (١) في ج زيادة « بن زيد » وليست في الأصل .
- (٢) في ب وج « مرتين مرتين » والقى في الأصل واحدة فقط .
- (٣) في ب وج « تمضمض » بزيادة التاء في أول الفعل ، وهو مخالف للأصل .
- (٤) زيد بهامش الأصل كلمة « ثم رجع » بخط آخر ، وأشار كاتبها إلى أن موضعها هنا ، وبهذه الزيادة طبع في س . وأما في ج فإن ناسخها وضع الزيادة عقب قوله « إلى قفاه » وهو خطأ صرف .
- (٥) الحديث : أشرنا فيما مضى إلى موضعه من الموطأ والبخاري ، ورواه أيضاً الشافعي في الأم (١ : ٢٣ و ٢٧) ورواه أيضاً أحمد وياق أصحاب الكتب الستة .

- ٤٥٤ - (١) فكان ظاهر قول الله (فاعسلوا وجوهكم) - :
أقل ما وقع (٢) عليه اسم الغسل ، وذلك مرة ، واحتمل أكثر (٣) .
- ٤٥٥ - فسَنَ رسول الله الوضوء مرة ، فوافق ذلك ظاهر القرآن ، [وذلك أقل ما (٤)] يَقَعُ عَلَيْهِ اسم الغسل ، واحتمل أكثر (٥) ، وسَنَهُ مرتين وثلاثاً (٦) .
- ٤٥٦ - فلما سَنَهُ مرة استدللنا على أنه لو كانت مرة لا يُجزئ (٧) - : لم تتوصاً مرة ويصلي ، وأن ما جاوز مرة اختياراً ، لا فرض في الوضوء (٨) لا يُجزئ (٩) أقل منه .

-
- (١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) زاد في ج « وأيديكم إلى المرافق » ولم تذكر هنا في للأصل .
- (٣) في س وج « يقع » مضارع ، بدل الماضي « وقع » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في س وج زيادة « من مرة » وهي زيادة ليست من الأصل ، وقد كتبت فيه بين السطرين بخط آخر .
- (٥) ما بين القوسين جاء موضعه في الأصل في آخر السطر ، ولم يمكن قراءته ، وكتب في الهامش بجواره كلمة « وذلك » ثابتة في إتياته هنا ما في النسخ المطبوعة . وأما المخطوطة المقروءة على ابن جماعة فإن فيها « وهو أقل ما يقع » الخ والمعنى واحد .
- (٦) في ج « واحتمل أكثر من مرتين » . وأما في س فإنه لم يذكر فيها الجملة أصلاً ، وكلاهما مخالف للأصل .
- (٧) في س « قال : وسَنَ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين وثلاثاً » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في س وج : « لا يُجزئ منه » وكلمة « منه » ليست في الأصل .
- (٩) « أن » هي المؤكدة المفتوحة المنزلة ، و « ما » موصولة : اسمها ، و « اختيار » خبرها . وهكذا كتب في الأصل على الصواب ، ويظهر أن مصححي س وس خفي عليهم المعنى ، فكتبوا الجملة هكذا : « وإنما جاوز مرة اختياراً لا فرضاً في الوضوء » وهو خطأ ظاهر .
- (١٠) في س « ولا يُجزئ » وزيادة الواو خطأ ، ومخالف للأصل . وإن كان قد ألصقها بعض الكاتبيين في الأصل بين الكلمتين بشكل ظاهر الاصطلاح .

٤٥٧ - «^(١) وهذا مثل ما ذكرت من الفرائض قبله: لو ترك^(٢) الحديث فيه استغنى فيه بالكتاب ، وحين حكي الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله .

٤٥٨ - «^(٣) ولعلمهم إنما حكوا الحديث فيه لأن أكثر ما وصفا رسول الله ثلاثا ، فأرادوا أن الوضوء ثلاثا اختيارا ، لأنه واجب لا يجزئ أقل ثلثه ، ولما ذكر منه في^(٤) أن « من توضأ وضوءه هذا - وكان ثلاثا - : ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما غفر له^(٥) » . فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء ، وكانت الزيادة فيه نافلة .

٤٥٩ - «^(٦) وغسل رسول الله في الوضوء المرققين والكميين ، وكانت الآية محتملة أن يكونا مفسولين وأن يكون^(٧) منسولا إليهما ، ولا يكونان^(٨) مفسولين ، ولعلمهم حكوا الحديث لإبانة لهذا أيضا .

٤٦٠ - وأشبّه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مفسولين .

-
- (١) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في ب « ولو ترك » بزيادة واو الطيف ، وهو خطأ في المتن ومخالف للأصل .
 (٣) هنا في ب زيادة « قال » وفي ج « قال الشافعي » .
 (٤) في ب « فيه » بدل « في » وهو غير جيد ومخالف للأصل ، وكلمة « منه » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل ، والمراد : ولما ذكر من الحديث الخ .
 (٥) في ب « غفر الله له » ، وهو مخالف للأصل : والحديث الذي أشار إليه الشافعي مسروق من حديث عثمان بن عفان ، رواه الشافعي وأحمد والشيخان وغيرهم .
 (٦) في ب وج « يكونا » والتي في الأصل « يكون » ثم كتب كاتب فيه حرفي « نا » بين الواو والثووت ، وضرب على الثوون الأخيرة ، وهو تصرف من صانه من غير دليل .
 (٧) في ب « يكونا » وهو مخالف للأصل .

- ٤٦١ - وهذا^(١) يَبَانُ السُّنَّةُ مع يَبَانِ الْقُرْآنِ .
- ٤٦٢ - وسواءُ الْبَيَانُ فِي هَذَا وفيما قبله ، وَمُسْتَقْنَى^(٢) بِفَرْضِهِ بِالْقُرْآنِ^(٣) عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَمُخْتَلِفَانِ عِنْدَ غَيْرِهِمْ .
- ٤٦٣ - وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ غُسْلَ^(٤) الْفَرْجِ وَالْوُضوءِ كَوُضوءِ الصَّلَاةِ ثُمَّ الْغُسْلُ ، فَكَذَلِكَ أَحْيَيْنَا أَنْ تَقْعَلَ .
- ٤٦٤ - وَلَمْ أَعْلَمْ مُخَالَفًا حَفِظْتُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ كَيْفَ مَا جَاءَ بِغُسْلٍ^(٥) وَأَتَى عَلَى الْأَسْبَابِ : أَجْزَاءَهُ ، وَإِنْ اخْتَارُوا غَيْرَهُ . لِأَنَّ الْفَرْضَ الْغُسْلُ فِيهِ ، وَلَمْ يُحَدِّثْ تَحْدِيدَ الْوُضوءِ .
- ٤٦٥ - وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا^(٦) يَجِبُ مِنْهُ الْوُضوءُ ، وَمَا الْجَنَابَةُ^(٧) الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْغُسْلُ ، إِذْ لَمْ^(٨) يَكُنْ بِمَعْنَى ذَلِكَ مَنْصُوصًا فِي الْكِتَابِ .

- (١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في س وج « فهنا » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في س وج « ومستقنى فيه » وكلمة « فيه » ليست في الأصل .
- (٤) في س « في القرآن » وهو مخالف للأصل وخطأ ، إذ أن الأصل في المعنى أن يكون قوله « بالقرآن » متعلقاً بقوله « مستقنى » لا بقوله « بفرضه » ، لأن المراد أنه استقنى في الدلالة عليه بالكتاب ، وليس المراد هنا أن ينص على أنه مفروض بالكتاب ، كما هو ظاهر من بياض القول .
- (٥) ضبطنا كلمة « الغسل » الأولى بفتح النون ، وضبطنا هذه ، والتي ستأتى بعدها - : اتباعاً لضبط الأصل ، وكل جائر ، كما هو معروف في كتب اللغة وغيرها .
- (٦) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في س وج « يغسل » فعل مضارع ، وهو لا يتناسب كلام الشافعي وبلاغته والكلمة واضحة في الأصل بالياء للوحدة في أولها ، وضبطت بالياء في آخرها .
- (٨) في س « ما » بدل « فيا » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في س « وماء الجنابة » وهو خطأ . ومخالف للأصل ، وفي س « والجنابة » بخفف « ما » وهي تاجية في الأصل .
- (١٠) في ج « إذا » بدل « إذ » وهو خطأ ومخالف للأصل .

الفرض^(١) المنصوص الذي دلت السنة

على أنه إنما أراد الخاص^(٢) .

٤٦٦ - (٣) قال الله تبارك وتعالى : (يَسْتَقْتُونَكَ ، قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ^(٤) فِي الْكَلَالَةِ ، إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ^(٥)) .

٤٦٧ - وقال : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ^(٦) ، مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ، نَصِيبًا مَفْرُوضًا^(٧)) .

٤٦٨ - وقال : (وَلِلْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ^(٨) مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أُبُوهُ فَلَهُمُ التَّالثُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُسُ ، مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَقَعًا ، فَرِيضَةٌ

(١) في النسخ المطبوعة « باب ما جاء في الفرض » وكلمة « باب » كتبت في الأصل بخط آخر . وحضرت ، في فراغ قبل كلمة « الفرض » . وقوله « ما جاء » كتب بهامش الأصل بخط آخر أيضاً .

(٢) في النسخ المطبوعة « على أنه إنما أريد به الخاص » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ج زيادة « قال القاضي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ » .

(٥) سورة النساء (٧٦) . وقد ذكرت الآية في ج ولكن ناسخها أخطأ في أولها إذ جله « يستقوتك في النساء قل الله يفتيكم في الكلالة » وهو خطأ منه بين هذه الآية وبين الآية (١٢٢) من هذه السورة .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى : نصيباً مفروضاً » .

(٧) سورة النساء (٧) .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : يوصين بها أو دين » .

مِنْ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً. وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ
بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ^(١).

٤٦٩ - وقال: (وَلَهُنَّ الرُّبْعُ^(٢)). مع آيِ المَوَارِيثِ كُلِّهَا.

٤٧٠ - «فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ إِنْعَا^(٣) أَرَادَ مِنْ سَمِيِّ لَهُ

المَوَارِيثَ، مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَالْوَلَدِ وَالْأَقَارِبِ، وَالْوَالِدَيْنِ
وَالْأَزْوَاجِ، وَجَمِيعٍ مِنْ سَمِيِّ لَهُ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ -: خَاصًّا مِنْ سَمِيِّ.

٤٧١ - وذلك أن يَجْتَمِعَ دِينَ الْوَارِثِ وَالْمُورِثِ، فَلَا يَخْتَلِفَانِ،

وَيَكُونَانِ مِنْ أَهْلِ دَارِ الْمُسْلِمِينَ^(٤)، وَمَنْ^(٥) لَهُ عَقْدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ
يَأْمَنُ بِهِ عَلَى مَالِهِ وَدَمِهِ^(٦)، أَوْ يَكُونَانِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَتَوَارَثَانِ بِالْشَّرْكِ^(٧).

٤٧٢ - أخبرنا سفيان^(٨) عن الزَّهْرِيِّ^(٩) عن عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ

(١) سورة النساء (١٢، ١١).

(٢) هنا إشارة إلى باقي الآية (١٢) من سورة النساء

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي »

(٤) كلمة « إنْعَا » سقطت من س خطأ، وهي ثابته في الأصل.

(٥) في ج « ويكونان من أهل الإسلام » وفي النسخة للقروة على ابن جماعة « ويكونان
من المسلمين » وكلاهما خطأ ومخالف للأصل.

(٦) كتب بعض الكتّابين في الأصل ألفاً قبل الواو، لقرأ « أو من » والمضى على
المطف بأو، ولكن اتى في الأصل المطف بالواو، وهو جثر صحيح. وفي س و ج
« أو ممن » وهو مخالف للأصل.

(٧) في س و ج « دمه وماله » بالتحديد والتأخير، وهو مخالف للأصل.

(٨) هنا في ج زيادة نصها: « قال الشافعي: الميرك كله فيء واحد، يرث النصراني من
اليهودي، واليهودي من المجوسي، إلا المرتد، فانه لا يرث ولا يورث، وماله فيء. »
وهذه الزيادة ليست في الأصل، ولم تذكر في س ولا س. ولكنها ثابته في النسخة
للقروة على ابن جماعة، ويظهر أنها نقلت منها.

(٩) هنا في ج زيادة « قال الشافعي ».

(١٠) في س و ج زيادة « بن عينة »، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر.

(١١) في ج « عن الزهري عن ابن شهاب » وهو خطأ، لأن الزهري هو ابن شهاب.

عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم »^(١) .

(١) عمرو : هو عمرو بن عثمان بن عفان ، ترجم له ابن سعد في الطبقات (١١١ : ٥) - (١١٢) وقال : « وكان ثقة ، وله أحاديث » . وفي رواية مالك في اللوطا « عمرو بن عثمان » أى بضم الهمزة (اللوطا من رواية يحيى ٢ : ٥٩ ورواية محمد بن ٢٢٠) وروى عمرو بن عثمان ترجم له ابن سعد أيضاً (١١٢ : ٥) وقال : « وله دار بالمدينة ، وكان قليل الحديث » .

وقال السيوطي ، في شرح اللوطا عن ابن عبد البر قال : « حكنا قال مالك : عمرو بن عثمان ، وسائر أصحاب ابن شهاب يقولون : عمرو بن عثمان ، ورواه ابن بكير عن مالك على التثنية ، فقال : عن عمرو بن عثمان أو عمرو بن عثمان ، وقال ابن القاسم فيه : عن عمرو بن عثمان ، والثابت عن مالك : عمرو بن عثمان ، كما رواه يحيى وأبو كثر الرواة . وذكر ابن شهاب عن عبد الرحمن بن مهاد أنه قال له : قال لي مالك بن أنس : ترائي لا أعرف عمرو بن عمرو ؟ وهذه دار عمرو وهذه دار عمرو ؟ قال ابن عبد البر : ولا خلاف في أن عثمان له ولد يسمى عمرو ، وآخر يسمى عمراً ، وإنما الاختلاف في هذا الحديث : هل هو لعمرو أو لعمرو ؟ فأصحاب ابن شهاب غير مالك يقولون فيه : عن عمرو بن عثمان ، ومالك يقول فيه : عمرو بن عثمان ، وقد وثقه الشافعي ويحيى بن سعيد القطان على ذلك ، فقال : هو عمرو ، وأبى أن يرجع ، وقال : قد كان لثمان ابن يقال له عمرو ، وهذه داره . قال ابن عبد البر : ومالك لا يكاد يقاس به غيره خطأ وإهمالاً ، لكن النقط لا يسلم منه أحد ، وأهل الحديث يأبون أن يكون في هذا الاستناد إلا عمرو بالواو . وقال على بن الدني عن سفيان بن عيينة أنه قيل له : إن مالكا يقول في حديث [لا يرث المسلم الكافر] : عمرو بن عثمان ؟ فقال سفيان : لقد سمعته من الزهري كذا وكذا مرة ، وثقه عنه ، فما قال إلا « عمرو بن عثمان » . قال ابن عبد البر : وعن تابع ابن عيينة على قوله [عمرو بن عثمان] عمرو وابن جريج وعقيل ويونس وشعيب بن أبي حمزة والأوزاعي ، والجماعة أولى أن يسلم لها ، وكلهم يقول في هذا الحديث : [ولا الكافر المسلم] فاختصره مالك ، ولقد أحسن ابن وهب في هذا الحديث : رواه عن يونس ومالك جميعاً وقال : قال مالك : عمرو ، وقال يونس : عمرو ، وقال أحمد بن زهير : خالف مالك الناس في هذا فقال : عمرو بن عثمان .

والحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم (ج ٤ ص ٢) عن سفيان بن عيينة كما هنا ، ورواه عن مالك أيضاً ، وقال فيه « عمرو بن عثمان » وزاد في آخره « ولا الكافر المسلم » فلا أدري هل سمعه الشافعي بعد ذلك من مالك على الصواب مطولاً ، أو هنا من تصرف النسخين والفارحين في الأم ، كمثل التي نرى هنا من تصرفهم في الرسالة ١ ؟ .

والحديث رواه أيضاً أحمد بن عيسى (٢٠٠ : ٥) وعن عبد الرزاق عن

٤٧٣ - ^(١) وأن يكون الوارث والموروث حُرَّين مع الإسلام.

٤٧٤ - ^(٢) أخبرنا ابنُ عُيَينة ^(٣) عن ابنِ شِهَابٍ عن سالمٍ عن أبيه أن رسول الله قال : « مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ^(٤) فَأَلَهُ لِلْبَائِعِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُبْتَاعُ » ^(٥) .

٤٧٥ - قال ^(٦) : فلما كان بيننا في سنة رسول الله أن العبد لا يملك مالا ، وأن ما ملك العبد فإِنما يملكه لسيده ^(٧) ، وأن اسم المالك له إِنما هو إضافة إليه ، لأنه في يديه ، لا أنه ^(٨) مالك له ، ولا يكون مالكاً له وهو لا يملك نفسه ^(٩) ، وهو مملوك ، يُباع ويوهب ويورث ،

ابن جريج (٢٠٨) وعن محمد بن جعفر عن معمر (٢٠٩) كلهم عن الزهري بهذا ، ورواه أيضا (٢٠٢ : ٥) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وفيه قصة ، ورواه أيضا (٢٠٨ : ٥) عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك كرواية الموطأ . وقد رواه أيضا أصحاب الكتب الستة وغيرهم .

- (١) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » ، وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .
- (٣) في ج « سفيان بن عيينة » وكلمة « سفيان » ليست في الأصل .
- (٤) في س و ب « له مال » بدون الواو ، وهي تاجزة في الأصل .
- (٥) الحديث رواه الشافعي في الأم (٤ : ٣) بهذا الاسناد ، ورواه أحمد (رقم ٤٥٥٢ ج ٢ من ٩) عن سفيان بن عيينة كذلك ، ورواه في مواضع أخرى ، ورواه أيضا أصحاب الكتب الستة .
- (٦) في النسخ الثلاث المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « قال » مكتوبة فيه بين السطرين بخطه .
- (٧) في س « فإِنما يملكه العبد لسيده » وكلمة « العبد » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٨) في س « لا أنه » وزيادة اللام مخالفة للأصل ، وإن كانت ملصقة فيه بالألف بخط آخر ظاهر الاصطلاح .
- (٩) هنا في ب زيادة « وكيف يملك نفسه » وهي ليست في الأصل ولا في سائر النسخ

وكان ^(١) الله إنما قَلَّ مِلْكُ الموتى ^(٢) إلى الأحياء ، فلكوا منها ما كان الموتى مالكين ، وإن كان العبدُ أباً أو غيره ممن مُنِمَّتْ له فريضةٌ ، فكان ^(٣) لو أُعْطِيَها مَلِكُها سيِّدُه عليه ، لم يكن السيِّدُ بِأبي الميِّتِ ولا وارثاً مُنِمَّتْ له فريضةٌ - : فكنَّا لو أُعْطِيتُ العبدَ بآثِه أبٌ إنما أُعْطِيتُ السيِّدَ الذي لا فريضةَ له ، فوزَّعنا غيرَ من ورثه الله . فلم نُورِّثْ عبداً لما وصفتُ ، ولا أحداً لم تجتمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل ، حتى لا يكون قاتلاً .

٤٧٦ - ^(٤) وذلك أنه رَوَى ^(٥) مالكٌ عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله قال : « ليس لقاتل شيء » ^(٦) .

-
- (١) في ج . « فكان » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في ج . « قل ميراث ملك الموتى » وزيادة « ميراث » مخالفة للأصل .
 (٣) في س . « وكان » وهو مخالف للأصل .
 (٤) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في س . « أخبرنا » بدل « روى » وهو مخالف للأصل .
 (٦) الحديث في الموطأ مطولاً فيه قصة (٣ : ٧٠) وهو من رواية عمرو بن شعيب عن عمرو بن الخطاب ، وهو منقطع ، لأنَّ مرأ لم يدرك عمر . وروى أحمد في السند (رقم ٣٤٧ ج ١ ص ٩) قطعة منه عن هشيم ، وزيد عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب قال قال عمر : « لولا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس لقاتل شيء : لورثته » ، قال : ودعا خال القاتل فأعطاه الإبل » . وهذه الرواية منقطعة أيضاً ، وفيها خطأ في سياق الحديث . وروى أيضاً قوله « لا يرث القاتل » وحظه موقوف من كلام عمر (رقم ٣٤٦) فرواه عن أبي النضر أسد بن عمرو قال « أراه عن حجاج » يعني ابن أوطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر . وهو إسناد ضعيف ، لضيف أسد بن عمرو ، ولترده في أنه عن حجاج . وروى أيضاً (رقم ٣٤٨) عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحق « حدثني عبد الله بن أبي نعيم وعمرو بن شعيب كلاماً عن مجاهد بن جبر » فذكر الحديث عن عمر ، وقال فيه : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس لقاتل شيء » . وهذا أيضاً منقطع ، لأن مجاهداً لم يدرك عمر .

٤٧٧ - ^(١) فلم نُورَثْ قَاتِلًا مِنْ قَتَل . وكان أخفُّ حالِ القاتلِ
عَمْدًا أَنْ يُنَمَّعَ الميراثَ عقوبةً ، مع تعرُّضِ سَخَطِ الله ، أن يُمنع ميراثُ
من عَصَى اللهَ بالقتل .

٤٧٨ - ^(٢) وما وصفتُ - من أَلَّا ^(٣) يرثَ المسلمُ إِلَّا مسلمٌ
حُرٌّ ^(٤) غيرُ قاتِلٍ عَمْدًا - : ^(٥) مَالًا اختلفَ فيه بينَ أحدٍ من أهل العلم
حَفِظْتُ عنه يلدنا ولا غيره ^(٦) .

٤٧٩ - ^(٧) وفي اجتماعهم ^(٨) على ما وصفنا من هذا حجةٌ تلزمهم ^(٩)

وروى أبو داود في سننه (٤ : ٣١٣ - ٣١٤) من طريقِ عبد بن راشد عن
سليمان بن موسى عن عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده حديثًا طويلًا في البَيَات ، وفي
آخره : « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس للقاتل شيء ، وإن لم يكن له
وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث القاتل شيئاً » . وهذا إسناد صحيح . وقد
روى أحد قطعا من هذا الحديث من طريق عبد بن راشد بهذا الإسناد في مواضع من
سننه ، ولكن لم يرو فيه هذه القطعة التي ذكرنا . وانظر أيضا سنن الترمذي
(٢ : ١٤) وسنن ابن ماجه (٢ : ٧٤ و ٨٦) وبل الأوطار (٦ : ١٩٤ - ١٩٦)
والسنن الكبرى للبيهقي (٦ : ٢١٩ - ٢٢١) .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » . وفي ب « قال الشافعي : لما بلغنا أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : ليس للقاتل شيء - : لم نُورَثْ » الخ . وكل ذلك
مخالف للأصل .

(٢) هنا في ب وج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) حكنا رسمت في الأصل « أَلَّا » لحافظنا على رسمه . وفي ب « أنه لا » وهو
مخالف للأصل .

(٤) في ج « المسلم الحر » وهو مخالف للأصل وغير جيد في سياق الكلام .

(٥) في ب « مما » بدل « ما » وهو مخالف للأصل .

(٦) في ب « ولا في غيره » وزيادة « في » خلاف للأصل .

(٧) في ج « إجماعهم » وهو مخالف للأصل .

(٨) جاز أن يكون مضارع الثلاثي أو الرباعي . وفي ج « يلزمهم » بالنحية ، وهو خطأ
وعالف للأصل .

أَلَّا يَتَفَرَّقُوا فِي شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، بَأَنَّ^(١) سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا قَامَتْ هَذَا الْمَقَامَ فِيمَا لَلَّهِ فِيهِ فَرَضٌ مَنْصُوصٌ ، فَدَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ عَلَى بَعْضٍ مِنْ لَزِمِهِ اسْمُ ذَلِكَ الْفَرَضِ دُونَ بَعْضٍ - : كَانَتْ فِيمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنَ الْقُرْآنِ : هَكَذَا ، وَكَانَتْ فِيمَا سَنَّ النَّبِيُّ^(٢) فِيمَا لَيْسَ فِيهِ لِلَّهِ^(٣) حُكْمٌ مَنْصُوصٌ : هَكَذَا .

٤٨٠ - وَأَوَّلَى^(٤) أَنْ لَا يَشُكَّ عَالَمٌ فِي لُزُومِهَا ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَحْكَامَ رَسُولِهِ لَا تَخْتَلِفُ ، وَأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ . ٤٩
٤٨١ - ^(٥) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ^(٦) بِالْبَاطِلِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(٧)) .
٤٨٢ وَقَالَ : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا^(٨)) ، وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٩)) .

٤٨٣ - ^(١٠) وَنَهَى^(١١) رَسُولُ اللَّهِ عَنْ يَبُوعٍ تَرَاضٍ بِهَا الْمُتَبَايِعَانِ .

(١) فِي س « فَاَنَّ » وَفِي س وَج « لِأَنَّ » وَكُلُّهَا مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَإِنْبَاءٌ لِفَصْلٍ .

(٢) فِي س « رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

(٣) فِي س وَج « قَدْ فِيهِ » بِالْقَدِيمِ وَالْتَأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي ج « فَأَوَّلَى » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ

(٥) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٧) سُورَةُ النِّسَاءِ (٢٩) .

(٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٧٥) .

(٩) هُنَا فِي س وَج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(١٠) فِي ج « ثُمَّ نَهَى » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

فَحَرِّمَتْ ، مِثْلُ الذَّهَبِ ^(١) بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِنَثْلٍ ، وَمِثْلُ الذَّهَبِ
بِالْوَرِقِ وَأَحَدُهَا ^(٢) تَقْدُّمٌ ^(٣) وَالْآخَرُ نَسِيَّةٌ ^(٤) ، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَى
هَذَا ^(٥) ، مِمَّا لَيْسَ فِي التَّبَايُعِ بِهِ ^(٦) مَخَاطَرَةٌ ، وَلَا أَمْرٌ يَجْهَلُهُ الْبَائِعُ
وَالْمُشْتَرَى .

٤٨٤ — فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَرَادَ بِإِحْلَالِ الْبَيْعِ
مَا لَمْ يُحَرِّمْ مِنْهُ ، دُونَ مَا حَرَّمَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ .

٤٨٥ — ثُمَّ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي يَوْمِ هَذَا سُنَنًا ^(٧) ، مِنْهَا :

- (١) فِي « مِثْلِ بَيْعِ الذَّهَبِ » وَكَلِمَةُ « بَيْعٌ » زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
- (٢) فِي « وَج » أَحَدُهَا « بِحَذْفِ الْوَاوِ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .
- (٣) فِي « تَقْدُّمًا » بِالنَّصْبِ ، وَهُوَ خَطَأٌ ، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ خَطَأٌ مَطْبَعِي .
- (٤) هَكَذَا ضُبِطَتْ ، فِي الْأَصْلِ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَبِدُونِ هَمْزَةٍ ، وَهِيَ « النَّسِيَّةُ » بِالْهَمْزَةِ .
وَتَسْمِيْلُهَا جَائِزٌ مَعْرُوفٌ ، كَمَا فِي « خَطِيئَةٍ وَخَطِيئَةٍ » . وَقَدْ قَرَأَ وَرَشٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ :
(إِنَّمَا النَّسِيَّةُ) [سُورَةُ التَّوْبَةِ ٣٧] بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ ، وَانْظُرِ التَّيْسِيرَ لِأَبِي
عَمْرٍو الْبَاهِلِيِّ (ص ١١٨ طَبْعَةُ الْأَلَمَانَ بِالْأَسْتَاةِ) وَالْفَهْرَ لِبْنِ الْجَزْرِيِّ (١ : ٣٩٨) .
- (٥) فِي « فِي هَذَا الْمَعْنَى » وَهُوَ غَخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٦) فِي « فِيهِ » بِدَلِّ « بِهِ » وَهُوَ غَخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٧) هَكَذَا كَتَبْتُ « سُنَنًا » فِي الْأَصْلِ بِالْأَلْفِ مَنْصُوبَةً . وَقَدْ مَضَى فِي الْفَقْرَةِ (٣٠٧)
أَنَّ قَالَ الشَّافِعِي « فَكَانَ مِمَّا أَلْتَنِي فِي رُوعِهِ سُنَّتُهُ » . وَضَبَطَ الرِّيْعُ فِي الْأَصْلِ كَلِمَةً « سُنَّتُهُ »
بِالنَّصْبِ ، وَوَجْهَنَا ذَلِكَ هُنَاكَ بِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ « مِنْ » فِي « مِمَّا » زَائِلَةً ، وَمَضَى
أَيْضًا فِي الْفَقْرَةِ (رَقْم ٣٤٥) حَدِيثَ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ وَفِيهِ « كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا »
وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَصْلِ مَكْتُوبًا بِالنَّصْبِ « عَهْدًا » فَوَضَعَ بِجَوَارِ الْمَالِ أَلْفَ عَلَيْهَا فَتَحْتَانِ ،
وَقَدْ ظَنَنْتُ أَوَّلًا أَنَّهُمَا عَلَامَةٌ عَلَى إِلْغَاءِ الْأَلْفِ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُمَا فَتَحْتَانِ ، وَضَعْنَا
تَأَكِيدًا لِلنَّصْبِ الْكَلِمَةَ ، وَلَمْ أَسْتَطِعِ التَّصْلِيحَ عَلَى ذَلِكَ هُنَاكَ ، وَإِنَّمَا أَفْهَمْتُ إِلَى
مَا هُنَا قَطْعًا ، لِأَنِّي لَمْ أَدْرِكْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ التَّصْحِيحِ لِلطَّبْعِيِّ ، وَكَذَلِكَ مَضَى فِي الْفَقْرَةِ (رَقْم
٤٤٠) قَوْلُهُ « وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَنًا » بِالنَّصْبِ ، وَالتَّوْجِيهِ الْبَاقِي
وَجْهَنَا بِهِ قَوْلُهُ « فَكَانَ مِمَّا أَلْتَنِي فِي رُوعِهِ سُنَّتُهُ » : لَا يَصْلُحُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ . وَمِنْ
الْبَعِيدِ جَدًّا أَنْ يَكُونَ هَذَا كُلُّهُ خَطَأً فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَلَى اخْتِلَافِ سِيَاقِ الْكَلَامِ
فِيهَا ، وَالْأَصْلُ دَقِيقٌ جَدًّا فِي تَصْحِيحِهِ ، إِلَّا مَا لَا يَخْلُو مِنْهُ كِتَابُ ، وَالشَّافِعِي لَفْتُهُ
يَجْتَنِبُ بِهَا . وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ تَكُونَ هُنَاكَ لَفَةً غَرِيبَةً لَمْ تَنْتَلِ فِي كِتَابِ الْعَرَبِيَّةِ ، مِنْ

العبد يُباع وقد دلس البائع المشتري^(١) بعب ، فلمشتري رذ ، وله
الخراج بضمائه . ومنها : أن من باع عبداً وله^(٢) مال فآله للبائع إلا أن
يشترطه المبتاع . ومنها^(٣) : من باع نخلاً قد أُبْرَت^(٤) فثمرها^(٥) للبائع
إلا أن يشترط^(٦) المبتاع^(٧) - : لزِم^(٨) الناس الأخذ بها ، بما ألزمهم الله
من الانتهاء إلى أمره .

-
- الفتا الشاذة : إما تنصب معمول « كان » كما تلت لنا لغة في نصب معمول « أن »
وإما تعتبر الظرف اسماً لها ، لا خبراً مقدماً على الاسم ، ويكون كلام الشافعي في هذه
للاوضح - في الرسالة - شاهداً لذلك ، كما استشهدوا على أغرب منه بحروف من
الشعر أو النثر ، ليس عليها بأوتق من هنا التعليل . والله أعلم .
والظاهر عندي هو الوجه الأول : أنه بنصب معمول « كان » ، لأنه لو كان قوله
« سنناً » خبراً ، على الوجه الثاني : لم تلحق علامة التأنيث بالفعل .
(١) في النسخ المطبوعة « للمشتري » وفي الأصل كما هنا « للمشتري » ثم جاء بعض السكاكين
فوصل الألف باللام بشكل ظاهر الاصطناع ، لتقرأ « للمشتري » وهو تصرف خاطئ ،
فإن « المشتري » مفعول « دلس » وانحصر متعدياً ، فلو كان الأصل « للمشتري » لقال
بعد ذلك « عينا » ليكون مفعول الفعل .
(٢) في « له » بدون الواو ، وهو مخالف للأصل .
(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « أن » وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر .
(٤) تأييد النخل تلقينه ، يقال : نخلة مؤبرة ، مثل مأبورة . قاله يستعمل ثلاثياً
وبالتضيق بمعنى واحد .
(٥) في « فثمرها » وهو مخالف للأصل وإن كان موافقاً لبعض الروايات في لفظ
الحديث ، انظر فتح الباري (٤ : ٣٣٥ - ٣٣٦ و ٥ : ٢٧ و ٢٢٩) وما في
الأصل موافق للفظ الموطأ (٢ : ١٢٤) .
(٦) في « وج » يشترطه ، وفي « يشترطها » وكلها مخالف للأصل .
(٧) في « فلزم » وهو مخالف للأصل ، وخطأ ، لأن الجملة صفة لقوله « سنناً » في
أول هذه الفقرة .

(١) مُجَلُّ الْفَرَائِضِ

- ٤٨٦ - (٣) قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ^(٣)) .
- ٤٨٧ - وَقَالَ : (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ^(٤))
- ٤٨٨ - وَقَالَ لَنَبِيِّهِ : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ^(٥)) .
- ٤٨٩ - وَقَالَ : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ^(٦) مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ^(٧)) .
- ٤٩٠ - قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٨) : أَحْكَمَ ^(٩) اللَّهُ فَرَضَهُ ^(١٠) فِي كِتَابِهِ

(١) في ج زيادة كلمة «باب» وليست في الأصل . وفي كل النسخ المطبوعة بعد قوله « مجل الفرائض » زيادة «التي أحكم الله سبحانه فرضها بكتابه» ، وبين كيف فرضها على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم . وهذه الزيادة مكتوبة بخطه الأصل بخط آخر قديم ، ولعلها من بعض العلماء الذين قرؤوا الرسالة ، ورأوا أن العنوان للباب غير كاف ، فأوضحوه بما فهموا من مراد الشافعي في الباب .

(٢) هنا في س وج زيادة «قال الشافعي» .

(٣) سورة النساء (١٠٣) .

(٤) سورة البقرة (٤٣ و ٨٣ و ١١٠) وفي مواضع كثيرة من القرآن .

(٥) سورة التوبة (١٠٣) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة آل عمران (٩٧) .

(٨) قوله «قال الشافعي» لم يذكر ، في س مع أنه ثابت في الأصل ، ومع أنه يزداد فيها كثيراً في مواضع لم يكن ثابتاً فيها .

(٩) في النسخ المطبوعة « فأحكم » والتي في الأصل « أحكم » ثم زاد بعض قارئيه « فأ » في فراغ بين ياء « الشافعي » والألف ، فصارت « فأحكم » فلم يحسن كاتبها ما صنع .

(١٠) في س هنا زيادة « وبين كيف فرضه » وهي زيادة ليست في الأصل ، ولا معنى لها ، إذ هي تكرر لما يأتي .

- في الصلاة والزكاة والحج ، وبين كيف قرأته على لسان نبيه .
- ٤٩١ - فأخبر رسول الله أن عسدة الصلوات المفروضة خمسين ، وأخبر أن عدد الظهر والعصر والمساء في الحضر : أربع أربع ، وعدد المغرب ثلاث ، وعدد الصبح ركعتان .
- ٤٩٢ - وسن فيهما كلها قراءة ، وسن أن الجهر منها^(١) بالقراءة في المغرب والمساء والصبح ، وأن الخفأة بالقراءة في الظهر والعصر .
- ٤٩٣ - وسن أن الفرض في الدخول في كل صلاة بتكبير ، والخروج^(٢) منها بتسليم ، وأنه يؤتى فيها بتكبير ثم قراءة ثم ركوع ثم سجدتين بعد الركوع ، وما سوى هذا من حدودها .
- ٤٩٤ - وسن في صلاة السفر قصرأ كلها كان^(٣) أربعاً من الصلوات ، إن شاء المسافر ، وإثبات المغرب والصبح على حالهما في الحضر^(٤)
- ٤٩٥ - وأنها كلها إلى القبلة ، مسافراً كان أو مقيماً ، إلا في حال من الخوف واحتية .

(١) في النسخ المطبوعة « فيها » وهي في الأصل « منها » ثم غيرها بعض القارئ تسييراً ظاهراً ، فأرجنا الكلمة إلى ما كانت عليه في الأصل .

(٢) في ب « وأن الخروج » وكلمة « أن » ليست في الأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « قصر كل ما كان » بإضافة « قصر » إلى « كل » وما هنا هو القى في الأصل ، والألف في « قصرأ » ثابته فيه ، ثم حاول بعض قارئيه محوها ، ولكن بقي أثرها واضحاً . وهي ثابته أيضاً في النسخة المفروضة على ابن جماعة .

(٤) في ج « في الحضر والسفر » وفي ب « في الحضر وفي السفر » والزيادة فيها ليست في الأصل ، وهي خطأ ، إذ المراد الإخبار عن حال السفر أن المغرب والصبح يثبتا فيه على حالهما في الحضر ، كما هو واضح من سياق الكلام .

٤٩٦ - وَسَنَ أَنْ النَّوَافِلَ فِي مِثْلِ حَالِهَا : لَا تَحِلُّ إِلَّا بِطُهُورٍ ،
وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ ، وَمَا تَجُوزُ بِهِ الْمَكْتُوبَاتُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ
وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْحَضَرِ وَفِي الْأَرْضِ وَفِي السَّفَرِ ، وَأَنَّ لِلرَّاكِبِ أَنْ
يُصَلِّيَ فِي النَّافِلَةِ ^(١) حَيْثُ ^(٢) تَوَجَّهَتْ بِهِ دَابَّتُهُ .

٤٩٧ - ^(٣) أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ عُمَانَ
٤٧ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ^(٤) وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ
بَنِي أُنْتَارٍ كَانَ يَصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا قِبَلَ الْمَشْرِقِ ^(٥) .
٤٩٨ - ^(٦) أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ
جَابِرِ عَنِ النَّبِيِّ : مِثْلَ مَضَاهُ ، لَا أُدْرِي أَسَمَّى ^(٧) بَنِي أُنْتَارٍ أَوْ لَا ^(٨) ؟
أَوْ قَالَ : « صَلَّى فِي سَفَرٍ » .

(١) فِي س وَ ج « أَنْ يَصَلِّيَ فِي السَّفَرِ النَّافِلَةَ » وَفِي س « أَنْ يَصَلِّيَ النَّافِلَةَ » وَكُلُّ ذَلِكَ
مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) فِي ج « حَيْثُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) هُنَا فِي ج زِيَادَةٌ « قَالَ الثَّانِي » .

(٤) لَمْ يَذْكُرْ فِي س قَوْلُهُ « بِنِ عَبْدِ اللَّهِ » .

(٥) مَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْحَدِيثِ فِي رَقْمِ (٢٧٠) .

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « بِنِ خَالِدٍ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِمَاشِيَةِ الأَصْلِ بِمِخْطِ آخِرٍ . وَمُسْلِمٌ
هُوَ ابْنُ خَالِدِ بْنِ فَرُوقَةَ أَبُو خَالِدٍ الزُّنْجِيُّ الْمَكِّيُّ الْفَقِيهُ ، وَهُوَ الَّذِي تَلَّمَ مِنْهُ الثَّانِي .
الْفَقْهُ قَبْلَ أَنْ يَلْقَى مَالِكًا .

(٧) فِي ج « أَسْمَاءُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٨) قَوْلُهُ « أَوْ لَا » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَ ج وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الأَصْلِ .

(٩) فِي ج « فِي سَفَرِهِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ . وَقَالَ الثَّانِي فِي الأَمِّ (١ : ٨٤) : « أَخْبَرَنَا
عَبْدُ الْحَمِيدِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ - : النَّوَافِلَ فِي كُلِّ جِهَةٍ » .

- ١٧٩ -

- ٤٩٩ - (١) وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي صَلَاةِ الْأَعْيَادِ وَالِاسْتِسْقَاءِ سَنَةً
الصلواتِ فِي عِدَدِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، وَسَنَّ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فَزَادَ
فِيهَا رُكْعَةً عَلَى رُكُوعِ (٢) الصَّلَاةِ ، فَجَعَلَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ .
٥٠٠ - قَالَ (٣) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ (٤) عَنْ
عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ (٥) .
٥٠١ - وَأَخْبَرَنَا (٦) مَالِكٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ
عَنِ النَّبِيِّ .
٥٠٢ - قَالَ (٧) : مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَهُ .
٥٠٣ - قَالَ (٨) : فَحُكِيَ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ
الْأَحَادِيثِ ، صَلَاةُ النَّبِيِّ بِلَفْظٍ مُخْتَلَفٍ ، وَاجْتَمَعَ (٩) فِي حَدِيثِهِمَا مَعًا عَلَى
أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ رَكْعَتَيْنِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ (١٠) .

- (١) هنا في ب وج زيادة « قال الثاني » .
(٢) في ج « على عدد ركوع » وكلمة « عدد » ليست في الأصل .
(٣) كلمة « قال » ليست . في س و ب وهي ثابطة بحاشية الأصل بخط صغير ، ولكنه
ممس خط الأصل .
(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بنت عبد الرحمن » وهي ثابطة بحاشية الأصل بخط جديد .
(٥) في ج « عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم » وفي ب « عن عائشة رضي الله
عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله » وكلاهما مختلف للأصل .
(٦) في النسخ المطبوعة « وأخبرناه » وهذا الضمير للزاد ليس في الأصل .
(٧) كلمة « قال » في الومضين لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابطة بحاشية الأصل ،
كالتى مضت في رقم (٥٠٠) .
(٨) في س و ب « واجتمعا » وهي في الأصل بالين المفردة ، ثم أصلها أحد الفارين
فألقى بالين ألفاً وضرب على أسفلها بخطين صغيرين .
(٩) لم يبق الشافعي أمّاظ الأحاديث الثلاثة ، ولاداعي للإطالة بذكرها ، وهي في الموطأ بهذه

٥٠٤ - (١) وقال الله (٢) في الصلاة : (إِنَّ الدُّمْلَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا^(٣)) .

٥٠٥ - فَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ تِلْكَ الْمَوَاقِيتَ . وَصَلَّى الصَّلَاةَ لَوَقْتُهَا ، فُحْصِرَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الصَّلَاةِ فِي وَقْتُهَا ، فَأَخْرَجَهَا لِلْعَمْرِ ، حَتَّى صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي مَقَامٍ وَاحِدٍ .

٥٠٦ - (٤) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ عَنِ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ^(٥) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « حُبَسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِهَيُوسٍ مِنَ اللَّيْلِ^(٦) ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا^(٧)) . فَدَعَا^(٨) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالٍ فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهَا ،

الأسانيد (١ : ١٩٤ - ١٩٦) وكذلك رواها الشافعي في الأم من مائة (١) : ٢١٤ - ٢١٥) ولكنه ذكر حديث ابن عباس بطوله ، واختصر حديث حمزة عن عائشة ، ولم يذكر لفظ حديث عروة عنها ، ولكنه قال « مثله » . وهذه الأحاديث صحاح ، رواها الشيخان وغيرها .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) لفظ الجلالة لم يذكر في س .

(٣) سورة النساء (١٠٣) .

(٤) في النسخ للطبوعة زيادة « الخندري » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط غير خطه .

(٥) « الهوى » بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء ، وأصله السقوط ، والمراد الخين

الطويل من الزمان ، وقيل هو مخمس باليل ، ويجوز ضم الهاء أيضاً ، كما نقله في

السنن عن ابن سيدة ، وكان نس عليه صاحب القاموس .

(٦) سورة الأحزاب (٢٥)

(٧) في النسخ للطبوعة « قال فدعا » وكلمة « قال » مكتوبة بين السطور بخط جديد .

فَأَحْسَنَ صَلَاتَهَا ، كما كان يصلّيها في وقتها ، ثم أقام العصر فصلها
هكذا^(١) ، ثم أقام المغرب فصلها كذلك ، ثم أقام العشاء فصلها
كذلك أيضا ، قال : وذلك قبل أن يُنزل^(٢) في صلاة الخوف
(فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا^(٣)) .

٥٠٧ - قال^(٤) . فَيَنْ أَوْ سَعِيدٌ أَنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ
عَلَى النَّبِيِّ الْآيَةُ الَّتِي ذُكِرَتْ^(٥) فِيهَا صَلَاةُ الْخَوْفِ^(٦) .

٥٠٨ - ^(٧) وَالْآيَةُ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا صَلَاةُ الْخَوْفِ قَوْلُ اللَّهِ :
(وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ^(٨) إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ، إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا

- (١) في س وج « كذلك » بدل « هكذا » وهو مخالف للأصل .
- (٢) « ينزل » ضبط ، في الأصل يضم حرف المضارعة ، فيكون مبنيًا للمفعول ، ونائب
الفاعل قوله « فرجالاً أو ركبانا » على الحكاية . وفي س وج « ينزل الله » وفي س
« قبل أن ينزل الله عز وجل على نبيه صلى الله عليه وسلم » . وهذه الزوائد ليست
في الأصل .
- (٣) سورة البقرة (٢٣٩) وفي النسخ المطبوعة « فان ختم فرجالاً أو ركبانا » وهو تكميل
من الناسخين ، لأن قوله « فان ختم » لم يذكر في الأصل .
والحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم بهذا الإسناد (١ : ٧٥) وقال ابن سيد الناس :
« هنا إسناد صحيح جليل » ، وهو كما قال . ورواه أيضاً الطيالسي وأحمد والنسائي
والبيهقي وغيرهم ، وانظر شرحنا على الترمذي في الباب رقم (١٣٢) .
- (٤) في س وج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل . وكلمة « قال » مكتوبة في الأصل
بين السطور بخط صغير ولكنه خط الأصل تماماً .
- (٥) في س « ذكر » بدون التاء ، وهي ناجية في الأصل ، ولكن ضرب عليها بعض
الفارسيين ، وهو تصرف غير لائق ، ولعله ظن أن الفعل مبني للفاعل ، لحذفها لذلك ،
وهو خطأ .
- (٦) في ج زيادة عقب هنا « فرجالاً أو ركبانا » وليست في الأصل .
- (٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا^(١)) وقال^(٢) : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ^(٣)) فَأَقَمْتَ لَهُمُ
الصَّلَاةَ فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا بَأْسَاحَتِهِمْ^(٤) ، فَإِذَا سَجَدُوا
فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا
مَعَكَ^(٥) .

٥٠٩ - أَخْبَرَنَا^(٦) مَالِكٌ^(٧) عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ عَنْ صَالِحِ
بْنِ خَوَاتٍ عَنْ مَنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخُوفِ يَوْمَ ذَاتِ
الرَّقَاعِ^(٨) : « أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهَ الْعَدُوَّ^(٩) ، فَصَلَّى
بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً ، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا وَأَتَمَّوْا لَأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا
وُجَّاهَ الْعَدُوَّ ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ
مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا وَأَتَمَّوْا^(١٠) لَأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ^(١١) » .

-
- (١) سورة النساء (١٠١) .
(٢) هكذا ذكر الشافعي الآية مفصولة من التي قبلها بقوله « وقال » وهي التالية لها في التلاوة .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى فليصلوا معك » .
(٤) سورة النساء (١٠٢) .
(٥) في ج « قال الشافعي : فَأَخْبَرَنَا » وهو مخالف للأصل .
(٦) في ج زيادة « بن أنس » وليست في الأصل .
(٧) « الرقاع » بكسر الراء ، جمع « رقعة » بضم الراء . ومعيت بذلك ، لأن بعض المساجد
الذين غزوا فيها هبت أنفسهم : أي رقت ، وسلطت أظفارهم ، فكانوا يهتفون على
أرجلهم الخرق . انظر فتح الباري (٧ : ٣٢٥) .
(٨) « وجاء » بكسر الواو وبضمها ، يعني مقابل .
(٩) في ج « فَأَتَمَّوْا » وهو مخالف لما في الأصل والموطأ والألم والبخاري .
(١٠) الحديث في الموطأ (١ : ١٩٢) ورواه الشافعي أيضاً في الأم (١ : ١٨٦) من مالك ،
ورواه البخاري (٧ : ٣٢٥ - ٣٢٦) عن قتبية عن مالك ، ورواه أيضاً أحمد ومسلم
وأبو داود والترمذي والنسائي .

- ١٨٣ -

٥١٠ - أخبرني ^(١) من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن غزوة عن أخيه عبيد الله بن عمر ^(٢) عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي : مثل حديث يزيد بن رومان ^(٣) .

٥١١ - ^(٤) وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا ، في (هذا

الكتاب) - : من أن رسول الله إذا سنَّ سنة فحدث الله إليه ^(٥) ٤٨

(١) في ج زيادة « قال القاضي » . وفي النسخ الثلاث المطبوعة « وأخبرني » بزيادة واو الطيف ، وكل ذلك مخالف للأصل .

(٢) قوله « بن عمر » لم يذكر في « ، وهو ثابت في الأصل .

(٣) هذا الإسناد رواه القاضي أيضا في الأم (١ : ١٨٦ - ١٨٧) ولكن سقط هناك من النسخ أو الطابع قوله « عن أبيه خوات بن جبير » وهو خطأ ظاهر .

قال الحافظ في التلخيص (٧ : ٣٢٦) في شرح قوله في الحديث السابق « من سمع مع رسول الله » : « قيل : إن اسم هذا اللهم سهل بن أبي خشة ، لأن القاسم بن محمد روى حديث صلاة الخوف عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي خشة ، وهذا هو الظاهر من رواية البخاري . ولكن الراجح أنه أبوه خوات بن جبير ، لأن أبا أويس روى هذا الحديث عن يزيد بن رومان - شيخ مالك فيه - قال : عن صالح بن خوات عن أبيه ، أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة من طريقه ، وكذلك أخرجه البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه ، وجرم النووي في تهذيبه بأنه خوات بن جبير ، وقال : إنه يفتقر من رواية مسلم وغيره »

وما نسيه الحافظ للنووي في تهذيبه لم أجده في (تهذيب الأسماء واللغات) ولم أجده له ما يؤيده في صحيح مسلم ، فلعل الحافظ أراد شيئا آخر فأخطأه . والرواية التي يشير إليها عند البيهقي هي في السنن الكبرى (٣ : ٢٥٣) من طريق عبد العزيز الأوسي وهو عبد العزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمرو بن أويس القرظي اللدني ، عن عبد الله بن عمر عن أخيه . ولعل الأوسي هذا هو الذي أبهته القاضي هنا وفي الأم بقوله « من سمع عبد الله بن عمر » ، لأن عبد العزيز هذا من أقران القاضي ، الذين شاركوه في كثير من شيوخه ، كمالك والدروردي .

ويبدو أن عرف هذا الراوي اللهم ، أو عرف راو آخر بدلا منه . : ظهر أن هذا الاستناد صحيح ، لأن عبد الله بن عمر السمرقندي ، ومن تكلم فيه فلا حجة له ، وقد تأيدت روايته بما نقله ابن حجر من رواية أبي أويس عن يزيد رومان .

(٤) هنا في « وج زيادة » قال القاضي .

(٥) كلمة « إليه » لم تذكر في « ، وهي تاجية في الأصل .

— ١٨٤ —

في تلك السنة نَسَخَهَا^(١) أو غَرَجَا^(٢) إلى سَعَةِ منها - : سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ
سُنَّةً تَقُومُ الْجُجَةُ عَلَى النَّاسِ بِهَا ، حَتَّى يَكُونُوا إِنَّمَا صَارُوا مِنْ سُنَّتِهِ
إِلَى سُنَّتِهِ الَّتِي بَعْدَهَا .

٥١٢ - قَنَسَخَ اللَّهُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا فِي الْخَوْفِ إِلَى أَنْ
يَصْلُوهَا - كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَسَنَّ رَسُولُهُ^(٣) - : فِي وَقْتِهَا^(٤) ، وَنَسَخَ رَسُولُ اللَّهِ
سُنَّتَهُ فِي تَأْخِيرِهَا بِفَرْضِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ ثُمَّ بَسَّنَتْهُ ، صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ
فِي وَقْتِهَا كَمَا وَصَفْتُ .

٥١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٥) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ^(٦) ،

(١) فِي ج « لَسَا » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٢) عَيْثُ بَعْضُ الْعَابِدِينَ بِالْأَصْلِ ، فَوَضَعَ بِجَوَارِ الْمِمْ قَطْعَتَيْنِ ثُمَّ وَضَعَ بَيْنَ الْجِمْ وَالْأَلْفِ هَاءً
لِقَرَأٍ « يَخْرُجُهَا » وَهُوَ عَيْثُ غَرِيبٌ ، وَالْكَلِمَةُ وَاحِدَةٌ الْمَعْنَى . وَهِيَ ثَابِتَةٌ عَلَى صَحَّتِهَا
فِي النُّسخَةِ الْمَعْرُودَةِ عَلَى ابْنِ جُمَاعَةَ ، بَلْ لَمَلْ هَذَا الْبَيْتُ كَانَ قَرِيبًا بِمَدِّ لِسَانِ النُّسخَةِ الَّتِي
طُبِعَتْ فِيهَا سَ وَهِيَ مَنْسُوخَةٌ فِي سَنَةِ ١٣٠٨ .

(٣) هَذَا فِي ج زِيَادَةً « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) فِي س « رَسُولُ اللَّهِ » .

(٥) « فِي وَقْتِهَا » مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ « أَنْ يَصْلُوهَا » وَلَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ « وَسَنَّ » ، يَعْنِي :
أَنَّ اللَّهَ لَسَخَ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ فِي الْخَوْفِ ، وَجَعَلَ بَدَلًا مِنْهُ أَنْ يَصْلُوهَا فِي وَقْتِهَا ، كَمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ وَسَنَّ رَسُولُهُ ، بِمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ .

(٦) فِي ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَأَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ » وَمَا هُنَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْأَصْلِ .

(٧) الْقِي يَقُولُ « أَرَاهُ عَنِ النَّبِيِّ » وَلَمْ يَجْزِمْ بِرَفْعِهِ : هُوَ نَافِعٌ ، فَمَا يَظْهَرُ مِنْ رِوَايَةِ الْمَوْطَأِ ،
فَإِنَّ فِيهِ (١ : ١٩٣) : « قَالَ نَافِعٌ : لَا أَرَى عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَهُ إِلَّا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، هَكَذَا فِي رِوَايَةِ يَحْيَى ، وَنَحْوُهُ فِي الْبَيْهَقِيِّ (٨ : ١٥٠) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ ، كِلَاهُمَا عَنْ مَالِكٍ ، وَلَكِنْ الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّكَّ مِنْ مَالِكٍ ، لِأَنَّ
الشَّافِعِيَّ رَوَاهُ فِي الْأَمِّ (١ : ١٩٧) وَقَالَ : « قَالَ مَالِكٌ : لَا أَرَاهُ يَذْكُرُ ذَلِكَ إِلَّا عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا هَلَهُ السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ
قَالَ : « هَكَذَا رَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَلَى الشَّكِّ فِي رَفْعِهِ ، وَرَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ
جُمَاعَةٌ وَلَمْ يَشْكُرُوا فِي رَفْعِهِ ، مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى ،

فذكر صلاة الخوف ، فقال : « إن كان خوف »^(١) أشد من ذلك
صَلُّوا رِجَالًا وَرُكْبَانًا^(٢) ، مستقبل القبلة أو غير^(٣) مستقبلها^(٤) .

٥١٤ - أخبرنا^(٥) رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن

سالم عن أبيه عن النبي : مثل معناه ، ولم يشك أنه عن أبيه ، وأنه
مرفوع إلى النبي^(٦) .

وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا ، ورواه خالد بن ممدان عن ابن عمر
مرفوعا .

(١) في « فان كان » وانفاء ليست في الأصل . وقوله « خوف » ذكر في النسخ الثلاث
للطبعة « خوفا » بالنصب . والقى في الأصل بالرفع ، ثم ألحق بعض النسخين ألفا
في انهاء ليكون الحرف منصوبا ، والتصنع فيها ظاهر . ويؤيد صحة ما في الأصل أن
الكلمة مرفوعة في النسخة اليونانية من البخاري (٦ : ٣١) ، ونقطة : « فان كان
خوف هو أشد من ذلك » . وأما في الموطأ فالتأخر ذكرت منصوبة ، ولكن الضبط
في البخاري أوثق وأصح . وقد مضى أيضا في (٣٦٨) بالرفع .

(٢) في س و ج « أو ركبانا » والمهزة ليست في الأصل ، وإن كانت في الموطأ والبخاري
إلا أن الشافعي اختصر الحديث جبا ، وهو مطول فيها .

(٣) في س و ج « وغير » بدون المهزة ، وهي تاجية في الأصل ، وكذلك في
الموطأ والبخاري .

(٤) الحديث قد بينا أنه رواه مالك في الموطأ ، والبخاري من طريق مالك . وقد رواه أيضا
مسلم (١ : ٢٣٠ - ٢٣١) عن أبي بكر بن أبي شعبة عن يحيى بن آدم عن سليمان
عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، وذكره مختصرا ، وذكر فيه قوله « فاذا
كان خوف » الخ وحطه من كلام ابن عمر موقوفا عليه . ورواه أيضا ابن ماجه (١ :
١٩٦) عن محمد بن الصباح عن جرير بن لحزم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن
ابن عمر ، فذكر الحديث مرفوعا كله بسياق آخر ، وهذا إسناد صحيح .

(٥) في ج « قال الشافعي : وأخبرنا » وما هنا هو الموافق للأصل .

(٦) قال الشافعي في الأم (١ : ١٩٧) بعد رواية حديث مالك - السابق - : « أخبرنا
محمد بن إسماعيل أو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم » . وهذا هو الإسناد الذي هنا . ومنه عرف الرجل
للهم في هذا الإسناد ، وأنه أحد رجلين : محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، أو عبد الله
بن نافع الصائغ ، وابن أبي فديك ههنا ، وعبد الله بن نافع من طبقة الشافعي ، ومن
رواية الموطأ عن مالك ، وقد تسكلموا فيه من قبل حفظه ، قال البخاري : « في حفظه

- ١٨٦ -

٥١٥ - قال^(١) : فدلَّت سنةُ رسولِ الله على ما وصفت :
من أن القبلة في المكتوبة على قرَضِها أبداً ، إلّا في الموضع الذي
لا يمكن فيه الصلاة إليها ، وذلك عند المسايقة^(٢) والحرب وما كان
في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها^(٣) .

٥١٦ - وثبتت^(٤) السنة في هذا : إلّا تُترك^(٥) الصلاة
في وقتها ، كيف ما أمكنت المصلّي .

في الزكاة^(٦)

٥١٧ - قال الله^(٧) : (أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٨))

- في ، وأما للوطأ فأرجو ، وقال أحد : « كان عبد الله بن تافع أعلم الناس برأى
مالك وحديثه ، كان يحفظ حديث مالك كله ، ثم دخله بآخره شك » وقال الحلي :
« لم يرضوا حفظه ، وهو ثقة ، أتى عليه الشافعي ، وروى عنه حديثين أو ثلاثة » .
وهذا الاسناد جيد على كل حال ، وقد اعتضد بما قلنا قبل في رفع الحديث عن
رواة آخرين ، وانظر أيضاً فتح الباري (٢ : ٣٥٩ - ٣٦٠) .
- (١) في س وج « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل ، وكلمة « قال » لم تذكر في س
وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط صغير ، ولكن الخط واحد .
- (٢) « المسايقة » بالقاف ، يعني القتال بالسيوف ، وفي ج بالنين بدل القاء ، وهو خطأ
مطبعي ظاهر ، وفي س « المسايقة » بالقاف ، وهو تصحيح .
- (٣) كلمة « إليها » لم تذكر في ج ، وهي ثابتة في الأصل ، وحذفها خطأ .
- (٤) في س « وبيت » وهو تصحيح ، والكلمة واضحة النقط في الأصل .
- (٥) في ج « يترك » وهو تصحيح ومخالف للأصل .
- (٦) في س وج « باب في الزكاة » وكلمة « باب » ليست في الأصل .
- وهذا الباب جعل الشافعي عنوانه « في الزكاة » وهو عنوان فاصر ، لأن فيه
مسائل كثيرة ، من أبواب مختلفة ، ولذلك رأيت أن أزيد لكل موضوع عنواناً بين
مربعين هكذا [] .
- (٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في س « قال الله تبارك وتعالى في الزكاة » والزيادة ليست في الأصل .
- (٩) سورة البقرة (٤٣ و ٨٣ و ١١٠) وفي سور أخرى من القرآن .

وقال ^(١) : (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ^(٢)) وقال : (فَوَيْلٌ
لِلْمُصَلِّينَ ^(٣) . الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ . الَّذِينَ هُمْ يُرَادُونَ .
وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ^(٤)) .

٥١٨ - فقال بعض أهل العلم : هي الزكاة المفروضة ^(٥) .

٥١٩ - قال الله ^(٦) : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ^(٧) تُطَهِّرُهُمْ
وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ، إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ، وَاللَّهُ
سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(٨)) .

٥٢٠ - ^(٩) فكان تخرج الآية عاماً على الأموال ، وكان يحتمل
أن تكون ^(١٠) على بعض الأموال دون بعض ، فدلّت الستة على أن الزكاة
في بعض الأموال ^(١١) دون بعض .

٥٢١ - فلما كان المال أصنافاً : منه الماشية ، فأخذ ^(١٢) رسول الله

(١) في ج « وقال الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل

(٢) سورة النساء (١٦٢) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : الماعون »

(٤) سورة الماعون (٤ - ٧) .

(٥) هنا القول في تفسير الماعون مروى عن علي وابن عباس وابن الحنفية والضحاك
 وغيرهم . انظر الترمذي (٤٠١ : ٦) .

(٦) في س « وقال الله » وفي ج « قال الشافعي وقال الله » . وهما مخالفان للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٨) سورة التوبة (١٠٣) .

(٩) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(١٠) حكنا ههنا في الأصل بالناء التوقية ، وهو صواب ، لأن الضمير يرجع للآية ،
 وههنا في ج بإلقاء التحية ، وهو مخالف للأصل ، وإن كان صحيحاً في المعنى .

(١١) في س و ج « المال » وهو مخالف للأصل .

(١٢) في ج « وأخذ » وهو مخالف للأصل وخطأ .

من الإبل والنعم^(١) ، وأمر - فيما بَلَّغْنَا - بالأخذ من البقر خاصة ،
 دون الماشية سواها^(٢) ، ثم أخذ منها بَعْدِ مُخْتَلِفٍ ، كما قضى الله على
 لسان نبيه^(٣) ، وكان^(٤) للناس ماشية من خيلٍ وحمُرٍ^(٥) وبغالٍ وغيرها ،
 فلما لم يأخذ رسولُ الله منها شيئاً ، وسَنَّ أَنْ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ
 صدقة^(٦) - : استدللنا^(٧) على أن الصدقةَ فيما أَخَذَ منه^(٨) وأمر^(٩) بالأخذ
 منه ، دون غيره .

٥٢٢ - وكان للناس زرعٌ وغراس^(١٠) ، فأخذ رسولُ الله
 من التخلٍ والنبِّ الزكاةَ بِمَحْرُصٍ^(١١) ، غيرُ مُخْتَلِفٍ ما^(١٢) أَخَذَ منهما ،

- (١) في ج زيادة « والبقر » وهو مخالف للأصل وخطأ ، لأنه سيذكر البقر عقيب هذا .
- (٢) انظر الأم (٢ : ٧ - ٨) ونيل الأوطار (٤ : ١٩١ - ١٩٢) .
- (٣) في ج « كما قضاه الله على لسانه » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في ج « فكانت » وهو مخالف للأصل . وفي س « وكانت » والتي في الأصل « وكان » ولكن بعض القارئ الحق بالتون تاء بخط آخر ظاهر المخالفة .
- (٥) في س « وحمير » وهو جمع صحيح أيضاً ، ولكنه مخالف للأصل .
- (٦) قال الشافعي في الأم (٢ : ٢٢) : « أخبرنا مالك وابن عيينة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار عن عرائس بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة ، وانظر نيل الأوطار (٤ : ١٩٦) .
- (٧) قوله « استدللنا » راجع إلى قوله « فلما كان المال أصنافاً » وإلى قوله « فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئاً » .
- (٨) في ج « منها » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في س « وأمرنا » وفي ج « وأخبرنا » وكلاهما مخالف للأصل .
- (١٠) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (١١) الفراس ، بكسر الفين المعجمة وتخفيف الراء : ما يفرس من الشجر .
- (١٢) قال في اللسان : « المحرس : حزر ما على التخل من الرطب تمرأ ، وقد خرست التخل والكرم أخرسه خرصاً : إذا حزر ما عليها من الرطب تمرأ ومن النِّبِّ زيباً ، وهو من الظن ، لأن المحزر إنما هو تقدير بظن » .
- (١٣) في س « مما » بدل « ما » وهو خطأ ومخالف للأصل .

- ١٨٩ -

وأخذَ منهما معاً العُشْرَ إذا سُقِيَاً بسماءٍ أو عينٍ ، ونصفَ العُشْرَ إذا سُقِيَاً بغيرِ^(١)

٥٣٣ - وقد أخذَ بعضُ أهلِ العلمِ من الزيتونِ ، قياساً على النخلِ والعِنَبِ .

٥٣٤ - ولم يَزَلْ للناسِ غِرَاسٌ غيرُ النخلِ والعِنَبِ والزيتونِ كثيرٌ ، من الجَوْزِ واللَّوزِ والتينِ وغيرِهِ ، فلما لم يأخذ رسولُ الله منه شيئاً ، ولم يأمرْ^(٢) بالأخذِ منه - استدللنا على أنَ فَرَضَ اللهُ الصَّدَقَةَ^(٣) فيما كانَ من غِرَاسٍ ؛ في بعضِ الغِرَاسِ دونَ بعضٍ .

٥٣٥ - وزَرَعَ الناسُ الحنطةَ والشعيرَ والذُّرَّةَ ، وأصنافاً سِوَاهَا ، فحفظنا عن رسولِ الله الأخذَ من الحنطةَ والشعيرِ^(٤) والذُّرَّةِ ، وأخَذَ مَنْ قَبَّلْنَا^(٥) من الدُّخَنِ^(٦) والسَّلْتِ^(٧)

(١) الغرب : بفتح التين المصبغة وإسكان الراء : الدلو العطية .

(٢) هنا في ج في الموضعين زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س « ولم يأمرنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « على أن الله فرض الصدقة » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « من كان قبلنا وكلمة » كان « لم تذكر في الأصل .

(٧) قال في لسان العرب : « الدُّخَنُ : الجَاوِرُسُ ، وفي المحكم : حَبُّ الجَاوِرُسِ ،

وأحدته : دُخْنٌ » . وقال داود الأنطاكي في التذكرة : « جاورس : هو الذرة ،

ثبت يزرع فيكون كقصب السكر في الهيئة ، ويبلاد السودان يتصر منه ماء مثل

السكر ، وإذا بلغ أخرج حبه في سنبلة كبيرة متراكمة بعضها فوق بعض ، وهو ثلاثة

أصناف : مفرطح أبيض إلى صفرة في حجم العدس ، وهذا هو الأجود ، ومستطيل

صغار يحارب الأرز ، متوسط ، ومستدير مفرق الحب ، هو أردؤه .

(٨) السلت ، بضم السين المهملة وإسكان اللام : نوع من الشعير لا قصر له ، يكون بالجور

والمَلَسَ^(١) والأَرْزَ^(٢) وكلُّ ما تَبَتَّه^(٣) النَّاسُ وجعلوه قُوتًا ،
خُبْرًا وعصيدةً وسَوِيْقًا وأَدَمًا^(٤) ، مَثَلُ الجَمْعِ والقَطَّانِي^(٥) ،

والجواز ، يتبدون بسويقه في الصيف . حكنا في اللسان ، ورجعه على قول من زعم
أنه نوع من الحنطة . وقال داود في التذكرة : « نوع من الشعير يبت بالرائق ، قيل
والعين ، ويقترع من قصره كالحنطة ويخبز » .

(١) الملس ، بالعين للهمة واللام المتوحين ، وكذلك ضبطت واحدة في الأصل ، وفي س
« والملس » بالهمال بدل اللام ، وهو خطأ . لأن الملس من القطناني التي سيدكرها
بدل قليل . وكذلك قال أيضا في الأم (٢ : ٢٩) : « فيؤخذ من الملس ، وهو
حنطة ، والخبز والسك والقطنية كلها : حصنها وعسها وقولها وقطنها ، لأن
كل هذا يؤكل خبزاً وسويقاً وطبخاً ، وترزعه الآدميون » . وأظن أن قوله في
الأم « ودخنها » : خطأ أيضا من الناسخين ، لأنه ذكر الخبز قبل ذلك ، ولعل
صوابه « ودجرها » بضم الدال للهمة وإسكان الجيم والراء ، وهو البوياء ، كما
قاله في اللسان عن الأزهرى منسوباً للشافعي ، وسندكر نصه بدل قليل .

واللس : نوع جيد من القمح ، وقيل : هو ضرب من القمح يكون في الكمام
منه جتان ، يكون بلحية العين ، وهو طعام أهل صنعاء . قاله في اللسان .

(٢) قال التووي في المصروع (٥ : ٤٩٤ - ٤٩٥) : « في الأرز ست لغات : إحداها :
فتح الهززة وضم الراء وتشديد الزاي ، والثانية : كذلك إلا أن الهززة مضمومة ،
والثالثة : بضم الهززة والراء وتخفيف الزاي ، ككتب ، والرابعة : مثلها لكن
ساكنة الراء ، والخامسة : رتر ثنون ساكنة بين الراء والزاي ، والسادسة : بضم
الراء وتشديد الزاي » . وهذه الأخيرة هي المضمورة على ألسنة العامة ، ويظن كثير
من لاعلم لهم بالمرية أنها غير فصيحة .

وفي ج هنا زيادة بعد قوله « والأرز » نصها : « والملس هي حبة عندم »
والظاهر أن هذه الزيادة كانت لحشية على بعض النسخ ، فظنها الناسخ من أصل
الكتاب ، فأدخلها فيه خطأ .

(٣) في س وج « أنه » وفي س « ينجته » وكلها مخالف للأصل . وما فيه هو الصواب ،
لأن الإنبات إنما يلعب إلى الله تعالى ، وأما الذي ينسب للناس فهو التفتيت ، قال في
اللسان : « وَنَبَتَ فُلَانٌ الحَبَّ . وفي الحكم : نَبَتَ الزَّرْعَ والشجرَ تَنَبُّيًّا :
إذا غَرَسَهُ وزَرَعَهُ » .

(٤) في س و ج « أو عصيدة أو سويقاً وأدماً » وفي س مثل ذلك إلا أنه قال « أو أدماً »
وكل ذلك مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم بخط آخر ألفاً قبل واو العطف في
« وعصيدة » ونحوها عن موضعها في الأصل ظاهر .

(٥) القطناني : جمع « قطنية » وفيها ثلاث لغات : « قِطْنِيَّة » و « قِطْنِيَّة »

فهي ^(١) تصلح ^(٢) خبزاً وسويقاً وأدماً ^(٣) ، إتيافاً لمن مضى ، وقياساً على ما ثبت أن رسول الله أخذ منه الصدقة ، وكان في معنى ما أخذ ^(٤) النبي ، لأن الناس نبّئوه ^(٥) ليقنّوا .

٥٢٦ - ^(٦) وكان للناس نكاتٌ غيرُهُ ، فلم يأخذ ^(٧) منه رسول الله ، ولا مَنْ بعدَ رسولِ الله عليه السلام ^(٨) ، ولم يكن في معنى ما أخذ منه ، وذلك مثلُ الثَّغَاءِ ^(٩)

و « قُطْنِيَّة » . وفي اللسان : « هي الحبوب التي تخضر ، كالخس والنبس والباقلي والترس والفسخ والأرز والجلبان » وفيه أيضاً من التهذيب : « ولما سميت الحبوب قُطْنِيَّةً لأنَّ مخرجها من الأرض ، مثل مخرج الثياب القُطْنِيَّة ، وقال لأنها كلها تزرع في الصيف وتترك في آخر وقت الحر » . ثم نقل عن الأزهرى قال : « هي مثل العدس والخُلُر ، وهو الماش ، والقول والشجر وهو اللوبياء ، والحبس وما شاكلها مما يمتلئ ، سماها الشافعي كلها قُطْنِيَّةً ، بما روى عنه الربيع ، وهو قول مالك بن أنس » .

- (١) في س وج زيادة « أن تكون » وهي مخالفة للأصل .
- (٢) في س وج زيادة « أو سويقاً أو أدماً » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ج « أو سويقاً أو أدماً » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « أخذ منه » وزيادة « منه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط آخر .
- (٥) في س وج « أنبئوه » وهو مخالف للأصل ، بل فيسببه فتحة على التوون وشدة على الباء .

- (٦) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في س وج « فلما لم يأخذ » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في ب « فيما علمناه » وكلمة « فيما » ليست في الأصل .
- (٩) « الثغاء » بضم الثاء الثلاثة وتشديد الفاء وبلد ، هو حب الرشاد ، قال النووي في المجموع (٥ : ٩٩) : « كنا نسميه الأزهرى والأصحاب » . وفي لسان العرب

والأشبيوش^(١) والكُسْبَرَة^(٢) ، وَحَبُّ الْمُصْفَرِّ^(٣) وما أشبهه ، فلم تكن فيه زكاةٌ - : فدلَّ ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض .

٥٢٧ - ^(٤) وفرض رسول الله في الورق^(٥) صدقةً ، وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة ، إِمَّا بِخَبَرٍ عن النبي لم يبلغنا^(٦) ،

قول آخر : أنه الحردل ، وقيل : « بل هو الحردل المالح بالصليغ » .. وقال أيضاً : « هو فُعال ، واحدة : فُعاءة ، بلفة أهل النور » .

وهذا الحرف كتب في الأم (٢ : ٢٩) وفي س على الصواب . وكتب في س « السا » وفي ج « الثا » وهما غلط وخط .
(١) هذه كلمة أعجمية معربة ، وقد كتبت في الأصل بالألف ثم السين المهملة . ووضع تحتها علامة الإهمال ، ثم الباء الموحدة ثم الياء المتناة التحتية ثم السين المهملة في آخرها . وكذلك كتبت أيضاً في الأم (٢ : ٢٩) واختلفت فيها النسخ الأخرى ، فكتبت في س. و ج « الأشبيوش » بالسين المهملة في أولها أيضاً ، وفي س « الأسفيوش » بالفاء بدل الباء الموحدة ، وكل ذلك مخالف للأصل . وكتبت في تذكرة داود في حرف الألف « أسفيوس » بالفاء والسين المهملتين بدون ضبط ، وفسرها بأنها « البرقطونا » ثم كتبها في مادة « بزرقطونا » : « أسفيوش » وقال : « وهو ثلاثة أنواع : أبيض ، وهو أجودها وأكثرها أجوداً عندنا ، وأحمر ، دونه في النفع ، وأكثر ما يكون بمصر ، وعرف عندم بالبرلية ، نسبة إلى البرلس ، موضع معروف عندم ، وأسود ، هو أرقوها ، ويسمى بمصر : الصيدي ، لأنه يجلب عندم من الصيد الأطى ، والكل : بزر معروف في كمام مستدير ، وزهره كألوانه ، ونبته لا يجاوز فراعاً ، دقيق الأوراق والساق ، ويدرك بالصيف في نحو حزيران ، وأجوده الزين الحديث الأبيض » .

(٢) « الكسبرة » يضم الكاف وإسكان السين المهملة وضم الباء الموحدة وتحتها ، وكتبت في ج « الكزبرة » بالزاي بدل السين ، وهي لغة فيها مع ضم الباء وتحتها أيضاً .

(٣) « المصفر » يضم الميم وإسكان الصاد المهملتين وضم الفاء . قل في اللسان عن ابن سيده قال : « المصفر هذا الذي يصبغ به : منه رفني ومنه برى ، وكلاهما نبت بأرض الرب » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) الورق : الفضة ، مضروبة أو غير مضروبة .

(٦) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (ص ١٨٢) : « قائمة : قال الشافعي في الرسالة » .

وإما قياساً على أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكتنزوه وأجازوه

باب في الزكاة ، بعد باب جل الفرائض مانصه : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة ، وأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة ، إما بخبر عنه لم يلقنا وإما قياساً . وقال ابن عبد البر : لم يثبت من النبي صلى الله عليه وسلم في زكاة الذهب شيء من جهة هل الآحاد الثقات ، لكن روى الحسن بن عمار عن أبي إسحق عن عامر والحارث عن علي ، فذكره ، وكنا رواه أبو خنيفة ، ولو صح عنه لم يكن فيه حجة لأن الحسن بن عمار متروك .

والحديث الذي أشار إليه ابن عبد البر وابن حجر رواه أبو داود (٢ : ١٠) - (١١) وابن حزم في المحلى (٦ : ٦٨) من طريق ابن وهب : « أخبرني جرير بن حازم وعيسى آخر عن أبي إسحق عن عامر بن ضمرة والحارث الأعور عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم » وفيه : « وليس عليك شيء ، يعني في الذهب ، حتى تكون لك عصفرون ديناراً ، فإذا كانت لك عصفرون ديناراً وحال عليها الحول بقيها نصف دينار ، فما زاد فبحساب ذلك » قال : فلا أدري ، أعلني يقول فبحساب ذلك ، أو رفته لما للنبي صلى الله عليه وسلم ؟ . وروى ابن حزم عنه من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن أبي إسحق عن عامر بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ومن كل عصفور ديناراً نصف دينار » . وقد حذف ابن حزم الإسنادين ، أما الثاني فمن أجل الحسن بن عمار ، وأما الأول فقال فيه مانصه (٦ : ٧٠) : « إن ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي إسحق قرن فيه بين عامر بن ضمرة وبين الحارث الأعور ، والحارث كذاب ، وكثير من الشيوخ يجوز عليهم مثل هذا . وهو أن الحارث أسنده ، وعاصم لم يسنده ، فجمعهما جرير ، وأدخل حديث أحدهما في الآخر » . ثم نادى ابن حزم فأصف ، إذ رأى أنه أخطأ في تعليقه ، فلم يتمكن من الإقرار بخطئه ولم تأخذه الصبغة لرأيه ، قال (٦ : ٧٤) : « ثم استدركنا ، فرأينا أن حديث جرير بن حازم مسند صحيح ، لا يجوز خلافه ، وأن الاعتلال فيه بأن عامر بن ضمرة أو أبا إسحق أو جريراً خلط لإسناد الحارث بإرسال عامر - : هو الظن الباطل الذي لا يجوز ، وما علينا من مشاركة الحارث لعامر ، ولا لإرسال من أرسله ، ولا لشك زهير فيه - : شيء » ، وجرير ثقة ، فالأخذ بما أسنده لازم » . والحديث حسنه الحافظ ابن حجر في بلوغ اللرام ، وهو عندي حديث صحيح كما قال ابن حزم . وقال العلامة الأمير الصنعاني في سبل السلام (٢ : ١٧٨) « أخرج البخاري وأبو داود وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي بحقهما إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحصى عليه ، الحديث ، فحقها هو زكاتها ، وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضاً ، سردتها في البر المنثور » . وفي الموطأ (١ : ٢٤٧) : « قال مالك : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب في عصفورين ديناراً عيناً ، كما تجب في مائتي درهم » .

أَتَانَا عَلَى مَا تَبَايَعُوا^(١) بِهِ فِي الْبُلْدَانِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ .

٥٢٨ - ^(٢) وَلِلنَّاسِ تَبَرُّ غَيْرُهُ ، مِنْ تُحَاسٍ وَحَدِيدٍ وَرَصَاصٍ ،
فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَا أَحَدٌ بَعْدَهُ زَكَاةً : تَرَكَنَاهُ ، اتِّبَاعًا
بِتَرْكِهِ^(٣) ، وَأَنَّهُ لَا يَحْوزُ أَنْ يُقَاسَ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ ، الَّذِينَ هُمَا التَّمَنُّ
حَاقًا فِي الْبُلْدَانِ عَلَى غَيْرِهِمَا ، لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُمَا ، لِزَكَاةٍ فِيهِ ،
وَيَصْلَحُ^(٤) أَنْ يُشْتَرَى بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ غَيْرُهُمَا مِنَ التَّبَرِّ إِلَى أَجَلٍ
مَعْلُومٍ وَبُوزَنٍ^(٥) مَعْلُومٍ .

٥٢٩ - ^(٦) وَكَانَ الْيَاقُوتُ وَالزَّبْرَجَدُ أَكْثَرَ ثَمَنًا مِنَ الذَّهَبِ
وَالْوَرِقِ ، فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمَا^(٧) رَسُولُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْأَخْذِ^(٨) وَلَا مِنْ
بَعْدِهِ عَلَيْهِمَا^(٩) ، وَكَانَا مَالِ الْخَاصَّةِ ، وَمَا لَا يَقُومُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ
اسْتَهْلَكَهُ النَّاسُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ تَقْدِيرٍ : لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُمَا .

(١) فِي س وَج « تَبَايَعُوا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي س وَج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي س « لَتَرَكَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٤) فِي س « وَقَدْ يَصْلَحُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٥) فِي س وَج « بُوزَنَ » بِحَذَفٍ وَوَاوٍ السُّكُونِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٦) هُنَا فِي س وَج زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » . وَقَدْ بَدَأَ نَاسِخُ نَسْخَةِ سَ بِمُخَالَفَةِ الأَصْلِ ،

فِيَزِيدُ مَا يَجِبُ مِنَ الزِّيَادَاتِ فِي نَسْخِ أُخْرَى غَيْرَ نَسْخَةِ الرَّيِّعِ الَّتِي يَنْقُلُ عَنْهَا .

(٧) فِي س « فِيهِمَا » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٨) فِي س وَج « بِالأَخْذِ مِنْهُمَا » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ ، وَلَكِنْ بَعْضُ قَارِئِهِ كَتَبَ

بَيْنَ السُّطْرَيْنِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَلِمَةً « مِنْهُ » .

(٩) فِي س « فَيَا عَلَيْهِمَا » وَكَلِمَةُ « فَيَا » لَيْسَتْ فِي الأَصْلِ .

- ٥٣٠ - (١) ثم كان ما (٢) نَقَلَتِ الْعَامَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فِي زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ وَالنَّقْدِ : أَنَّهُ أَخَذَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً .
- ٥٣١ - (٣) وَقَالَ اللَّهُ : (وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ) (٤) فَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يُؤْخَذَ مِمَّا فِيهِ زَكَاةٌ (٥) مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ ، الْفِرَاسِ وَغَيْرِهِ ، عَلَى حُكْمِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ - : يَوْمَ يُحْصَدُ ، لَا وَقْتُ لَهُ غَيْرُهُ (٦) .
- ٥٣٢ - (٧) وَسَنَّ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسَ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَوْمَ يُؤْجَدُ ، لَا فِي وَقْتٍ غَيْرِهِ (٨) .

- (١) هنا في النسخ الثلاث للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في ب « مما » بدل « ما » وهو مخالف الأصل .
- (٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٤) سورة الأنعام (١٤١) وقوله « حصاده » ضبط في الأصل بكسر الحاء ، وهي قراءة ابن كثير ، التي كان الشافعي يقرأ بحرفه أو يروي قراءته . وأما القراءة للرفوعة بفتح الحاء فاتها قراءة ابن عامر وعاصم وأبي عمرو ، وقرأ باقي السبعة بالكسر .
- (٥) في ب « الزكاة » وهو مخالف للأصل . وكانت الكلمة في الأصل بالالف واللام ، ثم حاول الريح إصلاحها فضرب على الألف ومد اللام مع الزاي فصاروا ما كأنها زاي كبيرة ، ويظهر أنه رأوا بعد ذلك موضع اشتباه على القاري : أيقروها بالتخفيف أم بقية ؟ فأعاد كتابة الكلمة بدون حرف التثنية فوقها بين السطرين ، واليقين عندي أنه هو الذي صنع ذلك : أن الخط في الكل واحد ، لا شبهة فيه .
- (٦) قال الشافعي في الأم (٢ : ٣١) : « إذا بلغ ما أخرجت الأرض ما يكون فيه الزكاة أخذت صدقته ، ولم ينتظر بها حول ، لقول الله عز وجل : [وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ] ، ولم يميل له وقتا إلا الحصاد ، فاحتمل قول الله عز وجل [يَوْمَ حَصَادِهِ] إذا صلح بعد الحصاد ، واحتمل يوم يحصد وإن لم يصلح ، فدلَّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تؤخذ بعد ما يجف ، لا يوم يحصد - : النخل والنب ، والأخذ منها زيباً وتمراً ، فكان كفك كل ما يصلح بجفوف ودرس ، بما فيه الزكاة مما أخرجت الأرض » .
- (٧) في ج « لا وقت له غيره » وهو مخالف للأصل . وقد عث عايت من القاريين بالأصل فوضع بين السطرين فوق الفاء من قوله « فدل » حرف « لا » ولوق المباءة .

٥٣٣ - ^(١) أخبرنا سفيان ^(٢) عن الزهري عن ابن المسيب ^(٣) وأبي سلمة ^(٤) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « وفي الرُّكازِ الخمُسُ » .
٥٣٤ - ^(٥) ولولا ذِلالةُ السَّنَةِ كان ظاهرُ القرآنِ أنَّ الأموالَ كلها سواءٌ ، وأن الزَّكاةَ في جميعها ، لا في بعضها دونَ بعضٍ .

من قوله « غيره » حرف « إلى » ووضع بينهما رؤس خاءات ستة ، يشير بذلك على عادة المتضمنين - إلى أن هذه الجملة زائدة في هذه النسخة عن نسخة غيرها ، فله كانت في يد نسخة أخرى ليست أصلاً مستقداً كهذا الأصل ، ولم يتم موضع الثقة بنسخة الربيع .

وقد قال الشافعي في الأم (٢ : ٣١) : « وزكاة الركاز يوم يؤخذ ، لأنه صالح بحاله ، لا يحتاج إلى إصلاح » .

(١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في - « أخبرنا ابن عينة » وفي س وج « أخبرنا سفيان بن عينة » وكلها بخلاف للأصل ، وقد زيد قوله « بن عينة » بحاشية الأصل بخط آخر .

(٣) في - « عن سعيد » وفي س وج « عن سعيد بن المسيب » وهو هو ، ولكن ما هنا هو القى في الأصل .

(٤) في س وج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .

(٥) الحديث رواه مالك في الموطأ (١ : ٢٤٤) عن الزهري ، ورواه أيضاً الشافعي في الأم (٢ : ٣٧) يهذين الاستادين : عن سفيان وعن مالك ، ورواه أيضاً عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة .

والركاز - بكسر الراء ، قال في النهاية : « الركاز عند أهل الحجاز : كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض ، وعند أهل العراق : المعادن ، والقولان تحملهما اللفظ ، لأن كلا منهما مركز في الأرض ، أي ثابت ، يقال : ركزه يركزه ركزاً : إذا دفنه ، وأركزه الرجل إذا وجد الركاز ، والحديث إنما جاء في التفسير الأول ، وهو الكنز الجاهلي ، وإنما كان فيه الخمس لكثرة جمعه وسهولة أخذه » . ويؤيد تفسير الحديث بهذا رواية أحمد لحديث الشعي عن جابر مرفوعاً : « وفي الركاز الخمس » . قال في المعجم : الركاز الكنز العائني » (مسند أحمد رقم ١٤٦٤٤ ج ٣ ص ٢٣٥) .

(٦) هنا في - وج زيادة « قال الشافعي » .

[في الحج^(١)]

٥٣٥ - (١) وفرض الله الحج على من يجد السبيل^(٢) ،
فذكر عن النبي : أن السبيل الزاد والمزك^(٣) ، وأخبر رسول الله
بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه ، وما سن ، وما يتقى المحرم من لبس
التياب والطيب ، وأعمال الحج سواها ، من عرفة والمزدلفة والرمي
والحلاق والطواف ، وما سوى ذلك .

٥٣٦ - (٤) قلوا أن امرأ لم يعلم لرسول الله سنة مع كتاب الله
إلا ما وصفنا ، مما سن رسول الله فيه معنى ما أنزله الله جملة ، وأنه إنما ٥٠

(١) هذا العنوان زيادة من عندنا ، كما أشرنا إليه في أول عنوان الباب ، قبل الفقرة (٥١٧)

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .

(٣) قال الله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا »
سورة آل عمران (٩٧) .

(٤) « المركب » بفتح الكلف : العاقة . وفي ج « والراحلة » وهو مخالف للأصل وإن
كان موافقا لبعض نطق الحديث .

والحديث في ذلك رواه الثاني في الأم (٢ : ٩١) عن سعيد بن سالم عن إبراهيم
بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر ، وفيه : « تمام آخره قال :
يا رسول الله ، ما السبيل ؟ قال : زاد وراحلة » . ثم قال الثاني : « وروى عن
عريك بن أبي نمر عن معمر أنس بن مالك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنه قال : السبيل الزاد والراحلة » . وحديث ابن عمر رواه أيضاً الترمذي (١ : ١٥٥)
من طريق وكيع عن إبراهيم بن يزيد ، وقال : « حديث حسن » ورواه ابن ماجه
(١٠٩ : ٢) من طريق مروان بن معاوية ووكيع عن إبراهيم . وإبراهيم بن يزيد هو
الحوزي - بضم الحاء المعجمة - وهو ضعيف ، والحديث شواهد كثيرة . انظر بل
الأوطار (٥ : ١٢ - ١٣) .

(٥) هنا في ج زيادة « قال الثاني » .

استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال ، وما يحرم^(١) وما يحل^(٢) ،
ويُدخل^(٣) به فيه ويُخرج^(٤) منه ، ومواقيتِه ، وما سكت عنه سوى ذلك
من أعماله - : قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام
مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر : قامت كذلك أبداً .

٥٣٧ - واستدل^(٥) أنه لا تُخالف له سنة أبداً كتاب الله ،
وأن سنته ، وإن لم يكن فيها نص كتابي^(٦) - : لازمة ، بما وصفت
من هذا ، مع ما ذكرت سواء^(٧) ، مما فرض الله من طاعة رسوله .
٥٣٨ - ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا لخلق غير
رسوله .

٥٣٩ - وأن يجعل قول كل أحدٍ وفعله أبداً : تبعاً لكتاب الله
ثم سنة رسوله .

٥٤٠ - وأن يعلم أن عالماً إن روى عنه قول^(٨) يُخالف فيه شيئاً

-
- (١) وضع في الأصل ضمة فوق الياء وشدة فوق الراء .
(٢) في س « ويحل » بحذف « ما » وهي تاجية في الأصل .
(٣) في س وج « وما يدخل » وكلمة « ما » مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر .
(٤) وضمت ضمة فوق الياء في الأصل .
(٥) وضمت فوق الياء ضمة في الأصل ، ولولا ذلك لضبطناها بالفتح ، مناسبة للسياق .
(٦) في س « كتاب الله » ولفظ الجلالة ليس في الأصل .
(٧) في ج « في سواء » وكلمة « في » ليست في الأصل ، وفي س كذلك وزاد أنه كرر
كلمة « سواء » ، وهو خطأ ظاهر .
(٨) في ب وج « قولا » كأن مصححيهما فهموا أن « روى » مبنى للفاعل ، ولو كان ما
فهموا فسد المعنى ، لأن الضمير في « عنه » حاد على قوله « عالماً » وقد وضمت
في الأصل ضمة على الراء من كلمة « روى » .

سَنَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ سُنَّةً : لَوْ عَلِمَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يُخَالَفْهَا ، وَانْتَقَلَ
عَنْ قَوْلِهِ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ ^(١) ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَإِنْ ^(٢) لَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَيْرَ
مُوسَّعٍ لَهُ .

٥٤١ - فَكَيْفَ وَالْحُجُجُ فِي مِثْلِ هَذَا لِقَاءَ قَائِمَةٍ ^(٣) عَلَى خَلْقِهِ ،
بِمَا افْتَرَضَ ^(٤) مِنْ طَاعَةِ النَّبِيِّ ^(٥) ، وَأَبَانَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَصَّعَهُ بِهِ
مِنْ وَجْهِهِ وَدِينِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ ^(٦) .

[فِي الْمَدَدِ ^(٧)]

٥٤٢ - ^(٨) قَالَ اللَّهُ : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(٩)) وَقَالَ : (وَالْمُطَلَّقَاتُ
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ^(١٠)) .
٥٤٣ - وَقَالَ : (وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَخِضِّ مِنْ نِسَائِكُمْ ^(١١))

-
- (١) في س « إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » .
 - (٢) في س و ج « فان » وهو مخالف للأصل .
 - (٣) في س « قائمة لله » . وهو مخالف للأصل .
 - (٤) في ج « فرض » وهو مخالف للأصل ، وإن كان بمنى فارثيه حاول تغيير الكلمة إلى « فرض » محاولة واجحة .
 - (٥) في س « نبيه » .
 - (٦) هذه الفقرات العالية الرائعة (٥٣٦ - ٥٤١) في نصرة السنة وتعليم العلماء وجوب اتباعها - : مما يكتب بنوب النبر ، لاجتماع الخبر ، رحم الله الشافعي ورضى عنه .
 - (٧) هذا العنوان زدناه كما أشرنا إلى ذلك في أول الباب .
 - (٨) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 - (٩) سورة البقرة (٢٣٤) .
 - (١٠) سورة البقرة (٢٢٨) .
 - (١١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى قوله : أن يضمن حملهن » .

لِإِنْ اِزْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُنْ، وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ^(١) .

٥٤٤ — فقال بعض أهل العلم : قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرًا، وذكر أن أجل الحامل أن تضع^(٢) ، فإذا جمعت أن تكون حاملًا متوفى عنها^(٣) : أتت بالمعدتين معًا ، كما أجدّها في كل فرضين جُمِلًا عليها أتت بهما معًا^(٤) .

٥٤٥ — قال^(٥) : فلمّا قال رسول الله لسُبَيْعَةَ بنتِ الحَرْثِ^(٦) ، ووضعت بعد وفاة زوجها بأيامٍ : « قد حَلَّتِ قَتْرُوجِي^(٧) » - : دلّ هذا على أن العِدَّةَ في الوفاة والعِدَّةَ في الطلاق بالأقراء والشهور : إنما أريدَ به مَنْ لا حملَ به من النساء ، وأن الحملَ إذا كان فالعِدَّةُ سيّوَاهُ ساقطةٌ .

(١) سورة الطلاق (٤) .

(٢) في ج « قال الشافعي : . وقال ، الخ وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « أن تضع حملها » وكلمة « حملها » مزادة في الأصل بين السطور .

(٤) في - زيادة كلمة « زوجها » وليست في الأصل .

(٥) في - « أتت بهما جميعاً » وهو مخالف للأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل ، والتي فيه كلمة « قال » فقط بين السطرين بنفس خط الأصل .

(٧) « سبيعة » بضم السين المهملة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء المثناة التحتية وفتح العين المهملة ، وهي بنت الحرث الأسلمية زوجة سعد بن خولة ، وهو الذي توفي عنها .

(٨) قصة سبيعة الأسلمية رواها الشافعي في الأم (٥ : ٢٠٥ - ٢٠٦) بأسانيد متعددة ،

ورواها مالك في الموطأ (٢ : ١٠٥ - ١٠٦) ، ورواها البخاري ومسلم وغيرهما ،

وانظر نيل الأوطار (٧ : ٨٥ - ٨٩) .

[في مُحَرَّمَاتِ النِّسَاءِ ^(١)]

٥٤٦ - قَالَ اللَّهُ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بَيْنَهُنَّ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بَيْنَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ، وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ^(٢)، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا. وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ ^(٣) إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ، أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ، فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَلَهُنَّ أَجُورُهُنَّ قَرِيبَةً، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا تَرَايْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيقَةِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ^(٤) .

٥٤٧ - فَاحْتَمَلَتِ الْآيَةُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ مَا تَمَتَّى اللَّهُ مِنَ النِّسَاءِ

مَحْرَمًا مُحَرَّمٌ ^(٥)، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ حَلَالٌ بِالصَّمْتِ عَنْهُ، وَقَوْلُ اللَّهِ ^(٦)

(١) زدنا هذا العنوان كما أشرنا في أول الباب .

(٢) في الأصل « حرمت عليكم أمهاتكم، إلى : وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم، الآية » .

(٣) في الأصل إلى هنا، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة النساء (٢٣ و ٢٤) .

(٥) في ج « يحرم » وهو مخالف للأصل، بل الكلمة مضبوطة فيه بضمة فوق الميم وشدة فوق الراء .

(٦) في ج « وقول الله » وهو مخالف للأصل .

- ٢٠٢ -

(وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَزَّاءُ ذَلِكُمْ) وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية.

٥٤٨ - وكان بيننا في الآية أن تحريم الجمع بمعنى^(١) غير تحريم

الأمهات، فكان ما سمي^(٢) حلالاً حلالاً^(٣)، وما سمي^(٤) حراماً حراماً^(٥)،

وما نهي عن الجمع بينه من الأختين كما نهي عنه .

٥٤٩ - وكان في نهي عن الجمع بينهما دليل على أنه إنما حرم

الجمع، وأن كل واحدة منهما على الافراد حلال في الأصل^(٦)،

(١) في النسخ المطبوعة «لمنى» باللام، وهي بالباء والجمة في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة «ماسمى الله» ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل . وكلمة «سمى» كتبت فيه «سما» بالألف ووضع فوق السين فتحة وفوق الميم شدة .

(٣) في النسخ المطبوعة «حلالاً» بالنصب، وهي في الأصل بدون ألف، ثم حصنها بعض المخارئين بالصاق الألف باللام الأخيرة، وهي في النسخة للقروة على ابن جماعة بدون ألف أيضاً وضبطت بضم اللام فيها . وما في الأصل صواب . توجيهه : أن يكون اسم «كان» ضمير الشأن، والجملة بينهما «ماسمى حلالاً حلالاً» خبر «كان» . هذا وجه . وآخر : أن يكون قوله «حلالاً» خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة خبر «كان» . وهناك أوجه أخرى، تظهر عند البحث والتأمل . وانظر كتاب (شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك (ص ٢١ - ٢٤) عند شرح قول عائشة في الحصب «إِنَّمَا كَانَ مَنَزَلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

(٤) في «وماسمى الله» ولفظ الجلالة ليس في الأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة «حراماً» بالنصب، وهي في الأصل بدون ألف، وكذلك في النسخة للقروة على ابن جماعة، وضبطت فيها بالرفع . وقد حاول بعض قارئ الأصل إصلاح الكلمة بنوعين من الإصلاح : أحدهما : إلصاق ألف في اللام لتكون منصوبة، والآخر : إلصاق هاء في حرف الهاء، لتكون «حرام» . وفي توجيه هذا الوجه الساجدة فيما قبله، ووجه آخر : أن تكون «ما» الموصولة مبتدأ، وقوله «حراماً» خبراً، ويكون من عطف الجمل .

(٦) في «وإن كان كل واحدة منهما على الافراد حلالاً في الأصل» فزاد كلمة «وكان» ثم نصب كلمة «حلالاً» وذلك كله مخالف للأصل .

وما سواهن من الأمهات والبنات والعمات والحالات : محرّمات
في الأصل .

٥٥٠ - وكان ^(١) معنى قوله : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) ٥١
مَنْ تَمَّى تَحْرِيمَهُ فِي الْأَصْل ، وَمَنْ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ بِالرِّضَاع - : أَنْ
يَنْكَحُوهُنَّ بِالْوَجْهِ الَّذِي حَلَّ ^(٢) بِهِ النِّكَاح ^(٣) .

- (١) في ج « فكان » وهو مخالف للأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة « أحل » بزيادة الهزة في أوله ، وهو مخالف للأصل .
(٣) وهكذا شاء الرّبيع أن يجمّ الجزء الأول من « كتاب الرسالة » في أثناء الكلام ،
ثم يبدأ الجزء الثاني بقول القاضى : « فإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : مَاؤُلٌّ عَلَى هَذَا ؟ فَإِنَّ النِّسَاءَ
لِلْبَاحَةِ لَا يَحِلُّ أَنْ يَنْكَحَ مِنْهُنَّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ » إلخ . وما لإخلافه بقول ذلك إلاّ عن
أمر القاضى ورأيه ، ولله قل من نسخة القاضى التى كتب بخطه ثم عرض عليه فأقره ،
وإلاّ فما الذى يدعوهُ أن يقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء ، ويجمّ الجزء الأول في أثناء
الكلام ، مع أنّه لم يكتب في الصفحة التى انتهى عندها الجزء إلاّ سطرين وستين سطر
من قوله « وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » إلى هنا ، وبالقيا يياض ؟ ثمّ هو يؤكّد هذا
التقسيم في آخر الكتاب ، عند إجازة نسخه إذ يقول « وهو ثلاثة أجزاء » ، فما لهذا
وجه إلاّ أنّه صنيع للمؤلف ، حافظ عليه طبعه الأمين .
وأما النسخة المفروقة على ابن جماعة فقد كتب بها معها في هذا للوضع « آخر الجزء
الثانى » ولم أجد فيها موضعاً لآخر الجزء الأول ، وتقسيمها مضطرب على كل حال ،
وسأين ذلك في مقدمة الكتاب إن شاء الله .
وهذه الصفحة من الأصل التى فيها ختام الجزء الأول هي الصفحة (٥٥) ثمّ بعد
ذلك سماعات وأسانيد وعناوين للجزء الثانى ، كما سنذكر في المقدمة إن شاء الله ،
إلى آخر الصفحة (٦٢) ثمّ يبدأ الجزء الثانى من الصفحة (٦٣) . وهذه الأرقام أنا
الذى وضعتها لنسخة الرّبيع بما فيها من سماعات وغيرها ، وإلاّ فإن أصلها أوراق
ملصقة بالكتاب ليست منه ، ولكنها صارت جزءاً منه في نظر التاريخ ، فلم أفضل
بينها وبينه في الترقيم . ولذلك ترى أن الجزء الأول من نسختنا هذه يبدأ من
الصفحة (١٣) من الأصل . وأسأل الله العون والهداية والتوفيق ، إنه صميع العطاء .

وكتب

أبو الأصبال

- ٢٠٤ -

المخزوم الثاني

من مرساله

رواية الربيع برسلمة من
تكملة بقاءه في سيرة الملك

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الثاني من الأصل
وهو بخط الربيع بن سليمان صاحب الشافعي

[... قال : أنا الربيع بن سليمان قال : أخبرنا الشافعي قال (١) :]

٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٥١ - فإن قال قائل : مادَّل على هذا ؟

٥٥٢ - فإن النساء (٢) المباحات لا يحلُّ أن يُنكحَ (٣) منهنَّ أكثرُ من أربع ، ولو نكحَ خامسة (٤) فُسِخَ النكاحُ ، فلا تحِلُّ (٥) منهنَّ واحدةٌ إلَّا بنكاحٍ صحيح ، وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه ، وكذلك الواحدة ، بمعنى قول الله : (وأحلَّ لكم ما وراء ذلكم) - : بالوجه الذي أحلَّ به النكاحُ ، وعلى الشرط الذي أحلَّ به ، لا مطلقاً .

٥٥٣ - فيكون نكاحُ الرجل المرأة لا يُحرِّم عليه نكاحَ صمتها ولا خالتها بكلِّ حالٍ ، كما حرَّم الله أمهاتِ النساء بكلِّ حالٍ ، فتكونُ المنةُ والمالةُ داخلتين في معنى مَنْ أحلَّ بالوجه الذي أحلَّها به .

(١) هذه الزيادة ما يقي مما كتب عبد الرحمن بن نصر في أول الجزء الثاني من الرسالة قبل البسلة ، كما فعل في الأول والثالث ، وانظر ما كتبناه في التعليق في أول الكتاب (ص ٧) .

(٢) قوله « فإن النساء » الخ جواب السؤال ، ولعلك زيد في « و » قبله كلمة « قيل » وليست بالأصل .

(٣) حكنا ضبط الفعل في الأصل بضم الياء ، مبنيًا للمفعول ، ثم ضبط بعد ذلك قوله « ولو نكح خامسة » بفتح التون في الفعل ونصب المفعول .

(٤) في « خساء » وهو مخالف للأصل .

(٥) في « ولا تحل » وفي « ولا يحل » وكلاهما مخالف الأصل .

- ٢٠٦ -

٥٥٤ - كما يحلُّ له نكاحُ امرأةٍ إذا فارقَ رابعةً: كانت^(١)
الغمةُ إذا فُورِقَتِ ابنتُ^(٢) أخيها حَلَّتْ .

[في محرّمات الطعام^(٣)]

٥٥٥ - وقال الله لنبيه: (قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوصِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا^(٤)
عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ،
فَإِنَّهُ رِجْسٌ، أَوْ فِسْقًا أَمِلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ) .
٥٥٦ - فاحتلت الآيتُ معنيين : أحدهما : أن لا يحترّم على
طاعم^(٥) أبدًا إلا ما استثنى الله .

٥٥٧ - وهذا المعنى الذى إذا وُجّه^(٦) رجلٌ مخاطبًا به كان الذى

(١) فى النسخ الثلاث المطبوعة « وكانت » وزيادة الواو خطأ ، ومخالفة للأصل ولما فى
لسخة ابن جماعة ، ويظهر أن الناسخين لم يفهموا مراده ، وظنوا أن هنا من مطف
المجل ، وليس كذلك ، إذ المراد : أنه إذا فارق الزوج امرأته حلت له معها ، كما يحل
له نكاح امرأة أخرى إذا طلق إحدى زوجاته الأربع ، فلا يجمع خطأ فى عصمته ،
لا يجمع بين المرأة ومعتها .

(٢) هكذا رسمت فى الأصل ، وهو صواب عندنا ، فلذلك حافظنا عليه .

(٣) العنوان زيادة من عندنا ، كما ذكرنا فى أول الباب .

(٤) هنا فى س وج زيادة « قال الشافى » وليست فى الأصل .

(٥) فى الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : فسقاً أهل لغير الله به » .

(٦) سورة الأنعام (١٤٥)

(٧) هنا فى النسخ الثلاث للطبوعة زيادة « قال الشافى » .

(٨) فى ج « على طاعم يطعمه أبداً » والزيادة مخالفة للأصل .

(٩) فى النسخ الثلاث للطبوعة « واجه » وهو مخالف للأصل ، وفيه تكلف فى المعنى ، ولو

كان « ووجه » مبنيًا للفعول كان أقرب ، ولكن ما هنا هو الذى فى الأصل ، وقد

- ٢٠٧ -

يَسْبِقُ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ^(١) غَيْرُ مَا سَمَى اللَّهُ مُحَرَّمًا ، وما كان هكنا فهو الذي يَقُولُ له^(٢) : أظهر المعاني وأعظمها وأغلبها ، والذي لو احتملت الآية معنى^(٣) سواء كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به ، إلا أن تأتي سنة النبي^(٤) تذك على معنى غيره ، مما تحتمله الآية ، فيقول^(٥) : هذا معنى ما أراد الله تبارك وتعالى .

٥٥٨ - ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة إلا بدلالة^(٦) فيها أو في واحد منهما . ولا يقال بخاص^(٧) حتى تكون الآية تحتمل أن يكون أريد بها ذلك الخاص ، فإما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بعام^(٨) تحتمل الآية .

٥٥٩ - ويحتمل قول الله (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه) - : من شيء سئل عنه رسول الله^(٩) دون غيره .

== ضبط فيه ضم الواو ، والفتح سليم صحيح ، والاستعمال في ذلك كله مجاز ، لأن أصل « الوجه » في الحقيقة : الجارحة المروفة ، ثم توسعوا في استعمال المادة في معان مجازية كثيرة .

- (١) في س « لا يحرم عليه » وكلمة « عليه » ليست في الأصل .
- (٢) فاعل « يقول » مخوف للعلم به ، أي : يقول له القائل . وفي س « يقال له » وهو خلاف الأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « سأل » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في س وج « لني » وفي س « سنة رسول الله » وكلاهما مخالف للأصل . وفي س « زيادة » (بأن هو وأبي » وهذه الزيادة مكتوبة بمحاكاة الأصل بخط آخر .
- (٥) قوله « فيقول » يعني القائل ، وفي النسخ المطبوعة « فيقول » وهو مخالف للأصل .
- (٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في س وج « لخاص » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٨) في س « لا » بدل « لم » وهو مخالف للأصل .
- (٩) في النسخ المطبوعة « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه » وهو مخالف للأصل .

٥٦٠ - ويَحْتَمِلُ : مما كنتم تأكلون . وهذا أوَّلَى معانيه^(١) ،
استدلالاً بالسنة عليه ، دون غيره .

٥٦١ - أخبرنا سفيان^(٢) عن ابن شهاب عن أبي إدريس

٦٤ الخولاني عن أبي ثعلبة^(٣) : « أن النبي نهى عن كُلِّ ذِي نَابٍ^(٤) من
السباع^(٥) . »

٥٦٢ - أخبرنا مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة

بن سفيان الحضرمي^(٦) عن أبي هريرة عن النبي قال « أَكُلْ كُلَّ^(٧)
ذِي نَابٍ من السباع حرام^(٨) . »

(١) في ج « أولى معانيه بـ » وزيادة « بـ » خلاف الأصل .

(٢) هنا في النسخ الثلاث زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س وج زيادة « بن مينة » وليست في الأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « الحشني » وهو هو ، ولكنها ليست في الأصل ، والحشني
بضم الحاء وفتح العين المعجمتين ثم نون .

(٥) في النسخ المطبوعة « عن أكل كل ذي ناب » وزيادة كلمة « أكل » ليست من
الأصل ، ولكن جاء بعض قارئيه فكتب ألفاً قبل كلمة « كل » لقرأ « أكل » ثم
زاد في الحاشية كلمة « كل » ليرأ « أكل كل » ولا داعي لهذه الزيادة ، وإن كانت ثابته
في الروايات الأخرى للحديث ، في الصحيحين وغيرهما : لأن النهي عن كل ذي ناب
لأنما هو النهي عن أكل ذلك ، وفي الترمذي كما هنا بحذف كلمة « أكل » (٢ : ٣٤٥)
من شرح الباركفوري .

(٦) الحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن ابن عينة ومالك ، كلاهما عن
ابن شهاب ، وهو في الموطأ (٢ : ٤٣) ولكن بلفظ حديث أبي هريرة الآتي .
ورواه أيضاً أحمد في المسند بأسانيد كثيرة (٤ : ١٩٣ و ١٩٤) ورواه أيضاً
أصحاب الكتب الستة . وانظر فتح الباري (٩ : ٥٦٤ - ٥٦٧) ونيل الأوطار
(٨ : ٢٨٤ - ٢٨٥) .

(٧) في س « وأخبرنا » وفي س وج « قال الشافعي وأخبرنا » وكلها بخلاف للأصل .

(٨) « عبدة » بفتح العين للمهمله . قال ابن حجر في التهذيب (١ : ٢٨٩) : « نقل
ابن شاهين في الثقات عن أحمد بن صالح قال : إسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن
سفيان - : هنا من أثبت أسانيد أهل المدينة » .

(٩) الحديث رواه الشافعي أيضاً في الأم (٢ : ٢١٩) عن مالك ، وهو في الموطأ (٢ : ٤٣)
رواه أيضاً أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه ، كما في المتنق .

[فيما تُمسك عنه الممتدة من الوفاة ^(١)]

٥٦٣ - قال الله : (وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ ^(٢) فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ^(٣)) .

٥٦٤ - فذكر الله أن على المتوفى عنهن عدة ، وأنهن إذا بَلَغْنَ ^(٤) فلمن أن يعلن في أنفسهن بالمعروف ، ولم يذكر شيئاً تجتنبه في العدة .

٥٦٥ - قال ^(٥) : فكان ظاهر الآية أن تُمسك الممتدة في العدة عن الأزواج فقط ، مع إقامتها في بيتها - : بالكتاب .

٥٦٦ - وكانت تحتل أن تُمسك عن الأزواج ، وأن يكون عليها في الإمساك عن الأزواج إمساك عن غيره ، مما كان مباحاً لها قبل العدة ، من طيب وزينة ^(٦) .

-
- (١) العنوان زيادة من عندنا ، كما ذكرنا في أول الباب .
 (٢) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .
 (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 (٤) سورة البقرة (٢٣٤) .
 (٥) في ب « بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ » وهو مخالف للأصل .
 (٦) كلمة « قال » لم تذكر في س و ب وهي ثابتة في الأصل بخطه بين السطرين . وفي ج « قال الشافعي » .
 (٧) في ج « وكان » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في ب وج زيادة « وغيرها » وليست في الأصل .

٥٦٧ - فلما سَنَّ رسولُ الله على المعتدة من الوفاة الإمساك عن الطَّيِّبِ وغيره - : كان عليها الإمساكُ عن الطَّيِّبِ وغيره بفرض السنة ، والإمساكُ عن الأزواج والشُّكْنَى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة^(١) .

٥٦٨ - واحتملت^(٢) السُّنَّةُ في هذا الموضع ما احتملت في غيره : من أن تكون السنةُ يَنْتَ عن الله كيف إمساكها ، كما يَنْتَ الصلاة والزكاة والحج ، واحتملت أن يكونَ رسولُ الله^(٣) سَنَّ فيما ليس فيه نصُّ حكمٍ لله^(٤) .

باب العلل في الأحاديث

٥٦٩ - قال الشافعيُّ : قال لي قائلٌ : فإننا نجدُ من الأحاديث عن رسول الله أحاديثَ في القرآنِ مثلها نصًّا^(٥) ، وأخرى في القرآنِ مثلها

(١) حكنا هو في الأصل . والنسخ المطبوعة « ثم السنة » وهو صواب واضح ، ولكن بعض الماشرين عتب بالأصل فألحق بإء بكلمة « السنة » ليجعلها « بالسنة » وهو تصرف غير جائز ، إذ لا داعي إليه مع صحة ما في الأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج زيادة « صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي » ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط غير خطه .

(٤) « حكم » بالتكثير ، و « قة » بحرف الجر ، كما في الأصل ، وهو الصواب ، وبذلك ضبطت أيضا في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ المطبوعة « حكم الله » بالإضافة ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في ج « أحاديث مثلها في القرآن نصا » ، بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

جملة ، وفي الأحاديث منها^(١) أكثر مما في القرآن ، وأخرى ليس منها شيء في القرآن ، وأخرى موقفة^(٢) ، وأخرى مختلفة : ناسخة ومنسوخة^(٣) ، وأخرى مختلفة : ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ ، وأخرى فيها نهي لرسول الله^(٤) ، فتقولون : مانع عنه حرام ، وأخرى لرسول الله فيها نهي^(٥) ، فتقولون : نهي وأمره على الاختيار لاعلى التحريم . ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة^(٦) من

(١) في س وج « وفي الأحاديث مثلها منها » زيادة كلمة « مثلها » وهي زيادة ليست في الأصل ، وتفسد المعنى أيضاً ، إذ ليست هذه الأحاديث نوعاً آخر ، إنما هي التي في القرآن مثلها جملة ، ولكن فيها زيادات ليست في القرآن ، هي تفصيل لجملة ، ويان له .

(٢) في النسخ المطبوعة « متفقة » وهو مخالف للأصل ، وانظر ما مضى في حاشية (رقم ٩٥) .

(٣) في النسخ المطبوعة « وأخرى ناسخة ومنسوخة » ، وكذلك في النسخة المروية على ابن جماعة ، وزيادة كلمة « وأخرى » مخالفة للأصل ، وقد كتبت الكلمة بحاشيته بخط جديد ، وهي ظاهرة الخطأ ، لأن قوله « ناسخة ومنسوخة » يان لنوع من أنواع الأحاديث المتعارضة ، إذ منها ما هو ناسخ ومنسوخ ، ومنها ما لا دلالة فيه على ناسخ ولا منسوخ ، كما قال الشافعي ، وكما هو ظاهر معروف .

(٤) في س « فيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل . وفي ج « ليس فيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ وإفساد للمعنى .

(٥) في ج « فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهي » ، بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل ، وقد صنع فيه بعض الكتّابين ذلك ، فكتب كلمة « فيها » بين السطرين فوق كلمتي « وأخرى » و « لرسول » وضرب على كلمة « فيها » المكتوبة في موضعها بالأصل . وفي س و ب « وأخرى ليس فيها لرسول الله صلى الله عليه وسلم نهي » ، وهو خطأ وإفساد للمعنى ، ويظهر أن القارئ لم يفهموا مراد الشافعي ، فظنوا أن التبوعين أحدهما يكون فيه نهي للنبي ، والآخر لا يكون فيه نهي ، فأصلح كل منهم الكلام على ما فهم ، فجعل بعضهم النوع الأول الذي ليس له فيه نهي ، وعكس بعضهم . ومراد الشافعي فيما حكى من للمترض عليه ظاهر : أن للمترض يقول : إنا نرى أحاديث فيها نهي عن النبي ، وأنهم تنجبون في الأخذ بها مذبحاً مختلفاً ، فطارة تحملون النهي في بعض الحديث على التحريم ، وطارة تحملونه في بعض الحديث على الاختيار لاعلى التحريم .

(٦) في س « المختلف » وهو مخالف للأصل ،

الأحاديث دون بعض ، ونجدكم تقيسون على بعض حديثه ، ثم يختلف قياسكم عليها ، وتتركون بعضاً فلا تقيسون عليه . فما حجتكم في القياس وتركه ؟ ثم تفترون بعد : فنكم من يترك من حديثه الشيء وأخذ بثل الذي ترك وأضعف^(١) إسناداً منه ؟

٥٧٠ - قال الشافعي : قلت له : كل ما سن رسول الله مع

كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بثل ، وفي الجملة بالتبيين عن الله ، والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة

٥٧١ - وما سن^(٢) مما ليس فيه نص كتاب الله^(٣) فبفرض الله

طاعته عامة في أمره تبعناه^(٤) .

٥٧٢ - وأما النسخة والمنسوخة^(٥) من حديثه فهي^(٦) كما نسخ

الله الحكم في كتابه بالحكم غيره^(٧) من كتابه عامة في أمره ، وكذلك^(٨) سنة رسول الله تُنسخ بسنة .

(١) في النسخ المطبوعة «أو أضعف» والألف مصطمة في الأصل اصطفاً واضحاً ،

(٢) في « وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) في « نص كتاب » بفتح لفظ الجملة ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في « تبعناه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في « وأما النسخ والمنسوخ » وهو مخالف للأصل .

(٦) في « فهي » وهو مخالف للأصل .

(٧) في « كما نسخ الله تعالى الحكم من كتابه بحكم غيره » وفي « كما نسخ الله الحكم من كتابه بالحكم غيره » وكل ذلك مخالف للأصل واضطراب في فهم معناه .

(٨) في النسخ المطبوعة « فكذلك » وهو مخالف للأصل .

٥٧٣ - وذكرْتُ له بعض ما كتبتُ في (كتابي) قبل هذا^(١)
من إيضاح ما وصفتُ .

٥٧٤ - فأما^(٢) المختلفة التي لا دلالة على أيها ناسخ ولا أيها
منسوخ^(٣) - : فكلُّ أمره موثق^(٤) صحيح^(٥) ، لا اختلاف فيه .

٥٧٥ - ورسولُ الله عربيُّ اللسانِ والدارِ ، فقد^(٦) يقولُ القولَ
عامًّا يريدُ به العامَّ ، وعامًّا يُريدُ به الخاصَّ ، كما وصفتُ لك في كتاب الله
وسنن رسول الله^(٧) قبلَ هذا .

٥٧٦ - ويُستلُّ عن الشيء فيجيبُ على قدر المسئلة ، ويُؤدِّي
عنه^(٨) المخبرُ عنه الخبرَ مُتَقَصِّيًا^(٩) ، والخبرَ مختَصَرًا ، والخبرُ^(١٠) فيأتي
بعضٍ معناه دونَ بعضٍ .

٥٧٧ - ومُحدِّثُ عنه الرجلُ الحديثَ قد أدركَ جوابه ولم
يُدركِ المسئلةَ فيدُلُّه على حقيقة الجواب ، بمعرفة السبب الذي يخرج
عليه الجوابُ .

(١) في س - « في كتابي هذا » بحذف « قبل » وهي تاجية في الأصل ، وكلمة « كتابي »

واضحة في الأصل ، ولكن عث بها بعض قارئيه ليبدلها بغيرها كتي « وعنه واضح .

(٢) في النسخ المطبوعة « وأما » وهو مخالف للأصل ،

(٣) في ج « على أنها ناسخة ولا أنها منسوخة » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « متفق » وهو مخالف للأصل ، وانظر حاشية (رقم ٩٥)

(٥) في س « وقد » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٧) كلمة « عنه » تاجية هنا في الأصل ومحفوفة في النسخ المطبوعة .

(٨) في س « متقصيا » وهي تاجية في الأصل « متقصيا » كمادته في رسم مثل هذه الكلمات

بالألف ، فإقول بعض القارئين تغييرها بمحاولة واضحة ، وهبط هطتين تحت الكلمة بين

الصاد والألف . وفي ج « متقصيا » بالنون من الإهماس ، وهو مخالف للأصل .

(٩) كلمة « والخبر » لم تذكر هنا في س وهي تاجية في الأصل ، وحذفها خطأ واضح .

- ٥٧٨ - وَتُسَنُّ فِي الشَّيْءِ سَنَةً^(١) وَفِيهَا يُخَالَفُهُ أُخْرَى ، فَلَا يَخْلَعُ بَعْضُ السَّامِعِينَ بَيْنَ اخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ^(٢) اللَّتَيْنِ سَنَّ فِيهِمَا .
- ٥٧٩ - وَيُسَنُّ سَنَةً فِي نَصٍّ مَعْنَاهُ^(٣) ، فَيَحْفَظُهَا حَافِظٌ^(٤) ، وَتُسَنُّ فِي مَعْنَى يُخَالَفُهُ فِي مَعْنَى وَيُجَامَعُهُ فِي مَعْنَى - : سَنَةً غَيْرَهَا ، لِاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ^(٥) ، فَيَحْفَظُ غَيْرُهُ تِلْكَ السَّنَةَ ، فَإِذَا أَدَّى كُلُّ مَا حَفِظَ رَأَى بَعْضُ السَّامِعِينَ اخْتِلَافًا ، وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مُخْتَلَفٌ .
- ٥٨٠ - وَتُسَنُّ بِلَفْظٍ تَخْرُجُهُ حَامٌ جَلَّةٌ بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ أَوْ تَحْلِيلِهِ^(٦) ، وَتُسَنُّ فِي غَيْرِهِ خِلَافَ الْجَلَّةِ ، فَيُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُرَدِّ بِمَاحَرَمٍ مَا أَحَلَّ ، وَلَا بِمَا أَحَلَّ مَا حَرَّمَ .
- ٥٨١ - وَلِكُلِّ هَذَا نَظِيرٌ فِيمَا كَتَبْنَا^(٧) مِنْ مُجَلِّ أَحْكَامِ اللَّهِ .
- ٥٨٢ - وَتُسَنُّ السَّنَةُ ثُمَّ تَنْسَخُهَا بَسَنَتِهِ ، وَلَمْ يَدَّعِ^(٨) أَنَّ يُبَيِّنَ

-
- (١) في ج « بسنه » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة في الموضعين « الحالين » وهو في ذاته صحيح ، ولكن اتى في الأصل « الحالين » وهو أصح وأفصح .
- (٣) في ب « معنى » وهو غير واضح ، ومخالف للأصل ، وكلمة « نص » مضبوطة ، في الأصل بتشديد الصاد والتنوين ، وفي ج « في نص معناه نص » وزيادة كلمة « بعض » هنا خلط غريب .
- (٤) في ج « حافظ آخر » وهذه الزيادة غير جيدة ومخالفة للأصل ، وإن كانت مكتوبة في حاشية المخطوطة للبرودة على ابن جماعة .
- (٥) في ب و ج « أو تحلله » بخلف الباء ، وهي ثابته في الأصل .
- (٦) في ب « كتبناه » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في ج « ولم ندع » بالتنوين ، وهو خطأ لا يوافق للنص ، ومخالف للأصل .
- (٨) في ب زيادة « صلى الله تعالى عليه وسلم » وفي ب و ج زيادة « رسول الله صلى الله عليه وسلم » وكل ذلك لم يذكر في الأصل .

- ٢١٥ -

كَلَّمَ^(١) نَسَخَ مِنْ سُنَّتِهِ بِسُنَّتِهِ ، وَلَكِنْ رَجَعَا ذَهَبَ عَلَى الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ بِمَعْزُومِ النَّاسِخِ أَوْ عِلْمِ الْمُنْسُوخِ ، فَحَفِظَ^(٢) أَحَدُهُمَا دُونَ الَّذِي سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ الْآخَرَ ، وَلَيْسَ يَذْهَبُ ذَلِكَ عَلَى مَا تَمَّتْهُمْ حَتَّى لَا يَكُونَ فِيهِمْ مَوْجُودًا إِذَا طُلِبَ .

٥٨٣ - وَكُلُّ مَا^(٣) كَانَ كَمَا وَصَفْتُ أَمِضَى عَلَى مَاسْتِهِ^(٤) ، وَفُرَّقَ بَيْنَ مَا فُرِّقَ بَيْنَهُ مِنْهُ .

٥٨٤ - وَكَانَتْ طَاعَتُهُ^(٥) فِي تَشْعِيبِهِ عَلَى مَاسْتِهِ وَاجِبَةً^(٦) ، وَلَمْ يُقَلَّ : مَا فُرِّقَ^(٧) بَيْنَ كَذَا وَكَذَا ؟

٥٨٥ - لِأَنَّ قَوْلَ « مَا فُرِّقَ^(٨) بَيْنَ كَذَا وَكَذَا ؟ » فِيهَا فُرَّقَ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ - : لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ جَهْلًا تَمَنَّى^(٩) قَالَهُ ، أَوْ ارْتِيَابًا شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ بِاتِّبَاعِهِ .

(١) رُسِمَتْ فِي النَّسَخِ الْمَطْبُوعَةِ « كُلُّ مَا » وَرُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَّمَ » فَأُجِبَتْهُمَا عَلَى رِسْمِ الْأَصْلِ ، لِتَحْمِلِ الْمَعْنَى .

(٢) فِي « ب » فِيحْفَظُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) رُسِمَتْ فِي الْأَصْلِ « كَلَّمَ » مُخَالَفَةً لِرِسْمِهِ ، لِيَكُونَ الْمُرَادُ وَاجِبًا مَحْدُودًا .

(٤) فِي ج « أَمِضَى عَلَى مَاسْتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي « ب » أَمِضَى عَلَى مَاسْتِهِ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَفِي « س » مَضَى عَلَى مَاسْتِهِ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي « ب » وَكَانَتْ طَاعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي « س » وَج « عَلَى مَاسْتِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةً وَاحِدَةً وَاجِبَةً مِنْهُ » . وَهَذِهِ الزِّيَادَاتُ الَّتِي لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ اضْطُرَبَ لِلْمَعْنَى ، وَاقْنَى فِي الْأَصْلِ وَاضِحٌ مَقْهُومٌ وَهُوَ الصُّوَابُ .

(٧) كَلِمَةُ « فُرَّقَ » ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِفَتْحَةٍ فَوْقَ الْفَاءِ وَشَدَّةٍ فَوْقَ الرَّاءِ .

(٨) فِي ج « مِمَّا » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

- ٢١٦ -

٥٨٦ - ومالم يوجد فيه إلا الاختلاف : فلا يعمدو أن يكون لم يُحفظ مُتَقَصِّ^(١) ، كما وصفت قبل هذا ، فيعمد مختلفاً ، وَيَنِيْبَ عَنَّا مِنْ سَبَبِ تَبَيِّنِهِ مَا عَلِمْنَا فِي غَيْرِهِ ، أَوْ وَهَمًا مِنْ مُحَدِّثٍ . ٦٦

٥٨٧ - ولم نجد عنه^(٢) شيئاً مختلفاً فكشفناه - : إلا وجدنا له وجهاً يَحْتَمِلُ بِهِ أَلَّا يَكُونَ مُخْتَلَفًا ، وَأَنْ يَكُونَ دَاخِلًا فِي الْوَجْهِ الَّتِي وَصَفْتُ لَكَ .

٥٨٨ - أَوْ نَجِدُ الدَّلَالَهَ عَلَى الثَّابِتِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ ، بِثَبُوتِ الْحَدِيثِ ، فَلَا يَكُونُ الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ نُسِبَا إِلَى الْاِخْتِلَافِ مُتَكَافِئَيْنِ^(٣) ، فَتَنْصِيرُ إِلَى الْأَثْبَتِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ

٥٨٩ - أَوْ يَكُونُ عَلَى الْأَثْبَتِ مِنْهُمَا دِلَالَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ^(٤) أَوْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي وَصَفْنَا قَبْلَ هَذَا ، فَتَنْصِيرُ إِلَى الَّذِي هُوَ أَقْوَى وَأَوْلَى أَنْ يَثْبُتَ بِالْأَدْلَالِ .

٥٩٠ - ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مَخْرَجٌ أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا دِلَالَةٌ بِأَحَدٍ مَا وَصَفْتُ^(٥) : إِمَّا بِمَوَاقِفِهِ^(٦) كِتَابِ^(٧)

(١) فِي سَوْجٍ « مُتَقَصِّ » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٢) فِي النسخ المطبوعة زِيَادَةٌ « صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَلَمْ تَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ .
(٣) رَمَعْتُ فِي الْأَصْلِ مَكْنًا ، يَبَاءُ بِدَلِ الْهَمْزَةِ ، فَأَثْبَتَاهَا عَلَى ذَلِكَ ، إِذْ هُوَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ .
(٤) فِي س. « أَوْ سُنَّةَ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٥) فِي النسخ المطبوعة « وَصَفْنَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٦) فِي س. « لِمَوَاقِفِهِ » وَفِي ج. « بِمَوَاقِفِهِ » وَكَلَامًا مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
(٧) فِي النسخ المطبوعة « كِتَابُ اللَّهِ » وَلَفْظُ الْجَلَالَةِ مَكْتُوبٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ الْبَطْرَيْنِ بِحُطٍّ غَيْرِ خَطِّهِ .

أو غيره من سنَّته^(١) أو بعض الدلائل .

٥٩١ - وما نَهَى عنه رسولُ الله^(ص) فهو على التحريم ، حتى تأتِيَ^(٢) دِلَالَةٌ عنه^(٣) على أنه أراد به غيرَ التحريم .

٥٩٢ - قال^(٤) : وأما القياسُ على سُنَنِ رسول الله فأصلُه وجهان ، ثم يتفرع في أحدهما وجوه .

٥٩٣ - قال : وما هما ؟

٥٩٤ - قلتُ : إن الله تَعَبَّدَ خلقَه في كتابه وعلى لسان نبيه بما سبق في قضائه أن يَتَعَبَّدَ به ولما شاء^(٥) ، لا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ فيما^(٦) تَعَبَّدَ به ، ثم آدَلَهُمْ رسولُ الله على المعنى الذي له^(٧) تَعَبَّدَ به ، أو وجدوه في الخبر عنه ، لم يُنْزَلْ في شيء في مثلِ المعنى الذي له تَعَبَّدَ خلقَه^(٨) ،

-
- (١) في النسخ المطبوعة « سنة » بحذف الضمير ، وهو مخالف للأصل .
 (٢) كلمة « رسول الله » لم تذكر في ج و ذكر بدلها « صلى الله عليه وسلم » ، وما هنا هو الثابت في الأصل .
 (٣) في ج « يأتى » وهو خطأ وخالف للأصل .
 (٤) كلمة « عنه » لم تذكر في ب وهي ثابتة في الأصل . وفي س و ج « عنه صلى الله عليه وسلم » وزيادة الصلاة ليست في الأصل .
 (٥) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في ب « سنة » بالافراد ، وهو مخالف للأصل .
 (٧) في النسخ المطبوعة « وكما » بدل « ولما » وهو مخالف للأصل .
 (٨) في ب « فإ » بدل « فيما » وهو خطأ .
 (٩) كلمة « له » لم تذكر في ب وهي ثابتة في الأصل .
 (١٠) ما أثبتناه هنا هو الذي في الأصل ، واضطربت النسخ الأخرى في هذه الجملة ، وأظن ناسخها أو مصححها لم يدركوا المراد تماماً ، ففي س « ولم ينزل شيء في مثل المعنى » الخ ، وفي ب « لم يترك شيء في مثل هذا المعنى الذي به تَعَبَّدَ خلقه » وفي ج « ولم ينزل » الخ ، وزيادة حرف العطف فقط .

ووجِبَ^(١) على أهل العلم أن يُسَلِّكُوهُ^(٢) سبيلَ السنة ، إذا كان في معناها ، وهذا^(٣) الذي يَتَفَرَّغُ تَفَرُّعًا كَثِيرًا .

٥٩٥ - والوجه الثاني : أن يكون أَحَلَّ لهم شيئًا جملةً ، وَحَرَّمَ منه شيئًا بعينه ، فيَحِلُّونَ الحلالَ بالجملة ، ويُحَرِّمُونَ الشَّيْءَ بعينه ، ولا يقيسون عليه : على الأقلِّ الحرام^(٤) ، لأنَّ الأكثرَ منه حلالٌ ، والقياسُ على الأكثرِ أولى أن يُقاسَ عليه من الأقلِّ .

٥٩٦ - وكذلك إن حَرَّمَ جملةً^(٥) وأَحَلَّ بعضها ، وكذلك إن فَرَضَ شيئًا وَخَصَّ رسولُ الله التَّخْفِيفَ في بعضه .

٥٩٧ - ^(٦) وأما القياسُ فإِنَّمَا أَخَذْنَاهُ استِدْلَالًا بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَالْأَثَارِ^(٧)

(١) في س « وأوجب » وفي ج « فأوجب » وكلاهما خطأ وخالف للأصل ، وانتهى فيه « ووجب » ثم رآها كاتبه غير واضحة ، فأعاد كتابتها فوقها واضحة بنفس الخط ، ثم عتب بها عاتب فالتصق بالواو الأولى ألفا ، فصارت تحتمل أن تقرأ « وأوجب » أو « فأوجب » والتصل فيها ظاهر واضح .

(٢) فعل « سلك » يصدى لمقولين بنفسه وبالمهزة ، وانتهى هنا من الثاني ، لأنه ضبط في الأصل ضم الياء وكسر اللام .

(٣) زاد بعض الناس في الأصل ألفا قبل الواو ، لقرأ « أو هنا » ، وهي زيادة نافية عن موضعها غير جيدة ، ولذلك لم تذكر في النسخة المقررة على ابن جماعة ، ولا في النسخ المطبوعة .

(٤) قوله « على الأقلِّ الحرام » يبان لقوله « عليه » في قوله « ولا يقيسون عليه » وهو ظاهر ، وفي ج « ولا يقيسون عليه إلا على أقلِّ الحرام » وهو خلط وإفساد للمعنى .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « واحدة » وهي زيادة خطأ صرف ، وليست في الأصل .

(٦) هنا في س وس زيادة « قال الشافعي » .

(٧) كتب كاتب في الأصل بخط جديد كلمة « من » بدل الواو ، ويظهر أنها كتابة حادة قريباً بعد نسخ نسخة س ، لأنها لم تذكر في أية نسخة أخرى .

٥٩٨ — وأما أن نخالف حديثاً عن رسول الله ^(١) ثابتاً عنه :-
فأرجو أن لا يؤخذ ذلك علينا إن شاء الله .

٥٩٩ — وليس ذلك لأحد ، ولكن قد يجهل الرجل السنة
فيكون له قول يخالفها ، لا أنه عمداً خلافاً ^(٢) ، وقد ينقل المروءة ويخطئ
في التأويل ^(٣) .

٦٠٠ — قال ^(٤) : فقال لي قائل : قُتل لي كل صنف مما وصفت
مثلاً ، تجمع لي فيه الإتيان على ما سألت عنه ، بأمر لا تُكثر ^(٥)
علي فأنساه ، وأبدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن النبي ^(٦) ، واذكر منها

(١) في النسخ المطبوعة « لرسول الله » والتي في الأصل ما هنا ، ثم ضرب بنسب الكاتين
على كلمة « من » وألصق لأمأ بالراء ، ويظهر أن هذا التغير قديم ، لأنها تاجية بالألف
أيضاً في النسخة المروءة على ابن جماعة .

(٢) « عمد » — من باب ضرب — يعمد بنفسه وباللام وبالي ، كما نس عليه في اللسان
وكما هو ثابت بالأصل هنا ، وهو حجة ، ويظهر أن مصححي مطبعة بولاق غرم
مايوحه كلام صاحب القاموس ، فظنوا الكلمة غير صواب ، فغيروها في نسخة
وجعلوها « عمد » .

(٣) الله أكبر . هذا هو الإمام حقاً . وصديق أهل مكة وبرأوا ، حين سمعوه
« ناصر الحديث » .

(٤) في النسخ المطبوعة « قال القاضي » وهو زيادة عما في الأصل .

(٥) في ج « ولا تكثر » وزيادة الواو ليست في الأصل ، وإن كانت تاجية في النسخة
المروءة على ابن جماعة ، وموقعها في السياق غير جيد . وفي س « لا يكثر » بالفصل
للضارع ، وهو مخالف أيضاً للأصل ، والتاء الفوقية واضحة فيه وفوقها ضمة ، وقد
زاد بنسب الكاتين بطنين تحت التاء لقرأ أيضاً بالياء ، ولم يحسن فيما صنع ، لأن
الضمة فوق الحرف تبطل صنيحة .

(٦) في ج « رسول الله » .

— ٢٢٠ —

شيئاً مما معه القرآنُ ، وإن كَرَّرْتَ بعضَ ما ذَكَرْتَ ؟
 ٦٠١ — . « قُلْتُ لَهُ : كَانَ أَوَّلُ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ فِي الْقِبْلَةِ
 أَنْ يَسْتَقْبِلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِلصَّلَاةِ ، فَكَانَ ^(١) بَيْتُ الْمَقْدِسِ الْقِبْلَةَ الَّتِي
 لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَصِلَ إِلَّا إِلَيْهَا ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي اسْتَقْبَلَهَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ،
 ٦٧ فَلَمَّا نَسَخَ اللَّهُ قِبْلَةَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَوَجَّهَ رَسُولَهُ وَالنَّاسَ إِلَى الْكَعْبَةِ :
 كَانَتِ الْكَعْبَةُ الْقِبْلَةَ الَّتِي لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْمَكْتُوبَةَ ^(٢) فِي
 غَيْرِ حَالٍ مِنَ الْخَوْفِ : غَيْرَ مَا ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ أَبَدًا .
 ٦٠٢ وَكُلُّهُ كَانَ ^(٣) حَقًّا فِي وَقْتِهِ ، بَيْتُ الْمَقْدِسِ مِنْ حِينَ
 اسْتَقْبَلَهُ النَّبِيُّ إِلَى أَنْ حُوِّلَ عَنْهُ : الْحَقُّ فِي الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ الْبَيْتُ الْحَرَامُ
 الْحَقُّ فِي الْقِبْلَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ

٦٠٣ — وَهَكَذَا كُلُّ مَنْسُوخٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ .
 ٦٠٤ — قَالَ ^(٤) : وَهَذَا — مَعَ إِبَاتِهِ لَكَ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ مِنْ
 الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ — دَلِيلٌ لَكَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ إِذَا مَنَّ سُنَّةً حَوَّلَهُ اللَّهُ

-
- (١) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في « وكان » وهو مخالف للأصل .
 (٣) كذا في الأصل ينزع الخافض ، وكتب كاتب بمحاشيته « له : في » يعني أنه ظن أن
 كلمة « في » سقطت من النسخة . ويظهر أن بعض العلماء أصلح الكلمة بعد ذلك
 بزيادة الباء فصارت « بالمكتوبة » كما في المفروءة على ابن جماعة ، وبذلك طبع في
 الطبقات الثلاث .
 (٤) كذا في الأصل وسائر النسخ ، وزاد بعض الكتاتين بمحاشية الأصل كلمة « قد »
 وجعل موضعها قبل « كان » .
 (٥) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

عنها إلى غيرها : سَنٌ أُخْرَى يَصِيرُ إِلَيْهَا النَّاسُ بَعْدَ الْبَاقِ حَوْلَ عَنْهَا ،

لثَلَا يَذْهَبَ عَلَى عَامَّتِهِمُ النَّاسُ فَيَنْتَبِهُونَ عَلَى الْمُنْسُوحِ

٦٠٥ - وَلَثَلَا يُشَبَّهُ^(١) عَلَى أَحَدٍ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَسُنُّ^(٢)

فَيَكُونُ فِي الْكِتَابِ شَيْءٌ يَرَى مِنْ جَهْلِ الْإِنْسَانِ أَوِ الْعِلْمِ بِمَوْقِعِ السَّنَةِ

مَعَ الْكِتَابِ أَوْ إِيَّائِهَا^(٣) مَعَانِيهِ - : أَنَّ الْكِتَابَ^(٤) يَنْسَخُ السَّنَةَ .

٦٠٦ - فَقَالَ^(٥) : أَفِيْمَكُنْ أَنْ تُخَالَفَ السَّنَةَ فِي هَذَا

الْكِتَابُ ؟

٦٠٧ - قُلْتُ : لَا ، وَذَلِكَ : لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ^(٦) أَقَامَ عَلَى

خَلْقِهِ الْحُجَّةَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، أَصْلُهُمَا فِي الْكِتَابِ : كِتَابُهُ ، ثُمَّ سَنَةُ نَبِيِّهِ ،

بِفَرْضِهِ فِي كِتَابِهِ اتِّبَاعَهَا .

٦٠٨ - فَلَا يَحُوزُ أَنْ يَسُنَّ رَسُولُ اللَّهِ سَنَةً لَازِمَةً فَتُنْسَخَ

فَلَا يَسُنُّ مَا نَسَخَهَا^(٧) ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ النَّاسُخُ بِالْآخِرِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ،

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « يَشْتَبِهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَالْكَلِمَةُ فِيهِ وَاضِحَةٌ مُضْبُوطَةٌ .

(٢) فِي « وَج » « سَنَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَإِيَّائِهَا » بِالْوَاوِ بَدَلَ « أَوْ » وَالْأَلْفُ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا بِضِيقِ الْفَارِسِيِّينَ ، وَلَا وَجْهَ لَهَا .

(٤) فِي « س » « أَنْ يَقُولَ : الْكِتَابُ » الْحُجْ ، وَكَلِمَةُ « يَقُولُ » مُزَادَةٌ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِحُطِّ آخِرِ ، وَهِيَ زِيَادَةٌ غَيْرُ جَيِّدَةٍ .

(٥) هُنَا فِي « وَج » زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي « ج » « وَقَالَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٧) فِي « س » « لِأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .

(٨) فِي « س » « وَلَا يَسُنُّ » وَفِي « ج » « وَلَا يَبِينُ نَاسِخًا » وَكِلَاهُمَا مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ، وَالْكَلِمَةُ وَاضِحَةٌ فِيهِ مُضْبُوطَةٌ .

— ٢٢٢ —

وأكثرُ الناسخ في كتاب الله إنما عُرِفَ بِدِلَالَةِ سَنَةِ^(١) رسول الله .
٦٠٩ — فإذا كانت السنةُ تدلُّ على ناسخ القرآن وتُفَرِّقُ
بينه وبين منسوخه — : لم يكن أن تُنسخَ السنةُ بقرآنٍ إلاَّ أُحْدِثَ
رسولُ الله مع القرآن سنةً تُنسخُ سنته الأولى ، لتذهبَ الشبهةُ عن
من^(٢) أقامَ الله عليه الحجةَ من خلقه .

٦١٠ — قال : أفرايتَ لو قالَ قائلٌ : حيثُ وجدتُ
القرآنَ^(٣) ظاهراً تاماً ، ووجدتُ سنةً تحتلُّ أن تُبينَ عن القرآن ،
وتحتلُّ أن تكونَ بخلافِ^(٤) ظاهره — : علمتُ أن السنةَ منسوخةٌ
بالقرآن ؟

٦١١ — قلتُ له : لا يقولُ هذا عالمٌ^(٥)

٦١٢ — قال : ولم ؟

٦١٣ — قلتُ : إذا كان اللهُ فَرَضَ على نبيه اتِّباعَ ما أنزلَ إليه ،
وشَهِدَ له بالهُدَى ، وفَرَضَ على الناس طاعته ، وكان اللسانُ — كما وصفتُ
قبلَ هذا — محتملاً للمعاني ، وأن يكونَ كتابُ الله ينزلُ تاماً يُرادُ
به الخاصُّ ، وخاصاً يُرادُ به العامُّ ، وفرصاً جملةً يبيِّنُ رسولُ الله^(٦) ،

(١) الكلمة واضحة في الأصل ، وقد غيرها بعض قارئيه لقرأ « سنة » ، وبذلك كتبت
في النسخة المفرودة على ابن جاعة . وهو تصرف غير سديد .

(٢) في ج « على من » وهو خطأ وخط .

(٣) في ب « في القرآن » وزيادة « في » خطأ ومخالفة للأصل .

(٤) في ب « بخلاف » بحذف الباء ، وهو خلاف الأصل .

(٥) حناق النسخ الطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ج « وبينه رسول الله » ، زيادة حرف السلف ، وهو خطأ ومخالفة للأصل .

- ٢٢٣ -

فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام - : لم تكن السنة^(١) لِتُخَالِفَ كتابَ الله ، ولا تكون السنة إلا تَبَعًا لكتاب الله ، بمثل تنزيله ، أو مُبَيِّنَةً معنى ما أراد الله ، فهي^(٢) بكل حال مُتَّبِعَةٌ لكتاب الله .

٦١٤ - قال : أَفَتُوجِدُنِي الْحُجَّةَ بِمَا قُلْتَ فِي الْقُرْآنِ ؟

٦١٥ - فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب (السنة مع القرآن^(٣)) من أن الله فرض الصلاة والزكاة والحج ، فبين رسول الله ٦٨ كيف الصلاة ، وعددها ، ومواقيتها ، وسُنَّتها ، وفي كم الزكاة من المال ، وما يَسْقُطُ عنه من المال وَيَنْبُتُ عليه^(٤) ، ووقتها ، وكيف عمل الحج ، وما يُجْتَنَبُ فيه ويُباح

٦١٦ - قال : وذكرت له قول الله (والسارقُ والسارقة فاقطعوا أيديهما^(٥)) و(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة^(٦)) وأن رسول الله لما سَنَّ القِطْعَ على من بَلَغَتْ سِرْقَتُهُ

(١) في ج « سنة » بالتكدير ، وهو خلاف الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « وهي » وهو مخالف للأصل .

(٣) لا أدرى أهذا كتاب معين لله الشافعي ، أم يريد ما ذكر في كتبه من الرسالة وغيرها ، مما تكلم فيه من وجه بيان السنة للقرآن وما جاء في السنة مما ليس فيه من كتاب ؟ فاني لم أجِد في ترجمة الشافعي في مؤلفاته كتابا باسم [السنة مع القرآن] ولم أجِد كذلك كتابا بهذا الاسم في الكتب التي ألُفِت بكتاب الأم ، وعسى أن يقين لي حقيقة ذلك عند تحقيق الكلام في كتبه ، إن شاء الله .

(٤) « يسقط » و « ثبت » كتابا في « يسقط » ، و « ثبت » بالياء ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في « زيادة كلمة » الآية ، وليست في الأصل . وهذه الآية في سورة المائدة (٣٨) .

(٦) سورة النور (٢) .

ربع دينار فصاعداً ، والجَلَّة على الحرِّين البكرين^(١) ، دون التَّيِّبَيْنِ
الحرِّين وللملوكَيْنِ - : دَلَّتْ سنةُ رسول الله على أن الله أرادَ بها
الخاصَّ من الزَّناةِ والشُّرَاقِ ، وإن كان نَخْرَجُ الكلامَ عامًّا في الظاهر
على الشُّراقِ والزَّناةِ .

٦١٧ - قال : فهذا^(٢) عندي كما وصفت ، أفتجدُ حجةً على مَنْ
رَوَى^(٣) أن النبيَّ قال : « ما جاءكم عنِّي فاعرضوه على كتاب الله ، فما
واقَّعَهُ فَأَنَا قُلْتُهُ ، وما خالفَهُ فم أَقْلُهُ »^(٤) ؟

-
- (١) في س وج « البكرين البالغين » والزيادة ليست في الأصل .
(٢) في - « وهذا » وهو مخالف للأصل .
(٣) كتب بعض الكتّابين بين السطرين في الأصل ، بكلمة « روى » كلمة « الحديث »
وهذه الزيادة ليست في سائر النسخ ، وما أظنها صحيحة .
(٤) هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن ، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة ، كلها
موضوع أو بالغ الغاية في الضعف ، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستقصاد .
وأقرب رواية لا نقله الشافعي هنا فوهاه وضعفه - : رواية الطبراني في مسنده الكبير
من حديث ابن عمر ، نقلها الهيثمي في مجمع الزوائد (١ : ١٧٠) وقال : « فيه أبو
خضر عبد الملك بن عبد ربه ، وهو منكر الحديث » .
وقال في عون المعبود (٤ : ٣٢٩) : « فأما ما رواه بعضهم أنه قال - إذا جاءكم
الحديث فاعرضوه على كتاب الله ، فإن واقَّعَهُ غَفَوْهُ - : فانه حديث باطل لا أصل له .
وقد حكى زكريا الساجي عن يحيى بن معين أنه قال : هذا حديث وضعته الزنادقة » .
ونقل العلامة الفتي في تذكرة الموضوعات (ص ٢٨) عن الخطابي أنه قال أيضاً :
« وضعته الزنادقة » . ونقل هو والمبطلوني في كشف الخفا (١ : ٨٦) عن الصنابغی
أنه قال : « هو موضوع » .
وقد كتب الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم ، في هذا المعنى فصلاً قبيحاً جداً ، في
كتاب الأحكام (٢ : ٧٦ - ٨٢) وروى بعض ألفاظ هذا الحديث المكتوب ،
وأبان عن عللها نفياً . وبما قال فيه : « ولو أن أماً قال لا تأخذ إلا ما وجدنا في
القرآن - : لكان كافراً بأجماع الأمة ، ولكان لا يلزمه إلا ركة ما بين دلوك الشمس
إلى غسق الليل ، وأخرى عند الفجر ، لأن ذلك أقل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا حد
لأكثر في ذلك . وقائل هذا كافر مفرق حلال الدم والمال » ثم قال : « ولو أن

- ٢٢٥ -

٦١٨ - «قلت له : ما روى هذا أحدٌ يثبت حديثه في شيء صغير ولا كبير»^(١) ، فيقال لنا : قد ثبت^(٢) حديث من روى هذا في شيء .

٦١٩ وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء .

٦٢٠ - قال «^(٣) : فهل عن النبي رواية بما قلتم^(٤) ؟

٦٢١ - قلت له : نعم :

٦٢٢ - أخبرنا سفيان^(٥) قال أخبرني سالم أبو النضر أنه منع

= أمراً لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة قطع ، أو يترك كل ما اختلفوا فيه ، مما قد جاءت فيه النصوص - : لئلا نساها باجاع الأمة . فهاتان اللغتان توجبان الضرورة الأخذ بالثقل .

والنظر أيضاً لسان الميزان (١ : ٤٥٤ - ٤٥٥)

- (١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في س « صغير ولا كبير » وهو مخالف للأصل ؛ وكلمة « كبير » فيه مضبوطة بفتح الكاف وضم الباء ، ومع ذلك فإن بعض قارئيه عبث به ، فزاد ياء في كل من الكلمتين قبل الراء ، وهو تصرف غير جيد ، والكلمتان مضبوطتان أيضاً في النسخة المنقولة على ابن جماعة بضم التين والباء .
- (٣) « ثبت » مضبوطة في الأصل بفتحة على التاء وشدة على الباء ، وفي النسخ المطبوعة « كيف أثبت » فزاد ناسخوها ألفاً ، وغيروا « قد » إلى « كيف » بدون حجة ، وأعطهم لم يفهموا وجه الكلام ، فغيروه إلى ما ظنوه صحيحاً ، وإنما يريد الشافعي : أن هذا الحديث لم يروه همة من أخذنا بروايته ، حتى يكون المستتر حجة علينا إذا أخذنا بهي من روايته ، بل هذا الراوي لم نحتاج بهي بما روى ، إذ هو ليس بقبول الرواية عندنا .

(٤) في س « قال » وهو مخالف للأصل .

(٥) في ج « فيما قلتم » وفي س « فيما قلت » ، وكلاهما مخالف للأصل ، وقد حاول بعض قارئيه تغيير كلمة « بما » ليصلها « لما » والتصنع في ذلك واضح .

(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » وليست في الأصل ، وهو هو .

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي رَافِعٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مُسْكِنًا عَلَى أَرِيكته يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ - : فيقول : لَا أَدْرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ »^(١).

٦٢٣ - قال الشافعي : فقد ضيق رسول الله على الناس أن يردوا أَمْرَهُ ، بفرض الله عليهم اتباع أمره .

٦٢٤ - قال^(٢) : فَأَيْنَ لِي جُمْلًا أَجْمَعَ لَكَ أَهْلُ الْعِلْمِ - أَوْ أَكْثَرُهُمْ - عَلَيْهِ^(٣) مِنْ سُنتِهِ مع كتاب الله يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ السُّنَّةُ مع الكتاب دليلًا على أَنَّ الْكِتَابَ خَاصٌّ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ عَامًّا .

٦٢٥ - قُلْتُ لَهُ : نَعَمْ ، مَا سَمِعْتِي^(٤) حَكَيْتُ فِي (كِتَابِي)^(٥) .

٦٢٦ - قال : فَأَعِدْ مِنْهُ شَيْئًا .

٦٢٧ - قُلْتُ^(٦) : قَالَ اللَّهُ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُنْهَائُكُمْ

(١) مضى الحديث بهذا الاسناد وإسناده آخر برقم (٢٩٥ و ٢٩٦) وتكلمنا عليه هناك .

(٢) « قال » : أى المترشح للنظر للشافعي ، وفي النسخ المطبوعة « قال الشافعي : قال » وهو لوضاح المراد ، ولكنه يخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « عليها » وهو يخالف للأصل ، ويظهر أنها كانت في النسخة المقروءة على ابن جماعة « عليه » كما في الأصل . ثم حكى بالسكين وجعلت « عليها » وما في الأصل يحتاج لشيء من التأول في إعادة الضمير إلى قوله « جلا » ، ولستأرى به بأساً .

(٤) في س و ب « نعم ، بعض ما سمعتي » . وزيادة « بعض » ليست في الأصل . وفي ج « بعض ما سمعتي » بخلاف كلمة « نعم » وهو يخالف أيضاً للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « هنا » وليست في الأصل .

(٦) في س و ب « قُلْتُ » وهو يخالف للأصل .

وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّائُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ
وَأُمَّهَاتُكُمْ وَاللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ ، وَأُمَّهَاتُ
نِسَائِكُمْ ، وَزَبَائِكُمُ اللَّاتِي فِي جُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي
دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ،
وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ
إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا . وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ
إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ، كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ
ذَلِكَ .^(١)

٦٢٨ — قال^(٢) : وَذَكَرَ^(٣) اللَّهُ مِنْ حَرَمٍ ، ثُمَّ قَالَ : (وَأُحِلَّ
لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) فقال رسول الله : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ،
وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا »^(٤) . فلم أعلم مخالفاً في اتباعه .

(١) في الأصل إلى هنا ثم قال « إلى : وأحل لكم ما وراء ذلك » .

(٢) سورة النساء (٢٣ و ٢٤) .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « فذكر » باللهاء ، وفي الأصل بالواو ، ثم أصلها بضم الفارغين
بإصباح الواو بالقال إصلاحاً مصطنعاً غير جيد .

(٥) في س و س تقديم ذكر الحالة وتأخير العمة في لفظ الحديث ، وهو خلاف الأصل
والحديث رواه الشافعي في الأم (ج ٥ ص ٤) عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة مرفوعاً ، بتقديم ذكر العمة كما في الأصل ، وكذلك
هو في اللوطا (ج ٢ ص ٦٧ - ٦٨) .

والحديث رواه أيضاً أحد أصحاب الكتب الستة من حديث أبي هريرة ، كما في نيل
الأوطار (ج ٦ ص ٢٨٥) .

— ٢٢٨ —

٦٢٩ — فكانت فيه دلائل : دلالة على أن سنة رسول الله لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ، ولكنها مبينة مائة وخاصة .

٦٣٠ — ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد ، فلا نعلم^(١) أحدا رواه من وجه يصح عن النبي إلا أبا هريرة^(٢)

٦٣١ — قال^(٣) : أفيحتمل أن يكون هذا الحديث عندك خلافا

لشيء من ظاهر الكتاب ؟

٦٣٢ — فقلت^(٤) : لا ، ولا غيره .

٦٣٣ — قال : فامعنى قول الله (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْثَاتُكُمْ)

٦٩ فقد ذكر التحريم وقال^(٥) : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) ؟

(١) في « ولا أعلم » وهو مخالف للأصل ، وفي « ولا نعلم » وحرف العطف

في الأصل ملصق بحرف « لا » بدون نقط ، فن المحتمل قراءة واو أو فاء ، والفاء أرجح عندي ، ويؤيده ما في النسخة المقررة على ابن جماعة .

(٢) قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص ٤) : « ولا يروى من وجه يثبت أهل الحديث عن

النبي صلى الله عليه وسلم — إلا عن أبي هريرة » ، وقد روى من وجه لا يثبت أهل الحديث من وجه آخر ، وفي هنا حجة على من رد الحديث ، وعلى من أخذ بالحديث مرة وتركه أخرى .

وهنا أتى قال الشافعي يدل على أنه لم يصل إليه طرق صحيحة للحديث من غير

حديث أبي هريرة ، ولكنه قد صح من حديث جابر ، فرواه أحمد والبخاري

والترمذي ، كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٨٥ — ٢٨٦) ونقل عن ابن عبد البر

قال : « كان بين أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة ، يعني

من وجه يصح ، وكأنه لم يصح حديث الشعي عن جابر ، وصححه عن أبي هريرة ،

والحديثان جميعا صحيحان .

(٣) في ج « فقال » وفي « قال : فقال » وكلاما مخالف للأصل .

(٤) في « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ للطبوعة « ثم قال » وهو مخالف للأصل .

٦٣٤ - قلتُ: ذَكَرَ تَحْرِيمَ مَنْ هُوَ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ، مِثْلَ،
الْأُمِّ وَالْبِنْتِ وَالْأَخْتِ وَالْعَمَةِ وَالْخَالَاتِ وَبَنَاتِ الْأَخِ وَبَنَاتِ الْأَخْتِ،
وَذَكَرَ مَنْ حَرَّمَ بِكُلِّ حَالٍ مِنَ النَّسَبِ وَالرِّضَاعِ، وَذَكَرَ مَنْ حَرَّمَ
مِنْ الْجَمْعِ يَنْتَهَى^(١) وَكَانَ أَصْلُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَبَاحًا عَلَى الْإِفْرَادِ،
قَالَ^(٢): (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) يَعْنِي بِالْحَالِ^(٣) الَّتِي أَحَلَّهَا بِهِ.
٦٣٥ - أَلَا تَرَى أَنَّ^(٤) قَوْلَهُ (وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) بِمَعْنَى
مَا أَحَلَّ بِهِ^(٥)، لَا أَنَّ وَاحِدَةً مِنَ النِّسَاءِ حَلَالٌ بِغَيْرِ نِكَاحٍ يَصِحُّ^(٦)،
وَلَا أَنَّهُ يَحُوزُ نِكَاحًا خَامِسَةً عَلَى أَرْبَعٍ^(٧)، وَلَا جَمْعَ بَيْنِ أُخْتَيْنِ، وَلَا غَيْرُ
ذَلِكَ مِمَّا نَهَى عَنْهُ ١٩

(١) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ بِإِثْبَاتِ «مَنْ» مَعَ ضَبْطِ «حَرَّمَ» بِفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ،
والتَّضْعِيفِ هُنَا لِلتَّمْدِيدِ، فَكَانَ الظَّاهِرُ أَنْ لَا يُؤْتَى بِحَرْفِ «مَنْ»، وَلَوْلَ هَذَا
اسْتِمَالٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ، أَوْ هُوَ عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى «مَنْعَ» وَقَدْ ضَرَبَ بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ
عَلَى حَرْفِ «مَنْ» وَلَقَدْ لَمْ يَذْكُرْ فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ وَلَا فِي النُّسخِ الْمَقْرُوءَةِ عَلَى ابْنِ جَاعَةَ.
(٢) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «وَقَالَ» وَإِثْبَاتِ الْوَاوِ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٣) فِي س «فِي الْحَالَةِ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ،

(٤) فِي س وَج «إِلَى» بِدَلِ «أَنَّ» وَالْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحَةٍ، إِذَا اعْتَوَرَهَا
التَّضْيِيقُ فِي الْكِتَابَةِ، فَلَمْ يَظْهَرْ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ أَوَّلًا، وَلَكِنَّهَا جَلَّتْ «إِلَى» وَتَحْتَ
الْيَاءِ هُتَّتَانِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَاعِدَةِ الرَّيْعِ فِي الْكِتَابَةِ، وَفِي الْحَاشِيَةِ مَكْتُوبٌ كَلِمَةُ
«أَنَّ» وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا، وَالرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّهَا بِخَطِّ الرَّيْعِ، كَتَبَهَا يَانَا كَمَا دَتِ وَعَادَةُ
غَيْرَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ، وَأَنَّ الضَّرْبَ عَلَيْهَا لِمَا جَاءَ مِنْ تَصَرُّفٍ فِي أَصْلِ الْكَلِمَةِ
فِي أَثْنَاءِ السُّطْرِ.

(٥) كَلِمَةُ «أَحَلَّ» ضَبْطَتْ فِي الْأَصْلِ بِفَتْحِ الْأَلْفِ وَالْحَاءِ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ.

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «صَحِيحٌ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.

(٧) فِي س «الرَّابِعَ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ:

- ٦٣٦ - فذكرت^(١) له فَرَضَ اللهُ فِي الْوُضوءِ ، وَمَسَحَ النَّبِيُّ
عَلَى الْخَفِيِّينَ ، وَمَا صَارَ إِلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلٍ يَعْلَمُ مِنْ قَبُولِ الْمَسْحِ .
- ٦٣٧ - فقال : ^(٢) أَفِيُخَالَفُ الْمَسْحُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ؟
- ٦٣٨ - قلتُ : لَا تُخَالَفُهُ سُنَّةٌ بِحَالٍ .
- ٦٣٩ - قال : فَأَوْجِهُ ؟
- ٦٤٠ - قلتُ ^(٣) : لَمَّا قَالَ ^(٤) : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^(٥)
وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٦)) - : دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ مِنْ كَانَ^(٧) عَلَى طَهَارَةٍ مَا لَمْ
يُحْدِثْ فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ هَذَا الْفَرَضُ ، فَكَذَلِكَ دَلَّتِ^(٨)
عَلَى أَنَّ فَرَضَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُتَوَضَّئِ لَا خُفْيَ عَلَيْهِ^(٩)
لِبَسَتِهِمَا كَامِلَ الطَّهَارَةِ .

- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي : وذكرت » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب
بعض الناس فيه بين السطرين كلمة « قال » بخط آخر .
- (٢) في « قال » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « قلت له » وكلمة « له » لم تذكر في الأصل .
- (٤) في النسخ المطبوعة « لما قال الله » ولفظ الجلالة لم يكتب في الأصل ، ولكنه كتب
فيه بين السطرين بخط جديد .
- (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
- (٦) سورة المائدة (٦) .
- (٧) في النسخ المطبوعة « على أن كل من كان » وزيادة كلمة « كل » ليست من الأصل ،
ولكنها مكتوبة فيه بين السطرين بخط آخر .
- (٨) في « وكذلك » وفي « و ج » دلت السنة » وكلها مخالف للأصل .
- (٩) حذف التون هنا للإضافة إلى الضمير ، وحرف الجر بينهما مقسم ، على ما قال علماء
الرية ورجحوه ، وهذا الحذف ورد كثيراً في كلام العرب . انظر قوله الفقه الشافعي
(ص ٣٤٩ طبعة الحلبي) وشرح ابن عريش على الفصل (١٠٤ - ١٠٧) .

٦٤١ - وذكر له تحريم النبي كل ذي ناب من السباع ،
وقد قال الله : (قُلْ لَا أُجِدُّ فِيهَا أَوْحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمًا ^(١) عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ ،
أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، فَمِنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاطِلٍ وَلَا مَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ ^(٢) . ثم سمي ما حرم ^(٣) .

٦٤٢ - فقال ^(٤) : فما معنى هذا ؟

٦٤٣ - قلنا ^(٥) : معناه : قُلْ لَا أُجِدُّ فِيهَا أَوْحَىٰ إِلَىٰ مُحَرَّمًا بِمَا كُنتُمْ
تَأْكُلُونَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً وَمَا ذُكِرَ بِهَا ، فَأَمَّا مَا تَرَكْتُمْ ^(٦) أَنْكُمْ
لَمْ تَعُدُّوهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَلَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَسْتَحِلُّونَ إِلَّا مَا سَمَىٰ
اللَّهُ وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَىٰ أَنَّهُ حَرَّمَ ^(٧) عَلَيْكُمْ مِنْهُ مَا كُنتُمْ تُحَرِّمُونَ ، لقول
الله : (يُحِلُّ ^(٨) لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ^(٩)) .

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة الأنام (١٤٥) .

(٣) لم يذكر الشافعي نس الآية في هذه المحررات ، فلذلك قال « ثم سمي ما حرم » يشير به

إلى باقي الآية . وفي « فسمى » وهو مخالف للأصل .

(٤) في « قال » وهو مخالف للأصل .

(٥) في « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٦) وضع في الأصل ههنا فوق الحرف وههنا تحته ، ليقرأ بالناء وبالياء .

(٧) في « وج » ذكرتم بدل « تركتم » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ المطبوعة « على أنه إنما حرم » وكلمة « إنما » ليست من الأصل ، ولكنها
مكتوبة بحاشيته بخط آخر .

(٩) التلاوة « ويحل » ولكن الواو كتبت في الأصل بخط جديد ، والشافعي كثيراً ما يترك

حرف الطغ الكفاء بموضع الاستدلال من الآية ، وليس بصنيعه هذا بأس .

(١٠) سورة الأعراف (١٥٧) .

٦٤٤ - قال: ^(١) وذكُرْتُ له قولُ الله: (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٢)) وقوله: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ^(٣) تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ^(٤)). ثُمَّ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ يُوْمًا ، منها الدنانيرُ بالدرهم إلى أجلٍ ، وغيرُها: فحرَّمها المسلمون بتحريم رسول الله ، فليس^(٥) هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله .

٦٤٥ - قال: فَحُدِّثْ لِي مَعْنَى هَذَا بِإِجْمَاعٍ مِنْهُ وَأَخْصَرَ .
٦٤٦ ^(٦) فَقُلْتُ لَهُ : لَمَّا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ رَسُولَهُ مَوْضِعَ الْإِيَانَةِ عَنْهُ ، وَفَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ ، فَقَالَ :
٧. (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٧)) - : فَإِنَّمَا يَعْنِي : أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ^(٨) : (وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ^(٩)) - : بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ^(١٠) بِهِ

-
- (١) في النسخ للطبوعة « قال الشافعي » .
(٢) سورة البقرة (٢٧٥) .
(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
(٤) سورة النساء (٢٩) .
(٥) في النسخ للطبوعة « وليس » وهي في الأصل بالقاء ملصقة باللام ، فنصرف بمعنى الفارحين فيه فدعنا القاء لجعلها فتحة ، لنقرأ واواً مفتوحة .
(٦) هنا في س. و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٧) في س. و ج « قول الله » وهو يخالف للأصل .
(٨) سورة النساء (٢٤) .
(٩) لفظ الجلالة لم يذكر في النسخ للطبوعة ، وهو ثابت في الأصل ، ولكن وضع عليه خط ، كاشم إشارة إلى حذفه . وفي س. و ج « بما » بدل « بما » وهو مخالف للأصل .

- ٢٣٣ -

من النكاح ومِلِك اليمين في كتابه ، لا أنه أباحه بكل وجه ،
وهذا كلام عربي .

٦٤٧ - (١) وقلت له : لو جاز أن تُترك (٢) سنة بما ذهب إليه
مَنْ جَهِل مكانَ السُّنَنِ من الكتاب - : تُرك (٣) ما وصفنا من المسح على
الخفين ، وإباحة (٤) كل ما لزمه اسمُ يَتَع (٥) ، وإخلالُ أن يُجمع (٦) بين
المرأة وعمتها وخالتها ، وإباحة كل ذي ناب من السباع ، وغير ذلك .
٦٤٨ - ولجاز أن يُقال : سَنَّ النبيُّ ألا يُقَطَّع من لم تَبْلُغ سرقة
ربع دينار (٧) قبل التنزيل ، ثم نزل عليه (والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما (٨)) ، فمن لزمه اسمُ سرقة (٩) قُطِع .

٦٤٩ - ولجاز أن يُقال : إنما سَنَّ النبيُّ الرجمَ على الثيبِ حتى
تَزَلَّتْ عليه (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة

-
- (١) هنا في النسخ ، للطبوعة زيادة « قال الشافعي » . وفي حاشية الأصل بلاغ نصه :
« بلغ السباع في المجلس الخامس ، وسمع ابن عدي ، علي وعلى المشايخ » .
(٢) في س « يترك » بالياء التحتية ، وهي واضحة بالتاء الثلاثة القوية في الأصل .
(٣) « ترك » فعل مبني لما لم يسم فاعله ، وذلك ضبط في الأصل بضم التاء ، وكذلك
ضبط في النسخة المفرودة على ابن جماعة بضم التاء وكسر الراء . وفي النسخ للطبوعة
« لجاز ترك » فزادوا مما في الأصل كلمة « لجاز » واستتبع هذا جعل كلمة « ترك »
مصدرأ بفتح التاء وإسكان الراء ، وكل هذا تصرف غير مستأنح .
(٤) قوله « لإباحة » فاعل لفعل محذوف ، تقديره « لزم » أو نحوها ، وهو مطوف على
قوله « ترك » .

- (٥) في س « البيع » وهو مخالف للأصل ،
(٦) ضبط في الأصل بضم الياء ، على البناء للمفعول .
(٧) في النسخ الطبوعة زيادة « قصاعداً » وليست في الأصل ،
(٨) سورة المائدة (٣٨) .
(٩) عبث بين القارئ في الأصل فألقى بالعين « ال » لقرأ « السرقة » .

- ٢٣٤ -

جَلْدَةٍ^(١) (فَيَجْلَدُ^(٢) الْبَكْرُ وَالنَّيْبُ ، وَلَا تَرْجُحُهُ .

٦٥٠ - وَأَنْ يُقَالَ فِي الْيُوعِ الَّتِي حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ : إِنَّمَا حَرَّمَهَا قَبْلَ التَّنْزِيلِ ، فَلَمَّا أُنْزِلَتْ (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا^(٣)) كَانَتْ حَلَالًا .

٦٥١ - وَالرِّبَا : أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الدِّينُ فَيَحِلُّ فَيَقُولُ : أَتَقْضِي أَمْ تَرْبِي ؟ فَيُؤَخَّرُ^(٤) عَنْهُ وَيَزِيدُهُ فِي مَالِهِ . وَأَشْبَاهُ لِهَذَا^(٥) كَثِيرَةٌ .

٦٥٢ - ^(٦)فَن قَالَ هَذَا^(٧) كَانَ مُطَّلًا لِعَامَّةِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ جَهْلٌ مِمَّنْ قَالَهُ .

٦٥٣ - قَالَ : أَجَلٌ .

٦٥٤ - وَسُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ كَمَا وَصَفْتُ ، وَمِمَّنْ^(٨) خَالَفَ مَا قُلْتُ فِيهَا فَقَدْ جَمَعَ الْجَهْلَ بِالسُّنَّةِ وَالْخَطَأَ فِي الْكَلَامِ فِيمَا يَحْتَمِلُ
٦٥٥ - قَالَ : فَأَذْكَرُ سُنَّةً نُسَخَتْ بِسُنَّةِ سِوَى هَذَا .

(١) سورة النور (٢) .

(٢) في ب « فَيَجْلَدُ » بالنون ، وهو مخالف للأصل .

(٣) سورة البقرة (٢٧٥) .

(٤) زاد بعضهم بخط جنيد في الأصل هاء في قوله « فَيُؤَخَّرُ » لخرأ « فَيُؤَخَّرُهُ » .

(٥) في ب « هنا » بدون لام الجر ، وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة « القول » وليست في الأصل .

(٨) في ب « فمن » وهو مخالف للأصل .

٦٥٦ - فقلت له : السُّنَنُ النَّاسِخَةُ وَالْمَنْسُوخَةُ مُفَرَّقَةٌ
في مواضعها ، وإن رُدَّتْ^(١) طَالَتْ .

٦٥٧ - قال : فيكفي^(٢) منها بعضها ، فاذكرة مختصراً بيننا .

٦٥٨ - ^(٣) فقلت^(٤) : أخبرنا مالك^(٥) عن عبد الله بن أبي بكر

بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد عن عبد الله بن ثمر^(٦)
قال : « تَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَدَ ثَلَاثَ » قال عبد الله
بن أبي بكر : فذكرت ذلك لِعَمْرَةَ^(٧) . فقالت : صَدَقَ ، سمعتُ عائشةَ
تقول : « دَفَّ^(٨) نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَنْصَحِيِّ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ : ادْخِرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ . » قالت : فلما كان بعدَ
ذلك قيل : يا رسول الله ، لقد كان الناسُ ينتفضون بضعاياهم ، يُجْعَلُونَ

(١) كلمة « رددت » واضحة في الأصل ومضبوطة بضم الراء وتشديد الدال الأولى ، وكذلك
في النسخة المطبوعة على ابن جماعة ، وفي « وردت » وكتب مصححوها بحاشيتها
ما نصه « قوله وإن وردت » كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها رددت » . فلا أدري
عن أي نسخة طبعت نسخة بولاق أو صححت !!
(٢) في « فيكفي » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعض قارئيه تغيير الكلمة إلى هنا
محاولة واضحة .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٤) في النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « به » وليست في الأصل .
(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أنس » وليست في الأصل .
(٦) في ج « عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر » وهو خطأ مطبعي واضح .
(٧) في س زيادة « بنت عبد الرحمن » وفي س و ج « ابنة عبد الرحمن » والزيادة ليست
في الأصل ، ولكنها مكتوبة بخط جديد بين السطور .
(٨) بالهمزة المفتوحة وتشديد الفاء ، أي أتوا ، والهاقة : القوم يسبون جماعة سيراً
ليس بالشديد ، كما في النهاية .

- ٢٣٦ -

منها الودك^(١)، وَيَتَخَذُونَ^(٢) الْأَسْقِيَّةَ . فقال رسول الله : وما ذاك ؛
أو كما قال . قالوا : يا رسول الله ، نهيت عن إمساك لحوم الضحايا بعد
ثلاث . فقال رسول الله : إنما نهيتكم من أجل الدافقة التي دفقت
حاضرة الأضحية ، فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا^(٣) .

٧١ ٦٥٩ - ^(٤) وأخبرنا ابن عيينة^(٥) عن الزهري عن أبي عبيد مولى
ابن أزرع^(٦) قال : شهدت العيد مع علي بن أبي طالب ، فسمعتة يقول :
لَا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ^(٧) مِنْ لَحْمٍ^(٨) تُسَكِّهِ بَعْدَ ثَلَاثٍ .

٦٦٠ - ^(٩) أخبرنا^(١٠) الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد

(١) « الودك » : دسم اللحم ودعته ، وقوله « يحملون » بالميم ، وفي النسخ المطبوعة
« يحملون » بالحاء للهلة ، وهو خطأ ومخالف للأصل ، إذ هي فيه بالميم واضحة وفوق
الياء ضمة ، أي إنه من الرياح « أجل » ، والفعل هنا ثلاث ورياح . يقال : جل
الشحم ، من باب نصر ، وأجله : كلاما بمعنى أذابه واستخرج دهنه ، قال في النهاية :
« وجلت أضحم من أجلت » .

(٢) في النسخ المطبوعة « ويخنفون منها » . والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة
بعاشيته بخط جديد ، ويظهر أن كاتبها أخذها من اللوط .

(٣) الحديث في اللوط (٢ : ٣٦) ، ورواه أيضا الشافعي عن مالك في كتاب اختلاف
الحديث (ج ٧ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ من هامش الأم) ، ورواه أيضا أحمد والبيهقيان ،
كما في نيل الأوطار (٥ : ٢١٧) .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في النسخ ، الثلاث المطبوعة « أخبرنا » بخنف الواو ، وفي س و ج « سفيان
بن عيينة » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٦) أبو عبيد - بالتصغير - اسمه : سعد بن عبيد الزهري ، وكان من القراء وأهل الفقه .

(٧) عث عاث في الأصل ، فضرب على الكف والميم ووضع فوقهما رأس جاء صغيرة ،
كأنه يشير إلى أنها نسخة ، وهو عمل غير صائب ..

(٨) كلمة « لحم » مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط يشبه خطه ، وليست أجزم أنه هو .

(٩) في س « وأخبرنا » بزيادة الواو ، وفي س و ج « وأخبرني » وكلها مخالف للأصل .

عن علي أنه قال : قال رسول الله . « لا يأكلن أحدكم من لحم
نُسكه بعد ثلاث »^(٣)

٦٦١ - ^(٤) أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال :
سمعت أنس بن مالك يقول : إنا لنذبح ماشاء الله^(٥) من ضحايانا ، ثم
تزوّد بقيتها إلى البصرة .

٦٦٢ - قال الشافعي^(٥) : فهذه الأحاديث تجمع معاني : منها :

(١) كلمة « لحم » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، ولكنها تاجية في الأصل ، وضرب عليها
بضمهم ألفاء لها ، وإثباتها أولى .

(٢) هذا الحديث نقله الحازمي في الاعتبار (ص ١٢٠) من طريق الشافعي ، وقد أجمع
الشافعي شيخه الذي رواه له عن معمر ، وهو في صحيح مسلم (٢ : ١٢٠) من
طريق عبد الرزاق عن معمر ، وكذلك رواه أحمد في المسند عن عبد الرزاق (رقم
١١٩٢ ج ١ ص ١٤١) ، ورواه الطحاوي في معاني الآثار (٢ : ٣٠٦) من
طريق عبد الرزاق أيضا عن معمر ، ورواه أحمد في المسند عن محمد بن جعفر عن معمر
(رقم ٥٨٧ و ١١٨٦ ج ١ ص ٧٨ و ١٤٠) . وهو ثابت من طرق أخرى صحيحة
عن الزهري وعن شيخه أبي عبيد مولى ابن أزهري ، في صحيح مسلم (٢ : ١١٩ -
١٢٠) ومسند أحمد (رقم ٤٣٥ و ٥١٠ و ٨٠٦ و ١٢٧٥ ج ١ ص ٦١ و ٧٠
و ١٠٣ و ١٤٩) والطحاوي (٢ : ٣٠٦) .

والأثر الذي قبل هذا من علي : قصر به الشافعي فلم يرفعه ، أو لم يسمه سفيان
بن عيينة هو الذي رواه له موقوفاً ، وقد رواه مسلم بن طريق سفيان بهذا الاسناد
مرفوعاً .

وقد جاء عن علي رواية بالنهاي ثم الاذن بالانذار ، رواها أحمد في المسند (رقم
١٢٣٥ و ١٢٣٦ ج ١ ص ١٤٥) : من طريق علي بن زيد بن جده عن ربيعة
بن النافعة عن أبيه عن علي ، وريضة هنا ذكره ابن حبان في الثقات ، وأبوه مجهول ،
فهو إسناده ضعيف .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي »

(٤) قوله « ماشاء الله » مكتوب في الأصل بين السطور بنفس الخط ، وهو ثابت أيضاً
في النسخة المرفوعة على ابن جماعة وفي الاعتبار للحازمي (ص ١٢١) إذ روى الأثر
من طريق الشافعي .

(٥) هذه الفقرات من أول (رقم ٦٦٢) إلى آخر الباب قلها الحازمي في الاعتبار (ص
١٢١ - ١٢٢) من الطبعة التبرية .

أن حديث علي عن النبي في النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ،
وحديث عبد الله بن واقد - : مُوْتَفِقَانِ ^(١) عن النبي .

٦٦٣ - وفيهما دلالة على أن علياً سمع النهي من النبي ، وأن
النهي بلغ عبد الله بن واقد .

٦٦٤ - ودلالة على أن الرخصة من النبي لم تبلغ علياً
ولا عبد الله بن واقد ، ولو بلغت الرخصة ما حدثت بالنهي ، والنهي
منسوخ ، وترك الرخصة ، والرخصة ناسخة . والنهي منسوخ
لا يستغني سامعه عن علم ما نسخ ^(٢)

٦٦٥ - وقول أنس بن مالك : كُنَّا نَهْبِطُ بِلُحُومِ الضَّحَايَا
الْبَصْرَةَ - : يحتمل أن يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها ،
فتزود بالرخصة ولم يسمع نهياً ، أو سمع الرخصة والنهي ، فكان النهي
منسوخاً ، فلم يذكره .

٦٦٦ - فقال كل واحد من المختلفين ^(٣) بما علم .
٦٦٧ - وهكذا يجب على من سمع ^(٤) شيئاً من رسول الله ،
أو ثبت له عنه - : أن يقول منه بما سمع ، حتى يعلم غيره ^(٥) .

(١) في النسخ المطبوعة « متفقان » . وانظر الحاشية رقم (٥) من الصفحة (٣١) .
(٢) في س و ج « عن علم ناسخة » وهو مخالف للأصل .
(٣) يعني من الفريقين المختلفين ، وهكذا ضبطت الكلمة في الأصل بفتح الفاء على التثنية
ولا قد كان يمكن قراءتها بكسر الفاء بلفظ الجمع .
(٤) في النسخ المطبوعة « على كل من سمع » وكلمة « كل » لم تذكر في الأصل .
(٥) فلا خلاف في خلاف حديث رسول الله ﷺ ولا غيره .

- ٢٣٩ -

٦٦٨ - قال الشافعي : فلما حَدَّثَتْ عائشةُ عن النبيِّ بالنهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ ، ثم بالرخصة فيها بعد النهي ، وأن رسول الله أُخْبِرَ أنه إنما نَهَى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ للدَّافَةِ - : كان الحديثُ التامُّ المحفوظُ أوَّلُهُ وآخرُهُ وسببُ التحريم والإحلال فيه : حديث عائشة عن النبيِّ ، وكان على مَنْ عِلِمَهُ أن يصيرَ إليه

٦٦٩ - ^(١) وحديث عائشة مِنْ أُبَيِّينِ ما يُوجَدُ في النسخ والمنسوخ من الشَّتَنِ .

٦٧٠ - وهذا يدلُّ على أن بعضَ الحديث يُحْصَى ^(٢) ، فيُحْفَظُ بعضُهُ دونَ بعضٍ ، فيُحْفَظُ منه شيءٌ كانَ أوَّلًا ولا يُحْفَظُ آخِرًا ، ويُحْفَظُ آخِرًا ولا يُحْفَظُ أوَّلًا ، فيؤدِّي كلُّ ما حَفِظَ .

٦٧١ - فالرخصةُ بعدها في الإمساكِ والأكلِ والصدقة من لحوم الضحايا إنما هي لواحدٍ من معنيين ، لاختلافِ الحالين :

٦٧٢ - فإذا دَقَّت الدافَةُ ثَبَتَ النهيُّ عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاثٍ ، وإذا لم تَدِفْ دافَةُ فالرخصةُ ثابتةٌ بالأكلِ والتزوُّدِ والادِّخارِ والصدقةِ .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « يحصى » ضبطت في الأصل واضحة بضم الياء وفتح الحاء وتشديد الصاد ، وكذلك كتبت في الاعتبار ، ومع ذلك قد غيرها الناسخون في نسخ الرسالة ، فكتبوها « ينحصر » .

٦٧٣ - ^(١) ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النِّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِ لَحُومِ الضَّحَايَا

٧٢ بعد ثلاث منسوخاً في كل حال ^(٢)، فَيُمْسِكُ الْإِنْسَانُ مِنْ صَحِيَّتِهِ
ما شاء، ويتصدق بما شاء ^(٣)

(١) هنا في - زيادة « قال » .

(٢) في النسخ المطبوعة « بكل حال » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا ما قاله القاضي هنا ، وقال في كتاب [اختلاف الحديث] (ص ٢٤٧ - ٢٤٨)
من هامش الجزء ٧ من الأم ٢ يند أن ذكر حديث عائشة :

« فَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
إِمْسَاكِ لَحْمِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ إِذْ كَانَتْ الدَّافِقَةُ - : عَلَى مَعْنَى الْإِخْتِيَارِ ،
لَا عَلَى مَعْنَى الْقَرَضِ . وَإِنَّمَا قُلْتُ يَشْبَهُ الْإِخْتِيَارَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
فِي الْبُنْدِ : (فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا) ، وَهَذِهِ الْآيَةُ
فِي الْبُنْدِ الَّتِي يَتَطَوَّعُ بِهَا أَصْحَابُهَا ، لَا الَّتِي وَجِبَتْ عَلَيْهِمْ قَبْلَ أَنْ
يَتَطَوَّعُوا بِهَا ، وَإِنَّمَا أَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذِهِ أَنَّهُ كَانَ
تَطَوُّعًا ، فَأَمَّا مَا وَجِبَ مِنَ الْهَدْيِ كُلِّهِ فَلَيْسَ لِصَاحِبِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ شَيْئًا ،
كَمَا لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ زَكَاتِهِ وَلَا مِنْ كَفَّارَتِهِ شَيْئًا ، وَكَذَلِكَ إِنْ
وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَالِهِ شَيْئًا ، فَأَكَلَ بَعْضَهُ فَلَمْ يُخْرِجْ مَا وَجِبَ
عَلَيْهِ بِكُلِّهِ . وَأَحَبُّ لِمَنْ أَهْدَى نَاقِلَةً أَنْ يُطْعِمَ الْبَائِسَ الْفَقِيرَ لِقَوْلِ اللَّهِ :
(فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) وَقَوْلُهُ : (وَأَطِيعُوا الْقَائِمَ وَالْمَعْتَرَّ)
الْقَائِمُ : هُوَ السَّائِلُ ، وَالْمَعْتَرُ : الزَّائِرُ الْمَارُّ بِهَا وَقَدْ ، فَإِذَا أَطْعَمَ مَنْ
هَؤُلَاءِ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ فَهُوَ مِنَ الْمُطْعِمِينَ ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ مَا أَكْثَرَ أَنْ يُطْعِمَ
ثُلَاثًا ، وَيُهْدِي ثُلَاثًا ، وَيَدْخِرَ ثُلَاثًا ، وَيَهْبِطَ بِهِ حَيْثُ شَاءَ ، وَالضَّحَايَا مِنْ
هَذِهِ السَّبِيلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَحَبُّ إِنْ كَانَتْ فِي النَّاسِ تَخَمُّصَةٌ أَنْ لَا يَدْخِرَ =

أحد من أضحيتته ولا من هديه أكثر من ثلاث، لِأمرِ النبي صلى الله عليه وسلم في الدابة :

وقال الشافعي في اختلاف الحديث أيضا (ص ١٣٦ - ١٣٧) :

« وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس ، وثمان بن عفان محصور ، فأخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ، وكان يقول به ، لأنه سمعه من النبي ، وعبد الله بن واقد قد رواه عن النبي ، وغيرهما ، فلما روت عائشة أن النبي نهى عنه عند الدابة ، ثم قال : كلوا وتزودوا وادخروا وتصدقوا ، وروى جابر بن عبد الله عن النبي أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال : كلوا وتزودوا وتصدقوا - : كان يجب على من علم الأمرين مما أن يقول : نهى النبي عنه لمعنى ، فإذا كان مثله فهو منهي عنه ، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهيا عنه ، أو يقول : نهى النبي عنه في وقت ثم أُرخص فيه بعده ، والآخر من أمره ناسخ للأول . قال الشافعي : وكل قال بما سمعه من رسول الله ، وكان من رسول الله ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى أو نَسَخَهُ ، فليُأَوَّلَ ولم يعلم غيره ، فلو علم أمر رسول الله فيه صار إليه ، إن شاء الله . »

وهكذا تردّد الشافعي في قوله في هذا كما ترى ، فمرة يذهب إلى النسخ ، ومرة يذهب إلى أن النهي اختيار لا فرض ، ومرة يذهب إلى

وجه آخر^(١) من الناسخ والمنسوخ

٦٧٤ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي قُدَيْك^(٢) عن ابن أبي
ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد^(٣) عن أبي سعيد

أن النبي لم ي، فاذا وجد ثبت النبي. والنبي أراه راجحاً عندي: أن النبي
عن الادخار بعد ثلاث إنما كان من النبي صلى الله عليه وسلم لم ي، دف
الدافة، وأنه تصرف منه - صلى الله عليه وسلم - على سبيل تصرف
الإمام والحاكم، فيما ينظر فيه لمصلحة الناس، وليس على سبيل التشريع
في الأمر العام، بل يؤخذ منه أن للحاكم أن يأمر وينهى في مثل هذا،
ويكون أمره واجب الطاعة، لا يسع أحداً مخالفته، وآية ذلك أن النبي
صلى الله عليه وسلم حين أخبروه عما نأبهم من المشقة في هذا سألهم:
« وما ذاك »؟ فلما أخبروه عن نهيه أبان لهم عن علته وسببه، فلو كان
هذا النبي تشريعاً عاماً لذكر لهم أنه كان ثم نسخ، أما وقد أبان لهم
عن العلة في النبي فإنه قصده إلى تعليمهم أن مثل هذا يدور مع المصلحة
التي يراها الإمام، وأن طاعته فيه واجبة. ومن هذا نعلم أن الأمر فيه
على القرض لا على الاختيار، وإنما هو فرض محدد بوقت أو بمعنى
خاص، لا يتجاوز به ما يراه الإمام من المصلحة.

وهذا معنى دقيق بديع، يحتاج إلى تأمل، ويعد نظر، وسعة
اطلاع على الكتاب والسنة ومعانيهما، وتطبيقه في كثير من المسائل
عسير، إلا على من هدى الله.

- (١) في « باب وجه آخر » وكلمة « باب » ليست في الأصل.
- (٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي ».
- (٣) الحديث مضى بهذا الاستناد برقم (٥٠٦).
- (٤) في « زيادة » الحديث « وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط جديد.
- (٥) زاد بعض الكنايين هنا بهامش الأصل كلمة « أي » بخط جديد.

الْحُدْرِي قَالَ : «حُبِسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرَبِ بِهَوَيِّ مِنَ اللَّيْلِ ، حَتَّى كُفِينَا ، وَذَلِكَ^(١) قَوْلُ اللَّهِ : (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ^(٢) ، وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا)^(٣) قَالَ^(٤) : فَدَمَّرَ رَسُولُ اللَّهِ بِبَلَاءٍ ، فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ^(٥) ، فَصَلَّاهَا فَأَحْسَنَ^(٦) صَلَاتَهَا ، كَمَا كَانَ يُصَلِّيهِا فِي وَقْتِهَا ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَصْرَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَشَاءَ ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا ، قَالَ : وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أَنْزَلَ^(٧) اللَّهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا)^(٨) ، .

١٧٥ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَلَمَّا حَكَى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ حَامَ الْخَنْدَقِ كَانَتْ^(٩) قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ (فَرَجَالًا أَوْ رُكْبَانًا) - : اسْتَدَلَّنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْخَوْفِ إِلَّا بَعْدَهَا ، إِذْ حَضَرَهَا أَبُو سَعِيدٍ ، وَحَكَى تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ وَقْتِ حَامَتِهَا^(١٠) ، وَحَكَى أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ تَرْوُلِ صَلَاةِ الْخَوْفِ .

-
- (١) في س - « فَنَكَّ » وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في الأصل للهِ هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٣) سورة الأحزاب (٢٥) .
 - (٤) كلمة « قَالَ » لم تذكر في س و ج وهي تاجية في الأصل .
 - (٥) في س « صلاة الظهر » وكلمة « صلاة » ليست من الأصل ولكنها مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .
 - (٦) في س - « وأحسن » وهو خلاف الأصل .
 - (٧) في النسخ المطبوعة « ينزل » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه بعض القارئ وكتب فوقه بين السطرين « ينزل » .
 - (٨) سورة البقرة (٢٣٩) . وانظر ما كتبناه على الحديث فيما مضى .
 - (٩) في س « كانت علم الخندق » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .
 - (١٠) في النسخ المطبوعة « حتى خرج وقت عابتها » بخلاف « من » وهي تاجية في الأصل ، والمعنى عليها صحيح واضح .

٦٧٦ - قال ^(١) : فلا تُؤَخِّرْ صلاةُ الخوفِ بحالٍ أبداً عن الوقتِ إن كانت في حَضَرٍ ، أو عن وقتِ الجَمْعِ في السَفَرِ - : بخوفٍ ^(٢) ولا غيرِه ، ولكن تُصَلِّي كما صَلَّى رسولُ الله .

٦٧٧ - والذي أَخَذْنَا به في صلاة الخوف أن مالكا أَخْبَرَنَا ^(٣) عن يَزِيدَ بنِ رُوْمَانَ عن صالحِ بنِ خَوَاتٍ عن مَنْ صَلَّى مع رسولِ الله صلاةَ الخوفِ يومَ ذاتِ الرِّقَاعِ ^(٤) : « أن طائفةً صَفَّتْ معه ، وطائفةٌ وَجَّاهَ المدوِّ ، فصلَّى بالذين معه ركعةً ، ثم ثَبَتَ قائِماً وأَتَمُّوا لأنفسهم ، ثم انصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهَ ^(٥) المدوِّ ، وجاءت الطائفةُ الأُخْرَى ، فصلَّى بهم الركعةَ التي بَقِيَتْ من صلاتِهِ ، ثم ثَبَتَ جالساً وأَتَمُّوا لأنفسهم ، ثم سَلَّمَ بهم » .

٦٧٨ - قال ^(٦) : أَخْبَرَنَا ^(٧) مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللهَ بنَ صُمَرَ بنَ حَفْصٍ يُخْبِرُ ^(٨) عن أخيه عُيَيْدِ اللهَ بنِ صُمَرَ عن القاسمِ بنِ مُحَمَّدٍ عن صالحِ بنِ خَوَاتٍ بنِ جُبَيْرٍ عن أبيه عن النبي : مثله ^(٩) .

-
- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة « لخوف » باللام ، وهي بالياء واضحة في الأصل .
(٣) مضى الحديث بهذا الاستناد برقم (٥٠٩) .
(٤) في النسخ المطبوعة « يوم ذات الرقاع صلاة الخوف » بالتقديم والتأخير ، ولكن في « خوف » بدون حرف التعريف . وكل ذلك مخالف للأصل .
(٥) قلنا فيما مضى : إن « وجاء » يضم الواو ويكسرهما ، وضبطناه كذلك في كل المواضع ، ولكنها ضبطت في الأصل هنا بالكسر فقط ، فاتبعناه فيه .
(٦) في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
(٧) كتبت في الأصل « يذكر » ثم ضرب عليها وكتب فوقها « يخبر » والخط واحد ، وقد مضى فيما سبق بلفظ « يذكر » .
(٨) في « زيادة » أو مثل معناه . وليس في الأصل .

— ٢٤٥ —

٦٧٩ — قال^(١) : وقد رُوي^(٢) أن النبي صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك .

٦٨٠ — وإنما أخذنا بهذا دونه لأنه كان أشبه بالقرآن ، وأقوى في ميكيدة العدو .

٦٨١ — وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبين^(٣) الحجة في (كتاب الصلاة^(٤)) ، وتركنا ذكر مَنْ خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث ، لأن ما خولفنا فيه منها مُفْتَرَقٌ^(٥) في كُتُبِهِ .
وجه آخر^(٦) .

٦٨٢ — قال الله تبارك وتعالى : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ^(٧)) فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ، فَإِنْ شَهِدُوا

- (١) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في س « وروى » بخلف « قد » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة « وتبين » ياءين ، والكلمة في الأصل ياء واحدة وفولها شدة ، ثم غيرها بعض قارئيه ، فحذف الياء فصين ، وزاد هـ طين ، ونسب الشدة التي تصد عليه صناعه .
- (٤) انظر (كتاب صلاة الخوف) في الأم (١ : ١٨٦ - ٢٠٣) وانظر كتاب اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٢٢١ - ٢٢٦) ولست أظن أن الشافعي يشير هنا بقوله : « كتاب الصلاة » إلى هذين الموضعين ، لأنه لم يفصل بينهما الاختلاف ولم يبين الحجة . وأنا أرجح أن « كتاب الصلاة » الذي ذكره هنا كتاب آخر من مؤلفات الشافعي ، لم يقع إلينا .
- (٥) في س و ج « مفرق » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في س و س « وجه آخر من النسخ والنسوخ » وفي ج كذلك مع زيادة كلمة « باب » في أوله ، وكل ذلك مخالف للأصل .
- (٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « إلى قوله : فأعرضوا عنهما » .

فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا . وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا ، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ^(١) .

٦٨٣ - فكان حَدُّ الزَّانِئِينَ بهذه الآية الحبس والأذى ، حتى أنزل الله على رسوله ^(٢) حَدَّ الزَّنا ، فقال : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ^(٣)) فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ^(٤)) وقال في الإمامة : (فَإِذَا أُخْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِمَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ^(٥)) فَتَنْسِخِ الْحَبْسَ ^(٦)) عَنْ الزَّانَا ، وَبُنِيَ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ .

٦٨٤ - وَدَلَّ قَوْلُ اللَّهِ فِي الْإِمَامَةِ : (فَعَلَيْهِمَا نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) - : عَلَى فَرْقِ اللَّهِ بَيْنَ حَدِّ الْمَالِكِ وَالْأَخْرَارِ فِي الزَّنا ، وَعَلَى أَنَّ النِّصْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَلْدٍ ، لِأَنَّ الْجَلْدَ بَعْدَدٍ ، وَلَا يَكُونُ مِنْ رَجْمٍ ، لِأَنَّ الرِّجْمَ اثْنَانِ عَلَى النَّفْسِ بِلَا عَدَدٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى عَلَيْهَا ^(٧) بِرَجْمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَبِأَلْفٍ وَأَكْثَرٍ ^(٨) ، فَلَا نِصْفَ ^(٩) .

-
- (١) سورة النساء (١٥ و ١٦) .
 - (٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال تعالى » .
 - (٣) في س و ج « رسول الله » .
 - (٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٥) سورة النور (٢) .
 - (٦) سورة النساء (٢٥) .
 - (٧) ضبط بالرفع في الأصل .
 - (٨) في النسخ المطبوعة « وأثبت » وهو مخالف للأصل .
 - (٩) في النسخ المطبوعة « على خمس للرجوم » بدل « عليها » وهو مخالف للأصل .
 - (١٠) في س « وبأكثر » وهو مخالف للأصل .
 - (١١) في س « ولا نصف » وهو مخالف للأصل .

لَمَّا لَا يُعْلَمُ بِمَدَدٍ ، وَلَا نِصْفَ لِلنَّفْسِ فَيُؤْتَى بِالرَّجْمِ عَلَى نِصْفِ النَّفْسِ ^(١) .

٦٨٥ - ^(٢) وَاحْتَمَلَ ^(٣) قَوْلُ اللَّهِ فِي سُورَةِ الثَّوْرِ : (الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) - : أَنْ يَكُونَ عَلَى جَمِيعِ

الزَّانَةِ الْأَحْرَارِ ، وَعَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ ، فَاسْتَدَلَّنَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ

- بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - عَلَى مَنْ أُرِيدَ بِالْمِائَةِ جَلْدَةٍ .

٦٨٦ - ^(٤) أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ^(٥) عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ

الْحَسَنِ ^(٦) عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ^(٧) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « خُذُوا عَنِّي ،

خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِهَذَا سَبِيلًا : الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ

وَتَقْرِيبُ حَامٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ » .

٦٨٧ - قَالَ ^(٨) : فَدَلَّ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِهَذَا سَبِيلًا »

- : عَلَى أَنَّ هَذَا أَوَّلُ مَا خُذَ بِهِ الزَّانَةُ ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ ^(٩) : (حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ

الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) .

(١) . انظر ماضى برقم (٣٨٥) .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافى » .

(٣) في النسخ المطبوعة « ويحتمل » واتقى في الأصل « واحتمل » ثم حاول بعض القراء فيه تغييرها بالضرب على الألف والصنابق ياء في رأس الحاء .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « التفتى » وهذه الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

والحديث مضى بهذا الإسناد برقم (٣٧٨) .

(٥) في ج « الحسين » وهو خطأ .

(٦) قوله « بن الصامت » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « قال الشافى » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س « قال » ، وفي الأصل « يقول » ثم غيرها بعض السكتين فجعلها « قال » .

٦٨٨ - ^(١) ثُمَّ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ مَا عَزَا وَلَمْ يَخْلِدْهُ ، وَامْرَأَةً
الْإِسْلَمِيَّ وَلَمْ يَخْلِدْهَا ، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْجِلْدَ مَنْسُوخٌ عَنْ
الزَّانِيَيْنِ الثَّانِيَيْنِ .

٦٨٩ - قَالَ ^(٢) : وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَحْرَارِ فِي الزَّانَا فَرْقٌ ^(٣)
إِلَّا بِالْإِحْصَانِ بِالنِّكَاحِ وَخِلَافِ الْإِحْصَانِ بِهِ .

٦٩٠ - ^(٤) وَإِذَا ^(٥) كَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ ^(٦) : « قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا ،
الْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جِلْدٌ مِائَةٌ وَتَقْرِبُ حَامٍ » - : فَقَى هَذَا دِلَالَةً عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ
مَا تُنْسخُ الْجَبَسُ عَنْ الزَّانِيَيْنِ ، وَحُذًا بَعْدَ الْجَبَسِ ، وَأَنَّ كُلَّ حَدِّ حَدِّهِ
الزَّانِيَيْنِ فَلَا يَكُونُ ^(٧) إِلَّا بَعْدَ هَذَا ، إِذَا ^(٨) كَانَ هَذَا أَوَّلَ حَدِّ الزَّانِيَيْنِ ^(٩) .
٦٩١ - ^(١٠) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(١١) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ^(١٢) عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ

-
- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو زيادة عما في الأصل .
(٣) في - « فرق في الزنا » بالتقديم والتأخير ، وهو خلاف الأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٥) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س و ج « رسول الله » .
(٧) في الأصل « ولا يكون » . وقد اضطرت لمخالفته واتباع ما في النسخة المفروضة على
ابن جماعة ، لأن الفاء متبينة هنا ، وإلا « نفس الكلام واضطرب المعنى » .
(٨) في س و ج « إذا » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(٩) انظر ما مضى برقم (٣٨٠ - ٣٨٢) .
(١٠) الحديث أشرنا إليه فيما مضى في شرح الفقرة (٣٨٢) . وهو في موطأ مالك (٣ :
٤٠ - ٤١) ، ورواه الشافعي في الأم (٦ : ١٦٩) عن مالك ، ورواه في اختلاف
الحديث (٧ : ٢٥١) مختصراً عن مالك وابن عينة . ورواه البخاري عن عبد الله
بن يوسف عن مالك (٨ : ١٧٢ - ١٧٣ من الطبعة السلطانية) .
(١١) في - « عن الزهري » وهو هو ، ولكن ما هنا هو الذي في الأصل .

بن عبد الله^(١) عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(٢) أنهما أخبراه : « أن رجلين اختصما إلى رسول الله ، فقال أحدهما : يا رسول الله ! اقض بيننا بكتاب الله ؟ وقال الآخر - وهو أفضلهما - : أجل ، يا رسول الله ! فاقض بيننا بكتاب الله ، وايدن لي في أن أتكلم . قال^(٣) : تكلم . قال^(٤) : إن ابني كان عسيفاً^(٥) على هذا ، فزني بأمرأته ، فأخبرت أن على ابني الرجم^(٦) ، فافتدت منه بمائة شاة وجارية^(٧) لي ، ثم أتت سألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد^(٨) مائة^(٩) وتقرب عام ، وأما الرجم على امرأته ؟ فقال رسول الله : والذي^(١٠) نفسي بيده ، لأقضيَنَّ

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عتبة » ، والزائدة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته بخط جديد ، وهي تامة في الموطأ والأم .

(٢) في س و ج « وعن زيد بن خالد » وكلمة « عن » مكتوبة في الأصل بين الطرين بشرطه ، ولم تذكر أيضاً في الموطأ ولا في الأم . وفي النسخ الثلاث المطبوعة زيادة « الجهمي » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وتامة أيضاً في الموطأ والأم .

(٣) في س « قال » وهو مخالف للأصل ، ولكنه موافق لما في الموطأ .

(٤) في س « قال » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات الأخرى .

(٥) « السيف » بفتح السين وكسر السين المهملةين وآخره فاء - : الأجير .

(٦) هكذا ضبطت الكلمة في الأصل بالرفع ، وله وجه من الرمية : أن يكون اسم « ابن » ضمير الشأن ، وجملة « على ابني الرجم » خبرها .

(٧) في النسخ المطبوعة « وجارية » وهو موافق لما في الموطأ ، ولكن انتهى في الأصل « وجارية » ثم ألحق بعض الفارسيين شرطة صغيرة فوق رأس الجيم ، لتكون باء الجر ، ولكنه لم يخطها ! وانتهى في الأصل موافق لما في الأم .

(٨) « جلد » ضبطت في الأصل بالنصب .

(٩) في س و ج « مائة جلد » وهو مخالف للأصل ولكل الروايات التي أشرنا إليها

وانتهى في الموطأ والأم « فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة » الخ ، وبالضرورة تكون

« جلد » هنا فوعة ، خبراً لـ « أن » .

(١٠) في الموطأ والأم « أما والله » بزيادة « أما » وليست في الأصل هنا .

- ٢٥٠ -

يُنسَكَا بَكْتَابِ اللَّهِ : أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ إِلَيْكَ ^(١) . وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَّبَهُ حَامَا ، وَأَمَرَ أُتَيْسَ ^(٢) الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ ^(٣) امْرَأَةَ الْآخَرِ ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا ، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا ^(٤) .

٦٩٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٦) عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ مُعْمَرٍ : « أَنَّ النَّبِيَّ رَجَمَ يَهُودِيَّتَيْنِ زَنِيًّا ^(٧) » .

٦٩٣ - قَالَ ^(٨) : فَتَبَتَ جَلْدُ مِائَةٍ ^(٩) وَالتَّقِيُّ عَلَى الْبَكْرَيْنِ

٧٤ الزَّانِئِينَ ، وَالرَّجْمُ عَلَى الثَّيْبِينَ الزَّانِئِينَ .

٦٩٤ - وَإِنْ كَانَا مِنْ أَرِيدَ ^(١٠) بِالْجَلْدِ فَقَدْ نُسِخَ عَنْهُمَا الْجَلْدُ

مَعَ الرَّجْمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا أَرِيدَ ^(١١) بِالْجَلْدِ وَأَرِيدَ بِهِ الْبَكْرَانِ - : فَهُمَا مُخَالَفَانِ لِلثَّيْبِينَ ^(١٢) .

(١) رد : أي مردود . وكلمة « إليك » بدلها في اللوط والأُم « عليك » .

(٢) رسم في النسخ المطبوعة والموطأ والأُم « أُتَيْسًا » بالألف ، ورسم في الأصل كما هنا بدونها ، وهو جائز ، كما شرحناه مراراً .

(٣) في الأُم « يندو » بدل « يأتي » وهو يوافق بعض روايات الحديث ، ولكنه يختلف للموطأ ولما في أصل الرسالة هنا .

(٤) الحديث رواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر المتقى (رقم ٤٠١٣) ونيل الأوطار (٧ : ٢٤٩) .

(٥) هنا في س . و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أس » وليست في الأصل .

(٧) هنا اختصار من الشافعي لحديث رواه مالك في الموطأ (٣ : ٣٨ - ٣٩) ورواه أيضاً أحمد والشيخان ، انظر المتقى (رقم ٤٠١٩) ونيل الأوطار (٧ : ٢٥٦) .

(٨) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » وهو زيادة عما في الأصل .

(٩) في س . و ج « جلد المائة » وهو مخالف للأصل .

(١٠) في النسخ المطبوعة « أريد » والألف ثابته في آخر الكلمة في الأصل ، وهو صحيح لأن « من » تطلق على الواحد وعلى التعدد .

(١١) في س . و ج « أريد » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(١٢) في س . « مخالفان الثيبين » وهو مخالف للأصل .

٦٩٥ - وَرَجُمُ الثَّيْبِينَ بِمَذَّآيَةِ الْجَلْدِ : بِمَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ
اللَّهِ . وَهَذَا أَشْبَهُ مَعَانِيهِ وَأَوْلَاهَا بِهِ عِنْدَنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(١) .

وَجْهٌ آخَرُ ^(٢)

٦٩٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ^(٤) :
« أَنَّ النَّبِيَّ رَكِبَ فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ ، فَجُحِشَ شِقَّةُ الْإِيْمَنِ ^(٥) ، فَصَلَّى
صَلَاةً مِنَ الصَّلَاةِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَصَلَّيْنَا ^(٦) وَرَاءَهُ قُمُودًا ، فَلَمَّا انْصَرَفَ
قَالَ : إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا ^(٧) ، وَإِذَا
رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ - :

(١) هنا بجماعة الأصل : « بلغت والحسن بن علي الأهوازي وجماعة » ولكن الكلمة
الآخيرة لم يظهر منها إلا رأس الجيم ، وأيضاً بجماعة مائنه : « بلغ السباع في المجلس
السادس » .

(٢) في س - « ووجه آخر من التماسخ والمسنوخ » وفي س « وجه آخر من التماسخ
والمسنوخ » وكذلك في ج ولكن زاد كلمة « باب » وكل هذا مخالف للأصل ،
ولقد كتب فيه بخط آخر كلمة « باب » وليس كاتبها أن كلمة « وجه » مضبوطة فيه
بالرفع ، وهو يتفق ما زاده .

(٣) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س وج زيادة « بن أنس » . والحديث في اللوط (١ : ١٥٥) ورواه الشافعي في
الأم عن مالك (١ : ١٥١) وكذلك في اختلاف الحديث (٧ : ٩٩) لكنه
اختصره فيه .

(٥) في س - « عن الزهري عن أنس » وهو مخالف للأصل .

(٦) جش - ضم الجيم وكسر الحاء للهمة وآخره شين - : أي خدش جلده .

(٧) ما هنا هو الموافق للأصل واللوط والأم ، وفي س وج « فصلينا » وهو يوافق ما في
اختلاف الحديث .

(٨) في س - « فصلوا خلفه قِيَامًا » وزيادة « خلفه » مخالفة للأصل وسائر الروايات إلى
أشرفنا إليها .

- ٢٥٢ -

فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ^(١)، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ^(٢) .
٦٩٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٣) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ^(٤) عَنْ أَبِيهِ عَنْ
مَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ^(٥) وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا،
وَصَلَّى وَرَاءَهُ^(٦) قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ اجْلِسُوا، فَلَمَّا انْصَرَفَ^(٧)»
قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا،
وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا^(٨) .

٦٩٨ - قَالَ^(٩): وَهَذَا مِثْلُ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَإِنْ كَانَ حَدِيثُ
أَنَسٍ مُفَسَّرًا وَأَوْضَحَ^(١٠) مِنْ تَفْسِيرِ هَذَا .

٦٩٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(١١) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ:
«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ يَصَلِّي
بِالنَّاسِ، فَاسْتَأْخَرَ أَبُو بَكْرٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ: أَنْ كَمَا أَنْتَ،

(١) في «ربنا ولك الحمد» بحذف الواو، وهو موافق لما في الأم، وما هنا هو الموافق للأصل والموطأ .

(٢) الحديث رواه أيضا أحمد والشيخان، انظر للتحق (رقم ١٤٤٤) ونيل الأوطار (٢٠٨: ٣) .

(٣) هنا في س وج زيادة «قال الشافعي» .

(٤) الحديث في الموطأ (١: ١٥٠-١٥٦) .

(٥) قوله «بن عروة» لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل والموطأ .

(٦) قوله «في بيته» لم يذكر في الموطأ .

(٧) في س «خلفه» وهو مخالف للأصل والموطأ .

(٨) في س وج «فلمّا انصرف إليهم» والزيادة ليست في الأصل ولا في الموطأ .

(٩) الحديث رواه أحمد والشيخان، انظر للتحق (رقم ١٤٤٣) ونيل الأوطار (٢٠٨: ٣) .

(١٠) كلمة «قال» لم تذكر في س، وفي س وج «قال الشافعي» وكل ذلك مخالف للأصل .

(١١) في س «أوضح» بدون واو المطف، وهي ثابتة في الأصل وعليها فتحه .

(١٢) هو في الموطأ (١: ١٥٦) .

- ٢٥٣ -

فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ ^(١) .

٧٠٠ - [وَبِهِ يَأْخُذُ الشَّافِعِيُّ ^(٢)] .

٧٠١ - قَالَ وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ : مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ عُرْوَةَ : « أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى قَاعِدًا ، وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا ، يُصَلِّي بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ، وَهُمْ وَرَاءَهُ قِيَامًا ^(٣) » .

(١) هذا الحديث رواه مالك مرسلاً (في الموطأ ١ : ١٥٦) ، قال السيوطي في شرحه : « قال ابن عبد البر : لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث ، وقد أسنده جماعة عن هشام عن أبيه عن عائشة ، منهم حماد بن سلمة وابن نمير وأبو أسامة . قلت : من طريق ابن نمير أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه ، ومن طريق حماد بن سلمة أخرجه الشافعي في الأم » .

أقول : ولم أجده في الأم ، ولكنه في اختلاف الحديث بهامش الأم (٧ : ٩٩ - ١٠٠) قال الشافعي هناك : « أخبرنا الثقة يحيى بن حسان أخبرنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة » فذكر الحديث بمناه . ولعل السيوطي قصد بقوله « في الأم » كتاب « اختلاف الحديث » إذ هو من الكتب التي ألفها الشافعي وألفها أصحابه بكتاب « الأم » .

(٢) هذه الجملة - فيما نرجح - من كلام الربيع ، وقد كتبها بخط دقيق بين السطرن ، وكتب أيضاً بخط دقيق بين كلمتي « أبي بكر » و « وذكر » كلمة « قال » ، ولم يقطع الجملة للزادة ، ولذلك اشبه الأمر على الناسخين ومصححي النسخ المطبوعة ، فجعلوا الكلام هكذا : « وبه يأخذ . قال الشافعي » وأما النسخة المروية على ابن جماعة فالت فيها مثل ما ثبتنا هنا ، ولكن زاد كاتبها كلمة « الشافعي » مرة أخرى بعد كلمة « قال » .

(٣) في اختلاف الحديث (ص ١٠٠) بعد حديثه عن يحيى بن حسان ، التي أشرنا إليه : « وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه » فلقه عن إبراهيم كما هنا ، واختصره في الأم (١ : ١٥١) لفظاً وإسناداً ، فذكره معلقاً عن عائشة ، ثم أشار إليه مرة أخرى (ص ١٥٦) ولم يذكر إسناده أيضاً . وقد رواه الحازمي في الناسخ والنسوخ (ص ٨٣) بإسناده موصولاً ، ثم قال : « هذا حديث صحيح ثابت متفق عليه » . وهو كما قال ، انظر نيل الأوطار (٣ : ١٨٣ - ١٨٥) .

وفي - « قيام » بدل « قياما » وهو مخالف للأصل . وفيها أيضاً بعد

٧٠٢ - قال^(١) : فلما كانت صلاة النبي في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً - : استدللنا على أن أمره الناس بالجلوس في سقطته عن القبر : قبل مرضه الذي مات فيه ، فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً - : ناسخة لأن يجلس الناس بجلوس الإمام .

٧٠٣ - وكان في ذلك دليل بما^(٢) جاءت به السنة وأجمع عليه

زيادة نصها : « قال الثاني : أخبرنا يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها ، مثل حديث مالك ، وبين فيه : أن قال : صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وأبو بكر خلفه قائماً ، والناس خلف أبي بكر قياماً . » وكتب مصححها بحاشيتها : « سقط هذا الحديث من بعض النسخ » . وهذه الزيادة ليس لها أصل في كتاب [الرسالة] فلا توجد في أصل الربيع ، ولم تذكر في النسخة للقروة على ابن جماعة ولا في غيرها ، ولعلها كتبها بعض الناسخين في حاشية إحدى النسخ التي لم تقع إلينا ، ويكون كاتبها ظاهراً من اختلاف الحديث أو من غيره من كتب الثاقبي ، ياتنا لإسناد الثاقبي فيه ، لازيادة في الكتاب . ثم أدخلت فيه خطأ بعد ذلك .

- (١) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في « فلما كانت هذه » وكلمة « هذه » زيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ ولا حاجة بالكلام إليها هنا .
- (٣) في « س و ج » على أن أمره الأول الناس ، وكذلك في النسخة للقروة على ابن جماعة ، وفي « على أن أمره الناس » . والثاني في الأصل « على أن أمره الأول بالجلوس » ، ثم ضرب الربيع على كلمة « الأول » وكتب فوقها « الناس » بخطه ، فظن من بعده أنه يجمع بين الكلمتين ، وهو غير جيد ، لأن كلمة « الأول » هنا لاموضع لها ، لأنه سيقول « قبل مرضه الذي مات فيه » فهذا يعني عن قوله « الأول » . وإعما يريد الثاقبي أن يخبر عن أمره الناس بالجلوس أنه كان قبل مرض موته ، فلا يناسب وصفه ابتداء بأنه « الأول » لأنه قد يشير إلى الاستثناء عن الخبر .
- (٤) في الأصل « بما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وهو صحيح واضح ، ومع هذا قد غير في النسخ المطبوعة ، ففي « س و ج » بدلها « على ما » وفي « ما » ، وكل ذلك خطأ كما هو بدعي .

- ٢٥٥ -

الناس: من أن الصلاة قائماً إذا أطاها المصلي، وقاعداً إذا لم يطبق، وأن ليس للمطبق القيام منفرداً أن يصلي قاعداً.

٧٠٤ - فكانت سنة النبي أن صلى في مرضه قاعداً ومن خلفه

قياماً، مع أنها ناسخة لسنته الأولى قبلها - : موافقة سنته في الصحيح والمريض وإجماع الناس : أن يصلي كل واحد منهما فرضه، كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح قاعداً والإمام قائماً .

٧٠٥ - وهكذا تقول : يصلي الإمام جالساً^(١) ومن خلفه من

الأصححاء قياماً، فيصلي كل واحد فرضه . ولو وكل غيره^(٢) كان حسناً .

٧٠٦ - وقد أوهم^(٣) بعض الناس فقال^(٤) : لا يؤمن أحد

بعد النبي جالساً، واحتج بحديث رواه متقطع^(٥) عن رجل مرغوب

(١) عثت بعض الكاتبتين في الأصل فزاد هنا ، وهو آخر سطر في الصفحة كلمة «ويصلي» وهي زيادة خطأ .

(٢) في « د ولو وكل الإمام غيره » وفي « س و ج » « ولو استخلف غيره » وكلها مخالف للأصل .

(٣) في النسخ للطبعة « وم » بخلاف الميزة من أوله ، وهي تاجية في الأصل وفي النسخة المقروءة على ابن جماعة . وكلام أصحاب المعجم يدل على الفرق بين « وم » و « أوهم » ويوم أيهما لا يكونان بمعنى واحد ، إلا صاحب القاموس ، واستعمال الثاني هنا يؤيده ، قال صاحب القاموس : « وَهَمَّ ، كَوَعَدَ وَوَرِثَ ، وَأَوْهَمَ : بِمَعْنَى .

(٤) في « ج » « وقال » وهو مخالف للأصل .

(٥) كلمة « رواه » تاجية في الأصل بين السطرين بخطه ، وهي تاجية أيضاً في نسخة ابن جماعة . وقوله « متقطع » بالتحض صفة لحديث ، وفي « س و ج » « منقطعا » بالنصب على أنه حال ، وهو في الأصل بدون الألف ، ثم أصلحه بعض القارئين فألصق الألف بالين ، ويظهر أن هذا التفسير قديم ، لأنها كتبت بالنصب أيضاً في نسخة ابن جماعة .

الرواية عنه^(١)، لا يثبت^(٢) بمثله حجة على أحد، فيه: «لا يؤمن أحدٌ بعدى جالساً»^(٣).

(١) في النسخ المطبوعة «مرغوب عن الرواية عنه» وكذلك في نسخة ابن جماعة، وكلة «عن» ليست من الأصل، ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط غير خطه، ولا حاجة إليها في الكلام، بل هو صحيح فصيح بدونها، وقد ضبطت كلمة «مرغوب» في الأصل بكسرة واحدة تحته، وهي دليل على إضافتها لما بعدها، وعلى أن زيادة حرف «عن» خطأ من زاده.

(٢) في س و - «لا يثبت» بالتاء الفوقية في أوله، ولكنه بآلاء التحية مخطوطة واضحة في الأصل.

(٣) هذا الحديث غاية في الضعف، رواه البارقطنى من طريق جابر الجنى عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (٣ : ٨٠) من طريق البارقطنى، ثم روى عن الربيع قال: «قال الشافى: قد علم القى احتج بهذا أن ليست فيه حجة، وأنه لا يثبت، لأنه مرسل، ولأنه عن رجل يرب الناس عن الرواية عنه». ويريد الشافى بالرجل جابراً الجنى، إذ هو ضعيف جداً، وذكر الحافظ العراقي في طرح الثريب (٢ : ٣٤٠) أنه روى أيضاً «من رواية عبد الملك بن حبيب عن أخبره عن مجاهد عن الشعبي، ومجاهد ضعيف، وفي السند إليه من لم يسم، فلا يصح الاحتجاج به» ووقع في طرح الثريب «مجاهد» بدل «مجاهد» وهو خطأ مطبعي شنيع.

وقال الشافى في اختلاف الحديث (س ١٠٠ - ١٠٢) بعد أن روى أحاديث الباب:

«فنحن لم نخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصير إلى الناسخ. الأولى كانت حقاً في وقتها ثم نسخت، فكان الحق في نسخها. وهكذا كل منسوخ: يكون الحق ما لم ينسخ، فإذا نسخت كان الحق في ناسخه. وقد روى في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث، وذلك: أن عبد الوهاب أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر: أنهم خرجوا يسمعون وهو مريض، فجلس جالساً وصلوا خلقه جلوساً. أخبرنا عبد الوهاب عن يحيى بن سعيد أن أسيده بن حضير فعل ذلك. قال الشافى: وفي هذا ما يدل على أن الرجل يعلم الشيء عن رسول الله، لا يعلم خلافه عن رسول الله - :

- ٢٥٨ -

- ٧٠٧ - قال^(١) : ولهذا أشباه في السنة من الناسخ والمنسوخ .
 ٧٠٨ - وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناها ، إن شاء الله .

٧٠٩ - وكذلك له أشباه في كتاب الله ، قد وصفنا^(٢) بعضها

والعلماء فيها أقوال مختلفة ، وأبحاث مستوعبة ، فيها خطأ وفيها صواب ، ليس المقام هنا مقام تفصيلها ، وانظر في ذلك طرح التتريب للحافظ العراقي (٢ : ٣٣٣ - ٣٤٦) وتصيب الراية للزبيدي (١ : ٢٤٥ - ٢٤٩ من طبعة الهند) والخطي لابن حزم وتعليقنا عليه (٣ : ٥٨ - ٧٢) ونيل الأوطار للشوكاني (٣ : ٢٠٧ - ٢١٢) وغير ذلك .
 والصحيح الرجوع عندنا مذهب إليه أحمد بن حنبل ، من أن الإمام إذا صلى جالساً لفرض وجب على المأمومين أن يصلوا وراءه جلوساً ، على حديث أنس وعائشة ، الذين مضيا برقي (٦٩٦ و ٦٩٧) وأن دعوى النسخ لادليل عليها ، بل هذا الحكم محكم .
 ومما قلنا في ذلك في تعليقنا على الخطي : « ودعوى النسخ يردّها سياق أحاديث الأمر بالصعود والفاظها ، فإن تأكيد الأمر بالصعود بأعلى ألفاظ التأكيد ، مع الإنكار عليهم بأنهم كادوا يغفلون فعل فارس والروم - : يبعد معهما النسخ ، إلا إن ورد نص صريح يدل على إعفائهم من الأمر السابق ، وأن علة التشبه بفعل الأعاجم زالت ، وهيئات أن يوجد هنا النص » . بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة - أعني في صلاة النبي في مرض موته مع أبي بكر - ولا يدل على شيء مما أرادوا . ثم إن في الأحاديث الصبرح بإيجاب صلاة المأموم قاعداً ، مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما جعل ليؤتم به ، ولا يزال الإمام إماماً ، والمأموم ملتزماً بالاتباع به في كل أنصاف صلاته ، وأمرنا بعدم الاختلاف عليه ، لأنه جنة للصليين ، ولا اختلاف أكثر من عدم متابعتهم في أركان الصلاة . ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجلوس - إذا صلى جالساً - : من طاعة الأئمة الواجبة دائماً ، إذ هي من طاعة الله ، فقد روى الطيالسي (رقم ٢٥٧٧) والطحاوي من طريقه (١ : ٢٣٥) عن شعبة عن يعلى بن عطاء قال : سمعت أبا علقمة يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني . ومن عصى الأمير فقد عصاني ، فإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً . الحديث . وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرج الشيخان أوله . وهذا أقوى في ردّ دعوى النسخ . والمجد لله على توفيقه .

- (١) كلمة «فإن» لم تذكر في . وفي س وج « قال الشافعي » وكلها مخالف للأصل .
 (٢) في س وج « وضعنا » وهو مخالف للأصل .

في كتابنا هذا ، وما بقي مُفَرَّقٌ في أحكام القرآن والسنة^(١)
في مواضعه^(٢).

٧١٠ - قال^(٣) : فقال^(٤) : فاذا ذكر من الأحاديث المختلفة التي
لادلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ ، والحجة فيما ذهبت إليه منها
دون ما تركت .

٧١١ - ^(٥) فقلت له : قد ذكرت قبل هذا^(٦) : أن رسول الله
صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ، فصفت بطائفة^(٧) ، وطائفة^(٨)
في غير صلاة بإزاء المدوّ ، فصلّى بالذين معه ركعةً وأتموا لأنفسهم ،
ثم انصرفوا فوقفوا بإزاء المدوّ ، وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى
بهم الركعة التي بقيت عليه^(٩) ، ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم ، ثم
سَلَّمَ .

٧١٢ - قال^(١٠) : وروى ابنُ عمر عن النبي : أنه صلى

(١) في النسخ للطبوعة « في كتاب أحكام القرآن والسنة » . وكلمة « كتاب » ليست
في الأصل ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر جديد ، وكذلك لم تذكر في نسخة جامعة .

(٢) في س . « موضعه » وفي ج . « مواضعها » وكلاما مخالف للأصل .

(٣) في س . وفي ج . « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) كلمة « فقال » لم تذكر في س .

(٥) هنا في س . وفي ج . زيادة « قال الشافعي » .

(٦) هو حديث صالح بن خوات عن صلى مع رسول الله صلاة الخوف يوم ذات الرقاع ،
وقد مضى في (٥٠٩ و ٥١٠) . وما هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من كلام
الشافعي تلخيصاً له .

(٧) في س . « فصفت طائفة » وفي س . وفي ج . « فصفت بطائفة خلقه » وكلمة مخالف للأصل .

(٨) في س . وفي ج . « عليهم » وهو خطأ وخطأ ومخالف للأصل .

(٩) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س . وفي ج . « قال الشافعي » وكلمة خلاف للأصل .

صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض أمرها ، فقال ^(١) :
 صلى ركعة بطائفة ، وطائفة بينه وبين المدو ، ثم انصرفت الطائفة
 التي وراءه ، فكانت ^(٢) بينه وبين المدو ، وجاءت الطائفة التي لم تصل
 معه ^(٣) ، فصلّى بهم الركعة التي بقيت عليه من صلاته ؛ وسلم ، ثم انصرفوا
 فقصوا ^(٤) .

٧١٣ - قال ^(٥) : وروى أبو عيَّاش الزُّرِّيُّ ^(٦) : أن النبي صلى
 يوم عُسفان ^(٧) ، وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة ، فصفت بالناس معه
 معاً ^(٨) ، ثم ركع وركعوا معاً ^(٩) ، ثم سجد فسجدت معه طائفة ،

(١) تقدم بعض حديث ابن عمر ، ولم يسق لفظه كله هناك في (٥١٣ و ٥١٤) والذي
 هنا ليس لفظ الحديث ، وإنما هو من لفظ الشافعي رواية بالمعنى

(٢) في س « وكانت » ورسم الكلمة في الأصل يحتمل القراءة بالوجهين .

(٣) « فصل » رسمت في الأصل « فصل » بابات الياء ، وهو جائز على وجه . وكلمة
 « معه » كتبت فيه بين السطرين بخط يشبه خطه ، ولا أجزم بذلك ، وهي ثابتة
 في سائر النسخ .

(٤) في س « فقصوا » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س وج « قال الشافعي » وكله خلاف الأصل .

(٦) « عيَّاش » بفتح العين المهملة وتشديد الياء التحية وآخره شين مجع ، و « الزُّرِّيُّ »
 بضم الزاي وفتح الراء . وأبو عيَّاش هذا أنصاري ، شهد أحداً وما بعدها ، واختلف
 في اسمه ، وعرف بكنيته .

(٧) « عُسفان » بضم العين وسكون السين المهملتين ، وهي على مرحلتين من مكة على طريق
 المدينة ، وانظر تاريخ ابن كثير (٤ : ٨٦ - ٨٣) .

(٨) في س « فصفت الناس معه » بحذف الياء وحذف « معاً » وهو مخالف للأصل .

(٩) في س « وركعوا معه معاً » بزيادة « معه » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة
 بمحاشيته بخط آخر .

وَحَرَسَتْهُ طَائِفَةٌ ، فَلَمَّا قَامَ مِنَ السَّجُودِ سَجَدَ الَّذِينَ حَرَسُوهُ ^(١) ، ثُمَّ قَامُوا فِي صَلَاتِهِ ^(٢) .

٧١٤ - وَقَالَ جَابِرٌ قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ^(٣) .

٧١٥ - قَالَ ^(٤) : وَقَدْ رُئِيَ مَا لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ بِخِلَافِهَا كُلِّهَا .

(١) فِي س وَ ج « حَرَسُوا » وَالتَّى فِي الْأَصْل « حَرَسُوهُ » ثُمَّ تَصَرَّفَ فِيهَا بِشَيِّ
الْكُتُبِينَ فَغَيَّرَ الْمَاءَ إِلَى أَلْفٍ ، وَهُوَ تَلَاَعَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .
(٢) فِي س وَ ج « صَلَاتِهِ » وَهُوَ خَطَأٌ وَخِطَافٌ لِلْأَصْلِ .

وَحَدِيثُ أَبِي عِيَاشٍ هَذَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٢٢٥)
بِاخْتِصَارٍ ، فَلَمْ يَذْكُرْ إِسْنَادَهُ وَلَا لَفْظَهُ كُلَّهُ . وَرَوَاهُ فِي الْأَمِّ (١ : ١٩١) قَالَ :
« أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُحْتَرَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ قَالَ : صَلَّى
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِسَفَانَ ، وَعَلَى الْمَعْرُكِينَ يَوْمَئِذٍ
خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ، وَبَيْنَهُمَا الْقَبْلَةُ ، فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَصَلَّيْنَا
خَلْفَهُ صَفَيْنَ ، ثُمَّ رَكَعَ فَرَكْعَتَا ، ثُمَّ رَفَعَ فَرَفَعْنَا جَمِيعًا ، ثُمَّ سَجَدَ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَالصَّفِ الَّتِي يَلِيهِ ، فَلَمَّا رَفَعُوا سَجَدَ الْآخَرُونَ مَكَاتِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ الَّتِي صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَهَذَا السِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ هُنَا فِي الرَّسَالَةِ بِدُونِ إِسْنَادٍ
لِئَنَّمَا هُوَ حِكَايَةٌ مِنْ لَمَعْنِ الْحَدِيثِ ، لَا رَوَايَةً لِلْفَقْطِ .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (٤ : ٥٩ - ٦٠) مَطْوًلًا ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ
عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ ، فَذَكَرَهُ بِفَصْلٍ فِي وَصْفِ
الصَّلَاةِ ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ : « فَصَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً
بِسَفَانَ ، وَمَرَّةً بِأَرْضِ بْنِ سَلِيمٍ » . ثُمَّ رَوَاهُ عَفِيهَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ
مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (رَقْم ١٣٤٧) عَنْ وَرْقَاءَ عَنْ مَنْصُورٍ ،
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ النَّجَّاسِيُّ فِي سُنَنِهِ (١ : ٤٧٧ - ٤٧٨) عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ
عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١ : ٢٣٠ - ٢٣١)
مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَمِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ : كِلَاهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِإِسْنَادِهِ .
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي التَّارِيخِ ، بَعْدَ أَنْ أَشَارَ إِلَى طَرِيقِ هَذَا الْإِسْنَادِ - : « وَهَذَا
إِسْنَادٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا » ، وَهُوَ كَمَا قَالَ .

(٣) الْحَدِيثُ عَنْ جَابِرٍ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (١ : ١٩١) عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ أَبِي الزَّيْنِ
عَنْ جَابِرٍ بَعْدَ حَدِيثِ أَبِي عِيَاشٍ الزُّرْقِيُّ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ حَدِيثِ جَابِرٍ ، وَأَشَارَ
إِلَيْهِ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٢٢٥) بِدُونِ إِسْنَادٍ . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَسَلَّمَ وَابْنُ مَاجَةٍ
وَالنَّسَائِيُّ . الْفَرْقُ نِيلُ الْأَوْتَاطَارِ (٤ : ٥ - ٦) وَتَارِيخُ ابْنِ كَثِيرٍ (٤ : ٨١ - ٨٢)

(٤) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س ، وَفِي س وَ ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ »
وَكُلُّهُ خِطَافٌ لِلْأَصْلِ .

- ٢٦٢ -

٧١٦ - فقال ^(١) لى قائل: وكيف صيرت إلى الأخذ بصلاة

النبي يوم ذات الرفاع دون غيرها؟

٧١٧ - قلت ^(٢): أما حديث أبي عبيد جابر في صلاة

الخوف فكذلك أقول، إذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة.

٧١٨ - قال: وما هو؟

٧١٩ - قلت: كان رسول الله في ألف وأربعمائة ^(٣)، وكان خالد

بن الوليد ^(٤) في مائتين، وكان منه بعيداً في صحراء واسعة، لا يطعم فيه ^(٥)، ثقلة من معه، وكثرة من مع رسول الله، وكان الأغلب منه أنه مأمون على أن يحمل عليه، ولو حمل من بين يديه رآه، وقد خرس منه في السجود، إذ ^(٦) كان لا يغيب عن طرفه.

٧٢٠ - فإذا كانت الحال بقلّة العدو وبُعده، وأن لأحاطل دونه

يُسْتَرّه، كما وصفت: أترتُ بصلاة الخوف هكذا.

(١) في س « قال » وهو مخالف للأصل.

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني ».

(٣) في س « قلت » وهو مخالف للأصل.

(٤) رجعت في الأصل « وأربع مائة ».

(٥) « بن الوليد » لم يذكر في س.

(٦) « يطعم » مضبوطة في الأصل بضم الياء، على البناء للجهول، والضهير في « فيه »

مائل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي س « به » بدل « فيه » وهو

مخالف للأصل. والضهير في « منه » الآية: راجع إلى مخالف.

(٧) في س و س « إذا » وهو مخالف للأصل.

٧٢١ - قال : فقال^(١) : قد عرفتُ أَنَّ الروايةَ في صلاة^(٢) ذاتِ الرِّقَاعِ لا تُخَالِفُ هذا ، لاختلافِ الحَالَيْنِ ، قال^(٣) : فكيف خالفتَ حديثَ ابنِ عمر ؟

٧٢٢ - فقلتُ^(٤) له : رَوَاهُ عن النبي^(٥) خَوَاتُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وقال سهلُ بْنُ أَبِي حَشَمَةَ بِقَرِيبٍ مِنْ مَعْنَاهُ ، وَحُفِظَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ لَيْلَةَ الْحَرِيرِ^(٦) كَمَا رَوَى خَوَاتُ بْنُ جُبَيْرٍ^(٧) عَنْ النَّبِيِّ^(٨) ، وَكَانَ خَوَاتُ مُتَقَدِّمَ الصُّبْحَةِ وَالسَّنِّ .

٧٢٣ - فقال^(٩) : فهل مِنْ حُجَّةٍ أَكْثَرُ مِنْ تَقَدُّمِ صَبِيئِهِ ؟

(١) في ج « قال القاضي : قال » وهو مخالف للأصل . وفي س كنك

ولكن بخلف « قال » وهو خطأ ، لأن ماسياً في كلام المقترض للناظر الثاني .

(٢) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة كلمة « يوم » وهي مرادة قطعا ، وحذفت

العلم بها ، إذ لم تذكر في الأصل ، ولكن كتبها كاتب بين السطرين بخط آخر .

(٣) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .

(٤) في س « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) « الحرير » بفتح الهاء وكسر الراء ، وليلة الحرير : من ليالي صيفين بين علي ومعاوية ،

ويقال لها « يوم الحرير » أيضا ، وانظر تفصيل حكايها في تاريخ الطبري (ج ٦

ص ٢٣ وما بعدها) وفي شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ج ١ ص ١٨٣ -

٢٠٧ و ٤٧٩ - ٥٠٦) . وكان في الجاهلية يوم آخر يسمى « يوم الحرير » ،

كان بين بكر بن وائل وبين تميم .

(٧) في س « كما روى صالح بن خوات بن جبير » وفي ج « كما روى صالح

بن خوات » وفي س « كما روى صالح » فقط ، وكل ذلك مخالف للأصل ،

وهو خطأ أيضا ، وإن كان الحديث مرويا - كما مضى في رقم (٥٠٩ و ٥١٠) - بمن طريق

صالح بن خوات ، لأن القاضي نسب الحديث في أول الكلام إلى رواه الصحابي

خوات ، ثم يقول عقب ذلك : « وكان خوات متقدم الصبغة والسنة » فلامعني مع

هذا السياق لنسبة الحديث إلى صالح ، وهذا الخطأ تبع فيه الناسخون أحد القدين قرؤا

في الأصل ، إذ زاد فيه بين السطور « صالح بن » .

(٨) قوله « عن النبي » لم يذكر في س وهو ثابت في الأصل .

(٩) في النسخ المطبوعة « قال » وهو مخالف للأصل .

٧٢٤ - فقلت^(١): نعم ، ما وصفتُ فيمن الشبه بمعنى كتاب الله.

٧٢٥ - قال : فأين يوافق كتاب الله^(٢) ؟

٧٢٦ - قلتُ : قال الله : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ^(٣)) فَأَقْتِ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ ، فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ ، وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ ، وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ ، وَالدِّينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأُتْبِعْتَكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ، وَخُذُوا حِذْرَكُمْ^(٤))

٧٢٧ - وقال : (فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ^(٥)) فَأَقِيمُوا ، الصَّلَاةَ ، إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا^(٦)) (يعني - والله أعلم - : فأقيموا الصلاة كما كنتم تُصلُّون في غير الخوف .

٧٢٨ - فلما^(٧) فرَّق الله بين الصلاة في الخوف وفي الأمن ، حيطة لأهل دينه أن يتألم منهم عدوهم غيرة - : فتعقبنا حديث خوات بن جبير^(٨) والحديث الذي يخالفه ، فوجدنا حديث خوات بن جبير^(٨)

(١) في النسخ المطبوعة « قلت » والفاء ثابتة في الأصل .

(٢) في س « في كتاب الله » وكلمة « في » مكتوبة محشورة في الأصل بين الكلام بخط آخر ، وهي ثابتة في نسخة ابن جاعة وعليها علامة « هـ » .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال : « قرأ إلى قوله : خذوا حذركم » .

(٤) سورة النساء (١٠٢) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٦) سورة النساء (١٠٣) .

(٧) هنا في ش و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) « بن جبير » في الموضعين لم يذكر في س .

أولى بالحزم في الحذر منه ، وأخرى أن تتسكفاً الطائفتان فيها^(١) .

٧٢٩ - وذلك أن الطائفة التي تصلّى مع الإمام أولاً محروسة

بطائفة في غير صلاة ، والحارس إذا كان في غير صلاة كان متفرقاً من فرض الصلاة ، قائماً وقاعداً ، ومنحرفاً يميناً وشمالاً ، وحاملاً إن حُمل عليه ، ومتكلماً إن خاف جملةً من عدوه ، ومقاتلاً إن أمكته فرصة ، غير تحول بينه وبين هذا في الصلاة ، ويخفف الإمام بمن معه الصلاة إذا خاف جملة العدو : بكلام الحارس .

٧٣٠ - قال^(٢) : وكان الحق للطائفتين معاً سواء ، فكانت

الطائفتان في حديث خوات^(٣) سواء ، تحرم كل واحدة^(٤) من الطائفتين الأخرى ، والحارسة خارجة من الصلاة ، فتكون الطائفة الأولى قد أعطت الطائفة التي حرستها مثل الذي أخضت منها ، فحرستها خلية من الصلاة ، فكان هذا عدلاً بين الطائفتين .

٧٣١ - قال^(٥) : وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات

بن جبير^(٦) على خلاف الحذر ، تحرم^(٧) الطائفة الأولى في ركعة ، ثم تنصرف المحروسة قبل تكميل الصلاة^(٨) ، فتحرم ، ثم تصلّى

(١) « فيها » يعني : في الصلاة . ويظهر أن هذا لم يضح لبعض الثارئين في الأصل ، فظنوا أن الضمير راجع إلى المفرد ، فضرب واحد منهم على كلمة « فيها » وكتب فوقها بخط آخر كلمة « فيه » وبذلك ثبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة ، والتي في الأصل هو الصواب .

(٢) في س و ج « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) في س و ج زيادة « بن جبير » وليست في الأصل .

(٤) في ب « كل طائفة » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٦) لفظ « بن جبير » لم يذكر في س و ج وهو ثابت في الأصل .

(٧) « تحرم » منقوطة في الأصل بخطين فوق أولها وآخرين تحته ، تقرأ بالياء والياء

(٨) في النسخ المطبوعة « قبل أن تكمل الصلاة » وزيادة « أن » ليست في الأصل ،

الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة ، ثم يقضيان جميعاً ، لا حارس لهما ، لأنه لم يخرج من الصلاة إلا الإمام ، وهو وحده ، ولا يثنى^(١) شيئاً ، فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيدة .

٧٣٢ - وقد أخبرنا الله أنه فرق^(٢) بين صلاة الخوف وغيرها ، نظراً لأهل دينه ، أن لا^(٣) ينال منهم عدوهم غيرةً ، ولم تأخذ الطائفة الأولى من الآخرة مثل ما أخذت منها .

٧٣٣ - ووجدت الله ذكر صلاة الإمام والطائفتين معاً ، ولم يذكر على الإمام ولا على واحدة من الطائفتين قضاء ، فدل ذلك على أن حال الإمام ومن خلفه ، في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم - : سواء^(٤)

والتي فيه صحيح ، على بني ثلاث العرب ، وهو حذف « أن » الناسبة وإبقاء عملها ، وقال البصريون : إنه شاذ ، وذهب الكوفيون وبني البصريين إلى أنه يماس عليه ، وأجزه الأخفش بغير رفع الفعل . انظر التصريح شرح التوضيح (٢ : ٢٤٥) والانصاف لابن الأباري (من ٢٣٢ - ٢٣٥) والفصل هنا « تكمل » لم يضبط في الأصل ، لا بالرفع ولا بالنصب ، فلذلك ضبطناه بالوجهين . على الاحتمالين ، وإن كان نصبه عندنا أرجح .

(١) في النسخ المطبوعة « لا يثنى » بحذف الواو ، وهي تامة في الأصل .
(٢) « فرق » ضبطت في الأصل بفتح الفاء وتشديد الراء . وفي س و ج « قد فرق » وزيادة « قد » مخالفة للأصل .

(٣) في س و ج « لا » وهي في الأصل « أن لا » واضحة ، ثم ضرب عليها بني الفارسيين وكتب فوقها بخط آخر « لا » وما في الأصل صحيح صواب . وفي ج « لأن » ينال « وهو خطأ وخط في النسخ غريب » .

(٤) عبت بني الفارسيين في الأصل ، فكتب في حاشيته بجوار كلمة « سواء » على عينيها : كلمة « فيه » لقرأ « فيه سواء » وهو تصرف يتأتى الأمانة ، ويدل على جهل قاعله .

- ٢٦٧ -

٧٣٤ - ^(١) وهكذا حديث خواتٍ وخلاف الحديث الذي يخالفه .

٧٣٥ - قال الشافعي^٢ : فقال : فهل للحديث الذي تركت وجهه غير ما^(٣) وصفت ؟

٧٣٦ - قلت^(٤) : نعم ، يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمَّا جَازَ أَنْ يُصَلِّيَ^(٥) صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف : جاز لهم أن يصلوها كيف ما تيسر لهم ، ويقدر حالاتهم وحالات العدو ، إذا أكملوا المدة ، فاختلف^(٥) صلاتهم ، وكلها مجزية عنهم^(٦) .

وجه آخر من الاختلاف^(٧)

٧٣٧ - قال الشافعي : قال^(٨) لي قائل : قد اختلف في التشهد ، فروى ابن مسعود عن النبي : « أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « غير » مضبوطة في الأصل بالنصب .

(٣) في س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٤) « يصلي » ضبطت في الأصل بضم أولها ، ووضع فوقه هـ طان ونحوه هـ طان ، ليرأ بالياء ، وبالناء .

(٥) في النسخ للطبوعة « فاختلف » وهو مخالف للأصل ، والذي فيه صحيح . قال الله تعالى

في سورة الأفعال (٣٥) : « وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً » .

(٦) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ الساع في المجلس السابع » .

(٧) في ج زيادة كلمة « باب » في أول العنوان ، وليست في الأصل .

(٨) في س و ج « فقال » وفي س « وقال » وكل مخالف للأصل .

السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ « فقال في مُبْتَدَأِهِ ^(١) : ثلاثُ كَلِمَاتٍ : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » ^(٢) . فَبَأَى التَّشْهيدَ أَخَذَتْ ؟

٧٣٨ — قُلْتُ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٣) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ ^(٤)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ ^(٥) أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَهُوَ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشْهيدَ ، يَقُولُ : قُولُوا : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، الطَّيِّبَاتُ ^(٦) الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » .

٧٣٩ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ هَذَا الَّذِي عَلَّمَنَا مِنْ سَبَقِنَا بِالْعِلْمِ مِنْ قُبَّهَاتِنَا صِفَارًا ، ثُمَّ مَعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ ^(٧) وَصَحَّفْنَا مَا خَالَفَهُ ^(٨) ، فَلَمْ نَسْمَعْ إِسْنَادًا فِي التَّشْهيدِ — يُخَالِفُهُ وَلَا يُوَافِقُهُ — : أَثَبَّتْ عِنْدَنَا مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ ثَابِتًا .

(١) في النسخ المطبوعة « مبتدئه » وما هنا هو الذي في الأصل ، ويصح قراءته بتسهيل الهذبة ، ويصح أيضاً بأبوابها وكسرهما ، إذا كان على رأى من يكتبها على الألف في هذه الحال .

(٢) لفظ التشهد من رواية ابن مسعود معروف ، وقد رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة . وانظريل الأوطار (٢ : ٣١٢) ونصب الراية (١ : ٤١٩ - ٤٢٠ من طبعة مصر) .
(٣) الحديث في الموطأ (١ : ١١٣) . وقال الزيلعي في نصب الراية (١ : ٤٢٢) : « وهذا إسناد صحيح » .

(٤) في س و ج زيادة « بن الزبير » وليست في الأصل .
(٥) « عبد » بالتثنية ، و « القاري » بتشديد الياء ، نسبة إلى قبيلة « القارة بن الدبش » وهم مشهورون بمجودة الرمي .

(٦) في س و ج زيادة « قه » وليست في الأصل .
(٧) في النسخ المطبوعة « بإسناده » زيادة ماء الضمير ، وليست في الأصل ، ولكنها زيادة فيه فوق السطر .

(٨) في س و ج « يخالفه » والياء ملصقة بالخاء في الأصل ظاهرة التصنع ومن غير قط .

- ٣٦٩ -

٧٤٠ - فكان^(١) الذي نذهب إليه أن صرنا لا نعلم الناس على

المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله - : إلا على^(٢) ما علمهم النبي

٧٤١ - فلما انتهى إلينا من حديث أصحابنا حديث يثبت^(٣)

عن النبي صرنا إليه ، وكان أولي بنا .

٧٤٢ - قال : وما هو ؟

٧٤٣ - قلت : أخبرنا الثقة - وهو يحيى بن حسان^(٤) - عن

الليث بن سعد عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير وطاوس عن

ابن عباس أنه^(٥) قال : « كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا

القرآن^(٦) ، فكان يقول : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ،

(١) في ج « وكان » وهو مخالف للأصل .

(٢) كلمة « على » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثابتة في الأصل ولسنة ابن جماعة .

(٣) في س و ج « تثبه » بالنون ، وهو مخالف للأصل .

(٤) قوله « وهو يحيى بن حسان » مكتوب في الأصل بين السطرين بنفس الخط ، إلا أنه

صغير دقيق . وفي س بخط « وهو » .

والحديث رواه الشافعي في الأم (١ : ١٠١) : « أخبرنا يحيى بن حسان » وبعد

آخره : « قال الربيع : وحدته يحيى بن حسان » . ورواه الشافعي أيضا في اختلاف

الحديث (٧ : ٦١ - ٦٢ من هامش الأم) : « أخبرنا الثقة » ولم يسنه ، وبعد آخره

« قال الربيع : هذا حدثنا به يحيى بن حسان » .

ويحيى بن حسان هذا هو التميمي البصري ، وهو ثقة ولد سنة ١٤٤ قبل الشافعي ،

وعاش بعده ، فأت محضر سنة ٢٠٨ .

(٥) كلمة « أنه » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في النسخ المطبوعة « كما يعلمنا السورة من القرآن » والزيادة ليست في الأصل ،

ولكنها مكتوبة في حاشيته بخط آخر ، وهي ثابتة في روايته في اختلاف الحديث ،

ومحذوفة في روايته في الأم ، فالظاهر أن الحديث عند الشافعي بالوجهين ، فكان تارة

يرويها بكنا ، وتارة مكذبا ، وأوله يختصره في بعض أحيانه ، ويأتي به على وجهه

في بعض وقته .

سلام^(١) عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام^(٢) علينا وعلى عباد الله
الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأن^(٣) محمداً رسول الله^(٤) ،

٧٤٤ - قال الشافعي : فقال^(٥) : فأني ترى^(٦) الرواية اختلفت

فيه عن النبي ؟ فروى ابن مسعود خلاف هذا ، وروى أبو موسى^(٧)
خلاف هذا ، وجابر^(٨) خلاف هذا ، وكلها قد يخالف بعضها بعضاً
في شيء من لفظه ، ثم علم عمر^(٩) خلاف هذا كله في بعض لفظه ،

(١) في النسخ المطبوعة « السلام » في الموضين بالترفيف ، وما هنا هو التاب في الأصل
ونسخة ابن جماعة ، والموافق لما في الأم واختلاف الحديث ، وهو الذي نسبته المحدثين
تسمية لرواية الشافعي ، في المتن (٢ : ٣١٦ من نيل الأوطار) وهو الذي نقله ابن
دقيق العيد في شرح العمدة (٢ : ٧٠) أن السلام مذكور بالتشكيك في حديث ابن
عباس . نعم قد ورد في بعض رواياته بالترفيف في صحيح مسلم وغيره ، ولكنها
ليست رواية الشافعي . والتشكيك أيضاً موافق لرواية الترمذي في سننه (١ : ٥٩ من
طبعة بولاق) عن ثيبة بن - عبيد عن الليث بن سعد .

(٢) كذا في الأصل ، وفي النسخ المطبوعة والأم « وأشهد أن » .

(٣) قال الشافعي في الأم (١ : ١٠١) بعد رواية حديث ابن عباس هنا - : « وقد
رويت في التمسيد أحاديث مختلفة ، فنكنا هذا أحبها إلى ، لأنه أكملها » .

وقال في اختلاف الحديث (ص ٦٣) : « وإعنا قلنا بالتشديد الذي روى عن ابن
عباس لأنه أتمها ، وأن فيه زيادة على بعضها : المباركات » .

والحديث رواه أصحاب الكتب الستة ماعدا البخاري ، وانظر لكتاب الراية (١ : ٤٢٠) .

(٤) هنا هو الصواب ، وفي س و ج « قال الشافعي : فان قال قائل » وهو الذي
في نسخة ابن جماعة . وأما الذي في الأصل فهو « فقال » وكتب الريح بين السطرين
بخط صغير « قال الشافعي » ثم جاء بعض الكتاتين فحذف على كلمة « فقال » وكتب
بجوار كتابة الريح بين السطرين : « فان قال قائل » والخط فيها ظاهر المخالفة .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فانا نرى » وهو تحريف مما في الأصل ، فاتها
مكتوبة فيه « فأني » بآلاء ، و « ترى » بتعطين فوق التاء واختمين ، و مراد هنا

القائل أن يسأل الشافعي عما يراه سبباً لاختلاف الروايات في التمسيد ، يقول له :
من أين ترى جاء هذا الاختلاف في الرواية ؟ ولقد ما أجابه بعد : « الأمر في هذين » .

(٦) في النسخ المطبوعة « وأبو موسى » بخذف « روى » وهي تاجئة في الأصل ، ولكن
ضرب عليها بعض الناس ، فأثبتناها ، لعدم هتنا بأي شيء مما تصرف فيه لأربوه .

وكذلك تشهد عائشة . وكذلك تشهد ابن عمر ، ليس فيها^(١) شيء إلا في^(٢) لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه ، وقد يزيد بمضها^(٣) الشيء على بعض^(٤) ؟

٧٤٥ - قلت له : الأمر في هذا بين .

٧٤٦ - قال : فأبته لي ؟

٧٤٧ - قلت : كل كلام^(٥) أريد به تعظيم الله ، فعلمهم رسول الله^(٦) ، فعلمه جعل يعلمه الرجل فيحفظه^(٧) ، والآخر فيحفظه ، ٧٨

(١) في - « منها » بدل « فيها » وهو مخالف للأصل .

(٢) في - « إلا وفي » زيادة الواو ، وهو مخالف للأصل .

(٣) « بمضها » أي بعض الروايات المثار إليها ، وفي النسخ المطبوعة « بضمهم » وهو مخالف للأصل ، ويظهر أن من غير الكلمة ظن أن الضمير راجع إلى الرواة ، من أجل كلمة « صاحبه » مع أن الضمير كلها السابقة راجعة إلى الروايات .

(٤) أما تشهد ابن مسعود فقد سبق تخريجه ، وأما تشهد أبي موسى فقد رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه ، وأما تشهد جابر فقد رواه النسائي وابن ماجه ، وأما تشهد عمر فقد سبق أيضا ، وأما تشهد عائشة وابن عمر فهما في اللوط (١ : ١١٣ - ١١٤) عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد عن عائشة ، وعن نافع عن ابن عمر ، وهذان إسنادهان لا خلاف في صحتهما .

وانظر أيضا نيل الأوطار (٢ : ٣١٢ - ٣١٣) وما كتبه السراج البلقيني

تليقا على هذا للوضع من الأم (١ : ١٠٣ - ١٠٤) .

(٥) المعنى على هذا واضح ، أي كل الوارد في التشهد كلام أريد به تعظيم الله ، ولكن ضبطت الكلمتان في نسخة ابن جماعة بضمة واحدة على « كل » ونحو « كلام » على الإضافة إليها ، والتي سويت لهما هذا ماسيا في من تغيير كلمة « فعلمهم » في الأصل ، ولكن مع هذا يكون المعنى غير مستقيم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمهم في التشهد كل كلام أريد به تعظيم الله ، فان ماورد في التثنية عليه وتعليقه لا يكاد يحصر ، ثم لانهاية لما يلهمه الله عباده المؤمنين من التثنية عليه وتقدسه وتعليقه ، تبارك وتعالى .

(٦) يعني : فعلمهم رسول الله التشهد ، ولم يفهم بعض قارئ الأصل مراد القاسمي ، فغير الكلمة فجعل الياء واوا وزاد بعدها هاء ، لقرأ « فعلمهم » وهو تغيير ظاهر فيما تكلف في الكتابة ، وهو أيضا إساءة للمعنى ، كما أوضحنا ، وبهذا التغير كتبت الكلمة في نسخة ابن جماعة ، وطبعت في النسخ المطبوعة .

(٧) في النسخ المطبوعة « فينسى » وهو خطأ ومخالف للأصل ، لأن المعنى أنه جعل يلمه

- ٢٧٢ -

وما أَخِذَ حِفْظًا فَأَكْثَرُ مَا يُحْتَرَسُ فِيهِ مِنْهُ إِحَالَةُ الْمَعْنَى ، فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ
زِيَادَةٌ وَلَا تَقْصُرٌ وَلَا اخْتِلَافٌ شَيْءٌ ^(١) مِنْ كَلَامِهِ يُحِيلُ الْمَعْنَى فَلَا
تَسَعُّ ^(٢) إِحَالَتُهُ

٧٤٨ - فَلَمَّا نَبِيٌّ أَجَازَ لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ كَمَا حَفِظَ ^(٣) ،
إِذْ كَانَ لَا مَعْنَى فِيهِ يُحِيلُ شَيْئًا عَنْ حُكْمِهِ ، وَلَمَّا مَنِ اخْتَلَفَتْ رَوَايَتُهُ
وَاخْتَلَفَ تَشْهُدُهُ إِنَّمَا تَوَسَّعُوا فِيهِ فَقَالُوا عَلَى مَا حَفِظُوا ، وَعَلَى
مَا حَضَرَهُمْ وَأَجِيزٌ ^(٤) لَهُمْ .

٧٤٩ - قَالَ ^(٥) : أَفْتَجِدُ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى إِجَازَةٍ مَا وَصَفْتَ ؟

٧٥٠ - فَقُلْتُ : نَعَمْ .

٧٥١ - قَالَ : وَمَا هُوَ ؟

لَهُمْ ، فَيَحْفَظُهُ كُلُّ مَنْهُمْ ، ثُمَّ يَزِيدُ بَعْضُهُمْ أَوْ يَنْقُصُ مِنَ الْفِظِ أَوْ يَبْدِلُ مِنْهُ ، عَلَى أَنْ لَا يُحِيلُ
الْمَعْنَى ، وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ الْآتِي .
وَالثَّابِتُ فِي الْأَصْلِ مَا أَتَيْنَاهُ هُنَا ، وَكَلِمَةُ « الرَّجُلِ » مَكْتُوبَةٌ فِيهِ فِي آخِرِ سَطْرِ مِنَ
الْصَفْحَةِ (٧٧) وَكَلِمَةُ « فَيَحْفَظُهُ » أَوَّلُ الْصَفْحَةِ (٧٨) بَعْدَ بَعْضِ قَارِئِهِ فَرَادَ فِي آخِرِ
النَّظَرِ بِجَوَارِكَةِ « الرَّجُلِ » كَلِمَةً « فِينَا » مَرْسُومَةً بِالْأَلْفِ ، ثُمَّ ضَرَبَ فِي الْصَفْحَةِ الْآخَرَى
عَلَى كَلِمَةِ « فَيَحْفَظُهُ » . وَيُظْهَرُ أَنَّ هَذَا التَّضْيِيرَ قَدِيمٌ فِيهِ ، لِأَنَّهُ فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعَةَ
« يَلْمِزُ الرَّجُلَ فَيَنْسِي فَيَحْفَظُهُ » بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ، ثُمَّ ضَرَبَ فِيهَا عَلَى الثَّانِيَةِ
بِالْحَرَةِ .

- (١) فِي س - « وَلَا اخْتِلَافٌ فِي شَيْءٍ » وَزِيَادَةٌ « فِي » مُخَالَفَةٌ لِلْأَصْلِ .
- (٢) فِي س وَ ج « يَسَعُّ » بِأَلْيَاءٍ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٣) فِي س وَ ج « لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ مَا حَفِظَ كَمَا حَفِظَ » وَفِي س - « لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ
كُلٌّ مَا حَفِظَ » وَمَا هُوَ الصَّحِيحُ الثَّابِتُ فِي الْأَصْلِ .
- (٤) فِي ج « فَأَجِيزٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٥) فِي س « قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : قَالَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

٧٥٢ - قلتُ : أخبرنا مالك^(١) عن ابن شهاب عن عُرْوَةَ^(٢)

عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال : سمعتُ عمر بن الخطاب يقول :
« سمعتُ هشام بن حكيم بن جزام يقرأ سورة الفرقان على غير
ما أقرؤها ، وكان النبي أقرأنيها ، فكذبتُ أعجل^(٣) عليه ، ثم أنهلتُهُ
حتى انصرف ، ثم ليئته بردائه^(٤) ، فبحثُ به إلى^(٥) النبي ، فقلتُ :
يا رسول الله ، إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها ؟
فقال له رسولُ الله : اقرأ ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ ، فقال
رسولُ الله : هكذا أنزلتُ ، ثم قال لي^(٦) : اقرأ ، فقرأتُ ، فقال : هكذا
أنزلتُ ، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فافروا ما تيسر^(٧) . »

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث في اللوطا (١) :
(٢٠٦) .

(٢) في س و ج زيادة « بن الزبير » وليست في الأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « أن أعجل » وهي موافقة للوطا ، ولكن كلمة « أن » ليست
في الأصل .

(٤) « ليئته » قال السيوطي : « بتشديد الباء الأولى ، أي أخذتُ بجميع ردائه في هذه
وجرته به » مأخوذ من البة ، بفتح اللام ، لأنه يقبض عليها .

(٥) « إلى » لم تذكر في س ولا في اللوطا ، وهي تاجية في الأصل .

(٦) « لي » لم تذكر في ج وهي تاجية في الأصل بين السطرين بخطه .

(٧) في النسخ المطبوعة « ما تيسر منه » وهو موافق لما في اللوطا ، ولكن كلمة « منه »
ليست في الأصل ، بل هي مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .

والحديث رواه الطيالسي في مسنده (ص ٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٨ و ٢٧٧
و ٢٧٨ و ٢٩٦ و ٢٩٧ ج ١ ص ٢٤ و ٢٥ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣) ونسبه السيوطي
في الدرر للثور (ج ٥ ص ٦٢) إلى البخاري ومسلم وابن جرير وابن حبان والبيهقي ،
ونسبه التالبي في ذخائر الوارث (ج ٣ ص ٤٢ - ٤٣) أيضا إلى أبي داود
والترمذي والنسائي .

والحديث صحيح لا خلاف في صحته . وقال السيوطي : « اختلف العلماء في المراد

vor - قال ^(١): فإذا ^(٢) كان الله لرافته ^(٣) بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف ، معرفة منه بأن الحفظ ^(٤) قد يزل ^(٥): ليحل ^(٦) لهم ^(٧) قراءة وإن اختلف اللفظ ^(٨) فيه ، ما لم تكن في اختلافهم ^(٩) إحالة معنى -: كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يُحِلَّ معناه ^(١٠).

٧٥٤ - وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف ^(١١) اللفظ فيه لا يُحِلُّ معناه .

بجة أحرف على نحو أربعين قولاً ، سقتها في كتاب الايمان . وأرجحها عندي قول من قال : إن هذا من التشابه الذي لا يدري تأويله ، فإن الحديث كالقرآن ، منه الحكم والتشابه .

والذي اختاره السيوطي قول لا تقوم له قائمة ، ولا يثبت على النقد ، فإن التشابه لا يكون في أحكام التكليف ، وهذا إخبار في حكم بإجازة القراءة ، وهو أمر بها للإباحة ، فكيف يكون متشابهاً ؟

وقد أطال إمام المفسرين ابن جرير الطبري الكلام عليه في مقدمة تفسيره (ج ١ ص ٩-٢٥) وأسهب القول فيه أيضاً الحافظ ابن حجر في الفتح (ج ٩ ص ٢١-٣٦) والرجل العربي الصريح ، والعالم القرشي ، سيد الفقهاء وإمام العلماء ، الشافعي :- قال في تفسيره ومعناه قوله الحق محكمة موجزة ، لله أبوه .

- (١) في النسخ للطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٢) في النسخ للطبوعة « فانا » والألف مزادة في الأصل بغير خطه .
- (٣) في س زيادة « ورحمته » وليست في الأصل .
- (٤) في ج زيادة « منه » في هذا الموضع ، وهي خطأ ومخالفة للأصل .
- (٥) « ليحل » بإلاء متعولة من تحتها في الأصل . وفي س « لتحل » .
- (٦) في ج زيادة « يني » ولا داعي إليها ، وليست في الأصل .
- (٧) في س و س « لفظهم » بدل « اللفظ » وما هنا هو الذي في الأصل . ثم ضرب عليه بعض قارئيه وكتب فوقه بخط مخالف « لفظهم » .
- (٨) كانت في الأصل « قراءتهم » ثم ضرب عليها وكتب فوقها بنفس الخط « اختلافهم » فذلك اعتمادنا هنا التصحيح .
- (٩) كانت في الأصل « معنى » ثم أصلحت فوقها بنفس الخط « معناه » .
- (١٠) كانت في الأصل « بخلاف » ثم أصلحت فوقها بنفس الخط « فاختلاف » .

٧٥٥ - وقد قال بعضُ التابعينَ : لَقِيْتُ^(١) أناسًا من أصحابِ رسولِ الله فاجتمعوا في المعنى^(٢) واختلفوا على^(٣) في اللفظ ، قلتُ لبعضهم ذلك ، فقال : لا بأسَ ما لم يُحِيلِ المعنى^(٤) .

٧٥٦ - قال الشافعيُّ : فقال : ما في التشهدِ إلَّا تعظيمُ الله ، وإني لأرْجُو أن يكونَ كلُّ هذا فيه واسمًا ، وأن لا يكونَ الاختلافُ فيه إلَّا من حيثُ ذَكَرْتُ ، ومثْلُ هذا - كما قلتُ - يُمكنُ في صلاة

(١) هكنا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو صحيح واضح ، ومع هذا فإن بعضَ قارئِ الأصل ضربَ عليها وكتبَ فوقها « أثبت » بنير حجة ولا حجة ! وطبع في س و ج « رأيت » ١١

(٢) في س « فاجتمعوا في المعنى » وفي ج « فأجمعوا في المعنى » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) كلمة « على » ثابتة في الأصل ، ولكن ضربَ عليها بعضُ القارئين بنير وجه ، وهي ثابتة بالمرّة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة « صح » ، وقد حذفت في ش و ج .

(٤) كذا هو في الأصل « يحيل » على صورة الرفع بعد « لم » ولم يضبط آخره فيه بعضُ من حركات الأعراب ، فلذلك ضبطناه بضم اللام وكسرهما معاً ، أما الضم فلي اعتبار الفصل مرفوعاً على لغة من يهبل « لم » فلا يجوز بها ، جلا على « ما » ، وشاهده معروف في الأثمنوني على الألفية وغيره من كتب النحو ، وهو « لم يوفون بالجار » فبعضهم جعله خاصاً بضرورة الشعر ، وصرح ابن مالك في التسهيل بأنه لغة قوم ، أي لأنه جاز في النثر . وانظر مع المواع (٥٦ : ٢) وصرح شواهد (٧٢ : ٢ - ٧٣) وحاشية الأمير على المعنى (١ : ٣٧٠ - ٣٧١) وأما كسر اللام فلي اعتبار أن الفصل يجوز وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء قطع ، فكسر اللام لتخلص من التواء الساكنين ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ١٣ - ١٥) .

وفي س « ما لم يحيل المعنى » وفي س « ما لم يحل معنى » وفي ج « ما لم يحل المعنى » وكلها مخالف للأصل .

وانظر بحث الرواية بالمعنى في شرحنا على ألفية السيوطي في المصطلح (ص ١٦٢ - ١٦٥) وفي شرحنا على اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير (ص ١٦٦ - ١٦٩) .

الخوف ، فيكون إذا جاء بكال الصلاة على أى الوجه روى عن
النبي^(١) أجزاء ، إذ خالف الله بينها وبين ما سواها من الصلوات ،
ولكن^(٢) كيف صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي في
التشهد ، دون غيره ؟

٧٥٧ - قلت : لما رأيته واسماً ، وسمعتُه من ابن عباسٍ
صحيحاً - : كان عندي أجمع وأكثَر لفظاً من غيره ، فأخذتُ به ، غير
مُعْتَبِرٍ لِمَن أَخَذَ بغيره مما ثبت عن رسول الله .

(٣) اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله

٧٥٨ - (١) أخبرنا مالك^(٢) عن نافع عن أبي سعيد الخدري
أن رسول الله قال : « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ ،
وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ^(٣) ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ^(٤) بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا^(٥) »

-
- (١) في ب « عن رسول الله » .
(٢) في النسخ المطبوعة « قال : ولكن » وزيادة « قال » هنا غير جيدة ، ومخالفة للأصل .
(٣) في النسخ المطبوعة زيادة كلمة « باب » وهي مكتوبة في الأصل بخط غير خطه .
(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٥) في ب زيادة « بن أنس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ (٢ : ١٣٥) .
(٦) « تشفوا » بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء : أى لا تفضلوا ، و « الشف » بكسر الشين : الزيادة والفضل ، و « الشف » أيضاً : نقصان ، فهو من الأضداد .
(٧) « الورق » بفتح الواو وكسر الراء : الفضة ، وقد تسكن راءه أيضاً .

بمثل ، ولا تُشَفِّوا بمفها على بعض ، ولا تَبَيِّمُوا شيئاً منها^(١) فأبى
بناجز^(٢) .

٧٥٩ - ^(٣) أخبرنا مالك^(٤) عن موسى بن أبي تميم عن سعيد
بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم
بالدرهم ، لا فضل بينهما »^(٥) .

٧٦٠ - ^(٦) أخبرنا مالك^(٧) عن محمد بن قيس ، عن مجاهد
عن ابن عمر أنه قال : « الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل
بينهما ، هذا عهد نبينا إلينا ، وعهدنا إليكم »^(٨) .

٧٦١ - قال الشافعي : ورَوَى عثمان بن عفان وعبدُ

(١) في النسخ المطبوعة « منها شيئاً » بالتقديم والتأخير ، وهو موافق لما في الموطأ وسنة
ابن جاعة ، وما هنا هو الذي في الأصل .

(٢) المراد بالقاب للوجل ، وبناجز الحاضر . والحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم
والترمذي والنسائي .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في ب زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ
(٢ : ١٣٤ - ١٣٥) .

(٥) الحديث رواه مسلم والنسائي ، ورواه أحمد عن الشافعي وعن عبد الرحمن بن مهدى
(رقم ٨٩٢٣ و ١٠٢٩٨ ج ٢ ص ٢٧٩ و ٤٨٥) .

(٦) في ب زيادة « بن أس » وليست في الأصل . والحديث مطول في الموطأ
(٢ : ١٣٥) .

(٧) هنا حديث صحيح جداً ، ومع ذلك فإني لم أجده في غير الموطأ ، ولم يروه أحد في
السند ، وإنما روى لابن عمر أحاديث أخر في الريا ، وكذلك أشار ابن حجر في
التلخيص ، والمهيشي في مجمع الزوائد إلى أحاديث غيره من حديث ابن عمر .

بن الصّامت عن رسول الله النّهى عن الزيادة فى النّسب بالنّسب
يداً ييداً^(١) .

٧٦٢ - قال الشافعى : وبهذه الأحاديث نأخذ^(٢) ، وقال بمثل
معناها الأكبر من أصحاب رسول الله ، وأكثر المُفَتِّين^(٣)
بالبلدان^(٤) .

٧٦٣ - ^(٥) أخبرنا سفيان^(٦) أنه سمع عُبيد الله بن أبي يزيد^(٧)
يقول : سمعت ابن عباس يقول : أخبرنى أسامة بن زيد أن النّبي^(٨) قال :
« إنما الرّبا فى النّسبة^(٩) » .

(١) أما حديث عُثَيْن قَدَرَوَاهُ مَالِكٌ فى الموطأ بِلَاغاً (٢ : ١٣٥) ورواه مسلم فى صحيحه
موصولاً (١ : ٤٦٥) . وأما حديث عبادة بن الصّامت فقد نسبته المجد فى المتن
(٢ : ٣٣٩) لأحمد ومسلم وأبى داود والنسائى وابن ماجه .
(٢) مكنا الجملة فى الأصل ، ثم غيرت تغييراً قديماً بخط مخالف لخطه ، فضرب على الواو
من « وبهذه » وكتب على يمينها - لأنها فى أول السطر - كلمة « فأخذنا » ثم
ضرب على كلمة « نأخذ » فصارت الجملة : « فأخذنا بهذه الأحاديث » وبذلك كتبت
فى نسخة ابن جماعة وفى النسخ المطبوعة ، وقد اتبنا الأصل فأرجعناها إلى
ما كانت عليه .

(٣) مكنا فى الأصل بإثبات الياء بين واخمين وعلى الأولى منها شدة ، وقد جهدت أن
أجد له وجهاً من الثّرية فلم أجده ، فأثبت ما فيه ، وهو عندى حجة ، لىل غيرى يعلم
من تأويله ما لم أعلم .

(٤) فى س - « فى البلدان » وهو مخالف للأصل . و « البلدان » بضم الموحدة ، وبذلك
ضبطت فى الأصل .

(٥) هنا فى س و ج زيادة « قال الشافعى » .

(٦) فى النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » وليس فى الأصل ، ولكنها مكتوبة بحاشيته
بخط آخر .

(٧) هو مكى ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١٢٦ وله ٨٦ سنة ، مترجم فى التهذيب ،
وفى ابن سعد (٥ : ٣٥٤ - ٣٥٥) .

(٨) فى س - « أن رسول الله » .

(٩) « النّسبة » مكتوبة فى الأصل بتشديد الياء بدون همز ، هنا وفى المواضع الآتية كلها ، وفى

٧٦٤ - قال: ^(١) فأخذ بهذا ابن عباس وتقرئ من أصحابه المكين وغيرهم .

٧٦٥ - قال: ^(٢) فقال لي قائل: هـ هذا الحديث ^(٣) مخالف للأحاديث قبله ؟

٧٦٦ - قلت: قد يَحْتَمِلُ خلافها وموافقتها .

٧٦٧ - قال: وبأي شيء ^(٤) يَحْتَمِلُ موافقتها ؟

٧٦٨ - قلت: قد يكون أسامة ^(٥) سمع رسول الله يُسْتَلُّ عن

النسخ المطبوعة « النسخة » بالهمزة ، وكلاما صحيح ، كما أَوْضَحْنَا ذلك في (رقم ٤٨٣ ص ١٧٤) .

والحديث رواه الثاقبي أيضا في اختلاف الحديث (ص ٢٤١) عن سفيان بن عيينة ، ورواه أحمد في المسند (٥ : ٢٠٤) عن ابن عينة وليس فيه كلمة « إنما » . ورواه أيضا مسلم (١ : ٤٦٩) والنسائي (٢ : ٢٢٣) : كلاما من طريق سفيان بن عيينة ، ولفظ مسلم كلفظ الثاقبي ، ولفظ النسائي: « لا ربا إلا في النسخة » . ورواه الطيالسي (رقم ٦٢٢) عن جناد بن زيد عن عبيد الله . ورواه الباقري (٢٥٩٢) عن أبي حاتم عن ابن جريج عن عبيد الله ، ووقع في نسخة الباقري: « ابن جريج » وهو خطأ صوابه « ابن جريج » ولفظ الطيالسي كلفظ الثاقبي ، ولفظ الباقري: « إنما ربا في الدين » ثم قال الباقري: « معناه درهم بدرهمين » . ويؤيد عليه: « باب لا ربا إلا في النسخة » .

ثم الحديث ورد من طرق أخرى ، منها في البخاري (٣ : ٧٤ - ٧٥ من الطبعة السلطانية ٤ : ٣١٨ - ٣١٩ من فتح الباقري) ، ومنها في مسلم (١ : ٤٦٨ - ٤٦٩) والنسائي (٢ : ٢٢٣) وابن ماجه (٢ : ١٩) وذلك في أثناء حديث لأبي سعيد الخدري ، قاله عن ابن عباس عن أسامة . ورواه أيضا أحمد في المسند (٥ : ٢٠٢) من طريق ابن إسحق: « حدثني عبيد الله بن علي بن أبي رافع عن سعيد بن المسيب حدثني أسامة بن زيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا ربا إلا في النسخة » .

(١) في النسخ المطبوعة « قال الثاقبي » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « إن هنا الحديث » وكلمة « إن » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بمحاشيته بخط آخر .

(٣) في سـ « فبأي شيء » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سـ و ج زيادة « بن زيد » والزيادة بمحاشية الأصل بخط مخالف .

الصنّفين المختلفين ، مثل الذهب بالورق ، والتمر بالحنطة ، أو ما اختلفَ
جنسُهُ مُتَفَاضِلًا يَدًا يَدٍ - : فقال : « إنما الربا في النسيئة » : أو تكونُ
المسئلةُ سَبَقَتُهُ بهذا وأدرك^(١) الجوابَ ، فرَوَى الجوابَ ولم يحفظ المسئلةَ ،
أو شكَّ فيها ، لأنه ليس في حديثه ما يَنفِي هذا عن حديث أسامة ،
فاحتمل موافقتها لهذا

٧٦٩ - (٢) فقال (٣) : فلم قلتَ يَحْتَمِلُ خلافُها ؟

٧٧٠ - قلتُ : لأنَّ ابنَ عباسٍ الذي رواه ، وكان^(٤) يذهبُ فيه
غيرَ هذا المذهبِ ، فيقولُ : لا ربا في بيع يدًا يَدٍ ، إنما الربا في النسيئة .
٧٧١ - (٥) فقال : فإلحجة إن كانت الأحاديثُ قبله
مخالفة^(٦) - : في تزكيه إلى غيره ؟

٧٧٢ - فقلتُ له : كلُّ واحدٍ مِمَّن رَوَى خلافَ أسامة^(٧) ،
وإن لم يكن أشهرَ بالحفظ للحديث من أسامة - : فليس به تقصيرٌ
عن حفظه ، وعثمانُ بنُ عفانَ^(٨) وعُبادةُ بنُ الصّامت أشدُّ تقدُّمًا بالسَّنِّ

(١) في س - « فأدرك » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج زيادة « لي » وليست في الأصل .

(٤) في نسخة ابن جماعة « كان » بحذف الواو ، على اعتبار أن الجملة خبر « أن » ،
ولكن الواو ثابته في الأصل واضحة ، خبر « أن » هو قوله « أثنى رواه » .

(٥) في س - « مخالفة له » وكلمة « له » ليست في الأصل .

(٦) في س و ج زيادة « بن زيد » وليست في الأصل .

(٧) « بن عفان » لم تذكر في ج وهي ثابته بالأصل .

والصُّحْبَةُ مِنْ أُسَامَةَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ أَسَنُّ ، وَأَحْفَظُ مَنْ رَوَى
الحديث^(١) في دهره .

٧٧٣ - وَلَمَّا كَانَ حَدِيثُ اثْنَيْنِ أَوَّلَى فِي الظَّاهِرِ بِالْحِفْظِ^(٢) ،
وَبِأَن يُنْفَى عَنْهُ الْفَلْطُ مِنْ حَدِيثٍ وَاحِدٍ - : كَانَ حَدِيثُ الْأَكْثَرِ^(٣)
الَّذِي هُوَ أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَى بِالْحِفْظِ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ هُوَ أَحَدٌ^(٤)
مِنْهُ ، وَكَانَ حَدِيثُ خَمْسَةٍ أَوَّلَى أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ^(٥) مِنْ حَدِيثٍ وَاحِدٍ^(٦) .

- (١) في ج « من رواية الحديث » وهو مخالف للأصل .
(٢) في س و ج « باسم الحفظ » وهو مخالف للأصل وغير جيد .
(٣) في نسخة ابن جماعة « الأكبر » بالباء الموحدة ، ووضع فوقها « صح » وبعثها
النسخ المطبوعة ، والصواب ما في الأصل « الأكثر » بالثاء المثناة ، وقطعها واضح فيه
جدا . والذي ألجأهم إلى التغير بالباء الموحدة قوله « أولي بالحفظ من حديث من هو
أحدث منه » لثم المغالبة وتظهر ، ولكن طرق الشافعي في كلامه غير ما يظنون ، فانه
يعبر إلى القى ثم يصرح به ، وقد يشتر ولا يصرح ، على عادة القصاص البلاء ،
فقد أشار بقوله « الأكثر » إلى الترجيح بالعدد ، ثم بقوله « من هو أحدث منه »
إلى الترجيح بالنسبة ، فجمع بينهما في قوله واحدة ، ثم عاد بعد ذلك فأكد الترجيح
بالكثرة صريحا ، وعين عددها وأنه خمسة ، وهذا كما قال الشافعي فيما مضى (رقم ٦٤٦) -
كلام عرب^{١١}

- وقوله « القى هو أشبه » الخ خبر « كان » .
(٤) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندها » وهي مزيدة بين السطور في الأصل
بخط جديد .

- (٥) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤ : ٣١٨ - ٣١٩) : « والصرف : دفع ذهب
وأخذ فضة وعكسه ، وله شرطان : منع النسيئة مع انقضاء النوع واختلافه ، وهو المجمع
عليه ، ومنع التضائل في النوع الواحد منهما . وهو قول الجمهور ، وخالف فيه ابن
عمر ، ثم رجح ، وابن عباس ، واختلف في رجوعه ، وقد روى الحاكم من طريق
حيان السدي ، وهو بالمهلة والتخانية - : سألت أبا مجلز عن الصرف ؟ قال : كان
ابن عباس لا يرى به بأسا ، زمانا من عمره ، ما كان منه عينا بين يدي ، وكان
يقول : إنما الربا في النسيئة ، فقيه أبو سعيد ، فذكر القصة والحديث ، وفيه : التمر
بالتمر ، والخنطة بالخنطة ، والشعر بالشعر ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة - : بدأ
يد ، مثلا بمثل ، فمن زاد فهو ربا . فقال ابن عباس : أستغفر الله وأتوب إليه ، فكان

(١) وجه آخر

تَمَامُ مَعْنَى مُخْتَلِفًا وَلَيْسَ عِنْدَنَا بِمُخْتَلِفٍ

٧٧٤ - أَخْبَرَنَا (٢) ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (٣) عَنْ

عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » (٤) ، فَإِنَّ ذَلِكَ (٥) أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ . أَوْ :

أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ (٦) .

يَنْهَى عَنْهُ أَشَدُّ النَّهْيِ . وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّةِ حَدِيثِ أُسَامَةَ ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ ، قَلِيلٌ : مَنْسُوخٌ ، لَكِنَّ النُّسخَ لَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ ، وَقِيلَ :
الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ : لَا رِيَاءَ : الرِّيَاءُ الْأَغْلَظُ الشَّدِيدُ التَّحْرِيمُ ، التَّوَعُّدُ عَلَيْهِ بِالنَّقَابِ الشَّدِيدِ ، كَمَا
قَوْلُ الرَّبِّ : لَا تَعْلَمُ فِي الْبَلَدِ إِلَّا زَيْدٌ ، مَعَ أَنَّ فِيهَا عُلَمَاءَ بَاحِثِينَ ، وَلِأَمَّا الْقَصْدُ فِي
الْأَكْلِ ، لِاتِّفَاقِ الْأَصْلِ ، وَأَيْضًا : فَتَنَى تَحْرِيمُ رِيَاءِ الْفَضْلِ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ لِأَنَّهُ هُوَ
بِالْفَهْمِ ، فَيَقْدَمُ عَلَيْهِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، لِأَنَّ دَلَالَتَهُ بِالْمَنْطُوقِ ، وَيَحْمِلُ حَدِيثُ أُسَامَةَ
عَلَى الرِّيَاءِ الْأَكْبَرِ ، كَمَا يَهْدُمُ ، وَاقِعُهُ أَهْلٌ .

وَهَذَا الَّذِي قَالَ الْخَافِضُ أَدَقُّ لِلْغَيْبِ لِاخْتِلَافِ أَنْظَارِهِ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ ، وَمَا
قَالَ الشَّافِعِيُّ هُنَا أَعْلَى وَأَرْجَحُ عِنْدَنَا ، وَهُوَ نَحْوُ الَّذِي قَالَهُ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص)

(٢٤١ - ٢٤٣) .

(١) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ كَلِمَةِ « بَابٌ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي الْأَصْلِ بِفَرْقِ خَطِّهِ .

(٢) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي - زِيَادَةُ « سَلْيَانٌ » .

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « مَجْلَانٌ » بِدَوْنِ « أَلِ » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَجَدَّ هَذَا تَقَرُّعًا
مِنْ صِغَارِ التَّابِيعِينَ ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ١٤٨ .

(٥) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ وَلِسَخَةُ ابْنِ جَاعَةَ « بِصَلَاةِ الْفَجْرِ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ،
ثُمَّ ضُرِبَ بِبَعْضِ قَارِئِهِ عَلَى « بَا » وَكُتِبَ فَوْقَهَا « بِصَلَاةٍ » وَهُوَ تَصَرُّفٌ غَيْرُ سَائِعٍ .
وَفِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا الْإِسْتِادِ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ٢٠٧) :
« أَسْفَرُوا بِالصَّبْحِ » .

(٦) تَصَرُّفٌ بِبَعْضِ الْقَارِئِينَ فِي الْأَصْلِ ، فَضُرِبَ عَلَى التَّوْنِ مِنْ « فَا » وَعَلَى كَلِمَةِ « ذَلِكَ »
وَكُتِبَ فَوْقَهَا « هَ » لِقَرَأَةِ « فَاهُ أَعْظَمُ » . وَلَمْ يَتَّبِعْهُ عَلَى هَذَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِخِينَ
أَوِ الْمَصْحُوحِينَ .

(٧) هُنَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، صَحِيحُهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَدْ خَرَّجَنَا طَرَفُهُ فِي شَرْحِنَا عَلَى التِّرْمِذِيِّ
(رَقْمُ ١٥٤ ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) .

٧٧٥ - ^(١) أخبرنا سفيان ^(٢) عن الزهري عن عروة عن عائشة
قالت : « كُنَّ النساء ^(٣) من المؤمنات يُصَلِّين مع النبي الصُّبْح ، ثُمَّ
يَتَصَرَّفْنَ وَهُنَّ مُتَلَفَعَاتٌ ^(٤) بِمُرُوطِهِنَّ ، مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ
الْفَلَاسِ ^(٥) » .

٧٧٦ - قال ^(٦) : وَذَكَرَ تَغْلِيَسَ النَّبِيُّ بِالْفَجْرِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ
وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ، شَبِيهٌ ^(٧) بِمَعْنَى
عَائِشَةَ ^(٨) .

٧٧٧ - قال الشافعي : قال ^(٩) لي قائلٌ : نَحْنُ نَرَى أَنْ تُسْفَرَ ^(١٠)

-
- (١) هنا في ش و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في ش و ج « أخبرنا ابن عينة » وفي س « أخبرنا سفيان بن عينة » وما هنا هو
الذي في الأصل .
(٣) تصرف بعض قارئ الأصل فضرب على الألف وعبث باللام ليبدل الكلمة فقرأ « نساء » .
بغير تعريف ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة .
(٤) اختلف الرواة في هذا الحرف : فرواه بعضهم بالعين المهملة بعد اللام ، وهو الثابت
هنا في الأصل وسائر النسخ ، والعين فيه واضحة وعليها فتحة وتحتها علامة إعمالها ،
ورواه بعضهم « متلفعات » بفاءين ، وكل صحيح ، ومثناها مقارب ، والمروط : جمع
« مرط » وهو كساء من صوف أو خز .
(٥) « الفلاس » طائفة آخر الليل إذا اخلطت بضوء الصباح . وهذا الحديث صحيح ، رواه
أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، وانظر بعض القول عليه في شرحنا على الترمذي (رقم
١٥٣ ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٩) .
(٦) كلمة « قال » لم تذكر في س وفي ج « قال الشافعي » .
(٧) هكذا هو في الأصل بالرفع ، خبر مبتدأ محذوف ، وقد غيرت فيه بخط جديد ، لمجت
« شبيها » بالنصب على الحال ، وبذلك ثبتت في النسخ المطبوعة .
(٨) في النسخ المطبوعة « بمعنى حديث عائشة » وكلمة « حديث » مكتوبة بخط جديد بمحاكاة
الأصل ، والمعنى عليها ، ولكن الشافعي حذفها لعدم بها .
(٩) في س « فقال » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في ج « يسفر » ومن بالتون واضحة في الأصل .

- ٢٨٤ -

بالفجر ، اعتماداً على حديث رافع بن خديج ، وتزعم أن الفضل في ذلك ، وأنت ترى أن جأراً لنا إذا اختلف الحديثان أن نأخذ بأحدهما ، ونحن نعدُّ هذا مخالفاً لحديث عائشة .

٧٧٨ — قال ^(١) : قلتُ له : إن كان مخالفاً لحديث عائشة فكان ^(٢)

الذي يلزمنا وإياك أن نصيرَ إلى حديث عائشة دونه ، لأنَّ أصلَ ما بُنيَ نحنُ وأنتُم ^(٣) عليه : أنَّ الأحاديثَ إذا اختلفتْ لم نذهبْ إلى واحدٍ منها ^(٤) دونَ غيره ، إلاَّ بسببٍ يدلُّ على أن الذي ذهبنا إليه أقوى من الذي تركنا ^(٥) .

٧٧٩ — قال : وما ذلك السببُ ؟

٧٨٠ — قلتُ : أن يكونَ أحدُ الحديثين أشبهَ بكتابِ الله ، فإذا أشبهَ كتابَ الله ^(٦) كانت فيه الحجةُ .

٧٨١ — قال : هكذا تقولُ .

٧٨٢ — قلنا ^(٧) : فإن لم يكن فيه نصُّ كتابِ الله ^(٨) كان

(١) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » .

(٢) كانت في الأصل « لكان » ثم ضرب عليها وكتب فوقها بنفس الخط « فكان » .

(٣) هكذا في الأصل وسائر النسخ ، ولكن ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها بخط آخر « أنت » .

(٤) في ج « منهما » وكانت كذلك في الأصل ، ثم ضرب عليها وكتب فوقها بخطه « منها » .

(٥) في س « ونسخة ابن جماعة « تركناه » .

(٦) في س « فإذا كان أشبه بكتاب الله » وهو مخالف للأصل .

(٧) في ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٨) في س و ج « نس في كتاب الله » بزيادة « في » وفي س « نس كتاب » بخط لفظ الجلالة ، وكلها مخالف للأصل .

أَوْلَاهُمَا بِنَا الْأَثْبَتَ مِنْهُمَا ، وذلك أن يكونَ مَنْ رَوَاهُ أَعْرَفَ إِسْنَادًا وَأَشْهَرَ بِالْعِلْمِ وَأَحْفَظَ لَهُ^(١) ، أو يكونَ رُويَ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أو أَكْثَرَ ، وَالَّذِي تَرَكَنَا مِنْ وَجْهِ ، فَيَكُونُ الْأَكْثَرُ أَوَّلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْأَقَلِّ ، أو يكونَ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَشْبَهَ بِمَعْنَى كِتَابِ اللَّهِ ، أو أَشْبَهَ بِمَا سِوَاهُمَا مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ، أو أَوَّلَى^(٢) بِمَا يَعْرِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ ، أو أَصَحَّ^(٣) فِي الْقِيَاسِ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ .

٧٨٣ — قال : وهكذا تقولُ ويقول أهلُ العلمِ .

٧٨٤ — قلتُ : فحديثُ عائشةَ أَشْبَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ

يَقُولُ : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾^(١) ، فَإِذَا حَلَّ^(٢) الْوَقْتُ فَأَوَّلَى الْمُصَلِّينَ بِالْمَحَافَظَةِ الْمُقَدَّمِ الصَّلَاةِ^(٣) .

(١) كلمة « له » لم تذكر في س . وهي تاجية في الأصل ، وكتب بعض الناس بحاشية الأصل هنا زيادة « من الأول » ثم ضرب عليها ، ثم كتب فوقها « صح صح » وكل هنا عبث لا يسوغ ، وهذه الزيادة مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالبر الأحر . وأما ج فإن ما فيها خلط ، هو « وأشهر بالعلم والحفظ له من الإملاء » ! (٢) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « وأولى » والألف مكتوبة في الأصل قبل الواو ، ثم كشطت وبقى أثرها واضحاً ، وإثباتها هو الصواب . (٣) في س « أو أوضح » وفي س و ج « وأوضح » وكلها بخلاف للأصل ، والكلمة فيه بينة ، ووضع فوق الحاء شدة .

(٤) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٥) « حل » مضبوطة في الأصل بوضع علامة الإجمال تحت الحاء وشدة فوق اللام ، ولكن هنا لم يمنع ما بنا من أن يضرب عليها ويكتب بالحاشية بدلها « دخل » وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة و س و س .

(٦) في النسخ المطبوعة « للصلاة » وهو بخلاف للأصل . وقد حاول بعضهم إصلاحه

- ٢٨٦ -

٧٨٥ وهو أيضاً أشهرُ رجالاً بالثقة^(١) وأحفظُ ، ومع حديثِ
عائشةَ ثلاثةٌ كلُّهم يَرْوُون^(٢) عن النبيِّ مثلَ معنى حديثِ عائشةَ :
زيدُ بنُ ثابتٍ ، وسهلُ بنُ سعيدٍ^(٣) .

٧٨٦ - وهذا أشبهُ بسنَنِ النبيِّ من حديثِ رافعِ بنِ خديجٍ

٧٨٧ - قال : وأىُّ سننٍ ؟ .

٧٨٨ - قلتُ : قال رسولُ الله : « أولُ الوقتِ رضوانُ الله ،

وأخِرُهُ عفوُ الله »^(٤) .

فوصل الألف باللام ، لقرأ « الصلاة » . وما في الأصل صواب ، لأن « الصلاة »
مفعول لاسم الفاعل ، أو مضاف إليه إضافة لفظية .

(١) في سائر النسخ « بالثقة » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه وكتب فوقه
بخط آخر « بالثقة » .

(٢) في ج « يروى » وهو يخالف للأصل .

(٣) حكنا في الأصل ، ذكر اثنين فقط ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب بمحاشيتها
مانعه : « لم يذكر الثالث في الثلاث نسخ اللاتي قبلت هذه النسخة عليهن » .

وأما س و - فزيد فيها « وغيرها » كأن مصححيهما رأوا أن هنا يعني عن
ذكر الثالث . والثالث الذي ترك ذكره هنا سهواً ذكره الشافعي في اختلاف الحديث
(ص ٢٠٧) وهو : أنس بن مالك . وأحديت هؤلاء الثلاثة رواها البيهقي في السنن
الكبرى (١ : ٤٥٥ - ٤٥٦) وذكر أن حديث زيد رواه مسلم ، وحدثني أنس
وسهل رواهما البخاري .

ثم إن في النسخ المطبوعة هنا زيادة أخرى نصها : « والعدد الأكثر أولى بالحفظ
والثقل » وهي تاجية في نسخة ابن جماعة ، وليس منها حرف واحد في الأصل هنا ، فلذلك
لم نثبتها .

(٤) قل الشافعي هذا الحديث هنا بدون إسناد كما ترى ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث
(ص ٢٠٩) ، يذكره على سبيل الاستدلال والاحتجاج ، ولا يزال أعجب من صنعه

هنا ! فانه حديث موضوع لأصل له ثابت ، مداره على شيخ اسمه « يعقوب بن الوليد
المدني » قال أحمد : « كان من الكنايين الكبار ، وكان يضع الحديث » . وقال
أبو حاتم : « كان يكذب والحديث الذي رواه موضوع » . وقد تكلمت على الحديث
بتوسع في شرحي على الترمذي (رقم ١٧٢ ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢) .

٧٨٩ - وهو لا يؤثّر على رضوان الله شيئاً ، والعفو لا يحتمل
إلا معنيين : عفو^(١) عن تقصير ، أو توسعة ، والتوسعة تشبه أن
يكون الفضل في غيرها . إذ لم يؤثّر بترك ذلك الغير الذي وسّع
في خلافها^(٢)

٧٩٠ - قال : وما تريد بهذا^(٣) ؟ .

٨١

- (١) « عفو » بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف . وفي « ج و س » عفواً « بالنصب وهو صحيح عربية ، على أنه بدل من « معين » ولكنه مخالف لما في الأصل .
- (٢) ما هنا هو الذي في الأصل ، واضطربت النسخ الأخرى في هذا الموضع ، نجا لاضطراب كتابها في فهم الكلام أو عدم فهمه ! ففي نسخة ابن جماعة « إذ لا يؤمر بترك ذلك الغير التي وسع في خلافها » وكتب بحاشيتها أن في نسخة « لم » بدل « لا » ووضع فوق كلمة « الغير » « صح » وأما « س و ج » ففيها « إذ لم يؤمر بترك ذلك لغير التي وسع في خلافها » وهذا منقول عن الأصل بعد لبس اللامين فيه ، إذ غيروا كلمة « لم » فجعلوها « لا » و « الغير » ضربوا على الألف في أولها ، و « التي » جعلوها « التي » والتغيير في هذه المواضع في الأصل واضح ، وما كان فيه قبله واضح أيضاً . وأما « ب » ففيها كما هنا تماماً ، وكتب مصححها بحاشيتها مائمه : « قوله : خلافها ، حكنا في النسخ ، ولله من تحريف النسخ ، ووجه الكلام - واقه أعلم - خلافه ، بالتذكير . فتأمل »
- وكل هذا راجع إلى سوء فهم الكلام ، وهو بين ، فإن « الغير » هو غير التوسعة و « التي » نائب فاعل « يؤمر » والضهير في « خلافها » راجع إلى الأعمال التي تقابل التوسعة ، وهي الأمور بها أولاً التي طلبت قبل التوسعة ، ومعنى الكلام : أن المكلف طلب منه أمر ، ووسع له في غيره ، فهذا المكلف التي وسع له في مخالفة ما طلب منه لا يزال مطالباً بالأمر الأول ، مع التوسيع له في تركه ، لأنه لم يؤمر بترك التي طلب منه ، وإنما أيسر له فقط ، كما في المثال الذي هنا : طلب من الصلاة في أول الوقت ، ووسع له - عفواً من الله - في تأخيرها للوقت الآخر ، فهو لم يؤمر بترك الصلاة في أول الوقت ، بل لا يزال مأموراً به .
- وبحاشية الأصل في هذا الموضع مائمه : « بلغ السماع في المجلس الثامن ، وسمع الجميع ، أبي محمد والجماعة » .
- (٣) كلمة « بهذا » مضروب عليها في الأصل ، ومكتوب فوقها « بذلك » بخط مقارب لخط الأصل ، وأنا أشك في أنه هو ، ثم ضرب آخر عليها ، وكتب فوقها بخط واضح المخالفة « هنا » !

٧٩١ قلت : إذ^(١) لم تؤمر^(٢) بترك الوقت الأول ، وكان^(٣) جائزاً أن نُصلي فيه وفي غيره قبله - : فالفضل في التقديم ، والتأخير تقصير موسع .

٧٩٢ - وقد أبان رسول الله مثل ما قلنا ، وسئل : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : « الصلاة في أول وقتها »^(٤) ،

٧٩٣ - وهو لا يدع موضع الفضل ، ولا يأمر الناس إلا به ،

٧٩٤ - وهو الذي لا يجهله عالم : أن تقديم الصلاة في أول

وقتها أولى بالفضل^(٥) ، لما يعرض للآدميين من الأشغال والنسيان والعِلَل^(٦)

(١) في ابن جماعة « إفا » وعليها علامة الصحة ، وبذلك طبعت في النسخ الثلاث ، والذي في الأصل ما هنا ، ثم كتب كاتب ألفاً قصيرة فوق السطر .

(٢) « تؤمر » التون منقوطة في الأصل ظاهرة ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ المطبوعة « يؤمر » .

(٣) هكذا في الأصل وباقي النسخ ، ومع ذلك ، فإن بعضهم غيرها تغييراً واضحاً في الأصل و... لجعلها « فكان » .

(٤) قل الثاني هذا الحديث هنا من غير إسناد ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث (ض

٢٠٩) فقال : « وسئل رسول الله : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : الصلاة في أول

وقتها . ورسول الله لا يؤثر على رضوان الله ولا على أفضل الأعمال شيئاً » . وهو

حديث ضعيف ، رواه الترمذي (رقم ١٧٠) من حديث أم فروة ، وقد تكلمنا

عليه تفصيلاً في شرحنا (١ : ٣٢٣ - ٣٢٥) . وقد ثبت من حديث ابن مسعود :

« أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي الأعمال أفضل ؟ فقال : « الصلاة على

مواقيتها » رواه الطيالسي والبارقي والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي ، ورواه

الحاكم أيضاً بلفظ : « الصلاة في أول وقتها » وقد علل بعضهم هذه الرواية ، وقد

سكلمنا عليها تفصيلاً ورجحنا صحتها ، في شرحنا على الترمذي (رقم ١٧٣) ج ١ ص

٣٢٥ - ٣٢٧) .

(٥) كلمة « بالفضل » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وكتب في الحاشية بدلها « بالناس »

بالقلم الأحمر ، ووضع عليها « صح » وما هنا هو الذي في الأصل وسائر النسخ .

(٦) في س و ج زيادة « التي لا يجهلها » - ج تجهله - العقول ، وليس هذا

في الأصل هنا .

- ٢٨٩ -

٧٩٥ - وهذا أشبه بمعنى كتاب الله .

٧٩٦ - قال : وأين هو من الكتاب ؟

٧٩٧ - قلت : قال الله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ

الْوُسْطَى ^(١) ﴾ . وَمَنْ قَدَّمَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ^(٢) كَانَ أَوَّلَى بِالْحِفَاظَةِ عَلَيْهَا تَمَنَّا آخِرَهَا عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ .

٧٩٨ - وقد رأينا الناس فيما وَجَبَ عليهم وفيما تَطَوُّعُوا بِهِ

يُؤْتِرُونَ بِتَحْيِيلِهِ إِذَا أَمَكَّنَ ، لِمَا يَتَرَضُّ لِلْأَدَمِيِّينَ مِنَ الْأَشْفَالِ وَالنَّسْيَانِ وَالْعِلَلِ ، الَّذِي لَا تَجْهَلُهُ الْقَوْلُ ^(٣) .

٧٩٩ - وَإِنَّ تَقْدِيمَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ ،

وَعُمَرَ ، وَعُمَانَ ، وَعَلِيَّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ^(٤) ، وَابْنَ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَغَيْرِهِمْ : مُثَبَّتٌ .

٨٠٠ - ^(٥) قَال : فَإِنَّ ^(٦) أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُمَانَ دَخَلُوا

فِي الصَّلَاةِ مُتَمَلِّسِينَ وَخَرَجُوا مِنْهَا مُسْتَفِرِّينَ ، بِإِطَالَةِ الْقِرَاءَةِ ؟

(١) سورة البقرة (٢٣٨) .

(٢) فِي ب « الْوَقْتُ » وَهُوَ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٣) يَتَرَضُّ : وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا تَجْهَلُهُ الْقَوْلُ . فَلَمْ يَفْهَمْ النَّاسُ خَوْنَ وَالْفَارُثُونَ هَذَا ، فَنَزَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ وَأَوَّأَ لِيَكُونَ « وَالَّذِي » الْخِ وَبِذَلِكَ طُبِعَتْ فِي س . وَقَدْ ضَرَبَ آخَرُ عَلَى « الَّذِي » وَلَا أُدْرِي مَا يَبْنِي فِي س وَ ج « الَّذِي لَا تَجْهَلُهُ الْقَوْلُ » وَهُوَ مَعْنَى سَلِيمٍ وَمَوَاقِفُ لِنَسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٤) « ابْنُ أَبِي طَالِبٍ » لَمْ تَذْكُرْ فِي س وَ ج .

(٥) هَذَا فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الْعَاقِبِيُّ » .

(٦) فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « إِنَّ » وَالْفَاءُ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

— ٢٩٠ —

٨٠١ — ^(١) فقلتُ له : قد أطلوا القراءة وأَوْجِزُوهَا ، والوقتُ في الدخول لا في الخروج من الصلاة ، وكلُّهم دَخَلَ مُتَمَلِّسًا ، وخَرَجَ رسولُ الله منها مُتَمَلِّسًا .

٨٠٢ — خالفتُ النبي هو أوَّلُ بك أن يصير إليه ، مما ثبتَ عن رسولِ الله ، وخالفَتهم ، فقلتُ : يَدْخُلُ الداخلُ فيها مُسْفِرًا ويَخْرُجُ ^(٢) مُسْفِرًا وَيُوجِزُ القراءة ، خالفَتهم في الدخول وما احتجَبَتْ به من طولِ القراءة ، وفي الأحاديثِ عن بعضهم أنه خَرَجَ منها مُتَمَلِّسًا .

٨٠٣ — قال ^(٣) : فقال : أَقْتَمِدْ خَبَرَ رَافِعٍ يُخَالِفُ خَبَرَ عَائِشَةَ ؟

٨٠٤ — فقلتُ له : لا .

٨٠٥ — فقال : فَبَأَى وَجْهِ ^(٤) يُوَاقِقُهُ ^(٥) ؟

٨٠٦ — فقلتُ : إن رسولَ الله لما حَضَّ النَّاسَ على تقديم الصلاة ، وأخْبَرَ بالفضلِ فيها — : احْتَمَلَ أن يكونَ مِنَ الرَّاعِبِينَ مَنْ يُقَدِّمُهَا قَبْلَ الْفَجْرِ الْآخِرِ ، فقال : « أُسْفِرُوا بِالْفَجْرِ » يعني : حتَّى يَتَبَيَّنَ الْفَجْرُ الْآخِرُ مُعْتَرِضًا .

(١) هنا في ب زيادة « قال الثاني » .

(٢) هنا في ب زيادة « منها » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطرين بخط جديد ، ولعلها كتبت حديثاً بعد نسخ النسخة التي طبعت عنها ، لأنها لم تثبت فيها .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الثاني » .

(٤) في س و ج « شيء » وهو مخالف للأصل ، وكانت في نسخة ابن جماعة كذلك ، ثم ضرب عليها بالجرمة وصححت في الحاشية « وجه » .

(٥) في ب « تواقفه » وهو خطأ وخالف للأصل .

- ٢٩١ -

٨٠٧ - قال : أفَيْحْتَمَلُ^(١) مَعْنَى غَيْرَ ذَلِكَ ؟

٨٠٨ - قلتُ : نعم ، يَحْتَمَلُ ما قلتُ ، وما بينَ ما قلنا وقلتُ ، وكلَّ مَعْنَى يَقَعُ عليه اسمُ « الإسفار »^(٢) .

٨٠٩ - قال : فاجْعَلْ مَعْنَاكُمْ أَوَّلَى مِنْ مَعْنَانَا ؟

٨١٠ - قلتُ : بما وصفتُ^(٣) من التأويلِ^(٤) ، وبأنَّ النَّبِيَّ قال : « مَهْمَا فَجَّرَ نَارًا ، فَأَمَّا الَّذِي كَانَتْهُ ذَنْبُ السَّرْحَانِ^(٥) فَلَا يُحِلُّ شَيْئًا وَلَا يُحَرِّمُهُ ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الْمُعْتَرِضُ فَيُحِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّلَامَ » . يعني^(٦) : هَلَى مَنْ أَرَادَ الصِّيَامَ^(٧) .

-
- (١) حيث بالأصل عاث ، فضرب على الألف بخطوط مضطربة قبيحة .
 (٢) معنى الكلام ظاهر واضح ، وقد أسنده مصحح ب أو ناسخو النسخ التي طبع عنها ، إذ جعلوا الكلام هكذا : « نعم » ، يحتمل ما قلت ، وبين ما قلنا وقلت معنى يقع عليه اسم الإسفار .
 (٣) في نسخة ابن جماعة « لما وصفت لك » وفي النسخ المطبوعة « بما وصفت لك » وما هنا هو الذي في الأصل ، وكلمة « لك » مكتوبة فيه بين السطرين بخط جديد .
 (٤) ضرب بعض الفهارسين في الأصل على كلمة « التأويل » وكتب فوقها « الدلائل » ، وبذلك طبعت في س و ب وفي نسخة ابن جماعة « الدليل » وعليها « سم » وبها طبعت في ج وما هنا هو الصحيح الذي في الأصل .
 (٥) « السرحان » بكسر السين للمهلة وسكون الراء : القتب ، وقيل : الأسد .
 (٦) كلمة « يعني » لم تذكر في س خطأ ، وهي ناجة في الأصل .
 (٧) في نسخة ابن جماعة « الصوم » وهو مخالف للأصل . وهذا الحديث بهذا اللفظ لم أجده إلا في رواية مطولة رواها البيهقي (٤ : ٢١٥) من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، ونسبها السيوطي في الدر المنثور (١ : ٢٠٠) أيضا إلى وكيع وابن أبي شبة وابن جرير والدارقطني ، وهي رواية مرسلة ، لأن راويها ليس بصحابي ، وقال السيوطي : « وأخرجه الحاكم من طريقه عن جابر موصولا » ولم أجده في المنثور . وأما هذا المعنى فقد ورد فيه أحاديث صحيحة كثيرة ، ذكرت في الدر المنثور وغيره .

وَجْهٌ آخَرُ مِمَّا يُعَدُّ مُخْتَلِفًا^(١)

٨٢

٨١١ — أخبرنا سفيان^(٣) عن الزهري عن عطاء بن يزيد اللّيثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي قال : « لا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدِيرُوهَا لِغَايِطٍ أَوْ بَوْلٍ »^(٤)، ولكن شَرُّوْا أَوْ غَرَّبُوا. قال أبو أيوب: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَا حِيضَ قَدِ صُنِعَتْ^(٥)، فَتَحَرَفْنَا وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ^(٦).

٨١٢ — أخبرنا مالك^(٨) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: « إِنْ نَاسًا^(٩) يَقُولُونَ^(١٠) : إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَنْتَ الْمَقْدِسَ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ^(١١) : لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى

(١) في س و ج زيادة كلمة « باب » في أول العنوان ، وليست في الأصل .

(٢) هنا في النسخ الثلاث زيادة « قال الشافعي » .

(٣) فيها زيادة « بن عينة » .

(٤) في س و ج « بنائط ولا بول » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج زيادة « نحو القبلة » وفي « قد بنيت قبل القبلة » وكل ذلك خلاف

لما في الأصل ، ويظهر أن الناسخين حفظوا بعض روايات الحديث ، فكتب كل ما حفظ أو علم .

(٦) الحديث رواه الشافعي أيضا في اختلاف الحديث بهذا الاسناد (ص ٢٦٩) . وهو

حديث صحيح ، رواه الشيخان وغيرهما ، وانظر شرحنا على الترمذي (رقم ٨ ج ١ ص ١٣ - ١٤) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) الحديث في اللوطا (١ : ٢٠٠) .

(٩) في النسخ للطبوعة « أناسا » وهو موافق لما في اللوطا ، وما هنا هو الموافق للأصل .

(١٠) في « كانوا يقولون » وزيادة « كانوا » مخالفة للأصل واللوطا .

(١١) في س و ج زيادة « بن عمر » .

ظهر بيت لنا فرأيتُ رسولَ الله على لبنتين^(١) مستقبلاً بيتَ المقدسِ
لحاجته^(٢) .

٨١٣ - قال الشافعي: أدب رسول الله من كان بين ظهرانيه،
وهم عربٌ، لا مُغْتَسَلَاتٍ^(٣) لهم أو لا كُثْرِمَ في منازلهم، فاحتل أدبُهُ
لهم معنيين :

٨١٤ - أحدهما : أنهم إنما كانوا يذهبون لحوايجهم
في الصحراء ، فأمرهم ألا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها ، لِسَعَةِ
الصحراء ، وخِيفَةِ^(٤) الموتة عليهم ، لِسَعَةِ مذاهبهم عن أن تُستقبلَ
القبلة أو تُستدبرَ^(٥) لحاجة الإنسان من غايطٍ أو بولٍ ، ولم يكن لهم
مِرْفَقٌ^(٦) في استقبال القبلة ولا استدبارها أو سَعَ عليهم من
تَوَقُّي ذلك .

(١) « على » حرف ، وفي ج « علا » كأنه يريد بها الفعل الماضي من العلو ، ولو كان
هنا صحيحاً لكتبت في الأصل بالألف ، و « البنة » بفتح اللام وكسر الباء وضع
النون : ما يصنع من الطين أو غيره لبناء قبل أن يجرق .

(٢) الحديث رواه الشافعي عن مالك في اختلاف الحديث (ص ٢٦٩ - ٢٧٠) ورواه أيضاً
أحمد وأصحاب الكتب الستة .

(٣) « مغتسلات » ضبطت في نسخة ابن جماعة بفتح التاء ، وهو لمن .

(٤) في النسخ المطبوعة « وخفة » بدون اللام وهي تاجية في الأصل ولسعة ابن جماعة .

(٥) هكنا في الأصل ونسخة ابن جماعة و ، وهو الصواب الصحيح ، وقد ضبطت التاء
في الفعلين في الأصل بالضم بيانا لبناهما للفعل ، ولكن عبت بعض قارئيه فوضع
تقطعين تحت التاء في كل من الفعلين وزاد بجوار الفعل الثاني « ها » لحرأ الجملة « عن
أن يستقبل القبلة أو يستدبرها » وبذلك طبعت في س و ج .

(٦) « مرقى » بوزن « مجلس » و « مقعد » و « منبر » مصدر « رفق » بـ « كالرفق » ،
وهذا هو المراد هنا ، وأما مرافق الدار ، كالمطبخ والكنيف ونحوهما من مصاب
الماء - : فواحداه « مرقى » بوزن « منبر » لا غير ، على التشبيه باسم الآلة . وفي
س « مرافق » وفي ج « مرثق » وهو خطأ ويخالف للأصل .

٨١٥ - وكثيراً ما يكونُ الفناهون في تلك الحال في غير سِتْرٍ
عن مُصَلِّي^(١)، يرى عوراتهم مقبلين ومُدْبِرِينَ^(٢)، إذا استقبل^(٣)
القبلة، فأمرُوا أَنْ^(٤) يُكْرِمُوا قِبْلَةَ اللَّهِ، ويستُرُّوا الموراتِ مِنْ مُصَلِّي،
إن صَلَّى حيثُ يرام، وهذا المعنى أشبهُ معانيه، والله أعلم .
٨١٦ - ^(٥) وقد يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهَامُ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا مَا جُعِلَ
قِبْلَةً فِي صَحَاءِ^(٦) لِنَائِطِ أَوْ بُولٍ، لثَلَا يُتَغَوَّطَ أَوْ يُيَالَ^(٧) فِي الْقِبْلَةِ،
فَتَكُونَ قَدْرَةً بِذَلِكَ، أَوْ مِنْ وَرَائِهَا، فَيَكُونَ مِنْ وَرَائِهَا أَذَى لِلْمُصَلِّينَ
إِلَيْهَا^(٨).

٨١٧ - قال^(٩): فَسَمِعَ أَبُو أَيُّوبَ مَاحِكِي^(١٠) عَنِ النَّبِيِّ جَمَلَةً، فَقَالَ

- (١) « ستر » مضبوطة في الأصل بكسر السين، وفي « ستر عورة » وهو مخالف للأصل، و « مصلي » مكتوبة في الأصل هنا وفيما يأتي بابتاء حرف العلة، وهو جائر فصيح، خلافاً لما يظنه أكثر الناس .
- (٢) في « أومدبرين » وهو مخالف للأصل .
- (٣) عث كاتب في الأصل فألصق باللام واوا وألفاً، لقرأ « استقبلوا » وقد عمل بعضهم ذلك في نسخة ابن جماعة أيضاً، ولكن يكشط آخر اللام بالسكين ثم إصلاحها بالقلم . ومرجع هنا إلى عدم فهم الكلام، فإن المراد أن للمصلي إذا استقبل القبلة قد يرى عورة الجالس لحاجته إذا كان مقبلاً عليه مستندراً القبلة، وكذلك إذا كان موليها دبره مستقبلاً القبلة . وأما نسخة ابن جماعة، فإن الكلام فيها أشد اضطراباً : « في غير سِتْرٍ عَنْ مُصَلِّي تَرَى عَوْرَاتِهِمْ » الخ، وهذا كلام لا يفيد معنى صحيحاً .
- (٤) في النسخ المطبوعة « بأن » والباء ملصقة بالألف في الأصل ،
- (٥) هنا في « ب » و « ج » زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) في « في الصحراء » .
- (٧) في « و يال » .
- (٨) في الكلام قس في « لأن فيها » فتكون قدرته بذلك أو يكون من ورائها الخ .
- (٩) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » .
- (١٠) « حكى » رسمت في الأصل « حكى » بالألف، كمادته في مثل ذلك، ثم حك بعض القارئين الألف وألحق ياء في الكاف ووضع ضمة على الحاء، ليكون الفعل مبنيًا

به على المذهب في الصحراء والنازل ، ولم يُفَرِّق في المذهب بين المنازل التي للناس^(١) مَرَّافِقُ في أن يَغْنَمُوها في بعض الحالات مستقبلَ القبلة أو مستدبرتها^(٢) ، والتي يكون فيها الذاهبُ لحاجته مُسْتَتِرًا ، فقال بالحديث جملةً ، كما سمعته جملةً .

٨١٨ - وكذلك ينبغي لمن سمع الحديث أن يقول به على عمومه ومجمله ، حتى يجد دلالةً يُفَرِّقُ بها فيه بينه^(٣) .

٨١٩ - قال الشافعي^(٤) : لما^(٥) حكى ابنُ عُمر أنه رأى النبي مستقبلًا بيت المقدس لحاجته ، وهو^(٦) إحدى القبليتين ، وإذا استقبله استدبر الكعبة - : أنكر على من يقول لا يستقبل القبلة ولا

للفصول ، وهو عبث لاداعي إليه ، بل هو خطأ . وفي س - « فسمع أبو أيوب مقالة النبي » .

(١) في ج « التي هي للناس » وزيادة « هي » من نسخة ابن جماعة ، وليست في الأصل .

(٢) كتبنا في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو الصواب ، لأن المراد أن هذه الكف قد

توضع مسجلة القبلة أو مستدبرتها ، ولم يفهم هذا بمنى فارسي الأصل ، غاؤل تقيده

ليجمله « مستغلي القبلة أو مستدبرها » وتصله لذلك واضح ، وبه طبعت في س .

(٣) كلمة « بينه » لم تذكر في النسخ المطبوعة ولا في نسخة ابن جماعة ، بل وضع فيها

علامة « س » في موضعها دلالة على صحة حذفها ، ولكنها ثابتة في الأصل ، ثم ضرب

بعض الناس عليها ، ثم أعيدت كتابتها بخط آخر ، وإثباتها هو الصحيح ، والضبط

فيها حائد على الحديث ، والمراد الأفراد الداخلة في الصوم أو في الجملة .

(٤) « قال الشافعي » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « ولما » والواو مكتوبة في الأصل بخط آخر بخلاف .

(٦) في س و ج وابن جماعة . « وهي » والكلمة في الأصل « وهو » ثم حاول بعضهم

تغييرها محاولة واضحة وكتب فوقها بخط جديد « هي » .

يَسْتَدِيرُهَا لِحَاجَةٍ^(١)، وَرَأَى أَنْ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْتَهِيَ^(٢) عَنْ أَمْرِ
فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ .

٨٢٠ - وَلَمْ يَسْمَعْ - فِيمَا يُرَى^(٣) - مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ

فِي الصَّحْرَاءِ ، فَيُفَرِّقَ بَيْنَ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ ، فَيَقُولَ بِالنَّهْيِ فِي الصَّحْرَاءِ
وَبِالرَّخْصَةِ فِي الْمَنَازِلِ ، فَيَكُونُ قَدْ قَالَ بِمَا سَمِعَ وَرَأَى ، وَفَرَّقَ بِالذِّلَالَةِ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ ، لِاقْتِرَاقِ^(٤) حَالِ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ .

٨٢١ - ^(٥) وَفِي هَذَا يَبَانُ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ شَيْئًا
قَبْلَهُ عَنْهُ وَقَالَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ حَيْثُ يَتَفَرَّقُ^(٦) لَمْ يَتَفَرَّقْ^(٧) بَيْنَ
مَا لَمْ يُعْرِفْ^(٨) إِلَّا بِذِلَالَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى الْفَرَقِ بَيْنَهُ .

(١) كُنَّا فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخ ، وَلَكِنْ طَابَتْ فِي الْأَصْلِ الصَّقَ بِأَخْرِ الْكَلِمَةِ هَاءً ،
لِقَرَأِ « لِحَاجَتِهِ » .

(٢) فِي ج « أَنْ لَا يَنْتَهِيَ » وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ .

(٣) « يَرَى » مَضْبُوتَةٌ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ أَوَّلِهَا ، وَفِي س « يَرَوِي » وَفِي ج « وَلَمْ يَسْمَعْ
فِيمَا يُرَى » وَكَلَامًا خَطَأً وَخَطَطٌ .

(٤) فِي س « عَلَى اقْتِرَاقٍ » وَفِي بَاقِي النُّسخ « وَعَلَى اقْتِرَاقٍ » وَكَانَ خَطَأً وَخَالَفَ لِلأَصْلِ ،
لَأَنَّهُ تَمْلِيلٌ لِلتَّفَرُّقِ بَيْنَ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ مِنْ ذَلِكَ . وَالْكَلِمَةُ
فِيهِ وَاحِدَةٌ « لِاقْتِرَاقٍ » وَحَاقِلُ بَعْضِ قَارِئِهِ جَعَلَ حَرْفِي اللَّامِ وَالْأَلِفِ أَفْهًا ، ثُمَّ كَتَبَ
بِجَوَارِهَا كَلِمَةً « عَلَى » مَحْشُورَةً فِي السُّطْرِ ، ثُمَّ أَحَادَ بِالْحَاشِيَةِ كِتَابَةً « عَلَى اقْتِرَاقٍ »
تَأْكِيدًا لِمَنْعِهِ الَّذِي أَخْطَأَ فِيهِ .

(٥) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي س « يَفْرُقُ » وَهُوَ خَطَأٌ وَخَالَفَ لِلأَصْلِ .

(٧) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ وَاضِحٌ مَفْهُومٌ ، وَلَكِنْ تَصَرَّفَ فِيهِ بَعْضُ الْقَارِئِينَ ، فَزَادَ
وَأَوَّاقِلَ « لَمْ » وَضَرَبَ عَلَى « يَفْرُقُ » وَكَتَبَ فَوْقَهَا « يَفْرُقُ » بِخَطِّ مُخَالَفِ لِحَطِّهِ ،
فَصَارَتْ « وَلَمْ يَفْرُقُ » وَبَنَى طَبِيعَتُهُ فِي س ، وَفِي س وَج « لَمْ يَفْرُقُ » بِدُونِ الْوَاوِ
وَهُوَ مُوَافِقٌ لِنَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ .

(٨) غَيْرَ بَعْضِ الْقَارِئِينَ حَرَفَ « لَمْ » بِحِطْلِهِ « لَا » بِدُونِ مَسْوُوعٍ ، وَبَنَى كَتَبَتْ فِي نَسْخَةِ
ابْنِ جَاعَةَ وَطَبِيعَتُهُ فِي س وَ س ، وَفِي ج « يَنْ مِنْ لَا يَفْرُقُ » وَهُوَ خَطَأٌ .

٨٢٢ - ولهذا أشباهه^(١) في الحديث ، اكتفينا بما ذكرنا منها مما لم نذكر^(٢).

(٣) وجه آخر من الاختلاف

٨٢٣ - أخبرنا ابن عيينة^(٤) عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٥) عن ابن عباس قال : أخبرني الصمصم بن جثامة^(٦) : « أنه سمع النبي ﷺ يسئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون^(٧) فيصأب^(٨) من نسائهم وذرائعهم ؟ فقال رسول الله : هم منهم » . وزاد عمرو بن دينار عن الزهري : « هم من آبائهم »^(٩) .

-
- (١) في النسخ المطبوعة « أشباه كثيرة » والزيادة ليست في الأصل .
 (٢) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ سمعاً » .
 (٣) في ج زيادة كلمة « باب » .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .
 (٥) في س « أخبرنا سفيان » وما هنا هو التي في الأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة زيادة « بن مسعود » وليست في الأصل .
 (٧) « الصمصم » بفتح الصاد وسكون العين للمهملتين ، و « جثامة » بفتح الجيم وتشديد التاء الثلاثة .
 (٨) في النهاية : « أى يصابون ليلاً ، وتبيت العنوة » : هو أن يقصد في الليل من غير أن يعلم ، فيؤخذ بقتة ، وهو اليأس .
 (٩) الحديث لسبه المجد بن تيمية في المنتقى لأحمد وأصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، وانظر نيل الأوطار (ج ٨ ص ٧٠) ورواية عمرو بن دينار في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٨ و ٧١) وهي في البخاري أيضاً في سياق حديث سفيان عن الزهري . وقال الحافظ في التلخيص (ج ٦ ص ١٠٣) إنه « يوم أن روى عمرو بن دينار عن الزهري هكذا بطريق الإرسال ، وبذلك جزم بعض المصنفين ، وليس كذلك » ، فقد أخرجه الإسماعيلي من طريق العباس بن يزيد حدثنا سفيان قال : كان عمرو يحدثنا قبل أن يقدم المدينة الزهري عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن الصمصم . قال سفيان : قدم علينا الزهري فسمعتة يمينه ويمينه ، فذكر الحديث » . ورواية الثاني هنا

٨٢٤ - أخبرنا ابن عيينة^(١) عن الزهري عن ابن كعب بن مالك^(٢) عن عمه : « أن النبي لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نعي عن قتل النساء والولدان^(٣) » .

٨٢٥ - قال : فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي « م منهم » لإحاطة لقتلهم ، وأن حديث ابن أبي الحقيق ناسخ له ، وقال : كان^(٤) الزهري إذا حدث حديث الصنبي بن جثامة أتبعه حديث ابن كعب .

تؤيد ما قاله الحافظ من أن الرواية موصولة من سفيان عن الزهري وعن سفيان عن عمرو بن دينار عن الزهري .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة « أخبرنا سفيان » .
- (٣) ابن كعب بن مالك يحتمل أن يكون عبد الله ، وأن يكون عبد الرحمن ، وكلاهما حجة ، وكلاهما روى عنه الزهري ، والإسناد صحيح بكل حال .
- (٤) هذه الرواية أشار إليها أبو داود في سنته بعد أن روى حديث الصنبي بن جثامة من طريق سفيان (ج ٣ ص ٧ - ٨) قال : « قال الزهري : ثم نعي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والولدان » . وهذه الإشارة ليست في شيء من الكتب الستة إلا في أبي داود ، ولم ير الحافظ ابن حجر إسنادها الذي في الرسالة هنا ، ولذلك خرجها في الفتح من طريق آخر ، قال (ج ٦ ص ١٠٣) : « وزاد الإسماعيلي في طريق جعفر الثريائي عن علي عن سفيان : وكان الزهري إذا حدث بهذا الحديث قال : وأخبرني ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نعي عن قتل النساء والصبيان » . وابن أبي الحقيق هو « أبو رافع سلام بن أبي الحقيق اليهودي » وكان من حزب الأحزاب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان تاجراً معهوراً بأرض الحجاز ، وانظر بقصة مقتله في سيرة ابن هشام (ص ٧١٤ - ٧١٦ طبعة أوربة) وفي البداية لابن كثير (١٣٧ - ١٤٠) .

- (٥) في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
- (٦) في س و ج « قال : وكان » بجمل واو المطبوع بعد « قال » وفي س « قال : وقد كان » وكل ذلك مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضا ، لأن الشافعي يحكي عن

٨٢٦ - قال الشافعي : وحديث الصنعب بن جثامة^(١) في مُمَرَّة النبي ، فإن كان في مُمرته الأولى فقد قيل : أمرُ ابنِ أبي الحقيق قبلها ، وقيل : في سنتها ، وإن كان في مُمرته الآخرة^(٢) فهو^(٣) بعد أمرِ ابنِ أبي الحقيق غير شك^(٤) ، والله أعلم .

٨٢٧ - ^(٥) ولم تَعْلَمَهُ - صلى الله عليه - رخص في قتل النساء والولدان ثم نعى عنه .

٨٢٨ - ومعنى^(٦) نبيه عندنا - والله أعلم - عن قتل النساء والولدان - : أن يقصد قَصْدَهُمْ^(٧) بقتل ، وهم يُعْرِفُونَ مُتَبَيِّنِينَ بِمَنْ أَمَرَ^(٨) بقتله منهم .

٨٢٩ - ومعنى قوله « هم منهم » أنهم يجمعون خَصَلَتَيْنِ : أن

سفيان أنه يرى النسخ وأنه قال كان الزهري الخ ، كأن سفيان يحتج لرأيه في النسخ بطريقة الزهري في التحديث بأحدهما بعد الآخر ، وهذا هو الصواب للوافق للأصل ولنسخة ابن جماعة ، وقد وضع عليها علامة الصحة في هذا الموضع ، ووافق أيضا ما نقلناه عن الحافظ عن رواية الإسماعيلي .

(١) « بن جثامة » لم يذكر في س وج وهو ثابت في الأصل .

(٢) في س « الأخيرة » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « فعي » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٤) في س « من غير شك » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في النسخ المطبوعة « وإعما معنى » وكلمة « إعما » ليست في الأصل .

(٧) « قصدهم » مضبوطة في الأصل بفتح الدال ، فتكون مفعولا ، وضبطت في نسخة ابن جماعة بالرفع ، فيكون الفعل قبلها مبنيًا للمفعول ، ولكنه مخالف للأصل .

(٨) « أمر » مضبوطة في الأصل بفتح الميم ، فيكون الفعل مبنيًا للفاعل ، وفي نسخة

ابن جماعة ضبطت بكسر الميم ، فيكون الفعل مبنيًا للمفعول ، وهو مخالف للأصل .

لَيْسَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ الَّذِي يُنْتَجُ بِهِ النَّجَاتُ^(١)، وَلَا حُكْمُ دَارِ الْإِيمَانِ الَّذِي يُنْتَجُ بِهِ الْإِفَارَةُ^(٢) عَلَى الدَّارِ.

٨٣٠ - وَإِذَا^(٣) أَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ الْبَيَاتَ^(٤) وَالْإِفَارَةَ^(٥) عَلَى الدَّارِ، فَأَخَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ غَارَيْنِ - : فَالْعِلْمُ يُحِيطُ أَنَّ الْبَيَاتَ وَالْإِفَارَةَ^(٦) إِذَا حَلَّ^(٧) بِالْحَلَالِ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ يَتَّوَعُّدُ أَوْ أَخَارَ مِنْ أَنْ يُصِيبَ النِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ، فَيَسْتَقْطِ الْمَأْتَمُ فِيهِمْ وَالْكَفَّارَةُ وَالْعَقْلُ وَالْقَوْدُ عَنْ مَنْ أَصَابَهُمْ، إِذْ^(٨) أُبِيحَ لَهُ أَنْ يُبَيِّتَ وَيُعِيرَ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ

٨٣١ - وَلَا يَكُونُ لَهُ قَتْلُهُمْ حَامِداً لَهُمْ مُتَمَيِّزِينَ عَارِفاً بِهِمْ .
٨٣٢ - فَإِنَّمَا^(٩) نَهَى عَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ : لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَلَفُوا كُفْرًا .
٨٤ فَيَعْتَمِلُوا بِهِ ، وَعَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ : لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى فِيهِنَّ لِقِتَالٍ ، وَأَنَّهُنَّ وَالْوِلْدَانُ يُتَخَوَّنُونَ^(١٠) فَيَكُونُونَ قُوَّةً لِأَهْلِ دِينِ اللَّهِ .

-
- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « بكل حال » وليست في الأصل ، ولكنها بحاجة بحاشية نسخ ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، ولا أدري من أين إثباتها ؟
(٢) في ب و ج في الموضعين « الفارة » وهو مخالف للأصل .
(٣) في ب « فإذا » وفي ج « وإذا » وكلاهما مخالف للأصل .
(٤) « البيات » بفتح الباء بوزن « سحب » قولاً واحداً ، ومع ذلك فقد ضبطت في نسخة ابن جماعة هنا وفيما يأتي بكسر الباء ، وهو خطأ لا وجه له .
(٥) هكذا كانت في الأصل ، ثم أصلحت بالكشط ، فجاءت « الفارة » وكتب بالحاشية : يخط مخالف لحظه « قال الشيخ : كله والفارة » ولا أدري من الشيخ ؟
(٦) في ج « أحل » وفي ب « حلأ » وكلاهما مخالف للأصل .
(٧) في النسخ المطبوعة « إذا » وهو مخالف للأصل .
(٨) في ب و ج « وإنما » وهو مخالف للأصل .
(٩) « يتخولون » يعني : يخشون خوفاً ، أي عبيداً وإماءاً وخدماً

- ٣٠١ -

٨٣٣ - ^(١) فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ : أَيْ هَذَا بغيره .

٨٣٤ - قيل : فيه ما اكتفى العالم به من غيره .

٨٣٥ - فَإِنْ قَالَ : أَفَتَجِدُ مَا تُشَدُّ بِهِ غَيْرَهُ وَتُشَبِّهُهُ ^(٢) مِنْ

كِتَابِ اللَّهِ ؟

٨٣٦ - قلتُ : نعم ، قال الله : ﴿ وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَقْتُلُوا

مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ، وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ

مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا ^(٣) ، فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ

وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ

وَيَنْتَهِمُ مِيثَاقُ فِدْيَةٍ مُسَلَّمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ

يَحْذِقْ صِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا

حَكِيمًا ^(٤) .

٨٣٧ - قال ^(٥) : فَأَوْجَبَ اللَّهُ بِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَاً الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ

رَقَبَةٍ ، وَفِي قَتْلِ ذِي الْمِيثَاقِ الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ ، إِذَا كَانَا مَعًا مَمْنُوعِي

الْدَّمِ بِالْإِيمَانِ وَالْعَهْدِ وَالْدَّارِ مَعًا ، فَكَانَ ^(٦) الْمُؤْمِنُ فِي الدَّارِ غَيْرِ

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في س و ج « فأين » وهو مخالف للأصل .

(٣) حكنا في الأصل بنقطتين وضمة فوق التاء ، وفي ابن جماعة والنسخ المطبوعة « ويشبهه » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة النساء (١٢) .

(٦) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « وكان » وهو مخالف للأصل .

- ٣٠٢ -

المنوعة وهو ممنوع بالإيمان ، فجعلت فيه الكفارة بإتلافه ، ولم
يُجمل^(١) فيه الدية ، وهو ممنوع بالدم بالإيمان ، فلما كان الولدان
والنساء من المشركين لا ممنوعين بإيمان ولا دار - : لم يكن فيهم
عقل ولا قود ولا دية ولا مأثم - إن شاء الله - ولا كفارة^(٢)

[في غُسل الجمعة^(٣)]

٨٣٨ - ^(٤) فقال : فأذكر وجوها من الأحاديث المختلفة
عند بعض الناس أيضاً .

٨٣٩ - فقلت : أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم^(٥) عن
عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال : « غُسل يوم
الجمعة واجب على كل محتلم^(٦) » .

٨٤٠ - ^(٧) أخبرنا^(٨) ابنُ عُيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه

(١) « تجمل » كتبت في الأصل بالناء وبالياء مآ .

(٢) هذا الباب من أول الفقرة (رقم ٨٢٣) إلى هنا كله الحازمي في التامخ والمفسوخ
(ص ١٧١ - ١٧٢) .

(٣) هذا العنوان ليس من الأصل ، زدناه من عندنا لإيضاحه وبياناً .

(٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) « سليم » بضم السين للهملزة وفتح اللام .

(٦) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥) ورواه الشافعي في اختلاف الحديث
(ص ١٧٨) ، ورواه أيضاً أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا الترمذي ، وانظر نيل
الأوطار (ج ١ ص ٢٩٣) وقد روى هناك في نسخته لإيهام جيباً ، لأن الترمذي لم يخرج
من حديث أبي سعيد .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في ب « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .

أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ ^(١) فَلْيَغْتَسِلْ » ^(٢) .

٨٤١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكَانَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ فِي « غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ » وَأَمْرُهُ بِالْغُسْلِ - : يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ : الظَّاهِرُ مِنْهُمَا أَنَّ وَاجِبٌ ، فَلَا تُجْزَى الطَّهَارَةُ لصلَاةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا بِالْغُسْلِ ، كَمَا لَا يَجْزَى فِي طَهَارَةِ الْجَنْبِ غَيْرُ الْغُسْلِ ، وَيَحْتَمِلُ وَاجِبٌ ^(٣) فِي الْاِخْتِيَارِ وَالْأَخْلَاقِ ^(٤) وَالنِّظَافَةِ .

٨٤٢ - ^(٥) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ ^(٦) قَالَ : « دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٧) وَهُمُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ ، فَقَالَ عُمَرُ : أَيَّتُ ^(٨) سَاعَةِ هَذِهِ ؟ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، انْقَلَبْتُ مِنَ الشُّوقِ ، فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ ، فَازِدْتُ عَلَى أَنْ تَوَضَّأْتُ ، فَقَالَ عُمَرُ :

(١) فِي س وَج « إِلَى الْجُمُعَةِ » وَحَرْفُ « إِلَى » لَيْسَ فِي الْأَصْلِ .

(٢) الْحَدِيثُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٧٨) ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ وَغَيْرُهُمْ ، وَانْظُرْ نَيْلَ الْأَوْطَارِ (ج ١ ص ٢٩٠) .

(٣) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « أَنَّهُ وَاجِبٌ » وَكَلِمَةُ « أَنَّهُ » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٤) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَكَرَّمَ الْأَخْلَاقَ » وَكَلِمَةُ « كَرَّمَ » زَادَهَا بَعْضُ الْفَارِسِيِّينَ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ ، فَضَرَبَ عَلَى الْوَاوِ ، ثُمَّ كَتَبَ « وَكَرَّمَ » وَهُوَ تَصَرُّفٌ غَيْرُ سَائِعٍ .

(٥) هُنَا فِي س وَج زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٦) فِي س « عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحُجَّةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْمَوْطَأِ وَاخْتِلَافِ الْحَدِيثِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ .

(٨) هَكَذَا رَسَمْتُ فِي الْأَصْلِ ، وَهُوَ الرِّسْمُ الْقَدِيمُ فِي مِثْلِهِ ، فَتَبَنَاهُ .

«الوضوء» أيضاً ، وقد علمت أن رسول الله كان يأمر بالفسل^(١) .

٨٤٣ - ^(٢) أخبرنا الثقة عن معمر^(٣) عن الزهري عن سالم عن أبيه : مثل^(٤) معنى حديث مالك ، وسمى الداخل يوم الجمعة بفيل فسل^(٥) - : «عثمان بن عفان» .

٨٤٤ - ^(٦) قال : فلما حفظ عمر عن رسول الله أنه كان يأمر بالفسل^(٧) ، وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله^(٨) بالفسل ، ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي بالفسل ، وعلم عثمان ذلك - : فلو ذهب

(١) في النسخ المطبوعة « والوضوء » وحرف الواو مزاد في الأصل بفيل خطه ، وهو ثابت في الموطأ وغيره ، ويجوز في «الوضوء» الرفع والتصب ، وإن كان التصب أرجح عندهم . وانظر شرح السيوطي على الموطأ في ذلك .

(٢) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤) ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ١٧٩) ، وهو هكذا فيها مرسل عن سالم ، لأن سالم بن عبد الله بن عمر لم يدرك عهد عمر ، وإنما رواه عن أبيه عبد الله بن عمر ، وقال ابن عبد البر : « كذا رواه أكثر رواة للموطأ عن مالك رسلاً » لم يقولوا : عن أبيه » ثم ذكر من رواه موصولاً عن مالك وعن الزهري ، وهو حديث صحيح ، رواه أحمد والبخاري ومسلم وغيرهما موصولاً عن ابن عمر . وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٤) وشرح السيوطي على الموطأ .

(٣) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في النسخ المطبوعة « عن مسمر بن راشد » والزيادة ليست في الأصل .

(٥) في س « بمثل » وهو مخالف للأصل .

(٦) قال السيوطي في شرح الموطأ : « والرجل المذكور سماء ابن وهب وابن القاسم في روايتهما للموطأ : عثمان بن عفان » قال ابن عبد البر : « ولا أعلم فيه خلافاً » .

وروى مسلم في صحيحه (١ ص ٢٣٢) من حديث أبي هريرة نحو : « ثم القصة » وسمى الداخل أيضاً « عثمان بن عفان » .

(٧) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٨) في س « بالفسل يوم الجمعة » والزيادة ليست في الأصل .

(٩) في س وج « من أمر النبي صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو التي في الأصل .

على متوهم^(١) أن عثمان لم يقد ذكره صر قبل الصلاة بنسبانه ،
فلما لم يترك عثمان الصلاة للفصل^(٢) ، ولما لم يأمره^(٣) صر بالخروج
٨٥ للفصل - : ذلك على أنهما قد علما أن أمر رسول الله بالفصل على
الاختيار ، لا على أن^(٤) لا يجزى غيره ، لأن صر لم يكن يدع أمره
بالفصل ، ولا عثمان ، إذ علما أنه ذا كرت ترك الفصل وأمر النبي
بالفصل - : إلا والفصل - كما وصفنا - على الاختيار .

٨٤٥ - قال^(٥) : وروى البصريون أن النبي قال : « من توضأ
يوم الجمعة فبها ونعمته^(٦) » ، ومن اغتسل بالفصل أفضل^(٧) .

(١) في - « على من توهم » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « ترك الفصل » وما هنا هو القى في الأصل ، وكذلك كانت
في نسخة ابن جماعة ، ثم أصحمت بمطها « الفصل » وكتبت كلمة « ترك » بمحايتها ،
وكتب بجوارها علامة الصحة ، وهو تصرف في الأصل غير سليم ، لأن الكلام بدونه
صحيح مفهوم .

(٣) في النسخ المطبوعة « ولم يأمره » بحذف « لما » وهي تاجئة في الأصل ونسخة ابن جماعة .
(٤) في « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .
(٦) هكذا رسمت في الأصل بالناء للربوطة فبيناه ، وطبع في النسخ الأخرى « ولست »
وقد تصرف بعضهم في الأصل فدل الناء لتكون مفتوحة .

(٧) هو من حديث سمرة بن جندب ، رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي ، وحسنه
الترمذي ، ورواه ابن ماجه من حديث جابر بن سمرة ، وانظر نيل الأوطار (ج ١
ص ٢٩٥) وقال الحافظ في التتبع (ج ٢ ص ٣٠٠ - ٣٠١) : « ولمنا الحديث
طرق ، أشهرها وأقواها رواية الحسن بن سمرة ، أخرجهما أصحاب السنن الثلاثة
وابن خزيمة وابن حبان ، وله علان : إحداهما : أنه من عننة الحسن ، والأخرى أنه
اختلف عليه فيه ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس ، والطبراني من حديث
عبد الرحمن بن سمرة ، والبزار من حديث أبي سعيد ، وابن عدى من حديث جابر ،
وكلاهما ضعيفة » .

- ٣٠٦ -

٨٤٦ - أخبرنا^(١) سفيان^(٢) عن يحيى^(٣) عن عمرة^(٤) عن عائشة
قالت : « كان الناسُ عمالاً أنفُسِهِمْ ، وكانوا^(٥) يَرُوخُونَ بِهَيْئَاتِهِمْ ،
فَقِيلَ لَهُمْ : لَوْ اغْتَسَلْتُمْ^(٦) » .

- (١) في « وأخبرنا » والواو ليست في الأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عينة » .
(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « بن سعيد » .
(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بنت عبد الرحمن » وهذه الزيادات ليست في الأصل .
(٥) في س وج « فكأنوا » وهو مخالف للأصل .
(٦) هنا بحاشية الأصل كلمة « بلغ » مرتين ، وأيضا « بلغ السباع في المجلس التاسع » وسمي
الجديد ، ابن محمد والجماعة .
والحديث رواه أحمد والشيخان وغيرهما ، وانظر نيل الأوطار (ج ١ ص ٢٩٥ -
٢٩٦) وفتح الباري (ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢) .

وقد سلك الشافعي - رضي الله عنه - في وجوب غسل الجمعة مسلك التأويل للنس
الصرح ، بدون سبب أو دليل ، ولم ينفرد بهذا ، فقد قل الزرقاني في شرح الموطن
(ج ١ ص ١٩٠) عن ابن عبد البر قال : « ليس للراد أنه واجب فرضا ، بل هو
مؤول ، أي واجب في السنة ، أو في الرواية ، أو في الأخلاق الجميلة ، كما تقول العرب
وجب حقه . ثم أخرج بسنده عن أنسب : أن مالكا سئل عن غسل يوم الجمعة ،
أوجب هو ؟ قال : هو حسن وليس بواجب . وأخرج عن ابن وهب : أن مالكا
سئل عن غسل يوم الجمعة ، أوجب هو ؟ قال : هو سنة ومعروف أقبل : إن
في الحديث واجب ؟ قال ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك . ونقل السيوطي
نحوه (ج ١ ص ١٢٥) وهذا التأويل ذهب إلى نحوه ابن عتية في كتاب تأويل
مختلف الحديث (ص ٢٥١) والخطابي في معالم السنن (ج ١ ص ١٠٦) وأبى ذلك
ابن دقيق العيد في شرح عمدة الأحكام (ج ٢ ص ١٠٩ - ١١١) وردّه أبلغ ردّه ،
وضعه أشد تضعيف ، في بحث قيس ، وكذلك ابن حزم في المحلى (ج ٢ ص ١٩)
والحق الذي ذهب إليه ، ونزاهه : أن غسل يوم الجمعة واجب حتم ، وأنه واجب
اليوم والاجتماع ، لا وجوب الطهارة للصلاة ، فمن تركه فقد قصر فيها وجب عليه ،
ولكن صلاته صحيحة إذا كان طاهرا ، وبهذا يجاب عما قاله الشافعي وغيره من أن عمر
وعثمان لو علم أن الأمر للوجوب لترك عثمان الصلاة للفصل ، ولأمره عمر بالخروج
لفصل ، ولم يكونا ليدما ذلك إلا وعندما أن الأمر للاختيار ، لأن موضع الخطأ في هذا
القول الظن بأن الوجوب يستدعي أن هذا الفصل شرط في صحة الصلاة ، ولا دليل
عليه ، بل الأدلة تنبّه ، فالوجوب ثابت ، والشرطية ليست ثابتة ، وبذلك تأخذ بالحديثين

التهى^(١) عن معنى دَلَّ عليه . حتى في حديث غيره

٨٤٧ - أخبرنا مالك عن أبي الزناد^(٢) ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله^(٣) قال : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه^(٤) »

٨٤٨ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي أنه قال : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه^(٥) »

٨٤٩ - قال الشافعي : فلم تأت عن رسول الله دلالة على أن نهيه عن أن يخطب^(٦) على خطبة أخيه على معنى دون معنى : -

عليهما ، ولا نرد أحدهما للآخر ولا نؤوله ، وأيضاً : فإن الأصل في الأمر أنه للوجوب ، ولا يصرف عنه إلى التنبؤ إلا بدليل ، وقد ورد الأمر بالنسب صريحاً ، ثم تأيد في معنى الوجوب ب ورود النص الصريح الصحيح بأن غسل يوم الجمعة واجب ، ومثل هذا الذي هو قطعي الدلالة ، والقي لا يحتمل التأويل - : لا يجوز أن يؤول لأدلة أخرى ، بل تؤول الأدلة الأخرى إن كان في ظاهرها المعارضة له ، وهذا بين لا يحتاج إلى بيان .

(١) هنا في س و ج زيادة كلمة « باب » .

(٢) في س « من » وهي في الأصل « في » ثم عت بها بعض قاريه ، فجعلها « من » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في ب « وعن محمد » بزيادة « عن » وليست في الأصل .

(٥) في ب « أن النبي » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٦) في النهاية : « تقول منه : خطب يخطب خطبة ، بالكسر . فهو خاطب ، والاسم منه الخطبة أيضاً ، فأما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام » . والمحدث في الموطأ (ج ٢ ص ٦١) ورواه أيضاً البخاري والنسائي كما في نيل الأوطار (ج ٦ ص ٢٣٥) .

(٧) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » بزيادة الواو .

(٨) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ٦١ - ٦٢) ورواه أيضاً أحمد والبخاري والنسائي ، كما في نيل الأوطار . والمحدثان رواهما الشافعي أيضاً في اختلاف الحديث عن مالك (ص ٢٩٦ - ٢٩٧) .

(٩) في النسخ المطبوعة زيادة « أحكم » وهي في الأصل بين السطرين بخط مخالف لحظه ، فذلك حذفهما .

كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ حَرَامًا أَنْ يُخَاطَبَ الرَّأْسُ عَلَى خِطْبَةٍ غَيْرِهِ مِنْ حِينَ
يَبْتَدِئُ^(١) إِلَى أَنْ يَدْعَهَا .

٨٥٠ - قَالَ^(٢) : وَكَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ « لَا يُخَاطَبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ
أَخِيهِ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا أَرَادَ بِهِ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ^(٣) ، وَلَمْ يَسْمَعْ
مَنْ حَدَّثَهُ السَّبَبَ الَّذِي لَهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ هَذَا ، فَأَدَّيَا^(٤) بَعْضَهُ دُونَ
بَعْضٍ ، أَوْ شَكَّا فِي بَعْضِهِ وَسَكَبَا تَمَّا شَكَّا فِيهِ^(٥) .

٨٥١ - فَيَكُونُ النَّبِيُّ^(٦) سَمِلَ عَنْ رَجُلٍ خَطَبَ أَمْرَأَةً قَرَصِيَّتَهُ
وَأَذِنَتْ فِي نِكَاحِهِ^(٧) ، فَخَطَبَهَا أَرْجَحُ عِنْدَهَا مِنْهُ ، فَرَجَعَتْ عَنِ الْأَوَّلِ
الَّذِي أَذِنَتْ فِي إِنْكَاحِهِ^(٨) ، فَتَنَى عَنْ خِطْبَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ

(١) فِي لِسَخَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَالنَّسْخِ لِلْمَطْبُوعَةِ « يَبْتَدِئُ الْخِطْبَةَ » وَكَلِمَةُ « الْخِطْبَةُ » لَيْسَتْ
فِي الْأَصْلِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى إِرَادَتِهَا وَإِضْلَاحِهَا .

(٢) فِي النَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٣) يَعْنِي أَرَادَ بِهِ شَيْئًا فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ ، لَمْ يَذْكُرْهُ الرَّاوِي ، وَهُوَ السُّؤَالُ . هَذَا الْكَلَامُ
وَاضِحٌ ظَاهِرٌ ، عَلَى خِلَافِ مَفْعُولٍ « أَرَادَ » . وَيُظْهَرُ أَنَّ قَارِئِي الْأَصْلِ لَمْ يَفْهَمُوا
الْمُرَادَ ، وَاضْطَرَبَ عَلَيْهِمْ مَعْنَى الْكَلَامِ ، فَزَادَ بَعْضُهُمْ بِخَطِّ جَدِيدٍ بَيْنَ السُّؤَالِ وَكَلِمَةِ « مِنْهُ »
سِدَّ كَلِمَةَ « جَوَابًا » ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى كَلِمَةِ « فِي » وَكَتَبَهَا بَيْنَ السُّؤَالِ وَكَلِمَةِ « مَعْنَى »
فَصَارَ السِّيَاقُ هَكَذَا : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا مِنْهُ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى فِي الْحَدِيثِ ، وَبِذَلِكَ
كَتَبَتْ لِسَخَةُ ابْنِ جَامِعٍ وَطَبِطَ النَّسْخُ الْمَطْبُوعَةُ ، وَهَذَا تَغْيِيرٌ لَا اسْتِجْزَاءَ ، وَإِنْ كَانَ
الْمَعْنَى عَلَيْهِ صَحِيحًا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ صَحِيحَ الْمَعْنَى أَيْضًا .

(٤) فِي ج « فَأَدَّيَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَلِلْمُرَادِ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ .

(٥) فِي النَّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ وَابْنِ جَامِعٍ زِيَادَةُ « مِنْهُ » وَهِيَ غَيْرُ ضَرْوَرِيَّةٍ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « النَّبِيِّ » لَمْ تَذْكُرْ فِي ج .

(٧) فِي س « إِنْكَاحِهِ » بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٨) فِي س « لِنِكَاحِهِ » بِحَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، وَهِيَ تَأْجِةٌ فِي الْأَصْلِ وَضُرِبَ
عَلَيْهَا بَعْضُ قَارِئِيهِ عَنْ غَيْرِ حُجَّةٍ .

- ٣٠٩ -

الحال ، وقد يكونُ أن تَرْجِعَ عن مَنْ أذنتُ في إنكاحه^(١) ، فلا يَنْكِحُهَا مَنْ رَجَعَتْ لَهُ^(٢) ، فيكونُ فَسَادًا^(٣) عليها وعلى خاطبها الذي أذنتُ في إنكاحه^(٤) .

٨٥٢ - ^(٥) فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : لِمَ صِرْتَ إِلَى أَنْ تَقُولَ : إِنَّ نَعْيَ

النَّبِيِّ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ - : عَلَى مَعْنَى دُونَ مَعْنَى ؟

٨٥٣ - فَبِالدَّلَالَةِ عَنْهُ^(٦) .

٨٥٤ - فَإِنْ قَالَ : فَأَيْنَ هِيَ ؟

٨٥٦ - قِيلَ لَهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ يَزِيدَ مَوْلَى الْأَسْوَدِ بْنِ سَفْيَانَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ : « أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ، فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ أَنْ تَعْتَدَ فِي

(١) في س و ج « نكاحه » والحال التي قبلها .

(٢) في س « إليه » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س « فيكون هنا فساداً » وفي س و ج ونسخة ابن جماعة « يكون هنا

فساداً » . وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم زاد بعض الكتابين كلمة « هنا » بين السطور ، وزاد ألفا بين النون والفاء ، ومخالفة ذلك لخط الأصل واضحة .

(٤) حكنا الأصل ، ثم زاد بعضهم كلمة « له » بعد « أذنت » لأنها في آخر السطر ، ثم

ضرب على حرفي « حه » وكتب فوقهما « حها » لقرأ الكلمة « إنكاحها » وبهذا التفسير طبعت في س و ج ، وفي س كالأصل ولكن بزيادة « له » وكذلك

في نسخة ابن جماعة ، وكتب في حاشيتها « إنكاحها » وعليها علامة نسخة .

(٥) هنا في س زيادة « قال الشافعي » .

(٦) هنا جواب سؤال القائل ، وزيد في أوله في النسخ للطبوعة كلمة « قلت » . وليست

في الأصل . وسيج بعضهم فثبت في الأصل بالفاء الفاء لتكون « بالدلالة » وبذلك أضاع جواب السؤال ؛

(٧) في س زيادة « بن أبي » وليست في الأصل ، والحديث في اللوطا (ج ٢ ص ٩٨ -

٩٩) مطول ، واخصره الشافعي هنا ، وكذلك فعل في اختلاف الحديث (ص ٢٩٧) .

يَبْتَ ابنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَقَالَ : إِذَا حَلَلْتُ فَأَذِينِي ^(١) ، قَالَتْ : قَلْبًا
حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سَفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَانِي ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ جَانِبِهِ ^(٢) ، وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ
فَضُمَّلُوكَ لَا مَالَ لَهُ ، إِنَّكِجِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ، قَالَتْ فَكِرِهْتُهُ ،
٨٦ فَقَالَ : إِنَّكِجِي أُسَامَةَ ، فَكَرِهْتُهُ ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا ^(٣) ،
وَاغْتَبَطْتُ بِهِ ^(٤) .

٨٥٦ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فِيهِذَا ^(٥) قُلْنَا .

٨٥٧ — وَذَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ فِي خِطْبَتِهِ فَاطِمَةَ عَلَى أُسَامَةَ بَعْدَ
إِعْلَامِهَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّ مَعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَاهَا . : عَلَى أَمْرَيْنِ :

٨٥٨ — أَحَدُهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ يَتْلُمُ أَنَّهُمَا لَا يَخْطُبَانِيهَا إِلَّا وَخِطْبَتُهُ
أَحَدُهُمَا بَعْدَ خِطْبَةِ الْآخَرِ ، فَلَمَّا لَمْ يَنْهَاهَا ^(٦) وَلَمْ يَقُلْ لَهَا مَا كَانَ لَوَاحِدٍ

(١) أَيْ أَعْلَنِي .

(٢) فِي مَنَاهِ قَوْلَانِ مَعْبُورَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ كَثِيرُ الْأَسْفَارِ ، وَالْآخَرُ : أَنَّهُ كَثِيرُ الضَّرْبِ

لِلنِّسَاءِ ، وَالتَّوَرَى رَجَعَ هُنَا الْأَخِيرُ لَوُرُودِهِ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ « فَرَجَلُ ضَرَّابٍ » .

(٣) فِي لِسْنَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَالنَّسَخِ لِلطَّبِيعَةِ « خَيْرًا كَثِيرًا » وَالزَّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ،

وَلَا فِي اللَّوْطَاءِ ، وَلَا فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ .

(٤) الْإِغْبَاطُ : الْفَرَحُ بِالنِّسَةِ . وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحَدُ وَأَصْحَابُ الْكُتُبِ السَّنَةَ إِلَّا الْبُخَارِيُّ ،

كَانَ فِي نِيلِ الْأَوْطَازِ (ج ٦ ص ٢٣٧) .

(٥) فِي « وَهْنًا » وَهُوَ عَنَافٍ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي لِسْنَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَالنَّسَخِ لِلطَّبِيعَةِ « لَمْ يَنْهَاهَا » وَالتَّى فِي الْأَصْلِ « لَمْ يَنْهَاهَا » ثُمَّ

أَلْصَقَ بِضَرْفِهِ حَرْفَ اللَّيْمِ فِي طَرَفِ الْأَلْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَاءِ ، وَإِنَّمَا قِيلَ هُنَا كَاعِلُهُ

لِأَنَّهُ ظَنُّ أَنَّ التَّى لَا يَكُونُ لِفَاطِمَةَ فِي هُنَا ، وَإِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاطِلِينَ : مَعَاوِيَةُ وَأَبُو جَهْمٍ ،

وَهُوَ فَعْمٌ خَطِيئٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ هُنَا لِلرَّادِ لَكَانَ التَّى لَتَأَخَّرَ مِنْهَا ، لِأَنَّهَا جَمِيعٌ ،

وَإِنَّمَا لِلرَّادِ : لِمَا لَمْ يَنْهَ فَاطِمَةَ عَنْ هُنَا السَّلَامِ ، وَهُوَ قَبُولُ خُطْبَةِ الْآخَرِ بَعْدَ الْأَوَّلِ

ثُمَّ أَوْجَهَ بِجَوْلِهِ « وَلَمْ يَلْ لَهَا » الْخ ، وَفِيهِ خُطْبَانِهَا بِالْكَافِ ، فَالْإِسْبَاقُ كُلُّهُ فِي شَأْنِ

مَا تَخَاطَبَ بِهِ هُمَا .

أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك ، وخطبها على أسامة بن زيد
بعد خطبتها - : فاستدلنا^(١) على أنها لم ترضى^(٢) ، ولو رضيت واحدا
منهما أمرها أن تزوج من رضى ، وأن إخبارها إياه بمن خطبها
إنما كان إخباراً عما^(٣) لم تأذن فيه ، ولعلها استشارة له ، ولا يكون^(٤)
أن تستشيريه وقد أذنت بأحدهما^(٥) .

٨٥٩ - فلما خطبها على أسامة استدلنا على أن الحال^(٦) التي
خطبها فيها غير الحال التي نعى عن خطبتها فيها ، ولم تكن حال
تفرق^(٧) بين خطبتها حتى يحل بعضها ويحرم بعضها - : إلا إذا أذنت
لولي أن يزوجه ، فكان لزوجه - إن زوجها الولي - أن يلزمها
التزويج ، وكان عليه أن يلزمه ، وحلت له ، فأما قبل ذلك فالحال واحدة
ليس^(٨) لوليها أن يزوجه حتى تأذن^(٩) ، فركونها وغير كونها سواء .

(١) في - « استدلنا » بدون الفاء ، وهو الظاهر ، والفاء تاجية في الأصل ، وإن كان

يجوز للأنباء أن تكون مزادة ملصقة بالالف ، ولكن لا يستطيع ترجيح ذلك .

(٢) في النسخ المطبوعة « لم ترض » على الجادة ، ولكنها واضحة في الأصل بإثبات حرف

اللام ، بل هي مكتوبة بالالف هكذا « لم ترنا » وإثبات حرف اللام في مثل جاز ،

كما أصرنا إليه فيما مضى في الحاشية (رقم ٤ ص ٢٧٥) وقد ذكر ابن مالك شواهد

لهذا كثيرة في صرح شواهد التوضيح (ص ١٣) وما بعدها .

(٣) في س و ج « ممن » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « لها » وهي مكتوبة بين السطور في الأصل بخط آخر .

(٥) في س و ج « لأحدهما » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « الحالة » وهو مخالف للأصل .

(٧) الأصل في « الحال » التأنيث ، والتي في الأصل « تكن » بدون قط ، و « هرق »

بالفاء ، قد استعملها على التأنيث ، فلذلك كتبنا « تكن » بالفاء أيضاً ، واضطربت

النسخ المطبوعة في الفعلين ، بين تأنيث وتذكير .

(٨) في النسخ المطبوعة « وليس » والواو مزادة في الأصل بخط غير خطه .

(٩) في ج « يأذن » وهو خطأ ، إذ المراد إقناعها .

٨٦٠ - فإن قال قائل: فإنها راكنة^(١) مخالفة لحالها

غير راكنة؟

٨٦١ - فكذلك هي لو خطبت فشتت الخاطب وترغبت

عنه^(٢) ثم ماد عليها بالخطبة فلم تشتمه ولم تظهر ترغبا^(٣) ولم تر كن: -

كانت^(٤) حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمته فيها ، وكانت في هذه الحال أقرب إلى الرضا ، ثم تنتقل حالاتها ، لأنها^(٥)

قبل الركون إلى متأول^(٦) ، بعضها أقرب إلى الركون من بعض .

(١) قوله « راكنة » منصوب على الحال من الضمير في « قاتها » و « مخالفة » خبر « إن » وهو واضح ، وضبط « راكنة » في نسخة ابن جماعة بالرفع ، وهو لمن ظاهر .

(٢) قل « ترغبت » ومصدره الآن « الترغيب » في طرف ، لم أجده في كتب

اللسان ، وهو تصرف قياسي ، والغالبى لنته حجة .

(٣) في النسخ المطبوعة « ترغبا عنه » وكلمة « عنه » ليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحرمة ومكتوب فوق كلمة « ترغبا » علامة الصحة أي صحة حذف « عنه » .

(٤) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « فكانت » والقاء لم تذكر في الأصل ، ولا ضرورة لها بل للمني بدونها أوضح .

(٥) كلمة « لأنها » تاجية في الأصل ، ثم ضرب عليها بعض قارئيه خطأ بغير حجة ، وسيأتي وجه خطئه .

(٦) حكنا في الأصل « متأول » وضبط بكسرتين تحت اللام ، ثم تصرف بعض قارئيه

في الواو ليصلها زائياً ، لقرأ « منازل » ونسى قطعي التاء وكسرتي اللام ، إذ لو كانت كما صنع لحقت بالفتحة على اللع من الصرف . وبهذا التغير كتبت في نسخة ابن جماعة وطبعت النسخ المطبوعة . ومرة هذا كله إلى عدم فهم السياق ، فإن الثاني يريد أن حالات المرأة تختلف في قبول الخاطب وعدم قبوله ، وبسبب حالاتها أقرب إلى الركون

من بعض ، وأنها إلى متأول قبل الركون ، أي لها مندوحة فيما يختاره قبل أن تصرح

بالرضا والقبول ، وهذا هو المراد بقوله « متأول » ، والضمير في قوله « بعضها أقرب

الركون من بعض » يرجع إلى حالاتها المذكورة ، ولما لم يسمهم فلو السكتاب هذا للمني ، فعبوا الكلمة إلى « منازل » ليمود إليها الضمير في قوله « بعضها » وحذفوا

كلمة « لأنها » ، على ما فهموا ، وهو خطأ صرف لاسي له .

- ٣١٣ -

٨٦٢ - ولا يصح^(١) فيه معنى بحال - والله أعلم - إلا ما وصفت :
من أنه نهي عن الخطبة بعد^(٢) إذنها للولي بالتزويج ، حتى يصير أمر
الولي جائزاً ، فأما ما لم يحز أمر الولي فأول حالها وآخرها^(٣) سواء ،
والله أعلم^(٤) .

(٥) النهي عن معنى أوضح من معنى قبله

٨٦٣ - أخبرنا مالك^(٦) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله
قال : « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ،
إلا بيع الخيار^(٧) » .

(١) في النسخ للطبوعة « فلا يصلح » وهو مخالف للأصل ، وكذلك في نسخة ابن جماعة
ولكن كتب بحاشيتها كلمة « يصح » وعليها علامة نسخة ، وما هنا هو الصواب
للاطلاع للأصل .

(٢) في « من بعد » وكلمة « من » ليست في الأصل .

(٣) مكنا في الأصل وجميع النسخ ، ولكن ثبت بالأصل ثابت لجل الكلمة « وآخره »
وهو تصرف غير جاز ، ولا داعي له .

(٤) مكنا قال الشافعي ، وهو يريد به الرد على مالك ، وفي الموطأ بعد رواية حديثي
أبي هريرة وابن عمر : « قال مالك : وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيما
نرى والله أعلم - : لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه : أن يخطب الرجل المرأة فتركن
إليه ، ويتفقان على صداق واحد معلوم ، وقد تراخيا ، فهي تشترط عليه لنفسها .
فتلك التي نهي أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه ، ولم يمن بذلك إذا خطب الرجل
المرأة فلم يوافقها أمره ولم تتركه إليه أن لا يخاطبها أحد فهذا باب فساد يدخل على الناس .
وانظر اختلاف الحديث للشافعي (ص ٢٩٦ - ٣٠١) فقد أطلت هناك في الرد
على مالك بأكثر مما قال هنا وأوضح .

وهنا بحاشية الأصل مائة « بلغت الحسن بن علي الأموي » .

(٥) هنا في « ن » زيادة كلمة « باب » وليست في الأصل .

(٦) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٧) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٦١) ورواه الشافعي أيضا عن مالك ، في الأم

- ٣١٤ -

٨٦٤ - (١) أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه » .
 ٨٦٥ - قال الشافعي : وهذا (٢) معنى يُسَيَّن أن رسول الله قال :
 « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا » وأن نهيته عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه : إنما هو إذا تبايعا قبل أن يتفرقا عن (٣) مقامهما الذي تبايعا فيه .

٨٦٦ - وذلك أنهما لا يكونان مُتَبَايَعَيْنِ حتى يَعْقِدَا البيع معا ، فلو كان البيع إذا عقدها لزم كل واحد منهما - : ماضراً البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها ، وقد تم بيعه لسلعته ، ولكنه لما كان لهما الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوباً بعشرة دنانير فجاءه (٤) آخر فأعطاه مثله بتسعة دنانير - : أشبه أن يفسخ البيع ، إذا كان له الخيار (٥) قبل أن يفارقه ، ولعله يفسخه ثم لا يقيم

(ج ٣ ص ٣) وفي كتاب اختلاف مالك والشافعي (في الأم ج ٧ ص ٢٠٤) ورواه أيضا أحمد وأصحاب الكتب الستة ، انظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٨٩ - ٢٩٤) وعون للعبود (ج ٣ ص ٢٨٧ - ٢٨٨) .

(١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) الحديث رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي هريرة ، ورواه أيضاً بنحوه من حديث ابن عمر ، وانظر نيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٣) في س « فهنا » وهو مخالف للأصل .
 (٤) في س و ج « من » وهو مخالف للأصل .
 (٥) في س « فجاء » بنون الضمير ، وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س و ج « الخيار » بالتقديم والتأخير ، وفي نسخة ابن جماعة كذلك أيضا ، ولكن كتب فوق كل منهما بالجررة حرف «م» علامة على أن الصواب تقديم للتأخر وتأخير التقديم ، ليعود كما في الأصل . وهذا اصطلاح قديم معروف عند أهل العلم .

- ٣١٥ -

البيع بينه وبين يبيعه الآخر^(١)، فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري، أو على أحدهما .

٨٦٧ - فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه، لوجه له غير ذلك .

٨٦٨ - ألا ترى أنه لو باعه ثوباً بعشرة دنانير، فلزمه البيع قبل أن يتفرقاً من مقاميهما ذلك، ثم باعه آخر خيراً منه بدينار - : لم يقصر البائع الأول، لأنه قد لزمه^(٢) عشرة دنانير لا يستطيع فسخها ١٩

٨٦٩ - قال^(٣) : وقد روى عن النبي أنه قال : « لا يسوم أحدكم على سؤم أخيه »، فإن كان ثابتاً، ولست أحفظه ثابتاً^(٤) - : فهو مثل « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه »، لا يسوم على سؤميه^(٥) إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع، حتى لو بيع^(٦) لزمه .

(١) « البيع » بفتح الباء الموحدة وتشديد الياء النجدة للكسورة : البائع والمشتري والساوم .

(٢) في - « لزمه له » وزيادة « له » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٣) كلمة « قال » لم تذكر في سائر النسخ وهي ثابتة في الأصل .

(٤) يل هو ثابت صحيح ، قد رواه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة . انظر نيل الأوطار (٥ : ٢٦٨ - ٢٧١) .

(٥) في - و ج « ولا يسوم على سؤم أخيه » وكذلك في س ولكن بحذف واو السطف ، وكذا مخالف للأصل .

(٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « حتى لو لم يبيع » وهو خطأ ومخالف للأصل ، وقد حاول بعض القارئ تفسير الأصل ، فكتب كلمة « لم » بمشقة وزاد هـ تحت باء « يبيع » ولكنه نسي هـ على الياء بجوار العين واضحين .

- ٣١٦ -

٨٧٠ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : مَا دَلٌّ عَلَى ذَاكَ؟

٨٧١ - ^(١) فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ بِأَعْيُنِ يَزِيدَ ^(٢)، وَيَنْتَعُ مَنْ يَزِيدُ
سَوْمٌ رَجُلٍ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، وَلَكِنْ الْبَائِعُ لَمْ يَرْضَ السَّوْمَ الْأَوَّلَ
حَتَّى طَلَبَ الزِّيَادَةَ .

^(٣) النَّهْيُ عَنْ مَعْنَى يُشَبِّهِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي شَيْءٍ

وَيُفَارِقُهُ فِي شَيْءٍ غَيْرِهِ

٨٧٢ - ^(٤) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ الْأَعْرَجِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَعَيَّنَ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْمَصْرِ حَتَّى
تَقْرُبَ الشَّمْسُ ، وَعَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ^(٥) » .
٨٧٣ - ^(٦) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ :

(١) هنا في النسخ الأخرى كلها زيادة « قيل له » وليست في الأصل . وقوله « فأتى »

رسول الله « الخ هو جواب السؤال .

(٢) في ب « من يزيد » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في س و ج زيادة كلمة « باب » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٥) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الشافعي أيضاً عن مالك ، في اختلاف

الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠) ورواه أيضاً البخاري

ومسلم وغيرهما ، وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ١ ص ٣٩٧) ونيل الأوطار

(ج ٣ ص ١٠٦) .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

« لَا يَتَحَرَّى » أَحَدُكُمْ بِصَلَاتِهِ ^(١) عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا .

٨٧٤ — ^(٢) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَائِجِيِّ ^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ

(١) هكنا هو في الأصل بصورة المرفوع ، وكتب فيه « لا يصحرا » بالألف ، على طاقته في كتابة مثل ذلك . وفي س - ولسنة ابن جماعة « لا يصحرا » وهو مخالف للأصل ، وقد اختلفت نسخ للموطأ فيه . والظاهر أن النسخة التي شرح عليها السيوطي كالأصل هنا ، والتي شرح عليها الزرقاني بحذف الياء ، وقال : « هكنا بلا ياء عند أكثر رواة للموطأ ، على أن [لا] نافية ، وفي رواية التنيسي والنيابجوري [لا يصحري] بالياء على أن [لا] نافية » . والثابت في النسخة البوينية من البخاري — وهي أصح النسخ ضبطا وإثباتا — « لا يصحري » بالياء أيضا (ج ١ ص ١٢١) وكذلك في اختلاف الحديث ، وقد عملوا لتأويل ذلك كما فهمت ، بجعل [لا] نافية ، كما فعل الزرقاني ، وكما قل الحافظ ابن حجر في الفتح عن النجاشي وعن الطبري (ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠) . وقال الحافظ العراقي في طرح التتريب (ج ٢ ص ١٨٢) : « كذا وقع في الموطأ والمصحيح [لا يصحرا] بأبواب الألف ، وكان الوجه حذفها ، ليكون ذلك علامة جزمه ، ولكن الأبواب إشباع ، فهو على حذف قوله تعالى (لأنه من يحق ويصبر) فيمن قرأ بأبواب الياء » . وانظر أيضا شرح شواهد التوضيح لابن مالك (ص ١١ - ١٥) .

(٢) كذا في الأصل وسائر النسخ « بصلاته » واقتى في الموطأ والبخاري واختلاف الحديث وغيرهما بلحا « فَيُصَلِّي » . فيظهر أن الشافعي رواه هنا بالياء .

(٣) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٢١) ورواه الشافعي عن مالك ، في اختلاف الحديث (ص ١٢٥) وفي الأم (ج ١ ص ١٣٠) ورواه البخاري ومسلم وغيرهما أيضا . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ١ ص ٣٩٦ - ٣٩٧) .

(٤) « الصنائجي » بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الباء للوحدة ثم جاء مهملة ، نسبة إلى « صنائج » بطن من مراد ، كما قال الزرقاني في شرح الموطأ (ج ١ ص ٣٩٥) . وقد اضطربت أقوالهم في الصنائجي هنا اضطرابا غريبا ، لأن عتدم راويين آخرين يشتبهان به ، أحدهما « أبو عبد الله عبد الرحمن بن عتبة — بالتصغير الصنائجي » ، والآخر « الصنائج بن الأعسر الأحمسي » فقد ظنوا أن الصنائجي الراوي هنا هو أحد هذين ، وأن ماسكا أو بعض الرواة عنه أخطأ في اسمه ، ولذلك قال الترمذي في [باب ماجاء في فضل الطهور] بعد أن ذكر أن في الباب عن الصنائجي ، قال : « والصنائجي الذي روى عن أبي بكر الصديق ليس له سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

واسمه عبد الرحمن بن عسيلة ، ويكنى أبا عبد الله ، رحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقبض النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الطريق ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
أحاديث » (ج ١ ص ٨ من شرحنا عليه) .

وقال أيضا في [باب ناجاه في كراهية الصلاة بعد الصبر وبعد الفجر] فيمن ذكر
أحاديثهم في الباب : « الصنابحي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم » (ج ١ ص ٣٤٤) .
وهل الحافظ ابن حجر في التهذيب (ج ٦ ص ٩١) عن الترمذي قال : « سألت
عبد بن إسحاق عنه ؟ قال : وم فيه مالك ، وهو أبو عبد الله ، واسمه عبد الرحمن
بن عسيلة ، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم » . وكذلك هل البيهقي في السنن
الكبرى عن البخاري (ج ١ ص ٨١-٨٢) ، وهل نحوه أيضا عن يحيى بن معين .
وقال البيهقي أيضا في هذا الحديث (ج ٢ ص ٤٥٤) : « كذلك رواه مالك بن أنس ،
ورواه معمر بن راشد عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي . قال
أبو عيسى الترمذي : الصحيح رواية معمر ، وهو أبو عبد الله الصنابحي ، واسمه
عبد الرحمن بن عسيلة » . وهل ابن حجر في التهذيب (ج ٦ ص ٢٢٩) عن يعقوب
بن شبة قال : « هؤلاء الصنابحيون الذين يروى عنهم في الصد ستة ، وإنما هما اثنان
قط : الصنابحي الأحمسي ، وهو الصنابح الأحمسي ، هذان واحد ، من قال فيه [الصنابحي]
فقط خطأ ، وهو الذي يروى عنه الكوفيون ، والثاني : عبد الرحمن بن عسيلة ،
كنيته أبو عبد الله ، لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ، بل أرسل عنه ، روى عن
أبي بكر وغيره ، فمن قال [عن عبد الرحمن الصنابحي] فقد أصاب اسمه ، ومن قال
[عن أبي عبد الله الصنابحي] فقد أصاب كنيته ، وهو رجل واحد ، ومن قال
[عن أبي عبد الرحمن] فقد أخطأ ، قلب اسمه فجعله كنيته ، ومن قال [عن عبد الله
الصنابحي] فقد أخطأ قلب كنيته فجعلها اسمه . هذا قول علي بن المديني ومن تابعه ، وهو
الصواب عندى » .

وقد قدم ابن عبد البر في ذلك ، فبا هله عنه السيوطي في شرح الموطأ في موضعين
(ج ١ ص ٥٢ و ٢٢٠) قال في الأول : « قال ابن عبد البر : سئل ابن معين عن
أحاديث الصنابحي عن النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : رسالة ، ليس له حجة ، وإنما
هو من كبار التابعين ، وليس هو [عبد الله] ، وإنما هو [أبو عبد الله] واسمه
عبد الرحمن بن عسيلة » . وقال في الموضع الثاني ، وهو شرح الحديث الذي هنا :
« قال ابن عبد البر : هكذا قال جمهور الرواة عن مالك ، وقالت طائفة ، منهم مطرف
وإسحق بن عيسى الطباع : [عن عطاء عن أبي عبد الله الصنابحي] قال : وهو الصواب
وهو عبد الرحمن بن عسيلة ، تابعي ثقة ، ليست له حجة . قال : وروى زهير بن محمد
هذا الحديث عن زيد بن أسلم عن عطاء عن عبد الله الصنابحي قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وهو خطأ ، والصنابحي لم يلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وزهير ، لا يصح بحديثه » .

هنا قولهم ، وكله عندى خطأ ، انجلطت عليهم الروايات والأسماء واشتبهت ، بل
ثم ثلاثة ، لاثنتان : «الصناج بن الأصغر الأحسى» صحابي ، و«أبو عبدالله عبدالرحمن
بن عسيلة الصناجعي» تابعي ، والثالث : «عبد الله الصناجعي» صحابي مع النبي صلى الله
عليه وسلم ، ولم يخطئ فيه مالك ، ولم يخطئ زهير بن محمد في روايته قول عبد الله
الصناجعي «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم» ، وزهير ثقة ، والطن في ليس
قائما ، وانظر كلامنا عليه في شرحنا على الترمذي (ج ٢ ص ٩١ - ٩٢) ومع ذلك
فإن زهيراً لم يتردد بهذا التصريح بسماع عبد الله الصناجعي من النبي صلى الله عليه وسلم ،
قد صرح به مالك أيضاً ، فله الحفاظ في الإصابة (ج ٤ ص ١٤٥) قال : «وكذا
أخرجه البارقي في غرائب مالك من طريق إسماعيل بن أبي الحرث ، وابن منده
من طريق إسماعيل السائي : كلاهما عن مالك وزهير بن محمد قالا : حدثنا زيد بن أسلم
بهنا ، قال ابن منده : رواه محمد بن جعفر بن أبي كثير وخارجه بن مصعب بن زيد .
وأقوى من هذا كله أن ابن سعد ترجم في الطبقات «تسمية من نزل الشام من
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم» فذكر تراجمهم (ج ٧ ص ٢١١ - ١٥١)
ثم ترجم عقبة «الطبة الأولى من أهل الشام بعد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم»
فذكر الصناجعي هذا في الصحابة الذين نزلوا الشام فقال (ج ٧ ص ٢١٢) :
«عبد الله الصناجعي . أخبرنا سويد بن سعيد قال حدثنا حص بن مسيرة عن زيد
بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : سمعت عبد الله الصناجعي يقول : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول : إن الشمس تطلع من قرن شيطان ، فإذا طلعت فارقتها ،
فإذا ارتفعت فارقتها ، وفارقتها حين تستوي ، فإذا نزلت للغروب فارقتها ، وإذا غربت
فارقتها ، فلا تصلوا هذه الساعات الثلاث» .
فهنا جزم من ابن سعد بأنه صحابي ، ورواية بإسناد صحيح أنه سمع من النبي صلى الله
عليه وسلم ، كرواية زهير بن محمد .

ثم هذا الصناجعي له حديثان ، هذا الحديث انتهى هنا ، وحديث آخر في فضل
الوضوء ، رواه مالك في الموطأ بهذا الإسناد (ج ١ ص ٥٢ - ٥٣) ومالك الحكم
والحجة في حديث أهل المدينة وروايتهم ، وقد تأييده غيره في حديث الباب ، فلا يحكم
بخطئه إلا بدليل قاطع ، إذ هو الحجة على غيره .

وبعد كتابة ما تقدم وجدت بحاشية الأم (ج ١ ص ١٣٠) عن السراج البقي
قال : «حديث الصناجعي هذا هو في الموطأ روايتا من طريق يحيى بن يحيى . وأخرجه
الثاني من حديث تقيبة عن مالك كذلك ، وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق
شيخه إسحق بن منصور الكوسج عن عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصناجعي ، كذا وقع في كتاب ابن ماجه [عن أبي
عبد الله] . واعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكا إلى أنه وقع له خلل

- ٣٢٠ -

وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ^(١) ، فَإِذَا لَزَقَتْ قَارِقَهَا ، ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ قَارِقَهَا ،
فَإِذَا زَالَتْ قَارِقَهَا ، ثُمَّ إِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارِقَهَا ، فَإِذَا غَرُبَتْ قَارِقَهَا .
وَنَعَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ السَّاعَاتِ^(٢) .

٨٧٥ - ^(٣) فَاحْتَمَلَ النَّعْيُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ^(٤) عَنْ الصَّلَاةِ فِي

هَذِهِ السَّاعَاتِ مَعْنِيْن :

٨٧٦ - أَحَدُهُمَا : وَهُوَ أَشْهُمَا - : أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ كُلُّهَا ،

وَاجِبُهَا الْقِيَّ نَبِيٍّ وَزَيْمٍ عَنْهُ ، وَمَا لَزِمَ بَوَاجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ مِنْهَا - :
تُحَرِّمًا فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ ، لَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهَا ، وَلَوْ صَلَّى لَمْ
يُؤَدِّ^(٥) ذَلِكَ عَنْهُ مَا لَزِمَهُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَمَا يَكُونُ مَنْ قَدَّمَ صَلَاةً^(٦)
قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا لَمْ تُجْزِ^(٧) عَنْهُ .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ . بِاعْتِبَارِ اعْتِدَادِهِمْ أَنَّ الصَّنَابِغِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَصِيلَةَ
أَبُو عِيَادَةَ ، وَإِنَّمَا سَجِبَ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا ،
بَلْ هَذَا صَحَابِي غَيْرُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَصِيلَةَ ، وَغَيْرُ الصَّنَابِغِيِّ بْنِ الْأَعْمَرِ الْأَعْمَسِيِّ ، وَقَدْ
يَبْتَدِئُ ذَلِكَ بِأَنَّا شَافِيَا فِي تَصْنِيفِ لَطِيفٍ ، مِمِّتَهُ [الطَّرِيقَةُ الْوَاضِعَةُ فِي تَبْيِينِ الصَّنَابِغَةِ] ،
فَلْيَنْظُرْ مَا فِيهِ قَاتَهُ عَيْسٌ .

وَهَذَا يَوَاقِفُ مَارْجِعَتَهُ ، فَالْمُجَدِّدَةُ عَلَى التَّوْفِيقِ ،

(١) انظر في شرح هذا الحرف ما نقلناه في شرحنا على الترمذی (ج ١ ص ٣٠١-٣٠٢) .

(٢) الحديث رواه الشافعی أيضا عن مالك في اختلاف الحديث (ص ١٢٥ - ١٢٦) وفي

الأم (ج ١ ص ١٣٠) .

(٣) هذا في ب و ج زيادة « قال الشافعی » .

(٤) في ب « من النبي صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو القى في الأصل .

(٥) في الأصل ونسخة ابن جماعة باثبات الياء ، ثم كسخت فيها بالسكين ، وموضع الكشط
فيها ظاهر واضح ، فأثبتناها ، كما سبق في أمثالها ، من إثبات حرف اللام مع الجازم .

(٦) في ب « الصلاة » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٧) في ب « لم تجز » وهو مخالف للأصل ، والياء ثابته فيه وفي نسخة ابن جماعة ،
وليس عليها فيها همزة ، ويحتمل أن تقرأ « لم تجزى » بالهمز ، لأن الأصل لم تكتب
فيه الهمزات قط .

٨٧٧ - واحتمل^(١) أن يكون أراد به بعض الصلاة^(٢) دون بعض.

٨٧٨ - فوجدنا الصلاة تتفرق^(٣) بوجهين : أحدهما : ما وجب^(٤) منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته ، ولو تركه كان عليه قضاء^(٥) .
والآخر ما تقرب إلى الله بالتثقل فيه ، وقد كان للمتأمل تركه بلا قضاء^(٦) له عليه .

٨٧٩ - ووجدنا الواجب عليه^(٧) منها يفارق التطوع في السفر إذا كان المرء راكباً ، فيصلي المكتوبة بالأرض ، لا يجزئه^(٨) غيرها ، والنافلة راكباً متوجهاً حيث شاء^(٩) .

٨٨٠ - ومفرقان^(١٠) في الحضر والسفر ، ولا يكون^(١١) لمن أطاق

-
- (١) في س و ج « ويحتمل » وهو مخالف للأصل .
(٢) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « الصلوات » وهي في الأصل « الصلوة » على الرسم القديم ، ثم غيرها بعض الفارسيين تغييراً واضحاً ، ليصلها « الصلوات » ولا داعي لهذا ، لأن « الصلاة » هنا المراد بها الجنس ، ولذلك قال بعد : « فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين » فهذا الجنس أيضاً .
(٣) كذا رسمت في الأصل ، بتخفيف الهزة ، ورسمت في سائر النسخ « قضاءه » بتحقيق الهزة .
(٤) كذلك رسمت « قضا » في الأصل بدون الهزة ، ويجوز تخفيفها . وفي س و ج « فلا قضاء » وهي في الأصل « بلا » والباء واجمة فيه .
(٥) كلمة « عليه » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل .
(٦) في س و ج « ولا يجزئه » والواو ليست في الأصل ، ولا في نسخة ابن جماعة ، بل وضع في موضعها علامة الصبة ، تأكيداً لعدم إيجابها .
(٧) في س « حيث توجه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .
(٨) هكذا في الأصل ، وهو صحيح واضح ، يعني : وهما مفرقان في الحضر والسفر ، ثم أبان ذلك الفرق في الحضر والسفر ، بأن الفرض لا يجوز من قعود للقادر على القيام ، بخلاف النفل . وكتب فوق الكلمة في الأصل بخط مخالف لخطه « ومفرقان » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .
(٩) في س « فلا يكون » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

القيام أن يصلي واجباً من الصلاة قاعداً ، ويكون ذلك له في النافلة .

٨٨١ - ^(١) فلما احتَمَلَ المعنيين وجبَ على أهل العلم أن لا يَحْمِلُوها

على خاصٍ دون عامٍ إلا بدلالةٍ : مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ، أو إجماع علماء المسلمين ، الذين لا يُسَكِّنُ أن يُجْمَعُوا على خلافِ سُنَّةٍ لَهُ ^(٢) .

٨٨٢ - قال ^(٣) : وهكذا غيرُ هذا مِنْ حديثِ رَسُولِ اللَّهِ ،

هو على الظاهرِ مِنَ العامِّ حتَّى تأتي الدَّلالةُ عنه كما وصفتُ ، أو بإجماع المسلمين - : أنه على باطنٍ ^(٤) دون ظاهرٍ ، وخاصٍ دون عامٍ ، فيجعلونه جماعاً ^(٥) جاءت عليه الدَّلالةُ عليه ^(٦) ، ويُطعنونه في الأمرين جميعاً ^(٧) .

٨٨٣ - ^(٨) أخبرنا مالكٌ عن زيد بن أسلمَ عن عطاء بن يسارٍ

وعن بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ وعن الأَعْرَجِ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) في ج « سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٣) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « على أنه باطن » وما هنا هو التي في الأصل ، وهو صواب واضح ، ولكن بعض قارئيه ضرب على كلمة « أنه » ثم كتبها بخط مخالف بعد كلمة « على » .

(٥) في س « لما » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ ، وقد تصرف فيها بعض المايين فد الباء ليصلها لاماً ، وهو عمل غير سائغ .

(٦) في سائر النسخ « الدلالة عنه » والكلمة في الأصل « عليه » في آخر السطر ، فضرب عليها بعض القارئين وكتب بجوارها « عنه » ولا وجه له . وكلمة « عليه » الأولى متعلقة بـ « جاءت » والثانية متعلقة بـ « الدلالة » .

(٧) في سائر النسخ « ممّا » بدل « جميعاً » وهو مخالف للأصل .

(٨) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

قال : « مَنْ أدرك ركعةً من الصبح ^(١) قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعةً من العصر ^(٢) قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ^(٣) .

٨٨٤ - قال الشافعي : فالعلمُ يُحيطُ أنَّ المصلِّي ركعةً من الصبح ^(٤) قبل طلوع الشمس والمصلِّي ركعةً من العصر قبل غروب الشمس - : قد ^(٥) صلياً معاً في وقتين يجتمعان تحريم وقتين ، وذلك أنهما صلياً بعد الصبح والعصر ، ومع بُرُوع الشمس ومضيها ^(٦) ، وهذه ^(٧) أربعة أوقاتٍ منهي عن الصلاة فيها .

٨٨٥ (٧) لما ^(٨) جعل رسولُ الله المصلِّين في هذه الأوقاتِ مُذْرِكِينَ لصلاة الصبح والعصر - : استدللنا على أنَّ نهيَّه عن الصلاة في هذه الأوقاتِ على النوافل ^(٩) التي لا تلزم ، وذلك أنه لا يكونُ

(١) في - « من الصبح ركعة » و « من العصر ركعة » بالقديم والتأخير فيهما ، وهو مخالف للأصل والموطأ .

(٢) الحديث في للموطأ (ج ١ ص ٢٢ - ٢٣) ورواه الشافعي أيضاً عن مالك ، في الأم (ج ١ ص ٦٣) . ورواه أحمد وأصحاب الكتب البسة ، كما في نيل الأوطار (ج ١ ص ٤٢٤ - ٤٢٥) .

(٣) في - « من الصبح ركعة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ج « قد » وهو مخالف للأصل .

(٥) في - « وغروبها » وهو مخالف للأصل .

(٦) في - « فهذه » وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) حكنا في الأصل « لما » بدون الفاء ، ثم ضرب عليها بنسخ قارئه وكتب فوقها بخط ظاهر المخالفة « فلما » وبذلك ثبتت في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة . وما في الأصل

صواب ، على أنه استئناف ، والنطف بالفاء هنا ليس بمتم .

(٩) يعني : أن النهي بمنصب على النوافل فقط ، وهذا معنى صحيح سليم ، ومع ذلك قد

أَنْ يُجْعَلَ لِلرَّءِ مُذْرِكًا لصلَاةٍ فِي وَقْتٍ نُهِيَ فِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ .

٨٨٦ — ^(١) أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ قَالَ : « مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ

يَقُولُ : ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴾ ^(٢) » .

٨٨٧ — ^(٣) وَحَدَّثَ ^(٤) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ^(٥) وَعُمَرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ^(٦)

٨٨٩ عَنْ النَّبِيِّ ^(٧) : مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَزَادَ أَحَدُهُمَا :

« أَوْ تَأَمَّ عَنْهَا » ^(٨) .

٨٨٨ — قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « فَلْيُصَلِّهَا إِذَا

حَاولَ بَعْضُ قَارِئِي الْأَصْلِ تَغْيِيرَ « عَلَى » لِيُجْعَلَ « عَنْ » مُحَاوَلَةً مُتَكَفِّةً ، وَبِذَلِكَ

تَجَمَّعَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَالْوَاجِبُ إِثْبَاتُ مَا فِي الْأَصْلِ .

(١) هُنَا فِي س و ج زِيَادَةُ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

(٢) سُورَةُ طه (١٤) .

(٣) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ مَطْوُولٌ (ج ١ ص ٣٢ — ٣٤) اخْتَصَرَهُ الشَّافِعِيُّ هُنَا وَفِي الْأَمِّ

(ج ١ ص ١٣٠ — ١٣١) وَاخْتَلَفَ الْحَدِيثُ (س ١٢٦) .

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ : « هَذَا مُرْسَلٌ بَيْنَ وَصْلِهِ ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَه

مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهَبٍ عَنْ يُولُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(٤) هُنَا فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٥) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ « وَحَدَّثَ » وَوَضَعَ عَلَى النَّالِ شِدَّةً ، ثُمَّ حَاولَ بَعْضُهُمْ تَغْيِيرَهَا بِزِيَادَةِ

يَاءٍ قَبْلَ التَّاءِ لِقَرَأِ « وَحَدَّثَ » وَلَكِنَّهُ نَسِيَ الشِدَّةَ فَوْقَ النَّالِ أ وَبِذَلِكَ طُبِعَتْ

فِي س و ج .

(٦) قَوْلُهُ « ابْنُ مَالِكٍ » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٧) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « الْحَصِينِ » بِزِيَادَةِ حَرْفِ التَّمْرِيفِ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ وَلِلنُّسخَةِ

ابْنِ جَاعَةَ .

(٨) قَوْلُهُ « عَنِ النَّبِيِّ » لَمْ يَذْكُرْ فِي س وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْأَصْلِ .

(٩) رَوَى الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (ج ١ ص ١٣١) حَدِيثَ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فِي قِصَّةِ نَوْمِهِمْ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى طَلَمَتِ الشَّمْسُ ، ثُمَّ قَالَ :

« وَهَذَا يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّصِلًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَعُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَزَيْدٌ أَحَدُهُمَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ نَسِيَ

الصَّلَاةَ أَوْ تَأَمَّ عَنْهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا . وَزَيْدٌ الْآخَرُ : أَيَّ حِينَ مَا كَانَتْ . » وَقَالَ

- ٣٢٥ -

ذَكَرَهَا ، فَجَعَلَ ذَلِكَ وَقْتًا لَهَا ، وَأَخْبَرَهُ ^(١) عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ،
وَلَمْ يَسْتَتِ ^(٢) وَقْتًا مِنَ الْأَوْقَاتِ يَدْعُهَا فِيهِ بَعْدَ ذِكْرِهَا .

٨٨٩ - ^(٣) أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ^(٤) عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ بَابَاهُ ^(٦) عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ : « يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ ،
مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا فَلَا يَمْنَعَنَّ أَحَدًا طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ
وَصَلَّى ، أَيْ سَاعَةً شَاءَ ، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ » ^(٧) .

٨٩٠ - ^(٨) أَخْبَرَنَا ^(٩) عَبْدُ الْمُجِيدِ ^(١٠) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ

نَحْوِ ذَلِكَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٢٧) وَقَالَ السَّراج البلقى تعليقاً على كلامه
في الأم : « حديث أنس أخرجه البخارى ومسلم ، وكذلك حديث عمران ، وقصة
[أى حين ما كانت] لم ألق عليها . وانظر في الأوطار (ج ٢ ص ٢ و ص ٥ - ٦) .

(١) في - « بذلك » بدل « به » وهو مخالف للأصل .
(٢) حكنا هو في الأصل بابتداء حرف الة بعد الجازم ، وقد ذكرنا وجهه مراراً ،
والنسخ المطبوعة محذوف فيها حرف الة .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافى » .
(٤) في - « أخبرنا سفيان » وفي س و ج « أخبرنا سفيان بن عيينة » وما هنا هو
الثابت في الأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « للسكى » وليس في الأصل .
(٦) « باباه » بموحدين مفتوحين بدكل منها ألف وآخره هاء ساكنة ، وعبد الله هنا
تأبى هة .

(٧) الحديث رواه أبو داود (ج ٢ ص ١١٩) وقال المنرى : « وأخرجه الترمذى
والنسائى وابن ماجه . قال الترمذى : حديث جبير بن مطعم حديث حسن صحيح » .
ولسبه الفوكاني أيضاً لابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى ، وروى المجد بن عيينة في المتن
فنسبه لصحيح مسلم ، وتعبه في ذلك الحافظ في التلخيص ، كما في نيل الأوطار (ج ٢
ص ١١٥) وهو الصواب ، لأن المنرى لم ينسبه إلى مسلم ، وكذلك التاليسى في ذخائر
الوارث ، وكذلك بحث أنا عنه في صحيح مسلم فلم أجده . ورواه الشافى أيضاً بهذا
الإسناد في (ج ١ ص ١٣١) وفي اختلاف الحديث (ص ١٢٧) . ورواه الحاكم
في المستدرک (ج ١٠ ص ٤٤٨) وصححه هو والشمس ، ورواه البيهقى في السنن
الكبرى من طريق الشافى وغيره (ج ٢ ص ٤٦١) .

(٨) هنا في س و ج زيادة « قال الشافى » .
(٩) في س و ج « أخبرنى » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عبد العزيز » وليس في الأصل .

— ٣٣٦ —

عطاء^(١) عن النبي: مثل معناه^(٢) ، وزاد فيه : « يابني عبد المطلب ،
يابني عبد مناف » ثم ساق الحديث^(٣) .

٨٩١ — قال^(٤): فَأَخْبَرَ جُبَيْرٌ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِبَاحَةِ الطَّوَافِ

بِالْبَيْتِ وَالصَّلَاةِ لَهُ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مَا شَاءَ^(٥) الطَّائِفُ وَالْمُصَلِّي .

٨٩٢ — وهذا يبين^(٦) أنه إنما نهي عن المواقيت التي نهي عنها

—: عن الصلاة التي لا تلزم بوجه من الوجوه ، فأما ما لزم فلم ينه عنه ،

بل أباحه ، صلى الله عليه^(٧) .

٨٩٣ — وصلى المسلمون على جنازتهم عامة بعد العصر والصبح^(٨) ،

لأنها لازمة .

٨٩٤ —^(٩) وقد ذهب بعض أصحابنا^(١٠) إلى أن عمر بن الخطاب

(١) في س زيادة « بن يسار » وليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « مثل معناه » والباء ليست في الأصل .

(٣) هذا الإسناد رواه الشافعي أيضا في الأم (ج ١ ص ١٣١) واختلاف الحديث

(ص ١٢٧ - ١٢٨) هكذا : « أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريج عن عطاء

عن النبي : مثله أو مثل معناه لا يخالفه ، وزاد عطاء : يابني عبد المطلب ، أو يابني هاشم

أو يابني عبد مناف . ففيها زيادات مما في الأصل هنا .

(٤) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٥) في س « في أي ساعة كانت ما شاء » وزاده « كانت » ليست في الأصل ، وهي

غير جيدة في موضعها .

(٦) في س « وهذا يبين » وهو مخالف للأصل .

(٧) هكذا في الأصل ، لم يذكر « وسلم » وزيدت في س . و ج ، وفي س « عليه

الصلاة والسلام » .

(٨) في س « بعد الصبح والعصر » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٩) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(١٠) في س « بعض الناس » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

طافَ بعدَ الصُّبْحِ ، ثُمَّ نَظَرَ فَلَمْ يَرِ^(١) الشَّمْسَ طَلَعَتْ ، فَرَكِبَ
حَتَّى أَتَى ذَا طُلُوعِ^(٢) وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ ، فَأَنَاحَ فَصَلَّى - : فَتَنَى^(٣)
عَنِ الصَّلَاةِ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْمَصْرِ وَبَعْدَ الصُّبْحِ ، كَمَا نَهَى عَمَّا لَا يَلْزَمُ
مِنَ الصَّلَاةِ^(٤) .

٨٩٥ - قَالَ^(٥) : فَإِذَا كَانَ لِعُمَرَ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ لِلطَّوَافِ ،
فَإِنَّمَا تَرَكَهَا لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَنْزِلًا بِذِي طُلُوعِ لِحَاجَةٍ^(٦)
كَانَ وَاسِعًا لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ^(٧) بَمَجْعِ النَّهْيِ جَمْلَةً عَنِ الصَّلَاةِ^(٨) ،
وَضَرْبِ الْمُنْكَدِرِ^(٩) عَلَيْهَا بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْمَصْرِ ، وَلَمْ يَسْمَعْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

(١) هَكَذَا رَسَمْتُ فِي الْأَصْلِ « يَرَى » بِأَبْجَايَةِ الْبَاءِ بَعْدَ الْجَائِزِ . وَقَدْ بَيَّنَّا مَرَّةً أَنَّهُ سَالِحٌ
عَلَى قَلَّةٍ ، وَفِي بَاقِي النُّسخِ « يَرَى » بِحَذْفِ الْبَاءِ عَلَى الْجَائِزَةِ .

(٢) « طُلُوعِ » ضَبَطْتُ فِي لِسَانَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ بِضَمِّ الطَّاءِ وَكَسْرِهَا ، وَكَتَبْتُ قَوْلَهَا « مَأْ » .
وَفِي الْقَامُوسِ : « وَذُو طُلُوعٍ مِثْلَةُ الطَّاءِ ، وَيُتَوَنَّنُ : مَوْضِعُ قُرْبِ مَكَّةَ » . وَانْظُرْ
الْخِلَافَ فِي هَذَا الْحَرْفِ فِي مَجْمَعِ الْبَلَدَانِ لِابْنِ قُوتُوبِ (ج ٦ ص ٦٤) .

(٣) رَسَمْتُ فِي الْأَصْلِ « فَنَاهَا » بِالْأَلْفِ كَمَا دَعَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، وَالْقَاءُ وَالْتُونُ وَالْحَطَا وَالْطَّعْ
فِيهِ ، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَكَتَبْتُ فِي ابْنِ جُمَاعَةَ « فِيهَا » وَكَتَبْتُ
عَلَيْهَا « مَع » وَفِي ذَلِكَ طَبْعٌ فِي ج ، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الصَّحِيحَةِ ،
لِإِذْ بِهِ يَفْسَدُ تَرْكِيبُ الْكَلَامِ وَيُطْلَى مِنْهُ .

(٤) قِصَّةُ صَلَاةِ عُمَرَ لِلْمَارِ إِلَى مَذْكُورَةٍ فِي اللَّوْطَاءِ (ج ١ ص ٣٣٥) .

(٥) كَلِمَةُ « قَالَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي « ، وَفِي س وَج » قَالَ الثَّانِي ، وَكُلُّهُ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « لِحَاجَةِ الْإِيمَانِ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي لِسَانَةِ
ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَزِيَادَتُهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ سَخِيفَةٌ تَمَامًا ، لِأَنَّ « لِحَاجَةَ الْإِيمَانِ » قَدْ يَكُونُ
بِهَا عَمَّا لَمْ يَنْسَبُ لَهُ هُنَا .

(٧) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَلَكِنَّهُ » وَقَدْ كَتَبْتُ كَذَلِكَ بَيْنَ السُّطُورِ فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ آخِرٍ
وَأَمَّا مَا كَانَ فِيهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ لِأَعْيَانِهِ عَلَيْهِ .

(٨) فِي « عَنْ الصَّلَاةِ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ وَلِسَانِ النُّسخِ .

(٩) فِي ج « وَضَرْبِ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَفِي س « وَضَرْبِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ » .

إنما نهي^(١) عنها للمعنى الذى وصفنا ، فكان يجب عليه ما فعل :

٨٩٦ - ويجب على من علم المعنى الذى نهي^(٢) عنه والمعنى الذى أبيض فيه - : أن ياحتها^(٣) بالمعنى الذى أباحها في خلاف المعنى الذى نهي فيه عنها ، كما وصفت بما روى على^(٤) عن النبي من النهي عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث^(٥) ، إذ يجمع النهي ولم يسمع سبب النهي^(٦).

٨٩٧ - قال^(٧) : فإن قال قائل : فقد صنع أبو سعيد الخدرى كما

صنع عمر^(٨) ؟

٨٩٨ - قلنا : والجواب فيه^(٩) كالجواب في غيره .

وكلمة « ابن » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ ، وهي خطأ صرف ، بل جهل بمن زادها ، لأن محمد بن التكرز لم يدرك عهد عمر ولا قريباً منه ، بل الذى أدركه أبوه « للتكرز بن عبد الله بن المدير - بالتصغير - بن عبد العزيز » وهو من بني تميم بن مرة ، وله ترجمة في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ١٧ - ١٨) . وفي الموطأ ، (ج ١ ص ٢٢١) : « مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد : أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب التكرز في الصلاة بعد العصر » .

(١) كتبناها « نهي » وضبطناها مبنية للمفعول - في الموضعين - لأنها كتبت في الأصل « نها » على قاعدة في كتابة أمثالها .

(٢) يعني : أن يعلم أن إباحتها الخ ، لحذف العلم بالحنوف .

(٣) في س و ج زيادة « بن أبي طالب » وليست في الأصل .

(٤) في س و ج « بعد الثلاث » وهو مخالف للأصل .

(٥) انظر ماضى برقم (٦٥٨ - ٦٧٣) .

(٦) كلمة « قال » لم تذكر في س ، وفي س و ج « قال الشافى » وكل مخالف للأصل .

(٧) في س و ج زيادة « بن الخطاب » وليست في الأصل . وأثر أبي سعيد هذا الذى

أشار إليه الشافى رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٤) .

(٨) في س « عنه » بدل « فيه » وهو مخالف للأصل .

٨٩٩ — قال ^(١) : فان قال قائلٌ : فهل من أحدٍ صنعَ خلافَ ما صنعاً ^(٢) ؟ .

٩٠٠ — قيل ^(٣) : نعم ، ابنُ عمرَ ، وابنُ عباسٍ ، ومائشةُ ، والحسنُ ، والحسينُ ، وغيرُهم ، وقد سمعَ ابنُ عمرَ النهيَ من النبيِّ .

٩٠١ — ^(٤) أخبرنا ابنُ عُيَينةَ ^(٥) عن عمرو بن دينارٍ قال : رأيتُ أنا وعطاء بن أبي رباحٍ ابنَ عمرَ طافَ بعدَ الصُّبحِ وصلى ^(٦) قبلَ أنْ تَطْلُعَ الشمسُ ^(٧) .

٩٠٢ — سفيانٌ ^(٨) عن حمّارِ الذهني ^(٩) عن أبي شعبة ^(١٠) : أنَ الحسنَ والحسينَ طافا بعدَ العصرِ وصلياً .

-
- (١) كلمة « قال » لم تذكر في النسخ للطبوعة ، وهي ناجة في الأصل .
 (٢) في ج « ما صنعاً » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في س و ج « قلنا » بدل « قيل » وهو مخالف للأصل .
 (٤) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
 (٥) في س و ج « سفيان بن عينة » والزيادة ليست في الأصل .
 (٦) في النسخ المطبوعة وابن جماعة زيادة « ركعتين » وليست في الأصل .
 (٧) هنا الأمر رواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٢) بإسناد ذكر أوله ولم يذكر آخره ، عن عمرو بن دينار .
 (٨) حكنا في الأصل بخط « أخبرنا » على إرادتها للعلم بها ، وهو جائز كثير في كتب السنة . وقد زُيِّت في س ، وفي س و ج زيادة « قال القاضي أخبرنا » .
 (٩) « الذهني » بضم الدال المهملة وسكون الهاء ثم نون ، ويقال أيضاً بفتح الهاء ، كما نس عليه السعاني في الأنساب ، وهو منسوب لبطن من بجيلة ، يقال لهم « دهن بن معاوية » كما في المشبه للذهبي (ص ٢٠٢) ، وهو مولى لهم ، كما نس عليه ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ٢٣٧) ، وهو عمار بن معاوية ، ويقال « بن أبي معاوية » كما في ابن سعد ورجال الصحيحين ، وكنيته « أبو عمار » وهو ثقة . ووقع في نسخة السنن الكبرى « الذهني » وهو تصحيف .
 (١٠) حكنا كتب في الأصل « شعبة » واضحة النقط ولم أوقن من مرفة من « أبو شعبة » هنا ، ويحتمل احتمالاً راجحاً أنه « أبو شعبة اللدني مولى سويد بن مقرن اللزني »

٩٠٣ - ^(١) أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن
ابن أبي مليكة قال: رأيت ابن عباس طاف بعد العصر وصلى ^(٢) .
٩٠٤ - قال ^(٣): وإنما ذكرنا تفرق أصحاب رسول الله في
هذا ليستدل من علمه على أن تفرقهم فيما لرسول الله فيه سنة - :
لا يكون إلا على هذا المعنى ، أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافها
منهم ، أو تأويل تحتله السنة ، أو ما أشبه ذلك ، مما قد يرى قائله له
فيه عذراً ، إن شاء الله .

٩٠٥ - ^(٤) وإذا ثبت عن رسول الله الشيء فهو اللازم لجميع
من عرفه ، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره ، بل الفرض الذي على
الناس اتباعه ، ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره .

وله ترجمة في التهذيب ، وذكر أنه روي عنه ابن النكدر ، وابن النكدر من
طبقة عمار بن مسوية الحمصي . وقد اختلفت النسخ في كتابة هذه الكنية ، ففي س و ج
والسنن الكبرى البيهقي « أبي سعيد » وفي س - « أبي شعبة » وفي حاشيتها أن
في بعض النسخ « أبي سعيد » ، وفي نسخة ابن جماعة « أبي شعبة » ثم ضرب بعض
الناس على قط الشين بالجرمة وزاد قطه تحت الباء ، وكتب بحاشيتها « سعيد »
وعليها فح « علامة أنها لسنة » والله أعلم .

(١) في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س زيادة وأو المطف قطع .
(٢) هذا الأثر والذي قبله رواه البيهقي في السنن الكبرى بإسناده من طريق الشافعي
(ج ٢ ص ٤٦٣) .

(٣) في النسخ للطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

(٤) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

باب آخر^(١)

٩٠٦ - أخبرنا مالك^(٢) عن نافع عن ابن عمر : « أن رسول الله نهي عن المزابنة . والمزابنة بيع التمر بالتمر^(٣) كيلاً ، وبيع الكرم بالزبيب كيلاً^(٤) » .

٩٠٧ - أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود

(١) في س « وجه آخر يشبه الباب قبله » وفي ج « باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله » وكلاهما مخالف للأصل ، وقد زيد فيه قوله « مما يشبه هنا » بخط مخالف لخطه .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج زيادة « بن أسير » . والحديث في اللوطا (ج ٢ ص ١٢٨) .

(٤) « التمر » الأولى بالتاء المثناة وفتح الليم ، و « التمر » الثانية بالتاء المثناة وسكون الليم ، كما في الأصل ، ووقع في س و ج في الأولى « التمر » كالتانية ، وهو خطأ . وما في الأصل هو الصواب الموافق للوطا ولرواية البخاري في النسخة البيهقي (ج ٣ ص ٧٣ و ٧٥) وقد وضع عليها في الموضع الأول علامة الصحة « صح » وكذلك ضبطها الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢١) فقال : « قوله [بيع التمر] بالثناة وتجرى الليم ، وفي رواية مسلم [تمر النخل] وهو المراد هنا ، وليس المراد بالتمر من غير النخل ، فانه يجوز بيعه بالتمر ، بالثناة والسكون ، وإنما وقع النهي عن الرطب بالتمر ، لكونه متفاضلا من جنسه » .

(٥) « المزابنة » قال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٢٠) : « مفاعلة من الزين ، يفتح الزاي وسكون الموحدة ، وهو البيع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون ، لفظة البيع فيها ، وقيل لبيع الخصوص : المزابنة ، لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من العين أراد دفع البيع بقضه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بالمضاء البيع » . وتفسير المزابنة المذكور في الحديث ، يحتمل أنه مرفوع ، أو أنه من كلام الصحابي ، ورجح الحافظ في الفتح رفعه ، وأنه على تقدير أن يكون من الصحابي فهو أعرف بتفسيره من غيره .

والحديث رواه الشافعي عن مالك ، في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) ، ورواه

أيضاً الشيخان وغيرهما .

(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا »

بنِ سفيانَ أنَّ زيداَ أباعِياشَ أخبره عن سعد بن أبي وقاص : « أنه سمِعَ
النبيَّ سُبُلَ^(١) عن شراء التمر بالرطب ؟ فقال النبي : أَيْتَقُصُّ الرطبُ
إذا يَبَسَ ؟ قالوا^(٢) : نعم . فنَهَى عن ذلك^(٣) .

- (١) « سُبُل » رسمت في الأصل « سبل » . بتقطيع بدل الهزة ووضعت ضمة فوق السين ،
ثم حلول بطن قارئه تغييرها ، فزاد قطعين تحت أول السين ، ليحفظها قراءاً : « سُبُل »
ولسي ضمة السين والتقطيع بجوار اللام ، والقي في الأصل ما أثبتنا . والآخر مطابق
للموطأ واختلاف الحديث ونسخ الرسالة المطبوعة ونسخة ابن جاعة .
(٢) في سائر النسخ « قالوا » وهو المطابق للموطأ ، والقهاء مزاد في الأصل ملصقة ،
لخففناها ، وهو الموافق لما في اختلاف الحديث .
(٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٨) ورواه الشافعي عن مالك أيضا ، في اختلاف
الحديث (ص ٣١٩) ، وفي الأم (ج ٣ ص ١٥) ، ورواه أصحاب السنن الأربعة ،
وقال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح » وانظر تحفة الأحوذى (ج ٢ ص
٢٣٢ - ٢٣٣) .

ورواه الحاكم في المستدرک (ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩) عن الأصم عن الربيع عن
الشافعي بإسناده ، ثم رواه بأسانيد آخر ، ثم قال : « هذا حديث صحيح ، لإجماع أئمة
القتل على إمامة مالك بن أنس ، وأنه محكم في كل ما يرويه من الحديث ، إذ لم يوجد
في روايته إلا الصحيح ، خصوصاً في حديث أهل المدينة ، ثم لما تبعه هؤلاء الأئمة لإمامه
في روايته عن عبدالله بن يزيد ، والشيخان لم يخرجاه لما خشياه من جهالة زيد أبي عياش » .
وواقعه القمي .

و « زيد أبو عياش » - بفتح العين المهملة وتشديد التثناة التحتية وآخره شين
معجمة - : قل عن مالك أنه مولى سعد بن أبي وقاص ، وقيل : لأنه مولى بني مخزوم ،
وسماه بعضهم « أباعياش زيد بن عياش » وقال ابن حجر في التهذيب : « قال الطحاوي :
قيل فيه أبو عياش الزرقى ، وهو محال ، لأن أباعياش الزرقى من جلة الصحابة ،
لم يتركه ابن يزيد . قلت : وقد فرق أبو أحمد الحاكم بين زيد أبي عياش الزرقى الصحابي ،
وبين زيد أبي عياش الزرقى التميمي . وأما البحاري فلم يذكر التميمي جلة ، بل قال :
زيد أبو عياش هو زيد بن الصامت ، من صغار الصحابة » . وعلوا عن أبي حنيفة أنه
قال : « مجهول » وكذلك قال ابن حزم في الإحكام (ج ٧ ص ١٥٣) بعد أن
روى الحديث بإسناده ، ورددت عليه في تلميح عليه ، وكذلك قال في المحلى
(ج ٨ ص ٤٦٢) .

وقل في تحفة الأحوذى عن اللندى قال : « كيف يكون مجهولا وقد روى عنه
هتمان : عبدالله بن يزيد وعمران بن أبي أنس ، وهما ممن احتج بهما مسلم في صحيحه ،
وقد عرفه أئمة هذا الشأن ، وأخرج حديثه مالك مع شدة تحريمه في الرجال » . وقل

- ٣٣٣ -

٩٠٨ - ^(١) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت : « أن رسول الله رخص ^(٢) لصاحب العريّة أن يبيعها بمخرصها ^(٣) » .

٩٠٩ - ^(١) أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت : « أن النبي ^(٢) رخص في العرايا ^(٣) » .

عن الباقية لعني عند قول صاحب الهداية « وزيد بن عياش ضعيف عند الثقة » - :
« هذا ليس بصحيح . بل هو ثقة عند الثقة » . وقل ابن حجر في التهذيب أن الحديث صحيحه ابن خزيمة وابن حبان أيضا وأن زيدا ذكره ابن حبان في الثقات ووثقه الماروقني .
وقال الخطابي في العالم (ج ٣ ص ٧٨) : « قد تكلم بعض الناس في إسناد حديث سعد بن أبي وقاص ، وقال : زيد أبو عياش راووه ضعيف ، ومثل هذا الحديث على أصل الشافعي لا يجوز أن يمتنع به . قال الشيخ - يعني الخطابي - : وليس الأمر على ما توهمه ، وأبو عياش هذا مولى لبني زهرة معروف ، وقد ذكره مالك في الموطأ ، وهو لا يروى عن رجل متروك الحديث بوجه ، وهذا من شأن مالك وعادته معلوم » .
(١) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » وفي س « وأخبرنا » وكل مخالف للأصل .
(٢) هكذا في الأصل « رخص » ووضع فوق الحاء شدة ، وفي الموطأ « أرخص » بالهمزة والمضي واحد ، وما رواه ابن ثابتان في الحديث .
(٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٢٥) ورواه البخاري ومسلم وغيرهما . والعريّة قال في النهاية : « اختلف في تفسيرها ، قيل : إنه لما نهى عن المزانية ، وهو بيع التمر في رؤس النخل بالتمر ، رخص في جملة المزانية في العرايا ، وهو أن من لا نخل له من ثوى الحاجة يدرك الرطب ، ولا قد يده يشتري به الرطب ليلاله ، ولا نخل له يطعمهم منه ، ويكون قد فضل له من قوته تمر ، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له : يني تمر نخلة أو نخلتين بمخرصها من التمر ، فيعطيه ذلك القاضل من التمر بشر تلك النخلات ، ليصيب من رطبها مع الناس . فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق . والعريّة فيلة بمعنى مفعولة ، من : عراه يبروه : إذا قصده ، ويحتمل أن تكون فيلة بمعنى فاعلة : من عرى يبرى : إذا خلع ثوبه ، كأنها عريت من جملة التحريم نصرت ، أى خرجت » .
وانظر معالم السنن (ج ٣ ص ٧٩-٨٠) هـ « الحرس » بفتح الحاء مصدر ، قال في النهاية : « حرس النخلة والكرمة يخرصها خرصا : إذا حزر ما عليها من الرطب تمرأ . ومن السب زيبأ ، فهو من الحرس : الظن ، لأن الحزر إذا هو تهدير بطن ، والاسم الحرس بالكسر » .

(٤) في النسخ المطبوعة « أن رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٥) في س « في بيع العرايا » وكلمة « بيع » ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

٩١٠ - قال الشافعي : فكان بيع الرطب بالتمر مهيأ عنه ،
لنهي النبي^(١) ، وبين رسول الله أنه إنما نهى عنه لأنه ينقص إذا يئس ،
وقد نهى عن التمر بالتمر^(٢) إلا مثلاً بمثل ، فلما نظر^(٣) في المتعقب من
نقصان الرطب إذا يئس - : كان لا يكون أبداً مثلاً بمثل ، إذ كان
النقصان مهيأ لا يعرف ، فكان يجمع معنيين : أحدهما التفاضل في
الكمية ، والآخر المزائنة ، وهي بيع ما يعرف كيله بما يُجهل كيله
من جنسه ، فكان مهيأ^(٤) لمعنيين .

٩١١ - فلما رخص^(٥) رسول الله في بيع العرايا بالتمر كيلاً لم
تعدوا^(٦) العرايا أن تكون رخصة من شيء نهى عنه^(٧) ، أو لم يكن
النهي عنه : عن المزائنة والرطب بالتمر - : إلا مقصوداً بهما إلى غير

-
- والحديث رواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣١٩) وفي كلمة « بيع » ، ورواه
أيضاً أصحاب الكتب الستة . وانظر ذخائر الوارث (رقم ١٩٦١) .
- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « عنه » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وهذه الزيادة مكتوبة
في الأصل بين السطرين بغير خطه ، لذلك لم نثبتها .
- (٢) في « - » وقد نهى عن بيع التمر بالتمر . وكلمة « بيع » ليست في الأصل ، وقوله
« التمر » خطأ صرف ، لأن المراد هنا « التمر » بالثناة ، كما هو ظاهر .
- (٣) مكنا في الأصل ، والمراد : فلما نظر النبي صلى الله عليه وسلم الخ ، كما هو واضح ،
ولكن زاد بعضهم في الأصل بخط جديد خرف « نا » لقرأ « نظرنا » وبذلك
ثبت في سائر النسخ ، وهو خطأ .
- (٤) في النسخ المطبوعة وابن جماعة زيادة « عنه » وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط
غلاف ، غذفناها ، والكلام على إيرادها ، كمادة القصاص .
- (٥) في ج « أرخص » وهو مخالف للأصل .
- (٦) مكنا في الأصل بآيات حرف التل مع الجازم . وهو جائز كما ذكرنا مراراً ، ثم أثبت
فيه ألف بيد الواو ، وهو رسم شاذ لا يقاس عليه ، وإنما أنبأناه لطرافته .
- (٧) في س و « قد نهى عنه » ولفظ « قد » ليس من الأصل ، بل كتب بالهامشية بخط آخر .

المرآيا ، فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص^(١) .

وجه يشبه المعنى الذي قبله^(٢)

٩١٢ - وأخبرنا^(٣) سعيد بن سالم^(٤) عن ابن جريج
عن عطاء^(٥) عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله
بن محمد بن صفي^(٦) عن حكيم بن حزام^(٧) أنه قال : « قال لي

(١) هنا بحاشية الأصل « بلغ » . « بلغ الساع في المجلس العاشر ، ومع ابن جريج ، ولم يظهر باقي الكلام ، ولعله « والجماعة » كما مضى مراراً .

(٢) هذا العنوان هو الذي في الأصل ، واختلفت فيه النسخ : ففي ج ولسنة ابن جماعة زيادة كلمة « باب » في أوله ، وفي س « وجه آخر يشبه الذي قبله » وفي س « وجه يشبه المعنى قبله » .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) الواو ثابتة في الأصل ، ومحفوفة في النسخ المطبوعة .

(٥) في س « ثابت » بدل « سالم » وهو خطأ ، وفي س بحذفها أصلاً ، وفي كلها زيادة « القنداح » وهي زيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر . وسعيد بن سالم القنداح أبو عثمان : كوفي سكن مكة ، قال الشافعي : « كان سعيد القنداح يفتي بمكة ويذهب إلى قول أهل العراق » . وهو ثقة ، تكلم فيه بعضهم بحالاً برّد روايته ، من ميله إلى بعض الأهواء ، ولكنه صدوق .

(٦) في سائر النسخ زيادة « بن أبي رباح » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط جديد .

(٧) « موهب » بفتح الميم وسكون الواو وفتح الهاء وآخره ياء موحدة . وصفوان بن موهب وعبد الله بن محمد بن صفي : حجازيان ، ذكرهما ابن حبان في الثقات ، وليس لهما في الكتب الستة غير هذا الحديث ، عند النسائي .

(٨) « حزام » بكسر الحاء وتخفيف الزاي . وحكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد المزي . هو ابن أخي خديجة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان من سادات قريش ، وكان صديق النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، وكان يوده ويحبه بعد البعثة ، ولكن تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح ، وكان من العلماء بألساب قريش وأخبارها ، ولم يقبل شيئاً من أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا معاوية ، مات سنة ١٢٠ هـ عن ١٢٠ سنة .

رسول الله : أَلَمْ أَنْبَأُ ، أَوْ أَلَمْ يُبَلِّغْنِي ، أَوْ كَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ - : أَنْكَ
تَبِيعُ الطَّعَامَ ؟ قَالَ حَكِيمٌ : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ :
٩١ لَا تَبِيعَنَّ طَعَامًا حَتَّى تَشْتَرِيَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ^(١) .

٩١٣ - ^(٢) أَخْبَرَنَا سَعِيدٌ^(٣) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ : أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ
ذَلِكَ^(٤) أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصِمَةَ^(٥) عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ : أَنَّهُ سَمِعَهُ
مِنْهُ عَنِ النَّبِيِّ^(٦) .

٩١٤ - ^(٧) أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي تَمِيمَةَ عَنْ يَوْسَفَ

(١) الحديث من هذا الطريق رواه أحد في السند (رقم ١٥٣٩٢ ج ٣ ص ٤٠٣) عن
روح بن عباد عن ابن جريج ، ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٥) مختصراً عن إبراهيم
بن الحسن عن حجاج بن محمد عن ابن جريج . وهذه أسانيد صحيح .

(٢) هنا في س و ج زيادة «قال الشافعي» وفي س «وأخبرنا» وكلها بخلاف للأصل .
(٣) في ج «سعيد بن سالم» والزيادة ليست في الأصل .

(٤) في النسخ للطبعة «بنك» والباء مكتوبة في الأصل ملصقة بالقول ، وإلصاقها ظاهراً ،
ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت «بنك» ثم حكت الباء والقول بالسكين ، وكتب
بالحرف ذال قطع ، وموضع الحك واضح .

(٥) «عصمة» بكسر العين وسكون الصاد المهملة . وعبد الله بن عصمة هو الجشمي ،
بضم الجيم وفتح الشين المعجمة ، حجازي ، ذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر
في التهذيب : قال ابن حزم في البيوع من المحلى - : متروك ، وتلق ذلك عبد الحق
قَالَ : ضعيف جداً . وقال ابن القطان : بل هو مجهول الحال . وقال شيخنا : لا أعلم
أحدًا من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه ، بل ذكره ابن حبان في الثقات . وليس له
في الكتب الستة غير هذا الحديث عند النسائي .

وقد زيد في س و ج هنا كلمة «الجشمي» وليست في الأصل ، وفي ج خطأ
غريب ، فانه ذكر فيها باسم «عطاء بن عبد الله بن عصمة الجشمي» .

(٦) في س «عن رسول الله» . وهذا الإسناد رواه أحد أيضاً عقيب الأول (رقم
١٥٣٩٣) وكذلك النسائي نحوه أيضاً من طريق عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عن
حزام بن حكيم عن أبيه ، وإسناده صحيح .

(٧) هنا في س و ج زيادة «قال الشافعي» وفي س «وأخبرنا» وكلها خلاف للأصل .

بن مَاهَك^(١) عن حَكِيم بن حِزَام قال : « نهاني رسولُ الله عن بيع ما ليس عندي^(٢) » .

٩١٥ - يعني بيع ما ليس عندك ، وليس بمضمون عليك .

٩١٦ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ عن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ عن عبدِ الله

بن كَثِير^(٣) عن أَبِي الْمُهَالِيبِ^(٤) عن ابنِ عباسٍ قال : « قدم رسولُ الله

(١) « مَاهَك » يفتح المَاء ، وهو ممنوع من الصرف ، إعلية والجمبة .
(٢) أبهم الشافعي شيخه هنا وفي اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) . ورواه أحمد عن إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب (رقم ١٥٣٧٦ ج ٣ ص ٤٠٢) ورواه الترمذي عن حنيفة عن حاد بن زيد عن أيوب (ج ٢ ص ٢٣٧ من شرح المباركفوري) .
ورواه أيضا الطيالسي عن شعبة عن أبي بصير جعفر بن إياس بن أبي وحشية عن يوسف بن مَاهَك عن حكيم بن حزام (رقم ١٣٥٩) ورواه أحمد (رقم ١٥٣٧٥ و ١٥٣٧٨) وأبو داود (ج ٣ ص ٣٠٢) والترمذي (ج ٢ ص ٢٣٦) وابن ماجه (ج ٢ ص ٩) : كلهم من طريق شعبة . ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٢٦) من طريق هشيم عن أبي بصير . ورواه أيضا أحمد (رقم ١٥٣٧٤) من طريق يونس عن يوسف بن مَاهَك . ورواه أحمد أيضا (رقم ١٥٣٧٩) من طريق هشام الدستوائي : « حدثني يحيى بن أبي كثير عن رجل أن يوسف بن مَاهَك أخبره أن عبد الله بن عتبة أخبره أن حكيم بن حزام أخبره » . ورواه الطيالسي (رقم ١٣١٨) عن الدستوائي عن يحيى عن يوسف ، فلم يذكر رجلا منهما . وهذا اللهم هو يعل بن حكيم ، فقد رواه ابن حزم في المحلى (ج ٨ ص ٥١٩) من طريق همام عن يحيى بن أبي كثير : « أن يعل بن حكيم حدثه أن يوسف بن مَاهَك حدثه أن حكيم بن حزام حدثه » . فظهر من هذا اسم الرجل اللهم ، وظهر منه أيضا أن يوسف بن مَاهَك سمعه من عبد الله بن عتبة عن حكيم ، وأنه سمعه من حكيم نفسه أيضا ، فكان تارة يذكر الواسطة وتارة يحذفها ، والحديث قد حسنه الترمذي ، وهو حديث صحيح .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي ب « وأخبرنا » .

(٥) زعم أبو علي الجبائي أن عبد الله بن كثير في هذا الإسناد هو ابن المطلب بن أبي وداعة ، وخطأه العلماء في ذلك ، وابن أبي وداعة ليست له في البخاري رواية ، وأما الذي هنا فهو عبد الله بن كثير الباري المكي ، قارى أهل مكة ، وهو أحد الثراء السبعة المعروفين ، وانظر فتح الباري (ج ٤ ص ٣٥٥) .

(٦) أبو المهال اسمه ذ عبد الرحمن بن مطعم الثاني ، وهو تابعي مكّي ثقة .

المدينة وم يُسَلِّفُونَ في التَّمَرِ^(١) السنة والسنتين ، فقال رسول الله : مَنْ

سَلَفَ فَلَيْسَ سَلَفٌ^(٢) في كَيْلٍ معلومٍ وَوَزَنٍ معلومٍ وَأَجَلٍ معلومٍ .

٩١٧ — قال الشافعي : حَفِظِي^(٣) « وَأَجَلٍ معلومٍ » .

٩١٨ — وقال : غَيْرِي قد قال ما قلتُ ، وقال : « أو إلى أجل

معلوم^(٤) » .

(١) « التمر » بالناء الثلاثة واحدة في الأصل ولسنة ابن جماعة ، وتختلف فيها الروايات والنسخ في الصحيحين وغيرهما ، قال النووي في شرح مسلم (ج ١١ ص ٤١) :

«مكننا هو في أكثر الأصول : تمر : بالثناة ، وفي بعضها : تمر : بالثثة ، وهو أعم .
(٢) قوله « يسلفون » وقوله « سلف » وقوله « فليسلف » موضوع على كل منها في الأصل شدة فوق اللام ، وضبط « سلف » فيه يفتح السين أيضا . وتختلف كذلك النسخ والروايات فيها ، ففي البخاري مثلا (ج ٣ ص ٨٥ من الطبعة السلطانية) في رواية

ابن علية عن ابن أبي نعيم « يُسَلِّفُونَ » « سَلَفَ » « فَلَيْسَ سَلَفٌ » وفي رواية

صدقة عن ابن عينة « يُسَلِّفُونَ » « أَسَلَفَ » وفي رواية ابن اللبني عن سفيان

« فَلَيْسَ سَلَفٌ » . وقال الحافظ في الفتح (ج ٤ ص ٣٥٥) في شرح رواية ابن علية

« مَنْ سَلَفَ » : «كنا لابن علية بالتشديد ، وفي رواية ابن عينة : من أسلف

في شيء . وهي أشمل . وقد ظهر لنا من رواية الشافعي هنا أن ابن عينة رواه أيضا بالتصنيف ، وكذلك هو في اختلاف الحديث كما هنا .

(٣) في ج « وحفظي » . والواو ليست في الأصل .

(٤) يعني أن غير الشافعي قال في روايته « ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم »

على ذلك بين السلف بالواو بدون « إلى » وبين زيادة « إلى » بدون الواو . وكذلك هو في الأصل والنسخ المطبوعة ، وكان كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسخت ألف « أو » وموضع الكشط ظاهر . وهذا الشك في الكلمة سببه سفيان بن عيينة ، فقد روى البخاري الحديث (ج ٢ ص ٢٦٠) عن محمد بن يوسف عن سفيان ، وقال :

« في كَيْلٍ معلوم ووزن معلوم . وقد كان سفيان يذكره زمانا : إلى أجل معلوم .

ثم شككه عباد بن كثير . ورواه الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٢٨) قال

« وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم » بدون أن يبين ما أباه هنا ، ولكنه زاد ذلك

إيضاحاً في الأم (ج ٣ ص ٨١) فرواه عن سفيان « وأجل معلوم » ثم قال : « حفظته

٩١٩ - قال^(١) : فكان نَعْيُ النَّبِيِّ « أَنْ يَبِيعَ الْمَرْءُ مَا لَيْسَ عَنْده »
يَحْتَمِلُ^(٢) أَنْ يَبِيعَ مَا لَيْسَ بِمَحْضَرَتِهِ يَرَاهُ الْمُشْتَرِي كَمَا يَرَاهُ الْبَائِعُ عِنْدَ
تَبَايُهِمَا فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَبِيعَهُ مَا لَيْسَ عَنْده : مَا لَيْسَ يَمْلِكُ^(٣) بَيْعَهُ ،

كما وصفت من سفيان مراراً . قال الشافعي : وأخبرني من أصدقائه عن سفيان أنه قال
كما قلت ، وقال في الأجل : إلى أجل معلوم .

والراجح رواية من رَوَاهُ عَنْ سَفِيَانَ بْنِ عِينَةَ بِقَلْبٍ « وَوَزَنَ مَعْلُومٌ إِلَى أَجَلٍ
مَعْلُومٍ » لِأَنَّهَا رَوَاهُ قَبْلَ أَنْ يَكُنْ فِيهِ ، كَمَا هَلَّنَا مِنْ رِوَايَةِ الْعَمَّاسِيِّ ، وَلِأَنَّ أَكْثَرَ الرِّوَاةِ
عِنْدَهُ ذَكَرُوهُ مَكْنًى ، فَهَذَا رَوَاهُ أَحَدٌ فِي الْمُسْنَدِ (رَقْم ١٩٣٧ ج ١ ص ٢٢٢) عَنْ
سَفِيَانَ بِهَذَا اللفظ ، وَرَوَاهُ كُنْكَأٌ أَيْضًا الْبُخَارِيُّ (ج ٣ ص ٨٥ مِنْ الطَّبَعَةِ السُّلْطَانِيَّةِ
و ج ٤ ص ٣٥٥ - ٣٥٦ مِنْ النُّسَخِ) عَنْ صَدَقَةَ عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ قَتِيبَةَ ،
وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (ج ١١ ص ٤٢ - ٤٣ مِنْ التَّوْرِيِّ) عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى وَعَمْرُو النَّاقِدِ ،
وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (ج ٣ ص ٢٩٢) مِنْ الثَّقَلَيْنِ ، وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (ج ٢ ص ٢٧٠ مِنْ
تَحْقِيقِ الْأَحْوَدِيِّ) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ ، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ (ج ٢ ص ٢٢٦) عَنْ قَتِيبَةَ ،
وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (ج ٢ ص ٢٢) عَنْ هِشَامَ بْنِ عَمَّارٍ ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْجَارُودِ (ص ٢٨٩ -
٢٩٠) عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِي نَيْمٍ : كُلُّهُمْ عَنْ سَفِيَانَ بْنِ عِينَةَ بِهَذَا .

وَلَقَدْ رَوَاهُ أَحْمَدُ (رَقْم ١٨٦٨ وَ ٢٥٤٨ ج ١ ص ٢١٧ وَ ٢٨٢) عَنْ ابْنِ عَلِيَّةٍ
عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، وَعَنْ عَفَّانَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، وَكُنْكَأٌ رَوَاهُ
مُسْلِمٌ عَنْ شَيْبَانَ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ
وَالْمُسْتَمِيلَ بْنَ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةٍ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، وَمِنْ طَرَفَيْهِ وَابْنُ مَهْدِيٍّ
كُلَاهُمَا عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، وَكُلُّهُمْ لَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ « أَجَلٌ مَعْلُومٌ » بَلَى
اللفظ . وَوَقَعَ فِي مَتْنِ مُسْلِمٍ تَبَايُهَا لِبَعْضِ نَسَبِهِ « ابْنُ عِينَةَ » بَدَلَ « ابْنِ عَلِيَّةٍ » وَهُوَ خَطَأٌ
وَاضِحٌ ، كَمَا أَبَاهُ الثَّوْرِيُّ .

وَالرَّاجِحُ أَيْضًا زِيَادَةُ ابْنِ عِينَةَ فِي قَوْلِهِ « إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ » لِأَنَّهَا زِيَادَةُ هَذِهِ ، وَلِإِنْ
شَكَّ فِيهَا هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ . وَقَدْ تَابَعَهُ عَلَيْهَا الثَّوْرِيُّ ، لِإِذْ رَوَاهُ مَرَّةً بَدُونَهَا ، وَمَرَّةً قَالَ
« وَوَزَنَ مَعْلُومٌ وَوَقْتُ مَعْلُومٍ » كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ الثَّوْرِيِّ
(رَقْم ٣٣٧٠ ج ١ ص ٣٥٨) .

- (١) كَلِمَةُ « قَالَ » لَيْسَتْ فِي س . وَفِي س وَ ج « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَكُلُّهَا مُخْتَلَفٌ لِلْأَصْلِ .
- (٢) فِي ج « يَحْتَمِلُ مَنَعِينَ » وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي لِسَانِ
ابْنِ جَاعَةَ وَمَضْرُوبٌ عَلَيْهَا بِالْهَجْرَةِ ، عَلَامَةُ الْفَنَاءِ .
- (٣) فِي س وَ س « مِمَّا لَيْسَ يَمْلِكُهُ » وَفِي ج « مِمَّا لَيْسَ يَمْلِكُهُ » وَمَا هَذَا هُوَ الْإِنْفِي
فِي الْأَصْلِ وَلِسَانُهُ ابْنُ جَاعَةَ ، ثُمَّ أَلْصَقَ بِشَيْءٍ قَارِي الْأَصْلَ مِمَّا فِي أَوَّلِهِ « مَا » وَهَاءٌ
فِي الْكَلَفِ مِنْ « يَمْلِكُهُ » .

— ٣٤٠ —

فلا يكون موصوفاً مضموناً^(١) على البائع يؤخذ به ، ولا في ملكه - :
فيلزم^(٢) أن يسلمه إليه بعينه ، وغير هذين المعنيين .

٩٢٠ فلما أمر رسول الله من سلف أن يسلف في كيل
معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ، أو إلى أجل معلوم - : دخل هذا^(٣)
بيع ما ليس عند المرء حاضراً ولا مملوكاً حين باعه .

٩٢١ — ولما^(٤) كان هذا مضموناً على البائع بصفة يؤخذ بها
عند محل الأجل - : دلّ على أنه إنما نهي عن بيع عين الشيء ليس في
ملك البائع^(٥) ، والله أعلم .

٩٢٢ — وقد يحتمل أن يكون النهي^(٦) عن بيع العين الغائبة ،

- (١) في س - « ولا مضموناً » وهو مخالف للأصل ولسائر النسخ .
(٢) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فيلزمه » وقد عبت بعض الناس في الأصل فحذف
على الميم وكتب فوقها « م » .
(٣) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة « دخل في هذا » وكلمة « في » ليست في الأصل ،
والقين زادوها ظنوا أن إثباتها واجب ، لأن الفعل لازم ، ولكن مع استعماله
متعبداً ، مثل « دخلت البيت » وتأوله بعضهم ، فقال صاحب اللسان : « والصحيح
أن تريد : دخلت إلى البيت ، وحذفت حرف الجر » ، فانتصب انتصاب المفعول به .
وقد ورد في القرآن كثيراً بغير الحرف ، نحو قوله تعالى في سورة النحل (٣٢)
﴿ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ . فهنا قوله « هنا » مفعول مقدم
و « بيع » فاعل مؤخر .
(٤) في س - « فلما » وهو مخالف للأصل .
(٥) في النسخ المطبوعة « الميم » التي ليس في ملك البائع ، وزيادة كلمة « التي » لا ضرورة
لها ، وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
(٦) كذا ضبط هذا الحرف في الأصل بالنصب ، وهو الوجه ، وهو الصواب ، لأنه خبر
« يكون » وإسمها محذوف للعلم به ، كأنه قال : وقد يحتمل أن يكون المراد النهي
الحق ، وضبط في نسخة ابن جماعة بالرفع على أنه الاسم ، فلا بد من تقدير حذف الخبر ،
والصواب المناسب للسياق هو الأول .

كانت في ملك الرجل أو في غير ملكه ، لأنها قد تهلك وتنفص قبل أن يراها المشتري

٩٢٣ - قال ^(١) : فكل ^(٢) كلام كان مائا ظاهرا في سنة رسول الله فهو على ظهوره وعمومه ، حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله [بأبي هو وأمي] ^(٣) يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض ، كما وصفت من هذا ^(٤) وما كان في مثل معناه

٩٢٤ - ولزم أهل العلم أن يعضوا الخبرين على وجوههما ^(٥) ، ما وجدوا لإمضاهما وجها ، ولا يعضونهما مختلفين وهما يحتملان أن يعضيا ، وذلك ^(٦) إذا أمكن فيهما أن يعضيا معا ، أو وجد ^(٧) السبيل إلى إمضاهما ، ولم يكن منهما واحد ^(٨) بأوجب من الآخر .

(١) في النسخ للطبعة « قال الثاني » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في س و ج « وكل » وهو مخالف للأصل .

(٣) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط لست أجزم بأنه خطه ، وعليها « هـ » .

(٤) في س « في » بدل « من » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ ، وفي س و ج « من هنا الكلام » والكلمة الزائدة ليست في الأصل ، وهي مكتوبة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة « هـ » .

(٥) في س « على عمومها ووجوهها » والزيادة ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في ج « وذلك أنه » الخ وزيادة « أنه » مفصلة للشيء ، وخالفة للأصل ولسائر النسخ ، بل إن في نسخة ابن جماعة علامة الصحة بين كلمتي « وذلك » و « إذا » إشارة إلى رفع احتمال وجود هي بينهما .

(٧) في س « وجدنا » والكلمة واضحة في نسخة ابن جماعة « وجد » وكانت كذلك في الأصل ، ثم تصرف فيها بعض نازيه فشكط أولها وأصلها « نجد » ولكن لا يزال أثر الواو باقيا ، والضممة التي فوقها باقية واضحة .

(٨) في النسخ للطبعة « واحد منهما » بالتقديم والتأخير ، وكذلك كتبت في نسخة

٩٢٥ - ولا يُنسَبُ الحديثان^(١) إلى الاختلاف ، ما كان لهما وجهاً^(٢) يُمضيان^(٣) معاً ، إنما المختلفُ ما لم يُمضَ^(٤) إلا بسقوطٍ غيره ، مثلُ أن يكونَ الحديثان في الشيء الواحدِ ، هذا يُحِلُّه ، وهذا يُحرِّمُه^(٥) .

-
- ابن جماعة ، وكله مخالف للأصل ، ولكن وضع على كل من الكلمتين في نسخة ابن جماعة حرف م إشارة إلى الصواب الموافق له .
- (١) في ب « فلا نسب الحديثين » وهو مخالف للأصل ولسائر النسخ .
- (٢) هكذا في الأصل بالنصب ، وأضفه إلى الشواهد السابقة في مثل هذا ، مما تكلمنا عليه في الفقرة (٤٨٥) وما قبلها ، مما أشرنا هناك إلى أرقامه .
- (٣) في سائر النسخ زيادة « فيه » هنا ، وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
- (٤) حذف في سائر النسخ حرف الة ، ولكنه ثابت في الأصل ، بل رسمت فيه هكذا « مالم يمضيا » كمادته في كتابة مثله بالألف ، وقد تقدم الكلام مراراً في جواز إثبات حرف الة مع « لم » . ثم إن سائر النسخ زادت هنا كلمة « أحدهما » فلما من ناسخها أو مصححها أن الكلام يفسد بدونها ، ولو كان ما ظنوا لقال « إنما المختلفان » وأما أفراد « المختلف » فيراد به أحد المختلفين فقط ، فلا يقال فيه بعد ذلك « مالم يمضى أحدهما » !
- (٥) قال الخطابي في المالم في مثل هذا المعنى (ج ٣ ص ٨٠) : « وسبيلُ الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيقُ بينهما وترتيبُ أحدهما على الآخر - : أن لا يُحملَ على المناقاة ، ولا يُضَرَبَ بعضُهما ببعضٍ ، لكن يُستعملُ كلُّ واحدٍ منهما في موضعه . وبهذا جرت قضيةُ العلماء في كثير من الحديث . ألا ترى أنه لما نهى حكماً عن بيع ما ليس عنده ثم أباح السلم : كان السلمُ عند جماعة العلماء مباحاً في محله ، وبيعُ ما ليس عند المرء محظوراً في محله ، وذلك : أن أحدهما - وهو السلم - من بيع الصفات ، والآخر من بيع الأعيان . وكذلك سبيلُ ما يختلفُ : إذا أمكن التوفيقُ فيه لم يُحملَ على النسخ ، ولم يَبطل العملُ به » .

[صفة نهي الله ونهي رسوله ^(١)]

٩٢٦ - فقال : فَصِيفَ لِي جِمَاعَ نَهْيِ اللَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ، ثُمَّ نَهْيِ لِنَبِيِّ : حَامًا ، لَا يُتَّبَقِ ^(٢) مِنْهُ شَيْئًا ؟

٩٢٧ - فَقُلْتُ لَهُ : يَجْمَعُ نَهْيُهُ مَعْنَيْنِ ^(٣) :

٩٢٨ - أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ مُحَرَّمًا ،

لَا يَحِلُّ إِلَّا بِوَجْهِ دَلِّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ^(٤) . ٩٢

٩٢٩ - فَإِذَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ الشَّيْءِ مِنْ هَذَا فَالنَّهْيُ مُحَرَّمٌ ،

لَا وَجْهَ لَهُ غَيْرُ التَّحْرِيمِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى ، كَمَا وَصَفْتُ .

٩٣٠ - قَالَ : فَصِيفَ لِي ^(٥) هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي بَدَأْتَ بِذِكْرِهِ مِنْ

(١) هذا العنوان ليس في الأصل ولا في غيره من النسخ ، وإنما زدتُه فصلًا لكلام جديد في موضوع دقيق ، واقتداءً بالشافي ، إذ جعل له كتاباً خاصاً ، من كتبه التي ألّفت بالأمر ، وهو (كتاب صفة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم) (ج ٧ ص ٢٦٥ - ٢٦٧) .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافي » .

(٣) هكذا كتبت في الأصل « تبق » بدون الباء ، على أن « لا » نافية جازمة ، وضبطت بضم التاء وكسر القاف ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ونسخة س . وفي س و ج « لا تبق » بابتاء الباء ، على أن « لا » نافية وهو مخالف للأصل . وانظر إلى دقة الريع في كتابة الأصل وضبطه . فانه يكتب الفعل للمتل المجزوم بحرف « لم » بابتاء حرف علته ، ثم يكتب المجزوم بحرف « لا » بحذف الحرف ، لأن الأول لا يشبه على أحد بد « لم » ، والثاني يخفى فيه الاشتباه بد « لا » ، فاحتز في موضع الشبهة ، ليحدد المعنى واضحاً .

(٤) في نسخة ابن جماعة « معنيان » ، وعليه يكون « نهيه » منصوباً مفعولاً مقمداً ، ولكنه مخالف للأصل .

(٥) في س « رسوله » وهو مخالف للأصل .

(٦) قوله « لي » لم يذكر في ج ولا في نسخة ابن جماعة ، وهو ثابت في الأصل وسائر النسخ .

- ٣٤٤ -

النهي ، بمثلِ يَدُلُّ على ما كان في مثلي معناه^(١) ؟ .

٩٣١ - قال^(٢) : فقلتُ له : كلُّ النساءِ محرَّماتُ الفروجِ ،
إلاَّ واحدٍ من الممنين : النكاحِ والوطي^(٣) بملكِ اليمين ، وهما الممنيان
اللَّذانِ أذنَ اللهُ فيهما . وسنَّ رسولُ اللهِ كيفَ النكاحُ الذي يَحِلُّ به
الفرجُ المحرَّمُ قَبْلَهُ ، فسَنَّ فيه وَلِيًّا وشهوداً ورضاً من المنكوحه
الثَّيبِ ، وسنَّته في رضاها دليلٌ على أنَّ ذلك يكونُ رضاً المتزوج ،
لا فرقَ بينهما .

٩٣٢ - فإذا جَمَعَ النكاحُ أربعاً : رضا المَرْوُجَةِ^(٤) الثَّيبِ ،
والمَرْوُجِ^(٥) ، وأن يُزَوِّجَ المرأةَ وَلِيَّهَا ، بشهودٍ - : حلَّ النكاحُ ،
إلاَّ في حالاتٍ سأذكرها ، إن شاء الله .

٩٣٣ - وإذا^(٦) تَقَصَّ النكاحُ^(٧) واحدٌ من هذا كان

-
- (١) في س و ج « بمثل معناه » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .
(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « الشافعي » .
(٣) في سائر النسخ « أو الوطء » بالطف بحرف « أو » ولكن النسخ في الأصل بالواو فقط ، ثم كتب بعض القارئين ألفاً بين الحاء والواو بخط مخالف ، فلذلك لم تذكرها .
وكلمة « الوطئ » مكننا رسمت في الأصل ولنسخة ابن جماعة ، فأثبتناها على الرسم القديم .
(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .
(٥) في س « الزوجة » وهو مخالف للأصل ، بل هي فيه بينة جسد « للزوجة » وعلى الواو شدة ، وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وعليها علامة « سم » .
(٦) في س « والزواج » وهو أيضاً مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .
(٧) في س « فإذا » وهو مخالف للأصل . ويظهر أنها كانت في ابن جماعة كالأصل ، ثم غيرت الواو فجعلت فاءً ، تنبيهاً واضحاً .
(٨) كلمة « النكاح » لم تذكر في كل النسخ الأخرى ، مع أنها ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بعض تاريخيه بتيرخبة ، والمعنى بها صحيح سليم .

— ٣٤٥ —

النكاحُ فاسداً ، لأنه لم يُوثق به كما سنَّ رسولُ الله فيه ^(١) الوجه الذي يحلُّ به النكاحُ .

٩٣٤ — ولو سُمِّيَ صداقاً كان أحبَّ إليَّ ، ولا يفسدُ النكاحُ بترك تسمية الصداقِ ، لأنَّ الله أثبت النكاحَ في كتابه بغير مهرٍ ، وهذا مكتوبٌ في غير هذا الموضع ^(٢) .

٩٣٥ — قال ^(٣) : وسواء في هذا المرأةُ الشريفةُ والذنيةُ ^(٤) ، لأنَّ كلَّ واحدٍ ^(٥) منهما ، فيما يحلُّ به ويحرم ^(٦) ، ويجبُ لها وعليها ، من الحلالِ والحرامِ والحدودِ — : سواء .

٩٣٦ — ^(٧) والحالاتُ التي لو أُتِيَ بالنكاحِ فيها على ما وصفتُ

(١) كلمة « فيه » هنا جيدة في موضعها ، والمعنى عليها ، ولكنها لم تعجب بعض قارئ الأصل ، أو لم يفهم موقعها ، فضرب عليها وكتب فوقها « به » ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة ، وهو تصرف لا أَرْضَاهُ .

(٢) قال الله تعالى في سورة البقرة (٢٣٦) : ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ

مَالَكُمْ تَمْشُوهُنَّ أَوْ تَقْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَتَمْتَعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ

وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ﴾ وانظر الأم للشافعي (ج ٥ ص ٥١ - ٥٢) .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « الشافعي » .

(٤) في الأصل بتشديد الياء بدون همز ، وهو صحيح . وفي النسخ المطبوعة « والذنية » .

(٥) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « واحدة » والماء مكتوبة في الأصل بين السطرين ،

وما فيه صحيح ، على إرادة الشخص أو نحو ذلك ، وهذا كثير في العربية سروف .

(٦) هكذا في الأصل ، « يحل » و « يحرم » بالياء التحتية ، وهو صحيح . وفي النسخ

المطبوعة ونسخة ابن جماعة بالتاء الثناة فوقية فيهما ، وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في س زيادة « قال » وفي س و ج « قال الشافعي » .

أنه يجوز النكاح - : فيما لم يَنْتَه فيها عنها من النكاح^(١) . فأما إذا عُقد بهذه الأشياء^(٢) كان النكاح مفسوخاً ، بِنَهْيِ اللَّهِ^(٣) في كتابه وعلى لسان نبيه عن النكاح بحالات نَهَى عنها ، فذلك مفسوخٌ .

٩٣٧ - وذلك : أن يَنْكِحَ الرجلُ أختَ امرأته ، وقد نَهَى الله عن الجمع بينهما ، وأن يَنْكِحَ الخامسة^(٤) ، وقد انتهى الله به إلى أربع ، فَيَنْ^(٥)

(١) هكذا في الأصل ، وللمنى ظاهر صحيح ، فقول « الحالات » مبتدأ ، وخبره « فيما لم يَنْتَه » الخ ، يعنى : والحالات التى يجوز فيها النكاح إذا وجدت أركانها إنما تكون فى الحالات التى لم يَنْتَه فيها عنها ، أى عن الحالات من النكاح ، وهى الحالات التى ورد فيها النهى عنها من حالات النكاح ، كالأثلة التى سبذكر الشافى . ولم يفهم القارئون فى الأصل مراده ، فضرب بعضهم على كلفى « فيها عنها » وكتب بدلها بين السطرين كلمة « عنه » ، وبذلك كتبت فى نسخة ابن جماعة و س و ج . وفى س « فيما لم يَنْتَه الله عنه من النكاح » ، وكذا مخالف للأصل بغير حجة . وقوله « يَنْتَه » ضبط فى الأصل بفتحة وضمة معاً فوق الياء ، ليقراً بالوجهين .

(٢) يعنى إذا عُقد النكاح بهذه الحالات التى نهى عنها كان مفسوخاً ، ولم يفهم قارئو الأصل هذا ، فكتب أحدهم بحاشيته عند قوله « بهذه » ما نصه « لعله : غير » كأنه ظن أن الإشارة إلى المروط التى يصح بها النكاح ، فإذا عُقد بغيرها لم يصح ، ولكن الإشارة ظاهرة إلى الحالات التى نهى عنها . وقد غير الناسخون الكلمة تبعاً لسوء الفهم ، فطُبعت فى كل النسخ « بغير هذه الأشياء » . وهو مخالف للأصل ، ومخالف للمعنى المراد . وأما نسخة ابن جماعة فإن كاتبها كتب أو لا كلمة « بغير » ثم ضرب عليها حين كتابتها ، وكتب بعدها بنفس السطر « بهذه » فصار السياق فيها على الصواب كما فى الأصل .

(٣) هذا هو الصواب الموافق للأصل « بِنَهْيِ » بالياء ، وكانت كذلك فى نسخة ابن جماعة ، ثم غيرت بحذف الياء فاء وضبطت بفتحة على التون وسكون على الهاء ، لتكون « فَنَهَى » وهو خطأ لا معنى له . وفى س و ج هنا زيادة « عنه » وهى غير ثابتة فى الأصل ولا فى نسخة ابن جماعة .

(٤) فى س « أو يَنْكِحَ » وفى نسخة ابن جماعة « خامسة » وكلاماً مخالف للأصل .

(٥) فى نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « وبين » وهى فى الأصل كما أثبتنا ، ثم حاول بعض قارئيه تغيير الفاء إلى واو ، ومحاولة ظاهرة التصنع ، والعطف بالفاء هنا على وأبلغ .

النبي أن اتهماء الله به إلى أربع حَظَر^(١) عليه أن يَجْمَعَ بين أكثر منهن ، أو يَنْكِحَ المرأةَ على صمتها أو خالتها ، وقد نَهَى النبي عن ذلك ، وأن يَنْكِحَ^(٢) المرأةَ في عدتها .

٩٣٨ - ^(٣) فكلُّ نكاحٍ كان من هذا لم يَصِحَّ ، وذلك أنه^(٤)

قد نُهيَ عن عقده ، وهذا ما لا خلاف^(٥) فيه بين أحدٍ من أهل العلم .

٩٣٩ - ^(٦) ومِثْلُهُ - والله أعلم - أن النبي نَهَى عن الشُّفَارِ^(٧) ،

وأن النبي نَهَى عن نكاحِ المُنْتَهَةِ^(٨) ، وأن النبي نَهَى الْمُحْرِمَ أن يَنْكِحَ أو يُنْكِحَ .

٩٤٠ - ^(٩) فنحن نَقْصَحُ هذا كله من النكاح ، في هذه الحالات

التي نَهَى عنها ، بمثل ما فَسَخْنَا به ما نَهَى عنه مما ذُكِرَ^(١٠) قبله .

(١) في الأصل « حَظَرَأ » وهو وإن كان له وجه من الرية ، على لغة من ينصب معمولي « أن » إلا أن الألف فيه مكتوبة بخط مخالف لحظ الأصل ، محشورة بين الكلمتين . فلذلك لم نرض لإبائها .

(٢) هكذا في الأصل . وهو صواب . وفي « أو تنكح » وفي باقي النسخ « أو أن تنكح » وكلها مخالف للأصل ، وقد زاد بعض قارئيه ألفا قبل الواو بخط مخالف لحظه .

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في « ب » « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في « ب » « مما لا خلاف » وفي ج « مما لا اختلاف » وكلاهما مخالف للأصل .

(٦) « الشفار » قال في النهاية : « هو نكاح معروف في الجاهلية ، كان يقول الرجل لرجل شافرنى ، أى زوجنى أختك أو بنتك أو من تلى أمرها حتى أزوجه أختى أو بنتى أو من ألى أمرها ، ولا يكون بينهما مهر ، ويكون بضع كل واحدة منهما في مقابلة بضع الأخرى . وقيل له شفار : لارتفاع المهر بينهما » .

(٧) نكاح المنته : هو النكاح إلى أجل معين .

(٨) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة « ذكرنا » وقد زاد بعضهم في الأصل بين السطرين حرف « نا » .

٩٤١ - وقد يخالفنا في هذا ^(١) غيرنا ، وهو مكتوب في غير

هذا الموضع ^(٢).

٩٤٢ - ومثله أن ينكح ^(٣) المرأة بغير إذنها ، فتُحْجِرُ بعدُ ، فلا

يجوز ، لأنَّ المقدَّ وقعَ منهياً عنه .

٩٤٣ - ^(٤) ومثلُ هذا ما نَهَى عنه رسولُ الله ^(٥) ، من بيعِ ^(٦)

٩٣

الغَرَرِ ، وبيعِ ^(٧) الرُّطْبِ بالتمرِّ إلا في المَرَايَا ، أو غير ذلك مما نَهَى عنه ^(٨)

٩٤٤ - وذلك أنَّ أصلَ مالِ كلِّ امرئٍ ^(٩) مُحَرَّمٌ على غيره ،

إلا بما أُحِلَّ به ، وما أُحِلَّ به من البيوع ما لم يَنْهَ عنه رسولُ الله ،

ولا يكونُ ^(١٠) ما نَهَى عنه رسولُ الله من البيوع مُحِلًّا ما كان أصله محرَّماً

(١) في « في هذا المتن » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) انظر اختلاف الحديث للشافعي (ص ٢٣٨ - ٢٤١ و ٢٥٤ - ٢٥٧)

والأم (ج ٥ ص ٦٨ - ٧٢) .

(٣) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « الرجل » وهي مكتوبة في الأصل بجوار كلمة « ينكح » في طرف السطر ، بخط مخالف لخطه .

(٤) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في النسخ المطبوعة « النبي صلى الله عليه وسلم » .

(٦) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « يبيع » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم

كتب فوقه بنسب قارئيه كلمة « يبيع » بخط آخر .

(٧) في ج « وعن بيع » وكلمة « عن » هنا خطأ ، وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب عليها بالحررة .

(٨) في س وج زيادة « رسول الله صلى الله عليه وسلم » وليست في الأصل ، وهي

مكتوبة في نسخة ابن جماعة وعليها خطوط حمراء ، إشارة إلى أنها ليست مذكورة

في الأصول المقابلة عليها ، وقوله « أو غير ذلك » ضرب بنسب قارئ الأصل على الألف

من « أو » فأبجتها .

(٩) في ج « بالكل امرئ » فجعلت فيها « ما » موصولة ، والذي في الأصل وسائر

النسخ « مال » وبمدها « كل » ، وهو الصحيح الظاهر .

(١٠) هكذا في الأصل بالمطف بالواو ، وهو صواب ، وفي سائر النسخ « فلا يكون » .

مِنْ مالِ الرَّجُلِ لِأَخِيهِ ، وَلَا تَكُونُ الْمَعْصِيَةُ بِالْبَيْعِ الْمُنْعَى عَنْهُ تُحِلُّهُ
مَحْرَمًا ، وَلَا تُحِلُّهُ^(١) إِلَّا بِمَا لَا يَكُونُ مَعْصِيَةً ، وَهَذَا يَدْخُلُ فِي طَائِفَةِ الْعِلْمِ .
٩٤٥ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : مَا الْوَجْهُ الْمُبَاحُ الَّذِي نُهِيَ الْمَرْءُ فِيهِ عَنْ
شَيْءٍ ، وَهُوَ يَخَالِفُ النَّهْيَ^(٢) الَّذِي ذَكَرْتَ قَبْلَهُ ؟

٩٤٦ - فَهُوَ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - مِثْلُ نَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ يَشْتَمَلَ
الرَّجُلُ عَلَى الصَّمَاءِ^(٣) ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ^(٤) وَاحِدٍ مُفَضِّيًا بَفَرْجِهِ

(١) حَكَّنَا فِي الْأَصْلِ وَلِسْخَةُ ابْنِ جَامِعٍ ، الْتَاءُ مَقْطُوعَةٌ فِيهَا بِتَقَطُّعٍ مِنْ فَوْقَ ، وَالضَّمِيرُ
رَاجِعٌ إِلَى أَمْوَالِ الْغَيْرِ الْمَحْرَمَةِ . وَفِي « دِجَلِ » بِأَلَاءِ التَّحِيَّةِ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَكِنَّهُ
غَخَّافٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) فِي « دِالْتِهِ » وَهُوَ غَخَّافٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرُ النِّسْخِ .

(٤) حَكَّنَا هُوَ فِي الْأَصْلِ بِأَثْبَاتِ حَرْفِ « عَلَى » ، وَقَدْ ضَرَبَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْقَارِئِينَ بِإِشَارَةِ
خَفِيفَةٍ ، وَحَذَفَ مِنْ لِسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَسَائِرِ النِّسْخِ ، وَالْفَرْقُ الْوَارِدُ فِي الْأَحَادِيثِ وَكُتُبِ
الْفَنِّ « يَشْتَمَلُ الصَّمَاءَ » وَ« اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ » . وَمَا هُنَا لَهُ وَجْهٌ صَحِيحٌ ، لِأَنَّ « اشْتَمَلَ »
غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، فَإِذَا عَدَى جَاءَ بِحَرْفِ « عَلَى » ، وَقَوْلُهُمْ « اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ » لَيْسَ مُتَعَدِّيًا
لِلْفِعْلِ ، بَلْ هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ ، كَأَنَّهُ قَالَ « اشْتَمَلَ الْإِشْتِمَالَةَ الصَّمَاءَ » وَهُوَ مَعْنَى
مَجَازِيٍّ ، تَفْهِيمُهُ لِهَيْئَتِهِ حِينَ اشْتَمَلَهُ بِالشَّيْءِ الْأَصَمِّ لَا مُنْذَلَهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا قِيلَ « اشْتَمَلَ
عَلَى الصَّمَاءِ » كَانَ مَجَازًا أَيْضًا ، كَأَنَّهُ قِيلَ « اشْتَمَلَ عَلَى الْهَيْئَةِ الصَّمَاءِ » ،
فَهَذَا وَجْهُهُ .

و« اشْتَمَلَ الصَّمَاءَ » قَالَ أَبُو عَيْدٍ : « هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِالثَّوْبِ حَتَّى يَجْلُلَ بِهِ جَسَدَهُ
وَلَا يَرْفَعُ مِنْهُ جَانِبًا ، فَيَكُونُ فِيهِ فَرْجَةٌ تَخْرُجُ مِنْهَا يَدُهُ ، وَهُوَ التَّلَفُّعُ ، وَرَبْمَا اضْطِجَاعُ
فِيهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ . قَالَ أَبُو عَيْدٍ : وَأَمَّا تَفْسِيرُ الْفُقَهَاءِ قَائِمُهُمْ يَقُولُونَ : هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ
بِثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ثُمَّ يَرَفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضُمُّهُ عَلَى مَنْكَبِهِ فَيَتَبَدُّ مِنْهُ فَرْجَةٌ .
قَالَ : وَالْفُقَهَاءُ أَعْلَمُ بِالتَّأْوِيلِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَذَلِكَ أَصَحُّ فِي الْكَلَامِ ، فَتَنَزَّهَ إِلَى هَذَا
التَّفْسِيرِ كَرِهَ التَّكْشِفَ وَإِبْنَاءَ الْمَوْرَةِ ، وَمَنْ فَسَّرَهُ تَفْسِيرَ أَهْلِ الْفَنِّ فَإِنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَتَزَلَّزَلَ
بِهِ شَامِلًا جَسَدَهُ ، خَافَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى حَالَةٍ سَادَةِ لِنَفْسِهِ فَيَهْلِكَ » .

هَذَا مَا قُلْنَا فِي الْإِسْنَانِ مَادَّةَ (ش م ل) وَقَوْلُهُ « فَيَتَبَدُّ مِنْهُ فَرْجَةٌ » أَرْجَحُ
أَنْ صَوَّابُهُ « فَيَتَبَدُّ مِنْهُ فَرْجَةٌ » . وَتَفْسِيرُ الْفُقَهَاءِ هُوَ الصَّوَابُ ، وَهُوَ الَّذِي
أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ هُنَا ، وَهُوَ حُجَّةُ الْفَنِّ أَيْضًا .

(٥) حَكَّنَا فِي الْأَصْلِ « فِي ثَوْبٍ » وَفِي سَائِرِ النِّسْخِ « بِثَوْبٍ » وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُ الْقَارِئِينَ

إلى السماء ، وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ، ونهاه^(١) أن يأكل من أعلى الصَّحْفَةِ^(٢) ، ويُرَوِّى عنه^(٣) ، وليس كثبوت ما قبله مما ذكرنا - : أنه نهي عن^(٤) أن يقرن^(٥) الرجل إذا أكل بين التمرتين ، وأن يكشف^(٦) التمرة مما في جوفها ، وأن يعرّس^(٧) على ظهر الطريق^(٨).

- تغييره في الأصل ، فضرب على حرف « في » وألحق بالهاء باء ، واتى في الأصل صحيح ، يقال : « احتي في ثوبه » و « بثوبه » وورد في الحديث « نهى أن يعتي الرجل في الثوب الواحد » . وأحاديث النهي عنه وعن اشتغال الصائم رواها الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي سعيد الخدري .
- (١) هنا في س وج زيادة « عن » وهي في نسخة ابن جاعة أيضاً وعليها علامة الصبعة ، وهي مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط مخالف ، فلذلك لم نثبتها .
- (٢) « الصبعة » قال في النهاية : « إزاء كالقصبة للبسطة ونحوها » وجهها صحاف . وانظر في هذا الباب حديث ابن عباس وعمر بن أبي سلمة في المتن (رقم ٤٦٨١ و ٤٦٨٢) .
- (٣) هنا في س وج زيادة « صلى الله عليه وسلم » .
- (٤) في نسخة ابن جاعة بحذف « عن » وكتب على موضعها علامة الصبعة ، والصحيح إثباتها اتباعاً للأصل .
- (٥) « قرن » من بابي « نصر وضرب » ولذلك ضبط المضارع في نسخة ابن جاعة بضم الراء وكسرهما ، وكتب فوقها « ماً » .
- (٦) في س وج ونسخة ابن جاعة « تكشف » بالهاء الفوقية ، وذلك يكون مبنيًا لما لم يسم فاعله ، و « التمرة » نائب الفاعل ، واتى في الأصل ما أثبتناه هنا .
- (٧) ضبط في نسخة ابن جاعة بفتح الراء للشدة ، مبنيًا لما لم يسم فاعله ، لجانسة ما قبله ، وضبطنا بالبناء للفاعل أنسب لسياق الكلام . و « التمريس » قال في النهاية : « نزول المسافر آخر الليل ترة للنوم والاستراحة » .
- (٨) أما حديث النهي عن القران بين التمرتين فانه حديث صحيح ثابت ، رواه أصحاب الكتب الستة ، وانظر عون المبود (ج ٣ س ٤٢٦ - ٤٢٧) فله لم يصل إلى الشافعي بإسناد صحيح ، وقد ثبت عند غيره . وأما حديث النهي عن كشف التمرة فقل في عون المبود (٣ : ٤٢٦) عن ملا علي القاري أنه رواه الطبراني من حديث ابن عمر بإسناد حسن . ويصارفه مارواه أبو داود وابن ماجه من حديث أنس بن مالك قال : « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بتمر عتيق ، فجعل يفتشه ، فخرج السوس منه » . وجمع

- ٩٤٧ - (١) فلما كان الثوب مباحاً للإيس^(٢)، والطعام مباحاً
لآكله ، حتى يأتي عليه كلة إن شاء ، والأرض مباحة له إذا كانت
لله لا لأدنى ، وكان الناس فيها شرعاً^(٣) - : فهو نهي فيها^(٤) عن شيء
أن يفعله ، وأمر فيها بأن يفعل شيئاً غير الذي نهي عنه .
- ٩٤٨ - والنهي يدل على أنه إنما نهي^(٥) عن اشتغال الصماء
والاحتباء مفضياً بفرجه غير مستتر - : أن في ذلك كشف عورته ،
قيل له يستترها بثوبه ، فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس
ثوبه فيحرم عليه لبسه ، بل أمره أن يلبسه كما يستتر عورته .

بضم بينهما بأن النهي محمول على التمر الجديد دفماً للوسوسة ، أو بأن النهي للتنزيه
والفعل لبيان الجواز . وأما النهي عن التبريس على الطريق فانه ثابت صحيح أيضاً ،
رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة ، كما في عون المبرود
(ج ٢ ص ٣٣٣) .

- (١) هنا في س و ج - زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ المطبوعة وابن جماعة « للابسة » ، والقى هنا هو ما في الأصل ، ثم ضرب
بضمهم على الباء والسين وكتب فوقهما بخط آخر « به » .
- (٣) « شرعاً » بالسين للمسجمة والراء للفتوحين ، يعني سواء .
- (٤) النسخ هنا مضطربة جداً ، والقى في الأصل كلمة « نهي » والهمزة ، وعلى التون ضمة ،
وقبلها كلمة كسحت بالسكين ، ثم كتب في موضعها حرف « م » وأطيل حتى وصل
بالتون ، لقرأ « منهي » ، ولكن مزور ذلك نسي الضمة فوق التون ، وقد غلب
على ظني ، بل أكاد أؤمن أن المحذوف كلمة « فهو » فأتيتها ، وذلك من سياق الكلام
أولاً ، وبما في النسخ الأخرى ثانياً ، وإن كانت مضطربة وليست بحجة . ففي نسخة
ابن جماعة « وهو منهي عنه فيها » ووضع على كلمة « وهو » رأس خاء بالجرمة علامة
أنها نسخة ، ثم فوقه رقم « ٢ » وفي مقابلة في الحاشية بالجرمة كلمة « فهي » ثم وضع
فوق كلمة « عنه » خط أفقي بالجرمة ، أمارة لثانيها . وفي س و ج « فهو منهي
فيها » وفي س « فهو منهي فيها فيها » ، وكل هذا تخليط ١١
- (٥) « نهي » رسم في الأصل بالألف « نها » كعادته في مثله ، فلذلك ضبطناه مبنيًا للفاعل .

٩٤٩ - ولم يكن أمره أن يأكل من بين يديه ولا يأكل من رأس الطعام^(١) ، إذا كان مباحاً له أن يأكل ما بين يديه^(٢) وجميع الطعام - : إلا أدباً في الأكل من بين يديه ، لأنه أنجل به عند مواكليه ، وأبعد له من قُبْح الطَّعْمَةِ^(٣) والنَّهْمِ^(٤) . وأمره ألا يأكل من رأس الطعام لأن البركة تنزل منه له^(٥) : - على النظر له في أن يشارك له بركة دائمة يدوم تزولها له^(٦) ، وهو يُبيح له إذا أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه .

٩٥٠ - وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق فالمر عليه إذا كان مباحاً^(٧)

- (١) في - « من رأس التريد » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « مما بين يديه » وكلمة « ما » واضحة في الأصل ، ويظهر أنها كانت في نسخة ابن جماعة « مما » ثم أصحلت بالكسحط ونقش الخط « ما » وأثر الإصلاح فيها ظاهر . وصواب المعنى على ما في الأصل .
- (٣) « الطيبة » ضبطت في الأصل بكسر الطاء ، وهو الصواب ، وضبطت في نسخة ابن جماعة بالضم ، وهو خطأ ، لأنها بالكسر حالة الأكل وهيئة ، وهو المراد هنا ، ولا يقال فيه إلا بالكسر ، وأما الطيبة بالضم فاتها للأكل أو الرزق أو وجه المكسب ، وهذه المعاني غير مرادة هنا ، ويجوز فيها كسر الطاء أيضاً ، وأما الحالة والمهيئة فهي بالكسر لاغير .
- (٤) « النهم » إضراب الصهوة في الطعام وأن لا تمتلئ من الأكل ولا تشبع . وفي ج بند قوله « والنهم » زيادة « والعمرة في الطعام » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
- (٥) كلمة « له » ضرب عليها بعض قارئ الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ ، وإثباتها الصواب .
- (٦) في - « بركة دائمة تدوم بدوام تزولها » وفي س « بركة دائمة يدوم بدوام تزولها » وكلاهما مخالف للأصل ، وقد كتب بعضهم بخط جديد بحاشيته كلمة « بدوام » .
- (٧) في س و ج « على ظهر الطريق فالمر عليه إذا كان مباحاً فله التعريس عليها » وهو مخالف للأصل في جبل « إذا » بدل « إذ » وفي زيادة « فله التعريس عليها » . وفي - « على ظهر الطريق فله التعريس عليها إذا كان مباحاً » وهو مخالف للأصل أيضاً ، ولكن موافق لنسخة ابن جماعة ، فإن فيها كما في الأصل ، ثم وضعت علامة « ذ » بالحرقة فوق قوله « فالمر عليه » وكتب أمامه بالحاشية قوله « فله التعريس عليها » ووضع فوقه كلمة « أصل » ، ولا أدري من أي أصل جاء هنا ؟ .

- ٣٥٣ -

لأنه لا مالك له يمنع الممر عليه فيحرم بمنه - : فإنما نهاء لمنى^(١)
يثبت نظرا له ، فإنه قال : « فإنها مأوى المومنين وطريق الحيات » - :
على النظر له^(٢) ، لا على أن التعريس محرم ، وقد ينهى^(٣) عنه إذا كانت^(٤)
الطريق متضايقا مسلوكا ، لأنه إذا عرس عليه في ذلك الوقت منع^(٥)
غيره حقه في الممر .

٩٥١ - فإن قال قائل : فما الفرق بين هذا والأول ؟

٩٥٢ - قيل له : من قامت عليه الحجة يعلم أن النبي نهي عما^(٦)
وصفنا ، ومن فعل ما نهي عنه - وهو عالم بنهي - فهو عاصي بفعله
ما نهي عنه ، وليستغفر^(٧) الله ولا يعود^(٨) .

٩٥٣ - فإن قال^(٩) : فهذا عاصي^(١٠) ، والذي ذكرت في الكتاب

-
- (١) في نسخة ابن جماعة و ج « لمنى ما » وزيادة « ما » خلاف للأصل .
(٢) في النسخ المطبوعة « على وجه النظر له » وكلمة « وجه » ليست في الأصل ، وهي
مكتوبة في نسخة ابن جماعة « وجهه » وعليها خط بالحرمة إمارة إلانتها .
(٣) في س « نهي » وهو خطأ وخالف للأصل .
(٤) حكنا في الأصل « كانت » ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كسخت
التون والتاء وكتب بدلها تون ، وموضع النكسطة والاصلاح ظاهر . و « الطريق »
كما يذكر ويؤث ، وقد استعمل الشافعي كليهما هنا في جملة واحدة كما ترى ، وهو
في طريق !
(٥) في س « يمنع » وهو مخالف للأصل .
(٦) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٧) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « فليستغفر » بإلقاء ، ولكنها في الأصل بالواو .
(٨) حكنا في الأصل « يعود » بابتاء الواو مع « لا » التامة ، ويجوز أن تكون تامة ،
على لإرادة النهي أيضا ، وهو كثير ، وقد تكلمنا مرارا على إثبات الجزوم في صورة
الرفوع في كلام الشافعي ، وبيننا وجه صحته .
(٩) في س زيادة « قائل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
(١٠) في س بدل « عاص » عام » وهو مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضا .

قبله في النكاح واليروع ماص^(١) ، فكيف فرقت بين حالهما^(٢) ؟
 ٩٥٤ - فقلت^(٣) : أما في المعصية فلم أفرق بينهما ، لأنني قد
 جعلتهما ماصيتين ، وبعض الماصي أعظم من بعض .
 ٩٥٥ - فإن قال : فكيف لم تُحرّم على هذا بُنسه وأكله
 وممرّه على الأرض بمصيته ، وحرّمت على الآخر نكاحه وبيعه
 بمصيته ؟

٩٥٦ - قيل : هذا أمرٌ بامرٍ في مُباحٍ حلالٍ له ، فأخلفت له
 ما حلّ له ، وحرّمت عليه ما حرّم عليه ، وما حرّم عليه غير ما أُحلّ
 له ، ومعصيته في الشيء المُباح له لا تُحرّمه عليه بكلّ حالٍ ، ولكن
 تُحرّم^(٤) عليه أن يفعل فيه المعصية .

٩٥٧ - ^(٥) فإن قيل : فما مثله هذا ؟

٩٥٨ - قيل له^(٦) : الرجل له الزوجة والجارية ، وقد نهي أن
 يطأهما حائضتين^(٧) وصائمتين ، ولو فعل^(٨) لم يحلّ ذلك الوطء^(٩) له

(١) في س بدل « ماص » « عام » وهو مخالف للأصل ، وهو خطأ أيضا .

(٢) في س « حالهما » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « يحرم » والبناء في الأصل متعوضة من فوق .

(٥) هنا في س زيادة « قال الباقي رضى الله عنه » .

(٦) « له » لم تذكر في س و ج وهي تابعة في الأصل .

(٧) في س « حائضتين » وما هنا هو الذي في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وهو صحيح

فصحيح ، يقال للمرأة « حائضة » كما يقال « حائض » .

(٨) في س و ج ونسخة ابن جماعة « ولو فعل ذلك » وكلمة « ذلك » مزادة بمحاشية

الأصل بخط جديد .

(٩) رسمت في الأصل « الوطئ » .

في حاله تلك ، ولم يُحَرِّم واحدةً منهما عليه في حالٍ غير تلك الحال ،
إذا كان أصلهما مباحًا حلالاً .

٩٥٩ - ^(١) وأصل مال الرجل مُحَرَّمٌ على غيره إلا بما أُبيح به ^(٢)
مما يحل ، وفروج النساء محرّماتٌ إلا بما أُبيحت به من النكاح
والمك ، فإذا عَقِدَ عَقْدَةَ النكاح أو البيع ^(٣) منيًّا عنها ^(٤) على محرّم
لا يحلُّ إلا بما أحلَّ به - : لم يحلَّ المحرّم بمحرّم ، وكان على أصل
تحريمه ، حتى يُؤْتَى بالوجه الذي أحلّه الله به ^(٥) في كتابه ، أو على لسان
رسوله ^(٦) ، أو إجماع المسلمين ^(٧) ، أو ما هو في مثل معناه .

٩٦٠ - قال ^(٨) : وقد مُثِّلَتْ قَبْلَ هذا النِّهْيِ الذي أريدَ به غيرُ
التَّحْرِيمِ بالدلائلِ ، فَاكْتَفَيْتُمِنْ تَرْيِيدِهِ ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْعَصِمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

(١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٢) اختلفت النسخ هنا ، ففي س و س « بما أُبيح له » وفي ج « بما أُبيح به »
وفي نسخة ابن جماعة كافٍ س و س و كتب بحاشيتها بجوار كلمة « له » كلمة « به »
وعليها علامة نسخة ، وهو غلط ، لأنه بذلك تكرر كلمة « به » مرتين . والذي
في الأصل ما أثبتنا هنا ، ثم عبت به بعض العائنين فتبدلت كلمة « به » تغييراً متكلفاً ليحفظها
« له » ثم أعاد كتابتها فوقها ، ثم كتب هو أو غيره بحاشيته كلتي « له به » وعن
هذا البحث اضطربت النسخ فيما أرى .

(٣) في سائر النسخ « البيع أو النكاح » وما هنا هو الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه

على قوله « النكاح أو » ثم أعاد كتابتها بين السطور بخط آخر بعد كلمة « البيع » .

(٤) في سائر النسخ « عنها » وما هنا هو الذي في الأصل ، والضمير طائد على القعدة ،
ولكن بعض القارئين ألصق في أسفل الألف نقطة خبر ، فأشبهت الكلمة أن تقرأ

« عنها » ، والتصنع في هذا العمل ظاهر جداً .

(٥) كلمة « به » لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل .

(٦) في س « نبيه » وهو مخالف للأصل .

(٧) س « أو إجماع الناس » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ المطبوعة « قال الشافعي » والزيادة ليست في الأصل .

[باب العلم]^(١)

٩٦١ - قال الشافعي^(٢) : فقال^(٣) لي قائل^(٤) : ما العلم ؟ وما يجب على

الناس في العلم ؟

فقلت له : العلم علمان : علم عام لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله .

٩٦٢ - قال : ومثل ماذا ؟

٩٦٣ - قلت : مثل الصلوات الخمس^(٥) ، وأن لله على الناس^(٦)

صوم شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه^(٧) ، وزكاة أموالهم ، وأنه حرم عليهم الزنا^(٨) والقتل والسرقة والحرق ، وما كان في معنى

(١) العنوان لم يذكر في الأصل ، بل لم يرد أحد من فرائمه بحاشيته ، ولكنه ثابت في نسخة ابن جماعة ، وقد رأيت إثباته مع الإشارة إلى زيادته .

وهذا الباب يده أبحاث جديدة في الكتاب ، هي في الحقيقة أصول العلم ، وأصول الحديث ، وأصول الفقه في الدين . وهي التي لا يكتبها بمثل هذه القوة إلا الشافعي .

(٢) في نسخة ابن جماعة والنسخ للطبوعة « قال » بدون القاء ، وهي نادرة في الأصل .

(٣) هذا ما في الأصل ، وفي باقي النسخ « مثل أن الصلوات خمس » . وقد عبت في الأصل بعض الكتاتين ، فكتب « أن » بين النطور ، وكشط الألف واللام من « الخمس » .

(٤) في ج « وأن على الناس » وفي س « وأن الله فرض على الناس » ، وكله خلاف الأصل ، وقد زاد بعضهم بخط آخر ألفاً بجوار كلمة « لله » وكتب « فرض » بين السطرين ، حتى تقرأ الجملة على ما كتب في س .

(٥) في ابن جماعة والنسخ للطبوعة « إن استطاعوا إليه سبيلا » وقد غير بعضهم في الأصل كلمة « إذا » فجعلها « إن » والماء في « استطاعوه » فجعلها ألفاً ، وأما الزيادة فليست في الأصل .

(٦) في سائر النسخ « الربا والزنا » وما هنا هو الثابت في الأصل ، ولكن فيه تحت

هذا، مما كُلفَ العبادُ أنْ يَمْلُؤوه وَيَمْلُؤوه مِنْ أَنْفُسِهِمْ
وأموالهم، وأنْ يَكْفُوا عنه : مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ^(١).

١٥ ٩٦٤ - وهذا الصنفُ كُلُّهُ مِنَ الْعِلْمِ^(٢) موجودٌ نَصًّا^(٣) في
كِتَابِ اللَّهِ، وموجوداً^(٤) مِمَّا عِنْدَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، يَنْقُلُهُ^(٥) عَوَامُّهُمْ
عَنْ مَنْ مَضَى مِنْ عَوَامِّهِمْ، يَحْكُونَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا يَتَنَازَعُونَ^(٦)
فِي حَكَايَتِهِ وَلَا وَجُوبِهِ عَلَيْهِمْ.

-
- التون خطة ، فلا أدري هل هي تاجدة صحيحة ، لتشير إلى قراءة الكلمة بالوجهين
« الزنا » « الربا » وكلمة « القتل » مقدمة في س .
- (١) في ابن جماعة وج « بما حرم الله عليهم منه » وفي س و س كما هنا ولكن
في س بدل « ما » « بما » وفي س « بما » وكل ذلك مخالف للأصل ،
والتي فيه « ما » ثم لم يفهم بعض قارئيه ، فألصق باء في الميم واضحة التصنع .
والتي في الأصل واضح ، « ما » موصولة بدل من الضمير في « عنه » يعني :
وأن يكفوا عن التي حرم عليهم منه ، وكلمة « حرم » ضبطت في الأصل بفتح الحاء
بالباء للفاعل .
- (٢) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .
- (٣) في س و ج وابن جماعة تأخير كلمة « كله » بعد قوله « من العلم » والتي كان
في الأصل ما أثبتنا ، ثم ضرب بعض قارئيه على كلمة « كله » وأعاد كتابتها مؤخرة
فوق السطر .
- (٤) قوله « نصا » ضبط في الأصل بفتح النون وتشديد الصاد ، حتى لا يكون موضع شبهة
وكذلك في ابن جماعة ، ولكن بعض القارئين كتب في الأصل ألفا بعد الدال وهظتين
تحت النون ، لقرأ « أيضا » وهو عبث وسخف .
- (٥) هكذا هو في الأصل بألف بعد الدال وعليها فتحتان ، والوجه الرفع . ولكن لما هنا
وجها أيضا ، أن يكون مفعولا لفعل محذوف ، كأنه قال : وتجدد موجوداً ، أو :
وزاد موجوداً ، أو نحو ذلك . وقد كانت بالنصب أيضا في نسخة ابن جماعة ، ثم
كسبت الألف ، وموضعها بين .
- (٦) هنا في س زيادة « كله » ، وليست في الأصل .
- (٧) في س « لا يتنازعون » وفي ج « فلا يتنازعون » ، وكلاما مخالف للأصل .

— ٣٥٩ —

٩٦٥ — وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر،
ولا التأويل، ولا يجوز فيه التنازع.

٩٦٦ — قال : فما الوجه الثاني ؟

٩٦٧ — قلت له^(١) : ما ينوب المبدأ من فروع الفرائض ، وما
يُخص به من الأحكام وغيرها ، مما ليس فيه نص كتابي ، ولا في
أكثره نص سنة ، وإن كانت في شيء منه سنة فلأنما هي من
أخبار الخاصة ، لا^(٢) أخبار العامة ، وما كان منه يحتمل التأويل
وُسْتَدْرَكُ قِياسًا .

٩٦٨ — قال : فَيَعْدُو^(٣) هذا أن يكون واجباً وجوب العلم
قبله^(٤) ؟ أو موضوعاً عن الناس علمه ، حتى يكون من علمه مُتَفَلِّكاً^(٥)

-
- (١) في ب « قلت له » وفي س و ج « قال : قلت له » وكل مخالف للأصل .
(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « من » وليست في الأصل ، وهي مكتوبة في نسخة
ابن جماعة وعليها خط أحمر ، لدلالة على إلغائها .
(٣) كتبت في الأصل « فيعدوا » على الكتابة القديمة ، ثم ألصق بهم ألفاً أخرى قبل
الهاء ، وبذلك كتبت في نسخة ابن جماعة « أفعدوا » . وهذه همزة الاستفهام جاز
حذفها . وفي س و ج « أفتدون » وهو خطأ لامني له .
(٤) في النسخ المطبوعة « العلم الذي قبله » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة . وحذف
الموصول وإبقاء صلته لدالتها عليه جاز عند الكوفيين والأخفش ، وكلام الثاني به
حجة وشاهد لهم . وقد مضى أيضاً في الفقرة (٢٩١) قوله « في الآي ذكرت » ،
وتأولناه هناك بأن الجملة حال ، وهو مما يسئل في هذا الباب أيضاً من حذف الموصول
لدلالة الصلة . وانظر شواهد التوضيح لابن مالك (س ٥١) .
(٥) حكنا قطعت في الأصل واضحة ، التون قبل التاء ، وهو صحيح جاز ، يقال : « انظُر
و « تنظر » بمعنى . وفي س و ب « متفلاً » بتقديم التاء على الجادة .

— ٣٦٠ —

وَمَنْ تَرَكَ عَلَيْهِ غَيْرَ آثَمٍ بَرَكَهُ ؟ أَوْ مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ ، فَتُوجَدُ نَاهُ^(١) خَبَرًا أَوْ قِيَاسًا ؟

٩٦٩ — قُلْتُ لَهُ : بَلْ هُوَ مِنْ وَجْهِ ثَالِثٍ .

٩٧٠ — قَالَ : فَصِفْهُ^(٢) وَاذْكُرِ الْحِجَّةَ فِيهِ ، مَا^(٣) يَلْزَمُ مِنْهُ ، وَمَنْ يَلْزَمُ ، وَعَنْ مَنْ يَسْتَقْطُ ؟

٩٧١ — قُلْتُ لَهُ : هَذِهِ دَرَجَةٌ مِنَ الْعِلْمِ لَيْسَ تَبْلُغُهَا^(٤) الْعَامَّةُ ، وَلَمْ يُكَلِّفْهَا كُلُّ الْخَاصَّةِ ، وَمَنْ احْتَمَلَ بُلُوغَهَا مِنَ الْخَاصَّةِ فَلَا يَسْمَهُمْ كُلَّهُمْ كَافَّةً أَنْ يُعْطَلَوْهَا ، وَإِذَا قَامَ بِهَا مِنْ خَاصِّهِمْ مَنْ فِيهِ الْكَفَايَةُ لَمْ يَخْرُجْ غَيْرُهُ مِنْ تَرْكِهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالْفَضْلُ فِيهَا لِمَنْ قَامَ بِهَا عَلَى مَنْ عَطَّلَهَا^(٥) .

٩٧٢ — فَقَالَ : فَأَوْجِدْنِي هَذَا^(٦) خَبَرًا أَوْ شَيْئًا^(٧) فِي مَعْنَاهُ ، لِيَكُونَ هَذَا قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

(١) فِي س وَ ج « فُوجِدْنَاهُ » وَهُوَ خَطَأٌ وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٢) هُنَا فِي النُّسخِ لِلْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) هُنَا فِي النُّسخِ لِلْمَطْبُوعَةِ زِيَادَةٌ « لِي » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي نُسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ وَمِلْفَاتِهِ بِالْحَرَةِ .

(٤) فِي النُّسخِ لِلْمَطْبُوعَةِ « وَمَا » وَالْوَاوُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي نُسْخَةِ ابْنِ جُمَاعَةَ .

(٥) فِي النُّسخِ لِلْمَطْبُوعَةِ « يَلْفَهَا » بِأَلْيَاءِ الصَّحِيَّةِ ، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَقْطُوعَةٌ الْتَاءً مِنْ فَوْقِ .

(٦) هَذِهِ الْفَرَقَةُ فِي ج فِيهَا بَضْعٌ أَغْلَاطٌ ، لَمْ تُرَدَّاعِيَا إِلَى الْإِطَالَةِ بِذِكْرِهَا .

(٧) فِي س « قَالَ الشَّافِعِيُّ قَالَ فَأَوْجِدْنِي » وَكَثُفَتْ فِي ج بِحُجْفٍ « قَالَ » ، وَفِي س

« قَالَ فَأَوْجِدْنِي » بِحُجْفٍ الْتَاءً ، وَفِيهَا كَلِمَاتُ « فِي هَذَا » بِزِيَادَةِ « فِي » وَكُلُّ ذَلِكَ

خَالَفَ لِلْأَصْلِ .

(٨) فِي س « وَشَيْئًا » وَفِي ج « وَشَيْئًا » وَكَلَامًا خَطَأً وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

٩٧٣ - فقلت له : فَرَضَ اللَّهُ الْجِهَادَ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ،
ثُمَّ أَكَّدَ النَّفِيرَ مِنَ الْجِهَادِ فَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ ^(١) بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ
وَيُقْتَلُونَ ، وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ، وَمَنْ أَوْفَى
بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ، فَاسْتَبَشِرُوا بِنَيْكِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ، وَذَلِكَ هُوَ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ^(٢) .

٩٧٤ - وَقَالَ : ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ^(٣) كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ
كَافَّةً ، وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ^(٤) .

٩٧٥ - وَقَالَ : ﴿ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ^(٥) وَخُذُوا
وَاحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ، فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ
وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ^(٦) .

٩٧٦ - وَقَالَ : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ ^(٧) وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ

(١) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٢) سورة التوبة (١١١) .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والتلاوة « وقاتلوا » ولكن الشافعي كثيراً
ما يحذف حرف المطف عند ذكر الآيات للاستدلال .

(٤) سورة التوبة (٣٦١) .

(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والتلاوة « فاقتلوا »

(٦) سورة التوبة (٥) .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : صاغرون » .

مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ^(١)
 ٩٧٧ - ^(٢) أخبرنا عبد العزيز^(٣) عن محمد بن عمرو^(٤) عن أبي
 سلمة^(٥) عن أبي هريرة قال : قال رسول الله : « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ
 حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا^(٦) مَنَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ
 إِلَّا بِحَقِّهَا ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ » .

٩٧٨ - وقال الله جل ثناؤه : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ اتَّقُوا
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ أَقْلَمْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ ، أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ،
 فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ . إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا
 أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
 قَدِيرٌ^(٧) .

٩٧٩ - وقال : ﴿ اتَّقُوا خِيفَاتِي^(٨) وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ

-
- (١) . سورة التوبة (٢٩) .
 (٢) هنا في س و ج زيادة « قال الثامى » .
 (٣) في النسخ المطبوعة ونسخة ابن جماعة زيادة « بن محمد الدراوردي » وقد كتب بعضهم
 في الأصل بين السطور « بن محمد » بخط آخر .
 (٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن علقمة » وليس في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ،
 بل كتب فيها فوق موضع الزيادة « ع » دلالة على عدم إلتباسها هنا .
 (٥) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » .
 (٦) في س « فَإِذَا قَالُوا قَدْ عَصَمُوا » وفي س و ج ونسخة ابن جماعة « فَإِذَا قَالُوا
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا » والكل مخالف للأصل .
 (٧) الحديث رواه أصحاب الكتب الستة بألفاظ متقاربة وبأسانيد كثيرة . وانظر عون
 المعبود (ج ٢ ص ١ - ٣ و ص ٣٤٧ - ٣٤٨) .
 (٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : على كل شيء قدير » .
 (٩) سورة التوبة (٣٨ و ٣٩) .
 (١٠) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩٠﴾ .
 ٩٠ - قال ^(١) : فَاحْتَمَلَتْ الْآيَاتُ أَنْ يَكُونَ الْجِهَادُ كُلُّهُ وَالنَّفِيرُ
 خَاصَّةً مِنْهُ - : عَلَى كُلِّ مُطَبِّقٍ لَهُ ، لَا يَسَعُ أَحَدًا مِنْهُمْ التَّخَلُّفُ عَنْهُ ،
 كَمَا كَانَتْ الصَّلَاةُ وَالْحُجُّ وَالزَّكَاةُ ، فَلَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ ^(٢) وَجَبَ عَلَيْهِ
 فَرَضٌ مِنْهَا مِنْ ^(٣) أَنْ يُؤَدَّى غَيْرُهُ الْفَرَضُ عَنْ نَفْسِهِ ، لِأَنَّ فِعْلَ أَحَدٍ ^(٤)
 فِي هَذَا لَا يُكْتَبُ لِغَيْرِهِ .

٩١ - وَاحْتَمَلَتْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فَرَضِهَا غَيْرَ مَعْنَى فَرَضِ
 الصَّلَاةِ ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قُصِدَ بِالْفَرَضِ فِيهَا ^(٥) قَصْدَ الْكِفَايَةِ ،
 فَيَكُونُ مَنْ قَامَ بِالْكَفَايَةِ فِي جِهَادٍ مِنْ جُوهِدٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مُدْرِكًا تَأْدِيَةً
 الْفَرَضِ وَنَافِلَةً الْفَضْلِ ، وَخُرُجًا مَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمَأْتَمِ .

٩٢ - وَلَمْ يُسَوِّ ^(٦) اللَّهُ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَ اللَّهُ : ﴿ لَا يَسْتَوِي
 الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ^(٧) وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

-
- (١) سورة التوبة (٤١) .
 (٢) في النسخ المطبوعة « قَالَ الشَّافِعِيُّ »
 (٣) في النسخ المطبوعة زِيَادَةٌ « مِنْهُمْ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَكُنْتُ فِي لِسْنَةِ ابْنِ جَامِعٍ ،
 ثُمَّ أَلْفَيْتُ بِالْخَطِّ .
 (٤) كَلِمَةٌ « مَنْ » لَمْ تَذْكُرْ فِي لِسْنَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَلَا فِي النسخ المطبوعة ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ
 ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا بَعْضُ تَارِيخِي . وَإِبْرَاهِيمُ هُوَ الصَّوَابُ ، وَهِيَ هُنَا لِسْبِيَّةٌ .
 (٥) فِي « ب » وَعَمَلُ كُلِّ أَحَدٍ « وَكَلِمَةٌ « كُلٌّ » هُنَا لَامَعْنَى لَهَا ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .
 (٦) فِي « س » مِنْهَا ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .
 (٧) هَكَذَا بِالْأَصْلِ بِأَيَّامِ حَرْفِ الْعَلَّةِ مَعَ « لَمْ » وَقَدْ أَبْتَأَ وَجْهَهُ مَرَارًا . وَفِي سَائِرِ النسخ
 « لَمْ يَسُو » عَلَى الْمَادَّةِ .
 (٨) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

- ٣٦٤ -

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى
الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى
الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ^(١) . فَأَمَّا الظَّاهِرُ فِي الْآيَاتِ فَالْفَرَضُ
عَلَى الْعَامَّةِ ^(٢)

٩٨٣ - قال : فَأَيْنَ ^(٣) الدَّلَالَةُ فِي أَنَّهُ ^(٤) إِذَا قَامَ بَعْضُ الْعَامَّةِ
بِالْكَفَايَةِ أَخْرَجَ الْمُتَخَلِّفِينَ مِنَ الْمَأْثَمِ ؟
٩٨٤ - ^(٥) قُلْتُ لَهُ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ .
٩٨٥ - قال : وَأَيْنَ هُوَ مِنْهَا ؟

-
- (١) سورة النساء (٩٥) . ثم هنا بحاشية الأصل مانعه : « بلغ السامع في المجلس الحادي عشر ، وسمع ابنى محمد » .
- (٢) هذه الجملة من كلام الشافعي ، يريد أن ظاهر الآيات في الأمر بالقتال أنه فرض عين ، ثم هو يريد أن يفرج مادعاه إلى القول بنفي ظاهرها ، في صورة السؤال والجواب ، كما سيأتي ، ولكن تأملوا الكتاب لم يفهموا مراده ، وظنوا أن هذا من سؤال مناظره ، فزاد بعضهم بين السطور « قال قال » ليحصل هنا الكلام من اعتراض المعترض ، ثم جاءت نسخة ابن جماعة وبمدها النسخ المطبوعة فزادوا وخصصوا ، فقالوا « قال الشافعي قال أما الظاهر » الخ ، وكل هنا خطأ .
- (٣) هنا اعتراض المناظر ، ولذلك ثبت في الأصل قوله « قال » . وأما النسخ الأخرى فأمعوا الكلام على فهمهم فحذفوا كلمة « قال » . وقوله « فأين » بالياء للوحدة ، من الإيابة ، وضبطت في الأصل بكسر الباء ، ولكن تصريف فيها بعضهم فوضع نقطة أخرى لتكون « فأين » ونسى الكسرة تحت الباء ، ولذلك كتبت في سائر النسخ .
- (٤) الشافعي يكثر التنويع في استعمال حروف الجر ، ويطوف في عبارته عن مستوى الطاء ، ولذلك لم يرض بعض قارئ الأصل عن كلمة « في » هنا ، ففرب عليها وألصق بـاء بالألف ، فصارت « بأنه » . وبذلك ثبتت في النسخ المطبوعة ، وأما نسخة ابن جماعة فيها « على أنه » ثم كتب بالهجرة فوق حرف « على » علامة أنها نسخة .
- (٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

٩٨٦ - قلتُ: قال الله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ فوعده^(١)
المتخلفين من الجهاد الحسنى على^(٢) الإيمان، وأبان فضيلة المجاهدين على
القاعدين، ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا خزا غيرهم -: كانت العقوبة
بالإثم - إن لم يعفو الله^(٣) -: أو لى بهم من الحسنى .

٩٨٧ - قال : فهل تجب في هذا غير هذا ؟

٩٨٨ - قلتُ : نعم ، قال الله : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا
كَافَّةً﴾^(٤) ، فَلَوْلَا تَقَرَّرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ
وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ^(٥) . وغزا
رسول الله وغزى معه من أصحابه جماعة^(٦) وخلف أخرى^(٧) ، حتى تخلف

(١) في س - « فوعده الله » ولفظ الجلالة لم يذكر في الأصل .

(٢) في س - « بالحسنى » وفي س و ج « الحسنى عن الجهاد » بالتقديم والتأخير ، وكل
ذلك مخالف للأصل .

(٣) « يعفو » . كتبت في الأصل على صورة الرفع بعد الجازم ، بل كتبت هكذا
« يعفوا » . وكتبت في سائر النسخ « ينف » . وفي س و س - « إن لم ينف الله
عنهم » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : يحذرون » .

(٥) سورة التوبة (١٢٢) .

(٦) « غزى » كتبت في الأصل « غزا » على قاعدته في كتابة أمثاله بالالف ، فاشتبهت
على القارئين والناسخين ، فظنوها « غزا » ثلاثياً ، والصواب أنها من الرباعي المضعف ،

يقال : « أغزى الرجل وغزاه : حمّله أن يغزو » . هكذا نس اللسان ، وهو

الذى يناسب سياق الكلام في قوله « وخلف أخرى » . ويؤيده أن كلمة « جماعة »
ضبطت في الأصل بالنصب بفتحين ، ثم حاول بعض القارئين تغييرها ، فألصق ياء برأس
الجيم ، فقرأ « بجماعة » ولم يمنعه من ذلك ضبطها بالفتح ، ويظهر أنها كانت كذلك
في نسخة ابن جماعة ، ثم كشطت الفتحان من فوق الكلمة ، وموضع الكشط ظاهر ،
ووضعت كسرتان تحتها ، ثم ألصقت الباء بالجيم لإصافها مستعدداً واضح الجدة ، وبذلك
طبعت في ج .

(٧) في س - « آخرين » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

على بن أبي طالب في غزوة تبوك، وأخبرنا الله^(١) أن المسلمين لم يكونوا
لينفروا كافة^(٢) : ﴿قُلُوا لَا تَقَرَّ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ فأخبر
أن التغير على بعضهم دون بعض، وأن الثقة إنما هو على بعضهم
دون بعض.

٩٨٩ - وكذلك ما عدا الفرض في عظم الفرائض^(٣) التي
لا تسع جهلها، والله أعلم.

٩٩٠ - ^(٤) وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصوداً به قصد
الكفاية فيما يتوب، فإذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من
تخلف عنه من المأثم.

٩٩١ - ولو ضيئوه معاً خفت أن لا يخرج واحد منهم مطيق
فيه من المأثم، بل لا أشك أن شاء الله، لقوله : ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ
عَذَابًا أَلِيمًا﴾^(٥).

(١) هذا في الأصل، وهو صحيح واضح، ولكن بعض الفارثين ضرب على كلمة
« وأخبرنا » وهي في آخر السطر، وكتب فوقها بخط آخر « قال وأخبرنا » ثم ضرب
على ذلك شخص آخر، وكتب بخط ثالث بجوار لفظ الجلالة في أول السطر بعده كلمة
« وأخبر ». ومن ذلك اضطربت النسخ، ففي نسخة ابن جماعة « وأخبر الله » وفي
ج « وأخبره الله » وفي س « فأخبره الله » وفي س « قال الشافعي رحمه الله تعالى :
فأخبر الله »، والصواب ما أثبتنا.

(٢) زاد بعضهم هنا في الأصل بين السطرين بخط آخر، كلمة « قال » وبذلك ثبت في سائر
النسخ، وما في الأصل صحيح، على إرادة القول محذوفة، كصنيع البلاء.

(٣) « عظم » مضطت في الأصل بضم الدين. وفي اللسان : « قال الاحياني : عظم
الأمر وعظمته : مضمته. وجاء في عظم الناس وعظمتهم، أي في مضمتهم ».

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي ».

(٥) سورة التوبة (٣٩).

— ٣٦٧ —

٩٩٢ — قال : فما معناها ؟

٩٩٣ — قلتُ : الدلالة عليها أن تخلفهم عن النفي كافة

لايسمهم ، ونفي بعضهم — إذا كانت^(١) في نفيه كفاية — : يُخرج^(٢)

من تخلف^(٣) من المأثم ، إن شاء الله ، لأنه إذا نقر بعضهم وقع عليهم اسم « النفي » .

٩٩٤ — قال : ومثل ماذا^(٤) سوى الجهاد ؟

٩٩٥ — قلتُ : الصلاة على الجنازة^(٥) ودفنها ، لايجل تركها

ولا يجب على كل من يحضرها^(٦) كلهم حضورها^(٧) ، ويُخرج من تخلف^(٨) من المأثم من قام بكفائتها .

(١) في س « إذا كان » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ج ولسة ابن جماعة « تخرج » وهو مخالف للأصل ، وخطأ ، لأن الضمير راجع إلى النفي .

(٣) في س زيادة « عنها » وهي زيادة خطأ ، وليست في الأصل .

(٤) في ج « ومثل هذا » وهو خطأ صرف . وفي نسخة ابن جماعة « ومماثل ماسوى الجهاد » ثم ضرب على « ما » الأولى بالهمزة ، وهو مخالف للأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة و س و ج « الجنائز » بالجمع ، وفي الأصل كما هنا بالإنفراد ، ثم لعب فيه بعضهم ، فضرب على حرف « زة » وكتب فوقهما « يز » .

(٦) في س « يحضرها » والتي في الأصل وسائر النسخ « يحضرتها » ثم كشط بعضهم التاء ، وأبقى موضعها وإحدى نقطتيها ظاهرين .

(٧) بحاشية س مانه : « ولا يجب الخ » هكذا في جميع النسخ بترار لفظ كله ، والظاهر أنه من التاسخ ، كتبه مصححه . وليس هذا من التاسخ ، بل « وفي أصل الربيع واضح » وهو تكرار لزيادة التوكيد ، وليت التاسخين أقروا لنا سائر الأصول كما أقروا هذه !

(٨) في س و ج زيادة « عنها » وليست في الأصل ، بل كتبت فيه بين السطور بخط آخر ، وكتبت كذلك بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة .

٩٩٦ - وهكذا رد السلام، قال الله: ﴿وَإِذَا حُيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾^(١) أو ردوها، إن الله كان على كل شيء حسيباً^(٢).
وقال رسول الله: «يُسَلِّمُ الْقَائِمُ عَلَى الْقَاعِدِ». و: «إِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدٌ أَجْزَأُ عَنْهُمْ»^(٣). وإنما أريد بهذا الرد، فرد القليل جامع لانتم «الرد»، والكفاية فيه مانع لأن يكون^(٤) الرد معطلاً.

٩٩٧ - ولم يزل المسلمون على ما وصفت، منذ بعث الله نبيه^(٥)
- فيما بلغنا - إلى اليوم: يتفق أهلهم، ويشهد الجنائر بعضهم،
٩٧ ويجاهدون^(٦) ويرد السلام بعضهم، ويتخلف عن ذلك غيرهم، فيعرفون

(١) في الأصل إلى هنا، ثم قال «الآية».

(٢) سورة النساء (٨٦).

(٣) هذان حديثان. ولكن في الموطأ (ج ٣ ص ١٣٢): «مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: يسلم الراكب على الماشي، وإذا سلم من القوم واحد أجزا عنهم». وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يسلم الصغير على الكبير، والمارة على القاعد، والقليل على الكثير». وله ألفاظ أخرى، وانظر عون المبود (ج ٤ ص ٥١٦ - ٣١٧) وفتح الباري (ج ١١ ص ١٣ - ١٤) وصحيح مسلم (ج ٢ ص ١٧٤). وروى أبو داود (ج ٤ ص ٥٢٠) من حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً «يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، ويجزى عن الجلوس أن يرد أحدهم». وفي إسناده - سعيد بن خالد الخزاعي المدني، وفيه ضعف من قبل حفظه. وفي الباب حديث يمتناه من رواية الحسن بن علي، لسه المهيني في مجمع الزوائد (ج ٨ ص ٣٥) إلى الطبراني، وقال: «وفيه كثير بن يحيى، وهو ضعيف».

(٤) في نسخة ابن جماعة وس و ج «ثلاثا يكون» وهو خطأ صرف، لأن المراد أن يكون الأمر في هذا على الكفاية بمنع تعطيل الرد، وهو ظاهر، وبني الخطأ على تصرف بعض الفارسيين في الأصل، فزاد كلمة «لا» بين السطور بين كلمتي «لأن» و «يكون».

(٥) في س «نبيهم» وهو مخالف للأصل.

(٦) في نسخة ابن جماعة بالهامشية زيادة كلمة «بعضهم» وعليها علامة الصحة، وليست في الأصل.

- ٣٦٩ -

الْفَضْلَ لِمَنْ قَامَ بِالْفَقْهِ^(١) وَالْجِهَادِ وَحُضُورِ الْجَنَائِزِ وَرَدِّ السَّلَامِ ، وَلَا يُؤْتَمُّونَ مَنْ قَصَّرَ عَنْ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ بِهَذَا^(٢) قَائِمُونَ بِكَفَايَتِهِ .

[باب خبر الواحد]^(٣)

٩٩٨ (٤) فقال (٥) لِي قَائِلٌ : أَخَذْتُ لِي أَقَلَّ مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ

عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ ، حَتَّى يَكْتَبَ عَلَيْهِمْ خَبْرُ الْخَاصَّةِ .

٩٩٩ — فَقُلْتُ : خَبْرُ الْوَاحِدِ عَنِ الْوَاحِدِ حَتَّى يَنْتَهِيَ^(٦) بِهِ إِلَى

(١) فِي س « بِالْثَفْقَةِ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي لِسَةِ ابْنِ جَامِعٍ « إِذْ » وَقَدْ ضَرَبَ بَعْضُ قَارِئِي الْأَصْلِ عَلَى الْأَلْفِ الْآخِرَةِ مِنْ « إِذَا » . وَقَوْلُهُ « بِهَذَا » هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ عُبِيَ فِيهِ طَائِفٌ لِحُلُولِهِ « لِهَذَا » وَالتَّخْيِيرُ بَيْنَ « ثُمَّ زَادَ بَيْنَ الطُّورِ كَلِمَةُ « قَوْمَ » ، فَصَارَ الْكَلَامُ « لِهَذَا قَوْمَ » وَبِهِ ثَبَتَ فِي لِسَةِ ابْنِ جَامِعٍ وَسَائِرِ النُّسخِ ، وَمَا هُنَا هُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْأَصْلِ .

(٣) أَمَّا الْأَصْلُ فَلَيْسَ فِيهِ عُنْوَانٌ ، وَلَا مِنْ زِيَادَاتِ الْقَارِئِينَ ، وَأَمَّا نَسْخَةُ ابْنِ جَامِعٍ فَكَتَبَ بِمَحَاشِيئِهَا « بَابُ خَبْرِ الْوَاحِدِ » وَلَمْ يَكْتُبْ عَلَيْهِ مَا فِيهِ صَحِّحُهُ وَأَنَّهُ مِنْ أَصْلِ الْكِتَابِ ، وَقَدْ كَتَبَ هَذَا الْعُنْوَانُ فِي س أَيْضًا . وَفِي س وَ ج « بَابُ تَلْيِيسِ خَبْرِ الْحُجَّةِ » وَهُوَ عُنْوَانٌ طَرِيفٌ ، وَلَكِنْ لَا أَدْرِي مِنْ أَيْنَ قُل .

وَانْظُرْ فِي مَعْنَى هَذَا الْبَابِ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ ، مَا قَالَهُ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ بِمَحَاشِيَةِ الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ (ص ٢ - ٣٨) وَمَا قَالَهُ فِي كِتَابِ جَمَاعِ الْعِلْمِ ، فِي الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأَمِّ فِي « بَابِ حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ رَدَّ خَبْرَ الْخَاصَّةِ » (ص ٢٥٤ - ٢٦٢) . وَمِنْ قَوْلِهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ وَجَدْتُ أَنَّهُ جَمَعَ كُلَّ الْفُرَاغِ الْمُبْهِمَةِ لِلْعِلْمِ الْحَدِيثِ (لِلْمُصْطَلَحِ) وَأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَبَانَ عَنْهَا إِتَابَةً وَاصِحَةً ، وَأَقْرَبُ مَنْ نَصَرَ الْحَدِيثَ ، وَاحْتِجَ لَوْجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ ، وَتَصَدَّى لِرَدِّ عَلَى مُخَالَفِيهِ ، وَقَدْ صَدَّقَ أَهْلُ مَكَّةَ وَبَرَوَا ، إِذْ صَمَّوْهُ « نَاصِرَ الْحَدِيثِ » رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) هُنَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٥) فِي ابْنِ جَامِعٍ وَ س وَ ج « قَالَ » بِدُونِ الْقَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « حَتَّى » مَكْتُوبَةٌ بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِخَطِّ يَشْبَهُ خَطَّ الْأَصْلِ ، وَكَتَبْتُ بِالْيَاءِ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا يَكْتُبُهَا « حَتَّى » بِالْأَلْفِ ، وَلَكِنْ كَتَبْتُهَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالْيَاءِ ، فَتَذَكَّرْ رِسَالَةَ ٢٤ - رِسَالَةَ

النبي أو من انتهى^(١) به إليه دونه^(٢).

١٠٠٠ — ولا تقوم الحجة بنجر الخاصة حتى يجمع أموراً^(٣):

١٠٠١ — منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً

بالصدق في حديثه، عاقلاً لما^(٤) يُحدث به، عالماً بما يُحيل معاني^(٥)

الحديث من اللفظ، وأن^(٦) يكون ممن يؤدّي الحديث بحروفه كما

سمع^(٧)، لا يُحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير

رجعت أنها هنا من الأصل. وكلمة « انتهى » كتبت فيه بإياء على خلاف عادة، وكان الأقرب أن تكون « يَنْتَهِي » لولا أنه ضبط الإياء في أولها بالضم، وللمنى صحيح في المألوف.

(١) في « أو إلى من انتهى » كلمة « إلى » ليست في الأصل. وقوله « انتهى » كتب فيه « انتها » بالألف، فلذلك ضبطناه بالبناء للفاعل.

(٢) يعني: حتى ينتهي بإسناد الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إذا كان الخبر مرفوعاً إليه، أو ينتهي بإسناده إلى من روى عنه الخبر مد النبي صلى الله عليه وسلم، صحابياً كان أو غيره، كما إذا روى أثر عن عمر، أو عن مالك، مثلاً، فإنه يلزم ثبوت ذلك عن المروى عنه أن يتصل بإسناده إليه.

(٣) مبث ثابت في الأصل، فزاد تاء قبل الميم في كلمة « يجمع » وضرب على الألف الأخيرة من « أموراً » ليكون الكلام « حتى يجمع أمور ». ولكن لم يبقه أحد من أصحاب النسخ الأخرى على هذا البث!

(٤) ممكن في الأصل ونسخة ابن جماعة « لما » باللام، وهو الصواب، ولكن كسب بعضهم رأس اللام وأبقى بقيتها لثراً « بما » وبذلك كتبت في س و ج، وهو خطأ.

(٥) تصرف بعض قارئ الأصل بمجهول فألصق بالميم لئلا تكون « لمعاني » وهو خطأ وسخف، لم يبقه فيه أحد.

(٦) ممكن في الأصل، بالعطف بالواو، وفي نسخة ابن جماعة و س « أو أن ». والمعنى في الأصل على « أو » وكثيراً ما يعطف في العربية بالواو بمعنى أو كما هو معروف. والمراد أن المصنف أحد امرين: إما أن يكون الروى يروى الحديث بلفظه كما سمع، أو يكون عالماً بالمعنى إذا رواه بالمعنى ولم يؤدّ اللفظ. وانظر ماضي في الفقرة (٧٥٥).

(٧) في سائر النسخ « كما سمعه » والماء ملصقة في الأصل، وليست منه.

عالم بما يحيلُ معناه - : لم يذَر لعله يُحيلُ الحلالَ إلى الحرام^(١). وإذا أَدَاهُ بحروفه فلم يَبْقَ وجهٌ يُخافُ فيه إحالته^(٢) الحديثَ ، حافظاً إن حَدَّثَ به مِنْ حفظه ، حافظاً لكتابه إن حَدَّثَ^(٣) مِنْ كتابه . إذا شَرِكَ^(٤) أَهْلَ الحفظِ في الحديثِ وافقَ حديثهم ، بَرِيّاً^(٥) مِنْ أَنْ يَكُونَ مُدْلِساً^(٦) : يُحَدِّثُ عَنْ مَنْ لَقِيَ مالم يَسْمَعْ منه ، ويحدِّثُ^(٧) عن النبيِّ ما^(٨) يُحَدِّثُ الثقاتُ خلافةً عن النبيِّ .

١٠٠٢ - ويكونُ هكذا مَنْ فوقَه بمن حَدَّثَه ، حتى يُنْتَهَى بالحديثِ موصولاً إلى النبيِّ أو إلى من انْتَهَى به إليه دونَه ، لأنَّ كلَّ

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « والحرام إلى الحلال » وهي مزادة أيضاً بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، ولكنها ليست في الأصل .

(٢) في النسخ المطبوعة « إحالة » بدون الضمير ، وهو ثابت في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٣) في - زيادة « به » وليست في الأصل .

(٤) « شرك » مضبوطة في الأصل بفتح الشين وكسر الراء ، وهي من باب « فرح » : أى صار شريكاً ، والصدر « شرك » بوزن « كفف » و « شَرِكَةٌ » بوزن « كلة » ؛ ويخففان بكسر أولهما ، وسكون ثانيهما و « شَرِكَةٌ » أيضاً بوزن « غرة » : لمة .

(٥) « برياً » بتسهيل الميمزة وتشديد الياء ، ووضعت عليها الشدة في الأصل .

(٦) ما سيأتي هو إيان لمدلس .

(٧) قوله و « يحدِّث » بالنصب ، مطوف على « يكون » يعنى : ورياً من أن يحدِّث حديثاً يخالفه فيه الثقات ، وهو بمعنى قوله قبل « إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم » فإن كثرة مخالفة الثقات تدل على وهمه في روايته وسوء حفظه . ولا يجوز عطفه على « يحدِّث عن من لقي » لأن من يخالف الثقات لا يدخل في وصف المدلس . وفى - « فيحدث » وهو خطأ صرف ، وخالف الأصل وسائر النسخ .

(٨) « ما » مفعول « يحدِّث » ، وفى باقى النسخ « بما » والباء ملصقة بالميم في الأصل ظاهر اصطناعها .

- ٣٧٢ -

واحدٍ منهم مُثَبِّتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ ، وَثَبَّتْ عَلَى مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ ، فَلَا يُسْتَعْنَى فِي كَرٍّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَصَفْتُ .

١٠٠٣ - فَقَالَ ^(١) : فَأَوْضَحْ لِي مِنْ هَذَا ^(٢) بِشَيْءٍ لَعَلِّي أَكُونُ ^(٣)

بِهِ أَعْرِفَ مَنِيْ بِهَذَا ، يَلْبِزْتَنِي بِهِ وَقِلَّةِ خَيْرَتِي بِمَا وَصَفْتَ فِي الْحَدِيثِ ؟
١٠٠٤ - ^(٤) قُلْتُ لَهُ : أَتُرِيدُ أَنْ أُخْبِرَكَ بِشَيْءٍ يَكُونُ هَذَا قِيَاسًا عَلَيْهِ ؟

١٠٠٥ - قَالَ : نَعَمْ !

١٠٠٦ - قُلْتُ ^(٥) : هَذَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ ، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهِ ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَوْضَعُ مِنَ الْأَصْلِ .

١٠٠٧ - قَالَ : فَلَسْتُ أُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ قِيَاسًا ، وَلَكِنْ مَثَلُهُ لِي ^(٦)

عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّهَادَاتِ ، الَّتِي الْعِلْمُ بِهَا عَامٌّ ؟

١٠٠٨ - قُلْتُ ^(٧) : قَدْ يَخَالَفُ الشَّهَادَاتِ فِي أَشْيَاءَ وَيُجَامِعُهَا

فِي غَيْرِهَا .

(١) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « قَالَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي لِسَانِ ابْنِ جُمَاعٍ وَالنُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « وَأَوْضَحْ لِي هَذَا » بِحَذْفِ « مِنْ » وَهِيَ مُتَابِعَةٌ فِي الْأَصْلِ ، وَهِيَ زَائِدَةٌ ، كَمَا يَأْتِي ذَلِكَ كَثِيرًا فِي كَلَامِ الْبَلَاءِ . وَيُظْهَرُ أَنَّ بَعْضَ الْقَارِئِينَ فِي الْأَصْلِ لَمْ يَسْجِبْهُ مَوْضِعُهَا ، لِخَوَلِّ تَغْيِيرِهَا لِجَمَلِهَا « فِي » .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « لَعَلِّي أَكُونُ » وَكَلِمَةُ « أَنْ » مُزَادَةٌ بَيْنَ السُّطُورِ فِي الْأَصْلِ بِخَطِّ آخِرٍ .

(٤) هُنَا فِي الْأَصْلِ زِيَادَةُ « قَالَ » بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ آخِرٍ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ « قَالَ الثَّانِي » .

(٥) فِي ب « قُلْتُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٦) كَلِمَةُ « لِي » لَمْ تَذْكُرْ فِي ب .

(٧) فِي ب « قُلْتُ لَهُ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

- ٣٧٣ -

١٠٠٩ - قال : وأين يُخالفها ؟

١٠١٠ - قلت : أقبلُ في الحديثِ الواحدِ ^(١) والمرأة ^(٢) ،
ولا أقبلُ واحداً منهما وحده في الشهادة ..

١٠١١ - وأقبلُ في الحديثِ « حدثني فلانٌ عن فلانٍ » إذا لم
يكن مُدَّلساً ، ولا أقبلُ في الشهادة إلا « سمعتُ » أو « رأيتُ »
أو « أشهدني » .

١٠١٢ - وتختلفُ الأحاديثُ ، فأخذُ ببعضها ، استدلالاً
بكتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو قياسٍ ، وهذا لا يؤخذُ به في الشهاداتِ
هكذا ، ولا يوجدُ ^(٣) فيها مجال .

١٠١٣ - ثمَّ يكونُ بشره ^(٤) كلُّهم تجوزُ شهادته ولا أقبلُ
حديثه ^(٥) ، من قِيلَ ما يدخلُ في الحديثِ من كثرةِ الإحالة وإزالةِ
بعضِ ألفاظِ المعاني .

١٠١٤ - ثم هو يُجامعُ الشهاداتِ في أشياء غيرِ ما وصفتُ .

(١) في النسخ المطبوعة « الرجل الواحد » وكلمة « الرجل » ليست في الأصل ، وهي
مكتوبة في نسخة ابن جماعة وعلفة بالجرمة .

(٢) في نسخة ابن جماعة « والامرأة الواحدة » ثم ألغيت « الواحدة » بالجرمة .

(٣) في ج « يؤخذ » وهو خطأ ، ويظهر أن الخطأ من نسخة ابن جماعة ، فإن
الكلمة كتبت فيها هكذا « يؤخذ » بإعجام القاد وببسط الخاء بقطعة فوقية وأخرى
تحتية ، لتقرأ « يوجد » و « يؤخذ » ، وهي في الأصل واضحة بالميم .

(٤) في النسخ المطبوعة زيادة « كثير » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٥) في س « شهادتهم » وفي س و ج « حديثهم » . وكلمة بخلاف للأصل .

- ٣٧٤ -

١٠١٥ - (١) فقال : أَمَا مَا قَلْتُ مِنْ أَلَّا تَقْبَلُ الْحَدِيثَ إِلَّا عَنْ
ثِقَةٍ حَافِظٍ عَالِمٍ بِمَا يُحِيلُ مَعْنَى الْحَدِيثِ - : فَكَمَا قُلْتُ ، فَلِمَ لَمْ تَقُلْ
هَكَذَا (٢) فِي الشَّهَادَاتِ ؟

٩٨ ١٠١٦ - قُلْتُ (٣) : إِنْ إِحَالَةَ مَعْنَى الْحَدِيثِ أَخْفَى مِنْ إِحَالَةِ
مَعْنَى الشَّهَادَةِ (٤) ، وَبِهَذَا احْتَضَرْتُ فِي الْحَدِيثِ بِأَكْثَرِ مَا احْتَضَرْتُ بِهِ
فِي الشَّهَادَةِ (٥) .

١٠١٧ - قَالَ : وَهَذَا كَمَا وَصَفْتَ ، وَلَكِنِّي (٦) أَنْكَرْتُ - إِنْ
كَانَ مِنْ يُحَدِّثُ (٧) عَنْهُ ثِقَةٌ فَحَدَّثَ (٨) عَنْ رَجُلٍ لَمْ تَعْرِفْ أَنْتَ ثِقَتَهُ - :

(١) زيد هنا في الأصل بين السطور بخط آخر « قَالَ الثَّانِي » وبُتِ ذَلِكَ
فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٢) فِي س - « فَلِمَ لَمْ تَقُلْ هَكَذَا فِي الصَّهَادَاتِ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ ، وَفِي لِسَخَةِ
ابْنِ جَاعَةَ وَ س وَ ج « فَلِمَ لَمْ تَقُلْ هَذَا هَكَذَا » وَزِيَادَةُ « هَذَا » مِنْ غَيْرِ
الأَصْلِ ، وَلَكِنْ زَادَهَا فِيهِ بَعْضُ قَارِئِيهِ بَيْنَ السُّطُورِ مَرَّتَيْنِ ، مَرَّةً قَبْلَ « هَكَذَا »
وَمَرَّةً بَعْدَهَا ، وَهُوَ خَلَطٌ .

(٣) فِي النُّسخِ المطبوعة زِيَادَةُ « لَ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ فِي لِسَخَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَمُلَفَّاةٌ بِالْمِرْمَرَةِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « الصَّهَادَاتِ » وَمَا هَذَا هُوَ الأَصْلُ ، ثُمَّ ضَرَبَ بَعْضُ قَارِئِيهِ طِي
الْهَاءِ الأَخِيرَةَ وَكُتِبَ فَوْقَهَا « ات » لِقَرَأِ « الصَّهَادَاتِ » .

(٥) فِي س وَ ج « الصَّهَادَاتِ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ وَلِلنُّسخَةِ ابْنِ جَاعَةَ .

(٦) فِي س - « وَلَكِنْ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٧) « يُحَدِّثُ » هُتِطَ الْيَاءُ فِي الأَصْلِ مِنْ تَحْتِ ، وَلَمْ تَقُطْ فِي لِسَخَةِ ابْنِ جَاعَةَ ، وَكُتِبَ
مَصْحُوحٌ بِمَحَاشِيَّتِهَا مَا نَصَبَهُ : « هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ يَاءُ الْغَائِبِ ، وَالْمَعْنَى عَلَيْهَا غَيْرُ
ظَاهِرٍ ، فَفَعِلَ الْمُنَاسِبُ قَاءُ الْمُخَاطَبِ » . فَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ قَرَأَ الْقِصْلَ مَبْنِيًا لِلْفَاعِلِ ،
فَلَمْ يَسْتَمِ لِهَ مَعْنَى الْكَلَامِ ، وَالتَّى أَرَاهُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَكَأَنَّهُ
يَقُولُ : إِنْ كَانَ الْبَرَاوِي هَذِهِ .

(٨) فِي النُّسخِ المطبوعة « فَيُحَدِّثُ » وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلأَصْلِ وَلِلنُّسخَةِ ابْنِ جَاعَةَ .

- ٣٧٥ -

امتناعك من أن تقلد الثقة ، فتُحسِنُ^(١) الظنَّ به ، فلا تتركه يروى .
إلا عن ثقة^(٢) ، وإن لم تعرفه أنت ١٩

١٠١٨ - «قلتُ له : رأيت أربعة نفرٍ عدولٍ فقهاء شهدوا^(٣)
على شهادة شاهدينٍ بحقٍ لرجلٍ على رجلٍ : أكنت قاضياً به ولم يقل
لك الأربعة إن الشاهدين عدلان ؟

١٠١٩ - قال : لا ، ولا أقطعُ بشهادتهما^(٤) شيئاً حتى أعرفَ
عدْلَهُمَا ، إمّا بتعديل الأربعة لهما ، وإمّا بتعديل غيرهم ، أو معرفةً
مَنِيَّ بَعْدَهُمَا .

١٠٢٠ - «قلتُ له : ولم لم تقبلْهُمَا على المعنى الذى أمرتني
أن أقبلَ عليه الحديث ، فتقول : لم يكونوا ليَشْهَدُوا إلا على مَنْ هو
أعدلُ^(٥) عندهم ؟

١٠٢١ - «قال : قد يشهدون على مَنْ هو عدلٌ عندهم ، ومن

(١) في ج «حسن» وفي نسخة ابن جماعة و س و س «بحسن» وكلها بخلاف
للأصل ، وقد ضرب قارى على «فحسن» في الأصل ، وكتب فوقها بخط
آخر «بحسن» ، إذ لم يفهم المعنى .

(٢) يسنى : فلا تعتبره يروى إلا عن ثقة .

(٣) زيد في الأصل بين السطور كلمة «قال» وفي سائر النسخ «قال الشافعي» .

(٤) في سائر النسخ زيادة «لك» وهى مضافة في الأصل بخط آخر بجوار السطر
خارجة عنه .

(٥) في س «بشهادتهما» بالجمع ، وهو مخالف للأصل .

(٦) زاد بعضهم هنا في الأصل كلمة «قال» بخط آخر ، وفي النسخ المطبوعة
«قال الشافعي» .

(٧) في سائر النسخ «عدل» والذى في الأصل «أعدل» وهو صواب ، وقد يؤتى
باسم التفضيل على غير بابه .

- ٣٧٦ -

عَرَفُوهُ وَلَمْ يَعْرِفُوا عَدْلَهُ ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مَوْجُودًا فِي شَهَادَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِي قَبُولُ شَهَادَةٍ مِّنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ حَتَّى يُعَدَّهُ ، لَوْ أَوْ أَعْرَفَ عَدْلَهُ وَعَدْلَ مَن شَهِدَ عِنْدِي عَلَى عَدْلٍ غَيْرِهِ ، وَلَا^(١) أَقْبَلَ تَعْدِيلَ شَهِيدٍ عَلَى شَهِيدٍ عَدْلَ الشَّاهِدِ غَيْرِهِ وَلَمْ أَعْرِفْ عَدْلَهُ .

١٠٢٢ - ^(٢) قُلْتُ : فَالْحُجَّةُ فِي هَذَا لَكَ ^(٣) الْحُجَّةُ عَلَيْكَ : فِي

الْأَثَرِ قَبُولَ خَبَرِ الصَّادِقِ عَنْ مَن جَهِلْنَا صَدَقَهُ .

١٠٢٣ - وَالنَّاسُ مِن ^(٤) أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى شَهَادَةٍ ^(٥) مِّنْ عَرَفُوا

عَدْلَهُ - : أَشَدُّ تَحَفُّظًا مِنْهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَّا حَدِيثَ مَن عَرَفُوا صَحَّةَ حَدِيثِهِ .

١٠٢٤ وذلك : أَنَّ الرَّجُلَ يَبْقَى الرَّجُلَ يُرَى عَلَيْهِ سِيَا

الْخَيْرِ ^(٦) ، فَيُحَسِّنُ الظَّنَّ بِهِ ، فَيَقْبَلُ حَدِيثَهُ ، وَيَقْبَلُهُ ^(٧) وَهُوَ لَا يَعْرِفُ

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فَلَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) زَادَ بَعْضُهُمْ هُنَا فِي الْأَصْلِ كَلِمَةَ « قَالَ » بِمِخْطَ آخِرِ ، وَفِي النُّسخِ الطَّبَوَيْةِ « قَالَ الثَّانِي » .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « لَهُ » وَهِيَ مُزَادَةٌ بِمَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِمِخْطَ آخِرِ .

(٤) فِي ج « مَا الْحُجَّةُ » وَهُوَ خَطَأٌ سَخِيفٌ . وَفِي س « لَكَ فِي هَذَا » بِالتَّحْدِيدِ وَالتَّأْخِيرِ ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي ج « يَنْ » بَدَلُ « مِنْ » وَهُوَ خَطَأٌ لَامِنِي لَهُ .

(٦) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مَنْ أَنْ يَشْهَدُوا إِلَّا عَلَى شَهَادَةٍ » وَكَلِمَةُ « إِلَّا » مُزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السَّطْرَيْنِ بِمِخْطَ آخِرِ ، وَزِيَادَتُهَا خَطَأٌ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : أَنَّ النَّاسَ أَقْلَ تَحَفُّظًا فِي رَوَايَةِ الْحَدِيثِ عَنْ مَنْ لَمْ يَعْرِفُوا صَحَّةَ حَدِيثِهِ ، مِنْهُمْ فِي الصَّهَادَةِ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ عَرَفُوا عَدْلَهُ ، لِأَنَّهُمْ فِي الصَّهَادَةِ أَشَدَّ احتِيَاظًا وَتَحَفُّظًا .

(٧) كَانَتْ فِي لِسَانِ ابْنِ جَامِعٍ « الْخَيْرِ » كَالْأَصْلِ ، ثُمَّ كَسَطَتْ الْأَلْفَ وَاللَّامَ ، وَمَوْضِعُ الْكَسَطِ ظَاهِرٌ .

(٨) فِي س « وَيَقْبَلُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَلِنَسْخَةِ ابْنِ جَامِعٍ .

حالهُ ، فَيَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا يَقَالُ لَهُ « فُلَانٌ حَدَّثَنِي كَذَا ، إِنَّمَا عَلَى وَجْهِ رَجْوٍ
أَنْ يَحْدِثَ عَلَيَّ ذَلِكَ الْحَدِيثِ عِنْدَ ثِقَةٍ فَيَقْبَلَهُ عَنِ الثِّقَةِ ، وَإِنَّمَا أَنْ^(١) يُحَدِّثُ
بِهِ عَلَى إِنْكَارِهِ وَالتَّعَجُّبِ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا يَنْقَلِبُ^(٢) فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ .

١٠٢٥ - وَلَا أَذْهَبُ^(٣) لَقَيْتُ أَحَدًا قَطُّ بِرِيًّا^(٤) مِنْ أَنْ
يُحَدِّثَ عَنِ ثِقَةٍ حَافِظٍ وَآخَرَ يُخَالِفُهُ^(٥) .

١٠٢٦ - فَعَمِلْتُ فِي هَذَا مَا يَجِبُ عَلَيَّ .

١٠٢٧ - وَلَمْ يَكُنْ طَلِبِي الدَّلِيلَ عَلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِ مَنْ حَدَّثَنِي
بِأَوْجَبٍ عَلَيَّ مِنْ طَلِبِي ذَلِكَ عَلَى مَعْرِفَةِ صِدْقِ مَنْ فَوْقَهُ ، لِأَنِّي أَسْتَأْجِرُ
فِي كُلِّهِمْ إِلَى مَا أَسْتَأْجِرُ إِلَيْهِ فَيَمُنُّ لَقَيْتُ مِنْهُمْ ، لِأَنَّهُمْ مُثَبِّتٌ^(٦)
خَبَرًا عَنْ مَنْ فَوْقَهُ وَلَيْسَ دُونَهُ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخ « وَإِنَّمَا عَلَى أَنْ » وَزِيَادَةُ « عَلَى » هُنَا لِأَوْجِهِ لَهَا ، وَلَدَ زَادَهَا
بِضْمٍ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ بِخَطِّ آخِرٍ .

(٢) فِي النُّسخِ الطَّبَوَعَةُ « يَنْقَلِبُ » وَكَذَلِكَ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَزَادَتْ نَسْخَةُ فَوْقِ التَّحْنِ
وَشَدَّةَ فَوْقِ الْفَاءِ ، وَهُوَ لَا مَعْنَى لَهُ وَلَا وَجْهٌ ، وَالَّذِي فِي الْأَصْلِ وَاضِحٌ بِإِلْيَاءِ لِلْوَحْدَةِ
لِلنَّحْوَةِ قِطْعَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ بَاءُ الْجَزْءِ . وَالْمُرَادُ : أَنْ الرَّاوِي عَنِ الَّذِي عَلَيْهِ سِيَما الصَّلَاحِ
قَدْ يَخْدَعُ بِظَاهِرِهِ ، فَهِيَ النِّفْلَةُ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ .

(٣) فِي النُّسخِ الْمُطَوَّعَةِ « وَلَا أَعْلَمُ أَنِّي » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ غَيَّرَ فِيهِ
بِضْمٍ ، فَدَنَّى طَرَفَ الْمِيمِ وَكَتَبَ فَوْقَ التَّوْنِ وَإِلْيَاءَ « أَنِّي » . وَأَمَّا نَسْخَةُ ابْنِ جَاعَةَ
فَلَجَمْتُ بَيْنَهُمَا : « وَلَا أَعْلَمُ أَنِّي » .

(٤) كَلِمَةُ « قَطُّ » لَمْ تَذْكُرْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ ، إِلَّا أَنْ بَشَى الْفَارِسِيِّ
ضَرْبَ عَلَيْهَا . وَ« بِرِيًّا » كَتَبْتُ فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِرِيًّا » .

(٥) فِي س وَج زِيَادَةُ « ثِقَةٍ » وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِمَاشِيَةِ نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَعَلَيْهَا « سَمَّ »
وَهُوَ خَطَأٌ صَرَفٌ ، بَلْ يَفْسُدُ الْمَعْنَى الْمُرَادُ ، لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ الرَّاوِي يَرَوْنِ عَنِ الثَّقَاتِ
وَعَنِ غَيْرِ الثَّقَاتِ .

(٦) فِي ج « مُثَبِّتٌ لِي » وَكَلِمَةُ « لِي » لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلِبَكْتِهَا زِيَادَةُ بِالْمَجْرَةِ بِمَاشِيَةِ
نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ ، وَعَلَيْهَا « سَمَّ » .

— ٣٧٨ —

١٠٢٨ — ^(١) فقال : فما بالك قِبلتَ ممن لم تعرفه ^(٢) بالتدليس أن يقول « عن » ^(٣) ، وقد يمكن فيه أن يكون لم يسمعه ؟

١٠٢٩ — فقلت له : المسلمون المدولُّ عُدولُ أحماء الأمر في أنفسهم ، وحالهم في أنفسهم غيرُ حالهم في غيرهم ، ألا ترى أنني إذا عرفتهم بالعدل في أنفسهم قبلتُ شهادتهم ، وإذا ^(٤) شهدوا على شهادة غيرهم لم أقبل شهادة غيرهم حتى أعرف حاله ^(٥) ؟ ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على شهادته

١٠٣٠ — وقولهم عن خبر أنفسهم وتسميتهم - : على الصحة ، حتى نستدل ^(٦) بين فعلهم بما يخالف ذلك ، فنحتس ^(٧) منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم .

١٠٣١ — ولم نعرف ^(٨) بالتدليس بيلدنا ، فيمن مضى ولا من

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .
 (٢) في س ونسخة ابن جماعة « ممن لا تعرفه » وهو مخالف للأصل . وفي ج « ممن تعرفه » وهو خطأ .
 (٣) في ج « من كذا » وهو كلام لا معنى له .
 (٤) في س و ج « فإذا » وهو مخالف للأصل والنسخة ابن جماعة .
 (٥) في س و ج « حالهم » وهو مخالف للأصل والنسخة ابن جماعة .
 (٦) « لتدل » لم تنقطع النون في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ المطبوعة « يستدل » ولكن قوله « فنحتس » واضح النقط في الأصل ، فجئنا الأولى بالنون كالثانية ، لانساق القول ، وفي س و س « فيحتس » ، وفي ج « فنحتس » ، وكذا مخالف للأصل .
 (٧) في س « ولم يعرف » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، بل ضبطت فيها بضم الياء وفتح الراء ، وانتهى في الأصل بالنون وفوقها فتحة .

- ٣٧٩ -

أَذْرَكْنَا مِنْ أَصْحَابِنَا - : إِلَّا حَدِيثًا فَإِنْ مِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُ عَنْ مَنْ لَوْ تَرَكَه
عليه كان خيراً له .

١٠٣٢ - وكان قولُ الرجلِ «سمعتُ فلاناً يقولُ سمعتُ فلاناً»
وقوله «حدثني فلانٌ عن فلانٍ» - : سواءٌ عندهم ، لا يحدثُ واحدٌ^(١)
منهم عن مَنْ لَقِيَ إِلَّا مَا^(٢) سمِعَ منه ، يَمْنَعُ عَنْهُ^(٣) بهذه الطريقِ ، قَبِلْنَا
منه «حدثني فلانٌ عن فلانٍ»^(٤) .

١٠٣٣ - ومن عرفناه دَلَسَ مرَّةً فقد أَبَانَ لَنَا عَوَزَتَهُ
في روايته .

١٠٣٤ - وليست تلك الموردة بالكذب^(٥) فنَرَدُّ بها حديثه ،
ولا النصيحة في الصدق ، فتَقَبَّلَ منه ما قَبِلْنَا من أهلِ النصيحة
في الصدق .

-
- (١) في س - «أحد» .
(٢) في س - «بما» والباء ملصقة في الأصل بخط مخالف .
(٣) هكذا في الأصل ، يعني : ممن أرادته الراوى من شيوخه أو من هو أعلى منهم ، بالطريق
التي حدث بها ، فانه لا يحدث إلا بما سمع هو وسمع شيخه ، وإن عبر بقوله «عن
فلان» ، لأنه يمس به السماع والتحديث . وقوله «قبلنا منه» الخ : كأنه ضرب على
ذلك أو نتيجة له ، ولكن بدون القاء . وكله تركيب غريب دقيق ، أشكل على
الفارسيين ، فغير بعضهم في الأصل ، وضرب على قوله «من عناه» وكتب فوقه «فن
عرفناه» ليشأ كل به قوله الآتي (برقم ١٠٣٣) ، وبذلك طبع في النسخ المطبوعة
وكتبت في نسخة ابن جماعة ، بل زادوا عليه ، فصارت الجملة «فن عرفناه منهم
بهذه الطريق» .
(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «إنما لم يكن مدلساً» وليست في الأصل ، وهي مكتوبة
في نسخة ابن جماعة وملغاة بالحررة .
(٥) في سائر النسخ «بكذب» وقد تصرف بعض فارئ الأصل فضرب على «بأ» وأصلح
اللام لتكون بأ . وهو تصرف غير سائغ .

- ٣٨٠ -

١٠٣٥ - قُلْنَا : لَا تَقْبَلُ مِنْ مُدَلِّسٍ حَدِيثًا حَتَّى يَقُولَ فِيهِ
« حَدَّثَنِي » أَوْ « سَمِعْتُ » .

١٠٣٦ - فَقَالَ : قَدْ أَرَاكَ تَقْبَلُ شَهَادَةَ مَنْ لَا يُقْبَلُ^(١)
حَدِيثُهُ ؟

١٠٣٧ - قَالَ^(٢) : قُلْتُ^(٣) : لِكَبِيرِ أَثَرِ الْحَدِيثِ وَمَوْقِعِهِ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ ، وَلِمَعْنَى يَتْنٍ .

١٠٣٨ - قَالَ : وَمَا هُوَ ؟

١٠٣٩ - قُلْتُ : تَكُونُ^(٤) اللَّفْظَةُ تُتْرَكُ مِنَ الْحَدِيثِ فَتُحِيلُ
مَعْنَاهُ ، أَوْ يُنْطَقُ بِهَا بِغَيْرِ لَفْظَةٍ^(٥) الْمَحْدَثِ ، وَالنَّاطِقُ بِهَا غَيْرُ حَامِدٍ
لِلْحَالَةِ الْحَدِيثِ - : فَيُحِيلُ مَعْنَاهُ .

١٠٤٠ - فَأَذَا كَانَ الَّذِي يَحْمِلُ الْحَدِيثَ يَجْهَلُ هَذَا الْمَعْنَى ، كَانَ^(٦)

غَيْرَ حَاقِلٍ لِلْحَدِيثِ ، فَلَمْ تَقْبَلْ حَدِيثَهُ ، إِذَا كَانَ يَحْمِلُ مَا لَا يَعْقِلُ ، إِنْ

(١) « يقبل » واضحة التقط في الأصل « بالياء التحتية » ، ولم تنقط في نسخة ابن جماعة ،
لخافنا على الأصل ، وهو بديع في التنوين . وفي النسخ المطبوعة « يقبل » بناء الخطاب .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وذكر في نسخة ابن جماعة وألفت
بالجر ، وهي ناجية في الأصل .

(٣) في نسخة ابن جماعة بالحاشية زيادة « له » وعليها « سمع » وثبتت في س و ج ،
وليس في الأصل .

(٤) في نسخة ابن جماعة و ج « أن تكون » وزيادة « أن » ليست في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « لفظ » ، والذي في الأصل « لفظة » ، بل تكرر هذا السطر في الأصل
مرتين خطأ ثم ألغى أحدهما ، وفيه الكلمة « لفظة » وتصرف بعضهم فكتب فوقها
في السطرين كلمة « لفظ » . واستعمال كلمة « لفظة » هنا استعمال بديع طريف .

(٦) الجملة جواب الشرط . وفي سائر النسخ « وكان » والواو زائدة في الأصل بعض
قارئيه ، وتكلفها ظاهر .

كان ممن لا يؤدّي الحديث بحروفه ، وكان يكتسب تأديته على معانيه ، وهو لا يعقل المعنى ^(١) .

١٠٤١ - قال : أف يكون عدلاً غير مقبول الحديث ؟

١٠٤٢ - قلت : نعم ، إذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة ^(٢) ينة ترُدُّ بها حديثه ، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره ظنيّاً ^(٣) في نفسه وبعض أقربيه ، ولعله أن يخبر من بُدِّأَ أهونُ عليه من أن يشهد بباطل ، ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته ، فالظنة ممن ^(٤) لا يؤدّي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه - : أبين منها في الشاهد لمن ترُدُّ شهادته ^(٥) فيما هو ظنين في بحال .

١٠٤٣ - ^(٦) وقد يُستبر على الشهود فيما شهدوا ^(٧) فيه ^(٨) ، فإن استدللنا على مئيل نستبينه أو حيطة بمجازرة قصد للشهود له ^(٩) - :

(١) في النسخ المطبوعة زيادة «بحال» وهي مزادة في نسخة ابن جاعة بين السطور ، وعليها «صح» ولا ضرورة لها ، وليست في الأصل .

(٢) «الظنة» بكسر الظاء المعجمة : التهمة . و «الظنين» التهم .

(٣) في نسخة ابن جاعة والنسخ المطبوعة «فين» وهي في الأصل «ممن» ثم كتب قولها بخط آخر «فين» . وما في الأصل صحيح .

(٤) في سائر النسخ زيادة «له» وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٥) هنا في س زيادة «قال الشافعي» . وفي س زيادة «قال» وهي مزادة بين السطور في الأصل بخط آخر .

(٦) في س «يعهدون» وهو مخالف للأصل .

(٧) هنا في س زيادة نصها «فإن استدلالك عليه واجب» وهي زيادة غريبة ، لا معنى لها ولا موضع . وليست في الأصل ولا سائر النسخ ، ولكن أشير إليها في حاشية س .

(٨) في النسخ المطبوعة «قصد المهود للمهود له» والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة

لم تقبل شهادتهم ، وإن شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم
في مثل ما شهدوا عليه - : لم تقبل شهادتهم ، لأنهم لا يعقلون ^(١) معنى
ما شهدوا عليه .

١٠٤٤ — ^(٢) ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل
كتاب صحيح - : لم تقبل حديثه ، كما يكون من أكثر الغلط في
الشهادة لم تقبل ^(٣) شهادته .

١٠٤٥ — ^(٤) وأهل الحديث متباينون :

١٠٤٦ — فمنهم المعروف بعلم الحديث ، بطلبه ^(٥) وسماعه من
الأب والعم وذوى الرّحم ^(٦) والصدق ، وطول مجالسة أهل التنازع
فيه ، ومن كان هكذا كان مقدّماً في الحفظ ^(٧) ، إن خالفه من يقصر

ابن جماعة ، ولكن زيد فيه بخط آخر حرف « من » بدلالة « قصد » بين
الطرين ، وهذا الحرف مزاد أيضا في نسخة ابن جماعة وملنى بالجرمة .

(١) هنا في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة « عندنا » وهي مكتوبة في الأصل بين
الطور بخط آخر .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » وفي الأصل بين السطور بخط
آخر « قال » .

(٣) في س و ج « لم تقبل » بالناء ، وهو مخالف للأصل ، وهي أيضا في نسخة
ابن جماعة بالنون ، وكتب فوقها « سم » .

(٤) هنا في س زيادة « قال » وليست في الأصل .

(٥) في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة « طلبه » وهو مخالف للأصل ، وقد عث به
حات فاطم الباء جعلها لاما ، لقرا « طلبه » . ثم زاد بين السطور كلمة « بالدين »
أو قرأ أيضا « بالتدبر » . وبالأولى ثبتت في سائر النسخ ، وهي زيادة نافية عن
سياق الكلام .

(٦) في سائر النسخ « وذى الرحم » بالافراد ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في سائر النسخ « في الحديث » وهو مخالف للأصل .

— ٣٨٣ —

عنه^(١) كان أولى أن يُقبل حديثه ممن خالفه^(٢) من أهل التقصير عنه .
 ١٠٤٧ — ^(٣) ويُعتبر على أهل الحديث بأن^(٤) إذا اشترَكُوا
 في الحديث عن الرجل بأن يُستدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل
 الحفظ^(٥) ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له .
 ١٠٤٨ — وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها
 والنلط بهذا ، ووجوه سواء ، تدل على الصدق والحفظ والنلط ،
 قد يتيّما في غير هذا الموضع ، وأسأل الله التوفيق^(٦) .
 ١٠٤٩ — ^(٧) فقال : فما الحجة لك في قبول خبر الواحد
 وأنت لا تجيز شهادة واحد وحده^(٨) ؟ وما حجبتك في أن قسّمته
 بالشهادة في أكثر أمره ، وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره ؟

-
- (١) هنا في النسخ زيادة « فيه » ، وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين السطور بخط آخر .
 (٢) في س و ج « يخالفه » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .
 (٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل « قال » بين السطور بخط آخر .
 (٤) كلمة « بأن » لم تذكر في النسخ المطبوعة ، وهي ثالثة في الأصل ونسخة ابن جماعة .
 وهو الصواب ، لأنها لتصور الاعتبار على أهل الحديث ، واختيار حفظهم وخلاف حفظهم .
 (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « له » ، وليست في الأصل ، ولكنها مزادة بين سطوره بخط آخر .
 (٦) في س . وأسأل الله العصمة والتوفيق .
 (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .
 (٨) هنا في الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « شهادة شامد وحده » وفي س و ج ، بالجمع بينهما « شهادة شامد واحد وحده » وكل مخالف للأصل .

- ٣٨٤ -

١٠٥٠ - قال^(١) : قُلْتُ لَهُ : أَنْتَ تُعِيدُ^(٢) مَا قَدْ ظَنَنْتُكَ^(٣)

فَرَعْتَ مِنْهُ ١١ وَلَمْ أَقِصْهُ بِالشَّهَادَةِ ، إِنَّمَا سَأَلْتَ أَنْ أُمَثِّلَهُ لَكَ بِشَيْءٍ تَعْرِفُهُ ، أَنْتَ بِهِ اخْتَبَرْتُ مِنْكَ بِالْحَدِيثِ ، فَثَلَّثْتُ لَكَ بِذَلِكَ الشَّيْءِ ، لَا أَتَى اخْتَجَبْتُ لِأَنْ يَكُونَ^(٤) قِيَاسًا عَلَيْهِ .

١٠٥١ - وَتَمَيَّيْتُ خَيْرَ الْوَاحِدِ أَقْوَى مِنْ أَنْ أحتاجَ إِلَى أَنْ

أُمَثِّلَهُ بغيرِهِ ، بَلْ هُوَ أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ .

١٠٥٢ - قَالَ : فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَدِيثُ كَالشَّهَادَةِ فِي شَيْءٍ ،

ثُمَّ يُفَارِقُ بَعْضَ مَعَانِيهَا فِي غَيْرِهِ ؟

١٠٥٣ - قُلْتُ لَهُ^(٥) : هُوَ مُخَالَفٌ لِلشَّهَادَةِ - كَمَا وَصَفْتُ لَكَ -

فِي بَعْضِ أَمْرِهِ ، وَلَوْ جَعَلْتُهُ كَالشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ دُونَ بَعْضٍ كَانَتْ الْحُجَّةُ لِي فِيهِ يَبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) كلمة « قال » هنا ثابته في الأصل ، ومع ذلك حذفت في نسخة ابن جماعة و س . وفي س و ج « قال الشافعي » .

(٢) في النسخ المطبوعة زيادة « على » وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بمحاشية لنسخة ابن جماعة وعليها « صح » .

(٣) حكينا في الأصل ، وهو صواب ظاهر . فجاء بعض الفارسيين فألصق بالكاف نونا وكتب بجوارها ألفا ، ثم كتب بين السطور بعد الكاف كلمة « قد » لتقرأ « ظننت أنك قد » . وهو تصرف غير سديد . وفي نسخة ابن جماعة و ج « ظننت بألك » وفي س « ظننت أنك » .

(٤) في سائر النسخ « إلى أن يكون » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « قلت له » وهو مخالف للأصل . وفي س « قال الشافعي رحمه الله تعالى قلت له » .

- ٣٨٥ -

١٠٥٤ - قال : وكيف ذلك ، وسبيلُ الشهاداتِ سبيلُ
واحدة^(١) ؟

١٠٥٥ - قال^(٢) : قلْتُ : أتمني في بعض أمرها دونَ بعضٍ ؟
أم في كلِّ أمرها ؟

١٠٥٦ - قال : بل في كلِّ أمرها .

١٠٥٧ - قلْتُ : فكمَ أقلُّ ما تقبلُ على الزنا ؟

١٠٥٨ - قال : أربعة .

١٠٥٩ - قلْتُ : فإنَّ تقصُّوا واحداً جلدَهم ؟

١٠٦٠ - قال : نعم .

١٠٦١ - قلْتُ : فكمَ تقبلُ على القتلِ والكفرِ وقطعِ الطريقِ

الذي تقتلُ^(٣) به كله ؟

١٠٦٢ - قال : شاهدين .

١٠٦٣ - قلْتُ له : كمَ تقبلُ على المالِ ؟

(١) السبيل مما يذكر ويؤث ، وقد ورد بهما في القرآن الكريم . وذكرت هنا في الأصل « واحدة » بالتأنيث . وفي سائر النسخ « واحد » بالذكور ، فأثبتنا ما في الأصل .

(٢) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ومع ذلك لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وفيها « قلت له » وفي النسخ المطبوعة « قال الثاني قلت له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٣) « تقتل » منقولة في الأصل بالناء التوقية على الخطاب ، وفي س و ج « يقتل » بإياء على التنية ويكون مبنياً للمفعول ، وهو مخالف للأصل .

— ٣٨٦ —

- ١٠٦٤ — قال : شاهدك وامراتين .
 ١٠٦٥ — قلت : فكم تقبل في ميوب النساء ؟
 ١٠٦٦ — قال : امرأة .
 ١٠٦٧ — قلت : ولولم يميوا شاهدين وشاهدك وامراتين - : لم
 تجلدهم كما جللت شهود الزنا^(١) ؟
 ١٠٦٨ — قال : نعم .
 ١٠٦٩ — قلت^(٢) : أقرأها مجتمعة ؟
 ١٠٧٠ — قال : نعم ، في أن أقبلها ، متفرقة^(٣) في عددها .
 وفي أن لا يجلد^(٤) إلا شاهد^(٥) الزنا .
 ١٠٧١ — قلت له^(٦) : فلو قلت لك هذا في خبر الواحد ، وهو
 مجاميع^(٧) للشهادة في أن أقبله ، ومفارق لها في عدده - : هل كانت لك
 حجة إلا كهي عليك ؟

-
- (١) كلمة « شهود » غير واضحة في الأصل ، ويطلب على ظني أنها تعني « كما جللت منهم في الزنا » ولكن لم أجزم بذلك ، ولعلك أثبتتها كما في سائر النسخ .
 (٢) في نسخة ابن جماعة « قلت له » وفي س - « قلت له » وكذلك في س و ج مع زيادة « قال القاضي » ، وكل ذلك خلاف الأصل .
 (٣) بمشاية س - « هو منصوب بمحذوف مستفاد من اللغاة ، أي : وأراها متفرقة الخ » .
 وهذا هو الوجه .
 (٤) « يجلد » بمحذوفة الياء التحية في الأصل . وفي س « تجلد » وفي ج « تجلد » .
 (٥) في نسخة ابن جماعة « شهود » بدل « شاهد » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س - « قلت » وفي ابن جماعة و س و ج « قلت له » وما هنا هو الأصل .
 (٧) في س « ومجاميع » وهو خطأ ، وفي سائر النسخ « هو مجاميع » بمحذوف الواو ، وهي تاجية في الأصل .

- ٣٨٧ -

١٠٧٢ - قال : فإنما قلتُ بالخلافِ بينِ عدديّ الشهاداتِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٣ - قلتُ^(١) : وكذلك قلتُ في قبولِ خبرِ الواحدِ خبراً واستدلالاً .

١٠٧٤ - وقلتُ : أرايتَ شهادةَ النساءِ في الولادة ، لم أجزئها ولا تُجيزُها في درهمٍ ١ ؟

١٠٧٥ - قال : اتّباعاً .

١٠٧٦ - قلتُ : فإن قيلَ لك : لم يُذكرَ في القرآنِ أقلُّ من شاهدينِ امرأتينِ ؟^(٢)

(١) في س « قلت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٢) وهكذا ختم الريع الجزء الثاني من الكتاب عند آخر السؤال ، ثم بدأ الجزء الثالث بالتسمية ثم الجواب عن السؤال ، وهو لا يفعل ذلك ، إن شاء الله ، إلا عن أمر القاضي أو عن أصل كتابه .

وعنده الصفحة من الأصل التي فيها ختام الجزء الثاني من الصفحة (١٠٠) ثم بعد ذلك صفحات وعناوين للجزء الثالث ، إلى آخر الصفحة (١١٢) ثم يبدأ الجزء الثالث من الصفحة (١١٣) . وانظر ما بيننا من ذلك فيما مضى ، في ختام الجزء الأول (س ٢٠٣) .

وأَسألُ اللهَ العِصمةَ والتوفيقَ ٩

كتب

أبو الأشبال

الجزء الثالث

من الرسالة

زواجه الريح بن مسلم بن
محمد بن أحمد بن إبراهيم

هذا العنوان صورة من عنوان الجزء الثالث من الأصل
وهو بخط الريح بن سليمان صاحب الشافعي

١١٣ [قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال : نا أبو علي الحسن بن حبيب
قال : نا الربيع^(١) بن سليمان قال : أنا الشافعي^(٢)]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٠٧٧ - قال : ولم يُحْظَرْ^(٣) أن يجوزَ أقلُّ من ذلك ، فأجزنا
ما أجاز المسلمون ، ولم يكن هذا خلافاً للقرآن .

١٠٧٨ - قلنا : فهكذا قلنا^(٤) في تثبيت خبر الواحد ، استدلالاً
بأشياء كلها أقوى من إجازة شهادة النساء .

١٠٧٩ - فقال^(٥) : فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة
سوى الاتباع ؟

١٠٨٠ - قلت : نعم ، ما لا أعلم من أهل العلم^(٦) فيه مخالفاً .

-
- (١) قوله « نا الربيع » ضاع من الأصل بتأكل الورق ، وزدناه لعلم به واليقين .
(٢) هذه الزيادة كلها هي ما كتبه عبد الرحمن بن نصر بخطه في أول الجزء فوق البسملة ،
وانظر ما أومئنا في أول الجزء الأول (ص ٧) وفي أول الجزء الثاني (ص ٢٠٥) .
(٣) هكذا في الأصل بآلية التحية وفوقها ضمة ، وفي نسخة ابن جماعة « تَحْظَرُ » وضبطت
فيها بالفتح ، وهو خطأ ، لأنه يريد أن يقول للشافعي : كما أنه لم يذكر في القرآن
أقل من شاهد وامرأتين كذلك لم يحظر فيه أقل من ذلك ، وهو واضح .
(٤) في نسخة ابن جماعة « قلت وهكذا قلنا » وفي ج « قلنا وهكذا قلنا » وما هنا
هو الأصل .
(٥) في ج « قال » .
(٦) في س و ج « من أهل الحديث » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٠٨١ - قال : وما هو ؟

١٠٨٢ - قلتُ : العبدُ يكونُ جائزَ الشهادةِ في أمورٍ ،
مَرَدُّوْهَا في أمورٍ .

١٠٨٣ - قال : فأين هو مَرَدُّوْهَا ^(١) ؟

١٠٨٤ - قلتُ : إذا شَهِدَ في موضعٍ يَحْرُكُ به إلى نفسه زيادةً ،
مِنْ أَيْ وجهٍ مَا كَانَ الجُرْ ، أو يَدْفَعُ بها عن نفسه غُرْمًا ، أو إلى وَلَدِهِ
أو وَلَدِهِ ، أو يَدْفَعُ بها عنهما ، وَمَوَاضِعُ الطَّنِّ سِوَاهَا ^(٢) .

١٠٨٥ - وفيه في الشهادةِ أَنْ الشاهدَ ^(٣) إِنَّمَا يَشْهَدُ بِهَا عَلَى
وَاحِدٍ لِيُزِمَهُ غُرْمًا أو عقوبةً ، وَلِلرَّجُلِ لِيُؤْخَذَ ^(٤) لَهُ غُرْمٌ أو عقوبةٌ ،

(١) في س و ج زيادةٌ « في أمور » وهي زيادةٌ لاسمٍ لما ، وليست في سائر النسخ .

(٢) « الطَّن » بكسر الطاء وفتح التون جمع « طَنَّة » وهي التهمة ، بوزن « عِلَّةٌ وَعِلَالٍ »
وقوله « سِوَاهَا » هو الصواب الواضح الذي في الأصل ، وفي س « سِوَاهَا » .
ثم قوله بعد ذلك في الفقرة الآتية « وفيه وفي الشهادة » الخ - : كلامٌ جديدٌ مستأنفٌ
وضع بينه وبين ما قبله في الأصل خاتمةً ، وهي دائرةٌ فيها خطٌ يقطعها ، يجعلها شبيهةً
برأس الماء الكبيرة ، وهي التي كان العلماء السابقون يجعلونها فاصلاً بين الحديثين
أو الكلامين خاليةً الوسط : ثم إذا قابلوا الكتاب وضعوا في كل واحدةٍ منها نقطةً
أو خطاً ليدلوا على ما بلغوه في المقابلة وعلى أن الكتاب قولٌ على أصله أو مسموعٌ على
الشيخ . ولم يفهم هنا مصححو نسخة س ولم يفهموا السياق ، فوصلوا الكلام
وحذفوا الواو من قوله « وفيه » فصار الكلام هكذا : « ومواضع الطَّن سِوَاهَا فيه
وفي الشهادة » الخ ، وهو خطأٌ صرفٌ .

(٣) في الأصل « أن الشهادة » وضرب عليها وكتب فوقها بخط آخر « الشاهد » ولم أجد
لها في الأصل وجهاً فلم أرجح سِوَاهَا ، وفي نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة
« أن الشاهد » .

(٤) في ج « أن يؤخذ » وهو مخالفٌ للأصل .

- ٣٩٢ -

وهو خَلِيٌّ مِمَّا لَزِمَ^(١) غَيْرَهُ من غَرَمٍ ، غيرُ داخلٍ في غَرَمِهِ ولا عَقُوبَتِهِ ، ولا العَارِ الَّذِي لَزِمَهُ ، وَلَعَلَّهُ يَحْرُكُ ذَلِكَ إِلَى مَنْ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ أَشَدَّ تَحَامُلًا لَهُ مِنْهُ لَوْلَاهُ أَوْ وَالِدِهِ ، فَيُقْبَلُ^(٢) شَهَادَتُهُ ، لِأَنَّهُ لَا ظَنَّةَ ظَاهِرَةً كَظَنَّتِهِ فِي نَفْسِهِ وَلَوْلَاهُ وَوَالِدِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ تَمَّا يَبَيِّنُ فِيهِ مِنْ مَوَاضِعِ الظَّنِّ^(٣) .

١٠٨٦ - وَالْحَدِيثُ بِمَا يُحِلُّ وَيُحَرِّمُ لَا يَمِيرُ إِلَى نَفْسِهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا يَدْفَعُ عَنْهَا^(٤) وَلَا عَنْ غَيْرِهِ^(٥) ، شَيْئًا مِمَّا يَتَمَوَّلُ النَّاسُ ، وَلَا مِمَّا فِيهِ عَقُوبَةٌ عَلَيْهِمْ وَلَا لَهُمْ ، وَهُوَ وَهَنَ حَدِّثُهُ ذَلِكَ^(٦) الْحَدِيثُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - : سِوَا ، إِنْ كَانَ بِأَمْرِ يُحِلُّ أَوْ يُحَرِّمُ فَهُوَ شَرِيكُ الْمَامَّةِ فِيهِ ، لَا تَخْتَلِفُ أَحَالُهُ فِيهِ ، فَيَكُونُ ظَنِينًا مَرَّةً مُرَدُّوَ الْخَبَرِ ، وَغَيْرَ ظَنِينٍ أُخْرَى مُقْبُولِ الْخَبَرِ ، كَمَا تَخْتَلِفُ أَحَالُ الشَّاهِدِ^(٧) لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ وَخَوَاصِّهِمْ .

-
- (١) فِي س « يَلْزِمُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 (٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ ، يَقْطَعُ الْبَاءَ التَّحِيَّةَ ، وَفِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « يَقْبَلُ » بِالْهَاءِ ، وَمَا فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ .
 (٣) مَا هُنَا هُوَ الْمَطَابِقُ لِلأَصْلِ بِالْفَقَّةِ . وَاخْتَلَفَتِ النُّسخُ : فِي س « كَمَا فِي الْأَصْلِ » وَفِي سِ « سِخَةُ ابْنِ جَاعَةَ » وَج « مِمَّا يَبَيِّنُ فِيهِ مَوَاضِعِ الظَّنِّ » وَفِي س « مِمَّا يَبَيِّنُ مِنْهُ مَوَاضِعِ الظَّنِّ » .
 (٤) فِي الْأَصْلِ « بِهَا » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ وَكُتِبَ فَوْقَهُ بِنَفْسِ الْخَطِ « عَنْهَا » .
 (٥) فِي س وَج « غَيْرَهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 (٦) فِي س « بَنَّا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .
 (٧) هُنَا هُوَ الْوَاقِفُ لِلأَصْلِ ، وَ « الْحَالُ » مِمَّا يُوْثِقُ وَيُذَكِّرُ ، وَالْأَرْجَحُ التَّائِيثُ ، وَفِي س « يَخْتَلِفُ حَالُ الشَّاهِدِ » وَفِي س وَج « تَخْتَلِفُ أَحَالُ الشَّاهِدِ » وَكُلُّهُ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

١٠٨٧ - وللناس حالات تكون^(١) أخبارهم فيها أصح وأخرى
أن يحضرها^(٢) التقوى منها في أخرى ، ونيات ذوى النيات فيها
أصح ، وفكرهم فيها أذوم ، وغفلتهم أقل^(٣) ، وتلك^(٤) عند خوف
الموت بالمرض والسفر ، وعند ذكره ، وغير تلك الحالات من الحالات
المنبهة عن الغفلة .

١٠٨٨ - ^(٥) فقلت له : قد يكون غير ذى الصدق من المسلمين
صادقاً في هذه الحالات ، وفي أن يؤتمن على خبر ، فيرى أنه يعتمد على
خبره فيه ، فيصدق^(٦) غاية الصدق ، إن لم يكن تقوى فحاشا من أن
ينصب لأمانة^(٧) في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجزئ إليها - : ثم ١١٤
يكذب بعده ، أو يدع التحفظ في بعض الصدق فيه .

وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى اللام ضمة ، ثم كشط طرف اللام ، وموضع
الكشط ظاهر ، والصق بها ألف وكتب بجوارها تاء وضرب على الغنة بالحرّة ،
لقراء « حالات » وهو عبث لأضرورة له .

- (١) في ج « أن تكون » وهو خطأ ومخالف للأصل .
- (٢) في النسخ المطبوعة « تحضرها » بالناء ، والقي في الأصل بالياء ، وهو صحيح .
- (٣) في سائر النسخ « وغفلتهم فيها أقل » وكلمة « فيها » ليست في الأصل .
- (٤) في س « وذلك » وفي نسخة ابن جماعة « وتلك » وبما شئت « وذلك » وكتب
عليها علامة أنها نسخة وعلامة الصحة . والقي في الأصل « وتلك » ثم ضرب عليها
بعضهم وكتب فوقها « وذلك » بخط مخالف لحظه .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) في س و ج « وقلت له » وكذلك في نسخة ابن جماعة ووضع فوق الواو علامة
الصحة ، وهو مخالف للأصل .
- (٧) في س « فيصدق فيه » وزيادة « فيه » هنا ليست في الأصل .
- (٨) في ج « الأمانة » وهو خطأ .

١٠٨٩ - فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب
الحالات يصدقون فيها الصدق الذي تطيب به نفس^(١) الحديثين - :
كان أهل التقوى والصدق في كل حالهم أولى أن يتحفظوا عند^(٢)
أولى الأمور بهم أن يتحفظوا عندها ، في أنهم وضعوا موضع الأمانة ،
ونصبوا أعلاماً للدين ، وكانوا مالمين بما أئتمهم الله من الصدق في كل
أمر ، وأن الحديث في الحلال والجرام أعلى الأمور وأبعدّها من أن
يكون فيه موضع غش ، وقد قدّم^(٣) إليهم في الحديث عن رسول الله
بشيء لم يقدّم إليهم^(٤) في غيره ، فوعده على الكذب على رسول الله
النار .

١٠٩٠ - (٥) عبد العزيز^(٦) عن محمد بن مجلّان عن عبد الوهاب بن

(١) كلمة « به » في الأصل كانت « بها » ثم أصلحت فوقها على الصواب . وكلمة « نفس »
زاد بين السكتين بجوار التون بين السطرين ألفاً ، لقرأ « نفس » وبذلك ثبتت
في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح .

(٢) كلمة « عند » عبت بها عابت في الأصل لجل المال ماء ، ولم يأت به أحد على ذلك .

(٣) ألمع بين السكتين تاء في الفاف ولم يخطها ، لقرأ « تقدم » وهو عبت لم يبقه
فيه أحد .

(٤) في « لم يهدم إليهم » وهو مخالف للأصل ، وفي « و ج » لم يهدم عليهم
وهو خطأ صرف .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي أخبرنا » وفي الأصل زبدت كلمة « أخبرنا »
بين السطور ، وفي نسخة ابن جماعة زيادة « أخبرنا » أيضاً ، وقبلها زيادة ملناة بالجرّة
وهي « قال الربيع أخبرنا الشافعي رحمه الله » .

(٦) في ابن جماعة « أخبرنا الراوردي » وفي النسخ المطبوعة « عبد العزيز بن محمد
الراوردي » ، وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن زيد بجاشيته « بن محمد » .

بُجَّتْ^(١) عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ النَّصْرِيِّ^(٢) عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَمِ عَنْ النَّبِيِّ قَالَ :
« إِنْ أَقْرَى الْفَرِي^(٣) مَنْ قَوْلِي مَا لَمْ أَقْل ، وَمَنْ أَرَى عَيْنِي^(٤)
مَا لَمْ تَرَى^(٥) ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ^(٦) .

- (١) «بجت» ضم الباء الموحدة وسكون الحاء المسجلة وآخره تاء مثناة فوقية .
 - (٢) «النصري» بفتح النون وسكون الصاد المهملة ، نسبة إلى جده الأعلى «نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن» والنون واضحة التقط في الأصل ، ولم تقط في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة «البصري» وهو خطأ . وليس لبند الواحد في البخاري غير هذا الحديث .
 - (٣) في اللسان : «الفري جمع فريّة وهي الكذبة . وأقري أفضل منه للتفضيل ، أي أكذب الكذبات» .
 - (٤) في ابن جماعة والنسخ المطبوعة زيادة «في اللام» وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر ، والمعنى على إرادتها .
 - (٥) كتبت في الأصل «ترا» بالأنف كمادته في كتابة ذلك ، وباءات حرف الباء مع الجازم ، كما مضى توجيهه مراراً . ثم تصرف فيه بعض الكاتنين فألصق ياء في الأصل نظراً «ترا» وبذلك ثبتت في سائر النسخ .
 - (٦) الحديث رواه البخاري (ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ من الطبعة السلطانية ، وج ٦ ص ٣٩٤ من الفتح) عن علي بن عياش ، ورواه أحمد (ج ٤ ص ١٠٦) عن عصام بن خالد وأبي الفيرة : ثلاثهم عن حرز - بفتح الحاء للهملزة وكسر الراء - بن عثمان عن عبد الواحد بن عبد الله النصري . ورواه أحمد أيضاً من طريقين آخرين عن وائلة (ج ٣ ص ٤٩١ وج ٤ ص ١٠٧) . ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا البخاري . وروى البزار بعضه من حديث ابن عمر ، ورجاله رجال الصحيح ، كما في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٤٤) .
- وهذا الحديث من عوالي البخاري ، بينه وبين وائلة ثلاثة شيوخ ، كالعدد الذي بين أحمد وبين وائلة ، وأحمد من شيوخ البخاري ، والثاني ، وهو شيخ أحمد ومن طبقة كبار شيوخ البخاري - : رواه وبينه وبين وائلة أربعة شيوخ . وذكر الحافظ في الفتح أن ابن عباد رواه في المستخرج على الصحيحين من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عبد الواحد النصري عن عبد الوهاب بن بجت عن وائلة ، ثم قال : «وهنا عندي من الزيد في متصل الأسانيد ، أو هو مقلوب ، كانه» : عن زيد بن أسلم عن عبد الوهاب بن بجت عن عبد الواحد . وقد تبين من رواية

— ٣٩٦ —

- ١٠٩١ — (١) عبد العزيز (٢) عن محمد بن عمرو (٣) عن أبي سلمة (٤) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « من قال على ما لم يقل فليتبوأ مقعده من النار » (٥) .
- ١٠٩٢ — (٦) يحيى بن سليم (٧) عن عبيد الله بن عمر عن أبي بكر بن سالم (٨) عن سالم عن ابن عمر أن النبي قال : « إن الذي يكذب على يميني له بيت في النار » (٩) .

- الثاني هنا أن رواية هشام بن سعد من المفلوب، لأن عبد الوهاب رواه عن عبد الواحد . ويظهر لي من ذلك أن معرفة الطلاء بكتاب [الرسالة] معرفة رواية وإسناد فقط ، لا معرفة درس وتحقيق .
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، ولكن ضرب على « قال الثاني » . وزيد في الأصل بين السطور « أخبرنا » . وفي س « وأخبرنا » .
- (٢) في س « عبد العزيز الراوردي » وفي سائر النسخ « عبد العزيز بن محمد » وكل ذلك زيادة مما في الأصل .
- (٣) في سائر النسخ زيادة « بن علقمة » وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر .
- (٤) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وهي مزادة في الأصل بين السطور .
- (٥) هنا إسناد صحيح جدا ، وكذلك رواه أحمد (رقم ١٠٥٢٠ ج ٢ ص ٥٠١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة . ورواه أحمد بمعناه أيضا من طرق أخرى عن أبي هريرة (رقم ٨٢٤٩ و ٨٧٦١ و ٩٣٠٥ و ٩٣٣٩ و ١٠٠٥٧ و ١٠٧٣٩ ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٦٥ و ٤١٠ و ٤١٣ و ٤٦٩ و ٥١٩) ومسلم (ج ١ ص ٥) والحاكم (ج ١ ص ١٠٢ - ١٠٣) .
- (٦) هنا في ابن جماعة زيادة « أخبرنا » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في س و ج زيادة « قال الثاني » ، وفي س « قال الثاني حدثنا » وكل ذلك مخالف للأصل .
- (٧) « سليم » بالتصغير . وفي ابن جماعة و س و ج زيادة « الطائفي » وليست في الأصل .
- (٨) هو أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فقد روى هذا الحديث عن أبيه عن جده .
- (٩) هنا إسناد صحيح جدا ، والحديث من هذا الطريق ليس في الكتب الستة ، ولكن

١٠٩٣ - ^(١) حدثنا ^(٢) حمزُو بن أبي سلمة ^(٣) عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه ^(٤) قالت : قلت لأبي قتادة : مالك لا تحدث عن رسول الله كما يحدث الناس عنه ^(٥) ؟ قالت : فقال أبو قتادة : سمعت رسول الله يقول : « من كذب علي فليتبته من جنبه مَضْجَعًا من النار . فجعل رسول الله يقول ذلك ويمسح الأرض بيده » ^(٦) .

١٠٩٤ - ^(٧) سفيان عن محمد بن عمرو ^(٨) عن أبي سلمة ^(٩) عن أبي هريرة أن رسول الله قال : « حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ،

رواه أحمد من هذا الطريق بأسانيد (رقم ٤٧٤٢ و ٥٧٩٨ و ٦٣٠٩ ج ٢ ص ٢٢ و ١٠٣ و ١٤٤) وانظر أيضا في هذا المعنى أحاديث لابن عمر في تاريخ بغداد للخطيب (ج ٣ ص ٢٣٨ و ج ٧ ص ٤١٨) .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في ابن جماعة و س و ج « أخبرنا » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ابن جماعة و س و ج زيادة « التيسى » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وعمرو بن أبي سلمة التيسى هنا من أقران الشافعي ، بل عاش بعد الشافعي نحو ١٠ سنين ، وعبد العزيز بن محمد - شيخه في هذا الاسناد - هو الدراوردي شيخ الشافعي .
- (٤) « أسيد » بفتح الهمزة وكسر السين المهملة . وأما أمه فلم أعرف من هي ؟ ولكن ذكر في ترجمته في التهذيب أنه يروى عنها وعن عبد الله بن أبي قتادة ونافع مولى أبي قتادة ، وهل أيضا عن ابن سعد أن أسيدا مولى ابن أبي قتادة ، فيظهر من هذا ومن سؤال أمه لأبي قتادة أنها قد تكون مولاة له .
- (٥) في سائر النسخ « كما يحدث عنه الناس » وهو مخالف للأصل .
- (٦) لم أجد هذا الحديث إلا هنا . ولأبي قتادة حديث آخر في المعنى رواه الدارمي (ج ١ ص ٧٧) وابن ماجه (ج ١ ص ١٠) وأحمد (ج ٥ ص ٢٩٧) .
- (٧) هنا في ابن جماعة و س زيادة « أخبرنا » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في سائر النسخ زيادة « بن عاتمة » وليست في الأصل .
- (٩) في س و ج زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .

- ٣٩٨ -

وَحَدَّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ» (١).

١٠٩٥ - «وهذا أشدُّ حديثٍ رُوي عن رسولِ الله في هذا ،
وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا تقبلَ حديثاً إلا من (٢) ثقةٍ ، ونعرفُ
صدقَ مَنْ حَمَلَ الحديثَ من حينِ ابْتَدَى» (٣) إلى أن يُبلغَ به مُنتَهَاهُ .
١٠٩٦ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وما في هذا الحديث من الدلالة على
ما وضفت ؟

١٠٩٧ - قيل (٤) : قد أحاطَ العلمُ أَنَّ النبيَّ لا يأمرُ أحداً بحالٍ
أبدأً (٥) أَنْ يَكْذِبَ على بنى إسرائيلَ ولا على غيرِهِمْ ، فإذا (٦) أباحَ الحديثَ

(١) لم أجده بهذا السياق من حديث أبي هريرة ، ولكن رواه أحمد في المسند أطول من
هذا (رقم ١١١٠٨ ج ٣ ص ١٢ - ١٣) وروى القسم الأول منه (رقم ١٠١٣٤
و ١٠٥٣٦ ج ٢ ص ٤٧٤ و ٥٠٢) . ورواه أيضا مطولا بمناه من حديث
عبد الله بن عمرو (رقم ٦٤٨٦ و ٦٨٨٨ و ٧٠٠٦ ج ٢ ص ١٥٩ و ٢٠٢
و ٢١٤) ومن حديث أبي سعيد (رقم ١١٤٤٤ ج ٣ ص ٤٦) ، وهي
أحدث صحاح .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الشافعي» وفي ابن جماعة و ج «هنا» بحذف الواو
وهي تاجية في الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم وزاد بين السطرين «قال الشافعي» .

(٣) في س و ج «من» وهو مخالف للأصل .

(٤) هذا هو الصواب «اجدى» بالبناء للجهول ، وبذلك رسمت في الأصل وضبطت
النساء بالضم . ويظهر أنها كانت كذلك في نسخة ابن جماعة ، ثم كشفت الياء وكتب
بها ألف عليها همزة ، وموضع الكشط واضح ، فصارت «اجداً» وبذلك ثبتت
في س و ب .

(٥) في سائر النسخ زيادة «له» وليست في الأصل .

(٦) كلمة «أبدأً» تاجية في الأصل ، وضرب عليها بعضهم ، فلم تذكر في سائر النسخ ،
وإثباتها أعلى وأقوى .

(٧) في النسخ للطبوعة «فانا» وقد حاول بعضهم خسر ألفاً بجوار النال في الأصل فيجسدا
«فانا» وفي نسخة ابن جماعة كالأصل وعلى النال سكون .

عن بني إسرائيل فليس أن يَقْبَلُوا^(١) الكذبَ على بني إسرائيل أباحَ ،
ولمّا أباحَ قبولَ ذلكَ عن مَن حَدَّثَ به ، ممن يُجْهَلُ صدقُهُ وكذبُهُ .
١٠٩٨ - ولم يُبَيِّنْهُ أيضاً عن مَن يُعرفُ كذبُهُ ، لأنّه يُروى
عنه أنّه^(٢) : « من حَدَّثَ بحديثٍ وهو يُراه كَذِباً فهو أَحَدُ
الكَاذِبِينَ »^(٣) . ومن حَدَّثَ عن كَذَابٍ لم يَبْرَأْ من الكذبِ ، لأنّه
يَرى الكَذَابَ في حديثه كاذباً .

١٠٩٩ - ولا يُسْتَدَلُّ^(٤) على أكثرِ صدقِ الحديثِ وكذبِهِ
إِلَّا بِصدقِ المُخْبِرِ وكذبِهِ ، إلّا في النّحْصِ القليلِ من الحديثِ ، وذلك
أن يُسْتَدَلَّ على الصدقِ والكذبِ فيه بأن يُحَدِّثَ المُحَدِّثُ ما^(٥) لا يجوزُ
أن يكونَ مثله ، أو ما يخالفُه ما هو أثبتُ وأكثُرُ دِلالاتٍ بالصدقِ منه . ١١٥

(١) عث بعضهم في الأصل فزاد في أول السطر كلمة « على » قبل « أن يقبلوا » وهو خطأ وسخف .

(٢) في سائر النسخ « أنه قال » وكلمة « قال » مكتوبة في الأصل بين السطرين بخط آخر ، وحذفنا هنا على إرادتها .

(٣) « يراه » ضبطت في الأصل بضم الياء ، ويجهوز أيضاً فتحها ، و « الكاذبين » ضبطناها لتقرأ بلفظ التثنية وبلفظ الجمع ، وقد ضبط بهما في الحديث ، كما قال النووي في شرح مسلم خلا عن القاضي عياض (ج ١ ص ٦٤ - ٦٥) . وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه (ج ١ ص ٥) عن هيرة بن جندب ، وعن المنيرة بن شعبة مرفوعاً « من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » . ورواه أيضاً الطيالسي (رقم ٨٩٥) من حديث حمزة ، والترمذي (ج ٣ ص ٣٧٣ من شرح البار كفوري) من حديث المنيرة ، ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٠) من حديثهما ومن حديث علي .

(٤) في سائر النسخ « ولأنه لا يستدل » وما هنا هو الأصل ثم كتب كاتب فوقه بين السطور « ولأنه لا » ، وهو خطأ .

(٥) في الأصل « ما » وهو صحيح ، والصق بعضهم باليم باء المراء « بما » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

١١٠٠ - وإذ فرق رسول الله بين الحديث عنه والحديث عن
 بني إسرائيل فقال: ^(١) « حدثوا عني ولا تكذبوا علي » - : فالعلم إن
 شاء الله يُحيط ^(٢) أن الكذب الذي نهام عنه هو الكذب الخفي .
 وذلك الحديث ممن لا يُعرف صدقه ، لأن الكذب إذا كان منهيًا
 عنه على كل حال - : فلا كذب أعظم من كذب ^(٣) على رسول الله ،
 صلى الله عليه ^(٤) .

-
- (١) في النسخ المطبوعة زيادة « حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، و » وهذه الزيادة
 مكتوبة بمحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها علامة « ص » ولكنها ليست في الأصل .
- (٢) في - « فالعلم يحيط إن شاء الله » وهو مخالف للأصل . وقوله « يحيط » حاول
 بضمهم تغييره بجمل الياء . مما ليكون « يحيط » ولكن لم يتبعه على ذلك أحد .
- (٣) في سائر النسخ « الكذب » وفي الأصل بدون حرف التعريف ، ثم ألحق بالكلمة
 وحصر في الكتابة .
- (٤) هنا بمحاشية الأصل بلاغات نصها « بلغ » « بلغ خ » « بلغ سماعا » « بلغ السباع
 في المجلس الثاني عشر ، وسمع ابن عجد على المشايخ وعلى » .
- وهنا البحث الجليل الذي كتبه الشافعي تبعه فيه الخطابي ، فقال في معالم السنن
 (ج ٤ ص ١٨٧ - ١٨٨) عند هذا الحديث الذي روى أبو داود أوله ، قال :
 ليس مناه لإباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل ورفع الحرج ممن نقل عنهم الكذب ،
 ولكن مناه الرخصة في الحديث عنهم ، على معنى البلاغ ، وإن لم يهتق صحة ذلك
 بجعل الاستناد ، وذلك لأنه أمر قد تضرع في أخبارهم ، لبعد المسافة وطول المدة ، ووقوع
 الفترة بين زمانى النبوة . وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبي صلى الله عليه وسلم
 إلا بنقل الاستناد والتثبت فيه . وقد روى الدراوردي هذا الحديث عن محمد بن عمرو
 زيادة لفظ دل بها على صحة هذا للنسب ، ليس في رواية على بن مسهر التي رواها
 أبو داود عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حدثوا عن
 بني إسرائيل ولا حرج ، حدثوا عني ولا تكذبوا علي . ومعلوم أن الكذب على
 بني إسرائيل لا يجوز بحال ، فأما أراد بقوله : وحدثوا عني ولا تكذبوا علي - : أى
 تحرروا من الكذب على بأن لا تعدوا عني إلا بما يصح عنكم من جهة الاستناد التي به
 يقع التحرر عن الكذب على .

(١) الحجة في تثبيت خبر الواحد

١١٠١ - قال الشافعي : فإن قال قائل (٢) : اذكر الحجة

في تثبيت خبر الواحد بنص خبر أو دلالة فيه أو إجماع .

١١٠٢ - فقلت له : أخبرنا (٣) سفيان (٤) عن عبد الملك بن عمير

عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه (٥) أن النبي قال :

« نَصَرَ اللَّهُ عَبْدًا (٦) سمع مقالتي فحفظها وَوَصَّاهَا وَأَدَّاهَا ، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ
غَيْرِ فِقْهِ (٧) ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ . ثَلَاثٌ لَا يَنْفَعُ (٨) »

(١) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « باب » ،

(٢) في ج « على » وهي في الأصل « في » ثم حاول بعضهم تزويرها بجعلها « على » .

(٣) في سائر النسخ « قال لي قائل » ولعله أنسب في الظاهر لجوابه بقوله « فقلت له » .

ولكن مثل هذا لا يغير به كلام الشافعي ، وهو يفتن في عباراته بما يشاء . وقد

ضرب بعض قارئ الأصل على كلمة « فإن » وكتب فوق السطر يد « قال » كلمة « لي » .

(٤) في س « حدثنا » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة « بن عينة » وهي مزادة بحاشية الأصل . وفي س زيادة

بعدها « عن عبد الله » وهي خطأ صرف لا معنى لها .

(٦) أخطفوا في جماع عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود من أبيه ، بل ادعى الحاكم الاتفاق

على أنه لم يسمع منه والصحيح الراجح أنه سمع منه ، وهو الذي رجحه شعبة وابن معين

وتخيرهما ، لحديثه صحيح متصل .

(٧) قوله « نصر » ضبط في الأصل بتشديد الصاد ، وفي النهاية « نَصَرَهُ وَنَصَرَهُ »

وأنصره : أي نفعه ، ويروي بالتخفيف والتشديد ، من النصارة ، وهي في

الأصل حُسْنُ الْوَجْهِ وَالْبَرِّيقُ ، إِنَّمَا أَرَادَ : حَسَنَ خُلُقِهِ وَقَدْرَهُ .

(٨) في س و ج « إلى غير فقه » وزيادة حرف « إلى » خطأ صرف يطل للنق ، وهي

مزادة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها علامة الصحة ، وما هي بصحيحة .

(٩) قوله « يقل » بفتح الياء وضمها مع كسر النون فيهما . فالأول من « الفل » ، وهو المقدم =

- ٤٠٢ -

عليهن قلبُ مسلمٍ : إخلاصُ العملِ لله ، والنصيحةُ للمسلمين ،
ولزومُ جماعتهم ، فإن دعوتهم تُحيطُ من ورائهم ^(١) »

١١٠٣ - ^(٢) فلما ندبَ رسولُ الله إلى استماعِ مقالته وحفظها
وأدائها أمراً يُؤدِّيها ، وإلّا أمره واحد ^(٣) - : ذلك على أنه لا يأمرُ

= والثاني من «الإغلاق» وهو الحياة . وللمراد أن المؤمن لا يخرج في هذه الحالة ،
ولا يدخله شئ من الحق حين يعمل شيئاً من ذلك ، قاله في شرح المشكاة .
وقال الزعفراني في الفائق : « المعنى : أن هذه الحلال يستصلح بها القلوب ، فمن تمسك
بها طهر قلبه من الدغل والفساد » .

(١) قال ابن الأثير : « أى تحدى بهم من جميع جوانبهم » ، يقال : حاطه وأحاط به .
وقال في حاشية المشكاة عند قوله [من ورائهم] : « وفي نسخة من موصولة ، ويُريد
الأول أنه في أكثر النسخ مرسوم بالياء . والمعنى أن دعوة المسلمين قد أحاطت بهم
فتمرسهم عن كيد الميطان وعن الضلالة » .

والثاني في الأصل هنا « من ورائهم » بالياء وكذلك في نسخة ابن جماعة وسوس
وأما ج فليها « من ورائهم » وهو خطأ .
وهنا الحديث قوله في المشكاة (ص ٢٧) وقال : « رواه الشافعي والبيهقي في المنخل ،
رواه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني عن زيد بن ثابت ، إلا أن
الترمذي وأبا داود لم يذكرهما : ثلاث لا يغل عليهن إلى آخره » .

وقد ورد سنن عن زيد بن ثابت وأبي سعيد وجبير بن مطعم والنعمان
بن بشير وغيرهم ، بل في بعضها ما يوافق لفظه هنا أو يقاربه . وانظر مسند أحمد
(رقم ٤١٥٧ ج ١ ص ٤٣٦ - ٤٣٧ ورقم ١٣٣٨٣ ج ٣ ص ٢٢٥) وشرح
الترمذي (ج ٣ ص ٣٧٢) والمستدرک (ج ١ ص ٨٦ - ٨٨) والترغيب (ج ١
ص ٦٣ - ٦٤) ومجمع الزوائد (ج ١ ص ١٣٧ - ١٣٩) .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل بين السطور « قال » .

(٣) يعنى : فلما أمر جدياً أن يؤدي ما جمع ، والخطاب للفرد وهو الواحد . وقد اضطرب
الكلام في سوس وج ففسد المعنى ، إذ فيهما « وأدائها أمر أن يؤديها والأمر واحد »
وهو كلام لا معنى له . والصواب ما هنا الموافق للأصل ولنسخة ابن جماعة .

— ٤٠٣ —

أَنْ يُؤَدَّى^(١) عَنْهُ إِلَّا مَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ أَدَّى إِلَيْهِ^(٢) ، لَأَنَّهُ
لَمْ يَأْمُرْ بِأَدَائِهِ عَنْهُ حَلَالٌ^(٣) ، وَحَرَامٌ يُحْتَنَبُ ، وَحَدُّ يُقَامُ ، وَمَالٌ يُرْخَذُ
وَيُعْطَى ، وَنَصِيحَةٌ فِي دِينٍ وَدُنْيَا .

١١٠٤ — وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَحْمِلُ الْفَقْهَ غَيْرُ فُقَيْهِ^(٤) ، يَكُونُ لَهُ
حَافِظًا ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ فُقَيْهًا .

١١٠٥ — وَأَثَرُ رَسُولِ اللَّهِ بَلْزُومَ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِمَّا يُحْتَجُّ بِهِ
فِي أَنْ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ — لَا زَمَّ .

١١٠٦ — ^(٥) أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ قَالَ : أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ^(٦) أَنَّهُ
سَمِعَ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ يُخْبِرُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ^(٧) : « لَا أَفْقِيَنَّ
أَحَدَكُمْ مُشْكِكًا عَلَى أَرِيكَتِهِ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي ، مِمَّا نَهَيْتُ عَنْهُ »

(١) « يؤدى » رسمت في الأصل بالألف « يؤدا » فحين أنه مبنى لما لم يسم فاعله .
وكذلك « أدى » رسمت بالألف « أدا » ، وهذا واضح صحيح . ولكن في نسخة
ابن جماعة لم يفهم مصححها الكلام فكشط الألف من « يؤدا » وكتب بدلها ياء ،
وكشط الألف من « ما » وجعلها نونا : فصارَت الجملة « أَنْ يُؤَدَّى عَنْهُ إِلَّا مَا »
تقوم به الحجة ، وهذا وإن كان معناه صحيحا إلا أنه تصرف بخير الأصل بخيرجة .
(٢) في سائر النسخ زيادة « يؤدى » وهي مزادة بخط آخر في الأصل بين السطور ، ويظهر
أن من زادها فصل ذلك ليجانس بين الكلام ، والكلام من دونها صحيح ، وهو على
إرادتها وإضمارها .

(٣) في ابن جماعة و س و ج « غير الفقيه » وهو مخالف للأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وهي مزادة في نسخة ابن جماعة وملائمة
بالضرب عليها .

(٥) في سائر النسخ زيادة « مولى عمر بن عبيد الله » وليست في الأصل . وفي ج « سالم
بن النصر » وهو خطأ .

(٦) في س « رسول الله » .

— ٤٠٤ —

أو أمرت به ^(١) ، فيقول : لا نذري ، ما وجدنا في كتاب الله أتبعناه .

١١٠٧ — قال ابن عيينة ^(٢) : وأخبرني محمد بن المنكدر عن

النبي : بمثله ، مرسلاً ^(٣) .

١١٠٨ — وفي هذا تثبت الخبر عن رسول الله ، وإعلامهم أنه

لازم لهم ، وإن لم يجدوا له نصاً حكم في كتاب الله ، وهو موضوع في غير هذا الموضع .

١١٠٩ — أخبرنا ^(٤) مالك ^(٥) عن زيد بن أسلم عن عطاء

بن يسار : « أن رجلاً قبل امرأته وهو صائم ، فوجد من ذلك وجداً شديداً ، فأرسل امرأته تسأل عن ذلك ، فدخلت على أم سلمة أم المؤمنين ، فأخبرتها ؟ فقالت أم سلمة : إن رسول الله يقبل ^(٦) وهو صائم . فرجعت المرأة إلى زوجها فأخبرته ، فزاده ذلك شراً ، وقال : لئن مثل رسول الله ، يحل الله لرسوله ما شاء . فرجعت المرأة إلى

(١) — « مما أمرت به أو نهيت عنه » على التقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة و — « قال سفيان » وفي س و ج « قال سفيان بن عيينة » وما هنا هو القى في الأصل .

(٣) سبق الكلام على هذا الحديث بإسناده (رقم ٢٩٥ و ٢٩٦) .

(٤) في النسخ ماعدا — زيادة « قال الشافعي » وفي الأصل بين السطور كلمة « قال » بخط آخر .

(٥) في — « وأخبرنا » وفي باقي النسخ « قال الشافعي أخبرنا » .

(٦) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ٢٧٣) .

(٧) في س « كان يقبل » وكلمة « كان » ليست في الموطأ ولا في سائر النسخ ، وهي مكتوبة في الأصل بخط آخر رفيع ، في فراغ ضيق بين لفظ الجلالة وبين « يقبل » .

ثم زيادتها غير جيدة ، إلا على تأويل .

أم سلمة ، فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : مَا بَالُ
هَذِهِ الْمَرْأَةِ ؟ فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ ، فَقَالَ : أَلَا أَخْبَرْتِهَا ^(١) أَنِّي أَفْعَلُ
ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ : قَدْ أَخْبَرْتُهَا فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ ^{١١٦}
فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا ، وَقَالَ : اسْنَأْ مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ
مَا شَاءَ . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ ^(٢) ، ^(٣) اللَّهُ
وَلَا أَعْلَمُكُمْ ^(٤) بِمُحْدُوْدِهِ .

١١١٠ - ^(٥) وَقَدْ سَمِعْتُ مِنْ يَصِلُ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَلَا يَخْضُرُنِي

ذِكْرُ مَنْ وَصَّلَهُ ^(٦) .

-
- (١) فِي ج « أَخْبَرْتَهَا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِكُلِّ الْأَسْوَل .
(٢) فِي س وَ ج « إِنِّي وَاللَّهِ أَتَّقَاكُمْ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَالْمَوْطَأِ وَنَسْخَةُ ابْنِ جَاعَةَ .
(٣) فِي سَائِرِ النَّسَخِ « وَأَعْلَمُكُمْ » وَهُوَ مُوَافِقٌ لِلْمَوْطَأِ ، وَلَكِنَّ اللَّامَ ثَابِتَةً فِي الْأَصْلِ فَأَتَّبَتْنَاهَا .
(٤) هُنَا فِي النَّسَخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .
(٥) فِي س « ذَكَرَ مِنْ نَحْوِهِ وَوَصَّلَهُ » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا فِي سَائِرِ النَّسَخِ .
وَقَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ٩٢) . « وَصَّلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ
عَنْ عَطَاءٍ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ » . وَهُوَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (ج ٥ ص ٤٣٤) :
« حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَا ابْنُ جَرِيرٍ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ
مِنَ الْأَنْصَارِ : أَنَّ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَ عَطَاءَ : أَنَّهُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ » فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ . قَالَ الْحَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ (ج ٣
ص ١٦٦ - ١٦٧) : « وَرَجُلُهُ رَجُلٌ صَحِيحٌ » . وَهُوَ كَمَا قَالَ . وَرَوَاهُ ابْنُ حَزَمٍ
فِي الْمَحَلِيِّ (ج ٦ ص ٢٠٧) بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ . وَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ
حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ ، وَانْفَرَّ
فَتَحَ الْبَارِي (ج ٤ ص ١٣١ - ١٣٢) . وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (ج ١ ص ٣٠٥)
مِنْ حَدِيثِ مَرْبُورٍ أَبِي سَلَمَةَ - وَهُوَ ابْنُ أُمِّ سَلَمَةَ : « أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَيُّبَلُ الصَّائِمِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : بَلْ هَذِهِ ، لِأَمِّ
سَلَمَةَ ، فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْنَعُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !
قَدْ غَفَرَ اللَّهُ مَا تَعْمَلُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا تَأْخُرُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَمَّا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ اللَّهُ وَأَخْشَاكُمْ لَهُ » .

١١١١ - قال الشافعي : في ذكر قول النبي ^(١) صلى الله عليه ^(٢)
 « أَلَا أُخْبِرُ بِهَا أَنِّي أَفْلُ ذَلِكَ » - : دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خَبَرَ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْهُ
 تَمَّا يَجُوزُ قَبُولُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُهَا بِأَنْ تُخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ^(٣) إِلَّا وَفِي خَبَرِهَا
 مَا تَكُونُ ^(٤) الْحُجَّةُ لِمَنْ أُخْبِرَتْهُ .

١١١٢ - وهكذا خبرُ أُمِّ رَافِعَةَ إِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ عِنْدَهُ .

١١١٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ^(٥) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو
 قَالَ : « يَمِينُ النَّاسِ بَقْبَاءُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ، إِذَا تَامَ آتٍ . فَقَالَ : إِنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ قَدْ أُتِرِلَ عَلَيْهِ قُرْآنٌ ، وَقَدْ أَمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ^(٦) ،
 فَاسْتَقْبَلُوهَا ^(٧) ، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ » .
 ١١١٤ - ^(٨) وَأَهْلُ قُبَاءَ أَهْلٌ سَابِقَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَفَقِيهِ ، وَقَدْ
 كَانُوا عَلَى قِبْلَةٍ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِقْبَالَهَا .

-
- (١) في نسخة ابن جماعة « في قول النبي » ولكن كلمة « في » بحاشيتها وعليها « ص » .
 وفي سائر النسخ « وفي قول النبي » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعض
 طريقه على كلمة « ذكر » وكتب واوا فوق كلمة « في » وما في الأصل صحيح .
 (٢) في النسخ المطبوعة زيادة « لأم سلمة » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
 (٣) ضرب بعضهم على كلتي « عن النبي » وكتب فوقها « عنه » وبذلك كتبت
 في سائر النسخ .
 (٤) في ابن جماعة وج « يكون » وفي الأصل بالناء . ثم كتب بعضهم بخط آخر في داخل
 النون كلمة « ه » . وثبتت هذه الزيادة في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح جاز .
 (٥) سبق بهذا الاسناد برقم (٣٦٥) .
 (٦) ضرب بعض الفارثين في الأصل على كلمة « القبلة » وكتب فوقها « الكعبة » مع أنه
 لم يصنع ذلك في الحديث فيما مضى . وفي ابن جماعة والنسخ المطبوعة « الكعبة » .
 (٧) بينا هناك وجه ضبط الكلمة بفتح الباء وبكسرهما . وقد ضبطت بهما في نسخة
 ابن جماعة في اللوزنين ، وكتب فوقها فيهما كلمة « معا » تصحيحاً للوجهين .
 (٨) هنا في الأصل بين السطرين زيادة « قال » . وفي سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١١١٥ - ولم يكن لهم أن يدعوا فرض الله في القبله إلا بما
تقوم عليهم الحجة^(١)، ولم يلقوا رسول الله، ولم يسمعوا ما أنزل الله عليه
في تحويل القبله، فيكونون^(٢) مستقبلين بكتاب الله وسنة نبيه^(٣)
«ما من رسول الله، ولا بخبر مائة، وانتقلوا بخبر واحد، إذا^(٤)
كان عندهم من أهل الصدق - : عن فرض كان عليهم، فتركوه إلى
ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويل القبله.

١١١٦ - ^(٥) ولم يكونوا ليقتلوه^(٦) - إن شاء الله - بخبر^(٧)
إلا عن علم بأن الحجة تثبت بمثله، إذا^(٨) كان من أهل الصدق.

(١) في ابن جماعة «تقوم به عليهم الحجة». وفي س «تقوم عليهم به الحجة» وفي ج

«تقوم عليهم به الحجة» وفي س «تقوم عليهم به حجة». وكل ذلك مخالف للأصل.

(٢) في س «فيكونوا» وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة. وقد حاول بنى
فأرى الأصل تغيير التون الأخيرة بمجملها ألفاً.

(٣) في سائر النسخ «أو سنة نبيه». والألف مكتوبة في الأصل، ولكن بخط واضح
المخالفة لخطه.

(٤) في سائر النسخ «إذ» وفي الأصل «إذا» ثم ضرب بعضهم على الألف الأخيرة،

وما في الأصل له وجه صحيح، بأن تكون «إذا» غير متضمنة معنى الشرط، بل

متجردة للظرفية المحضة. وانظر مع الموامع (ج ١ ص ٢٠٦).

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

(٦) هنا هو القى في الأصل ونسخة ابن جماعة و ج. وقد غير بعضهم الماء لجملها ألفاً

لتكون «ليعلموا» وبذلك ثبت في س. وفي س «ليقبلوه». وبماشية نسخة

ابن جماعة أن في نسخة أخرى «ليتركوه». وما في الأصل صواب صحيح.

(٧) في سائر النسخ «بخبر واحد» والزيادة ليست في الأصل. ولكنها مكتوبة بماشية بخط آخر.

(٨) في النسخ المطبوعة «إذ» وهو مخالف للأصل. وكانت في ابن جماعة «إذا» ثم كسفت

الألف بالسكين ووضع فوق القال سكون.

١١١٧ - ولا لِيُخَدِّثُوا أَيضاً مِثْلَ هَذَا الْعَظِيمِ^(١) فِي دِينِهِمْ
إِلَّا عَنْ عِلْمٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَحْدِثْهُ .

١١١٨ - وَلَا يَدْعُونَ^(٢) أَنْ يُخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ بِمَا صَنَعُوا مِنْهُ .

١١١٩ - وَلَوْ كَانَ مَا قَبِلُوا مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

فِي تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ ، وَهُوَ فَرْضٌ - : مِمَّا يَجُوزُ لَهُمْ^(٣) ، لَقَالَ لَهُمْ - إِنْ
شَاءَ اللَّهُ - رَسُولُ اللَّهِ :^(٤) قَدْ كُتِبَ عَلَيَّ قِبْلَةٌ ، وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ تَرْكُهَا
إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ تَقُومُ عَلَيْكُمْ بِهِ حُجَّةٌ^(٥) ، مِنْ سَمَاعِكُمْ مِنِّي ، أَوْ خَبَرِ طَائِفَةٍ ،
أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ خَبَرِ وَاحِدٍ عَنِّي .

١١٢٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ^(٦) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ

(١) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَلِسَنَةِ ابْنِ جَاعَةَ ، وَهُوَ وَاضِحٌ صَحِيحٌ . وَفِي س - « مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ الْعَظِيمِ » وَهُوَ خَطَأٌ .

(٢) فِي ب « وَلَا يَدْعُوا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، بَلِ الْكَلَامُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مِمَّا لَا يَجُوزُ لَهُمْ » وَقَدْ عُبِّثَ بِبَعْضِ قَارِئِي الْأَصْلِ ، فَكُتِبَ « لَا » بَيْنَ
الضَّمَيْنِ وَضُرِبَ عَلَى « لَهُمْ » . وَمَرَدُّ ذَلِكَ إِلَى عَدَمِ فَهْمِ الْمُرَادِ تَمَاماً . وَلَعِنَا يَرِيدُ
الْمُتَأَنِّي أَنْ يَقُولَ خَبَرَ الْوَاحِدِ فَرَضَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ ، فَلَوْ كَانَ قَبُولُهُمْ خَبَرَ الْوَاحِدِ فَتَنَدِمٌ
جَائِزاً قَطْ - : لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَتْرَكُوا الْفَرْضَ الْمُتَقَيَّنَّ فِي الْقِبْلَةِ وَفِي الصَّلَاةِ وَيَصْعُقُوا
إِلَى قِبْلَةٍ أُخْرَى بِخَبَرِ غَيْرِ حَتِيقِ الثَّبُوتِ يَجُوزُ لَهُمْ الْأَخْذُ بِهِ وَتَرْكُهُ ، لِإِذِ الْيَقِينِ لَا يَزُولُ
إِلَّا بِبَيِّنٍ مِثْلِهِ .

(٤) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ س وَ ج « لَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » .

وَفِي س « لَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِهِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ » بِالْقَدِيمِ وَالْتَأْخِيرِ . وَقَدْ تَصَرَّفَ بِضَمِّهِمْ فِي الْأَصْلِ
فَضُرِبَ عَلَى كَلِمَةِ « عَلَيْكُمْ » ثُمَّ كُتِبَ بَيْنَ السُّطُورِ مُؤَخَّرَةً . وَكَلِمَةُ « تَقُومُ » مَقْطُوعَةٌ
فِي الْأَصْلِ بِالْفَوْقِيَّةِ ، وَلَمْ تَقُطَّ فِي لِسَنَةِ ابْنِ جَاعَةَ ، وَاخْتَلَفَ قَطْعُهَا فِي النُّسخِ الْأُخْرَى
بَيْنَ التَّاءِ وَالْيَاءِ .

(٦) الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ (ج ٣ ص ٥٧) مَعَ خِلَافٍ لَقِيلَ فِي بَعْضِ الْحُرُوفِ -

عن أنس بن مالك قال : « كنتُ أَسْقِي أبا طلحة وأبا عبيدة
بن الجراح^(١) وأبني بن كعب شرباً من قَصِيخٍ وتمر^(٢) ، فجاءهم
آتٍ فقال : إن الحمرَ قد حُرِّمَتْ ، فقال أبو طلحة : قُمْ يَا أَنَسُ
إلى هذه الجرارِ فاكسِرْها ، فقمْتُ إلى مِهْرَاسٍ^(٣) لنا ، فَصَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهَا
حتى تكسرت^(٤) » .

١١٢١ - «وهؤلاء^(٥) في العلم والمكان من النبي^(٦) وتقدّم
صحبته بالموضع الذي لا يُنكره عالمٌ» .

١١٢٢ - وقد كَان الشَّرَابُ عِنْدَهُمْ حَلَالاً يُشْرَبُونَهُ ، فجاءهم ١١٧
آتٍ^(٧) وأخبرهم^(٨) بتحريم الحمر ، فَأَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ ، وهو مالكٌ

(١) في النسخ المطبوعة «أبا عبيدة بن الجراح وأبا طلحة» . وهو مخالف للأصل وإن
وافق اللوطأ .

(٢) القَصِيخُ ، بالضاد والخاء المسجّتين . قال في النهاية «هو شراب يتخذ من البسر
المفضوخ ، أي المشدوخ» .

(٣) «الهراس» حجر مستطيل مقوّر يوضأ منه ويدق فيه .

(٤) قال الزرقاني في صريح اللوطأ (ج ٤ ص ٢٩) : «أخرجه البخاري في الأُمّية
عن إسماعيل ، وفي خبر الواحد عن يحيى بن قزعة ، ومسلم في الأُمّية من طريق
ابن وهب : كلهم عن مالك به . وله طرق عندهما وعند غيرهما» .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الثاقبي» وفي الأصل بين السطور «قال» .

(٦) في س و ج . «فهؤلاء» وهو مخالف للأصل . وقد ألحق بعضهم الواو فيه بالهاء
لنقرأ فاء .

(٧) في س و ج «من رسول الله» وهو مخالف للأصل .

(٨) في س «آت واحد» والزيادة ليست في الأصل .

(٩) في سائر النسخ «فأخبرهم» وهو مخالف للأصل .

الْجِرَارِ: بِكسرِ (١) الجرار، ولم يقل (٢) هو ولا هم ولا واحد منهم - :
نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله، مع قربه منا، أو يأتينا
خبراً طامئاً .

١١٢٣ - وذلك أنهم لا يهريقون خلافاً، إهراقه سرف،
وليسوا من أهله .

١١٢٤ - والحال في أنهم لا يدعون إخبار رسول الله
ما فعلوا (٣)، ولا يدع، لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم - :
أن ينههم عن قبوله (٤) .

١١٢٥ - (٥) وأمر رسول الله أنيساً أن يفتد على امرأة رجل
ذكر أنها زنت « فإن اعترفت فارجمها » فاعترفت فرجمها .

١١٢٦ - وأخبرنا (٦) بذلك مالك (٧) وسفيان (٨) عن الزهري

(١) في س و ج « أن يكسر » وهو مخالف للأصل . وكانت كذلك في نسخة ابن جماعة
ثم ضرب على حرف « أن » بالجرمة وخطت باء الجر بالوحدة . وقد زاد بعض الكتّابين
حرف « أن » في الأصل بخط مخالف .

(٢) في ج و س « فلم يقل » وهو مخالف للأصل . وكانت في نسخة ابن جماعة بالهاء
ثم كسّطت وأصلحت بالواو .

(٣) في س « بما فعلوا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « عن قبول مثله » وما هنا هو الأصل ، وكتبت فيه كلمة « مثله »
بين السطور .

(٥) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٦) الواو تاجية في الأصل ، وهي محذوفة من سائر النسخ . وفيها ما عدا س زيادة
« قال الشافعي » .

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « بن أنس » وهي مكتوبة بحاشية الأصل
بخط آخر .

(٨) في سائر النسخ زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .

عن عُبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد^(١)، وساق^(٢) عن النبي . وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد - : شبل^(٣) .

١١٢٧ ^(٤) أخبرنا عبد العزيز^(٥) عن ابن الهادي^(٦) عن عبد الله

بن أبي سلمة عن عمرو بن سليم الزرق^(٧) عن أمه^(٨) قالت : « ينما

(١) سائر في النسخ زيادة « الجهمي » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط غلاف .

(٢) يعني : وساق الحديث . وفي النسخ المطبوعة « وساقاه » . وما هنا هو التي في الأصل

ثم ضرب بعض قارئيه على الكلمة ، وكتب بالهامشية « وساقاه » بخط غلاف .
والهاء مزادة في نسخة ابن جماعة بين السطور .

(٣) « شبل » بكسر الشين المصححة وسكون الباء للوحدة وهو ابن مبد ، ويقال ابن خليل

وقيل غير ذلك . وزيادة « شبل » في الاسناد اهرد بها ابن عينة ، قال ابن حجر في التهذيب :

« ولم يتابع على ذلك ، رواه النسائي والترمذي وابن ماجه ، وقال النسائي : الصواب الأول ، قال : وحديث ابن عينة خطأ . وروى البخاري حديث ابن عينة فأسقط .

منه شبل » . والحسبك على ابن عينة بالخطأ فيه نظر . كثير ، فقد حفظ زيادة صحابي

في الاسناد ، فان لم يذكره غيره فلا ضير ، ثم إذا اشتبه اسم هذا الصحابي باسم راو

آخر مختلف في صحته فليس ذلك دليلاً على خطأ الحافظ لاسمه ، وإنما هو دليل على

خطأ غيره . وسياق رواية سفيان في مسند أحمد (ج ٤ ص ١١٥) : « ثنا سفيان

عن الزهري قال : أخبرني عبيد الله بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد

وشبلا ، قال سفيان : قال بعض الناس : ابن مبد ، والتي حفظت : شبل ، قالوا :

كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم « إلى آخره » . وليس بعد هذا السياق من

توثق في الرواية . وقد وقع اسم « شبل » في اختلاف الحديث للشافعي بحاشية الأم

(ج ٧ ص ٢٥١) خطأ بلقط « وزاد سفيان وسئل » .

وحديث زيد وأبي هريرة هذا سبق الكلام عليه في (رقم ٣٨٢ و ٦٨٨ - ٦٩١) .

(٤) هنا في النسخ ما عدل بزيادة « قال الشافعي » .

(٥) في سائر النسخ زيادة « الراوردي » وليست في الأصل ، بل زيد فيه بين السطور

« بن محمد » .

(٦) هو زيد بن عبد الله بن أسيلة بن الهادي الليثي المدني . وفي نسخة ابن جماعة ب و ج

« عن زيد بن الهادي » وفي ب « عن زيد بن عبد الله بن الهادي » والزيادة ليست

في الأصل ولكن كتب فيه بين السطور بخط آخر « زيد بن عبد الله » .

(٧) أمه اسمها « التوار بنت عبد الله بن الحرث بن جاز » كما في طبقات ابن سعد (ج ٥

ص ٥٢) . ومن الغريب أنه لم يذكرها باسمها أحد من ألفوا في الصحابة ، بل ذكروها

— ٤١٢ —

نحن بنى إذا على بن أبي طالب على جلي يقول : إن رسول الله يقول : إن هذه أيام طعام وشراب ، فلا يصومن أحد^(١) . فاتب الناس وهو على جملة ، يصرخ فيهم بذلك^(٢) .

١١٢٨ — ^(٣) ورسول الله لا يبعث نبية واحدا صادقا إلا لزم

خبره عن النبي ، بصدقه عند المنهين عن ما أخبرهم أن النبي نهي عنه

١١٢٩ — ومع رسول الله الحاج ، وقد كان قادرا على أن يبعث

إليهم^(٤) فيشافيهم ، أو يبعث إليهم عددا ، فبعث واحدا يعرفونه بالصدق .

١١٣٠ — وهو لا يبعث^(٥) بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم

وعليهم^(٦) قاعة بقبول خبره عن رسول الله .

باسم « أم عمرو بن سليم الزرق » فكنوها بابنها « إذ لم يعرفوا اسمها ، وهي محمية كما يدل عليه هذا الحديث الصحيح .

(١) بحاشية نسخة ابن جماعة زيادة « منكم » وعليها « صح » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٢) هذا الحديث إسناده صحيح جدا ، ولم أجده في غير كتاب (الرسالة) ، إلا أن العوكان أشار إليه في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥٢) ونسبه لابن يونس في تاريخ مصر . ولم يصر الترمذي إليه فيما يقول فيه « وفي الباب » . وانظر أحاديث الباب في نيل الأوطار (ج ٤ ص ٣٥١ - ٣٥٣) وشرح الباركفوري على الترمذي (ج ٢ ص ٦٣) ونجح الزوائد (ج ٣ ص ٢٠٢ - ٢٠٤) .

ومبت هنا بحاشية نسخة ابن جماعة مانعه : « آخر الجزء الرابع » .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وبين السطور في الأصل زيادة « قال » .

(٤) في س و ج « قادرا على أن يسير إليهم » . وفي ابن جماعة و - « قادرا أن يسير إليهم » . وكه مخالف للأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « إن شاء الله » وهي مزادة بالهجرة بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » ، ولكنها ليست في الأصل .

(٦) في س « عليهم » بدون الواو ، وهي ثابثة في الأصل ونسخة ابن جماعة .

- ٤١٣ -

١١٣١ - فإذا^(١) كان هكذا^(٢) ، مع ما وصفت من مقدرة النبي على بعثه جماعة إليهم - : كان ذلك - إن شاء الله - فيمن بعده^(٣) ، ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم - : أولى أن يثبت به^(٤) خبر الصادق^(٥) .

١١٣٢ - أخبرنا سفيان^(٦) عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان^(٧) عن خاله له - إن شاء الله - يقال له يزيد بن شيبان قال : « كنا في موقف لنا بعرفة ، يُباعده^(٨) عمرو من موقف الإمام جدا^(٩) ، فأتانا ابن مربي الأنصاري^(١٠) فقال لنا : أنا

-
- (١) في نسخة ابن جماعة « وإذا » . واتى في الأصل مشقه بين الواو والقاء ، لتلاعب بعض قارئيه ، ولكن الراجع عندي قراءتها بالقاء .
 - (٢) في س و ج « كان هذا هكذا » وكلمة « هذا » مزادة بحاشية نسخة ابن جماعة ، وعليها « صح » ولكنها ليست في الأصل .
 - (٣) في س « بدم » واتى في الأصل « بعده » ثم عث فيه ثابث فجعل الماء ماء وميا . وكانت في ابن جماعة بالماء أيضا ، ثم كسخت وكتبت الماء وللم فوق موضعها بين السطور .
 - (٤) في س « فيه » واتى في الأصل « به » ثم كتب بعضهم بين السطور فوقها كلمة « فيه » .
 - (٥) في سائر النسخ « خبر الواحد الصادق » . وكلمة « الواحد » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .
 - (٦) هنا في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي »
 - (٧) في س و ج زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .
 - (٨) مر الجعي السكي ، من أشراف العرب ذوى الكارم ، وهو ثقة .
 - (٩) في سائر النسخ « بعده » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم تفسير الكلمة إلى « بعده » ، والمحاولة ظاهرة بالتكلف . واتى في سنن أبي داود « يباعده » كما في الأصل هنا .
 - (١٠) « عمرو » في هذه الجملة هو « عمرو بن عبد الله » وقائل الجملة هو عمرو بن دينار ، أدرجها في أثناء الحديث ، يصف بها موقعهم وبعده عن موقف الامام ، بما فهم من عمرو بن عبد الله .
 - (١١) « مربع » بكسر الميم وسكون الراء وفتح الباء للوحدة وآخره عين مهملة .

- ٤١٤ -

رسول^(١) رسول الله إليكم : يأمركم أن تقفوا على مشاعركم^(٢) ، فإنكم على إزث من إزث أيبكم إبراهيم^(٣) ..

١١٣٣ - وبعث رسول الله أبا بكر واليا على الحج في سنة

تسع^(٤) ، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة ، وشعوب متفرقة ، ١١٨ فأقام لهم مناسكهم ، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم .

١١٣٤ - وبعث علي بن أبي طالب في تلك السنة ، فقرأ عليهم

في جمعهم يوم النحر آيات من (سورة براءة) ، ونبذ إلى قوم علي سواه ، وجعل لهم مuddا^(٥) ، ونهاهم عن أمور .

وابن مريخ هنا اخطف في اسمه ، وسماه أحمد وابن ميعن وابن البرقي « زيد بن مريخ » وهو القى مفي عليه في التهذيب ، وقال : « قيل اسمه يزيد . وقيل اسمه : عبادة ، وأكثر ما يجهى في الحديث غير مسمى » .

(١) في « وج » إلى رسول ، وهو مخالف للأصل ولسعة ابن جماعة .
(٢) في سائر النسخ « مشاعركم هذه » وكلمة « هذه » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة بين سطوره بخط آخر .

(٣) الحديث رواه أيضاً أبو داود (ج ٢ ص ١٣٣ - ١٣٤) والترمذي (ج ٢ ص ٩٩ - ١٠٠ من نسخة الأخواني) والنسائي (ج ٢ ص ٤٥) وابن حبان (ج ٢ ص ١٢٣) والحاكم (ج ١ ص ٤٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١١٥) : كلهم من طريق سليمان بن عيينة بإسناده . قال الترمذي : « حديث مريخ حديث حسن ، لا نعرفه إلا من حديث ابن عيينة عن عمرو بن دينار ، وابن مريخ اسمه : يزيد بن مريخ الأنصاري ، وإنما يعرف له هذا الحديث الواحد » ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ، وهو كما قال .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وفي الأصل بين السطور زيادة « قال » .

(٥) يشير الشافعي إلى وقائع معروفة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ ، من أول هذه الفترة إلى آخر الفترة (١١٥٦) ، ولو ذهبنا نذكر كل حادثة ومصادرها في الكتب طال الأمر جداً ، فاكثفنا بما يعرفه أهل العلم عنها .

(٦) في سائر النسخ « وجعل لقوم مuddا » . والقى في الأصل « لهم » ثم ضرب عليها بعض قارئه ، وكتب فوقها « لقوم » بخط آخر .

١١٣٥ - فكان^(١) أبو بكرٍ وعليٌّ معروفَيْنِ عند أهل مكة بالفضل والدين والصدق ، وكان من جهلتهما - أو أحدهما - من الحاجِّ وجدَّ من يُخبره عن صدقهما وفضلهما .

١١٣٦ - ولم يكن رسولُ الله ليُبعث إلاّ واحداً الحجةُ قائمةٌ بخبره^(٢) على من نَشأ إليه ، إن شاء الله .

١١٣٧ - ^(٣) وقد فرَّق^(٤) النبيُّ صلّاهُ على نَوَاحِي^(٥) ، عَرَفْنَا أسماءَ والمواضعَ التي فرَّقهم عليها :

١١٣٨ - فَبعثَ قيسَ بنَ عاصمٍ ، والزُّبَيْرَ بْنَ بَدْرٍ ، وابنَ نُؤَيْرَةَ^(٦) - إلى عشائرهم ، بعلمهم^(٧) بِصدقهم عندهم .

- (١) في « د وكان » وهو يخالف للأصل .
- (٢) في سائر النسخ « ليث واحدٌ إلا والحجة قائمةٌ بخبره » . وما هنا هو الذي في الأصل . ثم ضرب بسنن تاريخه على كلمة « إلا » ثم كتب فوق كلمة « الحجة » ما نصه « إلا والحجة » وكتب بجوار ذلك كلمة « أصل » ليزعم أن هذا الصواب ! في حين أنه لم يذكر من أين أتى ؟ وسن أن ما في الأصل صوابٌ وصحيح .
- (٣) هنا في سائر النسخ ما نصه « زيادة » قال القاضي .
- (٤) في ج « وفرق » وفي نسخة ابن جماعة « ووجه » . وضرب بسنن تاريخه في الأصل على قوله « وقد فرق » وكتب فوقه « ووجه » بخط آخر .
- (٥) في النسخ المطبوعة « نواح » بدون الياء ، وهي ثابته في الأصل ونسخة ابن جماعة ، بل هي مشطوبة فيهما أيضاً .
- (٦) ابن نؤيرة « هو مالك بن نؤيرة التيمي البصري ، الشاعر الفارس المصريف ، وكان من أرحام اللولك ، واستعمله النبي صلى الله عليه وسلم على صدقات قومه ، فلما بلغته وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أسك الصدقة وفرقها في قومه ، وهو الذي قتله ضرار بن الأزور الأسدي صبراً بأمر خالد بن الوليد ، بعد فراغه من قتال أهل الردة وقصته معروفة ، ولأخيه متم بن نؤيرة فيه للرأي المصهورة الحسن ، منها البتان للمصهوران :

وكنّا كئتماناً جذيمة حقة من المهرحق قيل لن يصعدا

فلما تفرقا كآنى ومالكا لطول اجتماع لم تبت ليلة ما

- (٧) في سائر النسخ « لعلمهم » باللام ، والذي في الأصل بالياء وهو صحيح ، قالها لسيبة .

١١٣٩ - وَقَدِمَ عَلَيْهِمْ^(١) وَفَدَّ الْبَحْرَيْنِ . فَعَرَفُوا مَنْ مَعَهُ ، فَبَعَثَ
مَعَهُمْ [ابْنَ] سَعِيدِ^(٢) بْنِ الْعَاصِ .

١١٤٠ - وَبَعَثَ مَعَاذَ بْنَ جَبَلٍ إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ
أَطَاعَهُ^(٣) مِنْ عَصَاهُ ، وَيُؤَمِّلَهُمْ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَيَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا وَجِبَ
عَلَيْهِمْ ، لِمَعْرِقَتِهِمْ بِمَعَاذٍ ، وَمَكَانِهِ مِنْهُمْ^(٤) ، وَصَدَقَهُ^(٥) .

١١٤١ - وَكُلُّ مَنْ وُلِّيَ^(٦) فَقَدْ أَمَرَهُ بِأَخْذِ^(٧) مَا أَوْجَبَ اللَّهُ
عَلَى مَنْ وَلَّاهُ عَلَيْهِ .

١١٤٢ - وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ عِنْدَنَا فِي أَحَدٍ مِمَّنْ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ

(١) أى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالمدينة ، كما هو واضح مفهوم ،
ولكن بعض قارئ الأصل ضرب على كلمة « عليهم » وكتب فوقها « عليه » بخط
مخالف ، وبذلك ثبت في سائر النسخ .

(٢) كلمة « سعيد » مضبوطة في الأصل يفتح الهمال ، مفعول ، ولم تذكر كلمة « ابن »
ولكنها مزادة بين السطور ، وزادتها هي الصواب ، لأن القى بعثه النبي صلى الله
عليه وسلم وإياها على البحرين هو « أبان بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس »
وأما أبوه « سعيد بن العاص » فانه مات مفترقا ، انظر مادة « بحر » في معجم
البلدان ، وترجمة « أبان » في الاصابة وغيرها .

(٣) في الأصل « من أطاعه » ثم ألحق بعضهم بآء باليم ، لتكون « بمن أطاعه » وبذلك
ثبتت في سائر النسخ ، وما في الأصل صحيح ، « من أطاعه » فاعل « يقاتل »
و « من عصاه » مفعول .

(٤) في س. زيادة « ومنه » وهي زيادة خطأ ، سببها أن بعض قارئ الأصل ضرب على
كلمة « منهم » وكتب فوقها « منه » فظن الناسخ أنها زيادة فسطحها على تلك .

(٥) في النسخ المطبوعة زيادة « فيهم » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

(٦) هنا في س. زيادة « قال الشافعي » .

(٧) وصحت في الأصل كقاعده في الكتابة « ولا » بالألف ، فاللحق بعض قارئيه هاء
نحت الحرف الأخير ، فقرأ « ولاه » وبذلك ثبت في سائر النسخ .

(٨) في س. « أن يأخذ » وهو مخالف للأصل .

- ٤١٧ -

الصدق - : أن يقول: أنت واحد، وليس^(١) لك أن تأخذ مِنَّا ما لم نسمع رسول الله يذكرك^(٢) أنه علينا .

١١٤٣ - ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم إليها بالصدق - : إلّا لما وصفت: من أن تقوم بمثلهم الحجة على من بعثه إليه^(٣) .

١١٤٤ - وفي شبيه هذا المعنى^(٤) أمراء سرايا رسول الله : فقد بعث بعث مؤتة^(٥) ، فولاه زيد بن حارثة ، وقال : « فإن أصيب جعفر ، فإن أصيب فإن رواحته » . وبعث ابن أبي نسي سرية وحده ..

١١٤٥ - وبعث أمراء سراياه ، وكلهم حاكم فيما بعثه فيه ، لأن عليهم أن يدعوا من لم تبلغه الدعوة ، ويقابلوا من حل قتاله^(٦) .

١١٤٦ - وكذلك كل والي^(٧) بعثه أو صاحب سرية .

- (١) في س « فليس » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في سائر النسخ « يقول » والذي في الأصل « يذكر » ثم ضرب عليه بعض الناس وكتب فوقه « يقول » بخط آخر .
- (٣) في النسخ المطبوعة « إليهم » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة .
- (٤) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الثاني » .
- (٥) في س « وفي شبه هذا المعنى » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في س و ج « بعث بجيش مؤتة » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في ج « قتالهم » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في سائر النسخ « والي » بحذف الياء على الجادة ، والياء ثابتة في الأصل .

١١٤٧ - ولم يَزَلْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَمِثَّ وَالْيَيْنِ وَثَلَاثَةً وَأَرْبَعَةً
وَأَكْثَرَ .

١١٤٨ - ^(١) وبعث في دهرٍ واحدٍ اثنتي عشر رسولا ، إلى
اثني عشر ملكا ، يدْعُوهم إلى الإسلام . ولم يَمْنُهم إِلَّا إلى مَنْ قد
بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ ، وقامت عليه الحجة فيها ^(٢) ، وألَّا يكتبَ فيها ^(٣)
دِلَالَاتٍ لِمَنْ بَشَّهم إليه على أنها كُتِبَتْ .

١١٤٩ - وقد تَحَرَّيَ فيهم ما تَحَرَّيَ في أُرَائِهِ : من أن
يكونوا معروفين ، فبعث دِخْيَةً ^(٤) إلى الناجية التي هو فيها
معروفٌ .

١١٥٠ - ^(٥) ولو أن المبعوث إليه جهَلَ الرسولَ كان عليه
طَلَبُ عِلْمٍ أَنَّ النَّبِيَّ بَعَثَهُ ، لِيَسْتَبْرِيَّ شَكَّهُ في خبر الرسولِ ، وكان
١١٩ على الرسولِ الوقوفُ حتى يَسْتَبْرِيَّهُ المبعوثُ إليه .

-
- (١) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » . .
(٢) كلمة « فيها » تاجدة في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه بغير موجب ، وقتلته
لم تثبت في سائر النسخ .
(٣) في النسخ للطبوعة « وألَّا يكتب منه فيها » وكله « منه » ليست في الأصل ، وهي
مزايدة بالجرمة بحاشية لسعة ابن جماعة ، وعليها « مع » ولا نرى ضرورة لزيادتها .
فلم تبتها عن غير دليل .
(٤) « دحية » بفتح الدال للهمزة وبكسرهما مع سكون الميم الهمزة ، وهو ذحية
بن خليفة الكلبي ، صحابي معروف ، وكان من أجل الناس وجهاً . وفي سائر النسخ
زيادة « الكلبي » وهي مزايدة في الأصل بين السطور بخط آخر .
(٥) هنا في س و ج زيادة « قال القاضي » .

- ٤١٩ -

١١٥١ - ^(١) ولم تَرَنَّ كُتُبَ رَسُولِ اللَّهِ تَنْفُذَ إِلَى وُلايَةِ بِالْأَسْرِ
والنهي ، ولم يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ وُلايَةِ تَرْكُ إِتْقَانِ أَمْرِهِ ، ولم يَكُنْ لِيَمِثَ
رَسُولًا إِلَّا صَادِقًا عِنْدَ مَنْ بَشَّرَهُ بِهِ .

١١٥٢ - وإذا ^(٢) طلب المبعوث إليه عِلْمَ صَدَقِهِ وَجَدَهُ
حيث هو .

١١٥٣ - ولو شكَّ في كتابه ، بتغيير في الكتاب ، أو حال
تدُلُّ ^(٣) على تَهْمَةٍ ، مِنْ غَفْلَةِ رَسُولٍ حَمَلَ الْكِتَابَ - : كان عليه أن
يطلبَ عِلْمَ مَا شَكَّ فِيهِ ، حَتَّى يُنْفِذَ مَا يَثْبُتُ عِنْدَهُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ .
١١٥٤ - ^(٤) وهكذا كانت كُتُبُ خُلَفَائِهِ بَعْدَهُ وَمِمَّا لَهُمْ ،
وما أجمعَ المسلمون عليه : من أن يَكُونَ الْخُلِيفَةُ وَاحِدًا ، وَالْقَاضِي
وَاحِدًا ، وَالْأَمِيرُ وَاحِدًا ، وَالْإِمَامُ ^(٥) .

١١٥٥ - فَاسْتَخْلَفُوا أَبَا بَكْرٍ ، ثُمَّ اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ مَرَّةً ،

(١) هنا في النسخ للطبعة زيادة « قال القاضي » .

(٢) في « أَوْافًا » والألف مزادة في الأصل فوق الواو ، وليست في نسخة ابن جماعة ،
بل كتب في موضعها « هـ » أمارة على أن الصحيح العطف بالواو ، لأنه استئناف
كلام . ومن الغريب أن الريح فصل بين هذه الجملة وبين التي قبلها بملء يقطعها
خط رأسى منحرف إلى اليسار ، ليدل على أنه كلام مبتدأ ، ثم يصرف القارئون
فيجولون الواو « أو » وهي تنافي هنا استئناف الكلام !!

(٣) في سائر النسخ « يدل » وهي منقوطة في الأصل من فوق ، وهو أصبح وأصبح .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٥) هنا عطف جبل ، فلذلك رفع « واحد » في المربعين . وفي سائر النسخ « والقاضي
واحدًا والامام واحدًا والأمر واحدًا » وقد عبت حابث في الأصل تغييره إلى هنا ،
ولكن ما كان فيه واضح ، فأبقتاه .

ثمُ حمز^(١) أهلَ الشورى ، ليختاروا واحداً ، فاختارَ عبدُ الرحمن
عثمانَ بنَ عفان^(٢)

١١٥٦ - قال^(٣) : والولاءُ من القضاةِ وغيرهم يَفْعُضُونَ فَتَفْعُضُ^(٤)
أحكامُهم ، وَيُقِيمُونَ الحدودَ ، وَيُنْفِذُ مَنْ بَعْدَهُمْ أَحكامَهُمْ ، وَأَحكامُهُمْ
أَخْبَارُهُمْ .

١١٥٧ - فقهاً وصفتُ من سنةِ رسولِ الله ، ثم ما^(٥) أجمع
المسلمون عليه منه - : دِلالةٌ على فرقٍ بينَ الشهادةِ والخبرِ والحكم .

١١٥٨ - ألا ترى أن قضاءَ القاضي على الرجل للرجل إنما هو
خبرٌ يُخْبِرُ بِهِ عن يئنةٍ تَبَيَّنَتْ^(٦) عنده ، أو إقرارٍ من خصمٍ به أقرَّ عنده^(٧) ،

(١) في النسخ المطبوعة « ثم استخلف عمر » وكلمة « استخلف » ليست في الأصل ولا في
ابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة « فاختاروا عبد الرحمن بن عوف » واختار عبد الرحمن بن عوف
عثمان بن عفان « والزوائد ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة » إلا كلفي
« بن عوف » فأنهما فيها . والمعروف أن أهل الشورى عهدوا إلى عبد الرحمن
بن عوف أن يختار واحداً منهم ، فاختار عثمان ، ولكن الشافعي اختصر القصة .

(٣) في سائر النسخ زيادة « الشافعي » .

(٤) في سائر النسخ « وتنفذ » والأصل بإلقاء ، ثم غيرها بعض قارئيه لجلها واواً .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيدت كلمة « قال » في الأصل فوق
السطر بخط آخر .

(٦) في س و ج « ثم نيا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، ولكن كتب بحاشيتها
« ما » وعليها علامة نسخة وبجوارها « صح » .

(٧) في س و ج « ثبت » ، بالقل الماضي ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٨) في سائر النسخ « أقرَّ به عنده » . وقد ضرب بعض القارئين في الأصل على « به »
قبل « قرأ » ثم كتبها بعدها بين السطور .

- ٤٢١ -

وَأُتِّقَ^(١) الْحَكَمَ فِيهِ ، فَلَمَّا كَانَ يُلْزَمُهُ بِخَبَرِهِ أَنْ يُنْفِذَهُ بَعْلُهُ كَانَ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ بِجَلَالٍ وَحَرَامٍ^(٢) ، قَدْ^(٣) لُزِمَهُ أَنْ يُحِلَّهُ وَيُحَرِّمَهُ^(٤) بِمَا شُهِدَ مِنْهُ^(٥) .

١١٥٩ - وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي الْخَبَرُ عَنْ شَهِيدٍ شَهِدُوا عِنْدَهُ عَلَى رَجُلٍ لَمْ يُحَاكَمْ^(٦) إِلَيْهِ ، أَوْ إِقْرَارٍ مِنْ خَصْمٍ ، لَا يُلْزَمُهُ أَنْ يُحْكَمَ بِهِ ، لِمَعْنَى أَنْ^(٧) لَمْ يُخَاصَمْ إِلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ مِمَّنْ يُخَاصَمُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَحُكْمُ بَيْنِهِ وَبَيْنَ خَصْمِهِ ، مَا^(٨) يُلْزَمُ شَاهِدًا يَشْهَدُ^(٩) عَلَى رَجُلٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَا شُهِدَ بِهِ عَلَيْهِ لِمَنْ شُهِدَ لَهُ بِهِ - : كَانَ فِي مَعْنَى شَاهِدٍ^(١٠) عِنْدَ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَقْبَلْ - قَاضِيًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ - إِلَّا بِشَاهِدٍ مَعَهُ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ عِنْدَ غَيْرِهِ لَمْ يَقْبَلْهُ إِلَّا بِشَاهِدٍ وَطَلَّبَ مَعَهُ غَيْرَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ لغيرِهِ إِذَا كَانَ شَاهِدًا أَنْ يُنْفِذَ شَهَادَتَهُ وَحْدَهُ .

(١) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فَأُتِّقَ » وَالْأَصْلُ بِالْوَاوِ ، ثُمَّ أَلْصَقَهَا بِبَعْضِ قَارِيهِ فِي الْأَلْفِ وَوَضَعَ فَوْقَهَا عَطْفًا لَتَكُونَ فَاءٌ .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ حَرَامٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي سَمْعٍ « وَقَدْ » وَالْوَاوُ مَزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ بِحُطِّ آخِرِ ، وَلَيْسَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ يَحَرِّمُهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) « شَهِدَ » ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ بِضَمِّ الشَّيْنِ ، عَلَى الْبِنَاءِ لِمَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ .

(٦) فِي ب « أَنَّهُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخِ .

(٧) فِي سَائِرِ النُّسخِ « بِمَا » وَالْقِيَاسُ فِي الْأَصْلِ « مَا » ثُمَّ ضَرَبَ عَلَيْهَا بِبَعْضِ قَارِيهِ وَكَتَبَ فَوْقَهَا « بِمَا » .

(٨) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ « شَهِدَ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَنُسَخَةُ ابْنِ جَاعَةَ .

(٩) قَوْلُهُ « كَانَ فِي مَعْنَى شَاهِدٍ » الْخُطْبُ هُوَ جَوَابُ « لَوْ » فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ .

١١٦٠ - ^(١) أخبرنا سفيان وعبد الوهاب ^(٢) عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : أن عمر بن الخطاب قضى في الإيهام بخمس عشرة ^(٣) ، وفي التي تليها بعشر ، وفي الوسطى بعشر ، وفي التي تلي المختصر بست .

١١٦١ - قال الشافعي : لما كان معروفاً - والله أعلم - عند عمر أن النبي قضى في اليد بخمسين ، وكانت اليد خمسة أطراف مختلفة الجمال والمنافع - : نزلها متنازلاً ، فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف ، فهذا قياس على الخبر ^(٤) .

١١٦٢ - ^(٥) قلنا وجدنا ^(٦) كتاب آل عمرو بن حزم ، فيه : ١٢٠ أن رسول الله قال : « وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل » - : صاروا إليه .

١١٦٣ - ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم -

-
- (١) هنا في سائر النسخ ما عدا - زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في - « أخبرنا الثقف وسفيان بن عيينة » . وفي باقي النسخ « أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقف » وما هنا هو الذي في الأصل ، ولكن زيد فيه في آخر السطر بخط آخر كلمة « الثقف » .
 (٣) في - زيادة « من الإبل » وليست في الأصل ولا في سائر النسخ .
 (٤) يريد بالقياس هنا الاستنباط المبني على التعليل ، ولا يريد به القياس الاصطلاحي ، كما هو ظاهر .
 (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 (٦) في النسخ للطبوعة « وجد » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعض قارئيه على حرفي « نا » ووضع ضمة فوق الواو ، وكذلك عمل في نسخة ابن جماعة ولكن بكشط الحرفين ، ووضع الكسطة بين .

- ٤٢٣ -

حتى يثبت^(١) لهم أنه كتاب رسول الله^(ص).

١١٦٤ - وفي الحديث^(٢) دلالتان :

أحدهما^(٣) : قبول الخبر . والآخر^(٤) : أن يُقبل الخبر في الوقت

الذي يثبت فيه ، وإن لم يَمضِ^(٥) قَمَلٌ من الأئمة^(٦) بمثل الخبر الذي قبلوا .

(١) في سائر النسخ « ثبت » بالفعل الماضي ، والتى في الأصل بالضمارع ، وإن عبت به بنى قرائه . واستعمال المضارع هنا أطل وأبلغ ، لما فيه من معنى الاستحضار ، وللإشارة إلى القائمة التي أشار إليها الثاني بعد ، من أن الخبر يُقبل في الوقت الذي يثبت فيه .

(٢) الثاني نحو من هذا البحث النفيس ، في اختلاف الحديث (ص ١٧ - ١٩) .
وأما كتاب آل عمرو بن حزم ، فانه كتاب جليل ، كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لأهل البيت ، وأرسله مع عمرو بن حزم ، ثم وجد عند بنى آل ، ورووه عنه ، وأخذته الناس عنهم ، وقد تكلم الطاء طويلا في اتصال إسناده وانقطاعه ، والراجح الصحيح عندنا أنه متصل صحيح ، وقد أوضحت ذلك في حواشي بنى الكتب وساقه الحاكم مطولا في المستدرک (ج ١ ص ٣٩٥ - ٣٩٧) ومحمد ، وقلة منه السيوطي في البحر للثور (ج ١ ص ٣٤٣) ، وروى الطاء فقرات منه في أبواب مختلفة من كتب الحديث وغيرها . وانظر بنى روايات منه في سيرة ابن هشام (ص ٩٥٥ و ٩٦١ طبعة أوربة) وتاريخ الطبري (ج ٣ ص ١٥٣ و ١٥٨) وسنن الفاروق (ص ٢١٥ و ٢٧٦) والمراجع ليعي بن آدم (رقم ٣٨١) والمجلد لابن حزم (ج ١ ص ٨١ - ٨٢ و ج ٥ ص ٢١٣ - ٢١٤ و ج ٦ ص ١٣ - ١٤) .

(٣) هنا في ب زيادة « قال الثاني » .

(٤) في نسخة ابن جماعة و ب و ج « وفي هذا الحديث » . وفي س « فقي هذا الحديث » . وكل ذلك مختلف للأصل ، وقد ضرب بنى قارئه على كلمة « وفي » وكتب فوقها « فقي هذا الحديث » .

(٥) في سائر النسخ « إحداهما » « والأخرى » . وما هنا هو التي في الأصل ، وله وجه صحيح من الرية ، أن يكون التذكير على معنى أن فيه أمرين مدلولاً عليهما ، أو يكون التذكير باعتبار الخبر ، وهو كثير .

(٦) ممكن في الأصل بابتاء حرف الله مع الجازم ، وقد تكلمنا عليه مراراً ، وفي سائر النسخ بحذفه .

(٧) في النسخ المطبوعة « من أحد من الأئمة » . والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

— ٤٢٤ —

١١٦٥ — ودلالة على أنه لو مضى أيضا عمل من أحد من الأئمة ، ثم وجد خبراً عن النبي ^(ص) يخالف عمله — : لترك عمله لخبر رسول الله .

١١٦٦ — ودلالة على أن حديث رسول الله يثبت بنفسه ، لا بعمل غيره بعده .

١١٦٧ — ^(١) ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار ، ولم تذكرُوا أتم أن عندكم خلافة ولا غيركم ، بل صاروا إلى ماوجب عليهم ، من قبول الخبر عن رسول الله ، وترك كل عمل خالفه .

١١٦٨ — ولو بلغ عمر هذا صار إليه ، إن شاء الله ، كما صار إلى غيره فيها ^(٢) بلغه عن رسول الله ، بتقواه لله ، وتأديته الواجب عليه ، في اتباع ^(٣) أمر رسول الله ، وعلمه ، وبأن ^(٤) ليس لأحد مع رسول الله

(١) في النسخ المطبوعة « ثم وجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبر » . وما هنا هو الأصل ثم عبت فيه بعضهم فضرب على كلمة « خبراً » ثم كتبها بعد قوله « عن النبي » بين السطرين ، ووضع ضمة فوق الواو من « وجد » . وكانت نسخة ابن جماعة كالنسخ للطبوعة ، وصحها كاتبها بنفس الخط بما يوافق الأصل .

(٢) هنا في النسخ ماعداً ب زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في سائر النسخ « مما » والتي في الأصل « فإ » وإن حاول بعضهم تغييرها .

(٤) في س « من اتباع » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) هذه كلها أسباب لعل عمر بالحديث إذا بلغه ، فله أحد هذه الأسباب ، أي صفة العلم في ذاتها ، تعطيا لها وإشارة بذكرها ، فن أسباب ذلك أيضا أنه ليس لأحد مع رسول الله أمر ، ولكن الناسخون لم يفهموا هنا غنفاً واو اللطف ، فصار « وعلمه بأن ليس » الخ ، وهو معنى صحيح أيضا ، ولكن ما في الأصل أصح وأبلغ . وقد

- ٤٢٥ -

أمره، وأن طاعة الله في اتباع أمر رسول الله^(١).

١١٦٩ - «فإن قال قائل^(٢) : فاذلني^(٣) على أن عمر عمل شيئاً

ثم صار إلى غيره بخبر عن رسول الله^(٤).

١١٧٠ - قلت : فإن أوجبتك^(٥) ؟

١١٧١ - قال : ففي إيجابك لئلاي ذلك دليل على أمرين : أحدهما :

أنه قد يقول^(٦) من جهة الرأي إذا لم توجد^(٧) سنة . والآخر : أن السنة

إذا وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ، ووجب على الناس ترك كل

عمل وجدت السنة بخلافه ، وإبطال أن السنة لا تثبت إلا بخبر بعدها^(٨) ،

مب فيه حابت فضرب على قوله « وبأن » وكتب به في الحاشية « أنه » وهو تصرف

غير سائع .

(١) في « أمر رسول » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٣) في « س و ج » « فإن قال لي قائل » وفي « قال قائل » وفي ابن جماعة « قال لي

قائل » وكلها مخالف للأصل .

(٤) في « س » « فاذلني » والتي في الأصل « فاذلني » ثم غيرها بعضهم بالكشط ، وموضعه

ظاهر .

(٥) في « » « بخبر رسول الله » . وفي « س و ج » « لخبر من رسول الله » . وما هنا

هو التي في الأصل ونسخة ابن جماعة .

(٦) في سائر النسخ « يعمل » . والتي في الأصل « يقول » ثم ضرب عليها وكتب بالحاشية

بخط آخر « يعمل » .

(٧) في سائر النسخ « يجد » وما هنا هو التي في الأصل ، ثم حاول بعضهم تغييره ،

والأصل ظاهر .

(٨) أي إبطال قول من ذهب إلى أن السنة لا يؤخذ بها إلا إذا عمل بها أحد بعد النبي صلى الله

عليه وسلم ، وهذا قول قديم معروف ، أشار إليه القاضي أيضا في الفقرة

(١١٦٦) . ومع وضوح هذا فإن الناسخين لم يدركوه ، فأنجبوا في النسخ للطبوعة

كلمة « بعدها » بدل « بعدها » وهو تهافت لا معنى له . وأما نسخة ابن جماعة فهي

كالأصل ، ولكن كتب بحاشيتها كلمة « بعدها » وعليها علامة نسخة .

- ٤٣٦ -

وَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُهَا شَيْءٌ ، إِنَّ خَالَفَهَا^(١) .

- ١١٧٢ قلت^(٢) : أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ
بْنِ الْمُسَيْبِ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَقُولُ : الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ ، وَلَا تَرِثُ
الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا . حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سَفْيَانَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ كَتَبَ إِلَيْهِ : أَنْ يُورَثَ امْرَأَةُ أَشِيمَ الضَّبَّائِي^(٣) مِنْ دِيَّتِهِ .
فَرَجَعَ إِلَيْهِ عُمَرُ » .

- ١١٧٣ - وَقَدْ قَسَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ^(٤) .

- ١١٧٤ - سَفْيَانُ^(٥) عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ وَابْنِ طَاوُسٍ عَنْ

(١) فِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ « شَيْءٌ خَالَفَهَا » بِحَذْفِ « إِنَّ » وَهِيَ تَاجِدَةٌ فِي الْأَصْلِ وَلِسَنَةِ
ابْنِ جَاعَةَ ، وَقَدْ ضَرَبَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ عَيْبًا .

(٢) فِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ « قَالَ الثَّانِي » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ وَلِسَنَةِ ابْنِ جَاعَةَ .

(٣) « أَشِيمَ » بَفَتْحِ الْمُهْرَةِ وَسُكُونِ الْقَيْنِ الْمُسَجَّمَةِ وَفَتْحِ الْيَاءِ التَّحِيَّةِ ، وَ « الضَّبَّائِي »
بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُسَجَّمَةِ وَيَاءِ ابْنِ مَوْحِدَيْنِ مَعَ تَخْفِيفِ الْأَوَّلَى . وَأَشِيمَ صَحَابِي قَتَلَ خَطَأً
وَهُوَ سَلَمٌ ، فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٤) يَفِيرُ إِلَى كَلَامِهِ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْأُمِّ ، قَدْ رَوَاهُ هُنَاكَ (ج ٦ ص ٧٧) وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ .
وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (ج ٣ ص ٤٥٧) عَنْ سَفْيَانَ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ

(ج ٣ ص ٩٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (ج ٣ ص ١٨٤) مِنْ شَرْحِ اللَّبَّارِكَفُورِيِّ (وَابْنُ مَاجَةَ
(ج ٢ ص ٧٤) : كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بِإِسْنَادِهِ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : « هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ » . وَرَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ :

عَنْ سَعِيدٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَرَوَى مَالِكٌ نَحْوَهُ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٣
ص ٧٠) عَنْ الزَّهْرِيِّ : « أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ » إلخ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الثَّانِي فِي الْأُمِّ
عَنْ مَالِكٍ ، وَهَذَا مُتَقَطِعٌ ، وَلَكِنْ ظَهَرَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى أَنَّ الزَّهْرِيَّ رَوَاهُ عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَقَالَ الْحَافِظُ فِي الْأَصَابَةِ (ج ١ ص ٥١) : « وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَسْلَى
مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : كَانَ قَتَلَ أَشِيمَ خَطَأً . وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ
عَنْ الزَّهْرِيِّ بِنِسْرِ أَنَسٍ . قَالَ الْبَارِقُطِيُّ فِي التَّرَائِبِ : وَهُوَ الْمَحْفُوظُ » .

(٥) هُنَا فِي س وَ ج زِيَادَةٌ « قَالَ الثَّانِي أَخْبَرَنَا » وَفِي س زِيَادَةٌ « وَأَخْبَرَنَا » .
وَكُتِبَ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطْرَيْنِ بِخَطِّ آخِرٍ « أَخْبَرَنَا » .

- ٤٢٧ -

طاوس : « أن عمر قال : أذكركم الله أمراً ممتع من النبي في الجنين شيئاً ؟ فقام سهل بن مالك بن النابغة^(١) ، فقال : كنت بين جارتين^(٢) لي ، يعني ضربتين ، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح^(٣) ، فألقت جنيناً ميتاً ، فقضى فيه رسول الله بقرعة^(٤) . فقال عمر : لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره^(٥) . »

١١٧٥ - وقال غيره^(٦) : « إن كدنا أن نقضي في مثل هذا

برأينا^(٧) »

- (١) « جل » بالماء للهمة وللم فتحين ، وهو مثل يكنى أبا نعمة .
- (٢) في سائر النسخ « جاريتين » وهو خطأ ، صوابه ما في الأصل « جاريتين » وقد فسر الشافعي هنا ، بقوله « يعني ضربتين » . قال في النهاية : « الجارة الضرة » من المجاورة بينهما ... ومنه الحديث : كنت بين جاريتين لي ، أي امرأتين ضربتين .
- (٣) « اللطح » بكسر الليم وسكون السين وفتح الطاء للهملتين : مود من أحوال الجاه والفساط ، كما في اللسان وغيره ، وكذلك فسر أبو داود في السنن عن أبي سعيد ، وفسره أيضا عن الضر بن شمير بأنه « الصوبج » وهي كلمة فارسية ، تعود إلى يخبز به .
- (٤) « القرعة » البد أو الأمة . قال في النهاية : « وإنما تجب القرعة في الجنين إذا سقط ميتاً ، فإن سقط حياً ثم مات ففيه الدية كاملة . وقد جاء في بعض روايات الحديث : بقرعة عبد أو أمة أو فرس أو بخل . وقيل إن الفرس والبخل غلط من الراوي . والرواية التي يغير إليها ابن الأثير رواها أبو داود (ج ٤ ص ٣١٨) من حديث أبي هريرة ، وأشار إلى علقها بأنها غلط من عيسى بن يونس .
- (٥) في سائر النسخ « لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغير هذا » ، وهو مخالف للأصل .
- (٦) أي غير سفيان ، أو غير عمرو بن دينار . كأنه يقول : وفي رواية أخرى .
- (٧) إسناده الحديث عند الشافعي هنا مرسل ، فإن طاوساً لم يترك عمر ، وكذلك رواه أبو داود (ج ٤ ص ٣١٧) من طريق سفيان ، وكذلك رواه السائي مختصراً (ج ٢ ص ٢٤٩) من طريق حماد عن عمرو بن دينار . وهو حديث متصل صحيح ، وإن أرسله سفيان وحماد ، فقد رواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٧٩ - ٨٠) وأبو داود

١١٧٦ - « قد » رَجَعَ عمرُ عما كان يَقْضِي به لحديث الضحاك ، إلى أن خالف « حُكْمُ نَفْسِهِ » ، وأخْبَرَ في الجين أنه لو لم يسمع هذا لَقَضَى فِيهِ بغيره ، وقال : إن كدنا أن نقضى في مثل هذا برأينا .

١١٧٧ - قال الشافعي : يُخْبِرُ - والله أعلم - أن السنة إذا كانت موجودة بأن في النفس مائة من الإبل ، فلا يدو الجين أن يكون حياً فيكون « فيه مائة من الإبل ، أو ميتاً فلا شيء فيه » .

١١٧٨ - قلنا أخْبِرْ بقضاء رسول الله فيه سلم له ، ولم يحمل ١٢١ لنفسه إلا اتباعه ، فيما مضى بخلافه « ، وفيما كان رأياً منه لم يبلغه عن رسول الله فيه شيء ، فلما بلغه « خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله ،

-
- وابن ماجه (ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤) : كلهم من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار : أنه سمع طاووساً عن ابن عباس عن عمر .
- ويظهر أنه كان عند سفيان موصولاً أيضاً ، فقد رواه الحاكم في المستدرک (ج ٣ ص ٥٧٥) من طريق عبد الرزاق عن ابن عينة ، كرواية ابن جريج .
- وأصل القصة أيضاً صحيح ، من حديث أبي هريرة عند الشافعي في الأم (ج ٦ ص ٨٩) وعند البخاري وغيرهما ، ومن حديث المغيرة بن شعبه عند الشيخين وغيرهما . وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٢) .
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطور « قال » .
- (٢) في ب « وقد » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في النسخ المطبوعة زيادة « فيه » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، ومكتوبة أيضاً في نسخة ابن جماعة ، ولكنها ملغاة فيها .
- (٤) في سائر النسخ ما عدا ب « فتكون » وهو مخالف للأصل .
- (٥) في سائر النسخ « فيما مضى حكمه بخلافه » والزيادة ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط آخر .
- (٦) في س « فلما » أخْبِرْ بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم و [بلغه » . وهذه الزيادة ليست في الأصل ولا في غيره ، فلا أدري من أين جاء بها ناسبها ١١

وَتَرَكَ حُكْمَ نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ كَانَ فِي كُلِّ أَمْرِهِ .

١١٧٩ - وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا^(١) .

١١٨٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ : أَنَّ عُمَرَ

بْنَ الْخَطَّابِ إِذَا رَجَعَ بِالنَّاسِ عَنْ خَبِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ .

١١٨١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٢) : يَعْنِي حِينَ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ فَلَبَنَهُ وَقَوَّعُ

الطَّاعُونَ بِهَا^(٣) .

(١) أَشَارَ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ إِلَى حَدِيثِي الضَّحَّاكِ وَحَدَّثِ بْنِ مَالِكٍ ، ثُمَّ قَالَ

(مِنْ ٢٠ - ٢١) : « وَفِي كُلِّ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقْبَلُ خَبَرُ الْوَاحِدِ ، إِذَا

كَانَ صَادِقًا عِنْدَ مَنْ أَخْبَرَهُ . وَلَوْ جَازَ لِأَحَدٍ رَدُّ هَذَا بِحَالٍ جَازَ لِعُمَرَ

بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَقُولَ لِلضَّحَّاكِ : أَنْتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ، وَلِحَلِّ بْنِ مَالِكٍ :

أَنْتَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ تِهَامَةٍ ، لَمْ تَرَيَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَمْ تَصْجَبَاهُ إِلَّا قَلِيلًا ،

وَلَمْ أَزَلْ مَعَهُ وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ ، فَكَيْفَ عَزَبَ هَذَا عَنْ

جَمَاعَتِنَا ، وَعِلْمَتُهُ أَنْتَ ، وَأَنْتَ وَاحِدٌ يُمْكِنُ فَيْكُ أَنْ تَغْلَطَ وَتَنْسَى ؟ بَلْ

رَأَى الْحَقَّ اتِّبَاعَهُ ، وَالرَّجُوعَ عَنْ رَأْيِهِ ، فِي تَرْكِ تَوْرِيثِ الْمَرْأَةِ مِنَ دِيَةِ

زَوْجِهَا ، وَقَضَى فِي الْجَنِينِ بِمَا أُعْلِمَ مَنْ خَصَرَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْمَعْ عَنِ النَّبِيِّ فِيهِ

شَيْئًا قَضَى فِيهِ بِغَيْرِهِ ، وَكَأَنَّهُ يَرَى إِنْ كَانَ الْجَنِينُ حَيًّا فَيُهَيِّئُ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ ،

وَإِنْ كَانَ مَيِّتًا فَلَا شَيْءَ فِيهِ . وَلَكِنْ اللَّهُ تَعَبَّدَهُ وَالْخَلْقَ بِمَا شَاءَ ، عَلَى

لِسَانِ نَبِيِّهِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَا لِأَحَدٍ إِدْخَالٌ [لَمْ] ، وَلَا [كَيْفَ] ، وَلَا شَيْئًا

مِنَ الرَّأْيِ - : عَلَى الْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا رَدُّهُ عَلَى مَنْ يَعْرِفُهُ بِالصِّدْقِ

فِي نَفْسِهِ ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا » .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ مَاعِدًا - زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٣) هَذِهِ الرِّوَايَةُ الَّتِي رَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٣ مِنْ ٩١) وَهِيَ مَرْسَلَةٌ ،

- ١١٨٢ - مالك^(١) عن جعفر بن محمد عن أبيه^(٢) : « أن عمر ذكر المجوس فقال : ما أدري كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف : أشهدُ لسمعتُ رسولَ الله يقولُ : « سُنُّوا بهم سنةَ أهلِ الكتابِ » .
- ١١٨٣ - « سفيان عن حميد^(١) : أنه سمعَ بحالة يقولُ : « ولم

- لأن سالماً لم يترك جده عمر بن الخطاب ، ولكن القصة صحيحة ، رواها مالك في نفس الباب مطولة (ص ٨٩ - ٩١) عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحرث بن نوفل عن ابن عباس ، ورواها البخاري وسلم وغيرهما من طريق مالك ، والحديث الرفوع فيها : أن عبد الرحمن بن عوف . قال لمر : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه ، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا غراراً منه » .
- وانظر شرح الزرقاني (ج ٤ ص ٧٣ - ٧٩) .
- (١) هنا في - زيادة « وأخبرنا » وفي باقي النسخ زيادة « قال القاضي أخبرنا » . وقد زاد بعضهم في الأصل بين السطور « أخبرنا » .
- (٢) جعفر هو الصادق ، وأبوه محمد الباقر ، بن علي زين العابدين ، بن الحسين ، بن علي بن أبي طالب ، عليهم السلام .
- (٣) الحديث في اللوط (ج ١ ص ٢٦٤) . وقال الزرقاني في شرحه (ج ٢ ص ٧٣) : « قال ابن عبد البر : هنا متقطع ، لأن عهداً لم يلق عمر ولا عبد الرحمن ، إلا أن مناه متصل من وجوه حسان . وقال الحافظ : هنا متقطع مع تهمة رجاله ، ورواه ابن المنذر والبارقني من طريق أبي علي الحنفى عن مالك ، فزاد فيه : عن جده ، وهو متقطع أيضاً ، لأن جده علي بن الحسين لم يلق عبد الرحمن ولا عمر ، فان طاد ضمير جده على عهد بن علي كان متصلاً ، لأن جده الحسين سمع من عمر ومن عبد الرحمن وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء الحضرمي عند الطبراني بلفظ : سئوا بالمجوس سنة أهل الكتاب » . وانظر فتح الباري (ج ٦ ص ١٨٦) . ورواه أيضاً أبو عبيد في الأموال (رقم ٧٨) عن يحيى بن سعيد عن جعفر .
- (٤) زاد بعضهم في الأصل هنا « أنا » اختصار « أخبرنا » . وفي - « وأخبرنا » وفي باقي النسخ « قال القاضي أخبرنا » .
- (٥) في سائر النسخ زيادة « بن دينار » وهي مزادة بحاشية الأصل بخط آخر .

يكن صرُّ أخذَ الجزية^(١) حتى أخبره عبد الرحمن بن عوفٍ أن النبيَّ أخذها من مجوسِ هَجَرَ^(٢) .

١١٨٤ - قال الشافعيُّ : وكلُّ حديثٍ كتبته منقطعاً فقد سمعته متصلاً ، أو مشهوراً عن مَنْ رَوَى عنه بنقل عامٍ من أهل العلم يعرفونه عن عامٍ ، ولكنني كرهتُ وضعَ حديثٍ لا أَتَقِنُهُ حفظاً^(٣) ، وغابَ عني بعضُ كُتبي ، وتحقَّقتُ بما يعرفه أهلُ العلم مما حفظتُ ، فاختصرتُ^(٤) خوفَ طولِ الكتاب ، فأثبتتُ ببعض^(٥) ما فيه الكفاية ، دونَ تَقصِّي العلم في كلِّ أمرٍ .

١١٨٥ - فقَبِلَ صرُّ خبرَ عبد الرحمن بن عوفٍ في المجوس ، فأخذ منهم ، وهو يَتلُو القرآنَ : ﴿ مِنْ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٦) ، وقرأ القرآنَ بقتال الكافرين حتى يُسَلِّمُوا^(٧) ، وهو لا يعرفُ فيهم عن النبيِّ شيئاً ، وهم عنده من الكافرين غيرِ أهلِ الكتاب . فقَبِلَ خبرَ عبد الرحمن في المجوس^(٨) عن النبيِّ ، فأتبعه .

-
- (١) في النسخ زيادة « من المجوس » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
 - (٢) « هجر » بالهاء والجيم للفتحين ، وهي لعبة بلاد البحرين . يجوز صرفه ونسبه الصرف . وسيأتي الكلام على الحديث في الفقرة (١١٨٦) .
 - (٣) هنا في سائر النسخ زيادة « خوف طول الكتاب » ، ولا موقع لها في هذا الموضع ، بل هي تكرار لما سيأتي ، وقد زُيِّت أيضاً بحاشية الأصل بخط آخر .
 - (٤) في سائر النسخ « فاختصرت » والهاء ملصقة بالفاء في الأصل ، وليست منه .
 - (٥) في ب « فأثبتتُ بعض » وهو مخالف للأصل وناقى النسخ .
 - (٦) سورة البقرة (٢٩) .
 - (٧) الآيت في هذا المعنى كثيرة في القرآن .
 - (٨) قوله « في المجوس » ثابت في الأصل ، وليس في سائر النسخ ، بل بدله فيها

— ٤٣٢ —

١١٨٦ — وحديثُ بِجَالَةَ مُنَوِّصُولٌ ، قد أدركَ عمرَ بن الخطاب^(١) رجلاً ، وكان كاتباً لبعضِ ولّاتِهِ^(٢) .

١١٨٧ — ^(٣) فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : قد طلبَ عمرُ مع رجلٍ أخبره خبراً آخرَ^(٤) ؟

١١٨٨ — قيل له : لا يَطْلُبُ عمرُ مع رجلٍ أخبره^(٥) آخرَ إلا على أحدٍ^(٦) ثلاثِ معاني^(٧) :

« بن عوف » وذلك عن ميث ثابت في الأصل ، ضرب على الكلمتين ، وكتب الآخرين بدلاً منها بخط آخر .

(١) قوله « بن الخطاب » لم يذكر في — وهو ثابت في الأصل وباقي النسخ .
(٢) حديث بِجَالَةَ رواه الشافعي أيضاً في الأم عن سفيان (ج ٦ ص ٩٦) . ورواه الطيالسي عن سفيان أيضاً (رقم ٢٢٥) . ورواه أحمد مطولاً عن سفيان (رقم ١٦٥٧ ج ١ ص ١٩٠ — ١٩١) . ورواه الفاربي (ج ٢ ص ٢٣٤) والترمذي (ج ٢ ص ٣٩٣) : كلاهما من طريق سفيان أيضاً مختصراً . ورواه البخاري (ج ٦ ص ١٨٤ — ١٨٥) وأبو داود (ج ٣ ص ١٣٣ — ١٣٤) : كلاهما من طريق سفيان مطولاً . ورواه أحمد مختصراً (رقم ١٦٨٥ ج ١ ص ١٩٤) عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار . ورواه الترمذي (ج ٢ ص ٣٩٢ — ٣٩٣) من طريق قشير بن عمرو عن بِجَالَةَ عن ابن عباس ، وفيه حديث عبد الرحمن بن عوف . ورواه أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال مطولاً (رقم ٧٧) . وقال الشافعي في الأم : « وحديث بِجَالَةَ متصل ثابت ، لأنه أدرك عمر ، وكان رجلاً في زمانه » كاتباً لماله . وقال الحافظ في الفتح : « بِجَالَةَ : يفتح للوحدة والجيم الحقيقية ، تسمى بضمير كبير ، تسمى بصري ، وهو ابن عبدة ، يفتح للهلة وللوحدة ، ويقال فيه : عبدة ، بالسكون بلا هاء ، وماله في البخاري سوى هذا الوضع » .

(٣) هنا في س و ج ونسخة ابن جماعة زيادة « قال الشافعي » ، وزيد في الأصل بين السطور « قال » .

(٤) « آخر » مفعول « طالب » ، أي طلب راوياً آخر مع رجل أخبره خبراً .

(٥) هنا في سائر النسخ زيادة « خبراً » وهي زيادة في الأصل بين السطور .

(٦) في سائر النسخ « إحدى » وقد حفر بعض القارئين الياء في الأصل ، والضواب ملق في الأصل .

(٧) هكذا رسم في الأصل بأبواب الياء ، وقد حذفت في سائر النسخ .

— ٤٣٣ —

١١٨٩ — إما أن يحتاطَ فيكون^(١)، وإن كانت الحجة تثبتُ
بمخبر الواحدِ بخبرِ اثنين أكثر، وهو لا يزيدُها إلا ثبوتاً.

١١٩٠ — وقد رأيتُ ممن أثبتَ خبرَ الواحدِ من يطلبُ معه
خبراً ثانياً، ويكونُ في يده السنةُ من رسولِ الله^(٢) من خمسٍ^(٣) وجوهٍ
فيحدثُ بسادسٍ فيكتبه، لأن الأخبارَ كلما تواترت وتظاهرت كانَ
أثبتَ للحجة، وأطيبَ لنفسِ السامعِ.

١١٩١ — وقد رأيتُ من الحكماءِ من يثبتُ عنده الشاهدانِ
العدلانِ والثلاثة، فيقولُ للمشهود له: زدني شهوداً، وإنما يريد
بذلك أن يكونَ أطيّبَ لنفسه، ولولم يردّه المشهود له على شاهدين
الحكم^(٤) له بهما.

١١٩٢ — ^(٥) ويحتملُ أن يكونَ لم يعرفِ الخبرَ فيقفَ عن ١٢٢
خبره، حتى يأتيَ مُخبرٌ يعرفه.

-
- (١) خبر « يكون » محذوف للعلم به مما قبله وبمده ، كأنه قال : فيكون أوثق عنده .
ويحتمل أن تكون الجملة بعدما خبرها . وقد وضع في نسخة ابن جماعة في هذا الموضع
« صح » إشارة على صحة الكلام وعدم سقوط شيء منه .
- (٢) في نسخة ابن جماعة « من النبي » . وفي النسخ المطبوعة « عن رسول الله » واستعمال
« من » في هذا الموضع صواب جيد ، وقد كتب عليها في نسخة ابن جماعة « صح » .
- (٣) في سائر النسخ « خمسة » ، وهو مخالف للأصل ، وما في الأصل صواب ،
يمكن توجيهه .
- (٤) في نسخة ابن جماعة « حكم » بدون اللام ، بل كانت مكتوبة فيها ثم كسخت . وهي
مكتوبة في الأصل ، بشكل لا أستطيع منه الجزم إن كانت منه أو زادها بض فائيه .
- (٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال القاضي » .

— ٤٣٤ —

- ١١٩٣ — وهكذا ممن^(١) أخبرَ ممن لا يُعرف لم يُقبل خبره .
ولا يُقبل الخبر إلا عن معروفٍ بالاسْتِثْنَالِ له^(٢) ، لأن يُقبل خبره .
١١٩٤ — ويحتمل أن يكونَ الخبرُ له غيرَ مقبولِ القولِ عنده ،
فَيُرَدُّ خبره ، حتى يَجِدَ غيره ممن يُقبلُ قوله .
١١٩٥ — فإن قال قائلٌ : فإلى أى المعاني ذهبَ عندكم صم^(٣) ؟
١١٩٦ — قلنا : أمّا في خبر أبي موسى فإلى الإحتياط ، لأنَّ
أبا موسى ثقةٌ أمينٌ عنده ، إن شاء الله .
١١٩٧ — فإن قال قائلٌ : ما ذلَّ على ذلك ؟
١١٩٨ — قلنا : قد رواه^(٤) مالكُ بن أنسٍ^(٥) عن ربيعة عن غير

(١) في سائر النسخ «من» والذى في الأصل «ممن» ثم ضرب عليها بعضهم ، وكتب فوقها «من» وما في الأصل صواب ، لأن «من» تراد كثيرا في الإثبات ، وهي هنا زائدة .

(٢) «الاستثناء» أن يكون أهله . وهذا الاستعمال من الشافعي حجة في صحة هذا الحرف ، فإن بعض العلماء أنكروه ، قال الجوهري : «تقول : فلان أهل لكنا ، ولا تهل متأهل ، والامة تهوله» . وأنكر عليه الفيروزابادى ذلك ، وأنها لغة جيدة ، وقال شارحه الزبيدي : «قد صرح الأزهرى والزخفرى وغيرهما من أئمة التحقيق بمجودة هذه اللفظة ، وتبهم الصافى ، ثم هل كلام أبي منصور الأزهرى في التهذيب ، وأنه سمعها من أعرابي بحضرة جماعة من الأعراب . وقال الزخفرى في الأساس : «صنعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالا واسما» .

وكلمة «له» ضرب عليها بعضهم في الأصل ، وحذفت في سائر النسخ ، وإثباتها صحيح ، والمجلة بعدها تظليل ، لأنه يريد أن يكون الراوى أهلا لما يرويه ، لأجل أن يقبل خبره . ويصح أيضاً أن تكون المجلة بدل اشتغال من «له» .

(٣) في سائر النسخ «ذهب عمر عندكم» بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ «روى» بدون الضمير ، وهو ثابت في الأصل .

(٥) «بن أنس» ثابت في الأصل ، وكذلك في س ، وحذف في باقى النسخ .

واحد من علمائهم ، حديث أبي موسى ، وأن جمر قال لأبي موسى :
أما إني لم أتهمك ، ولكنني خشيت أن يقول الناسُ على رسول الله ^(١) .
١١٩٩ - ^(٢) فإن قال ^(٣) : هذا منقطع .

١٢٠٠ - فالحجة فيه ثابتة ^(٤) ، لأنه لا يجوزُ على إمامٍ في الدين ،
صمر ولا غيره - : أن يقبل خبر الواحد مرة ، وقبوله له لا يكون إلا
بما تقوم به الحجة عنده ، ثم يردُّ مثله أخرى . ولا يجوزُ هذا على عالمٍ
عاقلي أبداً ، ولا يجوزُ على حاكمٍ أن يقضي بشاهدين مرةً ويمنع بهما
أخرى ، إلا من جهة جرّحهما ، أو الجمالة بعدلِهما ^(٥) . وصمر غاية في
العلم والعقل والأمانة والفضل .

١٢٠١ ... ^(٦) وفي كتاب الله تبارك وتعالى دليل على ما وصفت :

(١) حكنا هو في الموطأ (ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥) منقطع ، وفيه قصة في استئذان
أبي موسى على عمر ثلاثاً ثم رجوعه ، ثم احتجاجه بالحديث والاستئذان ثلاث ، فإن
أذن لك فادخل ، وإلا فارجع .

وقد وصله الشيخان من طريق عطاء عن عبيد بن عمير عن أبي موسى ، ومن
طريق بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري ، ووصله أحمد من طريق أبي نضرة عن
أبي سعيد . وانظر شرح الزرقاني على الموطأ (ج ٤ ص ١٨٨) وضع الباري
(ج ١١ ص ٢٢ - ٢٦) .

(٢) هنا في س وج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ للطبوعة زيادة « قائل » وليست في ابن جماعة ولا في الأصل ، ولكنها
مكتوبة فيه بخط آخرين البطور .

(٤) لم يجب الشافعي عن الاعتراض من جهة اخطاع السند ، ويظهر لي أنه اكتفى بما قال
أنها في الفقرة (١١٨٤) من أن كل حديث كتبه متطعاً قد صحه متصلاً أو مشهوراً
عن المروي عنه .

(٥) في سائر النسخ « بساكتها » وهو مخالف للأصل .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

- ٤٣٦ -

- ١٢٠٢ - قال الله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾^(١) .
- ١٢٠٣ - وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾^(٢) .
- ١٢٠٤ - وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾^(٣) .
- ١٢٠٥ - وقال: ﴿وَالِىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾^(٤) .
- ١٢٠٦ - وقال: ﴿وَالِىٰ يَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾^(٥) .
- ١٢٠٧ - وقال: ﴿وَالِىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾^(٦) .
- ١٢٠٨ - وقال: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ . إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا تَتَّقُونَ . إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ . فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَوْحَايَ﴾^(٧) .
- ١٢٠٩ - وقال لنبيه محمد صلى الله عليه: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ﴾^(٨) .
- ١٢١٠ - وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾^(٩) .

-
- (١) سورة نوح (١) .
- (٢) سورة هود (٢٥) وسورة المؤمنون (٢٣) وسورة النكبات (١٤) .
- (٣) سورة النساء (١٦٣) .
- (٤) سورة الأعراف (٦٥) وسورة هود (٥٠) .
- (٥) سورة الأعراف (٧٣) وسورة هود (٦١) .
- (٦) سورة الأعراف (٨٥) وسورة هود (٨٤) وسورة النكبات (٣٦) .
- (٧) سورة الشعراء (١٦٠ - ١٦٣) .
- (٨) سورة النساء (١٦٣) .
- (٩) سورة آل عمران (١٤٤) .

١٢١١ - ^(١) فَأَقَامَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ حُجَّتَهُ عَلَى خَلْقِهِ فِي أَنْبِيَائِهِ ،
فِي الْأَعْلَامِ ^(٢) الَّتِي بَايَنُوا بِهَا خَلْقَهُ سُبُوْلَهُمْ ، وَكَانَتِ الْحُجَّةُ بِهَا
ثَابِتَةً ^(٣) عَلَى مَنْ شَاهَدَ أُمُورَ الْأَنْبِيَاءِ وَدَلَّاهُمْ الَّتِي بَايَنُوا بِهَا غَيْرَهُمْ ،
وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَكَانَ الْوَاحِدُ فِي ذَلِكَ وَأَكْثَرُ مِنْهُ سِوَاهُ ، تَقُومُ ^(٤)
الْحُجَّةُ بِالْوَاحِدِ مِنْهُمْ قِيَامَهَا بِالْأَكْثَرِ .

١٢١٢ - قَالَ ^(٥) : ﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ^(٦)
إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ . إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا
بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا
أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ ^(٧) .

١٢١٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٨) : فَظَاهَرَ الْحُجَجَ عَلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ
ثَالِثٍ ^(٩) ، وَكَذَا أَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَى الْأَمْرِ بِوَاحِدٍ ، وَلَيْسَ ^(١٠) الزِّيَادَةُ فِي

-
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في سائر النسخ « بالأعلام » وما هنا هو الذي في الأصل : ثم عبت فيه بعضهم لغير
كلمة « في » ويجعلها باء ، والتشديد ظاهر .
(٣) في س « فكانت الحجة ثابتة » وهو مخالف للأصل .
(٤) في س و ج « إذ تقوم » وزيادة « إذ » مخالفة للأصل ولنسخة ابن جماعة ،
ولكنها مكتوبة في الأصل بخط مخالف ، في آخر السطر ، بد كلمة « سواء » .
(٥) في س و ج « وقال تعالى » ، وفي س « قال الله تعالى » ، وما هنا هو الذي
في الأصل .
(٦) في الأصل إلى هنا ثم قال « إلى آخر الآيتين » .
(٧) سورة يس (١٣ - ١٥) .
(٨) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل ، ولم يذكر في نسخة ابن جماعة ولا في ج ،
وفي س « قال » فقط .
(٩) في س « ثم بالثالث » وهو مخالف للأصل .
(١٠) في سائر النسخ « وليست » وهو مخالف للأصل .

— ٤٣٨ —

التأكيد مائة أن تقوم الحجة بالواحد، إذ^(١) أعطاه الله ما يُبَيِّنُ به الخلق غير النبيين.

١٢١٤ — أخبرنا مالك^(٢) عن سعد بن إسحق بن كعب بن عُجْرة^(٣) عن قَتْمَةِ زَيْبَ بنتِ كَعْبٍ^(٤) أن الفُرَيْمَةَ بنتَ مالك بن سِنَانٍ^(٥) أخبرتها: «أنها جاءت إلى النبيّ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خُدْرة^(٦)، فإن زوجها خرج في طلب أُعْبُدٍ^(٧) له، حتى إذا كان بِطَرْفِ الْقُدُومِ^(٨) لَحَقَهُمْ فقتلوه، فسألتُ رسولَ الله أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه، قالت: فقال رسولُ الله: نعم، فانصرفتُ، حتى إذا كنتُ في الحجرة أو في المسجدِ دهاني، أو أمرَ بي فدُعيتُ له، فقال: كيف قُلتِ؟ فرددتُ عليه القصة التي

- (١) في «إذا» وما هنا هو التي في الأصل، ثم زاد بعضهم ألفاً بعد الدال، وكانت في نسخة ابن جماعة «إذا» ثم صحبت بكشط الألف الأخيرة.
- (٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال القاضي».
- (٣) الحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧) وشرح الزرقاني (ج ٣ ص ٧٥ - ٧٦).
- (٤) «سعد» يكون الين عند كل الرواة، ولكن معاً يمي في الموطأ عن مالك «سعيدا» بكسر الين، وهو وم منه. و «حجرة» ضم الين للهملة وسكون الجيم وفتح الراء. وسعد هنا قحة، مات بعد سنة ١٤٠.
- (٥) زَيْبُ هذه تزوجها أبو سعيد الخدري، قيل إنها صحابية، وقيل قابية.
- (٦) «الفريمة» ضم الفاء وفتح الراء وسكون التنية وفتح الين للهملة، وهي صحابية، وهي أخت أبي سعيد الخدري.
- (٧) «بنو خُدرة» ضم الخاء للمجدة وسكون الدال للهملة، وم من الأنصار.
- (٨) «أعبد» جمع «عبد».
- (٩) في س «في طرف القدوم»، وهو مخالف للأصل، وقد عبت به بعضهم، فغير الباء وجعلها «في». و «القدوم» بفتح القاف وضم الدال للشدة وقال أيضاً بفتحها، وهو موضع على ستة أميال من المدينة. وفي ترجيح أحد الضبطين على الآخر كلام طويل في مشارق الأنوار لقاضي عياض (ج ٢ ص ١٩٨ طبعة طس).

- ٤٣٩ -

ذكرت له من شأن زوجي ، فقال لي ^(١) : انكفي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت : فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراً ، فلما كان عثمان أرسل إلي ، فسألني عن ذلك ؟ فأخبرته ، فاتبه وقضى به ^(٢)

١٢١٥ - ^(٣) وعثمان في إمامته وعلمه ^(٤) يقضى بخبر امرأته

بين المهاجرين والأنصار ^(٥) .

١٢١٦ ^(٦) أخبرنا مسلم ^(٧) عن ابن جريج ، قال أخبرني الحسن

- (١) كلمة «لي» لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ناجية في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه .
(٢) الحديث رواه أيضا الشافعي في الأم عن مالك (ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) . وقال الزرقاني : «ورواه أبو داود عن الثوري ، والترمذي من طريق من ، والنسائي من طريق ابن القاسم : الثلاثة عن مالك به ، ورواه الناس عن مالك ، حتى شيخه الزهري ، أخرجه ابن منده من طريق يونس عن ابن شهاب : حدثني من قال له مالك بن أنس فذكره . وتابع مالك عليه شعبة وابن جريج ويحيى بن سعيد الأصمعي وعبد بن إسحق وسفيان وزيد بن عبد ، عند الترمذي وأبي داود والنسائي ، وأبو مالك الأحر ، عند ابن ماجه ، سبغهم عن سعد بن إسحق نحوه» .
أقول : ورواه أيضا الطيالسي في مسنده (رقم ١٦٦٤) ، وابن سعد في الطبقات (ج ٨ ص ٢٦٧ - ٢٦٨) وأحمد في المسند (ج ٦ ص ٢٧٠ و ٤٢٠ - ٤٢١) بأسانيد مختلفة .

- (٣) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الشافعي» .
(٤) في النسخ المطبوعة زيادة «وفضله» بعد «وعلمه» أو قبلها ، وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
(٥) هنا بحاشية الأصل ما نصه : «بلغ السماع في المجلس الرابع عشر ، وسمع ابن عبد ، ووقع الحمد» .

- (٦) هنا في ج و س زيادة «قال الشافعي» .
(٧) في سائر النسخ زيادة «بن خالد» وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وهو مسلم بن خالد الزنجي قتيه أهل مكة . وقد روى الشافعي هنا الحديث أيضا في الأم (ج ٢ ص ١٥٤) عن سعيد بن سالم عن ابن جريج ، وذكره الأصبغ في مسند الشافعي (ص ٤٦) عن سعيد فقط ، ولم يذكر روايته التي هنا عن مسلم بن خالد .

بن مسلم^(١) عن طاووس قال : « كنت مع ابن عباس إذ قال له : يد
بن ثابت : أتفتي أن تصدُر^(٢) الحائض قبل أن يكون آخر عهدها
بالبيت ؟ فقال له ابن عباس : إِمَّا لِي^(٣) فَسَتَل^(٤) » فلانة الأنصارية :

(١) هو الحسن بن مسلم بن يثاق ، بفتح الياء المثناة التحتية وتشديد النون ، وهو مكّي
أيضاً ، وهو ثقة ، وكان من العلماء بأحاديث طاووس ، ومات قبل طاووس التوفي
سنة ١٠٦ .

(٢) « صدُر » المسافر ، من بابي « نصر » و « ضرب » أي رجع ، والاسم « الصدّر »
بفتح النال .

(٣) رجمت في الأصل مكثنا بالياء ، ورجعت في سائر النسخ « إمّا لا » بالألف ، قال في
النهاية : وأصلها « إن » و « ما » و « لا » ، فأدغمت النون في الميم ، و « ما »
زائدة في اللفظ لا حكم لها ، وقد أمالت العرب « لا » إمالة خفيفة ، والعموم
يشجعون إمالتها فتصير ألقها ياء ، وهو خطأ . ومثناها : إن لم تفعل هنا فليكن هنا
النتهي . وقد خطأ الجواليقي في تسكيلة إصلاح ما تعلق فيه العامة (ص ٢٨ - ٢٩) .
من قالها بالياء ، واستدرك عليه ابن بري فقال : « كنا يكتب [إمّا] بالياء ،
وهي [لا] أميت ، فألفها بين الياء والألف ، والنتجة قبلها بين الفتحة والكسرة » .
وكذلك قال القاضي عياض في مشارق الأنوار (ج ١ ص ٣٧) : « ووقع عند
الطبري [إمّا] مكسور اللام ، وكنا ضبطه الأصيلي في جامع اليعرب ، والمروفي
فحصا وقد منع من كسرها أبو حاتم وغيره ، ونسبوه إلى العامة ، لكن هذا خارج
جائز على منذهب كثير من العرب في الإمالة ، وأن يجعل الكلمة كلها كأنها كلمة
واحدة » ، وقال الفسطلاني في شرح البخاري (ج ٤ ص ٧١ من الطبعة الأولى
بيولاق) عند شرح حديث زيد بن ثابت « فإمّا لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر »
قال : « بكسرة الهمة ، وأصله ، فان لا تتركوا هذه المبايع ، فزيدت [ما]
مخوكة ، وأدغمت النون في الميم ، وحذف الفعل ، أي : افعل هذا إن كنت لا تفعل
غيره . وقد نطقت به العرب إمالة [لا] إمالة صغرى ، لتضمينها الجملة ، وإلا فالقياس
أن لا تخال الحروف ، وقد كتبها الصناني [فإمّا] بلام وباء لأجل إمالتها » .
وقل شيخنا العلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله في توجيه النظر (ص ٣٧٦)
أن إمالتها لغة قريش . فما كتب في الأصل هنا صحيح فصيح مطابق لغة الشافعي ،
وقد كتب مثله في نسختي الأصيلي والصناني من صحيح البخاري . وقد عبث بعضهم
في الأصل ، فضرب على « لي » وكتب فوقها « لا » بخط آخر .

(٤) في سائر النسخ « فسل » بدون الهمة ، وهو صواب جائز ، ولكن الهمة ثابتة
في الأصل .

هل أمرها بذلك النبي؟ فرجع زيد بن ثابت يضحك ويقول: ما أراك إلا قد صدقت^(١).

١٢١٧ - قال الشافعي: سمع^(٢) زيد النخعي أن يصدر^(٣) أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت، وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذلك النخعي، فلما أفتاها ابن عباس بالصدرة، إذا^(٤) كانت قد زارت^(٥) بعد النحر^(٦) - أنكر عليه زيد، فلما أخبره^(٧) عن المرأة أن رسول الله أمرها بذلك، فسألها فأخبرته،

(١) روى الشيخان وغيرهما من حديث ابن عباس: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض». وله ألفاظ غيره، انظر التلخيص (ص ٢٢١) والنتقي (رقم ٢٦٦٩ - ٢٦٧١) ونيل الأوطار (ج ٥ ص ١٧٠ - ١٧١) وجاء هنا المعنى أيضا من حديث عائشة عند الشيخين وغيرهما.

وأما القصة التي هنا فقد رواها أحمد في المسند عن يحيى بن سعيد، وعن محمد بن بكر: «كلاما عن ابن جريج بإسناده (رقم ١٩٩٠ و ٣٢٥٦ ج ١ ص ٢٢٦ و ٣٤٨). ورواها أيضا البيهقي (ج ٥ ص ١٦٣) من طريق روح عن ابن جريج. والمرأة الأنصارية التي أحل عليها ابن عباس هي أم سليم بنت ملحان كما يفهم ذلك من حديث عكرمة عن ابن عباس عند البيهقي، ومن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن عند مالك في الموطأ (ج ١ ص ٣٦٣).

(٢) في س «سمع» وهو مخالف للأصل.

(٣) في س و ج «أن يصدر» وهو مخالف للأصل.

(٤) في س و س «إذا» وهو مخالف للأصل، وقد عث به ثابت فكتبت الألف، وكذلك فعل غيره في نسخة ابن جماعة. وموضع الكشط فيها ظاهر.

(٥) في النسخ المطبوعة «قد زارت البيت» وكلمة «البيت» مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ومكتوبة أيضا في نسخة ابن جماعة بين السطور.

(٦) في نسخة ابن جماعة و ج «بعد يوم النحر» وكلمة «يوم» ليست في الأصل.

(٧) في النسخ المطبوعة زيادة «ابن عباس» وليست في الأصل، وهي مكتوبة بحاشية ابن جماعة بالجمرة، وعليها علامة «ص».

- ٤٤٢ -

فَصَدَّقَ الْمَرْأَةَ - : وَرَأَى^(١) عَلَيْهِ حَقًّا^(٢) أَنْ يَرْجِعَ عَنْ خِلافِ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمَا لَابْنِ عَبَّاسٍ حِجَّةٌ غَيْرُ خِبرِ الْمَرْأَةِ .

١٢١٨ - سَفِيَانُ عَنْ صَمْرُو^(٣) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ :

« قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ نَوَفَّ الْبِكَالِيُّ^(٤) يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبُ
الْخَضِرِ لَيْسَ مُوسَى بْنُ إِسْرَائِيلَ ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ !
أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَالَ : حَظَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ . ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ
مُوسَى وَالْخَضِرِ ، بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى صَاحِبُ الْخَضِرِ^(٥) .

١٢١٩ - قَابَنُ عَبَّاسٍ مَعَ قَفْهَةٍ^(٦) وَوَرَعَهُ يُثَبِّتُ خِبرَ أَبِي

- (١) قوله « ورأى » هو جواب « لما » في قوله « فلما أخبره » والواو زائدة .
- (٢) في سائر النسخ « أن حقا عليه » ، وما هنا هو التي في الأصل . وقد زاد بعضهم فيه حرف « أن » بين السطور .
- (٣) هنا في س و ج زيادة « قال الثاقبي أخبرنا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن ضرب على « قال الثاقبي » . وزيد في الأصل بين السطور « أخبرنا » وهي مزادة في س أيضا .
- (٤) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي مزادة بين السطور في الأصل .
- (٥) « نواف » بفتح النون وسكون الواو . وقد كتبت في الأصل كما رسمناه بدون الألف ، وهو ممنون ، وهذا جائز على لغة من يقف على التصويب بالسكون كالوقف على الرفوع ، ورسم في سائر النسخ « نواف » . و « البكال » بكسر الباء للوحدة وفتحها مع تخفيف الكاف ، نسبة إلى « بني بكال » وهم بطن من حمير . ونواف هنا هو ابن فضالة البكال ، وكانت أمه امرأة كعب الأحبار ، ويروى القصص ، وهو من التابعين . مات بين سنة ٩٠ وسنة ١٠٠ .

(٦) في النسخ للطبوعة « على أن موسى [عليه السلام هو موسى بن إسرائيل] صاحب الخضر » وهذه الزيادة ليست في الأصل ، وليس منها في نسخة ابن جماعة إلا قوله « عليه السلام » فقط .

وهذا اختصار من حديث طوين معروف ، ورواه البخاري (ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ من الطبعة السلطانية و ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٧ من الفتح) وسلم (ج ٢ ص ٢٢٧) كلاما من طريق سفيان بن عيينة .

- (٧) هنا في النسخ زيادة « قال الثاقبي » ، وفي الأصل زيادة « قال » بين السطور .
- (٨) في س و ج زيادة « ونعمه » وليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

بن كعب^(١) عن رسول الله ، حتى يُكذَّبَ به امرأ من المسلمين ، إذ حدثه أبي بن كعب^(٢) عن رسول الله بما فيه دلالة على أن موسى بن إسرائيل^(٣) صاحب الخضر .

١٢٢٠ - ^(٤) أخبرنا مسلم^(٥) وعبد المجيد عن ابن جريج^(٦)

أن طاووساً أخبره : « أنه سأل ابن عباس عن الركتين بعد العصر ؟ قهاه عنهما ، قال طاووس : فقلت له^(٧) : ما أدعهما ! فقال ابن عباس : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنَاتِ ﴾^(٨) إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا^(٩) » .

(١) في النسخ كلها زيادة « وحده » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور ، ثم ضرب عليها وأعيدت كتابتها بالهامشية ١١

(٢) قوله « بن كعب » لم يذكر في هذا الموضع في ب و ج وابن جماعة ، وهو ثابت في الأصل .

(٣) في كل النسخ ما عدا ب « موسى بن إسرائيل » ، وكلمة « بن » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور بخط مخالف .

(٤) هنا في النسخ ما عدا ب زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في ب و س زيادة « بن خالد » وهي زيادة في الأصل بين السطور .

(٦) في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال أخبرني حاصر بن مصعب » وفي ب كما في حاشية

الأصل « عن حاصر بن مصعب » ، وخطها مخالف لخطه . ولا أذكرى من أين أتى بها من زادها ؟ وابن جريج معزوف بالرواية عن طاووس . وفي مستند الشافعي « عن حاصر بن مصعب » (ص ٢٠٨ من الطبوع بهامش الجزء ٦ من الأم ، ص ٨٣ من طبعة شركة المطبوعات العلمية) ولكن انتهى في مستندنا المخطوطة منه « عن حاصر بن مصعب » .

(٧) كلمة « له » لم تذكر في جميع النسخ ، وهي تاجية في الأصل ، ولكن ضرب عليها بعض قارئيه .

(٨) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . والتلاوة « وما كان » ولكن الشافعي كثيراً

ما يحدف حرف المطف وشبهه عند الاستدلال ، لأن أول الكلام بعده يكون تاماً .

(٩) سورة الأحزاب (٣٦) .

١٢٢١ - (١) فرأى ابنُ عباسٍ الحجةَ قاعَةً على طائوسٍ يخبره
عن النبيِّ ، ودَلَّهُ (٢) يَتْلَاوَةَ كتابِ الله على أن فرضاً عليه أن لا تكونَ (٣)
له الخِيرةُ إذا قضَى الله ورسوله أمراً .

١٢٢٢ - وطائوسٌ حينئذٍ إنما يعلم قضاء رسولِ الله بخبرِ
ابنِ عباسٍ وحده ، ولم يدفعهُ طائوسٌ بأن يقول - : هذا خبرُك
١٢٤ وحدك ، فلا أثبتهُ عن النبيِّ ، لأنه يمكن (٤) أن تنسى .

١٢٢٣ - فإن قال قائلٌ : كَرِهَ أن يقولَ هذا لابنِ عباسٍ ١٢
١٢٢٤ - فابنُ عباسٍ أفضلُ من أن يتوقَّى أحدٌ أن يقولَ له
حقاً رآه (٥) ، وقد نهى عن الركعتين بعد العصر ، فأخبره أنه لا يدعمهما ،

وهذا الحديث مختصر ، لأن ابن عباس إنما يجعل الحجة على طائوس بالحديث
التبوي ، لا برأيه هو ، وهذه الرواية ليس فيها شيء مرفوع يكون حجة على السامع ،
ولم أجده في شيء من الكتب من طريق ابن جريج . ولكن رواه البيهقي (ج ٢
ص ٤٥٣) من طريق سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير قال : « كان طائوس
يصلي ركعتين بعد العصر ، فقال له ابن عباس : اتركهما ، فقال : إنما نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عنهما أن تتخذ سلماً . قال ابن عباس : لأنه قد نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن صلاة بعد العصر ، فلا ندري ألتذنب عليهما أم تؤجر ، لأن الله تعالى
قال : (ما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من
أمرهم) . فهذه الرواية مفسرة للأجمال الذي هنا . ونقل السيوطي الحديث مختصراً
في البر المنثور (ج ٥ ص ٢٠٦) ونسبه لعبد الرزاق وابن أبي حاتم وابن مردويه والبيهقي .
(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وفي الأصل بين السطور زيادة « قال » .
(٢) الكلمة غير واضحة في الأصل ، لحصول كسحط وإصلاح فيها ، ويمكن أن تقرأ « ودلالة »
ولكن لا أجزم به ، ولذلك اعتمدت ما في نسخة ابن جماعة والنسخ المطبوعة .
(٣) في س و ج « يكون » وهي منقوطة في الأصل من فوق ، ولم تنقط في ابن جماعة .
(٤) في سائر النسخ « قد يمكن » وفي س « قد يمكن فيه » ، والزيادةتان ليستا
في الأصل ، ولكن بضمهم كتب « قد » بين السطور بخط مخالف .
(٥) في س و ج « قد رآه » وحرف « قد » ليس في الأصل ، وهو في نسخة ابن جماعة
ولكن ضرب عليه بالحرمة .

قبل أن يُعْلِمَهُ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْهَا .

١٢٢٥ - ^(١) سفيان عن عمرو ^(٢) عن ابن عمر قال : « كُنَّا نُخَابِرُ
وَلَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا ، حَتَّى زَعَمَ رَافِعٌ ^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْهَا ،
فَتَرَكْنَاهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ » ^(٤) .

١٢٢٦ - ^(٥) فابن عمر قد ^(٦) كَانَتْ يَنْتَفِعُ بِالْمُخَابَرَةِ وَيَرَاهَا
حَلَالًا ، وَلَمْ يَتَوَسَّعْ ، إِذْ أَخْبَرَهُ وَاحِدٌ لَا يَتَّبِعُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ نَهَى
عَنْهَا - : أَنَّ مُخَابِرَ بَعْدَ خَبَرِهِ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ رَأْيَهُ مَعَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ،
وَلَا يَقُولُ : مَا حَبَّ هَذَا عَلَيْنَا ^(٧) أَحَدٌ وَنَحْنُ نَعْمَلُ بِهِ إِلَى الْيَوْمِ .

(١) في هنا في س - زيادة « أخبرنا » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
وفي باقي النسخ « قال الشافعي أخبرنا » .

(٢) في النسخ زيادة « بن دينار » وهي مكتوبة في الأصل بين السطور .

(٣) في النسخ المطبوعة زيادة « بن خديج » وهي مزادة بخطية نسخة ابن جاعة بالجرة
وعليها « سم » ، وليست في الأصل . والمراد من الزعم هنا الإخبار ، ولذلك أخذ به
ابن عمر .

(٤) المخابرة هي مزارعة الأرض بجزء مما يخرج منها ، كالثلث أو الربع ، أو بجزء معين
من الخارج . وفي هذه المسائل خلاف كثير ، وتفاصيل ليس هنا موضع ذكرها .
والظر نيل الأوطار (ج ٦ ص ٧ - ١٨) وفتح الباري (ج ٥ ص ١٧ - ٢٠) .
وقد روى أحمد في السند عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كانت له
أرض فليزرعها » فإن لم يستطع أن يزرعها أو يجرعها فليمنحها أخاه المسلم ، ولا
يؤاجرها » . وعن جابر أيضا قال : « كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فتصيب من البسر » ومن كنا ، فقال : من كانت له أرض فليزرعها أوليئها
أخاه » ولا فليدعها » . (للسند رقم ١٤٣١٩ و ١٤٤٠٣ ج ٣ ص ٣٠٤ و ٣١٣) .

(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الشافعي » . وفي الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٦) كلمة « قد » لم تذكر في س - وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

(٧) في س - « علينا هنا » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

١٢٢٧ - وفي هذا ما يُبين أن العمل بالشئ بعد النبي إذا لم

يكن مجزئاً عن النبي [لم يؤمن الخبر عن النبي عليه السلام] ^(١)

١٢٢٨ - ^(٢) أخبرنا مالك ^(٣) عن زيد بن أسلم عن عطاء بن

يسار : « أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق

بأكثر من وزنها » ، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول الله ينهى

عن مثل هذا ، فقال معاوية : ما أرى بهذا بأساً ! فقال أبو الدرداء :

من يعتذرني من معاوية ^(٤) ! أخبره عن رسول الله ويُخبرني عن

رأيه ! لا أسألك بأرض ^(٥)

(١) الزيادة كتبت بحاشية الأصل بخط آخر ، فيحمل أن تكون سقطت سهواً من الربيع .

ويحمل أيضاً أن لا تكون من الأصل ، ويكون خبر « لم يكن » محذوفاً للعلم به .

كأنه قال : إن العمل بالشئ بعد النبي إذا لم يكن بخبر عن النبي فليس بحجة . أو نحو ذلك .

وهنا بحاشية الأصل مانعه « بلغ ظفر بن مظفر ومحمد بن علي الحداد » .

(٢) هنا في س وج زيادة « قال القاسمي » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة وملفة بالجرة .

(٣) في س زيادة « بن أبي » وليست في الأصل . والحديث في الموطأ (ج ٢ ص ١٣٥)

- (١٣٦) -

(٤) « السقاية » إزاء يقرب فيه . و « الورق » بكسر الراء : الفضة .

(٥) قال في النهاية : « أي : من يقوم بمنزلة إن كافأه على سوء صنيعه فلا يلومني » .

(٦) الحديث صحيح ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا النسائي ، فإنه رواه

(ج ٢ ص ٣٢٢ - ٢٢٣) مختصراً عن قتيبة عن مالك . وقال الزرقاني في شرح

الموطأ (ج ٣ ص ١١٥) : « قال أبو عمر : لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية

مع أبي الدرداء إلا من هذا الوجه ، وإنما هي محذوفة لمعاوية مع عبادة بن الصامت ،

والطرق متواترة بذلك عنهما ، والاستناد صحيح وإن لم يرد من وجه آخر ، فهو

من الأفراد الصحيحة ، والجمع ممكن ، لأنه عرض له ذلك مع عبادة وأبي الدرداء .

ولابن عبد البر هنا كلام جيد في هجر الابتدعين ، انظره في شرح السيوطي على الموطأ .

— ٤٤٧ —

١٢٢٩ ^(١) فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره ،
ولما ^(٢) لم يَرَ ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها ، إعظاماً
لأن ^(٣) ترك خبر ثقة عن النبي .

١٢٣٠ ^(٤) وأخبرنا : أن أبا سعيد الخدري لقي رجلاً فأخبره
عن رسول الله شيئاً ، فذكر الرجلُ خبراً يخالفه ، فقال أبو سعيد ^(٥) :
والله لا آوأنى وإياك سقفٌ يتي أبداً .

١٢٣١ — قال الشافعي : يرى أن ضيقاً ^(٦) على الخبر أن لا يقبل
خبره ، وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد ^(٧) عن النبي ، ولكن
في خبره وجهان : أحدهما : يحتمل به ^(٨) خلاف خبر أبي سعيد ،
والآخر : لا يحتمله .

(١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل بين السطور كلمة « قال » .

(٢) في « ذ قلا » وهو مخالف للأصل .

(٣) في « و ج » لأنه « وهو مخالف للأصل » .

(٤) هنا في النسخ ماعدا « زيادة » قال الشافعي .

(٥) هنا في النسخ كلها زيادة « الخدري » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

(٦) هنا هو الذي في الأصل ، وهو صواب واضح ، ثم عتب به طاب ، فضرِب على كلمة

« أن » وكتب كلمة « كان » بين السطور قبل كلمة « يرى » وبذلك طبع س

« كان يرى ضيقاً » ، وفي ج « يرى أن كان ضيقاً » . وفي نسخة ابن جماعة

كالأصل ، ثم كتب بحاشيتها كلمة « كان » وأشير إلى موضعها قبل « يرى » . ولا

ساجة لشيء من هناك ، والأصل صحيح .

(٧) في « زيادة » الخدري » وليست في الأصل .

(٨) كلمة « به » لم تذكر في نسخة ابن جماعة ، وذكر بلغها « أنه » وألنيت بالجر ،

وهو مخالف للأصل .

١٣٣٢ — (١) أخبرنا^(١) من لا أنهم عن ابن أبي ذئب عن مخلد بن خفاف^(٢) قال : « ابتعت غلاماً فاستغلته ، ثم ظهرت منه على عيب ، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز ، فقضى لي برده ، وقضى عليّ برد غلته . فأتيت عروة^(٣) فأخبرته ، فقال : أروح إليه العشيّة فأخبره أنّ عائشة أخبرتني أنّ رسول الله قضى في مثل هذا أنّ الخراج بالضمان^(٤) . فعجلت إلى عمر ، فأخبرته ما^(٥) أخبرني عروة عن عائشة عن النبي ، فقال عمر : فما أيسر عليّ من قضاء قضيتك ، الله^(٦) يعلم أنّي لم أرد فيه إلاّ الحق ، فبلغتني فيه سنة عن رسول الله ، فأردت قضاء عمر

- (١) هنا في النسخ كلها زيادة « قال الثاني » .
 (٢) في الأصل « أخبرنا » ثم أصلها بعض قارئيه ليحفظها « أخبرني » وبذلك طبعت س ، وفي سائر النسخ « وأخبرني » .
 (٣) في النسخ المطبوعة « عن ابن أبي ذئب قال أخبرني مخلد بن خفاف » ، والذي في الأصل « عن » ثم ضرب عليها بعض القارئ ، وهي في أول السطر ، وكتب في آخر السطر ، الذي قبلها « قال أخبرني » . وفي نسخة ابن جماعة « عن » ثم ضرب عليها وكتب بدلها في الحاشية « قال أخبرني » وعليها علامة « هـ » . و « مخلد » بفتح الميم واللام وبينهما خاء معجمة ساكنة ، و « خفاف » بضم الخاء المعجمة وتخفيف الفاء ، وهو مخلد بن خفاف بن إسماعيل بن ربيعة النخاري ، لأبيه وجده محبة ، وحمه ابن وضاح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال البخاري : « فيه نظر » ، والصحيح أنه ثقة .
 (٤) في النسخ المطبوعة زيادة « بن الزبير » وهي زيادة في الأصل بين السطور ، وكذلك في حاشية نسخة ابن جماعة وعليها « هـ » .
 (٥) قال ابن الأثير في النهاية : « يريد بالخراج ما يحصل من غلة العين المتبعة » ، عبداً كان أو أمة أو ملكاً . وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً ، ثم يستر منه على عيب قديم لم يطلعه المالك عليه أو لم يصره ، فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن ، ويكون للبائع ما استغله ، لأن المبيع لو كان تالف في يده لكان من ضمانه ، ولم يكن على البائع شيء . والباء في [بالضمان] متعلقة بمحذوف ، تقديره : الخراج مستحق بالضمان ، أي بسببه .
 (٦) في النسخ المطبوعة « بما » . وفي نسخة ابن جماعة « ما » كالأصل ، وعليها « هـ » .
 (٧) في س « واثق » والواو ليست في الأصل .

وَأَتَقَدُّ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ . فَرَاخَ إِلَيْهِ عُرْوَةُ ، فَقَضَى لِي أَنْ أَخَذَ الْخُرَاجَ
مِنَ الَّذِي قَضَى بِهِ عَلِيٌّ لَهُ (١) .

(١) الحديث بهذا السياق رواه البيهقي في السنن (ج ٥ ص ٣٢١ - ٣٢٢) من طريق
الشافعي . ورواه الطيالسي (رقم ١٤٦٤) عن ابن أبي ذئب بالقصة مختصرة ، ورواه
كثير من العلماء عن ابن أبي ذئب ، فيضمهم اختصر القصة أيضاً ، وضمهم اختصر
على الحديث الرقوع « الخراج بالضم » . وأسانيده في أبي داود (ج ٣ ص ٣٠٤ -
٣٠٥) والترمذي (ج ٢ ص ٢٦٠ - ٢٦١ من شرح للباركفوري) والشافعي (ج ٢
ص ٢١٥) وابن ماجه (ج ٢ ص ١٧) وابن الجارود (ص ٢٩٤ - ٢٩٥) وأبي
صبيح في الأموال (ص ٧٣) وسند أحمد (ج ٦ ص ٨٠ و ١١٦ و ١٦١ و ٢٠٨
و ٢٣٧) والستدرك للحاكم (ج ٢ ص ١٥) والسنن الكبرى للبيهقي . وقد رواه
أيضاً جماعة مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ، وفيه قصة
أخرى ، قال أبو داود : « هذا إسناد ليس بذاك » ، وقال الترمذي في حديث ابن
أبي ذئب عن محمد : « هذا حديث حسن » ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا
الوجه . ثم رواه مختصراً من طريق عمر بن علي اللقي من هشام بن عروة عن
أبيه عن عائشة . وقال : « وهذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة .
واستغرب محمد بن إسماعيل هذا الحديث من حديث عمر بن علي » .

وفي عون المعبود في الكلام على حديث محمد : « قال للنفري : قال البخاري :
هذا حديث منكسر ، ولا أعرف لمحمد بن خلف غير هذا الحديث . قال الترمذي :
قلت له : قد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ؟ فقال :
إنما رواه مسلم بن خالد الزنجي ، وهو ذاهب الحديث ، وقال ابن أبي حاتم : سئل
أبي عنه ، يعني محمد بن خلف ؟ فقال : لم يرو عنه غير ابن أبي ذئب ، وليس هذا
إسناداً يقوم بمثله الحجة » . ثم قال في عون المعبود عن حديث مسلم بن خالد وتضعيف
أبي داود لإياه : « قال للنفري : يشير إلى ما أشار إليه البخاري من تضعيف مسلم
بن خالد الزنجي . وقد أخرج هذا الترمذي في جامعه من حديث عمر بن علي اللقي
عن هشام بن عروة مختصراً : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضم .
وقال : هذا حديث صحيح غريب من حديث هشام بن عروة ، وقال أيضاً : استغرب
محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - هذا الحديث من حديث عمر بن علي . قلت : تراه
تدليلاً ؟ قال : لا . وحكي البيهقي عن الترمذي أنه ذكره لمحمد بن إسماعيل البخاري ،
وكأنه أعجبه . هذا آخر كلامه . وعمر بن علي هو أبو حفص عمر بن علي اللقي
البصري ، وقد اتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بحديثه . ورواه عن عمر بن علي
أبو سلمة يحيى بن خلف الجوابري ، وهو ممن يروى عنه من لم في صحيحه . وهذا

١٢٣٣ - أخبرني^(١) من لاأئهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال : قضى سعد بن إبراهيم^(٢) على رجل بقضية ، برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن^(٣) ، فأخبرته عن النبي بخلاف ما قضى به ، فقال سعد لبيعة : هذا ابن أبي ذئب ، وهو عندي ثقة ، يخبرني عن النبي بخلاف ما قضيت به ؟ فقال له ربيعة : قد اجتهدت ومضى حكمك ، فقال سعد : واجباً ! أتقذ قضاء سعد بن أم سعد^(٤) وأرد قضاء رسول الله ؟ ! بل أرد قضاء سعد بن أم سعد وأتقذ قضاء رسول الله ، فدعا سعد بكتاب القضية فشقه ، وقضى للمقضى عليه .

١٢٣٤ - قال الشافعي : أخبرني^(٥) أبو حنيفة بن سفيان بن الفضل الشَّهَابِيُّ^(٦) قال : حدثني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح

- إسناد جيد ، ولهذا صححه الترمذي ، وهو غريب كما أشار اليه البخاري والترمذي . انتهى كلام الترمذي . والحديث صححه أيضاً الحاكم ووافقه الذهبي ، وقد ذكرنا ترجيح أن خطأه ، وقد روى عنه غير ابن أبي ذئب . خلافا لما زعمه أبو حاتم ، فقد نقل الذهبي في اللباز والحافظ في التهذيب أن حديثه هذا رواه أيضاً الهيثم بن جميل عن يزيد بن عياض عن غلاد . فظهرت صحة الحديث بينة .
- (١) في س « قال أخبرني » وكلمة « قال » مكتوبة في الأصل بين السطور . وفي سائر النسخ « وأخبرني » والواو ليست في الأصل .
- (٢) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وأمه أم كلثوم بنت سعد . وكان قاضي المدينة ، وهو ثقة باتفاقهم ، ولكن لم يرو عنه مالك ، واختلف في سببه ، فقيل إنه وعظ مالكا فوجد عليه ، وقيل إنه تكلم في نسب مالك ، فكان لا يروى عنه . وهو ثبت لا شك فيه . مات سنة ١٢٧ وقيل قبلها أو بعدها .
- (٣) هو المعروف بريعة الرأي ، وهو ثقة حجة ، أدرك بعض الصعابة والأكابر من التابعين ، وعنه أخذ مالك . مات سنة ١٣٦ أو قبلها أو بعدها .
- (٤) إنما نسب نفسه إلى أمه تواضعا وأدبا مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- (٥) في س « وأخبرني » والواو ليست في الأصل .
- (٦) هكذا ذكر اسم هذا الشيخ في الأصل وسائر النسخ . ووضع في نسخة ابن جماعة

رقم ٢ بالحررة فوق كلمة « بن » الأولى ، كأن كاتبها يظن أن اسم الشيخ « سمالك »
 وكنيته « أبو حنيفة » . ولكن كلمة « بن » ثابتة في الأصل بنسبته . وقوله
 « الصماني » واضح في الأصل جداً ، وتحت القين كسرة ، ولكن مصحح
 كتب بحاشيتها ما نصه : « الصماني في جميع النسخ التي بأيدينا . ورأينا في الخلاصة
 أنه اليماني ، ولعله الصواب وما هنا تحريف عنه » . وهذا للمصحح منقول ، وإن
 كان مرجعه خطأ ، إلا أن الخطأ ليس منه ، بل أوقفه فيه ماني كتب الرجال . فإن
 هذا الشيخ من شيوخ الشافعي « أبو حنيفة بن سمالك بن الفضل الصماني » لم يترجم
 له أحد ممن ترجم في رجال الحديث ، ولم أجد له ذكراً إلا هنا ، وفي الكنى والأسماء ،
 ويحتسب عنه في كتب الرجال للطبعة والمخطوطة ، حتى تهات ابن حبان ، والبرج
 والتعديل لابن أبي حاتم ، فلم أجد . والمافظ ابن حجر إذ صنع كتاب (تجليل
 النسخة) التزم أن يذكر الرواة الذين روى لهم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب . واقتصر
 فيه على الذين ليست لهم ترجمة في التهذيب ، ولم يذكر هذا الرجل في التجليل ،
 والظاهر لي أنه مهم أنه « سمالك بن الفضل الصماني اليماني » المترجم في التهذيب ،
 وذلك لما ذكره هو - أعني المافظ ابن حجر - شيوخ الشافعي في سيرته للمسة
 (توال التأسيس بحال ابن إدريس) ذكر فيهم « سمالك بن الفضل الجندی » (ص ٥٣)
 فقد فهم المافظ إذن أن سمالك هذا هو شيخ الشافعي وأن أبا حنيفة كنيته فقط .
 وهذا خطأ غريب من مثله ١ فإن الثابت في الرسالة أنه « أبو حنيفة بن سمالك بن الفضل
 الصماني » وشتان بين هذا وذاك ١١ وأيضاً : فإن « سمالك بن الفضل الحولاني اليماني
 الصماني » قديم جداً ، روى عن عمرو بن شعيب ومجاهد ، وروى عنه مسمر وشعبة ،
 ومسمر مات سنة ١٥٣ تقريباً ، وشعبة مات سنة ١٦٠ ، فمن المحال أن يذكر الشافعي
 شيخاً من شيوخهما ، بل هو لم يتركهما ، لأنه ولد سنة ١٥٠ ، بل إن سمالك
 بن الفضل هذا . يكون من طبقة شيوخ ابن أبي ذئب ، فلا يكون تلميذاً له يصح به
 ويضرب في صدره ١١ فلما اشتبه الأمر على المافظ ابن حجر أسقطه من تجليل النسخة
 اكتفاء بما في التهذيب ، وذكره على الخطأ في شيوخ الشافعي .

وقد ذكره على الصواب الدولابي في الكنى والأسماء (ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٠) قال :
 « وأبو حنيفة بن سمالك بن الفضل ، روى عنه الشافعي » . ثم قال : « حدثنا الربيع
 بن سليمان الشافعي قال : أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي قال : حدثنا أبو حنيفة بن سمالك
 بن الفضل الصماني قال أخبرني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح : أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ، إن أحب
 أخذ العقل ، وإن أحب فله الفداء » . ولم يذكر الدولابي اسم أبي حنيفة هنا ، ويظهر
 أنه عرف بكنيته ، أو أنه مسمى بالكنية فقط . وهذا الذي في الدولابي يؤيد صحة
 الرسالة والدولابي تلميذ الربيع ، روى عنه مباشرة كما ترى ، والمحدث على التوفيق .

الْكَمِيَّ (١) أَنَّ النَّبِيَّ (ص) قَالَ مَامَ الْفَتَحِ : « مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِمَحَنِيهِ
النَّظَرَيْنِ : إِنْ أَحَبَّ أَخَذَ الْعَقْلَ ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ (٢) » . قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ : قُلْتُ لَابْنِ أَبِي ذَثْبٍ : أَتَأْخُذُ بِهَذَا يَا أَبَا الْحَرِثِ ؟ فَضَرَبَ
صَدْرِي ، وَصَاحَ عَلَى صَبَاحًا كَثِيرًا ، وَنَالَ مِنِّي ، وَقَالَ : أُحَدِّثُكَ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ وَتَقُولُ تَأْخُذُ بِهِ (٣) . إِنْ نَعَمْ ، آخُذْ بِهِ . وَذَلِكَ الْفَرَضُ عَلَى
وَعَلَى مَنْ مَعَهُ ، إِنْ اللَّهُ اخْتَارَ مُحَمَّدًا مِنَ النَّاسِ ، فَهَدَاهُ بِهِ ، وَعَلَى يَدَيْهِ ،
وَاخْتَارَ لَهُمْ مَا اخْتَارَ لَهُ ، وَعَلَى لِسَانِهِ ، فَعَلَى الْخَلْقِ أَنْ يَتَّبِعُوهُ طَائِعِينَ أَوْ
دَاخِرِينَ (٤) ، لَا تَخْرُجْ لِمُسْلِمٍ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : وَمَا مَسَكَتَ حَتَّى تَمَيَّنْتَ
أَنْ يَسْكُتَ .

(١) اخلف في اسمه ، والراجح أنه « خويلد بن عمرو بن صخر الخزاعي الكمي » من
بنى كعب من خزاعة ، وكان يحمل أحد ألويتهم يوم فتح مكة ، وهو صحابي معروف ،
مات سنة ٦٨

(٢) في ب . « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ » .

(٣) « بَحِيرُ النَّظَرَيْنِ » أَيْ : بَحِيرُ الْأَمْرَيْنِ ، وَالنَّظَرُ يَقَعُ عَلَى الْأَجْسَامِ . وَالْعَانِي ، فَمَا كَانَ
بِالْأَبْصَارِ فَهُوَ لِلْأَجْسَامِ ، وَمَا كَانَ بِالْبَصَائِرِ كَانَ لِلْعَانِي ، قَالَهُ فِي الْهَيْمَةِ . وَ « الْعَقْلُ » .
أَلْفِيدَةُ . وَ « الْقَوْدُ » الْقَصَاصُ .

وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْيَمِينِيُّ مَطُولًا مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ
بْنِ أَبِي فَدْيِكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ (ج ٥ ص ٥٢) وَرَوَاهُ أَيْضًا (ص ٥٧) مُخْتَصَرًا مِنْ
طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ . وَلِلْحَدِيثِ أَسَانِيدُ
أُخْرَى فِي مُسْتَدْرَأِ ج ٤ ص ٣١ - ٣٢ وَج ٦ ص ٣٨٤ - ٣٨٥) وَابْنُ مَاجَةَ
(ج ٢ ص ٧١) وَقَدْ رَوَى أَبُو مَرْزُوقٍ أَيْضًا هَذَا الْمَعْنَى فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ
الْكُتُبِ السِّتَةِ ، كَمَا فِي الْمُتَّقَى (رَقْم ٣٩٠٢ وَ ٣٩٠٣) .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَتَأْخُذُ بِهِ » بِأَبْيَاتِ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلَكِنْ
زَادَهَا بَعْضُ قَارِئِيهِ بِشَكْلِ مَعْطِنٍ أَوْ حَذَفَهَا عَلَى إِرَادَتِهَا جَائِزٌ .

(٥) « دَاخِرِينَ » بِالْهَاءِ الْمَعْجَمَةِ ، أَيْ أَذْلَاءَ صَاغِرِينَ . « دَخَرَ الزَّجَلَ فَهُوَ دَاخِرٌ » وَهُوَ
الَّذِي يَقْلُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ ، شَاءَ أَوْ أَبَى ، صَاغِرًا قَبِيضًا . قَالَهُ فِي السَّانِ .

- ٤٥٣ -

١٢٣٥ - قال^(١) : وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث ، يكفي بعضُ هذا منها .

١٢٣٦ - ولم يَزَلْ سَبِيلُ سَلَفِنَا وَالْقُرُونِ بَعْدَهُمْ إِلَى مَنْ شَاهَدْنَا - : هذه السبيل .

١٢٣٧ - وكذلك حُكِيَ لَنَا عَنْ حُكَيْ لَنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ .

١٢٣٨ - قال الشافعي^(٢) : وجدنا^(٣) سعيد^(٤) بالمدينة يقول . أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي في الصَّرف^(٥) ، فَيُثَبِّتُ حَدِيثَهُ سُنَّةً . ويقول : حدثني أبو هريرة عن النبي ، فَيُثَبِّتُ حَدِيثَهُ سُنَّةً . وَيَرْوِي عَنْ الْوَاحِدِ غَيْرِهِمَا فَيُثَبِّتُ حَدِيثَهُ سُنَّةً .

١٢٣٩ - ووجدنا عروة يقول : حدثني عائشة : « أن رسول الله قَضَى أَنْ الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ »^(٦) ، فَيُثَبِّتُهُ سُنَّةً . وَيَرْوِي عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ شَيْئًا كَثِيرًا ، فَيُثَبِّتُهَا^(٧) سُنَّةً ، يُحِلُّ بِهَا وَيُحَرِّمُ .

-
- (١) في سائر النسخ « قال الشافعي » .
 (٢) سبذكر الشافعي فيما يأتي إلى آخر الفقرة (١٢٤٧) إشارات إلى روايات في السنة ، وتفصيل ذلك يطول جداً ، فاكشفنا بإشارته إليها .
 (٣) في النسخ « ووجدنا » والواو مكتوبة في الأصل بخط آخر .
 (٤) « سعيد » رسمت في الأصل حكنا بدون الألف ، وعلى الحال فخطن ، وهو جازر فأثبتنا كما فيه (سعيد) الظاهر عندي أنه سعيد بن السائب .
 (٥) حديث أبي سعيد في الصرف مضمي برقم (٧٥٨) ولكن من حديث نافع عن أبي سعيد .
 (٦) إشارة إلى ماضي برقم (١٢٣٢) .
 (٧) تأنيث الضمير باعتبار معنى السنن أو الأحاديث ، وهو اتى في الأصل ، ثم كسعت بعضهم الألف من الماء ، لقرأ « فيثبته » وبذلك ذكرت في سائر النسخ .

١٢٤٠ - وكذلك وجدناه يقول : حدثني أسامة بن زيد عن النبي . ويقول : حدثني عبد الله بن عمر عن النبي وغيرهما . فثبت خبر كل واحد منهما^(١) على الانفراد سنة .

١٢٤١ - ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول : حدثني عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر . ويقول : حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر . وثبت كل واحد من هذا خبر^(٢) عن عمر .

١٢٤٢ - ووجدنا القاسم بن محمد يقول : حدثني عائشة عن النبي . ويقول في حديث غيره : حدثني^(٣) ابن عمر عن النبي . وثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة .

١٢٤٣ - ويقول : حدثني عبد الرحمن ومجمع أبنا يزيد بن جارية^(٤) عن خنساء بنت خدام^(٥) عن النبي . فثبت خبرها سنة ، وهو خبر امرأة واحدة .

(١) ثلثة الضمير على إرادة أسامة وعبد الله المذكورين ، وفي س و ج « منهم » وكانت في نسخة ابن جماعة كالأصل ، ثم كسخت وغيّرت إلى « منهم » .
(٢) « خبر » رسمت في الأصل هكذا ، بدون ألف وعليها فتحة .
(٣) في النسخ المطبوعة « وحدثني » والواو ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
(٤) « يزيد » بالياء في أوله ، و « جارية » بالميم ، وفي س و ج « زيد بن حارثة » وهو خطأ .

(٥) « خدام » بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الدال المهملة ، كما ضبطه الحافظ ابن حجر في الفتح (ج ٩ ص ١٦٧) وفي التقریب ، والسيوطي في شرح الموطأ (ج ٢ ص ٦٩) . وكما هو ثابت في الأصل هنا . وفي نسخة ابن جماعة و ب « خدام » بالقال المعجمة ،

١٢٤٤ - ووجدنا علي بن حسين^(١) يقول: أخبرنا^(٢) عمرو بن عثمان^(٣) عن أسامة بن زيد أن النبي قال: «لا يرث المسلم الكافر»^(٤)، فيثبتها سنة، ويثبتها الناس بخبره سنة.

١٢٤٥ - ووجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين^(٥) يخبر عن جابر^(٦) عن النبي، وعن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي، فيثبت كل ذلك سنة.

١٢٤٦ - ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم، ونافع بن جبير بن مطعم، وزيد بن طلحة بن ركانة، ومحمد بن طلحة بن ركانة، ونافع بن مجير^(٨) بن عبد زيد، وأبا سلمة بن عبد الرحمن^(٩)، ومحمد

-
- وهو يوافق مقد البخاري في النسخة اليونانية (ج ٧ ص ١٨) والراجح الأول .
 وضبط في طبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٣٣٤) بالقلم بضم الهاء ، وفي س و ج
 « خزام » بالزاي ، وكلاهما خطأ صرف .
 (١) في س « الحسين » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في سائر النسخ « أخبرني » وما هنا هو الأصل ، ثم كتب بعضهم فوق التون والآف
 نونا وياه .
 (٣) هو عمرو بن عثمان بن عفان . وفي س « عمرو بن دينار عن عمرو بن عثمان » وزيادة
 « عمرو بن دينار » في الاستناد لأصل لها ، بل هي خطأ صرف .
 (٤) في النسخ المطبوعة زيادة « ولا الكافر المسلم » . وهي مكتوبة بحاشية الأصل بخط
 آخر ، وكذلك كتبت بحاشية نسخة ابن جماعة وعليها « صح » . والحديث بما فيه
 هذه الزيادة حديث صحيح زواه الجماعة لإسلامها والنسائي ، كما في المتن (رقم ٣٣٤) .
 (٥) في س « الحسين » وهو مخالف للأصل .
 (٦) في س زيادة « بن عبد الله » . وليس في الأصل .
 (٧) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وهي مكتوبة في نسخة ابن جماعة ومضروب
 عليها بالحرمة .
 (٨) « مجير » بالصغير . ووقع في التهذيب « مجيرة » بزيادة الهاء في آخره ، وهو خطأ
 يظهر أنه من المطبعة ، فقد ذكر على الصواب في سائر كتب الرجال .
 (٩) في النسخ المطبوعة زيادة « بن عوف » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .

بن عبد الرحمن^(١) ، وطلحة بن عبد الله بن عوف^(٢) ، ومُصَنَّب بن سعد بن أبي وقاص ، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبد الرحمن بن كعب بن مالك ، وعبد الله بن أبي قتادة ، وسليمان بن يسار ، وعطاء بن يسار^(٣) ، وغيرهم ، من مُحدثي أهل المدينة - : كلهم يقول : حدثني فلان ، لرجل من أصحاب النبي عن النبي ، أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي عن النبي . فثبت^(٤) ذلك سنة .

١٢٤٧ - ^(٥) ووجدنا عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن أبي مليكة^(٦) ، وعكرمة بن خالد^(٧) ، وعبيد الله بن أبي يزيد^(٨) ، وعبد الله بن باباه^(٩) ، وابن أبي عمارة^(١٠) ، ومحدثي المكيين ، ووجدنا

-
- (١) في س زيادة « بن عوف » والزيادة ليست في الأصل ولا في نسخة ابن جماعة .
 (٢) هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف ، أي أنه ابن عم الذين قبله .
 (٣) سليمان وعطاء أخوان ، وكلاهما مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم .
 (٤) « ثبت » واضحة القطع في الأصل ، ولم تنقطع في نسخة ابن جماعة ، وفي س « وثبت » وفي ج « ثبت » .
 (٥) هنا في س زيادة « قال الشافعي » .
 (٦) « مليكة » بالتصغير ، وابن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة .
 (٧) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي ، يروى عن أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وغيرهم ، وهو غير عكرمة البصري مولى ابن عباس .
 وكلاهما من التابعين .
 (٨) هو المكي مولى آل قارظ بن شيبه ، وهو من التابعين أيضا .
 (٩) « باباه » بوحدين بينهما ألف ساكنة ، ويقال « بابيه » بفتحها بدل الألف الثانية ، ويقال « بابي » بفتح الهاء ، قاله في التهذيب . وعبد الله هنا من الموالى .
 مكي تابعي .
 (١٠) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار المكي القرشي ، كان يلقب بـ « القس » .

وهبَ بنُ مُنْبِهٍ ، باليمن ، هكذا ، ومكحولٌ بالشَّام ، وعبدُ الرحمن بنِ غُثَمٍ ^(١) ، والحسن ، وابنُ سيرين بالبصرة ، والأسود ، وعلقمة ، والشَّعْبِيُّ ، بالكوفة ، ومحدثي الناس وأعلامهم بالأمصار - : كلُّهم يُحَفِّظُ عنه تثبُّتُ خبرِ الواحدِ عن رسول الله ، والانتباهُ إليه ، والإقفاءُ به . ويَقْبَلُهُ كلُّ واحدٍ منهم عن مَنْ فوقه ، ويَقْبَلُهُ عنه مَنْ تحته .

٢٢٤٨ - ^(٢) ولو جازَ لأحدٍ من الناس ^(٣) أن يقولَ في علم الخاصَّةِ : أجمع ^(٤) المسلمون قديماً وحديثاً على تثبُّتِ خبرِ الواحدِ والانتباهِ إليه ، بأنه ^(٥) لم يُعَلِّمْ من فقهاء المسلمين [أحدٌ ^(٦)] إلا وقد بُنِّيَ - : جازي لي .

١٢٤٩ - [ولكن أقول : لم أحفظُ عن فقهاء المسلمين ^(٧)]

لسببته . وقد زيد هنا في « وعبدُ بنِ النُّكَّار » وعنه الزيادة ليست في الأصل . ولا في نسخة ابنِ جماعة ، وكتبها بعضهم بحاشية الأصل ، وزيت في س قبل ابن أبي عمير .

(١) « غُثَم » بفتح الغين للسجدة وسكون التثنية . وعبدُ الرحمن بنِ غُثَمٍ هنا أشعري ، أدركَ النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ولم يره ، وفي بعض الروايات أنه صحابي .

(٢) هنا في س . و ج . زيادة « قال الشافعي » .

(٣) قوله « من الناس » ثابت في الأصل والنسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة ابنِ جماعة بخط آخر وعليه « خ » علامة أنه نسخة .

(٤) في الأصل « أجمع » وفي نسخة ابنِ جماعة و ج « اجمع » . وكتب كاتب في الأصل بين السطور الكلمة الثانية ، فظها ناسخ من زيادة فكتب « اجمع اجمع » .

(٥) الباء للسببية .

(٦) في س « أحداً » وفي س « لم يعلم أحدٌ من فقهاء المسلمين » .

(٧) الزيادة من أول قوله « أحد » في النقرة السابقة ، إلى هنا ، مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لحظه ، وثابتة في نسخة ابنِ جماعة ، وقد أثبتنا على تردد ، لأن الكلام

بمونها صحيح ، يكون : « بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبُّتِ خبر الواحد » .

أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد ، بما^(١) وصفت من أن ذلك موجوداً^(٢) على كلهم^(٣)

١٢٥٠ - قال^(٤) : فإن شُبّه على رجلٍ بأن يقول : قد رَوَى

عن النبي حديثٌ كذا ، وحديثٌ كذا^(٥) ، وكان فلانٌ يقول قولاً يخالف ذلك الحديث .

١٢٥١ - فلا يجوز عندي على عالمٍ أن يُثبت خبرَ واحدٍ

كثيراً ومُحِلٌّ به ويُحَرِّمُ^(٦) ، ويرُدُّ مثله - : إلا من جهة أن يكونَ عنده حديثٌ يخالفه ، أو يكونَ^(٧) ما سمِعَ ومن سمع منه أو ثَقَّ عنده ممن حَدَّثَهُ خلافه^(٨) ، أو يكونَ من حَدِّثه ليس بمحافظٍ ، أو يكونَ مُتَمَتِّعاً عنده ، أو يَتَّبِعَ من فوقه ممن حَدَّثه ، أو يكونَ الحديثُ مُحْتَمِلاً

(١) الباء السببية أيضاً ، وقد عبت بها عابت في الأصل ، لجلها «فما» وبذلك كتبت في س و ج ونسخة ابن جماعة ، وبهاشيتها بالجر ، أن في نسخة «لما» وبذلك كتبت في س . وكلها مخالف للأصل .

(٢) هكذا هو بالنصب في الأصل ، بإثبات الألف ومعها فتحة ، وهو جائز على لغة ، على لغة من ينصب معمولي «أن» . وفي سائر النسخ بالرفع كالمتبادر .

(٣) هنا بحاشية الأصل «بلغ سمعاً»

(٤) كلمة «قال» ثابتة في الأصل ، ولم تذكر في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة «قال الشافعي» .

(٥) في س «حديث كذا وكذا» وهو مخالف للأصل .

(٦) هذا هو الموافق للأصل . ونسخة ابن جماعة ، وقد حصر بعضهم ألفاً في الأصل بجوار الواو في «ويحرم» لقرأ «أو» ، وهو عبت لضرورة له . وفي س و ج «خبر واحد في كثير أو يحل به أو يحرم» ، وفي س «خبر واحد في كثير فيحل به ويحرم» ، وكلها مخالف للأصل .

(٧) في نسخة ابن جماعة و س و ج «فيكون» وما هنا هو التي في الأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير «أو» ليجلها فاء .

(٨) في س «بخلاته» وهو مخالف للأصل .

معنيين ، فيتأولُ فيذهبُ^(١) إلى أحدهما دون الآخر .

١٢٥٢ — فَأَيُّ^(٢) أَنْ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنْ قَقِيهَا عَاقِلًا يُثَبِّتُ سَنَةً

بِخَبْرٍ وَاحِدٍ مَرَّةً وَمَرَارًا^(٣) ، ثُمَّ يَدْعُهَا بِخَبْرٍ مِثْلِهِ وَأَوْتَقُ^(٤) ، بِلا وَاحِدٍ

مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي تُشَبِّهُ بِالتَّأْوِيلِ^(٥) ، كَمَا شُبِّهَ^(٦) عَلَى التَّأْوِيلِ

فِي الْقُرْآنِ ، وَتُهْمَةُ الْمُخْبِرِ ، أَوْ عِلْمُ بَخْبَرٍ خِلَافِهِ^(٧) — : فَلَا يَحْجُوزُ ، ١٢٧
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٢٥٣ — فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : قَلَّ قَقِيهِ فِي بَلَدٍ إِلَّا وَقَدْ رَوَى كَثِيرًا

يَأْخُذُ بِهِ ، وَقَلِيلًا يَتْرَكُهُ ؟

١٢٥٤ — فَلَا يَحْجُوزُ عَلَيْهِ^(٨) إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي^(٩) وَصَفْتُ ،

(١) فِي س وَ ج « وَيُحِبُّ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٢) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ « فَأَيُّ » بِهَيْزَةٍ تَحْتَ الْأَلْفِ مَضْبُوتَةٌ بِالْكَسْرِ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

وَفِي س وَ ج « وَأَيُّ » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ وَ س وَ ج « أَوْ مَرَارًا » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « أَوْ أَوْتَقُ » وَالْأَلْفُ مُزَادَةٌ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرَةٌ الْإِصْطِنَاعِ .

(٥) كَلِمَةُ « تَشْبِيهِ » لَمْ تَقْطَعْ النَّاءَ فِيهَا فِي الْأَصْلِ وَلَكِنْ وَضَعَ فَوْقَهَا ضِمَّةً ، وَقَطَعَتْ فِي نَسْخَةِ

ابْنِ جَاعَةَ وَوَضَعَ عَلَى الْبَاءِ شِدَّةً ، وَهُوَ الصَّوَابُ لِلْوَاقِفِ لَضَبْطِ الْأَصْلِ . وَفِي س وَ ج

« يَشْبِيهِ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ ، بَلْ خَطَأٌ . ثُمَّ قَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ بِدَلِّ

كَلِمَةِ « بِالتَّأْوِيلِ » كَلِمَةً « فِيهَا » ، وَأَثْبَتَتْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَزَادَتْهَا خَطَأً فِيهَا أَرَى .

(٦) « شَبَّ » ضَبَطَتْ فِي الْأَصْلِ وَنَسَخَةِ ابْنِ جَاعَةَ بِضِمَّةٍ فَوْقَ الشَّيْنِ وَشِدَّةً فَوْقَ الْبَاءِ .

وَفِي س « يَشْبِيهِ » .

(٧) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ « خِلَافَهُ » وَهُوَ صَوَابٌ وَاضِحٌ . وَفِي سَائِرِ النُّسخِ « بِخِلَافِهِ » وَكَتَبَ

عَلَيْهَا فِي حَاشِيَةِ نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ « بِخِلَافِهِ » وَفَوْقَهَا « خ » وَبِجَوَارِحِهَا « ه » . وَقَدْ

حَافِظُنَا عَلَى مَا فِي الْأَصْلِ .

(٨) قَوْلُهُ « فَلَا يَحْجُوزُ عَلَيْهِ » الْحَقُّ هُوَ جَوَابُ السُّؤَالِ .

(٩) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي » وَهُوَ عِخَالٌ لِلْأَصْلِ .

— ٤٦٠ —

ومن^(١) أن يروى عن رجل من التابعين أو من دونه قول لا يلزمه الأخذ به ، فيكون إنما رواه لمعرفة قوله ، لا لأنه حجة عليه ، واقفة أو خالفة .

١٢٥٥ — فإن لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر ببعضها ، فقد أخطأ خطأ^(٢) لا عذر فيه^(٣) عندنا ، والله أعلم^(٤) .

١٢٥٦ — (٥) فإن قال قائل : هل يفرق معنى قولك « حجة » ؟

١٢٥٧ — قيل له إن شاء الله : نعم .

١٢٥٨ — فإن قال^(٦) : فأين ذلك ؟

١٢٥٩ — قلنا : أما ما كان^(٧) نص كتابي أو سنة مجتمع

عليها فالعذر فيها^(٨) مقطوع ، ولا يسم الشك في واحد منهما ، ومن امتنع من قبوله استتيب .

(١) في سائر النسخ « أو من » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س و ب زيادة « عطيها » . وليست في الأصل ، بل هي زيادة فيه بين السطور بخط آخر . وفي ج بدلها « بينا » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وكتب بمحاشنها أن

في نسخة « عطيها » .

(٣) في النسخ المطبوعة « لا عذر له فيه » . وكلمة « له » ليست في الأصل ، وكتبت بمحاشية نسخة ابن جماعة بالجرعة وعليها « هم » .

(٤) هنا بمحاشية الأصل « بلغت القراءة [و] السماع في المجلس الحادي عشر » . وفيه ابن محمد . وما وضناه بين مربعين غير ظاهر الكتابة في موضعه .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الثاني » .

(٦) في ج زيادة « قائل » . وليست في الأصل .

(٧) في ب زيادة « فيه » . وليست في الأصل .

(٨) في سائر النسخ « فيه » وهو مخالف للأصل .

١٢٦٠ - فأما ما كان من سنة من خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه ، فيكون الخبر محتملاً للتأويل ، وجاء الخبر فيه من طريق الأفراد - : فالحجة فيه عندي أن يلزم العالمين ، حتى لا يكون لهم رد ما كان منصوباً منه ، كما يلزمهم^(١) أن يقبلوا شهادة المدول^(٢) ، لأن ذلك إحاطة كما يكون نص الكتاب وخبر المائة عن رسول الله .

١٢٦١ - ولو شك في هذا شك لم تقل له : تب ؛ قلنا : ليس لك - إن كنت عالمًا - أن تشك ، كما ليس لك إلا أن تقضي بشهادة الشهود المدول ، وإن أمكن فيهم الغلط ، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم ، والله ولي ما غاب عنك منهم .

١٢٦٢ - ^(٣) فقال : فهل تقوم^(٤) بالحديث المنقطع حجة على من علمه ؟ وهل يختلف المنقطع ؟ أو هو وغيره سواء ؟

١٢٦٣ - قال الشافعي^(٥) : فقلت له : المنقطع مختلف :

١٢٦٤ - فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين ، حدث حديثاً منقطعاً عن النبي - : اعتبر عليه بأمر :

(١) في ج « كما كان يلزمهم » وكلمة « كان » ليست في الأصل ، وكتبت في نسخة ابن جماعة وضرب عليها بالجرة .

(٢) في نسخة ابن جماعة « المدل » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ب زيادة « قال » وفي سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وليست في الأصل .

(٤) « تقوم » لم تنقط في الأصل ، ونقطت بالتفوية في نسخة ابن جماعة و س . وبإلواء التحية في ب و ج .

(٥) كلمة « الشافعي » لم تذكر في ب وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

— ٤٦٢ —

١٢٦٥ — منها : أن يُنظرَ إلى ما أُرسلَ من الحديث ، فإن
شَرِكَهُ^(١) فيه الحُفَاطُ المأمونونَ فأسندوه إلى رسول الله بِمثلِ معني
ما رَوَى - : كانت هذه دِلالةٌ على صحة مَنْ قَبِلَ عنه وحِفْظِهِ .

١٢٦٦ — وإن انقَرَدَ بإرسالِ حديثٍ لم يَشْرِكْهُ^(٢) فيه من
يُسْنِدُهُ قَبْلَ ما يَنفَرُ بِهِ مِنْ ذلك .

١٢٦٧ — وَيُعْتَبَرُ عليه بأن يُنظرَ : هل يوافقهُ مُرْسِلُهُ^(٣) غَيْرُهُ
مَنْ يُقْبِلُ العلمُ عنه مِنْ غيرِ رجاله الذين قَبِلَ عنهم ؟

١٢٦٨ — فَإِنْ وُجِدَ ذلك كانت دِلالةٌ يَقْوَى له مرسَلُهُ^(٤) ، وهي
أضعف من الأولى .

١٢٦٩ — وإن^(٥) لم يُوجد ذلك نُظر إلى بعض^(٦) ما يُروى عن
بعض أصحاب رسول الله^(٧) قولاً له ، فَإِنْ وُجِدَ يُوافقُ ما رَوَى عن

(١) « شَرِكْ » من باب « فَرَجَ » بمعنى « شَارَكَ » . وفي س « شَارَكَ » وهو مخالف
للأصل وسائر النسخ .

(٢) في س « لم يشارِكْ » وهو مخالف للأصل .

(٣) « مرسل » ضبط في الأصل بكسر السين ، أي راووى حديثاً مرسلًا . وضبطه

في نسخة ابن جماعة بفتح السين ، أي حديث مرسل . وما في الأصل أول وأصح .

(٤) الضمير في « له » يعود على الراوى . وفي التركيب شيء من الإغراب والطرافة .

وكلمة « يقوى » كتبت في الأصل « يقوا » بالألف كمادته في أمثاله . ولغزابة التعبير

تصرف فيها بعض نازيه فضرب على الألف وكتب تحتها ياء وقط أول الفصل من

فوق ، لتقرأ « يَقْوَى » . وبذلك ثبت في سائر النسخ .

(٥) في س « فإن » وهو مخالف للأصل .

(٦) كلمة « بعض » لم تذكر هنا في س ، وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « أصحاب النبي » وهو مخالف للأصل .

- ٤٦٣ -

رسول الله^(١) كانت في هذه دلالة على أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصل يصح، إن شاء الله^(٢)

١٢٧٠ - ^(٣) وكذلك إن وجد عوام من أهل العلم يفتنون بمثل

معنى ما روى عن النبي .

١٢٧١ - قال الشافعي^(٤) : ثم يُعْتَبَرُ عليه : بأن يكون إذا سُمِّيَ

من روى عنه لم يُسَمَّيَ^(٥) مجهولاً ولا مرغوباً عن الرواية عنه ، فيُستَدَلُّ بذلك على صحته فيما روى^(٦) عنه .

١٢٧٢ - ^(٧) ويكون إذا شارك^(٨) أحداً من الحفاظ في حديث

لم يخالفه، فإن خالفه وجد^(٩) حديثه أتقص - : كانت في هذه دلائل^(١٠) على صحة تخرجه حديثه .

(١) في س . « عن النبي » وهو مخالف للأصل .

(٢) قوله « إن شاء الله » لم يذكر في س ، وذكر بدله « والله تعالى أعلم » . وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٤) قوله « قال الشافعي » ثابت هنا في الأصل ، ولم يذكر في سائر النسخ إلا في س .

(٥) « يسمى » هكذا في الأصل بائنت حرف الة مع الجازم .

(٦) في س و س « يروى » والقي في الأصل « روى » ثم ألحق بعضهم ياء في الراء ، وهي ظاهرة المغيرة .

(٧) هنا في نسخة ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٨) في س « شارك » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ المطبوعة « ووجد » . والقي في الأصل ونسخة ابن جماعة « وجد » ثم كتبت بعضهم في الأصل واواً صغيرة عند رأس الواو ، حتى لقد تقرأ فاء ، وكتب ناسخ نسخة ابن جماعة فوق السطر واواً بين الواو والميم . والقي في الأصل صواب ، على إرادة إبدال الجملة الثانية من الأولى .

(١٠) في سائر النسخ « دلالة » . وما هنا هو القى في الأصل ، ثم عبت فيه عابت فكشط الياء قبل اللام وألحق في طرفها تاء .

١٢٧٣ ومتى خالف ما وصفتُ أضربُ بحديثه ، حتى لا يتسع أحداً منهم قبولُ مُرسَلِه .

١٢٧٤ - قال ^(١) : وإذا وُجدت الدلائلُ بصحة حديثه بما وصفتُ أحيثنا أن قبلَ مرسله .

١٢٧٥ - ولا نستطيعُ أن نزعُمَ أن الحجةَ تثبتُ بهِ ثبوتها بالموتَصِلِ ^(٢) .

١٢٧٦ - وذلك : أن معنى المنقطع مُغَيَّبٌ ، يحتملُ أن يكونَ حَمَلٌ عن مَن يُرغَبُ عن الرواية عنه إذا مُتِمِّي ، وأن بعضَ المنقطعاتِ - وإن وافقه مرسلٌ مثله - فقد يحتملُ أن يكونَ مخرِجُها ^(٣) واحداً ، من حيثُ لو مُتِمِّي ^(٤) لم يُقبَلْ ، وأن قولَ بعضِ أصحابِ النبيِّ - إذا قال برأيه لو وافقه - : يَدُلُّ ^(٥) على صحةِ مخرِجِ الحديثِ ، دِلالةٌ قويةٌ إذا نُظِرَ فيها ،

-
- (١) كلمة « قال » في الأصل ، ولم تذكر في النسخ الأخرى .
 (٢) في النسخ للطبوعة « بالتصل » ، والتي في الأصل ونسخة ابن جماعة كما هنا ، وكتب عليه في ابن جماعة « صح » وهذه لغة الجواز ، كما أوضحناه فيما مضى (مر ٣١) .
 (٣) في س « مخرجهما » وهو مخالف للأصل .
 (٤) في س و ج « من حديث من لو مُتِمِّي » وهو مخالف للأصل ، ومثلهما في نسخة ابن جماعة ، وكتب بحاشيتها ما يوافق الأصل على أنه نسخة .
 (٥) في سائر النسخ « لم يدل » وزاد بعضهم حرف « لم » في الأصل بين السطور . وهو خطأ ، لأن الشافعي يريد بيان المعنى الذي كان عنه المنقطع مفنياً ، مع ترجيح المنقطع عن كبار التابعين إذا وافقه قول بعض الصحابة ، فأتى بوجهي الاحتمال ، الأول : أن موافقة قول الصحابي يدل دلالة قوية على صحته ، والثاني : أنه يمكن أن يكون التابعي مع الخبر من لو مُتِمِّي لم يقبل ، فلما رأى قول الصحابي يوافق غلط فيه فظنه أمارة صحته ، فرواه على الإرسال ، ولم يسم من حدثه إياه . والكلام صريح واضح ، والتصرف بمن زاد حرف النفي غلط لا وجه له .

- ٤٦٥ -

ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي
يوافقه ، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء^(١) .

١٢٧٧ - فأما من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم
لبعض أصحاب رسول الله^(٢) : فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله .
لأمر : أحدها : أنهم أشد تجوزاً فيمن يروون عنه . والآخر :
أنهم^(٣) يوجبون عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف نخرجه . والآخر :
كثرة الإحالة . كان أمكن للوهم وضعف من يقبل عنه^(٤) .

(١) هكنا ذهب الشافعي إلى قبول بعض الرسل من حديث كبار التابعين ، لما ذكر من
الدلائل ، على تحفظه وتخوفه منه ، وتصويره احتمال الخطأ فيه تصويراً قوياً . ونحن
لا نوافق على قبول الرسل أبداً ، سواء في هذا كبار التابعين وغيرهم ، لأن للرسل
مخرجه مجهول ، ورواه الذي أخذه عنه التابعي لا يعرف عدله ، فليس بمجة حتى
نعرف عدله ، وكذلك القول في المقطع كله . قال ابن الصلاح : « وما ذكرناه من
سقوط الاحتجاج بالرسل والحكم بضعفه هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث
وقاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم » . وانظر شرحناه على اختصار علوم الحديث
لابن كثير (ص ٣٧ - ٤١) والإحكام في الأصول لابن حزم (ج ٢ ص ٢ - ٦) .

(٢) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في النسخ المطبوعة « أصحاب النبي » .

(٤) في نسخة ابن جماعة « أنه » وهو مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « والآخر كثرة الإحالة [في الأخبار] وإذا كثرت الإحالة
[في الأخبار] كان أمكن للوهم » الخ . وزيادة « في الأخبار » الثانية في س وحدها ،
والزيادة الأولى كلها في جميع النسخ ، وزيدت بخط آخر بحاشية الأصل . والتي أراه
أنها زيادة غير ضرورية وإن كان المعنى بها له وجه ، وأن ما في الأصل أصح وأولى .
لإذ يريد بقوله « كان أمكن للوهم » الخ توجيه رد الرسل من غير كبار التابعين ، بعد
أن ذكر حلم في الرواية ، في الأمور الثلاثة ، فكان هذا القول نتيجة لما قبله ، ولذلك
ذكره مستقلاً ، لم يربطه بما قبله .

- ٤٦٦ -

١٢٧٨ - (١) وقد خَبَرْتُ بَعْضَ مَنْ خَبَرْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَأَيْتُهُمْ
أَتَوْا مِنْ خَصَلَةٍ وَضَدَّهَا :

١٢٧٩ - رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَقْنَعُ بِسِيرِ الْعِلْمِ ، وَيُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ (٢)
مُسْتَفِيداً إِلَّا مِنْ جِهَةٍ قَدْ يَثْرِكُهُ مِنْ مِثْلِهَا أَوْ أَرْجَحَ ، فَيَكُونُ مِنْ
أَهْلِ التَّقْصِيرِ فِي الْعِلْمِ .

١٢٨٠ - وَرَأَيْتُ مِنْ (٣) طَابَ هَذِهِ السَّبِيلُ (٤) وَرَغِبَ فِي التَّوَشُّعِ
فِي الْعِلْمِ ، مَنْ دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْقَبُولِ عَنْ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ الْقَبُولِ عَنْهُ
كَانَ خَيْرَ آلِهِ .

١٢٨١ - وَرَأَيْتُ الْغَفْلَةَ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ ، فَيَقْبَلُ عَنْ مَنْ
يَرُدُّ مِثْلَهُ وَخَيْرَ مَنْهُ .

١٢٨٢ - وَيُدْخَلُ (٥) عَلَيْهِ ، فَيَقْبَلُ عَنْ مَنْ يَرْفُ ضَعْفَهُ ، إِذَا
وَافَقَ قَوْلًا يَقُولُهُ ! وَيَرُدُّ حَدِيثَ الثِّقَةِ ، إِذَا خَالَفَ قَوْلًا يَقُولُهُ !!
١٢٨٣ - وَيُدْخَلُ (٦) عَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ جِهَاتٍ .

-
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال العاصمي » .
(٢) في سائر النسخ « أو يريد أن لا يكون » وهو مخالف للأصل ، يالف « أو » مرادفة
في الأصل بخط مخالف .
(٣) في سائر النسخ « ممن » وللم مصدقة في الأصل بالكلمة ، بشكل واضح التصنع .
(٤) في الأصل « هذه » ثم عبت عابت فجعل الماء ألفا ، لتقرأ « هنا » وبذلك طبعت
في س و ب مع أن « السيل » مما يذكر ويؤث ، وقد جاء في القرآن بالوجهين .
وفي نسخة ابن جماعة و ج « هذه السيل » بالجمع ، وهو مخالف للأصل .
(٥) قوله « ويدخل » منقوط بالتحية في الأصل ، فيكون مبنيًا لما لم يسم فاعله ، وهو
أجود وأصح . وفي نسخة ابن جماعة و ج « ويدخل » وضبطت في ابن جماعة بفتح
التاء وضم الحاء .
(٦) قوله « يدخل » كالقبي قبله ، وزيد هنا في الأصل ضبطت بالياء بالضم .

- ٤٦٧ -

٢٢٨٤ - وَمَنْ نَظَرَ فِي الْعِلْمِ بِخَيْرَةٍ وَقَلَّ غَفْلَةً لِسُتَوْحَاشٍ مِنْ
مُرْسَلٍ كُلِّ مَنْ دُونَ كِبَارِ التَّابِعِينَ ، بِدَلَالَةٍ ظَاهِرَةٍ فِيهَا .

١٢٨٥ - قَالَ : فَلَمْ تَفَرِّقْ بَيْنَ التَّابِعِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ شَاهَدُوا
أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنْ شَاهَدَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ؟

١٢٨٦ - ^(١) قُلْتُ : لِيُبَيِّنَ إِحَالَةَ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ أَكْثَرَهُمْ .

١٢٨٧ - قَالَ : فَلَمْ لَا تَقْبَلُ لِلْمُرْسَلِ مِنْهُمْ وَمِنْ كُلِّ فُقَيْهِ دُونَهُمْ ؟

١٢٨٨ - قُلْتُ ^(٢) : لِمَا وَصَفْتُ .

١٢٨٩ - قَالَ : وَهَلْ ^(٣) تَجِدُ حَدِيثًا تَبْلُغُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ١٢٩
مُرْسَلًا عَنْ ثِقَةٍ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ بِهِ ؟

١٢٩٠ - قُلْتُ : نَعَمْ ، أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ ^(٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُبَكِّرِ :

« أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ^(٥) فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ لِي مَالًا وَعِيَالًا ، وَإِنْ
لِأَبِي مَالًا وَعِيَالًا ، وَإِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي فَيُطْعِمَهُ عِيَالَهُ . فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ : أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَيِّكَ » ^(٦) .

(١) هنا في في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٢) في « قُلْتُ » وهو مخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « فهل » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ ما عدا « زيادة » بن عيينة « وليست في الأصل » .

(٥) في س و ج « إلى رسول الله » وما هنا هو الذي في الأصل .

(٦) الحديث من هذا الطريق مرسل ضعيف ، وقد ورد من طرق أخرى ضفاف ، أشار إليها السيوطي في الجامع الصغير (رقم ٢٧١٢) . وفي كشف الخفاء روايات أخرى له ، يؤخذ منها أنه أصلاً صحيحاً (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٩ رقم ٦٢٨) وقد روى أحمد في المسند عن يحيى القطان : « ثنا عبيد الله بن الأخطس حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال : أتى أعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن أبي يريد أن يبيع ماله . قال : أنت ومالك لوالدك ، إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من »

- ٤٦٨ -

١٢٩١ - ^(١) فقال: أما نحن فلا نأخذ بهذا. ولكن من أصحابك

من يأخذ به؟

١٢٩٢ - فقلت ^(٢): لا، لأن من أخذ بهذا جعل للأب الموسر

أن يأخذ مال ابنه.

١٢٩٣ - قال: أجل، وما يقول بهذا أحد. فلم خالفه الناس؟

١٢٩٤ - قلت: لأنه لا يثبت عن النبي، وأن الله لما فرض

للأب ميراثه من ابنه، فجعله كوارث غيره، فقد ^(٣) يكون أقل خطأ

من كثير من الورثة - : دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه.

١٢٩٥ - قال: فحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة؟

١٢٩٦ - قلت: أجل، والفضل في الدين والورع، ولكننا

لا ندرى عن من قبل هذا الحديث.

١٢٩٧ - وقد وصفت لك الشاهدين المدلين يشهدان على

كسبكم، فكلوه هنا. ورواه أيضا عن عفان عن يزيد بن زريع عن حبيب السلم
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وهذان إسنادان صحيحان. ورواه مختصراً
باسناد ثالث فيه بعض التكلم فيهم. وهي في السند (رقم ٦٦٧٨ و ٧٠٠١ و
٦٩٠٢ ج ٢ ص ١٧٩ و ٢١٤ و ٢٠٤).

ثم إن بحاشية نسخة ابن جماعة هنا ما نصه: «قال البيهقي رحمه الله في كتاب المختل
حديث ابن المنكدر قد رواه بعض الناس عن ابن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم موصولاً، إلا أنه ضعيف وخطأ، والمحمول أنه مرسل، وقوله: إن
لأبي مالاً - : ليس في رواية من وصل هذا الحديث من طريق آخر عن عائشة،
ولا في الروايات المشهورة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده».

(١) زاد بعضهم في الأصل بين السطور هنا كلمة «قال».

(٢) في سائر النسخ «قلت» وهو مخالف للأصل.

(٣) في سائر النسخ «وقد» وهو مخالف للأصل.

- ٤٦٩ -

الرجل^(١) فلا تقبل شهادتهما حتى يُعَدَّ لهما أو يُعَدَّ لهما غيرهما .

١٢٩٨ - قال : قد ذكر من حديثكم مثل هذا ؟

١٢٩٩ - قلت : نعم ، أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن

ابن شهاب : « أن رسول الله أتمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يُعَدَّ الوضوء والصلاة » .

١٣٠٠ - فلم تقبل هذا ، لأنه مرسل .

١٣٠١ - ثم أخبرنا الثقة^(٢) عن معمر عن ابن شهاب عن

سليمان بن أرقم عن الحسن عن النبي : بهذا الحديث .

١٣٠٢ - وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير^(٣)

وثقة الرجال ، وإنما^(٤) يُسمى بعض أصحاب النبي ، ثم خيار التابعين^(٥) ،

ولا نعلم محدثاً يُسمى أفضل ولا أشهر ممن يُحدث عنه ابن شهاب .

١٣٠٣ - قال : فأني تراه^(٦) أني في قبوله عن سليمان

بن أرقم ؟

(١) في النسخ المطبوعة « الرجلين » وما هنا هو التي في الأصل ، وكذلك نسخة ابن

جماعة ، ولكن كتب بحاشيتها « الرجلين » وعليها علامة نسخة .

(٢) ذكر الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٥٢) أن الثقة هنا هو يحيى بن حسان .

(٣) « التخير » بالحاء للمعجمة ، وإخوة البهق في الأصل ونسخة ابن جماعة ، وفي اختيار

الثقات الذين يروى عنهم . وفي « التخير » بالحاء للهملزة وبهنا باء موحدة ،

وهو تصحيف ليس له معنى هنا !

(٤) في « وإنما » والواو ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٥) في « ثم كبار التابعين » وهو مخالف للأصل .

(٦) في سائر النسخ « فإننا تراه » وهو خطأ وتصحيف . وإنما كتب في الأصل « فإننا »

بالألف على عادته في كتابه مثله ، و « تراه » منقولة التاء بفتحين من فوق ، وعليها

ضمة . والمعنى : من أي وجه تراه غلط في هذا حتى قبل عن سليمان بن أرقم .

— ٤٧٠ —

١٣٠٢ — ^(١) رآه رجلاً من أهل الرودة ^(٢) والعقل، فقبل عنه،
وأحسن الظن به، فسكت عن اسمه، إما لأنه أصغر منه، وإما لغير
ذلك، وسأله معتر عن حديثه عنه فأسنده له ^(٣).

١٣٠٥ — قلنا أمكن في ابن شهاب أن يكون ^(٤) يروى عن
سليمان ^(٥)، مع ما وصفت به ابن شهاب -: لم يؤمن مثل هذا على غيره.
١٣٠٦ — قال: فهل تجد لرسول الله سنة ثابتة من جهة
الاتصال خالفها الناس كلهم؟

١٣٠٧ — قلت: لا، ولكن قد أجده الناس مختلفين فيها:
منهم من يقول بها، ومنهم من يقول بخلافها. فأما سنة ^(٦) يكونون
مجمعين على القول بخلافها فلم أجدها قط، كما وجدت المرسلة عن
رسول الله.

١٣٠٨ — قال الشافعي: وقلت له: أنت تستل عن الحجة

(١) هنا في النسخ زيادة «قلت» وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر، وحفظناها
لأن الشافعي يحذف القول ويحذفه، ونحن ثبت ما في الأصل. وقوله «رآه» الخ هو
جواب السؤال.

(٢) في النسخ للطبوعة «من أهل العلم والرودة». وزيادة «العلم و» ليست في الأصل
ولا في نسخة ابن جماعة.

(٣) حديث الأعرس بالوضوء من الضحك في الصلاة ورد من طرق كثيرة، كلها ضعيف،
ليس يحتاج أهل العلم بالحديث إليها. وقد أطال الكلام على طرقه الحافظ الزيلعي
في نصب الراية (ج ١ ص ٤٧ - ٥٣ من طبعة مصر). وسليمان بن أرقم ضعيف جداً.

(٤) كلمة «يكون» لم تذكر في س و ج. وهي تاجية في الأصل ونسخة ابن جماعة و ب.

(٥) في النسخ للطبوعة زيادة «بن أرقم» وليست في الأصل ولا في ابن جماعة.

(٦) في النسخ كلها زيادة «تاجية» وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر.

في ردِّ المرسلِ وتردُّه ، ثم تُجاوزُ قَرَدُ المُسَنَّدِ الذي يلزمُك عندنا ١٣٠
الأخذُ به ^(١) ١١

[باب الإجماع] ^(٢)

١٣٠٩ - قال الشافعي : فقال ^(٣) لي قائلٌ : قد فهمتُ مذهبك

في أحكامِ الله ثم أحكامِ رسوله ، وأنَّ مَنْ قَبِلَ عن رسولِ الله فَمَنْ
اللهِ قَبِلَ ، بأنَّ الله ^(٤) افترضَ طاعةَ رسوله ^(٥) ، وقامتِ الحجةُ بما قلتُ
بأنَّ لا يُحِلُّ لمسلمٍ عِلْمَ كتابًا ولا سنةً أن يقولَ بخلافٍ واحدٍ منهما ،
وعلمتُ ^(٦) أن هذا فرضُ الله . فاحُجَّتْكَ في أن تتَّبِعَ ما اجتمع ^(٧)
الناسُ عليه ، مما ليس فيه نصٌّ حكمٍ لله ، ولم يحكوه عن النبي ؟
أترعُّم ما ^(٨) يقولُ غيرُك أن إجماعهم لا يكونُ أبدًا إلا على سنةٍ
ثابتة وإن لم يحكوها ؟ ١٢

(١) هذا أحسن تهريغ لمن ردَّ السنن الصحيحة بالمعوى والرأى ، أو بالتعبد والصبية .

رحم الله الشافعي ، قد جاهد في نصر السنة جهاداً كبيراً .

(٢) العنوان لم يذكر في الأصل ، وثبت في النسخ المطبوعة ، وكتب بحاشية نسخة

ابن جماعة . وقد رأينا إجابته مع بيان زيادته ، فصل بين أنواع الكلام .

(٣) في سـ « قال » وهو مخالف للأصل .

(٤) البناء للتليل . وفي نسخة ابن جماعة « فإن الله » ، وفي حاشيتها نسخة وفي سـ و جـ

« لأن الله » وكله مخالف للأصل .

(٥) في سـ و جـ « طاعة رسول الله » . وهو مخالف للأصل .

(٦) في سـ « وقد علمت » وهو مخالف للأصل .

(٧) في سـ و جـ « أجمع » وهو مخالف للأصل .

(٨) في جـ « بما » وكذلك في نسخة ابن جماعة ، وفي حاشيتها نسخة كالأصل .

١٣١٠ - قال : قلتُ له ^(١) : أَمَا مَا اجتمعوا ^(٢) عليه فذكروا
أنه حكاية عن رسول الله ، فكأ قالوا ، إن شاء الله .
١٣١١ - وأَمَا مَا لم يَحْكُوهُ ، فاحتمل أن يكون قالوا ^(٣) حكاية
عن رسول الله ، واحتمل غيره ، ولا ^(٤) يجوز أن نَعُدَّهُ له حكاية ، لأنه
لا يجوز أن يَحْكِيَ إِلَّا مَسْمُوعًا ، ولا يجوز أن يَحْكِيَ ^(٥) شَيْئًا يَتَوَهَّمُ ،
يَكُنْ فِيهِ غَيْرُ مَا قَالَ .

١٣١٢ - فَكُنَّا نَقُولُ بِمَا قَالُوا بِهِ اتِّبَاعًا لَهُمْ . وَنَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِذَا
كَانَتْ ^(٦) سُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ لَا تَعْرُبُ عَنْ حَادِثِهِمْ ، وَقَدْ تَعْرُبُ عَنْ
بَعْضِهِمْ . وَنَعْلَمُ أَنَّ حَادِثَهُمْ لَا يَجْمَعُ عَلَى خِلَافِ لِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ^(٧) ،
وَلَا عَلَى خِطَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

-
- (١) كلمة « قال » لم تذكر في س . ونسخة ابن جماعة . وفي س و ج « قال الشافعي »
ولم يذكر فيهما قوله « قلت له » .
(٢) في س وابن جماعة . « أجموا » وهو مخالف للأصل .
(٣) في ابن جماعة و س و ج « قالوه » ، وما هنا هو الأصل ، ثم كتب بعضهم ها ،
على الألف ، فقرأ بدلًا منها . وفي س « أن يكونوا قالوه » .
(٤) حكنا في الأصل « ولا » بالواو ، وفي سائر النسخ « فلا » ، ومافي الأصل
صحيح واضح .
(٥) هنا في النسخ زيادة « أحد » وهي زيادة بين سطور الأصل بخط آخر . وفي س
« إلا مسموعاً إن حكى أحد شيئاً » الخ . وكتب مصححها بحاشيتها ما لعله : « حكنا
في بعض النسخ . وفي أخرى : ولا يجوز أن يحكى أحد الخ » . وكل هنا
مخالف للأصل .
(٦) كلمة « إذا » تصرف فيها الماثون في الأصل ، فصرفوا على الألف الثانية . وكذلك
هي مكشوفة في نسخة ابن جماعة ، وإثباتها الصواب الموافق للأصل . وكتب مصحح
س بحاشيتها : « كذا في جميع النسخ ، وأنظر أين جواب إذا » . وقول له :
جوابها محذوف للعلم به ، كما هو معروف في كلام البلغاء .
(٧) في ابن جماعة « على خلاف سنة رسول الله » . وفي س و ج « على خلاف السنة
من رسول الله » وكذا مخالف للأصل .

١٣١٣ - فإن قال^(١) : فهل من شيء يدل على ذلك ،
وتشده به^(٢) ؟

١٣١٤ - قيل^(٣) : أخبرنا سفيان^(٤) عن عبد الملك بن مُمَيَّر عن
عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه : أن رسول الله قال :
« نَصَّرَ اللهُ عبداً »^(٥)

١٣١٥ - أخبرنا^(٦) سفيان^(٧) عن عبد الله بن أبي ليلى^(٨) عن
ابن سليمان بن يسار^(٩) عن أبيه : « أن عمر بن الخطاب خطب الناس

- (١) في س « قال » وفي س و ج « فإن قال قائل » وكله مخالف للأصل .
- (٢) في س « ويشده » ، فقط ، وهو مخالف للأصل .
- (٣) في س « وابن جماعة » قلت « وفي س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .
- (٤) في النسخ زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .
- (٥) هكنا في الأصل أول الحديث فقط ، وهو يريد بذلك الإشارة إليه ، إذ قد مضى بهذا الاستناد في (رقم ١١٠٢) . وقد ظن من بعد الريح أن هنا سهو منه ، فكتب بعضهم باقي الحديث بحاشية الأصل ، وثبت في سائر النسخ . والحديث فصلنا الكلام عليه هناك . ثم قد وجدت أيضا ابن عبد البر رواه في جامع بيان العلم (١ : ٣٩ - ٤٠) من طريق الحميدي عن سفيان بن عينة ، ومن طرق أخرى عن ابن مسعود .
- (٦) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٧) في النسخ ماعدا « وأخبرنا » .
- (٨) في س و ج زيادة « بن عينة » .
- (٩) في ج « عبد بن أبي ليلى » وفي س « عبيد الله بن أبي ليلى » وكلاهما مخالف للأصل وخطأ . و « ليلى » بفتح اللام . وعبد الله هنا مدني ثقة ، وكان من العباد المتطعين ، مات في أول خلافة أبي جعفر .
- (١٠) هو عبد الله بن سليمان بن يسار ، كما أوضحه الحافظ في تسجيل النسخة وفي ترجمة عبادة بن أبي ليلى من التهذيب . وفي سائر النسخ « عن سليمان بن يسار » بحذف « ابن » وهي تاجئة في الأصل ، وحذفها خطأ ، لأن يساراً والد سليمان لم يعرف برواية أصلاً ، وإنما الرواة أبناء الأربعة : « عطاء » و « سليمان » و « عبد الله » و « عبد الملك » . فإن أبي ليلى روى هنا عن عبد الله بن سليمان عن سليمان . وسليمان بن يسار إمام تابعي مشهور ، ويكنى « أبا تراب » ومات سنة ١٠٧ وهو ابن ٧٣ سنة ، وكان هو وإخوته موالى لميمنة بنت الحارث أم المؤمنين .

بِالْجَايَةِ^(١) فقال : إن رسول الله قام الله فينا كمقامي^(٢) فيكم ، فقال :
أَكْرِمُوا أَصْحَابِي ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يظهر
الكذب ، حتى إن الرجل ليخلف ولا يُستخلف ، ويشهد ولا
يُستشهد ، إلا فن سره بجنبه الجنة^(٣) . فليلزم الجماعة ، فإن الشيطان
مع القد ، وهو من الاثنين أبعد ، ولا يخلون رجل بامرأة ، فإن
الشيطان ثالثهم^(٤) ، ومن سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن^(٥) .

(١) في سائر النسخ « قام بالجاية خطيا » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب بعضهم
على كلفي « خطب الناس » وكتب فوقهما كلمة « قام » ثم كتب فوق قوله « فقال »
كلمة « خطيا » لغير الجملة كما في النسخ الأخرى ، وهو عبث لا حاجة إليه ١١ والجاية
قربة من أعمال دمشق ، وفيها خطب عمر خطبته المصهورة ، كما قال ياقوت . وكان
خرج إليها في صفر سنة ١٦ وأقام بها عشرين ليلة ، كما في طبقات ابن سعد (ج ٣
ق ١ ص ٢٠٣) .

(٢) في النسخ « كقيامي » وهو مخالف للأصل ، وقد عبث به بعض قارئيه فألصق ياء
بين القاف والألف ، ونسى اللام واضحة .

(٣) « البجعة » بموحدين مفتوحين وحاءين مهملين الأولى ساكنة والثانية مفتوحة ،
وهي التمكن في المقام والحلول ، يقال « تبجح » الرجل و « بجيح » إذا تمكن في
المقام والحلول وتوسط المنزل . وقد ضبطت الكلمة في نسخة ابن جماعة بضم الباءين ،
ولم أجده وجهاً في اللغة . وفي « ألفن سره » أن يسكن بجوذة الجنة ، وهو
مخالف للأصل ، وإن وافق بعض روايات الحديث . و « البجوحة » بضم الباءين :
وسط النار أو المكان . وسنالكلمتين من أصل واحد ومادة واحدة .

(٤) في سائر النسخ « ثالثهما » وهو مخالف للأصل ، وكلامهما صحيح عربية ، يقال « فلان
ثالث ثلاثة » و « رابع أربعة » وهكذا ، ويقال أيضا « ثالث اثنين » و « رابع
ثلاثة » . وانظر اللسان مادة (ث ل ث) .

ونسئل الله العصمة مما ابتلى به المسلمون من اختلاط الرجال
بالنساء في عصرنا هذا ، وخلوتهم بهن ، ومراقصتهن ومخادتهن ،
حتى أنكرنا بلاد الإسلام ، وعشنا فيها أغراباً كأننا لسنا من أهلها ،
فإننا لله وإنا إليه راجعون .

(٥) الحديث بهذا الاسناد مرسل ، لأن سليمان بن يسار لم يذكر عمر ، ولم أجده بهذا

- ٤٧٥ -

١٣١٦ - قال : فما معنى أمر النبي بلزوم جماعتهم ؟

١٣١٧ - قلت : لا معنى له إلا واحد .

١٣١٨ - قال : فكيف ^(١) لا يَحْتَمِلُ إلا واحداً ؟

١٣١٩ - قلت : إذا كانت جماعتهم مُتَفَرِّقَةً في البلدان فلا

يَقْدِرُ أَحَدٌ أَنْ يَلْزِمَ جَمَاعَةَ أَبْدَانٍ قَوْمٍ مُتَفَرِّقِينَ ، وَقَدْ وُجِدَتْ الْأَبْدَانُ

تَكُونُ مُجْتَمِعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِينَ وَالْأَتَقِيَاءَ وَالْفُجَّارِ ، فَلَمْ يَكُنْ

فِي لَزُومِ الْأَبْدَانِ مَعْنَى ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ ، وَلِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْأَبْدَانِ لَا يَصْنَعُ

شَيْئاً ، فَلَمْ يَكُنْ لِلزُّومِ جَمَاعَتِهِمْ مَعْنَى ، إِلَّا مَا عَلَيْهِمْ جَمَاعَتُهُمْ مِنَ التَّحْلِيلِ

والتَّحْرِيمِ وَالطَّاعَةِ فِيهِمَا .

١٣٢٠ - وَمَنْ قَالَ بِمَا تَقُولُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ لَزِمَ جَمَاعَتَهُمْ ،

وَمَنْ خَالَفَ مَا تَقُولُ بِهِ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ فَقَدْ خَالَفَ جَمَاعَتَهُمْ الَّتِي أَمَرَ

الاستناد في غير هذا الموضع ، ولكنه حديث صحيح معروف عن عمر . رواه أحمد في
السند من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر ، ومن طريق عبد الملك
بن حميد عن جابر بن سمرة عن عمر (رقم ١١٤ و ١٧٧ ج ١ ص ١٨ و ٢٦) ورواه
الطحاوي من الطريق الثاني أيضا (ص ٧) وكذلك روى ابن ماجه قطعة منه (ج ٢
ص ٣٤) . ورواه الترمذي في أبواب الفتن في باب لزوم الجماعة من طريق عبد الله
بن دينار عن ابن عمر (ج ٣ ص ٢٠٧ من شرح للباركفوري) ، وقال : « حديث
حسن صحيح غريب من هذا الوجه » . وكذلك رواه الحاكم في المستدرک بأسانيد من
طريق عبد الله بن دينار وصححه ، ورواه أيضا من طريق عاصم بن سعد بن أبي وقاص
عن أبيه عن عمر ، وصححه ، وواقفه الذهبي (ج ١ ص ١١٢ - ١١٥) . وورد
للنخعي أيضا في أحاديث صحاح ، من حديث ابن مسعود وعمران بن حصين وعائشة وجدة
بن ميرة ، أشار إليها البلخوني في كشف الخفا (رقم ١٢٦٥) .

(١) هنا في « زيادة » قال الثاني .

(٢) في « وكيف » وهو مخالف للأصل .

- ٤٧٦ -

بلزومها ، وإنما تكونُ النفلةُ في الفرقةِ ، فأما الجماعةُ فلا يمكنُ^(١)
 ١٣١ فيها كافةً خفلةً عن معنى كتاب^(٢) ولا سنةٍ ولا قياسٍ ،
 إن شاء الله .

[القياسُ]^(٣)

١٣٢١ - ^(٤) قال ^(٥) : فمن أين قلتَ يُقالُ^(٦) بالقياس فيما
 لا كتابَ فيه ولا سنةَ ولا إجماعَ ؟ أقال قياس^(٧) نصُّ خبرٍ لازمٍ ؟
 ١٣٢٢ - قلتَ^(٨) : لو كان القياسُ نصًّا كتابيًّا أو سنةً قيل
 في كلِّ ما كان^(٩) نصًّا كتابيًّا « هذا حكمُ الله »^(١٠) ، وفي كلِّ ما كان^(١١)

-
- (١) في سـ « فلا يكون » وهو مخالف للأصل .
 (٢) في سـ « كتاب الله » : والتي في الأصل ما أبتنا .
 (٣) هذا العنوان أنا الذي زدتُه ، وليس في الأصل ولا في سائر النسخ ، إلا أن نسخة سـ
 فيها عنوان مطول نصه : « باب إثبات القياس والاجتهاد وحيث يجب القياس ولا يجب ،
 ومن له أن يجس » .
 (٤) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 (٥) في النسخ للطبوعة « فقال » وهو مخالف للأصل . وقد ألحق بعضهم في نسخة
 ابن جماعة فاء بالفاء بخط آخر .
 (٦) في سـ « فقال » وهو خطأ .
 (٧) هذا استفهام واضح ، وسناه ين ، ولكن الناسخين لم يفهموه فلم يحسنوا قراءته ؛
 ففي نسخة ابن جماعة و سـ و جـ « وإنما القياس » ، وفي سـ « إذ القياس » ؛
 (٨) في ابن جماعة و جـ « قلت » وهو مخالف للأصل .
 (٩) في النسخ المطبوعة في الموضعين زيادة « فيه » وليست في الأصل ولا ابن جماعة .
 (١٠) في النسخ المطبوعة زيادة « في كتابه » وهي مزادة بحاشية الأصل بخط آخر ،
 وبحاشية ابن جماعة بالجره .

— ٤٧٧ —

نصّ السنة^(١) « هذا حكم رسول الله » ، ولم تقل له « قياس »^(٢) .

١٣٢٣ — قال : فما القياس ؟ أهو الاجتهاد ؟ أم هما مفترقان ؟

١٣٢٤ — قلت : هما اسمان لمعني^(٣) واحد .

١٣٢٥ — قال : فما^(٤) جماعهما ؟

١٣٢٦ — قلت : كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم ، أو على سبيل

الحق فيه دلالة موجودة ، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم — : أتباعه^(٥) ،

وإذا لم يكن فيه بعينه طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد .

والاجتهاد القياس .

١٣٢٧ — قال : أفرأيت العالمين إذا قاسوا ، على إحاطة^(٦) من

أنهم أصابوا الحق عند الله^(٧) ؟ وهل يسمّهم أن يختلفوا في القياس ؟ وهل

(١) في سائر النسخ « نس سنة » وهو مخالف للأصل . وفي النسخ المطبوعة زيادة « قيل »
وليس في الأصل ، وهي زيادة يضطرب لها المعنى ، وقد زيدت بالمرّة بحاشية
ابن جماعة .

(٢) « قل » بالنون في أوله في الأصل . وفي نسخة ابن جماعة « قل » بآاء وضبط فيها
بالباء للمعول .

(٣) في س « بمعنى » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « وما » وهو مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « وجب اتباعه » ، وزيادة « وجب » هنا مما لا يزال أعجب منه !!

(٦) ضرب يسن قارئ الأصل على كلمة « م » وكتب بدلها في الحاشية « منهم » وبذلك

ثبت في سائر النسخ . وهو خطأ ، بل خلط يفسد به المعنى . لأن قوله « على إحاطة

م » جملة استفهامية حذفت منها الهزة ، وقوله « م » مبتدأ ، و « على إحاطة » خبر

مقدم . كأنه قال : أم على إحاطة وقيين عند القياس من أنهم أصابوا الحق عند الله ؟

(٧) زاد بعضهم بين السطور في الأصل بخط آخر كلمة « قلت » وقد أثبتت في س و س

ولم تذكر في نسخة ابن جماعة ولا في ج . وكأن من زادها ظن أن ماسياً في إجابة

من الشافعي عن السؤال ، إذ لم يفهم الكلام ، مع أن هذه الفقرة كلها أسئلة من

الباطل ، سيجيب الشافعي عنها تفصيلاً في الفقرات التالية ، كما هو بين واضح .

— ٤٧٨ —

كُلُّوْا كُلَّ أَمْرٍ مِنْ سَبِيلٍ وَاحِدٍ^(١)، أَوْ سَبِيلٍ^(٢) مُتَفَرِّقَةٍ؟ وَمَا الْحُجَّةُ فِي أَنْ لَهُمْ أَنْ يَقْيِسُوا عَلَى الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ؟ وَأَنَّهُ يَسْمُهُمْ أَنْ يَتَفَرَّقُوا؟ وَهَلْ يَخْتَلِفُ مَا كُلُّوْا فِي أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُلُّوْا فِي غَيْرِهِمْ؟ وَمَنْ الَّذِي لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فَيَقْيِسَ فِي نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ؟ وَالَّذِي لَهُ أَنْ يَقْيِسَ فِي نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ؟

١٣٢٨ — فَقُلْتُ لَهُ: الْعِلْمُ مِنْ وَجْهِ: مِنْهُ^(٣) إِحَاطَةٌ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ. وَمِنْهُ^(٤) حَقٌّ فِي الظَّاهِرِ.

١٣٢٩ — فَالْإِحَاطَةُ مِنْهُ مَا كَانَ نَصٌّ حَكَمَ اللَّهُ أَوْ سَنَةً لِرَسُولِ اللَّهِ^(٥) تَقْلَمُهَا^(٦) الْعَامَّةُ عَنِ الْعَامَةِ. فَهَذَانِ السَّبِيلَانِ اللَّذَانِ يُشْهَدُ^(٧) بِهِمَا فِيمَا أُحِلَّ أَنَّهُ حَلَالٌ، وَفِيمَا حُرِّمَ أَنَّهُ حَرَامٌ. وَهَذَا الَّذِي لَا يَسَعُ أَحَدًا عِنْدَنَا جَهْلُهُ وَلَا الشَّكُّ فِيهِ.

١٣٣٠ — وَعِلْمُ الْخَاصَةِ سَنَةً مِنْ خَبَرِ الْخَاصَةِ يَعْرِفُهَا^(٨) الْعُلَمَاءُ.

-
- (١) فِي سَائِرِ النُّسخِ مَاعِدَا «وَاحِدَةٍ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ. وَ«السَّبِيلُ» يَذْكُرُ وَيُؤْتَى وَكِلَاهُمَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.
 - (٢) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «أَوْ مِنْ سَبِيلٍ» وَكَلِمَةُ «مِنْ» مُزَادَةٌ بِمَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِحِطِّ مُخَالَفٍ، وَبِمَاشِيَةِ ابْنِ جَاعَةَ بِالْمَجْرُورَةِ.
 - (٣) هُنَا فِي النُّسخِ زِيَادَةُ «قَالَ الشَّافِعِيُّ» وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِحِطِّ صَغِيرٍ فِي الْأَصْلِ بَيْنَ السُّطُورِ.
 - (٤) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَجَّ فِي الْمَوْضِعَيْنِ «مِنْهَا» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ.
 - (٥) فِي النُّسخِ الْآخَرَى «لِرَسُولِهِ» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ وَقَدْ عُبِثَ بِهِ بَعْضُهُمْ لِيَجْعَلَهُ كَذَلِكَ.
 - (٦) فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ «تَقْلَمُهَا» وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ تَاءً بَيْنَ اللَّامِ وَالْمَاءِ.
 - (٧) فِي س «نَفْسُهُ» وَفِي س «يَشْهَدُ» وَالْحَرْفُ مَقْطُوعٌ فِي الْأَصْلِ نَوْتًا وَيَاءً وَلَمْ يَقْطَعْ فِي نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ. وَفِي ج «تَشْهَدُ» وَهُوَ خَطَأٌ أَوْ غَيْرُ جَيِّدٍ.
 - (٨) فِي س «تَعْرِفُهَا» وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ. وَلَمْ تَقْطَعْ الْيَاءُ فِي ابْنِ جَاعَةَ.

- ٤٧٩ -

ولم يُكَلِّفْهَا^(١) غيرُهم ، وهي موجودةٌ فيهم أو في بعضهم ، بصدقِ
الخاصِّ المخبرِ عن رسول الله بها . وهذا اللازمُ لأهل العلم أن يصيروا
إليه ، وهو الحقُّ في الظاهر ، كما تقتلُ^(٢) بشاهدين . وذلك حقٌّ في
الظاهر ، وقد يمكنُ في الشاهدين الغلطُ .

١٣٣١ - وعلمُ إجماع .

١٣٣٢ - وعلمُ اجتِهَادٍ بقياسٍ ، على طلبِ إصابةِ الحقِّ . فذلك
حقٌّ في الظاهر عند قايِسِه ، لا عندَ العامةِ من العلماء ، ولا يعلمُ
الغيبَ فيه إلا الله^(٣) .

١٣٣٣ - ^(٤) وإذا طَلَبَ العلمُ فيه بالقياسِ قَيِّسَ بصحةٍ :
اِيتَّفَقَ^(٥) المَقايِسُونَ^(٦) في أكثره ، وقد نجدُهم^(٧) يختلفون .

١٣٣٤ - والقياسُ^(٨) من وجهين : أحدهما أن يكونَ الشيءُ
في معنى الأصل ، فلا يختلفُ القياسُ فيه . وأن يكونَ الشيءُ له في
الأصولِ أشباهٌ ، فذلك يُلْحَقُ بأولاهابه وأكثرها شَبْهاً فيه . وقد
يختلفُ القايِسُونَ في هذا .

(١) في س « ولا تكلفها » وفي س و ج « ولا يكلفها » وكذلك في ابنِ جماعة إلا أن
الياء لم تنقطع فيها ، وكلاهما مخالف للأصل .

(٢) في النسخ الأخرى « قبل » والتي في الأصل بتعطين فوق التاء وعليها ضمة . ووضع
تحت التاء هجاء فيه أيضاً لقرأ « قبل » . وأرجح أنها مزادة من بعض القارئین، لمناقضتها
منبسط عين القمل بالضم .

(٣) هنا بحاشية الأصل : « بلغ السباع في المجلس السادس عشر ، وسمع ابنى محمد . »

(٤) هنا في س زيادة « قال » .

(٥) في س « اتفق » وهو مخالف للأصل . وفي ج « يفتق » وهو خطأ .

(٦) في النسخ « القايِسُونَ » . يجذف للم قبل القاف ، وهي ثابتة في الأصل واضحة .

(٧) في س و ج « نجدُهم » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ج « في القياس » وكان ناسخها جملة متعلقة بقوله « يختلفون » ! وهو خطأ .

— ٤٨٠ —

١٣٣٥ — قال : فأوجَدَنِي ما أَعْرِفُ به أن العلم^(١) من وجهين :
 ١٣٣٦ أحدهما إحاطة بالحق في الظاهر والباطن ، والآخِر إحاطة بحق في
 الظاهر دون الباطن - : مما أَعْرِفُ ؟

١٣٣٦ — فقلتُ له^(٢) : أَرَأَيْتَ إِذَا كُنَّا في المسجدِ الحرامِ
 نَرَى الكعبةَ - : ، أَكُلَّفْنَا أن نَسْتَقْبِلَهَا بِإِحاطَةٍ ؟

١٣٣٧ — قال : نعم .

١٣٣٨ — قلتُ : وفُرِضَتْ^(٣) عَلَيْنَا الصَّلواتُ والزكاةُ^(٤) والحجُّ
 وغيرُ ذلك - : أَكُلَّفْنَا الإِحاطَةَ في أن نَأْتِيَ بِمَا^(٥) عَلَيْنَا بِإِحاطَةٍ ؟

١٣٣٩ — قال : نعم .

١٣٤٠ قلتُ : وَحِينَ فُرِضَ عَلَيْنَا أن نَجِلِدَ الزَّانِيَ مائَةً ، وَنَجِلِدَ
 الْقَاذِفَ ثَمَانِينَ ، وَنَقْتَلَ مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، وَنَقْطَعَ مَنْ سَرَقَ - :
 أَكُلَّفْنَا أن نَفْعَلَ هَـذَا بِمَنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ بِإِحاطَةٍ نَعْلَمُ^(٦) أَنَّا قَدْ
 أَخَذْنَاهُ^(٧) مِنْهُ ؟

١٣٤١ — قال : نعم .

-
- (١) في س - « ما أعرف به العلم » بحذف « أن » وهو مخالف للأصل وخطأ .
 (٢) في س - « قلت له » وهو مخالف للأصل .
 (٣) في س - « وحين فرضت » وهو مخالف للأصل .
 (٤) في ج - « الصلوات والزكوات » وفي س « الصلاة والزكاة » وكلاهما مخالف للأصل .
 (٥) في س و ج - « فيما » بدل « بما » وهو مخالف للأصل ، بل هو خطأ .
 (٦) في سائر النسخ « حتى نعلم » وكلمة « حتى » مزادة بمحاكية الأصل بخط آخر .
 (٧) في س و س - « أخذنا » بدون الهاء ، وهي ثابتة في الأصل ونسخت ابن جماعة .

١٣٤٢ - قلتُ: وسواء^(١) ما كُلفنا في أنفسنا وغيرنا، إذا

كُنَّا نَدْرِي مِن أَنْفُسِنَا^(٢) بِأَنَّا نَعْلَمُ مِنْهَا مَا لَا يَعْلَمُ غَيْرُنَا، وَمِنْ غَيْرِنَا
مَا لَا يَدْرِي كَلَهُ عِلْمُنَا عِيَانًا كَادِرًا كِنَا الْعِلْمَ فِي أَنْفُسِنَا ؟

١٣٤٣ - قال: نعم .

١٣٤٤ - قلتُ: وكُلفنا في أنفسنا أَيْنَ مَا كُنَّا^(٣) أَنْ تَوَجَّهَ

إِلَى الْبَيْتِ بِالْقِبْلَةِ ؟

١٣٤٥ - قال: نعم .

١٣٤٦ - قلتُ: أفتجدنا على إحاطةٍ مِن أَنَّا قَدْ أَصَبْنَا الْبَيْتَ

بِتَوَجُّهِنَا ؟

١٣٤٧ - قال: أَمَا كَمَا وَجَدْتُكُمْ حِينَ كُنْتُمْ تَرَوْنَ^(٤) فَلَا،

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَقَدْ أَدَيْتُمْ مَا كُفِّتُمْ .

١٣٤٨ - قلتُ: وَالَّذِي كُفِّفْنَا فِي طَلِبِ التَّيْنِ الْمُغِيبِ غَيْرُ الَّذِي

كُفِّفْنَا فِي طَلِبِ التَّيْنِ الشَّاهِدِ^(٥) ؟

(١) فِي النسخ الأخرى « واستوى » وهو مخالف للأصل . وقد رسمت فيه « وسوا »

فوضع أحد قارئيه ألفاً فوق الواو ، وهظين بين السين والواو الثانية .

(٢) فِي س « نتركه في أنفسنا » وفي باقي النسخ « نتركه من أنفسنا » . وكله مخالف

للأصل . وقد ضرب بعض قارئيه على الياء من « نمرى » وكتب فوقها « كه » .

(٣) هكنا رسمت « أين ما » في الأصل وابن جماعة .

(٤) فِي النسخ « ترون البيت » وكلمة « البيت » مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر .

والمعنى على إرادتها .

(٥) فِي النسخ « للشاهد » والمعنى واحد ، ولكن ما هنا هو الذى في الأصل ، ثم ضرب

عليه بعض قارئيه وكتب فوقه « للشاهد » .

١٣٤٩ - قال : نعم .

١٣٥٠ - قلتُ : وكذلك كُلُّفُنَا أَنْ تَقْبَلَ عَدْلَ الرَّجُلِ عَلَى

مَا ظَهَرَ^(١) لَنَا مِنْهُ ، وَنُنَا كِحَةً وَنُورِثُهُ عَلَى مَا يَظْهَرُ لَنَا^(٢) مِنْ إِسْلَامِهِ ؟

١٣٥١ - قال : نعم .

١٣٥٢ - قلتُ : وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ عَدْلٍ فِي الْبَاطِنِ ؟

١٣٥٣ - قال : قَدْ يَمَكُنُ هَذَا فِيهِ ، وَلَكِنْ لَمْ تُكَلِّفُوا^(٣) فِيهِ

إِلَّا الظَّاهِرَ .

١٣٥٤ - قلتُ : وَحَلَالٌ لَنَا أَنْ نُنَا كِحَةً وَنُورِثُهُ وَنَجِيزَ شَهَادَتِهِ ،

وَمُحَرَّمٌ^(٤) عَلَيْنَا دَمُهُ بِالظَّاهِرِ ؟ وَحَرَامٌ عَلَى غَيْرِنَا أَنْ نَعْلَمَ مِنْهُ أَنَّهُ كَافِرٌ
إِلَّا قَتَلَهُ وَمَنْعَهُ الْمُنَا كِحَةَ وَالْمُورَاثَةَ وَمَا أُعْطِينَاهُ ؟

١٣٥٥ - قال : نعم .

١٣٥٦ - قلتُ : وَجِدَ^(٥) الْفَرَضُ عَلَيْنَا فِي رَجُلٍ وَاحِدٍ مُخْتَلَفًا

عَلَى مَبْلَغِ عَلَيْنَا وَعِلْمِ غَيْرِنَا ؟

(١) فِي س - « يَظْهَرُ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَكَانَتْ فِي ابْنِ جَاعَةَ كَالْأَصْلِ ، ثُمَّ أَلْصَقَتْ بِالْجَمْعِ بَاءً فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ .

(٢) كَلِمَةُ « لَنَا » لَمْ تَذْكُرْ فِي س وَلِسَنَةُ ابْنِ جَاعَةَ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٣) هُنَا فِي س وَجْ زِيَادَةُ « قَالَ » .

(٤) فِي س وَجْ « لَمْ يَكْفُوا » وَفِي س « لَمْ نَكْلِفْ » وَكُلُّهُ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٥) فِي س « وَنَحْرَمُ » وَهُوَ خَطَأٌ بِطَبْعِي . وَفِي ابْنِ جَاعَةَ يَهَذَا الرَّسْمُ بِدُونِ قَطْعٍ ، فَتَحْرَأُ « وَنَحْرَمُ » .

(٦) فِي النُّسَخِ « وَنَجِدُ » وَقَدْ أَلْصَقَ بَعْضُهُمْ فِي الْأَصْلِ نُونًا فِي رَأْسِ الْحِمْيَمِ .

- ٤٨٣ -

١٣٥٧ - قال : نعم ، وكلُّكم مؤدِّي^(١) ما عليه على قدر علمه .

١٣٥٨ - قلتُ : هكذا^(٢) قلنا لك فيما ليس^(٣) فيه نصُّ حكم لازم ، وإنما نطلب^(٤) باجتهاد القياس^(٥) ، وإنما كلّفنا فيه الحقَّ عندنا .

١٣٥٩ - قال : فتجدك^(٦) تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة ؟

١٣٦٠ - قلتُ : نعم ، إذا اختلفت أسبابه .

١٣٦١ - قال : فاذا كُر منه شيئاً .

١٣٦٢ - قلتُ : قد يُقرُّ الرجلُ عندي على نفسه بالحقِّ لله أو لبعض الآدميين ، فأخذه بإقراره ، ولا يُقرُّ ، فأخذه بينة تقوم عليه ، ولا تقوم عليه بينة ، فيُدّعي عليه فأمره بأن يحلفَ ويَبْرأ ، فيمتنع ، فأمر خصمه بأن يحلفَ ، وتأخذه^(٧) بما حلفَ عليه خصمه ، إذا أبى اليمين التي تُبرئُه ، ونحن نعلمُ أن إقراره على نفسه - بشيْء^(٨) على

(١) « مؤدّي » بلم في أوله وإثبات الياء في آخره ، في الأصل وابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة « يؤدّي » .

(٢) في النسخ المطبوعة « فهكذا » والنساء ملصقة بالماء ظاهرة التصنيع في الأصل وابن جماعة .

(٣) في س و ج زيادة « لك » وليست في الأصل ولا نسخة ابن جماعة ، ولا معنى لها .

(٤) في ابن جماعة و ج « يطلب » . وهو مخالف للأصل .

(٥) في س « باجتهاد وقياس » وفي س « باجتهاده بقياس » وهو مخالف للأصل .

(٦) استفهام مخوف منه الهزلة . وقد كتبها بعضهم فوق السطر في الأصل . وفي س و ج « أفتجدك » بالتون ، وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ « وآخذه » وهو مخالف للأصل .

(٨) في النسخ « لشئ » وهو مخالف للأصل .

ماله ، وأنه يُخافُ ظَلَمَهُ بالشَّحِّ عليه . : أَصْدَقُ عليه من شهادة غيره ، لأن غيره قد يَغْلِطُ ويَكْذِبُ عليه ؛ وشهادة المدول عليه أقربُ مِنَ الصِّدْقِ مِنْ امْتِنَاعِهِ مِنَ الْيَمِينِ وَيَمِينِ خَصْمِهِ ، وهو غيرُ عَدْلٍ ^(١) ، وَأَعْطَى ^(٢) مِنْهُ بِأَسْبَابٍ بَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ .

١٣٦٣ — قال : هذا كله هكذا ، غيرَ أَنَّا إِذَا نَكَلْنَا ^(٣) عَنْ الْيَمِينِ أَعْطَيْنَا مِنْهُ بِالنَّكُولِ ^(٤) .

١٣٦٤ — قلتُ : فَقَدْ أُعْطِيتَ مِنْهُ بِأَضْعَفِ مِمَّا أُعْطِينَا مِنْهُ ^(٥) ؟

١٣٦٥ — قال : أَجَلٌ ، وَلَكِنِّي أَخَالَفْتُكَ فِي الْأَصْلِ .

١٣٦٦ — قلتُ : وَأَقْوَى مَا أُعْطِيتَ بِهِ مِنْهُ إِقْرَارُهُ ، ^(٦) وَقَدْ

يُمْكِنُ أَنْ يُقَرَّرَ بِحَقِّ مُسْلِمٍ ^(٧) نَاسِيًا أَوْ غَلَطًا ^(٨) ، فَآخِذُهُ بِهِ ؟

١٣٦٧ — قال : أَجَلٌ ، وَلَكِنَّكَ لَمْ تُكَلِّفْ إِلَّا هَذَا .. ١٣٣

(١) يعني أَن الحُصْمَ قد يكون غير عدل ، ومع ذلك قد أُعْطِيَناه دَعْوَاهُ يَمِينُهُ الَّتِي رَدَّهَا عَلَيْهِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ .

(٢) فِي النِّسْخِ « فَأَعْطَى » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

(٣) « نَكَلٌ » ضَبَطَ فِي الْأَصْلِ بِكَسْرِ الْكَافِ ، فَجَنَاهُ ، وَالْفِعْلُ مِنْ أَبْوَابِ « ضَرْبٍ » وَ« نَصَرٍ » وَ« عَلِمٍ » .

(٤) يعني مَذْهَبَ الْأَخْتِافِ الَّذِينَ يَطْوُونَ الْمُدْعَى بِنَكُولِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، وَلَا يَرَوْنَ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى .

(٥) كَلِمَةُ « مِنْهُ » لَمْ تَذَكَرْ فِي ابْنِ جُمَاعَةَ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٦) فِي النِّسْخِ الْآخَرَى زِيَادَةُ « قَالَ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَزِيَادَتُهَا تَغْيِيرٌ لِلْمَعْنَى بَلْ تَعْسُدُهُ ، لِأَنَّ مَا يَأْتِي تِمَّةَ السُّؤَالِ مِنَ الشَّافِعِيِّ لِلزَّامِ لِلنَّظَرِ .

(٧) فِي النِّسْخِ الطَّبُوعَةُ « لِمُسْلِمٍ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ ، وَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ حَرْفَ التَّصْرِيفِ ، لِتَقْرَأَ « لِلْمُسْلِمِ » .

(٨) فِي ب وَابْنِ جُمَاعَةَ « أَوْ غَلَطًا » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ .

١٣٦٨ - قُلْنَا : فَلَسْتَ ^(١) تَرَانِي كُلُّفْتُ الْحَقَّ مِنْ وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا حَقُّ بَاطِلٍ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ ، وَالْآخَرُ حَقُّ الظَّاهِرِ دُونَ الْبَاطِنِ ؟
١٣٦٩ - قَالَ : بَلَى ، وَلَكِنْ هَلْ تَجِدُ فِي هَذَا قُوَّةً بِكِتَابٍ
أَوْ سُنَّةٍ ؟

١٣٧٠ - قُلْتُ : نَعَمْ ، مَا وَصَفْتُ لَكَ مِمَّا كُلُّفْتُ فِي الْقِبْلَةِ وَفِي
نَفْسِي وَفِي غَيْرِي .

١٣٧١ - قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا
شَاءَ ﴾ ^(٢) فَاتَّاهُمْ مِنْ عِلْمِهِ مَا شَاءَ ^(٣) ، وَكَمَا شَاءَ ، لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ، وَهُوَ
سَرِيعُ الْحِسَابِ .

١٣٧٢ - وَقَالَ لَنَبِيِّهِ : ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا .
فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا . إِلَى رَبِّكَ مُنتَهَاهَا ﴾ ^(٤) .

١٣٧٣ - ^(٥) سَفِيَّانٌ ^(٦) عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ : « لَمْ يَزَلْ
رَسُولُ اللَّهِ يَسْتَلُّ عَنِ السَّاعَةِ ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ
ذِكْرَاهَا ﴾ فَانْتَهَى » ^(٧) .

(١) استبهم محذوف الهزة . وفي سائر النسخ « قُلْتُ أَفَلَسْتَ » وهو مخالف للأصل .

(٢) سورة البقرة (٢٥٥) .

(٣) في س و ج « بِمَا شَاءَ » وهو مخالف للأصل .

(٤) سورة النازعات (٤٢ - ٤٤) .

(٥) هنا في س زيادة « أَخْبَرْنَا » وهي مزادة في الأصل بين السطور بخط آخر . وفي

باقي النسخ زيادة « قَالَ الشَّافِي : أَخْبَرْنَا » .

(٦) في النسخ ماعدا س زيادة « بَنِي عَيْنَةَ » .

(٧) هذا مرسل ، وكذلك رواه مرسلًا سعيد بن منصور وابن المنذر وابن أبي حاتم

وابن مردويه . ورواه البزار والطبري وابن المنذر والحاكم وصحبه وابن مردويه

موصولا عن عائشة . كما في الدر المنثور (٦ : ٣١٤) .

— ٤٨٦ —

١٣٧٤ — وقال الله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(١) .

١٣٧٥ — وقال الله تبارك وتعالى^(٢) : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ
السَّاعَةِ ﴾^(٣) وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ
مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا ، وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ، إِنَّ اللَّهَ
عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾^(٤) .

١٣٧٦ — ^(٥) فالناس مُتَعَبِدُونَ بِأَن يَقُولُوا وَيَفْعَلُوا مَا أُمِرُوا بِهِ ،
وَيَنْتَهُوا إِلَيْهِ ، لَا يُحَاوِزُونَهُ ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا^(٦) أَنْفُسَهُمْ شَيْئًا ، إِنَّمَا
هُوَ عَطَاءُ اللَّهِ . فَتَسْتَلِ اللَّهُ عَطَاءَ مُؤَدِّيَا حَقِّهِ ، مُوجِبًا لِمَزِيدِهِ^(٧) .

-
- (١) هنا في ب زيادة « قال الشافعي » .
(٢) سورة النمل (٦٥) .
(٣) في ب « وقال تعالى » .
(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : علم خير » .
(٥) سورة لقمان (٣٤) .
(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
(٧) في ج « لا يعطون » وهو مخالف للأصل .
(٨) هنا بمحاشية الأصل « بلغ سمعاً » .

[باب الاجتهاد]^(١)

١٣٧٧ - قال : أفتجدُ تجويزَ ما قلتَ من الاجتهادِ ، مع ما وصفتَ ، فتذكُّره ؟

١٣٧٨ - قلتُ : نعم ، استدلالاً بقول الله : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(٢) ، وحيثُ ما كنتمُ قولوا وجوهكم شطرة ﴿^(٣) .

١٣٧٩ - قال : فنا « شطرُهُ » .

١٣٨٠ - قلتُ : تِلْقاءُهُ ، قال الشاعرُ :

إِنَّ السَّيْبَ بِهَا دَاهٍ مُخَامِرُهَا . فَشَطْرُهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْجُورُ^(٤)

(١) العنوان ليس من الأصل ولكنه كتب بحاشيته بخط آخر ، وحاشية لسنة ابن جماعة بالجرمة ، وثبت في النسخ المطبوعة .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة البقرة (١٥٠) .

(٥) سبق هذا البيت والكلام عليه في الفقرة (١٠٩) وقد تكررت في الأصل هنا كما كان فيما مضى بلطف « السيب » و « مسجور » بالميم ، وقد كنا أصلحناها هناك « السير » و « مسجور » ، ولكن تكرره في الحرفين على حال واحدة في هذا الأصل الصحيح الثقة يثبت على الجزم بأن ما في الأصل صحيح ، وأنه رواية الشافعي للبيت ، وإن أشكل المعنى علينا واشتبه ، وفوق كل ذي علم عليم . فمن هذا أثبتناه هنا على ما في الأصل . وقد ثبت البيت أيضاً في نسخة ابن جماعة في الموضعين على النص الذي في الأصل . وثبت هنا في س كذلك ، ولكن كتب مصححها بحاشيتها رواية اللسان ، وثبت في ج « يخامرها » و « نضر » وهو تحريف . وأما نسخة ب فأثبتت مصححها في ضبط الكتاب كرواية اللسان ، ثم فترج معنى « السير » و « مسجور » عن اللسان والمصباح ، ثم قال : « وفيها تعلم أن ما وقع في نسخ الرسالة من السيب بالوحدة ، ومسجور

— ٤٨٨ —

١٣٨١ — ^(١) فالعلم يحيط أن من توجهَ تِلْقاءَ المسجدِ الحرامِ ممن
نأت دارُهُ عنه - : على صوابٍ بالاجتهاد للتوجه إلى البيت بالدلائل
عليه ، لأن الذي كُلف ^(٢) التوجه إليه ، وهو لا يدري أصاب بتوجهه
قصده المسجد الحرام أم أخطأه ^(٣) ، وقد يرى دلائل يعرفها فيتوجه
بقدر ما يعرف ، [ويعرف غيره دلائل غيرها فيتوجه بقدر ما يعرف] ^(٤)
وإن اختلفت توجههما .

١٣٨٢ — قال : فإن أجزت لك هذا أجزت لك في بعض
الحالات الاختلاف .

١٣٨٣ — قلت : فقل فيه ما شئت .

١٣٨٤ — قال : أقول ^(٥) : لا يجوز هذا ^(٦) .

١٣٨٥ — قلت : فهو أنا وأنت ^(٧) ، ونحن بالطريق عالمان ،

-
- أو مسجور : كل هنا من تحريف النسخ . وأقول . ليس في الموضوع تحريف
لنسخ ، لأن أصل الريع لا يعل عليه في الضبط والتوثيق .
- (١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٢) في النسخ للطبوعة زيادة « الباء » وليست في الأصل ولا في ابن جماعة . و « التوجه »
خير « أن » .
- (٣) هذه الجملة غبت فيها في الأصل بعض قارئيه ، حتى لم يتوجه لي صواب قراءتها ، فأثبتها
على ما في نسخة ابن جماعة .
- (٤) الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل بخط آخر ، وهي ثابته في نسخة ابن جماعة ، وأخفى
أن يكون إثباتها واجباً لتمام الكلام .
- (٥) في « زيادة » فيه « وليست في الأصل ولا في ابن جماعة » .
- (٦) كلمة « هنا » ثابته في الأصل وضرب عليها بعض القارئين . ولم تذكر في سائر النسخ !
- (٧) يعني : فتعال ذلك أنا وأنت . وفي « فهل » بدل « فهو » وهي نسخة بحاشية
ابن جماعة ، وهي خطأ ولا معنى لها .

- ٤٨٩ -

قلت : وهذه ^(١) القبلة ، وزعمت خلافى ، على أينما يتبع صاحبه ؟

١٣٨٦ - قال : ما على واحد منكما ^(٢) أن يتبع صاحبه .

١٣٨٧ - قلت : فما يجب عليهما ؟

١٣٨٨ - قال : إن قلت لا يجب عليهما أن يصليا حتى يعلما

ياحاطة - : فهما لا يعلمان أبدأ المنيب يا حاطة ، وهما إذا يدان الصلاة ،
أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا ، ولا أقول واحدا من
هذين ، وما أجد بدا من أن أقول يصلى كل واحد منهما كما يرى ،
ولم يكلفا ^(٣) غير هذا ، أو أقول كلف ^(٤) الصواب في الظاهر
والباطن ، ووضع عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر .

١٣٨٩ - قلت : فأيهما قلت فهو حجة عليك ، لأنك فرقته

بين حكم الباطن والظاهر ^(٥) ، وذلك الذى أنكرت علينا ، وأنت تقول :
إذا اختلفتم قلت ولا بد ^(٦) أن يكون أحدهما خاطئ ؟

١٣٩٠ - قال : أجل .

١٣٩١ - قلت : فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أحدهما ^(٧)

(١) في النسخ « هذه » بدون الواو ، وهي ثابتة في الأصل وإن ضرب عليها بضمة .

(٢) في « ب » ما على واحدنا « وفي س و ج » ما على كل واحدنا « وكله مخالف
للأصل والنسخة ابن جماعة .

(٣) في س و ج « ولم يكلفنا » وهو مخالف للأصل ، بل هو أقرب إلى الخطأ .

(٤) في النسخ « كلفنا » بضمير التثنية ، والذى في الأصل بدونه ، وللرأى : كلف كل
واحد منهما .

(٥) في « ب » الظاهر والباطن « وكذلك في نسخة ابن جماعة ولكن وضع على كل
منهما حرف م إشارة التقديم والتأخير ، ليعود الكلام كالأصل .

(٦) في س و ج زيادة « من » وليست في الأصل .

(٧) في النسخ « أن أحدهما » وحرف « أن » ليس في الأصل ، وكتب فيه بخط آخر
بين السطور ، والكلام على حذفه صحيح .

— ٤٩٠ —

غُطِّي^(١)، وقد يمكن أن يكونا معاً غُطَّتَيْنِ .

١٣٩٢ — (٢) وقلتُ له : وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس .

١٣٩٣ — قال : ما أجْدُ^(٣) من هذا بُدًّا ، ولكن^(٤) أقول : هو خطأ موضوع .

١٣٩٤ — (٥) فقلتُ له : قال الله : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ ﴾^(٦) وأنتم حرَّمْتُمْ ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا جَزَاءُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ، هَذِيكَ الْكُتَيْبَةُ^(٧) .

١٣٩٥ — فأمرهم بالمثل ، وجعل المثل إلى عدلين يحكان فيه ، ١٣٤ فلما حرَّم ما كَوَّلَ الصيدَ عامًّا كانت لدَوَابِّ^(٨) الصيدِ أمثالٌ على الأبدان .

١٣٩٦ — فحكم من حكم من أصحاب رسول الله^(٩) على ذلك ،

(١) في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » وهي زيادة غريبة في وسط الكلام .

(٢) هنا في النسخ ماعداً - زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في - « وما أجْدُ » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « ولكني » وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٦) في ابن جماعة « قلت له » وهو مخالف للأصل .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : بالغ الكيبة » .

(٨) سورة المائدة (٩٥) .

(٩) في سائر النسخ « لدواب » بالنال المعجمة والتاء المثناة في آخره ، وهو خطأ صرف ،

بل الصواب « لدواب » بالنال المهملة ، جمع دابة ، وقد ضبطت في الأصل بدقة ،

فوضع تحت النال هطة ، علامة على إهمالها ، ووضع فوق الباء شدة .

(١٠) في س و ج « من أصحاب النبي » .

- ٤٩١ -

فَقَضَى فِي الصَّبْعِ بِكَبَشٍ ، وَفِي الْغَزَالِ بَعْنَزٍ ، وَفِي الْأَرْنبِ بَعْنَاقٍ ،
وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ^(١) .

١٣٩٧ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا فِي هَذَا الْمِثْلِ بِالْبَدَنِ^(٢)
لَا بِالْقِيَمِ ، وَلَوْ حَكَمُوا عَلَى الْقِيَمِ اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهُمْ ، لِاخْتِلَافِ أَعْمَانِ
الصَّيْدِ فِي الْبُلْدَانِ وَفِي الْأَزْمَانِ ، وَأَحْكَامُهُمْ فِيهَا وَاحِدَةٌ .

١٣٩٨ - وَالْعِلْمُ يَحِيطُ أَنَّ الْيَرْبُوعَ لَيْسَ مِثْلَ^(٣) الْجَفْرَةِ
فِي الْبَدَنِ ، وَلَكِنهَا كَانَتْ أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ مِنْهُ شَبْهًا ، فَجُعِلَتْ مِثْلَهُ ،
وَهَذَا مِنَ الْقِيَاسِ يَتَقَارَبُ تَقَارُبَ الْعَنْزِ وَالظَّيِّ^(٤) ، وَيَتَبَعْدُ قَلِيلًا بَعْدَ
الْجَفْرَةِ مِنَ الْيَرْبُوعِ .

١٣٩٩ -^(٥) وَلَمْ^(٦) كَانَ الْمِثْلُ فِي الْأَبْدَانِ فِي السَّوَابِ مِنَ الصَّيْدِ
دُونَ الطَّائِرِ لَمْ يُحْزَرْ فِيهِ إِلَّا مَا قَالَهُ مُرٌّ - وَاقَهُ أَعْلَمُ - مِنْ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى
الْمَقْتُولِ مِنَ الصَّيْدِ فَيُحْزَرَ بِأَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ بِهِ^(٧) شَبْهًا مِنْهُ فِي الْبَدَنِ ،

(١) «النَّاق» بفتح النون للهمزة : هي الأنثى من أولاد اللوز مالم يتم له سنة . و«الجفرة»
ما يبلغ أربعة أشهر وفصل عن أمه وأخذ في الرمي . وانظر للموطأ (١ : ٣٦٣)
والأم (٢ : ١٧٥) ونيل الأوطار (٥ : ٨٤ - ٨٦) .
(٢) في س «أرادوا في مثل هذا المثل بالبدن» . وفي س و ج «أرادوا في هذا
المثل شبيها بالبدن» . وزيادة «مثل» ليست في الأصل ، ولا في ابن جماعة . وزيادة
«شبيها» ليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة وعليها علامة نسخة . والقي في
الأصل هو الصحيح .

(٣) في س «بمثل» وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ «من الظي» وهو مخالف للأصل .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي» .

(٦) في ابن جماعة «فلما» والأصل بالواو ، ثم غيرها بعضهم ليحذفها فاء .

(٧) كلمة «به» لم تذكر في س وهي ثابتة في الأصل ، ويظهر أنها كانت مكتوبة في نسخة =

فَإِذَا فَاتَ مِنْهَا شَيْئًا^(١) رُفِعَ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ بِهِ شَبَهَا ، كَمَا فَاتَتْ
الصَّبْعُ الْمَنْزَ فَرَفِعَتْ إِلَى الْكَبْشِ ، وَصَغُرَ الْيَرْبُوعُ عَنِ الْقَتَاقِ
فَخَفِضَ إِلَى الْجَفَرَةِ .

١٤٠٠ - وكان طائرُ الصَّيْدِ لَا مِثْلَ لَهُ فِي النَّعَمِ ، لِاخْتِلَافِ
خَلْقَتِهِ وَخَلْقَتِهِ ، فَجُزِيَ خَيْرًا وَقِيَاسًا^(٢) عَلَى مَا كَانَ مَمْنُوعًا لِلْإِنْسَانِ
فَأَتْلَفَهُ إِنْسَانٌ ، فَعَلِيهِ قِيَمَتُهُ لِمَالِكِهِ .

١٤٠١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣) : فَالْحَكْمُ فِيهِ^(٤) بِالْقِيَمَةِ يَجْتَمِعُ^(٥)
فِي أَنَّهُ يَقُومُ قِيَمَةٌ^(٦) يَوْمِهِ وَبَلَدِهِ ، وَيَخْتَلِفُ فِي الْأَزْمَانِ وَالْبُلْدَانِ ، حَتَّى
يَكُونُ الطَّائِرُ بِلَدِهِ تَمَنُّ دَرَاهِمَ ، وَفِي الْبَلَدِ الْآخِرِ تَمَنُّ بَعْضِ دَرَاهِمَ .

= ابن جماعة ثم كسشت ، وكتب فوق موضعها « منه » وضرب الكاتب على كلمة « منه »
التي بعد كلمة « شها » . وهذا خطأ ، والصواب ما في الأصل .

(١) « شها » مفعول « فات » أى : إذا تجاوز الصيد منها شيئا في البدن وزاد عن مقدار
حجمه . وهذا واضح بين . وفي نسخة ابن جماعة و س و س « شى » بالرفع ،
وهو خطأ وقد عبت طاب في الأصل ليحاول جعلها بالرفع . وفي ج « فاذا قارب
منها شيئا » وهو خلط من الناسخ .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وهي مزادة بحاشية ابن جماعة .

(٣) يعنى : لجزى استدلالا بالخبر والقياس الخ ، ومع وضوح هذا فان كلمة « خبراً » حُرِفَتْ
في نسخة ابن جماعة و س و ج فجعلت « جبرا » بالجيم ١١ ثم قد زاد بعضهم في الأصل
بين السطور بعد كلمة « لجزى » كلمة « قيمته » وأثبتت هذه الزيادة في ابن جماعة ،
وأثبتت أيضا في النسخ للطبوعة بلفظ « القيمة » .

(٤) قوله « قال الشافعي » ثابت في الأصل ، وحذف من س .

(٥) في النسخ « والحكم » بالواو وحذف « فيه » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س « مجتمع » وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ « بقيمة » والباء ألحقها بمن فارتى الأصل في القاف .

- ٤٩٣ -

١٤٠٢ - ^(١) وأمرنا بإجازة شهادة العدل ، وإذا شُرِطَ علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة على أن نرد ما ^(٢) خالفه .

١٤٠٣ - وليس للعدل علامة تُفرِّق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه ، وإنما علامة صدقه بما يُختبَرُ من حاله في نفسه .

١٤٠٤ - فإذا كان الأغلب من أمره ظاهر الخير قبل ، وإن كان فيه تقصير عن بعض أمره ، لأنه لا يُعْرَى ^(٣) أحد زانياته من الذنوب .

١٤٠٥ - وإذا ^(٤) خلط الذنوب والعمل الصالح فليس فيه إلا الاجتهاد على الأغلب من أمره ، بالتمييز بين حسنه وقبيحه ، وإذا كان هذا ^(٥) هكذا فلا بد من أن يختلف المجتهدون فيه .

١٤٠٦ - وإذا ظهر حسنه فقبلنا شهادته ، فجاء حاكم غيرنا فعلم منه ظهور السيئ ^(٦) كان عليه رده .

-
- (١) هنا في س زيادة « قال القاضي » وهي زيادة بحاشية ابن جماعة .
 (٢) كلمة « ما » كسفت في نسخة ابن جماعة وكتب فوقها « التي » وهو مخالف للأصل .
 (٣) « يعرى » ضبطت في الأصل بضم الياء وتشديد الراء . وضبطت في ابن جماعة بفتح الياء وتخفيف الراء ، ووافق الأصل أصبح وأجود ، قال في اللسان : « وعراه من الأمر : خلصه وجردّه . وقال : ما يعرى فلان من هنا الأمر : أي ما تخلص »
 (٤) في س « فإذا » وهو مخالف للأصل .
 (٥) كلمة « هنا » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل ، وضرب عليها بين فرقيه ، ثم كتب فوقها « صح » .
 (٦) في س « سبحة » وهو مخالف للأصل . وفي س « السيء » وهو تصحيف سنخف !

١٤٠٧ - وقد حكم الحاكم في أمر واحد برّد وقبول ، وهذا اختلاف^(١) ، ولكن كل قد فعل ما عليه .

١٤٠٨ - قال : فتذكر^(٢) حديثاً^(٣) في تجويز الاجتهاد ؟

١٤٠٩ - قلت : نعم ، أخبرنا عبد العزيز^(٤) عن يزيد بن عبد الله^(٥) بن الهادي عن محمد بن إبراهيم^(٦) عن بشر بن سعيد^(٧) عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص^(٨) عن عمرو بن العاص : أنه سمع رسول الله يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ^(٩) فله أجر » .

(١) في النسخ للطبوعة بعد قوله « وهذا اختلاف » زيادة « وليس هذا اختلافاً » !! وهي زيادة لا أزال في حيرة من أمرها ، من أين أتوا بها ، وكيف يجمعون التبيين في جملتين متعاقبتين ؟

(٢) في سائر النسخ « أذكر » زيادة همزة الاستفهام المحذوفة ، وقد زادها بعضهم في الأصل أيضاً .

(٣) في س و ج « حديثاً له » وكلمة « له » لا معنى لها هنا ، وليست في الأصل .

(٤) في النسخ زيادة « بن محمد » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وفيها ماعداً ب زيادة « الراوردي » وهي مكتوبة بحاشية الأصل .

(٥) في س و ج زيادة « بن أسامة » وهي مكتوبة في ابن جاعة وملفظة بالحرّة ، وهو « يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي اللبي اللدني » وهو من شيوخ مالك ، ثقة كثير الحديث ، مات بالمدينة سنة ١٣٩ .

(٦) في س زيادة « التيمي » وهي مزادة في الأصل بين السطور ، وفي باقي النسخ زيادة « بن الحرث التيمي » .

(٧) « بسر » بضم الباء وسكون السين المهملة ، وفي س و ج « بسر » وهو تصحيف وغلط . وبسر بن سعيد هو اللدني البائد التيمي الثقة ، شهد له عمر بن عبد العزيز بأنه أفضل أهل المدينة ، مات بها سنة ١٠٠ عن ٧٨ سنة .

(٨) هو تابعي ثقة ، وكان أحد قهواء اللوالم ، وقال أنه أدرك أبا بكر الصديق ، وشهد فتح مصر واختط بها ، ومات سنة ٥٤ .

(٩) في ابن جاعة و س « فأخطأ » وهو مخالف للأصل .

- ٤٩٥ -

١٤١٠ - أخبرنا عبد العزيز^(١) عن ابن الهادي^(٢) قال : أخذت

بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال : هكنا حدثني
أبو سلمة^(٣) عن أبي هريرة^(٤) .

١٤١١ - فقال : هذه رواية منفردة ، يرُدُّها عليّ وعليك

غيري وغيرك ، ولنغري عليك فيها موضعُ مطالبة^(٥) .

١٤١٢ - قلتُ : نحن^(٦) وأنت ممن يُثبتها ؟

١٤١٣ - قال : نعم .

١٤١٤ - قلتُ : فالذين يرُدُّونها يعلَمون ما وصفنا^(٧) من ١٣٥

تثبيتها وغيره .

- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » وفي س « قال و » .
- (٢) في النسخ ماعدا س زيادة « بن محمد » وليست في الأصل .
- (٣) في سائر النسخ « عن يزيد بن الهادي » وكلمة « يزيد » مكتوبة في الأصل بين السطور بخط آخر .
- (٤) في سائر النسخ زيادة « بن عبد الرحمن » وليست في الأصل .
- (٥) الحديثان : حديث أبي هريرة وعمرو بن العاص صحيحان . حديث أبي هريرة رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة ، وحديث عمرو بن العاص رواه أيضا ماعدا الترمذي . والحديثان رواهما أيضا ابن عبد الحكم في فتوح مصر بأسانيد من طريق ابن الهادي (ص ٢٢٧ - ٢٢٨) .
- (٦) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر .
- (٧) يعني موضع اعتراض ، يطلب عنه الجواب .
- (٨) في س « قلت نعم ونحن » وفي س و ج « قلت نعم نحن » . وكلمة « نعم » مكتوبة بحاشية ابن جماعة وعليها « صح » وليست هي ولا الواو في الأصل ، وإثباتها خطأ صرف ، لأن الشافعي يريد أن يسأل مناظره : هل هذا الحديث ثابت عنده كما هو ثابت عند الشافعي ؟ وعن ذلك أجابه مناظره : نعم ، فليس هناك معنى ، لأن يقدم الشافعي من يبي السؤال كلمة « نعم » !!
- (٩) في س « يكلمون بما وصفنا » وفي باقي النسخ « تكلموا بما وصفنا » والتي في الأصل ما أثبتنا ، ثم ضرب بعض طريقه على كلمة « يكلمون » وكتب فوقها « يكلمون »

- ٢٩٦ -

١٤١٥ - قلت : فأين ^(١) موضع المطالبة فيها ؟

١٤١٦ - فقال : قد ^(٢) سمى رسول الله فيما رويت ^(٣) من

الاجتهاد « خطأ » و « صواباً » ؟

١٤١٧ - ^(٤) قلت : فذلك الحجة عليك .

١٤١٨ - قال ^(٥) : وكيف ؟

١٤١٩ - قلت ^(٦) : إذ ذكر النبي ^(٧) أنه يُثَابُّ على أحدهما

أكثر مما يُثَابُّ على الآخر ، ولا يكون الثواب فيما لا يسع ، ولا الثواب في الخطأ الموضوع .

١٤٢٠ - لأنه لو كان إذا قيل له اجتهد على الخطأ ، فاجتهد على

والصق باء في « ما » ثم ضرب عليها وكتب فوقها « بما » . وعن هنا جاء الاختلاف والاضطراب ، والصحيح ما في الأصل .

(١) في ابن جماعة و س و ج « وأين » وقد عثت عاث بالفاء في الأصل ليصلها واواً ، وفي س « وقلت فأين » وزيادة الواو مخالفة للأصل .

(٢) في س « فقد » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س زيادة « عنه » وليست في الأصل .

(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٥) في س و ج زيادة « له » وهي مزادة في نسخة ابن جماعة بين السطور ، وعليها « صح » وليست في الأصل .

(٦) في النسخ ماعدا س « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « قلت » وهو مخالف له أيضا .

(٨) كلمة « إذ » لم تذكر في ابن جماعة ، وكتب على موضعها « صح » وهي ثابته في الأصل ، وضرب عليها بعض قارئيه ، ولما ثبتا الصواب . وفي س « إذا » وهو خطأ . وفي كل النسخ « رسول الله » بدل « النبي » وما هنا هو الذي في الأصل .

الظاهر كما أمر^(١) كان مُحْطِئًا^(٢) خطأً مَرْفُوعًا كما قلتَ - : كانت العقوبة^(٣) في الخطأ - فيما نرى والله أعلم - أولى به ، وكان أكثرُ أمره أن يُغْفَرَ له ، ولم يُشَبَّه أن يكونَ له ثوابٌ على خطأٍ لا يَسْمُهُ .

١٤٢١ - وفي هذا دليلٌ على ما قلنا : أنه إنما كُلفَ في الحكم

الاجتهاد على الظاهر ، دون المنعيب ، والله أعلم^(٤) .

١٤٢٢ - قال : إنَّ هذا لَيَحْتَمِلُ أن يكونَ كما قلتَ ، ولكن

مامعنى « صواب » و « خطأ » ؟

١٤٢٣ - قلتُ له : مثلُ معنى استقبال الكعبة ، يُصِيبُهَا مِنْ

رَأَاهَا بِإِحَاطَةٍ ، وَيَتَحَرَّاهَا مَنْ غَابَتْ عَنْهُ ، بَعْدَ أَوْ قَرَبَ مِنْهَا ، فَيَصِيبُهَا

بِمَعْضٍ وَيُحْطِئُهَا بِمَعْضٍ ، فَنَفْسُ التَّوَجُّهِ يَحْتَمِلُ صَوَابًا وَخَطَأً ، إِذَا

قَصَدَتْ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الصَّوَابِ وَالْخَطَأِ قَصْدًا أَنْ يَقُولَ^(٥) : فَلَانْ أَصَابَ

(١) في سائر النسخ « إذا قيل له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر » وقد عبت في الأصل ثابت ، فضرب على بعض الكلمات وزاد غيرها بالحاشية وبين السطور حتى يقرأ كافي النسخ الأخرى ا و مرجع ذلك إلى اشتباه المني عليهم ، لأن مراده بقوله « إذا قيل له اجتهد على الخطأ » أن يؤمر بالاجتهاد على احتمال الخطأ ، وبذلك يكون الكلام سليماً لا غبار عليه .

(٢) قوله « كان مُحْطِئًا » الخ جواب « إذا » .

(٣) قوله « كانت العقوبة » الخ جواب « لو » .

(٤) هنا بحاشية الأصل مانعه « بلغ ظفر » . وظفر هنا هو ابن الظفر بن عبادة الناصري الحلبي التاجر الفقيه ، مات في شوال سنة ٤٢٩ هـ ، وسمع (كتاب الرسالة) من عبد الرحمن بن عمر بن نصر في رمضان سنة ٤٠١ هـ ، والسباع ثابت عليه بخط شيخه عبد الرحمن ، كما سنين ذلك في المقدمة . فهنا البلاغ يَنْبَغُ على ظني أنه بخط ظفر نفسه ، إما عند مناقشته لسنخه على أصل الريح ، وإما عند قراءته على عبد الرحمن ، وإما عند قراءة أحد من الناس على ظفر نفسه ، وإما أعلم .

(٥) يعني : أن يقول الخائنل .

- ٤٩٨ -

قَصَدَ مَا طَلَبَ فَلَمْ يَخْطِئْهُ ، وَفُلَانٌ أَخْطَأَ^(١) قَصَدَ مَا طَلَبَ وَقَدْ جَهَدَ فِي طَلْبِهِ .

١٤٢٤ - قَالَ : هَذَا هَكَذَا ، أَفَرَأَيْتَ الاجْتِهَادَ ، أَيْقَالَ لَهُ « صَوَابٌ » عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى ؟

١٤٢٥ - قُلْتُ : نَعَمْ ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا كُتِبَ فِيهَا غَابَ عَنْهُ الاجْتِهَادُ ، فَإِذَا فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ بِالْإِتْيَانِ بِمَا كُتِبَ ، وَهُوَ صَوَابٌ عِنْدَهُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَلَا يَعْلَمُ الْبَاطِنَ إِلَّا اللَّهُ .

١٤٢٦ - وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمُخْتَلِفَيْنِ فِي الْقَبْلَةِ وَإِنْ أَصَابَا بِالْاجْتِهَادِ إِذَا اخْتَلَفَا يُرِيدَانِ عَيْنًا - : لَمْ يَكُونَا مُصِيبَيْنِ لِلْعَيْنِ أَبَدًا ، وَمُصِيبَانِ فِي الْاجْتِهَادِ . وَهَكَذَا مَا وَصَفْنَا فِي الشُّهُودِ وَغَيْرِهِمْ^(٢) .

١٤٢٧ - قَالَ : أَفَتُوجِدُنِي مِثْلَ هَذَا ؟

١٤٢٨ - قُلْتُ : مَا أَحْسِبُ^(٣) هَذَا يُوضَحُ بِأَقْوَى مِنْ هَذَا !

(١) فِي الْأَصْلِ « أَمَابَ » وَكُتِبَ فَوْقَهَا يَنْ السُّطُور « أَخْطَأَ » وَسِيَاقُ الْكَلَامِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا فِي الْأَصْلِ سَهُوٌ مِنَ الرِّينَعِ .

(٢) هُنَا فِي النُّسخِ كُلِّهَا زِيَادَةٌ نَصَهَا : « قَالَ : أَفَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ صَوَابٌ عَلَى مَعْنَى ، خَطَأٌ عَلَى الْآخَرِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، فِي كُلِّ مَا كَانَ مَعْنَى » . وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مَكْتُوبَةٌ بِحَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِحُطٍّ مُخَالَفٍ لِحُطِّهِ ، وَلَمْ تَزَلْ ضَرْوَةً لِإِثْبَاتِهَا ، لِأَنَّهَا تَكَرَّرَتْ لِبَعْضِ مَا ضَمِيَ فِي الْمَعْنَى .

(٣) ضَبَطْتُ فِي الْأَصْلِ بِفَتْحِ الْيَاءِ ، وَجَائِزٌ فِي مُضَارَعِ « حَسِبَ » بِمَعْنَى « ظَنَّ » فَتَحَّيْتُ الْيَاءَ وَكَسَرْتُهَا ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : « لَا تَحْسَبَنَّ » وَ « لَا تَحْسِبَنَّ » . وَالظَّرُّ لِسَانَ الرَّبِّ .

- ٤٩٩ -

١٤٢٩ - قال : فاذا كُرَّ غيرَه ؟

١٤٣٠ - قلتُ : أحلَّ الله لنا أن نَتَكَيَّحَ من النساءِ مَتْنِي
وَتُلَاتٍ وَرُبَاعٍ وما ملكتُ أيماننا ، وَحَرَّمَ الْأُمَهَاتِ وَالْبَنَاتِ
وَالْأَخَوَاتِ .

١٤٣١ - قال : نعم .

١٤٣٢ - قلتُ : فلو أنَّ رجلاً اشترى جاريةً فاستبرأها ، أَيْحِلُّ
لَه إِصَابَتُهَا ؟

١٤٣٣ - قال : نعم .

١٤٣٤ - قلتُ : فأصابها وولدت له دهرًا ، ثم علم أنها أخته ،
كيف القول فيه ؟

١٤٣٥ - قال : كان ^(١) ذلك حلالًا ^(٢) حتى علم بها ، فلم ^(٣) يَحِلَّ
لَه أَنْ يَعودَ إليها .

١٤٣٦ - قلتُ : فيقالُ لك في ^(٤) امرأة واحدة حلالٌ لَه حرامٌ ^(٥)

(١) في س و س « قد كان » وحرف « قد » مكتوب في الأصل بين السطور ،

ولم يذكر في ابن جماعة .

(٢) في ج « له حلال » وفي باقي النسخ « حلال له » وكلمة « له » مزايدة في الأصل بين
السطور قبل كلمة « حلالا » .

(٣) في ابن جماعة و س « فلا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س « هي » بدل « في » . وفي ج لم تذكر كلمة « لك » وبطلاني ابن جماعة
« له » وكل ذلك مخالف للأصل .

(٥) في س و ج « وحرام » والواو ليست في الأصل .

عليه ، بنير إحداث^(١) شيء أحدثه هو ولا أخذته^(٢) ؟

١٤٣٧ - قال : أما في المغيّب فلم تزل أخته أولاً وآخرًا ،
وأما في الظاهر فكانت له حلالاً ما لم يعلم ، وعليه حرام^(٣) حين علم .
١٤٣٨ - وقال : إن غيرنا ليقول : لم تزل آتما بإصابتها ،
ولكنه مأثم مرفوع عنه^(٤) .

١٤٣٩ - فقلت : الله أعلم^(٥) ، وأيهما كان فقد فرقوا فيهما بين
حكم الظاهر والباطن ، وألغوا المأثم عن المجتهد على الظاهر ، وإن
أخطأ عندهم ، ولم يلغوه عن العامد .
١٤٤٠ - قال : أجل .

١٤٤١ - وقلت له^(٦) : مثل هذا الرجل ينكح ذات محرم منه
ولا يعلم^(٧) ، وخامسة وقد بلغتته وفاة رابعة كانت^(٨) زوجة له ،
وأشياء لهذا .

-
- (١) كلمة « إحداث » لم تذكر في س . وهي تاجئة في الأصل وسائر النسخ .
(٢) في النسخ المطبوعة « ولا أحدثه هي » وكلمة « هي » ليست في الأصل ، وزيدت
في حاشيته بخط جديد ، وزيدت أيضاً بحاشية نسخة ابن جماعة .
(٣) في س « وحراماً عليه » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٥) في نسخة ابن جماعة « والله أعلم » وفي س و ج « قلت له والله أعلم » والزيادتان
ليست في الأصل .
(٦) في س « قلت له » وهو مخالف للأصل .
(٧) في س « وهو لا يعلم » وهو مخالف للأصل .
(٨) في س و ج « وكانت » والواو مزادة في الأصل بين الكلمتين ظاهرة التصنع ،
وكذلك في ابن جماعة ، والصواب حذفها .

- ١٤٤٢ - قال^(١) : نعم ، أشباه هذا كثير .
- ١٤٤٣ - فقال^(٢) : إنه ليبيِّن^(٣) عند من يثبتُ الروايةَ منكم أنه لا يكونُ الاجتهادُ أبداً إلا على طلبِ عينِ قاعةٍ منيَّةٍ^(٤) بدلالةٍ ، وأنه ١٣٦ قد يسهلُ الاختلافُ من له الاجتهادُ .
- ١٤٤٤ - فقال^(٥) : فكيف^(٦) الاجتهادُ ؟
- ١٤٤٥ - فقلت^(٧) : إن الله جلَّ ثناؤه منَّ على العبادِ بقولٍ ، فدلَّهم بها على الفرقِ بين المختلفِ ، وهداهم السبيلَ إلى الحقِّ نصّاً ودلالةً .
- ١٤٤٦ - قال^(٨) : فثُلَّ من ذلك شيئاً ؟
- ١٤٤٧ - قلتُ : نصَّبَ^(٩) لهم البيتَ الحرامَ ، وأمرهم بالتوجهِ إليه إذا رأوه ، وتأخَّيَ^(١٠) إذا غابوا عنه ، وخلقَ لهم سماءَ وأرضاً وشمساً وقمرًا ونجومًا وبحارًا وجبالاً ورياحاً^(١١) .

-
- (١) في س « فقال » وهو مخالف للأصل .
- (٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الناقص » .
- (٣) في ج « ليبيِّن » وفي باقي النسخ « ليبيِّن » وما هنا هو الذي في الأصل .
- (٤) أي غائبة عن الرؤية والمشاهدة . وفي النسخ المطبوعة « منيَّة » وهو مخالف للأصل ولنسخة ابن جماعة . ويظهر أن مصححيها ظنوا أن قوله « بدلالة » متعلق بكلمة « منيَّة » وهو خطأ ، بل هو متعلق بقوله « طلب » .
- (٥) في سائر النسخ « قال » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في س و ج « وكيف » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في سائر النسخ « قلت » وهو مخالف للأصل .
- (٨) في س و س « نصَّب الله لهم » ولفظ الجلالة مكتوب في الأصل بين السطور .
- (٩) التأخى : التحرى والقصد إلى الشيء ، وانظر الفقرة (١٤٥٦) .
- (١٠) في س « ورياحاً وجبالاً » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

١٤٤٨ - فقال : ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ^(١)﴾ .

١٤٤٩ - وقال : ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ^(٢)﴾ .

١٤٥٠ - فأخبر^(٣) أنهم يهتدون بالنجم^(٤) والعلامات .

١٤٥١ - فكانوا يعرفون بمنته جهة البيت ، بموته لهم ، وتوفيقه

لأياهم ، بأن قد رآه من رآه^(٥) منهم في مكانه ، وأخبر من رآه منهم من لم يره ، وأبصر ما يهتدى^(٦) به إليه ، من جبل يقصد قصده ، أو نجم يؤتم به ، وشمال وجنوب ، وشمس يعرف مطلقها ومغربها ، وأين تكون من المصلى بالعشي ، وبحور^(٧) كذلك .

١٤٥٢ - وكان^(٨) عليهم تكلف الدلالات بما خلق لهم من

المقول التي ركبها فيهم ، ليقتصدوا قصد التوجه للعين التي فرض عليهم استقبالها .

(١) سورة الأنعام (٩٧) .

(٢) سورة النحل (١٦) .

(٣) في س و ج « فأخبرهم » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « بالنجوم » وعليها في ابن جماعة « صح » ولكنها واضحة في الأصل بالافراد .

(٥) في س « من قد رآه » وكلمة « قد » ليست في الأصل ولا في سائر النسخ .

(٦) في سائر النسخ « يهتدون » وعليها في ابن جماعة « صح » . والذي في الأصل هكذا « يهتدوا » ولكن الواو ملغاة وفوق الياء ضمة ، فيتبين قراءتها « يهتدى » وهو يكتب مثل هذا دائما بالألف .

(٧) في س و ج « ويجوز » !! وهو تصحيف سخيف ، ومن الغريب أن الأصل وضع فيه تحت الحاء وفوق الراء علامتا الإجمال ، ثم تصحف الكلمة هذا التصحيف للدعش .

(٨) في سائر النسخ « فكان » وهو مخالف للأصل .

- ١٤٥٣ - فإذا طلبوها مجتهدين بمقوّلهم وعلمهم بالدلائل ، بعد استعانة الله ، والرغبة إليه في توفيقه - : فقد أدّوا ما عليهم .
- ١٤٥٤ - وأبان لهم أن فرضه عليهم التوجّه شطر المسجد الحرام ، والتوجّه شطره^(١) ، لا إصابة البيت بعينه بكل حال .
- ١٤٥٥ - ^(٢) ولم يكن لهم إذا كان لا تمكنهم الإحاطة في الصواب إمكان من عاين البيت - : أن يقولوا تتوجّه حيث رأينا^(٣) ، بلا دلالة .

[باب الاستحسان^(٤)]

- ١٤٥٦ - قال : هذا^(٥) كما قلت ، والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب ، والمطلوب لا يكون أبداً^(٦) إلا على عين قاعة تطلب بدلالة
-
- (١) تكرار قوله « والتوجه شطره » تكرار بديع بليغ ، يريد أن يدل به على أن الفرض في التوجه محصور في التوجه شطر البيت لمن غابت عنه عينه . كأنه قال : التوجه شطره فقط .
- (٢) هنا في النسخ زيادة « قال القاضي » .
- (٣) في ج « توجه حيث رأيت » والأصل يحتمل أن يقرأ هكنا ، ولكي لت على يقين منه .
- (٤) العنوان لم يذكر في الأصل ، وزيد بحاشية نسخة ابن جماعة ، ولكن أشير إلى موضعه فيها قبل الفقرة السابقة (١٤٥٥) وعلى ذلك وضع قبلها في النسخ للطباعة ، وهو خطأ ظاهر ، لأنها تنمى لما قبلها ، وموضع العنوان هنا ، لأنه بدء بحث جديد .
- (٥) في ت « فهنا » وهو يخالف للأصل .
- (٦) في س « والمطلوب أبداً لا يكون » وهو يخالف للأصل .

يُقَصِّدُ بِهَا إِلَيْهَا^(١) ، أو تشبيهه على عينِ قاتمة ، وهذا يُبَيِّنُ أَنَّ حَرَامًا عَلَى أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِالِاسْتِحْسَانِ ، إِذَا خَالَفَ الِاسْتِحْسَانَ الْخَبَرَ ، وَالْخَبْرُ - مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - عَيْنٌ يَتَأَخَّى^(٢) مَعْنَاهَا الْمَجْتَهِدُ لِيُصِيبَهُ ، كَمَا الْبَيْتُ^(٣) يَتَأَخَاهُ مَنْ غَابَ عَنْهُ لِيُصِيبَهُ ، أَوْ قَصَدَهُ بِالْقِيَاسِ ، وَأَنْ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْاجْتِهَادِ ، وَالِاجْتِهَادُ مَا وَصَفَتْ مِنْ طَلَبِ الْحَقِّ . فَهَلْ تَجِيزُ أَنْتَ^(٤) أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ : أَسْتَحْسِنُ ، بِغَيْرِ قِيَاسٍ ؟ ١٤٥٧ - فَقُلْتُ^(٥) : لَا يَجُوزُ هَذَا عِنْدِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - لِأَحَدٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَقُولُوا دُونَ غَيْرِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُوا فِي الْخَبَرِ بِاتِّبَاعِهِ فِيمَا^(٦) لَيْسَ فِيهِ الْخَبْرُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْخَبَرِ .

(١) في سائر النسخ « إليه » . وقد كُشِطَ بضمهم الألف من طرف الماء في الأصل ، وهو غير جيد ، لأن الضمير عائد على العين التي تطلب .

(٢) « تأخى الشيء » تحراه . قال في اللسان (ج ١٨ ص ٢٥) : « وفي حديث

ابن عمر . تأخى مُنَافَخَ رَسُولِ اللَّهِ . أى يجرى ويقصد ، وقال فيه بالواو أيضا ، وهو الأكثر . وقال أيضا (ج ٢٠ ص ٢٦٠ - ٢٦١) : « يقال : توخيت محبتك ، أى تحريت ، وربما قلبت الواو ألفا قبل تأخيت » . والنزى في الأصل « يتأخا » بالألف ووضعت فيه على الألف الأولى همزة ، وكذلك « يتأخاه » الآتية ، ورسمتا بذلك في نسخة ابن جماعة ، وفي النسخ المطبوعة « يتوخى » و « يتوخاه » .

(٣) في س « كما أن البيت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٤) قوله « فهل تجيز أنت » الخ من كلام مناظر الشافعي ، فزاد الناسخون قبله كلمة « قال » وثبتت في سائر النسخ ، وليست في الأصل ، وكلمة « أنت » لم تذكر في س . وهي ثابتة في الأصل وسائر النسخ .

(٥) في سائر النسخ « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٦) في سائر النسخ « وفيما » والواو ليست في الأصل ، والصواب حذفها ، لأنه يريد أن أهل العلم الذين لهم وحدهم أن يجسوا ، بأن يقولوا فيما ليس فيه لس بالقياس على النص ، وبذلك يكونون متبعين الخبر ، إذ أخذوا بما استنبطوه منه . فقوله « فيما » متعلق بقوله « باتِّباعه » .

١٤٥٨ - ولو^(١) جاز تعطيلُ القياسِ جاز لأهلِ العقولِ من غيرِ
أهلِ العلمِ أن يقولوا فيما ليس فيه خبرٌ بما يحضرون من الاستحصان^(٢).
١٤٥٩ - وإن القولَ بغيرِ خبرٍ ولا قياسٍ لغيرِ جائرٍ ، بما
ذكرتُ من كتابِ الله وسنةِ رسوله^(٣) ، ولا في القياسي .

١٤٦٠ - فقال : أمّا الكتابُ والسنةُ فيدلّانِ على ذلك ، لأنه
إذا أمرَ النبيُّ بالاجتهادِ ، فلا جتهادُ أبداً لا يكونُ إلا على طلبِ شيءٍ ،
وطلبُ^(٤) الشيءِ لا يكونُ إلا بدلائلٍ ، والدلائلُ^(٥) هي القياسُ ،
قال : فإينَ القياسُ مع الدلائلِ على ما وصفتُ ؟

١٤٦١ - قلتُ : ألا ترى أن أهلَ العلمِ إذا أصاب رجلٌ^(٦)

(١) هكذا في النسخ بالواو . والذي في الأصل يحل أن يكون بالواو أو بالفاء ، وقد بحث
فيه بعض قارئيه ليجعله واوأكيرة الحجم ، ولكنك لم أتق بما كان عليه الحرف .
(٢) قد كان ماخضى الشافعي أن يكون ، بل خرج الأمر في هذه الصور عن حده ،
فصرنا نرى كل من عرف شيئا من المعارف زعم لنفسه أنه يفتي في الدين والعلم ، وأنه
أعلم به من أهله ، وخاصة من أشربوا في قلوبهم علوم أوردية وعقائدها ، يزعمون أن
عقولهم تهديهم إلى إصلاح الدين !! وإلى الحق في التصريح ، وخرجوا عن الخبر وعن
القياس ، إلى الرأي والهوى ، حتى لنسكاد نخفي أن تخرج بلاد المسلمين عن الإسلام
جلاءً ، والعلماء ساهون لاهون ، أو مستضعفون ، يخافون الناس ، ويخافون كلمة
الحق ، فأنه وإنا إليه راجعون . وانظر الأم (ج ٧ ص ٢٧٣) .
(٣) في س « سنة نبيه » وفي سائر النسخ « سنة نبيه محمد » . وما هنا هو الذي
في الأصل .

(٤) في س « فطلب » وهو مخالف للأصل .
(٥) في س « وج » « فالدلائل » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س « الرجل » وهو مخالف للأصل .

لرجلٍ عبداً لم يقولوا لرجلٍ^(١) : أقيم عبداً ولا أمةً^(٢) إلا وهو خابرٌ
بالشوق^(٣) ، لِيُقيمَ بمِثْلَيْنِ^(٤) : بما يُخبرُكم^(٥) ثَمَنٌ مثله في يومه ،
ولا يكونُ ذلك^(٦) إلا بأن يَتَّخِذَ عليه^(٧) بغيره ، فيقيسه عليه ،
ولا يقالُ لصاحبِ سِلْعَةٍ : أقيم إلا وهو خابرٌ^(٨)

(١) في ب « لرجل » وهو خطأ ، لأن للراد : لم يقولوا لرجل آخر أن يقوم قيمة العبد ،
وليس مقولاً أن يكفوا بذلك صاحب الواقعة ، وهو الذي سيلزمونه قيمة ما جرى
على العبد .

(٢) أى : قدر ثمن العبد أو الأمة ، من الثوم ، ولكن استعمال الفعل من « الإقامة »
شئ طريف ، لم أجده إلا في كلام الشافعي . وأصل الفعل « قام » ثلاثي لازم ، ثم
عدى رباعياً بالهمزة وبالتضعيف فقالوا : « أقم الشيء وقومته قمام » بمعنى استقام ،
ومعنى بالتضعيف في معنى تقدير الثمن ، فقالوا : « قومت الشيء » ولم يذكر في المعاجم
تعديته في هذا المعنى بالهمزة ، والقياس جوازه ، فاستعمال الشافعي إياه لإثبات له سماعاً
أيضاً ، إذ كانت لفته حجة . وقد جاء في هذا المعنى قبل شاذ سماعاً ، في اللسان :
« قوم السلة واستقامها : قديمها » وفي حديث عبد الله بن عباس : إذا استقمت
بتد فبت بتد فلا بأس به ، وإذا استقمت بتد فبتة بنسبة فلا خير فيه ، فهو
مكروه . قال أبو عبيد : قوله إذا استقمت ، معنى قومت ، وهذا كلام أهل مكة ،
يقولون : استقمت الخناز ، أى قومتها ، وهو بمعنى .

(٣) « الخابر » المختبر المحرب ، و « الخير » الذي يخبر الشيء بطله .

(٤) في ب « ليقوم لمئين » وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في ب « أن يخبر بما يخبر » ، وزيادة « أن يخبر » خطأ لامعنى لها هنا . وفي نسخة
ابن جماعة و ج « بما يخبر » وهو خطأ ، وما أثبتنا هو الذي في الأصل .

(٦) في س و ج « في ذلك » وزيادة « في » خطأ ومخالفة للأصل .

(٧) « عليه » لم تنقط في الأصل ، وفي ابن جماعة و س « غلته » والمعنى صحيح على
كل حال .

(٨) في سائر النسخ « خابر بالقيم » والزيادة ليست في الأصل .

وهنا بمحاكية الأصل السماع السابع عشر ، ولكنه غير واضح لتأكل أطراف
الورق . وبمحاكية نسخة ابن جماعة « آخر الجزء السادس » .

- ٥٠٧ -

١٤٦٢ - ^(١) ولا يجوز أن يقال لفقير عدل غير عالم يقيم الرقيق: أقيم هذا العبد ولا هذه الأمة ولا إجارة هذا العامل ، لأنه إذا أقامه على غير مثال بدلالة ^(٢) على قيمته كان متعسفاً .

١٤٦٣ - فإذا كان هذا كذا فيما تنقل قيمته من المال وينسب ^(٣) الخطأ فيه على المقام له والمقام عليه - : كان حلال الله وحرأه أولى أن لا يقال فيهما ^(٤) بالتعسف والاستحسان ^(٥) .

١٤٦٤ - وإنما الاستحسان تلذذ .

١٤٦٥ - ولا يقول فيه ^(٦) إلا عالم بالأخبار ، عاقل للتشبيه ^(٧) عليها .

١٤٦٦ - وإذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول إلا من جهة العلم ، - وجهة العلم الخبير اللازم - بالقياس ^(٨) بالدلائل

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في سائر النسخ « يله » وهو صحيح في المتن ولكنه يخالف للأصل وقد عبت به بعضهم فضربوه على اللام والألف ووضع تحت الباء نقطة ثانية وفوقها فتحة ، انقرأ « يله » . والحق في الأصل صحيح المتن أيضا .
 (٣) « يسر الشيء » من بابي « قرب » و « فرح » أي سهل ، فهو « يسر » . وفي « ويسر » وفي ابن جماعة وج « ويتين » وبجاشية ابن جماعة نسخة « تيسر » وكله يخالف للأصل .
 (٤) في سائر النسخ « فيه » وهو يخالف للأصل ، وضرب بض كاتبيه على « فيهما » وكتب فوقها « فيه » .
 (٥) في النسخ المطبوعة « ولا الاستحسان أبداً » وهو يخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم بين السطور في الأصل ونسخة ابن جماعة حرف « لا » .
 (٦) قوله « فيه » أي في القياس والاستدلال .
 (٧) في « بالتشبيه » وهو يخالف للأصل .
 (٨) في سائر النسخ « والقياس » والحق في الأصل « بالقياس » ثم حاول بعضهم كشط

على الصواب ، حتى يكون صاحبُ العلمُ أبداً مُتَّبِعاً خَبِراً وطالِبَ
الخبرِ بالقياس^(١) ، كما يكون متبِعَ البيتِ^(٢) بالبيانِ ، وطالِبَ قَصْدَه^(٣)
بالاستدلالِ بالأعلامِ مجتهداً .

١٤٦٧ - ولو قال بلا خبرٍ لازمٍ ولا قياسٍ كان أقربَ من الإثمِ
مِنَ الذي قال وهو غيرُ عالمٍ^(٤) ، وكان^(٥) القولُ لنيرِ أهلِ العلمِ جائزاً .
١٤٦٨ - ولم يجعل اللهُ لأحدٍ بعدَ رسولِ اللهِ^(٦) أن يقولَ إلاَّ
مِنْ جِهَةٍ علمٍ مَضَى قَبْلَهُ ، وَجِهَةُ الْعِلْمِ بَعْدُ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ^(٧) وَالْإِجْمَاعِ
وَالْأَثَرِ ، وما وصفتُ^(٨) من القياسِ عليها .

-
- ==الباء وكتب واواً في موضعها . والذى في الأصل صحيح ، لأنه يريد أن جهة العلم
الخبر اللازم الذى يقاس عليه ما لم يشمل النص ، مما شاركه في علة الحكم .
- (١) « وطالب الخبر » معطوف على « متبعا خبرا » كما هو ظاهر ، فذلك ضبطناه بالنصب .
وضبط في نسخة ابن جماعة مرفوعاً ، وليس له وجه .
- (٢) في ابن جماعة « متبعا البيت » وهو مخالف للأصل .
- (٣) « طالب » منصوب ، ورسم في الأصل بدون ألف وعليه فتحان ، وفي س و ج
« وطالبا مقصده » وحرف « ما » مكتوب في الأصل بين السطور بخط آخر ، ومكتوب
بمحاشية ابن جماعة وعليه علامة « هـ » ولم تثبت له لمدى ثبوته من الأصل .
- (٤) نعم ، فقد يكون للجاهل عذر من جهله ، وإنما أخطأ في الإقدام على ما لا يعلم . أما
العالم الذى يقول من غير دليل ، فأعما يتعصم ويجترئ على الخوض بالباطل عامداً .
- (٥) في سائر النسخ « ولكن » واللام مزادة في الأصل ظاهرة التصنيع .
- (٦) في س « بعد رسوله » وما هنا هو الذى في الأصل .
- (٧) « بعد » ظرف مبنى على الضم ، و « الكتاب » خبر « جهة العلم » . وفي ج
« قالسنة » . وقد كشط بعضهم حرف المطف بعد كلمة « الكتاب » في الأصل
ونسخة ابن جماعة ، فصار الكلام « وجهة العلم بعد الكتاب : السنة » فيكون قوله
« السنة » خبر المبتدأ ، وكل له وجه ، واخترنا ما رجحنا أنه كان في الأصل .
- (٨) في سائر النسخ « ثم ما وصفت » ووضع فوق « ثم » في نسخة ابن جماعة « صح »
بالجر ، والذى في الأصل الواو ، وغيرها بعضهم ليصلها « ثم » .

١٤٦٩ - ولا يقيسُ إلا من جَمَعَ الآلة^(١) التي لَهُ القياسُ بها،

(١) في ج « الأدلة » وهو خطأ .

ومنه الضرر التالية ، والحكم البالغة ، والفقر الرائعة ، من أول هذه الفقرة ،
إلى (رقم ١٤٧٩) هي أحسن ما قرأت في شروط الاجتهاد .
وقد كتب الشافعي نحواً من هذا في (كتاب إبطال الاستحسان) في الجزء السابع
من الأم (ص ٢٧٤) قال : « وليس للحاكم أن يقبل ، ولا للوالي أن يدع
أحداً ، ولا ينبغي للمفتي أن يفتي أحداً - : إلا متى يجمعُ أن يكونَ عالماً
عِلْمَ الكتابِ ، وعِلْمَ ناسِخه ومنسوخه ، وخاصه وعامه ، وأديه ، وعالماً
بسُنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقاويل أهل العلم قديماً وحديثاً ،
وعالماً بلسان العرب ، عاقلاً ، يميزُ بين المشتبه ، ويعقلُ القياس . فإن
عَدِمَ واحداً من هذه الخصال لم يحلَّ له أن يقولَ قياساً ، وكذلك لو كان
عالماً بالأصولِ غيرَ عاقلٍ للقياسِ الذي هو القرعُ - : لم يجوزُ أن
يقالَ لرجلٍ : قِسْ ، وهو لا يعقلُ القياسَ ، وإن كان عاقلاً للقياس وهو
مضيقُ لعلمِ الأصولِ أو شيء منها - : لم يجوزُ أن يقالَ له : قِسْ على ما لا تعلمُ ،
كما لا يجوزُ أن يقالَ : قِسْ ، لأعمى وصفت له : اجعلْ كذا عن يمينك ، وكذا عن
يسارك ، فإذا بلغتَ كذا فانتقلْ مُتَيَّميناً ، وهو لا يبصر ما قيل له يجعله
يميناً ويساراً !! أو يقالَ : سِرْ بلاداً ، ولم يسِرْها قط ، ولم يأتها قط ، وليس له
فيها علمٌ يعرفه ، ولا يثبت له فيها قصدٌ سمَّيَ بضبطه ، لأنه يسير فيها على غير
مثال قومٍ !! وكما لا يجوزُ لعالمٍ بسوقِ سلعةٍ منذ زمانٍ ثم خَفِيََتْ عنه سَنَةٌ - :
أن يقالَ له : قَوِّمْ عبداً من صفته كذا وكذا ، لأن السوقَ تختلفُ ، ولا
لرجلٍ أبصرَ بعضَ صنفٍ من التجارات ، وجهلَ غيرَ صنفه ، والغيرُ
الذي جهلَ لا دلالةَ له عليه ببعضِ عِلْمِ الذي عِلِمَ - : قَوِّمْ كذا ، كما
لا يقالُ لبناء : انظرْ قيمةَ الخياطةِ ! ولا لخياطٍ : انظرْ قيمةَ البناءِ ! » .

وهي العلمُ بأحكام كتاب الله : فرضه ، وأدبه ، وناسخه ، ومنسوخه ،
وعامته ، وخاصته ، وإرشاده .

١٤٧٠ - ويستدلُّ على ما احتمل التأويل منه بسنن رسول الله ،

فإذا^(١) لم يجد سنةً في إجماع المسلمين ، فإن لم يكن إجماعٌ فبالقياس .

١٤٧١ - ولا يكون^(٢) لأحد أن يقيسَ حتى يكونَ عالمًا بما

مضى قبله من السنن ، وأقوال السلف ، وإجماع الناس ، واختلافهم ،
ولسان العرب .

١٤٧٢ - ولا يكونُ له أن يقيسَ حتى يكونَ صحيحَ العقل ،

وحتى يفرقَ بين المشتبه ، ولا يعجلَ بالقول به ، دون التثبت^(٣) .

١٤٧٣ - ولا يمتنعُ من الاستماعِ ممن خالفه ، لانه قد يتنبه^(٤)

بالاستماع لترك الغفلة ، ويزدادُ به تثبتاً^(٥) فيما اعتقد من
الصواب

(١) في س « وإذا » وهو مخالف للأصل .

(٢) في س « ولا يجوز » وهو مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « التثبت » ولكنها في الأصل واضحة النقط كما أوجتها ، وكانت
كذلك في نسخة ابن جماعة ثم كشطت الياء .

(٤) في ابن جماعة و ج « يشبه » والذي في الأصل ما ذكرنا ، وقد يقرأ « ثبت »
ولكن لا أستطيع الجزم بذلك ، لعت بعضهم بالكلمة في النقط والضبط .

(٥) في س « تتجأ » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٤٧٤ - وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه،
حتى يعرف من أين قال ما يقول، وترك^(١) ما يترك.

١٤٧٥ - ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه، حتى يعرف
فضل ما يصير إليه على ما يترك، إن شاء الله.

١٤٧٦ - فأما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل
له أن يقول بقياس، وذلك أنه^(٢) لا يعرف ما يقيس عليه، كما لا يحل
لفقيه عاقل أن يقول في ثمن درهم ولا خيرة له بسوقه.

١٤٧٧ - ومن كان عالماً بما وصفنا بالحفظ لا بحقيقة
المعرفة - فليس له أن يقول أيضاً بقياس، لأنه قد يذهب عليه
عقل الملقى.

١٤٧٨ - وكذلك لو كان حافظاً مقصراً العقل، أو مقصراً
عن علم لسان العرب - لم يكن له أن يقيس، من قبل نقص
عقله^(٣) عن الآلة التي يجوز بها القياس.

١٤٧٩ - ولا تقول^(٤) يسع هذا - والله أعلم - أن يقول أبداً
إلا أثباتاً، لا قياساً^(٥).

(١) في ابن جماعة في س و ج « وترك » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في ب « لأنه » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « تصير عقله » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٥) في ابن جماعة « فلا تقول » وفي س « فلا تقول » وفي ج « فلا يقول » وكلها

مخالف للأصل ، والأخيرتان خطأ أيضاً .

(٦) الشافعي يأبى التقليد وينفيه ، ولذلك تراه يقول لمن حفظ وكان مقصر العقل أو غير
متكبر من لسان العرب أنه يتبع ما عرف من العلم ويعتبه أن يقيس ، ولكنه لم يجر له
أن يكون مقلداً .

١٤٨٠ - (١) فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَأَذْكَرٌ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَقْيَسُ (٢)

عليها، وكيف تقيس (٣) ؟

١٤٨١ - قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: كُلُّ حُكْمٍ لَّهِ أَوْ لِرَسُولِهِ وَجِدَتْ

عليه دِلَالَةٌ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَحْكَامِ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ بِأَنَّهُ حُكْمٌ بِهِ

لِمَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى، فَتَزَلَّتْ نَازِلَةٌ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ حُكْمٌ - :حُكْمٌ فِيهَا (٤)

حُكْمٌ النَّازِلَةُ الْمُحْكَمُ فِيهَا، إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَاهَا .

١٤٨٢ - وَالْقِيَاسُ وَجُوهٌ (٥)، يَجْمَعُهَا « الْقِيَاسُ » (٦)، وَيَشْفَرُقُ

= وَلَقَدْ قَالَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٤٨ - ١٤٩): « وَالْعِلْمُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

إِتِّبَاعٌ وَاسْتِنْبَاطٌ، وَالْإِتِّبَاعُ اتِّبَاعُ كِتَابٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فُسْنَةً، فَإِنْ لَمْ

تُمْكِنَ قَوْلُ عَامَّةٍ مِنْ سَلَفِنَا لَا نَعْلَمُ لَهُ مَخَالَفًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسٌ عَلَى

كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسٌ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قِيَاسٌ عَلَى قَوْلِ عَامَّةٍ سَلَفِنَا لَا مَخَالَفَ لَهُ. وَلَا

يُجُوزُ الْقَوْلُ إِلَّا بِالْقِيَاسِ، وَإِذَا قَاسَ مَنْ لَهُ الْقِيَاسُ فَاخْتَلَفُوا - : وَسِعَ

كَلَامًا أَنْ يَقُولَ بِمَبْلَغِ اجْتِهَادِهِ، وَلَمْ يَسْمَعْ اتِّبَاعُ غَيْرِهِ فِيمَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

بِمَخَالَفَتِهِ .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٢) « تقيس » بناء الخطاب والوجه التقط في الموضعين في الأصل ، وفي ابن جماعة تخطت

الأولى بالنون ولم تخط الثانية .

(٣) في ابن جماعة و ج « يحكم فيها » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « وللقياس وجوه » وفي ابن جماعة « والقياس من وجوه » وكلاهما

مخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ « يجمعها اسم القياس » وكلمة « اسم » ليست من الأصل ، ولكنها

كتبت فيه بين السطور بخط آخر .

- ٥١٣ -

بها^(١) ابتداء قياس كل واحد منهما ، أو مصدره ، أوهما ، وبعضهما^(٢) أوضح من بعض .

١٤٨٣ - فأقوى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرم رسول الله^(٣) القليل من الشيء ، فيعلم أن قليله إذا حُرِّم كان كثيره مثل قليله في التحريم أو أكثر ، بفضل^(٤) الكثرة على القلة .

١٤٨٤ - وكذلك إذا حُرِّم^(٥) على يسير من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يُحَمَّدَ عليه .

١٤٨٥ - وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحاً .

١٤٨٦ - ^(٦) فإن قال : فاذكر^(٧) من كل واحد من هذا شيئاً يبين لنا ما في معناه^(٨) ؟

-
- (١) في س و ج « فيها » بدل « بها » وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في ابن جماعة و ب « وبعضها » وهو مخالف للأصل .
 - (٣) في سائر النسخ « رسوله » وما هنا هو التي في الأصل .
 - (٤) في ابن جماعة و س و ج « لفضل » وهو مخالف للأصل .
 - (٥) ضبط في الأصل ونسخة ابن جماعة بضم الحاء ، على البناء لما لم يسم فاعله .
 - (٦) في ب « قال الشافعي رحمه الله تعالى : فإن قال قائل » وهو زيادة مما في الأصل وياق النسخ .
 - (٧) في س زيادة « لنا » وليست في الأصل ولا غيره .
 - (٨) في ابن جماعة و س و ج « مثل معناه » وكلمة « مثل » ليست في الأصل ، ولكنها كتبت فيه بين السطور بخط مخالف .

١٤٨٧ - قلتُ : قال رسولُ الله : « إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ دَمَهُ وَمَالَهُ ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا ^(١) » .

١٤٨٨ - فإذا حَرَّمَ أَنْ يُظَنَّ ^(٢) بِهِ ظَنًّا مَخَالِفًا لِلْخَيْرِ يُظْهِرُهُ ^(٣) - : كان ما هو أَكْثَرُ مِنَ الظَّنِّ الْمُظْهِرِ ظَنًّا ^(٤) مِنَ التَّصْرِيحِ لَهُ

(١) « يُظَنَّ » ضبط في الأصل بضم الياء على البناء لما لم يسم فاعله ، ويكون الجار والمجرور وهو « به » نائب الفاعل ، وهذا جائز على مذهب الكوفيين وغيرهم ، واستدلوا له بجملة شعبة وأبي جعفر وطام في رواية عنه في الآية (١٤) من سورة الباقية : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ . وانظر شروح الألفية في باب نائب الفاعل . قال أبو حيان في البحر (ج ٨ ص ٤٥) : « وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور ، وهو [بما] وينصب للمفعول به الصريح ، وهو [قوماً] ونظيره : ضرب بسوط زيداً ، ولا يجوز ذلك الجمهور » . وانظر أيضاً تفسير الطبري (ج ٢٥ ص ٨٧) وإعراب القرآن للمكبري (ج ٢ ص ١٢٥) . وهذا الحديث بهذا اللفظ لم يذكر الناقص إسناده ، ولم أجده بعد كثرة البحث ، ومعناه صحيح وارد في أحاديث كثيرة .

(٢) وهذه ضبطت أيضاً في الأصل بنقط الياء التحتية وضمة فوقها ، وبفتحة فوق الطاء وشدة فوق النون . ولم تنقط ولم تضبط في نسخة ابن جماعة . وفي النسخ المطبوعة « ظن » .

(٣) « يُظْهِرُهُ » واضحة في الأصل بنقطتين تحت الياء وبالماء في آخرها . ولم تنقط الياء في ابن جماعة وكشطت الماء ، وموضع كسطها ظاهر ، وفي ث « يُظْهِرُهُ » وكلامها مخالف للأصل وغير واضح المعنى والصحيح ما في الأصل ، والضبط الفاعل في « يُظْهِرُهُ » قائم على الظان ، والضبط للمفعول قائم على « الظن » . يعني : حرم الله علينا أن نظن بالمؤمن ظناً يُظْهِرُهُ له فيشعر به إذا كان هذا الظن مخالفاً للخير .

(٤) بحاشية ب مائه : « قوله ظناً ، كما في جميع النسخ ، وانظر أين موقعه من الكلام ، وما لإعرابه ؟ ولعله من زيادة النسخ ، فتأمل ، كتبه مصححه ١١ والكلام صحيح واضح جداً ، قوله « المظهر » اسم مفعول بفتح الماء كما ضبط في الأصل ، وهو صفة لقوله « الظن » وقوله « ظناً » حال ، يعني : أن الظن المخالف للخير الذي أظهره الظان للظنون به حال كونه ظناً فقط - : حرام ، بالتصريح له بقول غير الحق أشد حرمة ، ليكون الإساءة فيه إلى المؤمن أشد من الإساءة إليه باظهار الظن المخالف للخير .

بقول^(١) غير الحق أولى أن يحرم ، ثم كيف ما^(٢) زيد في ذلك
كان أحرَمَ .

١٤٨٩ - قال الله^(٣) : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ .
وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾^(٤) .

١٤٩٠ - فكان ما هو أكثر^(٥) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الخير
أحمد ، وما هو أكثر^(٦) من مِثْقَالِ ذَرَّةٍ من الشر أعظم في اللائم^(٧)
١٤٩١ - وأباح لنا دماء أهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين
وأموالهم^(٨) ، لم يحظر^(٩) علينا منها شيئاً أذكركم^(١٠) ، فكان ما نلناه
من أبدانهم دون السماء ، ومن أموالهم دون كلهم^(١١) : أولى أن
يكون مباحاً .

١٤٩٢ - وقد^(١٢) يمتنع بعض أهل العلم من أن يُسمى

(١) في س و ج « بقوله » وهو خطأ ومخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .

(٢) هكذا رسمت في الأصل وابن جماعة .

(٣) في سائر النسخ « وقال الله » والواو ليست في الأصل .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٥) سورة الزلزلة (٧ و ٨) .

(٦) في س في الموضعين « أكبر » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٧) في س « في اللائم أعظم » بالتقديم والتأخير ، وهو مخالف لهذا أيضا .

(٨) في س « وأباح أموالهم » والزيادة ليست فيهما .

(٩) في النسخ المطبوعة « ولم يحظر » والواو ليست في الأصل ، وزيدت في نسخة ابن جماعة
تحت السطر .

(١٠) هنا في س و ج زيادة « قال الثاني » .

- ٥١٦ -

هذا « قياساً » ، ويقول : هذا معنى ما أحل الله وحرّم ، وحجّد وذمّ ،
لأنّه داخلٌ في جملته ، فهو بعينه^(١) ، لا قياس^(٢) على غيره .

١٤٩٣ - ويقول مثل هذا القول في غير هذا ، مما كان في

معنى الحلال فأحلّ ، والحرام فحرّم .

١٤٩٤ - « ويمتنع أن يُسمّى « القياس » إلا ما كان يحتملُ

أن يُشبّه بما^(٣) احتَمَلَ أن يكون فيه شَبَهًا^(٤) من معنيين مختلفين ،
فصرّفه على^(٥) أن يقيدسه على أحدهما دون الآخر .

١٤٩٥ - ويقول غيرُهم من أهل العلم : ماعدا النصّ من

الكتاب أو السنة^(٦) فكان^(٧) في معناه فهو قياسٌ ، والله أعلم .

(١) في سائر النسخ « فهو هو بعينه » وكلمة « هو » الثانية ليست في الأصل ، وزيدت
فيه بخط آخر بين السطور .

(٢) في ابن جماعة و س و ج « لا قياساً » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في ابن جماعة زيادة « قال » وهي زيادة في الأصل بين السطور بخط آخر ، وفي
النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) رسم في الأصل « يسا » بالألف ، فلذلك ضبطناه بالبناء لما لم يسم فاعله ، ويكون
نائب الفاعل محذوفاً ، و « القياس » مفعول ثان . وقد ضرب بعضهم على الكلمة
في الأصل وكتبها بالياء ، وبذلك ثبت في سائر النسخ ، وعليها فتحمل القراءة بالبناء
للفاعل ، كالتي قبلها في الفقرة (١٤٩٢) .

(٥) في النسخ المطبوعة « ما » دون الباء ، وهي ناجة في الأصل وابن جماعة .

(٦) وهذا شاهد آخر لاستعمال الشافعي اسم « كان منصوباً » إذا تأخر بسا لجار والمجرور ،
كما مضى مراراً . وهو ثابت بالنصب في الأصل وفي سائر النسخ .

(٧) في سائر النسخ « إلى » وهو مخالف للأصل ، وقد ضرب بعضهم على حرف « على »
وكتب فوقه « إلى » بخط آخر ، والشافعي يفتن في استعمال الحروف بعضها بدلا
من بعض ، وللمنى واضح .

(٨) في س « والسنة » وهو مخالف للأصل .

(٩) في النسخ المطبوعة « وكان » والتي في الأصل ونسخة ابن جماعة بالفاء ، ثم تصرف
الفارتون فيها ، فغيروا الفاء إلى الواو ، وأثر التغيير واضح ، ونقطة الفاء باقية
في الأصل .

١٤٩٦ - ^(١) فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَاذْكُرْ مِنْ وَجْهِ الْقِيَاسِ مَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِهِ فِي الْبَيَانِ وَالْأَسْبَابِ، وَالْحُجَّةَ فِيهِ، سَوَى هَذَا الْأَوَّلِ، الَّذِي تَدْرِكُ ^(٢) الْعَامَّةُ عَلَيْهِ؟

١٤٩٧ - قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ^(٣) لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ^(٤)﴾.

١٤٩٨ - وَقَالَ: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا ^(٥) أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ^(٦)﴾.

١٤٩٩ - فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ هِنْدَ بِنْتَ ^(٧) عَتَبَةَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا أَبِي سَفْيَانَ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا - وَهُمْ وَلَدُهَا - بِالْمَعْرُوفِ، بِغَيْرِ أَمْرِ ^(٨).

١٥٠٠ - قَالَ: فَدَلَّ كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ أَنَّ عَلَى الْوَالِدِ ^(٩)

رِضَاعَ وَلَدِهِ وَتَقَاتُمَهُ صِغَارًا.

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 - (٢) في س و ج « يدرك » وهو مخالف للأصل .
 - (٣) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٤) سورة البقرة (٢٣٣) .
 - (٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .
 - (٦) سورة البقرة (٢٣٣) .
 - (٧) في ابن جماعة « هنداً بنت » بصرف « هند » وهو جائز ، ويجوز منه كما في الأصل ، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً بعد الالف . وفي س و ج « هند ابنة » .
 - (٨) هنا ملخص من حديث صحيح ، رواه الشافعي في الأم باسنادين عن عائشة (ج ٥ ص ٧٧ - ٧٨) ورواه الجماعة إلا الترمذي ، كما في المتن (رقم ٣٨٧١) ونيل الأوطار (ج ٧ ص ١٣١) .
 - (٩) في التبع المطبوعة « على أن على الوالد » وحرف « على » الأول ليس في الأصل ، وهو في ابن جماعة ، وضرب عليه بالجرة وكتب فوقه « صح » ، وحذفه جاز صحيح .

١٥٠١ - «فكان الولد»^(١) من الوالد، فجُرِدَ على صلاحه^(٢) في الحال التي لا يُفني الولد فيها نفسه، فقلت^(٣) : إذا بلغ الأبُ ألاً يُفني نفسه بكسبٍ ولا مال فعل ولده صلاحه^(٤) في نفقته وكُنُوتِهِ، قياساً على الولد.

١٥٠٢ - وذلك أن الولد من الوالد، فلا يضيع شيئاً هو منه، كما لم يكن للولد^(٥) أن يضيع شيئاً من ولده، إذ^(٦) كان الولد منه، وكذلك والدون وإن بُدُوا، والولد وإن سَقَلُوا، في هذا المعنى، والله أعلم، فقلت: يُنْفِقُ على كل محتاجٍ منهم غيرِ محترفٍ، وله النفقة على التني المحترف.

١٥٠٣ - وقضى رسولُ الله في عبدٍ ذلّسَ للمبتاع فيه بسبب

١٣٩

-
- (١) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) في ابن جماعة « فكان الولد » بهزة فوق الألف وشدة فوق النون ، وهو خطأ .
 (٣) في ابن جماعة « مجز » وفي ج « مجز » وكلاماً خطأً وخالف للأصل . وفي النسخ المطبوعة «إصلاحه» بالألف في أول الكلمة ، وليست في الأصل ، واستعمال «الصلاح» في معنى «الإصلاح» جائز كثير .
 (٤) في سائر النسخ «فقلت» وهو مخالف للأصل .
 (٥) في ب «إصلاحه» وهو مخالف للأصل .
 (٦) في سائر النسخ «الولد» وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم فيه ألفاً فوق الواو ، ويظهر أنه زعمه تصحيحاً ، ولكن النسخ صحيح على الأصل ، لأنه يريد : أن الولد إذا كان لا يجوز له أن يضيع ولده التي هو فرع منه ، فكذلك لا يجوز له أن يضيع والده التي هو أصله .
 (٧) في ابن جماعة و ج « إذا » وهو خطأً وخالف للأصل ، فإن هذا تحليل لا شرط .

فَقَطَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا اسْتَغْلَّ أَنْ لَلْبَتَّاعِ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ ، وَلَهُ حَبْسُ الْغَلَّةِ
بِضْمَانِهِ الْعَبْدُ^(١) .

١٥٠٤ - فَاسْتَدَلَّنَا إِذَا كَانَتْ الْغَلَّةُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا صَفْقَةُ الْبَيْعِ
فَيَكُونُ لَهَا حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَكَانَتْ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي فِي الْوَقْتِ الَّتِي
لَوْ مَاتَ فِيهِ الْعَبْدُ مَاتَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي - : أَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَهَا
لَهُ لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ فِي مِلْكِهِ وَضْمَانِهِ ، فَقَلْنَا كَذَلِكَ فِي ثَمْرِ النَّخْلِ ، وَلَبْنِ
الْمَاشِيَةِ وَصُوفِهَا وَأَوْلَادِهَا ، وَوَلَدِ الْجَارِيَةِ ، وَكُلِّ مَا حَدَّثَ فِي مِلْكِ
الْمُشْتَرِي وَضْمَانِهِ ، وَكَذَلِكَ وَطَهُ الْأَمَةَ الثَّيِّبَ وَخِدْمَتَهَا .

١٥٠٥ - قَالَ^(٢) : فَتَفَرَّقَ عَلَيْنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَغَيْرُهُمْ فِي هَذَا .
١٥٠٦ - فَقَالَ : بَعْضُ النَّاسِ : الْخَرَجُ وَالْخِدْمَةُ وَالْمَتَاعُ^(٣) غَيْرُ
الْوَطءِ مِنَ الْمَمْلُوكِ وَالْمَمْلُوكَةِ لِمَالِكِهَا الَّتِي اشْتَرَاهَا ، وَلَهُ رَدُّهَا
بِالْعَيْبِ ، وَقَالَ : لَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَرُدَّ الْأَمَةَ بَعْدَ أَنْ يَطَّأَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ
ثَيِّبًا ، وَلَا يَكُونُ لَهُ ثَمْرُ النَّخْلِ ، وَلَا لَبْنُ الْمَاشِيَةِ^(٤) وَلَا صُوفُهَا ، وَلَا

(١) أَيْ بَأَنَ لِلْمُشْتَرِي كَانَ ضَامِنًا لِلْعَبْدِ إِذَا هَلَكَ قَبْلَ رَدِّهِ ، فَالضَّمِيرُ فِي « ضَمَانِهِ » ضَمِيرُ
الْفَاعِلِ ، وَ« الْعَبْدُ » مَفْعُولٌ . وَفِي النُّسخِ لِلطَّبْعَةِ « بِضْمَانَةِ الْعَبْدِ » وَهُوَ خَطَأٌ .
وَهَذَا الْحَدِيثُ ذَكَرَهُ الثَّانِي هُنَا بِالْعَنَى ، وَهُوَ حَدِيثُ « الْخَرَجِ بِالضَّمَنِ » وَقَدْ
رَوَاهُ فِيهِمَا مَضَى (بِرَقْمِ ١٢٣٢) وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ هُنَاكَ .

(٢) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ س وَ ج « قَالَ الثَّانِي » وَالزِّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « وَلِلْمَتَاعِ » وَمَا هُنَا هُوَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ
وَكُتِبَ فَوْقَهُ بِخَطِّ آخِرٍ « وَلِلْمَتَاعِ » وَالْعَنَى فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ .

(٤) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ س وَ ج « الْفَمِ » بَدَلُ « الْمَاشِيَةِ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلأَصْلِ .

ولاد الجارية ، لأنَّ كلَّ هذا - من الماشية والجارية والنخل
والخراج - : ليس بشيء من العبد^(١)

١٥٠٧ - ^(٢)قلتُ لبعض مَنْ يقولُ هذا القولَ : أَرَأَيْتَ

قَوْلَكَ : الخراجُ ليس من العبد ، والتمرُّ من الشجر ، والولدُ من الجارية
- : أليسَا يجتمعان في أن كلَّ واحدٍ منهما كان حادثاً في ملك المشتري لم
تَقَعْ^(٣) عليه صفقةُ البيع ؟

١٥٠٨ - قال : بلى ، ولـكـبـ يتفرقان^(٤) في أن ما وصل إلى

السيدٍ منهما مفترق^(٥) ، وتمرُّ النخل^(٦) منها ، وولدُ الجارية والماشية
منها ، وكسبُ الغلام ليس منه ، إنما هو شيءٌ لا تحرّف^(٧) فيه
فاكتسبه .

(١) هنا في س زيادة « والتمر من الشجر والولد من الجارية » ولا أخرى من أين أتى بها
ناسخها أو مصححها ، وليست في شيء من النسخ ١١

(٢) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في س و ج « لم يقع » بالتحية ، وهي منقولة في الأصل بالثناة الفوقية ، ولم تنقط
في ابن جماعة .

(٤) في س « يفتقان » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٥) في س « يفتق » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) « تمر » منقولة في الأصل بالثناة ، ولم تنقط في ابن جماعة . وفيها وفي س و ج
« النخلة » والتي في الأصل « النخل » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب
فوقها « النخلة » .

(٧) في ج « يحترف » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ . و « تحرف » بمعنى احترف
استعمال طريف ، لم أجده في شيء من مساجم اللغة ، وكذلك مصدره « التحرف » الآتي
في الفقرة التالية . وإنما المذكور في المساجم « حرف لأهله واحترف : كسب وطلب
واحتمل » قال في المياري : « حرف لبياله حرفاً ، كضرب : كسب ، والاسم الحرفة ج
حرف ، كغرفة وغرف ، كاحترف عن اقتل ، والاسم الحرفة ج حرف ، كسدرة
وسدر » . فيستفاد من استعمال الشافعي قائمة زائدة ، أن « تحرف تحرفاً » يأتي
في معنى الاكتساب ، وكذا للشافعي من فوائد نوادر .

- ٥٢١ -

١٥٠٩ - ^(١)قلتُ له : أَرَأَيْتَ إِنْ طَارَ صُكٌّ مَعَارِضُ بِمِثْلِ
حُجَّتِكَ فَقَالَ : قَضَى النَّبِيُّ أَنَّ الْخِرَاجَ بِالضَّمَانِ ، وَالْخِرَاجُ لَا يَكُونُ إِلَّا
بِمَا وَصَفْتَ مِنَ التَّخَرُّفِ ، وَذَلِكَ يَشْغَلُهُ عَنْ خِدْمَةِ مَوْلَاهُ ، فَيَأْخُذُ
أَنَّهُ بِالْخِرَاجِ الْعِوَضَ مِنَ الْخِدْمَةِ وَمِنْ تَفَقُّطِهِ عَلَى مَمْلُوكِهِ ، فَإِنْ ^(٢)وُهِبَتْ
لَهُ هِبَةٌ فَالْهِبَةُ ^(٣)لَا تَشْغَلُهُ عَنْ شَيْءٍ - : لَمْ تَكُنْ ^(٤)لِمَالِكِهِ الْآخِرِ ،
وَرُدَّتْ إِلَى الْأَوَّلِ ؟

١٥١٠ - قَالَ : لَا ، بَلْ تَكُونُ لِلْآخِرِ النَّبِيُّ وَهَبَتْ لَهُ وَهُوَ
فِي مَلِكِهِ .

١٥١١ - قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ بِخِرَاجٍ ، هَذَا مِنْ وَجْهِ غَيْرِ الْخِرَاجِ .

١٥١٢ - قَالَ : وَإِنْ ^(٥) ، فَلَيْسَ مِنَ الْعَبْدِ .

١٥١٣ - قُلْتُ ^(٦) : وَلَكِنَّهُ يُفَارِقُ ^(٧) مَعْنَى الْخِرَاجِ ، لِأَنَّهُ مِنْ

غَيْرِ وَجْهِ الْخِرَاجِ ؟

(١) هنا في س زيادة « قال » وفي س و ج « قال الثاني » .

(٢) في س « وإن » وهو مخالف للأصل ، وغير جيد في المتن ، والوجه البناء .

(٣) في س « والهبة » وهو مخالف للأصل .

(٤) في س و ج « لم يكن » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة ، وقد وضع بعضهم
في الأصل خطين تحت البناء لغير إيه ، وهو خطأ ، لأن الضمير ليس قائماً على
« شيء » بل هو عائد على « الهبة » .

(٥) في سائر النسخ « وإن كان » وكلمة « كان » ليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه
بين السطور بخط آخر ، وهي محذوفة مقدرة ، وهذا من الكلام الفصيح العالي .

(٦) في س و ج زيادة « له » وليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة ثم ضرب
عليها بالحرمة .

(٧) في م « مفارق » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

١٥١٤ - قال : وإن كان من غير وجه الحراج ، فهو حادث في ملك المشتري .

١٥١٥ - قلت : وكذلك الثمرة والتناج^(١) حادث^(٢) في ملك المشتري ، والثمره إذا باينت النخلة فليست من النخلة ، قد^(٣) تباع الثمرة ولا تتبعها النخلة ، والنخلة ولا تتبعها الثمرة ، وكذلك تناج الماشية . والحراج أولى أن يرد مع العبد ، لأنه قد يتكلف فيه ما تبعه^(٤) من ثمر النخلة ، لو جاز أن يرد واحد منهما^(٥)

١٥١٦ - وقال بعض أصحابنا بقولنا في الحراج ووطه الثيب وثمر النخل ، وخالفنا في ولد الجارية .

١٥١٧ - وسواء ذلك كله ، لأنه حادث في ملك المشتري ، لا يستقيم فيه إلا هذا ، أو لا يكون^(٦) لما لك العبد المشتري شيء^(٧)

(١) « التناج » بكسر التون الاسم ، وأما المصدر فبفتحها .
(٢) في س و ج « فهو حادث » وكلمة « فهو » ليست في الأصل ، وكتبت في ابن جماعة وضرب عليها بالجرمة .

(٣) في س « وقد » وهو مخالف للأصل

(٤) في النسخ المطبوعة « يقيه » وهو مخالف للأصل . ويظهر أن نسخة ابن جماعة كانت كالأصل ، ثم كسخت الكلمة وكتب بدلها « يقيه » وموضع الكشط بين .
(٥) في النسخ المطبوعة « واحدا » وهو مخالف للأصل ، بل ضبطت في ابن جماعة بالرفع .
(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » وزيد في الأصل بين السطور « قال » .
(٨) في النسخ المطبوعة « ولا يكون » . وألف « أو » نابعة في الأصل وضرب عليها بعض هامشه ، وكذلك كانت في ابن جماعة ، ثم كسخت ووضع على الواو « صح » . وكل هذا عبث وخطأ ، عن عدم فهم الكلام ، لأن الشافعي ينقض على مخالفته رأيه فيقول له : إن ولد الجارية الحادث في ملك المشتري سواء هو وغيره ، في أنه لا يرد مع الجارية بالعيب ، ولا يستقيم في القياس غيره ، وإن لم تبطل بهذا لزم على قولك أنه لا يكون للمشتري شيء إلا الحراج والخدمة .

(٩) في س و ج « في شيء » وهو خطأ ومخالف للأصل .

إلا الخراج والخدمة، ولا يكون له ما وهب للعبد، ولا ما التقط، ولا غير ذلك من شيء. أفاده من كثر ولا غيره، إلا الخراج والخدمة، ولا تمر النخل^(١)، ولا لبن المشاة^(٢) ولا غير ذلك، لأن هذا ليس بخراج.

١٥١٨ - ونهى رسول الله عن النهب بالذهب^(٣)، والتمر

بالتمر، والبر بالبر، والشعير بالشعير - إلا مثلاً بمثل، يدأ يد^(٤).

١٥١٩ - فلما خرج^(٥) رسول الله في هذه الأصناف للمأكولة

التي شح الناس عليها حتى باعوها كيلاً - بمعينين^(٦): أحدهما أن يُباع

(١) في ب « ولا يكون له تمر النخل » والزيادة ليست في الأصل .

(٢) في سائر النسخ « ولا لبن الشاة » والتي في الأصل « للمشاة » ثم ضرب عليها بضمهم وكتب فوقها بخط آخر « الشاة » .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قاله الثاني » وزيد في الأصل بين السطور « قال » بخط آخر .

(٤) هنا في س و ج زيادة « والقضة بالقضة » وهذه الزيادة وإن كانت معروفة في الأحاديث إلا أنها ليست في الأصل في هذا الوضع ، وفي نسخة ابن جماعة .

(٥) هذا للمعنى وارد في أحاديث كثيرة ، منها حديث أبي سعيد الخدري ، وقد روى الثاني بضمه فيما مضى (رقم ٧٥٨) وانظر الأم (ج ٣ ص ١٢) وللتقي (رقم ٢٨٩٠ - ٢٩٠٠) وقيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٩٧) .

(٦) « خرج » بالخاء المعجمة والراء والجيم ، من الخروج ، وهذا للمعنى مجاز طريف ، فإن الفعل لا يمتد بنفسه ، وإنما يمتد بالحرف أو الهزة أو التضييف ، فقالوا فيه من الجواز : « خرج فلان علمه » إذا جعله ضرورياً يخالف بضه بعضاً كما هو

نس الإنسان ، وكما نس الزمخشرى في الأساس على أنه مجاز ، فيظهر لي أن الثاني استعمل من الجواز ، ولكن بتدنية الفعل بالحرف لا بالتضييف ، وهذا توجيه جيد عندى ، وسأبقي الثاني استعمال هذا الجواز ، لكن بتدنية الفعل بالهزة (رقم ١٥٤٦) . ويظهر أن بعض قارئ الأصل ظن الكلمة غلطاً ، لم يدرك توجيهها ، فبحث في الجيم ليجعلها ميا ، ثم كتب هو أو غيره فوقها « حرم » وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، واخترتا لإثبات ما في الأصل .

(٧) قوله « بمعينين » متعلق بقوله « خرج » . وفي س « لمعينين » وهو مخالف للأصل .

منها شيء بمثله أحدهما قد والآخر دَيْنٌ ، والثاني : أن يُرَادَ^(١)
في واحدٍ منهما شيء على مثله يداً بيدٍ - : كَانُ^(٢) ما كَانَ في معناها^(٣)
حراً ما قياساً عليها .

١٥٢٠ - وذلك كلُّ ما أَكَلَ مما يبيع موزوناً ، لأنِّي وجدتُها
مجتمعةً للمعاني في أنها ما كولةٌ ومشروبةٌ ، والمشروبُ في معنى
المأكولِ ، لأنه كَلَهُ للناسِ إما قوتٌ وإما غِذَاءٌ وإما مَهْمًا^(٤) ، ووجدتُ
الناسَ شَحَّوْا عليها حتى باعوها وزناً ، والوزنُ أقربُ من الإحاطة من
الكيلِ ، وفي معنى الكيلِ^(٥) ، وذلك مثلُ المسلي والسمن والزيتِ^(٦)
والسكر وغيره ، مما يؤكل ويُشرب ويُباع موزوناً .

١٥٢١ - ^(٧) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أفيَحْتَمَلُ ما يبيع موزوناً أن يُقْلَسَ

(١) في سائر النسخ « يزاد » وهو مخالف للأصل ، وقد كتب بعضهم في الأصل دالا
فوق الزاي قبل الألف .

(٢) قوله « كان » الخ جواب « لما » في قوله « فلما خرج رسول الله » الخ .

(٣) في ت « بمعناها » وهو مخالف للأصل .

(٤) يعني : وإما قوت وغذاء سماً ، و « القوت » ما يمسك الرمي ، و « الفناء » ما يكون
به تمام الجسم وقوامه ، من الطعام والشراب واللبن . والفرق بين المعنيين دقيق .
(٥) في ت « أو في معنى الكيل » . وفي ابن جماعة و س و ج « أو في مثل
معنى الكيل » . وكلمة « مثل » ليست في الأصل ، وألف « أو » مزادة في الأصل ،
وظاهر أنها ليست منه .

(٦) في ت « يهدم الزيت » على « السمن » وهو مخالف للأصل . و « السمن »
مرووف ، وهو عربي فصيح ، جمه « أَسْمَنُ » و « مُسْمُونٌ » و « مُسْمَنَانٌ »

ويظن الجمله من الكتابين في عسراً أنها ليست عزية ، فيسمونه « السلي » ا ا

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « بال الشافعي » .

على الوزن من الذهب والورق ، فيكون الوزن بالوزن أولى بأن
يُقاس^(١) من الوزن بالكيل ؟

١٥٢٢ — قيل إن شاء الله له^(٢) : إن الذي مَنَعْنَا مما وصفت —

من قياس الوزن بالوزن — أنَّ صحيحَ القياسِ إذا قِستَ الشيءَ بالشيءِ
أنَّ تحكُّمَ له بحكمه ، فلو قِستَ المسلَّ والسمنَ بالدنانيرِ والدراهمِ ،
وكنتَ^(٣) إنما حرَّمتَ الفضلَ في بعضها على بعضٍ إذا كانت جنساً
واحداً قياساً على الدنانيرِ والدراهمِ — : أكان^(٤) يجوزُ أن يُشترى^(٥)
بالدنانيرِ والدراهمِ تقدّاً عسلاً وممناً إلى أجلٍ ؟

١٥٢٣ — فإن قال : يَجهِزُهُ^(٦) بما أجازَهُ به المسلمون^(٧) .

(١) في ابن جماعة و س و ج « أن يَقيسَ » والباءُ ناجيةٌ في الأصل ، وفي س زيادة
« عليه » وليست في الأصل .

(٢) في سائر النسخ « قيل له إن شاء الله » وهو يخالف للأصل .

(٣) في سائر النسخ « فكنت » بالفاء ، وهي في الأصل بالواو .

(٤) في النسخ المطبوعة « لكان » وهو خطأ ويخالف للأصل وابن جماعة ، بل اللام هنا
تبطل للمنى وتضعف ، إذ لو كان باللام لقال : لكان لا يجوز الخ ، لأن شراء السمن
والمسل بالتقدُّ إلى أجل جائز ، والثانى يريد الرد على قياس الوزن بالوزن هنا ، فهو
يسأل منظره : أكان يميز بيع السمن والمسل بالتقدُّ إلى أجل ومما موزونان ، إذا
قاسهما على الدراهم والدنانير ؟

(٥) « يشتري » كتبت في الأصل « يشتري » بالآلف وعلى الباء ، في أولها ضمة ، تأكيداً
لفراءتها على البناء لما لم يسم فاعله ، ويكون نائب الفاعل الجار والمجرور ، كما بقى
مثله في رقم (١٤٨٧) .

(٦) « تجهيزه » منقوطة في الأصل بالياء الفوقية والياء التحتية ، ليقراً بالخطاب والنية ،
وفي سائر النسخ « تجهيزه » بالنون .

(٧) هنا بحاشية الأصل « بلغ سماها » .

— ٥٢٦ —

١٥٢٤ — قيل ^(١) إن شاء الله: فإجازة المسلمين له دلّني على أنه
غير قياسي عليه، لو كان ^(٢) قياساً عليه كان حكمه حكمه، فلم يحل أن
يُباع ^(٣) إلا يداً بيد، كما لا يحل ^(٤) الدنانير بالدرهم إلا يداً بيد.
١٥٢٥ — فإن قال ^(٥): أفتجدك حين قستته على الكيل
حكمت له حكمه؟

١٥٢٦ — قلت: نعم، لا أفرق بينه في شيء بحال.
١٥٢٧ — قال ^(٦): أفلا يجوز ^(٧) أن تشتري ^(٨) مدّ حنطة ^(٩)
تقدماً بثلاثة أرطال زيت ^(١٠) إلى أجل.

- (١) في سائر النسخ زيادة «له» وليست في الأصل.
- (٢) في س و ج «ولو كان» والواو ليست في الأصل، وكانت في نسخة ابن جماعة وكشفت، وموضع الكشط ظاهر.
- (٣) «يباع» وأصح في الأصل، ثم عتب بها عاتب لقراً «يتباع». واضطربت النسخ، ففي ابن جماعة و س «يتباع» وفي س و ج «يتباع أبداً» وكله مخالف للأصل، وكله «أبداً» ليست فيه، وكتبت في ابن جماعة وضرب عليها بالجرمة.
- (٤) في س و ج زيادة «له» وهي زيادة في الأصل بين السطور، وزادتها خطأ.
- (٥) في س و ج زيادة «ثالث» وليست في الأصل، وهي في ابن جماعة ملغاة بالجرمة.
- (٦) في سائر النسخ «فإن قال» وكله «فإن» زيادة في الأصل فوق السطر.
- (٧) في ابن جماعة و س و ج «فلا يجوز» بحذف همزة الاستفهام، وهي ثابته في الأصل.
- (٨) في ابن جماعة «شتر» بدون نقط أولها وبالألف في آخرها، كأنه بناء للمجهول. وما هنا هو التي في الأصل.
- (٩) في سائر النسخ «بمد حنطة قدما ثلاثة» وما هنا هو التي في الأصل، وإن عتب فيه بعض قارئيه.
- (١٠) في س «زيتاً» وهو مخالف للأصل.

١٥٢٨ - [قلت: لا يجوز أن يشتري، ولا شيء من المأكول والمشروب بشيء من غير صنفه إلى أجل] ^(١).

١٥٢٩ - حكم المأكول المكيل حكماً المأكول الموزون.

١٥٣٠ - قال ^(٢): فما تقول في الدنانير والدرهم؟

١٥٣١ - قلت: محرمات في أنفسها، لا يقاس شيء من المأكول عليها، لأنه ليس في معناها، والمأكول المكيل محرم في نفسه، ويقاس به ما في معناه من المكيل والموزون عليه، لأنه في معناه.

١٥٣٢ - ^(٣) فإن قال: فافرق بين الدنانير والدرهم؟

١٥٣٣ - قلت: لم أعلم ^(٤) مخالفاً من أهل العلم في إجازة أن يشتري بالدنانير والدرهم الطعام المكيل والموزون إلى أجل، وذلك لا يحل ^(٥) في الدنانير بالدرهم، وإن لم أعلم منهم مخالفاً في أني لو علمت معدناً فأدبته الحق فيما خرج منه، ثم أقامت فضته أو ذهبه عندي دهري ^(٦) - : كان على في كل سنة أداء زكاتها، ولو حصلت

(١) هذه الفقرة كلها زيادة بمحاشية الأصل بخط آخر، وأثبتناها احتياطاً، لوضوح الإجابة فيها، وإلا فالفقرة التالية لها تصلح وحدها جواباً عن السؤال.

(٢) في سائر النسخ «فإن قال» والزيادة ليست في الأصل.

(٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة «قال الشافعي».

(٤) في س و ج «لا أعلم» وهو مخالف للأصل.

(٥) في ب «لا يجوز» وهو مخالف للأصل.

(٦) ثبت في الأصل ثابت، فضرب على الكلمة وكتب فوقها «عملت» وهذا

سقط غريب!

(٧) في س و ج «دهراً» وهو مخالف للأصل، وقد تصرف في الكلمة بعض قارئي

فضرب على الياء وكتب بجوار الراء ألفاً عليها فتحان، وهو تصرف شاذ - نريد.

- ٥٢٨ -

طعام أرضي^(١) فأخرجت عُشره ثم أقام عندي دهره^(٢) - : لم يكن على فيه زكاة ، وفي أنى لو استهلك لرجل شيئاً قوم على دنانير أو دراهم ، لأنها الأمان في كل مال لمسلم^(٣) ، إلا الديارات .

١٥٣٤ - فإن قال : هكذا^(٤) .

١٥٣٥ - قلت : فالأشياء تنفرق بأقل مما وصفت لك .

١٤١

١٥٣٦ - ^(٥) ووجدنا عاملاً في أهل العلم أن رسول الله قفى في جناية الحر المسلم على الحر المسلم^(٦) خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني ، وعاملاً فيهم أنها في مضي ثلاث سنين ، في كل سنة ثلثها ، وبأسنان معلومة .

١٥٣٧ - ^(٧) فدل على معاني^(٨) من القياس ، سأذكر منها إن شاء الله بعض ما يحضرني^(٩) :

- (١) في ب « أرض » وهو مخالف للأصل .
- (٢) في ب « دهر » وهو مخالف للأصل .
- (٣) في ابن جماعة « مال للمسلم » وفي ب « مال المسلم » وكلاما مخالف للأصل .
- (٤) في النسخ للطبوعة « هنا هكذا » وكلمة « هنا » ليست في الأصل . وقد زادها بعضهم بحاشيته ، وكذلك زدت في نسخة ابن جماعة وكتب عليها « صح » ، وما في الأصل صحيح ، و « هكذا » إما مبتدأ وخبره محذوف تقديره : هكذا هول ، أو نحوه ، وإما خبر وللمبتدأ محذوف ، كأنه قال : هنا هكذا .
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٦) كلمة « للمسلم » ثابتة هنا في الأصل ، ولم تذكر في سائر النسخ .
- (٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٨) في النسخ للطبوعة « مال » والياء ثابتة في الأصل وابن جماعة .
- (٩) في سائر النسخ زيادة « منها » وليست في الأصل ولكنها مزادة فيه بين السطور بخط آخر .

١٥٣٨ - إنا وجدنا عالماً في أهل العلم أن ما جنى الحر المسلم من جناية عمد^(١) أو فساد مال لأحد على نفسه أو غيره - : ففي ماله ، دون ما قلته ، وما كان من جناية في نفسه خطأ فلي ماقلته .
١٥٣٩ - ثم وجدناهم مجمعين^(٢) على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية من جناية^(٣) في الجراح فصاعداً .

١٥٤٠ - ثم ائتمروا فيما دون الثلث : فقال بعض أصحابنا : تعقل العاقلة الموضحة^(٤) ، وهي نصف العشر ، فصاعداً ، ولا تعقل مادونها^(٥) .

١٥٤١ - قللت لبعض من قال تعقل نصف العشر ولا تعقل مادونه : هل يستقيم القياس على السنة إلا بأحد وجهين ؟

- (١) في النسخ « من جناية عمداً » وضبطت في ابن جماعة بذلك . وما هنا هو القى في الأصل . وزاد بعضهم فيه ألفاً بعد الدال من « عمد » .
- (٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
- (٣) في سائر النسخ « مجتمعين » وهو مخالف للأصل ، وقد حاول بعضهم زيادة التاء فيه في الكلمة .
- (٤) ضرب بعضهم على الكلمة في الأصل وكتب فوقها « جناحه » وبذلك ثبت في سائر النسخ .
- (٥) في سائر النسخ : « فقال بعض أصحابنا [لا] تعقل العاقلة [مادون الثلث] ، وقال غيرهم : تعقل العاقلة [للموضحة » . والزيادات هذه ليست من الأصل ، بل زاد بعضهم كلمة « لا » فوق السطر وزاد الباقي بالحاشية . وهذه الزيادة لا داعي إليها ، بل لا موضع لها الآن ، لأن القول بأنها لا تعقل مادون الثلث سيذكره الشافعي فيما يأتي ، في الفقرة (١٥٥٠) وما بعدها . و « للموضحة » بكسر الضاد : المجرى القى يندى وضح العظم ، أى يباينه .
- (٦) هنا منذهب الأخفاف ، انظر الهداية مع فتح القدير (ج ٨ ص ٤١٢) وقد احتجوا لقولهم هنا بمحدث لا أصل له (وانظر نصب الرأية (ج ٤ ص ٣٩٩) .
- (٧) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الشافعي » .

١٥٤٢ - قال : وماها ؟

١٥٤٣ - قلتُ : أن تقول : لما وجدتُ النبيَّ قَضَى بالدية على العاقلة قلتُ به أتباعاً ، فما كان دونَ الدية ففي مالِ الجاني ، ولا تقيسُ على الدية غيرها ، لأنَّ الأصلَ : الجاني ^(١) أولى أن يغرَمَ ^(٢) جنايته من غيره ، كما يغرَمُها في غير الخطأ في الجراح ، وقد أوجبَ الله على القاتل خطأ ديةً ورقبةً ، فزعمتُ أنَّ الرقبةَ في ماله ، لأنها من جنايته ، وأُخرجتُ الديةَ من هذا المعنى أتباعاً ، وكذلك أتبعُ في الدية ، وأُصرفُ ^(٣) بما دونها إلى أن يكونَ في ماله ، لأنَّه أولى أن يغرَمَ ^(٤) ما جنى من غيره ، وكما أقولُ في المسح على الخفين : رخصةٌ - : بالخبر عن رسول الله ، ولا ^(٥) أقيسُ عليه غيره

١٥٤٤ - أويكونُ القياسُ من وجهٍ ثاني ^(٦) ؟

١٥٤٥ - قال ^(٧) : وما هو ؟

-
- (١) في سائر النسخ «أن الجاني» وكلمة «أن» مزادة في الأصل بين السطور ، ثم غُرب عليها كاتبها أو غيره ، وحذفها جيد ، إذ المراد حكاية لفظ الأصل الذي يستند إليه الشافعي في احتجابه .
 - (٢) «غرم» من باب «سمع» .
 - (٣) في س «أُصرف» وهو مخالف للأصل .
 - (٤) في ابن جماعة و س «أولى يغرَم» وهو مخالف للأصل .
 - (٥) في ابن جماعة و س و ج «فلا» وهو مخالف للأصل .
 - (٦) في سائر النسخ «ثان» والباء ثابطة في الأصل .
 - (٧) في س و ج «فقال» وفي س «فان قال» وكلاهما مخالف للأصل .

- ٥٣١ -

١٥٤٦ - قلتُ : إذْ أخرج رسولُ الله ^(١) الجنايةَ خطأً على النفسِ مما جَنَى الجاني على غيرِ النفسِ وما جَنَى ^(٢) على نفسٍ ممدًا ، فجعلَ على ^(٣) عاقلته ، يضمنونها ، وهي الأكثرُ - : جَعَلْتُ على ^(٤) عاقلته يضمنون الأقلَّ من جنايةِ ^(٥) الخطأ ، لأنَّ الأقلَّ أولى أن يضمنوه ^(٦) عنه من الأكثر ، أو في مثلِ معناه .

١٥٤٧ - قال : هذا أولى للمعنيين أن يُقاسَ عليه ، ولا يشبهُ هذا المسحَ على الخفين .

١٥٤٨ - قلتُ له ^(٧) : هذا كما قلتَ إن شاء الله ، وأهلُ العلمِ يجمعون على أن تفرَّمَ العاقلةُ الثلثَ وأكثرَ ، وإجماعهم دليلٌ على أنهم قد قاسوا بعضَ ما هو أقلُّ من الديةِ بالديةِ !

١٥٤٩ - قال : أجلُّ .

-
- (١) « أخرج » هنا مجاز ، كأنها بمعنى : فرق بين الجناية خطأً على النفس وبين غيرها من الخطأ على غير النفس ومن الصد . وانظر حاشية الفقرة (رقم ١٥١٩) .
 - (٢) في سائر النسخ « ومما جنى » وهو مخالف للأصل .
 - (٣) كلمة « على » في الموضعين لم تذكر في سائر النسخ ، وهما ثابتان في الأصل ، وضرب عليهما بعض قارئيه ، ظنَّ أنهما خطأ ، لغرابة التركيب .
 - (٤) في س « جنايته » وهو مخالف للأصل ، وقد عثت به بعضهم لمحاول زيادة اللاء بعد الياء .
 - (٥) في س « أن يضمنوا » وفي ج « أولى يضمنون » وكلاهما مخالف للأصل .
 - (٦) هنا في س زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
 - (٧) « له » لم تذكر في س ، وهي ثابتة في الأصل ، وكانت مكتوبة في ابن جماعة وكسفت .

- ٥٣٢ -

١٥٥٠ - (١) قلْتُ له : فقد (٢) قال صاحبنا (٣) : أحسن ما سمعتُ
أن تفرَمَ العاقلةُ ثلثَ الديةِ فصاعداً ، وحكى أنه الأمرُ عندهم ،
أفرايتَ إنِ اختَجَّ له (٤) مُحْتَجٌّ بمجتين ؟

١٥٥١ - قال : وما هما ؟

١٥٥٢ - قلتُ : أنا وأنتَ جعمان على أن تفرَمَ العاقلةُ الثلثَ (٥)
فأكثرَ ، ويختلفان فيما هو أقلُّ منه ، وإنما قامتِ الحجةُ بإجماعي
وإجماعك على الثلثِ ، ولا خَبَرَ عندَكَ في أقلِّ منه (٦) - : ما تقولُ له ؟
١٥٥٣ - قال : أقولُ : إن إجماعي من غير الوجه الذي ذهبتَ
إليه ، إجماعي إنما هو قياسٌ على أن العاقلةَ إذا غرِمَتِ الأكثرَ
صنعتُ ما هو أقلُّ منه ، فمن حَدِّ لَكَ الثلثَ ؟ أرايتَ إن قال لك
غيرُكَ : بل تفرَمُ تسعةَ أعشارٍ ولا تفرَمَ مادونه ؟

١٥٥٤ - قلتُ : فإن قال لك : فالثلثُ (٧) يَفْدَحُ (٨) من غرَمته ،

(١) هنا في النسخ رواية « قال صاحبنا » .

(٢) في س « وقت له قد » وفي ج « قلت له قد » وكلاما يخالف للأصل .

(٣) يريد الشافعي بصاحبه شيخه مالك بن أنس ، وهو يبر عنه بهذا كثيراً ، تأدياً منه ،
عند ما يريد الرد عليه . وليس للموطأ في هذا (ج ٣ ص ٦٩) : « قال مالك : والأمر
عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً » ، فما بلغ الثلث فهو على

العاقلة ، وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة » .

(٤) في س « لهم » وهو يخالف للأصل .

(٥) في النسخ المطبوعة « ثلث الدية » وهو يخالف للأصل وابن جماعة .

(٦) في س « فيما أقل منه » وهو يخالف للأصل .

(٧) في ابن جماعة و س « الثلث » بدون الفاء ، وهي ثابتة في الأصل .

(٨) فدحه الأمر والحمل والذين يَفْدَحُهُ قَدْحًا : أتمه . قاله في اللسان .

— ٥٣٣ —

(١) قلت يُغرم^(١) معه أو عنه لأنه فادح^(٢) ، ولا يُغرم^(٣) مادونه

يرُ فادح .

١٥٥٥ — قال : أفرأيت من لا مال له إلا درهين ، أما يقدحه

أن يغرمَ الثلث والدرهم^(٤) فيبتقى لا مال له ؟ أرايت^(٥) من له دنيا عظيمة ، هل يقدحه^(٦) الثلث ؟

١٥٥٦ — قلت له : أفرأيت لو قال لك : هو لا يقول لك^(٧)

« الأمر عندنا » إلا والأمر مجتمعه عليه بالمدينة .

(١) في ابن جماعة و ب « وإنما » وهو مخالف للأصل .

(٢) في النسخ « تغرم » في الموضعين ، وهو مخالف للأصل .

(٣) في الأصل « والدرهم » كأثبتنا ، وهو واضح ، لأن من يغرم درهما من درهمين قدحه الدرهم . وعبث به هابث فألصق بالميم ياء ونونا وكتب فوقها حوا أو غيره « الدرهم » ١١ واضطربت سائر النسخ ، ففي ب « أن يغرم الثلث من الدرهم » ، ولست أدري من أين يخرج تلك الدية من درهمين ١٩ وفي ابن جماعة و س و ج « أن يغرم الثلث فيغرم الدرهمين » ١

(٤) في سائر النسخ « أو رأيت » وهو مخالف للأصل .

(٥) « فدح » من باب « فح » ولكن ضبط للضارع هنا في الأصل بضمة فوق الياء ، وهو حجة في الثقة والضبط ، والشافعي لنته سماع وحجة . ويظهر أن استعمال الفعل من الرابعي كان قديما ، ولم يرضه علماء اللغة ، لأنهم لم يسموه صحيحا من يفتح بلفظه ، فقد قال ابن دريد في المجهرة (ج ٢ ص ١٢٣) : « فأما أفدح فلم يخله أحد من يوتق به » . وفي اللسان (ج ٣ ص ٣٧٤) : « فأما قول بعضهم في القول مفدح فلا وجه له ، لأننا لا نعلم أفدح » . وقال أيضا : « ولم يسمع أفدحه الذين من يوتق به بريته » . وقد أثبتنا صحتها وشاهدنا من كلام الشافعي من أصل صحيح يوتق به ، ويؤيده أن الكلمة ضبطت أيضا في نسخة ابن جماعة بضم الياء .

(٦) هنا في النسخ للطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في سائر النسخ « لا تقول » كأنهم جطوا قوله « هو » فاعل « قال » . ولكن اتقى في الأصل « لا يقول » فتكون « هو » من مقول القول ، وهو الصواب ، لأن هذا الكلام فرضه الشافعي على لسان من يجتج نصرة رأى مالك ، والضمير « هو » راجع إلى مالك . وقوله « لك » لم يذكر في النسخ ، وهو ثابت في الأصل .

١٥٥٧ — قال : والأمرُ المَجْتَمِعُ عليه بالمدينة أقوى من الأخبار المنفردة^(١) ؟ قال^(٢) : فكيف تكلف^(٣) أن تحكي لنا الأضعف من الأخبار المنفردة ، وامتنع^(٤) أن يحكي لنا الأقوى اللازم من الأمرِ المَجْتَمِعِ عليه ؟

١٥٥٨ — قلنا : فإن قال لك قائلٌ : لِقَلَّةِ الخبرِ وكثرة الإجماع من أن يحكي ، وأنت قد تصنع مثل هذا ، فتقول : هذا أمرٌ مجتمَعٌ عليه !

١٥٥٩ — قال : لست أقول ولا أحد^(٥) من أهل العلم « هذا مجتمَعٌ عليه » - : إلا لما لا تلقى مالماً أبداً إلا قاله لك وحكاه عن من قبله ، كالظهر أربع^(٦) ، وكتحريم الحرب ، وما أشبه هذا^(٧) ، وقد أجده

(١) الظاهر عندي أن هذا الكلام من قول للناظر القاضى ، ساقه على سبيل الاستفهام الإنكرى ، يستغرب به الاحتجاج بما يسمونه « عمل أهل المدينة » ، وأن قوله بعد ذلك « قال فكيف تكلف » الخ إتمام للاعتراض ، أو بيان للإنكار . وفريد ذلك أن كلمة « قال » الثانية كتبت في نسخة ابن جماعة وضرب عليها بالحرمة ، متناً للاشتباه ، حتى يحصل كلام مناظر القاضى بدون فصل .

(٢) كلمة « قال » تاجزة في الأصل والنسخ المطبوعة . ونبهت أيضاً في ابن جماعة ثم ضرب عليها بالحرمة ، كما بينا في الحاشية السابقة . والضبط فيها راجع إلى مناظر القاضى .

(٣) في « تكلف » بالنون ، وهو خطأ ومخالف للأصل وابن جماعة .

(٤) في سائر النسخ « وامتنع من » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٥) في « واحد » وهو مخالف للأصل .

(٦) يبنى أن الإجماع لا يكون إجماعاً إلا في الأمر للعلوم من الدين بالضرورة ، كما أوضحنا ذلك وأقنا الحجة عليه براراً في كثير من حواشينا على الكتب المختلفة .

يقول «المُجْتَمَعُ عَلَيْهِ»^(١) ، وأجدُ من المدينة^(٢) من أهل العلم كثيراً يقولون بخلافه ، وأجدُ حائمة أهل البلدان على خلاف ما يقول «المُجْتَمَعُ عَلَيْهِ»^(٣) .

١٥٦٠ — قال^(٤) : فقلتُ له^(٥) : فقد يلزمك في قولك «لا تعقل

مادونَ الموضحة» مثل ما لزمه في الثالث .

١٥٦١ — فقال لي : إن فيه^(٦) علة بأن رسول الله لم يقض فيما

دونَ الموضحة بشيء .

١٥٦٢ — فقلتُ له : أفرأيت إن عارضك معارضٌ فقال :

لا أقضي فيما دون الموضحة بشيء ، لأن رسول الله لم يقض فيه بشيء ؟

١٥٦٣ — قال : ليس ذلك له ، وهو^(٧) إذا لم يقض فيما دونها

بشيء فلم يهدر^(٨) مادونها من الجراح .

(١) في ابن جماعة وس و ج «المجتمع عليه» وفي س «الأمر المجمع عليه» ، وكلها غلط للأصل .

(٢) في سائر النسخ «بالمدينة» وهو غلط للأصل ، وقد حاول بعضهم تغيير «من» في الأصل ليصلها بـ «و» وألفاً .

(٣) هنا وإن كان كلام المناظر الشافعي يحكيه عنه ، إلا أنه رأي القى أظن فيه كثيراً ، إذ يرد دعوى الاجتجاج بأجاء أهل المدينة ، أو بما يسوونه «عمل أهل المدينة» . وانظر كلامه في ذلك في اختلاف الحديث بحاشية الأم (ج ٧ ص ١٤٧ - ١٤٨)

وفي اختلاف مالك والشافعي في نفس الجزء في مواضع كثيرة أهمها (س ١٨٨) .

(٤) كلمة «قال» لم تذكر في ابن جماعة و ب . وفي س و ج «قال الشافعي» وما هنا هو القى في الأصل .

(٥) في س . «قلت له» بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل .

(٦) في ابن جماعة «قال إن لي فيه» . وفي النسخ المطبوعة «قال إن لي فيه» وكلاما غلط للأصل ، وقد صرب بعضهم فيه على كلمة «لي» قبل «إن» وكتبها فوقها .

(٧) في س «هو» بدون الواو ، وهي تاجية في الأصل .

(٨) «هدر» من بابي «غرب» و «طلب» يستعمل لازماً ومصدياً ، ويقال أيضاً «أهدر» بالهمزة ، وكلها في معنى إبطال المم وتركه بغير قود ولادية .

- ٥٣٦ -

١٥٦٤ - قال^(١) : وكذلك^(٢) يقول لك : وهو إذا^(٣) لم يقل
لا تمقل العاقلة ما دون الموضحة فلم يحرم أن تمقل العاقلة ما دونها ،
ولو قضى في الموضحة ولم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة
أن تترم ما دونها ، إذا غرمت الأكثر غرمت الأقل ، كما قلنا نحن
وأنت واحتجبت على صاحبنا ، ولو جاز هذا لك^(٤) جاز عليك .
١٥٦٥ - ولو قضى النبي بنصف العشر على العاقلة - : أن يقول
قاتل^(٥) : تترم نصف العشر والدية ولا تترم ما بينهما ، ويكون ذلك
في مال الجاني ؟ ولكن هذا غير جائز لأحد ، والقول فيه : أن
جميع ما كان خطأ فلي العاقلة ، وإن كان درهما^(٦) .

١٥٦٦ - قلت له : قد قال بعض أصحابنا : إذا جنى الحر على
العبد جناية فأتى على نفسه أو ما دونها خطأ فهي في ماله ، دون

(١) « قال » من الشافعي نفسه ، وهذا تنويع منه في العبارة . وضرب بعضهم عليها

في الأصل وكتب قولها « قلت » وبذلك ثبت في ابن جماعة و . س . وفي س . و ج

« قال قلت » .

(٢) في سائر النسخ « فكذلك » وهو مخالف للأصل .

(٣) في س . ب . « هو وإذا » وهو مخالف للأصل ، بل هو غير جيد .

(٤) في س . و . ج . « ولو جاز لك هنا » بالقديم والتأخير . وهو مخالف للأصل ، ويظهر

أن ذلك جاء لمصححيهما من نسخة ابن جماعة ، ولكن فيها حرف م بالمرّة فوق

« لك » وفوق « هنا » علامة التقديم والتأخير في اصطلاح النسخين والطباء القدماء .

(٥) قوله « أن يقول قاتل » كأنه فاعل لعل محذوف ، تقديره : أيجوز أن يقول

قاتل الخ ؟

(٦) هنا بحاشية الأصل « بلغ » .

(٧) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل بين السطرين « قال » .

ماقلته ، ولا تمقلُ العاقلةُ عبداً ، فقلنا هي جناية حرٍّ ، وإذ^(١) قضى ١٤٣
رسولُ الله أن عاقلة الحرِّ تمحلُّ^(٢) جنيته في حرٍّ^(٣) إذا كانت غُرماً
لاحقاً بجناية خطأ^(٤) ، وكذلك^(٥) جنيته في العبد إذا كانت غُرماً
من خطأ ، والله أعلم ، وقلتَ بقولنا فيه ، وقلتَ : مَنْ قال لا تمقلُ
العاقلة عبداً احتملَ قوله لا تمقلُ جناية عبداً ، لأنها في عنقه ، دونَ
مالِ سيده غيره^(٦) ، فقلتَ بقولنا ، ورأيتَ ما احتجبتُ^(٧) به من
هذا حجةٍ صحيحة^(٨) داخلة في معنى السنة ؟

١٥٦٧ - قال : أجل .

١٥٦٨ - قال^(٩) : وقلتُ له : وقال^(١٠) صاحبك وغيره من

(١) في النسخ المطبوعة « وإذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة :

(٢) في س « تمحل » وهو خطأ .

(٣) في س « في الحر » وهو مخالف للأصل .

(٤) في سائر النسخ « بجنيته خطأ » . وقد ضرب بعضهم على الباء والماء من « بجناية »
وكتب فوقها « يته » .

(٥) في سائر النسخ « فكذلك » بالفاء ، وللمنى عليها ، ولكن الأصل بالواو ،
والشافعي يفرق في استعمال الحروف ووضع بعضها موضع بعض .

(٦) « غيره » بدل من « سيده » . وفي س « دون مال غيره » بحذف « سيده »
وفي باقي النسخ « دون مال سيده وسيده غيره » . وزيادة « وسيده » مكتوبة في
الأصل بين السطور بخط آخر .

(٧) في سائر النسخ « احتجبتنا » وقد عبت بعضهم في الأصل فألصق ألفا في التاء وأزال
إحدى قطعتيها لقرأ « نا » .

(٨) في س وج « من هذه الحجة الصحيحة » وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة ،
وهو أيضاً خطأ واضح .

(٩) في سائر النسخ زيادة « الشافعي » .

(١٠) في س « قال » بدون الواو ، وهي ثابته في الأصل .

- ٥٣٨ -

أصحابنا: جراحُ العبدِ في ثمنه كجراحِ الحرِّ في ديتِه ، ففي عينه نصفُ ثمنه ، وفي موضِحتِه نصفُ عُشرِ ثمنه ، وخالفَتنا فيه ، فقلتُ : في جراحِ العبدِ ما تَقصُّ من ثمنه .

١٥٦٩ - قال : فأنا أبدأُ فأسألكَ عن حجتك في قولِ جراحِ

العبدِ في ديتِه^(١) : أخبرنا قلته أم قياساً ؟

١٥٧٠ - قلتُ : أمّا الخبرُ فيه فعن سعيد بن المسيَّب .

١٥٧١ - قال : فاذا كُرمُ ؟

١٥٧٢ - قلتُ : أخبرنا سفيان^(٢) عن الزهري^(٣) عن سعيد بن

المسيَّب أنه قال : عقلُ العبدِ في ثمنه ، فسمعتُه منه كثيراً هكذا^(٤) ،

(١) أى في القول بأن جراح العبد في ديتِه ، يعنى في تشبيه ثمن العبد بالدية . قوله « جراح » مرفوع على الاجتهاد . والجملة كلها مضافة إلى « قول » . وهذا هو الذى فى الأصل ، وهذا توجيهه . وقد عبث بعضهم فيه ، فألصقوا كلمة « قول » ، وزاد بحاشيته بعد كلمة « العبد » « في ثمنه كجراح الحر » ، زعماء أنه أن الكلام ناقص فيتمه ١١ وعن ذلك اضطربت النسخ الأخرى ، فى ابن جماعة « فى قولك جراحه فى ثمنه كجراح الحر فى ديتِه » . وفى النسخ المطبوعة « فى قولك جراحة العبد فى ثمنه كجراح الحر فى ديتِه » .

(٢) فى ابن جماعة و س و ج زيادة « بن عينة » .

(٣) فى ابن جماعة و س « عن ابن شهاب » وما هنا هو الذى فى الأصل ، ثم زاد بعضهم بحاشيته « ابن شهاب » وأشار إلى موضعها بعد كلمة « عن » ، فاشتبه الأمر على ناسخ س فكتب « عن الزهري عن ابن شهاب » ١١ والزهري هو ابن شهاب .

(٤) فى سائر النسخ « هكذا كثيراً » بالقديم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .

- ٥٣٩ -

وربما قال : كجراح الحر في دية^(١) قال : ابن شهاب : فإن ناساً يقولون^(٢) : يقوم سبعة^(٣)

١٥٧٣ - فقال : إنما^(٤) سألتك خبراً تقوم به حجتك .

١٥٧٤ - فقلت : قد^(٥) أخبرتك أني لأعرف فيه خبراً عن

أحد أهل من سعيد بن المسيب .

١٥٧٥ - قال : فليس في قوله حجة

١٥٧٦ - قال^(٦) : وما ادعيت ذلك فترده على

١٥٧٧ - قال : فاذا ذكر الحجة فيه ؟

١٥٧٨ - قلت^(٧) : قياساً على الجناية على الحر .

١٥٧٩ - قال : قد يشارك الحر في أن دية الحر مؤقتة ،

(١) هنا بحاشية الأصل بخط آخر زيادة لها : « قال الشافعي : أخبرنا الثقة بن يحيى

بن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال : جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية . وهذه الزيادة ثبتت في سائر النسخ مع اختلاف قليل في بعض الألفاظ . ورواية سعيد التي في الأصل رواها الشافعي أيضاً في الأم (ج ٦ ص ٩٠) بدون قوله « فسميته منه كثيراً » الخ ثم روى بعدها هذه الزيادة .

(٢) في ابن جماعة و ب و ج « وإن ناساً يقولون » وفي س « وإن ناساً يقولون » وما هنا هو الأصل ، ثم حاول بعضهم تغيير الفاء واواً ، وكتب قولها « وإن » وحذف لاماً في الياء من « يقولون » .

(٣) عبارة الأم : « وقال ابن شهاب : وكان رجال سواء يقولون : يقوم سبعة » .

(٤) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » . وزيد في الأصل من الظهور « قال » .

(٥) في ابن جماعة « قال فأما » وفي ج « فقال فأما » وكلاما مخالف للأصل .

(٦) في ب « قلت له قد » . وفي س و ج « قلت قد » .

(٧) « قال » بنى الشافعي نفسه ، وضرب عليها بعضهم في الأصل وكتب قولها « قلت » وبذلك ثبتت في سائر النسخ .

(٨) في سائر النسخ « قلت قلته » . والتي في الأصل كلمة واحدة ، تحمل أن تقرأ « قلت » وتحمل أن تقرأ « قلته » . وعلى كل فالمراد واضح ، على تقدير حذف الأخرى .

- ٥٤٠ -

وديته ثمنته ، فيكون بالسَّلْع من الإبل والدواب وغير ذلك أشبهه ،
لأن في كل واحد منهما ثمنته ؟

١٥٨٠ - قلت : فهذا (١) حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ثمن

العبد - : عليك .

١٥٨١ - قال : ومن أين ؟

١٥٨٢ - قال (٢) : يقول لك : لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد

إذا جنى عليه الحر قيمته ، وهو عندك بمنزلة الثمن ؟ ولو جنى على بعير
جناية ضمنها في ماله ؟

١٥٨٣ - قال : فهو (٣) نفس محرمة .

١٥٨٤ - قلت : والبعير نفس محرمة على قاتله ؟

١٥٨٥ - قال : ليست كحرمة المؤمن .

١٥٨٦ - قلت : ويقول لك ولا العبد كحرمة الحر

في كل أمر .

(١) في س « قلت وهذا » وهو يخالف للأصل .

(٢) « قال » أي الشافعي . وضرب عليها بضمهم في الأصل وكتب بدلها عن بين السطر

« قلت » وبذلك ثبت في سائر النسخ .

(٣) في سائر النسخ « هو » والفاء ثابته في الأصل ، وكشطت منه وأثرها باق .

- ٥٤١ -

١٥٨٧ — قلتُ: ^(١) فهو عندك مجاميعُ الحرِّ في هذا المعنى ،
أفتعقله ^(٢) العاقلة ؟

١٥٨٨ — قال : ونعم ^(٣) .

١٥٨٩ — قُلبتُ : وحكمَ الله في المؤمن يُقتلُ خطأً بديّةٍ
وتحريرِ رقبةٍ ؟

١٥٩٠ — قال : نعم ^(٤) .

١٥٩١ — قلتُ : وزعمتَ أن في العبدِ تحريرَ رقبةٍ كهي
في الحرِّ وعن ^(٥) ، وأن الثَّمنَ كالدية ؟

١٥٩٢ — قال : نعم ^(٦) .

١٥٩٣ — قلتُ : وزعمتَ أنك تقتلُ الحرَّ بالعبد ؟

١٥٩٤ — قال : نعم ^(٧) .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .

(٢) في « قلت هو » ، وفي باقي النسخ « قلت لهو » وما هنا هو التي في الأصل .

(٣) همزة الاستفهام تاجية في الأصل وضرب عليها بهمزة ، وحذفت في سائر النسخ .

(٤) في « و س » بفتح الواو ، وهي تاجية في الأصل ، وكانت مكتوبة في ابن جاعة ثم كسفت ، وأثر الكشط ظاهر .

(٥) في ج « ونعم » وكذلك في ابن جاعة وعلى الواو « صح » ، وليست في الأصل ، ولكنها مكتوبة فيه بين السطور .

(٦) « وعن » رسم في الأصل و س و ج بدون الألف ، وهو منصوب عطفا على « تحرير » وكذلك رسم في ابن جاعة ولكن ضبط بالجر ، وهو خطأ . ورسم في « هنا » .

(٧) في ابن جاعة و ج « ونعم » والواو ليست في الأصل .

(٨) فيها أيضاً « ونعم » والواو مكتوبة في الأصل فوق السطر .

— ٥٤٢ —

١٥٩٥ — قلتُ : وزعمنا أنا نقتلُ النبدَ بالعبد ؟

١٥٩٦ — قال : وأنا أقوله .

١٥٩٧ — قلتُ : فقد جامعَ الحرُّ في هذه المعاني عندنا وعندك ،

في أن يئنه وبين الملوك مثله قصاصاً في كل جُرح ، وجامعَ البعير

في معنى أن ديتَه ثمنه ، فكيف اخترتَ في جراحته ^(١) أن تجعلها

كجراحة بعير ^(٢) ، فتجعل فيه ما تقصّه ، ولم تجعل جراحته ^(٣) في ثمنه

كجراح الحرِّ في ديتِه ؟ وهو يجمعُ الحرَّ في خمسة معاني ^(٤) ، وفارقهُ

في معنى واحدٍ ؟ أليس أن تقيسه على ما يجمعه في خمسة معاني ^(٥) أولى

بك من أن تقيسه على ما يجمعه في معنى واحدٍ ؟ مع أنه يجمعُ الحرَّ

في أكثر من هذا : أن ما حرّم على الحرِّ حرّم ^(٦) عليه ، وأن عليه

الحدود والصلاة والصوم وغيرها من الفرائض ، وليس ^(٧) من

البهائم بسبيل ١١

١٥٩٨ — قال : رأيتُ ^(٨) ديتَه ثمنه ؟

(١) في س « جراحه » وهو مخالف للأصل .

(٢) في ابن جماعة « كجراحة البعير » ، وفي س « كجراح البعير » وكلاهما مخالف للأصل .

(٣) في النسخ المطبوعة « معان » والياء تاجية في الأصل وابن جماعة .

(٤) في س « محرم » وفي س و ج وابن جماعة « محرم » والأصل « حرم » ثم ألحق

بضمهم برأس الحاء حرفاً يشبه بين الياء والهم بدون قطع ، فمن ذلك اضطربت النسخ .

(٥) في سائر النسخ « وأن ليس » ، وحرف « أن » مضاف في الأصل بين البطور ،

ثم ضرب عليه .

(٦) في ج « وقد رأيت » وفي س و س « قد رأيت » وحرف « قد » ليس في

الأصل ، وكان مكتوباً في نسخة ابن جماعة ثم كشط .

- ٥٤٣ -

١٥٩٩ - قلتُ : وقد رأيت ديةَ المرأةِ نصفَ ديةِ الرجل ،
فما منعَ ذلكَ جراحها أن تكونَ في ديتها ، كما كانت جراحُ الرجل
في ديته ؟!

١٦٠٠ - ^(١) وقلتُ له : إذا كانت الديةُ في ثلاثِ سنينَ
إِبِلًا ^(٢) ، أَفليس ^(٣) قد زعمتَ أن الإِبِلَ تكونُ بِصِفَةِ دَيْنًا ^(٤) ؟ فكيف
أنكرتَ أن تُشترى الإِبِلُ بِصِفَةِ إِبِلٍ ؟ ولم تَقِسْهُ ^(٥) على الديةِ
ولا على الكتابةِ ولا على المهرِ ، وأنت تُجيزُ في هذا كله أن تكونَ
الإِبِلُ بِصِفَةِ دَيْنًا ؟! تخالفتَ فيه القياسَ ، وخالفتَ الحديثَ نصًّا عن
النبي : أنه استسلفَ بعيرًا ^(٦) ثم أمرَ بقضائه بعدُ ؟!

-
- (١) هنا في س زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
(٢) في النسخ للطبوعة زيادة « أملا » وليست في الأصل ، ولكنها زيادة مجاشيع بخط
آخر ، وزيدت أيضاً في ابن جماعة فوق السطر ، وعليها « صح » .
(٣) في س و ج « فليس » بحذف همزة الاستفهام ، وهي ثابته في الأصل وابن جماعة .
(٤) يعني تكون ديناً في التهمة بالوصف .
(٥) « لم » هي النافية الجازمة ، وقلبك كتب في النسخ الأخرى « ولم ته » بحذف الياء
بعد اللغاف ، ولكنها ثابته في الأصل ، فضبطنا الفعل بالرفع والجزم ، على احتمالين :
أن يكون مجزوماً والياء إشباعاً لحركة اللغاف ، أو تكون « لم » نافية قطعاً بمعنى
« ما » فلا تجزم ، على ما مضى مراراً من منبج الشافعي في الرسالة ، لأنها لغة مرفوعة
وإن كانت نادرة ، كما قل صاحب اللغز عن ابن مالك : أن رفع الفعل بعدها لغة
لا ضرورة ، وانظره مجاشيع الأمير (ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١) . وانظر أيضاً
تلميحات صديقنا العلامة الشيخ محمد محي الدين علي شرح ابن عيني على الفصل
(ج ٧ ص ٨ - ٩) .
(٦) « استسلف » أي اقترض ، والعرب تسمى القرض « سلفاً » .

- ١٦٠١ - قال : كرهه ابن مسعود .
 ١٦٠٢ - قلنا^(١) : وفي أحد^(٢) مع النبي^(٣) حُجَّةٌ ؟
 ١٦٠٣ - قال : لا ، إن ثبت عن النبي .
 ١٦٠٤ - قلتُ هو ثابتٌ باستسلافه بغيراً وقضاه^(٤) خيراً
 منه ، وثابت في الدياتِ عندنا وعندك ، هذا^(٥) في معنى الشئ .
 ١٦٠٥ - قال : فما الخبرُ الذي يُقاسُ عليه ؟
 ١٦٠٦ - قلتُ : أخبرنا مالك^(٦) عن زيد بن أسلمَ عن
 عطاء بن يسار عن أبي رافع : « أن النبيَّ استسلفَ من رجلٍ بغيراً ،
 فجاءته إبل^(٧) ، فأمرني أن أتضيئه إياه ، فقلتُ : لا أجِدُ في الإبلِ إلّا جِراً
 خيراً^(٨) » ، فقال : أعطه إياه ، فإن خيارَ الناسِ أحسنهم قضاءً^(٩) .

- (١) في أب جملة و س . قلت . وفي س . قلت له . وفي ج . قلنا . وكلها
 غلط للأصل .
 (٢) في النسخ المطبوعة « أوفي أحد » بابتاء همزة الاستفهام ، . وليست في الأصل ولا
 ابن جماعة
 (٣) في س « مع رسول الله » . وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة .
 (٤) في النسخ المطبوعة « وقضائه » وما هنا هو الذي في الأصل وابن جماعة . فيحمل
 أن يكون مصدراً سهلت فيه الهمزة وحذفت ، وأن يكون فعلاً ماضياً ، بمعنى : وأنه
 قضاه خيراً منه .
 (٥) في سائر النسخ « وهنا » والواو ليست في الأصل ، وزادها بعضهم بكلف
 بين الكلمتين .
 (٦) الحديث في الموطأ (ج ١ ص ١٦٨) وقد رواه القاضي هنا بالمعنى مع شيء من
 الاختصار .
 (٧) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال » وهي مزادة في الأصل بين السطور .
 (٨) « خياراً » أي مختاراً . وقد زاد بعضهم هنا بمحاشية الأصل « رباعياً » وهي مزادة
 أيضاً بمحاشية ابن جماعة . و « رباعياً » بفتح الراء وكسر البين وتخفيف الباء
 للوحة والياء النحبة ، وهو البعير الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة .
 (٩) الحديث رواه أيضاً أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ، كما في

١٦٠٧ - قال : فما الخبر الذي لا يُقاسُ عليه ؟

١٦٠٨ - قلتُ^(١) : ما كانَ اللهُ فيه حكمٌ منصوصٌ ثم كانت لرسولِ الله^(٢) سُنَّةٌ بتخفيفٍ في بعضِ الفرضِ دونِ بعضٍ - : مُعَمِّلٌ بالرخصة فيما رَخَّصَ فيه رسولُ الله ، دونَ ما سِوَاهَا ، ولم يُقَسِّمْ ما سِوَاهَا عليها^(٣) ، وهكذا ما كانَ لرسولِ الله من حُكْمٍ عامٍّ بشيءٍ ثم سَنَّ فيه سُنَّةً تُفَارِقُ حكمَ العامِّ .

١٦٠٩ - قال : وفي^(٤) مِثْلَ ما ذا ؟

١٦١٠ - قلتُ : فرضَ اللهُ الوضوءَ على مَنْ قامَ إلى الصلاة من نومه ، فقال : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا^(٥) وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ، وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ^(٦) ﴾ .
١٦١١ - فَقَصَّدَ قَصْدَ الرَّجُلَيْنِ بالفرضِ ، كما قَصَّدَ قَصْدَ ما سِوَاهَا من أعضاء الوضوء .

= في المتن رقم (٢٩١٥) رواه الشافعي في الأم عن مالك (ج ٢ ص ١٠٣) وله مناقرة طويلة رائعة ، مع بعض مخالفته في هذه المسئلة ، ومنهم محمد بن الحسن (ج ٣ ص ١٠٦ - ١٠٨) فأقرأها ، فأتينا بحث نفيس ممتع .
(١) في النسخ المطبوعة زيادة « له » وهي زيادة في الأصل بين الكلمتين ، ولم تذكر في ابن جماعة ، وكتب في موضعها « هـ » دلالة على عدم إنبائها .
(٢) في « ب » زيادة « فيه » وليست في الأصل .
(٣) في سائر النسخ « ولم يمس ما سِوَاهَا عليه » وهو مخالف للأصل ، بل قد ضبطت فيه الياء من « يمس » بضم الياء وفتح الالف . والضمير في « عليها » راجع إلى الرخصة .
(٤) حرف « في » لم يذكر في النسخ إلا في « هـ » وهو ثابت في الأصل .
(٥) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « آية » .
(٦) سورة المائدة (٦) .

- ٥٤٦ -

- ١٦١٢ - فلما مَسَحَ رسولُ الله على الخفين لم يكن لنا -
والله أعلم - أن نَمْسَحَ على عمامةٍ ولا بُرْقعٍ ولا^(١) قُفَّازَيْنِ - : قياساً
عليهما^(٢) ، وأثبتنا الفرضَ في أعضاء الوضوء كلها ، وأرخصنا^(٣)
بمسحِ النبي في المسحِ على الخفين ، دون ما سواهما .
- ١٦١٣ - قال^(٤) : فتعد^(٥) هذا خلافاً للقرآن ؟
- ١٦١٤ - قلتُ : لا تخالفُ سنةَ رسولِ الله كتابَ الله بحال .
- ١٦١٥ - قال : فما معنى هذا عندك ؟
- ١٦١٦ - قلتُ : معناه أن يكونَ قَصَدَ بفرضِ إمساحِ
القدمين الماءَ من الأخفى^(٦) عليه لِبَسَهُمَا كَامِلَ الطهارةِ .
- ١٦١٧ - قال : أويحوزُ هذا في اللسان ؟
- ١٦١٨ - قلتُ : نعم ، كما جاز أن يقومَ إلى الصلاةِ مَنْ هو

(١) في س و ج زيادة « على » .

(٢) أما منع القياس على المسح على الخفين فتم ، فلا مسح على برقع ولا قفازين ، وأما العمامة
فإن جواز المسح عليها إنما هو اتباع لسنة الصحيحة فيها ، لا قياساً على الخفين ،
وانظر الأحاديث في المسح على العمامة في الترمذي بصرحنا (رقم ١٠٠ - ١٠٢)
ونيل الأوطار (ج ١ ص ٢٠٤ - ٢٠٧) .

(٣) في س « ورخصنا » وهو مخالف للأصل .

(٤) في النسخ المطبوعة « فقال » والقاء مزادة في الأصل ملصقة بالقاف .

(٥) هذا استفهام مخوف الهزلة ، وقد زيدت في الأصل واخضة العمل .

(٦) في س و ج « خفين » بآيات التون ، وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، وانظر
ماضى برقم (٦٤٠) .

على وضوء ، فلا يكون المراد بالوضوء ، استدلالاً بأن رسول الله صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد^(١) .

١٦١٩ - وقال الله^(٢) : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^(٣) .

١٦٢٠ - فدلّت السنة على أن الله لم يُرِدْ بالقطع كل السارقين .

١٦٢١ - فكذلك دلّت سنة رسول الله بالمسح أنه قصّد

بالفرض في غسل القدمين من لا تُخْفَى عليه لبسهما كامل الطهارة^(٤)

١٦٢٢ - قال : فما مثل هذا في السنة ؟

١٦٢٣ - قلت : نهي رسول الله عن بيع التمر بالتمر إلا مثلاً

بمثل . و « مثل عن الرطب بالتمر ؟ قال : أينقص الرطب إذا يئس ؟

فقيل : نعم ، فنهي عنه . و « نهي عن المزبنة » وهي كل ما عرف

كيله مما فيه الربا من الجنس الواحد يجزأ لا يعرف كيله منه ،

وهذا كله مجتبع للماني . و « رخص أن تباع العرايا بخزنها تمرًا

ياكلها أهلها رطبًا »^(٥)

(١) انظر فتحنا على الترمذي (رقم ٥٨ - ٦١) وبيل الأوطار (ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨)

و ٢٦٤ - ٢٦٥) .

(٢) في س « قال الثاني وقال الله » وفي ابن جاعة و ج « قال الثاني قال الله »

وما هنا هو الذي في الأصل .

(٣) في الأصل للحناء ، ثم قال « الآية » .

(٤) سورة المائدة : (٣٨)

(٥) انظر ماضي في الفترات (٢٢٠ - ٢٢٧ و ٢٣٣ - ٢٣٥ و ٢٣٦ - ٢٤٨) .

(٦) انظر ماضي في الفترات (٩٠٦ - ٩١١) .

١٦٢٤ - فرخصنا في المرايا بإرخاصه ، وهى بيع الرطب بالتمر ، وداخلة في المزبنة ، بإرخاصه^(١) ، فأثبتنا التحريم محرماً^(٢) عاماً في كل شيء من صنف واحد ما كولي ، بعضه جُزأف وبعضه بكييل - : للمزبنة ، وأحلنا المرايا خاصة بإحلاله من الجملة التى حرّم ، ولم نبتل أحد الخبرين بالآخر ، ولم نجعله قياساً عليه .

١٦٢٥ - قال : فاجه هذا ؟

١٦٢٦ - قلت : يحتمل وجهين ، أولاهما به عندي - والله أعلم - أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ما سوى الرّايا ، ويحتمل أن يكون أرخص^(٣) فيها بمد وجوبها^(٤) في جملة النهى ، وأيهما^(٥) كان فعملينا طاعته ، بإحلال ما أحلّ وتحريم ما حرّم .

-
- (١) قوله « بإرخاصه » تكرار للتأكيد ، وهى متلفة كالتى قبلها بقوله « فرخصنا » .
 (٢) كتب مصصح - هنا بحاشيتها ما نصه « مكنا في جميع النسخ والنظر » ولم أر فى الكلام وجهاً للنظر ، بل هو صحيح واضح .
 (٣) فى ابن جماعة و س و ج . « رخص » ، والألف ثابتة فى الأصل ، ثم ضرب عليها بعضهم .
 (٤) أصل « الوجوب » السقوط والوقوع ، ثم استعمل فى الثبوت ، ثم جاء منه للمنى الفرعى المعروف للوجوب . والثانى أراد به هنا للمنى القوى : الثبوت . ولم يفهم مصححو النسخ الطبوعة هذا ففهموا الكلمة وجعلوها « بد دخولها » . وهو مخالف للأصل ونسخة ابن جماعة .
 (٥) فى - « فأيهما » وهو مخالف للأصل .

- ٥٤٩ -

١٦٢٧ - ^(١) وقضى رسول الله بالدية في الحر المسلم يقتل خطأ
مائة من الإبل ، وقضى بها على المارقة .
١٦٢٨ - ^(٢) وكان ^(٣) العمدُ يخالف الخطأ في القودِ والمائم ،
ويوافقهُ في أنه قد تكون فيه دية ^(٤)

١٦٢٩ - فلما كان قضاء رسول الله في ^(٥) كل امرئ فيما لزمه
إنما هو في ماله دون مال غيره ، إلا في الحر ^(٦) يقتل خطأ - :
قضينا على المارقة في الحر يقتل خطأ ما ^(٧) قضى به رسول الله ، وجعلنا
الحر يقتل عمداً إذا كانت فيه دية - : في مال الجاني ، كما كان كل
ما جئ في ماله غير الخطأ ، ولم تقس ما لزمه من غرم بغير جراح خطأ
على ما لزمه بقتل الخطأ ^(٨) .

١٦٣٠ - ^(٩) فإن قال قائل : وما الذي يقرم الرجل من جنايته
وما لزمه غير الخطأ ؟

-
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الثاني » .
(٢) هنا في ابن جماعة و س و ج زيادة « قال الثاني » .
(٣) في س « فكان » وهو مخالف للأصل .
(٤) « تكون » منقولة في الأصل بالثبوت القوي ، وفي سائر النسخ بإلواء التحية .
وفي ث « دية » وهو خطأ ومخالف للأصل .
(٥) في سائر النسخ « على » والتي في الأصل « في » ثم عبت بها بعضهم لجلها « على »
وما في الأصل صحيح بين .
(٦) في س و ج زيادة « السلم » وهو قيد صحيح ، ولكنه لم يذكر في الأصل ولا في
ابن جماعة ، فلا أدري من أين أثبت فيها .
(٧) في سائر النسخ « بما » والباء ملصقة بالميم مزادة في الأصل وليست منه . والقول يصح
بنفسه ويلحق ، كما هو معروف .
(٨) انظر ما مضى برقم (١٥٣٦) وما بعده .

١٦٣١ - قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً^(١)﴾ .

١٦٣٢ - وَقَالَ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ^(٢)﴾ .

١٦٣٣ - وَقَالَ: ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَاصْتَيْسِرْ مِنَ الْهَدْيِ^(٣)﴾ .

١٦٣٤ - وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ^(٤) ثُمَّ

يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا^(٥)﴾ .

١٦٣٥ - وَقَالَ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا^(٦) فَجَزَاءٌ مِثْلُ

مَا قُتِلَ مِنَ النِّعَمِ ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ ،

أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ، لِيَذُوقُوا وَبَالَ

أَمْرِهِ ، عَمَّا اللَّهُ تَمَّا سَلَفَ ، وَمَنْ جَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ : وَاللَّهُ عَزِيزٌ

ذُو انْتِقَامٍ^(٧)﴾ .

(١) سورة النساء (٤) .

(٢) سورة البقرة (٤٣) ومواضع كثيرة من القرآن .

(٣) سورة البقرة (١٩٦) .

(٤) في ابن جماعة و س و ج « والذين يظاهرون منكم من نسائهم » وهو خطأ مخالف

للقراءة ، وكلمة « منكم » كتبت في الأصل ثم ضرب عليها . وقد اشتهت عليهم

الآية بالي قبلها . والتي قبلها أولها « الذين » بدون الواو .

(٥) سورة المجادلة (٣) .

(٦) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » .

(٧) سورة المائدة (٦٥) .

١٦٣٦ - وقال : ﴿ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ^(١) أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ^(٢) ۖ ﴾ .

١٦٣٧ - وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى^(٣) « أَنْ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظُهَا بِالنَّهَارِ ، وَمَا أَفْسَدَتِ اللَّوْاشِي بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا^(٤) » .

١٦٣٨ - فَذَلَّ الْكِتَابُ وَالسَّنَةُ وَمَا لَمْ يَخْتَلَفْ^(٥) لِلْمُسْلِمُونَ فِيهِ : أَنَّ هَذَا كُلَّهُ فِي مَالِ الرَّجُلِ ، بِحَقِّ وَجِبِّ عَلَيْهِ لِلَّهِ ، أَوْ أَوْجِبَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ لِلْآدَمِيِّينَ ، بِوُجُوهٍ لَزِمَتْهُ ، وَأَنَّهُ^(٦) لَا يُكَلَّفُ أَحَدٌ غُرْمَةً عَنْهُ .

١٦٣٩ - وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْنِيَ رَجُلٌ وَيَنْزِمَ غَيْرُ الْجَانِي ، إِلَّا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ خَاصَّةً ، مِنْ قَتْلِ الْخَطَا وَجَنَائِيهِ عَلَى الْآدَمِيِّينَ خَطَأً .

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ (٨٩) .

(٣) حَكَمْنَا فِي الْأَصْلِ بِإِثْبَاتِ « عَلَى » وَلَمْ نَقْبِثْ فِي سَائِرِ النُّسخِ ، وَالشَّافِعِيُّ يَحْتَجُّ فِي اسْتِعْمَالِ الْحُرُوفِ ، وَإِنَابَةً بِضَمِّهَا مُتَابِعَةً بِضَمِّ .

(٤) « ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا » أَيُّ مَضْمُونٍ عَلَيْهِمْ قِيَمَةُ مَا أَفْسَدَتِ اللَّوْاشِي ، قَالَ الرَّافِعِيُّ : « كَقَوْلِهِمْ سِرْكَاتٍ ، أَيُّ مَكْتُومٍ ، وَعَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ أَيُّ مَرْضِيَةٍ » . وَالحَدِيثُ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ٢٢٠) مِنْ حَدِيثِ حِرَامِ بْنِ سَمْدٍ بْنِ حَبِصَةَ . وَرواهُ أَيْضاً أَحَدُ وَأَبُو حَاوِدٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْبَارِقَلِيُّ وَابْنُ حَبَانَ ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَالْبَيْهَقِيُّ . وَانْظُرْ لِلْمَتْنِ (رَقْم ٣١٥٦) وَتَبَلُّغُ الْأَوْطَارِ (ج ٦ ص ٧٢ - ٧٣) .

(٥) فِي س وَ س « وَلَمْ يَخْتَلَفْ » بِحَذْفِ « مَا » وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَابْنُ جُمَاعَةَ ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٦) فِي س « دَقَاتُهُ » وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ وَخَالَفَ لِلْأَصْلِ .

١٦٤٠ - والقياسُ فيما جئى على بهيمةٍ أو متاعٍ أو غيره - على ما وصفتُ - : أن ذلك في ماله ، لأن الأكثرَ المعروف أن ما جئى في ماله ، فلا يقاسُ على الأقلِّ ويُتركُ الأكثرُ المعقولُ ، ويُخصُّ الرجلُ الحرُّ يقتلُ^(١) الحرُّ خطأً فتعقله العاقلةُ ، وما كان من جنائيةٍ خطأً على نفسٍ وجرحٍ^(٢) - : خبراً وقياساً^(٣) .

١٦٤١ - ^(٤) وقضى رسولُ الله في الجنينِ بغيره ، عبدٍ أو أمةٍ^(٥) ، وقومَ أهلِ العلمِ الفُرَّةَ خمساً من الإبلِ^(٦) .

١٦٤٢ - قال^(٧) : فلما لم يُنحكَ^(٨) أن رسولُ الله سألَ عن الجنينِ : أذكرُ أم أنثى ؟ إذ^(٩) قضى فيه - : سوًى^(١٠) بين الذكورِ والأنثى .

-
- (١) « يقتل » فعل مضارع واضح التلظ بالياء التحية في الأصل ، وفي سائر النسخ « يقتل » بياء الجرِّ وللصدر . وما في الأصل أجود وأليق بالسياق .
- (٢) في سائر النسخ « أو جرح » والألف زائدة في الأصل وليست منه .
- (٣) في - « أو قياساً » وهو مخالف للأصل .
- (٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
- (٥) مضى هذا الحديث بإسناده برقم (١١٧٤) .
- (٦) وقومها بعضهم عفيراً من الإبل ، وانظر نيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٢٧ - ٢٣٢) .
- (٧) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي - « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .
- (٨) هكنا هو بابتاء حرف الالة مع الجازم ، وهكنا رسم بالألف في الأصل ، لحافظنا على رسمه . وفي سائر النسخ « لم يحك » على الجادة .
- (٩) في س و ج « إذا » وهو مخالف للأصل .
- (١٠) « سوًى » رسمت في الأصل بالألف « سوا » وعلى السين فتحة وعلى الواو شدة ، فتكون مبنية للفاعل ، وهى جواب المصروط « فلما » . والفاعل مبتدئ ، يعود على معلوم من المقام ، كأنه قال : سوى أهل العلم الخ ، ويدل على ذلك قوله بند : « ولو سقط حيات جلولوا الخ . ولم يهتم قارئو الأصل ومن يبدؤ وجه هذا ، فتصرف فيه بعضهم والصبي في الأصل قائم بالسين ، لتصير « فسوى » وبذلك ثبتت في سائر النسخ ، وهو خطأ ، لأن الكلام يتعس بهذا جواب المصروط .

إذا سقط ميتاً ، ولو سقط حياً فمات جملوا في الرجل مائة من الإبل ،
وفي المرأة خمسين .

١٦٤٣ - (١) فلم يحز أن يُقاسَ على الجنين شيء ، من قبل أن
الجنابات على من عُرِفَتْ جنائته مَوْتَاتٌ مَرُوفَاتٌ ، مفروقٌ فيها
بين الذكر والأنثى . وأن لا يختلف الناس في أن لو سقط الجنين حياً
ثم مات كانت فيه دية كاملة ، إن كان ذكراً فمائة من الإبل ،
وإن كانت أنثى (٢) فخمسون من الإبل ، وأن المسلمين - فيما علمت -
لا يختلفون أن رجلاً (٣) لو قطع اللوتى لم يكن في واحدٍ منهم ديةٌ
ولا أرثنى ، والجنين لا يعدُّ أن يكون حياً أو ميتاً .

١٦٤٤ - (٤) فلما حَكَمَ فيه (٥) رسولُ الله بِحُكْمٍ فَارَقَ حُكْمَ
النفوس (٦) ، الأحياء والأموات ، وكان مُغَيَّبَ الأمرِ - : كانَ
الحُكْمُ بما (٧) حَكَمَ بِهِ على الناس اتِّبَاعاً لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ

-
- (١) هنا في النسخ زيادة « قال الشافعي » .
(٢) في ابن جاعة و س و ج « وإن كان أنثى » وهو مخالف للأصل .
(٣) في ابن جاعة و س « لا يختلفون في أن الرجل » وهو مخالف للأصل .
(٤) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .
(٥) كلمة « فيه » لم تذكر في س ، وهي تاجية في الأصل وابن جاعة .
(٦) كلمة « النفوس » لم تذكر في س و س ، وهي تاجية في الأصل وابن جاعة ، وقد
ضرب عليها بعضهم في الأصل ، ثم كتب فوقها هو أو غيره « صح » لاثبات صحتها .
(٧) في ج « فيما » بدل « بما » وهو خطأ ومخالف للأصل .

— ٥٥٤ —

١٦٤٥ — قال : فهل تعرف له وجهًا ؟

١٦٤٦ — قلتُ : وجهًا واحدًا ، والله أعلم .

١٦٤٧ — قال : وما هو ^(١) ؟

١٦٤٨ — قلتُ : يقالُ : إذا لم تُعرف له حياةٌ ، وكان لا يُصَلَّى

عليه ولا يَرِثُ - : فالحكم فيه أنها جنايةٌ على أمه ، وقتَ فيها

رسولُ الله شيئًا قَوْمَةُ المسلمون ، كما وقتَ في الموضحة .

١٦٤٩ — قال : فهذا وجه ^(٢) .

١٦٥٠ — قلتُ : وجهٌ لا يُبين الحديثُ أنه حَكَمَ به له ، فلا

يصح ^(٣) أن يقالَ إنه حَكَمَ به له ، ومن قال إنه حَكَمَ به ^(٤) لهذا

المعنى قال : هو للمرأة دون الرجل ، هو ^(٥) للأم دون أبيه ، لأنه عليها

جُنْيٌ ، ولا حَكَمَ للجنين يكونُ به موروثةً ، ولا يُورَثُ من لا يَرِثُ .

١٦٥١ — قال : فهذا قولٌ صحيحٌ ؟

(١) في ابن جماعة و س و ج « مامو » والواو ثابطة في الأصل .

(٢) معنى : فهذا وجه جيد يؤخذ به ، كما هو مفهوم من سياق الكلام .

(٣) في س « يصلح » والقي في الأصل « يصح » ثم حاول بعضهم وضع لام بين الصاد والماء . وفي ج « فلا تصح الأخبار أن يقال » الخ ١ وهو كلام لا معنى له .

(٤) هنا في س و ج زيادة « له » وليست في الأصل .

(٥) في سائر النسخ « وهو » بزيادة الواو ، وعليها في ابن جماعة « صح » ، وليست في

الأصل ، وحذفها الصواب ، لأن الجملة بدل من التي قبلها ، ليست متغيرة لها .

- قلتُ : الله أعلم .

١٦٥٣ - قال : فإن لم يكن هذا وجهه^(١) ، فما يقال لهذا الحكم ؟

١٦٥٤ - قلنا : يقال له : سنة تُعبدُ العبادُ بأن يحكموا بها .

١٦٥٥ - وما يقال لغيره مما يدلُّ الخبرُ على المعنى الذى

له حُكْمٌ به ؟

١٦٥٦ - قيل : حُكْمُ سُنَّةٍ تُعبدُّوا بها لأمرٍ عَرَفُوهُ بمعنى^(٢)

الذى تُعبدُّوا له فى السُنَّةِ ، فقاموا عليه ما كان فى مثل معناه^(٣) .

١٦٥٧ - قال : فاذا ذكر منه وجهاً غيرَ هذا ، إن حَضَرَكَ ، تَجَمُّعٌ

فيه ما يُقاسُ عليه ولا يُقاسُ^(٤) ؟

(١) فى « وجهاً » وهو خطأ وخالف للأصل .

(٢) هنا فى سائر النسخ زيادة « قال » ، وليست فى الأصل ، والكلام على إرادتها ، لأن منظر الشافعى سأله عما يسمى هذا الحكم الذى لم يعرف وجهه ولا علمه ؟ فأجاب به حكم تعبدى ، فأله ثانياً عما يسمى به الحكم الذى يرد فى الكتاب أو السنة وتعرف وجهه والله الذى من أجلها حكم به ، وهو الحكم الذى لنا القياس عليه ؟ فأجاب بقوله « قيل حكم سنة » الخ ، أى أنه حكم عرفنا العلم فيه فتعبدى عليه ؟ وقد تعبدنا الله به أيضاً . فقلنا الطاعة فى كل الأحكام ، ما عرفنا علمه أطنانه وقسنا عليه ما اشترك معه فى العلم ، وكنا بذلك مطمئنين له نصاً واستنباطاً ، فكأنه بطلته قاعدة عامة تشملنا وتشمل ما اشترك معه فى العلم ، وما لم تعرف علمه أطنانه ولم نعلم عليه ، وليس لنا أن ندع الأخذ به إذ لم نعرف علمه .

(٣) فى سائر النسخ « عرفوا المعنى » الخ ، وهو مخالف للأصل ، ولكن تصرف فيه بعضهم فجعل الماء ألفاً والباء ألفاً ولا ما . وهو عمل غير سديد ، وما فى الأصل هو الصواب .

(٤) هنا بمحاشية الأصل : « بلغ السماع فى المجلس الثامن عشر ، وسمع ابنى محمد » .

(٥) فى « س و ج » « ولا يقاس عليه » والزيادة ليست فى الأصل ولا فى ابن جماعة ، بل كتب فى موضعها فى ابن جماعة « سمح » دلالة على أن حذفها هو الثابت فى النسخ التى قولت عليها .

١٦٥٨ - قُلْتُ لَهُ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ فِي الْمَصْرَةِ ^(١) مِنَ الْإِبِلِ وَالْقَنَمِ إِذَا حَلَبَهَا مُشْتَرِيهَا : « إِنْ أَحَبَّ أَمْسَكَهَا ، وَإِنْ أَحَبَّ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ ^(٢) » . وَقَضَى « أَنْ الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ ^(٣) » .

١٦٥٩ - فَكَانَ مَقْضًى فِي « الْخَرَجِ بِالضَّمَانِ » أَنِّي إِذَا ابْتَعْتُ عَبْدًا فَأَخَذْتُ لَهُ خَرَجًا ثُمَّ ظَهَرْتُ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ يَكُونُ لِي رَدُّهُ ^(٤) - :
فَأَخَذْتُ مِنَ الْخَرَجِ وَالْعَبْدُ فِي مِلْكِي فَقِيهِ خَصْلَتَانِ : إِحْدَاهُمَا : أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي مِلْكِ الْبَائِعِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ ، وَالْأُخْرَى ^(٥) :

(١) فِي السَّانِ (ج ٦ ص ١٢١) : « صَرَّ النَّاقَةَ يَصُرُّهَا صَرًّا وَصَرَّيْهَا بِشَدِّ صَرِّعِهَا »
وَفِيهِ أَيْضًا (ج ١٩ ص ١٩٠) : « قَالَ أَبُو عَيْبِدٍ : الْمَصْرَةُ هِيَ النَّاقَةُ أَوِ الْبَقَرَةُ أَوِ الشَّاةُ يَصُرُّ اللَّبَنُ فِي صَرِّعِهَا ، أَيْ يُجْمَعُ وَيُجْبَسُ ، وَيَقَالُ مِنْهُ : صَرَّيْتُ الْمَاءَ وَصَرَّيْتُهُ » وَفِيهِ أَيْضًا : « وَصَرَّيْتُ الشَّاةَ تَصْرِيَةً : إِذَا لَمْ تَحْلِبْهَا أَيَّامًا حَتَّى يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ فِي صَرِّعِهَا ، وَالشَّاةُ مُصْرَّةٌ » . وَقَدْ حُكِيَ الْمَزْنَى فِي مَخْصَرِهِ (ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ بِمَاشِيَةِ الْأُمِّ) عَنْ الشَّافِعِيِّ تَفْسِيرَهَا وَاضِحًا ، قَالَ : « قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَالتَّصْرِيَةُ أَنْ تَرْتَبِطَ أَخْلَافُ النَّاقَةِ أَوِ الشَّاةِ ، ثُمَّ تَتْرَكَ مِنَ الْحَلَابِ الْيَوْمَ وَالْيَوْمَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ ، حَتَّى يَجْتَمِعَ لَهَا لَبَنٌ ، فَيَأْكُلُ مُشْتَرِيهَا كَثِيرًا ، فَيَزِيدُ فِي ثَمَنِهَا لِقَبْلِكَ ، ثُمَّ إِذَا حَلَبَهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْحَلَبَةِ حَلَبَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ عَرَفَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِلَبَنِهَا ، بِتَقْصَاتِهِ كُلِّ يَوْمٍ عَنْ أَوَّلِهِ . وَهَذَا غَرُورٌ لِلْمُشْتَرِي » .

(٢) اخْتَصَرَ الشَّافِعِيُّ الْحَدِيثَ وَرَوَاهُ بِالْمَعْنَى بِغَيْرِ إِسْنَادٍ ، وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (ج ٢ ص ١٧٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُبَيْرٍ ، وَرَوَاهُ الْمَزْنَى عَنْ الشَّافِعِيِّ (ج ٢ ص ١٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الشَّيْخَانُ وَغَيْرُهُمَا ، وَانْظُرْ نَيْلَ الْأَوْطَارِ (ج ٥ ص ٣٢٧) .

(٣) الْحَدِيثُ مَضَى بِرَقْمِ (١٢٣٢) وَانْظُرْ أَيْضًا (رَقْمِ ١٥٠٣ - ١٥١٧) .

(٤) فِي سَائِرِ السُّلَخِ زِيَادَةٌ « بِه » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي ابْنِ جَاعَةَ « وَالْآخِر » وَهُوَ خَطَأٌ وَمُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

أنها^(١) في ملكي ، وفي الوقت^(٢) الذي خرج فيه العبدُ من ضمانِ
بائعه إلى ضمانِ ، فكان العبدُ لو ماتَ ماتَ من مالى وفي ملكي ، ١٤٧
ولو^(٣) شئتُ حبستُهُ بعبيهِ ، فكذلك الخراجُ .

١٦٦٠ - قلنا بالقياسِ على حديث « الخراجُ بال ضمان » ،
قلنا : كلُّ ما^(٤) خرج من ثمرِ حائطٍ اشترتهُ ، أو وَلَدِ ماشيةٍ أو جاريةٍ
اشتريتها - : فهو مثلُ الخراجِ ، لأنَّه حَدَثَ في ملكٍ مُشْتَرِيهِ ، لا في
ملكِ بائعِهِ .

١٦٦١ - وقلنا في المصراةِ اتباعاً لأمرِ رسولِ الله ، ولم تَقِمْ
عليهِ ، وذلك أن الصَّفْقَةَ وقعتْ على شاةٍ بعينها ، فيها لبنٌ محبوسٌ مُغَيَّبٌ
المنى والقيمة ، ونحنُ نُحِيطُ أن لبنَ الإبلِ والنعَمِ يَخْتَلِفُ ، وأبأنَّ كلَّ
واحدٍ منهما يَخْتَلِفُ^(٥) ، فلما قَضَى فيه رسولُ الله بِشَيْءٍ مُؤَقَّتٍ ، وهو
صاعٌ من تمرٍ - : قلنا به ، اتباعاً لأمرِ رسولِ الله .

-
- (١) كتب مصحح - بحاشيتها : « كذا في جميع النسخ بتأنيث ضمير أنها ، ولعله من
تحريف الناسخ ، والوجه التذكير » . والذي في الأصل بضمير المؤنث ، وهو صواب
فإن العرب كثيراً ما تبيد الضمير على المنى دون اللفظ ، والمنى هنا يحتمل التأنيث كأول .
- (٢) في النسخ المطبوعة « في الوقت » بدون الواو ، وهي نابعة في الأصل وابن جماعة ،
والمنى على إثباتها صحيح .
- (٣) في سائر النسخ « فلو » والذي في الأصل يحتمل الواو والفاء ، ولكنه أقرب إلى
الراءة بالواو .
- (٤) رسمت في الأصل وابن جماعة « كلما » .
- (٥) حكنا نطقت في الأصل بإلقاء التحية ، وهو جائز كأول . وفي النسخ المطبوعة
« وتختلف » .

١٦٦٢ - قال : فلو اشترى رجل شاة مُصَرَّاةً فخلبها ، ثم رَضِيها بعد العلم بِعَيْبِ التَّضَرِّيَةِ ، فأمسكها شهراً حَلَبها^(١) ، ثم ظَهَرَ مِنْهَا عَلَى عَيْبٍ دَلَّسَهُ لَهُ الْبَائِعُ غَيْرِ التَّضَرِّيَةِ - : كَانَ لَهُ رَدُّهَا ، وَكَانَ لَهُ اللَّبَنُ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، بِمَنْزِلَةِ الْخَرَجِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ ، وَإِنَّمَا هُوَ حَادِثٌ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ فِيهَا أَخَذَ مِنْ لَبَنِ التَّضَرِّيَةِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، كَمَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ .

١٦٦٣ - فَكَوْنُ قَدْ قُلْنَا فِي لَبَنِ التَّضَرِّيَةِ خَبْرًا ، وَفِي اللَّبَنِ بعدَ التَّضَرِّيَةِ قِيَاسًا عَلَى « الْخَرَجِ بِالضَّمَانِ » .

١٦٦٤ - وَلَبَنِ التَّضَرِّيَةِ مَفَارِقُ اللَّبَنِ الْحَادِثِ بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ ، وَاللَّبَنُ بَعْدَهُ حَادِثٌ فِي مِلْكِ الْمُشْتَرِي ، لَمْ يَقَعْ^(٢) عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ .

١٦٦٥ - ^(٣) فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَيَكُونُ^(٤) أَمْرٌ وَاحِدٌ يَتَوَخَذُ مِنْ وَجْهَيْنِ ؟

١٦٦٦ - قِيلَ لَهُ : نَعَمْ ، إِذَا جَمَعَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ ، أَوْ أُمُورًا مُخْتَلِفَةً .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ « حَلَبَهَا » كَمَا أُبَيِّنَا ثُمَّ أَلْمَقْنَا بِهِمْ يَاءَ فِي الْحَاءِ ، وَبِذَلِكَ ثَبَتَ فِي ابْنِ جُمَاعَةَ « يَحْلِبُهَا » ، وَفِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ « يَحْلِبُهَا » .
- (٢) « نَهَجَ » هَطَطَ فِي الْأَصْلِ بِالنَّاءِ مِنْ فَوْقَ ، وَفِي سَ وَ جَ . « يَقَعُ » .
- (٣) هُنَا فِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » وَزَيْدٌ فِي الْأَصْلِ فَوْقَ السَّطْرِ « قَالَ » وَلَمْ يَزِدْ شَيْءً فِي ابْنِ جُمَاعَةَ .
- (٤) هُنَا اسْتِغْنَامُ وَاضِحٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ كُتِبَ فِي سَ « وَقَدْ يَكُونُ » .

١٦٦٧ — فإن قال : فَمَثَلُ^(١) من ذلك شيئاً غير هذا ؟

١٦٦٨ — قلتُ : المرأةُ تبتلها وفاةُ زوجها فتعتدُّ ثم تزوجُ ويدخلُ^(٢) بها الزوجُ^(٣) ، لها^(٤) الصداقُ وعليها العدةُ ، والولدُ للاحقِّ ، ولا حدٌّ على واحدٍ منهما ، ويُفَرَّقُ بينهما ، ولا يتوارثان ، وتكونُ الفرقةُ فسخاً بلا طلاقٍ .

١٦٦٩ — يُحْكَمُ^(٥) له إذ^(٦) كان ظاهره حلالاً حكمَ الجلالِ ، في ثبوتِ الصداقِ والعدةِ ولحوقِ الولدِ ودرءِ^(٧) الحدِّ ، وحُكْمِ عليه إذ كان حراماً في الباطنِ حُكْمَ الحرامِ ، في أن لا يُقرأَ عليه ، ولا يحملُ له إصابتها بذلكِ النكاحِ إذا علما به ، ولا يتوارثان ، ولا يكونُ الفسخُ طلاقاً ، لأنها ليست بزوجةٍ^(٨) .

١٦٧٠ — ولهذا أشباهه ، مثلُ المرأةِ تنكحُ في عدتها .

(١) في سائر النسخ زيادة « لي » وهي مزادة فوق السطر في الأصل ، وليست منه .

(٢) في ابن جماعة و ج « فيدخل » وهو مخالف للأصل .

(٣) هنا في س زيادة « فيظهر حيا » وهي زيادة ليست في الأصل ولا شيء من النسخ الأخرى ، ولعلها كانت حاشية في بعض النسخ لبيان أنها مرادة في الكلام ، فظها للمصحح من الأصل ، فأدخلها فيه .

(٤) في س « فلها » والفاء ليست في الأصل ولا غيره .

(٥) في الأصل كما أبجنا « يحكم » وألحق بعضهم رأس فاء في الياء ولكنه لم يخطئها .
لقراً « لحكم » وبذلك ثبت في سائر النسخ .

(٦) في النسخ المطبوعة في اللوميين « إذا » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٧) رسمت في الأصل « ودرى » .

(٨) في س « زوجة » بدون الباء ، وهي تاجية في الأصل .

[باب الاختلاف ^(١)]

١٦٧١ - قال ^(٢) : فإنني أجدُ أهلَ العلمِ قديماً وحديثاً مختلفين في بعضِ أمورهم ، فهل يَسَعُهُمْ ذلك ؟

١٦٧٢ - قال ^(٣) : فقلتُ له : الاختلافُ من وجهين : أحدهما مُحَرَّمٌ ، ولا أقول ^(٤) ذلك في الآخر .

١٦٧٣ - قال : فما الاختلافُ المحرَّمُ ؟

١٦٧٤ - قلتُ - : كلُّ ما أقام الله به الحجةَ في كتابه أو على لسانِ نبيه منصوصاً ينشأ - : لم يحلَّ الاختلافُ فيه لمن علمه

١٦٧٥ - وما كان من ذلك يحتملُ التأويلَ ويُدرَكُ ^(٥) قياساً ، فذهب المتأولُ أو القايِسُ إلى معنى يحتمله الخبرُ أو القياسُ ، وإن خالفه فيه غيره - : لم أقلَّ إنه يُضَيِّقُ عليه ضيقَ الخلافِ ^(٦)

في المنصوص .

(١) هذا العنوانُ مذكور في - وحدهما ، وليس في الأصل ولا غيره ، وأُجِبْتُه لأن الموضوع

يُبدى من أمِّ مواضع الكتاب ، فاحتاج لتوضيحه .

(٢) في - « قال الشافعي رحمه الله تعالى : قال لي قائل » . وليس شيء من هذا في الأصل ولا باقي النسخ .

(٣) كلمة « قال » لم ترد في ابن جماعة و - ، وفي س و ج « قال الشافعي » . وانظر في هذا المعنى أيضاً بحثاً تفصيلاً للأنام الشافعي ، في (كتاب إبطال الاستحسان) للشيخ بالجزء السابع من الأم (ص ٢٧٥ - ٢٧٧) .

(٤) في النسخ الأخرى « قول » وما هنا هو الذي في الأصل ، ثم ضرب عليه بضمهم وكتب فوقه « قول » ولم ينقط أوله .

(٥) في النسخ المطبوعة « أو يدرك » وهو مخالف للأصل وابن جماعة . وفي ج « أو يدرك قياساً منذهب المتأول » إلخ ، وهو خاطئ .

(٦) في - « الاختلاف » وهو مخالف للأصل .

- ٥٦١ -

١٦٧٦ - قال : فهل في هذا حجة^(١) تُبَيِّنُ فَرْقَ بَيْنِ

الْاِخْتِلَافَيْنِ ؟

١٦٧٧ - قلتُ : قال الله في ذمِّ التَّفَرُّقِ^(٢) : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ ١٤٨

الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ^(٣) ﴾ .

١٦٧٨ - وقال جلُّ ثناؤه : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا

وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ^(٤) ﴾ .

١٦٧٩ - فَدَمَّ الْاِخْتِلَافَ فِيمَا جَاءَتْهُمْ بِهِ الْبَيِّنَاتُ .

١٦٨٠ - فَأَمَّا مَا كَلَّفُوا فِيهِ الْاجْتِهَادَ فَقَدْ مَثَّلْتُهُ لَكَ بِالْقِبَلَةِ

وَالشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا^(٥)

١٦٨١ - قال^(٦) : قَتَلْتُ لِي بَعْضَ مَا افْتَرَقَ عَلَيْهِ^(٧) مَنْ رَوَى

قَوْلَهُ مِنَ السَّلَفِ ، مِمَّا لَلَّهِ فِيهِ نَصٌّ حَكِيمٌ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، فَهَلِ^(٨) يَوْجَدُ

عَلَى الصَّوَابِ فِيهِ دِلَالَةٌ ؟

(١) في ابن جماعة و س و ج « من حجة » وحرف « من » ليس في الأصل .

(٢) في س « في ذم الاختلاف والتفرق » والزيادة ليست في الأصل .

(٣) سورة البينة (٤) .

(٤) سورة آل عمران (١٠٥) .

(٥) في س « وغيرهما » وهو مخالف للأصل .

(٦) في س و ج « قال الشافعي فقال » .

(٧) في سائر النسخ « فيه » والتي في الأصل « عليه » ثم ضرب عليها بعضهم وكتب فوقها

« فيه » ثم ضرب عليها وكتب بجوارها « عليه » . والتي في الأصل صحيح ، لكن

الشافعي في استعمال الحروف .

(٨) في ابن جماعة و س « وهل » والتي في الأصل « بالفاء » ثم مدعا بعضهم ليحطها وأوَّأ

وفي س و ج « وهو » بدل « فهل » !!

- ٥٦٢ -

١٦٨٢ - قلت^(١) : قَلَّ ما اختلفوا فيه إِلَّا وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو سنة رسوله ، أو قياساً عليهما ، أو على واحد منهما .

١٦٨٣ - قال : فاذا كرر منه شيئاً ؟

١٦٨٤ - قلتُ له^(٢) : قال الله : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(٣) ﴾ .

١٦٨٥ - فقالت عائشة : « الأقرء الأظهار » ، وقال بمثل معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما^(٤) .

١٦٨٦ - وقال نقر من أصحاب النبي : « الأقرء الحيض^(٥) » ، فلا يُحِلُّوا^(٦) المطلقة حتى تغتسل من الحيضة الثالثة .

(١) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٢) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٣) كلمة « له » لم تذكر في س و ج وهي تاجية في الأصل .

(٤) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٥) الروايات عن عائشة وزيد وابن عمر رواها الشافعي في الأم (ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٢) والبيهقي في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٤ - ٤١٦) وخرجها السيوطي في الدر المنثور (ج ١ ص ٢٧٤) .

(٦) الروايات عنهم كثيرة ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٦ - ٤١٨) والدر المنثور (ج ١ ص ٢٧٥) . وقال ابن القيم في زاد المعاد (ج ٤ ص ١٨٤) : « وهذا قول أبي بكر وعمر وعثمان وطى وابن مسعود وأبي موسى وعبد بن الصامت وأبي الرعاء وابن عباس ومعاذ بن جبل رضى الله عنهم » . وقد أطال القول في الخلاف في ذلك ، إلى (ص ٢٠٣) ورجح القول بأن الأقرء الحيض .

(٧) في النسخ المطبوعة « فلا تحل » وهو مخالف للأصل وابن جماعة . وحذف النون من « يحلون » هنا للتخفيف ، من غير ناصب ولا جازم ، وقد بينا شواهد صحة في شرحنا على الترمذي (ج ٢ ص ٣٨٥) .

— ٥٦٣ —

١٦٨٧ — قال^(١) : فإلى أى شيء تُرى^(٢) ذهب هو؟
وهو؟^(٣) ؟

١٦٨٨ — قلتُ : يُجمع^(٤) الأقران أنها أوقاتٌ ، والأوقاتُ في
هذا علاماتٌ تمرُّ على المطلقات^(٥) ، تُحبسُ بها^(٦) عن النكاح حتى
تستكملها .

١٦٨٩ — وذهب من قال « الأقران الحيضُ » - فيما تُرى
والله أعلم - إلى أن قال : إن المواقيتَ أقلُّ الأسماء ، لأنها أوقاتٌ ،
والأوقاتُ أقلُّ مما بينها ، كما حُدودُ الشيء^(٧) أقلُّ مما بينها ، والحيضُ

(١) في ب « قال » ، وفي ابن جماعة و س و ج « قال الثاني قال » ، وكله
زائدة عن الأصل .

(٢) في ب « وإلى أى شيء تراه » ، وفي باقي النسخ « قال أى شيء تراه » ، وكلها
غالب للأصل .

(٣) في سائر النسخ « هؤلاء وهؤلاء » ، وهو غلط لما رسم في الأصل : ومن
المروف أن « أولى وأولاء » كلما اسم يشار به إلى الجمع ، ويدخل عليهما حرف
التثنية . قال الجوهرى : « وأما أول فهو أيضاً جمع لا واحداً من لفظه ، واحده
ذا المذكر وفيه المؤنث ، ويحد ويخصر ، فإن قصرته كتبته بإلواء ، وإن مددته بنيت على
الكسر » . والثاني استعمل هنا للتصور ، فكسبه الريب بإلواء .

(٤) « يجمع » ضبطت في الأصل بضم أولها ويعطين فوقه وآخرين تحته ، نظراً
« يجمع » و « يجمع » ، وفي ابن جماعة « يجمع » وهو غلط للأصل .

(٥) في سائر النسخ « للطلق » وفي الأصل بالجمع ، ثم حاول بعضهم تغييره إلى المفرد .

(٦) في ابن جماعة و س « فيها » والتي في الأصل « بها » ثم ألحق بعضهم فاء بإلواء ،
وفي ب « تحبس » بدل « تحبس » وهو غلط للأصل .

(٧) في النسخ المطبوعة « كذا أن حدود الشيء » وحرف « أن » ليس في الأصل ولا
ابن جماعة .

أقل من الطهر ، فهو في اللغة أولى للعدة^(١) أن يكون وقتاً ،
كما يكون الهلال وقتاً فاصلاً بين الشهرين .

١٦٩٠ - ولعله ذهب إلى أن النبي أمر في سبب أو طاس^(٢)
أن يستبرئ قبل أن يوطئ^(٣) بحیضة ، فذهب إلى أن العدة
استبراء، وأن الاستبراء حیض ، وأنه فرق بين استبراء الأمة والحرّة ،
وأن الحرّة تستبرأ بثلاث حیض كواحد ، تخرج منها إلى الطهر ،
كما تستبرأ الأمة بحیضة^(٤) كاملة ، تخرج منها إلى الطهر .
١٦٩١ - فقال : هذا مذهب ، فكيف اخترت غيره ،

والآية محتملة للمعنيين عندك ؟

- (١) كلمة « لعنة » لم تذكر في س ، وهي ثابتة في الأصل وابن جماعة .
- (٢) « أو طاس » واد في ديار هوازن ، كانت فيه وقعة حين لقي صلى الله عليه وسلم
بني هوازن ، ويومئذ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « حي الوطيس » ، وذلك حين
استمرت الحرب ، وهو صلى الله عليه وسلم أول من قاله . هنا لم يأت في البلدان .
وقال الحافظ في الفتح (ج ٨ ص ٣٤) : « والراجح أن وادي أو طاس غير وادي حنين » .
ثم استدلل بعض ما في سيرة ابن إسحق ، ثم هل من أبي عبيد البكري قال :
« أو طاس واد في ديار هوازن ، وهناك عسكروا ثم وهب ، ثم التقوا بحنين » .
والظاهر أنها أودية متقاربة أو متجاورة .
- وحديث سبي أو طاس : « من أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبي
أو طاس : لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير حامل حتى تحيض حيضة » . رواه أحمد
وأبو داود ، كما في التتقي (رقم ٣٨٣٣ ونيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٦) وقال :
« أخرجه أيضاً الحاكم وصححه ، وإسناده حسن » . وانظره في مسند أحمد بالفاظ
كثيرة (رقم ١١٢٤٦ و ١١٦١٩ و ١١٧١٤ و ١١٨٢٠ و ١١٨٢١ و
١١٨٤٦ ج ٣ ص ٢٨ و ٦٢ و ٧٢ و ٨٤ و ٨٧) .
- (٣) « يستبرئ » و « يوطئ » رسمتا هكنا في الأصل وابن جماعة ، ورسمتا في النسخ
للطبوعة « يستبران » و « يوطآن » بالهمزة . والقي في الأصل على تسهيلها فتكتب
وتطلق ياء .
- (٤) هنا في س زيادة « واحدة » ولا أدري من أين أتى بها فأسخها أو مبدعها ؟
- (٥) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١٦٩٢ — قال^(١) : فقلت له : إن الوقت برؤية الأهلة إنما هو علامة جعلها الله للشهور ، والهلل غير الليل والنهار ، وإنما هو جامع لثلاثين وتسع وعشرين^(٢) ، كما يكون الهلال الثلاثون والعشرون جامعاً^(٣) يستأنف بعده المدد ، ليس له معنى هنا^(٤) ، وأن القرء^(٥) وإن كان وقتاً فهو من عدد الليل والنهار ، والحيض والطهر

(١) في سائر النسخ « قال القافى » والذى في الأصل « قال » قطع .

(٢) عبث الغارثون بالأصل في هذا الموضع ، فلم أجزم بما كان فيه من بين . وفي ابن جماعة « جامع الثلاثين » ، أو تسع وعشرين . ولكن الألف في « الثلاثين » يظهر أنها مزادة وليست من أصل النسخة ، وأما ألف « أو » فلها ظاهرة الزيادة في الأصل وليست منه ، فذلك لم أتبعها . وفي النسخ المطبوعة « جامع ثلاثين » ، أو تسع وعشرين .

(٣) كذا في الأصل ، ولم أفهم مراده ولا وجهه ، ويظهر أنه أشكل أيضاً على قارئه ، فزاد بعضهم بين السطور « والعشرون » ، ثم غيرها بعضهم وجعلها « والعشرة » . وبذلك ثبت الجملة في ابن جماعة . و س و ج هكذا : « كما يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جامعاً » . وأما في س - فحذفت كلمة « الهلال » فصارت : « كما يكون الثلاثون والعشرة والعشرون جامعاً » .

والذى أظنه ، ولا أدري أهو صواب أم خطأ ، أن كلمة « الهلال » سبق بها لم الرياح ، وأن أصل الكلام « كما يكون الثلاثون والعشرون جامعاً يستأنف بعده المدد » . يعنى : أن كلا منهما نهاية عقد من عقود الأعداد ، يستأنف العدد بعد العقد ، فكذلك الهلال يدل على عدد معين من الأيام عند ظهوره ، ثم يستأنف العدد كلما ظهر . ولكن هل هذا كلام له معنى ، أو له وجه ؟ لا أدري .

(٤) هكذا أيضاً في الأصل ، ثم غير بعضهم كلمة « هنا » ليحلها « هنا » وكتب بين السطور كلمة « غير » . وبذلك ثبت الجملة في سائر النسخ هكذا : « ليس له معنى غير هنا » . وهي ظاهرة للمنى ، وماتى الأصل غير مفهوم !!

(٥) كلمة « القرء » رصمت في الأصل — هنا وفيما يأتي — على الرسم القديم « القرو » بالواو وضبطت القاف بالضم في هذا الموضع قطع ، ولم تضبط في اللواضع الأخرى ، ويموز فيها أيضاً فتح القاف .

في الليل والنهار من العِدَّة ، وكذلك شُبَّة الوقت بالحدود ، وقد تكون^(١) داخلة فيما حُدَّت^(٢) به وخارجة منه غيرَ باثْنِ منها^(٣) ، فهو وقتٌ بمعنى^(٤) .

١٦٩٣ - قال : وما المعنى ؟

١٦٩٤ - قلتُ : الحيضُ هو أن يُرَخِي الرَّحِمُ الدَّمَ حتى يَظْهَر ، والطَّهْرُ أن يَقْرِي الرَّحِمُ الدَّمَ فلا يَظْهَر ، ويكونُ الطَّهْرُ والقَرِيُّ^(٥)

(١) في سائر النسخ « وقد تكون الحدود » . وكلمة « الحدود » ليست من الأصل ، ولكنها زيادة فيه بين السطور بخط آخر .

(٢) كلمة « حُدَّت » أُتِيَتْ كما جاءت في سائر النسخ ، وأنا ماقي الأصل فلم أتمكن من اليقين منه ، لست بضمهم بالكلمة فيه .

(٣) في ابن جاعة و س و ج « منها » وهو خطأ وخالف للأصل .

(٤) يعني : فالقرء وقت في المعنى ، أي توقيت وتحديد . وكلمة « معنى » ألصق بها بضمهم لأمّا لقرأ « لمعنى » وبذلك ثبتت في س و ج ، وهو خطأ ، وفي ابن جاعة و س « بمعنى » وهو مخالف للأصل .

(٥) « القرى » رسمت في الأصل بالياء ، وفي سائر النسخ « القرء » بالهمزة ، وهو خطأ ،

لأن الشافعي يريد مصدر « قرى » بمعنى جمع . ففي اللسان (ج ٢٠ ص ٣٨) :

« قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ قَرِيًّا وَقَرِيًّا : جَمَعْتُهُ » . وفي اللسان : « وَقَرِي الْمَاءِ

فِي الْحَوْضِ قَرِيًّا كَرَيْتُ ، وَقَرِيًّا كَعَلَى : جَمَعْتُ وَاسْمُ ذَلِكَ الْمَاءِ الْقَرِي ، كَالْيَ » .

والتي قال الشافعي هنا شبيه به ما نقل في اللسان (ج ١ ص ١٢٦) عن أبي إسحق

في معنى « القرء » قال : « الَّذِي عِنْدِي فِي حَقِيقَةِ هَذَا : أَنَّ الْقَرءَ فِي الْلُغَةِ الْجَمْعُ ، وَأَنَّ

قَوْلَهُ قَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ أُلْزِمَ الْيَاءَ فَهُوَ جَمَعْتُ .

وَقَرَأْتُ الْقُرْآنَ لَفَطْتُ بِهِ مَجْمُوعًا ، وَالْقَرْدُ يَقْرِي ، أَيْ يَجْمَعُ مَا يَأْكُلُ

فِيهِ ، فَإِنَّمَا الْقَرءُ اجْتِمَاعُ الدَّمِ فِي الرَّحِمِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الطَّهْرِ » .

لجس لا الإرسال ، فالطهر - إذ^(١) كان يكون وقتاً - أولى في اللسان
بمعنى القرء ، لأنه جس الدم .

١٦٩٥ - وأمر رسول الله عمر^(٢) حين طلق عبد الله بن عمر

امراته حائضاً أن يأمره برجعها وجسها حتى تطهر ، ثم يطلقها طاهراً
من غير جامع ، وقال رسول الله : « فتلك العدة التي أمر الله أن
يطلق لها النساء »^(٣) .

١٦٩٦ - يعني قول الله - والله أعلم - : ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ

النِّسَاءَ فَطَلَّقْتُمُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴾^(٤) . فأخبر رسول الله أن العدة الطهر
دون الحيض^(٥)

(١) في النسخ المطبوعة « إذا » وهو غائب للأصل وابن جماعة .

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٣) في - زيادة « بن الخطاب رضى الله تعالى عنه » .

(٤) حديث صحيح ، رواه مالك في الموطأ (ج ٢ ص ٩٦) من نافع عن ابن عمر ، ورواه

الشافعي في الأم عن مالك (ج ٥ ص ١٦٢) ، ورواه الشيخان وغيرهما من طرق

مالك وغيره ، وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ٣٠١ - ٣٠٦) ونيل الأوطار (ج ٧

ص ٤ - ١١) وكنايتا (نظام الطلاق في الاسلام) .

(٥) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٦) سورة الطلاق (١) .

(٧) لانوافق الشافعي - رضى الله عنه - على هنا الاستنباط ، لأن معنى قوله تعالى

(لعدتهن) : في استحبال عدتهن . ويؤيد هذا المعنى رواية مسلم (ج ١ ص ٤٢٢)

وغيره من حديث ابن عمر في نفس هذه القصة : « قال عمر النبي صلى الله عليه وسلم

عن ذلك ؟ فأمره أن يرجعها حتى يطلقها طاهراً من غير جامع . وقال : يطلقها في

قبل عدتها » . وروايته أيضاً (ج ١ ص ٤٢٣) عن ابن عمر قال : « طلق ابن عمر

امراته وهي حائض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ؟ فقال له النبي صلى الله

عليه وسلم : ليراجعها ، فردها ، وقال : إذا طهرت فليطلق أوليمك ، قال ابن عمر : =

١٦٩٧ - وقال الله : ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ وكان^(١) على المطلقة
أن تأتي بثلاثة قروء ، فكان^(٢) الثالث لو أبطل عن وقته زماناً لم تحل
حتى يكون^(٣) ، أو تؤيس من الحيض^(٤) ، أو يخاف ذلك عليها ،
فتعتد بالشهور ، لم يكن للفعل معنى ، لأن الفعل رابع غير ثلاثة^(٥) ،
ويلزم من قال « الفعل عليها »^(٦) أن يقول : لو أقامت سنة
وأكثر^(٧) لا تغسل لم تحل^(٨) ١١

== وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ

فِي قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ » . وهذه الرواية رويت من طرق كثيرة صحيحة أيضاً ، وفي بعضها

« قبل عدتهن » . وانظر الدر المنثور (ج ٦ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) وليست كلمة « في
قبل » ولا « قبل » من التلاوة ، وإنما تلاها النبي صلى الله عليه وسلم حكناً بياناً للمعنى
على سبيل التفسير ، كأنه يريد أن يبين أن معنى قوله تعالى (لعدتهن) هو : « في
قبل عدتهن » أو « قبل عدتهن » بمعنى استقبال العدة . وإذا أمر النبي صلى الله عليه
وسلم أن يكون طلاق المرأة في طهر لم يحسب فيه ، وأبان أن هذا هو الطلاق الذي
أذن الله بإيقاعه ، وأن ذلك هو العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء - : فلا تكون
العدة الطهر أبداً ، ولا تكون إلا الحيض ، لأنه أمر بالطلاق لتستقبل المرأة عدتها ،
وهي طاهر لاستقبال العدة إلا أن تكون العدة بالحيض ، لأنها لاستقبال ما في فيه من الطهر ،
إنما تستقبل ما بعده ، وهو الحيض . وهذا ين لا يكاد يكون موضع نظر .

(١) في ب « فكان » وفي س وج « فلما كان » وكلاما غلط للأصل وابن جماعة .

(٢) في النسخ المطبوعة « وكان » وهو غلط لها أيضاً .

(٣) أي : حتى يوجد القراء الثالث . وفي ب « حتى تكون حائضاً » . وهو خطأ .

(٤) في ابن جماعة و ب « يؤيس من الحيض » ، وفي ج « يؤيس من الحيض » .

وما أثبتنا هو القى في الأصل .

(٥) ضرب بعضهم على كلمة « ثلثة » في الأصل وكتب فوقها « الثلاثة » وبذلك أثبتت

في سائر النسخ .

(٦) في س وج « إن النسل عليها » وحرف « إن » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .

(٧) في النسخ « أو أكثر » والألف ليست في الأصل ، وزيدت في ابن جماعة بخط صغير .

(٨) هذا القول يحكى عن شريك بن عباد القاضى ، أنها إن فرطت في الفسل عشرين سنة

فقطقتها الرجعة عليها ١١ انظر المحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٢٥٩) وبداية المجتهد

لابن رشد (ج ٢ ص ٧٥) . واشترط الفسل أو مضى وقت صلاة كاملة عليها بد =

١٦٩٨ - فكان قول من قال : « الأقرء الأطهار » أشبه

بمعنى كتاب الله^(١) ، واللسان واضح على هذه المعاني ، والله أعلم^(٢)

== الطهر أو غير ذلك مما قاله بعض الفقهاء - : لا دليل على شيء منه ، إلا أقوالا عن بعض الصحابة وغيرهم . والحق يدل عليه الكتاب والسنة أن المدة بثلاثة قروء ، والقروء هنا الحيض ، فالمدة ثلاث حيض كوامل ، لا يزداد عليها ولا ينقص منها ، فمن زاد أو قس ، فعليه الدليل . وهذا أيضاً من الحجة لنا على أن القروء الحيض ، لأن القائلين بأنه الطهر متفقون على أنه إذا طلقها في طهر احتسب من المدة ، ولو كان الطلاق في آخره ، قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص ١٩٢) : « فإذا طلق الرجل امرأته طاهراً قبل جامع أو بعده اعتدت بالطهر التي وقع عليها فيه الطلاق ، ولو كان ساعة من نهار ، وتمت بطهرين تأمين بين حيضتين ، فإذا دخلت في الم من الحيضة الثالثة حلت » .

وأما القائلون بأن القروء الحيض ، فإن منهم من ذهب إلى أنه إذا طلقها في الحيض لم يقع الطلاق أصلاً ، ولا يكون الطلاق إلا في طهر لم يحسب فيه ، وهو الذي تلحظ إليه ، وأقنا الأدلة عليه في كتابنا (نظام الطلاق في الإسلام) . ومنهم من ذهب إلى وقوع الطلاق في الحيض ، ولكنهم جميعاً متفقون على أن الحيضة التي وقع فيها الطلاق لا تحسب من المدة ، بل تستأف للمدة ثلاث حيض كوامل ، ولا تزال معتدة حتى تطهر من الحيضة الثالثة . قال ابن رشد في بداية المجتهد (ج ٢ ص ٧٤) : « وإذا وصفت الأقرء بأنها هي الأطهار أمكن أن تكون المدة عندما يبرء من بعض قروء ، لأنها عندما تمت بالطهر التي تطلق فيه وإن مضى أكثره ، وإذا كان كذلك فلا ينطق عليها اسم الثلاثة إلا بخوراً ، واسم الثلاثة ظاهر في كمال كل قروء منها ، وذلك لا يفتقر إلا بأن تكون الأقرء هي الحيض » . وأقول : إنه لو كان ما ذهبوا إليه صحيحاً ، من اعتبار جزء الطهر من المدة ، وأن المراد بالثلاثة تغليب الأكثر ، لو صح هذا لصح التماس عليه في عدة غير الحائض ، أنها تمت بجزء القهر التي طلقت فيه وشهرين بعده ، على التغليب أيضاً !! ولا فائدة فيه فيما أعلم .

(١) في سائر النسخ « بمعنى الكتاب » وهو مخالف للأصل .

(٢) « القروء » نس ابن دريد في المجهرة (ج ٢ ص ٤١٠) على أنه مهموز . وقال أيضاً

(ج ٣ ص ٢٧٦) : « وأقرأت المرأة إقراء فهي مقرءة » . واختلفوا في ذلك : فقال قوم : هو الطهر ، وقال قوم : هو الحيض . وكل مصيب ، لأن الإقراء هو الجمع والاتصال من حال إلى حال ، فكأنه انتقال من حيض إلى طهر ، وهو الأصح والأكثر ويجوز أن يكون انتقالاً من طهر إلى حيض . ونقل البخاري في صحيحه (ج ٩ ص ٤٢٠ - ٤٢١ من الفتح) عن أبي عبيدة ممر بن الثني قال : « يقال أقرأت المرأة إذا دنا حيضها ، وأقرأت إذا دنا طهرها » . وقال ابن قتيبة في غريب القرآن (ج ١ ص ٧٨ من كتاب القروء) : « وإنما جعل الحيض قروءاً والطهر قروءاً لأن »

== أصل الفراء في كلام العرب الوقت ، يقال : رجع فلان لفرته ، أى لوقتها الذى كان يرجع فيه ، ورجع لفرته أيضاً . وقال القاضي عياض في مشارق الأنوار (ج ٢ ص ١٧٥) : « وحقيقته الوقت عند بعضهم ، والجمع عند آخرين ، والانتقال من حال إلى حال عند آخرين ، وهو أظهر عند أهل التحقيق » . وانظر أيضاً مفردات الراغب (ص ٤١١) والفائق للزغمرى (ج ٢ ص ١٦٣ - ١٦٤) ولسان العرب في مادتي (قرأ) و (قرأ) .

وهذا كله يدل على أن « الفراء » يطلق في اللغة إطلاقاً حقيقياً صحيحاً على الحيز وظى الطهر ، وليس مشتركاً ، لأنه في معنى أهم منهما ، يشمل كل واحد منهما . فالاحتجاج لتفسيره في الآية بالشواهد القوية وحدها غير كاف ، وإنما يرجع في ذلك إلى أدلة الفريضة ونصوصها ، ليعرف هل يراد باللفظ فيها أحد المعنيين أوهما . وقد ذكرنا . فيما مضى بعض ما يرجع أنه في لسان الشارع يراد به الحيز فقط ، وتزيد عليه : أن أحاديث كثيرة وردت في الاستحاضة ، وفيها : أنها تدع الصلاة أيام « أوثانها » ، أو نحو هذا ، وانظرها في سنن أبي داود (ج ١ ص ١١١ - ١٢٠) وسنن النسائي (ج ١ ص ٦٥) ونسب الراية (ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢) وهذه الأحاديث على اختلاف رواياتها تدل على أن « الفراء » في لسان الشارع إنما يراد به الحيز فقط . ثم حجة أخرى : أن الفقهاء جميعاً اتفقوا - ماعدا ابن حزم فيما أعلم - على أن عدة الأمة على النصف من عدة المرأة ، وأنهم لم يستدلوا على ذلك بكبير شيء إلا بحديث مرفوع ورد من طرق فيها كلام كثير ، لفظه : « طلاق الأمة ثنتان ، وعدتها حيضتان » أو نحو ذلك ، وانظر طرده في نصب الراية (ج ٣ ص ٢٢٦ - ٢٢٧) ثم بأسناده صحيح عن كثير من الصحابة يقولون « عدتها حيضتان » ، فروى مالك في الموطأ (ج ٢ ص ٩٤) عن نافع : « أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا طلق البعد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، حرة كانت أو أمة ، وعدة المرأة ثلاث حيض ، وعدة الأمة حيضتان » . وروى الشافعي في الأم (ج ٥ ص ١٩٩) عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة عن عمر بن الخطاب قال : « ينكح البعد امرأتين ، ويطلق تطليقتين ، وتعد الأمة حيضتين ، فإن لم تكن تحيض ففهرين ، أو شهراً ونصفاً » . وهذا إسناد صحيح . ثم روى نحوه عن عمر بإسناد آخر فيه رجل مبهم ، وانظر أيضاً نيل الأوطار (ج ٧ ص ٩٠ - ٩٢) والمحلى لابن حزم (ج ١٠ ص ٣٠٦ - ٣١١) . وقد دخل هذا اللفظ على القائلين بأن الأقراء الأطهار ، أعني قولهم في عدة الأمة أنها حيضتان ، ففى الموطأ (ج ٢ ص ١٠٠) : « قال مالك في الرجل تكون تحت الأمة ثم يتعاهل فينكحها : إنها تعد عدة الأمة حيضتين مالم يصبها » . وقال الشافعي في الأم (ج ٥ ص ١٩٨ - ١٩٩) : « فلم أعلم مخالفاً من حفظت عنه من أهل العلم في أن عدة الأمة نصف عدة المرأة ، فيما كان له نصف معدود ، مالم تكن حاملاً ، فلم يجوز إذ وجدناها وصفت من الدلائل على الفرق فيما ذكرنا وغيره بين عدة الأمة والحرة » .

١٦٩٩ - (١) فَأَمَّا (٢) أَمْرُ النَّبِيِّ أَنْ يُسْتَبْرَأَ السَّيِّ بِحَيْضَةٍ
فَبِالظَّاهِرِ (٣) ، لِأَنَّ الطَّهْرَ إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمًا لِلْحَيْضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ الْأُمَةُ
حَيْضَةً كَامِلَةً صَحِيحَةً بَرِئَتْ مِنَ الْحَبْلِ فِي الطَّهْرِ (٤) ، وَقَدْ تَرَى الدَّمَ
فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا ، إِنَّمَا يَصْغُ حَيْضَةً بَأَنْ تُكْمَلَ الْحَيْضَةُ ، فَبِأَيِّ (٥)
شَيْءٍ مِنَ الطَّهْرِ كَانَ قَبْلَ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ (٦) فَهُوَ بَرَاءَةٌ مِنَ الْحَبْلِ
فِي الظَّاهِرِ .

١٧٠٠ - (٧) وَالْمُعْتَدَّةُ تَمْتَدُّ بِمَعْنَيْنِ : اسْتِبْرَاءٍ ، وَمَعْنَى غَيْرِ

== إِلَّا أَنْ نَحْبِلَ عِنْدَ الْأُمَةِ نَصْفَ عِدَّةِ الْحَرَّةِ ، فَيَا لَهُ نَصْفَ ، وَفِيكَ الْمَهْوَرُ ، فَأَمَّا
الْحَيْضُ فَلَا يَهْرَفُ لَهُ نَصْفَ ، فَتَكُونُ عِدَّتُهَا فِيهِ أَقْرَبَ الْأَشْيَاءِ مِنَ النِّصْفِ إِذَا لَمْ يَسْقُطْ
مِنَ النِّصْفِ شَيْءٌ ، وَفِيكَ حَيْضَتَانِ ، وَلَوْ جَلَّتَا حَيْضَةً أَسْفَلَتَا نَصْفَ حَيْضَةٍ ، وَلَا
يُجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهَا مِنَ الْعِدَّةِ شَيْءٌ . ثُمَّ قَالَ بِمَدِّ أُسْطَر : « تَمْتَدُّ إِذَا كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ
حَيْضَتَيْنِ ، إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ حَلَّتْ » . وَهَذَا تَأْوِيلُ مِنَ الثَّانِي
لِقَوْلِهِمْ « عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ » وَإِلَّا فَالْإِظْفَاطُ غَلَبَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ ، فَيُفْرَعُ عَنْ عِدَّتِهَا
بِأَنَّهَا حَيْضَتَانِ . وَقَالَ تَالِ بْنِ حَزْمٍ فِي الْمَحَلِّ . « قَالُوا كَلِمَةً : عِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ ، إِلَّا
الثَّانِي ، قَالَهُ : طَهْرَانِ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّانِيَةِ فَهُوَ خُرُوجُهَا مِنَ
مِنَ الْعِدَّةِ » . وَهَذَا مِنْ ابْنِ حَزْمٍ يَبَيِّنُ عَنْ مَرَادِ الثَّانِي ، لِاحْتِكَاكِهِ لِقَوْلِهِ ، وَإِلَّا
فَلِقَوْلِهِ كَمَا تَرَى « حَيْضَتَانِ » .

وَكُلُّ هَذَا يَنْبَغِي - كَمَا قُلْنَا - أَنْ « الْفَرْعَ » فِي لِسَانِ الْعَرَبِ إِنَّمَا هُوَ الْحَيْضُ ، وَإِنْ
أُطْلِقَ عَلَى الطَّهْرِ فِي الْقَوْلِ .

- (١) هَذَا فِي سَائِرِ النُّسخِ زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي » .
- (٢) فِي س و ج « قُلْنَا » وَهُوَ خَطَأٌ وَغَالِبٌ لِلْأَصْلِ وَإِنْ جَاءَتْ .
- (٣) فِي س « الظَّاهِرِ » وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٤) فِي سَائِرِ النُّسخِ « فِي الظَّاهِرِ » . وَالْقِي فِي الْأَصْلِ « الطَّهْرِ » ثُمَّ ضُرِبَ عَلَيْهَا بَعْضُ
تَأْوِيلِهِ وَكُتِبَ فَوْقَهَا « الظَّاهِرِ » . وَأَبْجَدْنَا مَا فِي الْأَصْلِ ، وَالْبَعْضُ صَحِيحٌ بِكُلِّ حَالٍ .
- (٥) فِي ب و س « فَبِأَيِّ » بِحَذْفِ الْبَاءِ ، وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ وَإِنْ جَاءَتْ .
- (٦) فِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « صَحِيحَةٍ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ ، وَلِسَكُنِهَا زِيَادَةُ بِحَاشِيَةٍ
وَبِحَاشِيَةِ نَسْخَةِ ابْنِ جَاعَةَ .
- (٧) هَذَا فِي النُّسخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الثَّانِي »

استبراء مع استبراء ، فقد جاءت بحيضتين وطهرين وطهر ثالث ، فلو أريد بها الاستبراء كانت قد جاءت بالاستبراء مرتين ، ولكنه أريد بها مع الاستبراء التعبد .

١٧٠١ - قال ^(١) : أفتوجدوني في غير هذا ما ^(٢) اختلفوا فيه

مثل هذا ؟

١٧٠٢ - قلت : نعم ، وربما وجدناه أوضح ، وقد يثنا بعض هذا فيما اختلفت الرواية فيه من السنة ^(٣) ، وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في معناه ، إن شاء الله .

١٧٠٣ - وقال الله ^(٤) : ﴿ وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ ^(٥) .

١٧٠٤ - وقال : ﴿ وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ ^(٦) ، وأولات الأتِّحَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ^(٧) .

(١) في ابن جماعة « فقال » وهو مخالف للأصل .

(٢) في سائر النسخ « ما » بدل « ما » ، وهو مخالف للأصل .

(٣) يغير إل ماضي في (باب الطل في الأحاديث س ٢١٠) وما بعده إلى (س ٣٤٢) وكذلك كتاب (اختلاف الحديث) كله في هذا المعنى .

(٤) هنا في سائر النسخ زيادة « قال القاضي » .

(٥) في « قال الله » بدون حرف العطف ، وهو ثابت في الأصل .

(٦) سورة البقرة (٢٢٨) .

(٧) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « الآية » . وأيضاً فانه في الأصل لم يذكر أول الآية ، بل ذكر فيه من أول قوله « من نسائكم » وذكر أولها في سائر النسخ ، فأنبتاه ليفهم القارئ غير الحافظ .

(٨) سورة الطلاق (٤) .

١٧٠٥ - وقال : ﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ﴾ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ^(١)

١٧٠٦ - فقال ^(٢) بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ : ذَكَرَ اللَّهُ
الْمُطَلَّقاتِ ^(٣) أَنْ عِدَّةَ الْحَوَامِلِ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، وَذَكَرَ فِي الْمَتَوَفَّى
عِنَهَا ^(٤) أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، فَكَلَى الْحَامِلِ الْمَتَوَفَى عَنْهَا أَنْ تَعْتَدَ أَرْبَعَةَ
أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ، وَأَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا ، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْعِدَّتَيْنِ مَعًا ، إِذْ لَمْ يَكُنْ
وَضَعُ الْحَمْلِ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ نَصًّا إِلَّا فِي الطَّلَاقِ ^(٥)

١٧٠٧ - ^(٦) كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنْ وَضَعَ الْحَمْلَ بَرَاءَةً ، وَأَنْ
الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَعَشْرًا تَعْبُدُ ، وَأَنْ الْمَتَوَفَى عَنْهَا تَكُونُ غَيْرَ مَدْخُولٍ
بِهَا فَتَأْتِي بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(٧) ، وَأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ إِلَى هُنَا ، ثُمَّ قَالَ « الْآيَةُ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ (٢٣٤) .

(٣) هُنَا فِي النِّسْخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » .

(٤) فِي سَائِرِ النِّسْخِ « فِي الْمَطْلُوقَاتِ » وَحَرْفُ « فِي » لَيْسَ بِالْأَصْلِ ، وَلَكِنَّهُ كُتِبَ فِيهِ
فَوْقَ السَّطْرِ بِحُطِّ آخِرِ .

(٥) فِي النِّسْخِ لِلطَّبُوعَةِ زِيَادَةُ « أَنْ تَعْتَدَ » وَلَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَا ابْنُ جُمَاعَةَ .

(٦) هَذَا الْقَوْلُ مَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلَى وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، انْظُرْ لِلْوَطَاءِ (ج ٢
ص ١٠٥ - ١٠٦) وَالْأُمِّ (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦) وَالْمَرْوِيِّ (ج ٦
ص ٢٣٥ - ٢٣٦) وَنَيْلِ الْأَوْطَارِ (ج ٧ ص ٨٨ - ٨٩) وَالْحَلِيِّ (ج ١٠
ص ٢٦٣ - ٢٦٥) .

(٧) هُنَا فِي سَائِرِ النِّسْخِ زِيَادَةُ « قَالَ الشَّافِعِيُّ » وَزَيْدٌ فِي الْأَصْلِ « قَالَ » بَيْنَ السُّطُورِ .

(٨) فِي ابْنِ جُمَاعَةَ وَبِزِيَادَةِ « وَعَشْرًا » ، وَفِي سِوَى « وَعَشْرًا » ، وَلَيْسَ ذَلِكَ
فِي الْأَصْلِ ، وَكُتِبَ بِضَمِّهِمْ فَوْقَ السَّطْرِ « وَعَشْرًا » ، وَاقْنِ أَرَاهُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ أَرَادَ
الْإِشَارَةَ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ فَذَكَرَ لَفْظَ « بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ » فَقَطْ .

فلا يَسْقُطُ^(١) أحدهما ، كما لو وجبَ عليها حَقَّانِ لرجلين لم يَسْقُطْ
أحدهما حقَّ الآخرِ ، وكما^(٢) إذا نَكَحَتْ في عِدَّتِها وأُصِيبَتْ^(٣)
اعتدت من الأولِ ، واعتدت^(٤) من الآخرِ .

١٧٠٨ — قال^(٥) : وقال غيره من أصحاب رسول الله : إذا
وضعت ذأ بطنها فقد حَلَّتْ ، ولو كان زوجها على السَّريِرِ .
١٧٠٩ — قال الشافعي : فكانت الآية محتمةً للمعنيين معاً ،
وكان أشبههما بالمعقول الظاهر أن يكونَ الحَلُّ انقضاء العِدَّةِ .
١٧١٠ — قال^(٦) : فدلَّتْ سُنَّةُ رسول الله على أن وضعَ الحَلِّ
آخِرُ العِدَّةِ في الموتِ ، مِثْلُ معناه الطلاق^(٧) .

١٧١١ — أخبرنا سفيان^(٨) عن الزهري عن عبيد الله بن

(١) في س « ولا يسقط » ، وفي باقي النسخ « فلا يسقطه » ، والتي في الأصل بالغاء ،
وأما الماء فقد زادها بعضهم ملصقة في الطاء .

(٢) في س « كما » بحذف الواو ، وهو خطأ ، وهي تاجية في الأصل وابن جاعة .

(٣) في س « فأصِيبَتْ » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جاعة و س و ج « ثم اعتدت » وفي س « ثم اعتدت بعد » وكله مخالف
لأصل ، وقد كتب بعضهم فيه كلمة « ثم » فوق الواو وكلمة « بعد » فوق السطر أيضاً .

(٥) في سائر النسخ « قال الشافعي » وهو زيادة عن الأصل .

(٦) كلمة « قال » تاجية في الأصل ، ولم تذكر في ابن جاعة و س و ج . وفي س
« قال الشافعي » .

(٧) في ابن جاعة و س « وفي مثل معناه الطلاق » ، وقوله « وفي » ليس في الأصل
ولكنه مكتوب فوق السطر بخط آخر . وفي س و ج « وفي مثل معناه في
الطلاق » . ومافي الأصل صحيح ، لأن « الطلاق » مبتدأ مؤخر ، و « مثل » خبر مقدم .

(٨) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٩) في النسخ زيادة « بن عينة » وليست في الأصل .

عبد الله^(١) عن أبيه: « أن سبيعة الأسلمية^(٢) وضعت بعد وفاة زوجها بليال، قرأ بها أبو السنايل بن بفسكك^(٣)، فقال: قد تصنعت للأزواج إنما أربعة أشهر وعشرا^(٤)، فذكرت ذلك سبيعة^(٥) لرسول الله؟ فقال: كذب أبو السنايل، أو ليس كما قال أبو السنايل، قد حلفت فتزوجي^(٦) » .

- (١) في النسخ زيادة « بن عتبة »، وليست في الأصل، ولكنها مزادة بحاشيته .
 (٢) زاد بعضهم فوق اسمها في الأصل « بنت الحارث » وأثبتت هذه الزيادة في ابن جماعة هكنا « أن سبيعة الأسلمية ابنة الحارث » وفي س و ج « أن سبيعة الأسلمية بنت الحارث » وفي س « أن سبيعة بنت الحارث الأسلمية » . و « سبيعة » بضم السين المهملة وفتح الباء للوحدة وفتح العين للمهمله ، وهي بنت الحارث ، صحابة من المهاجرات ، وزوجها الذي توفي عنها هو « سعد بن خولة » .
 (٣) « بسكك » بفتح الباء للوحدة وسكون السين المهملة ، بوزن « جفر » . وأبو السنايل هذا قرشي من بني عبد النزار بن قصي ، اختلف في اسمه كثيراً ، وهو صحابي معروف .
 (٤) كتب مصحح س بحاشيتها : « هكنا في جميع النسخ بالنصب » . وكأنه على اللغة الأسدية ، إن لم يكن تحريفاً من النسخ الأول ، ١١ وأقول : يريد بالغة الأسدية نصب معمول « لأن » . والألف في « عفرأ » تاجية في الأصل وسها فتحتان . وكانت تاجية في ابن جماعة وكشطت ، وموضع الكشط ظاهر . والذي أراه أرجح أنه جاء به منصوباً على حكاية اللفظ في الآية ، إشارة منه إلى الاستدلال بها .
 (٥) في س « فذكرت سبيعة ذلك » وفي س و ج « فذكرت ذلك سبيعة الأسلمية » وكلاهما مخالف للأصل وابن جماعة .

- (٦) الحديث رواه الشافعي في الأم بنحوه بهذا الإسناد (ج ٥ ص ٢٠٦) . وهذا الإسناد ظاهره الإرسال ، لأن عبد الله بن عتبة بن مسعود لم يترك القصة ، ولكن روى البخاري من طريق الليث عن يزيد : « أن ابن شهاب كتب إليه أن عبيدة بن عبد الله أخبره عن أبيه أنه كتب إلى ابن الأرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية : كيف أختها التي صلى الله عليه وسلم » الخ ، وروى مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب : « حدثني عبيدة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزمري يأمره أن يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية » الخ ، قال الحافظ في التتبع (ج ٩ ص ٤١٥) : « قد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة ، فيحتمل أن يكون عبد الله لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها ممن سيذكر من الوسائط » . وهذا الاحتمال الذي ذكره الحافظ هو الواقع الصحيح ، فقد زوى أحمد في السند (ج ٦ ص ٤٣٢) عن عبد الرزاق عن معمر عن الزمري

١٧١٢ - (٣) فقال : أما ما دلت عليه السنة فلا حجة في أحد (٤)
خالف قوله السنة ، ولكن أذكر من خلافهم ما ليس فيه نص سنة ،
مما دل عليه القرآن نصاً واستنباطاً ، أو دل عليه القياس ؟

١٧١٣ - (٣) فقلت له : قال الله : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْثِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾

== عن عبيد الله بن عبد الله قال : « أرسل مروان عبد الله بن عتبة إلى سبيعة بنت الحرث
بأهلها عما أقام به رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فأخبرته أنها كانت تحت سعد
بن خولة ، فتوفي عنها في حجة الوداع ، وكان بغيرها ، فوضعت حملها قبل أن يتنفس
أربعة أشهر وعصر من وقته ، فلقبها أبو النابيل ، يعني ابن بكك ، حين تلقت من
عاسها ، وقد اكتسحت ، فقال لها : اربعي على نفسك ، أو نحو هذا ، لعلك تريدين
النكاح ؟ ! لأنها أربعة أشهر وعصر من وفاة زوجها ، قالت : فأبى النبي صلى الله
عليه وسلم فذكرت له ما قال أبو النابيل بن بكك ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم :
قد حلفت حين وضعت حملك . وهذا إسناد صحيح متصل ليست له علة ، ويظهر أن
عبد الله بن عتبة حدث مروان القصة وذكر له أنه لم يسمها من سبيعة نفسها ، فأمره
أن ينحب إليها وبأهلها ، حتى يوتى من حصة الرواية .

وأما أصل القصة فإنه ثابت صحيح في الصحيحين وغيرهما ، من أحاديث الصحابة ،
انظر الموطأ (ج ٢ ص ١٠٥ - ١٠٦) والأم (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦)
وطبقات ابن سعد (ج ٨ ص ٢١٠ - ٢١١) ومسنند أحمد (ج ٦ ص ٤٣٢ -
٤٣٣) ، وج ٤ ص ٣٠٤ - ٣٠٥) وفتح الباري (ج ٩ ص ٤١٤ - ٤٢٠) وصحيح
مسلم (ج ١ ص ٤٣٣) والحدائق (ج ٦ ص ٢٣٥ - ٢٣٧) والأصابة (ج ٨
ص ١٠٣) .

- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » ، وزيد في الأصل بين السطور « قال » .
- (٢) في - « فلا حجة لأحد » وهو مخالف للأصل .
- (٣) هنا في النسخ المطبوعة زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في الأصل إلى هنا ، ثم قال « إلى : صحيح علم » . والابلاء : أن يحلف الرجل أن لا يهرب
امرأته ، فإن حدد ذلك أجلاً أقل من أربعة أشهر فلا شيء عليه ، وإن زاد عنها أولم
يحدد أجلاً كان مولياً ، وعليه إما أن يفيء في الأربعة الأشهر ويكفر عن يمينه ، وإما أن
يطلق ، والحلف إنما يكون بالله عز وجل . قال الشافعي في الأم (ج ٥ ص
٢٤٨) : « ولا يحلف بغيره دون الله تبارك وتعالى ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم :
إن الله تعالى ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت . »

— ٥٧٧ —

تَرْبَعُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ قَالُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . وَإِنْ عَزَمُوا
الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ تَمِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ .

١٧١٤ فقال الأكثرُ ممن رَوَى عنه من أصحاب النبي ﴿٢﴾

عندنا : إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى ، فأما أن ينفي ، وأما
أن يطلق ﴿٣﴾ .

١٧١٥ — ورَوَى عن غيرهم من أصحاب النبي ﴿٤﴾ : غَرِيمةُ الطلاقِ

انقضاء أربعة أشهر ﴿٥﴾ .

== قال الشافعي : فمن حلف بالله عز وجل فعليه الكفارة إذا حث ، ومن حلف
بغيره غير الله تعالى فليس بمأثم ، ولا كفارة عليه إذا حث ، وللمولى من
حطب يمين يلزمه بها كفارة . وهذا هو الحق ، وفي الإيلاء تفاصيل كثيرة
عند الفقهاء .

(١) سورة البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٢) في سـ « من أصحاب رسول الله » وما هنا هو الثابت في الأصل .

(٣) هنا مذهب ابن عمر ، رواه عنه البخاري (ج ٩ ص ٣٧٧) وقال : « ويذكر ذلك
عن عثمان وعلي وأبي الهيثم ومالك وإسحق وأبي عبد الله من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم » . وذكر الحافظ في التلخيص أن الأثر عنهم بذلك ، ثم قال : « وهو
قول مالك . الشافعي وأحمد وإسحق وسائر أصحاب الحديث » .

(٤) في سـ « رسول الله » وما هنا هو الثاني في الأصل .

(٥) في سـ و جـ « الأربعة أشهر » وفي ابن جماعة وسـ « الأربعة أشهر » . وما هنا هو
الثاني في الأصل ، ثم ألمع بعضهم في الكلمتين ألفاً ولأما في أول كل منهما . وهذا
القول قول ابن مسعود وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري
وأهل الكوفة ، كما حكاه ابن رشد في بداية المجتهد (ج ٢ ص ٨٣) والترمذي في
سننه (ج ٢ ص ٢٢٢ — ٢٢٣ من شرح الميزان كغوري) .

- ٥٧٨ -

١٧١٦ - (١) ولم يُحفظ (٢) عن رسول الله في هذا (٣) - بأبي هو وأمي - شيئاً (٤).

١٧١٧ - قال : فأى القولين (٥) ذهب ؟

١٧١٨ - قلت : ذهب إلى أن المولى لا يلزمه طلاق ، وأن امرأته إذا طلبت حَقَّها منه لم أعرض له حتى تَمُضِيَ أربعة أشهر ، فإذا مضت أربعة أشهر قلت له : في أو طلق ، والقيئة (٦) الجماع .

١٧١٩ - قال : فكيف اخترته على القول الذي يخالفه ؟

١٧٢٠ - قلت : رأيتُه أشبه بمعنى كتاب الله والمعقول (٧).

١٧٢١ - قال (٨) : وما دَلَّ عليه من كتاب الله ؟

-
- (١) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .
 (٢) « يحفظ » غلط في الأصل بإياء التحية وقولها ضمة ، على البناء لما لم يسم فاعله ، وقوله « شيئاً » كتب فيه بالألف ، فيكون نائب الفاعل إما قوله « من رسول الله » وإما قوله « في هذا » ، على لغة من أجاز ذلك ، كما بينا آخفاً في (رقم ١٤٨٧) . وفي ابن جاعة « تحفظ » بالنون على البناء للفاعل ، وفي س بالبناء للمفعول ورفع « شيء » . وكله مخالف للأصل .
 (٣) في ابن جاعة و ب « في هذا عن رسول الله » بالضم والتأخير ، وهو مخالف للأصل .
 (٤) في سائر النسخ « قال أى القولين » وهو مخالف للأصل . وما فيه صحيح على تقدير « ذهب إليه » .
 (٥) « القيئة » بفتح القاء وبكسر ها : الرجوع ، ولم تضبط القاء في الأصل إلا مرتين فيما يأتي ، إحداهما بالفتح ، والأخرى بالفتح والكسر معاً .
 (٦) في س و ج « بالمقول » بدون واو النطق ، وهو مخالف للأصل وابن جاعة ، وهو خطأ أيضاً ، لأنه يريد الاستدلال لقوله بالكتاب وبالقول ، وذلك سيأتي سؤال مناظره له قريباً . إذ يقول : « فما يسند من قبل القول » .
 (٧) في س « وقال » وهو مخالف للأصل وبقي النسخ .

١٧٢٢ - قلتُ : لَمَّا قَالَ اللَّهُ : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ^(١) ﴾ - : كَانَ الظَّاهِرُ فِي الْآيَةِ أَنَّ مَنْ أَنْظَرَهُ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فِي شَيْءٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ ^(٢) عَلَيْهِ سَبِيلٌ حَتَّى تَمُضِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ .
١٧٢٣ - قَالَ : فَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ^(٣) عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ يَبْقَى فِيهَا ، كَمَا تَقُولُ : قَدْ أَجَلْتُكَ فِي بِنَاءِ هَذِهِ الدَّارِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ تَقْرُغُ فِيهَا مِنْهَا ؟

١٧٢٤ - قَالَ ^(٤) : فَقُلْتُ لَهُ : هَذَا لَا يَتَوَحَّه مِنْ خُوطِبَ بِهِ حَتَّى يُشْتَرَطَ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ ^(٥) ، وَلَوْ قَالَ : قَدْ أَجَلْتُكَ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ - : كَانَ إِعْمَا أَجَلَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لَا يَجِدُ عَلَيْهِ سَبِيلًا حَتَّى تَمُضِيَ وَلَمْ يَقْرُغْ مِنْهَا ، فَلَا ^(٦) يُنْسَبُ إِلَيْهِ أَنْ لَمْ يَقْرُغْ مِنَ الدَّارِ وَأَنَّهُ أَخْلَفَ فِي الْفَرَاغِ مِنْهَا مَا بَقِيَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ شَيْءٌ ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنْهَا شَيْءٌ لَزِمَتْهُ اسْمُ الْخُلْفِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي بِنَاءِ الدَّارِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنْ يُقَارِبَ ^(٧)

(١) سورة البقرة (٢٢٦) .

(٢) كلمة « له » لم تذكر في سائر النسخ ، وهي ثابتة في الأصل ، وإن ضرب عليها بضمهم بإشارة خفيفة .

(٣) في س « أن يكون كتاب الله » ، وكلمة « كتاب » ليست في الأصل ولا غيره من النسخ .

(٤) كلمة « قال » ثابتة في الأصل ، ولم تذكر في ابن جماعة و س و ج . وفي س « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .

(٥) في ب زيادة « ذلك » ولا أدرى من أين أتى بها مصححها .

(٦) في س « ولا » بالواو ، والثاني في الأصل يحتمل القراءة بالواو وبالفاء ، ولكنه بالفاء أقرب إلى عاده في الكتابة .

(٧) في النسخ المطبوعة « تعارب » وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، وخطأ أيضا .

الأربعة ، وقد بقي منها ما يُحيطُ العلمُ أنه لا يَبْنِيهِ فيما بَقِيَ من الأربعة^(١) .

١٧٢٥ - وليس في الفَيْتَةِ دِلَالَةٌ على أن لا يَفِيَّ الأربعة إلاَّ

مُضَيِّبًا^(٢) ، لانّ الجَماعَ يَكُونُ في طَرَفَةِ عَيْنٍ ، فلو كان على ما وصفتَ تَرَائِلَ^(٣) حاله حتى تَمضَى أربعة أشهرٍ ، ثم تَرَائِلَ^(٤) حاله الأولى ، فإذا زَالَهَا صارَ إلى أنْ قُتِلَ عليه حقًا^(٥) ، فإِذَا أَن يَفِيَّ وإِذَا أَن يُطْلَقَ .

١٧٢٦ - فلو لم يكن في آخِرِ الآيَةِ ما يَدُلُّ على أن معناها غيرُ

ما ذهبت إليه كان قوله^(٦) أو لاهما بها ، لما وصفنا ، لأنه ظاهرهما .

١٧٢٧ - والقُرْآنُ على ظاهره ، حتى تأتي دِلَالَةٌ منه أَوْسَنُ^(٧)

أو إجماعٌ بأنه على باطنٍ دونَ ظاهرٍ^(٨) .

(١) في النسخ المطبوعة « الأربعة الأسماء » وكلمة « الأسماء » ليست في الأصل ولا ابن جماعة .

(٢) ابن جماعة و س « على أن لا يَفِيَّ في الأربعة إلا بمضَيِّبًا » . وفي س « على أن لا يَفِيَّ في الأربعة الأسماء إلا بمضَيِّبًا » وكذلك في ج ولكن بلفظ « الأربعة الأسماء » . وما هنا هو النسخ في الأصل ، ثم زاد بعضهم بين السطور كلمتي « في » و « الأسماء » والصق لهما في « مضَيِّبًا » لغير « لمضَيِّبًا » . وكل هذا عبث ، وما في الأصل صحيح .

(٣) « تَرَائِلَ » في الموضعين متعلقة بالتاء الفوقية في الأصل وابن جماعة . و « التَرَائِلَ » التباين . وفي س و ج « تَرَائِلَ » في الموضعين ، وفي س « تَرَائِلَ » في الموضع الأول ، وكل هذا خطأ ولا معنى له .

(٤) في سائر النسخ « حقا عليه » بالتقديم والتأخير . وما هنا هو الأصل ثم عبث به غاب نضرب على كلمة « عليه » ثم كتبها بالحاشية ، وأشار إلى جعل موضعها بعد « حقا » .

(٥) في سائر النسخ « قولنا » ، وهو يخالف للأصل . والغدير في « قوله » راجع إلى « غير » ، أي : كان القول بغير ما ذهبت إليه أولى القولين بالآية .

(٦) في النسخ المطبوعة « أو من سنة » . وحرف « من » مكتوب بخط ضئيل في الأصل فوق السطر ، وكذلك كتب في ابن جماعة فوق السطر .

(٧) في س « الظاهر » وهو يخالف للأصل وسائر النسخ .

١٧٢٨ — قال : فما في سياق الآية ما يدل^(١) على ما وصفت ؟

١٧٢٩ — قلت : لما ذكر الله عز وجل أن للمولى أربعة أشهر

ثم قال : ﴿ فَإِنْ فَأَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۚ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ

فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ ﴾ فذكر الحكيم معاً بلا فصل بينهما - :

أنهما إنما يقمان بعد الأربعة الأشهر ، لأنه إنما جعل عليه الفينة

أو الطلاق ، وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد ، فلا^(٢) يتقدم

واحد منهما صاحبه وقد ذكرنا في وقت واحد ، كما يقال له في الرهن

أفديه أو نبه^(٣) عليك ، بلا فصل ، وفي كل ما خيّر^(٤) فيه : افعل

كذا أو كذا ، بلا فصل .

١٧٣٠ — ولا يجوز أن يكونا ذكرًا بلا فصل فيقال ١٥١

الفينة فيما بين أن يؤلى أربعة أشهر^(٥) ، وعزبة الطلاق انقضاء

الأربعة الأشهر ، فيكونان^(٦) حكيم ذكرًا معاً ، يُنسخ في أحدهما

ويُضيق في الآخر .

(١) في س و ج « ما يدل » وهو مخالف للأصل وابن جماعة ، بل كتب في ابن جماعة على « ما » كلمة « صح » .

(٢) سورة البقرة (٢٢٦ و ٢٢٧) .

(٣) في س « لا » بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل وابن جماعة .

(٤) ضبطه في ابن جماعة بالرفع بضمة فوق الميم ، والنصب أصبح ، لأنه منصوب بـ « أن » مضمرة وجوبا بعد « أو » في جواب الأمر .

(٥) في س « خيرت » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .

(٦) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٧) في سائر النسخ « إلى أربعة أشهر » وحرف « إلى » ليس في الأصل ولكنه كتب فوق السطر بخط آخر .

(٨) في س « فيكونا » بحذف النون ، وهي تاجية في الأصل وباقي النسخ

١٧٣١ - قال : فأنت تقول : إن فاء قبل الأربعة أشهر^(١) فهي فيئة ؟

١٧٣٢ - قلت : نعم ، كما أقول : إن^(٢) قضيت حقاً عليك إلى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسنٌ مُتَسَرِّعٌ^(٣) بتقديعه قبل يحل^(٤) عليك^(٥)

١٧٣٣ - فقلت له^(٦) : رأيت من الإيتم الصورة الآنية^(٧) مزمعاً على الفيئة في كل يوم إلا أنه لم يجامع حتى تنقضي أربعة أشهر ؟

١٧٣٤ - قال : فلا يكون الإزمام على الفيئة شيء^(٨) حتى يفيء ، والفيئة الجماع إذا كان قادراً عليه .

١٧٣٥ - قلت : ولو جامع لا ينوي فيئة خرج من طلاق الأولى^(٩) لأن المعنى^(١٠) في الجماع ؟

(١) كلمة « الأشهر » تاجية في الأصل . وفي ابن جماعة بطلها « أشهر » وضرب عليها بالجر .

(٢) في س « كما تحول إذا » وهو مخالف للأصل وناق النسخ .

(٣) في سائر النسخ « متطوع » ، والتي في الأصل « متسرع » وهو أصبح وأجود معنى .

(٤) في النسخ للطبوعة « قبل أن يحل » ، وحرف « أن » ليس في الأصل ، ولا لسنة ابن جماعة ، بل كتب فيها في موضعه « صح » ، ولم يمنع هذا أن يزيد الحرف ينضم بمحاشيتها .

(٥) في سائر النسخ زيادة « الأجل » ولم تذكر في الأصل .

(٦) في س « وقلت له » ، وفي س « قال وقلت له » وفي ابن جماعة « قال الثاني وقلت له » وكلها مخالف للأصل .

(٧) يعني : رأيت من الإيتم الصورة الآنية : كان مزمعاً الخ ؟

(٨) مكنا رسم في الأصل على صورة الرفوع بنير ضبط ، فضبطناه بالنصب مع بقاء رسمه .

(٩) « الإيلاء » مهوره ولغة قریش بخفيف الممزات في أكثر الكلام . فإذا حذفت صار على صورة المصور ، فيكتب بإيلاء ، والزيغ يكتب أكثر الكلمات بالألف ، ولكنه يحرس على كتابة بعضها بإيلاء ، إذا خشي أن يقرأها القارئ بالألف ، وقلبك كتب كلمة « الأولى » هنا وفيما يأتي في كل اللواضع بإيلاء ، ليرشد القارئ إلى أنها في لغة الثاني بخفف الممزاة .

(١٠) في س « لأنه » ، وهو خطأ ومخالف للأصل .

١٧٣٦ - قال : نعم .

١٧٣٧ - قلتُ : وكذلك^(١) لو كان مازما على أن لا يفيء ، يحلفُ في كلِّ يومٍ ألا يفيء ، ثم جامع قبل مُضي الأربعة الأشهرِ بطرفة عين - : خَرَجَ مِنْ طَلاقِ الْإِطْلَى ؟ وإن كان جامعُه لنيرِ القَيْثَةِ خرج به^(٢) من طلاقِ الْإِطْلَى ؟

١٧٣٨ - قال : نعم .

١٧٣٩ - قلتُ : ولا يصنع^(٣) عزْمُه على أن لا يفيء ؟ ولا يَنْتَهِ جامعُه بِلَذَّةِ نَيْرِ القَيْثَةِ ، إذا جاء بالجماع - : مِنْ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ مِنْ طَلاقِ الْإِطْلَى عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ ؟

١٧٤٠ - قال : هذا كما قلت ، وخروجه بالجماع ، على أيِّ معنى

كان الجماعُ .

(١) في ابنِ جماعة « كنك » يحلف الواو ، وفي س « فكنك » بالفاء ، وكلاما يخالف للأصل .

(٢) كلمة « به » لم تذكر في س وهي تاجية في الأصل . وأما نسخة ابنِ جماعة فقد سقطت منها الجملة كلها ، ثم كُتب بضمها بالحاشية ، وهو « وإن كان جامعُه لنيرِ القَيْثَةِ » ولم يكتب ما بعده ..

(٣) في ابنِ جماعة و س « ولا يصنع » ، وفي ج « ولا يصنع » ، وفي س « فلا يصنع » ، وكتب مصححها بحاشيتها : « هكنا هو في بعض النسخ » ، وفي بعض آخر : « فلا يصنع » ، بنير ياء ، والنظر . وكل هذا خطأ وخالف للأصل ، وقد وضع به تحت الصاد هُجْلَةٌ ، إشارة على إعمالها ، والثوب واضحة فيه . ولعل أن الشافعي يسأل متناظره مما إذا كان للولي مازما أن لا يفيء - وجامع بِلَذَّةٍ وهو لا ينوي القَيْثَةَ ، ألا يصنع عزْمه ذلك شيئا ؟ ولا يصنع من أن يكون جامع قَيْثَةٍ وإن خالف عزْمه ؟ فتقوله « يصنع » حلفه مقوله لقوله من سياق الكلام .

- ١٧٤١ - قلتُ : فكيف^(١) يكونُ عازماً على أن ينفى في كل يومٍ ، فإذا مضت أربعة أشهرٍ لزمه الطلاقُ ، وهو لم يعزِم عليه ، ولم يتكلم به ؟ أترى هذا قولاً يصحُّ في المقول^(٢) لأحدٍ ؟
- ١٧٤٢ - قال : فما يُفسدُه من قبلِ المقول^(٣) ؟
- ١٧٤٣ - قلتُ : أرايتَ إذا قال الرجلُ لامرأته : والله لا أقربُكِ أبداً - : أهو كقوله : أنت طالقُ إلى أربعة أشهرٍ ؟
- ١٧٤٤ - قال : إن^(٤) قلتُ نعم ؟
- ١٧٤٥ - قلتُ : فإن جامع قبل الأربعة^(٥) ؟
- ١٧٤٦ - قال : فلا ، ليس مثلَ قوله أنت طالقُ إلى أربعة أشهرٍ .

١٧٤٧ - قال^(٦) : فتكلمُ المولى بالايلى ليس هو طلاقٌ ،^(٧)

-
- (١) في س « وكيف » وهو مخالف للأصل وسائر النسخ .
- (٢) في للوضيخ في سائر النسخ « المقول » وهو مخالف للأصل .
- (٣) حرف « إن » لم يذكر في س و ج وهو ثابت في الأصل وابن جاعة ، وحذفه خطأ .
- (٤) في س زيادة « الأشهر » وفي س و ج « أشهر » وليس شيء من هذا في الأصل ولا ابن جاعة .
- (٥) في سائر النسخ « قلت » ، والقي في الأصل « قال » والمراد به الثاني ، وهذا من تنويعه في استعمال ضمير التكلم أو التائب .
- (٦) في ج « طالق » وهو خطأ . و « طلاق » منصوب خبر « ليس » ، و « هو » ضمير فصل ، ولم تضبط الكلمة في الأصل ، وضبطت في ابن جاعة بالرفع ، فتكون كلمة « هو » مبتدأ ، و « طلاق » خبر ، والجملة خبر « ليس » .

- ٥٨٥ -

إِنَّمَا هِيَ ^(١) عَيْنٌ، ثُمَّ جَاءَتْ عَلَيْهَا مُدَّةٌ جَعَلَهَا طَلَاقًا، أَيْحُوزُ لِأَحَدٍ
يَعْقِلُ مِنْ حَيْثُ يَقُولُ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا إِلَّا بِخَبَرٍ لَازِمٍ ؟
١٧٤٨ - قَالَ ^(٢) : فَهُوَ يَدْخُلُ عَلَيْكَ مِثْلُ هَذَا .

١٧٤٩ - قُلْتُ : وَأَيْنَ ^(٣) ؟

١٧٥٠ - قَالَ : أَنْتَ تَقُولُ : إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَوَقِفَ ،
إِنْ فَاءٌ وَإِلَّا جَبَرَ عَلَى أَنْ يُطْلَقَ .

١٧٥١ - قُلْتُ : لَيْسَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِثْلَى طَلَاقٌ ، وَلَكِنَّمَا
عَيْنٌ جَعَلَ اللَّهُ لَهَا وَقْتًا مَنَعَ بِهَا الزَّوْجَ مِنَ الضَّرَارِ ، وَحَكَّمَ عَلَيْهِ إِذَا
كَانَتْ أَنْ جَعَلَ ^(٤) عَلَيْهِ إِمَّا أَنْ يَنْقِيَ وَإِمَّا أَنْ يُطْلَقَ ، وَهَذَا حَكْمٌ
حَادِثٌ بِمَعْنَى أَرْبَعَةِ ^(٥) الْأَشْهُرِ ، غَيْرِ الْإِثْلَى ، وَلَكِنَّهُ مُؤْتَفٌ ^(٦) ،
يُجْبَرُ ^(٧) صَاحِبُهُ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ بِأَيِّمَا شَاءَ : فَيَتَّقِ ^(٨) أَوْ طَلِاقٌ ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ

(١) فِي س « إِنَّمَا هِيَ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخ .

(٢) فِي س « قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالُ ، وَهُوَ زِيَادَةٌ عَمَّا فِي الْأَصْلِ وَسَائِرِ النُّسخ .

(٣) فِي س « وَأَيْنَ هُوَ » وَكَلِمَةُ « هُوَ » لَمْ تَذْكُرْ فِي الْأَصْلِ وَلَا غَيْرِهِ .

(٤) فِي سَائِرِ النُّسخ « يَجْعَلُ » . وَاقْتَضَى فِي الْأَصْلِ « جَعَلَ » ثُمَّ عُبِيَ بِهِ بِضَمِّهِ فَالْعَلَقُ
يَاءٌ فِي الْجِيمِ ، وَهِيَ ظَاهِرَةٌ الْإِسْطِنَاعِ .

(٥) فِي سَائِرِ النُّسخ « الْأَرْبَعَةُ » وَهُوَ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ ، وَقَدْ أُلْعِقَ بِضَمِّهِ أَلْفًا وَلَا مَاءَ فِي
أَوَّلِ الْكَلِمَةِ .

(٦) « مُؤْتَفٌ » أَيُّ جَدِيدٌ مُسْتَأْفٌ . وَفِي ب وَ ز س « مُؤْتَفٌ » وَفِي ج « مُؤْتَفٌ »
وَكَهْلَةُ خِلَافٌ لِلْأَصْلِ وَإِنْ جَاءَتْ .

(٧) فِي س وَ ج « يُجْبَرُ » وَهُوَ خَطَأٌ وَخِلَافٌ لِلْأَصْلِ وَإِنْ جَاءَتْ .

(٨) « فَيَتَّقِ » ضَبَطَتْ هُنَا فِي الْأَصْلِ بِفَتْحَةٍ فَوْقَ الْفَاءِ وَكَسْرَةٍ تَحْتَهَا .

— ٥٨٦ —

منهما أَخَذَ منه الذي يُقَدَّرُ على أَخْذِهِ منه ، وذلك أن يَطْلُقَ عليه ،
لأنه لَا يَحِلُّ^(١) أن يُجَامَعَ عنه ١١

﴿٢﴾

١٧٥٢ — واختلفوا في الموارث : فقال زيد بن ثابتٍ ومَنْ
ذهبَ مذهبه : يُعْطَى كلُّ وارثٍ ما سُمِّيَ له ، فان فَضَلَ فَضْلٌ ولا
عَصَبَةَ لِمَيْتٍ ولا ولاءَ - : كان ما بقي للجماعة المسلمين .
١٧٥٣ — وعن غيره^(٢) منهم : أنه كان يرُدُّ فضلَ الموارثِ
على ذَوِي الأَرْحَامِ ، فلو أن رجلاً تركَ أخته ، ورثتهُ النِّصْفَ ورُدُّ
عليها النِّصْفُ .

(١) هنا في سائر النسخ زيادة « له » وعليها في ابن جماعة « صح » . وهي مزادة في
الأصل فوق السطر ، وزادتها غير جيدة ، لأن كلمة « يطلق » منبسطة في الأصل بشدة
وقدحة فوق اللام ، فتبين بذلك بناؤهما لما لم يسم فاعله ، وعليه حين أيضاً قراءة كلمة
« بجامع » بالبناء للجهول ، فلا تصح زيادة « له » هنا ، وإلا تبين أن يكون القلان
مبنيين للفاعل ، كما هو واضح بديهي .

(٢) هنا في ابن جماعة عنوان « باب للموارث » وليس في الأصل ، ولكنه مكتوب بحاشيته
بخط آخر ، وفي النسخ للطبوعة « باب في الموارث » . وهذا العنوان لا معنى له هنا ،
لأن الشافعي لم يقدد الكلام لأجل الموارث ، وإنما الكلام الآتي في مسألة رد الميراث
ثم ما بعده في توريث الجدة - : ذكرها الشافعي متالين آخرين من الاختلاف بين أهل
العلم مما « ليس فيه نس سنة » مما دل عليه القرآن نصاً واستنباطاً أو دل عليه القياس
كما مضى في الفقرة (١٧١٢) .

(٣) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في سائر النسخ « وروى عن غيره » ، وكلمة « روى » ليست في الأصل .

١٧٥٤ - فقال : بعض الناس : لم لم ترد فضل الميراث ؟

١٧٥٥ قلت : استدلالاً بكتاب الله .

١٧٥٦ - قال : وأين يدل كتاب الله على ما قلت ؟

١٧٥٧ - قلت : قال الله : ﴿ وَإِنْ أَمْرُوهُمُ هَكَذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ، وَهُوَ يَرِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ ﴾ .

١٧٥٨ - وقال : ﴿ وَإِنْ ﴾ كانوا إخوة رجالاً ونساءً فللذكر

مثل حظ الأنثيين^(١) .

١٧٥٩ - فذكر الأخت منفردة ، فانتفى بها - جل ثناؤه -

إلى النصف ، والأخ منفرداً ، فانتفى به إلى الكل ، وذكر الإخوة

والأخوات ، فجعل للأخت^(٢) نصف ما للأخ .

١٥٢

١٧٦٠ - وكان حكمه - جل ثناؤه - في الأخت منفردة ومع

الأخ سواء ، بأنها لا تساوى الأخ ، وأنها تأخذ النصف مما يكون

له من الميراث .

١٧٦١ - فلو قلت في رجل مات وترك أخته : لها النصف

(١) سورة النساء (١٧٦) .

(٢) في الأصل « فان » بالغاء ، وهو سهو من الريب لخالفته التلاوة . وكانت أيضاً بالغاء .

في نسخة ابن جماعة ، ثم أسلمت فجئت واوا .

(٣) في ابن جماعة وسه و ج زيادة « منفردة » وليست في الأصل .

- ٥٨٨ -

بالميراث وأردد^(١) عليها النصف - : كنت قد أعطيتها الكل منفردة ،
وإنما جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع .
١٧٦٢ - فقال : فاني لست أعطيتها النصف الباقي ميراثاً ،
إنما أعطيتها^(٢) إياه ردّاً .

١٧٦٣ - قلت : وما معنى « ردّاً » ؟ أشيء استحسنته ، وكان
إليك أن تضعه حيث شئت ؟ فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بعيد
النسب منه ، أكون ذلك لك ؟
١٧٦٤ - قال : ليس ذلك للحاكم ، ولكن^(٣) جعلته ردّاً
عليها بالرحم .

١٧٦٥ - ميراثاً^(٤) ؟

١٧٦٦ - قال : فان قلته^(٥) ؟

١٧٦٧ - قلت : إذن تكون ورثتها غير ما ورثها الله^(٦) .

(١) في سائر النسخ « وأرد » بالإدغام ، واقتى في الأصل بدالين . وفك الإدغام
جائز ، وهو لغة أهل الحجاز كما نس عليه أبو حيان في البحر (ج ٢ ص ١٥٠) .

(٢) هنا في ب زيادة « قال الشافعي رحمه الله تعالى » .

(٣) في س و ج « أعطيتها » وهو مخالف للأصل .

(٤) في ب « ولكني » وهو مخالف للأصل .

(٥) قوله : « ميراثاً » ذكره الشافعي في الرد على مناظره إنكاراً لقوله وإلزاماً له المحبة .
وزاد بعضهم في الأصل فوق السطر كلمة « قلت » يائاً قبله ، ونجت في سائر النسخ .

(٦) في س و ج « فان قلته ميراثاً » والزيادة ليست في الأصل ، وليست جيدة هنا .

(٧) ذكر الشافعي في الأم (ج ٤ ص ٦ - ٧) نحو هذه المناظرة بينه وبين بعض الناس
في الخلاف في رد الموارث ، وقال في آخرها : « قلت له : وأى الموارث كلها

تذل على خلاف رد الموارث . قال : فقال : أرايت إن قلت لأعطيها النصف

١٧٦٨ - قال : فأقول : لك ذلك^(١) ، لقول الله : ﴿ وَأُولُوا
الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾^(٢) .
١٧٦٩ - «قلت له^(٣) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ
بِبَعْضٍ ﴾ تزلت^(٤) . بأن الناس توارثوا بالحلف ، ثم توارثوا بالإسلام
والهجرة ، فكان المهاجر يرث المهاجر ، ولا يرثه من ورثته من
لم يكن مهاجراً ، وهو أقرب إليه ممن ورثه ، فزلت ﴿ وَأُولُوا
الْأَرْحَامِ ﴾ الآية - : على ما فرض لهم^(٥) .

١٧٧٠ - قال : فاذا ذكر الدليل على ذلك ؟

١٧٧١ - قلت^(٦) : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ

الباقى ميراثاً ؟ قلت له : قل ماشئت . قال : أراها موضوعة . قلت : فإن
رأى غيرك غير هاموضه ، فأعطاهما جارة له محتاجة ، أو جلاً له محتاجاً ،
أو غريباً محتاجاً ؟ قال : فليس له ذلك . قلت : ولا لك ، بل هذا أعذر
منك ، هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً ، وإنما خالف قول عوام
المسلمين ، لأن عوام منهم يقولون هو لجماعة المسلمين .

- (١) في ابن جماعة : قال : فأقول ذلك « بحنف » لك « وهي ثابتة في الأصل » ، وضرب
عليها بعضهم فيه . وفي س و ج « قلت فأقول ذلك » وهو خطأ واضح .
- (٢) سورة الأحمال (٧٥) سورة الأحزاب (٦) .
- (٣) هنا في س زيادة « قال » . وفي باقي النسخ زيادة « قال القاضي » .
- (٤) كلمة « له » لم تذكر في س و ج . وهي ثابتة في الأصل .
- (٥) في ابن جماعة : و س « وأولوا الأرحام تزلت » وما هنا هو الثابت في الأصل .
- (٦) « فرض » ضبط في الأصل بضم الفاء ، وضبطت في ابن جماعة بفتحها . وفي س « على
ما فرض الله لهم » . وانظر في نزول الآية لباب القول للسيوطي (ص ١١٤) والرد
للتوزله أيضاً (ج ٣ ص ٢٠٧) .
- (٧) في ابن جماعة : و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

يَنْصِفُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ : - عَلَى مَا فُرِضَ لَهُمْ ^(١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَنْ يَرِثُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرِثُ ؟ وَأَنَّ الزَّوْجَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِيرَاثًا مِنْ أَكْثَرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِيرَاثًا ؟ وَأَنْتَ ^(٢) لَوْ كُنْتَ إِنَّمَا تُوَرِّثُهُ بِالرَّحِمِ كُنْتَ رَحِمُ الْبِنْتِ ^(٣) مِنْ الْأَبِ كَرَحِمِ الْإِبْنِ ؟ وَكَانَ ذَوُو الْأَرْحَامِ يَرِثُونَ مَعًا ، وَيَكُونُونَ ^(٤) أَحَقَّ ^(٥) مِنَ الزَّوْجِ الَّذِي لَا رَحِمَ لَهُ ۖ ۱۲

١٧٧٢ - وَلَوْ كَانَتِ الْآيَةُ كَمَا وَصَفْتَ كُنْتَ قَدْ خَالَفْتَهَا فِيمَا ذَكَرْنَا ، فِي أَنَّ يَتَرَكُّ ^(٦) أُخْتَهُ وَمَوَالِيَهُ ^(٧) ، فَتُعْطَى أُخْتَهُ النِّصْفَ وَمَوَالِيَهُ النِّصْفَ ، وَلَيْسُوا بِذَوِي أَرْحَامٍ ^(٨) ، وَلَا مَفْرُوضٍ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَرْضٌ مُنْصَوِّصٌ ^(٩) .

(١) «فرض» ضبطت أيضا في الأصل بضم الفاء . وفي س و ج «على ما فرض الله لهم» .

وفي ابن جماعة و ب «فيا فرض الله لهم» . وكله مخالف للأصل .

(٢) في ج «أنت» وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٣) في ب «الابنة» وهو مخالف للأصل .

(٤) في ابن جماعة «ويكون» وهو خطأ ومخالف للأصل .

(٥) في سائر النسخ زيادة «به» وليست في الأصل ، ولكنها زيادة فيه بين السطور .

(٦) «يترك» هي المورث . وقد قط أولها في الأصل بالتحية ، ولم يقط في ابن جماعة

وفي ب «ينزل» وهو خطأ غريب ۱۱

(٧) جنا في ب و س زيادة «وهي إليه أقرب» وليست في الأصل ولا ابن جماعة ،

وقد زادها بعضهم بحاشية الأصل .

(٨) في ب «الأرحام» وهو مخالف للأصل ، وقد زاد بعضهم فيه فوق السطر لاما وألفا .

(٩) وانظر أيضا الأم (ج ٤ ص ١٠ - ١١) .

(١) ٥٩١

١٧٧٣ - «واختلفوا في الجدّ: فقال زيد بن ثابت، ورؤي عن عمر وعثمان وعليّ وابن مسعود: يُورث^(١) معه الإخوة».

١٧٧٤ - وقال أبو بكر الصديق وابن عباس ورؤي عن عائشة وابن الزبير وعبد الله بن عتبة: أنهم جعلوه أباً، وأسقطوا الإخوة معه^(٢).

١٧٧٥ - «فقال^(٣): فكيف صرتم إلى أن ثبتتم^(٤) ميراث الإخوة مع الجدّ؟ أيدلّالة من كتاب الله أو سنة^(٥)؟

١٧٧٦ - قلت: أمّا شيء مبيّن في كتاب الله أو سنة فلا أعلمه.

١٧٧٧ - قال: فالأخبار متكافئة^(٦)، والدلائل بالقياس مع من جعله أباً وحجّب به الإخوة.

(١) هنا بحاشية الأصل عنوان «باب اختلاف الجدّ»، وفي باقي النسخ «باب الاختلاف

في الجدّ» وليس لانتوان هنا موضع، كما بينا في الحاشية التي قبل الفقرة (١٧٥٢).

(٢) هنا في سائر النسخ زيادة «قال الشافعي».

(٣) في س. و. ج. «يرث» وهو مخالف للأصل. وانتهى فيه يحتمل أن يقرأ أيضاً «نُورث».

(٤) انظر أيضاً للموطأ (ج ٢ ص ٥٢ - ٥٣).

(٥) هنا في ابن جماعة و. س. و. ج. زيادة «قال الشافعي».

(٦) في س. «قال» وهو مخالف للأصل.

(٧) في س. و. ج. «أثبت» وهو مخالف للأصل.

(٨) في س. «أو سنة» والباء ليست في الأصل، وحذفها أصبح وأجود. وفي ج.

«أو سنته» وهو خطأ.

(٩) في النسخ المطبوعة زيادة «فيه» وليست في الأصل ولا ابن جماعة.

— ٥٩٢ —

١٧٧٨ — قلت^(١) : وأين الدلائل ؟

١٧٧٩ — قال : وجدتُ اسمَ الأبوةِ تلزمه^(٢) ، ووجدتكم مجتمعين على أن تحببوا به بني الأم ، ووجدتكم لا تنقصونه من السدس ، وذلك كله حكم الأب .

١٧٨٠ — قلتُ له : ليس باسم^(٣) الأبوةِ فقط نُورمه .

١٧٨١ — قال : وكيف ذلك ؟

١٧٨٢ — قلتُ : أجد^(٤) اسمَ الأبوةِ يلزمه وهو لا يرث .

١٧٨٣ — قال : وأين^(٥) ؟

١٧٨٤ — قلتُ : قد يكونُ دونه أبٌ ، واسمُ الأبوةِ تلزمه

وتلزمُ آدمَ ، وإذا كان^(٦) دون الجدِّ أبٌ لم يرث ، ويكون مملوكاً

وكافراً وقاتلاً فلا يرث ، واسمُ الأبوةِ في هذا كله لازمٌ له ، فلو

كان باسمِ الأبوةِ فقط يرثُ ورثَ في هذه الحالات .

(١) في ابن جماعة و س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .

(٢) مكنا عطت التاء من فوق في الأصل هنا وفي بعض المواضع الآتية ، وهو جائز ، لأن للضاد إليه مؤث لفظاً ، فاكسب للضاد التأنيث منه . وفي سائر النسخ « يلزمه » على التذكير .

(٣) هنا في س و ج زيادة « قال الشافعي » .

(٤) في س « لاسم » باللام ، وهو مخالف للأصل ويأتي النسخ .

(٥) في سائر النسخ « قد أجد » ، وحرف « قد » لم يذكر في الأصل ، ولكنه زيد فيه فوق السطر .

(٦) في س « فأين » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س « وإن كان » وهو مخالف للأصل .

- ٥٩٣ -

١٧٨٥ - وَأَمَّا حَجِينًا بِهِ بَنِي الْأُمِّ فَإِنَّمَا حَجِينَانِ بِهِ خَبْرًا ،
لَا بِاسْمِ الْأَبَوَةِ ، وَذَلِكَ : أَنَّا نَحْبُ بَنِي الْأُمِّ يَنْتِ^(١) ابْنِ ابْنِ
مُتَسَفِّلَةٍ^(٢) .

١٧٨٦ - وَأَمَّا أَنَا لَمْ تَنْقُصْهُ مِنَ الشُّدْسِ فَلَسْنَا تَنْقُصُ الْجَدَّةَ
مِنَ الشُّدْسِ .

١٧٨٧ - وَإِنَّمَا فَعَلْنَا هَذَا كُلَّهُ اتِّبَاعًا ، لَا أَنْ حَكَمَ الْجَدُّ إِذْ^(٣)
وَافَقَ حَكَمَ الْأَبِ فِي مَعْنَى كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ مَعْنَى ، وَلَوْ كَانَ حَكَمُ
الْجَدِّ إِذَا وَافَقَ حَكَمَ الْأَبِ^(٤) فِي بَعْضِ الْمَعَانِي كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ الْمَعَانِي - :
كَانَتْ بِنْتُ^(٥) الْإِبْنِ الْمُتَسَفِّلَةِ^(٦) مُوَافِقَةً لَهُ ، فَإِنَّمَا نَحْبُ بِهَا بَنِي

(١) فِي س و ج « وَذَلِكَ لِأَنَّمَا نَحْبُ بَنِي الْأُمِّ بِنْتُ « الْح » ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ ،
وَفِي س كَالأَصْلِ وَلَكِنْ فِيهَا « يَابِتَةٌ » بَدَلُ « يَنْتِ » .

(٢) فِي سَائِرِ النُّسخِ « مُتَسَفِّلَةٌ » بِتَقْدِيمِ السِّينِ عَلَى التَّاءِ ، وَاقْتِى فِي الْأَصْلِ تَقْدِيمُ التَّاءِ .

(٣) فِي سَائِرِ النُّسخِ « إِذَا » وَاقْتِى فِي الْأَصْلِ « إِذْ » ثُمَّ زَادَ فِيهِمْ أَهْلًا بَدَلُ الْقَالَ .

(٤) هَكَذَا ضَبَطَ فِي الْأَصْلِ بِشِدَّةٍ فَوْقَ الْبَاءِ وَهِيَ لَفَةٌ نَادِرَةٌ ، فِي السَّانِ (ج ١٨ ص ٩) :

« وَيُقَالُ : اسْتَبَّ أَبَا ، وَاسْتَابَ أَبَا ، وَتَابَ أَبَا ، وَاسْتَمَّ^(٥) أُمَّا ،

وَاسْتَامَ أُمَّا ، وَتَامَمَ أُمَّا . قَالَ أَبُو مَنصُورٍ : وَإِنَّمَا شَدَّدَ الْأَبُ وَالْقَلْبُ

مِنْهُ ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ غَيْرُ مُشَدَّدٍ لِأَنَّ الْأَبَ أَصْلُهُ أَبَوٌ ، فَزَادُوا بَدَلَ الْوَاوِ

بَاءً ، كَمَا قَالُوا : قَيْنٌ ، لِلْعَبْدِ ، وَأَصْلُهُ قَيْنٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ قَالَ لِلْيَدِ :

يَدٌ ، فَشَدَّدَ الدَّالَ ، لِأَنَّ أَصْلَهُ يَدَيٌّ » .

وَفِي الْمَصْبَاحِ : « وَفِي لَفَةٍ قَلِيلَةٍ تَشَدَّدُ الْبَاءُ حَوْضًا مِنَ الْمَخْذُوفِ ، يُقَالُ : هُوَ الْأَبُ » .

(٥) فِي س « يَابِتَةٌ » وَهُوَ مُخَالَفٌ لِلأَصْلِ .

(٦) فِي ابْنِ جَاعَةَ وَ س « الْمُسَفِّلَةُ » بِتَقْدِيمِ السِّينِ ، وَاقْتِى فِي الْأَصْلِ بِتَقْدِيمِ التَّاءِ وَشِدَّةٍ
فَوْقَ التَّاءِ .

- ٥٩٤ -

الأم، وحكمُ الجدَّةِ موافقٌ له، فلاناً^(١) لا تنقصُها من السُّنَنِ .
١٧٨٨ - قال : فما حُجَّتكم في ترك قولنا نحجبُ^(٢) بالجدَّةِ
الإخوةَ ؟

١٧٨٩ - قلتُ : يُعَدُّ قولكم من القياسِ .
١٧٩٠ - قال : فما كُنَّا نراه إلا القياسَ نفسه ؟
١٧٩١ - قلتُ : أرايتَ الجدَّةَ والأخَ : أيُّدلي واحدٌ^(٣) منها
بقراءةٍ نفسه ، أم بقراءةٍ غيره ؟
١٧٩٢ - قال : وما تَقْنِي ؟
١٧٩٣ - قلتُ : أليسَ إماماً^(٤) يقول الجدَّةُ : أنا أبو أبي الميِّتِ ؟
ويقول الأخُ : أنا ابنُ أبي الميِّتِ ؟
١٧٩٤ - قال : بلى .
١٧٩٥ - قلتُ : ^(٥) وكلاهما^(٦) يُدْلي بقراءةِ الأبِ بقَدْرِ
مَوْقِعِهِ منها ؟

١٧٩٦ - قال : نعم .

-
- (١) في ابنِ جماعة و س و ج « بَأنا » وهو مخالف للأصل .
(٢) في سائر النسخ « يجب » بإياء التحية ، واتفق في الأصل بالنون .
(٣) في النسخ للطبوعة « كل واحد » ، وكلمة « كل » ليست في الأصل ولا ابنِ جماعة .
(٤) كلمة « إمام » غير واضحة في الأصل ، لبثَ بعضُ قارئيه بها ، وقد أُظنَّ أن أصلها
« أن » أو « أنه » ، ولكن لا أجزم بذلك .
(٥) في س و ج « قلت » وهو مخالف للأصل .
(٦) في س « فكلاماً » وهو مخالف للأصل .

١٧٩٧ - قلتُ : فاجعلِ الأبَ الميتَ وتَرَكَ ابْنَهُ وأباه ، كيف ميراثهما منه ؟

١٧٩٨ - قال : لابنه ^(١) خمسة أسداس ^(٢) ولأبيه السُدُس .

١٧٩٩ - قلتُ : فإذا كانَ الابنُ أُولَى بكثرة الميراثِ من الأب ، وكانَ ^(٣) الأَخُ من الأب الذي يُدلى الأَخُ بقرابته ، والجَدُّ أبو الأبِ من الأب الذي يُدلى بقرابته كما وصفت - : كيف حَبِيتَ الأَخَ بالجَدِّ ؟ ولو كان أحدهما يكونُ محجوباً بالآخر أبتغى أن يُحجَبَ الجَدُّ بالأَخ ، لأنه أَوْلَاهما ^(٤) بكثرة ميراث الذي ^(٥) يُدليان مما بقرابته ، أو تجمل ^(٦) للأَخ أبداً خمسة أسداس وللجدِّ سُدُس ^(٧) .

١٨٠٠ - قال : فما منعك من هذا القول ؟

١٨٠١ - قلتُ : كلُّ المختلفين مجتمعون ^(٨) على أن الجدَّ مع

(١) في سائر النسخ « لابنه منه » وكلمة « منه » ليست في الأصل .

(٢) في « زيادة » المال « وليست في الأصل ولا باقي النسخ .

(٣) عبت بالأصل ثابت ، فجعل الواو فاء ، ولم يوافقني من النسخ على ذلك .

(٤) في « أولى » وهو مخالف للأصل ويأتي النسخ .

(٥) في « من التي » ، وحرف « من » ليس في الأصل ولا غيره .

(٦) « تجمل » متروكة في الأصل بالناء القوية ، ولم تنقط في ابن جماعة ، وفي « فنجمل »

وفي ج « يجمل » .

(٧) « سدس » ضبطت في ابن جماعة بالرفع ، وضبطناها به وبالنصب لاحتمال الإمرايين .

وفي « و ج » « السدس » وهو مخالف للأصل .

(٨) في ابن جماعة « و » . « مجمون » وهو مخالف للأصل . وفي ج « مجتمين »

وهو لحن .

الآخ مثله أو أكثر حَظًّا منه ، فلم يكن لي عندي^(١) خلافتهم ،
ولا الذهاب إلى القياس ، والقياس يُخرج من جميع أقاويلهم .

١٨٠٢ . وذهبت^(٢) إلى إثبات^(٣) الإخوة مع الجد ، أولى
الأمرين ، لما وصفت^(٤) من الدلائل التي أوجدتها القياس^(٥) .

١٨٠٣ - مع أن ما ذهبت إليه قول الأكثر من أهل الفقه
بالبُلدان^(٦) قديماً وحديثاً .

١٨٠٤ - مع^(٧) أن ميراث الإخوة ثابت في الكتاب ، ولا ميراث
للجد في الكتاب ، وميراث الإخوة أثبت في السنة من ميراث الجد .

[أقاويل الصحابة^(٨)]

١٨٠٥ - فقال^(٩) : قد سمعت قولك في الإجماع والقياس ، بعد
قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله ، رأيت أقاويل أصحاب
رسول الله إذا قرئوا فيها ؟

- (١) كلمة «لي» نابعة في الأصل وضرب عليها بضمهم ، فلم تثبت في ابن جماعة و س و ج .
وثبتت في س ولكن بحذف كلمة «عندي» والصواب ما في الأصل .
- (٢) في ابن جماعة و س و ج « فذهبت » والتي في الأصل بالواو .
- (٣) في سائر النسخ « إلى أن إثبات » وحرف « أن » ليس في الأصل . وما فيه صواب ،
لأن قوله بعد « أولى الأمرين » خبر لمبتدأ محذوف ، كأنه قال : وهو أولى الأمرين .
- (٤) في ج « كما وصفت » ، وفي س « لما وصفنا » وكلاهما مخالف للأصل .
- (٥) في س و ج « التي وجدت بها القياس » وهو مخالف للأصل .
- (٦) في ابن جماعة « في البلدان » وهو مخالف للأصل .
- (٧) في النسخ المطبوعة « ومع » ، والواو ليست في الأصل وزيدت فيه فوق السطر ،
وليست في ابن جماعة أيضاً ، وكتب فوق السطر في موضعها « صح » أمانة صحة حذفها .
- (٨) هنا العنوان زوده أنا ، لم يذكر في الأصل ولا غيره من النسخ .
- (٩) هنا في سائر النسخ زيادة « قال الشافعي » .

١٨٠٦ - فقلتُ: نصيرُ منها^(١) إلى ماوافق الكتابَ، وأالسنةَ،
أو الإجماعَ، أو كان^(٢) أصحَّ في القياس .

١٨٠٧ - قال^(٣): أفرأيتَ إذا قال الواحدُ منهم القولَ لا يحفظُ^(٤)
عن غيره منهم فيه له موافقةٌ ولا خلافاً^(٥) - : أتجدُ^(٦) لك حجةً باتباعه
في كتابِ أوسنةٍ أو أمرٍ أجمع الناسُ عليه ، فيكون من الأسبابِ
التي قلتَ بها خبراً ؟

١٨٠٨ - قلتُ له : ما وجدنا في هذا كتاباً ولا سنةً ثابتةً ، ولقد
وجدنا أهلَ العلمِ يأخذون بقولِ واحدِهِمْ^(٧) مرةً ويتركونه أخرى ،
ويَتَفَرَّقُوا^(٨) في بعضِ ما أخذوا به منهم .

١٨٠٩ - قال : فإلى أىِّ شئٍ صِرتَ من هذا ؟

-
- (١) بحاشية ابن جماعة أن في نسخة « فيها » والتي في الأصل « منها » .
(٢) في س و ج . « أو ما كان » ، وحرف « ما » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .
(٣) في س و ج « فقال » وهو مخالف للأصل .
(٤) كلمة « يحفظ » منقولة في الأصل بإيحاء التحية ، فتبين قراءتها بالبناء لما لم يسم فاعله .
(٥) وكلمة « خلافاً » كتبت في الأصل وابن جماعة بالألف . وعلى ذلك يكون شاهداً لجل
نائب الفاعل متعلق الجار والمجرور في قوله « منهم » أو « فيه » أو « له » ، كما مضى
مراراً . وفي س « خلاف » وفي س و ج « خلفها » .
(٦) في سائر النسخ « أتجد » وهو مخالف للأصل .
(٧) في س و ج « واحد منهم » وهو غير جيد ، ومخالف للأصل .
(٨) هكذا في الأصل بحذف النون وإثبات ألف بعد الواو . وهو شاهد آخر على استعمال
الفعل المرفوع بصورة التصويب والمجرور تخفيفاً ، كما مضى في الفقرة (١٦٨٦) وكما
أوضحناه في شرحنا على الترمذى (ج ٢ ص ٣٨٥) . وفي سائر النسخ « ويضربون »
وهو مخالف للأصل .
(٩) في ابن جماعة و س « منه » والتي في الأصل « منهم » ثم ضرب عليه بعض الفارسيين
وكتب فوقه « منه » والضمير في « منهم » راجع إلى الصحابة .

١٨١٠ - قلتُ: إلى أتباع قول واحد^(١)، إذا لم أجِد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه^(٢) يحكم^(٣) له بحكمه، أو وُجِدَ معه قياسٌ.

١٨١١ - وقل ما يُوجد من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هذا.

[منزلة الإجماع والقياس^(٤)]

١٨١٢ - قال^(٥): فقد^(٦) حكمت بالكتاب والسنة، فكيف حكمت بالإجماع، ثم حكمت بالقياس، فأقتهم مع^(٧) كتاب أو سنة؟

١٨١٣ - فقلتُ: إني وإن حكمتُ بها^(٨) كما أحكم بالكتاب والسنة: فأصل ما أحكمُ به منها^(٩) مفترقٌ.

١٨١٤ - قال: أفيجوز أن تكون أصولٌ مُفرقة^(١٠) الأسباب

-
- (١) في ابن جماعة و ب و ج « واحد » وهو مخالف للأصل .
 - (٢) في ابن جماعة و ب و ج « في معنى هذا » وهو مخالف للأصل .
 - (٣) في ابن جماعة و ج « تحكم » وهو مخالف للأصل . بل فيه إياه مشطوبة واختص عليها ضمة .
 - (٤) العنوان زيادة مني ، لم يذكر في الأصل ولا غيره .
 - (٥) في ب « قال فقال » . وفي س و ج « قال الثاني قال » .
 - (٦) في ب « قد » بدون الفاء ، وهي تاجية في الأصل وباقي النسخ .
 - (٧) في سائر النسخ « مقام » بدل « مع » ، وما جئا هو الأصل ، ثم ضرب بعضهم على كلمة « مع » وكتب فوقها « مقام » .
 - (٨) في النسخ « بهما » ، وقد زاد بعضهم في الأصل ميا في الكلمة . وما فيه صحيح ، والراد بهذه الأنواع .
 - (٩) في النسخ « منهما » وزاد بعضهم في الأصل ميا أيضاً . وعاشية ابن جماعة أن في نسخة « فيهما » وكل ذلك مخالف للأصل .
 - (١٠) في النسخ « مفرقة » وهو مخالف للأصل .

- ٥٩٩ -

يُحْكَمُ فِيهَا حَكْمًا وَاحِدًا^(١) ؟

١٨١٥ - قلتُ : نعم ، يُحْكَمُ بِالْكِتَابِ^(٢) وَالسَّنَةِ^(٣) الْمَجْتَمِعِ عَلَيْهَا^(٤) ، الَّتِي^(٥) لَا اخْتِلَافَ فِيهَا^(٦) ، فنقولُ لهذا^(٧) : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ .

١٨١٦ - وَيُحْكَمُ بِالسَّنَةِ^(٨) قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْاِفْرَادِ ، لَا يَجْتَمِعُ^(٩) النَّاسُ عَلَيْهَا ، فنقولُ : حَكَمْنَا بِالْحَقِّ فِي الظَّاهِرِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُمْكِنُ الذَّلْطُ فِيمَنْ رَوَى الْحَدِيثَ .

١٨١٧ - وَنَحْكُمُ بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ الْقِيَاسِ ، وَهُوَ أضعْفُ مِنْ هَذَا^(١٠) ، وَلَكِنَّا مِنْزَلَةٌ ضَرْوَةٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ ، كَمَا

(١) « يحكم » معطوفة في الأصل بإياء التحية وعليها ضمة ، وهذا شاهد آخر لإنباء الجار والمجرور متاب الفاعل . وفي النسخ للطبعة « يحكم بها » وفي ابن جماعة « يحكم بها » وطي الإياء فتحة ، وكله مخالف للأصل .

(٢) في « ب » « نَحْكُمُ » . وفي ابن جماعة « يحكم بكتاب الله » وطي الإياء فتحة ، وكلها مخالف للأصل .

(٣) في ابن جماعة « وبالسنة » وقد ألصق بعضهم في الأصل باء في الأصل .

(٤) في ابن جماعة و « ج » « عليها » ، و « فيها » وهو مخالف للأصل .

(٥) في « ب » « التي » وهو مخالف للأصل .

(٦) في « س » و « ج » « بهن » وهو مخالف للأصل .

(٧) في سائر النسخ « ونحكم بهن » وهو مخالف للأصل .

(٨) حرف « قد » لم يذكر في « ب » ، وهو ثابت في الأصل وفي النسخ .

(٩) في ابن جماعة و « س » و « ج » « ولا يجتمع » والواو ليست في الأصل .

(١٠) التي يظهر لي أن العاقبي يريد بقوله « وهو أضعف من هذا » أن الحكم بالإجماع والقياس أضعف من الحكم بالكتاب والسنة المجتمعة عليها والسنة التي رويت بطريق الاقتراد ، وأنه يريد بالإجماع هنا اتفاق العلماء اللبني على الاستنباط أو القياس ، لا الإجماع الصحيح ، التي هو قطعي الثبوت ، وهو التي فسره مراراً في كلامه بما يفهم منه أنه للعلوم من الدين بالضرورة ، كالظهور أربع ، وكسعره الحر ، وأشياء ذلك .

- ٦٠٠ -

يكونُ التَّيَمُّمُ طهارةً في السفرِ عندَ الإِعْوَازِ من الماءِ ، ولا يكونُ طهارةً إذا وُجدَ الماءُ ، إنما يكونُ طهارةً في الإِعْوَازِ ،

١٨١٨ - وكذلك ^(١) يكونُ ما بعدَ السَّنَةِ حُجَّةً إذا أُعُوِّزَ

من السَّنَةِ .

١٨١٩ - وقد وصفتُ الحُجَّةَ في القياسِ وغيره قبلَ هذا ^(٢) .

١٨٢٠ - قال ^(٣) : أَتَجِدُ شَيْئًا شَبِيهًا ^(٤) ؟

١٨٢١ - قلتُ : نعم ، أَقْضِي عَلَى الرَّجُلِ بَعْلَى أَنْ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ

كَمَا ادَّعَى ، أَوْ إِقْرَارِهِ ^(٥) ، فَإِنْ لَمْ ^(٦) أَعْلَمْ وَلَمْ يُقَرَّرْ قَضَيْتُ عَلَيْهِ

بشاهدين ، وقد يَنْطَلِطَانِ وَيَهْمَانِ ، وَعَلَى وَإِقْرَارِهِ أَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ

شاهدين ، وَأَقْضِي عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ وَبَعَيْنٍ ، وَهُوَ أضعْفُ مِنْ شاهدين ،

ثُمَّ أَقْضِي عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ عَنِ الْيَمِينِ وَبَعَيْنٍ صَاحِبِهِ ، وَهُوَ أضعْفُ مِنْ

شَاهِدٍ وَبَعَيْنٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَنْكِلُ خَوْفَ الشُّمْرَةِ ، وَاسْتِصْخَارَ مَا يَخْلِفُ

عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ ^(٧) الْحَالِفُ لِنَفْسِهِ غَيْرَ ثَقَّةٍ وَحَرِيصًا فَاجِرًا ^(٨) .

(١) في س و ج « بكنكك » وهو مخالف للأصل وابن جماعة .

(٢) انظر ماضي في بابي (القياس) و (الاجتهاد) س (٤٧٦ - ٥٠٣) .

(٣) في س « قال القاضي رحمه الله تعالى قال » وهو زيادة مما في الأصل .

(٤) في س « يشبهه » وقد ألصق بعضهم في الأصل الباء في أول الكلمة من غير خطأ .

وفي ابن جماعة و س و ج « تشبه به » .

(٥) في س « أو بإقراره » والباء ليست في الأصل ولا غيره .

(٦) في س « وإن لم » وهو مخالف للأصل .

(٧) في س و س « وقد يكون » ، وخرف « قد » ليس في الأصل ولا ابن جماعة .

(٨) في النسخ المطبوعة « فاجراً » ، والواو ليست في الأصل ولا ابن جماعة .

- ٦٠١ -

آخر كتاب الرسالة والحمد لله وصلى الله على محمد^(١)



هذه صورة خط الريع بن سليمان بالاجازة في آخر نسخته
وهذا نص ما فيها :
« أجاز الريع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة ،
وهي ثلاثة أجزاء ، في ذى القعدة سنة خمس وستين ومائتين .
وكتب الريع بخطه »

(١) هنا الخاتم من أصل الكتاب بنس الخط . وأما نسخة ابن جماعة فخطت بما يأتي :
« آخر كتاب الرسالة ، من كتب الإمام أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه ،
بمنه وكرمه » .
« الحمد لله رب العالمين حق حمده ، وملاواته على عهد خير خلقه ، وعلى آله
وصحبه وسلم وعترته وكرمه ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وهو حبيبنا
ونعم الوكيل » .
« وكتب بمشيتها : » بلغ مقابلة وفاة الحمد على أصول عديدة قديمة » . ثم كتب في
بقي الصفحة سماح النسخة على أبي عبد الله بن عبد بن جماعة في مجالس آخرها ١٧
صفر سنة ٨٥٦ وسند ذكر نس السماع ونضع ضرورية في القعدة إن شاء الله .

✽

وقد آمنت تحقيق الكتاب وتليق ما عن لي عليه في عصر يوم السبت ٢٥ رجب
سنة ١٣٥٨ - ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٩ والحمد لله على التوفيق ٩

كتب
أبو الهيثم
الحسين بن محمد بن عبد الله

- ٦٠٣ -

الاستدراك

حرف (ص) لرقم الصفحة ، وحرف (س) لرقم السطر .
وإذا كان بجوار الرقم حرف (هـ) فهو رقم السطر في الهامش .

ص	س
٣٦	١
سيأتي البيت مرة أخرى في رقم (١٣٨٠) وقد رجعنا هناك وجوب إثبات ما في الاصل .	
٦٦	١٣
٨٨	
يزاد على الحاشية رقم ١ : والأجود أن يكون من باب حذف للوصول لدلالة صلاته عليه ، كما هو مذهب الكوفيين والأخفش ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك (ص ٥١) وسيأتي نجهنا الاستعمال في الفقرة (٩٦٨)	

ص	س
٩١	٩
يزاد بعد السطر الشاهد الثاني الذي رواه الحاكم ، قد تسينا أن نكتبه ، وهو حديث عقبة بن خالد الشني « حدثنا الحسن قال : بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا صلى الله عليه وسلم . إذ قال له رجل : يا أبا نعيم ! حدثنا بالقرآن ؟ فقال له عمران : أنت وأصحابك تقرأون القرآن ، أكنتم محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها ؟! أكنتم محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال ؟! ولكن قد شهدت وغبته أنت . ثم قال : فرض علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الزكاة كذا وكذا . فقال الرجل : أحيتني أحياءك الله . قال الحسن : فمات ذلك الرجل حتى صار من قهواء المسلمين . »	
٩٣	
الحديث (٣٠٦) رواه الشافعي في باب إبطال الاستحسان (ج ٧ ص ٢٧١ من الأم) بهذه الاسناد مطولا ، كالرواية التي مضت برقم (٢٨٩) . يزاد في الحاشية رقم (٢) : تبين لي بعد ذلك مما وجدت في الكتاب مرارا أن الشافعي ينصب اسم (كان) للتوخر بعد الجار والمجرور ، فإما أن يكون ذلك لغة في هذا فقط ، وإما أن يكون لغة في نصب معمولي (كان) لم يذكرها علماء العربية ، إذ لم تصل إليهم ، كما وصلت إليهم لغة نصب معمولي (أن) . وانظر ما يأتي في الفقرات (٣٤٥ ، ٣٩٧ ، ٤٤٠ ، ٤٨٥ ، ١٤٩٤ ،	
١٠٨	٢
(أو ننسها) أفادني الأخ العلامة الشيخ محمد خيس هية أن الواجب كتابتها على قراءة ابن كثير ، وهي التي كان يقرأ بها الشافعي (أو ننسأها) لأن الشافعي فسرها بعد ذلك في الفقرة التالية بالتأخير ، وهو المعنى على قراءته . وانظر تفسير القرطبي (ج ٢ ص ٦١) .	

ص	س
١٢٣	الحديث رقم (٣٦٥) سيأتي مرة أخرى بهذا الإسناد برقم (١١١٣) .
١٢٤	كلمة « القبلة » كتبت كذلك في ابن جماعة ، وكتب فوقها بالحمرة « الكعبة » وبنحوها علامة نسخة . وكلمة « فاستقبلوها » ضبطت في ابن جماعة أيضاً بفتح الباء وكسرها ، وكتب فوقها « معاً » .
١٢٦	الحديث (٣٧٠) سيأتي أيضاً في (٤٩٨ ، ٤٩٧)
١٢٩	الحديث رقم (٣٧٨) سيأتي بهذا الإسناد برقم (٦٨٦) .
١٣١	يزاد في الحاشية (٣) أن حديث أبي هريرة وزيد بن خالد سيأتي في (٦٩١ ، ١١٢٥ ، ١١٣٦)
١٣٢	الفقرة رقم (٣٨٢) انظر أيضاً ماسيأتي في الفقرات (٦٨٥ ، ٦٨٩ (١١٢٥ ، ١١٣٦)
١٣٣	الفقرة رقم (٣٨٤) انظر أيضاً ماسيأتي في (٦٨٣ ، ٦٨٤)
١٦٨	الحديث رقم (٤٧٢) ستأتي إشارة إليه في (١٢٤٤)
١٨٠	الحديث رقم (٥٠٦) سيأتي أيضاً في (٦٧٤)
١٨٢	الحديث رقم (٥٠٩) سيأتي أيضاً في (٦٧٧)
١٨٣	الحديث رقم (٥١٠) سيأتي أيضاً في (٦٧٨) ، وستأتي الإشارة إليه وإلى (٥٠٩) في (٧١١)

ص	س
١٨٤	الحديثان رقم (٥١٣، ٥١٤) ستأتى إشارة إليهما ، فى (٧١٢)
١٨٥	٥١٤ (سفيان) هو الثورى .
٢٠٠	الفقرة (٥٤٥) : قصة سُبَيْمَةَ الأَسْلَمِيَّة ستأتى أيضاً بإسنادها فى (١٧١١)
٢٢٥	الحديث رقم (٦٢٢) سيأتى أيضاً فى (١١٠٦، ١١٠٧)
٢٤٤	الحديث رقم (٦٧٨) مضى بهذا الإسناد فى (٥١٠) ، وستأتى إشارة إليه وإلى (٦٧٧) فى (٧١١)
٢٤٨	الحديث رقم (٦٩١) ستأتى الإشارة إليه بهذا الإسناد وإسناد آخر فى (١١٢٥، ١١٢٦)
٢٥٩	٥٨ (٥١٠، ٥٠٩) يزداد أيضاً (٦٧٧، ٦٧٨)
٢٧٥	الفقرة (٧٥٥) : سيأتى كلام عن الرواية بالمعنى فى (١٠٠١) وما بعدها .
٣٠٩	الحاشية (٦) يزداد فى آخرها : وانظر شرحنا على الترمذى فى الحديثين (٥٢٨، ٥٢٩)
٣١٦	١٢ قوله « فإن رسول الله باع فيمين يزيد » إشارة إلى حديث أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحاً وحلياً فيمين يزيد » . رواه أحمد والترمذى وحسنه ، ورواه أبو داود أيضاً . وانظر للنتقى رقم (٢٨٤٧) ونيل الأوطار (ج ٥ ص ٢٦٩)

- ٦٠٧ -

س	ص
الحديث رقم (٩٠٣) سياتى أيضاً لابن عباس حديث فى النهى من الصلاة بعد المصطفى (١٢٢٠)	٣٣٠
رقم صفحة الأصل (١٤٣) وضع خطأ بجوار السطر (٨) والصواب أن يوضع بجوار السطر (٩)	٣٩٣
الحديث رقم (١١٠٢) سياتى مختصراً بالإسناد نفسه فى (١٣١٤)	٤٠١
الحديث رقم (١١٧٤) وما بعده ينظر أيضاً ما سياتى فى (١٦٤١-١٦٥٦)	٤٢٦
الحديث رقم (١٢٤٤) ذكره هنا ممقاً ، وقدمضى . بإسناده فى (٤٧٢)	٤٥٥
(عطاء) هو عطاء بن أبى رباح ، قتيه مكة ومفتيا .	٨ ٤٥٦
الحديثان رقم (١٤٠٩، ١٤١٠) رواهما أيضاً الشافعى فى كتاب (إبطال الاستحسان) فى الجزء (٧ من الأم ص ٢٧٥) ونسب النيوطنى	٤٩٤

- ٦٠٨ -

في الجامع الصغير برقم (٥٦٥) الحديث الأول لأحمد والشيخين
وأبي داود والنسائي وابن ماجه ، ونسب الثاني لأحمد وأصحاب
الكتب الستة .

ص	س

- ٦٠٩ -

جريدة المراجع

الكتب التي رجعت إليها في تحقيق الكتاب ذكرت أكثرها في آخر مقدمة الجزء الأول من شرحي على الترمذى (ص ٩٧ - ١٠٣) وأذكر هنا ما زاد عليها ولم أذكره هناك.

الكتاب	الأجزاء	لؤلؤ وولاء	الطبع وتاريخه
تفسير البحر المحيط	٨	أبو حيان محمد بن يوسف ٧٥٤	مصر ١٣٢٨
كتاب القرطبي ^(١)	٢	محمد بن أحمد بن مطرف الكنانى ٤٥٤	مصر ١٣٥٥
تفسير القمخر	٦	محمد بن عمر الرازى ٦٠٦	بولاق ١٢٧٨
جامع العلوم والحكم	١	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب ٧٩٥	مصر ١٣٤٦
مسند الشافعى	١	محمد بن يعقوب الأصبهاني ٣٤٦	خط ١١٦٣
» »	١	» » » » »	مصر ١٣٢٧
الشافعى شرح مسند الشافعى	٥	محمد الدين المبارك بن الأثير ٦٠٦	خط ١٣٥٥
موطأ محمد بن الحسن	١	محمد بن الحسن الشيبانى ١٨٩	الهند ١٣٢٨
الاعتبار فى النسخ والنسوخ	١	محمد بن موسى الخازمى ٥٨٤	مصر
الجزازات النبوية	١	الشرىف الرضى محمد بن الحسين ٤٠٦	مصر ١٣٥٦
تذكرة الموضوعات	١	محمد طاهر بن على القتنى ٩٨٦	مصر ١٣٤٣
كشف الخفا	٢	إسماعيل بن محمد العجلونى ١١٦٢	مصر ١٣٥١
سيرة ابن هشام	١	عبد الملك بن هشام ٢١٨	أوربة ١٨٥٩ م
توالى التأسيس بمالى ابن إدريس	١	أحمد بن على بن جبر السقلانى ٨٥٢	بولاق ١٣٠١
طبقات القراء	٢	أبو الخير محمد بن الجزرى ٨٣٣	مصر ١٣٥١

(١) جمع مؤلفه فيه كتاب (مشكل القرآن) و (غرب القرآن) لأبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة

الدينورى المتوفى سنة ٢٧٦

(٢) بنار الكتب المصرية

الكتاب	الأجزاء	المؤلف ووفاته	الطبع وتاريخه
تهذيب الكمال	١٢	يوسف بن عبد الرحمن الرزى ٧٤٢	خط ٧١٢ ^(١)
الجرح والتعديل	٦	عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى ٣٢٧	خط ٧٤٦ ^(٢)
ترتيب ثقات ابن حبان	٢	علي بن أبي بكر الميشتى ٨٠٧	خط ٨٠٧ ^(٣)
نظام الطلاق في الإسلام	١	أحمد محمد شاكر	مصر ١٣٥٤
تاريخ الطبرى	١٣	أبو جعفر محمد بن جرير ٣١٠	مصر ١٣٢٩
شرح نهج البلاغة	٢٠	عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد ٦٥٦	مصر ١٣٢٩
طبقات الشعراء	١	ابن قتيبة ٢٧٦	لندن ١٩٠٢ م
الأغاني	٢١	أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني ٣٥٦	مصر
للؤتلف والمختلف	١	الحسن بن بشر الأمدى ٣٧٠	مصر ١٣٥٤
الخزائن الكبرى	٤	عبد القادر بن عمر البغدادى ١٠٩٣	بولاق ١٢٩٩
مختارات ابن الشجرى	١	أبو السعادات هبة الله ٥٤٢	مصر ١٣٤٤
الكامل للبرد	٢	محمد بن يزيد المنرد ٢٨٥	مصر ١٣٠٨
شرح أشعار المذللين		أبو سعيد السكرى ٥٩٨	أوربة ١٨٥٤ م
لباب الآداب	١	الأمير أسامة بن منقذ ٥٨٤	مصر ١٣٥٤
القول المنقول في ترجمة القرآن	١	الشيخ محمد شاكر ١٣٥٨	مصر ١٣٤٣
حاشية الأمير على المتن	٢	محمد بن محمد الأمير ١٢٣٢	مصر ١٢٩٩
جمع الموامع	٢	جلال الدين السيوطى ٩١١	مصر ١٣٢٧

مفاتيح الكتاب

- ١ — فهرس آيات القرآن المذكورة في الكتاب
- ٢ — » أبواب الكتاب على ترتيبها
- ٣ — » الأعلام
- ٤ — » الأماكن
- ٥ — » الأشياء ، من حيوان ونبات ومعادن ونحو ذلك
- ٦ — » للفردات المفردة في الكتاب
- ٧ — » القوائد القوية المستنبطة منه
- ٨ — » مواضيع الكتاب ومسائله في الأصول والحديث واقفه على حروف المعجم

- ٦١٢ -

١ - فهرس آيات القرآن^(١)

رقم الايات	اسم السورة ورقها	رقم الفقرات
٢٤	٢ البقرة	٢٠٧
٤٣		١٦٣٢ ، ٥١٧ ، ٤٨٧ ، ٩٣
٧٩		١٢
٨٣		٥١٧ ، ٤٨٧
١٠٦		٣٢١
١١٠		٥١٧ ، ٤٨٧
١٢٩		٢٤٥
١٤٢		٣٦٤
١٤٤		٣٦٤ ، ٣٦٢ ، ٦٣
١٥٠		١٣٧٨ ، ١٠٤ ، ٦٤
١٥١		٢٤٦
١٨٠		٣٩٣
١٨٣		٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩
١٨٤		٤٣٤ ، ١٨٩ ، ٧٩
١٨٥		٤٣٥ ، ٨٠
١٩٦		١٦٣٣ ، ٩٤ ، ٧٣
١٩٩		٢٠٥

(١) علم الشافعي وقعه من الكتاب والسنة . فهذا الفهرس جليل جداً . إذ يفيد منه القارىء تفسير الشافعي لكثير من آيات الكتاب الحكيم . ولومنع مثل هذا لكل كتب الشافعي كانت لنا مجموعة ضخمة رائعة من قول الشافعي وقعه في تفسير القرآن . لا نكاد نجد مثلها في كتاب من كتب التفسير .

- ٦١٣ -

رقم الآيات	اسم السورة ورقها	رقم القرات
٢١٣	٢ البقرة	٢٦
٢٢٢		٣٤٦
٢٢٦		١٧٢٩ ، ١٧٢٢ ، ١٧١٣
٢٢٧		١٧٢٩ ، ١٧١٣
٢٢٨		١٧٠٣ ، ١٦٩٧ ، ١٦٨٤ ، ٤٤٢
٢٣٠		٤٤٢ ، ٤٤١
٢٣١		٢٤٩
٢٣٣		١٤٩٨ ، ١٤٩٧
٢٣٤		١٧٠٥ ، ٥٦٣ ، ٥٤٢
٢٣٦		٩٣٤
٢٣٨		٧٩٧ ، ٧٨٤
٢٣٩		٦٧٥ ، ٦٧٤ ، ٥٠٦ ، ٣٦٧
٢٤٠		٣٩٤
٢٥٥		١٣٧١
٢٧٥		٦٥٠ ، ٦٤٦ ، ٦٤٤ ، ٤٨٢ ، ٣٣٣ ، ٣٠٣
٢٨٢		١١٥
٣٠	٣ آل عمران	٤٢
٧٨		١١
٩٧		٥٣٥ ، ٤٨٩
١٠٣		٢١
١٠٥		١٦٧٨
١٤٤		١٢١٠
١٥٤		٦١
١٦٤		٢٤٧
١٧٣		١٩٧
٤	٤ النساء	١٦٣١
٧		٤٦٧
١١		٤٦٨ ، ٢١٤ ، ٨٩

- ٦١٤ -

رقم الفقرات	اسم السورة ورقمها رقم الآيات
٤٦٩ ، ٤٦٨ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٩٠	١٢ ٤ النساء
٦٨٧ ، ٦٨٢ ، ٣٧٥	١٥
٦٨٢ ، ٣٧٥	١٦
٦٣٣ ، ٦٢٧ ، ٥٤٦	٢٣
٦٢٨ ، ٦٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٠ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦	٢٤
٦٤٦ ، ٦٣٥ - ٦٣٣	
٦٨٤ ، ٦٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٨٤ ، ٢٢٦	٢٥
٦٤٤ ، ٤٨١ ، ٣٠٣	٢٩
٤٤٩ ، ٣٥٣ ، ٨٥	٤٣
١٤	٥١
١٤	٥٢
٢٥٩	٥٩
٢٧٢	٦٥
٢٦٧	٦٩
١٨٣	٧٥
٤٦٦	٧٦
٢٧٠	٨٠
٩٩٦	٨٦
٨٣٦	٩٢
٩٨٦ ، ٩٨٢	٩٥
٥٠٨	١٠١
٧٢٦ ، ٥٠٨	١٠٢
٧٢٧ ، ٥٠٤ ، ٤٨٦ ، ١٩٠ ، ٩٢	١٠٣
٤٣٣ ، ٢٨٧ ، ٢٥٠	١١٣
٢٣٧	١٣٦
٤٣٣	١٤٥
٥١٧	١٦٢
١٢٠٩ ، ١٢٠٤	١٦٣
٢٣٧	١٧١
١٧٥٨ ، ١٧٥٧	١٧٦

- ٦١٥ -

رقم الفقرات	رقم الآيات	اسم السورة ورقعها
١٦١٠ ، ٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٤٨ ، ٢٢٠ ، ٨٤	٦	٥. المائدة
١٦١٩ ، ٦٤٨ ، ٦١٦ ، ٣٣٣ ، ٢٢٣	٣٨	
٢٨٥	٦٧	
١٦٣٦	٨٩	
١٦٣٥ ، ١٣٩٤ ، ١١٧	٩٥	
٤٣٣٥	١٠٢ ، ١٠١	
١٤٤٨ ، ١١٢ ، ٦٦	٩٧	٦. الأنعام
١٧٩٥	١٠٢	
٢٨٣	١٠٦	
٥٣١	١٤١	
٦٤١ ، ٥٥٩ ، ٥٥٥	١٤٥	
١٢٠٥	٦٥	٧. الأعراف
١٢٠٦	٧٣	
١٢٠٧	٨٥	
٦٢	١٢٩	
٧٦	١٤٢	
٦٤٣	١٥٧	
٢٣٧٥	١٥٨	
٢٠٨	١٦٣	
٢٦٨	٢٠	٨. الأتقال
٧٣٦٥	٣٥	
٢٣٣ ، ٢٢٨	٤١	
٣٧٣ ، ٣٧١	٦٥	
٣٧٣ ، ٣٧٢	٦٦	
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٧٦٨	٧٥	

- ٦١٦ -

اسم السورة ورقها رقم الآيات رقم الفقرات

١١٣٤	٩	التوبة	ذكر اسمها في
٩٧٥	٥		
١١٨٥ ، ٩٧٦	٢٩		
١٣	٣٠		
١٣	٣١		
٩٧٤	٣٦		
٩٧٨	٣٨		
٩٩١ ، ٩٧٨	٣٩		
٩٧٩	٤١		
٥١٩ ، ٤٨٨	١٠٣		
٩٧٣	١١١		
١٨١	١٢٠		
٩٨٨	١٢٢		
١٦٣ ، ٢٩	١٢٨		
٣١٧ ، ٣١٥	١٥	١٠ - يونس	
١٧٩	٣	١١ - هود	
١٢٠٣	٢٥		
١٢٠٥	٥٠		
١٢٠٦	٦١		
١٢٠٧	٨٤		
٢١٢	٨٢ ، ٨١	١٢ - يوسف	
٨٧٣ ، ٩	٩٠		
١٥٦	٣٧	١٣ - الرعد	
٣٢٠ ، ٣١٨	٣٩		

- ٦١٧ -

رقم الآيات	اسم السورة ورقها	رقم الفقرات
١	١٤ إبراهيم	٤٩
٤		١٥٠
٣٢		١٧٩
١٦	١٦ النحل	١٤٤٩، ١١٣، ٦٦
٣٢		٩٢٠
٤٤		٥٠
٨٩		٥١
١٠١		٣٢٣
١٠٣		١٦١
٦٠	١٧ الإسراء	٤٣٣
٧٩		٣٤٢، ٣٤١
٧٧	١٨ الكهف	١٨٤
٤١، ٤٢	١٩ مريم	١٩
١٤	٢٠ طه	٨١٦
١١، ١٢	٢١ الأنبياء	٢١٠
٢٣		١٠٣
٨٠		٣٦١
١٠١		٢٠٧
٢٨	٢٢ الحج	٦٧٣
٣٦		٦٧٣
٧٣		٢٠٢
٢٣	٢٣ المؤمنون	١٢٠٣
٢	٢٤ النور	٢٢٥، ٣٣٣، ٣٧٦، ٦١٦، ٦٤٩
		٦٨٥، ٦٨٣
٤		٤٢١
٩-٦		٤٢٣
٥٢-٤٨		٢٧٧

- ٦١٨ -

رقم الفقرات	رقم الآيات	اسم السورة ورقها
٢٣٨	٦٢	٢٤. النور
٢٧٦	٦٣	
٧٥٢	ذكر اسمها في	٢٥. الفرقان
٢٠	٦٩ - ٧٣	٢٦. الشعراء
١٢٠٨	١٦٣ - ١٦٠	
١٥٥	١٩٥ - ١٩٢	
١٦٦ ، ٣١	٢١٤	
١٣٧٤	٦٥	٢٧. النمل
١٢٠٣	١٤	٢٩. التكاثر
١٢٠٧	٣٦	
١٣٧٥	٣٤	٣١. لقمان
٢٨٢	٢٤١	٣٣. الأحزاب
١٧٧٢ ، ١٧٧١ ، ١٧٦٩ ، ١٧٦٨	٦	
٦٧٤ ، ٥٠٦	٢٥	
٤٣٣ ، ٢٥١	٣٤	
١٢٢٠ ، ٢٦٥ ، ٢٥٨	٣٦	
١٢١٢	١٣ - ١٥	٣٦. يس
٤٣٣	١٠٢	٣٧. الصافات
١٥٩	٢٨	٣٩. الزمر
١٧٩	٦٢	
٤٠	٤٢ - ٤١	٤٠. ص
١٦٢	٤٤	

- ٦١٩ -

رقم الفقرات

اسم السورة ورقمها رقم الآيات

١٦٦، ١٥٧، ٣٠

٧ ٤٣ الشورى

٢٩٢، ٢٨٦، ٥٢

٥٢

١٥٨

٣-١ ٤٣ الزخرف

١٧

٢٣

١٦٥، ٣٢

٤٤

٢٨٤

١٨ ٤٥ الجاثية

٦٠

٣١ ٤٧ محمد

٢٦٩

١٠ ٤٨ الفصح

١٨٨

١٣ ٤٩ الحجرات

١٦٣٤

٣ ٥٨ المجادلة

٣٩١

١٤ ٥٩ الحشر

٢٤٨، ١٦٤

٢ ٦٢ الجنة

٤٣٣

١ ٦٣ الناقور

٢٣٧

٨ ٦٤ النaban

١٦٩٦

١ ٦٥ الطلاق

١١٥

٢

١٧٠٤، ٥٤٣

٤

٢٠٧

٦ ٦٦ التحريم

١٢٠٢

١ ٧٦ نوح

١٨

٢٤، ٢٣

٣٣٩، ٣٣٦

٤-١ ٧٣ المزمل

٣٣٦

٢٠

- ٦٢٠ -

اسم السورة ورقها	رقم الآيات	رقم الفقرات
٧٥ القيامة	٣٦	٦٩
٧٩ النازعات	٤٤ - ٤٢	١٣٧٣ ، ١٣٧٢
٩٤ الشرح	٤	٣٧
٩٨ البينة	٤	١٦٧٧
٩٩ الزلزلة	٨ ، ٧	١٤٨٩
١٠٧ الماعون	٧ - ٤	٥١٧

فهرس أبواب الكتاب

صفحة	الجزء الأول	صفحة
٥	الجزء الأول	٦٤
٦	رموز النسخ	باب ما نزل عاما دلت السنة
٧	الخطبة	خاصة على أنه يراد به الخاص
١٦	الصلاة على النبي	٧٣
٢١	باب كيف البيان	بيان فرض الله في كتابه اتباع
٢٦	» البيان الأول	سنة نبه
٢٨	» » الثاني	باب فرض الله طاعة رسول
٣١	» » الثالث	الله مقرونة بطاعة الله
٣٢	» » الرابع	ومذكورة وحدها
٣٤	» » الخامس	» ما أمر الله من طاعة
٥٣	» ما نزل من الكتاب عاما	رسول الله
٥٦	يراد به العام ويدخله	» ما أبان الله خلقه من فرضه
	الخصوص	على رسوله اتباع مأوى
	» ما أنزل من الكتاب عام	إليه وما شهد له به من
	الظاهر وهو يجمع العام	اتباع ما أمر به ومن هداه
	والخصوص	وأنه هاد لمن اتبعه
٥٨	» بيان ما نزل من الكتاب عام	ابتداء النسخ والنسخ
	الظاهر يراد به كله الخاص	١٠٦
٦٢	» الصنف الذي يبين سياقه	١١٣
	معناه	النسخ والنسخ الذي يدل
		الكتاب على بعضه والسنة
		على بعضه
		باب فرض الصلاة الذي دل
		١١٧
		الكتاب ثم السنة على من

صفحة		صفحة
٢٥١	وجه آخر	نزول عنه بالمدر وعلى من
٢٦٧	وجه آخر من الاختلاف	لا تكتب صلواته بالمعصية
٢٧٦	اختلاف الرواية على وجه غير	الناسخ والنسوخ التى تدل
	الذى قبله	عليه السنة والإجماع
٢٨٢	وجه آخر مما يعد مختلفا	باب القرائن التى أنزل الله
	وليس عندنا بمختلف	نصا
٢٩٢	وجه آخر مما يعد مختلفا	القرائن المنصوصة التى سن
٢٩٧	وجه آخر من الاختلاف	رسول الله معها
٣٠٢	[فى غسل الجمعة]	القرن المنصوص التى دلت
٣٠٧	النهى عن معنى دل عليه معنى	السنة على أنه إنما أراد به الخاص
	فى حديث غيره	جل القرائن
٣١٣	النهى عن معنى أوضح من	فى الزكاة
	معنى قبله	[فى الحج]
٣١٦	النهى عن معنى يشبه الذى قبله	[فى العدد]
	فى شئ ويفارقه فى شئ غيره	[فى محرمات النساء]
٣٣١	باب آخر	الجزء الثانى
٣٣٥	وجه يشبه المبني الذى قبله	[فى محرمات الطعام]
٣٤٣	[صفة نهى الله ونهى	[فيما تمسك عنه المعتدة من
	رسوله]	الوفاة]
٣٥٧	[باب العلم]	باب العلل فى الأحاديث
٣٦٩	[باب خبر الواحد]	وجه آخر
٣٨٩	الجزء الثالث	

- ٦٢٣ -

صفحة		صفحة
٤٨٧	[باب الإجتهد]	٤٠١
٥٠٣	[باب الاستحسان]	٤٧١
٥٦٠	[باب الاختلاف]	٤٧٦

فهرس الأعلام *

وأشباها

• إرميم بن أبي يحيى = إرميم بن محمد	بنو آدم ١٩٣ ، ٢١١
• إرميم بن يزيد الخوزى ٥٣٥	• آدم بن أبي لؤس ٣٧٠
• الأجران ٢٣٢	• أم أبان بنت الحكم بن أبي العاص ٣٠٦
• أبي بن كعب ١١٢٠ ، (١٢١٨ ح) ،	• أبان بن سعيد بن العاص ١١٣٩
١٢١٩ ٣٥٨	• إرميم النخعي عليه السلام ١٩ ، ٢٠ ،
الأخبار ١٣	١٣٠٤ ، ١١٣٢ ، ٣٩
• أحمد بن حنبل ١٤٢ ، ٢٩٦ ، ١٧١٤	• إرميم بن الحسن ٩١٢
• أبو إدريس الخولاني = طائفة الله بن عبد الله	• إرميم بن سعد ٤٢٣ ، ٤٧٦
• أرداب الملوك ١١٣٨	• إرميم بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦
• ابن الأرقم = مريم بن عبد الله بن الأرقم	• إرميم بن طي بن سلفة بن حرمة ٣٠٦
• أبو أسامة ٦٩٩	• إرميم بن محمد بن أبي يحيى ٣٠٦ ، ٣٧٩
• أسامة بن زيد (٤٧٢ ، ٧٦٣ ح) ، ٧٦٨	• إرميم بن ميسرة ٦٦١
• ٧٧٢ ، ٨٥٦ - ٨٥٩ ، ١٢٤٠ (١٢٤٤ ح)	• إرميم النخعي بن يزيد ٧٠١
• ٧٧٣	
• أسامة بن مثنى ٣٠٦	
• أسد بن عمرو ٤٧٦	

(*) الأرقام كلها أرقام الفقرات . ولم نكتب في ترتيب الأعلام كلمات (أبو) و (أم) و (ابن) ونحو ذلك . وإذا كان العلم مذكورا في الحاشية وحدها كتبناه بحرف صغير ووضعنا قبله حرف (هـ) وإذا ذكر في الرسالة والحاشية معا قبلنا أرقام الرسالة ثم ذكرنا أرقام الفقرات التي ذكر في حاشيتها مسبوقة بحرف (هـ)

وإذا وضع الرقم بين قوسين وبجواره حرف (ح) دل على حديث مرفوع من صحابي ، وإذا كان بجواره حرف (س) دل على حديث مرسل ، وإذا كان بجواره حرف (ث) دل على أثر لصحابي أو تابعي .

أصحاب رسول الله ٧٥٥، ٧٦٢، ٧٧٦

٧٨٢، ٩٠٣، ٩٨٨، ١٢٦٩، ١٢٧٧،

١٢٨٥، ١٣٠٢، ١٣١٥، ١٣٩٦، ١٦٨٥،

١٧٠٦، ١٧٠٨، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٨٠٥

أصحاب القرية ١٢١٢

أصحابنا ١٠٣١

الأهزاب ١٨١

أعرابي ٣٤٥، ٣٨٢، ١٢٩٠

الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز

أغربة العرب ١٠٦

الأكابر من أصحاب رسول الله ٧٦٢

أبو أمية الباهلي ٣٠٦، ٤٠٢

أمراء السرايا ١١٤٤ - ١١٤٦

امراة ١١٠٩

امراة الأسلمي ٣٨٢، ٦٨٨، ١١٢٥

٣٨٠

امراة أشيم الضبابي ١١٧٢

امراة رفاعة القرظي ٤٤٦

امراة كعب الأجار ١٢١٨

أبو أمية ٣٠٦

٤٠ - رسالة

بنو إسرائيل ١٠٩٤، ١٠٩٧، ١١٠٠،

١٢١٨، ١٢١٩

أ. ابن إسحق = جد

أ. أبو إسحق ٥٢٧

أ. إسحق بن راهويه ١٧١٤

إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ١١٢٠

أ. إسحق بن عيسى الطباع ٣٦٥، ٨٧٤

أ. إسحق بن منصور الكوسج ٨٧٤

إسماعيل النبي عليه السلام ١٢٠٤

أ. إسماعيل بن إبراهيم ٩١٤

أ. إسماعيل بن أبي الحرث ٨٧٤

إسماعيل بن أبي حكيم ٥٦٢

أ. إسماعيل الصائغ ٨٧٤

أ. إسماعيل بن عمر ٣٦٥

أ. د. د. عياش ٣٠٦، ٤٠٢

أ. د. د. قسطنطين ٣٥

أ. د. د. يحيى الزبي ١٣٦

الأسود بن سفيان ٨٥٦، ٩٠٧

أ. د. يزيد ٧٠١، ١٢٤٧

أسيد بن أبي أسيد وأمه ١٠٩٣

أ. أسيد بن حُصَير ٧٠٦

أ. أصهب بن عبد العزيز ٨٤٦

أشيم الضبابي ١١٧٢

أهـ الكوفة ١٧١٥	أناس من أصحاب رسول الله ٧٥٥
أهل المدينة ١٨١ ، ١٢٣٣ ، ١٢٤٦	الأنصار ١١١٤ ، ١١٦٧ ، ١٢١٥
أهـ ٣٠٦	أهـ ٢٧٣ ، ٣٦٦ ، ٤٠٩ ، ١١٧٩
أهل مكة ١٣٥	بنو أعمار ٣٧٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨
أهـ ٩١٦ ، ٥٩٩	أنس بن مالك (٣٦٩ ح) ، (٦٦١ ث) ،
أهل نجد ٣٤٤ ، ١١٧٩	٦٦٥ ، (٦٩٦ ح) ، ٦٩٨ ، ٧٩٩
أهـ اليمن ١١٦٣	٨٨٧ ، (١١٢٠ ح)
أهـ الأوزاعي ٤٧٢ ، ٣٠٦	أهـ ٣٠٦ ، ٥٣٥ ، ٧٠١ ، ٧٨٥ ، ٩٤٦
أهـ أبو أوس ٥١٠	١١٠٢ ، ١١٧٣
أبو أيوب الأنصاري (٨١١ ح) ، ٨١٧	ابن أنيس ١٤٤
أيوب بن أبي قتيبة السخيتياني ٤٠٨ ، ٩١٤	أنيس بن الضحك الأسلي ٣٨٢ ، ٦٩١
أهـ أيوب بن موسى ٥١٢	١١٢٥ ، ٣٨٠
أهـ	
يحيى بن عتبة ١١٨٣ ، ١١٨٦	أهل البادية ٦٥٨
أهـ بجيلة ٩٠٢	أهـ تهامة ١١٧٩
أهـ البتراء ٢٣٢	أهـ أم الحجاز ٤٠٢ ، ٩٣٣
أهـ الباء بن طرب ٣٦٦	أهل الردة ١١٣٨
بسر بن حميد ٨٨٣ ، ١٤٠٩	أهـ الشورى ١١٥٥
أهـ البصريون ٨٤٥	أهـ أم العراق ٥٣٣
بعض أصحابنا ٨٩٤ ، ١٥٦٦	أهل قباء ١١١٣ ، ١١١٤
أهـ التابعين ٧٥٥	أهـ الكتاب ١٠ ، ١١٨٢ ، ١١٨٥
أهـ الشاميين ٤٠٠	

١٢٠٦ ثمود	بعض من سمعت من أهل العلم ٣٣٦
أ. الثوري = سفيان بن سعيد	أ. الناس ٧٠٦
✽	
أ. ابن جابر ٤٠٢	أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر ١٠٩٢
أ. جابر بن زيد ٧٠٦	أ. أبو بكر بن أبي شيبة ٥١٣
أ. جابر بن سمرة ٦٣١٥	أبو بكر الصديق ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٩٩
جابر بن عبد الله الأنصاري (٣٦٩ ، ٣٧٠)	٨٠٠ ، ١١٣٣ ، ١١٣٥ ، ١١٥٥ ، ١٧٧٤
٤٩٧ ، ٤٩٨ (ح) ، ١٧١٤ ، ٧٤٤ ، ٧١٧	٢٣٢٤ ، ٢٣٤ ، ٧٠٦ ، ٨٧٤ ، ٩١٢ ، ١٤٠٩
١٢٤٥	١٦٨٦
أ. ٣٠٦ ، ٥٣٣ ، ٦٣٠ ، ٦٧٣ ، ٧٠٦	أ. أبو بكر بن مجاهد القرني ٣٥
٨١٠ ، ١٢٢٥ ، ١٢٩٠	أ. أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١٤١٠
أ. جابر بن يزيد الجعفي ٧٠٦	أ. بكر بن وائل ٧٢٢
الجبت ١٤	بلال بن أبي رباح ٥٠٦ ، ٦٧٤
أ. جبيل ٣٠٦	✽
جبير بن مطعم (٨٨٩ ح) ، ٨٩١	بنو تميم ١٠٧ ، ٧٢٢
١١٠٢ ، ٢٣٢	تميم بن أوس الداري (١٧٢ ح)
أ. ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز	أ. بنو تميم بن مرة ٨٩٥
أ. جرير بن حازم ٣٧٩ ، ٥١٣ ، ٥٢٧	✽
جرير بن عبد الله البجلي ١٧١	أبو ثعلبة الخشني (٥٦١ ح)
أ. جرير بن عبد الحميد ٧١٣	الثقة ٣٧٩ ، ٦٦٠ ، ٧٤٣ ، ٨٤٣ ، ٩١٤
أ. جعدة بن هيرة ١٣١٥	١٣٠١ ، ١٢٩٩
أ. أبو جعفر المنصور ٣٠٦	٢٣٢ ، ٦٩٩ ، ٧١٣ ، ١٥٧٢
أ. جعفر بن إياس بن أبي وحشية ٩١٤	

حطان بن عبد الله الرقاشي ٣٧٩ هـ ٣٨٢ هـ

هـ حفص بن ميسرة ٨٧٤ هـ

ابن أبي الحقيق = سلام

هـ الحكم بن المطلب بن حنطب ٣٠٦ هـ

حكيم بن حزام (٩١٢ - ٩١٤ هـ)

هـ حماد بن زيد ٧٦٣ هـ ، ٩١٤ هـ

هـ حماد بن سلة ٦٩٩ هـ ، ٧٠١ هـ

هـ حماد بن أبي سليمان ٧٠٦ هـ

حمّل بن مالك بن النابغة (١١٧٤ هـ)

هـ أبو حميد الساعدي ٣٠٦ هـ

هـ حميد الطويل ٣٧٩ هـ

حميد بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦ هـ

» » قيس ٧٦٠ هـ

هـ حميدة بنت حماد بن إياس ٤٥٣ هـ

هـ الحميري ٢٩٦ هـ

هـ حمير ١٢١٨ هـ

هـ ابن الحنفية = محمد

أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي

١٢٣٤ هـ

هـ أبو حنيفة النعمان بن ثابت ٥٢٣ هـ ، ٧٠٦ هـ

١٧١٥ هـ

هـ حيان المدوي ٧٧٣ هـ

جعفر بن أبي طالب ١١٤٤ هـ

» » محمد بن علي ١١٨٢ هـ

أبو جهنم بن حذيفة بن غانم القرشي ٨٥٦ هـ

٨٥٧ هـ

»

هـ الحرث الأعور ٥٢٧ هـ

هـ حبيب العلم ١٢٩٠ هـ

هـ حجاج بن أرملة ٤٧٦ هـ

هـ حجاج بن محمد ٩١٣ هـ

هـ حذيفة بن البيان ٣٠٦ هـ

هـ حرام بن سعد بن عبيدة ١٦٣٧ هـ

هـ حرز بن عثمان ١٠٩٠ هـ

هـ حزام بن حكيم بن حزام ٩١٣ هـ

الحسن بن أبي الحسن البصري ٣٧٨ هـ

٣٧٩ هـ ، ٦٨٦ هـ ، ١٢٤٧ هـ (١٣٠١ هـ)

٣٨٢ هـ

الحسن بن علي بن أبي طالب ٩٠٠ هـ

(٩٠٢ هـ) ٣٠٦ هـ ، ٩٩٦ هـ

هـ الحسن بن عمارة ٥٢٧ هـ

الحسن بن مسلم بن يثاق ١٢١٦ هـ

الحسين بن علي بن أبي طالب ٩٠٠ هـ

(٩٠٢ هـ)

✱

أبو ذر ٢٩٥

ذو القربى ٢٣٥ ، ٢٣٢

أبو ذؤيب المنلى ١٠٧

ابن أبي ذئب = محمد بن عبد الرحمن

بن للغيرة

✱

أبو رافع مولى رسول الله (٢٩٥ ح)

(٣٠٩ ، ٦٢٢ ، ١١٠٦ ، ١٦٠٦ ح)

٢٩٦ ، ٣٠٦

رافع بن خديج (٧٧٤ ح) ، ٧٧٧ ،

٧٨٦ ، ٨٠٣ ، (١٢٢٥ ح) ، ١٢٢٦

٢٢٤

ربيعة بن أبي عبد الرحمن الراى (١١٩٨ س)

١٢٣٣ ، ٣٠٦

ربيعة بن النابتة ٦٦٠

رجل ٥١٤ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١٢٣٠

١٢٣١ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠١ ، ١١٤٨

رجل من أصحاب النبي ٢٧٣ ، ٨٤٢ ،

١٢٤٦ ، ٢٣٤ ، ٨٨٦

✱

خارجة بن زيد بن ثابت ١٢٤٦ ، ٣٠٦

أ. خارجة بن مصعب ٨٧٤

أ. خالد بن رباح ٣٠٦

أ. خالد بن عبد الله القسرى ٣٠٦

أ. خالد بن ممدان ٥١٣

خالد بن الوليد ٧١٣ ، ٧١٩ ، ١١٣٨

بنو خلدرة ١٢١٤

أ. خديجة أم المؤمنين ٩١٢

الخضر ١٢١٨ ، ١٢١٩

خفاف بن ثذبة (١٠٦ شعر)

خنساء بنت خدام ١٢٤٣

أ. الخنساء بنت عمرو بن المريد الشاعرة ١٠٦

خوات بن جبير (٥١٠ ، ٦٧٨ ح) ،

٧٢٢ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٤

✱

أ. داود الطمار ٢٣٢

دحية بن خليفة الكلبي ١١٤٩

أبو الدرداء عويمر الخزرجي (١٢٢٨ ح) ،

١٢٢٩

أ. دهن بن معاوية ٩٠٢

٣٦ زهير بن عمرو	رجل من الأصهار ١١١٠
٨٧٤ د د د د	رجل مرغوب عن الرواية عنه ٧٠٦
زوج القرينة بنت مالك ١٢١٤	رسل رسول الله ١١٤٨
زوجة المجلاني ٤٣٧ ٤٣٠	رفاعة القرظي ٤٤٦
زياد بن علاقة ١٧١	الرهبان ١٣
زيد بن أسلم ٤٥٢، ٤٥٢، ٨٨٣، ٨٧٤	ابن رواحة = عبد الله
١١٠٩، ١٢٢٨، ١٦٠٦، ٢٩٦، ٩٩٦	روح بن عباد ٩١٢
١٠٩٠	الروم ٧٠٦
زيد بن ثابت ٧٧٦، ٧٨٥، (٩٠٨)	الزبير بن بدر ١١٣٨
٩٠٩ (ح) ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢٨٥، ١٧٢٨	زينة أم عترة ١٠٦
١٧٥٢، ١٧٧٣، ٣٠٦، ١١٠٢	الزبير بن العوام ٢٧٣
زيد بن حارثة ١١٤٤	أبو الزبير للكي = محمد بن مسلم بن
د د خالنا الجني (١١٢٦، ٦٩١ ح)	تدرس
٣٨٠، ٣٨٠	أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان
زيد بن سهل أبو طلحة الأنصاري ١١٢٠	أم زنباع ١٠٧
١١٢٢	أبو زنباع الملقب ١٠٧
زيد أبو عياش ٩٠٧	الزهرى = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن
زينب بنت عمر بن الخطاب ٣٧٠	شهاب
زينب بنت كعب بن مجبرة ١٢١٤	
ساعة بن جوية ١٠٧ (شمر)	

ابن سعيد بن العاص = أبان	سالم بن عبد الله بن عمر ٤٧٤ ، ٥١٤ ،
أبو سعيد مولى قاصد ٣٠٦	٨٤٠ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٩٠٩ ، ١٠٩٢ ،
سعيد بن السيب (٣٦٦ س) ، ٥٣٣ ،	(١١٨٠ ث س) ٥١٣
٨٦٤ ، (٨٨٦ س) ٨٨٧ ، ١١٦٠ ،	سالم أبو النصر مولى عمر بن عبيد الله ٢٩٥ ،
(١١٧٢ س) ١٢٣٨ ، ١٥٧٠ ، (١٥٧٢ ث)	٦٢٢ ، ١١٠٦ ،
١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ٢٢٢ ، ٢٦٢	أ. السائب بن يزيد ٨٩٥
أ. سعيد بن منصور ٧١٣	سُبَيْعَةُ بِنْتُ الْحَرْثِ الْأَسْلَمِيَّةِ ١٧١١ ، ٥٤٥
سعيد بن يسار ٧٥٩	سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف
أبوسفين بن حرب ١٤٩٩	١٢٣٣
أ. سفين بن سعيد الثوري ٤٠٢ ، ٥١٣ ،	سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ١٢١٤
٧١٣ ، ١٧١٥	أ. سعيد بن خولة ٥٤٥ ، ١٧١١
سفين بن عينة ٣٣ ، ٣٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،	سعد بن أبي وقاص (٩٠٧ ح) ، ٤٣٣ ،
٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٧٣ ، ٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٢ ،	١٣١٥
٤٧٤ ، ٥٣٣ ، ٥٦١ ، ٦٢٢ ، ٦٥٩ ،	سعيد بن جبير ٧٤٣ ، ١٢١٨ ، ٣٠٦
٦٦١ ، ٧٦٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٨١١ ، ٨٢٣ -	أ. سعيد بن خالد الخزاعي ٩٩٦
٨٢٥ ، ٨٤٠ ، ٨٤٦ ، ٨٦٤ ، ٨٨٩ ، ٩٠١ ،	أبو سعيد الخدري سعد بن مالك (٥٠٦ ح)
٩٠٢ ، ٩٠٩ ، ٩١٦ ، ٩٩٤ ، ١٠٩٤ ، ١١٠٢ ،	٥٠٧ ، (٦٧٤ ح) ، ٦٧٥ ، (٧٥٨ ح)
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠٧ ، ١١٢٦ ، ١١٣٢ ، ١١٦٠ ،	٨٣٩ ، ٨٩٧ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٨ ،
١١٧٢ ، ١١٧٤ ، ١١٨٣ ، ١٢١٨ ، ١٢٢٥ ،	٧٧٣ ، ٧٤٦ ، ٩١٠٢ ، ١١٩٨ ، ١٢١٤ ،
١٢٩٠ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣٧٣ ، ١٥٧٢ ،	سعيد بن سالم القداح ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٥٣٥ ،
١٧١١	أ. أبي سعيد القبري ٥٠٦ ، ٦٧٤ ،
أ. ٢٢٤ ، ٣٠٦ ، ٣٨٠ ، ٤٣٣ ، ٤٦١ ، ٧١٣ ،	١٢٣٤
١٦٩٨	
سلام بن أبي الحقيق ٨٢٤ - ٨٢٦	
أ. السلكة أم السلك ١٠٦	
أ. بنو سلمة ٢٣٤	

- سهل بن أبي حشة ٧٢٢ هـ ٥١٠
 » » سعد الساعدي ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،
 ٧٧٦ ، ٧٨٥ ، ٣٠٦ هـ
 سهيل بن أبي صالح ١٧٢
 أبو سهيل بن مالك بن أبي عامر ٣٤٤
 سُوَاع ١٨
 هـ سود بن سعيد ٨٧٤
 سُوَيْد بن مِقْرَن الزُّنِّي ٩٠٢
 ابن سيرين = محمد
 شاعر ١٠٩
 هـ ابن شجرة ٣٧٣
 هـ شبل بن عباد أبو داود المكي ٣٥
 شبل بن معبد (١١٢٦ ح)
 هـ شرحبيل بن مسلم الخولاني ٤٠٢
 أبو شُرَيْج الكعبي ١٢٣٤
 هـ شريك بن عبد الله القاضي ١٦٩٨
 هـ » » » أبي عمر ٥٣٥
 أبو شعبة ٩٠٢
 هـ شعبة بن الحجاج ١٧١ ، ٧٠٦ ، ٧١٣ ،
 ٩١٤
 الشعبي = عامر بن شراحيل
 أم سلمة أم المؤمنين ١١٠٩ ، ١١١١
 ٣٠٦ هـ ، ١١١٠
 هـ أم سلمة بنت الحكم بن أبي العاص ٣٠٦
 أبو سلمة بن عبد الرحمن ٥٣٣ ، ٨٥٦ ،
 ٩٧٧ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٤ ، ١٢٤٦ ،
 ١٤١٠
 هـ أبو سلمة خالد الملقب بن خنطب ٣٠٦
 هـ السليك بن حميد السدي ١٠٦
 هـ بنو سليم ٧١٣
 هـ سليم بن عامر ٤٠٢
 هـ أم سليم بنت ملحان ١٢١٦
 سليمان الأحول ٤٠٢
 » بن أرقم ١٣٠١ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٥
 هـ سليمان بن بلال ٣٠٦ ، ٣٦٥
 هـ سليمان بن عبد الحميد البهراني ٤٠٢
 هـ » » » موسى ٤٧٦
 سليمان بن يسار ١٢٤٦ ، ١٣١٤
 هـ ١٦٦٨
 ابن سليمان بن يسار = عبد الله
 هـ سماعة بن الفضل الصنعاني ١٢٣٤
 هـ سمرة بن جندب ١٠٩٨
 هـ سمى ١٧٢
 أبو السنايل بن بركك ١٧١١

نعيب النبي ١٢٠٧

• شعيب بن أبي حزة ٤٧٢

• د • د • محمد بن عبد الله بن عمرو ٤٧٦، ٤٧٩، ١٢٩٠

• بن شهاب = محمد بن مسلم بن عبيد الله

• شهر بن حوشب ٤٠٢

• صاحبنا ١٥٥٠، ١٥٦٤

صالح النبي ١٢٠٦

• أبو صالح ذكوان السلي ١٧٢

• صالح بن خوات بن جبير ٥٠٩، ٥١٠

• ٦٧٧، ٦٧٨، ٧١١

• الصعب بن نجامة (٨٢٣ ح) ٨٢٥،

٨٢٦

صفوان بن سليم ٨٣٩

• د • د • موهب ٩١٢

• صنابج ٨٧٤

• الصنابج الأحمر ٨٧٤

• د • د • بن الأعسر ٨٧٤

• الصنابجي ٨٧٤

• الضحاك بن سفيان ١١٧٢، ١١٧٩

• الضحاك بن مزاحم ٥١٨

• ضرار بن الأزور ١١٣٨

• الطاغوت ١٤

• أبو طالب ٢٩٥

• طائوس ٤٠٥، ٤٠٦، ٧٤٣، ١١٧٤،

١٢١٦، ١٢٢٠، ١٢٢٢، ١٢٤٧

• ابن طائوس ١١٧٤

• أبو طلحة الأنصاري = زيد بن سهل

• طلحة بن عبد الله بن عوف ١٢٤٦

• طلحة بن عبيد الله (٣٤٤ ح)

• عاد ١٢٠٥

• عاتكة بنت مرة ٢٣٢

• عاصم بن ضمرة ٥٢٧

• عاصم بن عمر بن قتادة ٧٧٤

• أبو عاصم التيل ٧٦٣

• عاصم بن سعد بن أبي وقاص ٤٢٣، ١٣١٥

• عاصم بن شراحيل الشعبي ١٢٤٧، ٥٣٣

• ٦٣٠، ٧٠٦

• عاصم بن مصعب ١٢٢٠

• عابد الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني

٥٦١

- عائشة بنت أبي بكر الصديق (٣٤٨)،
 ٤٤٦، ٥٠٠، ٥٠١ ح (٥٠٣،
 (٦٥٨ ح)، ٦٦٨، ٦٦٩، (٦٩٧)،
 (٧٠١ ح) ٧٤٤، (٧٧٥ ح)، ٧٧٦-
 ٧٧٨، ٧٨٤، ٧٨٥، ٨٠٣، (٨٤٦ ح)،
 ٩٠٠، (١٢٣٢ ح)، ١٢٣٩، ١٢٤٢،
 ١٦٨٥، ١٧٧٤
 ٨٨، ١٩٥، ٣٠٦، ٥٤٨، ٦٧٣،
 ٦٩٩، ٧٠٦، ١٢٩٠، ١٣١٥، ١٣٧٣،
 ١٤٩٩، ١٧١٤
 عبادة بن الصامت (٣٧٨، ٣٧٩ ح)
 ٤٠٨، (٦٨٦ ح)، ٧٦١، ٧٧٢
 ٣٨٢، ١٢٢٨، ١٦٨٦
 ابن عباس = عبد الله
 ٣٠٦ بنو العباس
 ٨٢٣ بنو العباس بن يزيد
 عبد الله بن باباه ٨٨٩، ١٢٤٧
 » » أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم
 ٦٥٨
 عبد الله بن دينار ٣٦٥، ١١١٣، ١٣١٥
 » » ذكوان أبو الزناد ٨٤٧
 ٥٣٣، ٦٢٨
 عبد الله بن رواحة ١١٤٤
 عبد الله بن الزبير ١٧٧٤
 » » زيد بن عاصم (٤٥٣ ح)
 عبد الله بن أبي سلمة ١١٢٧
 » » سليمان بن يسار ١٣١٥
 عبد الله الصنابحي (٨٧٤ ح)
 ٨٧٤ أبو عبد الله الصنابحي
 عبد الله بن عباس (٣٧٣ ح)، ٣٧٤،
 ٤٢٧، ٤٢٨، (٤٥٢، ٥٠٢ ح)، ٥٠٣،
 (٧٤٣ ح) ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٣، ٧٦٤،
 ٧٧٠، ٨٢٣، (٩٠٠)، (٩٠٣ ث)، (٩١٦ ح)
 ١٢١٦ - ١٢٢٤، ١٧٧٤
 ٢٥، ٣٠٦، ٣٦٦، ٥١٨، ٧٧٣،
 ١١٧٥، ١٢٤٧، ١٦٨٦، ١٧٠٦
 ٣٠٦ عبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى التقي
 عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ٩٠٣،
 ١٢٤٧
 عبد الله بن عتبة بن مسعود ١٦٨٨،
 (١٧١١ م) ١٦٩٨
 عبد الله بن عصبه ٩١٣
 » » عمر بن حفص العمري ٥١٠،
 ٦٧٨
 عبد الله بن عمر بن الخطاب (٣٦٥)،
 ٣٦٨ ح) ٤٢٧، ٤٢٨، (٤٧٤، ٥١٣،
 ٥١٤، ٦٥٨، ٦٩٢ ح) ٧١٢، ٧٤٤، (٧٦٠،

عبد الله بن أم مكتوم ٨٥٦	٨١٢ ح (٨٤٨، ٨٤٣، ٨٤٠، ٨١٩، ٨٤٨)
عبد الله بن نافع الصائغ ٥١٤	٨٦٣، ٨٧٣ ح (٩٠٦، ٩٠١، ٩٠٠، ٩٠٦ ح)
عبد الله بن أبي نجيج ٣٣، ٣٧، ٩١٦	٩٠٨، ٩٠٩، ٩٠٩، ٩٠٩، ٩٠٩، ٩٠٩ ح (١١١٣، ١٠٩٢، ١٠٩٢ ح)
٤٧٦	١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٤٠، ١٢٤٢، ١٢٤٢
عبد الله بن واقد ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٦٤	١٦٨٥، ١٦٩٥
٦٧٣	٣٠٦، ٣٦٩، ٥٣٥، ٦١٧، ٧٧٣
عبد الله بن وهب ٢٩٦، ٣٠٦، ٤٧٢	٨٦٤، ٩٤٦، ١٠٩٠، ١٢٤٧، ١٣١٥
٨٤٦	١٦٥٨، ١٦٩٦، ١٦٩٨، ١٧١٤
عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان	عبد الله بن عمرو بن العاص ٨٨، ٤٧٦، ١٢٩٠
٩٠٧، ٨٥٦	عبد الله بن أبي قتادة ١٢٤٦، ١٠٩٣
عبد الله بن يزيد الجري أبو قلابة ٤٠٨	عبد الله بن كثير الناري ٩١٦، ٣٥
عبد الله بن يسار ١٣١٥	عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي ذؤابة ٩١٦
عبد الله بن يوسف ٢٣٢، ٣٦٨، ٥١٣	د د د كعب بن مالك ٨٢٤
٦٩١	عبد الله بن أبي ليلى ١٣١٥
د بنو عبد العار بن قصى ١٧١١	عبد الله بن لهيعة ٢٩٦
عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١	د د د بن المبارك ٢٣٢، ٢٩٦
د الزبير ٤٤٦	عبد الله بن محمد بن صيفي ٩١٢
د أبي سعيد الخدري ٥٠٦	عبد الله بن عبد النفيلى ٢٩٥
٦٧٤	د د د الدينى ٢٧٣
عبد الرحمن الصائغ ٨٧٤	عبد الله بن مسعود (٧٣٧ ح)، ٧٤٤
عبد الرحمن الصائغ ٨٧٤	٧٩٩، ١١٠٢، ١٣١٤ ح (١٦٠١، ١٦٠١)
عبد الرحمن بن عبد القارى ٧٣٨، ٧٥٢	١٧٣٣
١٢٤١	٣٠٦، ٧٩٢، ١٣١٥، ١٦٨٦
	١٧١٥

بنو عبد شمس ٢٣٠
 هـ عبد العزيز بن رفيع ٩١٣
 هـ عبد العزيز بن عبد الله الأويسى ٥١٠
 هـ عبد العزيز بن عبد الصمد ٧١٣
 عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي
 ٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٤٥٢ ، ٩٧٧ ، ١٠٩٠ ،
 ١٠٩١ ، ١٠٩٣ ، ١١٢٧ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ،
 ١١٠٠ هـ
 هـ عبد العزيز بن المطلب بن خطب ٣٠٦
 عبد المجيد بن عبد العزيز ٨٩٠ ، ٩٠٣ ،
 ١٢٢٠
 بنو عبد المطلب ٨٩٠
 هـ عبد الملك بن حبيب ٧٠٦
 هـ عبد الملك بن سعيد بن سويد ٣٠٦
 هـ د د د عبد ربه أبو حاضر ٦١٧
 عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ٤٩٨ ،
 ٨٩٠ ، ٩٠٣ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ١٢١٦ ،
 ١٢٢٠
 هـ ٤٧٢ ، ٣ ، ١١١٠
 عبد الملك بن عمير ١١٠٢ ، ١٣١٤
 ١٣١٥ هـ
 هـ عبد الملك بن هشام ٣٥
 هـ د د د يار ١٣١٥
 بنو عبد مناف ١٥ ، ٣٦ ، ٨٨٩ ،
 ٨٩٠

عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عامر القس
 ١٢٤٧
 عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ١١٠٢
 ١٣١٤
 هـ عبد الرحمن بن عثمان الحاطي ٣٠٦
 عبد الرحمن بن عوف ١١٥٥ ، ١١٨٠ ،
 (١١٨٢ ، ١١٨٣ ح) ١١٨٥ ،
 هـ عبد الرحمن بن عيسى ٨٧٤
 عبد الرحمن بن غنم الأشعري ١٢٤٧
 ٤٠٢ هـ
 عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر
 ٣٤٨
 عبد الرحمن بن كعب بن مالك ١٢٤٦
 ٨٢٤ هـ
 عبد الرحمن بن مطعم البناني أبو للنهال
 ٩١٦
 هـ عبد الرحمن بن مهدي ٢٣٢ ، ٤٧٢
 عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ٨٤٧ ،
 ٨٨٣ ، ٨٧٢ هـ ٥٣٣ ، ٦٢٨
 عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ١٢٤٣
 هـ عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٤٠٢ ، ٤٧٢ ،
 ٥٢٧ ، ٦٦٠ ، ٧١٣ ، ٨٧٤ ، ١١١٠

٨٤٦ ، ٩١٢ ، ٦٧٣ ، ٤٥٨ ، ٢٣٢	عبد الواحد النصرى ١٠٩٠
١٧١٤ ، ١٦٨٦	عبد الوهاب بن بُحْتِ ١٠٩٠
٢٣٢ عمر	» » » عبد المجيد الثقفى ٣٧٨ ،
الجلاني = عويمر	٧٠٦ ، ١١٦٠ ، ٦٨٦ ، ٤٠٨
الجهم ١٦ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ٤١٠	أبو عبيد سعد بن عبيد مولى ابن أزر
العرب ١٥ ، ٣٣ ، ١٠٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ -	٦٦٠ ، ٦٥٩
١٣٩ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٦٠ ، ١٦٧	عبد الله بن الأفس ١٢٩٠
١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥	عبيد الله بن أبي زافع ٢٩٥ ، ٦٢٢ ،
٢٣٥ ، ٢٦١ ، ٤١٠ ، ٨١٣ ، ١٤٧١	١١٠٦ ، ١٢٤٥ ، ٢٩٦
١٤٧٨	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود
عروة بن الزبير ٤٤٦ ، ٥٠١ ، ٦٩٧	٣٨٥ ، ٣٨٥ ، ١٧١١ ، ١١٣٦ ، ٨٢٣ ، ٦٩١
(٦٩٩ بن) ٧٠١ ، ٧٣٨ ، ٧٥٢ ، ٧٧٥	عبد الله بن علي بن أبي زافع ٧٦٣
١٢٣٢ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤١ ، (١٣٧٣ بن)	عبيد الله بن عمر بن حفص ٥١٠ ، ٦٧٨ ،
٢٧٣	١٠٩٢ ، ٢٣٢ ، ٥١٣
عُزَيْر ١٣	عبد الله بن مسم ١٧٢
عصام بن خالد ١٠٩٠	عبيد الله بن أبي يزيد ٧٦٣ ، ١٢٤٧
عطاء بن أبي رباح ٩٠١ ، ٩١٢ ، ٩١٣	أبو عُبَيْدَةَ بن الجراح ١١٢٠
١٢٤٧	عُبَيْدَةَ بن سفيان الحضرمى ٥٦٢
عطاء بن يزيد اللثى ١٧٢ ، ٨١١	عثمان بن عبد الله بن سُرَاقَة ٣٧٠ ، ٤٩٧
» » يَسَار ٢٤٢ ، ٤٥٢ ، ٥٠٢	» » عثمان ٧٦١ ، ٧٧٢ ، ٧٩٩
٨٨٣ ، ٨٧٤ ، ٨٨٣ ، (٨٩٠ ، ١١٠٩ بن)	٨٠٠ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ١١٥٥ ، ١٢١٤ ،
١٢٢٨ ، ١٢٤٦ ، ١٦٠٦	١٢١٥ ، ١٧٧٣
١٣١٥	
عُفان بن مسم الصقار ١٢٩٠	
عُفَيْر بن مسمان الحمصى ٣٠٦	
عُقيل بن خالد الألبى ٢٣٢ ، ٤٧٢	
عكرمة بن لرهيم الأزدى ١٩٠	

٨٤٤ ، ٧٤٤ (٧٥٢ ح) ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٤٢ ،

٨٤٤ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٧ ، ١١٥٥ ،

(١١٦٠ ث) ، ١١٦١ ، ١١٦٧ ، ١١٦٩ ،

١١٧٢ ، ١١٧٤ - ١١٨٠ ، ١١٨٢ ،

١١٨٣ ، ١١٨٥ - ١١٨٨ ، ١١٩٥ ،

١١٩٨ ، ١٢٠٠ ، ١٢٤١ ، (١٣١٥ ح) ،

١٣٩٩ ، ١٦٩٥ ، ١٧٧٣ ،

٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣٠٦ ، ٣٥٤ ، ٣٧٠ ،

٤٧٦ ، ٨٤٦ ، ٩١٢ ، ٩٩٩ ، ١٦٨٦ ،

١٦٩٦

٨ عمرو بن أبي سلمة ١١١٠

٨ د د عبادة بن الأرقم الزهري ١٧١١

عمرو بن عبد العزيز (١٢٣٢ ث)

١٤٠٩

٨ عمرو بن عثمان بن عفان ٤٧٢

٨ د د علي الملقب ١٢٣٢

٨ د د كثير بن أفلح ٢٣٤

عمرو (١٠٦ في شعر)

آل عمرو بن حزم ١١٦٢ ، ١١٦٣

٨ عمرو بن خليفة ٤٠٢

عمرو بن دينار ٣٧٣ ، ٨٢٣ ، ٩٠١ ،

١١٣٢ ، ١١٧٤ ، ١١٨٣ ، ١٢١٨ ،

١٢٢٥ ، ١١٣٢ ، ٣٠٦

عمرو بن أبي سلمة التميمي ١٠٩٣

د د سليم الرقي ١١٢٧

٨ عكرمة البربري ١٢٤٧

عكرمة بن خالد بن العاص الخزاعي

١٢٤٧

علقمة بن قيس النخعي الكوفي ١٢٤٧

٨ أبو علقمة المصري مولى بني هاشم ٧٠٦

٨ علي بن إسحق ٢٩٦

علي بن حسين زين العابدين ٤٧٢ ،

١٢٤٤

٨ علي بن زيد بن جطلان ٦٦٠

علي بن أبي طالب (٦٥٩ ث ، ٦٦٠ ح)

٦٦٢ - ٦٦٤ ، ٧٢٢ ، ٧٩٩ ، ٨٩٦ ،

٩٨٨ ، (١١٢٧ ح) ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ،

١٧٧٣

٨ ١٩٥ ، ٣٥٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٦٧٣ ،

٩٩٦ ، ١٠٩٨ ، ١٦٨٦ ، ١٧٠٦ ، ١٧١٤ ،

٨ علي بن عباس ١٠٩٠

٨ د د للدين ٤٧٢ ، ٨٧٤

٨ د د مسهر ١١٠٠

ابن أبي عمار = عبد الرحمن بن عبد الله

وعمار بن معاوية الدهني ٩٠٢

٨ عمارة بن حفصة ٣٠٦

عمرو بن الحكم (٢٤٢ ح) وصوابه

(مماوية بن الحكم) ٢٤٣

عمرو بن الخطاب (٧٣٨ ح) ، ٧٤٠ ،

أبو عياش الزرقى (٧١٣ ح) ، ٧١٧	أم عمرو بن سليم الزرقى = النوار بنت
٩٠٧ هـ	عبد الله
عيسى ابن مريم عليه السلام ١٣ ، ٣٣٧	عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن
ابن عيينة = سفيان بن عيينة	عمرو بن العاص (٤٧٦ م) ١٢٩٠ هـ
✠	عمرو بن العاص (١٤٠٩ ح)
غير واحد من العلماء ١١٩٨	» » عبد الله بن صفوان ١١٣٢
✠	» » عثمان ٤٧٢ ، ١٢٤٤
هـ فارس ٧٠٦	هـ أبو عمرو بن العلاء ٣٥
فاطمة بنت قيس (٨٥٦ ح) ، ٨٥٧	عمرو بن أبي عمرو مولى الطلح ٢٨٩ ،
ابن أبي فديك = محمد بن إسماعيل بن	٣٠٦
أبي فديك	هـ عمرو بن مالك ٢٣ ، ٢٧
هـ أم فروة ٧٩٢	عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن
القرية بنت مالك بن سينان (١٢١٤ ح)	المازنى ٤٥٣
هـ ابن فضالة ٣٧٩	هـ عمران بن أبي أس ٩٠٧
قلانة الأنصارية (١٢١٦ ح) ، ١٢١٧	عمران بن حصين (٤٠٨ ح) ، ٤٠٩ ،
✠	٨٨٧ هـ ٣٠٦ ، ١٣١٥
هـ آل فارط بن شيعة ١٢٤٧	عمرة بنت عبد الرحمن ٥٠٠ ، ٦٥٨ ،
القاسم بن محمد بن أبي بكر ٣٤٨ ، ٥١٠ ،	٨٤٦
٦٧٨ ، ١٢٤٢ هـ ٧٤٧	هـ عنترة بن شداد العبسى ١٠٦
هـ قيس بن الحارث ٣٦	عويمر المجلاني ٤٢٧ هـ ٤٣٠ ٤٣٣

✠

لقيط بن يَعمُر الإيادي ١٠٨ (شعر)

هـ ابن لهيعة = عبدة

لوط النبي ١٢٠٨

الليث بن سعد ٧٤٣ ٢٣٢٥، ٢٩٦٦، ٤٠٢٠

١٥٧٢

هـ ابن أبي ليلى ٤٠٢

✠

ماعر بن مالك الأسلي ٣٨٢، ٦٨٨

مالك بن أنس ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٨٠

٣٦٥، ٣٦٦، ٤٥٣، ٤٧٦، ٥٠٠ —

٥٠٢، ٥٠٩، ٥١٣، ٥٦٢، ٦٥٨،

٦٧٧، ٦٧٩، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٦، ٦٩٧،

٦٩٩، ٧٣٨، ٧٥٢، ٧٦٠، ٨١٢، ٨٣٩،

٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٥٦، ٨٦٣،

٨٧٢، ٨٧٤، ٨٨٣، ٨٨٦، ٩٠٦، ٩٠٨،

١١٠٩، ١١١٣، ١١٢٠، ١١٢٦، ١١٨٠،

١١٨٢، ١١٩٨، ١٢١٤، ١٢٢٨،

١٦٠٦

٢٢٤، ٢٣٤، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٦٨،

٣٨٠، ٣٨٥، ٤٧٢، ٥٣٣، ٦٢٨، ٧٠١،

٨٤٦، ٨٦٢، ٨٩٥، ٩٩٦، ١٤٠٩، ١٥٥٠،

١٧١٤

مالك بن أبي غامر الأصبحي ٣٤٤

» » نوبة ١١٣٨

أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله

(١٠٩٣ ح) ٢٣٤، ١٩٥ هـ

هـ قتادة بن دعامة الدوسي ٣٧٩، ٤٠٢

هـ قتيبة بن سعيد ٧٤٣، ٩١٢

هـ قدامة بن زائدة بن قدامة ٣٠٦

قريش ٣٣، ٢٣٠، ٢٣٢، ٣٩٨، ٣٦٨

٩١٢

هـ القس = عبد الرحمن بن عبدة

القضاة ١١٥٦

هـ القضاة بن حكيم ١٧٢

أبو قلابة = عبد الله بن يزيد الجري

قوم لوط ١٢٠٨

هـ قيس بن خويلد الهنلي ١٠٨

قيس بن عاصم ١١٣٨

أبو قيس مولى عمرو بن العاص ١٤٠٩

هـ قيس بن الميزابة ١٠٨

هـ قيس بن قهد ٧٠٦

✠

هـ كثير بن زيد ٣٠٦

هـ كثير بن يحيى ٩٩٦

هـ كسرى ١٠٨

ابن كعب بن مالك عن عمه ٨٢٤، ٨٢٥

أخو كعب بن مالك (٨٢٤ ح)

- محمد بن تورية ١١٣٨
 • مجاهد بن سعيد ٧٠٦
 • مجاهد بن جبر (٣٧، ٣٣ ث)، (٤٠٢)
 • (س)، ١٢٤٧، ٧٦٠،
 • ٧١٣، ٤٧٦، ٣٥٠
 • أبو مجلز ٧٧٣
 • مجتهد بن يزيد بن جارية ١٢٤٣
 • المجوس ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٥
 • مجوس هجر ١١٨٣
 • محدثو المكين ١٢٤٧
 • محمد بن إبراهيم التيمي ١٤٠٩
 • محمد بن إسحق ٢٣٢، ٣٠٦، ٤٧٦، ٧٦٣
 • • • • • إسماعيل البخاري ٨٧٤
 • محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ٣٧٠،
 • ٤٩٧، ٥٠٦، ٦٧٤
 • ٥١٤
 • محمد بن جبير بن مطعم ١٢٤٦ • ٢٣٢
 • محمد بن جعفر غنبر ٧٢، ٦٦٠، ٧١٣
 • • • • • بن أبي كثير ٨٧٤
 • • • • • الحسن ١٦٠٦
 • • • • • الحنفية ٥١٨
 • • • • • راشد ٤٧٦
 • محمد بن سيرين ١٢٤٧
- محمد شاكر ١٦٨ والهي رضى الله عنه ، مات
 • رحمة الله يوم الخميس ١١ جادى الأول سنة ١٣٥٨
 • أثناء طبع الكتاب
 • محمد بن الصباح ٥١٣
 • محمد بن طلحة بن رُكابة ١٢٤٦
 • • محمد بن عباد بن جعفر ٣٠٦، ٣٥٠
 • • محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ٣٥
 • • • • • عبد الرحمن بن ثوبان ٨١٠
 • • • • • مولى آل طلحة ١٦٩٨
 • محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب
 • ٣٧٠، ٤٩٧، ٥٠٦، ٥١٤، ٦٧٤، ١٢٣٢-
 • ١٢٣٤، ١٢٩٩، ٥١٣
 • محمد بن السجلان ٧٧٤، ١٠٩٠، ١٧٢
 • • محمد بن الملاء أبو كرب ٣٧
 • محمد بن علي بن الحسين ١١٨٢، ١٢٤٥
 • • • عمرو بن علقمة ٩٧٧، ١٠٩١،
 • ١٠٩٤ • ١١٠٠
 • • أبو محمد مولى أبي قحافة ٢٣٤
 • محمد بن مسلم بن تميم بن أبي الزبير السكي
 • ٤٩٨، ٧٤٣، ٨٨٩
 • • ٧٠٦، ٧١٣
 • محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري
 • ٤٤٦، ٤٧٢، ٤٧٤، ٥١٤، ٥٣٣
 • ٥٦١، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٩١، ٦٩٦
 • ٤١ - رسالة

• مروان بن معاوية ٥٣٥	٨٢٣ ، ٨١١ ، ٧٧٥ ، ٧٥٢ ، ٧٣٨ -
• الزنى أبو إبراهيم = إسماعيل بن يحيى	، ٨٨٦ ، ٨٦٤ ، ٨٤٣ ، ٨٤٠ ، ٨٢٥
• سعد بن مسرهد ٢٣٢	، ١١٨٠ ، ١١٧٢ ، ١١٢٦ ، ٩٠٩
• ابن مسعود = عبد الله	، ١٢٩٩ (س) ، ١٣٠١ - ١٣٠٥
• مسلم بن خالد الزنجي ٤٩٨ ، ٩٠٣ ، ١٢١٦	١٧١١ ، ١٥٧٢ ، ١٣٧٣
١٢٢٠	• ٤٣٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٠ ، ٢٧٢ ، ٢٣٢
• مسلم بن الوليد ١١٨٢	٨٩٥ ، ٥١٣
• مسلم بن الوليد بن رباح ٣٠٦	محمد بن المنكدر (٢٩٦ ، ١١٠٧ ، ١٢٩٠)
• ابن السيب = منيع	١٢٩٦ ، ١٢٩٥ (س)
• المسيح = عيسى ابن مريم	١٢٤٧ ، ٩٠٢ ، ٨٩٥
• بنو للصطلق ٨٣٠	• محمد بن موسى بن الفضل ٣٥
• مصعب بن سعد بن أبي وقاص ١٢٤٦	• محمد بن يحيى بن حبان ٨١٢ ، ٨٤٧
• مطرف بن عبد الله المدني ٨٧٤	٨٧٢ ، ٣٤٥
• مطرف بن مازن ٢٣٢	• محمد بن يتوب الأم ٣٥
• المطلب بن حنطب (٣٠٦ ، ٢٨٩ ح)	• محمود بن لبيد ٢٧٤
• المطلب بن حنطب بن الحرث ٣٠٦	• ابن مجير ٣٤٥
• المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطب ٣٠٦	• بنو مخزوم ٩٠٧
• معاذ بن جبل ١١٤٠ - ١٦٨٦	• محمد بن خفاف ١٢٣٢
• معاوية بن الحكم السلمي (٢٤٢ ح)	• مدين ١٢٠٧
٢٤٣	• ابن المديني = عبد الله
• معاوية بن أبي سفيان ٨٥٦ ، ٨٥٧	• مراد ٨٧٤
	• ابن مريج الأنصاري (١١٣٢ ح)
	• مروان ابن الحكم ٣٠٦ ، ١٧١١

للكندر بن عبد الله بن المديبر ٨٩٥
من لا أتهم ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ٣٠٦ ، ٣٢٩
أبو النبال = عبد الرحمن بن مطعم
المهاجرون ١١٦٧ ، ١٢١٥ ، ١١٧٩
أبو للهلب الجرمي ٤٠٨
موسى النبي عليه السلام ٧٦ ، ١٢١٨ ،
١٢١٩
أبو موسى الأشعري ٧٤٤ ، ٧٩٩ ،
١١٩٦ ، ١١٩٨
أ. ٣٠٦ ، ٣٧٩ ، ١٦٨٦
موسى بن أبي تميم ٧٥٩
أ. موسى بن عبد الله بن قيس ٢٩٦
أ. موسى بن عتبة ٥١٣
ميمونة بنت الحرث أم المؤمنين ١٣١٥
✽
أ. النافذة (والد ربيعة) ٦٦٠
نافع بن جبير بن مطعم ١٢٤٦ ، ١٨٦٨
أ. عبيد بن عبد يزيد ١٢٤٦
أ. مولى ابن عمر ٥١٣ ، ٦٩٢ ، ٧٥٨ ،
٨٤٨ ، ٨٦٣ ، ٨٧٣ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨ ،
أ. ٣٦٨ ، ٧٤٧ ، ١٦٩٨
أ. نافع مولى ابن قنادة ١٠٩٣

١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ٢٩٥ ، ٧٢٢ ، ٩١٢
محمّد بن راشد ٦٦٠ ، ٨٤٣ ، ١٣٠١
٢٣٢ ، ٤٧٢ ، ٨٧٤
من بن عيسى الفزاز ٣٠٦
أبو النيرة ١٠٩٠
للنيرة بن شعبة ١٠٩٨ ، ١١٧٥
للنيرة بن مسلم ٧٠٦
للفقوتون ٧١٢
القبيزي = سعيد بن أبي سعيد
الحمام بن مديكر ٢٩٦
ابن أم مكتوم = عبد الله
مكحول ١٢٤٧
اللكيون ٧٦٤ ، ١٢٤٧
ابن أبي مليكة = عبد الله بن عبيد الله
من أدركننا ١٠٣١
من أرض دية ٤٣٣
من سمع عبد الله بن عمر العمري ٦٧٧ ، ٥١٠
من صلى مع رسول الله صلاة الخوف
(٦٧٧ ، ٥٠٩ ح) ٧١١
منصور بن زاذان ٣٧٩
منصور بن الحمر ٧١٣
ابن المنكسر = محمد

٢٣٢. نافع بن يزيد

ابن أبي نجيج = عبد الله

١٠٦. ندى أم خلف

١٨. نسر

النصارى ١٣

٢٩٦. نصر بن علي الجهني

١١٠٢. النمان بن بغير

٤٥٣. أم النمان بنت أبي خبة

١٦٨٥. قهر من أصحاب النبي

الفوار بنت عبد الله أم عمرو بن سليم الزرق

١١٢٧

١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٩. نوح النبي

١٢١٨. نوف بن فضالة البكالي

٢٣٢. بنو نوفل

ابن نويرة = مالك

٦٩٩. ابن نخير

٢٣٢

ابن الهاد = يزيد بن عبد الله بن

أسامة

٣٠٦. هرون الرشيد

٣٠٦. هرون بن سعد مولى قریش

٢٢٩ - ٢٣٢. بنو هاشم

١٠٧. هذيل

٨. ابن هرمة = إبراهيم بن علي بن سلمة

أبو هريرة (٥٣٣، ٥٦٢ ح) ، ٦٣٠

(٦٩١، ٧٥٩ ح) ، ٧٧٢ ، ٨٤٧

٨٦٤، ٨٧٢، ٨٨٣، ٩٧٧، ١٠٩١، ١٠٩٤

(١١٣٦ ح) ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٥ ، (١٤١٠ ح)

٣٦ ، ٨٨ ، ١٧٢ ، ٢٩٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥

٥٢٧ ، ٦٢٨ ، ٧٠٦ ، ٨٨٦ ، ٨٦٩

٩٤٦ ، ٩٩٦ ، ١١٠٠ ، ١١٧٥ ، ١٢٤٧

١٦٥٨

٧٥٢. هشام بن حكيم بن حزام

١٠٩٠. هشام بن سعد

٣٠٦. هشام بن عبد الملك

٦٩٩، ٦٩٧، ٥٠١. هشام بن عروة بن الزبير

٣٠٦. هشام بن عمار

٤٧٦، ٢٣٢. هشام بن بشير

هلال بن أسامة = هلال بن علي

٢٤٢. علي بن أسامة

٨. هلال بن أبي ميمونة = هلال بن علي

١٤٩٩. هند بنت عتبة

١٦٩٠. بنو هوازن

١٢٠٥. هود النبي

٥٠٠، ٨١٢، ٨٤٦، ١١٦٠، ٢٣٤،

٣٤٥، ٧٠٦، ٧٤٧،

أ. يحيى بن سعيد القطن ٤٧٢، ١٢٩٠

يحيى بن سليم الطائفي ١٠٩٢

» عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١

» عمارة بن أبي حسن اللاتفي

٤٥٣

أ. يحيى بن أبي كثير ٩١٤

أ. يحيى بن مينا ٨٧٤

✱

يزيد بن رومان ٥٠٩، ٥١٠، ٦٧٧

أ. يزيد بن زريع ٢٧٩، ١٢٩٠

يزيد بن شيبان ١١٣٢

» طلحة بن ركانة ١٢٤٦

» عبد الله بن أسامة بن الماد

١١٢٧، ١٤٠٩، ١٤١٠

أ. يزيد بن عبد ربه ٤٠٢

أ. يزيد بن هرون ٢٣٢، ٣٦٦، ٤٧٦

أ. يسار (والد سليمان) ١٣١٥

أ. يعقوب بن إبراهيم بن سعد ٤٧٦

واتلة بن الأسقع (١٠٩٠ ح)

واسع بن حبان ٨١٢

أ. واقعة بنت أبي علي ٢٣٢

وآد ١٨٣

وفد البحرين ١١٣٩

أ. وكيع بن الجراح ٥٣٥

الولادة ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٩، ١١٥١،

١١٥٦، ٢٣٢

أ. الوليد بن مسلم ٤٠٢

أ. الوليد بن يزيد ٣٠٦

أ. ابن وهب = عبد الله

زهب بن منبه ١٢٤٧

✱

أ. يحيى بن آدم ٥١٣

أ. يحيى بن بكير ٢٣٢

يحيى بن حسان ٧٤٣

٢٧٩، ٦٩٩، ٧٠١، ١٥٧٢

أ. يحيى بن خلف الجوابري ١٢٣٢

يحيى بن سعيد الأنصاري ٣٦٦، ٤٧٦،

- ٦٤٦ -

يوسف النبي وإخوته ٢١٢

يوسف بن ماهك ٩١٤

• يوسف بن جبير ٣٧٩

يونس بن عبيد ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٦٨٦

• يوسف بن يزيد ٢٣٢ ، ٤٧٢ ، ٨٨٦

• يعقوب بن سفيان ٢٠٦

• يعقوب بن الوليد المدني ٧٨٨

• يحيى بن حكيم ٩١٤

• يحيى بن عطاء ٧٠٦

يسوق ويغوث ١٨

اليهود ١٣ ، ٦٩٢

٤ - فهرس الأماكن

وما ألحق بها

أحد ٢٩٥	أ السوفان ٥٢٥
أ أرض بنى سليم ٧١٣	السوق ١٤٦١ ، ٨٤٢
أوطاس ١٦٩٠	الشام ٣٦٥ ، ٨١١ ، ١١١٣ ، ١١٨١ ،
البادية ٦٥٨	١٢٤٧ ، ٨٧٤
البحرين ١١٣٩	الشعب ٢٣١ ، ٢٣٢
بلر ٣٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٩٥	الصحراء ٨١٧ ، ٨٢٠
البصرة ٦٦١ ، ٦٦٥ ، ١٢٤٧	أ الصيد الأعلى ٥٢٦
بجث مؤتة ١١٤٤	أ الصفا ٣٤٨
بلدنا = مكة	أ صلين ٧٢٢
البيت = الكعبة	أ طام حنين ٢٣٤
بيت المقدس ٣٢٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ،	طام القصح ٣٩٨ ، ١٢٣٤ ، ١٠٦٨ ، ٩١٢
٣٦٦ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٨١٢ ، ٨١٩	أ الرائق ٣٠٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٣
أ تهامة ١١٧٩	عرقه ٢٠٥ ، ٥٣٥ ، ١١٣٢
الجابية ١٣١٥	أ عطفان ٧١٣
أ الحجاز ٥٢٥ ، ٥٣٣ ، ٨٢٤	غزوة بنى أنمار ٣٧٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨
أ حبة الوداع ٤٠٢ ، ١٧١١	أ تبوك ٩٨٨ ، ٣٠٦٨
أ دمشق ١٣١٥	أ النور ٥٢٥
أ ديار هوازن ١٦٩٠	قباء ٣٦٥ ، ١١١٣ ، ١١١٤
أ ذو طوى ٨٩٤ ، ٨٩٥	القبلة = الكعبة

المسجد النبوي ١٢١٤	أم القرى = مكة
المشاعر ١١٣٢	الكعبة ٦٣ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ٣٢٨ ،
أ. مصر ١٤٠٩ ، ٥٢٦	٣٦٨ ، ٣٦٥ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٤٨
مكة ٣٠ ، ١٥٧ ، ١٦٦ ، ٢٦١ ، ١٠٣١ ،	٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٧١٣ ،
١١٣٥	٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ،
أ. ٢٥ ، ٢٠٦ ، ٢٤٨ ، ٣٦٦ ، ٥٩٩ ،	٨١٩ ، ٨٨٩ ، ٨٩١ ، ٩٦٣ ، ١١١٣ ،
٧١٣ ، ٨٩٤ ، ٩١٦	١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٣٣٦ ، ١٣٤٤ ،
مِنَى ٥٣٥ ، ١١٢٧	١٣٤٦ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ ،
نجد ٣٤٤ ، ١١٧٩	١٣٩٤ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٦ ، ١٤٤٧ -
هَجَرَ ١١٨٣	١٤٥٦ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٥ ، ١٦٨٠
أ. وادي أوطاس ١٦٩٠	٣٦٦ ، ٣٠٦ ،
أ. وادي حنين ٢٦٩٠	الكوفة ١٢٤٧ ، ٣٠٦ ،
أ. وادي حنين ١٦٩٠	ليلة الحرير ٧٢٢
اليمن ١١٤٠ ، ١٢٤٧ ، ٥٢٥ ، ١١٤٣ ،	أ. الحصب ٥٤٨
يوم الأحزاب ٥٠٥	المدينة ١٨١ ، ٨٩٥ ، ٩١٦ ، ١٢٣٣ ،
أ. الخلق ٥٠٦ ، ٦٧٤	١٢٣٨ ، ١٢٤٦ ، ١٢٥٦ ، ١٥٥٧ ،
أ. يوم خير ٢٩٦	١٥٥٩ ، ٣٠٦ ، ٣٦٦ ، ٤٧٢ ، ٧١٣ ،
يوم ذات الرقاع ٥٠٩ ، ٦٧٧ ، ٧١١ ،	١١٣٩ ، ١٢١٤ ، ١٤٠٩ ،
٧٢١ ، ٧١٦	أ. المروة ٣٤٨
يوم صُفَّان ٧١٣	المزدقة ٥٣٥
أ. يوم بدر ٣٠٦	المسجد الحرام ٦٣ - ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ،
	١٠٤ ، ١١٤ ، ٣٦٢ ، ١٣٣٦ ، ١٣٧٨ ،
	١٣٨١ ، ١٤٥٤

- ٦٤٩ -

٥ - فهرس الأشياء

من حيوان ونبات وجماد وغير ذلك

الباقلي ٥٢٥	الإبل ١٥٨٢، ١٥٧٩، ١٥٣٦، ٥٢١
البحر والبطار ١١٢، ٢٠٨، ٢٠٩، ١٤٤٧،	١٥٨٥، ١٥٩٧، ١٦٠٠، ١٦٠٤،
١٤٤٨، ١٥٥١	١٦٠٦، ١٦٢٧، ١٦٤١، ١٦٤٣،
البر ١١٢، ١٤٤٨، ١٥٢٧	١٦٥٨، ١٦٦١، ٤٧٦
البر ٥٢٥، ٧٦٨، ١٥١٨، ١٥٢٧، ٧٧٣	الأحجار = الحجارة
البرقع ١٦١٢	الأدم ٥٢٥
البركة ٩٤٩	الأرز ٥٢٥
بزر طوتا ٥٢٦	الأرنب ١٣٩٦
البيير = الإبل	الأرواح = الرياح
البقال ٥٢١	الأريكة ٢٩٥ - ٢٩٧
البقر ٥٢١	الأسفيوس ٥٢٦
التبر ٥٢٨	الأسفيوش ٥٢٦
الترمس ٥٢٥	الأسقية ٦٥٨
التمر ٧٦٨، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩١٠، ٩١١،	الأسلحة ٥٠٨، ٧٢٦
٩١٦، ٩٤٣، ٩٤٦، ١١٢٠، ١٥٠٨،	الأسبيوس ٥٢٦
١٥١٥ - ١٥١٨، ١٦٣٣، ١٦٣٤،	الأسبيوش ٥٢٦
١٦٦٢، ١٦٥٨	الأصنام ٢٠
٣١، ٧٧٣، ٩٠٨	الإنجيل ٩٧٣، ٣٠

٥٢٦ خزيان	التوراة ٩٧٣
٥٢١ الحجر	٣٥
٥٢٥ الحص	التين ٥٢٤
الحنطة = البر	الثقاة ٥٢٦
الحوت ١٦، ٢٠٨	الثمر ٩٠٦، ١٥٠٤، ١٥٠٦، ١٥٠٧،
الحيات ٩٥٠	١٥١٥ - ١٥١٧، ١٦٦٠
خاصة والخواص ٥٢٩، ٩٦٧، ٩٧١	٩٠٨
١٣٣٠، ١٠٨٦	الثياب ٥٣٥، ٩٤٦، ٩٤٨
الخيز ٥٢٥	الجاورس ٥٢٥
الخردل ٥٢٦	الجبال ٦٧، ١٤٤٧، ١٥٥١
الخشب ١٥	الجرار ١١٢٠، ١١٢٢
الخز ٢٢٥	الجرة ١٣٩٦، ١٣٩٨، ١٣٩٩
الخز ٥٦، ٣٥٤، ٣٥٦، ٩٣٠، ١١٢٠	الجبان ٥٢٥
١٥٥٩، ١١٢٢	الجنوب ١٤٥١
الخزير ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١	الجوز ٥٢٤
الخيل ٥٢١، ٦٩٦، ٧٠٢	الحايط ١٦٦٠، ٢٣٤
الدابة والسواب ١٧٩، ١٩٣، ١٣٩٥	حب الجاورس ٥٣٥
١٥٧٩، ١٣٩٩	حب الرشاد ٥٢٦
حب البجر ٥٢٥	حب النصف ٥٢٦
البحن ٥٢٥	الحبل ٣٨٥
البرام ٦٤٤، ٧٥٩، ٧٦٠، ١٤٠١	الحجارة ١٥، ٨٦، ٨٨، ٢٠٧، ٣٨٥
١٥٣٣ - ١٥٣٠، ١٥٢٤، ١٥٢٢، ١٤٧٦	الحديد ٥٢٨
٧٦٣، ٥٢٢، ١٥٥٥	حب الحر ٥٢٥

- ٦٥١ -

الزروع ٥٢٢	السم ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١، ١٦٩٤
الزيت ١٥٢٠، ١٥٢٧	الدبنار ٢٢٧، ٦١٧، ٦٤٤، ٦٤٨،
الزيتون ٥٢٣، ٥٢٤	٧٥٩، ٧٦٠، ٨٦٦، ٨٦٨، ١٥٢٢،
الزينة ٥٦٦	١٥٢٤، ١٥٣٠ - ١٥٣٣، ٥٢٧
السباع ٥٦١، ٥٦٢، ٦٤١، ٦٤٧	النباب ٢٠٢
السبت ٢٠٨، ٢٠٩	الذرة ٥٢٥
المسحان ٨١٠	الغيب ٤٨٣، ٥٢٧ - ٥٢٩، ٧٥٨،
السقاية ١٢٢٨	٧٦١، ٧٦٨، ١٢٢٨، ١٥١٨، ١٥٢١،
السكر ١٥٢٠	١٥٢٣، ١٥٣٣، ٧٧٣،
السنن ١٥٢٠، ١٥٢٢	الرجس ٥٥٥
السوس ٩٤٦	الرخاص ٥٢٨
السوق ١٤٦١، ١٤٦٩	الزط ٩٠٧، ٩١٠، ٩١١، ٩٤٣،
السويق ٥٢٥	١٦٢٣، ١٦٢٤، ٩٠٨،
الشجر ١٨٠، ١٥٠٧	الزطل ١٥٢٧
شعبان ٤٣٦	الركاز ٥٣٢، ٥٣٣
الشعر ٥٢٥، ١٥١٨	رمضان ٨٠، ٨٣، ٣٤٤، ٤٣٥، ٤٣٦،
الشمال ١٤٥١	٩٦٣، ٤٣٨
الشمس ٦٧، ٨٧٢ - ٨٧٤، ٨٨٣،	الرياح ٦٧، ١٤٤٧
١٤٥١، ١٤٤٧، ٩٠١، ٨٩٤، ٨٨٤	الزاد ٥٣٥
٨٨٦	الزبرجد ٥٢٩
	الزيب ٩٠٦، ٥٣١

شوال ٤٣٦	العامة والعوام ٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥
الشيء = الغم	٥٣٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٤ ، ٩٦٧ ، ٩٧١
الشیطان ٨٧٤ ، ١٣١٥	١٠٨٦ ، ١٠٨٩ ، ١٣٢٩
الصاع ١٦٥٨ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢	هـ العنس ٥٢٥
الصفحة ٩٤٦	العسل ١٥٢٠ ، ١٥٢٢
السَّوَر ١٥	العصيدة ٥٢٥
الصوف ١٥٠٤ ، ١٥٠٦	العكس ٥٢٥
الصيد ١١٧ ، ١١٨ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥	العامة ١٦١٢
١٣٩٧ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠	عمرة النبي ٢٨٦
هـ الصيف ٥٢٥ ، ٥٢٦	الصنّاق ١٣٩٦ ، ١٣٩٩
الضبع ١٣٩٦ ، ١٣٩٩	الغنب ٥٢٢ - ٥٢٤ ، ٩٠٦ ، ٩١٨ -
الضفیر = الحبل	القنر ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩
الطاعون ١١٨١	العير ٢١٢ ، ٢١٣
الطائر ١٣٩٩ ، ١٤٠١	العین ٥٢٢
هـ الطیخ ٥٢٥	الغذاء ١٥٢٠
الطريق ٩٤٦ ، ٩٥٠	الغراس ٥٢٢ ، ٥٢٤
الطعام ٩١٢ ، ٩٤٧ ، ٩٤٩ ، ١٥٣٣	الغرب ٥٢٢
الطَّيْب ٥٣٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧	الغزال ١٣٩٦
الظلي ١٣٩٨	الغم ٥٢١ ، ٦٩١ ، ١٦٥٨ ، ١٦٦١
	١٦٦٢

اللوز ٥٢٤	الفرس = الخيل
المش ٥٢٥	القضة = الورق
الماشية ٥٢١، ٥٣٠، ١٥٠٤، ١٥٠٦،	الفضيخ ١٢٢٠
١٥٠٨، ١٥١٥، ١٥١٧، ١٦٣٧،	القَلَك ٦٦
١٦٦٠	الفول ٥٢٥
المتاع ١٥٠٦	قصب السكر ٥٢٥
الخرف = الحائط	القطناني والقطنية ٥٢٥
الدُّ ١٥٢٧	القفازان ١٦١٢
الريط ٧٧٥	القمر ٦٧، ١٤٤٧
الركب ٤٣٥	القوت ٥٢٥، ١٥٢٠
السِّطَح ١١٧٤	الكبش ١٣٩٦، ١٣٩٩
المشرق ٣٦٤، ٣٧٠، ٤٩٧	الكرّم = العنب
المطالع ٦٧	الكُسْبَرَة ٥٢٦
المدن ١٥٣٣	الكنز ٥٣٣
المغرب والمغرب ٦٧، ٣٦٤	اللبن ١٥٠٤، ١٥٠٦، ١٥١٧، ١٦٦١ -
المنبر ٧٣٨	١٦٦٤
المهراس ١١٢٠	لسان العرب ١٢٧ - ١٧٨، ٢٠٣ -
الميتة ٥٦، ٥٥٥، ٦٤١، ٦٤٣	٢٠٦، ١٤٧٨، ٤٣٣
النبات ٥٢٦	لسان المعجم ١٤٨، ١٥١
النجم والنجوم ٦٦، ٦٧، ١١٢، ١١٣،	الزوياء ٥٢٥
١٤٤٧ - ١٤٥١	

- ٦٥٤ -

١٦٩٢ الهلال	النحاس ٥٢٨
٩٥٠ الموائم	النخل ٤٨٥ ، ٥٢٢ - ٥٢٤ ، ١٥٠٤ ،
٦٥٨ الودك	١٥١٧ - ١٥١٥ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٦
الورق ٤٨٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٩ ، ٧٥٨ ،	٩٠٨ ، ٥٣١ ،
١٥٣٣ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢١ ، ١٢٢٨ ، ٧٦٨	النعم ١١٧ - ١١٩ ، ١٣٩٤ ، ١٤٠٠ ،
٧٧٣ ،	١٦٣٥
الياقوت ٥٢٩	النقد ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ١٠٨٨
اليبروع ١٣٩٦ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩	

٦ - فهرس المفردات المفسرة في الكتاب وشرحه

أ ب ب	« الأب » ١٧٨٧	ح س ر	« محسور » ١٠٩ ، ١٣٧٩ ،
أ خ ي	« يتأخى » ١٤٤٦	١٣٨٠	
أ ر ز	« الأرز » ٥٢٥	ح ص ن	« الإحصان » ٣٩٢
أ س ب ش	« الأسبيوش » ٥٢٥	ح و ط	« تُحيط » ١١٠٢
أ ل ي	« الإيلاء » ١٧١٣	خ ب ر	« الخابرة » ١٢٢٥
أ ن ف	« مؤتَنَف » ١٧٥١		« خَابِرٌ » ١٤٦١
أ ه ل	« الاستهال » ١١٩٣	خ ر ج	« خرج في هذا الأصناف » و
أ و ل	« متأوَّل » ٨٦١		« أخرج الجنابة » ١٥١٩ ،
ب ح ب ح	« بِحَبَّةُ الجنة » ١٣١٥	١٥٤٦	
ب ي ع	« البَيْع » ٨٦٦	خ ر ص	« الخَرْص » ٩٠٨
ث ف أ	« الثَّفَاء » ٥٢٦	خ ز ر	« خَزَر البصر » ١٠٩
ج م ل	« أَجْلُوا في الطلب » ٣٠٦	خ م س	« الخموسة » و « تُخَمَسُ »
	« يَجْلُون منها الودك » ٦٥٨	٢٣٤	
ح ب و	« يَحْتَبِي » ٩٤٦	خ ي ز	« جَلَّأ خِيَارًا » ١٦٠٦
ح ر ف	« تَحَرَّف فيه » « احترف »	د خ ر	« داخرين » ١٢٣٤
	١٥٠٨	د خ ل	« دخل » « تمتد بالحرف وب نفسه »
ح س ب	« أَحْسَبُ » ١٤٢٨	٩٢٠	

ش ط ر « الشطر » ١٣٧٩، ١٠٩

١٣٨٠

ش غ ر « الشغار » ٩٣٩

ش م ل « يشتمل السماء » ويشتمل

على السماء » ٩٤٦

ص د ر « تصدّر الحائض » ١٢١٦

ص ر ر « للصراة » ١٦٥٨
ص ر ي

ص م م « يشتمل السماء » ٩٤٦

ص و ب ج « الصوبج » ١١٧٤

ط ع م « الطعمة » ٩٤٩

ظ ن ن « الظنة » و « الظنن »

١٠٨٤، ١٠٤٢

ع ر س « يعرس على ظهر الطريق »

٩٤٦

ع ر ي « يعرّى » ١٤٠٤

« العريّة » ٩٠٨

ع م ب « القسيب » ١٠٩

ع س ر « القسير » ١٠٩

د خ ن « الدخن » ٥٣٥

د ف ف « دفت الباقّة » ٦٥٨

د ب ع « رباعياً » ١٦٠٦

د غ ب « ترغبت عنه » و « الترغب »

٨٦١

ر ف ق « مرفق » ٨١٤

ر ك ز « الرّكاز » ٥٣٣

ز و ل « تزأيل حاله » ١٧٢٥

من ح ر « مسحور » ١٣٧٩، ١٠٩

١٣٨٠

من ط ح « المسطح » ١١٧٤

من ف ل « المتسفة » ١٧٨٧

من ل ت « السلت » ٥٣٥

من ل ف « سلف » ٩١٦

من ل ك « يسلكوه سبيل السنة »

٥٩٤

من م ن « السمن » ١٥٢٠

ش ر ك « شرك » ١٢٦٥، ١٠٠١

ع س ل « المُسَيِّلَة » ٤٤٤	ق ب ل « الإقبال » ٢٣٤
ع ص ف ر « العصف » ٥٢٦	ق د م « القدوم » ١٢١٤
ع ظ م « المُظْم » ٩٨٩	ق ر أ « القرآن » ٣٥
ع ق ل « عَقِلَ التَّقْوَى مِنْهُمْ » ١٩٣	« الأقراء » و « القروء » ١٦٨٤ - ١٧٠٠
ع ل س « اللَّسُّ » ٥٢٥	ق ر ن « القرآن » ٣٥
ع م د « عَمِدَ خَلَاظًا » ٥٩٩	« يَقْرُنُ بَيْنَ التَّمَرَيْنِ » ٩٤٦
ع ن ق « العناق » ١٣٩٦	ق ر و « الأقراء » و « القروء » ١٦٨٤ - ١٧٠٠
غ ر ب « القَرَب » ٥٢٢	ق ر ي « القَرَى » ١٦٩٤
غ ر س « الغراس » ٥٢٢	ق ض ي « قضى به » و « قضاء » و « قضى عليه » ١٦٣٧، ١٦٢٩
غ ر م « يَغْرَم » ١٥٤٣	ق ط ن « التَّطَانِي » و « القطنية » ٥٢٥
غ ز و « غَزَى مَعَهُ جَاعَةً » ٩٨٨	ق و م « أَقِيمَ » ١٤٦١
غ ل س « الفَلَس » ٧٧٥	ك س ب ر « الكسرة » ٥٢٦
غ ل ل « يُغْلِلُ » ١١٠٢	ل ب ب « لَبَبَ » ٧٥٢
ف د ح « يَفْدَحُ » و « يُفْدَحُ » ١٥٥٥، ١٥٥٤	ل ب ن « اللَّبَن » ٨١٢
ف ر ي « الفِرْي » ١٠٩٠	م ر ط « المرط » ٧٧٥
ف ض خ « الفضيخ » ١١٢٠	
ف ن أ « الفَيْئَة » ١٧١٨	

— ٦٥٨ —

ن ك ل « نَكَلَ » ١٣٦٣	م س ع « السَّع » ١٠٩
ن ه م « النَّهْم » ٩٤٩	ن ب ت « نَبَتَ » ٥٢٥
ه د ب « هُدْبَةُ الثَّوبِ » ٤٤٦	ن ت ج « النَّتَاجِ » ١٥١٥
ه د ر « يَهْدُرُ » ١٥٦٣	ن ذ ر « النَّذَارَةُ » ٣٥
ه ر ب « المهراس » ١١٢٠	ن س أ « النَّسِيَّةُ » ٤٨٣
و ج ب « الوجوب » ١٦٢٦	ن س خ « نَسَخَ » ٣٦١
و ج ه « وَجَّهَ » ٥٥٧	ن س ع « النَّسْعُ » ١٠٩
و ش ج « الوشايح » ٢٣٥	ن ض ر « نَضَّرَ » ١١٠٢
و د ك « الْوَدَكُ » ٦٥٨	ن ظ ر « خَيْرُ النُّظَرَيْنِ » ١٢٣٤
و ه م « أَوْهَمَ بَعْضُ النَّاسِ »	ن ع س « النَّعْمُ » ١٠٩
٧٠٦	ن ف ل « مُنْتَظِلٌ » و « مُتَنَفِّلٌ »
ي س ر « يَنْفِرُ » ١٤٦٣	٩٦٨

٧ - فهرس الفوائد اللغوية

المستنبطة من الرسالة (٥)

١	حذف «أن» للصدرية قبل المضارع	٧	حذف نون المتى المضاف إلى الضمير
	١٦٨ ، ٧٣١ ، ١٧٣٢		مع إقحام حرف الجر بينهما
٢	» اللام في جواب «لو» ٢٣٥ ،	٨	» المبتدأ وإبقاء الخبر ٧٧٦ ،
	٦٤٧		١٨٠٢ ، ١٥٣٤ ، ٧٨٩
٣	» الموصول وإبقاء الصلة ٢٩١ ،	٩	» المفعول به ٨٥٠ ، ١١٢٦ ،
	٩٦٨		١٣١١
٤	» الموصوف وإبقاء الصفة	١٠	» اسم «كان» للعلم به ٩٢٢
	٧٩٨ ، ٣٠٨	١١	» خبر «كان» للعلم به ١١٨٩
٥	» المضاف وإبقاء المضاف إليه	١٢	» «كان» ومعمولها على
	٧٧٦		إرادتها ١٥١٢
٦	» التفاعل للعلم به ١٣١١ ، ٥٥٧ ،		
	١٦٤٢		

(*) الشافعي لفته حجة ، لتباحتها وعلمه بالرية ، وأنه لم يخل على كلامه لكثرة ، ولم يحفظ عليه خطأ أو لحن . وأصل الريع من هذا الكتاب «كتاب الرسالة» ، أصل صحيح ثابت ، غاية في الدقة والصحة . فما وجدناه فيه مما شذ عن القواعد المعروفة في الرية ، أو كان على لغة من لغات العرب ، لم نحمله على الخطأ ، بل جعلناه شاهداً لما استعمل فيه ، وحجة في صحته ، واستنبطنا من ذلك بعض المسائل ، وله فائدتان غيرهما . ولم نجد بنا حاجة إلى تكلف ترتيبها على الأبواب أو حروف اللجم ، فلهذا عددها ، وإمكان رجوع القارئ إليها في الوقت القصير ، واجتهدنا في تصنيف أنواعها المتماثلة والمتقاربة .

١٣ حذف الفعل لدلالة الفاعل والسياق	١٥٦٥
١٤ » جواب الشرط للعلم به ١٢٢٧،	
١٢٤٨ ، ١٣١٢ وقد كتبنا	
في التعليق في الموضع الأول	
أنه من حذف خبر «لم يكن»	
وهو خطأ	
١٥ » النون في الأفعال الخمسة من	
غير ناصب ولا جازم ١٦٨٦،	
١٨٠٨	
١٦ » همزة الاستفهام على إرادتها	
٩٦٨ ، ١٢٣٤ ، ١٣٢٧ ،	
١٣٥٩ ، ١٣٦٨ ، ١٤٠٨ ،	
١٦١٣ ، ١٦٦٥ ، ١٧٦٥	
١٧ » أن مع جعل الجملة خبرًا	
في تأويل مصدر ١٥٤٣	
١٨ تسهيل همزة أو حذفها ٤٨٣،	
٧٣٧ ، ٧٦٣ ، ٩٠٧ ، ١٠٠١ ،	
١٦٩٠	
١٩ النصب على نزع الخافض	
٦٠١	
٢٠ نصب المفعول- بفعل محذوف	٩٦٤
٢١ التذكير والتأنيث في العدد ٧٤	
٢٢ تذكير الفعل مع المؤنث المجازي	٧٣٦
٢٣ إعادة الضمير مؤنثًا على إرادة المعنى	١٢٣٩ ، ١٦٥٩
٢٤ إعادة الضمير مذكرًا على إرادة	
المعنى ١٦٦١	
٢٥ تأنيث الضمير العائد إلى المضاف	
إذا كان المضاف إليه مؤنثًا ١٧٧٩،	
١٧٨٤	
٢٦ » الطريق » مما يذكر ويؤنث	
واستعمال الشافعي الوجيع	
في جملة واحدة ٩٥٠	
٢٧ قلب فاء الاتصال حرف لين ،	
بدلاً من قلبها تاء ٩٥ ، ٥٦٩ ،	
٥٧٤ ، ٦٦٢ ، ١٢٧٥ ،	
١٣٣٣	

- ٢ كتابة المنصوب بدون الألف على لثة
رببعة بالوقف عليه كالوقف على الرفوع
١٩٨ ، ٢٤٣ ، ٦٩١ ، ١٢١٨ ،
١٢٣٨ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٧ ، ١٣٩١ ،
١٤٦٦ ، ١٥٩١ ، ١٧٤٧ ، ١٧٧٢ ،
١٧٩٩
- ٣١ « أبو فلان » استعمالها بالواو
في النصب والجر ٢٩٥
- ٣٠ « أَيْتُ » رسمها بالتاء ٨٤٢
- ٣١ « نَعْبَةُ » رسمها بالهاء ٨٤٥
- ٣٢ استعمال « نَعَم » بواو المطف
١٥٨٨
- ٣٣ استعمال اسم التفضيل غير مراد به
التفضيل ١٠٣٠
- ٣٤ استعمال المصدر في معنى اسم المفعول
١٧٧
- ٣٥ استعمال الفاعل في معنى اسم المفعول
١٦٣٧
- ٣٦ استعمال « إذا » ظرفية غير متضمنة
معنى الشرط ١١١٥
- ٣٧ نصب اسم « كان » للآخر بعد الجار
والجور ٣٠٧ ، ٣٤٥ ، ٤٤٠ ،
٤٨٥ ، ١٤٩٤
- ٣٨ جعل اسم « كان » ضمير الشأن
والجملة بعدها خبر ٥٤٨
- ٣٩ نصب معمولي « أن » ١٢٤٩ ، ٩٣٧
- ٤٠ تعدية الفعل بالتضعيف والحرف معا
أو بأحدهما ٦٣٤ ، ١٥١٩ ، ١٥٤٦
- ٤١ ذكر الفعل المجزوم على صورة الرفوع
٧١٢ ، ٧٥٥ ، ٨٥٨ ، ٨٧٣ ، ٨٧٦ ،
٨٨٨ ، ٨٩٤ ، ٩١١ ، ٩٢٥ ، ٩٥٢ ،
٩٨٢ ، ٩٨٦ ، ١٠٩٠ ، ١١٦٤ ،
١٢٧١ ، ١٦٠٠ ، ١٦٤٢
- ٤٢ إسناد الفعل إلى المثنى أو الجمع مع
وجود ضميره مظهراً ٧٧٥
- ٤٣ الفصل بين الموصوف والصفة بجملة
٧٠٦
- ٤٤ إثبات الياء في المنقوص التكررة
رفاً وجر ٨١٥ ، ١١٣٧ ، ١١٤٦ ،
١١٨٨ ، ١٣٥٧ ، ١٥٤٤ ، ١٥٩٧
- ٤٥ إنابة الجار والجور مناب الفاعل مع
ذكر المفعول منصوباً ١٤٨٧ ،
١٤٨٨ ، ١٥٢٢ ، ١٨٠٧ ، ١٨١٤
- ٤٦ إنابة بعض الحروف مناب بعض
٩٨٣ ، ١١٩٠ ، ١٤٩٤ ، ١٦٣٧ ، ١٦٨١

١٢١٦ وكتابتها بالياء «إمائي»	٤٧ استعمال الواو بمعنى الفاء ١٣١١، ١٥٦٦
٥٣ «هؤلا» استعمالها مقصورة وكتابتها	٤٨ زيادة بعض الحروف ٩٤٦، ١٠٠٣
بالياء «هؤلائي» ١٦٨٧	١١٩٣
٥٤ «الإيلاء» استعمالها مقصورة وكتابتها	٤٩ التكرار للتأكيد ١٤٥٤، ١٦٢٤
بالياء «الإيلي» ١٧٣٥، ١٧٣٧،	٥٠ تكرار كلمة «كل» للتأكيد ٩٩٥
١٧٥١، ١٧٣٩	٥١ جمع «مفتي» على «مفتيين» ٧٦٢
	٥٢ إمالة «لا» في تولم «إملا لا»

٨ - فهرس مواضيع الكتاب ومسائله

في الأصول والحديث والفتى على حروف المعجم وهو الفهرس المسمى

- الأب: حل ملك مال ابنه ١٢٩٠-١٢٩٧
- لا جتهاد والتقليد: ذم التقليد ١٣٦-٣٢٨
- من يقول في العلم عن غير معرفة ١٣١ -
- ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٦٥٤ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤
- المسلم يسه الاتباع ولا يسه القياس ١٤٧٦-
- ١٤
- سبع لأخذ يعلم سنة لرسول الله أن يخالفها
- ٥ - ٥٤١ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٦٧
- لر مائة « الحديث »
- تهاد بمعنى الاستباط = القياس
- باد الحاكم = أولو الأمر
- لإجماع: حجية الإجماع ١١٠٢ ، ١١٠٥
- ١٣ - ١٣٢٠
- مع العلماء على خلاف السنة ٨٨١ ، ١٣٠٧
- ١٣
- تباط فإدعاء الإجماع ١٢٤٨ ، ١٢٤٩
- ١٥
- بالإجماع والقياس ضرورة لا يسلو إليها الاعتد
- وجود الخبر كالتيم لا يسلو إليه إلا عند
- واز من الماء ١٨١٢ - ١٨٢١
- أهل المدينة ليس بحجة ١٥٥٦ - ١٥٥٩
- الاختلاف: الاختلاف منه محرم وغير محرم
- ١٦ - ١٦٨٠
- بالخلفاء في شيء إلا وجد فيه دليل على
- إب ، وأمثله ذلك ١٦٨٢ - ١٨٠٤
- الاستحسان : بطلانه وأنه لا يجوز القول به
- ١٤٦٨ - ١٤٥٦ ، ٧٠
- الأشربة : تحريم الخمر ٣٥٣ - ٣٥٨
- ١١٢٠ - ١١٢٤
- الأطمعة : محرمان الطعام ٥٥٥ - ٥٦٢
- ٦٤١ - ٦٤٣ ، ٦٤٧
- ما أحسنه من أدب الطعام ٩٤٦ ، ٩٤٩
- ٩٥٦ ، ٩٥٥
- الأمراء = أولو الأمر
- أهل الكتاب : كفرهم وتبديلهم ١٠ - ١٤
- أولو الأمر والأمراء والولاة والقضاة
- والحكام والفتون:
- أولو الأمر ومنهم وما يجب من طاعتهم ٢٥٩ -
- ٢٦٦
- الخلافة ١١٥٥
- إجماع المسلمين على أن يكون الإمام واحداً والفاخرى
- واحداً والأمير واحداً ١١٥٤
- الولاة الذين يشهم رسول الله وقيل الحجة على
- الناس بهم ١١٢٧ - ١١٥٣
- فضاء الفاضى ١١٥٦ - ١١٥٩
- المسج التي يحكم بها الحاكم ١٣٦٢ - ١٣٧٦
- ١٨٢١

تمت الحاكم بطلب زيادة العمود ١١٩١
 اجتهد الحاكم وإصابته وخطؤه ١٤٠٨-١٤٢٨
 * الواجب على الحاكم والفتن الحكم بالظاهر
 من الأدلة ، وليس لهم أن يحدوا أحكاما لا ترجع
 إلى الكتاب أو السنة أو الاجماع ، إما نصا وإما
 اجتهدا ٤٣٣
 * الإيلاء بحكمه ، وحل مطلق ، أو بوقف المولى
 عند أعضاء الأربعة الأهم ؟ وترجيح الثاني
 ذلك ١٧١٣ - ١٧٥١
 * البيان : درجات البيان في القرآن ٥٣ - ٧٢
 البيان الأول ، وهو الذي لا يحتاج إلى بيان ٧٣ -
 ٨٣
 البيان الثاني ، وهو ما في بعضه إجمال ينه السنة
 ٨٤ - ٩١
 البيان الثالث ، وهو المجهل الذي ينه السنة
 ٩٢ - ٩٥
 البيان الرابع ، وهو الذي لم ينس عليه في القرآن
 وبين في السنة ٩٦ - ١٠٣
 البيان الخامس ، وهو ما لم ينس عليه ويؤخذ
 بالقياس ١٠٤ - ١٢٥
 البيان بالعموم والخصوص = العلم والخاص
 البيان بخلاف المضاد ٢٠٨ - ٢١٣
 البيان من وجوه ، ولا يختلف إلا عند من يقصر
 عنه ٤٢٠
 * البيوع : بنى أحكام تتعلق بها ٤٨١ - ٤٨٥ ،
 ٦٤٤ - ٧٤٧ ، ٦٥٠ ، ٦٥١
 تحريم ربا الفضل ٧٥٨ - ٧٦٢ ، ١٢٢٨
 تحريم ربا النسيئة والجمع بين حديثه وأحاديث ربا
 الفضل ٧٦٣ - ٧٧٣
 الربويات وما يقاس عليها ١٥١٨ - ١٥٣٥
 النهي عن الزانية والترخيص في الرأيا ٩٠٦ -
 ٩١١ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ١٦٢٢ - ١٦٢٦

التي عن المخابرة ١٢٢٥ ، ١٢٢٦
 السلف والنهي عن بيع ماليس عنده ٩١٢ -
 ٩٢٥
 خيار البيع ، وبيع الرجل على بيع أخيه ، والبيع
 فيمن يزيد ٨٦٣ - ٨٧١
 شراء الحيوان بالصفة إلى أجل واستلاف
 الحيوان ١٦٠٠ - ١٦٠٦
 الحراج بالثمان ١٢٣٢ ، ١٢٣٩ ، ١٥٠٣ -
 ١٥١٧ ، ١٦٥٨ - ١٦٦١
 ما يرد باليب وما لا يرد ١٥٠٣ - ١٥١٧ ،
 ١٦٥٨ - ١٦٦٤
 * التابون : مراسيل التابون ١٢٦٤ - ١٣٠٨
 لا يلزم الأخذ بأقوال التابون ١٢٥٤
 * التقليد : = الاجتهاد والتقليد
 * الجزية : أخذ الجزية من المجوس ١١٨٢ - ١١٨٦
 * الجنائز : الصلاة على الجنائز ودقتها ٩٩٥ -
 ٩٩٧
 * الجهاد : فرض الجهاد ٩٧٣ - ٩٩٧
 نزول سورة براءة ١١٣٤
 وجوب ثبات الواحد للآخرين ، ونسخ وجوب
 ثبات الواحد للآخر ٣٧١ - ٣٧٤
 النهي عن قتل النساء والولدان في الحرب ، وما
 عني عنه من ذلك في البيات ٨٢٣ - ٨٣٧
 القناتم وتفسير ذي القرنى ٢٢٨ - ٢٣٢ ، ٢٣٥
 إعطاء السلب للقاتل ٢٣٣ - ٢٣٥
 * الحج : بنى أحكامه ٥٣٥ - ١١٣٢ -
 ١١٣٦ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧
 * الحدود والقصاص والديات :
 حد السرقة ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٣٥ ،
 ٦١٦ ، ٦٤٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠

لا حجة في أحد خالف قوله السنة ١٧١٢
ليس في أحد حجة مع التي ١٦٠١ - ١٦٠٣
لا توجد سنة ثابته خالفها الناس منهم ١٣٠٦
١٣١٢ ، ١٣٠٧
يجب القول بالحديث على مومه ، حتى يرد ما ينصه
٨١٨ ، ٨٢١ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٩٢٣
يجب حمل الحديث على ظاهره ، حتى تأتي دلالة
على لزومه غيره ٥٩١ ، ٨٨٢ ، ٩٢٣
الحديث يخص الكتاب ٢١٤ - ٢٣٥ ، ٤٦٦ -
٤٨٥ ، ١٦١٠ - ١٦٢١
الحديث بين النسخ والنسخ من الكتاب =
النسخ
لا يخالف حديث كتاب الله أيضاً ٢٧٨ - ٢٨١
٢٨٦ - ٣٠٩ ، ٣٢٦ ، ٤١٩ ، ٤٥٧ ،
٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥٣٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ،
٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ،
٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤
كل الأحاديث مظنة ، وما كان ظاهره الصواب
أمكن الجمع بينه ٥٧٤ - ٥٩٠ ، ٧١٠ -
٩٢٥ ، ١١٠٧
في الحديث ناسخ ومنسوخ كالقرآن = النسخ
وجوب تبليغ الحديث ١١٠٢ ، ١٣١٤
الوعيد في الكذب على رسول الله ١٠٨٩ -
١١٠٠
فروط صحة الحديث والحجة في تثبيت خبر الواحد
١٢٦١ - ٩٩٨ ، ٦٣٠
فروط الحفظ في الراوى ، والاحتراز من غلط
الرواة ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٤٤ - ١٠٤٨
الرواية بالمتن ٧٤٤ ، ٧٥٧ ، ١٠٠١ ،
١٠١٣ - ١٠١٥ ، ١٠٣٦ - ١٠٤٢
قبول حديث المدلس إذا صرح بالتصديق ١٠٠٢٨ -
١٠٣٥
زيادة التوثيق في الرواية بطلب إسناد آخر
١١٧٨ - ١٢٠٠

حد الزنا ٢٢٥ - ٢٢٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٥ -
٣٩٢ ، ٦١٦ ، ٦٤٩ ، ٦٨٢ - ٦٩٥ ،
١١٢٦ ، ١١٢٥
القتل ٤٢١ ، ٤٢٢
اللعان ٤٢٣ - ٤٣٣
من قتل له قتل خير بين الدية والقتل ١٢٣٤
ما يجب فيه الدية من القتل ٨٣٦ ، ٨٣٧
دية السد ونحوه من الجنائيات في مال الجنان ،
ودية الخطأ على العاقلة ١٠٣٦ - ١٠٦٧
تورث امرأة القتل من دية ١١٧٢
في الجنين مرة ١١٧٤ - ١١٧٩ ، ١٦٤١ -
١٦٥٦
دية الأصابع ١١٦٠ - ١١٦٨
ما يجب في جراح البدن ١٠٦٨ - ١٠٩٩
الحديث : جمع السنة وأنه لا يحيط بها فرد
واحد ، وأنه إذا جمع علم طاعة أهل العلم بها آتى على
السنة ١٣٩ - ١٤٢ ، ١٣١٢
وجوب العمل بالحديث وجوب طاعة الرسول ،
وأما من طاعة الله ، وأن الحديث بيان
الكتاب ٥٧ ، ٥٨ ، ٩٦ - ١٠٣ ،
١٢٩ ، ٢٣٦ - ٣١٠ ، ٣٢٦ ، ٤١٨ -
٤٢٠ ، ٤٤٨ - ٤٦٥ ، ٥٣٦ - ٥٤١ ،
٥٨٣ - ٥٨٥ ، ٥٦٤ - ٥٩٩ ، ٦٠٥ -
٦٢٣ ، ٦٤٥ - ٦٥٤ ، ١١٠٦ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩ - ١٣١٤ ، ١٨١٥ ، ١٨١٦
الحديث الثابت لازم لجميع من عرفه ، لا يثبته
ولا يوثقه سوى غيره ٥٩٤ - ٥٩٩ ، ٩٠٤ ،
٩٠٥ - ٩٠٦ ، ١١٠٨ - ١١١٤ ،
١١١٩ - ١١٢٨ ، ١١٣١ - ١١٦٤ ،
١١٨٥ ، ١٢٠٠ ، ١٢١٤ - ١٢٦١ ،
١٣٠٩
الاتكاف على من رد الحديث الصحيح ١٢٢٠ -
١٢٢٢ ، ١٢٢٨ - ١٢٣٤ ، ١٣٠٨

زكاة المدن وزكاة الحصاد ١٥٣٣
 * السفر: انتهى عن التمرس على ظهر الطريق
 ٩٥٦-٩٤٦
 * السلام: وجوب رد السلام ٩٩٧، ٩٩٦
 * السلف = اليوم
 * السنة = الحديث . الحكمة
 * الشافعي: يرجو أن لا يؤخذ عليه آه خاف
 حديثاً ناجاً ٥٩٨
 ألف « الرسالة » وقد غلب منه بعض كتبه ،
 فكتب من حفظه ١١٨٤
 * الشهادات: عمالة اليهود ٧٠ ، ٧١ ،
 ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٠١٨ - ١٠٢٣ ، ١٠٢٩ ،
 ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٢٩٧ ، ١٤٠٢ -
 ١٤٠٧
 نصاب العمادة وأحوالها في القبول والرد
 ١٠٠٧ - ١٠١٨ ، ١٠١٤ - ١٠٣٠ ،
 ١٠٣٦ - ١٠٤٤ ، ١٠٤٩ - ١٠٨٥ ،
 ١١٩١
 لا يجوز لما تم أن يرد شهادة عدل إلا بسبب
 ١٢٠٠
 * الصحابة: فضلهم ١٣١٥
 قل ما اختلفوا في شيء إلا وجد الدليل من
 الكتاب أو السنة أو القياس على الصواب منه
 ١٦٨٧-١٨٠٤
 أقوالهم إذا اختلفوا نسير منها إلى ما وافق
 الكتاب أو السنة أو القياس ١٨٠٥ ، ١٨٠٦
 هل قول الصابي حجة؟ وإذ قال الواحد منهم قولاً
 لم نجهله فيه مخالفاً هل يلزم الأخذ به؟
 ١٨٠٧ - ١٨١١

لا يجوز أن ينسب إلى رسول الله حديث إلا
 ما ورد مسبوفاً ١٣٠٩ - ١٣١٢
 ما يخالف فيه الرواية العمادة وما توافق ١٠٠٣-
 ١٠٨٨
 الحديث للقطع وللرسل ، وهل تقوم به حجة؟
 ١٢٦٢ - ١٣٠٨
 مراسيل كبار التابعين ١٢٦٤ - ١٢٧٦
 مراسيل صغار التابعين ١٢٧٧ - ١٣٠٨
 كل حديث كتبه الشافعي مقطوعاً فقد رواه متصلاً
 أو مفصلاً ١١١٠ ، ١١٨٤
 أقوال الصحابة = الصحابة
 أقوال التابعين = التابعون
 * تحقيق حديث « إن الروح الأمين أتني
 في رؤي » ٣٠٦
 * تحقيق حديث « لا وصية لوارث » ٤٠٢
 * تحقيق حديث « ليس لقاتل شيء » ٤٧٦
 * الحكم = أولو الأمر
 * الحكمة: يراد بها في القرآن السنة ٩٦ ،
 ٢٤٥ - ٢٥٧ ، ٣٠٥ - ٣٠٧
 * أبو حنيفة بن صالح بن الفضل الشهابي:
 شيخ من شيوخ الشافعي: تحقيق ذلك ، ويان
 أن علماء الرجال أخطوا سرقته ، فتم من لم
 يذكره ، ومنهم من ذكره على الخطأ ١٢٣٤
 * الخالص = العام والخاص
 * الخراج = اليوم
 * اليات = الحدود
 * الربا = اليوم
 * الزكاة: بنى أحكامها وما تجب فيه وما لا تجب
 ٥١٧ - ٥٣٤

- * الصلاة : فرض الصلوات الخمس ، ونسخ
فرض قيام الليل ٣٣٦ - ٣٣٥
شروط وجوبها وحتمها ٣٤٦ - ٣٥٨
بعض أحكام مما يمتنع في الصلاة ٤٩١ -
٥١٦
التشهد والروايات فيه ٧٣٧ - ٧٥٧
فضل التخليل بالنفس ، والجمع بين أحاديثه
وأحاديث الإسفار ٧٧٤ - ٨١٠
صلاة الإمام فاعداً لنفسه ، وآتهم يصلون وراءه
قعوداً ونسخ ذلك ٦٩٦ - ٧٠٦
تحقيق أن ذلك لم ينسخ ، ووجوب صلاتهم
وراءه قعوداً ٧٠٦
صلاة الخوف = القبلة
نزول صلاة الخوف ، ونسخ تأخير الصلوات فيه
٦٧٤ - ٦٨١
صفة صلاة الخوف ، والجمع بين الروايات فيها
٧١٠ - ٧٣٦
التمسك من الركعتين بعد العصر ١٢٢٠ - ١٢٢٤
الأوقات التي من التخليل فيها أعماها فيما لا يلزم
من الصلاة وفي غير الطواب ٨٧٢ - ٩٠٥
* الصنابعي : تحقيق أن «الصنابع» غير
«عبد الله الصنابعي» وغير «أبي عبد الله
الصنابعي» ٨٧٤
* الصوم : وجوبه ٧٩٩ - ٨١١ ، ٤٣٤ - ٤٣٨
قضاء الفائت وللأسافر الصوم ٣٥١ ، ٣٥٢
القبلة لقضاء ١١٠٩ - ١١١٢
الأيام التي نهي عن صومها ١١٢٧ - ١١٣١
* الصيد : نفيه إذا ساءه الحرم ٧٠ ، ٧١
١١٧ - ١١٩ ، ١٣٩٤ - ١٤٠١
* الضحايا : التي من أساكطها بعد ثلاث ،
ونسخ ٦٥٨ - ٦٧٣
- تحقيق أنه ليس من باب النسخ ، وأنه فرض
لعله يدور معها وجوداً وعدماً ٦٧٣
* الطاعون : انتهى عن القدوم على أرض بها
الطاعون ١١٨٠ ، ١١٨١
* الطلاق : حل للبتر بعد إصابة زوج آخر
٤٤١ - ٤٤٧
الطلاق في الحيض ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧
* الطهارة : الوضوء ٨٤ - ٨٨ ، ٢٢٠ -
٢٢٢ ، ٤٤٨ - ٤٦٥ ، ٦٣٦ - ٦٤٠ ،
٦٤٧
للحج على الحيض لا يقاس عليه ١٦١٠ - ١٦١٨
١٦٢١
ضيف الحديث الوارد في بعض الوضوء بالضحك
في الصلاة ١٢٩٩ - ١٣٠٥
التي من استعجال القبلة أو استدبرها عند قضاء
الحاجة ، وما ورد في إباحة ذلك ، والجمع بين
التعارضات فيه ٨١١ - ٨٢٢
الاستبراء ٨٦ ، ٨٨
الحيض ٣٤٦ - ٣٥٠
الجنابة ٨٥ ، ٨٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ -
٤٦٥
غسل الجمعة ، وترجيح الثاني أنه ليس بواجب
٨٣٨ - ٨٤٦
تحقيق أنه واجب مستقل ٨٤٦
* السام والخامس : ١٧٣ ، ١٧٩ - ٢٠٧ ،
٣١٤ ، ٢٣٥ ، ٤٢٥ - ٤٦٦ - ٤٨٥ ،
٥٥٨ ، ٦٢٤ - ٦٥٤
* العمد : الخلاف في «الأقراء» ، وترجيح الثاني
أنها الأطهار ١٦٨٤ - ١٧٠٠
ترجيحنا أن «الأقراء» الحيض ، وتحقيق
ذلك ١٦٩٦ - ١٦٩٨

- * استبزاء الأمة قبل الوطء ١٦٩٩ ، ١٦٩٠
عدة الحامل في الطلاق والوفاء ٥٤٢ - ٥٤٥
عدة الحامل المتوفى عنها ، والخلاف فيها وترجيح
أن عنتها وضع الحمل ١٧٠٣ - ١٧١٢
مأعسك عنه للعدة من الوفاة ٥٦٣ - ٥٦٨
اعتداد المتوفى عنها في بيت زوجها ١٢١٤ ، ١٢١٥
- * العلم = الاجتهاد والتقليد
العلم بالقرآن ومدرجات الناس فيه ٤٣ - ٤٦
جهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الاجماع
أو القياس ١٢٠ ، ٢٥٨ - ٢٦٨ ، ١٤٦٦ - ١٤٦٨
العلم وجهان : الإجماع والاختلاف ١٢٦
العلم علمان : علم العامة ، وهو المعلوم من الدين
ضرورة ، وعلم الخاصة ، وهو ما عدا ٩٦١ -
٩٩٧ ، ١٢٥٦ - ١٢٦١ ، ١٣٠٦ -
١٣٠٨ ، ١٣٢٨ - ١٣٣٢ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥
العالم لا يتوق أحد أن يقول له حقا رأه ١٢٢٤
- * الفصص : لا يجوز التقوم إلا بالخبر بالسوق
١٤٦١ - ١٤٦٣
- * القرائض والوصايا : ينس أحكامها ٨٩ -
٩١ ، ٢١٤ - ٢١٩ ، ٣٩٣ - ٤١٥ ، ٤٦٦ - ٤٧٨
لا يرث للسلم الكفر ٤٧٢ ، ١٢٤٤
الخلاف في الرد على ذوى الأرحام ، وترجيح
الشافعي عدم الرد ١٧٥٢ - ١٧٧٢
الخلاف في ميراث الاخوة مع الجد ، وترجيح
الشافعي تورثهم ١٧٧٣ - ١٨٠٤
- * القرض = الواجب
- * القبلة : وجوب استقبال عنها عند المأينة ،
والتوجه شرطها إذا لم يمان ٦٣ - ٦٨ ،
١٠٤ - ١١٤ ، ١٣٣٦ ، ١٣٤٩ - ١٣٧٨ -
١٣٩٣ ، ١٤٢٣ - ١٤٢٨ ، ١٤٤٦ - ١٤٥٥
ترك الاستقبال في النافلة للراكب ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٩٦ ، ٤٩٥
ترك الاستقبال في صلاة الخوف ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨
لسخ استقبال بيت المقدس ٣٥٩ - ٣٦٥ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ١١١٣ - ١١١٩
* القرآن : وصفه وآه رحمة وحجة ٤٠ - ٤٣ ، ٣٣٥
وجوب الاستكثار من علمه ، وآه القليل على
سبيل الهدى ٤٣ - ٥٢
القرآن كله بلسان العرب ١٢٧
الرد على من زعم أن في القرآن مرييا وأعجيبا
١٣١ - ١٧٨
منع ترجمة القرآن ١٦٨
منع لآثره على سبغة أحرف ٧٥٢ - ٧٥٥
استدلال الشافعي ببعض الآيات فيذكروها محذوفا
منها حرف الطغ في أولها ٦٤٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥
اليان في القرآن = اليان . العام والخاص
* القصص = الحدود
* القضاة = أولو الأمر

- * القياس : مثله وبيانه ٢٢٢ - ٢٢٥
- ٢٦٦ ، ٢٦٢ ، ٥٩٩ -
- الحجة للأخذ بالقياس وبيان صفة ١٣٢١ -
- ١٤٥٦
- شروط العالم التي يجوز له أن يغيب ١٤٦٥ -
- ١٤٧٩
- ما يقاس عليه من الأخبار ، وكيف يقاس ١٤٨٠
- ١٤٩٥
- أمثلة من القياس ١٤٩٦ - ١٦٠٦
- ملا يقاس عليه من الأحكام ١٦٠٧ - ١٦٥٦
- مثال يجمع ما يقاس عليه وملا يقاس ١٦٥٧ -
- ١٦٧٥
- القول بالاجماع والقياس ضرورة لا يصار إليها
- عند عدم وجود الخبر كالتيم لا يصار إليه إلا عند
- الاعواز من الماء ١٨١٢ - ١٨٢١
- * الكتاب = القرائن
- * لسان العرب : الواجب على كل مسلم أن يعلم
- منه ما بلغه جهده ، ثم ما زاد من العلم به كان
- خيراً له ١٦٧ ، ١٦٨
- لسان العرب أوسع الألسنة منفعا ، ولا ينحب
- منه على العرب شيء ، ويجب أن يؤخذ منهم ١٣٨ ،
- ١٤٣ - ١٤٨
- توسع العرب في لسانها وبياتها ١٧٣ - ١٧٧
- * القباس : بضم ما انتهى عنه من حالات في القباس
- ٩٤٦ - ٩٤٨
- * النجمل والمفسر : ٩٥٧ ، ٩٩٠ ، ١٠١ ، ١٢٩ ،
- ٢٩٨ - ٣١٠ ، ٤٤٨ ، ٥٦٨
- * محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم :
- رحمة الناس به ، وعموم بيته ، والثناء عليه
- ٢٥ - ٣٨ ، ١٥١ - ١٦٦
- الصلاة عليه بصيغة بيعة من زوائج الأدب ٣٩
- وجوب طاعته = الحديث
- * للطلب بن حنطب : تحقيق أن هذا الاسم
- لأكثر من واحد ، وأن أحدهم صاحب ٣٠٦
- * المفتون = أولو الأمر
- * المواريث = القرائن
- * موسى عليه السلام : موسى صاحب الخضر
- هو نبي بني إسرائيل ١٢١٨ ، ١٢١٩
- * النسخ : الكتاب لا ينفخ إلا بالكتاب ،
- والسنة لا تنسخ إلا بالسنة ، والسنة لا تنسخ إلا بالنسخ
- من الكتاب ٣١١ - ٣٤٥ ،
- ٦٠٤ - ٦١٦
- نسخ السنة بالسنة ٥٧٢ - ٥٧٤
- أمثلة من النسخ ٣٥٩ - ٤٢٠ ، ٦٠١ -
- ٦٠٣ ، ٦٥٥ - ٧٣٦ ، ١١١٣ - ١١١٩
- * النص الذي لا يحتاج إلى بيان : ٥٦ ، ٩٨ ،
- ٢٩٨ - ٣٠٠ ، ٤٢١ - ٤٦٥
- * النصيحة : وجوبها ١٧٠ - ١٧٢ ، ١١٠٢
- * النفقات : هبة الولد والوالدة ١٤٩٧ -
- ١٥٠٢

— ٦٧٠ —

تحریم الأمل ويطل منه ماخالف النهى ٩٢٦ -	* النكاح : محرمات النساء وحلائل ٥٤٦ -
٩٤٤ ، ٩٥١ - ٩٦٠	٥٥٤ ، ٦٢٧ - ٦٣٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ،
النهى عن فعل متصل بما أمله مباح لا يقتضى	٩٣١ - ٩٤٢ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ١٤٢٩ -
تحریم الأمل ٩٤٥ - ٩٦٠	١٤٤٣
* الواجب والفرض : فرض العين وفرض	النهى عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ٨٤٧ -
الكفاية ٩٧١ - ٩٧٧	٨٦٢
* الوثنيون : ١٥ - ٢٠	المرأة تبذلها وغاة زوجها والمتنة إذا نكحها خطأ
	١٦٦٥ - ١٦٧٠
* الوصايا = الفرائض	لا يخلون رجل بامرأة ١٣١٥
* الولاية = أولو الأمر	* النهى وصفته : النهى عما أمله محرم يقتضى

مؤلفات الشارح

- ١ — شرح الخراج ليعحي بن آدم
 - ٢ — نظام الطلاق في الإسلام
 - ٣ — شرح الترمذى جزء أول
» » » ثان (وباقية تحت الطبع)
 - ٤ — أوائل الشهور العربية وإثباتها بالحساب
 - ٥ — الجزء الثانى من كتاب الكامل للبرد بتحقيق الشارح ، وأما الثالث والرابع فهما تحت الطبع ، وأما الأول فهو بتحقيق الدكتور زكى مبارك .
 - ٦ — شرح ألفية السيوطى فى المصطلح
 - ٧ — » مختصر علوم الحديث للحافظ ابن كثير
 - ٨ — كتاب لباب الآداب للأمير أسامة بن منقذ بتحقيق الشارح
-

